

المحامي

مجلة قضائية شهرية

رصد نقابة المحامين

العدد
الاول
سنة ١٩٥٦

السنة السابعة والثلاثون

العدد
الاول

يَلَىٰ إِن تَعْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا
يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُم بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ *
وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ وَمَا النَّصْرُ
إِلَّا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ * لَيَقْطَعَنَّ طَرَفًا مِّنَ
الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ .
« قرآن كريم »

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة حجازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد	
٤٩	حكما صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية
٢٠	حكما صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية
١٢	حكما صادراً من قضاء المحكمة الادارية العليا (مجلس الدولة)

* *

منازعات الأحوال الشخصية للأستاذ نصيف زكي المحامي
الفسخ الارادى لعقد العمل الفردى للأستاذ فتحي عبد الصبور القاضى بمحكمة
القاهرة الابتدائية

* *

- قرار بالقانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ فى شأن تنظيم المباني . ص ١
- قرار بالقانون رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٦ يحظر أخذ صور فوتوغرافية أو أفلام أو رسوم لبعض الأماكن والمناطق العسكرية أو ذات العلاقة بالمجمود الحربى أو إقامة منشآت عامة بها أو الاقتراب منها . ص ٤
- قرار بالقانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تأجيل الخدمة الإلزامية للحاصلين على شهادات نهائية . ص ٥
- قرار بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات . ص ٧
- قرار بالقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية . ص ٨
- قرار بالقانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى . ص ١٠
- قرار بالقانون رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٦ باضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٥ فى شأن مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان . ص ١٢
- قرار بالقانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ المقررة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ والقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ . ص ١٣

قرار بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ المقررة
بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ . ص ١٥

قرار بالقانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٦ بفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ المقررة
بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ ص ١٦

قرار بالقانون رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٥٦ بخصوص الكفالة في الطعون في المواد
الجنائية . ص ١٧

قرار بالقانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٦ بخصوص الكفالة في الطعون في المواد المدنية.
ص ١٩

قرار بالقانون رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٥٦ بخصوص الأمانة الواجب إيداعها على ذمة
مصاريف وأتعاب الخبير في القضايا . ص ٢١

قرار بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين
المعتادين على الاجرام والمساكين ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات . ص ٢٣

قرار بالقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة . ص ٢٥
قرار بالقانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء جيش التحرير الوطني . ص ٢٦

قرار بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٣٩ مكرر (١) من المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بإصلاح الزراعي . ص ٢٩

قرار بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم بيع الأوراق المالية بالأجل .
ص ٣٢

قرار بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ بشأن تعديل بعض احكام المرسوم بقانون
رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن
الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي . ص ٣٨

قرار بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة
١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة
للوارة ومعاهد التعليم . ص ٤١

قرار بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء
لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية . ص ٤٢
قرار بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم توجيه أعمال البناء والهدم .
ص ٤٤

لجنة التحرير

محمد مصطفى القلي — حسين أبو زهر — نصيف زكي — محمد سوني — محمد مختار قطب

سبتمبر
سنة ١٩٥٦

المحكمة

العدد الاول
العدد السابع والثمانون

قضاء المحكمة للنقض الجنائي

(رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

قانون مؤقت من نوع مائنص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من قانون العقوبات لأن أحكامه تنهى عن ارتكاب فعل في مدة زمنية محددة ويبطل العمل بها بانقضاء هذه المدة بغير حاجة إلى صدور قانون بالغائه ، وإذا كان قد صدر بعدئذ القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٤ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ ونص فيه على وقف العمل بأحكام الفقرة ب من المادة الرابعة المشار إليها آنفا في السنتين الزراعيتين ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ فإن هذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة عليهما بل يجب تطبيق أحكام ذلك المرسوم بقانون على المخالفات التي وقعت في ظله .
(الفضية رقم ٧٤٥ سنة ٢٥ ق) .

١
٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

قانون . قطن . المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ . الحاس بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في السنوات ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ، ١٩٥٣ / ١٩٥٤ ، ١٩٥٤ / ١٩٥٥ الزراعية . هو قانون مؤقت . وقف العمل ببعض أحكامه في السنتين الزراعيتين ١٩٥٣ / ١٩٥٤ ، ١٩٥٤ / ١٩٥٥ بموجب القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٤ . هذا الوقف لا ينسحب أثره على السنة الزراعية السابقة على السنتين المذكورتين .

المبدأ القانوني

المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطنا في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ - ١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ الزراعية إذ نص في الفقرة ب من المادة الرابعة منه على أنه لا يجوز لأي شخص أن يزرع القطن في السنوات الثلاث المذكورة في أرض زرعت قطنا في السنة الزراعية السابقة قد أفاد بذلك أنه

٢

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

عقوبة . إيقاف تنفيذ العقوبة . العقوبة التي يحكم بها
لخالفه أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢
أو القرارات الصادرة تنفيذا له . عدم جواز الحكم
بإيقاف تنفيذها .

المبدأ القانوني

لا يجوز الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة
المحكوم بها لخالفه أحكام المرسوم بقانون
رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع
قطنا في السنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٣ و ١٩٥٣ -
١٩٥٤ و ١٩٥٤ - ١٩٥٥ أو لخالفه القرارات
الصادرة تنفيذا له وذلك طبقا للمادة الثانية عشرة
من المرسوم بقانون المشار إليه . . .
(القضية رقم ٧٤٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

اختلاس أشياء محجوزة . تقدير عذر الحارس في عدم
تقديم المحجوزات للمحضر في اليوم المحدد للبيع . موضوع
من كان التقدير متبنا على أسباب سائفة .

المبدأ القانوني

تقدير عذر الحارس في عدم تقديم
المحجوزات للمحضر في اليوم المحدد للبيع أمر
يخضع لسلطة قاضي الموضوع دون معقب إلا
إذا كانت الأسباب التي يبيدها لرفض العذر
يستحيل التسليم بها في العقل والمنطق .
(القضية رقم ٧٥٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

عقوبة . إيقاف تنفيذ العقوبة . حكم . تسببه . وقف
تنفيذ العقوبة . جملة شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة
على الحكم . هو مما يتعلق بتقدير العقوبة . تقدير العقوبة
في الحدود المقررة قانونا . من سلطة محكمة الموضوع .
بيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالتقدير الذي
أرأته . غير لازم .

المبدأ القانوني

وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار
الجنائية المترتبة على الحكم أمر يتعلق بتقدير
العقوبة وهذا التقدير في الحدود المقررة قانونا
للجريمة التي ثبتت على المتهم من سلطة محكمة
الموضوع بحيث لا تلزم ببيان الأسباب التي من
أجلها أوقعت العقوبة عليه بالتقدير الذي أرأته .
(القضية رقم ٧٥٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٥

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

تلبس . قبض . تفتيش . قيام حالة التلبس . يجهز
لأموري الضبط القضائي الذين شاهدوها أن يقبضوا
بغير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على
مساهمة في الجريمة وأن يقتشوه سواء أكان فاعلا
أم شريكا .

المبدأ القانوني

قيام حالة التلبس بالجريمة مما يسمح لرجال
الضبط القضائي الذين شاهدوها وقوعها أن
يقبضوا بغير أمر من النيابة على كل من يقوم
لديهم الدليل على مساهمة فيها وأن يقتشوه
سواء أكان فاعلا أصليا أم شريكا .
(القضية رقم ٧٥٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

لا يكون إلا عند غياب النص على الإجراء في

قانون الإجراءات الجنائية .

٣ - إذا قدم متهم الأفيون لآخر للتعاطي

فإن هذه الواقعة تتحقق بها بإحدى الحالات

النصوص عليها في الفقرة ج من المادة ٣٣ من

المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ وهي

حالات أوجب القانون فيها توقيع العقوبة المغلظة

بعض النظر عن قصد مقدم المادة المخدرة من

حيازتها أو إحرازها ، إذ يستوى في ذلك أن

يكون القصد هو الاتجار أو التعاطي أو

الاستعمال الشخصي .

٤ - إذا كان الحكم قد أثبت أن النيابة

العامة أصدرت أمرها بتفتيش الطاعن الأول

ومن يوجد معه وقت ضبطه ؛ تفتيشه إذا قامت

شبهات قوية على أنه يحمل مواد مخدرة أو على

إشتراكه في الجريمة فلما انتقل رئيس مكتب

المخدرات ومعه أعوانه إلى مكان الطاعن

الأول وجدوه واقفا في الشارع على مقربة من

منزله ومعه الطاعن الثاني وعندما شعر بهم هذا

الأخير جاول الهرب وجرى فتبعه وكيل

المكتب وقبض عليه وأحضره إلى رئيس

المكتب الذي فتش فوجد معه قطعة من

الأفيون . فإن التفتيش على هذه الصورة يكون

تدقيقاً في القانون لأن وجود الطاعن الثاني مع

الطاعن الأول الذي صدر الأمر بتفتيشه ومحاولة

الطاعن الثاني الهرب عند رؤية رجال البوليس

٦

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

إصابة وقتل خطأ . ركن الخطأ . يصح أن يكون
مشاركاً بين شخصين أو أكثر .

المبدأ القانوني

يصح في القانون أن يكون الخطأ

مشاركاً بين شخصين مختلفين أو أكثر .

(القضية رقم ٧٥٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٧

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ - دفاع . طالب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه

دفاع لم يطلب تحقيقها بالجلسة . عدم إجابته . لا إخلال
بحق الدفاع .

ب - قانون . قانون المرافعات . متى يجوز

الرجوع إليه ؟

ج - مواد مخدرة . تقديم متهم الأفيون لآخر

للتعاطي . يستلزم توقيع العقوبة المغلظة المنوّه عنها في

المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢

مهما كان قصد مقدم المخدر من حيازتها أو إحرازها .

د - تفتيش . صدور إذن من النيابة بتفتيش

شخص معين ومن يوجد معه وقت إجراء التفتيش إذا

قامت شبهات قوية على إحرازه مادة مخدرة . صحة التفتيش

الحاصل نقاذا لهذا الإذن . مثال .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر أنه مادامت المحكمة قد

أمرت بإقفال باب المرافعة وحجزت القضية

للحكم فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب فتح

باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يطلب تحقيقها

بالجلسة .

٢ - الرجوع إلى نصوص قانون المرافعات

المبادئ القانونية

١ — إجراء التفتيش في نقط التفتيش
الجزئية مما يدخل في اختصاص رجال حرس
الجمارك .

٢ — إذا كان ما أوردته المحكمة في حكمها
يدل على أنها عولت على اعتراف المتهم (بأحرار
المخدر . في مرحلتين من مراحل التحقيق بما
مفاده أنها علت هذه الأقوال دليلاً مستقلاً عن
القبض والتفتيش وأنه لم يدل بأقواله متأثراً بما
وقع عليه منه وإنما أدلى به طائماً مختاراً ، فإن
ما يثيره المتهم في شأن بطلان التفتيش لا يجديده .
(القضية رقم ٧٦٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٠

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — دفاع شرعي . انتهاء قيام حالة . البحث
في تجاوز حدوده . لا وجه له .
ب — حكم . بسببه وجه هام . الخطأ في
الاستناد . متى لا يؤثر في سلامة الحكم ؟

المبادئ القانونية

١ — ما دامت المحكمة قد نفت قيام حالة
الدفاع الشرعي فلا يكون هناك وجه لما يشكو
منه المتهم من عدم بحثها في أمر تجاوز حدود
حق الدفاع الشرعي إذ التجاوز لا يكون له
وجود إلا حيث تكون حالة الدفاع الشرعي
قد توافرت .

٢ — لا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون
قد نسب — على خلاف الثابت بالأوراق — إلى

تتحقق بها الشبهة القوية على اتهامه مما يسوغ
القبض عليه وتفتيشه استناداً إلى نص الأمر
الصادر بتفتيش من يتفق وجوده مع الطاعن
الأول من ناحية . وإلى حكم المادة ٣٤ من
قانون الإجراءات الجنائية من ناحية أخرى
ولو كان أمر التفتيش مقصوراً على الطاعن
الأول فقط .

(القضية رقم ٧٦١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٨

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

إثبات . اعتراف . قضي . أسباب موضوعية .
تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر
تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة
التفتيش وما ينتج عنها . موضوعي .

المبدأ القانوني

تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم
على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة
الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها هو من
شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف
لها من ظروف الدعوى وملابساتها .
(القضية رقم ٧٦٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٩

٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — تفتيش . حق رجال حرس الجمارك في إجراءات
في نقط التفتيش الجزئية .

ب — قضي . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى
من إثارتها . مثال في انتهاء للمصلحة من الطعن بطلان
التفتيش .

١٢

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

نقض • طعن • إجراءات الطعن • محكوم عليه
بقوة مالية لم يحصل على قرار باعفائه من الكفالة
للمقرة قانوناً • عدم إيداعه الكفالة المذكورة •
يترتب عليه الحكم بعدم قبول طعنه •

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن الذي حكم عليه بقوة
مالية لم يودع الكفالة المقررة في القانون ولم
يحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية
باعفائه منها ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول
الطعن طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٤٢٧ من
قانون الاجراءات الجنائية •
(القضية رقم ٧٧٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) •

١٣

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

شيك • إعطاء شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم
وقابل للسحب • المحكمة من العقاب عليه •

المبدأ القانوني

إن مراد الشارع من العقاب على إعطاء
شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل
للسحب هو حماية هذه الورقة في التداول بين
الجمهور وحماية قبولها في المعاملات على أساس
أنها تجري فيها مجرى النقود • وإذن فلا عبرة
بما يقوله المتهم من أنه أراد من تحرير الشيك
أن يكون تأميناً لدائنه مادامت هذا الورقة قد

بعض أفراد عائلتي المجنى عليه والمتهم واقعة
معينة ، مادامت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة
أى اعتبار في إدانة المتهم وما دام حكمها مقاما
على أدلة مؤدية إلى مارتبه عليها •
(القضية رقم ٧٦٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) •

١١

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

قتل عمد • حكم • تسييه • نية القتل • ما جبتها •
مثال للقصور في استظهارها •

المبدأ القانوني

القانون يتطلب في جناية القتل العمد توافر
قصد القتل وهو قصد خاص يستلزم فوق أن
يكون القاتل أتي فعلا من شأنه إحداث الموت ،
أن ينتوى إزهاق روح المجنى عليه ولا يجزىء
عن هذه النية الخاصة أن يصدر الفعل الجنائي في
جناية القتل عن مجرد العمد ، أو باستعمال سلاح
قاتل بطبيعته ، ومن الواجب أن يتحدث الحكم
عن هذه النية الخاصة وأن يستظهر توافرها من
العناصر التي تكشف قيامها في نفس القاتل •
وإذن فإذا كان كل ما قاله الحكم في صدد
توافر هذه النية هو « أنها مستفادة من نوع
السلاح الذي استعمله المتهمون فهو من شأنه أن
يزهق الأرواح وأعد لهذا الغرض » - فإن هذا
البيان يكون قاصراً قصوراً يعيب الحكم بما
يستوجب نقضه •

(القضية رقم ٧٦٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) •

استوفت المقومات التي تجعل منها أداة وفاء في نظر القانون .

(القضية رقم ٧٧١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٤ .

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ - إثبات . أخذ المحكمة بما يثبت الضابط المحقق في محضره من تقارير . إعراضها عما يقرره في تحقيق النيابة أو في الجلسة مخالفاً لها . جائز .

ب - إثبات . شهود . تناقض أقوالهم . متى لا يعيب الحكم ؟

ج - وصف التهمة . دفاع . ادانة متهمين بجناية السرقة بالاكرام . نسبة الحكم فعل الاكرام الى مجهول من بينهم بدلا من معلوم . لا يعد تغييرا في الوصف مستوجبا لتنبية الدفاع .

د - نقض . ملحق لا مصلحة منه . لا جدوى من اثارته . مثال في جناية سرقة منطبقة على المادة ٣١٣ غ .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بما

يثبت الضابط المحقق في محضره من تقارير وتعرض عما يقرره في تحقيق النيابة أو في الجلسة مخالفاً لها .

٢ - التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الأدلة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه .

٣ - إذا كانت المحكمة قد دانت المتهمين بارتكاب جناية السرقة بالاكرام التي رفعت بها الدعوى عليهم ونسبت في حكمها فعل الاكرام إلى مجهول من بينهم بدلا من معلوم .

فإن ذلك لا يعد تغييراً في الوصف مستوجباً لتنبية الدفاع لأن كلاً من المتهمين يعد مسئولاً عن جناية السرقة بالاكرام يستوى في ذلك أن يكون الاكرام قد وقع من متهم معلوم أو من متهم مجهول من بينهم .

٤ - لا جدوى مما يشير المتهمون في جناية السرقة بالاكرام في خصوص توافر ظرف الاكرام في حق أحد غم ما دامت شروط المادة ٣١٣ من قانون العقوبات التي عوقبوا على مقتضاها قد توافرت بارتكاب جناية السرقة بطريق التهديد باستعمال سلاح دون حاجة الى إثبات وقوع الاكرام كما هو مفاد الشرط الخامس من المادة المذكورة .
(القضية رقم ٧٧٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٥

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ - خيانة الأمانة وحكم . تبينه . ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم .

ب - إثبات . كاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود . غير متعلقة بالنظام العام .

المبادئ القانونية

١ - إن المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً لاستظهاره كما هو معرف في القانون .

٢ - إذا كان المتهم لم يدفع عند بداية

٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية غايته أربعون يوما من تاريخ النطق بالحكم وبانقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن ، ذلك أن عدم ختم الحكم في ظرف الثلاثين يوما التالية لصدوره يترتب عليه البطلان حتما طبقا لنص المادة ٣١٢ من ذلك القانون ويكفي وحده سببا لنقض الحكم ، ومن ثم كان واجبا على من حصل على شهادة بعدم وجود الحكم في قلم الكتاب في الثمانية الأيام - إن كان حريصا على الطعن - أن يبادر بالاستعلام من قلم الكتاب عن الحكم بمجرد انقضاء الثلاثين يوما التالية لصدوره فإذا لم يجده فقد انفتح أمامه سبيل لا يبطل الحكم لا يقتضيه إلا الحصول على شهادة بعدم وجوده رغم انقضاء الثلاثين يوما ، فإذا هو أهل في ذلك وترك مدة العشرة الأيام التي قدر القانون كفايتها تمضي بعد الثلاثين يوما دون أن يقرر بالطعن ويقدم الأسباب فإن هذا منه لا معنى له إلا أنه غير حريص على طعنه ولا جاد فيه مما يتعين معه اعتباره نازلا عنه . ولا يجوز في هذا المقام أن يعترض بما نص عليه القانون المشار إليه في المادة ٤٢٦ من قبول الطعن من صاحب الشأن في العشرة الأيام التالية لاعلانه بايداع الحكم ، فإن هذا الاعلان لا يكون له محل إلا في خلال الثلاثين يوما أما بعد انقضائها فلا محل له فإذا لم يحكم إما أن يكون قد أودع قلم الكتاب ولم يشأ أن

التحقيق وقبل التعرض للموضوع بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود فلا يجوز له أن يثير هذا الدفع أمام محكمة النقض لعدم تسلفه بالنظام العام .

(القضية رقم ٧٧٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٦

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

- ١ - اثبات . خبراء . تقدير آرائهم . موضوعي .
- ب - ارتباط . نقض . أسباب موضوعية .
- تقدير الارتباط بين الجرائم الموجب لنظرها معا .
- موضوعي . . .

المبادئ القانونية

١ - للمحكمة تقدير رأى الخبير والترجيح بين آراء الخبراء إذا تعددت والأخذ بما تقنع به منها .

٢ - تقدير الارتباط بين الجرائم الموجب لنظرها معا هو من المسائل الموضوعية التي يفصل فيها قاضي الموضوع .

(القضية رقم ٧٨٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٧

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

- نقض . اجراءات الطعن . امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية .
- غايته أربعون يوما من تاريخ النطق به . انقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن .

المبدأ القانوني

إن امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة

اجراء اصلاحات بالمنزل . لا يفترط فيها أن تكون هناك رابطة قانونية بين المالك والساكن .
ب — قتل واصابة خطأ . رابطة السببية . الخطأ المشترك . لا يتقى المسؤولية .

المبادئ القانونية

١ — إذا قتل أحد سكان المنزل خطأ نتيجة عدم اتخاذ مالكة الاحتياطات اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به فإنه لا يشترط لمسئولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المجني عليه .

٢ — عدم إذن ساكن المنزل لطلب الاخلاء الموجه إليهم من مالكة لا يفي عن هذا الأخير الخطأ الموجب لمسئوليته عن الحادث الناتج من إجراء إصلاحات بالمنزل أدت إلى تدمره ، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً .
(القضية رقم ٢٩٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

قتل عمد . مسئولية جنائية . مجرد توافق التهمين على القتل . لا يرتب تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية .

المبدأ القانوني

مجرد توافق التهمين على القتل لا يرتب في صحيح القانون تضامناً بينهم في المسؤولية الجنائية ، بل يجعل كلا منهم مسؤولاً عن نتيجة الفعل الذي ارتكبه .

(القضية رقم ٢٩١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

يطلع عليه وأما أنه لم يودع فلصاحب الشأن أن يطلب إبطاله لهذا السبب وحده .
(القضية رقم ٧٨٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٨

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

تحقيق . تفتيش . تفتيش المنازل بمرقة مأموري الضبط القضائي . اجراءه في الأحوال التي أجاز فيها القانون لهم ذلك . اجراءه بناء على انتداب من سلطة التحقيق . الفرق بين الحالتين .

المبدأ القانوني

لا محل للنعي بأن التفتيش الذي يجريه مأمور الضبط القضائي في منزل المتهم بانتداب من سلطة التحقيق يكون باطلاً إذا حصل في غيبة المتهم ودون حضور شاهدين استناداً إلى المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك أن مجال تطبيق هذه المادة مقصور على دخول رجال الضبط القضائي المنازل وتفتيشها في الأحوال التي أجاز فيها القانون ذلك لهم ، أما التفتيش الذي يقومون به بناء على انتداب من سلطة التحقيق فإنه تسري عليه أحكام المواد ٩٢ و ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٧٨٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٩

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — قتل خطأ . مسئولية صاحب المنزل عن قتل أحد السكان خطأ نتيجة عدم اتخاذ الاحتياطات عند

٣١

١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

وصف التهمة . دفاع . حدود حق المحكمة في تغيير وصف التهمة وواجبها في ذلك .

المبدأ القانوني .

إذا كانت الدعوى الجنائية التي نظرتها المحكمة وانتهت فيها المرافعة قد بنيت على أن المتهم قتل المجني عليها عمدا فأدانت المحكمة لافي الجنائية المذكورة ، بل في جنحة القتل الخطأ وكانت جنحة القتل الخطأ تختلف في وصفها وفي أركانها عن جناية القتل العمد التي أحيل بها فإن المحكمة تكون قد أخطأت وأخلت بحقوق الدفاع ، ذلك أنه إذا كانت المحكمة وهي تسمع الدعوى لم تر توافر أركان جناية القتل العمد فإنه كان لزاما عليها إما أن تقضي ببراءته من التهمة التي أحيل عليها من أجلها وإما أن توجه إليه في الجلسة التهمة المكونة للجريمة التي رأت أن تماكمه عنها وأن تبين له الجريمة التي رأت إسنادها إليه ليمكن من إبداء دفاعه فيها مادامت الأفعال التي ارتكبها لا تخرج عن دائرة الأفعال التي نسبت إليه وشملتها التحقيقات الابتدائية التي أجريت في الدعوى وذلك على مقتضى مانتص عليه المادتان ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، إذ أن الشارع عند تقرير حق المحكمة في تغيير الوصف أو تعديل التهمة المرفوعة بها الدعوى لم يقصد

الى الاقتيات على الضمانات القانونية التي تكفل لكل متهم حقه في الدفاع عن نفسه أمام القضاء قبل أن ينزل به أية عقوبة في شأن الجريمة التي ترى المحكمة إسنادها إليه كما كان تنبيه الدفاع إلى ذلك لازما قانوناً .
(القضية رقم ٧٩٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

ايات . شهود . تناقض أقوالهم . متى لا يعيب الحكم ؟

المبدأ القانوني

التناقض في أقوال الشهود بفرض قيامه لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائعا لا تناقض فيه .
(القضية رقم ٧٩٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعفوية السادة الأساتذة معطي فاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ، ومصطفى كامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين المستشارين) .

٣٣

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

مواد مخدرة . حكم . تسببه . ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة . التعدد منه في الحكم على استقلال ، غير لازم مادام ما أورده يكفي في الدلالة عليه .

المبدأ القانوني

إذا كان ما أورده الحكم كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحزره مخدر فإن المحكمة لا تكون مكافئة بعد ذلك

بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة المادة
المضبوطة اكتفاء بما تنكشف عنه حكمها من
توافر هذا الركن عند المحرز .
(القضية رقم ٨٠٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٤

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — وصف التهمة . دفاع . تغيير وصف التهمات دون
لفت نظر الدفاع . متى يجوز ؟
ب — اثبات . اعتراف . تقدير جيبته في حق
المتهم المعترف وفي حق غيره . موضوعي .
ج — اثبات . اعتراف . تجزئة الدليل في المواد
الجنائية ولو كان اعترافاً . جائز .

المبادئ القانونية

١ — إذا كانت المحكمة حين أخذت
المتهم بوصف معين بدلاً من الوصف الذي
أهمته به النيابة للأعتبارات التي رأتها وأشارت
إليها في حكمها لم تستند في ذلك إلى واقعة
جديدة غير تلك الواقعة المادية الميئة بأمر
الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت
المرافعة عليها — فإن المحكمة إذا لم تلتفت نظر
الدفاع إلى هذا التعديل لا تكون قد أخلت
بدفاعه .

٢ — حجية الاعتراف في حق المتهم
المعترف أو في حق غيره من المتهمين الذين
تناولهم هذا الاعتراف هي مسألة يقدرها قاضي
الموضوع وله أن يأخذ بهذا الاعتراف إن
اعتقد صدقه أو يستبعد إن شك في صحته .

٣ — للمحكمة في المواد الجنائية أن تجزئ
الدليل ولو كان اعترافاً وتأخذ منه بما تطمئن إليه .
(القضية رقم ٨٠٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

تزوير . الأوراق الرسمية . إعطاء الورقة شكل
الأوراق الرسمية ونسبتها إلى موظف مختص بتحريرها .
يكفي لقيام الجريمة .

المبدأ القانوني

لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق
الرسمية أن تصدر فعلاً من الموظف المختص
بتحرير الورقة، بل يكفي أن تعطى شكل
الأوراق العمومية وينسب انشاؤها إلى موظف
مختص بتحريرها .

(القضية رقم ٨١٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

اثبات . اعتراف . وروده في محضر ضبط الواقعة .
اتخاذ دليل . جائز .

المبدأ القانوني

اعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة
يصلح أن يتخذ دليلاً عليه ما دامت المحكمة قد
اقتنعت بصحته .

(القضية رقم ٨١٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

غش . حكم . تبشيه . عرض جبن مغشوش للبيع .
استناد الحكم بإدانة المتهم في الجريمة المذكورة الى أنه
صاحب المحل المسئول عن المخالفات التي تقع فيه وأنه
لم يقدم الدليل على عدم علمه بالغش . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم حين دان المتهم بجريمة
عرض جبن مغشوش للبيع مع علمه بغشه قد
استند إلى أنه صاحب المحل المسئول عن
المخالفات التي تقع في محله ، وأنه لم يقدم الدليل
على عدم علمه بالغش ، فإن الحكم يكون قاصراً
متعبناً تقضيه ، لأن ما استند إليه لا يصلح
أساساً لمسائلة المتهم جنائياً بل لابد أن يثبت أنه
هو الذي ارتكب فعل الغش أو أن يكون
عرض الجبن للبيع مع علمه بغشه علماً واقعياً .

(القضية رقم ٨١٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨

١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

وصف التهمة . دفاع . تجمهر . رفع الدعوى على
المتهمين بتهمة الاشتراك في تجمهر مكون من أكثر
من خمسة اشخاص الغرض منه ارتكاب جرائم التعدي
مع علمهم بالغرض المقصود منه . استناد المحكمة تهمة
التجمهر وإدانة المتهمين بجريمة ضرب أحدث عامة .
واقعة الضرب المذكورة لم ترد في قرار الاحالة . عدم
تنبيه الدفاع الى هذا التغيير . اخلال بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

إذا كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على
المتهمين بأنهما اشتركا في تجمهر مؤلف من
أكثر من خمسة أشخاص الغرض منه ارتكاب

جرائم التعدي مع علمهم بالغرض المقصود منه ،
فاستبعدت المحكمة تهمة التجمهر لعدم ثبوت
أركانها القانونية ودانت المتهمين بتهمة الضرب
الذي خلف عاهة بالجنى عليهما وكانت واقعة
الضرب التي دين المتهمان بها لم توجه إليهما
بالذات ولم تذخر غايها المرافعة أثناء المحاكمة ،
فإن الحكم إذ قضى بإدانتهم فيها يكون باطلاً ،
ولا يصح القول بأنهما كانا متهمين بالتجمهر
وأن الضرب الواقع على الجنى عليهما قد وقع
أثناء التجمهر . نادامت هذه الواقعة بذاتها لم
تكن موجبة إليهما وذلك لاختلاف الواقعتين
ولاستناد واقعة جديدة للتهمة لم يرد لها ذكر
في قرار الاتهام وكان يتعين تنبيه الدفاع إلى
هذا التغيير .

(القضية رقم ٨١٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥

عود . جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة . لا عامل
جريمة الغش فيما يتعلق بتطبيق مواد العود .

المبدأ القانوني

جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة ليست
مماثلة لجريمة الغش . وإذن فإذا كان الحكم
قد اعتبر المتهمين بالجريمة الثانية عائداً لسبق
الحكم عليهم في الجريمة الأولى فإنه يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون .

(القضية رقم ٥٣٣ سنة ٢٥ ق برئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن دأود ومحمود إبراهيم اسماعيل ،
ومصطفى بكامل ، ومحمود محمد مجاهد ، ومحمد محمد حسين
المستشارين)

٣٠

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — رأفة . عقوبة . تقديرها . أعمال حكم المادة ١٧ مع دون الإشارة إليها في الحكم . لا يجيب مادامت العقوبة الموقعة تدخل في الحدود المرسومة قانوناً . تقدير العقوبة من إطلاقات قاضي الموضوع .

ب — قس . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من آثاره . مثال في قتل عمد وشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد .

ج — قس . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من آثاره . مثال في تسبب حكم صادر في قضية قتل عمد وشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد .

د — إثبات . الإثبات بوجه عام . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من سائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث .

هـ — تردد . سبق إصرار . ثبوت الطرف الثاني يعني عن البحث في شأن الأول .

و — قتل عمد . قاتل . اتفاق عدة متهمين على قتل شخص ومن يكون معه . إطلاق أعيرة نارية من اثنين من الجناة قتلت شخصا وأصاب آخر . مساءلتهما عن جنائي القتل العمد والشروع فيه . كون إطلاق الأعيرة النارية التي أصابت الجاني عليهما معلوماً معينا بالذات أو غير معلوم . لا يهم .

المبادئ القانونية

١ — إزال المحكمة حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات دون الإشارة إليها لا يعيب حكمها مادامت العقوبة التي أوقعتها تدخل في الحدود التي رسمها القانون ومادام تقدير العقوبة هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي رآته .

٢ — لا جدوى مما يثيره المتهم في شأن عدم

توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد بالنسبة لواقعة الشروع في القتل مادام الحكم قد وقع عليه العقوبة المقررة لجناية القتل العمد المقررة بهذين الطرفين بعد تطبيق حكم المادة ١٧ من قانون العقوبات ، باعتبارها أشد الجريمتين المسندتين إليه .

٣ — لا جدوى للمتهم من النفي على الحكم بدعوى القصور في بيان نية القتل وظرفي سبق الإصرار والترصد بالنسبة لجريمة الشروع في القتل مادام المتهم يسلم في طعنه بتوافر تلك النية وثبوتها ويتحقق ظرفي سبق الإصرار والترصد أيضاً بالنسبة لجناية القتل التي أوقعت عليه المحكمة عقوبتها بوصفها أشد الجريمتين المسندتين إليه .

٤ — من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صبر أخرى ، مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٥ — في ثبوت ظرف سبق الإصرار ما يعني عن البحث في توافر ظرف الترصد .

٦ — متى ثبت أن إطلاق الأعيرة النارية من المتهمين على الجاني عليها كان تنفيذاً

ثابت في الأوراق فإن الحكم إذ بني على هذا الاعلان الباطل يكون حكماً باطلاً ولا يبدأ ميعاد الطعن في مثل هذه الحالة إلا من تاريخ اعلان الطاعن بالحكم أو علمه به رسمياً .
(القضية رقم ٦٢٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٢

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥

قتل خطأ . حكم . تسببه . ركن الخطأ . مثال
لكفاية استظهاره .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد تحدث عن خطأ المتهم في قوله « إنه ثابت من قيادته بسرعة شهد بها الشاهدان في مكان ضيق وعدم احتياطه بالتمهل كما يفرضه الواجب في مكان ضيق لا يسمح للسيارات بسرعة وعرضه لا يزيد على عدة خطوات » فإن ما قاله الحكم من ذلك كاف في بيان توافر ركن الخطأ .
(القضية رقم ٦٤٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٣

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ - تقليد أوراق مالية . استعمال ورقة مالية مزيفة . متى تم الجريمة ؟
به - تقليد أوراق مالية . استعمال ورقة مالية مزيفة . يكفي لعقاب على الجريمة أن تكون هناك معالجة بين الورقة المالية الصحيحة والورقة المزيفة من شأنها أن تخدع الناس .

المبادئ القانونية

١ - جريمة استعمال ورقة مالية مزيفة تم

لاتفاق تم بينهما وبين باقي الجناة على قتل المجنى عليه الأول ومن يتصادف وجوده معه من أهله فإن ذلك يكفي لئساء لهما عن جنائتي القتل العمد والشرع فيه يستوى في ذلك أن يكون مطلق الأعيرة النارية التي أصابت المجنى عليهما معلوماً معيناً بالذات أو غير معلوم .
(القضية رقم ٧٤٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣١

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥

اعلان . نقض . ميعاد الطعن . اعلان ورقة التكليف بالحضور . الأصل فيه أن يكون للشخص أو في محل إقامته . الإعلان في مواجهة النيابة . لا يجوز الا في حالة عدم الاحتذاء الى محل إقامة المتهم . عدم مراعاة ذلك . يترتب عليه بطلان الحكم . ميعاد الطعن في مثل هذا الحكم . متى يبدأ ؟

المبدأ القانوني

الأصل في إعلان ورقة التكليف بالحضور أن يكون لشخص المدعى اليه أو في محل إقامته وفقاً للمادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية، ولا يجوز الاعلان للنيابة إلا إذا تبين بعد البحث في محل الإقامة الذي عينه للمتهم أنه لا يقيم فيه ولم يهتد إلى معرفة محل إقامة له . وإذن فإذا كانت المحكمة حين قضت بتأييد الحكم العياني الاستثنائي للمارض فيه ، لم تلزم بأوجب القانون من وجوب التثبت من حصول الاعلان على الوجه المتقدم ، واكتفت بوجود إعلان له في مواجهة النيابة رغم وجود محل إقامة له

الدعوى المستعجلة تقدير مبلغ الجحد في المنازعة
للافتصل في الموضوع ذاته بل ليفصل فيما
يبدو له أنه وجه الصواب في الاجراء المطلوب .
(القضية رقم ٦٦٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٦

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥

تفتيش . مجال اعمال حكم كل من اللادين ٥١
و ٩٢ ج . ١

المبدأ القانوني

محل تطبيق المادة ٥١ من قانون الاجراءات
الجنائية أن يكون دخول المنزل وتفتيشه بمعرفة
رجال الضبط القضائي في الأحوال التي أجاز
لهم القانون ذلك ، أما التفتيش الذي يتولاه
مأمور الضبط القضائي بناء على ندبه لذلك من
سلطة التحقيق فإنه يسرى عليه حكم المادة ٩٢
من القانون المذكور التي تنص على حصول
التفتيش بحضور المتهم أو من ينوبه إن
أمكن ذلك .

(القضية رقم ٨٢٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٧

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥

اشتراك . الاشتراك بالمساعدة . مناه توافره .

المبدأ القانوني

لا يكفي في استناد الاشتراك بالمساعدة
المعاقب عليه قانوناً تعاصر فعل الفاعل مع ما وقع
من غيره ، بل لا بد أن يكون لدى الشريك

بتقديمها الى الغير ولو لم يقبلها أو كان يعلم بأنها
مزيفة .

٢ — يكفي للعقاب على جريمة استعمال
ورقة مالية مزيفة أن تكون هناك مشابهة بين
الصحيح وغير الصحيح من الأوراق المالية
ولا يقدح في ذلك كون التقليد ظاهراً ما دامت
الحكمة قد قدرت أنه من شأنه أن يخدع
الناس .

(القضية رقم ٧٠٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨

٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥

تقص . طمن لا مصلحة منه . لا جدوى من اثارته .
مثال في حالة تعدد الجرائم .

المبدأ القانوني

لامصلحة للمتهم فيما يثيره بشأن عدم توافر
القصد الجنائي في احدى التهمتين المستدتين اليه
ما دامت المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من
قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد
وهي المقررة للتهمة الأخرى .

(القضية رقم ٨١٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٥

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥

فضاء مستعجل . حق فاضي الأمور المستعجلة في تقدير
مبلغ الجحد في المنازعة . نطاقه .

المبدأ القانوني

للقاضى المستعجل أن يتناول مؤقتاً في نطاق

نية التدخل مع الفاعل تدخلا مقصوداً يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطاً لعقاب الشريك. (القضية رقم ٨٢٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٨

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥

نقض . أسباب جديدة . اختلاس أشياء محجوزة . دفع المتهم بأنه غير مسئول عن الأموال الأميرية المحجوز من أجلها . آثاره لأول مرة لدى محكمة النقض . لا تقبل

المبدأ القانوني

ما يقوله المتهم من أنه غير مسئول عن الأموال الأميرية المحجوز من أجلها لا يقبل منه آثاره لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يتطلب تحقيقاً موضوعياً .

(القضية رقم ٨٣١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥

دعوى مدنية . اختصاص . مناط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

المبدأ القانوني

الأصل في توزيع الاختصاص بين المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية هو أن تنظر المحاكم المدنية الدعاوى المدنية والمحاكم الجنائية الدعاوى الجنائية ولم يخرج الشارع عن هذا الأصل إلا بقدر ما خول المحاكم الجنائية من حق نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناشئة عن الجرائم المرفوعة إليها

باعتبار أن ذلك متفرع عن إقامة الدعوى أمامها على متهمين معينين بجرائم معينة منسوبة اليهم بالذات قام عليها طلب المحاكمة الجنائية وطلب التعويض معاً ، فلا اختصاص للمحكمة الجنائية في الحكم بالتعويض عن وقائع لم يثبت وقوعها من المتهم الذي تحاكمه مهما يكن قد صح عندها أنها وقعت من غيره مادام هذا الغير لم تقم عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني .

(القضية رقم ٨٣٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٠

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ - إجراءات . شقوبة المرافعة . تمويل المحكمة على شهادة شاهد أو أقوال متهم في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم . جائز إذا كانت تلك الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

ب - حكم . الخطأ في رقم المادة المطبقة . متى لا يكون مؤثراً ؟

المبادئ القانونية

١ - القانون لا يمنع المحكمة من أن تعول على شهادة شاهد أو أقوال متهم في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم مادامت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

٢ - الخطأ في رقم المادة المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد وُصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً وقضى بعقوبة

لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها .

(القضية رقم ٨٣٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤١

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — ائتلاف أوراق حكومية . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٢ / ٢ ع . متى تتوفر مسؤولية الموظف عنها ؟

ب — ائتلاف أوراق حكومية . اعتبار الموظف حافظاً للورقة . مناطه . (م ١٥٢ / ٢ ع) .

ج — ائتلاف أوراق حكومية . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٢ / ٢ ع . صفة الموظف . العبرة فيها بوقت ارتكاب الجريمة .

المبادئ القانونية

١ — مساءلة الموظف عن الجريمة

المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة

١٥٢ من قانون العقوبات تتوافر بمجرد تسليم الأوراق أو السندات إليه بصرف النظر عن وظيفته الأصلية التي يشغلها .

٢ — اعتبار الموظف حافظاً للورقة في

حكم الفقرة الثانية من المادة ١٥٢ من قانون العقوبات لا يترتب على حالة قانونية بل يترتب على واقعة مادية وهي مجرد تسليم هذه الورقة إليه .

٣ — العبرة في تطبيق الفقرة الثانية من

المادة ١٥٢ من قانون العقوبات هي بصفة الموظف وقت ارتكاب الجريمة إذ أن هذه الصفة هي مناط تشديد العقوبة .

(القضية رقم ٨٣٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٢

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥

تفتيش . الإذن به . عدم تعيين شخص معين لتنفيذه . يجوز لأي واحد من مأموري الضبط القضائي أن ينفذه .

المبدأ القانوني

مادام الإذن بالتفتيش صدر مطلقاً دون أن يعين فيه شخص بالذات لتنفيذه فإن التفتيش يكون صحيحاً متى نفذه أي واحد من مأموري الضبطية القضائية ولو شاء مصدره أن يقصر تنفيذه على مأمور بعينه لنص على ذلك صراحة في الإذن .

(القضية رقم ٨٣٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٣

٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥

حكم . تسببه بوجه عام . اتخاذ محكمة الجنايات ذات الأسباب التي بني عليها الحكم النيابي الذي سقط قانوناً أسباباً لحكمها عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائباً . لا مانع .

المبدأ القانوني

لا يوجد في القانون ما يمنع محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائباً من أن تورد ذات الأسباب التي اتخذها الحكم النيابي الساقط قانوناً أسباباً لحكمها مادامت تصلح في ذاتها لاقامة قضائها بالادانة .

(القضية رقم ٩١٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٤

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥

مشبه فيهم . عود للاشتباه . وصف التهمة . محكمة استئنافية . التزامها بتوقيع العقوبة المقررة بالمادة ١٩٨ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ متى تبين أن التهم عائد لحالة الاشتباه وذلك بعد لفت نظره .

المبدأ القانوني

إذا تبين المحكمة الاستئنافية أن التهم بعد الحكم عليه نهائياً بوضع تحت مراقبة البوليس لمدة ستة شهور لوجوده في حالة اشتباه قد ارتكب جريمة سرقة وشروع فيها ، مما يجعله عائداً لحالة الاشتباه فإن ذلك يستوجب توقيع العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ وهي عقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين بعد تنبيه المتهم إلى الوصف القانوني الصحيح تطبيقاً للمادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٥٣٢ سنة ٢٥ ق بالمئة السابقة) .

٤٥

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — إجراءات . نظر الدعوى أمام محكمة الجنائيات بحضور المتهم . لا يشترط فيه سبق حضوره أمام غرفة الاتهام .

ب — إعلان . دفاع . بطلان التكييف بالحضور . حضور المتهم . ليس له أن يتمسك بهذا البطلان . له أن يطلب تصحيح التكييف أو استبعاد أى قسم فيه وإعطاءه ميعاداً لتحضير دفاعه .

المبادئ القانونية

١ — قانون الإجراءات الجنائية يسبغه لا يستوجب حضور المتهم أمام غرفة الاتهام كشرط لنظر الدعوى بحضوره أمام محكمة الجنائيات ، وذلك بما نص عليه في المادة ١٩١ منه من أنه إذا صدر أمر بإحالة متهم بجناية إلى محكمة الجنائيات في غيبته ثم حضر أو قبض عليه تنظر الدعوى بحضوره أمام المحكمة .

٢ — المادة ٣٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تقضي بأنه إذا حضر المتهم بنفسه في الجلسة أو بواسطة وكيل عنه فليس له أن يتمسك ببطلان ورقة التكييف بالحضور وإنما له أن يطلب تصحيح التكييف أو استيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعاداً لتحضير دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى وعلى المحكمة اجابته لطلبه ، واذن فإذا كان الطاعن قد حضر أمام محكمة الجنائيات وسارت المحكمة في إجراءات المحاكمة وسمعت شهود الدعوى وأبدى المحامي المنتدب عنه دفاعه دون أن يشير في مرافقته إلى عدم إعلانه بالحضور أمام غرفة الاتهام أو عدم إعلانه بأمر الإحالة وبالجلسة المحددة لمحاكمته أمام محكمة الجنائيات وكان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة ميعاداً لتحضير دفاعه فليس له أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بمحقة في الدفاع ويكون ما وقع من خطأ في إجراءات الحضور

الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة أساساً للوصف الجديد . هي نفسها التي كانت مستندة اليهم ودارت عليها المرافعة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك ، لا إخلال .

المبادئ القانونية

١ — إن ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في الاسناد لأن الجريمة المسندة اليه (بيع مشروبات روحية بدون ترخيص) وقعت في مستودع للخمر لا في محل للبقالة ، لا جدوى منه لأن مستودع الخمر هو أيضاً من المحلات المقلقة للراحة والخطرة الميينة بالقسم الثاني في الجدول المرفق بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ والطاعن في كلا الحالتين مسئول عن الجريمة التي دأته المحكمة بها .

٢ — إذا كانت المحكمة الاستئنافية قد غيرت الوصف القانوني للواقعة التي أثبتها الحكم الابتدائي دون أن تضيف إليها شيئاً من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة للتهمة بل كانت الواقعة المادية التي اتخذتها المحكمة في حكمها أساساً للوصف الجديد هي نفس الواقعة المسندة إلى المتهم والتي كانت مطروحة بالجلسة ودارت عليها المرافعة ، فإن المحكمة لا تكون قد أدخلت في شيء بدفاع المتهم إذ لم تلتفت نظره إلى التعديل المذكور .

(القضية رقم ٦١٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

على الوجه سالف الذكر ليس من شأنه أن يؤثر في سلامة الحكم .

(القضية رقم ٢١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٦

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥

أ — جريمة . تقادم . انقضاء الدعوى الجنائية . وصف الجريمة بأنها جناية أو جنحة . قواعد التقادم التي تسرى عليها . العبرة في ذلك بما تنهى إليه المحكمة فقط .

ب — انقضاء الدعوى الجنائية . نقض . أسباب متعلقة بالنظام العام . دفع . تقادم . الدفع به . متعلق بالنظام العام .

المبادئ القانونية

١ — العبرة في تكييف الواقعة بأنها جناية أو جنحة هي بالوصف القانوني الذي تنتهي إليه المحكمة التي نظرت الدعوى دون تقييد بالوصف الذي رفعت به تلك الدعوى أو يراه الاتهام وينبني على ذلك أن قواعد التقادم تسرى وفقاً لنوع الجريمة الذي تقررته المحكمة .

٢ — الدفع بالتقادم هو من الدفوع التي تتعلق بالنظام العام .

(القضية رقم ٥٥٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٧

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥

أ — نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في جريمة بيع مشروبات روحية بدون ترخيص في محل معلق للراحة .

ب — وصف التهمة . دفاع . تنيير المحكمة الاستئنافية وصف الواقعة التي أثبتها الحكم الابتدائي .

٤٨

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ - اشتراك . تقص . أسباب موضوعية . اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى . يدخل في سلطة محكمة الموضوع مادام حكمها يسير التطبيق السليم لحكم القانون .

ب - سرقة . حمل السلاح . هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرائي . أثر ذلك .

المبادئ القانونية

١ - اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقاً لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات ، هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها يسير التطبيق السليم لحكم القانون .

٢ - حمل السلاح في السرقة هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الإجرائي يسرى حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلاً كان أم شريكاً ولو لم يعلم به .

(القضية رقم ٦٥٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٤٩

٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥

عود . تزوير . تقليد الأختام . لفظ التزوير الوارد في المادة ٥١ ع . المساهمة على جريمة تقليد الأختام المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع .

المبدأ القانوني

للمادة ٥١ من قانون العقوبات إذ أوردت جريمة التزوير في عداد الجرائم المماثلة التي عدتها جاء نصها في ذلك عاماً لا تخصيص فيه ، ولفظ التزوير الوارد فيها ينسحب ولا شك على جريمة تقليد الأختام المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ من القانون المذكور الذي سوى في الحكم والعقوبة بينها وبين تزوير المحررات ، وإن فإذا كان الحكم قد قضى بعدم اعتبار جريمة تقليد الأختام من الجرائم التي عدتها المادة ٥١ ساقطة الذكر فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله .

(القضية رقم ٦٧٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على المستشارين)

٥٠

١ ديسمبر سنة ١٩٥٥

تسجيل . بيع . نقل الملكية . مناهضة . هو
بالنقل بمجرد . التعدي بسبق علم المشتري الأخير
بيع ذات المنار لشخص آخر أو سوء نية أو توأطه
مع البائع على حرمان المشتري الأول من الصفقة . لا عمل
له . قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

المبدأ القانوني

جرى قضاء محكمة النقض على أنه وفقاً
لقانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ إذا لم
يتم تسجيل العقود التي من شأنها إنشاء حق
الملكية أو حق ديني عقاري آخر فإن الملكية
تظل على ذمة المتصرف فإذا هو تصرف فيها
شخص آخر يادر إلى تسجيل عقده خلصت
له الملكية بمجرد هذا التسجيل ، ولا محل
للتعدي بسبق علم المتصرف إليه الأخير بحصول
تصرف البائع لشخص آخر عن ذات العقار أو
سوء نية أو توأطه مع البائع على حرمان
المتصرف إليه الأول من الصفقة مادام أن المناط
في نقل الملكية هو التسجيل بمجرد .

المحكمة

حيث إن الطعن يبي على سبب

واحد هو مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه
وتأويله وفي بيانه تقرر الطاعة أنها حين
استأنفت الحكم الابتدائي طلبت لدى محكمة
الاستئناف الحكم أصلياً بعدم قبول الدعوى
لرفعها من غير ذي صفة تأسيساً على أنها
كانت قد تعاقدت مع المالكة الأصلية « حبيبة
سيد سليمان » للقدر موضوع النزاع وهذه
ارتضت الثمن ووقعت على العقد الذي تم
تسجيله في تاريخ سابق على تسجيل المطعون
عليه للحكم الصادر له بصحة وتفاذ عقده
الصادر إليه من نفس البائعة وقد اطرح
الحكم المطعون فيه هذا الدفع استناداً إلى أن
الطاعة لم تكن بحسنة النية في تعاقدها مع
المالكة الأصلية وإنما كانت تعلم بسبق
صدور تصرف من هذه البائعة عن ذات العقار
للمطعون عليه وأن مبادرة الطاعة إلى
تسجيل عقدها لا يكسبها حقاً مفضلاً على حق
المطعون عليه الذي تقرر بالحكم الصادر له
بصحة وتفاذ عقده ولو كان تسجيل هذا
الحكم لاحقاً لتسجيل عقد شراء الطاعة -
وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه مخالف
للقانون ذلك بأن الشارع في القانون رقم ١٨
سنة ١٩٢٣ قد رفع تسجيل العقد الناقل
للملكية فوق مستوى الدور الذي كان يؤديه
من قبل فجعل له من الأثر ما لم يكن له في ظل
القانون المدني إذ جعل التسجيل هو بذاته

الناقل للملكية ولا يمنع من ذلك سوء نية المتصرف أو تواطؤه مع المتصرف إليه إضرارا بصاحب عقد آخر ناقل للملك أو مقرر له وهو ما أفصح عنه الشارع في المذكرة الايضاحية بأنه أراد ألا يجعل من سوء نية المتصرف أو تواطئه سببا يفسد عليه تسجيله تأسيسا على حسن النية الواجب توافره في المعاهدات أو على مقتضيات العدالة اكتفاء بحق المتضرر في الرجوع على من أضر به بالتعويض عن الضرر الذي لحقه - ومادامت الملكية كانت باقية للبائعة ولم تكن قد انتقلت إلى المطعون عليه بسبب تراخيه في التسجيل فيكون البيع الذي تم تسجيله وانتقلت به الملكية للطاعنة نافذا ولا محل للتحدى بسوء نية المتصرف إليه أو تواطئه مع البائع على خرمان المتصرف إليه الأول « المطعون عليه » من الصفقة ولا بعلمه بسبق تصرف البائع له إلى الغير إذ المناط في نقل الملكية هو التسجيل وحده دون نظر إلى سوء النية أو التواطؤ أو العلم .

« وحيث إن هذا النعى على أساس ذلك بأن الحكم المطعون فيه بني قضاءه بالإزام الطاعنة بالثمن والريع من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥ للمطعون عليه على « أنه يؤخذ مما تقدم أن وزارة الأشغال قد جانبت الحق في تعاقدتها مع حبيبة سيد سليمان ولم تكن حسنة القصد في تملك العقار لذلك لا تأخذ المحكمة بما دفعت به من عدم وجود صفة للمطعون عليه في المطالبة إذ أن صفته ثابتة من مفاوضاتها له منذ البدء كما أن تعاقدتها مع حبيبة سيد سليمان ومبادرتها إلى تسجيل عقدها لا يكسبها

حقا مفضلا على الحكم الصادر بصحة التعاقد بين المطعون عليه وحبيبة سيد سليمان ولو كان تسجيله لاحقا لعقد الطاعنة وذلك لتوافر علم الطاعنة بالبيع الحاصل للمطعون عليه ولعدم حسن نية عمالها الثابت من الأدلة المشار إليها وقد استقر الرأي على أن أسبقية التسجيل لا تكون حجة على الغير الذي كسبها حقا بحسن نية قبل التسجيل ... وقد جاءت المادة ١٧ من قانون تنظيم الشهر العقاري رقم ١١٤ سنة ١٩٤٦ مؤيدة لوجهة هذا النظر ... » وهذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون ذلك أن قانون التسجيل رقم ١٨ سنة ١٩٢٣ الذي يحكم واقعة الدعوى أوجب في مادته الأولى أن جميع العقود التي من شأنها إنشاء حق ملكية أو حق عيني عقاري آخر أو نقله أو تغييره أو زواله يجب تسجيلها وأن عدم تسجيلها يترتب عليه ألا تنشأ هذه الحقوق ولا تنتقل ولا تزول بين المتعاقدين أنفسهم ولا بالنسبة إلى غيرهم وأنه لا تكون لهذه العقود أي أثر في التسجيل الأثر سوى التزامات شخصية فالتم يتم التسجيل فإن الملكية تظل على ذمة المتصرف فإذا هو تصرف فيها لشخص آخر وكان هذا الأخير قد بادر إلى تسجيل عقده خلصت له الملكية بمجرد هذا التسجيل ولا محل للتحدى بسبق علم المتصرف إليه الأخير بحصول تصرف البائع لشخص آخر عن ذات العقار أو بسوء نيته أو تواطئه مع البائع على خرمان المتصرف إليه الأول من الصفقة مادام أن المناط في نقل الملكية - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو التسجيل مجردة - ولما كان لا يبين من الأوراق أن الطاعنة استصدرت مرسوما

الناقل للملكية ولا يمنع من ذلك سوء نية المتصرف أو تواطؤه مع المتصرف إليه إضرارا بصاحب عقد آخر ناقل للملك أو مقرر له وهو ما أفصح عنه الشارع في المذكرة الايضاحية بأنه أراد ألا يجعل من سوء نية المتصرف أو تواطئه سببا يفسد عليه تسجيله تأسيسا على حسن النية الواجب توافره في المعاهدات أو على مقتضيات العدالة اكتفاء بحق المتضرر في الرجوع على من أضر به بالتعويض عن الضرر الذي لحقه - ومادامت الملكية كانت باقية للبائعة ولم تكن قد انتقلت إلى المطعون عليه بسبب تراخيه في التسجيل فيكون البيع الذي تم تسجيله وانتقلت به الملكية للطاعنة نافذا ولا محل للتحدى بسوء نية المتصرف إليه أو تواطئه مع البائع على خرمان المتصرف إليه الأول « المطعون عليه » من الصفقة ولا بعلمه بسبق تصرف البائع له إلى الغير إذ المناط في نقل الملكية هو التسجيل وحده دون نظر إلى سوء النية أو التواطؤ أو العلم .

« وحيث إن هذا النعى على أساس ذلك بأن الحكم المطعون فيه بني قضاءه بالإزام الطاعنة بالثمن والريع من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٥ للمطعون عليه على « أنه يؤخذ مما تقدم أن وزارة الأشغال قد جانبت الحق في تعاقدتها مع حبيبة سيد سليمان ولم تكن حسنة القصد في تملك العقار لذلك لا تأخذ المحكمة بما دفعت به من عدم وجود صفة للمطعون عليه في المطالبة إذ أن صفته ثابتة من مفاوضاتها له منذ البدء كما أن تعاقدتها مع حبيبة سيد سليمان ومبادرتها إلى تسجيل عقدها لا يكسبها

ثبت لهم معاشات قبل صدور هذا القانون .

المسكون

« حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون من وجهين : أولهما — أن الحكم أخطأ في تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ إذ اعتبر اشتراك المطعون عليه في الصندوق المختلط قد وقع ما بين سنة ١٩٣٣ و سنة ١٩٣٧ عملاً باللائحة الصادرة في ٥/٥/١٩٣٣ في حين أن الصندوق المقصود بالمادة ٢٦/٢ م هو إلا الصندوق الذي أنشئ بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ وليس هو كما ذهب إليه الحكم خطأ صندوق المعاشات القديم المؤسس باللائحة الصادرة في ٥/٥/١٩٣٣ . ويتحصل الوجه الثاني في أنه على فرض الأخذ بنظرية الحكم المطعون فيه من أن الاشتراك في الصندوق القديم المختلط يسرى أثره على الصندوق الذي أنشئ بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ اعتبر التاريخ بين سنتي ١٩٣٣ و ١٩٣٧ هو بداية اشتراك المطعون عليه في الصندوق المختلط واعتبر التاريخ من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤١ هو بداية اشتراك المطعون عليه في الصندوق الوطني في حين أن هذا التاريخ المبين بالحكم ليس إلا بداية لتقاضى المطعون عليه استحقاقه في المعاش من كل صندوق وبذلك يكون الحكم قد خلط بين تاريخ استحقاق المعاش لدى الصندوق وبين تاريخ الاشتراك في الصندوق . ولما كان تاريخ الاشتراك في الصندوق هو تاريخ قيد المهامي بمجدول

بئزج الملكية وانبعت إجراءات الاستيلاء المؤقت المقررة قانوناً بل الثابت أنها وضعت يدها على الأرض ثم اشترتها وسجلت عقدها في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٢ وكان الحكم المطعون فيه قد قضى رغم ذلك بالزامها بشمن العقار وربعه من سنة ١٩٣٩ حتى آخر سنة ١٩٤٥ فإنه يكون قد أخطأ في قضائه بالزام الطاعنة بالثمن للمطعون عليه وفي قضائه له بالربيع ابتداء من تاريخ انتقال الملكية إلى الطاعنة بالتسجيل الحاصل في ١٠ من أغسطس سنة ١٩٤٢ . ولما كان تقدير الربيع عن السنوات السابقة لهذا التاريخ يستند إلى عناصر موضوعية فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لحكمة الاستئناف للنظر فيها على هذا الاعتبار .»

(القضية رقم ١٧٥ سنة ٢٢ ق.)

٥٩

١ ديسمبر سنة ١٩٥٥

عمامة . صندوق معاشات الحاماة المختلط . الزمام
صندوق معاشات الحاماة المختلط الجديد معاشات
الحامين الذين ثبت لهم قبل صدور القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٤ .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ هو امتداد لللائحة الصادرة بإنشاء صندوق معاشات الحاماة المختلط الصادر في ٥ مايو سنة ١٩٣٣ ويبين من نصوص هذا القانون أن اختصاصات الصندوق القديم قد انتقلت إلى الصندوق الجديد فترتبت في ذمته معاشات المحامين الذين

الحاماة التي يتبعها الصندوق ، وكان قيد المطعون عليه في جدول الحاماة الوطنية قد تم في سنة ١٨٩٩ في تاريخ سابق على تاريخ قيده بجدول الحاماة المختلط في سنة ١٩٠٠ فإنه استمر على قبض المعاش من الصندوق الوطني لا بمحض إرادته واختياره كما قرر الحكم المطعون فيه خطأ بل بحسب التفسير الصحيح للمادة ٢٦ / ٢ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود في وجهه الأول بما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من « أن المطعون عليه ليس له أن يجمع بين المعاشين الوطني والمختلط عملاً بالمادة ٢٦ / ١ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ مما يترتب عليه أن يكون له الحق في أن يحصل فقط على معاشه من الصندوق المختلط عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٢٦ المشار إليها التي تنص على أن المحامين المقيدين بجدول الحاماة الوطني والمختلط معا عند نشر هذا القانون يتمتعون بما لهم من حقوق في صندوق النقابة الذي كان اشتراكهم فيه أقدم عهداً وأنه لذلك يتمتعين صرف المعاش من صندوق المختلط المؤسس باللائحة الصادرة في ٥ / ٥ / ١٩٣٣ والتي حل محلها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ » ويترب على ذلك أن يكون الصندوق المختلط هو الملزم بدفع المعاش وإذا كان المستأنف قد قبض معاشه خطأ من الصندوق الوطني حتى شهر مارس سنة ١٩٥١ فلا حيلة في ذلك ... والصندوق الوطني وشأنه مع المستأنف » . وهذا الذي انتهى إليه الحكم هو التطبيق الصحيح للقانون ، ذلك بأن

القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ إن هو إلا امتداد لللائحة الصادرة بإنشاء صندوق معاشات الحاماة المختلط الصادرة في ٥ مايو سنة ١٩٣٣ ، يدل على ذلك ما نصت عليه المادة الثانية من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ من أنه : « تخصص أموال الصندوق لتقرير معاشات تقاعد أو مرتبات مؤقتة أو إعانات للمحامين المقيدة أسمائهم بجدول المحاكم المختلطة أو الذين ثبتت لهم معاشات قبل صدور هذا القانون » . وما نصت عليه المادة الثالثة منه من أن « يتكون رأس مال هذا الصندوق من الموارد الآتية : أولاً — أموال صندوق المعاشات والادخار للحاماة المختلط التي تنتقل إلى الصندوق بمجرد العمل بهذا القانون ... » — ولما كانت المادة ٢٨ من القانون المشار إليه تنص على أنه « يصرف صندوق المعاشات للمحامين أمام المحاكم المختلطة المرتب لهم معاشات المعاش الذي كان يدفع لهم من قبل » — وكان يبين من هذه النصوص أن اختصاصات الصندوق القديم قد انتقلت إلى الصندوق الجديد وفقاً للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ فترتبت في ذمة الصندوق الجديد معاشات للمحامين الذين ثبتت لهم معاشات قبل صدور هذا القانون . لما كان ما تقدم فإن ما انتهى إليه الحكم يكون هو التطبيق الصحيح لحكم القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود في وجهه الثاني بأنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن ما يدل على أن قيد المطعون عليه بجدول قيد المحامين لدى المحاكم الوطنية كان أقدم عهداً من قيده أمام المحاكم المختلطة .

« ومن حيث إنه لما تقدم بكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه » .

(القضية رقم ١٩٩ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الاساتفة معطى فاضل وكيل المحكمة ، وعبد العزيز سليمان ، ومحمد فؤاد جابر ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٥٣

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — جارك . ودية . حق الحبس . احتفاظ مصلحة الجمارك بالبضائع حتى وفاة الرسوم . عدم جواز اعتبارها مودعا لديها بلا أجر .

ب — جارك . ودية . رهن حيازة حق الحبس . مسؤولية مصلحة الجمارك عن فقد البضائع المحبوسة تحت يدها ما لم تثبت أن الفقد كان لسبب قهري . المواد ٥٤٤ مدني قديم و ٢٤٧/٢ و ١١٠٣ مدني جديد .

المبادئ القانونية

١ — إن مصلحة الجمارك إذ تسلم البضائع المستوردة وإذ تستبقيها تحت يدها حتى يوفى المستورد الرسوم المقررة لاتضع اليد على هذه البضائع كمودع لديه متبرع بخدماته لمصلحة المودع بل تحتفظ بها بناء على الحق الخول لها بالقانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها وهي وفاة الرسوم المستحقة ، ومن ثم فانه في حالة فقد البضائع لا يجوز لها التحدى بأحكام عقد الوديعة وبأن مسؤوليتها لاتعدو مسؤولية المودع لديه بلا أجر وذلك لاتفاء قيام هذا العقد الذي لا يقوم إلا إذا كان القصد من تسليم الشيء أساسا هو المحافظة عاياه ورده للمودع عند طلبه ، فإذا كانت المحافظة على الشيء متفرعة عن أصل

آخر كما هو الشأن في الرهن الحيازي اتبنى القول بوجوب تطبيق أحكام الوديعة .

٢ — يأنه وإن كان القانون المدني القديم لم يورد نصا خاصا عن واجبات الحابس في حفظ وصيانة الشيء المحبوس تحت يده إلا أنه يجب على الحابس أن يبذل في حفظه من العناية ما يبذله الرجل المعتاد ويكون مسئولاً عن هلاكه أو تلفه إلا إذا كان ذلك بسبب قهري قياسا على القاعدة المقررة في رهن الحيازة بالمادة ٥٤٤ مدني قديم لاتحاد العلة في الحالتين وهو ما صرح به القانون المدني الجديد في المادة ٢/٢٤٧ من التزام الحابس بالمحافظة على الشيء المحبوس تحت يده وفقا لأحكام رهن الحيازة المقررة في المادة ١١٠٣ والتي تقضى بالزام المرتهن بأن يبذل في حفظ وصيانة الشيء المرهون ما يبذله الشخص المعتاد وأنه مسئول عن هلاكه أو تلفه ما لم يثبت أن ذلك يرجع لسبب أجنبي لا يد له فيه . ويكون القانون المدني الجديد إذ أورد المادة ٢٤٧ إنما قنن في خصوص التزامات الحابس أحكام القانون القديم ولم يستحدث جديدا . وإذن فتى كانت البضائع المحبوسة لدى مصلحة الجمارك حتى وفاة الرسوم الجمركية قد فقدت فانها تكون مسئولة عن فقدانها ما لم يثبت أن الفقد كان لسبب قهري .

المحكمة

« ... حيث إن الطعن بني على سبب

بحكم القانون إدخال البضاعة إلى البلاد قبل دفع هذه الرسوم ، وصاحب البضاعة قد أودعها برضائه واختياره وباتفاق بينه وبين مصلحة الجمارك على الإيداع وليس الأمر استعمالاً لحق الحبس كما ذهب الحكم المطعون فيه — وعلى الفرض بأن لمصلحة الجمارك حق حبس البضاعة فإن القياس الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه عن مساءلة الحابس عن خطئه في حفظ الأشياء كما هو الحال بالنسبة للدائن المرتين عملاً بالمادة ٥٤٤ من القانون المدني القديم فهو قياس خاطيء لأن القانون المدني القديم لم ينص على واجبات الحابس في حفظ الشيء الذي في حيازته كما نص على مسؤولية الدائن المرتين في تلك الحالة . ثالثاً — لأن الحكم أقام قضاءه بمسؤولية الطاعة على المادتين ١٥١ و ١٥٢ من القانون المدني القديم مع أنه لم يثبت الخطأ الموجب للضرر ولا يمكن افتراض وجود الخطأ دون أن يقوم عليه دليل .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود في جميع أوجهه : أولاً — بأن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن العلاقة بين مصلحة الجمارك « الطاعة » وبين المطعون عليها لا يحكمها عقد الوديعة استند إلى أن هذا العقد يستلزم لقيامه أن يسلم إنسان متقولا لآخر يتعهد بحفظه ورده بعينه وإن الواقع في هذه الدعوى أن المطعون عليها لم تسلم البضاعة محل النزاع إلى الطاعة لحفظها لديها بل هي التي وضعت يدها عليها كاجراء قانوني أباحته لها لائحة الجمارك لاستيفاء حقوق الخزنة وهي ليست ملزمة برد البضاعة إلى

واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن علاقة مصلحة الجمارك بالشركة المطعون عليها لا يحكمها عقد الوديعة وعلى أن المصلحة المذكورة باعتبارها دائرة ممتازة لها حق حبس البضاعة وقياساً على المادة ٥٤٤ من القانون المدني القديم يعتبر الحابس مسئولاً عن حفظ الشيء الذي تحت يده ولا ترتفع مسؤوليته إلا بسبب قهرى — إذ قرر الحكم ذلك يكون قد خالف القانون : أولاً — لأن العلاقة بين مصلحة الجمارك وبين الشركة المطعون عليها إنما يحكمها عقد الوديعة وتعتبر مصلحة الجمارك في هذه الحالة مودعا لديها بدون أجر وقد انعقدت نية الطرفين على إيداع البضاعة بتسليمها لمخزن الجمارك بقصد أن تقوم المصلحة بحفظ الصندوق ، أما حقها في اقتضاء الرسوم الجمركية فهو حق مقرر لها بمقتضى قانون الجمارك ولا يعتبر أجراً مما يترتب عليه أن تكون مسؤولية المودع لديه في هذه الحالة مترتبة على الخطأ الجسم دون الخطأ اليسير ، ولما كان قد ثبت أنه لم يقع من الطاعة أى خطأ في حفظ الصندوق المفقود الذي أودعته في مخازنها فيكون الحكم إذ أخرج العلاقة بين الطرفين من أحكام الوديعة وافترض الخطأ والاهمال وحاسب الطاعة على أنه قد وقع خطأ جسم يكون قد خالف القانون وثانياً — لأن البضاعة لم تودع لدى مصلحة الجمارك إعمالاً لحق الحبس ، وإنما جرى العمل أن يودع صاحب الوديعة بضاعته في مخازن الجمارك حين قيامه هو باستيفاء الاجراءات الجمركية وهو لا يستطيع

صاحبها عند أول طلب لها إذ هي لاتسلمها إلا بعد دفع الرسوم المقررة عليها وتبقى البضاعة لديها ضامنة لهذه الرسوم وجميع أنواع المصروفات والغرامات بطريق الامتياز فيكون لها — وفقا لأحكام هذه اللائحة — حق حبس البضاعة تطبيقا للمادة ٦٠٥ من القانون المدني القديم — وأنه تطبيقا للقواعد العامة وبطريق القياس علي مانص عليه القانون المذكور في المادة ٥٤٤ عن حفظ الشيء المرهون رهنا حيازيا يعتبر الحابس مسئولاً عن حفظه ولا ترتفع مسئوليته إلا في حالة السبب القهري وأنه يكفي أن يكون قد ثبت أن الصندوق كان في مخازن مصلحة الجمارك وأنه عند طلبه بعد دفع الرسوم المستحقة عليه لم تستطع مصلحة الجمارك رده لمصاحبه — وهذا الذي قرره الحكم لاخطأ فيه ذلك أنه يبين من نصوص اللائحة الجمركية الصادرة في ١٩ / ٣ / ١٩٠٩ ومن المواد ٨ و ١٥ و ٣٦ منها ومن تعليمات مصلحة الجمارك أن البضائع المستوردة تفرغ في الميناء بعد تقديم مانقستو الشحن وتنقل مباشرة للجمرك « لأجراء عملية المراجعة والتقييد » « وأنه لايفرج عن أية بضاعة كانت إلا بعد دفع الرسوم المقررة عليها وان هذه البضائع تضمن للمصلحة بوجه الامتياز دفع الرسوم وجميع أنواع المصروفات المطلوبة على البضائع المذكورة » — ويتضح من هذه النصوص أن مصلحة الجمارك إذ تتسلم البضائع المستوردة وإذا تستيقها تحت يدها جعني يوفي المستورد الرسوم المقررة لا تضع اليد على هذه البضائع كودع لديه متبرع

بخدماته لمصلحة المودع بل تحتفظ بها بناء على الحق المخول لها بالقانون ابتغاء تحقيق مصلحة خاصة بها وهي وفاء الرسوم المستحقة — وبذلك لاجل للتحدى بأحكام عقد الوديعة وبأن مصلحة الجمارك لا تعدو مسئوليتها مسئولية المودع لديه بلا أجر وذلك لانتفاء قيام عقد الوديعة الذي لايقوم إلا إذا كان القصد من تسليم الشيء أساسا هو المحافظة عليه ورده للمودع عند طلبه فإذا كانت المحافظة على الشيء متفرعة عن أصل آخر كما هو الشأن في الرهن الحيازي انتفى القول بوجوب تطبيق أحكام الوديعة . ومردود ثانيا — بأن القانون المدني القديم وإن كان لم يورد نصا خاصا عن واجبات الحابس في حفظ وصيانة الشيء المحبوس تحت يده إلا أنه — أي الحكم المطعون فيه — لم يخطيء إذ قرر أنه يجب على الحابس أن يبذل في حفظ الشيء المحبوس تحت يده من العناية ما يبذله الرجل المعتاد ويكون مسئولاً عن هلاكه أو تلفه إلا إذا كان ذلك بسبب قهري — وذلك قياسا على القاعدة المقررة في رهن الحيازة، إذ تقضي المادة ٥٤٤ من القانون المدني القديم بأن تلف الشيء المرهون وهو في حفظ الحائز له لا يكون على مالسه إلا إذا كان التلف لسبب قهري — هذا القياس سليم ، وذلك لاتحاد العلة في الحالتين . وهو ما صرح به القانون المدني الجديد إذ نص في الفقرة الثانية من المادة ٢٤٧ على التزام الحابس بالمحافظة على الشيء المحبوس تحت يده وفقا لأحكام رهن الحيازة ، ونص في المادة ١١٠٣ منه على أنه

إذا تسلم الدائن المرتهن الشيء المرهون فعليه أن يبذل في حفظه وصيانته من العناية ما يبذله الشخص المعتاد وأنه مسئول عن هلاك الشيء أو تلفه ما لم يثبت أن ذلك يرجع لسبب أجنبي لا يده فيه . وعلى ذلك يكون القانون المدني الجديد إذ أورد المادة ٢٤٧ إنفاقاً في خصوص التزامات الحائس أحكام القانون المدني القديم ولم يستحدث جديداً ، ويبين من هذا أن مصلحة الجمارك مسئولة أصلاً عن فقد البضاعة محل النزاع إلا إذا قامت هذه باثبات أن الفقد كان لسبب قهري وهو ما لم يحم عليه دليل في الدعوى . ومردود أخيراً بأن النعي على الحكم خطأه في تطبيق المادتين ١٥١ ، ١٥٢ من القانون المدني القديم بمقولة إنه يجب على من أصابه ضرر أن يثبت وقوع الخطأ ممن ينسبه إليه هو نهي غير منسج ذلك لأن الحكم المطعون فيه إذ تعرض لمسئولية مصلحة الجمارك والخطأ الحاصل منها أو من تابعيها أثناء تأدية وظائفهم فانما كان ذلك استطراداً منه على سبيل الفرض الجدلي بعد أن أقيم الحكم على الدعامة الأساسية التي تكفي وحدها لحل قضائه وهي أن البضاعة المفقودة كانت في حيازة الطاعنة باعتبارها حابسة لها حتى توفي لها الرسوم المستحقة على تلك البضاعة وأنها بهذا الوصف مسئولة عن هلاكها إلا إذا أقامت هي الدليل على أن فقدتها كان بسبب قوة قاهرة وهو أساس صحيح في القانون ومن ثم فلا جدوى مما تعييه الطاعنة على الحكم فيما تعرض إليه تزيداً على سبيل الفرض الجدلي .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن

على غير أساس متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ٤٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعبد العزيز سليمان ، ومحمد عياد ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشة المستشارين) .

٥٣

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥

وقف . إجارة . وكالة . تأجير ناظر الوقف أعيانه بنين فاحش . مسئوليته عن تصديره وفقاً لأحكام عقد الوكالة . جواز عدم الامتداد بهذه الأجرة في حق المستحقين والزامه بأجر المثل .

المبدأ القانوني

القول بأن ناظر الوقف له أن يؤجر أعيانه ولو بغير فاحش إنما هو خاص بتحديد العلاقة بين المستأجر وبين الناظر المؤجر له ومن يخلفه في النظر ولا يتعدى ذلك الى المستحقين ولا يسرى عليهم لأن الناظر اذا كان يتقاضى أجراً يعتبر مسئولاً أمامهم عن تصديره وفقاً للقواعد الخاصة بعقد الوكالة . واذن فتى كان الواقع هو أن ناظر الوقف الذي يتقاضى أجراً قد أجر أعيان الوقف بغير فاحش فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتد بهذه الأجرة في علاقة الناظر بالمستحق وألزمه بأجر المثل لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

« ... حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب تنعي الطاعنة في الشق الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه قهريه

« ومن حيث إن الطاعة تنعني في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون إذ لم يأخذ بالأجرة الواردة بعقد الايجار المؤرخ ٢٧/٦/١٩٤٦ وقضي بنذب خبير لتقدير أجر المثل بمقولة إن عقد الايجار صوري مع أن ذلك لا يجوز في مقام دعوى حساب يرفعها المستحق على الناظر لأن الناظر لا يسأل شرعا لمجرد مخالفة أجر المثل -

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم المطعون فيه من أن القاعدة القانونية الواجب تطبيقها هي أن إيجار ناظر الوقف أعيان الوقف بايجار أقل من أجر المثل بغبن فاحش يزيد على خمس أجرة الأطيان يوجب مسئولية الناظر بوصفه وكيلًا عن الوقف في إدارة أعيانه بما يحقق مصلحة المستحقين وأما ما ذهبت إليه الطاعة من أن ناظر الوقف له أن يؤجر أعيانه ولو بغبن فاحش فهو خاص بتحديد العلاقة بين المستأجر وبين الناظر المؤجر له ومن يخلفه في النظر ولا يتعدى ذلك إلى المستحقين ولا يسري عليهم لأن الناظر وهو يتقاضى أجرا مسئول أمامهم عن تقصيره طبقا للقواعد الخاصة بعقد الوكالة ، والطاعة في هذه الدعوى لم تتبرع بإدارة الوقف فعليةا تبعة تصرفاتها . وهذا الذي أقيم عليه الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك بأنه وإن كان القانون المدني القديم الذي أجرت أطيان الوقف وقت سريانه في ٢٧/٦/١٩٤٦ لم ينص عند تحديد العلاقة بين المؤجر والمستأجر على فسخ عقد الايجار لغبن فاحش أو تكملة الأجرة إلى أجر المثل إلا أن العلاقة بين ناظر

في التسبب ذلك بأنها تمسكت في دفاعها بأن أجرة المثل للفدان في أرض حانوت عن سنة ١٩٤٧ هي ١٥ جنيها واستدلت على ذلك بعقد الايجار المؤرخ ٢٧/٧/١٩٤٦ وبالنشرة الرسمية لوزارة الأوقاف عن أرض مجاورة وبتقرير الخبير في دعوى القسمة أمام المحكمة الشرعية وبالشهادة المؤرخة ١١/٤/١٩٤٩ الموقع عليها من رجال الادارة وبعقود إيجار متعددة ومع ذلك لم يرد الحكم التمهيدى ولا الحكم المطعون فيه على دفاعها الأمر الذى يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه عملا بالمادة ٣٤٩ مرافعات .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأنه بعد أن قدمت الطاعة كشف حساب الوقف أمام محكمة الدرجة الأولى صدر الحكم الابتدائى بنذب الخبير لأداء المأمورية على الوجه السالف ذكره ، ثم جاء الحكم المطعون فيه بالاشق الخاص بتأييد الحكم التمهيدى وقرر أن العبرة في غلة الوقف هي تحقيق الغلة لا بما ورد بكشف الحساب المرفق به المستندات السالف ذكرها - ولم تأخذ المحكمة بتقدير الخبير وهو ٢٨ جنيها للفدان في الأطيان الكائنة بنحانوت و ٢٣ جنيها للفدان في الأطيان الكائنة بمسكة بل أخذت بتقدير المطعون عليهما في الانذار الموجه منهما إلى الطاعة وهو ٢٥ جنيها لأطيان حانوت و ٢٠ جنيها لأطيان مسكة وقد أبدى في هذا الانذار رغبتهما في الاستئجار بهذه القيمة وهو ما يدخل في حدود سلطتها التقديرية ويتضمن بذاته اطراح ما قدمته الطاعة من مستندات .

الوقف والمستحق تحكم وفقا لحكم المادة ٥٠ من القانون رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ ولأحكام الوكالة التي تقضى بمسئولية ناظر الوقف الذي يتقاضى أجرا عن خطئه .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ احتسب على الطاعنة أجرا مقابل سكنها في منزل الوقف مع أن لها حق السكنى فيه بلا أجر وفقا لحجته وقد قدر الخبير هذا الأجر على الطاعنة مع أنه لم يكلف بذلك ورغم هذا الخطأ احتسب الحكم المطعون فيه عليها هذا الأجر وأدخله ضمن إيرادات الوقف بمقولة إن المحكمة الشرعية قد قضت بقسمة أعيان الوقف بما فيها المنزل مع أن القسمة شيء وبقاء المنزل لصاحبه شيء آخر وقد أضافت الطاعنة إلى هذا السبب بدعائها أمام هذه المحكمة أن المستحقين الآخرين لهم حق السكنى مع الناظرة إذ هي لم تمنعهم عن ذلك فلا مسئولية عليهما في وجوب ملزوميهما بمقابل السكنى في المنزل المذكور .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأن الخبير قد كلف بالحكم التمهيدي بتحقيق إيرادات ومصروفات الوقف فلا محل للقول بأن الخبير قدر إيراد المنزل دون تكليف له من المحكمة . ومردود ثانيا بما قرره الحكم المطعون فيه من أن النزاع على سكنى الدور الثاني من المنزل الموقوف سبق أن عرض على المحكمة الشرعية في مناسبتين أولاها في ١٩١٩/٥/٢٨ عندما وجه أحمد مصطفى الكوه إلى الطاعنة تهمة الخيانة لأنها تسكن بالمنزل بغير إذن من القاضي ولا شرط من

الواقفة فتفت عنها المحكمة تهمة الخيانة لأن حجة الوقف المؤرخة ٢١ من شعبان سنة ١٣٢٠ نصت على أن للناظرة حق السكنى ولا محل لاعتبار سكنها في منزل الوقف خيانة . أما الثانية فتبطل في دعوى القسمة إذ طلبت الطاعنة بجلسة ٢٤ / ٥ / ١٩٤٧ أمام المحكمة الشرعية باخراج المنزل من أعيان الوقف لأنها مستحقة لسكناء بمفردها ولكن المحكمة لم تجبها إلى طلبها وقضت بنسب خبير لاجراء القسمة تأسيسا على أنها لم تقدم ما يدل على استحقاقها وحدها لسكنى المنزل كما أن حجة التغير التي حررت بعد ذلك ليس فيها ما يساعدها على ما تدعيه — ومن ثم فإذا كانت الطاعنة قد استأثرت بالانتفاع بالدور الثاني من المنزل فعليها أن تدفع للمطعون عليهما نصيبهما في إيجار الدور المذكور — وهذا الذي قرره الحكم استنادا إلى ما قضت به المحكمة الشرعية هو تقرير سليم لا مخالفة فيه للقانون ، ذلك بأن حجة الوقف الأصلية وحجة التغير التي تلتها — وفقا لما قرره المحكمة صاحبة الولاية في الفصل في أصل الوقف — ليس فيهما ما يدل على جعل المنزل مقصورا على سكنى الناظرة وأما ما أضافه الطاعن على هذا السبب في جلسة المرافعة فهو سبب جديد لم يشمله التقرير بالطعن ومن ثم يتعين عدم قبوله .

« ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الرابع وبالشق الثاني من السبب الأول على الحكم المطعون فيه قصوره من وجهين : أولاها أن المحكمة لم تدرج ضمن كشف الحساب في المدفوعات مبلغ ٩٢ جنيه كان متأخرا طرف

« ومن حيث إن هذا السبب مردود أولا بأن الخبير قد كلف بالحكم التمهيدي بتحقيق إيرادات ومصروفات الوقف فلا محل للقول بأن الخبير قدر إيراد المنزل دون تكليف له من المحكمة . ومردود ثانيا بما قرره الحكم المطعون فيه من أن النزاع على سكنى الدور الثاني من المنزل الموقوف سبق أن عرض على المحكمة الشرعية في مناسبتين أولاها في ١٩١٩/٥/٢٨ عندما وجه أحمد مصطفى الكوه إلى الطاعنة تهمة الخيانة لأنها تسكن بالمنزل بغير إذن من القاضي ولا شرط من

القضايا التي أغفل الحكم احتساب أتعاب عنها
ومردود في شقه الثاني بأنه لا محل للنعي على
الحكم أخذه بتقدير خبير مقيدا قانونا بجدول
الخبراء مادام لم ينسب إليه عمله عيب معين
لاحق بتقريره الذي اطمأنت إليه المحكمة .
« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن
على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه » .

(القضية رقم ١١٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ،
وعبد العزيز سليمان ، ومحمد فؤاد جابر ، واسحق
عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف المستشارين) .

٥٤

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥

تزوير . إنكار التوقيع . إثبات . عدم تقييد
المحكمة في تحقيق التزوير أو إنكار التوقيع بدليل معين .
حقها في الاعتماد على القرائن لإثبات التزوير ولو زادت
قيمة المحرر على عشرة جنيهاً .

المبدأ القانوني

لا تتقيد المحكمة في تحقيق إنكار التوقيع
أو التزوير بقواعد الإثبات المنصوص عليها في
الباب السادس من القانون المدني الخاصة بإثبات
الالتزام ، بل لها أن تحكم برد وبطلان الورقة
متى استبان لها من ظروف الدعوى أنها مزورة
من غير أن تتقيد في ذلك بدليل معين ولها أن
تأخذ بالقرائن دليلاً على التزوير ويستوى في
ذلك أن تكون قيمة الورقة أقل من عشرة
جنيهاً أو تزيد عليها لأن التحقيق يدور في هذه
الأحوال حول صحة الورقة أو عدم صحتها
وتتصرف أقوال الشهود والخبراء إلى واقعة

المستأجر وأودعته الطاعنة بخزانة محكمة باب
الشعرية ضمن الاستحقاق عن سنة ١٩٤٨
بعد عرضه وإعلان محضر الابداع . وثانيهما
أن المحكمة أغفلت الفرق في أجرة النظر وهو
مبلغ ٥٨ جنيهاً و ٩٥ ملياً قيمة الفرق بين
مبلغ ١٠٥ جنيهاً و ٢٠٠ ملياً المستحق
للطاعنة بسبب زيادة أجرة النظر بالنسبة إلى
زيادة الأيراد مبلغ ٤٨ جنيهاً و ١٠٥ مليات
وهو الذي قدرته لنفسها في كشف الحساب .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في
شقه الأول بأنه غير مقبول إذ لم تقدم الطاعنة
ما يدل على أنها تمسكت أمام محكمة الموضوع
بأدراج مبلغ ٩٢ جنيهاً ضمن المدفوعات
ومردود في شقه الثاني بأن تقدير أجر النظر
موكول للمحكمة وقد احتسبته وفقاً لطلب
الطاعنة والمحكمة ليست بعد ملزمة عند التقدير
بمراعاة نسبة مئوية معينة بين الأيراد
والأجرة .

« ومن حيث إن السبب الخامس يتحصل
في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون من
وجهين : أولهما أنه لم يحتسب ضمن المصروفات
سوى مبلغ عشرة جنيهاً هي ما قدره الخبير
مقابل أتعاب المحاماة الخاصة بالوقوف في حين
كان الواجب اعتماد جميع ما دفعته الطاعنة
مقابل أتعاب المحاماة في جميع القضايا التي
رفعت على الطاعنة بصفتها ناظرة وقف .
وثانيهما أن المحكمة ندرت خبيراً زراعياً
لتقدير أتعاب المحاماة مع أن هذا التقدير ليس
من شأنه أن يقوم به الخبير المذكور .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في
شقه الأول بأنه غير مقبول إذ لم تبين الطاعنة

مادية في حصول التوقيع بالامضاء أو الختم أو البصمة من يد من نسبت إليه الورقة ، بطله أو عدم حصول شيء من ذلك ، وليست هذه الوقائع بذاتها مما يمكن الحصول على محرر لإثباتها .

المحكمة

« ... من حيث إن الطاعن ينعي بالسببين الأول والخامس على الحكم المطعون فيه بطلانه لبنائه على إجراء باطل بمقولة إن محكمة الاستئناف حين أصدرت حكمها التمهيدي في ٣٠ / ١٢ / ١٩٥١ جاء حكمها باطلا من وجهين : الأول — أنه حصل دفاع المطعون عليه جزئيا ولم يذكر تفاصيل هذا الجزء ولم يحصل دفاع الطاعن كلية مكتفيا بالقول « إن المستأنف ضده (الطاعن) يدفع دعوى التزوير بما سبق أن قاله أمام محكمة أول درجة طالبا تأييد الحكم المستأنف » — فهو بذلك لم يبين الموضوع بيانا تقف منه محكمة النقض أو المطلع عليه على موضوع النزاع فجاء لذلك خاليا من الأسباب . الثاني — أنه لم يستوف الشروط التي تتطلبها المادة ١٩١ مرافعات من وجوب أن يبين الحكم الذي يأمر بالاثبات بشهادة الشهود في منطوقه كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها وإلا كان باطلا إذ بمراجعة ذلك الحكم لا يرى في أسبابه ولا في منطوقه واقعة يراد إثباتها — ولم يطلب المطعون عليه تحقيق واقعة دس السند عليه وما كان بوسع المحكمة أن تأمر بتحقيقها لأن المطعون عليه يقول إن الطاعن استغفله بطريقة من الطرق لم يتيينها وذلك في أثناء

معاملاته معه وحصل منه على توقيعه موضوع الطعن . ولا يمكن أن يقال إن سماع أقوال الشاهدين الموقعين على السند المطعون فيه عن معلوماتهما في شأنه واقعة لها كيان أو مغزى يراد إثباتها كما لا يمكن القول إن تصريح المحكمة للمستشار المنتدب للتحقيق باستجواب المحصوم في موضوع النزاع واقعة يراد إثباتها كذلك ، اللهم إلا إذا كانت الغرض هو مفاجأة الخصم وهذا أمر غير جائز في القانون — ومتى كان الحكم التمهيدي باطلا كان مابني عليه باطلا .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود في وجهيه بما جاء في الحكم الصادر في ٣٠ / ١٢ / ١٩٥١ من أنه قد تبين من الاطلاع على السند المطعون فيه أن عليه إمضاءين لشاهدين هما محمد عبد الفتاح وفرج محمد فرج — وترى المحكمة إحالة الدعوى على التحقيق لسماع شهادتهما عن أمر هذا السند كما ترى هذه المحكمة أيضا استجواب الخصمين تبيانا للحقيقة وهذا الذي ثبت في الحكم الذي وصفه الطاعن على غير الحقيقة بأنه تمهيدى لا بطلان فيه ذلك بأنه لم يكن استجابة لطلبات أحد طرفي الخصومة الصريحة أو الضمنية ولا قاطعا في موضوع النزاع كله أو بعضه وإنما صدر من القاضي من تلقاء نفسه بما له من حق التصرف بسلطانه التقديرى المعترف به له قانونا في حدود هذه السلطة وعند اجتماع شروط التصرف بها ، والقاضي متى أخذ بنخطة يجعلها القانون تحت تصرفه ومشيبته فلا يطلب منه بيان الأسباب إلا بالقدر الضروري وهذا هو الحال في الدعوى إذ استعمل القاضي حقا خوله له

الأحوال التي يجيز فيها القانون الإثبات بالبينة» وعلى ضوء هذه النصوص تمسك الطاعن في مذكراته بأن أقوال الشهود واستنباط القرائن مهما تعددت لا يمكن شيء منها أن يغير الحقيقة الثابتة في الأوراق — وإنما تغيرها الإقرارات المنصبة على أصل الحق وجودا وعدمًا كإقرار المطعون عليه بصحة السند وبعدم تزويره أو إقرار الطاعن بتزوير السند أو بعدم إقراره المبلغ الثابت فيه .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن نصوص القانون التي تشير إليها الطاعن تنصرف إلى إثبات الالتزام ولا تتعرض لواقعة التزوير عند الادعاء به وقد نصت المادة ٣٩٤ مدني « تعتبر الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب له من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة ... الخ » ومفاد هذا النص أنه لكي تكون الورقة العرفية حجة على من وقعها لا بد أن يعترف بها أو أن يثبت أنه وقعها بعد إنكاره لها بغض النظر عما تحويه تلك الورقة فيستوى أن تكون قيمتها تقل عن العشرة الجنيهات أو تزيد عليها — ومتى حصل إنكارها أو طعن بتزويرها أمكن إثبات الطعن بكافة طرق الإثبات التي يجيزها القانون لأن التحقيق يدور في هذه الأحوال حول صحة الورقة المطعون فيها أو عدم صحتها وتنصرف أقوال الشهود أو الخبراء إلى واقعة مادية هي حصول التوقيع بالإمضاء أو الختم أو البصمة من يد الطاعن وبعلمه أو عدم حصول شيء من ذلك وليست هذه الوقائع بذاتها مما يمكن الحصول على محرر لإثباتها ومن ثم فلا تنقيد المحكمة في

القانون في المادة ١٦٦ مرافعات فيما يختص باستجواب الخصوم وفي المادة ٢٦٠ / ٢ مرافعات في استحضار الشهود » إذا كانت صحة الورقة محل شك في نظر المحكمة جاز لها من تلقاء نفسها أن تدعو الموظف الذي صدرت عنه أو الشخص الذي حررها ليبيد ما يوضح حقيقة الأمر فيها » ومن ذلك كله يبين أن الحكم المطعون فيه لم تكن به من حاجة إلى تحرير أسباب توضيح قصده الذي لم يكن قد قطع فيه بعد برأي بل تأرجحت أمامه أدلة الخصوم ومواقفهم فاستعمل حقا خوله له القانون في المادة ٢٦٠ / ٢ مرافعات ولو صح ما يدعيه الطاعن من أنه استعمل الحق المخول له بمقتضى المادة ١٩٠ مرافعات فقد أثبت الواقعة التي يريد تحقيقها وهي سماع معلومات شاهدي السند في أمره كله وكذلك الحال بالنسبة لاستجواب الخصوم ليستبين من أقوالهم التي لا يستطيع التمكن بها حقيقة النزاع ليستطيع على ضوء نتائج ذلك كله الفصل في النزاع فصلاً نهائياً في أسباب واضحة وكافية تكون بطبيعتها تحت رقابة الخصوم ومحكمة النقض .

« ومن حيث إن الطاعن ينفي بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفته للمادة ٤٠١ من القانون المدني التي تنص على أنه « لا يجوز الإثبات بالبينة ولو لم تزد القيمة على عشرة جنيهات فيما يخالف أو يجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي » وكذلك مخالفة الحكم للمادة ٤٠٧ مدني التي تنص على أنه « يترك للقاضي استنباط كل قرينة لم يقررها القانون ولا يجوز الإثبات بهذه القرائن إلا في

تحقيق الإنكار أو التزوير بقواعد الإثبات المنصوص عليها في الباب السادس من القانون المدني (إثبات الالتزام) بل أن لها أن تحكم برد وبطلان الورقة متى استبان لها من ظروف الدعوى أنها مزورة من غير أن تثبید في ذلك دليل معين ولها أن تأخذ بالقرائن دليلاً على التزوير . وتطبيقاً لذلك أجازت المادة ٢٩٠ مرافعات المحكمة أن تحكم برد وبطلان أية ورقة إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة .

« ومن حيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه الفساد في استنتاجه في عدة مواضع : ١ — قال الحكم إن الطاعن سعى للإيقاع بالمطعون عليه وإيداعه السجن ثم سعى عقب ذلك مباشرة وبصفة مستعجلة بإقامة دعواه بالسند المطعون فيه واستنتاج من ذلك تزوير السند في حين أن كل ما يمكن استنتاجه من إجراءات الطاعن تلك أن انتهز فرصة غياب المدین لأنه مشاكس وقطعت بذلك إجراءاته في النزاع الحالي من الطعن بالتزوير ثم الاعتراف بالتوقيع بعد جهد وعناء . ٢ — قال الحكم كذلك إن دفاع المطعون عليه صحيح ومعقول من أنه لو صحت مديونيته في مبلغ السند (٥٠٠ ج) لما فات الطاعن أن يذكر هذه المديونية عند سؤاله في جلسة التمرين وعند ما يسأل في محضر استجوابه يقول (هو البوليس له عندنا حاجة وليه أذكر الكمبيالة أم ٥٠٠ ج وأنا قلت على العشرين جنيه غصب عني وخفت الفضيحة وأنا ما كانش عندي نية أفصحه) وما رتبته الحكم على ذلك ترتيب خاطيء لأنه يستوى عند ذكر المديونية أن يكون الدين واحداً

أو أكثر خصوصاً وأن المحقق لم يطلب منه بياناً بتعداد ديونه . ٣ — قال الحكم إن سند المديونية بمبلغ الخمسة والأربعين جنيهاً أسبق وجوداً من السند المطعون فيه وأنه لا بد أن يكون هناك سند ثالث أخفى أمره ولا أثر يدل عليه وهذا الاستنتاج لا يتفق مع المنطق السليم لأنه متى انعدمت الآثار فلا يمكن التكهن بشيء عنها . ٤ — وأخيراً قال الحكم إن الطاعن لم يبرر قوام المديونية مع أن الدائن غير ملزم ببيان سبب المديونية أو قوامها ما دام أن السند يحوي نصاً صريحاً على أنها سلفة

« ومن حيث إن هذا السبب في جملة مرود بأنه جدل موضوعي في تقدير الأدلة التي أخذ بها الحكم في قضائه بتزوير السند وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها فقد استعرض الحكم منشأ العلاقة بين الطرفين وأنها بدأت بمديونية المطعون عليه للطاعن بمبلغ ٤٥٠ جنيه بسبب جمعية أنشأها تحرر بها سند يستحق السداد في ٩/١٢/١٩٤٦ وبقي منه في ذمة المطعون عليه ١٥ جنيه أقام بها الطاعن الدعوى رقم ١٢٦٥ سنة ١٩٤٧ بولاق وقضى له فيها بتاريخ ٢٠/١١/١٩٤٧ بطلانها ثم أبلغ ضد المطعون عليه بأنه يتلاعب في أمور التمرين وأرشد البوليس إلى محله وبعد ضبطه أبلغ الطاعن الضابط أن المطعون عليه يريد إرشاءه واتفق معه على ضبطه متلبساً بالجريمة وتم ذلك ولما سئل الطاعن في ١١/١٢/١٩٤٦ قرر أنه يدين المطعون عليه بمبلغ ٢٠ جنيه في حين أن السند المطعون فيه مؤرخ ٢٩/٦/١٩٤٦ وهو يثبت

مديونية المطعون عليه للطاعن بمبلغ ٥٠٠ جنيه وأقام الطاعن الدعوى الحالية على المطعون عليه وهو محبوس . ثم عرض الحكم لأقوال الشاهدين الموقعين على السند المطعون فيه وأثبت أن أحدهما قرر أنه لم يكن موجودا وقت تحرير السند وأن الآخر ابن أخت الطاعن كما عرض لأقوال الطاعن نفسه بشأن سبب مديونية المطعون عليه في مبلغ ٤٥ ج وأثبت تناقضه في بيانه وتناقضه مع ابن أخته في كيفية إحضاره بمبلغ الخمسمائة جنيه موضوع السند المزور وتسليمها للطاعن وعدم إبرازه قوام المديونية بالسند المطعون فيه وخلص من ذلك كله إلى التقرير بصحة دفاع المطعون عليه بأن الدين الخاص بالجمعية حرر به سندان أولهما في شهر يونيه سنة ١٩٤٦ وهو المطعون فيه والثاني هو الذي قدم في الدعوى السابقة الإشارة إليها وأنه متى استبان أن التمسك بالسند لم يبرر قوام المديونية وعزاها إلى اتفاقه مع المدين على شراء نصف المنزل الذي يملكه دون أن يتخذ السبيل الطبيعي في مثل هذه الحالة من تحرير عقد بيع بالحصصة المبيعة واستبان أيضا أنه في الوقت الذي أقرض مدينه مبلغا كبيرا كهذا الدين كان يسيء الظن به ويعلن عدم ثقته فيه وتخوفه من فساد ذمته مما يحدوه إلى الامتناع عن عقد هذه السلفة من غير أن يحتاط للامر ويعمل بمشورة صديقه الكاتب العمومي ومتى تبين أن السند تحرر في الظروف المريبة التي سبق بيانها وأن الدائن المزعوم يتجاري على الإيقاع بمدينه وبشكوه إلى البوليس في تهمة تمويينية تؤدي إلى حبسه والحكم عليه وأنه يخفي أمر الدين الكبير لدى سؤاله في التحقيقات

ويكتفي بالإشارة إلى دين لا يذكر بجانبه الدين الآخر ثم ينكر السبب الحقيقي لهذا الدين الصغير رغم قيام الدليل القاطع على سببه ونشوئه مما ثبت في ظهر سند هذا الدين الصغير الذي قدمه هو بالمطالبة به في قضية بولاق وأخيرا ما أسفر عنه موقفه عند استجوابه مما يدل على اضطرابه وتخبطه وما صرح به في شأن دين الـ ٤٥ حنيها وأسبقيته على السند المطعون فيه وعدم وجود السند الأصلي لهذه المديونية . كل هذه الظروف مجتمعة لا تدع مجالا للشك في أن السند المطعون فيه ليس صحيحا وأن توقيع المستأنف عليه «المطعون عليه» لم تحصل بعلمه أو باطلاعه ورضائه» ومتى كانت القرائن التي أخذ بها الحكم مجتمعة وأخذوا بعضها برقاب بعض تؤدي عقلا إلى النتيجة التي رتبها عليها كما هو الحال في الدعوى فليس يجدي الطاعن تجزئتها والتحدث عن كل قرينة منها على استقلال . «ومن حيث ان الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه أنه أدخل بدفاعه إذ أخذ الطاعن ببعض العبارات التي صدرت منه مع أنه رجل أثر الكبر والمرض على ذاكرته وتفكيره وتقديره ولذلك طلب محاميه في مذكرته النهائية من المحكمة أن تستحضره لترى مرضه بالشلل وأنه رجل ساذج ولتقوم بامتحانه لتعرف مدى ادراكه وقوة ذاكرته ولو أنها فعلت لتغير وجه الرأي في الدعوى ولما كانت بها من حاجة إلى الاستناد إلى أقواله وهو على تلك الحالة .

«ومن حيث ان هذا السبب مردود بأن الطاعن مثل بشخصه أمام المحكمة وأجاب على الأسئلة التي وجهت إليه دون أن يدفع

التاريخ لأنه سواء اعتبرت المحكمة إقرارا يتحتم ثبوت تاريخه لا مكان نقاده في حق الغير أو اعتبرت مخالصة ولكنها بما لها من خبرة من ظروف الدعوى ما يدعو إلى إعفائها من شرط ثبوت التاريخ فلا معقب على تقديرها لأن ذلك مما يستقل به قاضي الدعوى ولا سبيل إليه لدى محكمة النقض .

٢ - الدائن العادى إذا قام بالتنفيذ على أموال مدينه وسجل تنبيه نزع ملكية عقاره فإنه يصبح بهذا التسجيل على ماجرى به قضاء محكمة النقض ، فى عداد من يشملهم نص المادة ٢٢٨ مدنى قديم فلا يحتاج بالعقود العرفية إلا إذا كان تاريخها ثابتاً قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية .

المحكمة

« حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب :
يتحصل أولها فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك بأن محكمة الاستئناف إذا قالت « إنه تبين لها من الاطلاع على الاقرار القاطع للتقادم أنه صدر من المدين لا الدائن وأن إعطاء المدين لدائنه هذا الاقرار إنما هو إجراء غير متبع ولم يجر به عرف التعامل » وخرجت من ذلك بأن هذا الاقرار إنما قصد به الاتفاق بين الدائن والمدين على قطع التقادم الذي سقط بمضى المدة الطويلة ومن ثم أهدرت أثره — إذ انتهت المحكمة إلى هذه النتيجة فإن قضاءها يكون لاسند له من الأوراق المقدمة لها وهي بعد لا يخولها القانون

بعدم مسئوليته واستبانت المحكمة من أقواله ومن تصرفاته أنه صحيح وسليم العقل والتفكير ولذلك لم تر حاجة تدعوها إلى إعادة استحضاره لتحقيق ما يزعمه الدافع عنه من إصابته بالشلل خصوصاً وليس يلزم من الإصابة بهذا المرض انعدام المسئولية .

« ومن حيث إنه لذلك كله يكون الطعن فى غير محله متعين الرفض » .

(القضية رقم ١٧٨ سنة ٢٢ ق رثامة ومضوية السادة الاساتذة معطى فاضل وكيل المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد على ، وأحمد قوشة المستشارين) .

٥٥

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ - تقادم . ثبوت التاريخ . اعتبار محكمة للوضوح المحرر المدعى بقطعه للتقادم إقراراً لا مخالصة لأحباب سائنة . حقها بما لها من سلطة تقدير الواقع من إعفائه من قيد ثبوت التاريخ للاحتجاج به على الغير .

ب - تنفيذ عقارى . دائن عادى . تسجيله تنبيه نزع الملكية . عدم جواز الاحتجاج عليه بالعقود العرفية إلا إذا كانت ثابتة التاريخ قبل تسجيل التنبيه .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذ انتهى فى تكليفه للمحرر المدعى بقطعه للتقادم بصيغته المدونة على حكم الدين إلى أنه إقرار لا مخالصة بناء على الاعتبارات السائنة التى أوردتها وإلى أن هذا الاقرار لا يكون حجة على الغير إلا بثبوت تاريخه وفقاً للمادة ٣٩٥ مدنى فإنه لا تجوز المجادلة فى هذا التكليف ، والقول بأن المحرر مخالصة يجوز إعفاؤها من قيد ثبوت

إثبات أن هذا الاقرار الموقع عليه من المدين قد قطع تقادما تم بمضي المدة الطويلة لأن الظاهر أن هذا الاقرار — بحسب تاريخه — قد قطع تقادما ساريا وليس للمحكمة أن تفسر التعاقد أو تؤوله بما يخرج عن إرادة المتعاقدين وإحلال إرادتها هي محل إرادتهما كما أن قول المحكمة بأن « إعطاء المدين لدائنه الاقرار القاطع للمدة إنما هو إجراء غير متبع ولم يجر به عرف التعامل » فيه مخالفة لنص المادة ٢١٥ مدني قديم و ١/٤٠٠ مدني جديد والمادة ٢٨٠ مدني مختلط التي لا تجيز إثبات الاتفاق بالبيئة إذا كانت قيمته تزيد على عشرة جنيهات ، هذا فضلا عن أنه على فرض وجود عرف يجرى عليه التعامل ويقضى بعدم تحرير المدين لدائنه مثل هذا الاقرار فإن الأخذ به فيه مخالفة للمادة الأولى من القانون المدني الجديد التي توجب سريان النصوص التشريعية على جميع المسائل التي تناولها التشريع فإذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه حكم القاضي بمقتضى العرف فأخذ الحكم المطعون فيه بالعرف وإطراح النص التشريعي مخالفة قانونية توجب نقضه ومع ذلك فإن العرف الذي جرى به التعامل هو أن يثبت المدين المبالغ التي يسدها من أصل الدين على الصورة التنفيذية للحكم إذ أن ذلك أضمن في إثبات السداد من مجرد إيصال مستقل يحصل عليه المدين .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه بقوله : « إنه يبين من الاطلاع على الاقرار سالف الذكر أنه صادر من المدين بامضائه وليس من الدائن ويقرر فيه أنه دفع من الدين الوارد بالحكم

مبلغ ٤٥ جنيها ويتعهد بدفع الباقي بعد سنتين على أن يوقف الدائن اجراءات التنفيذ ويقول في الاقرار إنه أخذ من الدائن إيصالا بالمبلغ المسدد ولما كان المتبع وجرى به عرف التعامل أن الإيصال أو المخالصة تصدر من الدائن للمدين لكي يحفظ الأخير في حوزته دليلا على سداد الدين وهو ما اعترف به المدين في الاقرار فكونه يعطى دائنه إقرارا بمبلغ ٤٥ جنيها لا يقصد به سوى اتفاق بين الدائن والمدين على قطع تقادم الدين الذي سقط بالمدة الطويلة وذلك بالاقرار به وجعل تاريخ الاقرار صوريا أثناء المدة الطويلة في ١٢ مارس سنة ١٩٣٦ ولو كان جديا لأعطي له تاريخا ثابتا رسميا ومن ثم فلا يسرى هذا الاقرار قبل الشركة الدائنة لأنها من الغير طبقا للمواد ٢٠٣ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ من القانون المدني ... » والحكم إذ قرر ذلك لم يخطيء في تطبيقه للقانون ولم يخرج على إرادة المتعاقدين ولم يخالف قواعد الإثبات ذلك بأن المحكمة إنما قررت ذلك وهي بسبيل تكييف هذا الاقرار وهل هو مخالصة أو اقرار وهل هو حقيقي أو صوري وتحديد أثره ومدى حجية تاريخه بالنسبة للمطعون عليها ، وقد استندت المحكمة في هذا التكييف وفي استخلاص عدم جدية هذا الاقرار وصورته تاريخه وبالتالي عدم جواز الاحتجاج بهذا التاريخ الصوري على الغير — إلى قرائن سائغة أوردها ككون الاقرار صادرا من المدين لا الدائن واعتراف المدين بأخذه الى جانب ذلك إيصالا من الدائن بالمبلغ المسدد مع أن المتبع فيما يجري به عرف التعامل أن المخالصة تصدر من الدائن لا المدين مما اعتبرت

المحكمة معه أن هذا الاقرار وكأنه بغير تاريخ ولا يحتاج به على المطعون عليها باعتبارها من الغير وفقا لنص المادة ٢٩٥ مدني ، ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ حتم ثبوت التاريخ للاقرار محل النزاع حتى يجوز الاحتجاج به على المطعون عليها وأسس الحكم بصورية الاقرار على عدم ثبوت هذا التاريخ . ذاك بأن المادة ٣٩٥/٢ من القانون المدني الجديد وإن نصت في فقرتها الأخيرة على أنه « يجوز للقاضي تبعاً للظروف ألا يطبق حكم هذه المادة على المخالفات » إلا أن سلطة المحكمة في التقدير يحدها القانون بضوابط تتمثل في وجوب تحديد معنى الغير الذي لا يحتاج بالحرر العرفي إلا إذا كان ثابت التاريخ والمحكمة إذ حكمت بعدم سريان الاقرار على المطعون عليها باعتبارها من الغير طبقاً للمواد ٢٠٣، ٢٩٢، ٢٩٣ من القانون المدني المختلط أخطأت في تطبيق هذه المواد ذلك بأن الغير في معنى المادة ٢٩٣ يختلف عنه في المادة ٢٠٣ المشار إليها إذ الغير في المادة ٢٩٣ هو من اكتسب من أحد المتعاقدين حقوقاً تتأثر بتاريخ العقد العرفي إذا ثبت أن هذا التاريخ سابق على تاريخ الحقوق التي اكتسبها هذا الغير لذلك كان ينبغي قصر البحث في الدعوى على تحقيق شروط المادة ٢٩٣ دون المادة ٢٠٣ ، والدائن العادي لا يمكن اعتباره من الغير في معنى المادة ٢٩٣ إلا بأعمال الدعوى البوليسية مع توافر شروطها وهو ما لم يثبت في هذه الدعوى .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ انتهى في تسكييفه للمحرر - بصيغته المدونة على حكم الدين - إلى أنه إقرار لا مخالصة بناء على الاعتبارات التي أوردها على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق وأن هذا الإقرار لا يكون حجة على الغير إلا بثبوت تاريخه وفقاً للمادة ٣٩٥ مدني فإنه لا يجدي الطاعن مجادلته في هذا التكييف ، والقول بأن المحرر مخالصة يجوز إعفاؤها من قيد ثبوت التاريخ لأنه سواء اعتبرته المحكمة إقراراً يتحتم ثبوت تاريخه لإمكان تقيده في حق الغير أو اعتبرته مخالصة ولكنها لم تر - بما لها من خبرة - من ظروف الدعوى ما يدعو إلى إعفاؤها من شرط ثبوت التاريخ فلا معقب على تقديرها ، لأن ذلك مما يستقل به قاضي الدعوى ولا سبيل إليه لدى محكمة النقض وأما عن الاعتراض بأن المطعون عليها لا تعتبر من الغير في معنى المادة ٢٩٣ مدني مختلط المقابلة للمادة ٢٢٨ مدني قديم - فردود كذلك بأنه متى كان الثابت أن المطعون عليها قد تمسكت في دافعها لدى محكمة الموضوع بصورية الاقرار وعدم حجية تاريخه ، كما تمسكت بعدم ثبوت تاريخه لإمكان تقيده في حقها وأنها بوصفها دائناً عادياً تعتبر - في مقام تحقيق الصورية - من الغير بالنسبة لطرفي الصورية وأن لها إثباتها بالبينات والقرائن وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذه الصورية وحقق عناصرها واقتنع من القرائن التي استظهرها بصورية الاقرار وعدم جدية تاريخه وبالتالي عدم تقيده في حقها فإن هذا الذي انتهى إليه الحكم

مدني قديم، والتزاع المطروح علي المحكمة لا ينطوي علي عدم تمسك المدين بمضي المدة، هذا يفرض أن الاقرار عمل بعد أن انقضت مدة التقادم ويكون الاقرار في هذه الحالة عبارة عن تنازل عن تقادم قد تم والمادة ٢٠٦ تشير إلى عدم تمسك المدين بمضي المدة تدليسا منه وإضرارا بدائنيه ولكنها لا تنص علي التنازل عن التقادم ولا تعطي الدائن الحق في نقض ما تم من جهة مدينه من تنازل عن تقادم قد تم بل تبيح له استعمال حق مدينه فهي تطبيق للمادة ١٤١ مدني وليس في تنازل المدين إقرار أو إنقاص للضمان العام لدائنيه . وعلي ذلك فلا مجال لتطبيق المادة ٢٠٦ في مثل هذه الحالة وإلا كان إعمالها خطأ يستوجب نقض الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقرير صورية الاقرار وعدم جدية تاريخه وبالتالي عدم جواز الاحتجاج به علي الشركة المطعون عليها لذلك ولعدم ثبوت تاريخه باعتبارها من الغير فحسب الحكم أن يحمل علي هذا النظر ومع ذلك فإن عبارة الحكم دالة بلفظها ومعناها علي حصول تواطؤ بين الطاعن ومدينه علي تصوير انقطاع وهي لتقادم اكتملت مدته إضرارا بحقوق الشركة للطعون عليها ومفاد ذلك أن دين الطاعن مع استبعاد ذلك الاقرار — يكون قد سقط بمضي المدة وحق للطعون عليها أن تتمسك بهذا التقادم رغم إحجام المدين عن إثارته وهو ما ينحوله إياها نص المادة ٢٠٦ مدني فالحكم المطعون فيه إذ أعمل هذا النص مع باقي النصوص التي أشار إليها لا يكون قد خالف

لا خطأ فيه ويكفي لإقامته ومع هذا فإن الدائن العادي إذا قام بالتنفيذ علي أموال مدينه وسجل تنبيه نزع ملكية عقاره فإنه يصبح بهذا التسجيل — علي ما جرى به قضاء هذه المحكمة — في عداد من يشملهم نص المادة ٢٢٨ مدني فلا يحتاج بالعقود العرفية إلا إذا كان تاريخها ثابتا قبل تسجيل تنبيه نزع الملكية وهو ما تحقق في صورة هذه الدعوى إذ أجرت المطعون عليها التنفيذ علي عقار المدين بعد أن حصلت علي اختصاص بدونها علي ذات العقار وسارت في إجراءات التنفيذ حتى رسو المزاد وتوزيع الثمن فالحكم المطعون فيه إذ اعتبر الشركة المطعون عليها من الغير وأن الاقرار محل النزاع لا يسري في حقها إما بصوريته وإما لعدم ثبوت تاريخه فإنه لا يكون قد خالف القانون مما يتعين معه رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب الثالث بتحصيل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق المادة ٢٠٦ مدني علي واقعة النزاع وهي التي تنص علي أنه « إذا كان لمدين واحد عدة دائنين وانقضت المدة المقررة لتخلصه من دين أحدهم فلباقى الدائنين أن يتمسكوا بمضي تلك المدة ولو لم يتمسك بها المدين المذكور تدليسا منه وإضرارا بحقوقهم » ووجه الخطأ أنه لا يمكن القول بأن الاقرار صوري كما لم يثبت أن المدين عمد إلى تقديم تاريخ الاقرار وبذلك لا يمكن القول بأن هناك تقادما قد تم وانقضت مدته المقررة قانونا دون أن يتمسك به المدين حتى يمكن لدائنيه أن يتمسكوا بهذا السقوط عملا بالمادة ١٤١

٥٧

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ - أهلية . ولاية . أحوال شخصية . سلب ولاية . حكم . تسييه . سلب ولاية جد قصر . تأسيسه على عدم حرصه على أمواله بقدر حرصه على أمواله وعلى عدم تحرير محضر الجرد في الميعاد وعلى كبر سنه وعلى اعترافه بجزءه عن الاضطلاع بشئون الولاية . لا خطأ .

ب - أهلية . قصر . أحوال شخصية . عدم تقييد محكمة الأحوال الشخصية بطلبات الخصوم . خطأ في القضاء بما يحقق المصلحة العامة .

المبادئ القانونية

١ - متى كان الحكم إذ قضى بسلب ولاية جد القصر أقام قضاءه على أنه لم يكن حريصاً على أمواله بقدر حرصه على أموال بناته وعلى ماله الشخصي ولم يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات ولم يحرر محضر الحصر في مدى شهرين وأنه جاوز الثمانين من عمره وسجل على نفسه عجزه عن الاضطلاع بشئون الولاية وأن ذلك كله من شأنه تعريض مال القصر للخطر ، فإن هذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه صحيح في القانون .

٢ - محكمة الأحوال الشخصية بالنسبة لشئون القصر غير مقيدة بطلبات الشاكي أو النيابة العمومية فلها أن تقضى بما تراه محققاً للمصلحة العامة لأنها صاحبة السلطة المطلقة في هذا الخصوص .

المحكمة

«... حيث إن الطاعن نعي بالسبب الأول

القانون ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس ويتعين لذلك رفض هذا السبب » .

(القضية رقم ١٨٣ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، ومحمد فؤاد جابر ، واسحق عبد السيد ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، وأحمد قوشه المستشارين) .

٥٦

٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥

استئناف . اختصاص . اختصاص المحكمة بالفصل نهائياً في الدعوى . اختصاصها بالفصل نهائياً فيما يقدم فيها من دفع . مثال . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل نهائياً في المعارضة في قرار لجنة التمويضات الخاص بالمواد التمويضية المستولى عليها . عدم جواز الطعن في حكمها الصادر بعدم قبول المعارضة .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة مختصة بالفصل نهائياً في الدعوى فإنها تكون بطريق اللزوم مختصة كذلك بالفصل نهائياً في الدفع الخاص بعدم قبول هذه الدعوى وسواء أخطأت في ذلك أم أصابت فإن حكمها يكون غير قابل للطعن . وإذن فمتى كانت المحكمة الابتدائية وفقاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تختص بالفصل نهائياً في المعارضة في قرار لجنة التمويضات الخاص بالمواد التمويضية التي تستولى عليها الحكومة فإن حكمها الصادر بعدم قبول المعارضة لرفعها بعد الميعاد لا يكون قابلاً للطعن .

(القضية رقم ١٩٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، ومحمد فؤاد جابر ، ومحمد عبد الرحمن يوسف ، ومحمد عبد الواحد علي ، وأحمد قوشه المستشارين) .

أيلولة المال إلى الصغير ويجوز للمحكمة اعتبار عدم تقديم هذه القائمة أو التأخر في تقديمها تعريضاً لمال القاصر للخطر — لما كان ذلك وكانت المحكمة غير مقيدة بطلبات الشاكية أو النيابة فلها أن تقضي بما تراه محققاً للمصلحة العامة لأنها صاحبة السلطة المطلقة في شئون القصر فإن هذا السبب من الطعن يكون علي غير أساس .

« ومن حيث إن الطاعن نعى في السبب الآخر علي الحكم المطعون فيه القصور والخطأ في الاسناد ذلك بأنه أضاف إلى أسباب الحكم الابتدائي سبباً جديداً هو أن الطاعن تجاوز الثمانين من العمر وأنه يقيم بالقاهرة في حين أن القصر يقيمون بالأسكندرية مع أن كبر السن لا يحول دون الولاية ومع أن إقامة الجد في بلد آخر غير البلد الذي يقيم فيه القصر قد افترضه الشارع من جعل الاختصاص المحلي في هذه الحالة لمحل وجود الولي — أما وجه القصور فهو أن الحكم لم يبين وجه التعارض الذي قال بوجوده بين مصلحة الولي ومصلحة القصر كما لم يبين كيفية تحقق الخطر على مال القصر من وجود هذا التعارض مع أن القانون نظم حالات التعارض واشترط فيها تحقق الخطر الذي لم يثبت في الدعوى .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بسلب الولاية على ما أثبتته علي الطاعن من عدم تقديمه قائمة بأموال القصر رغم مرور سنتين من أيلولة المال إليهم بوفاة مورثهم وعدم تقديم كشف بالحساب مؤيداً بالمستندات واستظهر الملابس التي أحاطت بعدم التقديم كما استظهر ما أقر به الطاعن من كبر سنه وضعف صحته وعجزه عن

من الطعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وقال في بيان ذلك إن هذا الحكم جاوز في قضاائه بسلب الولاية ما طلبته المطعون عليها أصلاً في دعواها الابتدائية ولم يعتد بأن الطاعن جدد وأن الولاية فرض قانوني عليه لا يجوز له التنحي عنها إلا بأذن من المحكمة وأن الشارع حصر سلبها من الجد أو الحد منها في حالة اعتباره خائناً أو مجرمًا بحكم يسجل عليه ارتكاب جناية أو جنحة تستوجب الحبس لمدة تزيد على سنة أو إذا أصبحت أموال القاصر في خطر بسبب سوء تصرفه وهو ما لم يقم عليه دليل في الدعوى وما لم تناوله المحكمة في حكمها المطعون فيه .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم أسس قضاءه بسلب ولاية الطاعن على أنه لم يكن حريصاً على أموال القصر بقدر حرصه على أموال بناته وعلى ماله الشخصي ولم يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات ولم يحضر المحضر في مدي شهرين وأنه جاوز الثمانين من عمره وسجل على نفسه عجزه عن الاضطلاع بشئون الولاية وأن ذلك كله من شأنه تعريض مال القصر للخطر ، وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه صحيح في القانون ذلك بأن المادة ٢٠ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ نصت على أنه إذا أصبحت أموال القاصر في خطر بسبب سوء تصرف الولي أو لأي سبب آخر فالمحكمة أن تسلب ولايته أو تحد منها . ونصت المادة ١٦ من القانون المذكور على أن الولي يحضر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التي يقع بدأثرها موطنه في مدي شهرين من بدء الولاية أو من

٥٨

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

مع . عيوبه الرضا . إكراه . تدليس . دفاع .
تق المحكمة لأسباب سائنة . وتوقع إكراه أو تدليس
يوجب إرادة التعاقد . عدم التزامها بإجراء تحقيق .

المبدأ القانوني

متى كانت المحكمة قد نفت لأسباب سائنة
في حدود سلطتها التقديرية وقوع إكراه مؤثر
على إرادة البائع أو تدليس مفسد لرضائه فاتها
لا تكون ملزمة بإجراء تحقيق لا ترى أنها في
حاجة إليه .

المحكمة

« ... حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب:
يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه
أخطأ في القانون ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان
عقد البيع لأنه تم تحت تأثير الإكراه
والتدليس إذ أوهمه المطعون عليه بأن المورثة
قد باعت له المنزل وشكاه إلى قسم البوليس
لتسليمه هذا المنزل ، وأثبت المحقق في محضر
تحقيق الشكوى رقم ١٦٢٤ سنة ١٩٤٧
إداري الوابلي أن المطعون عليه قدم عقد هبة
وتنازلا صادرا له من المورثة عن المنزل
موضوع النزاع فاضطر تحت تأثير الرهبة
والعقيدة التي تولدت عنده وما أوهمه به
الوسطاء من أن ملكية المنزل قد آلت إلى
المطعون عليه أن يقبل تحرير عقد البيع عن
حصته في هذا المنزل مقابل ثمن قدره ٩٠ ج
وهو أقل من الثمن الحقيقي الذي يبلغ نحو
٤٠٠ جنيه إلا أن الحكم المطعون فيه قضى
بتأييد حكم محكمة أول درجة من غير أن

القيام بأعباء الولاية وما وقع منه من التفرقة
في المعاملة بين القصر وإيثاره مصلحة بناته
على مصلحة القصر بإقراره بدين قال إنه
مستحق له ولبناته في ذمة المورث رغم قيام
نزاع قضائي بشأنه وسداده جانباً منه لبناته
وتخلفه عن سداد النفقة للقصر ، وخلص
الحكم المطعون فيه من ذلك كله إلى وجود
الخطر على أموال القصر من بقاء الولاية عليهم
للطاعن وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه
صحيح في القانون ولا مطعن فيه ذلك بأن
المادة ٢٠ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢
نصت على أنه من بين أسباب سلب الولاية
تعريض مال القصر للخطر ونصت المادة ١٦
من هذا القانون على أن عدم تقديم القائمة في
ظرف شهرين أو التأخر في تقديمها يجوز
اعتباره تعريضا لمال القصر للخطر ومتى كان
الأمر كذلك فانه يكون من سلطة المحكمة
المطلقة القضاء بسلب الولاية إذا تأخر الولي
عن تقديم القائمة وحصلت منه تصرفات تؤدي
إلى وجود الخطر على مال القصر من بقاء
الولاية كما يكون للمحكمة تقدير الملابسات
التي أحاطت بهذه التصرفات وليس للمحكمة
العليا رقابة عليها في استعمال هذه السلطة وفي
تقدير هذه الملابسات متى كان استخلاصها
سائغا كما هو الحال في الدعوى .

« ومن حيث إنه لذلك يكون هذا
السبب على غير أساس ويتعين رفض الطعن » .
(القضية رقم ١٠ سنة ٢٥ ق « احوال شخصية »
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل
المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسعق عبد السيد ومحمد
عبد الواحد علي وأحمد قوشه المستشارين) .

يحيل الدعوى إلى التحقيق لاثبات الاكراه والتدليس .

« وحيث إن هذا النعى مردود بما قاله حكم محكمة أول درجة الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه من « أنه يبين من نفس دفاع المدعي عليه (الطاعن) أنه ليس في الأمر إكراه أو تدليس إذ أن مجلس الصلح الذي ارتضاه الطرفان حكم بأن يتم البيع من المدعي عليه عن نصيبه في المنزل إلى المدعي نظير ثمن قدره ٩٠ جنيها تدفع بعد خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير العقد ، وقد قبل المدعي عليه ذلك بدليل توقيعه على العقد وقد كان في مقدوره أن يرفض التوقيع وهو بالغ الرشده ... » وهذا الذي أورده الحكم هو دليل سائغ على ما اقتنعت به محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية من نفي وقوع إكراه مؤثر على إرادة الطاعن أو تدليس منفسد لرضائه ولم تكن المحكمة بعد هذا الذي تبينته من دفاع الطاعن والقرائن المستفادة من ظروف الدعوى ملزمة بإجراء تحقيق لا ترى أنها في حاجة إليه .

« وحيث إن حاصل السببين الثاني والثالث أن الحكم المطعون فيه أدخل بدفاع الطاعن وجاء مشوبا بالقصور ذلك بأن الطاعن طلب في مذكرة قدمها للمحكمة الاستئنافية إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات حصول الاكراه والتدليس ، إلا أن المحكمة لم تلتفت إلى هذا الطلب ولم ترد عليه ، هذا إلى أنها لم تبحث العناصر الجديدة الناشئة عن إعدام أوراق الشكوي رقم ١٦٢٤ سنة ١٩٤٧ إداري الوابلي وعن إنكار المطعون عليه

لتقديمها أو سبق ضمها للدف الدعوى وعن إيداع العقد أمانة لدى أحد الشهود مما يجعل الحكم قاصر البيان .

« وحيث إن هذا النعى بوجهيه مردود أولا — بأنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن صورة رسمية من المذكرة التي طلب فيها من المحكمة الاستئنافية إحالة الدعوى إلى التحقيق لاثبات وقوع الاكراه والتدليس هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد أيد حكم محكمة أول درجة التي قالت كلمتها في هذا الذي ادعاه الطاعن ورأت بما لها من سلطة التقدير أنه لا حاجة بها إلى إجراء تحقيق بالنظر إلى ظروف الدعوى ، وما هو ثابت بها من الأدلة والوقائع مستندة إلى أدلة سائغة كما سلف البيان ، ومردود ثانيا — بأن الطاعن لم يثبت أنه أثار دفاعا جديدا أمام محكمة ثاني درجة بشأن إيداع العقد أمانة لدى أحد الشهود أو أي أمر آخر غير ما سبق أن تناوله الحكم بالرد .

« وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه » .

(القضية رقم ١٥٣ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٥٩

١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — تزوير . اثبات . خير . استانة المحكمة بخير في نفس الورقة المدعى بتزويرها . غير لازم .
ب — خير . تزوير . عدم تقييد المحكمة برأي الخير . المادة ٢٤٦ مرافعات .

ج — حكم . تسيبه . اثبات . تزوير . قيام الحكم على أسباب سائغة . التي عليه فيما استورد إليه تزويدا . غير متبع .

المبادئ القانونية

١ - لم يوجب القانون على المحكمة في الادعاء بتزوير أى ورقة أن تستعين في فحصها بخبير بل أجاز لها ذلك عند الاقتضاء .

٢ - لمحكمة الموضوع إذا نذبت خبيراً ألا تكون مقيدة برأيه طبقاً للمادة ٢٤٦ من قانون المرافعات ، وبحسب الحكم أن يكون قد تناول في أسبابه الرد على ما جاء بتقرير الخبير .

٣ - متى كان الحكم محمولا على ما استظهرته المحكمة من الأدلة السائغة القائمة في الدعوى فإن النعي عليه بأخذه بدليل غير قائم في الدعوى يكون غير منتج .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب : ينهى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفته القاعدة التي قررتها محكمة النقض وفي بيان ذلك قال إن محكمة أول درجة حكمت برفض دعوى التزوير بناء على أن صلب الإقرار والتوقيع صحيحان مؤسسة قضاءها بالنسبة للتوقيع على تقرير الخبير وبالنسبة للصلب على اطلاعها هي ، فلما استأنف الطاعن أعادت محكمة الاستئناف الأولى المأمورية للخبير لتحقيق وجوه النقص في التقرير الأول ثم قضت بعدئذ بتأييد الحكم الابتدائي قاطعة في صحة التوقيع بناء على تقرير الخبير وفي صحة صلب الإقرار بالاحالة

على الحكم المستأنف ، غير أن حكم النقض السابق نقض حكم الاستئناف المذكور بناء على أنه لم يناقش مسألة تزوير الصلب وأن الاحالة على الحكم الابتدائي لا تصحح هذا القصور وأنه كان يتعين عليها بحث الصلب على أساس غير أساس الفحص الذاتي ، ولكن حكم محكمة الاستئناف الأخير لم يقيّد بالمبدأ الذي قرره محكمة النقض .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن محكمة النقض بحكمها السابق أسست قضاءها على أن تزوير المحرر كما يكون بتزوير التوقيع يكون أيضا بتغيير عبارته وأن الحكم الاستئنافي لم يلق بالآلة إلى الشق الأخير الذي بنى عليه الطاعن دفاعه من تزوير الإقرار بطريق تغيير عبارته ودون أن تناقش ما اعتمد عليه من أدلة ومنها تقرير الخبير الذي قدم إليها والذي انتهى إلى وجود تغيير في صلب الإقرار مما كان يقتضى منها بحثه والرد عليه دون الاحالة على الحكم الابتدائي ، ولما أعيدت القضية إلى محكمة الاستئناف بعد نقض حكمها الأول أقامت قضاءها بصحة الورقة ، على أن المحكمة لا ترى الأخذ بما ذهب إليه تقرير الطبيب الشرعي بالنسبة لصلب ورقة الإقرار لأنها أجرت فحص الورقة بنفسها فلم تجد بها أثراً لمحو كتابة سابقة ولا ما يدعو إلى الريبة والظن بأن امضاء الطاعن كانت تحت كتابة أخرى بحيث ثم حررت عبارات الإقرار فوق الامضاء وأن ما يؤيد اقتناعها بفحصها ومشاهدتها هو أن ما ادعاه الخبير بفقد لمعان صقل الورقة لبس في حقيقته سوى حالة القدم ... وأن خفة الورقة تجعل محاولة المحو فيها أظهر أثراً الأمر الذي لم يند

الحكم الاستثنائي الأول لقصوره في التحدث عن تقرير الخبير وأخذه بأسباب الحكم الابتدائي المؤسسة على المناظرة الشخصية والتي لم تبحثها محكمة الاستئناف الأولى على ضوء تقرير الخبير فجاء الحكم المطعون فيه وقد تحدث عن تقرير الخبير وانتهى فيه إلى صحة الورقة نتيجة لاطلاع المحكمة واطراحها تقرير الخبير بأدلة سائغة .

« ومن حيث إن الطاعن ينهي بالسبب الثاني على محكمة الاحالة أنها أخذت بطريقة البحث الذاتي واطرح تقرير الخبير في مسألة فنية بأن أقامت نفسها مقام الخبير وأنه كان يجب عليها اتباع إجراءات المرافعات المرسومة لتنظيم أعمال الخبرة وأن الرأي الذي استخلصته المحكمة عن الورقة هو مستند قائم في الدعوى وكان يجب أن يخضع لاجراءات الخبرة وفي القليل كان يجب أن يطلع عليه الخصوم لمناقشته ، ونعي في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه عدم قيامه على أساس قانوني لأن قاضيه حاول الافلات من رقابة محكمة النقض برد عنصرى الحكم إلى جهده الشخصي متخلياً عن مستندات الدعوى وجميع الملاحظات التي حققتها المحكمة هي بالعين المجردة لمخالفته في ذلك الوقائع الثابتة في الأوراق ولا مصدر لتلك الوقائع التي أثبتتها الحكم غير هذا النشاط الذاتي المقطوع الصلة بالمستندات القائمة في الدعوى بينما استخلص الخبير ما انتهى إليه من رأى بعد الفحص بالعدسة المكبرة مما يدعوا الطاعن في نعيه إلى أنه ينكر على المحكمة صدق ملاحظاتها التي بنتها على المشاهدة ومما يجوز فيه لمحكمة النقض أن تتحقق من سلامة ما أسنده الحكم المطعون

منه شيء في حالة الورقة وأن صلب الاقرار مكتوب بنظام وتنسيق طبيعي اذ كتبت كلمات الصلب بحجم طبيعي بغير تحشير أو فجوات حتى عند كلمة « المقر بما فيه » التي كتبت الامضاء تحتها في وضع طبيعي وكل ذلك يدل على أن الكتابة التي سبقت التوقيع جاءت كلها منسجمة متماثلة وتلك حالة لا تتفق مع القول بأن الامضاء كانت — كما قال الخبير — تحت كتابة سابقة بحيث ثم كتب مكانها عبارات الاقرار فوق التوقيع القديم والا لظهر عدم التناسق. وقد رأى الخبير مع كثير من الترجيح — على حد قوله — أن التوقيع قد حرر بيد صاحبه ، ومن هذا يبين أن قول التقرير بأنه قد حصلت إعادة على بعض جرات أحرف التوقيع بقلم كويا بنفسجي بعد أن كان مكتوباً بقلم كويا عادى لى يتماشى مع لون عبارات الصلب هو قول مردود بأن لون كتابة التوقيع باهتة كثير عن لون كتابة صلب الاقرار ولو أنه حصلت إعادة على التوقيع لجاء اللون مماثلاً للون كتابة الصلب ، ومردود أيضاً بأن وجود ازدواج في بعض الجرات لا يدل على إعادة بمقولة إن كتابة التوقيع حصلت بقلم الكويا لأن مثل هذه الأقلام كثيراً ما تكون غير منتظمة السن فيحدث منها هذا الازدواج هذا فضلاً عن أن تقرير الخبير أثبت صدور التوقيع المطعون فيه من يد صاحبه وهو الطاعن ومن ثم تكون انفتت علة إعادة على التوقيع بانتفاء تزوير صلب الورقة ، وهذا الذي أقيم عليه الحكم لا خطأ ولا انحراف فيه عما قرره محكمة النقض بحكمها السابق الذي يبين منه — كما سلف البيان — أن بحثها كان منصبا على مؤاخذه

غير قائم في الدعوى إذ ورد فيه أن الطاعن لم يوضح الحالة التي كانت عليها الورقة مع أنه لم يخصص له باثبات ذلك ، وهذا يعتبر قضاء بغير سند في الدعوى .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه غير منتج إذ الحكم محمول على ما استظهرته المحكمة من الأدلة الأخرى الساتفة والسابقة الاشارة إليها من اطلاعها على الورقة المطعون فيها أنها صحيحة للأسباب التي استندت إليها وبكفي ذلك ليستقيم به قضاؤها .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه » .

(التفتية رقم ٢٤٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز سليمان وكيل المحكمة وأحمد العروسي وعمد عبد الرحمن يوسف وعمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه المستشارين) .

٦٠

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

قضاء مستعجل . قوة الأمر المقضي . الحكم الصادر من قاضي الأمور المستعجلة . متى يحوز قوة الأمر المقضي ؟
المبدأ القانوني

إنه وإن كان الأصل في الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة أنها لا تحوز حجية الأمر المقضي باعتبارها وقتية ولا تؤثر في أصل الموضوع إلا أن هذا ليس يعني جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد متى كان مركز الخصوم هو والظروف التي انتهت بالحكم هي بعينها لم يطرأ عليها أي تغيير — اذ هنا يضع الحكم المستعجل طرفي

فيه إلى الدليل الذي ارتكن عليه .

« ومن حيث إن النعي بما ورد في هذين السببين مردود بأن القانون لم يوجب على المحكمة في الادعاء بتزوير أي ورقة أن تستعين في فحصها بخبير بل أجاز لها ذلك عند الاقتضاء كما أن محكمة الموضوع إذا ندبت خبيراً لاتكون مقيدة برأيه (المادة ٢٤٦ من قانون المرافعات) وبحسب الحكم المطعون فيه أن يكون قد تناول في أسبابه الرد على ما جاء بتقرير الخبير — كما سبق بيانه — أما ما ينعاه الطاعن من مخالفة الحكم الثابت بالسند المطعون فيه فإنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن صوراً رسمية من الصور الفوتوغرافية التي يستند إليها في هذا الطعن .

« ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه إغفاله الرد على دفاع جوهرى بمقولة إن خبير الدعوى قال إن محرر الصلب المزور لما تبين له اختلاف لون حبره عن لون حبر التوقيع أجرى الاعادة على التوقيع واستمد من هذا دليلاً على تزوير الصلب ، وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذه القرينة التي من شأنها تغيير وجه الرأي في الدعوى .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه قد رد على هذه القرينة بما سبق بيانه في السبب الأول فحصل الحكم عدم حصول إعادة على التوقيع ، وهذا الذي حصله هو تقدير مقبول للدليل الذي رآته محكمة الموضوع بلا معقب عليها .

« ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الخامس على الحكم المطعون فيه أخذه بدليل

المستعجل طرفي الخصومة في وضع ثابت واجب الاحترام بمقتضى حجية الأمر المقضي بالنسبة لنفس الظروف التي أوجبه ولذات الموضوع الذي كان محل البحث في الحكم السابق صدوره مادام أنه لم يحصل تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين يسوغ إجراء مؤقتاً — للحالة الطارئة الجديدة — ومتى كان الحال كذلك في النزاع الحالي فلا يلتفت إلى ما يدعيه المطعون عليه من أن الدعوى الجديدة لم تكن عودة إلى النزاع السابق لأن هذا كان أساسه قرار فصله من الشركة في سنة ١٩٤٩ ، أما النزاع الحالي فيستند فيه إلى قرار فصله من الشركة في سنة ١٩٥١ — ذلك بأن الحكم السابق لم يستند في قضائه إلى قرار الفصل ولكنه استند إلى حماية القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ للطاعن وإلى أن القاضي المستعجل لا يسعه التعرض إلا للمسائل الوقتية وبصفة تحفظية ولو نص في عقد الأيجار على إمكان الاحتكام إليه ولأن المحكمة لا تسلم في هذه الدعوى بأن حق المطعون عليه هو من الوضوح بحيث يتعين عليها حمايته إلى أن يستصدر حكماً في الموضوع لمصلحته وهذا الوضع لا يزال قائماً لم يتغير في الدعويين .

« ومن حيث إنه لذلك يكون هذا النعى على أساس ويتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم جواز سماع الدعوى لسابقة الفصل فيها نهائياً من المحكمة المختلطة بغير حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن » .

(القضية رقم ١٨٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة معطي فاضل وكيل المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه المستشارين) .

الخصومة في وضع ثابت واجب الاحترام بمقتضى حجية الأمر المقضي بالنسبة لنفس الظروف التي أوجبه ولذات الموضوع الذي كان محل البحث في الحكم السابق صدوره مادام أنه لم يحصل تغيير مادي أو قانوني في مركز الطرفين يسوغ إجراء مؤقتاً للحالة الطارئة الجديدة .

المحكم

« ... من حيث إن مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه صدر على خلاف حكم نهائي سابق صادر من محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة في الدعوى ٤٩٠ سنة ٧٤ ق بين طرفي الخصومة عن نفس الموضوع تأسيساً على نفس السبب وهو فصل المطعون عليه من عمله بشركة الاسترن بدمهور وأنه بهذا الفصل قد تحقق الشرط الصريح الفاسخ الوارد في عقد الأيجار وحاز هذا الحكم قوة الأمر المقضي — وبذلك أصبح الحكم المطعون فيه قابلاً للطعن وفقاً للمادة ٤٢٦ من قانون المرافعات .

« ومن حيث إن هذا النعى صحيح ذلك بأنه وإن كان الأصل في الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة أنها لا تحوز حجية الأمر المقضي باعتبارها وقتية ولا تؤثر في أصل الموضوع — إلا أن هذا ليس يعنى جواز إثارة النزاع الذي فصل فيه القاضي المستعجل من جديد متى كان مركز الخصم هو والظروف التي انتهت بالحكم هي بعينها لم يطرأ عليها أي تغيير — إذ هنا يضع الحكم

٦١

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — تقض . طعن . اجراءات الطعن . اعلان . اعلان المطعون عليه بتقرير الطعن في مواجهة الادارة لعلق مسكنه دون بيان الخطوات السابقة . اثبات المحضر إرساله خطابا مسجلا للمعان اليه دون بيان تاريخ تحريره . بطلان الاعلان . للواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .

ب — تقض . طعن . خصوم الطعن . بطلان اعلان الخصم الحقيقي في الطعن . عدم قبول الطعن شكلا لباقي الخصوم .

المبادئ القانونية

١ — متى كان المحضر قد أثبت أنه أعان المطعون عليه بتقرير الطعن مخاطبا مع مندوب القسم لعلق مسكنه دون أن يبين الخطوات السابقة على ذلك ولم يثبت عملا بنص المادة ٢/١٢ مرافعات أنه أخطر المعان اليه في ظرف ٢٤ ساعة بكتاب موصى عليه في موطنه الأصلي أو المختار بأن صورة الاعلان سلمت الى جهة الادارة وانما اقتصر على اثبات تحرير الكتاب المسجل دون بيان تاريخ تحريره — فإن الاعلان يكون باطلا عملا بالمواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .

٢ — بطلان اعلان الخصم الحقيقي بتقرير الطعن يقتضى عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة للمطعون عليه الآخر .

(القضية رقم ٢١١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف واحمد قورعه المستشارين) .

٦٢

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

تقض . طعن . إحالة . أحكام لا يجوز الطعن فيها . حكم صادر بعدم الاختصاص وإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة . عدم جواز الطعن في حكم الإحالة على استقلال . المادة ٣٧٨ مرافعات .

المبدأ القانوني

حكم الإحالة الى محكمة أخرى وان جاز الطعن فيه بطريق النقض استقلالا ما لم يمنع القانون من ذلك بنص صريح كما هو الشأن في المادة ٥٠ مرافعات أو يكون الطعن ممتعا لاتفاق الخصوم على الإحالة متى صح هذا الاتفاق وفقا لنص المادة ١٣٦ مرافعات — الا أن الأصل في جواز الطعن في الحكم الصادر بالإحالة مؤسس على خروج الدعوى من ولاية المحكمة الصادر منها الحكم ، ولا يكون لهذا الأصل وجود اذا خرجت الدعوى من ولايتها بقضائها بعدم الاختصاص فإذا أحالت الدعوى مع قضائها بعدم الاختصاص وفقا لنص المادة ١٣٥ مرافعات فإن الأمر بالإحالة هنا يكون قد ورد على خصومة انتهت فعلا أمام المحكمة بالحكم بعدم الاختصاص وكل ما تنفذه هذه الإحالة أن تستبقى الخصومة بحالتها أمام المحكمة المحال اليها تفاديا من تجديد اجراءات مبتدأة وهذا الأساس من غير تجديد الأساس الذي بنى عليه الأصل في جواز الطعن في حكم الإحالة لتعلقه باجراء غير بات في

الخصومة كلها أو بعضها مما لا يجوز الطعن فيه
إلا مع الحكم في موضوع الدعوى وفقاً للمادة
٣٧٨ مرافعات .

(القضية رقم ٢١٧ سنة ٢٢ ق بالمهنة السابقة) .

٦٣

٥٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

أ — نقض . طعن . العنفة في الطعن . تركة .
تسعين المورث اثنين من الورثة متنفذين الوصية . حق
أحدهما في الطعن منفرداً في الحكم الصادر ضد مصلحة
التركة .

ب — بيع . بيع وقاء . إنبات . جواز إنبات
أن البيع يخفى رهناً بكافة الطرق . لا ينير من ذلك
وصفه بأنه بيع بات .

ج — بيع . بيع وقاء . رهن . ثبوت أن بيع
الوقاء يخفى رهناً . عدم تطبيق الحكم لقواعد الرهن
الخاصة باستهلاك الدين . لا عيب .

المبادئ القانونية

١ — إذا عين المورث اثنين من ورثته
متنفذين لوصيته فإنه يجوز لأحدهما أن يمثل
الآخر في اتخاذ إجراء في الميعاد المعين له بما يدفع
ضرراً عن التركة وهو ما لا يحتاج الأمر فيه إلى
تبادل الرأي . وإذن فتى كان أحد منفذى
الوصية قد طعن بطريق النقض في الحكم الصادر
ضد مصلحة التركة فإن الدفع بعدم قبول هذا
الطعن لا أفراد أحد المنفذين بالتقرير به دون
الآخر يكون على غير أساس .

٢ — إثبات أن عقد البيع قصد به إخفاء
رهن مقترن بفوائد ربوية يحرمها القانون مراعاة

للنظام هو أمر جائز بكافة الطرق سواء صدر
عقد البيع الظاهر بأنه بات أم وقائي .

٣ — متى كان الحكم قد أقيم على أن
العقد هو بيع يخفى رهناً فيكون باطلاً سواء
بصفته بيعاً أو رهناً ولا يكون بحاجة بعد ذلك
للتعرض في بحثه إلى تطبيق قواعد استهلاك
الرهن الحيازي الباطل .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن يبنى على ثلاثة
أسباب ينعى الطاعن في السببين الأولين
منهما على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون
وفساد الاستدلال إذ أسس قضاءه على
ما استخلصه من القرائن وشهادة الشهود
الذين سمعوا في التحقيق الذي أمرت به المحكمة
الاستثنائية بحكمها التمهيدى الصادر في
٤/٤/١٩٥١ مع أن هذا الحكم قد خالف
الثابت بعقد بيع ٣١/٥/١٩٣٢ وقضى
بالإحالة على التحقيق لاثبات الصورية بالبيئة
بين المتعاقدين وهي لا تثبت في تلك الحالة
إلا بالكتابة أو إذا توافر ما يصلح مبدأ
ثبوت بالكتابة ومع أنه لا يجوز إثبات أن
البيع التام قد قصد منه الرهن بالبيئة والقرائن
إذ البيع في تلك الحالة ليس بيعاً وقائياً مشروطاً
فيه استرداد المبيع ومع أن القرائن والأدلة
التي أوردها الحكم المطعون فيه لا تؤدي إلى
النتيجة التي انتهى إليها .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود
أولاً بأن الحكم التمهيدى الصادر في ٤ أبريل
سنة ١٩٥١ إذ قضى بإحالة الدعوى على التحقيق
لإثبات أن المطعون عليه اقترض ما اقترضه

من مورث الطاعن بفوائد ربوية وأن عقد بيع ١٩٣٢/٥/٣١ هو عقد صوري قصد منه إخفاء رهن ضامنا لذلك الدين وفوائده الربوية لا يكون قد خالف القانون وإذا أقيم الحكم المطعون فيه علي ما استبان له من أقوال الشهود لا يكون قد خالف قواعد الاثبات ولا عقد البيع المطعون فيه ذلك بأن اثبات أن عقد البيع قصد به إخفاء رهن مقترن بفوائد ربوية يحرمها القانون للنظام العام هو أمر جائز إثباته بكافة الطرق سواء بصور عقد البيع الظاهر بأنه تام أم وفائي . ومردود ثانياً بأن الحكم المطعون فيه إذ استخلص أن البيع يستر رهنا قد استند إلي ما استبان له من شهادة الشهود ومن بينهم أحد شهود النفي وهو عمدة البلدة وهي تؤدي إلي ما استخلصه الحكم بأن مورث الطاعن كان يقرض الأهلين ومنهم المطعون عليه الأول نقوداً بالربا الفاحش بواقع ٢٠٪ و ٢٥٪ سنوياً وأنه كان يأخذ علي مدينيه سندات أو عقود بيع ضامناً لديونه وقد أقرض المطعون عليه الأول بفائدة تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥٪ ثم استصدر الدائن من مدينه عقد بيع ١٩٣٢/٥/٣١ علي أن تكون الأطنان المبيعة ضامناً ورهناً للدين وقد ظلت الأطنان في حيازة الزاهن من سنة ١٩٣٢ حتى سنة ١٩٤٤ عندما استلمها المشتريان كما سبق للمدين أن عرض الدين الذي في ذمته غير أن الدائن كان يماطل ويسوف في قبول دفع الدين هذا فضلاً عن أن مورث الطاعن قد اعترف في الشكوى الادارية بأنه كان يقرض الناس بفوائد ربوية وكان المطعون عليه الأول من بين هؤلاء المقرضين — وهذا الذي أقيم

عليه الحكم المطعون فيه ثم رتب عليه قضاءه بأن عقد بيع ١٩٣٢/٥/٣١ هو بيع باطل لأنه يخفي رهناً هو تقرير موضوعي سليم ويؤدي إلي النتيجة التي انتهى اليها .

« ومن حيث إن السبب الثالث يحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ذلك بأنه بفرض صحة ما ذهب إليه المحكمة الاستئنافية من أن عقد بيع ١٩٣٢/٥/٣١ يخفي رهناً فإنه كان عليها أن تطبق قواعد استهلاك الرهن التي حددها القانون في هذه الحالة فتخفف الفوائد إلي الحد الجائز الاتفاق عليه وأن تحسب لمورث الطاعن مصروفات التحسينات والمحافظة علي الأرض وإصلاحها وما دفعه من الضرائب والأموال الأميرية وقيمة تسجيل عقد البيع .

« ومن حيث ان هذا السبب مردود بأنه فضلاً عن أنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن ما يدل علي أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بما أثاره في نعيه فإن الحكم المطعون فيه وقد أقيم علي أن عقد بيع ١٩٣٢/٥/٣١ والمسجل في ١٩٣٢/٧/٢٢ هو عقد بيع يخفي رهناً فهو عقد باطل في نظر القانون » إذ أقيم الحكم علي ذلك فقد أفاد أن العقد المذكور هو في حقيقته عقد بيع وفائي يخفي رهناً فيكون باطلا سواء بصفته بيعاً أو رهناً ومن ثم فإن المحكمة لم تكن بحاجة بعد ذلك لأن تعرض في بحثها إلي تطبيق قواعد استهلاك الرهن الحيازي الباطل .

« ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن في غير محله متعيناً رفضه » .

(القضية رقم ٢٣٧ سنة ٢٢ ق بالمحنة السابقة) .

٦٤

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — أموال عامة . حق ارتفاق بالمرور . قد يكون مبنيا على التسامح . عدم جواز اعتبار الطريق ماما لمجرد سماح صاحبه للغير بالمرور فيه .

ب — اثبات . ملكية عقارية . لإعدام حجية خرائط المساحة في اثبات الملكية .

المبادئ القانونية

١ — ترك الطريق لمرور الغير يحتمل أن يكون مبنيا على التسامح الذي لا يكسب حقا ولا يجعل الطريق عاما .

٢ — لاحجية لخرائط المساحة في بيان الملكية وإنما تعبر فقط عن الواقع المادى .

المحكمة

« ... من حيث إن مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور إذ أسس قضاءه بتأييد الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى على أن أرض الطاعن تحد الأرض موضوع الشفعة من الجهة القبالية فقط وأن الحد الغربى وهو الفاصل بين حوض دائر الناجية رقم ٤ والموردة البحرى رقم ٣ عبارة عن طريق فاصل عرضه حوالى مترين يمتد من الجهة البحرية إلى الجهة القبالية وأنه يعتبر من المنافع العامة وأنه لذلك لا يمكن اعتبار الطاعن وهو المالك للاتيان الواقعة غربى الطريق سالف الذكر جارا ملاصقا من الجهة الغربية وبذلك لا يكون جارا ملاصقا من جهتين — أسس الحكم قضاءه على ذلك دون أن يعنى يبحث

ماقرره الطاعن من أن الطريق ليس طريقا عاما ودون أن يتناول الأدلة التى قدمها الطاعن على صحة هذا القول وهى أنه لم يصدر مرسوم يجعل الطريق من المنافع العامة ولم تنزع ملكيته وأن تكليف هذا الطريق مازال تابعا للملاك الأراضى التى على جانبيه مناصفة بما فيهم الطاعن مع أنه تمسك بذلك بمذكراته الاستئنافية وانتهى فيها إلى طلب تعيين خبير لتحقيق هذا الدفاع الذى اعترف به خبير محكمة أول درجة عند مناقشته ولكن محكمة ثانى درجة لم تعره التفاتا مما يعتبر إخلالا بحق الدفاع فضلا عن مخالفة الثابت بالمستندات .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى على أنه تبين للمحكمة من الاطلاع على أوراق الدعوى وتقرير الخبير المقدم وخريطة مساحة فك الزمام أن الحكم المستأنف فى محله وأن الطريق المذكور واضح بجلاء أنه طريق عام يمتد بين البلد من الناحية القبالية إلى الناحية البحرية وأنه موصوف بهذه الصفة فى خرائط مساحة فك الزمام وأن الطريق قد يصبح عاما إما يصدر مرسوم ملكى يجعله طريقا عاما وإما باستعمال الأمر الواضح تماما من خريطة مساحة فك الزمام ومما ذكره العمدة ودلال المساحة وباقي الشهود » ومن حيث انه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية المقدمة من محضر جلسة محكمة ادفو الجزئية المؤرخ فى ٢٣ من مايو سنة ١٩٥١ ان المحكمة المذكورة ناقشت الخبير بالآتى : س — هل تقصد من أنه طريق عمومى أنه مملوك للحكومة أم لا ؟ ج — أنا لا أستطيع الجزم بهذا وكل

٦٥

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ - حكم . قضاء مستعجل . قوة الأمر القضي .
استئناف . قض . دفع . حجية الحكم الصادر في
مسألة من المسائل المستعجلة في حدود ما له من « مئة مؤنة
وعدم المداس بالحق » . قابلية الطعن عليه بطرق الطعن
التي قررهما له القانون . المادتان ٤٩ و ٣٤٩ و
مرافعات .

ب - قض . طعن . أحكام يجوز الطعن فيها .
الحكم الصادر في دعوى الحراسة من محكمة ابتدائية
بهيئة استئنافية . حصول تقرير الطعن فيه قبل صدور
القانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل للمادة ٤٢٥
مرافعات . جواز الطعن .

ج - قض . طعن . أحكام يجوز الطعن فيها .
حكم صادر في دعوى الحراسة يجوز الطعن فيه . تقدير
الضرورة الداعية للحراسة وتقدير الخطر وتقدير الطرق
المؤدية الى صون حقوق الخصامين . جواز الاعتراض
بذلك في موضوع الطعن . عدم جواز التعدي به في
عدم جواز الطعن .

د - دعوى . تكييفها . دعوى حراسة . العبرة
في تكييف الدعوى بما تنهت المحكمة من وثائقها ومن
تطبيق القانون عليها . مثال في دعوى الحراسة .

هـ - استئناف . حراسة . الصفة والمصلحة في
الاستئناف . حكم قضى بانتهاء حراسة حارس منضم .
تأسيسه على اتهامات وجهت اليه . توافر مصلحته وصفته
في الاستئناف .

و - استئناف . حراسة . المصلحة والصفة في
الاستئناف . استئناف بعض الخصوم الحكم القاضي
بزل الحارس المنضم . صفة في الاستئناف ليست محل
نزاع . التمس على الاستئناف المرفوع من الحارس
المنضم باعدام الصفة والمصلحة . غير منتج .

ز - حراسة . وفاة الحارس الأصلي . عدم سقوط
حراسة الحارس المنضم .

ح - حراسة . ملكية شائعة . لإدارة المال
الشائع . اختلاف مجال تطبيق أحكام المواد ٨٢٨ وما
يهدا من القانون المدني من مجال تطبيق أحكام المواد
٧٢٩ وما يهدا من هذا القانون بشأن الحراسة .
ط - حكم استئنافي . تنبيه . قيام الحكم المطعون

ما في الأمر أنه طريق يمر في البلد وتستعمله
كل الناس - ويبين من الاطلاع على الصورة
الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة ثاني درجة
لجلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٥٢ أنه تمسك بأن
هذا الطريق ليس عاما اذ لم تنزع ملكيته ولم
يصدر مرسوم بذلك وأن مرور الأهالي فيه
هو من باب التسامح وأنه ضمن تكليف الطاعن
ويدفع الملاك المتقابلون المال عنه وطلب ندب
خبير لتحقيق دخول هذا الطريق في ملكه -
لما كان ذلك وكانت محكمة الدرجة الثانية لم
تحقق دفاع الطاعن واعتبرت الطريق عاما
وقاصلا بين أرض الطاعن والأرض المشفوع
فيها بمقولة انه مرسوم بخرائط المساحة
ومتروك للمرور مع أن خرائط المساحة
لاحجية لها في بيان الملكية وانما تعبر فقط
عن الواقع المادي ومع أن ترك الطريق لمرور
الغير يحتمل أن يكون مبنيا على التسامح الذي
لا يكسب حقا ولا يجعل الطريق عاما ، وكان
يتعين على المحكمة تحقيق أقوال الطاعن
وتحجيص الأدلة التي قدمها على أن أرض
الطريق هي ضمن ملكه وتكليفه وأنه يدفع
أموالها وأن الطريق هو طريق خاص يمر
فيه الناس من باب التسامح حتى يستبين وجه
الحقيقة في النزاع ، واذ هي لم تفعل ذلك فإن
حكمها يكون مشوبا بقصور يستوجب نقضه .
(القضية رقم ٢٥١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد
جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي
واحد قوشه المستشارين) .

فيه على أساس سليم من القانون. عدم مناقشة الأساس
الخطيء الذي بنى عليه الحكم المستأنف لا عيب .

المبادئ القانونية

١ — الدفع بعدم قبول الطعن في الحكم الصادر في مسألة من المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت تأسيسا على أنه ليس حكما بالمعنى المقهوم والمقرر للأحكام بل هو مجرد أمر بإجراء تحفظ بطبيعته وقتي في أساسه ومبناه ويجوز تغييره وتعديله ، هذا الدفع غير صحيح ذلك أن الحكم الصادر في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها من فوات الوقت هو حجة يلتزم بها القاضى والخصوم فيما يقضى به القاضى في حدود ما له من « صفة مؤقتة وعدم المساس بالحق » ويكون قابلا للطعن عليه بطريق الطعن التي قررها له القانون إذ أن هذا الحكم عليه ما على جميع الأحكام من شرائط للدالة والتسيب وغير ذلك بما نص عليه في الفصل الأول من الباب العاشر من قانون المرافعات الخاص « بالأحكام » كما أن له ما لها من حجية فيما يقضى به في الحدود المتقدمة وفقا للمادتين ٤٩ و ٣٤٩ مرافعات .

٢ — متى كان التقرير بالطعن في الحكم الصادر في دعوى الحراسة من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية قد حصل قبل صدور القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٢ الذى عدل المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات التي كانت تميز الطعن أمام

محكمة النقض في الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بصفة انتهائية أو في استئناف أحكام محاكم المواد الجزئية كما في الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف ولنفس الأسباب المبينة في المادة المذكورة — فإن الطعن يكون جائزا .

٣ — إذا كان الحكم الصادر في دعوى الحراسة جائزا الطعن فيه بطريق النقض فانه لا يجوز التحدى في عدم جواز الطعن بأن تقدير الضرورة الداعية للحراسة وتقدير الخطر وتقرير الطرق المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين هو مما يدخل في سلطة قاضى الموضوع إذ لا شأن لهذا في جواز الطعن بطريق النقض متى كان الطعن مبنيا على الأسباب المقررة في القانون وإن كان يجوز الاعتراض به في موضوع الطعن .

٤ — العبرة في تكييف الدعوى ليست بما يصفه بها الخصوم بل بما تبينه المحكمة من وقائع الدعوى ومن تطبيق القانون عليها . فإذا كان النزاع الذى فصل فيه الحكم لم يكن حول انتهاء أو قيام الحراسة بوصفها إجراء لازما لصون حقوق الخصوم إنما كان مثار النزاع هو تنحية الحارس بوصفه حارسا وتعيين بدله في الحراسة بسبب ما وجه إلى إدارته من مطاعن وإلى شخصه من تجريح فلا يعيب الحكم أن الدعوى كما انتهى إليها المدعيان لم تعد طلب عزل الحارسين بل اعتبار الحراسة شاغرة بوفاة الحارس

الأصل وسقوط حراسة الحارس المنضم تبعاً لها .
٥ - متى كان مثار النزاع هو تنحية الحارس المنضم بوصفه حارساً وتعيين بدله في الحراسة بسبب ماوجه إلى إدارته من مطالعن وإلى شخصه من تجريح فيكون لذلك صاحب صفة ومصلحة في استئناف الحكم الصادر بانهاء حراسته ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم المستأنف لم يتعرض للاتهامات المسندة إليه مادام أنه لم ينفها عنه .

٦ - اذا استأنف المدعى عليهم حكم محكمة أول درجة القاضي بانهاء حراسة أحدهم - وهو الحارس المنضم - فإن النعي على الحكم في قضائه بقبول استئناف الحارس المنضم يكون غير منتج في ذاته مادام باقى المدعى عليهم قد طلبوا في استئنافهم أصلياً رفض دعوى عزل الحارسين واحتياطياً تعيين الحارس المنضم حارساً وليست صفتهم في هذا الاستئناف محل نزاع .

٧ - لا يترتب على وفاة الحارس الأصلي سقوط حراسة الحارس المنضم بل يبقى الحارس المنضم إلى أن يثبت القاضي أو يعزله .

٨ - مجال تطبيق أحكام إدارة المال الشائع الوارد بالمادة ٨٢٨ وما بعدها من القانون المدني يختلف عن مجال تطبيق أحكام الحراسة على منقول أو عقار قام في شأنه نزاع وكانت قد تجمعت لدى صاحب المصلحة فيه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال

تحت يد حائزها - فإن الحكم في شأن هذا النزاع يدخل فيما نصت عليه المواد ٧٢٩ وما بعدها من القانون المدني بشأن الحراسة ويكون تعيين الحارس سواء كانت الحراسة اتفاقية أو قضائية باتفاق ذوى الشأن جميعاً فإذا لم يتفقوا تولى القاضي تعيينه وذلك وفقاً للمادة ٧٣٢ من ذلك القانون . وإذن فمتى كانت واقعة الدعوى هي قيام نزاع بين ورثة بائع وورثة مشتر على إدارة أعيان وأطيان التركة التي وقع البيع على جزء شائع فيها وذلك بسبب منازعة البائع في صحة هذا البيع ومنازعة المشتري في قسمة هذه الأطيان بما اقتضى تعيين البائع حارساً قضائياً على كافة عقارات التركة ثم ضم حارس في الحراسة إليه ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد طبقت أحكام الحراسة في شأن هذا النزاع - فإن النعي على الحكم بالخطأ في القانون لعدم تطبيق المادة ٨٢٨ من القانون المدني يكون في غير محله .

٩ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أساس سليم من القانون فلا يكون بحاجة إلى مناقشة الأساس الخاطيء الذى بنى عليه الحكم المستأنف .

المحكمة

« ... من حيث ان الطعن بنى على أربعة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون وشابه قصور ومسوخ الوقائع الثابتة ذلك بأن الحكم استند في رفض

الدفع بعدم قبول استئناف المطعون عليه الرابع الى أن الحكم الصادر بتعيينه حارساً قد أصبح نهائياً وأكسبه حقا في الحراسة في حين أن القانون لا ينحول الحارس سوى الحق في مباشرة الحراسة في حدود المهمة المنوطة به أما بقاء الحراسة ذاتها فلا شأن للحارس به إذ قد تنقضى بتنازل طالبها أو باتفاق ذوي الشأن وهم وحدهم أصحاب الصفة والمصلحة في قيام الحراسة أو انقضائها . هذا الى أن الحكم مسخ الوقائع الثابتة في الأوراق إذ قال بان للمطعون عليه الرابع مصلحة في نفي التهم التي نسبها له الطاعنان في حين أن الدعوى وإن رفعت في الأصل بطلب العزل إلا أن طلبات الطاعنين قد انتهت بعد وفاة الحراسة الأصلية ليبيه صليب إلى أن حراسة المطعون عليه الرابع باعتباره حارساً منضماً لها قد سقطت بوفاتها وأن الأمر أصبح يقتضي إقامة حارس جديد في الحراسة الشاغرة ، وقد فصل حكم محكمة أول درجة في هذا النطاق إذ قضى بانتهاء مأموريته دون أن يتعرض لإدارته بخير أو بشر ، وقد ترتب على مسخ الحكم المطعون فيه لهذه الوقائع الثابتة أن أخطأ في تطبيق القانون إذ أجاز للمطعون عليه الرابع أن يتقاضى في شأن لا يتصل بشخصه أو بإدارته للحراسة .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن النزاع الذي فصل فيه الحكم المستأنف لم يكن جولا انتهاء أو قيام الحراسة بوصفها إجراء لازماً لصون حقوق الخصوم ، إنما كان مثاراً للنزاع هو تنحية المطعون عليه الرابع بوصفه حارساً وتعيين بدله في الحراسة بسبب ماوجه

إلى إدارته من مطاعن وإلى شخصه من تجريح فيكون لذلك صاحب صفة ومصلحة في استئناف الحكم الصادر بانتهاء حراسته ولا يقدح في ذلك أن يكون الحكم المستأنف لم يتعرض للاتهامات المسندة إليه مادام أنه لم ينفض عنه ولا أن الدعوى كما انتهى في وصفها الطاعنان لم تعد طلب عزل الحارسين بل اعتبار الحراسة شاغرة ب وفاة الحراسة الأصلية ليبيه صليب وسقوط حراسة المطعون عليه الرابع تبعاً لما ذلك بأن العبرة في تكييف الدعوى ليست بما يصفه بها الخصوم بل بما تبينه المحكمة من وقائع الدعوى ومن تطبيق حكم القانون عليها . وقد خلاصت إلى أن وفاة الحراسة ليبيه صليب لا تسقط بها حراسة الحارس المنضم إليها وأن الأمر يقتضي البحث في عزل هذا الحارس أو تربيته حارساً منفرداً وهذا الذي خلاص إليه الحكم صحيح في القانون إذ لا يترتب على وفاة الحارس الأصلي سقوط الحارس المنضم بل يبقى إلى أن يثبت القاضي أو يعزله ومن ثم فلا جدوى من النعي على الحكم المطعون فيه بأنه مسخ الطلبات الأخيرة المقدمة من الطاعنين المبنية على اعتبار الحراسة شاغرة . على أن النعي على الحكم المطعون فيه في قضائه بقبول استئناف المطعون عليه الرابع غير منتج في ذاته مادام باقي المطعون عليهم قد استأنفوا حكم محكمة الدرجة الأولى القاضي بانتهاء حراسته طالبين أصلياً رفض دعوى الطاعنين واحتياطياً تعيين المطعون عليه الرابع حارساً وليست صفتهم في هذا الاستئناف محل نزاع .

« وحيث إن حاصل السبب الثاني هو أن

الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وشابه القصور ذلك بأن محكمة الدرجة الأولى أسست حكمها بتعيين الطاعن الأول حارساً على أن أغلبية الشركاء بحسب ما يمتلكون من أنصبة قد رشحته للحراسة عملاً بالمادة ٨٢٨ من القانون المدني إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بإلغاء الحكم المستأنف دون أن يناقش أسباب الحكم المذكور في هذا الخصوص وترتب على هذا القصور أن صدر الحكم على خلاف القانون بإهداره رأى الأغلبية إهداراً لا يستند إلى أي أساس .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ نأى عن مسaire حكم محكمة أول درجة فيما اتجه إليه من أعمال مقتضى المادة ٨٢٨ من القانون المدني في شأن اختيار شخص الحارس ولم يناقش الأسس التي استند إليها في هذا الصدد لم يعتوره قصور ولم يخطئ في القانون ذلك بأن مجال تطبيق أحكام إدارة المال الشائع الواردة بالمادة ٨٢٨ وما بعدها من القانون المدني يختلف عما تقتضيه واقعة الدعوى كما هي مستفادة من الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه وهي قيام النزاع بين الطرفين على إدارة أعيان وأطيان التركة المخلفة عن المرحومة قشطه اسطفانوس بسبب منازعة لبيبة صليب في صحة البيع المنسوب صدوره منها في عقد ٩٢٠/٢/٤ إلى مقار عبد الشهيد مورث الطاعنين عن سدس نصيبها في هذه التركة ومنازعته هو في قسمة هذه الأطيان على أساس ما طلبته من اعتبار السدس موضوع ذلك العقد مملوكاً لها مما اقتضى تعيينها حارسة قضائية على كافة عقارات التركة بالحكم الصادر

في القضية رقم ١٩٢٨ سنة ١٩٢٤ نجح حمادى ثم ضم المطعون عليه الرابع في الحراسة إليها، ومتى كان النزاع قائماً في شأن منقول أو عقار وكانت قد تجمعت لدى صاحب المصلحة فيه من الأسباب المعقولة ما يخشى معه خطراً عاجلاً من بقاء المال تحت يد حائزه كما هو الحال في هذه الدعوى فإن الحكم في شأنه يدخل فيما نصت عليه المواد ٧٢٩ وما بعدها من القانون المدني بشأن الحراسة ويكون تعيين الحارس، سواء أكانت الحراسة اتفاقية أم كانت قضائية، باتفاق ذوى الشأن جميعاً، فإذا لم يتفقوا تولى القاضى تعيينه وذلك وفقاً للمادة ٧٣٢ من ذلك القانون . ولما كان الخصوم لم يتفقوا في هذه الدعوى على الحارس وكانت المحكمة الاستئنافية بما لها من سلطة تقديرية قد أقرت استمرار المطعون عليه الرابع في الحراسة منفرداً فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أقام قضاءً على أساس سليم من القانون بغير حاجة إلى مناقشة الأساس الخاطيء الذي بني عليه الحكم المستأنف

« وحيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ بني قضاءه على أن حراسة المطعون عليه الرابع لم تسقط بوفاة السيدة لبيبة صليب وعلى أن الطاعنين اعترفاً بأن الحراسة لم تشغل وأنهما طلبا عزله وتعيين بدله قد أخطأ في القانون ومسوخ الثابت في الأوراق، ذلك بأن الطاعنين ظالا في مذكرتيهما الختامية إنه بوفاة لبيبة صليب سقطت حراستها وسقطت تبعاً لها حراسة المطعون عليه الرابع وطلباً أن تقيم المحكمة حارساً يشغل هذه الحراسة الشاغرة ولو لم

يقولا ذلك لوجب على المحكمة من تلقاء ذاتها أن تنزل حكم القانون فتقضي بنحو الحراسة نتيجة وفاة الحراسة الأصلية وبسقوط حراسة المطعون عليه الرابع باعتباره حارسا منضما إليها إذ أن الضم قصد به ضم نشاط إلى نشاط وذمة إلى أخرى ليعملا مجتمعين فإذا زال أحد الحارسين زال الآخر معه بقوة القانون وتعين على القاضي أن يفصل في شأن الحراسة فصلا أصيلا مبتدئا .

« وحيث إن هذا السبب مردود أولا : بما سبق الرد به على السبب الأول من أنه لا جدوى من النعى على الحكم المطعون فيه بأنه مسخ ما جاء في أقوال الطاعنين بالذاكرة الختامية المقدمة منهما من اعتبار الحراسة شاغرة ذلك بأن العبرة في تكييف الدعوى ليست بما يصفها به الخصوم بل بتعيينه المحكمة من وقائع الدعوى ومن تطبيق حكم القانون عليها . ومردود ثانيا : بأن الحكم المطعون فيه لم يخطئ إذ بنى قضاءه على أن حراسة المطعون عليه الرابع لم تسقط بوفاة الحراسة الأصلية الست ليلية صليب ذلك بأن القانون المدني في الفصل الخاص بالحراسة لم ينص على أحوال انتهاء الحراسة إلا فيما ذكرته المادة ٧٣٨ من أنها تنتهي باتفاق ذوي الشأن جميعا أو بحكم القضاء وأحالت المادة ٧٣٣ فيما عدا ذلك إلى أحكام الوكالة ، وتقضى هذه الأحكام في حالة تعدد الوكلاء التفسير مأذونين بالانفراد أن يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لا يحتاج فيه إلى تبادل الرأي ، وأن الوكالة تنتهي —

فيما تنتهي به — بموت الوكيل ومؤدى ذلك أن موت أحد الوكلاء المتعديين لا ينتهي إلا

وكالته هو وأن تبني وكالة الباقيين موقوفة فيما يحتاج إلى العمل مجتمعين وناقذة فيما لا يحتاج إلى تبادل الرأي كقبض الدين أو وفائه إلى أن يقرر القاضي ما يراه بشأنهم ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقر استمرار المطعون عليه الرابع في الحراسة منفردا بعد وفاة الست ليلية صليب في حدود ما للمحكمة من سلطة تقديرية فإنه لا يكون قد أخطأ في القانون .

« وحيث إن السبب الرابع يتحصل في أن أسباب الحكم المطعون فيه شأها قصور وتخاذل واضطراب ذلك بأن الحكم حين عرض إلى موضوع الدعوى جنح إلى موقف سلبي إذ قال بأنه لا يمكن الحكم على تصرفات الحارس بعد مضي شهرين لا تؤجر فيهما الأطياف ولا تنتج محصولا وأن المحكمة لا تلتقي بالا إلى ما أناره الطاعنان من مطاعن على تصرفاته من وقت إقامته حارسا لأن الثقة التي حفزتهما على طلب ضمه للحراسة الأصلية تتناقض مع ما يوجهانه إليه من اتهامات وبذلك تكون المحكمة قد تنحنت عن تحقيق مطاعنهما على إدارته على أن الثابت أن تعيينه في الحراسة كان في وقت لا تزال المحصولات فيه موجودة بالأرض ولم تكن الإيجارات قد دفعت ، هذا إلى أن ما قاله الحكم من أن تعيين المطعون عليه حارسا منفردا مدعاة لاستقرار الأمور يتناقض مع ما قاله من قبل من أن هذا الحارس لم يكن قد قام بعد بشيء من أعمال الحراسة .

« وحيث إن هذا السبب مردود بما قاله الحكم المطعون فيه من أنه لا محل للخوض

في الوقائع السابقة لحكم الحراسة الأخير ذلك أن جميع الوقائع التي سردها المستأنف عليهم كانت مطروحة أمام المحكمة في القضية رقم ٣٣٢٨ سنة ١٩٤٨ مدني نجح حمادي ومع ذلك لم تر المحكمة موجبا لعزل لبيبة صليب بل رأت أن تعين حارسا آخر يشترك معها في الحراسة ارتضاه الخصوم وهو المستأنف ، ولا معنى للطعن في الحكم المذكور بعد أن أصبح انتهائيا وبعد أن قبلوه بدليل إعلانه للحارس حتى يقوم باعباء الحراسة ... فالذي يقتصر عليه البحث في صدد الدعوى الراهنة هو التصرفات التي يمكن أن تنسب للحارس وتكون موضوع مؤاخذه من تاريخ إعلان الحارس بحكم الحراسة واستلامه للاعبان وحيث إنه يتضح بجلاء أنه لا توجد أية مؤاخذه وقعت من المستأنف في الفترة من ٢٠/٩/١٩٥٠ إلى يناير سنة ١٩٥١ تاريخ رفع دعوى العزل ... ولا يمكن بحال أن يحكم على تصرفات حارس على أعيان بعد مضي شهرين من أشهر العام الذي لا ينتج فيه محصول ولا تؤجر فيه أطيان حتى يمكن القول بأنه استلم مبالغ من المستأجرين أو باع محاصيل وقبض ثمنها أو استغل الأرض ولم يودع غلتها أو يعطى الشركاء ما يستحقونه ... فلم يظهر أي دليل على التقصير أو الخيانة ولذلك لا يجوز عزله لأن مركزه هو لم يتغير وليس من دليل على أن الصفات التي أضفاها المستأنف عليهما الأولان في الدعوى رقم ٣٣٢٨ سنة ١٩٤٨ نجح حمادي قد تغيرت ... وحيث إنه فضلا عما تقدم فإن ما أثاره المستأنف عليهما من تصرفات للاستاذ كامل

العبد (سابقة) علي تاريخ إقامته حارسا لا يمكن أن تلقى المحكمة بالا إليها لأن الثقة التي حفزت المستأنف عليهما سالتى الذكر حين طلبا ضمه لتناقض مع ما بشيرانه قبله من اتهامات أو شبهات منذ كان النزاع قائما طوال السنوات الماضية ... وهذا الذي أورده الحكم لا قصور فيه ولا اضطراب بل هو تدليل سائق علي ما اقتنعت به المحكمة من أن الوقت بين إعلان المطعون عليه بحكم الحراسة في ٢٠/٩/١٩٥٠ وبين تاريخ رفع الدعوى في يناير سنة ١٩٥١ لا يكفي للحكم على سوء تصرفه ولا يبرر تغيير رأي الطاعنين فيه وقت أن رشحاء للحراسة منضوا إلى لبيبة صليب وأنه لم يقم دليل على تقصير يمكن أن ينسب إليه في هذه الفترة ، وأنه لا محل للبحث في تصرفاته عن المدة السابقة لأنه لم يكن عين حارسا ولأن تركية الطاعنين له عند تعيينه في الحراسة تتعارض مع مطاعنهما في تلك التصرفات . أما ما ينهه الطاعنان — علي ما ذكره الحكم — من أن تعيين المطعون عليه يدعو استقرار الأمور وأن هذا القول يتناقض مع ما سبق أن أورده عن عدم قيامه بشيء من أعمال الحراسة فردود بأن الاستقرار الذي ينشده الحكم — كما يبين من عبارته — يرجع إلي ما ارتآه من أفراده بالحراسة . « وحيث أنه لما تقدم يكون الطعن برمته علي غير أساس متعينا رفضه » .

(القضية رقم ١٦٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي المستشارين) .

٢٩

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — دعوى معة وثقاذ البيع . بيع . حكم .
تسبيه . دفاع . تمسك أحد الخصوم بملكيتة للعقار المبيع
دون البائع بمقتضى مستندات عدم بحث المحكمة لهذه
المستندات . قصور .

ب — استئناف . نصاب الاستئناف . حكم
صادر قبل العمل بقانون المرافعات الجديد في دعوى
قيمتها ٢٥ جنيتها . جواز استئنافه .

ج — نقض . طعن . أحكام يجوز الطعن فيها .
حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية قبل تعديل
المادة ٤٢٥ مرافعات بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٢ .
جواز الطعن فيه بطريق النقض .

المبادئ القانونية

١ — إذا تمسك أحد الخصوم في دعوى
صحة التعاقد بملكيتة هو للعقار المبيع تعين على
المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الفصل في ذلك
إذ أن الحكم بصحة التعاقد يتوقف على التحقق
من عدم سلامة هذا الدفاع . ولما كان الواقع
في الدعوى وهي دعوى صحة تعاقد أن أحد
الخصوم قد جحد ملكية البائع وتمسك هو
بملكيتة للعقار موضوع الدعوى بمقتضى
مستندات قدمها فإن هذا الدفاع يكون دفاعاً
جدياً وجوهرياً مؤثراً في الحكم ويقتضى من
المحكمة بحثه وإبداء كلمتها فيه .

٢ — إذا كانت قيمة الدعوى ٢٥ جنيتها
وصدر الحكم فيها قبل العمل بقانون المرافعات
الجديد وفي ظل القانون القديم الذي كان يجيز
الطعن بطريق الاستئناف فإن محكمة الاستئناف

تكون على صواب فيما قضت به من رفض
الدفع بعدم جواز الاستئناف ائمة النصاب وفقاً
للمادة الأولى من قانون المرافعات الجديد .

٣ — متى كان الحكم قد صدر بعد العمل
بقانون المرافعات الجديد ومن محكمة ابتدائية
بهيئة استئنافية فهو قابل للطعن بطريق النقض
وفقاً للمادة ٤٢٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون
رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٢ ولا يتحول دون ذلك أن
تكون الدعوى قد رفعت وحكم فيها ابتدائياً
واستؤنفت في ظل قانون المرافعات القديم .

المحكمة

« ... حيث إن المطعون عليه دفع بعدم جواز
الطعن استناداً إلى أن محكمة الزقازيق الابتدائية
إذ قضت برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف
طبقت قانون المرافعات القديم على واقعة
الدعوى فيظل سارياً عليها وهو لا يجوز الطعن
بالنقض والمحكمة النقض أن تحكم من تلقاء
نفسها بعدم جواز الاستئناف مادامت قيمة
الدعوى ٢٥ جنيتها مما يدخل في نصاب القاضي
الجزئي طبقاً للمادة ٤٥ من قانون المرافعات
٧٧ سنة ١٩٤٩ ، كما دفع بأن الطاعن وقد
رفع الدعوى ٧٩ سنة ١٩٥١ كلي الزقازيق
ضد المطعون عليه يطلب فيها الحكم بتثبيت
ملكيتة لفدانين تدخل ضمنهما الخمسة قراريط
موضوع هذه الدعوى أصبح لامصلحة له في
هذا الطعن . »

« وحيث إن الدفع الأول مردود بأن
المشرع عند إصداره القانون رقم ٧٧ سنة

من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها .

« وحيث إن الدفع الثاني مردود بأن مصالحة الطاعن محقة في الطعن بوصفه وسيلة للتخلص من آثار الحكم المطعون فيه الصادر ضده . ومادعوي تثبت الملكية التي رفعها إلا وسيلة أخرى من وسائل النضال .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب إذ لم يتناول مادفع به الطاعن من أن العين المتنازع عليها مملوكة له مع أنه استند في ذلك إلى عدة أدلة منها أن هذه الملكية ثابتة له بعقد بيع مسجل في ٢٩/٤/١٩٢١ وأن المرحومة السيدة نفيسة محمد حسين البائعة للمطعون عليه أقرت في عقد القسمة المؤرخ ٢٨/١٠/١٩٢١ والثابت التاريخ رسمياً بمحكمة بندر الزقازيق في ١٨/١٠/١٩٢٢ بملكية الطاعن ، كما أن المطعون عليه نفسه أقر بملكية الطاعن للخمسة قراربط موضوع الدعوى في عقد البيع العرفي المؤرخ ١٥/٥/١٩٢٥ الثابت التاريخ رسمياً بمحكمة الزقازيق الجزئية في ١٧/٥/١٩٢٥ كما أقر بذلك في محضر الصلح المؤرخ ١٧/١٢/١٩٣٩ . وفي الشكوى ١٠٤ سنة ١٩٤٥ عسكرية مركز الزقازيق وفي محضر الصلح المسمى محضر تحكيم المؤرخ ٢١/٦/١٩٤٥ ومع تمسكه بهذا الدافع في جميع مراحل الدعوى فإن الحكم المطعون فيه لم يتناول ذلك الدافع في أسبابه

١٩٤٩ الذي ألغى به قانون المرافعات الذي كان معمولاً به واستعاض عنه بقانون المرافعات الجديد على أن يعمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ عمداً إلى تنظيم الانتقال من ولاية القانون القديم إلى ولاية القانون الجديد وكان رائده في ذلك رعاية حقوق ثبتت رآها جديرة بالألا تهدر فنص في المادة الأولى من الأحكام العامة أن قوانين المرافعات تسري على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك القوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملغية أو منشئة لطريق من تلك الطرق ، ولما كان الحكم في الدعوى صدر من محكمة أول درجة في ١٤ من مايو سنة ١٩٤٩ ، أي قبل العمل بقانون المرافعات الجديد وفي ظل القانون القديم الذي كان يحيز الطعن بطريق الاستئناف فتكون المحكمة الاستئنافية على صواب فيما قضت به من رفض الدفع بعدم جواز الاستئناف — ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٥/٤/١٩٥٢ أي بعد العمل بقانون المرافعات الجديد — ومن محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية فهو قابل للطعن بطريق النقض وفقاً للبرادة ٤٢٥ مرافعات قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٢ ولا يحول دون ذلك أن تكون الدعوى قد رفعت وحكم فيها ابتدائياً واستؤنفت في ظل قانون المرافعات القديم مادامت المادة الأولى من قانون المرافعات صريحة في أن أحكام القانون الجديد فيما عدا ما استثنته المادة المذكورة تسري على ما لم يكن قد فصل فيه

ولم يتحدث إلا عن الطعن بالتزوير مغفلاً بحث الملكية .

« وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن استعرض وقائع الدعوى لخص شواهد التزوير وأولها خاص بما دفع به الطاعن من أنه مالك للعقار موضوع الدعوى وخلص الحكم من استعراض الشواهد إلى القول بأنها قرائن لا ترقى إلى مرتبة الدليل ثم تناول موضوع التزوير وأخذ على الطاعن عدم تحديده لموضوع التزوير واستنتج من ذلك عدم جدية الطعن وانتهى إلى رفض الادعاء بالتزوير وصحة عقد البيع المطعون فيه، ويبين من منهج الحكم أنه اعتبر أن دفاع الطاعن الخاص بالملكية إنما أبدى كدليل على تزوير العقد وفنده على ذلك الأساس واعتبره لا يرقى إلى مرتبة الدليل في مقام التزوير ، فلم يبحث ما تمسك به الطاعن في مذكريه المقدمتين لقضاء الموضوع بدرجتيه وفي عريضة الاستئناف ومذكرة شواهد التزوير من أن العقار موضوع النزاع مملوك له بمقتضى مستندات قدمها لمحكمة الزقازيق الابتدائية بالحافطة ٧ دوسيه . ولما كان الطاعن قد جحد ملكية البائعة للطعون عليه وتمسكه بملكيته هو للعقار موضوع الدعوى — وكانت الدعوى المذكورة هي دعوى صحة تعاقد يتعين فيها تحقيق ملكية البائعة لما باعته — وكان الطاعن قد استند في ادعائه الملكية لنفسه إلى الأدلة السابق بيانها — لما كان ذلك فإن هذا الدفاع يكون دفاعاً « جدياً » وجوهرياً مؤثراً في الحكم ويقتضى من المحكمة بحثه وإبداء كلمتها فيه ذلك بأن الحكم بصحة التعاقد يتوقف على التحقق من عدم سلامة دفاعه من

أن العقار موضوع الدعوى مملوك له — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل التحدث عن هذا الدفاع مع أنه دفاع جوهري له أثره — لو صح — في تغيير وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون قاصر البيان مما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن » .

(القضية رقم ٢١٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساندة مصطفى فاضل وكيل المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه المستشارين) .

٦٧

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — نقض . طعن . سبب جديد . أحوال شخصية . (دوطه) . التمسك بأن المبلغ المطالب به عبارة عن « دوطه » وليس قرضاً . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ب — حكم . تسييه . أحوال شخصية . (دوطه) عدم التزام المحكمة بتدقيق أقوال الخصم والرد عليها استقلالاً . يكفي قيام الحكم على أسباب مؤدية . مثال .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت الخصومة قد ترددت بين طرفيها أمام محكمة الموضوع على أساس أنها منازعة مدنية وهي رد مقابل شيك باعتباره قرضاً وسلم المدين بقضه له بعد إنسكاره وقصر منازعته على أنه رد المبلغ المطالب به للدائن دون أن يثبت بأوراق الدعوى ما يفيد تحدى المدين بأن المبلغ المطالب به عبارة عن « دوطه » مما يدخل في نطاق المال المشترك بين الزوجين أو أنه يخضع لأحكام قانون الأحوال الشخصية الخاص بالمدين ، وكان مناط اعتبار المبلغ « دوطه » إنما

من القانون المدني الجديد تقرر أن القانون الواجب التطبيق هو قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت الزواج ولما كان المال المدعي به مساماً للطاعن على أنه هدية من والد الزوجة يوم الزواج وبسببه وللمعونة به على الحياة الزوجية فلا بد أن يحكمه قانون الزوج وقت الزواج وهو القانون الانجليزي وتلك قاعدة من قواعد الأحوال الشخصية أهمل الحكم تطبيقها وهي متعلقة بالنظام العام مما تجوز إثارتها ولو لأول مرة أمام محكمة النقض وكان على المحكمة أن تثيرها من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك بها الخصوم — والحكم المطعون فيه إذ أخطأ هذا التكييف وأغفل تحديد القانون الواجب التطبيق وإعمال نصوصه في خصوص هذه الدعوى على ما سبق بيانه بتعين نقضه .

« ومن حيث إن هذا النعي مردوداً عنه متى كان يبين من الأوراق أن الخصومة تردت بين طرفيها أمام محكمة الموضوع على أساس المطالبة برد مقابل الشيك محل النزاع باعتباره قرضاً وقد سلم الطاعن بقبضه له بعد إنكاره وقصر منازعته على أنه رد المبلغ المطالب به للطعون عليها وكانت محكمة الموضوع قد استظهرت دفاع الطرفين في هذا الخصوص على اعتبار أنه علاقة مدنية بحتة وخلصت منه إلى أن المبلغ كان قرضاً لم يرد ثم قضت على الطاعن به دون أن يثبت بأوراق الدعوى ما يفيد أن الطاعن قد تحدى أمامها بأن المبلغ المطالب به عبارة عن « دوة » مما يدخل في نطاق المال المشترك بين الزوجين أو أنه يخضع لأحكام قانون الأحوال الشخصية الخاص بالطاعن ولما كان مناط اعتبار المبلغ « دوة »

يتوقف على وقائع ظروف لم يتمسك بها المدعي ولم يطرحها على محكمة الموضوع — فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفاع لأول مرة لدى محكمة النقض .

٢ - متى كانت محكمة الموضوع قد فصلت في الدعوى على مقتضى ما استظهرته من الوقائع التي طرحها الخصوم عليها بأن المبلغ المطلوب كان قرضاً ولم يتمسك المدعي بأنه « دوة » فلم تر حاجة إلى مناقشة ماورد بصحيفة الاستئناف المرفوع من الدائن من أن سند المبلغ حرر بمناسبة الزواج أو أن المبلغ أعطى كهدية زواج وسلم سنده للزوج دون الزوجة ، إذ أن المحكمة غير ملزمة بتتبع أقوال الخصم والرد عليها استقلالاً ما دامت قد اطأنت إلى ما انتهى إليه قضاؤها وبررته بأسباب تستقيم معه .

المحكمة

« ... من حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب : يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ تكييف العلاقة القانونية في خصوص الشيك محل النزاع ذلك بأن التبرع المالي الذي يقدمه ولي الزوجة بمناسبة الزواج لكي يستعان به في شئون الزوجية إنما هو « دوة » تحكمها قواعد المينة بقوانين الأحوال الشخصية للأجانب ونظراً لأن الأجانب الذين شملتهم معاهدة مونترية لهم حكم خاص بالنسبة للعلاقات المالية بين الزوجين إذا كان منشؤها بسبب الزواج وإن المادة ١٣

خالية من التوقيع ولا يجوز الاستناد اليها كسند أو دليل في الدعوى .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الحكم المطعون فيه إذ أورد « أنه اتضح من مراجعة الأوراق ... أن المطعون عليها حوات الشيك لزوجها (الطاعن) الذي رغب في افتراض قيمته لاستثمارها في تجارته » وكان هذا الذي أورده الحكم نقلا عما ورد بصحيفة دعوى المطعون عليها الخاصة بالطلاق لدى المحكمة القنصلية والتي نقلها الطاعن نفسه في ديباجة تقرير طعنه الحالي فلا تكون المحكمة — بإيراد هذه العبارة — قد خلقت واقعة لا سند لها من الأوراق بل هي واقعة وردت فعلا في أوراق الدعوى ودارت عليها الخصومة وكانت محل بحث وتحقيق أمامها وقد استندت محكمة الاستئناف في إنباتها إلى كتاب البنك الأهلي الدال على قبض الطاعن للمبلغ وإلى تناقضه واضطرابه في دفاعه بعد الانكار المطلق لواقعة القبض على النحو الذي أورده في حكمها واعتبرت أن « هذه الأدلة والقرائن تكفي لإثبات مديونية الطاعن للمطعون عليها في المبلغ المطالب به » وحسب الحكم المطعون فيه أن يكون مقاما على هذه الأدلة والقرائن المستمدة من إقرارات الطاعن واضطرابه في دفاعه بما يكفي لحمله بلارقابة لمحكمة النقض فيه مما يتعين معه رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض لما ذكرته المطعون عليها في صحيفة استئنافها من أن والدها وافق على الزواج بناء على إصرار ابنته وأنه

إنما يتوقف على وقائع وظروف لم يتمسك بها الطاعن ولم يطرحها على محكمة الموضوع فمن ثم لا يكون هناك محل لاثارة هذا الدافع لأول مرة لدى محكمة النقض لجدته ويتعين لذلك رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أثبت واقعة جهرية لاستندلها من الأوراق ذلك بأنه أورد في أسبابه أنه اتضح للمحكمة أن المطعون عليها حوات الشيك لزوجها لأنه رغب في افتراض المبلغ لاستعماله « في أعماله التجارية ... وأن هذه الواقعة اتضحت من مراجعة الأوراق » مع أنه لا توجد في الأوراق ورقة واحدة تدل على أن التحويل كان بقصد القرض بل إن هذه الواقعة بذاتها كانت مدار بحث أمام محكمة أول درجة أحييت الدعوى على التحقيق لإثباتها ولما لم يتوفر الدليل عليها قضت برفض الدعوى هذا ولأن الشيك يعتبر أداة وفاء وقد يكون الوفاء في هذه الدعوى وفاء لالتزام طبيعي وهو تسليم ولي الزوجة مالا على سبيل الهبة وهو ماقرره والد الزوجة أمام المحكمة القنصلية فإذا كان هذا وكان تحرير الشيك إلى المطعون عليها عند الزواج ولمناسبته كان تحويله منها إلى الطاعن كذلك ، فالقول بأنه قرض لاخرأجه من نطاق الأحوال الشخصية غير جائز وخلق لواقعة لا أصل لها في الأوراق مما يعتبر مستخا لأوراق الدعوى ، وأما استناد الحكم المطعون فيه إلى تقرير مساعد مسجل القنصلية الذي يفيد علم صاحبه بواقعة القرض وعدم الرد فغير جائز لانه مجرد ورقة عرفية

من القرائن فإذا ما تبين أن هذه القرائن تنهار واحدة بعد أخرى لعدم صحتها أو لعدم وجود الدليل عليها فقد سقط الحكم جميعه لمخالفته قواعد الاثبات المقررة قانونا فإذا تبين أنه لا دليل على واقعة تحويل الشيك بقصد القرض وقد قيل في الحكم المطعون فيه إنها ثابتة من الأوراق ثم تبين كذلك أن لاصحة لما ورد بالحكم من تناقض الطاعن في دفاعه إذ أن ثبوت قبض المبلغ من البنك لا يتنافى مع عدم قيام المديونية عند المطالبة ولا ينهض دليلا على أن سبب القبض هو القرض خصوصا متى تبين أن هذا القبض كان بسبب الزواج.

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه مجادلة في تقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع ولارقابة لمحكمة النقض فيه مما يتعين معه رفض هذا السبب » .

(القضية رقم ٢٤١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي وأحمد قوشه المستشارين) .

٦٨

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ - تسوية الديون العقارية . اختصاص . بيع . سورية . عدم اختصاص لجنة التسوية بالفصل في ملكية الأفراد . المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ .

ب - تسوية الديون العقارية . بيع . سورية . عدم جواز التحدى بقرار لجنة التسوية لمنح الطعن في عقد البيع بالصورية . المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ .

ج - وارث . اثبات . سورية . حق الوارث في

حررها الشيك بمبلغ ألف جنيه وفي هذا ما يدل على أن المبلغ إنما دفع بمناسبة الزواج ولهذا فإن الوالد إن المبلغ تسلم أولا للطاعن فالقول بأن المبلغ سلم للزوج كقرض لا يتفق مع هذا القول الذي تقرره المطعون عليها في صحيفة استئنافها وما يقرره والدها ، وقد نقلت المطعون عليها في مذكراتها ما قرره والدها أمام قاضي القنصلية حرقيا « بأنه أعطي هذا المبلغ كهدية زواج وأنه سلم هذا المبلغ إلى الزوج لا إلى ابنته » فلو أن المحكمة راعت الحكم القانوني على ضوء هذه الوقائع الثابتة لاهتدت إلى التكييف الصحيح خلافا لما انتهى إليه قضاؤها .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بما سبق الرد به على السببين الأولين من أنه متى كانت محكمة الموضوع قد فصلت في الدعوى على مقتضى ما استظهرته من الوقائع التي طرحها الخصوم عليها بأن المبلغ المطلوب كان قرضا ولم يتمسك أحد بأنه « دواة » فلم تر حاجة إلى مناقشة ما ورد بصحيفة استئناف المطعون عليها من أن والدها وافق على الزواج بناء على إصرار ابنته وأنه حررها شيكا بمبلغ ألف جنيه أو أن والدها أعطي هذا المبلغ كهدية زواج وسلم مستنده للطاعن دون ابنته إذ هي غير ملزمة بتتبع أقوال الخصم والرد عليها استقلالاً ما دامت قد اطمأنت إلى ما انتهى إليه قضاؤها وبررته بأسباب تستقيم معه كما هو الحال في الدعوى مما يتعين معه رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه قد أقيم على مجموعة

إثبات صورية التصرف الضار بحقوقه صورية مطلقة بكافة طرق الإثبات .

د - نفس . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . عدم إثبات المخضر في محضره الخطوات السابقة على تسليم صورة إعلان تقرير الطعن الى جهة الادارة . إعلان المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٢٤١ و ٤٣٢ و ٤٣٢ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ خاص بتسوية الديون العقارية ولا شأن للجنة النسوية بالفصل في ملكية الأفراد إذ يبين من نصوص المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون المذكور والوارد في خصوص ما يترتب على قبول النسوية نهائياً أنه ليس من بينها اعتبار تقارير المدين خاصة بملكية الأتيان موضوع التسوية أن لها حجية على السكافة وإذا كان قد نص بالمادة ١١ من القانون المشار إليه على أنه يترتب على التسوية نهائياً حرمان البائع للمدين من استعمال حقه في الفسخ فمقصود به حالات تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه كمشتد لمدم دفع الثمن . وإذن فتى كان النزاع في الدعوى لا يقوم على فسخ للعقد بسبب عدم دفع الثمن بل انصب على بطلان عقد البيع لصوريته صورية مطلقة فلا علاقة لذلك بموضوع التسوية وقانونها .

٢ - لا يجوز للمشتري التحدى بقبول طلبه في لجنة تسوية الديون العقارية في عدم جواز الطعن في عقده بالصورية ذلك أن المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ نصت على

أن قرار لجنة تسوية الديون العقارية خير القابل للطعن هو الذي يتعلق بتحديد المبالغ المستحقة للدائنين وشروط تسديدها وما جاء في قائمة خاصاً بذلك .

٣ - يجوز للوارث إثبات صورية عقد البيع الصادر من مورثه صورية مطلقة الضار بحقوقه بكافة طرق الإثبات .

٤ - إذا كان يبين من أصل إعلان تقرير الطعن أن المطعون عليه قد أعلن مخاطباً مع شيخ القسم . أو الضابط المنوب لغيابة وإغلاق مسكنه ، وأن المخضر لم يثبت في محضره عند تسليم صورة الاعلان الخطوات التي سبقت هذا التسليم ومنها أنه توجه لحل المطعون عليه وتحقق من اغلاق مسكنه لغيابة أو غياب من يقيم معه بمن يقوم مقامه في الاستلام ، وكان لاغنى عن اثبات ذلك لصحة الاعلان - فان الاعلان يكون باطلا طبقاً للمواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٢٤١ و ٤٣٢ و ٤٣٢ من قانون المرافعات .

المحكمة

« ... حيث إن الطعن بني على أربعة أسباب : ينعي الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفته لمداول المستندات والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أقيم على أن العقد الصادر إلى الطاعن من والده بتاريخ ٣١/١٢/١٩٢٣ ليس ييما حقيقيا وأنه قصد به الرهن الذي دلت عليه ورقة الضد

المؤرخة في ٨/٧/١٩٢٤ مع أن ورقة الضد التي استند إليها الحكم لا تخرج عن كونها ورقة حساب بين الطاعن ووالده ، كما أن مبلغ الألف جنيه المذكور بالعقد قد دفع كاشم و ذكر في ورقة الضد أنه إذا رغب البائع في العدول عن البيع فعليه في ظرف خمس سنوات أن يرد الألف جنيه للطاعن وهذا أمر معلق على رغبة البائع وقد أثبت الطاعن أن والده لم يعدل عن البيع يؤيد ذلك الإقرارات الرسمية المبينة بالأحكام النهائية كما أن الطاعن تصرف في جزء من الأطنان المبيعة إلى يوسف موسي وغازي موسي بعقد مؤرخ في ١٨/٨/١٩٢٨ وأقر المورث هذا البيع وقبض ثمن الأطنان المبيعة لفك رهن البنك العقاري عليها ، وقد أجر الطاعن أطنانه للغير كمالك لها وأقر والده هذا التأجير .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في خصوص عقد ٣/١٢/١٩٢٣ من أنه قد ثبت من الاتفاق الرقيم ٢٨/٧/١٩٢٤ « ورقة الضد » أن طرفي الاتفاق يقران بأن البيع ليس بيعاً حقيقياً وإنما قصد به الرهن لضمان سداد دين المدعي عليه « الطاعن » الذي له قبل مدينه مورث الطرفين ومن ثم تبي الأعيان المشتمل عليها عقد البيع تركة لكل وارث نصيبه فيها ويؤيد ذلك ماورد في عقد البيع المؤرخ ١٨/٨/١٩٢٨ الصادر ليوسف موسي وغازي موسي من أن المورث يضمن خلو العين المبيعة وأنه هو الذي قبض ثمن الصفقة وليس هذا شأن من يتخلى عن ملكه ، وقد قبل الطاعن هذه الحقيقة ووقع على ورقة

الضد والعقد الصادر ليوسف موسي وغازي موسي ، وأما فيما يتعلق بما قرره الطاعن من أنه قام بتأجير الأطنان للغير فلا يسغه ذلك كدليل على الملكية إذ أن وضع يده كان تنفيذاً لضمان الدين الذي له على والده . وهذا الذي قرره الحكم هو استخلاص موضوعي سائغ ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها ولا مخالفة فيه لدلول المستندات ولم يخطيء في تطبيق القانون . ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه شابه القصور إذ تجاهل الاعتراضات الرسمية الصادرة إلى الطاعن من والده وتجاهل الأحكام الانتهائية الصادرة في مواجهة المطعون عليهم بملكيتهم للأطنان المشتراة من والده — كما أن الحكم لم يلق بالآ إلى أن الطاعن وضع يده من سنة ١٩٢٣ إلى سنة ١٩٤٦ على الأطنان المبيعة إليه من والده المدة الطويلة المكسبة للملكية — فضلاً عن أن محكمة الدرجة الثانية قضت ببطالان عقد البيع الصادر إليه من والدته اسطفانه دون قيام أي دليل ينقض صحته . « ومن حيث إن هذا السبب مردود أولاً بأن الطاعن لم يبين بتقرير الطعن الاعتراضات والأحكام المشار إليها في الشق الأول من النعي مما يترتب عليه عدم قبول نعيه في هذا الخصوص ، ومردود ثانياً في الشق الخاص بالدفع بالتقادم بأنه عار عن الدليل إذ لم يقدم الطاعن ما يدل على أنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه كسب الملكية بالتقادم الطويل . ومردود ثالثاً في الشق الخاص بعقد بيع ٢٢/٢/١٩٤٤ الصادر من اسطفانه إلى الطاعن بما قرره الحكم المطعون فيه من أن هذا العقد هو عقد صوري صورية مطلقة . أولاً

الوقائع المصرية رقم ١٥١ وأن هذا النشر يسرى على الكافة ويترتب عليه حرمان البائع من حق الفسخ وفقا لما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون التسوية رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ من أن قرار اللجنة لا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء ، فلم يأخذ الحكم بهذا الدفاع وفي ذلك مخالفة للقانون .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أنه ليست لقرارات لجنة التسوية حجية في صدد الملكية تلزم القضاء ، إذ أن تلك القرارات لا تنطوي على فصل في حق الملكية هذا فضلا عن أن الطاعن لم يتقدم بدليل على أن الاتفاق المذكور بورقة الضد والمؤرخة ٢٨/٧/١٩٢٤ كان محل بحث أمام اللجنة — وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك بأن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ خاص بتسوية الديون العقارية ولا شأن للجنة التسوية بالفصل في ملكية الأفراد إذ يبين من نصوص المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون المذكور والوارد في خصوص ما يترتب على قبول التسوية نهائيا أنه ليس من بينها اعتبار تقارير المدين خاصا بملكية الأطيان موضوع التسوية أن لها حجية على الكافة وإذا كان قد نص بالمادة ١١ من القانون المشار إليه على أنه يترتب على قبول التسوية نهائيا حرمان البائع للمدين من استعمال حقه في الفسخ فمقصود به حالات تخلف المدين عن الوفاء بالتزامه كمشتر لعدم دفع الثمن ولا يقوم النزاع في الدعوى الحالية على فسخ للعقد لسبب عدم دفع الثمن ، بل انصب النزاع على بطلان عقد البائعة لولدها الطاعن لصوريته

لأنه بمجرد الطعن على العقد المذكور بالتزوير تنازل الطاعن عن التمسك به في نفس الجلسة وترتب على ذلك عدم السير في دعوى التزوير وأما عدوله في مذكرته عن التنازل عقب حجز القضية للحكم فإن ذلك لا يخلع على العقد الحياة الأولى التي أهدرها الطاعن بتنازله عن التمسك به ، ثانيا لأنه بعد صدور العقد إلى الطاعن وبعد أن جردت البائعة نفسها مما تملك من ميراث شرعي عن زوجها وابنتها منيرة اعترف الطاعن بأن البائعة تركت ميراثا بدليل تعهده المؤرخ ٢٦/٨/١٩٤٢ بأنه رهن أربعة أفدنة مما ورثه عن والدته البائعة لأخيه الدكتور شفيق اسكندر « المطعون عليه الأول » ، والثالث أن الطاعن أقام دعوى أمام القضاء المستعجل بمحكمة المنصورة المختلطة ذكر فيها أن الأطيان المطالب برفع الحراسة عنها هي ١٨ ف مملوكة له خاصة والباقي ٤٨ ف لورثة صليب نصر ويدخل فيها المقدار الذي أدعي شراؤه من والدته — وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه بصورية عقد بيع اسطفانه صورية مطلقة للقرائن والأدلة السائفة التي أوردتها الحكم والتي يجوز بها الاثبات بكافة الطرق بالنسبة للورثة الذين يضر هذا العقد بحقوقهم هو تقرير سليم يستقيم به قضاؤه ويكفي لحمله .

« ومن حيث إن الطاعن ينعي في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع الدعوى بأنه قدم طلبا إلى اللجنة تسوية الديون العقارية طبقا للقانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ وقدم مستندات تملكه إلى اللجنة ومنها العقد الصادر إليه من والده بتاريخ ٣١/١٢/١٩٣٢ وأنه في ٢٥/١٢/١٩٣٩ قبل طلبه ونشر في عدد

صوربة مطلقة ولا علاقة لذلك بموضوع التسوية وقانونها . أما التحدى بالمادة ٢٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ فردود بأن المادة المذكورة تنص على أنه « تحدد اللجنة المبالغ المستحقة للدائنين بعد التسوية وشروط تسديدها طبقاً لأحكام هذا القانون وفق قائمة التوزيع وتعلن للدائنين والمدين بخطاب مسجل بعلم الوصول ولكل ذي شأن في خلال عشرة أيام من تاريخ تسليم الخطاب المذكور أن يتظلم ... فإذا انقضى الميعاد المذكور اعتبر قرار اللجنة نهائياً ولا يجوز الطعن فيه أمام أية جهة من جهات القضاء — ويبين من هذا النص أن قرار اللجنة غير القابل للطعن هو الذي يتعلق بتحديد المبالغ المستحقة للدائنين وشروط تسديدها وما جاء في قائمة التوزيع خاصاً بذلك . وليس في وقائع النزاع الحالي ما يتعلق بما سلف بيانه حتى يمكن القول بأن قرار لجنة التسوية له حجبية على الكافة وعلى الخصوص في الدعوى القائمة . ويتحصل السبب الرابع في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالتناقض ذلك بأن محكمة الاستئناف حكمت بأنواع محاماة لكل من ميخائيل زكي صليب وكترينه صليب في حين أنها ألزمت ميخائيل بالمصروفات وفي حين أن كترينه لم تعترض على ملكية الطاعن ولم تنازعه في ملكية الأطيان التي اشتراها من والدتها فما كان واجبا أن يحكم لكترينه بأنواع للمحاماة .

« ومن حيث إن هذا السبب محدود أولاً بأن الحكم المطعون فيه لم يلزم ميخائيل زكي بمصروفات وحكم له بأنواع المحاماة ضد الطاعن وسبب ذلك أن هذا الخصم قرر أمام

الاستئناف بأنه لم يكلف الطاعن برفع استئناف عن الحكم الابتدائي ولم يكلف أحداً بذلك وطلب بطلان الاستئناف المنسوب إليه أنه قد رفعه ، كما طلب تأييد الحكم المستأنف منضماً إلى باقي خصوم الطاعن في طلباتهم فقضت المحكمة بطلاناته وطلباتهم ومنها أنواع المحاماة التي قضت بها على الطاعن ، كما قضت لكترينه بأنواع المحاماة على أساس أنها خصيصة للطاعن الذي خسر دعواه فحكم عليه بالمصروفات والأنواع وليس من دليل ينفي به الطاعن صحة هذا الإلزام .

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن غير مقبول شكلاً بالنسبة إلى المطعون عليهما الثالثة والتاسعة ومتعيناً رفضه بالنسبة إلى بقية المطعون عليهم .

(القضية رقم ٢١٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد العزيز سليمان وكيل المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشة المستشارين) .

٦٩

٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥

نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . اقتصر الحكم على رفض طلب وقف النفاذ دون التصدي للموضوع . عدم جواز الطعن . المادة ٣٧٨ مرافعات .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على رفض طلب وقف النفاذ دون التصدي لموضوع النزاع فإنه لا يعتبر منهيًا للخصومة كلها أو بعضها ، ولا يجوز الطعن فيه بطريق النقض استئثلاً عملاً بالمادة ٣٧٨ مرافعات . (القضية رقم ٢٥٣ لسنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

مجلس الدولة

المحكمة الإدارية العليا

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس المحكمة وبدوى إبراهيم حمودة والامام الامام الخريبي وحسن جلال وعلى إبراهيم بغدادى المستشارين) .

٧٠

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ — موظف . علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية . جواز تعديل مركزه القانونى وفق المصلحة العامة . عدم سريان التنظيم الجديد بأثر رجعى بهدر المراكز القانونية الدائمة إلا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى .
ب — جيش . الأفراد العسكريون بالقوات المسلحة . عدم استحقاقهم للعلاوة الاجتماعية المقررة بقواعد الانصاف . أساس ذلك .

ج — تقادم غشى . قيامه على قرينة قانونية مفادها افتراض أداء الدين لتلك الديون من إرادته وأن تراكمها أكثر من خمس سنوات تكليف بما يجاوز السعة . هذه القرينة لا تقبل الدليل العكسى . انطباقه على علاوات الموظفين . منازعة الحكومة فى أصل استحقاق العلاوة لا تمنع من سريان هذا التقدم . معنى الفورية والتجدد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدنى .

المبادئ القانونية

١ — إن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللائح ، ومركز الموظف هو مركز قانونى عام يجوز تعديله وتغييره وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة بتنظيم جديد يسرى عليه بأثر حال مباشر من تاريخ

العمل به ؛ ولكنه لا يسرى بأثر رجعى بما من شأنه إهدار المراكز القانونية الذاتية التى تكون قد تحققت لصالح الموظف فى ظل النظام القديم إلا بنص خاص فى قانون وليس فى أداة أدنى منه .

٢ — إن قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٤٤ متضمناً قواعد الانصاف التى استند إليها الحكم المطعون فيه فى قضائه للمطعون عليه باستحقاق العلاوة الاجتماعية ، هو قرار خاص بتقدير شهادات ومؤهلات دراسية ، ومن ثم فإنه يدخل ضمن القرارات التى تسرى على الأفراد العسكريين بالقوات المسلحة من تاريخ العمل بها وفقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٥٣ .

٣ — إن الدورية والتجدد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدنى هما من الخصائص المتفرعة عن طبيعة الحق فى ذاته ، إذ يقصد

٧١

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥

١ - مكافأة . عن أعمال إضافية . سرد المراحل
التفصيلية الخاصة بها .

ب - موظف . تكليفه بعمل في غير المواعيد الرسمية .
متى يعتبر عملاً إضافياً ومتى لا يعتبر كذلك . منحه مكافأة
من العمل الإضافي . جوازي للادارة .

ج - مكافأة . عن أعمال إضافية . ترخص الإدارة
في منحها في حدود الاعتمادات المالية المفردة . نواحي
سلطاتها التقديرية في ذلك .

د - قرار إداري . ترتيبه لأهباء مالية على الخزانة .
تعليق . أثره على فتح الاعتماد اللازم . صدور اعتماد مالي
معين . التزام الإدارة لحبوده فيما تصدره من قرارات
مرتبط تنفيذها به . مثال بالنسبة لمكافآت الأعمال
الإضافية .

هـ - موظف . أوقات العمل الرسمية . التعديد
الوارد بكتاب ديوان الموظفين الدوري رقم ٥ في
٢٧ / ٩ / ١٩٥٢ . لا يسرى على الجهات التي تتناظر
طبيعة عملها معه .

و - مكافأة . من أعمال إضافية . قرارات مجلس
الوزراء في ١١ / ٨ و ٥ / ١١ / ١٩٥٢ و ١ أبريل
١٩٥٣ التي نصت على حد أقصى لها . لا توجب على
الإدارة منح هذا الحد الأقصى بتمامه وجوب مراعاة
الاعتماد المالي .

المبادئ القانونية

١ - يبين من تقصى المراحل التي مرت
بها القواعد الخاصة بمنح المكافآت عن ساعات
العمل الإضافية أن مجلس الوزراء وافق في ٢٩
من أكتوبر سنة ١٩٣٤ على منح « التناخرافية
ووكلاء وملاحظي المكاتب الذين يؤدون
أعمال الحركة » وكذلك كسبة المراجعة
وعمال التفراف اللامسكي وغيرهم « أجوراً
إضافية عن الساعات الزائدة عن المقرر لهم بواقع

بالدورية أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد
متتالية ، وبالتحديد أن ما يؤدي من الدين لا ينتقص
من أصله . وكلا الوصفين قائم بالعلاوات
عامة ، فشأنها في ذلك شأن المرتبات التي
أوردتها المادة ٣٧٥ سالفه الذكر فيما أوردته من
أمثلة لهذا النوع من الحقوق التي تسقط بمضي
خمس سنوات والعلاوة في حقيقتها جزء
من المرتب ، ولا يغير من طبيعة المرتب أو
العلاوة ، كحق دوري متجدد ، قيام المنازعة في
أصل استحقاقه ، إذ لا شأن لذلك بمدة التقادم
كما أشارت إلى ذلك المادة ٣٧٥ حين نصت على
أن الحق الدوري المتجدد يسقط بمضي خمس
سنوات ولو أقر به المدين فتسرى هذه المدة من
باب أولى إذا نازع فيه . ومرد ذلك إلى أن
التقادم الخمسي لا يقوم على قرينة الوفاء ، كما هو
الشأن فيما عداه من ضروب التقادم ، وإنما يرجع
في أساسه إلى أن المدين يفرض فيه أداء الديون
الدورية المتجددة من إرادته ، فلو أجبر على الوفاء
بما تراكم منها بعد انقضاء خمس سنوات فأكثر
من تاريخ استحقاقها لأفضى ذلك إلى تكليفه
بما يجاوز السعة . وقد جعل للمدين ، تفريغاً على
ذلك ، أن يتمسك بانقضاء تلك المدة ولو بعد
إقراره بقيام الدين في ذمته ، وهذا مما يجب التنبيه
إليه أن القرينة التي يقوم عليها التقادم الخمسي
هي قرينة قانونية قاطعة لا تقبل الدليل العكسي .
(القضية رقم ٢٨٧ لسنة ١ ق) .

ورفعت بها مذكرة إلى مجلس الوزراء أقرها
بجلسته المنعقدة في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٧ ؛
ثم صدر القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام
موظفي الدولة ، ونص في المادة ٧٣ منه على أنه :
« على الموظف أن يقوم بنفسه بالعمل المنوط به
وأن يؤديه بدقة وأمانة وعاليه أن يخصص وقت
العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته ، وتحديد
مواعيد العمل بقرار من ديوان الموظفين ،
ويجوز تكليف الموظفين بالعمل في غير أوقاته الرسمية
علاوة على الوقت المعين لها إذا اقتضت مصلحة
العمل ذلك » كما قضى في المادة ٤٥ المعدلة
بالقانون رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٥٣ بأنه : « يجوز أن
يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي
يطلب اليه تأديتها في غير أوقات العمل الرسمية ؛
ويحدد مجلس الوزراء قواعد منح هذه المكافآت
كما يحدد الرواتب الإضافية وشروط منحها وذلك
بناء على اقتراح وزير المالية والاقتصاد بعد
أخذ رأي ديوان الموظفين ... » . وتطبيقاً لما
جاء في هذه المادة وافق مجلس الوزراء في ١١
من أغسطس سنة ١٩٥٢ على اقتراحات ديوان
الموظفين فيما يتعلق بالمكافآت الإضافية بأن
يختص الديوان « بالموافقة على منح مكافآت عن
أعمال إضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين
والمستخدمين الخارجين عن الهيئة على أساس
محاسبته عن الساعة من العمل الإضافي بساعتين
العمل العادي وباعتبار أن ساعات العمل في

الساعة ساعة وربع . كما وافق في ٤ من أغسطس
سنة ١٩٤٣ على تحويل وزارة المالية سلطة الموافقة
على منح مكافآت عن أعمال إضافية للموظفين
والمستخدمين الدائمين والمؤقتين . ولما كانت
طبيعة عمل غالبية طائفة نظار ومعاوني المحطات -
ومن يقوم بعمل هؤلاء من الطوائف الفنية
الأخرى - لا تختلف كثيراً عن مستخدمي
حركة التلغراف ، فقد طلبوا معاملتهم بالمثل ؛
ذلك أن مصلحة السكك الحديدية كانت
تضطر - بالنظر إلى نقص عددهم عما ينبغي - أن
يكون تشغيلهم من عشر ساعات إلى اثني عشرة
ساعة في اليوم بدلا من ثمان ساعات ، لذا رأى
مدير عام المصلحة في مذكرته المرفوعة إلى مجلس
الادارة في ٢٤ من يولييه سنة ١٩٤٧ أنه : « إلى
أن تعتمد زيادة عدد الوظائف ويُدْرَج المبلغ
اللازم لها بالميزانية ، يجب تعويض من يؤدون
أعمالاً مرهقة بمنحهم أجوراً إضافية عما يزيد عن
ساعات العمل المقررة » . واقترح أن يحدد
لنظار والمعاونين وبعض موظفي الطوائف الفنية
الذين يعملون في محطات كثيرة الحركة ثمان
ساعات تزداد كلما كانت الحركة بالمحطة خفيفة
حسب تقدير المدير العام للمصلحة ، وأن يحسب
الأجر الإضافي على هذا الأساس باعتبار الساعة
تعادل ساعة وربعاً ، بمقدار أعلى قدره ٥٠ ٪ من
الرتب . وقد وافق مجلس إدارة المصلحة على
هذه المقترحات في ٣٠ من يولييه سنة ١٩٤٧

هذا الأساس صدر قرار مجلس الوزراء في أول أبريل سنة ١٩٥٣ بأن « يختص ديوان الموظفين بالموافقة على منح مكافآت عن أعمال إضافية للموظفين الدائمين والمؤقتين والمستخدمين الخارجين عن الهيئة على أساس محاسبتهم عن الساعة من العمل الإضافي بساعة من العمل العادي وباعتبار أن ساعات العمل في اليوم الواحد ست ساعات وذلك بنحو أقصى ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ثمانية جنيهات أيهما أقل ... ». كما قضى بأن « يعمل بهذه القواعد اعتباراً من أول أبريل سنة ١٩٥٣ على أن تسمى على جميع المكافآت السابق صدور قرارات بشأنها وذلك بتخفيضها إلى حدود هذه القئات » وبهذا المعنى صدر كتاباً ديوان الموظفين الدوريان رقم ٩ لسنة ١٩٥٣ . في ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٣ ورقم ٢٣ لسنة ١٩٥٣ في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ . وفي ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ وافق مجلس الوزراء على ما اقترحه ديوان الموظفين من استثناء بعض حالات من أحكام قرار أول أبريل سنة ١٩٥٣ وتحويل الديوان سلطة النظر في كل حالة منها على حدة مراعاة لصالح العمل ، ثم صدر القانون رقم ٣١٢ لسنة ١٩٥٥ في ٢٣ من يونيو سنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٤٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بحيث أصبح نصها : « يجوز للوزير المختص أن يمنح الموظف مكافأة عن الأعمال الإضافية التي يطلب اليه تأديتها في

اليوم الواحد هي ست ساعات وذلك بنحو أقصى ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ٨ جنيهات أيهما أقل . وفي الحالات الاستثنائية التي توجب صرف مكافأة بغثة أعلى من القئات المتقدمة يكون من سلطة ديوان الموظفين تقرير هذه المكافآت ، وفي جميع الأحوال يكون صرف المكافآت في حدود اعتمادات الميزانية المقررة » . وقد نص هذا القرار على اعتبار الساعة من العمل الإضافي لعمال اليومية بساعة ورابع من العمل العادي . وفي ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ صدر قرار مجلس الوزراء مؤيداً لاستمرار العمل بالقواعد الواردة بقرار ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ في شأن منح المكافآت عن الأعمال الإضافية وشروط ذلك ، إلا أنه نظراً لما تبين بعد صدور القرارين سالف الذكر من أن المبالغ التي تنفقها الدولة في نظير المكافآت الإضافية بلغت من التضخم حداً كبيراً أثقل كاهل الميزانية بحيث أصبح يخشى أن يؤثر في سياسة الدولة الانشائية مما يقتضي توخي الاقتصاد تمكيناً للدولة من تنفيذ سياستها الاقتصادية والاصلاحية - فقد رأى استبعاد الحالات الاستثنائية التي توجب صرف مكافآت بغثة أعلى من رابع المرتب أو ثمانية جنيهات أيهما أقل بالنسبة للموظفين والمستخدمين ، واعتبار ساعات العمل الإضافي بالنسبة لعمال اليومية بساعة واحدة من العمل العادي . وعلى

غير أوقات العمل الرسمية طبقاً للقواعد التي يحددها مجلس الوزراء ... » . وبمجلس ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ صدر قرار مجلس الوزراء بقواعد منح المكافآت عن الأعمال الإضافية والخدمات الممتازة ، ونص في مادته الرابعة على أن « يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القرار من أحكام القرارات السابقة » كما قضى في مادته الخامسة بأن « يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية » .

٢ — ان الأصل أن يخصص الموظف وقته وجهده في الحدود المعقولة لأداء واجبات وظيفته ، وان يقوم بنفسه بالعمل المنوط به في أوقات العمل الرسمية أو الذي يكلف بأدائه ولو في غير هذه الأوقات علاوة على الوقت المعين لها ، متى اقتضت مصلحة العمل ذلك ، وهذا هو مانص عليه قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٨ من يوليى سنة ١٩٢٦ وما رددته المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الواردة في الفصل السادس الخاص بواجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم . كما أن المفروض في الموظف أن يؤدي عملاً إيجابياً في خدمة المصلحة العامة طوال ساعات العمل الرسمية بتمامها ، فليس يكفي أن يوجد بمقر وظيفته في أوقات العمل الرسمية دون أن يؤدي عملاً ما ، كما لا يكفي أن يقوم في هذه الأوقات بأى قدر من العمل ولو يسير ، بل انه مكلف بانجاز القدر من العمل المطلوب

منه أدائه في الوقت المخصص لذلك . فاذا لم يؤدي عملاً ما أو لم ينجز القدر من العمل المنوط به انجازه كان مقصراً في واجبات وظيفته وحق للرئيس الزامه بأن يقوم في غير أوقات العمل الرسمية بما لم يؤديه أو ما لم يتم انجازه من عمله الأصلي في أوقات العمل الرسمية ، دون أن يعتبر هذا تكليفاً له بعمل اضافى ، ودون أن يستحق عن ذلك مكافأة ما . أما العمل الإضافى فهو ما جاوز ذلك ، سواء كان من ذات طبيعة العمل الأصلي أم من طبيعة مغايرة ، وهو ما يجوز أن يمنح عنه الموظف مكافآت . وتفرعاً على ذلك ، حظر على الموظف الجمع بين وظيفته وبين أى نشاط مهنى بتأدية عمل للغير بالذات أو بالوساطة بمرتب أو بمكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية إلا على سبيل الاستثناء وبقيود معينة . كما أن منحه مكافأة عن الأعمال الإضافية التى يطلب اليه تأديتها في غير اوقات العمل الرسمية ليس حقاً أصيلاً له ، وانما هو أمر جعل جوازياً للإدارة ، لاعتبارات مردها الى صالح العمل والى العدالة معاً .

٣ — نص قانون نظام موظفى الدولة على مبدأ جواز منح الموظف المكافأة عن الأعمال الإضافية فى المادة ٤٥ منه ، وعين فيها السلطة المختصة بوضع القواعد المنظمة له ، تلك القواعد التى تضمنتها قرارات مجلس الوزراء الصادرة فى هذا الشأن والتي قررت شروط منح المكافأة

وفئاتها . ولما كان هذا المنح ليس وجوبيا بل هو جوازي ، وكان القانون قد فوض الادارة في تحديد قواعد منح المكافآت وشروط هذا المنح ، فان الادارة تترخص في ذلك بسلطانها التقديرية في حدود الاعتمادات المالية المقررة ، سواء من حيث تحديد عدد ساعات العمل في اليوم الواحد وتقدير ما زاد عنها ، أم من حيث أساس حساب المكافأة عن الساعات الزائدة ، أم من حيث مقدار هذه المكافأة وحدها الأعلى وشروط استحقاقها ، أم من حيث ملائمة تطبيق هذه القواعد فيما يتعلق بطوائف الموظفين المختلفة تبعاً لظروف العمل في كل مصلحة من المصالح ووفقاً لما يقتضيه صالح العمل فيها .

٤ - ان القاعدة الأساسية التي تحكم صرف المكافآت عن الأعمال الإضافية في نطاق الأوضاع التي رسمتها قرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن هي وجوب التزام حدود اعتمادات الميزانية المقررة في جميع الأحوال ، ومن ثم فان تقدير فئة المكافأة في كل وزارة أو مصلحة بمراعاة حداها الأقصى يتقيد حتماً بهذا الضابط ، ذلك أنه لما كان الأصل في هذه المكافأة أنها منحة تخيرية للادارة ، فان هذه الأخيرة تملك تقييد منحها بما تراه من الشروط محققاً للمصلحة العامة ، كما أن الادارة نفسها مقيدة في هذا المنح بالاعتمادات المالية التي لاسلطان لها في تقريرها ، بل مرجع

الأمر فيها الى جهة أخرى هي السلطة التشريعية صاحبة الاختصاص وحدها في ذلك . ومتى كان القرار الاداري من شأنه ترتيب أعباء مالية على الخزانة العامة فإن أثره لا يكون حلالاً ومباشراً إلا بقيام الاعتماد المالي اللازم لمواجهة هذه الأعباء . فاذا لم يوجد الاعتماد كان تحقيق هذا الأثر غير ممكن قانوناً . كما انه يتفرع من هذا الأصل انه اذا صدر اعتماد مالي معين كان من واجب الادارة ان تلتزم حدود هذا الاعتماد فيما تصدره من قرارات مرتبطة بتنفيذها به ، فان جاوزته فقد قرارها - عند التجاوز - سنده المالي ووقع القرار على محل قبل ان تتوافر له شرائطه القانونية . . .

٥ - إن المشرع قد فوض ديوان الموظفين في الفقرة الثانية من المادة ٧٣ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في تحديد مواعيد العمل ؛ وبالتالي في تحديد ساعاته ، بقرار منه . وبذلك أوجد ضابطاً مرناً باسناد هذا التحديد إلى تقدير ديوان الموظفين ، يترخص فيه بما يتلاءم مع طبيعة العمل في كل وزارة أو مصلحة ، وإذا كان الديوان قد ضمن كتابه الدوري رقم ٥ الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ أن مواعيد العمل الرسمية صيفاً وشتاء هي التي سبق أن وافق عليها مجلس الوزراء في ١١ من أغسطس سنة ١٩٥٢ فإنه لم يكن في ذلك إلا مردداً للنظام القديم الذي كلن

في كل جهة في حدود اعتمادات الميزانية المقررة لها .

(القضية رقم ٣٠٥ لسنة ١ ق وثاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد طي السيد رئيس المجلس ويدوي إبراهيم حمودة والإمام الإمام الحربي وحسن جلال ومصطفى كامل لإسماعيل المستشارين) .

٧٣

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥

قرار إداري . عدم تولد أثره حالا ومباشرة إلا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك . مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٥ بانصاف خريجي المعلمين الثانوية والذي يقتضى إعماله استصدار قانون بفتح اعتماد إضافي .

المبدأ القانوني

إن القرار الإداري باعتباره إفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه القانون عن إرادة ملازمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً وجائزاً قانوناً ابتغاء مصالحة عامة — إن القرار الإداري بهذه المثابة لا يتولد عنه أثره حالا ومباشرة إلا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك . ومن ثم فإن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ بموافقة على اقتراح اللجنة المالية في شأن خريجي المعلمين الثانوية باعتبارهم في الدرجة السادسة منذ تعيينهم بماهية أوليه ١٠٥٠٠ ج — هذا القرار ما كان يمكن قانوناً أن يتولد أثره حالا ومباشرة بمجرد

يجرى عليه العمل قبل صدور قانون نظام موظفي الدولة ، ولا ينصرف تحديده هذا بطبيعة الحال إلا إلى موظفي الدواوين عامة وما شابهها من المصالح التي يتفق العمل فيها وهذه المواعيد ، وهذا هو الحكم العام ، بيد أن ثمة مصالح أخرى . كمصاحبة السكك الحديدية والتلغرافات والتليفونات ، لا تسمح طبيعة العمل فيها بأن يجري عليها هذا الحكم العام ، إذ لا يمكن تقييدها بالمواعيد المشار إليها ، بل يقتضى الأمر انفرادها بحكم خاص يتماشى مع ظروف العمل فيها بما يكفل سير المرفق الذي تقوم على إدارته على وجه يحقق الصالح العام ، بتلبية حاجة المتفعين بخدماته في أية ساعة من الليل أو النهار ، ومن ثم لزم أن يخضع تحديد ساعات العمل فيها ومواعيده لاعتبارات الملاءمة المشتقة من هذه الظروف .

٦ — إن قرارات مجلس الوزراء الصادرة

في ١١ من أغسطس و ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ وأول أبريل سنة ١٩٥٣ وإن كانت قد حددت المكافأة الجائز منحها للموظف عن الأعمال الإضافية بمقد أقصى قدره ٢٥٪ من المرتب الشهري أو ثمانية جنيهات أيهما أقل . إلا أنها لم توجب منح هذا الحد الأقصى بتمامه أو ثمانية الجنيهات بأكملها بل أطلقت الأمر لما هو دون ذلك حتى يجري تقدير فئة المكافأة زيادة أو نقصا

المنصوص لهذا الغرض من الجهة التي تملك الإذن به وهي البرلمان ، وقد طبق هذا القرار في حق المدعى . ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسوية حالته على أساس القرار الأول الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٤٥ باعتباره منتجاً لهذا الأثر من يوم صدوره — إن الحكم المذكور يكون قد بنى على مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه ، وبالتالي يتعين إلغاؤه والقضاء برفض الدعوى .

(القضية رقم ٣٠٦ لسنة ١ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس والإمام الإمام الحرابي وحسن جلال وعلي إبراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين) .

٧٣

٣ ديسمبر سنة ١٩٥٥

مرتب الإقامة . قرارات مجلس الوزراء التي تنال قواعد . الأمل في منعه أنه منوط بتعيين الموظف وإقامته المستقرة بالجهة النائية المهيئة بتلك القرارات مجرد التنب لا يكفي لمنعه إلا استثناء عند النص على ذلك . سرد لمراحل هذه القرارات .

المبدأ القانوني

يبين من تقصى قواعد منح مرتب الإقامة أن تقرير لجنة تعديل الدرجات الذي أقره مجلس الوزراء في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٢١ قد نظمها تنظيمًا عامًا في المادة ١٢٥ منه ، فوضع فئة ثابتة موحدة لهذا المرتب ، كما عين الجهات التي يمنح المرتب لمن يعينون فيها وهي التي تبعد عن خطوط السكك الحديدية . . وعند تطبيق

صدوره ، لأنه ما كان قد استكمل جميع المراحل التي تلزم قانوناً في هذا الصدد ، ذلك أن المادة ١٤٣ من الدستور الملغى النافذ وقتذاك كانت تقضى بأن « كل مصروف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان » . ولهذا قلن كان مجلس الوزراء قد وافق على الاقتراح المشار إليه من من حيث المبدأ ، إلا أنه لما كان الأمر يقتضي استصدار قانون بفتح اعتماد إضافي ، فقد سارت وزارة المالية في الطريق الدستوري السليم فقدرت التكاليف بمبلغ ٢٢٠٠٠ ج لمدة سنة ، وتقدمت إلى البرلمان لاستصدار قانون بفتح اعتماد إضافي لهذا المبلغ ، فناقشت اللجنة المالية هذا الأمر ورأت أن يكون إنصافهم على أساس التعيين في الدرجة السابعة وترقيتهم إلى الدرجة السادسة بمأهية ١٠٥٠٠ ج بعد ثلاث سنوات من تاريخ التعيين الأول — مع مراعاة مايو — وذلك حتى لا يكونوا أحسن حالا من حملة الشهادات العالية ، وقدرت اللجنة التكاليف على هذا الأساس بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه سنوياً ، وقد اعتنقت وزارة المالية هذا الرأي وقدمت مذكرة من اللجنة المالية بهذا المعنى إلى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في أول يونيو سنة ١٩٤٧ فوافق عليها . ويبين مما تقدم أن القرار الأخير هو الذي يولد أثره القانوني حالا ومباشرة بعد إذ أصبح ذلك جائزاً وبمكناً قانوناً بفتح الاعتماد الإضافي

طلبت زيادة فئة مرتب الإقامة أضماً بلغت ١٠٠٪ من المرتب الأصلي بالنسبة إلى صغار الموظفين فضلاً عن مزايا أخرى . وقد أقر مجلس الوزراء هذه المذكرة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ ، على أن تسرى هذه القواعد على موظفي مصلحة المساحة الذين يشتغلون في الجهات الصحراوية والذين حكمهم حكم موظفي مصلحة المناجم والمحاجر . وقد نصت المادة الثالثة من هذا القرار على سريان القئات الجديدة على من يندب للعمل في المناجم بالصحراء على ألا تقل مدة النذب عن شهر وعلى ألا يجمع بين مرتب الإقامة وبدل السفر القانوني بل يصرف أيهما أزيد . وتوالت بعد ذلك قرارات مجلس الوزراء بتطبيق القئات العالية المشار إليها على طوائف أخرى من الموظفين ، حتى قرر مجلس الوزراء في ٢ من مايو سنة ١٩٥١ سريان هذه القئات على جميع موظفي الدولة الذين يعملون بالصحراء وبلاد النوبة . وفي ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٢ قرر مجلس الوزراء منح الموظفين والمستخدمين المنتخبين محلياً بالجهات النائية مرتب إقامة بواقع ربع القئات الواردة بقرارات مجلس الوزراء سالفة الذكر . وأخيراً رأت وزارة المالية أن تطبق هذه القرارات أسفر عن زيادة كثيرة في أعباء الميزانية فتقدمت إلى مجلس الوزراء بمذكرة اقترحت فيها إلغائها بالنسبة إلى جميع الموظفين عدا مهتممي مصلحة

هذه القواعد قامت صعوبات حلت وزارة المالية على إعادة النظر فيها وإعداد مشروع بتعديلها أقره مجلس الوزراء في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ وقد نصت المادة الثانية من هذا القرار على أن مرتب الإقامة يمنح للموظفين والمستخدمين الدائمين والمؤقتين المعينين في جهة من الجهات المبينة بالفقرة الأولى ، وحددت لكل مجموعة من هذه الجهات فئة خاصة ذات حد أدنى وحد أقصى ، وقد استثنى من هذه القاعدة موظفو ومستخدموا مصلحة المساحة ومصلحة المناجم والمحاجر المندوبين للأمورية في الصحراء ، فنص في المادة الثالثة على منحهم مرتب إقامة ثابت مقداره ٢٠٪ من الماهية علاوة على بدل السفر القانوني . . . على ألا تزيد المدة التي يصرف عنها مرتب الإقامة على ثمانية أشهر في السنة . وفي سنة ١٩٤٥ تقدمت وزارة المالية إلى مجلس الوزراء بناء على طلب وزارة التجارة والصناعة بمذكرة جاء بها أن أعمال مصلحة المناجم والمحاجر بالصحراء تقتضي ضرورة إقامة موظفيها في هذه الجهات النائية حيث تنعدم وسائل الراحة وحيث يكافحون الطبيعة ويقومون بأشق الأعمال ، وقد سرت بينهم روح التذمر لعدم كفاية مرتباتهم فأخذوا يقدمون طلبات الاستقالة أو النقل من وظائفهم ، كما أخذت الشركات تجتذبهم إليها بالمرتبات الكبيرة . . . ووسائل الراحة وتيسير سبل العيش ، ولهذا

يتقاضى عنها بدل سفر مقابل النفقات التي يقضيها تعييه عن مقر عمله الأصلي . ولئن كان قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ قد نص على منح موظفي مصلحة المساحة ومصلحة المناجم والمحاجر الذين يندبون للعمل في الصحراء مرتب إقامة علاوة على بدل السفر القانوني ؛ فإن هذا النص — فضلا عن أنه ألغى بقرار ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ اكتفاء برفع فئات مرتب الإقامة إلى نسبة عالية — قد ورد على سبيل الاستثناء من الأصل العام المشار إليه ، وذلك إنصافا لطائفة معينة من الموظفين تقوم بأعمال شاقة في الصحراء ، ومن ثم فلا يجوز القياس عليه . ولما صدر قرار ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ بتنظيم قواعد منح مرتب الإقامة على أسس جديدة أقر هذا الأصل ، فشرط لمنح مرتب الإقامة أن يكون الموظف المعين بالجهات النائية مقميا بها ، وأحال قرار ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ الخاص بمنح مرتب الإقامة للموظفين المعينين ببلاد النوبة إلى هذا القرار في شأن الشروط الواجب توافرها لمنح مرتب الإقامة .

(الفضية رقم ٣٠٨ لسنة ١ في رئاسة ومضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس والسيد إبراهيم حودة والإمام الإمام الحربي وحسن جلال وعلى إبراهيم بنسنادي المستشارين ٤ .

المناجم والمحاجر ومهندسي مصلحة المساحة الذين يقومون بمسح الصحراء وموظفي مصلحة الأحياء المائية الفنيين ، كما اقترحت تخفيض الفئات السابقة في صورة تعديل للفئات الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٢٥ . وقد شرطت وزارة المالية فيما شرطته لمنح مرتب الإقامة لمن يعين في الجهات النائية الميمنة بالذكورة أن يكون مقميا بها ، وقد أقر مجلس الوزراء هذه المذكرة في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ . ولما كانت بلاد النوبة لم ترد ضمن البلاد الميمنة بهذا القرار رغم أن مثل تلك البلاد في انقطاعها عن العمران قد تقدمت وزارة المالية بذكورة أخرى إلى مجلس الوزراء اقترحت فيها منح موظفي الحكومة الذين يعملون ببلاد النوبة مرتب إقامة بواقع ٣٠٪ من المرتب الأصلي بمحد أدنى وحد أقصى معينين ، وشرطت لمنح هذا المرتب توافر باقي الشروط الواردة بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ ، وقد وافق مجلس الوزراء على هذه المذكرة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ويخلص من هذه القرارات أن الأصل في منح مرتب الإقامة أنه منوط بتعيين الموظف وبإقامته إقامة مستقرة بجهة من الجهات النائية الميمنة على سبيل الحصر بالقرارات المشار إليها ، فلا يمنح لمن يندب للعمل بها فترة موقوتة

٧٤

١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — وقف التنفيذ ركناه . الاستعجال وجدية المطاعن الموجهة للقرار الإداري . كلاهما من الحدود القانونية التي تمنح سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

ب — تسبب . خلو الحكم من الأسباب أو قعودها أو تناقضها ونهايتها . مبطل له . مثال لقصور الخلل . ج — وقف التنفيذ . عدم قبوله بالنسبة لقرارات التعيين أو الترقية أو منح العلامات أو بالجزاءات التأديبية أو الإحالة إلى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل من غير الطريق التأديبي . قيام قرينة قانونية قاطعة بانعدام الاستعجال في هذه الحالات . استثناء حالي الفصل والوقف عن العمل بإجازة القضاء فيهما باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه .

د — جامعة . عدم اعتبار المعدين من أعضاء هيئة التدريس خضوعهم لأحكام قانون نظام موظفي الدولة . ه — موظف . نقله إلى وظيفة أخرى . جازر بشرط ألا تقل درجتها عن درجته . تنزيله في الوظيفة دون خفض الدرجة . ليس عقوبة تأديبية في ظل قانون نظام موظفي الدولة . ترخص الإدارة في النقل من وظيفة إلى أخرى . شرطه .

المبادئ القانونية

١ — إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن سلطة وقف تنفيذ القرارات الإدارية مشتقة من سلطة الإلغاء وفرع منها ، مردّها إلى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار على أساس وزنه بميزان القانون وزناً مناطه مبدأ المشروعية ، فوجب على القضاء الإداري ألا يقف قراراً إدارياً إلا إذا تبين له — على حسب الظاهر من الأوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه — أن طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين : الأول قيام الاستعجال ، بأن كان يترتب

على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . والثاني يتصل بمبدأ المشروعية ، بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية . وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تمنح سلطة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

٢ — إذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ قرار إداري دون أن يستظهر أياً من الركنين اللذين يقوم عليهما طلب وقف التنفيذ . واقتصر في تسيبته على أنه « يبين من ظاهر الأوراق أن طلب المدعى وقف تنفيذ قرار نقله إلى وزارة التربية والتعليم إنما يستند إلى ما يبرره » ، فإن هذا ينطوي على قصور محل ينحدر إلى درجة عدم النسب . وخلو الحكم من الأسباب ، أو قصورها ، أو تناقضها ونهايتها ، مما يعيبه ويبيطله ، خصوصاً بعد إنشاء المحكمة الإدارية العليا حتى تتمكن من رقابتها لأحكام القضاء الإداري .

٣ — قضت المادة ١٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة بعدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات أو مجزئات تأديبية أو بالإحالة إلى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل من غير الطريق التأديبي ، فيما عدا حالي الفصل أو الوقف . فيجوز للمحكمة أن تحكم مؤقتاً

لذكرى سنة ١٩٠١ ، ولذا فان المادة ٨٤ من القانون المشار إليه ، حين عدت الجزاءات التأديبية ، لم تنص على تنزيل الوظيفة بل نصت على خفض الدرجة ؛ فالنقل من وظيفة إلى أخرى أصبح من الملازمات المروكة لتقدير الادارة بما لا معقب عليها في هذا الشأن مادام لا يفوت به الدور في الترقية بالأقدمية ، ومادام خلا من إساءة استعمال السلطة .

المحكمة

« من حيث إن المطعون عليه يستند في طلبه وقف تنفيذ القرار الصادر من وزير التربية والتعليم في ٢ فبراير سنة ١٩٥٥ بالموافقة على نقله من وظيفة معيد بكلية الطب البيطري بجامعة القاهرة إلى وزارة التربية والتعليم وذلك حسباً أبانه في الدعوى رقم ١٥٨٥ لسنة ٩ القضائية أمام محكمة القضاء الإداري إلى أن هذا القرار يتضمن عقوبة تأديبية مقنعة ، بتنزيله إلى وظيفة أدنى ، كما يفقده مزايا مادية وأدبية كان يفيد منها لو بقي في سلك الجامعة ، ويفوت عليه حقه في الترقية إلى وظيفة مدرس في هذا السلك ، ويترتب على تنفيذه نتائج يتعذر تداركها لأن الأبحاث العملية التي يقوم للحصول على درجة الدكتوراه — وكان قد قطع فيها شوطاً بعيداً — لا يمكن القيام بها وإتمامها إلا بمعامل البكيتريولوجيا بكلية الزراعة .

« ومن حيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت بأن سلطة وقف تنفيذ القرارات الادارية مشتقة من سلطة الالغاء وفرع منها ،

باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه ، وهذا واضح في أن النص إنما قام على إفراض انعدام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات ، وذلك بقرينة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة الايضاحية ، وعالج القانون المشار إليه الاستعجال في حالتين نص عليهما على سبيل الحصر : وهما الفصل من الخدمة والوقف عن العمل ، لا بوقف تنفيذ القرار ، ولكن بعلاج استحدثه قدر فيه الضرورة بقدرها ، وذلك بجواز القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي يقيم الأود إن كان المرتب هذا المورد . وهذا النص ينطوي على حكمة تشريعية يجب الاستهداء بها عند استظهار ركن الاستعجال في تلك القرارات ، ولو كانت صادرة قبل نفاذ القانون المشار إليه .

٤ — إن المعيدين — طبقاً للمادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ باعادة تنظيم الجامعة — لا يعتبرون أعضاء في هيئة التدريس ومن ثم تسرى عليهم أحكام التوظيف العامة لموظفي الحكومة ومستخدميها طبقاً للمادة ٩٢ من القانون ذاته .

٥ — إن نقل الموظف أصبح جائزاً من وظيفة إلى أخرى بشرط ألا تقل درجتها عن درجته وذلك طبقاً للمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفي الدولة ، ولم يعد التنزيل في الوظيفة عقوبة تأديبية كما كان الحال طبقاً

الطالب معيدا بالكلية أو غير معيد ، ومن ثم فلا وجه للقول بانقطاع صلة المطعون عليه بأبحاثه إن صح أنه بدأها أو قطع فيها شوطا بعيداً ، وذلك لمجرد أنه نقل إلى خارج الكلية .

« ومن حيث إنه ، من جهة أخرى ، فلئن كان القرار المطعون فيه قد صدر قبل نفاذ القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة وأقيمت الدعوى أيضاً قبل ذلك ، إلا أن ما قرره هذا القانون في المادة ١٨ منه من عدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بالترقية أو بمنح علاوات أو مجزئات تأديبية أو بالأحالة إلى المعاش أو الاستيداع أو الفصل من غير الطريق التأديبي فيما عدا حالي الفصل أو الوقف ، فيجوز للمحكمة أن تحكم مؤقتاً باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه ، إنما قام على افتراض عدم قيام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات وذلك بقريضة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة الإيضاحية ، وعالج القانون المشار إليه الاستعجال في حالتين نص عليهما على سبيل الحصر . وهما الفصل من الخدمة والوقف عن العمل ، لا يوقف تنفيذ القرار ، ولكن بعلاج استحدثته قدر فيه الضرورة بقدرها ، وذلك بنحو أن القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه « حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي يقيم الأود إن كان المرتب هذا المورد » ، فيجب الاستهداء بتلك المحكمة التشريعية عند استظهار ركن الاستعجال في

مردّها إلى الرقابة القانونية التي بسلطتها القضاء الإداري على القرار على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه مبدأ المشروعية ، فوجب على القضاء الإداري ألا يقف قراراً إدارياً إلا إذا تبين له — على حسب الظاهر من الأوراق ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء عند الفصل فيه — أن طلب وقف التنفيذ يقوم على ركنين . الأول قيام الاستعجال ، بأن كان يترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها . والثاني يتصل بمبدأ المشروعية ، بأن يكون ادعاء الطالب في هذا الشأن قائماً بحسب الظاهر على أسباب جدية وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحد سلطة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه لم يستظهر أي من هذين الركنين ، واقتصر في تسببه على أنه « يبين من ظاهر الأوراق أن طلب المدعى وقف تنفيذ قرار نقله إلى وزارة التربية والتعليم إنما يستند إلى ما يبرره » وهو قصور نخل ينحدر إلى درجة عدم التسبب . وخلو الحكم من الأسباب ، أو قصورها ، أو تناقضها وتهاتها ، مما يعيب الحكم ويبطله خصوصاً بعد إنشاء المحكمة الإدارية العليا حتى تتمكن من رقابتها لأحكام القضاء الإداري .

« ومن حيث إنه ، فيما يتعلق بالركن الأول ، فهو غير قائم ، ذلك أن قيد الطالب للتخضير لدرجة دكتور يستتبع حتماً تعيين الأستاذ المختص بالمادة في الكلية مشرفاً على أعماله وأبحاثه ، يستوى في ذلك أن يكون

تلك القرارات ولو كانت صادرة قبل نفاذ القانون المشار إليه .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالركن الثاني فان المعيدين — طبقا للمادة ٥١ من القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ باعادة تنظيم الجامعة — لا يعتبرون أعضاء في هيئة التدريس ، ومن ثم نسرى عليهم أحكام التوظيف العامة لموظفي الحكومة ومستخدميها طبقا للمادة ٩٢ من القانون ذاته ، فابس للمطعون عليه أن يتحدى بأن القل خارج الجامعة يفقده مزايا أدبية أو أنه ينطوى على عقوبة تأديبية مقنعة ، بعد إذ أصبح نقل الموظف جائزا من وظيفة إلى أخرى بشرط ألا تقل درجتها عن درجته ، وذلك طبقا للمادة ٤٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ الخاص بموظفي الدولة ، كما لم يعد التنزيل في الوظيفة عقوبة تأديبية كما كان الحال طبقا لذكره سنة ١٩٠١ ، ولذا فان المادة ٨٤ من القانون المشار إليه حين عدت الجزاءات التأديبية لم تنص على تنزيل الوظيفة ، بل نصت على خفض الدرجة ، فالنقل من وظيفة إلى أخرى أصبح من الملأ مات المتروكة لتقدير الإدارة بما لا يعقب عليها في هذا الشأن مادام لا يفوت به الدور في الترقية بالأقدمية ، وما دام خلا من إساءة استعمال السلطة ، وكلاهما — على حسب الظاهر من الأوراق — غير قائم ، إذ أنه غير صالح للتعين في وظيفة مدرس لأنه غير حاصل على درجة الدكتوراه ، كما يبدو أن النقل قصد به وجه المصلحة العامة ، إذ سبق أن قرر القائم بأعمال أستاذ البكتريولوجيا في أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ أن المطعون عليه لم يتم

يعمل أى بحث أثناء وجوده بهذا القسم ، وأنه يصعب التعاون معه في العمل لعدم طاعته في كثير من أعمال القسم ، وعاقب العميد على هذا التقرير بما يؤيده ، وبأنه كثير الكلام ضد الانظمة الجديدة مما يشيع الاضطراب ويهيء الجو للاضراب .

« ومن حيث إنه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بوقف تنفيذ قرار النقل المطعون فيه ، قد جاء مخالفا للقانون ، فيتعين إلغاؤه والقضاء برفض هذا الطلب ، وذلك مع عدم المساس بأصل طلب الالغاء » .

(القضية رقم ٢٦ لسنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس المجلس وبدوى إبراهيم سوده والإمام الإمام الحرجي وحسن جلال وملي إبراهيم بن دادي المستشارين) .

٧٥

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥

معاش . انقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ . اشتراطه لحساب مدة الخدمة المؤقتة في المعاش أن تكون قد دفعت مايتها مشاهرة المقصود بالمشاهرة أن يدفع للموظف راتب ثابت بتمامه في مواعيده الدورية دون انتقاس أيام منه بسبب غياب أو عطلة أو عيد ودون إخلال بالدورية .

المبدأ القانوني

نص القانون رقم ٢٢ سنة ١٩٢٢ في الفقرة الأولى من مادته الأولى على أنه « ابتداء من نشر هذا القانون كل موظف أو مستخدم من موظفي الحكومة ومستخدميها يكون مقيدا من قبيل أو يعين فيما بعد في سلك

المستخدمين الدائمين الذين يجرى عليهم حكم استقطاع الخمسة في المائة من ماهيتهم يجوز أن يدخل في حساب معاشه طبقاً لأحكام المواد الآتية مدد خدماته السابقة التي لم يستقطع عنها شيء، مما ذكر على شرط أن تكون تلك المدد قد دفعت ماهيتها مشاهرة، وأن يكون قد قام بتلك الخدمات في السن المشترطة في المادة ٨ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٩ : « . واستلزام الماهية الشهرية معناه تطلب وجود درجة محدد لها في الميزانية مرتب شهري ، فإنه يخرج من نطاق تطبيق هذا الحكم من كان يتقاضى أجره باليومية وتقوم علاقته بالحكومة على أساس أجر محدد عن كل يوم بذاته يؤدي فيه عملاً أسند إليه باعتبار اليوم هو الوحدة الزمنية لاستحقاقه هذا الأجر ، والنطاق في تحديد مدى العلاقة التي تربطه بالحكومة وهي العلاقة التي قد تتجدد بعد ذلك بالمثل يوماً بيوم الأمر الذي يتنافر مع طبيعة المشاهرة وبسم هذا الوضع بطابع التوقيت المغاير لما انصرف إليه قصد الشارع في حساب مدد الخدمة السابقة . ومقتضى المشاهرة أن يدفع للموظف راتب ثابت يتألف في مواعيده بصفة دورية دون انتقاص أيام منه بسبب غياب أو عطلة أو عيد ودون إخلال بهذه الدورية . كما أن أرواتب الشهري يختلف في طبيعته عن الأجر اليومي . وحكمة اشتراط الماهية الشهرية هي الاستيثاق من أن المدة التي مستحسب في المعاش

هي مدة خدمة حقيقية مستمرة لها صفة الثبات والاستقرار ومن أن عمل الوظيفة الذي أدى خلالها هو بطبيعته عمل دائم لا طاريء ولا منقطع، أما دفع مقابل الخدمة على غير هذا النحو فيفقده الخصائص المطلوبة لفهم مدة هذه الخدمة ويخرج من عداد المرتب الشهري إلى صفة المكافأة أو الأجر عن الخدمة المؤداة بوجه عارض أو لأجل مسعى أو على اعتماد غير دائم، ومن ثم يتخلف في الشرط المنصوص عليه في المادة سائلة الذكر . إذ هذا الشرط يستلزم أمرين : (أولهما) أن تكون هناك ماهية دفعت ، بتشخيصها القانوني الصحيح ، فيخرج بذلك الأجر والمكافأة وكل ما لا تتوافر فيه صفات الماهية ومقوماتها . (الثاني) أن يكون الدفع قد تم مشاهرة ، وهذا تأكيد للمعنى الأول من وجوب أن يتعلق الدفع بماهية لا بأجر ولا بمكافأة أو ما أشبه . ومدلول هذا وذاك أن تكون هناك درجة محدد لها في الميزانية مرتب شهري ثابت باستبعاد العلاقة القائمة على أجر يومي وإن تجدد .

(القضية رقم ٨٥ لسنة ١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس والإمام الإمام الحربي وحسن جلال وعلي إبراهيم بغدادى ومصطفى كامل إسماعيل المستشارين) .

٧٦

١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — هيئة المفوضين . اعتبارها أمينة على المنازعة الإدارية وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتبليغها للمرافعة وإبداء الرأي القانوني لها . قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بالمقوض . استمراره مع ذلك في مباشرة الدعوى حتى مدور المحكم . عيب في الإجراءات

مبطل للحكم . قيام سبب من أسباب الرد بالفوض .
جواز رده إن لم ينتج .

ب — اختصاص . لجنة التأديب والتظلمات . قصر اختصاصها على تأديب أعضاء مجلس الدولة والفصل في إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئونهم وطلبات التعويض المترتبة عليها . عدم اختصاصها بنظر طلب المنازعة في العلاوة . اختصاص محكمة القضاء الإداري به . أساس ذلك .

ج — هيئة المفوضين . لا بد من حضور من يمثلها بالجلسة . إغفال ذلك . بطلان الحكم .

المبادئ القانونية

١ — من المهام الأساسية التي قام عليها نظام مفوضي الدولة طبقاً للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — كما أفصحت عن ذلك مذكرته الإيضاحية — تجريد المنازعات الادارية من الخصومات الفردية باعتبار أن الادارة خصم شريف لا ينبغي إلا معاملة الناس جميعاً طبقاً للقانون على حد سواء ، ومعاونة القضاء الإداري معاونة فنية ممتازة تساعد على تمحيص النزاعات تمحيصاً يضيء ما أظلم من جوانبها ، ويجلو ما غمض من وقائعها ، برأى تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده . وعلى الأساس ذاته جعل من اختصاصها وحدها ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوي الشأن ، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الادارية ، وبهذه المثابة فإن هيئة المفوضين تعتبر أمينة على المنازعة الادارية ، وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتهيئتها للرافعة ، وفي إبداء الرأي القانوني المحايد فيها ، سواء في المذكرات

التي تقدمها أو في الايضاحات التي تطالب إليها في الجلسة العلنية . ويتفرع عن ذلك كلاً ، أنه لا بد من حضور من يمثلها بالجلسة وإلا وقع بطلان في الحكم ، وأنه إذا قام بالفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليهما في المادتين ٣١٣ و ٣١٥ من قانون المرافعات كان غير صالح في الحالة الأولى ممنوعاً عن مباشرة مهمته في الدعوى وجاز رده إن لم ينتج عنها في الحالة الثانية ، وذلك قياساً على حالة رد عضو النيابة إذا كان طرفاً منضماً في الدعوى طبقاً للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات ، تحقيقاً للحيدة التامة بحكم وظيفته في الدعوى حسبما سلف إيضاحه ، وأنه إذا كان المفوض غير صالح لمباشرة مهمته في الدعوى ، ومع ذلك استمر في مباشرتها ، أو حيث يجب عليه التنجي عنها ونذب غيره لأداء مهمته فيها ، كان ذلك منظوياً على بطلان في الاجراءات يؤثر في الحكم فيعييه ويبطله . فإذا كان الثبوت أن المدعى هو نفسه المفوض لدى المحكمة التي تنظر الدعوى فمجرد قام التعارض بين مهمة لدى المحكمة المذكورة من تمثيل الحيدة لصالح القانون وحده ، وبين صالحه الشخصي بصفته خصماً في الدعوى المذكورة فكان يتعين امتناعه عن مباشرة مهمة المفوض في الدعوى ونذب غيره لذلك وتمثيل الهيئة بالجلسة ، أما وأنه لم يفعل فيكون هذا الاجراء الجوهري قد أغفل . مما يعيب الحكم المطعون فيه ويبطله .

٢ - إن المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قصرت اختصاص لجنة التأديب والتظلمات على تأديب أعضاء المجلس ، والفصل في طلبات إلغاء القرارات الإدارية المتعلقة بشئون أعضائه وفي طلبات التعويض المترتبة عليها ، مما يدخل أصلا في اختصاص القضاء . وغنى عن البيان أن موضوع الدعوى - وهو منازعة في علاوة - لا يدخل ضمن طلبات إلغاء القرارات الإدارية أو طلبات التعويض المترتبة عليها . فتكون الدعوى ، والحالة هذه ، ليست من اختصاص لجنة التأديب والتظلمات ؛ وإنما تصبح هذه المنازعة - منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ - من اختصاص محكمة القضاء الإداري طبقا لنص المادتين ١٣ و ١٤ منه ؛ لأن المدعى من الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية (مندوب بمجلس الدولة) .

٣ - يعتبر بإطلاء الحكيم الذي صدر من المحكمة الإدارية دون تمثيل هيئة المفوضين في الجلسة العلنية .

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسبما يستفاد من أوراق الطعن ، تنحصر في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٦٣٥ لسنة ٢ القضائية أمام المحكمة الإدارية لجميع الوزارات والمصالح بالاسكندرية أبانوا في صحيفة أن أولهم السيد / عزيز بشاي سيدهم رقم ٣٠

من أبريل سنة ١٩٥٣ إلى وظيفة مندوب من الدرجة الثالثة « ب » وفي ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ رقي الباقون إلى وظيفة مندوب مساعد « أ » ، وقد جري مجلس الدولة على خصم نصف علاوة الترقية المشار إليها من إعانة الغلاء استناداً إلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ ، واستمر الخصم إلى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ بالنسبة للجميع ، ومنذ أول مايو سنة ١٩٥٤ درج مجلس الدولة على خصم ربع علاوة الترقية المشار إليها من إعانة الغلاء استناداً إلى القانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، ثم استطرد المدعون إلى القول بأن هذا الخصم في غير محله ، لأن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ لم ينسخ قرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ ، ومن بين الأحكام التي أوردها هذا القرار الحكم الخاص بتحديد أجل الخصم بنهاية السنة المالية ١٩٥٣/٥٢ ، وعلى ذلك ينتهي العمل بالقرار الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٣ بانتهاء السنة المالية ١٩٥٣/٥٢ أي في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٣ . وانتهى المدعون إلى طلب الحكم باستحقاق كل منهم لمبلغ ٢٥٠ قرشا شهريا ابتداء من أول يولييه سنة ١٩٥٣ إلى ٣٠ من أبريل سنة ١٩٥٤ واستحقاق كل منهم أيضا لمبلغ ١٢٥ قرشا شهريا ابتداء من أول مايو سنة ١٩٥٤ لحين الفصل في الدعوى . وبعد أن حيزت الدعوى للحكم أعيدت إلى المرافعة لجلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥ وفيها حضر المدعون وصمموا على طلباتهم ، وأرجى إصدار الحكم إلى جلسة ٢١ من يونيو سنة ١٩٥٥ .

وفي ٨ من يونيه سنة ١٩٥٥ قدم المدعون طلبا إلى المحكمة بتعديل طلباتهم إلى إبطال الخصم ورد ما استقطع من مرتباتهم بغير وجه حق اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٥٣ لحين الفصل في الدعوى وقد قضت المحكمة الادارية لجميع وزارات ومصالح الحكومة بالاسكندرية بحكمها الصادر في ٢١ من يونيه سنة ١٩٥٥ « بانهاء الخصم من إعانة غلاء المعيشة التي استحقها المدعون بما يعادل نصف علاوة الترقية لكل منهم وذلك اعتبارا من أول يوليه سنة ١٩٥٣ وبما يعادل ربع العلاوة من أول مايو سنة ١٩٥٤ وما يترتب على ذلك من آثار ورد ما خصم مع إلزام المدعى عليه بالمصروفات .

« ومن حيث إن الطعن يقوم على وجهين :
الاول : أن المطعون عليه السيد / عزيز بشاى سيدهم هو المفوض لدى المحكمة الادارية لجميع الوزارات والمصالح بالاسكندرية ، وبذلك قام المعارض في الدعوى المطعون في حكمها بين مهمته لدى المحكمة المذكورة من تمثيل الحيدة لصالح القانون وحده وبين صالحه الشخصى بصيفته خصما في الدعوى المذكورة ، وهذا المعارض وقع به بطلان في إجراءات الدعوى أثر في الحكم الصادر فيها بما يعيبه ويبطله الثاني أن الدعوى المطعون في حكمها خاصة بمنازعة في علاوة مستحقة لبعض أعضاء مجلس الدولة ، وقد أصبحت طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — من اختصاص لجنة التأديب والتظلمات ، فكان يتعين إحالة الدعوى بحالتها إلى هذه اللجنة إعمالا لنص المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر ،

فيكون الحكم المطعون فيه ، إذ تصدى للفصل في هذه الدعوى ، قد أخطأ في تطبيق القانون .
« ومن حيث إنه فيما يتعلق بلوجه الاول فإن من المهام الأساسية التي قام عليها نظام مفوضي الدولة ، طبقا للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ كما أفصحت عن ذلك مذكرته الايضاحية ، تجريد المنازعات الادارية من الخصومات الفردية باعتبار أن الادارة خصم شريف لا ينبغي إلا معاملة الناس جميعا طبقا للقانون على حد سواء ، ومعاونة القضاء الادارى معاونة فنية ممتازة تساعد على تمحيص القضايا تمحيصا يضيء ما أظلم من جوانبها ويجلو ما غمض من وقائعها برأى تتمثل فيه الحيدة لصالح القانون وحده ، وعلى الاساس ذاته جعل من اختصاصها وحدها ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن ، حق الطعن أمام المحكمة العليا في الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية ، وبهذه المثابة فإن هيئة المفوضين تعتبر أمينة على المنازعة الادارية ، وعاملا أساسيا في تحضيرها وتبليغها للمرافعة ، وفي إبداء الرأى القانونى المحايد فيها ، سواء في المذكرات التي تقدمها أو في الايضاحات التي تطلب إليها الجلسة العلنية ، ويتفرع عن ذلك كله ، أنه لا بد من حضور من يمثلها بالجلسة وإلا وقع بطلان في الحكم ، وأنه إذا قام بالمفوض سبب من أسباب عدم الصلاحية أو الرد المنصوص عليهما في المادتين ٣١٣ و ٣١٥ من قانون المرافعات ، كان غير صالح في الحالة الأولى ممنوعا عن مباشرة مهمته في الدعوى ، وجاز رده إن لم ينتج عنها في الحالة الثانية ، وذلك قياسا على حالة

رد عضو النيابة إذا كان طرفاً منضماً في الدعوى طبقاً للمادة ٣٢٣ من قانون المرافعات ، تحقيقاً للحيدة التامة بحكم وظيفته في الدعوى حسبما سلف إيضاحه ، وأنه إذا كان المفوض غير صالح لمباشرة مهمته في الدعوى ومع ذلك استمر في مباشرتها حيث يجب عليه التنحي عنها وتندب غيره لأداء مهمته فيها ، كان ذلك منطوقاً على بطلان في الاجراءات يؤثر في الحكم فيعيبه ويبطله

« ومن حيث إن المدعى الأول السيد / عزيز بشاي سيدم هو المفوض لدى المحكمة الادارية لجميع الوزارات والمصالح بالاسكندرية وبذلك قام المعارض في الدعوى المطعون في حكمها بين مهمته لدى المحكمة المذكورة من تمثيل الحيدة اصالح القانون وحده وبين صالحه الشخصي بصفته خصماً في الدعوى المذكورة ، فكان يتعين امتناعه عن مباشرة مهمة المفوض في الدعوى وتندب غيره لذلك ، وتمثيل الهيئة بالجلسة ، ولكن هذا الاجراء الجوهري قد أفل ، فما يغيب الحكم المطعون فيه ويبطله . »

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالوجه الثاني فإنه يجب التنبيه بادي الرأي إلى أن المادة ٦٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ قصرت اختصاص لجنة التأديب والتظلمات على تأديب أعضاء المجلس والفصل في طلبات إلغاء القرارات الادارية المتعلقة بشئون أعضائه وفي طلبات التعويض المترتبة عليها مما يدخل أصلاً في اختصاص القضاء . وغنى عن البيان أن موضوع الدعوى ، وهو منازعة في علاوة ، لا يدخل ضمن طلبات إلغاء القرارات

الادارية أو طلبات التعويض المترتبة عليها ، فتكون الدعوى ، والحالة هذه ، ليست من اختصاص لجنة التأديب والتظلمات ، وإنما تصبح هذه المنازعة — منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ — من اختصاص محكمة القضاء الاداري طبقاً لنص المادتين ١٣ و ١٤ منه ، لأن المطعون عليهم من الموظفين الداخليين في الهيئة من الفئة العالمية وكان يتعين إحالة الدعوى بحالتها إلى محكمة القضاء الاداري ما لم تكن مهياًة للفصل فيها ، وذلك إعمالاً لنص المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر .

« ومن حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الدعوى نظرت أمام المحكمة الادارية بجلسته ١٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ وأرجىء إصدار الحكم فيها إلى جلسته ١٢ من مارس سنة ١٩٥٥ ثم مد أجل الحكم لأربعة أسابيع ، وبجلسته ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ — أي بعد العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — قررت المحكمة إعادة القضية إلى المرافعة لجلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٥٥ ، وفيها حضر المدعون وصمموا على طلباتهم ، ثم أرجىء إصدار الحكم إلى جلسته ٢١ من يونيو ١٩٥٥ . وظاهر من ذلك أن الدعوى قد أصبحت من اختصاص محكمة القضاء الاداري دون غيرها منذ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في ٢٩ من مارس سنة ١٩٥٥ وبعد أن أعيدت إلى المرافعة بجلسته ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٥ . لأنها غير مهياًة للفصل فيها ، وكان يتعين إحالتها إلى محكمة القضاء الاداري إعمالاً لنص المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر . »

« ومن حيث إنه يبين من كل ما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على بطلان لعدم تمثيل هيئة المفوضين في الجلسة العلنية ، كما أخطأ في تطبيق القانون إذ نصدى للفصل في الدعوى بعد إذ خرجت من اختصاص المحاكم الإدارية ، فيتعين إلغاؤه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة الإدارية بنظر الدعوى وبإحالتها الى محكمة القضاء الإداري » .

(القضية رقم ١٥٠ لسنة ١ ق بالهيئة السابقة) .

٧٧

٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — طعن . أمام المحكمة الإدارية العليا . حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن . مناهة . حق المحكمة العليا في عدم التقيد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين . أساس ذلك .

ب — موظف . علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية . النص على شروط وإجراءات يجب اتخاذها في مواعيد معينة للافادة من بعض المزايا للوظيفة وإلا سقط الحق فيها . إفادته من هذه المزايا لمسكون منوطاً باستيفاء تلك الشروط في مواعيدها . أساس ذلك . مثال بالنسبة لرأب بدل السفر .

ج — بدل سفر . شروط منحه .

د — بدل سفر . ثبوت أن التذب لم يكن مؤقتاً لمدة يعود الموظف بعدها إلى مقره بل كان توطئة لنقل التماهي الذي أعقبه فلا . مدور القرار بهذا التذب بدون بدل سفر . مطابقته للقانون .

هـ — لائحة بدل السفر . المبادئ التي حددته لتقديم طلب بدل السفر . ميعاد سقوط وليس ميعاد تقادم سقط . فيصل التفرقة بين الميادين .

المبادئ القانونية

١ — إن الطعن أمام هذه المحكمة في

الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري ومن المحاكم الإدارية يفتح الباب أمامها لتزن الحكم المطعون فيه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار ما إذا كانت قد قامت به حالة أو أكثر من الأحوال التي تنص عليها المادة ١٥ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة . فتلغيه ثم تنزل حكم القانون في المنازعة ، أم أنه لم تقم به أية حالة من تلك الأحوال وكان صائباً في قضائه ، فتبقى عليه وترفض الطعن ، كما أن لهيئة المفوضين أن تقدم بطلبات أو أسباب جديدة غير تلك التي أبدتها في صحيفة الطعن مادامت ترى في ذلك وجه المصلحة العامة والمحكمة العليا أن تنزل حكم القانون على الوجه الصحيح غير مقيدة بطلبات الهيئة أو الأسباب التي تبديها ؛ وإنما الرد إلى مبدأ المشروعية نزولاً على سيادة القانون في روابط هي من روابط القانون العام التي تختلف في طبيعتها عن روابط القانون الخاص .

٢ — إن علاقة الموظف بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح التي تصدر في هذا الشأن ، ومركز الموظف مركز قانوني عام يخضع في تنظيمه لما تقرره هذه القوانين واللوائح من أحكام . ويتفرع عن ذلك أنه إذا تضمنت نظم التوظيف مزايا للوظيفة وشرطت للافادة منها شروطاً وإجراءات

يجب أن تتخذ في مواعيد معينة وإلا سقط الحق فيها فإن حق الموظف في الاستفادة منها يكون منوطاً بتوافر تلك الشروط واستيفاء هذه الاجراءات في مواعيدها المقررة ، ذلك أن الشارع إنما يستهدف بفرض هذه القيود وجه المصلحة العامة استقراراً للأوضاع الادارية وإحكاماً للرقابة على التصرفات التي ترتب أعباء مالية على الخزانة ، وراتب بدل السفر هو مزية من مزايا الوظيفة العامة يخضع في أحكامه وشروط استحقاقه لما تقرره القوانين واللوائح في هذا الخصوص .

٣ - إن مفاد القواعد الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ (المروفة بلائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال والتي لا تزال نافذة إلى الآن) أن منح راتب بدل السفر منوط بتوافر شروط ثلاثة ، أولها : مستعد من الحكمة من تقرير هذا الراتب وهي أن يقف عند حد استرداد المصروفات الفعلية والضرورية التي ينفقها الموظف في سبيل خدمة الحكومة علاوة على مصروفات معيشته الاعتيادية وذلك إعمالاً لبداً أساسى هو ألا يكون هذا الراتب مصدر ربح للموظف . والشرط الثانى : يتصل بالمدة التي يستحق عنها بدل السفر ، إذ يجب أن تكون هذه المدة مؤقتة بحيث تتفق مظنة النقل . والشرط الثالث : خاص بالاجراءات التي يجب اتخاذها لاستحقاق بدل السفر وهي

تقديم إقرار إلى الرئيس المباشر في ميعاد لا يجاوز نهاية الشهر التالى للشهر الذى يعود فيه الموظف إلى محل إقامته المعتاد . على أن يتضمن بيانات تخضع لرقابة الرئيس المباشر للتحقق من صحتها حتى لا يتمتع هذا المرتب في غير وجهه الذى عينه القانون واللائحة .

٤ - إذا كان الثابت أن ندب المطعون عليه لم يكن ندباً مؤقتاً لمدة محدودة يعود بعد انقضائها الى مقر عمله الأصلى وتترتب عليه الأعباء الاضافية التي يستحق من أجلها بدل السفر وإنما كان توطئة للنقل النهائى الذى أعقبه فإن قرار مدير مصلحة الأملاك بندبه بدون بدل سفر يكون قد صدر مطابقاً للقانون وفي حدود سلطته التقديرية دون تعسف أو إساءة استعمال السلطة ويكون المطعون عليه غير محق في طلب بدل السفر عن مدة ندبه .

٥ - يبين من الاطلاع على المادة ١٢ من لائحة بدل السفر أن الميعاد الذى حددته لتقديم الاقرار الخاص بطلب بدل السفر هو - طبقاً للتكليف القانونى السليم - ميعاد سقوط عاقب استحقاق بدل السفر على مراعاته ، بحيث لا ينشأ ثمة حق في هذا البديل إلا بتقديم الاقرار مستوفياً ببياناته خلال هذا الميعاد ، وتقوم فكرة السقوط على وجود أجل قانونى يتناول الحق نفسه ويسقطه . والفرق بين حالتى السقوط والتقدم المسقط أن الحق في الحالة الأولى لا يتم

قائمة بانعدام ركن الاستعجال في هذه الحالات . استثناء
حتى الفصل والوقت عن العمل بإجازة القضاء لهما
باستمرار صرف للرتب كله أو بعضه .

٨ - قرار إداري ، نزوله إلى حد سحب السلطة .
عدم تمتعه بأية حماية . لإمكان الطعن فيه دون قيد
بمعاد ، وعدم قابليته للتنفيذ المباشر ، وقبوله لطلب وقف
تنفيذه ولو تعلق بشئون الموظفين .

المبادئ القانونية

١ - ان الحكم بوقف تنفيذ القرار
الاداري وان كان حكماً مؤقتاً ، بمعنى أنه لا يقيد
المحكمة عند نظر طلب الالغاء ، ولها أن تعدل
عنه ، الا أنه حكم قطعي ، له مقومات الأحكام
وخصائصها ، ويجوز قوة الشيء المحكوم فيه في
الخصوص الذي صدر فيه وهو الوجه المستعجل
للمنازعة طالما لم تتغير الظروف ، وبهذه المثابة
يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الادارية العليا
استقلالاً ، شأنه في ذلك أي حكم انتهائي ، لأن
سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الالغاء وفرع
منها ، مردها كليتها إلى الرقابة القانونية التي
يسلطها القضاء الاداري على القرار الاداري على
أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار
مشروعية القرار أو عدمها من حيث مطابقتها أو
عدم مطابقتها للقانون نصاً وروحاً ، فلا يأنى
قراراً إلا إذا استبان - عند نظر طلب الالغاء -
أن القرار شابه عيب من هذا القبيل ولا يقف
قراراً - عند نظر طلب وقف التنفيذ - إلا إذا
كان ، على حسب الظاهر من الأوراق ، مشوباً
بمثل هذا العيب وقامت إلى جانب ذلك حالة

وجوده وتكوينه إلا باتخاذ اجراء معين في معاد
محدد أو هو لا يبلغ مرتبة الحق إلا باتخاذ هذا
الاجراء في معاده المحدد . وعندئذ يبدأ سريان
مدة التقادم المسقط لحق مقرر تام الوجود
والتكوين . ويترتب على هذه التفرقة أن
القانون يعني بحماية الحق في هذه الحالة الأخيرة ،
وذلك بإجازة قطع مدته ووقف سريانها ، لأنه
في صدد حق كامل جدير بهذه الحماية ، ولم يبسط
مثل هذه الحماية على شبه الحق في حالة السقوط
فلا تقبل مدته قطعاً ولا وقفاً .

(القضية رقم ١١ لسنة ١ ق رئاسة وعضوية السادة
الأساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس وبدرى إبراهيم
حمودة والإمام الإمام الحربي وحسن جلال ومصطفى
كامل إسماعيل المستشارين) .

٧٨

١٤ يناير سنة ١٩٥٦

١ - وقف التنفيذ . ركاه . الاستعجال وجدية
المطاعن الموجهة لقرار الإداري . كلاهما من الحدود
القانونية التي تحد سلطة القضاء الإداري وتخضع لرئاسة
المحكمة الادارية العليا . الحكم الصادر بوقف التنفيذ .
حكم قطعي . جواز الطعن فيه استقلالاً أمام المحكمة
الادارية العليا .

ب - أزمهر . جماعة كبار العلماء . اختصاصها
وعدمها بمحاكمة علماء الأزهر إذا نسب إليهم طعن في
الدين الاسلامي أو انكار ما علم ضرورة منه أو سلوكهم
سلوكاً شائناً . خروج هذه الأمور من ولاية مجلس
تأديب الموظفين .

ج - تأديب . القرار الصادر من مجلس التأديب
في أمر ممتلك جماعة كبار العلماء وحدها . ولاية المحكم
فيه . اعتباره مجرد فعل مادي عديم الأثر قانوناً .

د - وقف التنفيذ . عدم قوله بالنسبة لقرارات
الادارية الصادرة في شأن الموظفين . قيام فريضة قانونية

من الاستعجال تبرر طلب وقف التنفيذ مؤقتاً
لحين الفصل في طلب الالغاء ، وذلك بأن كان
يترتب على التنفيذ نتائج يتعذر تداركها ، وكلا
الركنين من الحدود القانونية التي تحد سلطة
القضاء الادارى ، وتخضع لرقابة المحكمة الادارية
العليا .

٢ - يبين من نص المادة ١٣ من المرسوم
بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع
الأزهر أن جماعة كبار العلماء هي وحدها
صاحبة الولاية في محاكمة العالم ، موظفاً كان
أو غير موظف ، اذا وقع منه ما لا يناسب وصف
العالمية ، وأن هذه الولاية منوطة بحقيقة الفعل
المنسوب اليه ، بأن يكون الطعن في الدين
الاسلامى ، أو إنكار ما علم ضرورة من الدين ،
أو سلوكه سلوكاً شائناً . فاذا كان الثابت أن
الذنب المنسوب للمطعون عليه (المدرس بكلية
أصول الدين) هو أنه نشر مقالا بعنوان « إباحة
الفطر في رمضان وشروطه » تضمن مخالفات
صريحة لأحكام الصوم عددها قرار الاتهام
ووصفها بأنها إنكار للأحكام التي تكاد
تكون معلومة من الدين الاسلامى بالضرورة
فلا ريب في أن هذا الفعل - لو صح - لكان
في حقيقته إنكاراً لما هو معلوم ضرورة من
الدين الاسلامى في أحكام الصوم ، وهو ما تملك
جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه ،
باعتبارها الهيئة العلمية التي تستطيع مناقشة التهم

في رأيه ، واستظهار حكم الدين الاسلامى في
شأنه . أما مجلس تأديب الموظفين فليست له
ولاية في مناقشة هذه المسائل واستظهارها والحكم
فيها مع وجود جماعة كبار العلماء ، وآية ذلك
أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من المرسوم
بقانون المشار إليه نصت على أنه إذا كان
المحكوم عليه موظفاً وجب أن يحال أمره بعد
ذلك إلى الجهة التي هو تابع لها لتثبت الهيئة
المختصة الأثر بالترتب على هذا الحكم وتحدده
من الوجهة الادارية فيما يختص بالفصل أو ضياع
الحق في المسكافاة أو المعاش ، فقرار هذه الهيئة
الادارية لا يمدون أن يكون تنفيذاً لمقتضى حكم
جماعة كبار العلماء التي هي وحدها صاحبة الولاية
في هذا الشأن .

٣ - إذا أصدر مجلس تأديب الموظفين
قراره في محاكمة عالم من علماء الأزهر لفعل
نسب إليه ، هو في حقيقته وجوهه مما تملك
جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه ،
كان قراره عديم الأثر قانوناً ، لأن هذا
للعيب الذي اعتور القرار لا يجعله مشوباً بمجرد
عيب عادى من عيوب عدم الاختصاص مما
يعيبه ويجعله قابلاً للالغاء مع اعتباره قائماً
قانوناً إلى أن يقضى بإلغائه ، بل هو عيب ينهض
إلى حد اغتصاب السلطة الذي ينزل بالقرار إلى
جعله مجرد فعل مادى عديم الأثر قانوناً .

٤ - إن ما قرره القانون رقم ١٦٥ لسنة

المباشر في حدود القوانين واللوائح ، وأن هذه القوة لآتزايله ، حتى ولو كان معيبا ، إلا إذا قضى بوقف تنفيذه أو بإلغائه ، ولكن يلزم أن يكون القرار - وإن كان معيبا - مازال متصفا بصفة القرار الإداري كتصرف قانوني ، أما إذا نزل القرار إلى حد غصب السلطة ، وانحدر بذلك إلى مجرد الفعل المادي المعلوم الأثر قانوناً ، فلا تلحقه أية حصانة ، ولا يزيل عيبه فوات ميعاد الطعن فيه ، ولا يكون قابلاً للتنفيذ بالطريق المباشر ، بل لا يبدو أن يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال ذوى الشأن لمرا كزهم القانونية المشروعة مما يبرر بذاته مطالبتهم بإزالة تلك العقبة بصفة مستعجلة .

المحكمة

« من حيث إن عناصر هذه المنازعة ، حسبما بين من الأوراق ، تتحصل في أن فضيلة شيخ الأزهر أصدر في أول يونيو سنة ١٩٥٥ قراراً بأحالة المطعون عليه إلى مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الأزهر والمعاهد الدينية ، وذلك لمحاكمته تأديبياً على ما جاء في المقال الذي نشر له في جريدة الأخبار في العدد رقم ٨١٥ من السنة الثالثة الصادر في ١٦ من رمضان سنة ١٣٧٤ هـ الموافق ٩ من مايو سنة ١٩٥٥ م بعنوان « إباحة الفطر في رمضان وشروطه » من المخالفات الصريحة لأحكام الصوم التي تكاد تكون معلومة من الدين الاسلامي بالضرورة ، وهذه المخالفات هي :

١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة في المادة ١٨ منه من عدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين - فيما عدا حالتى الفصل أو الوقف فيجوز للمحكمة أن تحكم مؤقتاً باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه - إنما قام على افتراض عدم قيام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات وذلك بقرينة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة - الايضاحية ، وأن القانون المذكور عاج الاستعجال في حالتين نص عليهما على سبيل الحصر وهما الفصل والوقف عن العمل ، لا بوقف تنفيذ القرار ، ولكن بعلاج استحدثه قدر فيه الضرورة بقدرها ، وذلك بجواز القضاء باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي يقيم الأود إن كان المرتب هذا المورد ، وأنه لذلك يجب الاستهداء بتلك الحكمة التشريعية عند استظهار ركن الاستعجال في القرارات التي لا تخضع لوجوب التظلم إدارياً لاتحاد العلة :

٥ - إنه وإن كان الأصل في القرارات الادارية الصادرة في شأن الموظفين هو عدم قبول طلبات وقف تنفيذها لانعدام ركن الاستعجال فيها ، إلا أن التحدى بذلك لا يكون إلا في شأن القرارات الادارية التي تعتبر قائمة قانوناً ومنتجة لآثارها إلى أن يقضى بإلغائها ، ذلك أن من هذه الآثار أن للقرار الإداري قوته الملزمة للأفراد ، وللإدارة تنفيذه بالطريق

١ — قوله في المقال سالف الذكر «ومن هنا رخص الله في الإفطار لمن يؤذيهم الصوم ولو قليلا من الأذى» .

٢ — وقوله « فمن يشق عليه الصوم أو يضايقه فإن له أن يفطر ويطعم كل يوم مسكينا ، فإن لم يجد فلا جناح عليه أن يفطر ولا يطعم » .

٣ — ومنها أنه يدعو المفطرين لعذر إلى المجاهرة بالإفطار مع أن الشريعة نذبت من كان له عذر في الإفطار ألا يجاهر الناس بالفطر حرصا على حرمة الشهر واحترام التقاليد الدينية وشعور الصائمين .

٤ — ومنها تضليل عامة الناس بذكر الأحاديث التي ساقها ليوم القراء أنها أدلة شرعية على ما ادعاه من إباحة الفطر لأدني ألم ، مع أن الأحاديث التي ساقها واردة في السفر والجهاد في سبيل الله . ولا شك في إباحة الفطر للمسافرين مع وجوب القضاء عليهم .

٥ — ومنها أنه أفنى المفطرين بعذر بأن الذي عليهم هو التقية وسكت عما يجب عليهم من القضاء ليومهم أنه ليس عليهم قضاء ، وهذه فتوى لم يقل بها أحد من المسلمين .

٦ — ومنها أنه أمعن في تضليل القراء بقوله : حكمة مشروعية الصوم هي كما قال الله في القرآن الكريم (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر، يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هداكم ولعلكم تشكرون) . حقيقة إن هذه الآية الكريمة اشتملت على حكمة إباحة الفطر للمسافر

والمريض ، وهي أن الله أراد بهم اليسر ولم يرد بهم العسر ، ولكن المتهم يأبى إلا أن يعمن في التضليل فيستعمل الآية في غير موضعها ليؤيدها مدعاه .

٧ — ومنها قوله إن شريعة الصوم لم تفرض إلا على الشغوفين به القادرين عليه الذين يؤدونه بدون ما يرم أو ضجر .

وقد حضر المطعون عليه أمام مجلس التأديب ودفع بجملة دفوعية فرعية .

وفي ٥ من بوليه سنة ١٩٥٥ قرر المجلس رفض الدفوع الثلاثة المقدمة من المتهم بطلان تشكيل مجلس التأديب وبعدم جواز انعقاده وبعد اختصاصه بنظر الدعوى وبمؤاخذته عما نسب إليه وبتريله من وظيفة التدريس إلى وظيفة أخرى غير وظائف التدريس وما يتصل بها . وبناء على ذلك أصدر فضيلة شيخ الجامع الأزهر قرارا بنقله كاتبا بمعهد دمنهور الابتدائي .

« ومن حيث إن المطعون عليه يستند في طلب وقف تنفيذ هذين القرارين إلى عدم ولاية مجلس التأديب بنظر الاتهامات الموجهة إليه لأنها تقوم على إنكار ما علم من الدين بالضرورة ، وأن هذه التهمة تختص بنظرها جماعة كبار العلماء طبقا للمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ الخاص بإعادة تنظيم الأزهر ، هذا إلى عدم جواز انعقاد مجلس التأديب ، لأن المادة ٤٩ من هذا المرسوم بقانون تنص على أن المجلس الأعلى يضع لائحة بالأحكام الأخرى الخاصة بشروط خدمة أعضاء هيئة التدريس وإجراءات تأديبهم وتصدر برسوم وأنه مادامت لم تصدر

تسلبه الثقة والأمانة وتحري الحقائق الواجب توافرها في كل مدرس يقوم على تنشئة الطلبة وتثقيفهم ثقافة خلقية ودينية وعلمية وأنه أصبح غير أهل لأن يلي وظائف التدريس . وأن العقوبة لم تمس درجة المطعون عليه ولا راتبه ، وأن ترتيب الكادرات أمر تنظيمي بحسب ، وأن ما أثاره من دفع شكية أخرى قد رد عليه القرار التأديبي بما يضع الأمر في نصابه الصحيح .

« ومن حيث إن محكمة القضاء الإداري قد أقامت قضاءها على أن الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه لا تملك إصداره ، إذ أن التهم المنسوبة إلى المدعي قد وصفها قرار الاتهام ذاته بأنها من المخالفات الصريحة لأحكام الصوم التي تكاد تكون معلومة من الدين الاسلامي بالضرورة فتكون الهيئة المختصة بمحاكمته عن ذلك هي جماعة كبار العلماء طبقا لنص المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ لاجلس تأديب الموظفين . هذا إلى ما ينهك المدعي على هذا المجلس من أن تشكيله قد وقع باطلا ، لأن المادة ٤٥ من المرسوم بقانون المشار إليه أوجبت أن يكون من أعضائه مشايخ الكليات وفي حالة غيابهم ينوب عنهم الوكلاء ، بينما لم يكن من بين أعضائه شيخ كلية أصول الدين ولا وكيلها وإنما مثلها أحد أساتذتها المساعدين وأن المحكمة — دون أن تتقصي باقي أسباب الطعن التي أبدتها المدعي ، ودن المساس بأصل طلب الالغاء — ترى أن السببين سالف الذكر جديان . وقالت فيما يتعلق بركن الاستعجال إنه لا ريب في أن القرار المطعون فيه اشتمل على مساس بعقيدة المدعي الدينية كمسلم وهو

لائحة باجراءات التأديب طبقا لهذا النص فإنه لا يجوز انعقاد مجلس التأديب قبل صدورها ، وإلى بطلان تشكيل مجلس التأديب ، لأن القرار الصادر بتعيين الشيخ الطنيجي عضوا في مجلس التأديب بدلا من سكرتير عام الجامع الأزهر صدر من وكيل الجامع الأزهر في حين أنه يجب — طبقا للمرسوم بقانون المشار إليه — أن يصدر من شيخ الأزهر نفسه ، ولأنه يجب أن يشترك في عضوية مجالس التأديب مشايخ الكليات أو وكلاؤهم بينما لم يمثل كلية أصول الدين شيخها أو وكيلها ، وإنما مثلها أحد الأساتذة المساعدين ، وإلى أن الجزاء الذي وقع المجلس عليه لم ينزله من وظيفته بل أنزله من الكادر الذي ينتمي إليه وإلى قيام الخصومة بينه وبين القائمين على شئون الأزهر مما يجعلهم غير صالحين لتحريك الدعوى التأديبية أو الاشتراك في محاكمته وقد كانوا الأغلبية . واستطرد المطعون عليه إلى أن الاستعجال المبرر لطلب وقف التنفيذ قائم . إذ يترتب على تنفيذ هذين القرارين نتائج بتعذر تداركها ، أخطرها ما فيهما من المساس بعقيدته الدينية بصرف النظر عن كونه موظفا أو غير موظف وإظهاره أمام الناس بمظهر الخارج على الدين وهو خطر قاتل يتهدد به في كل لحظة حتى غلا بعضهم واعتبره مرتدا عن دين الاسلام وطالب بالتفريق بينه وبين زوجته ، وأهونها ما يصيبه من أضرار أدبية ومادية ، بتزيله لا من وظيفته فحسب بل من الكادر العالي الذي ينتمي إليه إلى الكادر الكتابي ، وهي أضرار في ذاتها جد بالغة .

وردت مشيخة الأزهر بأن المجلس حين نظر التهم المنسوبة إلى المطعون عليه رأى أنها

في الوقت ذاته من علماء الأزهر، كما ينطوي على أذى بالغ بسمعته وكرامته ، وأن مثل هذا القرار يقبل طلب وقف تنفيذه ، ولا يرد عليه حكم الفقرة الثانية من المادة الثامنة عشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ لأنه مقصور على القرارات التي يجب التظلم منها إداريا قبل اللجوء إلى القضاء الإداري ، والقرار المطعون فيه ليس من بينها .

« ومن حيث إن رئيس هيئة المفوضين أقام طعنيه في الحكمين المطعون فيهما على أن اختصاص جماعة كبار العلماء — طبقاً للمادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ — منوط بأن يكون المقدم للمحاكمة التأديبية مقدماً بوصفه عالماً في حين أن المطعون عليه قدم بوصفه مدرسا بكلية أصول الدين أي موظفاً . وبهذه المثابة يخضع للمحاكمة التأديبية أمام مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ٤٥ من المرسوم بقانون سالف الذكر . ومنوط كذلك بأن تكون التهمة من بين التهم المنصوص عليها في المادة ١٣ من هذا المرسوم بقانون : وهي إما الطعن في الدين الإسلامي ، وإما إنكار ما علم ضرورة من الدين ، وإما السلوك الشائن . في حين أن ما نسب إلى المدعى مخالفات صريحة لأحكام الصوم تكاد تكون معلومة من الدين بالضرورة ، وليس إنكار ما علم ضرورة من الدين . وأن مجلس التأديب كيفها على أنها إخلال خطير بواجبات الوظيفة ، وعلى أن النعي ببطلان تشكيل مجلس التأديب مردود بشقيه ، لأن قرار تعيين الشيخ الطنيجي عضواً به صدر من وكيل الجامع الأزهر في فترة كان شيخ الأزهر فيها غائبا ، ولأنه وإن

كانت المادة ٤٥ من المرسوم بقانون المشار إليه سككت عن حالة غياب وكيل الكلية أو قيام المانع به عن الحضور إلا أن المادة ٣١ من اللائحة التي صدرت بمرسوم في ٨ من أبريل سنة ١٩٣١ بشأن استخدام المدرسين والموظفين وإجازاتهم وتأديبهم بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية — والتي مازالت سارية المفعول طبقاً للمادة ١٢٥ من المرسوم بقانون المنوه عنه — قد نصت على أنه في حالة الغياب أو قيام المانع من الحضور تعين السلطة المختصة من يقوم مقامه ، وإعمالاً لهذا النص عين أحد الأسانذة المساعدين بكلية أصول الدين بدلاً من وكيلها لإعتذاره . ثم استطرد الطعن فيما يتعلق بركن الاستعجال إلى أن عدم قبول طلب وقف التنفيذ في القرارات الصادرة في شأن الموظفين فيما عدا حالي الفصل أو الوقف فيجوز الحكم باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه ، إنما يقوم على حكمة تشريعية هي انتفاء الاستعجال في مثل هذه القرارات فيجب إعمالها كقربة قانونية قاطعة بالنسبة لجميع القرارات حتى ما كان منها غير خاضع لوجوب التظلم الإداري وذلك لاتحاد العلة .

« ومن حيث إن الحكم بوقف تنفيذ القرار الإداري وإن كان حكماً مؤقتاً ، بمعنى أنه لا يقيد المحكمة عند نظر طلب الإلغاء ، ولها أن تعدل عنه ، إلا أنه حكم قطعي ، له مقومات الأحكام وخصائصها ويحوز قوة الشيء المحكوم فيه في الخصوص الذي صدر فيه ، وهو الوجه المستعجل للمنازعة ، طالما لم تتغير الظروف ، وبهذه المثابة يجوز الطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا استقلالاً ، شأنه

في ذلك شأن أي حكم انتهائي ، لأن سلطة وقف التنفيذ مشتقة من سلطة الإلغاء وفرع منها ، مردما كلاًهما إلى الرقابة القانونية التي يسلطها القضاء الإداري على القرار الإداري على أساس وزنه بميزان القانون وزنا مناطه استظهار مشروعية القرار أو عدمها من حيث مطابقتها أو عدم مطابقتها للقانون نصاً وروحاً ، فلا يلغي قراراً إلا إذا استبان — عند نظر طلب الإلغاء — أن القرار شابه عيب من هذا القبيل ، ولا يقف قراراً — عند نظر طلب وقف التنفيذ — إلا إذا كان ، على حسب الظاهر من الأوراق ، مشوباً بمثل هذا العيب ، وقامت إلى جانب ذلك حالة من الاستعجال تبرر طلب وقف التنفيذ مؤقتاً لحين الفصل في طلب الإلغاء ، وذلك بأن كان يترتب على التنفيذ نتائج يتعذر تداركها . وكلا الركنين من الحدود القانونية التي تحد سلطة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق باستظهار ركن المشروعية — بالقدر اللازم لنظر طلب وقف التنفيذ ، ومع عدم المساس بأصل طلب الإلغاء — فإن المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ بإعادة تنظيم الجامع الأزهر نصت على أنه « إذا وقع من أحد العلماء موظفاً كان أو غير موظف ما لا يناسب وصف العالمية . بأن طعن في الدين الإسلامي ، أو أنكر ما علم ضرورة من الدين ، أو سلك سلوكاً شائناً ، يحكم عليه بناء على طلب شيخ الجامع الأزهر وجامع تسعة عشر عالماً معه من جماعة كبار العلماء بإخراجه من زمرة

العلماء ويكون هذا الحكم غير قابل للطعن فيه . ويترتب على هذا الحكم محو اسم المحكوم عليه من سجلات العلماء بالجامع الأزهر ، وعدم أهليته للوظائف العامة دينية كانت أو غير دينية ، وطرده منها ، ويتبع في المحاكمة ما يبين في لائحة الإجراءات الخاصة بذلك . فإذا كان المحكوم عليه موظفاً وجب أن يحال أمره بعد ذلك إلى الجهة التي هو تابع لها لتثبت الهيئة المختصة الأثر المترتب على هذا الحكم وتحدده من الوجهة الإدارية فيما يختص بالفصل أو ضياع الحق في المكافأة أو المعاش » .

« ومن حيث إنه يظهر من ذلك أن الهيئة المذكورة هي وحدها صاحبة الولاية في محاكمة العالم ، موظفاً كان أو غير موظف ، إذا وقع منه ما لا يناسب وصف العالمية ، وأن هذه الولاية منوطة بحقيقة الفعل المنسوب إليه ، بأن يكون الطعن في الدين الإسلامي ، أو إنكار ما علم ضرورة من الدين ، أو سلوكه سلوكاً شائناً ، وإن الحكم الصادر عليه يتطلب أغلبية خاصة هي أغلبية الثلثين ، نظراً لخطورة الذنب ، ولما يترتب على الحكم من آثار ، فجزاء الذنب المذكور الإخراج من زمرة العلماء ، والحكم غير قابل للطعن فيه ، ويترتب عليه محو اسم المحكوم عليه من سجلات العلماء ، وعدم أهليته للوظائف العامة دينية كانت أو غير دينية وطرده منها .

« ومن حيث إن الذنب المنسوب للمطعون عليه ، هو أنه اشترى مقالاً في جريدة الأخبار بعنوان « إباحة الفطر في رمضان وشروطه » تضمن مخالفات صريحة لأحكام

الصوم عددها قرار الاتهام ووصف هذه المخالفات، بأنها انكار للاحكام التي تكاد تكون معلومة من الدين الاسلامي بالضرورة، ولا ريب في أن هذا الفعل، أيا كانت العبارات التي استعملها قرار الاتهام في التعبير عنه، وأيا كان الوصف الذي وصفه به القرار التأديبي أو التكييف الذي كيفه به — إن هذا الفعل — لوصح — لكان في حقيقته إنكاراً لما هو معلوم ضرورة من الدين الاسلامي في أحكام الصوم، ولا يغير من هذه الحقيقة إضافة لفظ « تكاد » قبل والتحمل بذلك لإخراج التهمة من نطاق ما تملك جماعة كبار العلماء وحدها ولاية الحكم فيه، باعتبارها الهيئة العامة التي تستطيع مناقشة المتهم في رأيه، واستظهار حكم الدين الاسلامي في شأنه، وذلك لادخالها في نطاق مجرد الاخلال بواجبات الوظيفة مما يختص به مجلس تأديب الموظفين بينما هو ليست له ولاية في مناقشة هذه المسائل واستظهارها والحكم فيها مع وجود جماعة كبار العلماء. وآية ذلك أن الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من المرسوم بقانون المشار اليه نصت على أنه إذا كان المحكوم عليه موظفاً وجب أن يحال أمره بعد ذلك إلى الجهة التي هو تابع لها لتثبت الهيئة المختصة الاثر المترتب على هذا الحكم وتحدده من الوجهة الادارية فيما يختص بالفصل أو ضياع الحق في المكافأة أو المعاش، فقرار هذه الهيئة الادارية لا يعدو أن يكون تنفيذاً لمقتضي حكم جماعة كبار العلماء التي هي وحدها صاحبة الولاية في هذا الشأن.

« ومن حيث إنه يبين مما تقدم أن مجلس التأديب المطعون في قراره قد انتزع ولاية جماعة كبار العلماء في محاكمة عالم من علماء الأزهر لفعل نسب إليه هو في حقيقته وجوهه بما تملك هذه الجماعة وحدها ولاية الحكم فيه، وهذا العيب الذي اعتور القرار لا يجعله مشوباً بمجرد عيب عادي من عيوب عدم الاختصاص، مما يعيبه ويجعله قابلاً للإلغاء مع اعتباره قائماً قانوناً إلى أن يقضى بالغائه، بل هو عيب ينهض إلى حد اغتصاب السلطة الذي ينزل بالقرار إلى جعله مجرد فعل مادي عديم الأثر قانوناً. كما يجعل قرار نقل المطعون عليه كائناً بمعهد منهجور الابتدائي الذي ترتب عليه عديم الأثر قانوناً كذلك. » ومن حيث إنه فيما يتعلق بركن الاستعجال فلا جدوى من التحدي بأن مقرر القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة في المادة ١٨ منه من عدم قبول طلبات وقف تنفيذ القرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين فيما عدا حالي الفصل أو الوقف فيجوز للمحكمة أن تحكم مؤقتاً باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه، إنما قام على افتراض عدم قيام الاستعجال المبرر لوقف تنفيذ هذه القرارات وذلك بقريئة قانونية قاطعة كشفت عنها المذكرة الايضاحية، وأن القانون المذكور عاجل الاستعجال في حالتي نص عليهما على سبيل الحصر وهما الفصل والوقف عن العمل، لا يوقف تنفيذ القرار، ولكن بعلاج استحدثه قدر فيه الضرورة بقدرها، وذلك بجواز القضاة باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه حتى لا ينقطع عن الموظف مورد الرزق الذي يقيم

الأود إن كان المرتب هذا المورد ، وأنه لذلك يجب الاستهداء بتلك المحكمة التشريعية عند استظهار ركن الاستعجال في القرارات التي لا تخضع لوجوب التظلم إداريا لاتحاد الملة لا جدوى من التحدى بذلك إلا في شأن القرارات الإدارية التي تعتبر قائمة قانونا ومنتجة لآثارها إلى أن يقضى بالغائها ، ذلك أن من هذه الآثار أن للقرار الإداري قوته الملزمة للأفراد ، وللادارة تنفيذه بالطريق المباشر في حدود القوانين واللوائح ، وأن هذه القوة لا تزاله ، حتى ولو كان معيبا ، إلا إذا قضى بوقف تنفيذه أو بالغائه ؛ واسكن يلزم أن يكون القرار — وإن كان معيبا — مازال متصفا بصفة القرار الإداري كتصرف قانوني أما إذا نزل القرار إلى حد غصب السلطة ، وانحدر بذلك إلى مجرد الفعل المادي المعدوم الأثر قانونا ، كما هو الشأن في القرارات المطعون فيها . فلا تلحقه أية حصانة ، ولا يزال عيبه قوات ميعاد الطعن فيه ، ولا يكون قابلا للتنفيذ بالطريق المباشر ، بل لا يعدو أن يكون مجرد عقبة مادية في سبيل استعمال ذوى الشأن لمراكزهم القانونية المشروعة مما يبرر بذاته طلب المطعون إعليه إزالة تلك العقبة بصفة مستعجلة حتى لا يستهدف لما يستهدف له من نتائج يتعذر تداركها بإظهاره — وهو من العلماء — بمظهر المنكر لما هو معلوم من الدين الاسلامي بالضرورة على ما في ذلك من خطر يهدده في كل لحظة ، ومنها ما يتعرض له من أضرار مادية وأدبية بالغة بتزيله من وظيفته ونقله كاتبا في معهد ابتدائي وهو المدرس بكلية أصول الدين .

« ومن حيث إنه لكل ما سلف بيانه يكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون فيتعين رفضهما . ومشيخة الأزهر بعد ذلك وشأنها في اتباع الطريق القانوني السليم بتقديم المطعون عليه للمحاكمة أمام جماعة كبار العلماء ، وهي الهيئة التي تملك زحدها ولاية الحكم فيما هو منسوب إليه ، باعتبارها الهيئة العلمية التي تستطيع مناقشته في رأيه ، على أساس ما يقدمه من حجج وأدلة ، واستظهار حكم الدين الاسلامي بعد ذلك في شأنه ، وبذلك توضع الأمور في نصابها الصحيح ، وتكون محاكمة المطعون عليه في مثل هذا الأمر الخطير — أيأ كان رأيه ، أخطأ فيه أم أصاب — مكفولة بالضمانات القانونية التي استهدفها المشرع في المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ . »

(الفتيان رقا ٣٦،٣٥ لسنة ٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد على السيد رئيس المجلس وبدوى ابراهيم حمودة والامام الامام الحربي وحسن جلال وعلى ابراهيم بنداى المستشارين) .

٧٩

٢١ يناير سنة ١٩٥٦

١ — إجراءات المنازعات الخاصة بمرئيات ومناشآت ومكافآت الموظفين العموميين . وجوب طرحها أولا على الأجان القضائية طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ . وفيها ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري . عدم قبول الدعوى . قانون إلغاء المحاكم الإدارية لم يغير الوضع من حيث عدم قبول الدعوى إذا رفعت مباشرة لمحكمة القضاء الإداري .

ب — دفع . عدم قبول الدعوى . صدور قانون بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى . سيورة الدفع بعدم القبول غير مجد . أساس ذلك . مثال .

ج — اختصاص . القانون الجديد المعدل للاختصاص .

سريانه على الدعاوى السابقة التي لم يقفل فيها باب المرافعة. المادة الأولى بند (١) من قانون المرافعات . القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الادارى وأصبحت طبقاً للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحاكم الادارية. إحالتها إلى المحاكم الأخيرة مدامت غير مهيأة للحكم . المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر .

المبادئ القانونية

١ - إن المرسوم بقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٢ بإشياء وتنظيم اللجان القضائية قد نص في مادته الثانية على اختصاص هذه اللجان بالنظر في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم ، كما قضى في الفقرة الثانية من مادته التاسعة بوجوب طرح المنازعة أولاً على اللجنة القضائية وامتناع عرضها على محكمة القضاء الادارى إلا بعد صدور قرار فيها من اللجنة المذكورة . ومن ثم فقد كان سبق استصدار قرار من اللجنة القضائية هو مناط قبول الدعوى أمام محكمة القضاء الادارى ، ووسيلة رفعها إلى هذه المحكمة هي الطعن في القرار الصادر من تلك اللجنة . ثم صدر القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء وتنظيم المحاكم الادارية ، ونص في مادته الرابعة على أن « تختص المحكمة الادارية بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين الداخلين في الهيئة وطوائف العمال والمستخدمين الخارجين عن الهيئة أو لورثة كل منها » ، وبذلك أسند

إلى هذه المحاكم اختصاص اللجان القضائية في هذا الضرب من المنازعات . كما قضى في مادته الخامسة بأنه « لا يجوز رفع المنازعات والطلبات الميئنة بالمادة السابقة إلى محكمة القضاء الادارى لمجلس الثورة إلا بعد صدور حكم فيها من المحكمة الادارية وبشرط أن يكون الحكم قابلاً للاستئناف على الوجه المبين بالمادة العاشرة » . وبذلك استمرت هذه المنازعات غير جائز رفعها ابتداء أمام محكمة القضاء الادارى وإلا كانت غير مقبولة . ومن ثم فإن رفع الدعوى بعد نفاذ المرسوم بقانون سالف الذكر والعمل بأحكامه وذلك دون سبق عرضها على اللجنة القضائية المختصة مع أن موضوعها يتناول منازعة مما يدخل في اختصاص هذه اللجنة ، يجعل هذه الدعوى غير مقبولة سواء في ظل قيام اللجان القضائية أو بعد إنشاء المحاكم الادارية التي حلت محل هذه اللجان .

٢ - إذا كانت الدعوى غير مقبولة عند رفعها أمام المحكمة ثم أصبحت المحكمة المذكورة غير مختصة بنظرها وانعدمت بذلك ولايتها بالنسبة إليها ، فانه بانعدام هذه الولاية يصبح التصدى للدفع بعدم قبول الدعوى غير مجد ، إذ أن فقدان الولاية مانع أصلاً من نظر الدعوى شكلاً وموضوعاً ، لأن التطرق إلى نظر الدعوى هو من مقتضيات الولاية . فاذا امتنعت الولاية أصلاً سقط المقتضى .

فاذا ثبت أن الدعوى كانت غير مقبولة لرفضها ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري دون سبق عرضها على اللجنة القضائية المختصة . وبعد نفاذ القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ بتنظيم مجلس الدولة أصبحت هذه الدعوى من اختصاص المحاكم الإدارية دون محكمة القضاء الإداري ، فإن الدفع بعدم قبول الدعوى يصبح غير مجد ، لما تقدم من أسباب ، ولأن مقتضى هذا الدفع — لو صح — هو إعادة رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية المختصة ، وقد أصبح يغنى عن هذا نص المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر .

٣ — تقضى المادة ٧٣ من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ بأحالة القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الإداري التي أصبحت من اختصاص المحاكم الإدارية بحالتها إلى هذه الأخيرة ، واستثنت من ذلك حالة ما إذا كانت الدعوى مهية للفصل فيها . والأصل في القوانين المعدلة للاختصاص أن يسرى حكمها على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات طبقاً لما نصت عليه المادة الأولى بند (١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ما لم يكن تاريخ العمل بها بعد إقفال باب المرافعة في الدعوى . فإذا ثبت أن الدعوى كانت مؤجلة أجلاً عادياً أمام محكمة القضاء الإداري وقت

العمل بأحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي نص على أن أمثال هذه الدعوى يصبح من اختصاص المحاكم الإدارية ، فإن الحكم المطعون فيه — إذ قضى في موضوعها — يكون قد خالف القانون فيما يتعلق بالاختصاص ويتعين الحكم بإلغائه وإحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة .

(الفضية رقم ٢٩٦ لسنة ١ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة السيد علي السيد رئيس المجلس وبدوى ابراهيم حودة والامام الامام الحربي وحسن جلال ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين) .

٨٠

٢١ يناير سنة ١٩٥٦

١ — بدل التخصص . قرار مجلس الوزراء في ٣ يولييه ١٩٤٩ . اقتضاه على تقدير بدل التخصص لمهندس الدرجة السادسة وما فوقها . مهندسو الدرجة السابعة . تعليق أمرهم على صدور قرار من مجلس الوزراء في شأنهم .

ب — بدل التخصص . المنازعة في استحقاقه من عدمه تعتبر منازعة في راتب . اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فيها بالنسبة لمن هذا الموظفون الداخلين في الهيئة من الفئة العالية والضباط . عدم صدور قرار مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص . لا أثر له في تحديد الاختصاص .

ج — تعويض . حدود اختصاص المحاكم الإدارية بدعاوى التعويض . عدم اختصاصها بتعويض الضرر الناشئ عن عدم تقرير فئة بدل التخصص . أساس ذلك .

المبادئ القانونية

١ — يبين من الإطلاع على قرار مجلس الوزراء في ٣ من يولييه سنة ١٩٤٩ أنه اقتضاه

على تقدير فئات بدل التخصص لمهندسى الدرجة السادسة وما فوقها فلم يقدر فئة بدل التخصص لمهندسى الدرجة السابعة وظل أمرهم معلقاً حتى يصدر فى شأنهم قرار من مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص لهم ، ولما يصدر هذا القرار بعد .

٢ — متى كان الثابت أن مثار المنازعة هو فى الواقع من الأمر ما إذا كان المطعون عليه يستحق بدل تخصص أو لا يستحقه ، فإن الدعوى تكون فى حقيقتها منازعة فى راتب ، إذ أن هذا البديل هو فى حقيقته من الرواتب الإضافية ، وبذلك تختص المحاكم الإدارية بالفصل فى المنازعات الخاصة بها بالنسبة إلى من عدا الموظفين الداخلين فى الهيئة من الفئة العالية والضباط طبقاً للبندين الأول والثانى من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة ، وذلك سواء أصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص الذى يستحقه المطعون عليه وزملاؤه أم لم يصدر ، ولا أثر لذلك فى تحديد الاختصاص الذى يقوم على تكييف الدعوى باعتبارها منازعة فى راتب ، وإنما تستظهر المحكمة المختصة إثر عدم صدور هذا القرار كعنصر من عناصر المنازعة عند الفصل فى موضوعها ، وهل هو من المقومات الأساسية لمثل هذا الراتب الذى لا يقوم إلا به ، أم لا .

٣ — إن التعويض الذى لا يترتب على قرار من القرارات الإدارية المنصوص عليها فى البنود ثانياً ورابعاً وخامساً من المادة ٨ من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة يخرج عن اختصاص المحكمة الإدارية . ومن ثم فلا اختصاص لها بطلب تعويض الضرر الناشئ عن عدم تقرير فئة بدل التخصص .

(القضية رقم ٢٤٧ لسنة ١ ق بالهيئة السابقة) .

٨١

٢٨ يناير سنة ١٩٥٦

ميعاد الستين يوماً . بدوّه من نشر القرار الإدارى أو إعلانه . العلم بالقرار يقوم مقام الاعلان . وجوب أن يكون العلم يقينياً وأن يشمل جميع العناصر التى توضح المركز القانونى بالنسبة لهذا القرار . مثال .

المبدأ القانونى

الأصل — طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ — أن ميعاد الطعن فى القرارات الإدارية يسرى من تاريخ نشر القرار الإدارى المطعون فيه ، أو إعلان صاحب الشأن به . أما العلم الذى يقوم مقام الاعلان فيجب أن يكون علماً يقينياً لا ظنياً ولا افتراضياً ، وأن يكون شاملاً لجميع العناصر التى يمكن لصاحب الشأن على أساسها أن يتبين مركزه القانونى بالنسبة لهذا القرار ، ويستطيع أن يحدد — على مقتضى ذلك — طريقه فى الطعن فيه ، ولا يمكن أن يحسب الميعاد فى حقه إلا من اليوم

الذى يثبت فيه قيام هذا العلم اليقيني الشامل على النحو السالف إيضاحه . ومن ثم إذا ثبت أن المدعين سبق أن رفعوا دعوى بطلب إرجاع أقدميتهم في الدرجة الخامسة إلى تاريخ سابق ، فأجابتهم المحكمة لمطلبهم بحكم صدر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، ولكن المصلحة كانت قد أصدرت في أول مايو سنة ١٩٥٠ - أثناء نظر تلك الدعوى - قرارات بترقية زملاء لهم إلى الدرجة الرابعة ، فلما صدر الحكم سالف الذكر رفعوا دعوى أخرى يطالبون فيها بأحقيتهم للترقية للدرجة الرابعة اعتباراً من أول مايو سنة ١٩٥٠ تأسيساً على أنهم ، وقد أرجعت أقدميتهم في الدرجة الخامسة بالحكم الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، تكون قرارات الترقية إلى الدرجة الرابعة معيبة لتخطيهم في النسبة المخصصة للأقدمية - إذا ثبت ذلك ، فبالرغم من أن التكييف الصحيح للدعوى الأخيرة هو أنها طعن بالإنهاء في القرارات الصادرة بالترقية إلى الدرجة الرابعة ، إلا أن المدعين لم يتبينوا مركزهم القانوني بالنسبة إلى القرارات

المطعون فيها إلا من يوم ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وهو التاريخ الذي صدر فيه حكم محكمة القضاء الإداري محدداً وضعهم الصحيح في أقدمية الدرجة الخامسة ، إذ هو الذى أرسخ اليقين في الأساس الذى على مقتضاه يكون تخطيهم في القرارات الصادرة بالترقية إلى الدرجات التالية في النسبة المخصصة للأقدمية معيباً ، ولقد أئذروا الوزارة لتنفيذ مقتضى هذا الحكم بالنسبة إلى تلك القرارات ، فلا أقل من اعتباره تظلماً إدارياً يقطع الميعاد . واذ سكنت الوزارة عن إجابته وفات أربعة أشهر تنتهى في ٤ من يونيو سنة ١٩٥٢ ، فيعتبر ذلك في حكم قرار بالرفض ، وقد أقاموا الدعوى بإيداع صحيفة في ٣ من أغسطس سنة ١٩٥٢ أى خلال الستين يوماً التالية لانقضاء أربعة الأشهر المشار إليها ، فيكونون قد أقاموها في الميعاد طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة .

(القضية رقم ٦٨ لسنة ١ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة السيد على السيد رئيس المجلس والامام الامام الحرجي وحسن جلال وطى ابراهيم بغدادى ومصطفى كامل اسماعيل المستشارين) .

منازعات الأحوال الشخصية

للامتاذ نصيف زكي المحامي

(٣)

عرضنا في المقال السابق إلى بيان الأحكام المختلفة عن « الحالة والأهلية » للمصريين والأجانب في مصر والقانون الواجب التطبيق وتابع هنا بيان أحكام الزواج في التنازع الدولي والتنازع الداخلي .

التعريف به :

الزواج ارتباط بين الرجل والمرأة بقصد منه إنشاء أسرة ، ارتباطا يقره القانون ويترتب عليه آثار قانونية .

غير أن الزواج رغم كونه أساس رابطة الأسرة ومنشأها ، وسبب صلة الدم وأواصر القرابة فيها ، يقوم الخلاف على شروط صحة انعقاده وطريق انقضائه بين مجتمع ومجتمع وبين ديانة وأخرى بل وبين مذهب وآخر .

والزواج يتصل في بعض المجتمعات اتصالا وثيقا بالدين وفي بعضها يكون اتصاله بالدين اتصالا يسيرا ، وفي بعضها يتفصل عنه انفصالا كلياً .

وفقهاء الشريعة الإسلامية يعرفون الزواج بأنه عقد من عقود التملك له أركان يتحقق بها وجوده وقيامه وآثار تترتب عليه — غير أن الزواج مع كونه عقداً مدنياً فإن صلته بالدين تظهر واضحة إذ أنه قد يكون أحياناً فرضاً دينياً ، وقد يكون واجباً ، وقد يكون حراماً مع أن سائر العقود من المباحات .

والرابطة القانونية للزواج في الشريعة الإسلامية رابطة مستديمة وتوقيتها باطل شرعاً إلا أنها قد تنحل بإرادة الزوج ويجوز فيها التعدد .

والمسيحيون يعرفون الزواج بأنه رباط مقدس يجمع بين الرجل والمرأة على اعتبار أن الإرادة الإلهية تتدخل عندما يحزم الإنسان أمره لاختيار شريكة الحياة لإنشاء الأسرة وهي وحدة المجتمع وكيانه الإنساني . ولهذا يعتبرون الزواج من الأمور الكنسية فلا يمكن أن يتم بغير صلاة الكليل على يد كاهن طبقاً لطقوس دينية معينة ، وكذلك لا يمكن فسخ هذه الرابطة أو انقضائها إلا طبقاً لقواعد آمرة بمقتضى حكم يقرر ذلك

والرابطة القانونية للزواج عند المسيحيين تنشأ كذلك مستديمة غير أنها لا تنحل

بالارادة ولا يجوز فيها التعدد وإنما قد تنحل أو تتوقف آثارها بحكم قضائي ولأسباب محددة تختلف باختلاف المذاهب .

غير أن كثيرا من الدول ومن بينها إحدى الدول التي يدّين شعبها بالاسلام أرادت أن تنحلل من بعض الأحكام أو التقاليد الدينية — فقررت اعتبار عقد الزواج عقدا مدنيا ووضعت له تشريعا مدنيا خالصا حددت فيه أركان العقد وشروطه وطريق توثيقه وانقضاءه وبيان أسباب بطلانه ، كما وضعت تشريعا مدنيا لكافة المسائل المعتبرة لديها من الأحوال الشخصية .

على أن الدول التي وضعت لعقد الزواج ولمسائل الأحوال الشخصية تشريعا مدنيا راعت فيه أن تحتفظ بين نصوصه ببعض الأحكام المدنية باعتبار أن هذه الأحكام ضرورية لمصالح المجتمع ، وجعلت من هذه الأحكام قواعد نافذة على جميع رعاياها من مختلف الطوائف والأديان .

وقد احتفظت بعض هذه الدول في تشريعها الوضعي بالمراسم والاجراءات الدينية لقيام عقد الزواج بحيث يصبح العقد بدون هذه المراسم الدينية كأن لم يكن — ويرى البعض أن تكون هذه المراسم الدينية اختيارية فيجوز اتخاذ أي من النظام المدني أو النظام الديني في العقد — ويرى آخرون النص على اتباع العقد المدني دون سواه وتحريم النظام الديني وتحريم من يسلكه .

غير أن استقرار بعض التشريعات الوضعية على الاستغناء كلية عن المراسم الدينية لم يخفف من عقيدة الشعوب في شأن ارتباط عقد الزواج بالدين فقد منعت فرنسا اجراءات الزواج الدينية منعاً باتاً أثناء الثورة الفرنسية وحرمت على رجال الدين القيام بها وإلا حلت بهم عقوبة جنائية فرضتها على من يتولى القيام بأي اجراء ديني . غير أن الدولة اضطرت للراجع بعد ذلك فأباحت في سنة ١٨٠١ لمن يشاء أن يجري المراسم الدينية بعد توثيق عقد الزواج مدنيا . وعندها سارع عدد كبير من تزوجوا في الماضي بالطريق المدني لتصحيح زواجهم بإتمام المراسم الدينية لأن الزواج لا يزال مرتبطا في نفوس الناس بأحكام الدين (بلانيول وريبير يولانيجه فقرة ٧٤٠) .

* * *

وقد نزل إلى ميدان الاجتماع نظام آخر من نظم الزواج يختلف عن النظم السابقة هو النظام السوفيتي في الزواج إذ أن الرابطة القانونية في شأنه تنحل بطلب من أي من الطرفين طبقا للقواعد المقررة في النظام السوفيتي . كما أن للزوجة أثناء قيام الزواج أن تتولى أي عمل يوافق ثقافتها بغير حاجة لاستئذان زوجها في ذلك .

* * *

وقد يصطحب عقد الزواج نظام مالي يحكم علاقة الزوجين من حيث المال الذي يمتلكانه عند الزواج — وهذا النظام يختلف نطاقه في كثير من الدول باختلاف شرائعها الوضعية .

وهذا النظام المالي لعقد الزواج تخالفه الشريعة الإسلامية حيث يستقل كل من الزوجين بأمواله الخاصة وليس على الزوجة إذا كان لها مال أن تلتزم بالمساهمة في نفقات الأسرة ولا يترتب على الزوجة أى التزامات مالية وكذلك لا تتأثر أهليتها للتصرف في أموالها بالزواج . ولا يستحق الزوج على زوجته أى حق مالي بل أن الزوجة تستحق على زوجها الحقوق المالية .

* * *

الزواج نظام مقرر :

لما كانت رابطة الزوجية أساس نشأة الأسرة وسبب صلة الدم وأواصر القرابة بين أفرادها فإن قواعد هذه الرابطة وآثارها تعتبر من القواعد الاجتماعية العليا في الدولة ومن قواعد النظام العام فيها .

وسواء كانت هذه الرابطة مرجعها إلى النصوص الدينية أو كان قوامها ومرجعها إلى النصوص الوضعية فإن هذه الرابطة لا تتم إلا طبقاً للنظام المقرر في الدولة الذي يحدد شروط كيانها وآثارها سواء كان هذا النظام مرجعه للنصوص الدينية أو للنصوص الوضعية .

ففي البلاد التي ترجع في تقرير أحكام الزواج إلى المراجع الدينية يكون المرجع في شأن قيام العقد وآثاره وطريق حله أو انقضائه إلى النظام الديني المقرر اتباع أوامره ونواهيه لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه .

وفي البلاد التي يرجع في شأن تقرير أحكامها إلى قوانين موضوعة فإن هذه القواعد هي التي تقرر كيانها وآثارها وطريق حلها وانقضائها وتكون هذه النصوص كذلك نصوصاً أسرة لتعلقها بكيان الأسرة .

ولهذا فإن القواعد القانونية التي تحكم عقد الزواج قواعد معينة مفروضة على من يقبل الزواج وليس للأفراد حق الاتفاق على تعديلها — ومتى تقرر ذلك فإن وصف الزواج بأنه عقد من العقود المدنية لا يتفق مع الحقيقة تماماً وإنما الوصف الصحيح بأنه « نظام » يحدد قوامه وكيانه وآثاره قواعد أسرة لا يستطيع الأفراد مخالفتها أو تعديلها .

* * *

ولا يغير من هذا الوضع أن يكون في الدولة الواحدة نظم متعددة تتباين فيها الشرائع

السارية بالنسبة إلى طوائفها المختلفة . بأن تنفرد بعض الوحدات الطائفية التي تتكون منها الدولة بنوع من الاستقلال التشريعي ويكون لكل شريعة منها نطاق في التطبيق يقتصر على فريق من المخاطبين بأحكام القانون . وبهذا تعدد الشرائع بالنسبة لكل وحدة منها . وقد تكون إحدى هذه الشرائع الداخلية متأثرة بأحكام الديانة التي تنتمي إليها فيسمى النظام دينيا . وقد تكون الشرائع الأخرى مدنية أى مدونة في تشريع يصدر باسم الدولة قابل للتعديل طبقا لمقتضيات الاجتماع فيسمى النظام مدنيا . فاذا قام نزاع على تطبيق أى من هذه القوانين الداخلية يسمى هذا النزاع *Conflit interperaaonel* .

وقد تباين في الدولة الشرائع السارية بالنسبة إلى اقليم من أقاليم الدولة فيكون لكل اقليم أو لشق من الاقليم قانونها الخاص كما هو الحال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وسويسرا وأسبانيا ويوغوسلافيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا ويسمى : *conflit des lois locales* .

ويطلق الفقه على الدول التي تعدد فيها الشرائع على هذا النحو — سواء كانت التعدد شخصيا أم اقليميا اصطلاح الدولة ذات النظم المركبة تميزا لها عن الدول التي يتكون قانونها من شريعة واحدة تسرى في نطاق الدولة وعلى جميع المخاطبين بأحكامها دون نظر إلى أصل أو عقيدة .

ولما كانت القوانين المتنازعة في هذه الحالة في مرتبة واحدة لصدورها جميعا عن سيادة واحدة فانه لا يتصور عقلا أن يستبعد تطبيق أحدها استنادا إلى فكرة النظام العام كما يحصل أحيانا في نطاق النزاع الدولي للقوانين — ولا يستثنى من ذلك إلا في حالة تنازع القوانين الاستعماري *Conflit colonial* أى في حالة ما يكون للدولة مستعمرة وترغب الدولة المستعمرة في الإبقاء على القانون السارى في الاقليم المستعمر ليطبق على أهالي هذا الاقليم بالنسبة لبعض المسائل بسبب الخلف الكبير في النظم الاجتماعية والأخلاقية — وقد يؤدي هذا الموقف أحيانا إلى استبعاد تطبيق قانون المستعمرة بناء على مقتضيات النظام العام (باتنول — مبادئ القانون الدولي رقم ٢٦١) .

عقد الزواج — اجراءاته وتوثيقه بالنسبة للمصريين :

طبقا لقواعد الشريعة الاسلامية في مصر يتم عقد الزواج بتراضى الطرفين بحضور شاهدين مسلمين دون حاجة لتدخل أى شخص ذى صفة في اتمامه مادام كل من المتعافدين كامل الأهلية لعقد الزواج .

وإذا كان التشريع الوضعي قد اشترط إسماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها وجود وثيقة رسمية بالزواج وذلك لحال الناس على التوثيق وتجنبنا لمضار الإنكار والجهود والادعاءات المكاذبة فانه لا يشترط المسوغ الرسمي إسماع دعوى الزواج الاعتد إنكار الزوجية —

أما إذا كان المدعى عليه مقرا بها فإن المقر يعامل باقراره في أية مدة ادعى حصول الزواج بها (المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) .

وقد ظل النص الوارد في المادة ٩٩ من اللائحة نافذا بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بالغاء المحاكم الشرعية فلم ينص على الغائه وإنما رأى تنظيم توثيق عقود الزواج والشهادات التي كانت تتولاها المحاكم الشرعية على أن يظل توثيق عقود الزواج والطلاق والرجعة للمسلمين بواسطة المأذونين ، وأصبح المأذونون يعملون تحت إشراف محاكم الأحوال الشخصية وقد تقرر الغاء المواد من ٣٦٢ إلى ٣٧٢ الخاصة بالتوثيق من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

أما بالنسبة لغير المسلمين من المصريين التابعين للطوائف المعترف بها فإن عقد الزواج الخاص بهم لا يتم بمجرد تراضي الطرفين عليه وإنما يشترط لإتمام العقد وجوده ان يباشره أحد رجال الدين واتخاذ مراسيم دينية مقررة في شريعة كل منهم — وقد كانت عقود الزواج توثق في سجلات خاصة معدة لذلك في مجالس كل طائفة من هذه الطوائف وكانت هذه السجلات مبعثرة في أكثر من عشرين جهة مختلفة متباينة بغير رقابة من الدولة .

غير أنه بتاريخ ٢ يوليو سنة ١٩٤٧ صدر القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ فيما يتعلق بتوثيق عقود الزواج الخاصة بالطوائف — وقد ورد في المادة الثالثة منه بأن تدولى مكاتب التوثيق التابعة للشهر العقاري توثيق جميع المحررات فيما عدا ما كان منها متعلقا بالوقف أو بالأحوال الشخصية ومع ذلك توثق بهذه المكاتب المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة لغير المسلمين . وتنفيذا لهذا القانون أصبح واجبا القيام بتوثيق عقود الزواج الخاصة بالمصريين غير المسلمين المختلطي الطائفة والملة في مكاتب التوثيق التابعة للشهر العقاري شأنها شأن عقود الزواج الخاصة بالأجانب .

غير أن التوثيق قد لا يغنى عن إجراء المراسيم الدينية متى كان الزواج لا يعتبر شرعيا ولا يكون قائما في شريعة المتعاقدين بغير قيام المراسيم الدينية — ذلك لأن التوثيق في هذه الحالة إنما يقصد به تدوين العقد في السجلات الرسمية . وقد أشير في المذكرة الإيضاحية لقانون التوثيق رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أن الاختصاص في توثيق عقود الزواج قد جعل لموثقين منتدبين لهم إمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولون التوثيق فيها — وعلى ألا يمس ذلك التوثيق الاجراءات الدينية .

وفي هذه الحالة يكون من الشروط الأساسية لقيام العقد :

أولا — قيام المراسيم الدينية .

ثانيا — توثيقه في السجلات الرسمية للدولة .

وقد أفتى مجلس الدولة في صدد تنفيذ القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ أنه يخرج من اختصاص المحاكم الشرعية توثيق عقود الزواج لغير المسلمين ويصبح ذلك من اختصاص مكاتب التوثيق بشرط عدم وجود ما يمنع من الزواج طبقاً لأحكام الملة التابع لها كل من طالبي الزواج (الفتوى رقم ١٧٨ — إدارة الرأي لوزارة العدل بمجلس الدولة).

غير أنه بمناسبة صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ رأى تنظيم توثيق عقود الزواج والاشهادات التي ظلت تتولاها المجالس المالية — بأن وضع نظام مماثل لنظام المأذونين بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة فجعل الاختصاص في توثيق عقود الزواج لوثقين منتدبين من وزارة العدل يكون لهم إمام بالأحكام الدينية للجهة التي يتولون التوثيق فيها — وقد ورد في قانون التوثيق رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ الذي صدر بعد القانون الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية أن هذا التوثيق لا يمس الاجراءات الدينية المتبعة في أية طائفة من هذه الطوائف.

ويتضمن قانون التوثيق سالف الذكر تعديل المادة الثالثة السالفة الذكر من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ — بأن يتولي عقود الزواج والطلاق بالنسبة إلى المصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة موثقون منتدبون يعينون بقرار من وزير العدل، ويضع الوزير لائحة تبين شروط التعيين في وظائف الموثقين المنتدبين واختصاصاتهم وجميع ما يتعلق بهم — وتلغى عملية التوثيق بالمجالس المالية كما ألغيت أقلام التوثيق بالمحاكم الشرعية — وتعال إلى مكتب التوثيق جميع المضابط والسجلات والدفاتر المتعلقة بها.

ولهذا تصبح مكاتب التوثيق في الشهر العقاري هي المختصة دون غيرها بجميع المحورات الخاصة بالأحوال الشخصية فيما عدا عقود الزواج والطلاق الخاصة بالمصريين المسلمين والمصريين غير المسلمين المتحدى الملة فإن هذه العقود يتولاها المأذونون والموثقون.

وقد رأى الإبقاء على نظام المأذونين فيما يتعلق بتوثيق عقود الزواج لدى المسلمين لما فيه من الضمان في مراقبته والإشراف عليه، كما رأى تنظيم توثيق عقود الزواج بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الملة بوضع نظام مماثل لنظام المأذونين حتى يسهل مراقبته والإشراف عليه، ونص في القانون أن يصدر بشأن هؤلاء الموثقين المنتدبين للتوثيق قرار من وزارة العدل ينظم كيفية تعيينهم واختصاصهم وتأديتهم على النحو المتبع في شأن المأذونين.

ما يقتضى تقديمه لمكاتب التوثيق من المصريين :

على ضوء ما تقدم يقتضى لتوثيق عقد الزواج بالشهر العقاري أن يتقدم طالبيه لمكتب التوثيق بشهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها وشهادة من البطريكية التابع لها كل من الزوجين تفيد عدم ارتباطهما بزواج سابق مسجل لديها. وشهادة بخلوهما من الوانع الشرعية من

حيث القرابة أو ما شابهها تمنع عن الزواج — وإذا كان مذهب الزوجين يحتم لقيام الزواج اجراء المراسم الدينية لوجود العقد وجب تقديم شهادة بذلك .

وقد أوضحت مكاتب التوثيق تتولى توثيق جميع المحررات المتعاقبة بالأحوال الشخصية في الأحوال الآتية :

- ١ — متى كان أحد الزوجين مصرياً والآخر أجنبياً .
 - ٢ — بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلني الطائفة والملة .
 - ٣ — بالنسبة للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة والملة المحررات المتعاقبة بالأحوال الشخصية فيما عدا عقود الزواج والطلاق وهي التي حددها القانون رقم ٦٢٩ سنة ١٩٥٥ المعدل للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ فإنه يتولاهم موقوفون متدبون من وزارة العدل للقيام بهذا الاجراء خاصة .
 - ٤ — بالنسبة للمصريين من جميع الطوائف والديانات في المحررات الأخرى عدا عقود الزواج واشهادات الطلاق والرجعة والتصادق على ذلك .
- هذا وقد نصت المادة ١٦ من المرسوم بقانون الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ الخاص بالنظام القنصلي على أن القنصليات تختص بتحرير عقود الزواج متى كان كلا الزوجين مصري الجنسية . ولهم أيضاً اجراء ذلك متى كان أحد الزوجين مصري الجنسية وقد ورد في قرار وزاري صدر في ١٢ من مارس سنة ١٩٢٩ بأن شكل الزواج للمصريين غير المسلمين ما زال خاضعاً لقانون ديانتهم وأنه على القنصل في هذه الحالة أخذ رأى جهتهم الدينية بالقطر المصري بواسطة وزارة الخارجية .
- ومن المسلم به أن القناصل انما يعتبرون من الموثقين المتدبين في توثيق عقود الزواج على ألا يمس هذا التوثيق الاجراءات الدينية المفروضة على الزوجين طبقاً لشريعتهم .
- عقد الزواج — اجراءاته وتوثيقه بالنسبة للأجانب المقيمين في مصر :

للأجانب توثيق محرراتهم الخاصة بأحوالهم الشخصية في الشهر العقاري . كما أن لهم الخبرة في توثيقها في القنصليات الأجنبية التابعين لها (المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧) هذا ما لم ينص القانون في بعض الأحوال على وجوب التوثيق المحلي — كما لو كان الأمر متعلقاً بتوثيق النظام المالي للزوجين وكان يشمل عقاراً في مصر .

ذلك لأن الزواج يعتبر صحيحاً بين اجنبيين إذا عقد وفقاً لإيضاح البلد الذي تم فيه Locus regit actum — كما يكون صحيحاً إذا عقد طبقاً للشكل الذي يرسمه القانون الشخصي للزوجين . فإذا اختلفا جنسية تعين مراعاة ما يستلزمه قانونهما .

ويقتضى مراعاة أن البلاد التي تعتبر الزواج نظاما دينيا . لاعتبر زواج التابعين لها الحاصل في الخارج وفقا للشكل المحلي المدني صحيحا — كما لو تزوج يونانيان في مصر بطريق توثيق زواجهما في الشهر العقاري دون اجراء المراسيم الدينية .

وقد جرى العرف الدولي على تحويل قنصليات البلاد الأجنبية سلطة توثيق شهادات الحالة المدنية ومن أخصها عقود الزواج . وفيما يختص بالقانون المصري فإن المادة ١١ من معاهدة مونترو تنص على أن للقناصل بشرط التبادل أن يقوموا بالأعمال الداخلة في الاختصاصات المعترف بها عادة للقناصل في مواد اشهادات الحالة المدنية ... وعقود الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات والنيابة عن مواطنيهم الغائبين — وتضمنت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق تعليقا على المادة الثالثة السالفة الذكر انه فيما يختص بالأجانب يكون لهم الخيار في توثيق محركاتهم المتعلقة بأحوالهم الشخصية لدى مكاتب التوثيق أو لدى جهاتهم القنصلية طبقا لقواعد لقانون الدولي — وكذلك أشار القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص باصدار قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي إلى تحويل بعثات التمثيل القنصلي جميع الاختصاصات التي يخولها العرف الدولي .

وعند توثيق عقد زواج الأجانب في مصر يقتضي تقديم المستندات الآتية — طبقا للتعليمات التي أرسلتها وزارة العدل للشهر العقاري طبقا للمشور رقم ٢١ الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ :

١ — شهادة ميلاد أو مستخرج رسمي يقوم مقامها بشرط ألا يكون قد مضى على استخراجه أكثر من ثلاثة أشهر .

٢ — شهادة من القنصلية التابع لها طالب الزواج أو أي مستند رسمي يثبت جنسية كل من طالبي الزواج .

٣ — شهادة من السلطة القنصلية في بلده أو البلد الذي ينتمي إليها أو القنصلية التابع إليها كل من الزوجين أو أحدهما تفيد خلوها من الموانع الشرعية وعدم ارتباطهما بزواج سابق وفي حالة عدم وجود هيئات أو ماشابهها لاعطاء هذه الشهادة تقدم شهادة بذلك من كنيسة مصرح لمقدمها بالزواج فيها .

٤ — شهادة وفاة الزوج أو الزوجة إذا كان أحد طالبي الزواج أو كلاهما أرملًا أو أرملة .

٥ — حكم الطلاق أو البطلان أو الفسخ الصادر من الجهة المختصة إذا كان أحد طالبي الزواج سبق ارتباطه بزواج انتهى بالبطلان أو الفسخ أو الطلاق .

- ٦ — شهادة طبية تفيد ان كلا من طالبي الزواج خال من الأمراض .
- ٧ — المستند الرسمي الذي يفيد موافقة الأبوين أو احدهما أو الوصي أو مجلس العائلة أو الأقارب أو التماس الموافقة حسب ما يتطلبه قانون بلد الزوج أو الزوجة .
- ٨ — إذا كان قانون بلد الزوجة أو الزوج يستلزم الاعلان في موطنه الأصلي فيجب تقديم شهادة من الجهة المختصة بما يفيد تمام هذا الاعلان .
- ٩ — إذا رفعت معارضة في طلب الزواج أمام المحكمة المختصة واعلن بها المكتب الذي تقدم له طلب الزواج فتطلب شهادة تفيد رفض المعارضة وان حكم الرفض أصبح نهائيا أو حكم الرفض نفسه وما يفيد انه أصبح نهائيا .
- ١٠ — صورة رسمية من النظام المالي الذي اتفق عليه الزوجان قبل الزواج أو شهادة من مكتب التوثيق الذي تم امامه هذا الاتفاق تفيد حصوله ومضمونه ونوع النظام الذي وقع عليه الاختيار .

* * *

عقد الزواج الحاصل في البلاد الأجنبية — توثيقه واجراءاته :

لا يجوز في القوانين الغربية إثبات الزواج أو سماع الدعوى به أو التمسك بأي أثر من آثاره إذا لم يستند الادعاء إلى وثيقة الزواج الرسمية المقررة في الدولة . ولا يجوز إثبات الزواج بأي ورقة أخرى ولو كانت رسمية كما لا يجوز اثبات العقد بالاقرار أو اليمين . وتعتبر وثيقة الزواج في القوانين الغربية من وثائق الحالة المدنية .

وإذا رجعنا إلى التفصيل في ذلك بين مختلف الدول — فإن القانون الفرنسي لا يعتبر عقد الزواج إلا متى كان عقدا مدنيا موثقا أمام الموثق المدني المختص بذلك ويحرم على رجال الدين — تطبيقا للمادتين ١٩٩ و ٢٠٠ من قانون العقوبات اجراء مراسيم زواج دينية ما لم تكن اجراءات التوثيق المدني قد تمت قبل ذلك .

وتقرر المادة ١٩٤ من القانون المدني انه لا يجوز للشخص الذي يدعى صفة الزوج أو يدعى بالزواج من الآثار المدنية إلا متى تقدم بوثيقة اشهار الزواج المقيمة في سجل الأحوال الشخصية وذلك فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٦ من كتاب اشهادات الأحوال الشخصية في القانون المدني ، وهي الأحوال التي تنحصر في عدم وجود سجلات الأحوال الشخصية أو ضياعها وفي هذه الحالة يثبت الزواج بالسجلات والأوراق الصادرة من الأباء والأمهات المتوفين ، كما يثبت بشهادة الشهود .

وتقرر المادة ١٩٥ ان حالة الزوجية الظاهرة لا تكون وحدها سندا كافيا لدعى الزوجية في حصول كل من الزوجين تجاه الآخر على صفة الزوج ما لم تقدم وثيقة الزواج التي أشهرت أمام مأمور الأحوال الشخصية ، ويستثنى من ذلك حالة قيام دعوى النسب . فإذا

رزق شخصان عاشا علنا كزوج وزوجة بأولاد ومات الزوجان فلا يجوز أن يطعن في صحة نسب أولادهما بدعوى عدم تقديم وثيقة اشهار الزواج مادامت صحة النسب ثابتة من مقتضى حالة الزوجية الظاهرة بشرط ألا تتناقض هذه الحالة الظاهرة وشهادة الميلاد — لا بد بأي حال .

* * *

على أن توثيق عقد الزواج المدني في فرنسا يتميز كذلك ، كما يتميز في سواها من الدول الغربية ، بقواعد خاصة تختلف عن باقي العقود الرسمية — ذلك انه قبل توثيق عقد الزواج يجب ان يعان المقبلان على الزواج مشروع زواجهما قبل الموعد المحدد لآتمامه . وان يتوالى هذا الاعلان لفترة معينة من الوقت حتى يمكن لمن يخوله القانون الاعتراض على عقد الزواج بتقديم وجه اعتراضه ، ولا يجوز اتمام الزواج قبل انقضاء هذا الوقت المحدد للاعتراض ، ويقوم نفس موثق الحالة المدنية بهذا الاعلان على باب مقر حاكم البلدة التي يتبعها موطن الزوجين أو محل اقامتهما أو في موطن أحدهما أو في محل إقامة أحدهما أو في محل ميلاد أيهما . وفي المدن الكبرى يتم هذا النشر في الصحف اليومية التي تصدر في آخر موطن للزوجين المقبلين . ولا يجوز الاعفاء من هذا النشر إلا إذا صدر قرار بذلك من وكيل النيابة لظروف خاصة قوية كاثبات حصول الزواج قبل الوفاة أو كرحيل الجنود عند الحرب (المادة ١٦٨) .

وعند حلول الأجل المحدد للتوثيق يقتضي أن يقدم الزوجان للموثق الأوراق التالية :

١ — شهادة الميلاد — بشرط ألا يكون قد مضى على استخراجها أكثر من ثلاث شهور وذلك لكي يتبين منها ما إذا كان الزوج قاصرا أو بالغا .

٢ — شهادة طبية بأن الزوجين قد فحصا طبيا بقصد الزواج . وبشرط أن لا يكون قد انقضى على هذا الفحص أكثر من شهر واحد ، ويجوز أن يعفى الزوجان من تقديم هذه الشهادة في مثل حالة الاعفاء من النشر .

٣ — شهادة بحصول إشهار الزواج .

٤ — وكذلك شهادة من الموثق الذي قام بتحرير عقد النظام المالي بين الزوجين .

٥ — الأوراق التي تثبت موافقة الأصول متى كان أحد الزوجين قاصرا — أو موافقة السلطات العليا على زواج العسكريين .

* * *

على أن اعتبار رابطة الزوجية عقدا مدنيا لم يمنع الكنيسة في فرنسا من التصدي للفصل في صحة عقد الزواج أو بطلانه وذلك بطريق التحكيم إذا التجأ إليها الطرفان باختیارهم . فقد جاء في موسوعة البندكت جزء ٢٣ تحت كلمة Cultes ص ٩٦ — أن الكنيسة

تباشر ، بموافقة الدولة ، الفصل في المسائل الروحية البحتة بالنسبة لجميع الأشخاص وهي المسائل المتعلقة بأسرار الدين . وتختص من الناحية الروحية في الفصل في صحة وبطلان عقود الزواج وفي كل الأفعال المخالفة للدين كالبدع والردة والمسائل المعيرة سباً للدين وتدنيس المقدسات والاحاد والتصرف في الأشياء المقدسة ، ولا يستطيع الأساقفة أن يتعرضوا لهذه المسائل إلا من الوجهة الدينية فقط .

وجاء في مؤلف « أوليفيه مارتين » موجز تاريخ القانون الفرنسي طبعة سنة ١٩٥١ ص ٣٣ نبذة ٦١ — أن الكنيسة تمارس نوعان من القضاء كانا عملاً للتطور — قضاء تاديبى وقضاء تحكيمى ، فالقضاء التاديبى تمارسه الكنيسة ككل مجتمع بالنسبة لأعضائه الكليركيين والاشباح وهي في ذلك تطبق عقوبات دينية تصل في بعض الحالات إلى عقوبة الحرمان أو الشبح ، أما القضاء التحكيمى فهو وليد التعاليم المسيحية التي تفضل إنهاء كل خلاف بالطريق الودى والمصالحة وبناء على ذلك يجوز طرح أى نزاع حتى ولو كان من اختصاص المحاكم المدنية على الأساقفة — وبهذا المعنى مؤلف الأستاذ بيرسو في تاريخ القانون الخاص طبعة سنة ١٩٣٥ ص ٥٧ حيث جاء به أن الكنيسة تختص بكل ما يتصل بالأسرار الكنسية وخاصة أسرار عقد الزواج لاعتباره من أسرار الكنيسة .

ويراجع في هذا المعنى أيضا مجلة القانون المدنى الفرنسى العدد الأول مارس سنة ١٩٥٦ .

* * *

ويجدر في هذا المقام أن نشير إلى أن فرنسا تعتبر الجزائر جزءا من الدولة ولكنها فيما يتعلق بأحوالها الشخصية قد أصدرت بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ القانون التنظيمى للجزائر — الذى يبنى للمواطن الجزائري الذى لم يتنازل صراحة عن التمسك بقوانين أحواله الشخصية خاضعا لأحكام شريعته الخاصة .

عقد الزواج في القانون الايطالى :

كان عقد الزواج في ايطاليا إلى سنة ١٩٢٨ عقدا مدنيا إلى تاريخ معاهدة لاتران المعروفة بمعاهدة الصلح (الكونكوردات) بين ايطاليا وقدااسة البابا في ١١ فبراير سنة ١٩٢٩ والصادر به القانون رقم ٨١٠ الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٢٩ ويتضمن هذا القانون — أن للزوجين الخيار بين الزواج الدينى أو الزواج المدنى ويكون للزواج المعقود أمام الكنيسة الكاثوليكية نفس الآثار المترتبة على التوثيق المدنى (المادة ٥ من القانون رقم ٨١٠) وقد جاء النص على غرار ما ورد في صدر المعاهدة التي عقدت بين ايطاليا وقدااسة البابا الذى جاء بها — أنه رغبة من الدولة في أن تعيد إلى الزواج مكانته الدينية مراعاة للتقاليد الكاثوليكية للشعب الايطالى فانها تعترف بأن للزواج المعقود أمام الكنيسة وفقا للكنيسة الكاثوليكية نفس الآثار المترتبة على الزواج المدنى .

وتنص المادة ٨٢ من القانون المدني الايطالي الجديد أن الزواج المعقود أمام الكنيسة الكاثوليكية تحكمه نصوص معاهدة لاتران الصادر بها القانون رقم ٨١٠ والقواعد المقررة لهذا الشأن — وإذا اختار الطرفان الزواج الديني فإن طريقة اشهار الزواج وبيان الموانع التي تحول دون عقده وأسباب الطلاق يطبق في شأنها قواعد القانون الكنسي — ففما يتعلق بإجراءات الشهر يقتضى أولاً النشر عن الزواج على باب الكنيسة التابع لها محل إقامة الزوجين وكذلك على دار عمدة البلدة ، وعلى القس الذي أجرى عقد الزواج طبقاً للراسيم الدينية الكاثوليكية أن يقوم بتوثيق عقد الزواج وأن يرسل نسخة طبق الأصل منه في خلال خمسة أيام إلى دار العمدة لتسجيلها في سجلات الحالة المدنية شأنها في ذلك شأن تسجيل العقود المدنية للزواج ، وعلى القس أن يشرح للزوجين الآثار المدنية المترتبة على الزواج وأن يقوم بتلاوة نصوص القانون المدني المتعلقة ببيان حقوق وواجبات الزوجين ويثبت ذلك عند توثيقه لعقد .

ويرجع إلى قانون الكنيسة الكاثوليكية في بيان موانع الزواج وأسباب الطلاق والتفريق الجسماني ، وتختص المحاكم المدنية وحدها في شأن الزواج المعقود بين كاثوليكين أمام الكنيسة الكاثوليكية .

وكذلك تختص المحاكم الكنسية بالدعوى الخاصة ببطلان الزواج وفسخه متى رفعت الدعوى قبل وقوع المعاشرة .

وعند ما تصبح القرارات والأحكام الصادرة في تلك الدعوى نهائية تحال إلى المحكمة العليا الدينية للتحقق من أنه قد روعي فيها أحكام الشريعة الكاثوليكية ثم تحيلها المحكمة بعد ذلك إلى محكمة الاستئناف العليا المدنية المختصة محلياً التي تجتمع في غرفة المشورة . وتأمر بتنفيذ تلك الأحكام مع ما يترتب على ذلك من آثار مدنية والتأشير بها في سجلات الحالة المدنية على هامش عقد الزواج .

أما دعوى الانفصال الجسماني فإن قداسة البابا يقتضى أن يوافق على طرحها على القضاء المدني .

وقد جاء في مؤلف الأستاذ ارمانجون تعليقا على نصوص معاهدة لاتران أن اختصاص المحاكم الدينية في ايطاليا لا يزال غير محدد بدقة ، وقد جرى العمل على أنها تختص ببطلان عقد الزواج ، وفي المعارضة التي ترفع عن موانع عقد الزواج .

وتختص المحاكم المدنية العادية في منازعات الزواج وما يتبعه في شأن عقود الزواج المحررة أمام الموثق المدني وتحكمه نصوص القانون المدني وحده .

أسبانيا والبرازيل :

يعترف القانون بنوعين من نظم الزواج — الزواج المدني والزواج الديني لطائفة الكاثوليك .

والزواج الديني يحكم شروطه وشكله القواعد الدينية لطائفة الكاثوليك وتختص المجالس الكنائسية الكاثوليكية بالحكم في شأنه أو في شأن بطلانه .
غير أنه مع ذلك يقتضي أن يوثق هذا الزواج المدني أمام الموثق المدني المختص في سجلات الحالة المدنية (etat) .

والقانون المدني الأسباني وكذلك القانون الديني الكاثوليكي لا يقران الطلاق — وإنما يقرران الانفصال الجسائي ، ومتى كان عقد الزواج بالطريق الديني فإن المحاكم الدينية هي التي تقضى في شأنه ، ومتى صدر به الحكم يقتضي التصديق عليه من المحكمة المدنية ثم يسجل في سجلات الحالة المدنية .

أما إذا كان الزواج مدنياً فإن الحكم بالانفصال الجسائي تختص به المحكمة المدنية .
أما في البرتغال فإن الزواج المدني يعقده موثق مدني وخاضع لأحكام القانون المدني وكذلك فسخ عقد الزواج والطلاق — أما الانفصال الجسائي فيحكم فيه مجلس العائلة ويرأسه قاض ورأيه استشاري فقط .

وفي القانون اليوناني :

يكون عقد الزواج منعوماً وكان لم يكن إذا لم يتم زواج التابعين لكنيسة الأروام الأرثوذكس طبقاً للبراسيم الدينية التي يجريها أحد قساوسة هذه الكنيسة ، وكذلك يعتبر كأن لم يكن إذا كان أحد الزوجين تابع لكنيسة الأروام الأرثوذكس ، وكان الزوج الآخر تابعاً لأية ملة أخرى .

ومتى اختلف الزوجان ملة أو ديانة يقتضي عقد الزواج وفقاً لطقوس ملة أو ديانة كل منهما — طالما أن هذه الديانة أو الملة معترف بها في اليونان (١٣٧١) .
ويمنع عقد الزواج إذا كان أحد الزوجين مسيحياً والثاني ينتمي إلى ديانة أخرى (١٣٥٣) .

غير أن القانون اليوناني يجعل الحكم في صحة الزواج أو بطلانه ، وفي الطلاق وفي كافة مسائل الأحوال الشخصية للمحاكم المدنية .
ويجرى الاعلان عن الزواج قبل عقده — كما يجرى توقيعه في سجلات الحالة المدنية — كما هو الحال في القوانين الأخرى .

وفي إنجلترا وألمانيا:

لمن يشاء أن يجرى عقد الزواج بالطريق الديني — وتفرض الحكومة على رجال الدين الذين يباشرون عقد الزواج التزامات خاصة بتبوعونها وإلا كان الزواج باطلا — كما يجوز أن يجرى عقد الزواج بالطريق المدني — وفي الحالين يقتضى الاعلان عن عقد الزواج قبل إجرائه بثلاث شهور — ولا انتظار حتى يقضى في المعارضة إن كانت هناك معارضة .

وفي القانون السويسرى :

تنص المادة ١١٦ من القانون المدني السويسرى على أن الزواج يتم بحضور شاهدين أمام موثق مدنى — وأن يتم ذلك علنا في دار الزواج التابعة للبلدية .
ويطبق في شأن الزواج الأحكام الخاصة بالمقاطعة التابع لها الزوجان .
ويقتضى أن يعلن عن الزواج قبل انعقاده — وأن تنقضى المواعيد المقررة قبل عقد الزواج .
وتختص المحاكم المدنية بإطلاقه كافة الدعاوى المترتبة على عقد الزواج .
(راجع القانون السويسرى — المواد من ١١٦ — ١٥٨) .

وفي القانون التركى :

هو صورة من القانون السويسرى .
فإن الزواج يتم أمام الموثق المدني للعقود الرسمية ، ويتم علنا بمعرفة الموظف المختص في صالة مجلس البلدية المختص لذلك (المادة ١٠٨) .
وتختص المحاكم المدنية بالفعل في كافة مآزمت الزواج .
كما تختص المحاكم المذكورة أيضا بالفصل في طلب الانفصال الجسدي — وتكون مدة هذا الانفصال ثلاث سنوات وبانتهائها يقضى حتما بالانفصال ويجوز لأى من الطرفين أن يطلب الطلاق في خلال هذه المدة (المواد من ١٠٨ — ١٣٦) .
ويصح في التشريع التركى زواج المسلمة من غير المسلم ، كما يجوز زواج غير المسلمة من المسلم .
وفي النظام المالى للزوجين — إذا لم يتفق الزوجان على نظام معين لأموالهما يكون المعمول به هو نظام فصل الاموال .

ويقر القانون التركى الانظمة المالية الثلاث المعروفة في القانون السويسرى فيجوز اتفاق

الزوجين على نظام الاتحاد في الاموال ، أو الاشتراك في الاموال ، أو أن يكون الاشتراك قاصرا على الاموال التي تؤول إلى الزوجين أثناء قيام الزوجية .

وقد أصبح الزواج في بلجيكا مدنيا بمقتضى القانون الصادر في ١٢ من مايو سنة ١٩٣١ وكذلك في هولندا بمقتضى القانون الصادر في ٣١/٥/١٩٣٤ وفي رومانيا منذ سنة ١٨٦٥ وفي بولاندا منذ سنة ١٩٢٥ .

وقد كان الزواج في البرازيل مدنيا حتى سنة ١٩٣٦ — غير انه في ١٠ من يناير سنة ١٩٣٧ صدر القانون رقم ٣٧٩ وبمقتضاه أصبح الزواج الدينى معترفا به كما هو الحال في أسبانيا بسلطة النفوذ الكاثوليكي في كل منهما . وبمقتضى هذا القانون يكون للزوجين عند الشروع في الزواج ان يطلبوا من السلطة المدنية التصريح لها بالزواج أمام الجهة الدينية التي يطلبانها كاثوليكية كانت أو بروتستانتية أو يهودية بشرط أن لا تكون الشريعة المطلوب عقد الزواج على أساس تعاليمها مخالفة للنظام العام — وفي هذه الحالة تعطى للزوجين شهادة بصحة أهليتهما للزواج لتقديمها إلى الجهة الدينية لتجرى المراسم الدينية استنادا إلى هذا التصريح الصادر بعدم وجود الموانع الشرعية للزواج . وكذلك الحال في بيرو .

القانون الذى يحدد اركان الزواج والذى يحدد اجراءاته عند تنازع القانون الدولى :

تقضى المادة ١٢ من القانون المدني — بأنه يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج إلى قانون كل من الزوجين .

والمقصود بقانون كل من الزوجين هو قانون جليسيتهما .

وظاهر من النص أن الشارع يشير إلى أن هناك شروط موضوعية كما أن هناك شروط شكلية أو اجرائية لعقد الزواج .

والشروط الموضوعية هي أركان العقد التي يتحقق بها وجوده وانهقاده والمرجع فيها طبقا للقانون المصرى إلى قانون الجنسية .

وهذه القاعدة الخاصة بالرجوع إلى قانون كل من الزوجين في شأن الشروط الموضوعية كانت مقررة من قبل في لائحة التنظيم المختلط (مادة ٣٩ فقرة ٥) وفي أحكام المحاكم المختلطة السابقة — غير أن هذه القاعدة ليست مستقرة في كل القوانين رغم اقرارها في مؤتمراهاى المنعقد في يونيو سنة ١٩٠٣ ، فان من بين الدول من يرجع في شأن الشروط الموضوعية

للزواج إلى قانون موطن كل من الزوجين لا إلى قانون جنسيتهما . ومن بين الدول من يرجع في شأن الشروط الموضوعية إلى قانون محل إبرام العقد . إذ أن الزواج المعقود صحيحا في محل إبرامه — يعتبر صحيحا في كل جهة أخرى .

غير أن الغالبية الكبرى بين الدول — للفريق الذي يرجع في شأن الشروط الموضوعية إلى قانون الجنسية كما هو الحال في مصر — فإن الحال كذلك في فرنسا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال وهولندا وبلجيكا وألمانيا وبولونيا والسويد وهنغاريا والنمسا واليونان وبلغاريا وبعض دول أمريكا اللاتينية كشيلى والبرازيل .

ومن الدول التي ترجع في شأن الشروط الموضوعية إلى قانون موطن الزوجين إنجلترا والدانمرك ودول أمريكا اللاتينية .

ومن الدول التي تعتبر أن الزواج المعقود صحيحا في محل إبرامه يعتبر صحيحا في كل جهة أخرى — الولايات المتحدة الأمريكية .

أما سويسرا فقد فرقت بين الزواج المعقود في بلادها والزواج المعقود في الخارج فالزواج المعقود في داخل الدولة يخضع لقانون جنسية الزوجين أما المعقود خارج حدودها فإنه يخضع لقانون مكان إبرامه .

* * *

أما وقد استقر القانون المصري إلى أن المرجع في شأن الشروط الموضوعية لصحة الزواج إلى قانون الجنسية — فقد قرر الشارع في الوقت نفسه أن جميع المسائل الخاصة بالاجراءات أو بالشكل تخضع لقانون البلد الذي تباشر فيه الاجراءات — أى تخضع لقانون الاجراءات في البلد الذي يبرم فيه العقد .

وهنا يجتهد الخلاف عند تعيين ما يعتبر من الشروط الموضوعية للزواج — أى الشروط القانونية التي يتحقق بها صحة العقد ووجوده لترتيب اثاره القانونية في النفس وفي المال . وما يعتبر من الشروط الشكلية أو الاجرائية .

ذلك لأن الأولى كما قدمنا تخضع لقانون جنسية الزوجين في حالة تنازع القوانين بالنسبة للمساكن — في حين ان الثانية إنما تخضع لقانون الاجراءات في البلد الذي تباشر فيه الاجراءات .

ومن المسلم به ان تحديد الرابطة التي تكون العقد وترتيب اثاره — وتحديد ما يعتبر من الشكل أو من قبيل الاجراءات هو مسألة تكييف .

وترتبنا على ماقرر في المادة العاشرة من القانون المدني — يكون القانون المصري هو المرجع في تكييف العلاقات عند ما يطلب تحديد نوع هذه العلاقات في قضية تتنازع فيها القوانين

لمعرفة القانون الواجب تطبيقه من بينها — أى أن المرجع في بيان ما يعتبر من الشروط الموضوعية وما يعتبر من الشروط الشكلية إنما يرجع لقانون القاضي .

فهل توثيق عقد الزواج من الشروط الموضوعية أو الشكلية ؟ وهل النظام الديني للزواج يعتبر من الشروط الموضوعية أو الشكلية ؟ وهل شرط موافقة الوالدين على زواج القاصر شرط موضوعي أو شكلي ؟ وهل حضور شاهدين مسلمين في الزواج المفقود بين اثنين يدينان بالاسلام متعلق بركان العقد أو شكله ؟ هل كون الزواج تنحل عقده باجراءات يقوم بها الزوج أو باجراءات تقوم بها الزوجة شرط موضوعي أو شكلي ... الخ .

كل هذه أمور تبدو أهميتها عند تعيين ما إذا كانت المسألة متعلقة بركان عقد الزواج أو باجراءاته الشكلية .

* * *

ومتى كان الزواج طبقا للشريعة الاسلامية رابطة تم بالتراضي ولو لم يحصل توثيق للعقد . فهل يقف القاضي المصري عند تكييف رابطة الزوجية عند هذا الحد في المنازعات التي تشتمل على عنصر أجنبي ؟ وهل يقف القاضي عند مدلول الشروط الموضوعية والشروط الشكلية مقيداً بقانونه ؟

انه إذا فعل ذلك والتزم الدقة في خضوع التكييف فيما يعتبر من الشروط الموضوعية ، وما لا يعتبر منها طبقا لقانونه — فقد ينتهي أمام التباين العظيم في مختلف القوانين إلى تعطيل تطبيق القانون الأجنبي أو تطبيقه في غير موضوعه .

ولقد واجهت المحاكم المصرية صعوبة كبرى وهي تواجه مشكلة التكييف وتطبيق قانون القاضي خصوصا متى تقرر ان قانون القاضي هو الرجوع لقواعد الشريعة الاسلامية باعتبارها النظام الغالب للأحوال الشخصية .

ويرى الأستاذ نبوايه في مطوله جزء ٥ فقرة ١٤٨٥ — أنه يقتضي الرجوع لأحكام القانون الأجنبي دون سواء لبيان ما إذا كانت الزواج الديني من شكل الزواج أو من موضوعه ، وحجته في هذا أن الشروط الموضوعية للزواج تعتبر جزءا من الحالة *état* ، ومن المقرر أن « الحالة » تخضع في أحكامها للقانون الشخصي — ويكون الرجوع للقانون الشخصي في هذه الحالة هو الطريق السليم للوصول إلى التكييف الصحيح — ويستند في رأيه هذا إلى ما استقر عليه الفقه من تعريف « الحالة » من أنها كون الانسان زوجا أو أرملًا أو مطلقا أو ابنا شرعيا الخ — وأنه في سبيل تحقيق حالته هذه يقتضي الرجوع إلى قانونه الشخصي .

على أن هناك ناحية أخرى خاصة بتطبيق القانون المصري — ذلك ان الحكومة المصرية قد أشارت في التصريح رقم ٣ الملحق بمعاهدة الامتيازات الأجنبية — أى القواعد الخاصة

بالاجراءات التي تنوى الحكومة المصرية أن تقررها في مواد الأحوال الشخصية فإنها تطبق .
 ما لم يعترض تطبيقها قاعدة موضوعية في قانون أجنبي .

ولأجدال أن كثيرا من الدول تعتبر اجراء المراسيم الدينية من الشروط الموضوعية بحيث
 لا يقوم العقد بدونه . بل يعتبر باطلا وكان لم يكن إذا لم تجر المراسيم الدينية في عقده

ويسترعي النظر كذلك أنه ورد في مشروع القانون المدني في المادة ٤٠ من المشروع
 مانصه — قوانين الأجانب الواجبة التطبيق لا تسرى إلا في أحكامها الموضوعية . وتسرى
 على الأجانب قواعد الاجراءات التي تقررها القوانين المصرية في مواد الأحوال الشخصية .
 على ألا تتعارض هذه القواعد مع حكم موضوعي في القوانين الوطنية لهؤلاء الأجانب — وقد
 حذفت هذه المادة عند القراءة الأخيرة بناء على أنها تتضمن أحكاما تفصيلية (الجزء الأول
 من مشروع تنقيح القانون المدني ص ٨٤ — والجزء الأول من الأعمال التحضيرية للقانون
 المدني ص ٢٩٠) .

ويرى الدكتور حامد زكي أن القاضي يجرى التكييف الرئيسي الأول وهو التقرير
 بدخول أو عدم دخول المسألة في نطاق الأحوال الشخصية وفقا للتشريعات المصرية . وإذا
 ما خلاص له ان المسألة تدخل في نطاق الأحوال الشخصية أجرى قاضي الأحوال الشخصية
 المختص تطبيق قانون الجنسية على العلاقة المطروحة أمامه .

وقد يؤيد هذا الرأي ما ورد في مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني جرد أول تعليقا
 على المادة ١٢ السابقة الذكر . ويلاحظ أن القانون المصري يتضمن أوضاعا مختلفة فيما
 يتعلق بالشكل . فهناك الأوضاع المقررة في الشريعة الإسلامية — وهناك الأوضاع
 المقررة في نظم الطوائف غير الإسلامية — إلا ان هذه الأوضاع الأخيرة لا ينعقد الزواج
 صحيحا علي وفقها إذا كان أحد الزوجين مسلما أو كان كلا الزوجين غير تابع للكنيسة التي
 ينعقد الزواج أمامها .

على أن التكييف الذي يخضع للقانون المصري هو ذلك الذي يلزم لتحديد قاعدة الاسناد
 بالقدر اللازم لمعرفة القانون الواجب التطبيق — أما التكييفات اللاحقة على تحديد قاعدة
 الاسناد فتخضع للقانون المختص بحكم هذه العلاقة يؤيد ذلك ما ورد في مجموعة الأعمال
 التحضيرية للقانون المدني جرد أول تعليقا على المادة ١٠ الخاصة بالتكييف — ان تطبيق
 القانون المصري بوصفه قانونا للقاضي في مسألة التكييف لا يتناول إلا تحديد طبيعة العلاقات
 في النزاع المطروح لإدخالها في نطاق طائفة ونوع من طوائف النظم القانونية التي تعين لها
 قواعد الإسناد اختصاصا تشريعا معيناً ، كطائفة النظم الخاصة بشكل التصرفات . أو بحالة
 الأشخاص أو بالمواريث أو بالوصايا أو بمرکز الأموال . ومتى تم هذا التحديد انتهت مهمة
 قانون القاضي إذ يتعين القانون الواجب تطبيقه ولا يكون للقاضي إلا أن يعمل أحكام هذا

القانون - وقد استرشد المشرع في صياغة هذه القاعدة الواردة في الفقرة الأولى بالمادة ٦ من تقيين بوستامنتي والمادة ٧ من المجموعة الأمريكية الخاصة بتنازع القانون (ص ٢٣٥ و ٢٣٦) أي أن التكييف الذي يخضع للقانون المصري هو ذلك الذي يلزم لمعرفة قاعدة الاسناد أو القانون الواجب التطبيق . فالقاضي ، وهو يصدر مسألة تتعلق بالزواج ، لا يلتزم في بيان مداه ذلك المعنى الذي يحدده قانونه ، بل يقتضي أن يتسع لكي تندرج فيه النظم التي تسمى زواجا في قوانين مختلف الدول وان اختلفت في تفصيلاتها عن معنى الزواج في قانونه (القانون الدولي الخاص للدكتور عز الدين - الجزء الثاني فقرة ٨٩) ومتى انتهى القاضي من ادخال العلاقة القانونية طبقا لطبيعتها في طائفة معينة من النظم القانونية وبالسعة النظرية السابقة . فهذا تكييف كاف في مجال التنازع الدولي لقانون القاضي - ومتى تم هذا التحديد لمعرفة القانون الواجب التطبيق فلا يكون للقاضي إلا أن يعمل أحكام هذا القانون .

ويرى الدكتور عز الدين انه يجب على القاضي وهو يجري التكييف في بيان ما يعتبر من الشروط الشكلية أو الموضوعية طبقا لقانونه ، ان لا يقف حبيس الحدود الضيقة للمدلول الشروط الشكلية والموضوعية في قانونه ، بل يقتضي أن يوسع هذا المدلول بحيث يستوعب ما تضعه نظم الزواج في مختلف القوانين الأجنبية من شروط - فيجب إذن ألا يقصر معنى الشروط الشكلية للزواج والشروط الموضوعية على الشروط التي تقرها الشريعة الإسلامية بوصفها القانون العام للأحوال الشخصية في قانونه . بل يجب أن يتسع ليشمل ما يضعه القانون الأجنبي الواجب التطبيق من شروط . (مقال للاستاذ الدكتور عز الدين عبد الله في مجلة القانون والاقتصاد - السنة ٢٤ ص ٦٣ وما يليها) .

على أنه قد يكون لهذه المسألة ناحية أخرى في بحثها ذلك أنه لا خلاف على أنه متى كان القانون المصري هو المرجع في تحديد طبيعة العلاقة القانونية في المسائل التي تتنازع فيها القوانين - فإن التكييف الذي يخضع لقانون القاضي هو التكييف الأول الذي يحدد طبيعة هذه العلاقة - هل العقد مثلا عقد زواج أم لا ، ولكن التكييف اللاحق لشروط العقد وأحكامه لا يخضع لقانون القاضي وإنما تخضع للقانون المختص بحكم العلاقة بمعنى أنه متى تم تحديد طبيعة العلاقة القانونية وفقا لقانون القاضي وتحدد لذلك القانون المختص الذي يحكمها - كان هذا القانون وحده ، ولو كان أجنبيا هو القانون المختص لتحديد ما يلزم إجراؤه بعد ذلك من تكييفات لاحقة للفصل في المنازعة - وهذه التفرقة بين التكييف الأول لطبيعة العقد primary classification والتكييف اللاحق secondary classification هي الراجحة بين رجال الفقه اليوم - والقانون المصري يأخذ بهذه القاعدة فقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون المدني المصري تعليقا على المادة ١٠ من القانون المدني في قوله إن تطبيق القانون المصري بوصفه قانون القاضي في مسائل التكييف لا يتناول إلا تحديد طبيعة العلاقة في النزاع المطروح ومتى انتهى هذا التحديد انتهت مهمة قانون القاضي - ومن ثم فإن التحفظ الذي

ينتهي إليه كثير من فقهاء القانون الدولي من عدم خضوع التكييفات اللاحقة لقانون القاضي هو الرأي الذي يعتنقه القانون المصري .

ولهذا متى كانت طبيعة العقد موضوع النزاع تدل على أنه ارتباط بين رجل وامرأة رباطا مستديما بقصد إنشاء أسرة — فانه على مقتضى ذلك تحدد طبيعة العلاقة القانونية بين الطرفين طبقا لقانون القاضي — وبهذا تنتهي مهمة قانون القاضي والتكييف اللاحق الخاص بانعقاد العقد وطريق انقضائه يحددها القانون المختص ولو كان القانون أجنبيا .

غير أن الأستاذ الدكتور عز الدين بعد أن يقرر في مقاله السابق الإشارة إليه بأن مراسيم الزواج يقتضى أن تعتبر من الشروط الشكلية للزواج في البلاد التي تعتبر الزواج نظاما مدنيا — ويقتضى أن تعتبر من الشروط الموضوعية في البلاد التي تعتبر الزواج نظاما دينيا — وانه لهذا تعتبر المراسيم الدينية في مصر من شكل الزواج وليس من موضوعه .

على أن هذا الرأي فضلا على معارضته لتصریح الحكومة الملحق بمعاهدة الغاء الامتيازات — ومعارضته للأراء السابقة متعددة — وقد نصت المادة ٣٦ من القانون المدني أنه متى ظهر أن القانون الواجب التطبيق هو قانون دولة معينة تتعدد فيها الشرائع — فان القانون الداخلي لتلك الدولة هو الذي يقرر أية شريعة من هذه يجب تطبيقها — وبديهي أن هذه المادة إذ تشير إلى القانون الخاص بالتنازع الداخلي . فلا خلاف أن القاعدة العامة في الفقه أن القوانين الداخلية تصدر جميعا عن سيادة واحدة وتكون جميعا على قدم المساواة بصدد التطبيق القانوني وليس ثمة محل للمفاضلة بينها — ولا محل هنا لتطبيق شريعة القانون العام وهي الشريعة الاسلامية — ذلك لأن الشريعة الاسلامية إنما هي شريعة القانون العام في الحالة التي لا يقرر فيها القانون نصا معيناً يجب تطبيقه على غير المسلمين — ولهذا فانه لمعرفة ما إذا كانت مراسيم الزواج الدينية للأجنبي تعتبر من الشروط الشكلية أو الموضوعية يقتضى الرجوع إلى شريعة الأحوال الشخصية التي تتفق مع ملة الأجنبي .

وقد يقال إن المادة ٣ من قانون التوثيق المعدلة تقتضى بأن يتولى مكاتب التوثيق توثيق جميع المحررات المتعلقة بالأحوال الشخصية بالنسبة للأجانب من غير المسلمين مما يدل على أن توثيق عقد الزواج بالطريق المدني هو الطريق المعمول به قانونا — غير أن توثيق للزواج يختلف أمره عن الاجراءات والمراسيم الدينية فلكل منهما شأنه وقيمته القانونية — وقد أشارت المذكرة التفسيرية لقانون التوثيق أن التوثيق لا يمس الاجراءات الدينية متى اقتضى الأمر إجراؤها .

الفسخ الإرادى لعقد العمل الفردى

للسيد الأستاذ فتحي عبد الصبور
القاضى بمحكمة القاهرة الابتدائية

— ٥ —

«٣» صور الفسخ الجائزة فى القانون

١١٨ — وقد أبان المشرع من صور الفسخ الجائزة فى القانون سواء فى دائرة عقد العمل المحدد المدة أو غير المحدد المدة حالات أجاز فيها فسخ العقد بالارادة المنفردة دون التعرض للمسئولية عن التعويض وهي ترجع أولا — اما إلى خطأ العامل أو عدم تنفيذه لإلتزاماته الجوهرية المترتبة على عقد العمل أو لغش منه وقت التعاقد فيكون لرب العمل فى هذه الحالات أن يفسخ العقد دون تعويض ومع حرمان العامل عن مكافأته عن مدة خدمته (م ٤٠ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) وأما ترجع ثانيا إلى خطأ رب العمل أو عدم تنفيذ إلتزاماته المنصوص عليها فى قانون عقد العمل الفردى أو لغش منه فى التعاقد (م ٤١ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) فيكون للعامل فى هذه الحالات أن يترك العمل دون مساءلته عن أى تعويض قبل نهاية مدة العقد إن كان محدد المدة أو بدون سبق اعلان إن كان غير محدد المدة وإما ترجع ثالثا إلى رغبة العامل فى الاستقالة (م ٤٤ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ و م ٦٧٨ / ٢ مدنى) أو فسخ العقد لتأدية الخدمة العسكرية الإلزامية أو لرغبة العاملة فى الزواج (م ٤٣ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) .

الفصل التأديبى :

١١٩ — على أننا نلاحظ قبل أن ندلف إلى إبراز كل صورة من صور الفسخ الجائزة على ما تقدم أن الحالات الأولى التى يكون الفسخ بالارادة المنفردة جائزا لرب العمل ، إنما أجازها الشارع لأن مبنائها خطأ العامل أو غشه سواء أكان ذلك الخطأ تعاقديا ناشئا عن اخلال بالتزام مصدره العقد أم كان تقصيريا مبنيا على فعل خاطئ ولا يصح للعامل فى الحالين أن يستفيد من خطئه (راجع المذكرة الإيضاحية لقانون عقد العمل الفردى) وقد جعل الشارع بذلك فصل العامل فى هذه الحالات بإرادة رب العمل دون تعرضه للمسئولية ، عقوبة تأديبية لا يصح له ايقاعها الا بالقيود التى أوردها القانون لكل حالة فى نص المادة ٤٠ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وفيما نصت عليه المادة ٢٩ من المرسوم بقانون سالف الذكر من أنه لا يجوز اتهام العامل فى مخالفة مضي على كشفها أكثر من خمسة عشر يوما ولا يجوز توقيع عقوبة

تأديبية بعد تاريخ ثبوت المخالفة بأكثر من ثلاثين يوماً بالنسبة إلى العمال الذين يتقاضون أجورهم شهرياً وبأكثر من خمسة عشر يوماً بالنسبة إلى العمال الآخرين ومن أن لوزير الشؤون الاجتماعية أن يصدر قراراً ببيان قواعد التأديب واجراءاته وقد صدر فعلاً هذا القرار بتاريخ ٤ أبريل سنة ١٩٥٣ جاء به بيان لكيفية توقيع عقوبات الانذار أو الوقف عن العمل أو الغرامة تأديباً للعامل ونص فيه على أنه لا يجوز توقيع عقوبة تأديبية على العامل لأمر ارتكبه خارج مكان العمل إلا إذا كان له علاقة بالعمل أو بصاحبه أو مديره المسئول فيما عدا حالة المادة ٤٠ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ (م ٥ من القرار الوزاري) كما جاء به أنه يجب إبلاغ العامل كتابة بما وقع عليه من عقوبات وعدم تنفيذ العقوبة قبل مضي ثلاثة أيام من تاريخ هذا الإبلاغ فيما عدا حالة فسخ العقد المنصوص عليها في م ٤٠ سالف الذكر (م ٩ و ١٠ من القرار الوزاري) .

١٢٠ — ولسكوت القرار الوزاري المؤرخ ٤/٤/١٩٥٣ عن تناول حالة الفصل التأديبي في حين كانت المادة السادسة من القرار الوزاري الملغى الصادر بتاريخ ٨/٨/١٩٤٥ تطبيقاً لقانون عقد العمل الفردي القديم رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ تجيز الفصل كعقوبة تأديبية مع صرف المكافأة في الحالات التي يبينها صاحب العمل في لائحة الجزاءات ، نقول إنه لسكوت القرار الوزاري الجديد عن حالة الفصل التأديبي انقسم الباحثون إلى رأيين :

الرأي الأول : يذهب إلى أن سكوت القرار الوزاري الجديد دليل على أن لصاحب العمل أن يوقع على العامل عقوبة الفصل التأديبي وغيرها من العقوبات التأديبية مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٢٩ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وما وضعه القرار الوزاري من قواعد لتأديب العامل وأن يلتزم رب العمل بالعقوبات الواردة في لائحة الجزاءات إن كان مؤسسته لائحة وبشرط ألا يوقع من الجزاءات ما يحرمه القانون كحرمان من أجازته أو فترات الراحة خلال العمل .

أما الرأي الثاني : فيذهب إلى أن سكوت القرار الوزاري الجديد دليل على عدوله عما جاء بالقرار الوزاري القديم من إجازة الفصل التأديبي على صرف المكافأة فلا يكون الفصل التأديبي جائزاً إلا في حالات المادة ٤٠ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فيجوز لرب العمل في هذه الحالات فقط فصل العامل مع حرمانه من المكافأة أو مع صرفها .

١٢١ — ولكننا نرى أن حالات الفصل التأديبي الجائزة قانوناً محصورة فيما نصت عليه المادة ٤٠ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وهي التي يكون مبنائها خطأ العامل أو عدم تنفيذه لإتزاماته الجوهرية أو غش منه وقت التعاقد إذ أجازت المادة ٤٠ سالف الذكر لصاحب العمل فصل العامل دون التعويض ومع حرمانه من مكافأة نهاية الخدمة . كما نرى أن الفصل المستند إلى قيام المبرر المشروع وفقاً لنص المادة ٣٩ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في العقد غير المحدد المدة لا يمكن أن يعتبر

فصلا تأديبيا ما دام أنه لا تتوافر فيه حالة من حالات المادة ٤٠ وذلك لأنه يستند إلى حق رب العمل في إنهاء العقد غير المحدد وفقا لنص المادة ٣٩ بشرط وجود المبرر القانوني الذي ان توافر مع الفسخ بالارادة المنفردة لم يكن الفصل موجبا للتعويض ولا يحرم العامل من حصوله على مكافأة نهاية الخدمة ، وعلى ذلك فلا نرى الرأي الأول الذي اتجه إلى اجازة توقيع رب العمل أية عقوبة تأديبية قد تصل إلى الفصل غير صحيح لأن محل ذلك هو حالات المادة ٤٠ سائلة الذكر ومن ثم فلا يصح لرب العمل في رأينا ان ينص في لائحة الجزاءات على حقه في توقيع عقوبة الفصل في حالة لا ينطبق عليها نص المادة ٤٠ كما أن النص فعلا في هذه اللائحة على ذلك لا يجعل فصل العامل في غير حالات المادة ٤٠ فصلا تأديبيا بل يتعين البحث عما إذا كان هناك مبرر قانوني للفصل وفقا لحكم المادة ٣٩ فلا يستحق العامل تعويضا أم انه ليس له مبرر قانوني فيستحق العامل التعويض عن فصله مع استحقاقه المكافأة في الحالين .

١٢٢ — ويخطئ كذلك من يذهب إلى أن الفصل بمبرر وفقا لنص م ٣٩ ولو كان مستندا إلى فصل العامل بعد فصلا تأديبيا لا يجوز توقيع عليه إلا بمراعاة القواعد الخاصة بتوقيع العقوبات التأديبية لأن في ذلك إهدار لحكم المادة ٣٩ التي لم تجعل من قيد على حق طرفي العقد في الفسخ بالارادة المنفردة إلا أن يكون بمبرر قانوني . أما في حالات الفصل التأديبي وهي المنصوص عليها في المادة ٤٠ فإنه ينبغي مراعاة حكم المادة ٢٩/٣ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ التي تقضى بأنه « لا يجوز توقيع عقوبة تأديبية بعد تاريخ ثبوت المخالفة بأكثر من ثلاثين يوما بالنسبة إلى العمال الذين يتقاضون أجورهم شهريا وبأكثر من خمسة عشر يوما بالنسبة إلى العمال الآخرين » إذ نرى في هذا النص عموما بحيث يسرى على عقوبة الفصل التأديبي الواردة في المادة ٤٠ ولأن هذا النص كان يقابله في قانون عقد العمل الفردى القديم رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ نص المادة ٢٧/٣ التي كانت تقضى بأنه « لا يجوز توقيع الغرامة والايقاف بعد مضي أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ ثبوت المخالفة » فاستبدل الشارع بالغرامة والايقاف في النص القديم عبارة « عقوبة تأديبية » في النص الجديد مما يدل على قصده تعميم حكم المادة ٢٩/٣ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على كافة العقوبات التأديبية بما فيها الفصل التأديبي .

١٢٣ — ولكننا لا نرى مع ذلك مبررا لنصوص المواد ٥ و ٩ و ١٠ من القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٤/٤/١٩٥٣ السابق الإشارة إليه (في البند ١١٩) إذ الواضح منها أنه مقصود بحكمها أن ينصرف إلى كافة العقوبات التأديبية عدا عقوبة الفصل التأديبي التي أغفلها القرار الوزاري آنف الذكر وقد نص في المادة العاشرة منه على أن حكمها لا يمس حكم المادة ٤٠ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ التي لم تشترط ضمن قيود الفصل التأديبي الواردة بها ما يماثل القيود الواردة في المواد ٥ و ٩ و ١٠ من القرار الوزاري من وجوب ابلاغ

العامل كتابة بما وقع عليه من عقوبات ونوعها ومقدارها ومن عدم جواز تنفيذها قبل مضي ثلاثة أيام على الأقل .

١٢٤ — كما نرى أن نص المادة ٣١ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ لا يسرى كذلك على عقوبة الفصل التأديبي الواردة بالمادة ٤٠ فلا يشترط اذن لجواز توقيعها وجوب ادراجها بلائحة الجزاءات إذ ليس من المعقول ان تعطل لائحة الجزاءات باغفالها النص على عقوبة الفصل التأديبي حكم المادة ٤٠ من قانون عقد العمل الفردي ٣١٧ سنة ٥٢ ومن ثم فلا نرى صحتها ما جاء بفتوى مصلحة العمل رقم ١٤ من أن « ادراج عقوبة الفصل في لائحة الجزاءات ضرورة محتمة حتى يمكن توقيع هذه العقوبة في الأحوال التي تجوز فيها » .

١٢٥ — وغني عن البيان انه إذا تخلفت إحدى قيود الفصل التأديبي أو لم يراع حكم المادة ٢٩/٣ ق ٣١٧ سنة ٥٢ سالقة الذكر وتعذر ذلك تطبيق حكم المادة ٤٠ فإنه ليس هناك ما يمنع من اعتبار أن الفصل قد صدر بمير قانوني عملاً بالمادة ٣٩ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على ما سلف بيانه عندما تناولنا نظرية الفسخ الارادي في عقد العمل غير المحدد المدة ولا يحرم العامل في هذه الحالة من المكافأة التي يستحقها عن مدة خدمته وهي التي يحرم منها في حالة انطباق المادة ٤٠ إذا ما اعتبر الفصل تأديبياً .

١٢٦ — وإذا كان الفصل جائزاً لرب العمل كعقوبة تأديبية فإنه ينبغي أن تتناسب هذه العقوبة مع الخطأ الذي يأتيه العامل فلا يجزى بأقصى مراتب العقاب التأديبي وهو الفصل لجرد صدور خطأ يسير لا يتناسب مع إنزال العقوبة بالفصل ، وسلطة رب العمل في تأديب العامل التي قد تصل إلى فصله خاضعة لتقدير القضاء ورقابته حتى يتحقق من تناسب الجزاء التأديبي من درجة خطأ العامل (يراجع حكم محكمة استئناف مصرف ٢٧/٤/١٩٥٢ المنشور بالمجموعة الرسمية السنة ٥٢ ص ١٩٨) .

ومبدأ تناسب الخطأ مع الفصل التأديبي يتفق مع أثر عقوبة الفصل التي تلغى كيان العقد ويضطرب بها مركز العامل وتعرضه للبطالة ولذلك نرى أن هذا المبدأ يحكم جميع حالات الفصل التأديبي المستندة إلى خطأ العامل كما سنبين .

الصورة الأولى : الفسخ لخطأ العامل

١٢٧ — والصورة الأولى من صور الفسخ الجائز في القانون قد أوردتها المادة ٤٠ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ في فقراتها ٣ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٠ فأجازت لرب العمل فسخ العقد دون تعويض إذا ارتكب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة أو تقييد بدون سبب مشروع أو حكم عليه نهائياً لجناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو ارتكب فعلاً مخلاً بالآداب أو وجد أثناء ساعات العمل في حالة سكر أو إذا وقع منه اعتداء على صاحب

العمل . وقد جاءت ألوان الخطأ في فقرات المادة ٤٠ سالفه الذكر على سبيل الحصر لا التمثيل فلا يجوز القياس عليها أو التوسع في تفسير نصوصها بل يكون تفسيرها على الوجه الواضح منها وما تحمله نصوصها من معان ومع مراعاة حكمة التشريع ومصلحة العامل عند الشك في التفسير وقد حكم بأنه يتعين بالنسبة لقوانين العمل أن يحرى في تفسيرها وتطبيقها الاعتماد عن الجمود والتفيد المطلق بالنصوص بل يجب الاعتداد دائماً بقصد الشارع وحكمة التشريع [راجع حكم محكمة استئناف مصر (هيئة تحكيم) ١٩٥٣/٥/٢١ محاماة س ٣٤ ص ٢٣ ع ١٤] .

وسنبحث في عجلة ألوان الخطأ التي تصدر من العامل وتجزئ لرب العمل فسخ العقد المحدد المدة قبل نهاية مدته وفسخ العقد غير المحدد المدة دون تعرضه للمسئولية عن التعويض ومع حرمان العامل من المكافأة في الحالين .

(١) خطأ نشأت عن خسارة مادية جسيمة :

١٢٨ — قضت الفقرة الثالثة من م ٤٠ بجواز الفسخ إذا ارتكب العامل خطأ نشأت عنه خسارة مادية جسيمة لرب العمل بشرط أن يبلغ الأخير الجهات المختصة بالحادث خلال أربعة وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه ونرى أنه يشترط لتطبيق هذا النص شروط أربعة :
أولها — أن يرتكب العامل خطأ سواء كان عن عمد أو تقصير وسواء كان جسيماً أو فاحشاً أم كان بسيطاً ذلك لعموم كلمة « خطأ » الواردة بالفقرة الثالثة من م ٤٠ قد عدل بها عما كانت تقضي به المادة ٣٠/٣ من القانون القديم رقم ٤١ سنة ١٩٤٤ من وجوب أن يقع من العامل « عمداً أى فعل أو تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية لصاحب العمل » . وعلى ذلك فلا تهم درجة جسامه الخطأ مع اشتراط جسامه الخسارة المادية المترتبة على الخطأ إذ أن الفصل التأديبي في هذه الحالة يكون متناسب مع خطأ العامل الذي نشأت عنه خسارة مادية جسيمة لرب العمل .

ثانياً — أن تكون الخسارة للمادية الجسيمة ناشئة عن خطأ ارتكبه العامل شخصياً إما إذا كانت الخسارة قد نشأت عن خطأ من الغير ولو كان مساعد له في عمله أو مشتركاً فيه فنرى أن إهمال العامل في مراقبة غيره من صغار العمال لا يمكن اعتباره خطأ مباشراً من العامل يميز فصله تأديبياً إذا كانت الخسارة قد ترتبت مباشرة عن خطأ عامل آخر غيره . ويؤكد صحة هذا النظر مانعت عليه المادة ١٦ م ق ٣١٧ سنة ٥٢ من أنه « إذا تسبب عامل في فقد أو إتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو هي في عهده وكان ذلك ناشئاً عن خطأ العامل وجب أن يتحمل المبلغ اللازم لإصلاحها أو استبدال غيرها ... » على أنه يجوز اعتبار الفصل بسبب إهمال العامل في مراقبة عمال آخرين فصلاً بمبرر مشروع إذا كان مكلفاً بحكم عمله بهذه المراقبة أو الإشراف .

ثالثاً — أن يبلغ رب العمل الجهات المختصة بحادث خطأ العامل خلال أربعة وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه ولا يمكن أن يفهم من ذلك أن المشرع يشترط أن يكون خطأ العامل جريمة كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين ذلك لأن قصد المشرع من إيجاب إبلاغ رب العمل الجهات المختصة بتلقي بلاغات الحوادث هو أن يثبت خطأ العامل سواء كان يكون جريمة أم لا في تحقيق الجهات المختصة الذي تجر به بناء على هذا الإبلاغ من رب العمل وذلك ضاماً للتحقق من صحة صدور خطأ مباشر من العامل ومن ترتب خسارة مادية جسيمة على هذا الخطأ فيقلل بذلك مجال الخلاف في هذا الصدد بين العامل ورب العمل حول الإثبات (نقض ١٩٥٣/٤/٩ مع المكتب الفني س ٤ ص ٨٦٠) .

رابعاً — أن ينشأ عن خطأ العامل المباشر خسارة مادية جسيمة لرب العمل فلا يكفي أن يلحق خطأ العامل برب العمل ضرراً أدبياً ولا يكون لرب العمل في هذه الحالة فصل العامل استناداً إلى المادة ٤٠/٣ وان جاز اعتبار الفصل بمبرر استناداً إلى نص المادة ٣٩، كما لا يكفي لتطبيق نص المادة ٤٠/٣ حصول خسارة مادية غير جسيمة على أن تقدير تحقق شرط الخسارة المادية الجسيمة متروك لتقدير القضاء ، وينظر في تقدير جسامته الخسارة إلى قيمة الأضرار المادية المترتبة على الخطأ مع مراعاة مقدرة رب العمل المالية وحالة مؤسسته وذلك حتى يمكن أن يكون الفصل التأديبي في هذه الحالة متناسب مع خطأ العامل وإلا فإن في إمكانية رب العمل إعمال حكم المادة ١٦/١ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ من إلزام العامل بنفقات إصلاح ما أتلغه بخطئه أو استبدال أشياء أخرى بما تسبب في فقدته أو تدميره من مهمات أو آلات أو منتجات لرب العمل أو في عهده بدلاً من أن يلجأ إلى فصل العامل مع حرمانه من المكافأة إذا كان الضرر المترتب لا تتناسب قيمته المادية مع حالة رب العمل المالية ووفرة أعماله وكثرة أرباحه . وقد يدخل في تقدير جسامته الخسارة المادية المترتبة على خطأ العامل أهمية العمل المنوط به ومدى الدقة المطلوبة في أدائه .

(٢) التغيب بغير عذر مشروع :

١٢٩ — ونصت المادة ٤٠/٥ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ على جواز فصل العامل «إذا تغيب بدون سبب مشروع أكثر من خمسة عشر يوماً خلال السنة الواحدة أو أكثر من سبعة أيام متوالية على أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام في الحالة الأولى وانقطاعه ثلاثة أيام في الحالة الثانية» وتفصيل القول في هذه الحالة إنما يتعلق بثلاث نقاط : مدة الغياب ، سبب التغيب عن العمل ، إنذار العامل قبل الفصل .

١٣٠ — أولاً — مدة الغياب : فيشترط لانطباق حكم م ٤٠/٥ سالف الذكر أن يتغيب العامل عن أداء عمله أكثر من خمسة عشر يوماً خلال السنة الواحدة أو ينقطع عن عمله أكثر من سبعة أيام متوالية حتى يحق لرب العمل الاستناد إلى تلك المادة في فصله العامل دون

تعويض ومع حرمانه من المكافأة . وقد اختلف الباحثون بشأن مدة الغياب في مسألتين :
المسألة الأولى : هل أيام الغياب التي جوزى عنها العامل من قبل تحسب ضمن مدة الغياب التي
تتخذ أساسا للفصل ؟ والمسألة الثانية : هل السنة التي تحسب مدة الغياب المتقطعة خلالها تبدأ
من أول العمل أم من أول أيام الغياب ؟

فأما عن المسألة الأولى فقد ذهب رأى إلى أن أيام الغياب التي وقع على العامل بسببها
جزاءات تأديبية إنما تحسب ضمن مدة الغياب السنوية المبيحة للفصل وحجة هذا الرأي أن
الفصل إنما يوقع عن يوم أو أيام الغياب الأخيرة المكتملة للمدة وأن القول بخلاف ذلك يجعل
أرباب الأعمال يميلون إلى عدم محاسبة العمال على الغياب المتقطع خلال السنة حتى لا يسقط
حقهم في الفصل مما يشجع العمال على التغيب بغير سبب مشروع المسددة التي لا يجوز فيها
الفصل . ولكن ذهب رأى آخر إلى أن أيام الغياب التي أوقع رب العمل على العامل عنها
جزاءات تأديبية كالغرامة أو الانذار مثلا لا يمكن أن تحسب ضمن مدة الغياب المبررة لفسخ
رب العمل العقد ودليل ذلك رأى :

« أ » أن صاحب العمل بتوقيعه جزاء على العامل عن أيام تغيبه يعد متنازلا عن حقه في
فصل العامل لتغيبه عن ذات الأيام التي جوزى عنها .

« ب » وأنه لا يجوز لصاحب العمل أن يوقع على العامل أكثر من عقوبة واحدة عن
المخالفة الواحدة وفقا لنص المادة الأولى من القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٤/٤/١٩٥٣
الخاص ببيان قواعد واجراءات تأديب العمال .

ونحن نرجح الرأى الثانى لأنه هو التفسير السليم للمادة ٤٠/٥ والمادة الأولى من قرار
التأديب وهو ما يتفق مع طبيعة الفصل المستند إلى المادة ٤٠/٥ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ المبني
على خطأ العامل من كونه عقوبة تأديبية كما قدمنا في صدر هذا المقال (راجع حكم محكمة
القاهرة الابتدائية في ٢٢/٥/١٩٥٢ المنشور بمجموعة المبادئ القانونية في مواد عقد العمل
رقم ٩٠) ، ولا نرى في هذا الرأى ما يشجع العامل على التغيب مدة أقل من المدة المبررة
للفصل إذ قد أبيع لرب العمل أن يوقع على العامل جزاءات تأديبية بسبب ما يرتكبه من
مخالفات مدة العمل ولا شك في أن التغيب دون إذن ولو كان ليوم أو بعض يوم يعد مخالفة
يجوز لرب العمل بسببها أن يوقع على العامل ما يناسبها من جزاء فإذا لم يوقع رب العمل
جزاءات عن مدد الغياب المتقطعة فقد أبيع له كذلك فصل العامل إذا بلغت تلك المدة خمسة
عشر يوما خلال السنة الواحدة .

١٣١ — أما عن المسألة الثانية فهناك رأيان كذلك أولهما يرى أنه ينبغي اعتبار بدء
السنة من اليوم الأول من أيام الغياب وذلك عند احتساب مدد الغياب خلالها بينما اتجه رأى
آخر إلى أن احتساب بدء السنة إنما يكون بالنسبة لتاريخ بدء العامل العمل لا من تاريخ أول
أيام الغياب ونحن نؤيد الرأى الأخير ذلك لأن نص م ٤٠/٥ يدل على أن المشرع قد نظر إلى

سنى العمل عند تحديده المدة المتقطعة التي يتغيبها العامل فلم يشاء أن يحاسبه على مجموع فترات غيابه مدة العمل وإنما جعل الفصل مناسباً للتغيب عن العمل بدون سبب مشروع مدة أكثر من خمسة عشر يوماً خلال كل سنة من سنى العمل ولا ريب في أن احتساب تلك السنوات إنما يرجع إلى تاريخ بدء العمل لا إلى تاريخ أول يوم من أيام الغياب .

١٣٢ — ثانياً — سبب التغيب عن العمل : ويشترط أن يكون تغيب العامل بدون سبب مشروع بحيث يكون الغياب منبأ عن خطأ العامل أما إذا انتفى ذلك الخطأ في الغياب لوقوع حادث طارئ أو قوة قاهرة كأنقطاع المواصلات أو مرض العامل أو لضرورة الجأته إلى التغيب بغير إذن كتأدية الشهادة في دعوى طلب لأدائها أو لوفاء قريب له أو كان رب العمل هو الذي دفع العامل إلى التغيب عن العمل بسبب تصرفاته معه أو معاملته الجائرة له أو مخالفته شروط العقد أو عدم أدائه أجر العامل في الميعاد المحدد قانوناً أو اتفاقاً م ٦٩٦ مدنى (على نحو ما فصلناه في صورة الفسخ التعسفى بمعاملة رب العمل الجائرة (يراجع المقال الثالث من هذه البحوث المنشور بمجلة المحاماة العدد الرابع من السنة السادسة والثلاثون) ، على أن تقدير مشروعية وعدم مشروعية سبب التغيب مرجعها إلى قاضى الموضوع يستخلصها من وقائع الدعوى وظروف الفصل والغياب . أما إذا كان التغيب راجعاً إلى سبب مشروع فلا يجوز لرب العمل فصل العامل مستنداً إلى م ٥/٤٠ بل يكون العقد موقوفاً فقط مدة هذا الغياب المشروع على أنه إذا طالت مدته كان لرب العمل أن يركن في فسخ العقد إلى القواعد العامة في الفسخ لعدم التنفيذ التي لا تحرم العامل من اقتضاء مكافأة نهاية الخدمة كما يجوز اعتبار تغيب العامل بسبب مشروع مدة طويلة مبرراً لفسخ رب العمل العقد غير المحدد المدة .

١٣٣ — استثناء : ويستثنى من حكم القاعدة المتقدمة حالة التغيب بسبب المرض أو العجز عن العمل وحالة التغيب بسبب تأدية الخدمة العسكرية الإلزامية أو التطوع للحرس الوطني : ١ — فإذا كان السبب المشروع للغياب هو المرض أو العجز وطالت مدته حتى أدى إلى انقطاع العامل عن عمله مدة لا تقل عن تسعين يوماً أو مدداً متفرقة تزيد في مجملها على مائة وعشرين يوماً خلال السنة الواحدة بالنسبة لعمال الأجور الشهرية أو لنصف هذه المدة أو المدد بالنسبة لغيرهم فإن العقد ينتهى بقوة القانون (م ٤٥ م ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢) ويلتزم رب العمل مع ذلك بأداء المكافأة . ولا يكون له خلال مدة المرض سالفه الذكر حق فسخ العقد غير المحدد المدة بسبب المرض وفقاً لنص م ٣٦ م ق ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وإن جاز له أن الفصل التأديبى في حالاته الأخرى .

٢ — وإذا كان سبب التغيب المشروع هو تأدية العامل للخدمة العسكرية الإلزامية فقد رأينا فيما تقدم أن المشرع بما أورده في القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بحظر الاستخدام إلا بعد تقديم شهادة المعاملة عن الخدمة العسكرية وبالمادة ٤٣ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ لم يعتبر أن تجنيد العامل قوة قاهرة يفسخ بها عقد العمل إلا إذا كانت المؤسسة

التي كان يعمل بها المجند غير خاضعة لأحكام ق ٢٢٦ سنة ١٩٥١ بأن كان عدد عمالها يقل عن خمسين عاملاً فإن تجنيد العامل في هذه الحالة يفسخ به العقد . أما إذا كانت المؤسسة خاضعة لأحكام ق ٢٢٦ سنة ١٩٥١ فإن العقد يكون موقوفاً مدة الخدمة العسكرية ويلتزم رب العمل بإعادة العامل إلى العمل بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية إذا طلب ذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ انتهاءها فإن لم يطلب العودة في الميعاد عد العقد منتهياً بالتفاسخ الضمني بين الطرفين (يراجع المقال الثالث من هذه البحوث السابق الإشارة إليه) . ولم تتغير هذه الأحكام حتى بعد صدور قانون الخدمة العسكرية الجديد رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٥ الذي ألغى ق ٢٢٦ سنة ١٩٥١ ونقل أحكامه في المواد ٥٨ — ٦٢ منه فيما عدا ما نص عليه في المادة ٦١ منه من أن ينبغي على صاحب العمل إعادة العامل إلى عمله بعد انتهاء الخدمة العسكرية أو الوطنية إذا طلب ذلك ثلاثين يوماً من تسريحه وإن الإعادة يجب أن تكون خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم العامل طلب العودة بينما كانت المدة التي كان ينبغي على العامل إبداء طلبه خلالها في ق ٢٢٦ سنة ١٩٥١ المنقولة تسعين يوماً وكانت المدة التي كان يجب على رب العمل إعادة العامل فعلاً خلالها ثلاثين يوماً من تاريخ إبداء الطلب بالعودة .

كما رأينا فيما سلف بصور الفسخ التعسفي أن عقد العمل لا يفسخ بتطوع العامل للحرس الوطني وفقاً للقانون رقم ٥١٠ سنة ١٩٥٣ في جميع الحالات ومهما بلغ عدد عمال المؤسسة التي كان يعمل بها قبل تطوعه ويكون العقد خلال مدة التطوع موقوفاً ويحتفظ رب العمل وفقاً للقانون المذكور للعامل المتطوع بعمله ويلتزم بإعادته .

١٣٤ — ثالثاً — إنذار العامل قبل الفصل : ويشترط لا تطابق حكم المادة ٥/٤٠

كذلك أن يسبق الفصل إنذار كتابي من صاحب العمل للعامل بعد غيابه عشرة أيام متقطعة خلال السنة الواحدة أو بعد انقطاعه ثلاثة أيام متوالية وعلى ذلك فإذا لم يتم الإنذار الكتابي في الميعاد المحدد كان وقع قبل الميعاد أو تأخر عنه فإنه لا يعتد به ولا يحق لرب العمل في هذه الحالة أن يستند في فصله العامل إلى المادة ٥/٤٠ إلا أن الإنذار الحاصل بعد الميعاد المحدد لأجرائه يعتبر أنه قد حصل بعد غياب عشرة أيام متقطعة أو ثلاثة أيام متوالية فحسب مهما بلغ مجموع الأيام التي تغيبها العامل قبل الإنذار ، ولا يعتد بالإنذار كذلك إذا كان سابقاً على الفصل أما إذا كان استلام العامل للإنذار أو وصوله إليه مصحوباً بخطاب الفصل وفي تاريخ واحد فلا يكون له من أثر قانوني في إجازة الفسخ بالإرادة المنفردة استناداً إلى م ٥/٤٠ لأن الفرض الذي هدف إليه الشارع من اشتراط الإنذار هو التنبيه على العامل بأنه سيفصل من عمله مع حرمانه من مكافأة نهاية الخدمة إذا تجاوزت مدة غيابه بغير سبب مشروع خمسة عشر يوماً خلال السنة الواحدة أو سبعة أيام متوالية .

ولا يعتد كذلك بالإنذار إلا من تاريخ وصوله إلى العامل في موطنه أو محل إقامته المعروف إلى رب العمل لا من تاريخ تصدير رب العمل للخطاب المشتمل على كتاب الإنذار .

١٣٥ — وقد اختلف الباحثون فيما إذا كان يشترط أن تكمل مدة الغياب المبيحة للفصل بعد استلام العامل للانذار الكتابي فيكون للعامل الحق في العودة إلى العمل خلال خمسة أيام إن كانت مدة غيابه متقطعة أو أربعة أيام إن كانت مدة الغياب متوالية أم إن العبرة بمجموع مدة الغياب ولو كان الانذار قد أرسل في نهايتها ويكون على العامل وفق هذا الرأي أن يعود إلى العمل فور استلامه انذار رب العمل وإلا فيحق للاخير فصل العامل في الحال . وحجة الذين قالوا بالرأي الأول أنه يجب في جميع الأحوال أن يعقب الانذار تغيب العامل مدة أربعة أيام متصلة أو خمسة متقطعة وهي الفرق في الأيام بين الانذار ونهاية المدة المسموح له بغيابه أو يكون للعامل العودة خلال هذه المدة منعاً من فصله وإلا فيحق لرب العمل فسخ العقد في نهاية المدة المكتملة لمدة الغياب المحددة في م ٤٠/٥ . أما حجة القائمين بالرأي الثاني أن القانون لم يحدد مدة معينة بين الانذار والفصل .

ونحن نأخذ بالرأي الأول لأنه يتفق مع الغرض المقصود من اشتراط المشرع انذار العامل كتابة خلال ميعاد حدده بغياب العامل مدة معينة ومن ثم فينبغي اكمال مدة الغياب المبيحة للفصل بعد استلام العامل للانذار بحيث يكون مجموعها مع المدة السابقة للانذار أكثر من خمسة عشر يوماً في حالة الغياب المتقطع أو أكثر من سبعة أيام متوالية .

١٣٦ — عودة العامل بعد تغيبه : وإذا عاد العامل إلى عمله بعد انذاره كتابة خلال المدة الباقية من الانذار يفقد أثره القانوني كشرط لإجازة فصل العامل ولا يحق لرب العمل في هذه الحالة أن يفسخ العقد بإرادته المنفردة بل عليه أن يستمر في تنفيذه وله إن شاء أن يوقع على العامل جزاءاً تأديبياً غير الفصل لتغيبه دون سبب مشروع أو أن يحتسب له مدة الغياب التي لم تكتمل من مدد الغياب المتقطعة خلال السنة الواحدة التي لو بلغت عشرة أيام لكان له أن يحدد انذار العامل بأنه سيفصل من عمله مع حرمانه من المكافأة إن اكتملت مدة الغياب خمسة عشرة يوماً خلال السنة الواحدة .

وإذا كانت عودة العامل إلى أداء عمله بعد استعمال رب العمل حقه في فصل العامل باكتمال مدة الغياب بعد الانذار فإنه ليس لهذه العودة من أثر على العقد فلا تعيده بعد انتهائه بفسخ رب العمل بإرادته المنفردة . وبعد امتناع رب العمل عن إعادة تشغيل العامل بعد عودته بعد انتهاء مدة الغياب فسخاً للعقد من جانبه وفقاً للمادة ٤٠/٥ وإن قبل رب العمل مع ذلك تشغيل العامل بعد فصله بسبب الغياب وفق القانون فأنما يكون ذلك بعقد جديد لا يستند من حيث آثاره إلى أطلال العقد القديم في شيء الذي انتهى ولم يعد ينتج آثاراً .

(٣) صدور حكم نهائي على العامل :

١٣٧ — وذكرت الفقرة الثامنة من م ٤٠ من ألوان الخطأ الذي يصدر من العامل ويميز

فصله دون تعويض أو مكافأة حالة ما إذا حكم على العامل نهائيا لجناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق ويشترط لانطباق حكم هذه الفقرة شرطان :

أولهما - يصدر حكم نهائى على العامل أثناء مدة مريان عقده بعقوبة جنائية أما إذا كان صدور الحكم النهائى لاحقا لفصل العامل وانتهاء رب العمل للعقد فلا يحق للاخير الاستناد فى تبرير فصله إلى المادة ٤٠/٨ . ولا يهم فى انطباق حكم المادة المذكورة أن تكون الجريمة التى أتاها العامل قد وقعت قبل بدء عقده أو أثناء عمله أو كانت متصلة به أم لا . ولا بعد الحكم نهائيا إلا إذا كان غير قابل للطعن بطرق الطعن العادية وهى المعارضة والاستئناف .

وثانيهما : أن يكون الحكم قد صدر فى جناية أيا كان نوعها أو فى جنحة من الجنح الماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق مثل جرائم الاعتداء على النفس أو المال أما إذا كان الحكم صادرا فى مخالفة أو فى جنح أخرى غير ماسة بالشرف أو الأخلاق أو الأمانة كجنحة عدم الابلاغ عن ميلاد طفل أو البناء خارج خط التنظيم فلا مجال لتطبيق حكم م ٤٠/٨ أو الاستناد إليه فى فصل العامل فى هذه الحالات . ولا يهم نوع العقوبة المقررة بها فقد تكون بالغرامة وإنما الذى يهم هو نوع الجريمة التى صدر فيها الحكم على العامل فيشترط أن تكون من الجرائم الواردة بنص م ٤٠/٨ آنف الذكر .

١٣٨ — وإذا تحقق الشرطان المذكوران فإن لرب العمل أن يفسخ العقد دون تعويض أو مكافأة بإرادته المنفردة إذ بعد صدور حكم نهائى على العامل فى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى م ٤٠/٨ خطأ منه جزاؤه الفصل مع الحرمان من المكافأة ولو أوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها بالتطبيق لنص المادة ٥٥ ع . على أن بعض الباحثين ذهب إلى أنه إذا كان ايقاف التنفيذ شاملا لأية عقوبة تبعية فإنه يمتنع فصل العامل استنادا إلى المادة ٤٠/٨ قياسا على حالة الموظف الذى يمتنع عزله إذا أوقف تنفيذ الحكم الصادر ضده وكان ايقاف شاملا للعقوبات التبعية ومنها العزل .

ونحن نخالف هذا رأى لأمرين :

(١) ان حق فسخ رب العمل للعقد فى حالة توافر شروط المادة ٤٠/٨ لا يمكن اعتباره أثرا من الآثار الجنائية المترتبة على الحكم النهائى الصادر على العامل بل هو حق مبناه صدور خطأ من العامل هو الجريمة التى صدر فيها الحكم النهائى وإيقاف تنفيذ الحكم ولو كان شاملا لجميع الآثار الجنائية لا يرفع عن الفعل الذى اقترفه العامل صفة الخطأ الذى أثبتته الحكم قبل العامل وادائه فيه وإن كان قد رأى لظروف العامل أو الحادث ما يبرر ايقاف التنفيذ ولو مع شموله العقوبات التبعية أو الآثار الجنائية للحكم . ولم يشترط القانون صدور حكم نهائى بالادانة إلا لتثبيت صفة الخطأ بالنسبة للفعل الذى ارتكبه العامل .

(٢) كما لا بعد حق رب العمل فى فسخ العقد وفقا للمادة ٤٠/٨ عقوبة تبعية لأنه

وإن كان في طبيعته عقوبة تأديبية على العامل إلا أنه لا يمكن قياسه على عقوبة العزل من الوظائف الأميرية لأن العقوبات التبعية محصورة في المادة ٢٤ عقوبات وليس من بينها فصل العامل تأديبياً

(٤) ارتكاب العامل فعل مخل بالأداب :

١٣٩ — ويجوز لرب العمل فسخ العقد بإرادته المنفردة دون تعويض أو مكافأة وفقاً لما نصت عليه المادة ٤٠ / ٩ « إذا ارتكب العامل فعلاً مخللاً بالأداب في المحل أو الورش أو المكاتب أو وجد أثناء ساعات العمل في حالة سكر بين أو متأثراً بما تعاطاه من مادة مخدرة » ولا يشترط أن يكون ذلك الفعل قد وقع من العامل أثناء ساعات العمل إلا في حالة السكر اليين أو التأثير بمخدر ، إنما يشترط كما هو صريح نص م ٤٠ / ٩ أن يرتكب العامل العمل المخل في محال العمل أو ورشه أو مكاتبه .

وفي الفقه رأيان بشأن الفقرة التاسعة من المادة ٤٠ : أولها يشترط أن يكون الفعل المخل بالأداب جريمة يعاقب عليها قانوناً . وثانيهما لا يشترط ذلك .

١٤٠ — والرأي الأخير هو الذي نراه صحيحاً ذلك لأن م ٤٠ / ٩ لم تشترط أن يكون الفعل المخل بالأداب جريمة يعاقب عليها القانون الجنائي فضلاً عن أنه ليس كل فعل مخل بالأداب يعاقب عليه قانوناً وقد هدف المشرع من المادة ٤٠ / ٩ أن يكون الفصل التأديبي جزاءً على خطأ من العامل سواء كان ذلك الخطأ مكوناً لجريمة أم لا وليس في حالات الفصل التأديبي في المادة ٤٠ ما يشترط فيه أن يكون الخطأ من العامل جريمة إلا في حالة الفقرة ٨ إذ تطلبت أن يصدر حكم على العامل في جنابة أو جنحة من الجنب المنصوص عليها فيها كما قدمنا وحتى في هذه الحالة فليس الفصل التأديبي مستنداً إليها أثر من آثار الحكم الجنائي بل قد رتبته الشارع جزاءً على خطأ العامل بارتكاب جريمة معينة وثبوت خطؤه في ارتكابها .

أما إذا كان الفعل المخل بالأداب لم يصدر عن خطأ من العامل كما إذا كانت حالة سكره أو تخديره أثناء ساعات العمل لم تتم باختيار العامل وقصده فانه لا يجوز لرب العمل في هذه الحالة الاستناد في فصل العامل إلى م ٤٠ / ٩ سائلة الذكر .

وعني عن البيان أن تقدير توافر الفعل المخل بالأداب مسألة موضوعية متروكة إلى تقدير قاضي الموضوع وفقاً لقواعد الإثبات كما ستبين عند شرح دعوى المسؤولية عن الفسخ غير الجائر في القانون .

(٥) اعتداء العامل على رب العمل أو أحد رؤسائه :

١٤١ — وجاءت المادة ٤٠ / ١٠ م ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢ تجيز لرب العمل فسخ العقد دون تعويض أو مكافأة « إذا وقع من العامل اعتداء على صاحب العمل أو المدير المسئول

وكذلك إذا وقع منه اعتداء جسيم على أحد رؤساء العمل أثناء العمل أو بسببه ، فإذا كان الاعتداء على صاحب العمل أو المدير المسئول فإنه يعد خطأ من العامل يبيح الفصل التأديبي سواء كان الاعتداء جسيماً أم لا أثناء العمل أو خارجه وبسبب العمل أو لسبب آخر .

ولا يهم أن يكون الاعتداء مادياً فقد يكون بالقول أو الإشارة إذ المهم أن يحمل الاعتداء معنى الاهانة وعدم الاحترام مع تعمد توجيهه . وقد حكم بأن المناقشة الحادة أو ارتفاع الصوت لا يعد اعتداء إذا كانا قد بدرا من العامل وهو بسبيل الدفاع عن نفسه وردا لما ينسب إليه دون أن يتعدى ذلك إلى حد الاهانة أو التحقير بالقول أو الفعل . كما حكم بأن مجرد توجيه النصيح من العامل لرب العمل لا يمكن اعتباره اعتداء على رب العمل ولو اشتدت لهجة هذا النصيح إذا كان الباعث عليه هو صالح رب العمل نفسه وصالح مؤبسته (حكم محكمة القاهرة الابتدائية الدائرة التجارية في ٢٥/١٢/١٩٥٤ في القضية ١٣٢٣ سنة ١٩٥٤ تجارى كلي القاهرة) .

١٤٢ — ولكن يشترط في الاعتداء الحاصل على أحد رؤساء العمل ولو كان غير مباشر للعامل المعتدى أمران : أولاً أن يكون الاعتداء جسيماً وقد رأى البعض أن جسامته الاعتداء إنما يرجع في تكييفها إلى قانون العقوبات ولكننا نخالف ذلك الرأي لأن جسامته الاعتداء مسألة تقديرية للقضاء ولأنه في رأينا لا يشترط في الاعتداء المبيح للفصل التأديبي أن يكون جريمة معاقب عليها كما سنبين وثانياً أن يكون الاعتداء قد صدر من العامل أثناء العمل أو بسببه فإذا كان الاعتداء على أحد رؤساء العمل في غير أوقات العمل أو لسبب لا يتصل بالعمل فلا محل لانطباق حكم المادة ٤٠/١٠ .

ونرى أنه لا يشترط في الاعتداء أن يكون مكوناً للجريمة إذ أن المادة ٤٠/١٠ قد أجازت الفصل التأديبي في حالة الاعتداء من العامل لكونه خطأً منه يتناسب معه مجازاته تأديباً بالفصل مع الحرمان من المكافأة (راجع بند ١٤٠) .

١٤٣ — أما إذا انتفى خطأ العامل بالاعتداء لحصوله بغير قصد منه أو تعمداً أو لصدوره من العامل نتيجة استفزاز ممن وجه إليه الاعتداء بشرط أن يكون اعتداء العامل متناسباً مع أفعال الاستفزاز فلا محل لانطباق حكم م ٤٠/١٠ كذلك . فإذا كان اعتداء رب العمل أو من ينوب عنه على العامل بالضرب أو ارتكب نحوه فعلاً مخرلاً للآداب أو نحو أحد من أفراد عائلته هو الذي أدى بالعامل إلى الاعتداء المناسب فإنه خطأ رب العمل أو نائبه في هذه الحالة يعد استفزاز للعامل لا يجوز معه التمسك بحكم الفقرة العاشرة من المادة ٤٠ (راجع م ٤١/٣ و ٤٣ ق ٣١٧ سنة ١٩٥٢) وكذلك الحال إذا كان اعتداء العامل قد سبقه استفزاز من أحد رؤساء العمل بالضرب أو القول الجارح التآبي الذي دفع العامل إلى رده بما صدر عنه من اعتداء مادام أن هذا الاعتداء يتناسب مع أمثال الاستفزاز .

ولا يعد استنزاف سوى الفعل أو القول الذي يتضمن مع تخرج الكرامة للعامل أو إيدائه أما مجرد اللوم أو رفض رب العمل أو أحد رؤساء العمل إعطاء العامل ما يطلبه من حقوق فلا يعد استنزافاً يبرر اعتداء العامل وإن كان مبرراً لتوقفه من أداء العمل كما سنبين .

وينبغي أن تتوافر رابطة السببية بين الاعتداء الحاصل من العامل والاستنزاف وعلى ذلك فترى أن الاستنزاف الواقع من أحد رؤساء العمل لا يبرر اعتداء العامل على المدير المسئول أو على رب العمل . وعلى العكس يكون استنزاف رب العمل أو نائبه مبرراً لاعتداء العامل على أحد رؤساء العمل إذا تدخل الأخير في وقائع الاستنزاف .

وفي المقال المقبل بعون الله تفصل القول في باقي صور الفسخ الجائرة لخطأ من رب العمل أو لعدم تنفيذه أو العامل التزاماته أو لحصول غش من أيهما عند التعاقد ، وبالله التوفيق .
« يلبيح »

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١	١	(١) قضاء محكمة النقض الجنائية قانون قطن . المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٢ / ١٩٥٣ ، ١٩٥٣ / ١٩٥٤ ، ١٩٥٤ / ١٩٥٥ الزراعية . هو قانون مؤقت . وقف العمل ببعض أحكامه في السنتين الزراعتين ١٩٥٣ / ١٩٥٤ ، ١٩٥٤ / ١٩٥٥ . بموجب القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٤ . هذا الوقف لا يلغى أثره على السنة الزراعية السابقة على السنتين المذكورتين .
٢	٢	عقوبة . إيقاف تنفيذ العقوبة . العقوبة التي يحكم بها لمخالفة أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ أو القرارات الصادرة تنفيذاً له . عدم جواز الحكم بإيقاف تنفيذها .
٣	٢	اختلاس أشياء محجوزة . تقدير عذر الحارس في عدم تقديم المحجوزات للمحضر في اليوم المحدد للبيع . موضوعي مق . كان التقدير مبنيًا على أسباب سائغة .
٤	٢	عقوبة . إيقاف تنفيذ العقوبة . حكم . تسببه . وقف تنفيذ العقوبة . جعله شاملاً لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم . هو ما يتعلق بتقدير العقوبة . تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً . من سلطة محكمة الموضوع . بيان الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته غير لازم .
٥	٢	تلبس . قبض . تفتيش . قيام حالة التلبس . يجوز لما موري الضبط القضائي الذين شاهدوها أن يقبضوا بغير أمر من النيابة على كل من يقوم لديهم الدليل على مساهمته في الجريمة وأن يفتشوه سواء أكان فاعلاً أم شريكاً .
٦	٣	إصابة وقتل خطأ . ركن الخطأ . يصح أن يكون مشتركاً بين شخصين أو أكثر .
٧	٣	١ - دفاع . طلب فتح باب المرافعة لتحقيق أوجه دفاع لم يطلب تحقيقها بالجلسة . عدم إجابته . لا إخلال بحق الدفاع .

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
الترتيب	الصفحة	تاريخ الحكم
		ملخص الأحكام
		٢ - قانون . قانون المرافعات متى يجوز الرجوع إليه؟
		٣ - مواد مخدرة . تقديم متهم الأفيون لآخر للتعاطي .
		يستلزم توقيع العقوبة المغلظة المنوّه عنها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ مهما كان قصد مقدم المخدر من حيازتها أو إحرازها .
		٤ - تفتيش . صدور إذن من النيابة بتفتيش شخص معين ومن يوجد معه وقت إجراء التفتيش إذا قامت شبهات قوية على إحرازه مادة مخدرة . صحة التفتيش الحاصل نفاذا لهذا الإذن . مثال .
٨	٤	٥ ديسمبر ١٩٥٥
		إثبات . اعتراف . نقض . أسباب موضوعية . تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم على أثر تفتيش باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بواقعة التفتيش وما ينتج عنها . موضوعي .
٩	٤	» » »
		١ - تفتيش . حق رجال حرس الجمارك في إجراءاته في نقط التفتيش الجمركية .
		٢ - نقض . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارتها . مثال في انتفاء المصلحة من الطعن ببطلان التفتيش .
١٠	٤	» » »
		١ دواع شرعي انتفاء قيام حالته . البحث في تجاوز حدوده . لا وجه له .
		٢ - حكم . تسببه بوجه عام . الخطأ في الاسناد . متى لا يؤثر في سلامة الحكم؟
١١	٥	» » »
		قتل عمد . حكم . تسببه . نية القتل . ماهيتها . مثال للقصور في استظهارها .
١٢	٥	» » ١٢
		نقض . طعن . إجراءات الطعن . محكوم عليه بعقوبة مالية لم يحصل على قرار باعفائه من الكفالة المقررة قانونا . عدم إيداعه الكفالة المذكورة . يترتب عليه الحكم بعدم قبول طعنه .

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
الترتيب	الصفحة	تاريخ الحكم
٣	٥	١٢ ديسمبر ١٩٥٥
١٤	٦	» » »
١٥	٦	» » »
١٦	٧	» » »
١٧	٧	» » »
١٨	٨	» » »

ملخص الأحكام

شيك . إعطا شيك بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . المحكمة من العقاب عليه .

١ - إثبات . أخذ المحكمة بما يثبت الضابط المحقق في محضره من تقارير . إعراضها عما يقرره في تحقيق النيابة أو في الجلسة مخالفا لها . جائز .

٢ - إثبات . شهود . تناقض أقوالهم . متى لا يعيب الحكم ؟

٣ - وصف التهمة . دفاع . ادانة متهمين بجناية السرقة بالاكراه . نسبة الحكم فعل الاكراه الى مجهول من بينهم بدلا من معلوم . لا يعد تغييرا في الوصف مستوجبا لتنبية الدفاع .

٤ - نقض . طعن لاصلاحه منه . لاجدوى من اثارته . مثال في جناية سرقة منطبقة على المادة ٣١٣ ع .

١ - خيانة الأمانة . حكم . تسببه . ركن القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . تحدث الحكم عنه استقلالاً . غير لازم .

٢ - إثبات قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود . غير متعلقة بالنظام العام .

١ - إثبات . خبراء . تقدير آرائهم . موضوعي .

٢ - ارتباط . نقض . أسباب موضوعية . تقدير الارتباط بين الجرائم للوجوب لنظرها مما . موضوعي .

نقض . اجراءات الطعن . امتداد الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية . غايته اربعون يوما من تاريخ النطق به . انقضاء هذه المدة يسقط الحق في الطعن .

تحقيق . تفتيش . تفتيش المنازل بمعرفة مأموري الضبط القضائي . اجراؤه في الأحوال التي أجاز فيها القانون لهم

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		ذلك . اجراؤه بناء على انتداب من سلطة التحقيق . الفرق بين الحالتين .
١٩	١٢ ديسمبر ١٩٥٥	١ — قتل خطأ . مسئولية صاحب المنزل عن قتل أحد السكان خطأ نتيجة عدم اتخاذ الاحتياطات عند اجراء اصلاحات بالمنزل . لا يشترط فيها أن تكون هناك رابطة قانونية بين المالك والساكن .
		٢ — قتل واصابة خطأ . رابطة السببية الخطأ المشترك . لا ينفي المسؤولية .
٢٠	» » »	قتل عمد . مسئولية جنائية . مجرد توافق المتهمين على القتل . لا يرتب تضامنا بينهم في المسؤولية الجنائية .
٢١	» » »	وصف التهمة . دفاع . حدود حق المحكمة في تغيير وصف التهمة وواجبها في ذلك .
٢٢	» » ١٩	اثبات . شهود . تناقض أقوالهم متى لا يعيب الحكم ؟
٢٣	» » »	مواد مخدرة . حكم . تسببه . ركن العلم بحقيقة المادة المخدرة . التحدث عنه في الحكم على استقلال . غير لازم ما دام ما أورده يكفي في الدلالة عليه .
٢٤	» » »	١ — وصف التهمة . دفاع . تغيير وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع . متى يجوز ؟
		٢ — اثبات اعتراف . تقدير حججه في حق المتهم المعترف وفي حق غيره موضوعي .
		٣ — اثبات اعتراف . تجزئة الدليل في المواد الجنائية ولو كان اعترافا . جائز .
٢٥	» » »	تزوير . الأوراق الرسمية . اعطاء الورقة شكل الأوراق الرسمية ونسبتها إلى موظف مختص بتحريرها . يكفي لقيام الجرمة .
٢٦	» » »	اثبات . اعتراف . وروده في محضر ضبط الواقعة . اتخاذ دليل . جائز .

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٧	١١	١٩ ديسمبر ١٩٥٥ غش . حكم . تسييه . عرض جبن مغشوش للبيع . استناد الحكم بادانة المتهم في الجريمة المذكورة إلى أنه صاحب المحل المستول عن المخالفات التي تقع فيه وأنه لم يقدم الدليل على عدم علمه بالغش . قصور .
٢٨	١١	» » » وصف التهمة . دفاع . تجمهر . رفع الدعوي على المتهمين بتهمة الاشتراك في تجمهر مكون من أكثر من خمسة أشخاص الفرض منه ارتكاب جرائم التعدي مع علمهم بالفرض المقصود منه . استبعاد المحكمة تهمة التجمهر وادانة المتهمين بجريمة ضرب أحدث عاهة . واقعة الضرب المذكورة لم ترد في قرار الاحالة . عدم تنبيه الدفاع إلى هذا التغيير . اخلال بحق الدفاع .
٢٩	١١	» » » عود جريمة ذبح لحوم خارج السلخانة . لا تماثل جريمة الغش فيما يتعلق بتطبيق مواد العود .
٣٠	١٢	» » » ١ - رافة . عقوبة . تقديرها . أعمال حكم المادة ١٧ ع دون الاشارة اليها في الحكم . لا يعيبه ما دامت العقوبة الموقعة تدخل في الحدود المرسومة قانونا . تقدير العقوبة من اطلاقات قاضي الموضوع .
		٢ - نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوي من إثارته . مثال في قتل عمد وشروع فيه مع سبق الاصرار والترصد .
		٣ - نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوي من إثارته مثال في تسييب حكم صادر في قضية قتل عمد وشروع فيه مع سبق الاصرار والترصد .
		٤ - اثبات . الاثبات بوجه عام . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من سائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث .
		٥ - ترصد . سبق اصرار . ثبوت الطرف الثاني بغنى عن البحث في شأن الأول .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الصفحة
٦ — قتل عمد . فاعل . اتفاق عدة متهمين على قتل شخص ومن يكون معه . اطلاق أعيرة نارية من اثنين من الجناة قتلت شخصا وأصابت آخر . مساء لهما عن جنائقي القتل العمد والشروع فيه . كون مطلق الأعيرة النارية التي أصابت المجنى عليهما معلوما معيناً بالذات أو غير معلوم . لا يمس .			
اعلان . نقض ميعاد الطعن . اعلان ورقة التكليف بالحضور . الأصل فيه أن يكون للشخص أو في محل اقامته . الاعلان في مواجهة النيابة . لا يجوز إلا في حالة عدم الاهتداء إلى محل إقامة المتهم . عدم مراعاة ذلك . يترتب عليه بطلان الحكم . ميعاد الطعن في مثل هذا الحكم . متى يبدأ ؟	٢٤ ديسمبر ١٩٥٥	١٣	٣١
قتل خطأ . حكم . تسيديه . ركن الخطأ . مثال لكفاية استظهاره	» » »	١٣	٣٢
١ — تقليد أوراق مالية . استعمال ورقة مالية مزيفة . متى تم الجريمة ؟	» » »	١٣	٣٣
٢ — تقليد أوراق مالية . استعمال ورقة مالية مزيفة . يكفي للعقاب على الجريمة أن تكون هناك مشابهة بين الورقة المالية الصحيحة والورقة المزيفة من شأنها أن تخدع الناس .			
نقض طعن لا مصالحة منه . لا يجدوى من إثارته . مثال في حالة تعدد الجرائم .	» » »	١٤	٣٤
قضاء مستعجل . حق قاضي الأمور المستعجلة في تقدير مبلغ الجدل في المنازعة . نطاقه .	» » ٢٦	١٤	٣٥
تفتيش . مجال أعمال حكم كل من المادتين ٥١ و ٩٢ . ج .	» » »	١٤	٣٦
اشتراك . الاشتراك بالمساعدة . مناط توافره	» » »	١٤	٣٧

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٨	١٥	٢٩ ديسمبر ١٩٥٥
		نقض . أسباب جديدة . اختلاس أشياء محجوزة . دفع المتهم بأنه غير مسئول عن الأموال الأميرية المحجوز من أجلها . اثارته لأول مرة لدى محكمة النقض . لا تقبل .
٣٩	١٥	» » »
		دعوى مدنية . اختصاص . مناط اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .
٤٠	١٥	» » »
		١ - إجراءات . شقوية المرافعة . تعويل المحكمة على شهادة شاهد أو أقوال متهم في التحقيقات الأولية إلى جانب شهادة الشهود الذين سمعهم . جائز إذا كانت تلك الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
		٢ - حكم . الخطأ في رقم المادة المطبقة . متى لا يكون مؤثرا ؟
٤١	١٦	» » »
		١ - إتلاف أوراق حكومية . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٢/٢ ع . متى تتوفر مسئولية الموظف عنها ؟ ٢ - إتلاف أوراق حكومية . اعتبار الموظف حافظا للورقة . مناطه . (م ١٥٢/٢ ع) ٣ - إتلاف أوراق حكومية . الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٢/٢ ع . صفة الموظف . العبرة فيها بوقت ارتكاب الجريمة .
٤٢	١٦	» » »
		تفتيش . الإذن به . عدم تعيين شخص معين لتنفيذه . يجزى لأي واحد من مأموري الضبط القضائي أن ينقله .
٤٣	١٦	» » »
		حكم . تسييبه بوجه عام . اتخاذ محكمة الجنايات ذات الأسباب التي بني عليها الحكم الغيابي الذي سقط قانونا أسبابا لحكمها عند إعادة محاكمة المتهم الذي كان غائبا . لامانع .
٤٤	١٧	٢٧
		مشتبه فيهم . عود للاشتباه . وصف التهمة . محكمة استئنافية الترامها بتوقيع العقوبة المقررة بالمادة ٢/٦ من المرسوم بقانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ متى تبين أن المتهم مائد خلالة الاشتباه وذلك بعد لفت نظره .

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٤٥	١٧ ديسمبر ١٩٥٥	١ - إجراءات . نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات بحضور المتهم . لا يشترط فيه سبق حضوره أمام غرفة الاتهام .
		٢ - إعلان . دفاع . بطلان التكييف بالحضور . حضور المتهم . ليس له أن يمسك بهذا البطلان . له أن يطلب تصحيح التكييف أو استبعاد أى نقص فيه وإعطائه ميعادا لتحضير دفاعه .
٤٦	» » »	١ - جريمة . تقادم . انقضاء الدعوى الجنائية . وصف الجريمة بأنها جنائية أو جنحة . قواعد التقادم التى تسرى عليها . العبرة فى ذلك بما تنتهى إليه المحكمة فقط .
		٢ - انقضاء الدعوى الجنائية . نقض . أسباب متعلقة بالنظام العام . دفع . تقادم . الدفع به . متعلق بالنظام العام .
٤٧	» » »	١ - نقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارتها . مثال فى جريمة بيع مشروبات روحية بدون ترخيص فى محل مقلق للراحة .
		٢ - وصف التهمة . دفاع . تغيير المحكمة الاستئنافية وصف الواقعة التى أثبتتها المحكمة الابتدائية . الواقعة المادية التى اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد . هى نفسها التى كانت مستندة للمتهم ودارت عليها المرافعة . عدم لفت نظر الدفاع إلى ذلك . لا إخلال .
٤٨	» » »	١ - اشتراك . نقض . أسباب موضوعية . اعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى . يدخل فى سلطة محكمة الموضوع ما دام حكمها يساير التطبيق السليم لحكم القانون .
		٢ - سرقة . حمل السلاح . هو من الظروف المادية المتصلة بالفعل الاجرامى . أثر ذلك
٤٩	» » »	عودة . تزوير . تقليد الأختام . لفظ التزوير الوارد فى

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		المادة ٥١ ع . انسحابه على جريمة تقليد الأختام المنصوص عليها في المادة ٢٠٦ ع .
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية
٥٠	٢٠	١ ديسمبر ١٩٥٥ تسجيل . بيع . نقل الملكية . مناطه . هو بالتسجيل بمجرد . التحدي بسبق علم المشتري الأخير ببيع ذات العقار لشخص آخر أو سوء نيته أو تواطئه مع البائع على حرمان المشتري الأول من الصفقة . لا محل له . قانون التسجيل رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .
٥١	٢٢	» » » محاماة . صندوق معاشات المحاماة المختلط . التزام صندوق معاشات المحاماة المختلط الجديد بمعاشات المحامين الذين ثبت لهم قبل صدور القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٤ .
٥٢	٢٤	٨ ١ — جمارك . ودیعة . حق الحبس . احتفاظ مصلحة الجمارك بالبضائع حتى وفاة الرسوم . عدم جواز اعتبارها مودعا لديها بلا أجر .
		٢ — جمارك . ودیعة . رهن حيازة . حق الحبس مسئولية مصلحة الجمارك عن فقد البضائع المحبوسة تحت يدها ما لم تثبت أن الفقد كان لسبب قهري . المواد ٥٤٤ مدني قديم و ٢٤٧/٢ و ١١٠٣ مدني جديد .
٥٣	٢٧	» » » وقف . إجارة . وكالة . تأجير ناظر الوقف أعيانه بغبن فاحش . مسئوليته عن تقصيره وفقا لأحكام عقد الوكالة . جواز عدم الاعتداد بهذه الأجرة في حق المستحقين وإلزامه بأجر المثل .
٥٤	٣٠	» » » تزوير . إنكار التوقيع . إثبات . عدم تفيد المحكمة في تحقيق التزوير أو إنكار التوقيع بدليل معين . حقها في الاعتماد على القرائن لإثبات التزوير ولو زادت قيمة المحرر على عشرة جنيهات .
٥٥	٣٥	» » » ١ — تقادم . ثبوت التاريخ . اعتبار محكمة الموضوع

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		المحرر المدعى بقطعه للتقادم إقراراً لا مخالصة لأسباب سائغة. حقها بما لها من سلطة تقدير الواقع من إعفائه من قيد ثبوت التاريخ للاحتجاج به على الغير .
٥٦	٣٩	٢ — تنفيذ عقارى . دائن عادى . تسجيله تنبيه نزع الملكية . عدم جواز الاحتجاج عليه بالعقود العرفية الا إذا كانت نابعة التاريخ قبل تسجيل التنبيه .
٥٧	٣٩	استئناف . اختصاص . اختصاص المحكمة بالفصل نهائياً في الدعوى . اختصاصها بالفصل نهائياً فيما يقدم فيها من دفع . مثال . اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل نهائياً في المعارضة في قرار لجنة التعويضات الخاص بالمواد التويلية المستولى عليها . عدم جواز الطعن في حكمها الصادر بعدم قبول المعارضة
٥٨	٤١	١ — أهلية . ولاية . أحوال شخصية . سلب ولاية . حكم . تسببه . سلب ولاية جد قصر . تأسيسه على عدم حرصه على أموالهم قدر حرصه على أمواله وعلى عدم تحرير محضر الجرد في الميعاد وعلى كبر سنه وعلى اعترافه بهجزه عن الاضطلاع بشئون الولاية . لا خطأ .
٥٩	٤٢	٢ — أهلية . قاصر . أحوال شخصية . عدم تقييد محكمة الأحوال الشخصية بطلبات المصوم . حقها في القضاء بما يحقق المصلحة العامة .
٥٨	٤١	بيع . عيوب الرضا . إكراه . تدليس . دفع . نقي المحكمة لأسباب سائغة . وقوع إكراه أو تدليس يعيب ارادة المتعاقد . عدم التزامها بإجراء تحقيق .
٥٩	٤٢	١ — تزوير . اثبات . خير . استعانة المحكمة بخبير في فحص الورقة المدعى بتزويرها . غير لازم .
		٢ — خير . تزوير . عدم تقييد المحكمة برأى الخبير . المادة ٢٤٦ مرافعات . . .
		٣ — حكم . تسببه . اثبات . تزوير . قيام الحكم على

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	الصفحة	تاريخ الحكم
٦٠	٤٥	٢٢ ديسمبر ١٥٥
٦١	٤٧	» » »
٦٢	٤٧	» » »
٦٣	٤٨	» » »
٦٤	٥٠	» » »

أسباب سائغة . النعى عليه فيما استطرد إليه تزييدا . غير منتج .
قضاء مستعجل . قوة الأمر المقضي . الحكم الصادر من
قاضي الأمور المستعجلة . متى يجوز قوة الأمر المقضي ؟

١ — نقض . طعن . اجراءات الطعن . اعلان . اعلان
الطعون عليه بتقرير الطعن في مواجهة الادارة لغلق مسكنه
دون بيان الخطوات السابقة . اثبات المحضر إرساله خطابا
مسجلا للمعلن إليه دون بيان تاريخ تحريره . بطلان الاعلان .
المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ٢٤ مرافعات .

٢ — نقض . طعن . خصوم الطعن . بطلان إعلانات
الخصم الحقيقي في الطعن . عدم قبول الطعن شكلا لباقي
الخصوم .

نقض . طعن . إحالة . أحكام لا يجوز الطعن فيها . حكم
صادر بعدم الاختصاص وبإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة .
عدم جواز الطعن في حكم الإحالة على استقلال . المادة ٣٧٨
مرافعات .

١ — نقض . طعن . الصفة في الطعن . تركة . تعيين
المورث اثنان من الورثة منفذين للوصية . حق أحدهما في
الطعن منفردا في الحكم الصادر ضد مصلحة التركة .

٢ — بيع . بيع ولاء . إثبات . جواز إثبات أن البيع
ينبغي رهنا بكافة الطرق . لا يغير من ذلك وصفه بأنه بيع بات .
٣ — بيع . بيع ولاء . رهن . ثبوت أن يبيع الوفاء
ينبغي رهنا . عدم تطبيق الحكم لقواعد الرهن الخاصة
باستهلاك الدين . لا عيب .

١ — أموال عامة . حق ارتفاق بالمرور . قد يكسب
مبنيًا على التسامح . عدم جواز اعتبار الطريق عاما بمجرد
سماع صاحبه للغير بالمرور فيه .

٢ — اثبات . ملكية عقارية . انعدام حجية خرائط
المساحة في اثبات الملكية .

رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٦٥	٢٩ ديسمبر ١٩٥٥	١ - حكم . قضاء مستعجل . قوة الأمر المقضي . استئناف . نقض . دفع . حجية الحكم الصادر في مسألة من المسائل المستعجلة في حدود ماله من (صفة مؤقتة وعدم المساس بالحق) . قابليته للطعن عليه بطرق الطعن التي قرر لها القانون . المادتان ٢٩ و ٣٤٩ مرافعات .
		٢ - نقض . طعن . احكام يجوز الطعن فيها . الحكم الصادر في دعوى الحراسة من محكمة ابتدائية يهتبه استئنافية . حصول تقرير الطعن فيه قبل صدور القانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل للمادة ٢٥٥ مرافعات . جواز الطعن .
		٣ - نقض . طعن . احكام يجوز الطعن فيها . حكم صادر في دعوى الحراسة يجوز الطعن فيه . تقدير الضرورة الداعية للحراسة وتقدير الخطر وتقدير الطرق المؤدية إلى صون حقوق المتخاصمين . جواز الاعتراض بذلك في موضوع الطعن عدم جواز التحدى به في عدم جواز الطعن .
		٤ - دعوى . تكييفها . دعوى حراسة . العبرة في تكييف الدعوى بما تبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها . مثال في دعوى الحراسة .
		٥ - استئناف . حراسة . الصفة والمصلحة في الاستئناف . حكم قضائي بانتهاء حراسة حارس منضم . تأسيسه على اتهامات وجهت إليه . توافر مصلحته وصفته في الاستئناف .
		٦ - استئناف . حراسة . المصلحة والصفة في الاستئناف . استئناف بعض المصنوع الحكم القاضي بعزل الحارس المنضم . صفته في الاستئناف ليست محل نزاع . النعي على الاستئناف المرفوع من الحارس المنضم بانعدام الصفة والمصلحة . غير منتج .
		٧ - حراسة . وفاة الحارس الأصلي عدم سقوط حراسة الحارس المنضم .
		٨ - حراسة . ملكية شائعة . إدارة المسال الشائع . اختلاف مجال تطبيق أحكام المواد ٨٢٨ وما بعدها من

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		القانون المدني عن مجال تطبيق أحكام المواد ٧٢٩ وما بعدها.. من هذا القانون بشأن الحراسة.
٦٦	٥٨	٢٩ ديسمبر ١٩٥٥ ٩ — حكم استثنائي . تسببيه . قيام الحكم المطعون فيه على أساس سليم من القانون . عدم مناقشة الأساس الخطاطي . الذي بني عليه الحكم المستأنف . لا عيب .
		١ — دعوى صحة ونفاذ البيع . بيع . حكم . تسببيه دفاع . تمسك أحد الخصوم بملكيتها للعقار المبيع دون البائع بمقتضى مستندات . عدم بحث المحكمة لهذه المستندات . قصور .
		٢ — استئناف . نصاب الاستئناف . حكم صادر قبل العمل بقانون المرافعات الجديد في دعوى قيمتها ٣٥ جنيتها . جواز استئنافه .
		٣ — نقض . طعن . أحكام يجوز الطعن فيها . حكم صادر من محكمة ابتدائية بهيئة استئنافية قبل تعديل المادة ٤٢٥ مرافعات بالقانون رقم ٣٥٤ سنة ١٩٥٢ . جواز الطعن فيه بطريق النقض .
٦٧	٦٠	١ — نقض . طعن . سبب جديد . أحوال شخصية . (دوطة) . التمسك بأن المبلغ المطالب به عبارة عن (دوطة) وليس قرضاً . عدم جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
		٢ — حكم . تسببيه . أحوال شخصية . (دوطة) عدم التزام المحكمة بتتبع أقوال الخصم والرد عليها استقلالاً . يكفي قيام الحكم على أسباب مؤدية . مثال .
٦٨	٦٣	١ — تسوية الديون العقارية . اختصاص . بيع . صورية . عدم اختصاص لجنة التسوية بالفصل في ملكية الأفراد . المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢
		٢ — تسوية الديون العقارية . بيع . صورية . عدم

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		جواز التصدي بقرار لجنة النسوية لمنع الطعن في عقد البيع بالصوربة . المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ .
		٣ — وارث . إثبات . صوربة . حق الوارث في إثبات صوربة التصرف الضار بحقوقه صوربة مطلقة بكافة طرق الإثبات .
		٤ — نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . عدم إثبات المحضر في محضره الخطوات السابقة على تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى جهة الإدارة . بطلان الاعلان . المواد ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٤٣١ و ٤٣٢ مرافعات .
٦٩	٢٩ ديسمبر ١٩٥٥	نقض . طعن . أحكام لا يجوز الطعن فيها . اقتصار الحكم على رفض طلب وقف النفاذ دون التصدي للموضوع . عدم جواز الطعن . المادة ٣٧٨ مرافعات .
		(٣) قضاء المحكمة الادارية العليا
٧٠	٢٦ نوفمبر ١٩٥٥	١ — موظف . علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية . جواز تعديل مركزه القانوني وفق المصلحة العامة . عدم سرعان التنظيم الجديد بأثر رجعي يهدر المراكز القانونية الذاتية إلا بنص خاص في قانون وليس في أداة أدنى .
		٢ — جيش . الأفراد العسكريون بالقوات المسلحة . عدم استحقاقهم للعلاوة الاجتماعية المقررة بقواعد الانصاف . أساس ذلك .
		٣ — تقادم محمي . قيامه على قرينة قانونية مفادها افراض أداء المدين لتلك الديون من إرادته وأن تراكمها أكثر من خمس سنوات تكليف بما يتجاوز السعة . هذه القرينة لا تقبل الدليل العكسي . انطباقه على علاوات الموظفين . منازعة الحكومة في أصل استحقاق العلاوة لا تمنع من سرعان هذا التقدم . معني الدورية والتجدد المنصوص عليهما بالمادة ٣٧٥ من القانون المدني .

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧١	٢٦ نوفمبر ١٩٥٥	١ - مكافأة عن أعمال إضافية . سرد المراحل التشريعية الخاصة بها . ٢ - موظف . تكليفه بعمل في غير المواعيد الرسمية . متى يعتبر عملاً إضافياً ومتى لا يعتبر كذلك . منحه مكافأة عن العمل الإضافي . جوازي للإدارة . ٣ - مكافأة . عن أعمال إضافية . ترخيص الإدارة في منحها في حدود الاعتمادات المالية المقررة . نواحي سلطاتها التقديرية في ذلك . ٤ - قرار إداري . ترتيبه لأعباء مالية على الخزنة . تعليق . أثره على فتح الاعتماد اللازم . صدور اعتماد مالي معين . التزام الإدارة لحدوده فيما تصدره من قرارات مرتبط تنفيذها به . مثال بالنسبة لمكافآت الأعمال الإضافية . ٥ - موظف . أوقات العمل الرسمية . التحديد الوارد بكتاب ديوان الموظفين الدوري رقم ٥ في ٢٧/١/١٩٥٢ . لا يسرى على الجهات التي تتنافر طبيعة عملها معه . ٦ - مكافأة . عن أعمال إضافية . قرارات مجلس الوزراء في ٨/١١ و ٥/١١/١٩٥٢ و ١ أبريل ١٩٥٣ التي نصت على حد أقصى لها . لا توجب على الإدارة منح هذا الحد الأقصى بتمامه . وجوب مراعاة الاعتماد المالي . قراري إداري . عدم تولد أثره حالاً ومباشرة إلا إذا كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً أو متى أصبح كذلك . مثال بالنسبة لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ مايو سنة ١٩٤٥ بانصاف خريجي المعلمين الثانوية والذي يقتضي إعماله استصدار قانون بفتح اعتماد إضافي . مرتب الإقامة . قرارات مجلس الوزراء التي تعالج قواعده . الأصل في منحه أنه منوط بتعيين الموظف وإقامته المستقرة بالجهة النامية للمينة بتلك القرارات . مجرد التذب لا يكفي لمنحه إلا استثناء عند النص على ذلك . سرد لمراحل هذه القرارات
٧٢	» » »	٧٢
٧٣	٣٠ ديسمبر ١٩٥٥	٧٥

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٧٤	١٠ ديسمبر ١٩٥٥	١ — وقف التنفيذ. ركناه . الاستعجال وجدية المطاعن الموجهة للقرار الإداري . كلاهما من الحدود القانونية التي تحد من سلطة محكمة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .
		٢ — تسبيب . خلو الحكم من الأسباب أو قصورها أو تناقضها وتهاورها . مبطل له . مثال للقصور الخل .
		٣ — وقف التنفيذ . عدم قبوله بالدسبة لقرارات التعيين أو الترقية أو منح العلاوات أو بالجزاءات التأديبية أو الاحالة إلى المعاش أو الاستبعاد أو الفصل من غير الطريق التأديبي . قيام قرينة قانونية قاطعة بانعدام الاستعجال في هذه الحالات . استثناء حالي الفصل والوقف عن العمل بإجازة القضاء . فيهما باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه .
		٤ — جامعة . عدم اعتبار المعيد من أعضاء هيئة التدريس . خضوعهم لأحكام قانون نظام موظفي الدولة .
		٥ — موظف . نقله إلى وظيفة أخرى . جائز بشرط ألا تقل درجتها عن درجته . تنزله في الوظيفة دون خفض الدرجة . ليس عقوبة تأديبية في ظل قانون نظام موظفي الدولة . ترخص الإدارة في النقل من وظيفة إلى أخرى . شرطه .
٧٥	١٧ » »	معاش . القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٢ . اشتراطه لحساب مدة الخدمة المؤقتة في المعاش أن تكون قد دفعت ماهيتها مشاهرة . المقصود بالمشاهرة أن يدفع للموظف راتب ثابت يتأمله في مواعيده الدورية دون انتقاص أيام منه بسبب غياب أو عطل أو عيد ودون إخلال بالدورية .
٧٦	٨٢ » » »	١ — هيئة المفوضين . اعتبارها أمانة على المنازعة الإدارية وعاملاً أساسياً في تحضيرها وتجهيزها للمرافعة وإبداء الرأي القانوني المحايد فيها . قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية بالمفوض . استمراره مع ذلك في مباشرة الدعوى حتى صدور

العدد الأول	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الحكم . عيب في الاجراءات مبطل للحكم . قيام سبب من أسباب الرد بالمفوض . جواز رده إن لم يتنح . ٢ — اختصاص . لجنة التأديب وانتظلمات . قصر اختصاصها على تأديب أعضاء مجلس الدولة والفصل في إلغاء القرارات الادارية المتعلقة بشؤونهم وطلبات التعويض المترتبة عليها . عدم اختصاصها بنظر طلب المنازعة في العالوة . اختصاص محكمة القضاء الادارى به . أساس ذلك . ٣ — هيئة المفوضين . لابد من حضور من يمثلها بالجلسة . إغفال ذلك . بطلان الحكم .
٧٧	٣١ ديسمبر ١٩٥٥	١ — طعن . أمام المحكمة الإدارية العليا . حق هيئة المفوضين في تقديم طلبات وأسباب جديدة لم ترد في صحيفة الطعن . مناطه . حق المحكمة العليا في عدم التقييد بالطلبات أو الأسباب المقدمة من هيئة المفوضين . أساس ذلك . ٢ — موظف . علاقته بالحكومة علاقة تنظيمية . النص على شروط وإجراءات يجب اتخاذها في مواعيد معينة للإفادة من بعض المزايا للوظيفة وإلا سقط الحق فيها . إفادته من هذه المزايا ليكون منوطا باستيفاء تلك الشروط في مواعييدها . أساس ذلك . مثال بالنسبة لراتب بدل السفر . ٣ — بدل سفر . شروط منحه . ٤ — بدل سفر . ثبوت أن النذب لم يكن مؤقتا لمدة يعود الموظف بعدها إلى مقره بل كان توطئه للنقل الهائي الذي أعقبه فعلا . صدور القرار بهذا النذب بدون بدل سفر . مطابقته للقانون . ٥ — لائحة بدل السفر . الميعاد الذي حددته لتقديم طلب بدل السفر . ميعاد سقوط وليس ميعاد تقادم مسقط . فيصل التفرقة بين الميعادين .
٧٨	١٤ يناير ١٩٥٦	١ — وقف التنفيذ . ركناء . الاستعجال وجدية المطاعن الموجهة للقرار الادارى . كلاهما من الحدود القانونية التي

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
<p>تحدد سلطة القضاء الإداري وتخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا . الحكم الصادر بوقف التنفيذ . حكم قطعي . جواز الطعن فيه استقلالا أمام المحكمة الإدارية العليا .</p> <p>٢ - أزهر . جماعة كبار العلماء . اختصاصها وحدها بمحاكمة علماء الأزهر إذا نسب اليهم طعن في الدين الاسلامي أو انكار ما علم ضرورة منه أو سلوكهم سلوكا شائنا . خروج هذه الأمور عن ولاية مجلس تأديب الموظفين .</p> <p>٣ - تأديب القرار الصادر من مجلس التأديب في أمر مما تملك جماعة كبار العلماء وحدها . ولاية الحكم فيه . اعتباره مجرد فعل مادي عديم الأثر قانونا .</p> <p>٤ - وقف التنفيذ . عدم قبوله بالنسبة للقرارات الإدارية الصادرة في شأن الموظفين . قيام قرينة قانونية قاطعة بانعدام ركن الاستعجال في هذه الحالات . استثناء حالي الفصل والوقف عن العمل باجازه القضاء فيهما باستمرار صرف المرتب كله أو بعضه .</p> <p>٥ - قرار اداري . نزوله إلى حد غصب السلطة . عدم تمتعه بأية حصانة . إمكان الطعن فيه دون تقييد بميعاد ، وعدم قابليته للتنفيذ المباشر ، وقبول طلب وقف تنفيذه ولو تعلق بشئون الموظفين .</p> <p>١ - اجراءات . المنازعات الخاصة بمرتبات ومعاشات ومكافآت الموظفين العموميين . وجوب طرحها أولا على اللجان القضائية طبقا للمرسوم بقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ . رفعها ابتداء أمام محكمة القضاء الإداري . عدم قبول الدعوى . قانون إنشاء المحاكم الإدارية لم يغير الوضع من حيث عدم قبول الدعاوى إذا رفعت مباشرة لمحكمة القضاء الإداري .</p> <p>٢ - دفع . عدم قبول الدعوى . صدور قانون بعدم ولاية المحكمة بنظر الدعوى . صيرورة الدفع بعدم القبول غير مجد . أساس ذلك . مثال .</p>	٢١ يناير ١٩٥٦	٩٧	٧٩

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	الترتيب
٣ - اختصاص . القانون الجديد المعدل للاختصاص . سريانه على الدعاوي السابقة التي لم يقفل فيها باب المرافعة . المادة الأولى بند (١) من قانون المرافعات القضايا المنظورة أمام محكمة القضاء الإداري وأصبحت طبقاً للقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص المحاكم الإدارية . إحالتها إلى المحاكم الأخيرة ما دامت غير مهية للحكم . المادة ٧٣ من القانون سالف الذكر .			
١ - بدل التخصص . قرار مجلس الوزراء في ٣ يولييه سنة ١٩٤٩ . اقتضاه على تقدير بدل التخصص لمهندسي الدرجة السادسة وما فوقها . مهندسو الدرجة السابعة . تعليق أمرهم على صدور قرار من مجلس الوزراء في شأنهم .	٢١ يناير ١٩٥٦	٩٩	٨٠
٢ - بدل التخصص . المنازعة في استحقاقه من عدمه تعتبر منازعة في راتب . اختصاص المحاكم الإدارية بالفصل فيها بالنسبة لمن عدا الموظفين الداخلين في الهيئة من الفئة العالية والضباط . عدم صدور قرار مجلس الوزراء بتحديد فئة بدل التخصص . لا أثر له في تحديد الاختصاص .			
٣ - تعويض . حدود اختصاص المحاكم الإدارية بدعاوي التعويض . عدم اختصاصها بتعويض الضرر الناشئ عن عدم تقرير فئة بدل التخصص . أساس ذلك .			
ميعاد الستين يوماً . بدؤه من نشر القرار الإداري أو إعلانه . العلم بالقرار يقوم مقام الاعلان . وجوب أن يكون العلم يقينياً وأن يشمل جميع العناصر التي توضح المركز القانوني بالنسبة لهذا القرار . مثال .	» » ٢٨	١٠٠	٨١
منازعات الأحوال الشخصية للاستاذ نصيف زكي المحامي .		١٠٣	
القسخ الارادي لعقد العمل الفردي للاستاذ فتحي عبد الصبور القاضي بمحكمة القاهرة الابتدائية .		١٢٣	

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قرار بالقانون رقم ٢٩١ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
في شأن تنظيم المباني

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ٢ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤
النص الآتي :

« يصرف الترخيص متى ثبت أن مشروع البناء أو الأعمال المطلوب إقامتها أو توسيعها أو
تعليتها أو تعديلها أو تدعيمها مطابقاً للشروط المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات
المنفذة له — ومتفقاً من حيث الواجبات الخارجية مع القواعد التي تضعها السلطة القائمة على
أعمال التنظيم » .

مادة ٢ — يعدل البند ٧ من المادة ٢٨ من القانون المشار إليه كما تضاف إليها أربعة بنود
بأرقام ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ بالنصوص الآتية :

« (٧) يلزم طالبي البناء في شوارع أو مناطق يحددها بإنشاء بواكي أو ممرات مسقوفة
مفتوحة للمارة داخل حدود الطريق أو داخل حدود أملاكهم بالدور الأرضي بالشروط
والمواصفات التي تحددها في القرار ويكون عرض الطريق الذي يحدد على أساسه الحد الأقصى
لارتفاع البناء في حالة إنشاء بواكي أو ممرات مسقوفة داخل حدود الطريق هو البعد بين
الواجهتين الخارجيتين للبواكي أو الممرات .

(٨) يلزم طالبي البناء في شوارع أو مناطق يحددها بمراعاة ارتفاع معين للبدروم ولكل
دور من أدوار البناء .

(٩) يحدد حداً أدنى لأطوال واجهات قطع الأراضي التي يرخص في البناء عليها في شوارع أو مناطق يحددها .

(١٠) يحدد مسافات ثابتة للبروزات أو يحظر عمل بروزات في شوارع أو مناطق يحددها .

(١١) يحدد حداً أقصى للنسبة التي تشغلها المباني من المساحة التي تقام عليها في شوارع أو مناطق يحددها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

ببصم هذا القرار بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٥ (٣١ يولييه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

كان من أهم الاعتبارات التي روعيت في وضع أحكام القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني المتشي مع التطور المعماري والهندسي والاقتصادي للبلاد .

وقد لوحظ أن كثيراً من مشاريع المباني التي طلب الترخيص في إقامتها لا تتفق من حيث التصميم وعلى الأخص من حيث الواجهات الخارجية مع الأصول المعمارية الخاصة بقواعد تنسيق المدن ، وكانت السلطة القائمة على أعمال التنظيم تضطر إلى الترخيص في إقامة تلك المباني متى ثبت أنها مطابقة للشروط المنصوص عليها في القانون والقرارات المنفذة له وذلك وفقاً لما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٢ من القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ وترتب على ذلك أن انعدم التناسق بين المباني التي تقام في البلد أو الحى أو الشارع الواحد وإن أقيمت واجهات كثير من المباني على وجه لا يتفق مع الأصول الفنية والأوضاع المعمارية السليمة .

لذلك رأى علماً لذلك إخضاع تصميم واجهات المباني لرقابة السلطة القائمة على أعمال التنظيم للتحقق من مطابقتها للأصول المعمارية الخاصة بقواعد تنسيق المدن وذلك بتعديل الفقرة الأولى من المادة ٢ من القانون المشار إليه على وجه يحول لها رفض الترخيص في إقامة البناء إذا تبين أن المشروع غير متفق من حيث الواجهات الخارجية مع القواعد التي تضعها السلطة القائمة على أعمال التنظيم .

ونظراً إلى أنه تبين أنه قبل العمل بالقانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ كان يسمح في بعض المدن كمدينة بورسعيد بإنشاء بواكى أو ممرات مسقوفة فوق الطريق العام في شوارع معينة وقد أصبح ذلك أمراً غير جائز بعد العمل بأحكام القانون المذكور .

ولما كانت هذه البواكى والممرات مقامة فعلاً في شوارع متعددة بمدينة بورسعيد

مما أ كسب المدينة طابعا خاصا لا ضرر من الإبقاء عليه فضلا عن فائدتها من حيث الوقاية من الأمطار شتاء ومن حرارة الشمس صيفا . لذلك رؤى تعديل القانون تعديلا من شأنه تخويل الوزير سلطة إلزام طالبي البناء بإقامة تلك البواكي والممرات داخل حدود الطريق العام وذلك في الشوارع أو المناطق التي تحدد بقرار منه سواء في مدينة بورسعيد أو في غيرها من المدن أو الجهات التي تقدر السلطة القائمة على أعمال التنظيم ملائمة إقامة بواكي أو ممرات مسقوفة فوق بعض طرقها العامة — فعدل البند ٧ من المادة ٢٨ من القانون على وجه يحقق هذا الغرض مع اشتراط أن تكون البواكي والممرات مطابقة للشروط والمواصفات التي تحدد في القرار ونص فيها على أن يكون عرض الطريق الذي يحدد على أساسه الحد الأقصى لارتفاع البناء في هذه الحالة هو البعد بين الواجهتين الخارجيتين للبواكي أو الممرات

كما تبين أن تحقيق الأغراض التي يستهدفها التشريع الخاص بتنظيم المباني يقتضى في بعض المناطق أو الشوارع إلزام طالبي البناء بمراعاة ارتفاع معين للبدروم ولكل دور من أدوار البناء وتحديد حد أدنى لأطوال واجهات قطع الأراضي التي يرخص في البناء عليها وتحديد مسافة ثابتة للبروزات وتحديد حد أقصى للنسبة التي تشغلها المباني من المساحة التي تقام عليها . لذلك رؤى تعديل المادة ٢٨ من القانون بإضافة أربعة بنود إليها تخول لوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار قرارات بتحديد ارتفاعات ثابتة لأدوار البناء وتحديد حد أدنى لأطوال واجهات قطع الأراضي التي يرخص في البناء عليها ومسافة ثابتة للبروزات وحد أقصى للنسبة التي تشغلها المباني وذلك في شوارع بعينها أو مناطق يحددها .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية برفع مشروع القرار بقانون المتضمن التعديلات سالفة الذكر إلى السيد رئيس الجمهورية بعد إفراغه في الصيغة التي ارتآها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٢٩٢ لسنة ١٩٥٦^(١)

يحظر أخذ صور فوتوغرافية أو أفلام أو رسوم لبعض
الأماكن والمناطق العسكرية أو ذات العلاقة بالمجهود الحربي
أو إقامة منشآت عامة بها أو الاقتراب منها

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٨ يحظر أخذ صور فوتوغرافية أو أفلام
أو رسوم لبعض الأماكن والمنشآت ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يحظر بغير ترخيص خاص من وزير الحربية الاقتراب من الأماكن والمنشآت
الآتية أو أخذ صور أو أفلام أو رسوم لها :

(أ) المنشآت والمباني الحربية كالاستحكامات والمطارات والبطاريات والثكنات
والمغسكات .

(ب) دور الصناعة الحربية (الترسانات) ومخازن الذخيرة والمؤن أو أى محل أو مصنع
يجرى فيه عمل لأغراض حربية .

(ج) المناطق والمنشآت الأخرى التى لها علاقة بالمجهود الحربي ويحددها وزير
الحربية بقرار منه

مادة ٢ — يحظر بغير ترخيص من وزير الحربية إقامة أية منشآت بالمناطق العسكرية
والمناطق التى لها علاقة بالمجهود الحربي المنوه عنها بالمادة الأولى .

مادة ٣ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على شهر
وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم بمصادرة الصور والأفلام
والرسوم ويجوز الحكم بمصادرة أدوات التصوير .

مادة ٤ — يلغى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٨ المشار إليه .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من
تاريخ نشره ، ولوزير الحربية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٧٥ (٣١ يولييه سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ مكرر الصادر فى ٥ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

مذكرة إيضاحية

يقضي القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٨ بحظر أخذ صور فوتوغرافية أو أفلام أو رسوم لبعض الأماكن والمنشآت الحربية أو التي لها علاقة بالمجهود الحربي بغير ترخيص من وزير الحربية .

ولما كانت حماية هذه الأماكن والمنشآت ضد كل ما من شأنه أن يعرض سلامتها وسلامة البلاد للخطر ، وهي الحكمة التي من أجلها صدر ذلك القانون ، بات لا يفي بتحقيقها مجرد حظر التصوير ولا سيما في الظروف الدولية الحاضرة وظروف البلاد الخاصة ، فقد رأى إحاطة هذه الأماكن والمنشآت بسياس جديد من الحماية بإضافة حظر الاقتراب منها ، ولذا حظر إقامة مبان أو منشآت أخرى بها بغير ترخيص من وزير الحربية .

ونظراً لأن نقط الأنوار الكاشفة الوارد ذكرها في المادة ١ (١) من القانون المشار إليه قد ألغيت وأصبح النص عليها غير ذي موضوع ، فقد رأى حذف هذه العبارة ، كما رأى استبدال نص الفقرة (ج) من تلك المادة بنص عام يعطي وزير الحربية سلطة تحديد الأماكن والمنشآت التي لها علاقة بالمجهود الحربي بقرار منه حتى يمكن إضافة ما يستحدث وما يستحدث مستقبلاً من أماكن ومنشآت لها هذه الصفة .

وقد رأى من الأوفق — لكثرة التعديلات التي ستدخل على القانون المذكور — إصدار قانون آخر يحل محله .

وقد أعد لذلك مشروع القانون المرافق .

وتتشرف وزارة الحربية بعرضه على مجلس الوزراء مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء التكرم بالموافقة عليه تمهيداً لاستصداره .

قرار بالقانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٦^(١)

في شأن تأجيل الخدمة الإلزامية للخاصين على شهادات نهائية

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية نصها كالاتي :

« مادة ٨ مكرر — يجوز بقرار من وزير الحربية تأجيل الخدمة الإلزامية وقت السلم للمدد التي يراها بالنسبة للحاصلين على الشهادات النهائية المشار إليها في المادة ٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه في الحالتين الآتيتين :

(أ) إذا حتمت طبيعة شهاداتهم قضاء فترة دراسة أو تمرين بعد الحصول على شهادتهم النهائية .

(ب) إذا اقتضت الأعمال بأحد المرافق العامة استخدامهم بها فور تخرجهم .
على ألا تزيد سن هؤلاء خلال فترة التأجيل على ثمان وعشرين سنة فإذا زادت على ذلك تحتم تجنيدهم » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٥ (٢١ يولييه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ونص في مادته الثامنة على جواز تأجيل الخدمة العسكرية الإلزامية وقت السلم لطلبة الكليات والمعاهد والمدارس المشار إليها في المادة ٤ من القانون المذكور بناء على طلبهم إلى أن يحصلوا على الشهادات المنصوص عليها فيها بشرط ألا تزيد سن الطالب خلال فترة التأجيل على ثمانية وعشرين عاماً .

ولما كان الأطباء الحاصلين على بكالوريوس كلية الطب يقضون عقب تخرجهم مدة الامتياز لاستكمال دراستهم العملية ، كما أن خريجي كلية المعلمين للشعب الثلاث « الرياضيات ، والعلوم ، واللغة الفرنسية » يقتضي العمل في أحد المرافق العامة — مرفق التعليم — استخدامهم بمجرد تخرجهم ، فقد رُئي إضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ تجيز لوزير الحربية تأجيل الخدمة الإلزامية وقت السلم لهؤلاء المتخرجين ومن في حكمهم (من أصحاب الشهادات النهائية المشار إليها في المادة ٤) من حيث الاعتبارات المتقدمة بشرط ألا تزيد سنهم خلال فترة التأجيل على ثمانية وعشرين عاماً ، فإذا زادت عن ذلك تحتم تجنيدهم .
هذا ويتشرف وزير الحربية بعرض مشروع القرار سالف الذكر على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء إصداره .

قرار بالقانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات

باسم الأمة
رئيس الجمهوريةبعد الاطلاع على قانون العقوبات والدوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ١٦٣ و ١٦٤ من قانون العقوبات النص الآتي :
- « مادة ١٦٣ — كل من عطل المخبرات التلغرافية أو أنلف شيئا من آلاتها سواء بأعماله أو عدم اكتراسه بحيث ترنب على ذلك انقطاع المخبرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا . وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة السجن مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض » .
- « مادة ١٦٤ — كل من تسبب عمدا في انقطاع المراسلات التلغرافية بقطعه الأسلاك الموصلة أو كسر شيئا من العدد أو عوازل الأسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأي كيفية كانت يعاقب بالسجن مع عدم الاخلال بالزامه بالتعويض عن الخسارة » .
- مادة ٢ — تضاف إلى الباب الثامن من الكتاب الثاني من القانون سالف الذكر مادة جديدة برقم ٣١٦ مكررا ثانية نصها الآتي :
- « مادة ٣١٦ مكررا ثانية — يعاقب بالسجن على السرقات التي تقع على مهمات أو أدوات مستعملة أو معدة للاستعمال في المواصلات التليفونية أو التلغرافية التي تنشئها الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية وذلك إذا لم يتوافر في الجريمة ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المواد من ٣١٣ إلى ٣١٦ عقوبات » .
- مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر بقصر الجمهورية في ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٧٥ (٣١ يولييه سنة ١٩٥٦) .

(١) نهر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ مكرر الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

مذكرة إيضاحية

كشف العمل على أن الردع لم يعد كافيا في العقوبات المقررة للجرائم تعطيل المواصلات التلغرافية والتليفونية عمدا في غير حالات الهياج أو الفتنة وكذلك في العقوبات المقررة للجرائم السرقات المحدودة من الجنح والتي تقع على المهمات أو الأدوات المتصلة بهذا الطريق من المواصلات فزادت هذه السرقات حتى أصبحت خطرا يهدد مرفق المواصلات التلغرافية والتليفونية بضرر فادح .

وإزاء ذلك أصبح من اللازم وضع عقوبة مغلظة على الجرائم المشار إليها ضمنا لسير الانتفاع العام بالمرفق المذكور على الوجه المطلوب .

ولذلك أعد مشروع القانون المرافق بتعديل المادتين ١٦٣ و ١٦٤ فقرات العقوبات بجعل العقوبة فيهما السجن وإضافة مادة جديدة برقم ٣١٦ مكررا ثانية تعاقب بذات العقوبة على السرقات التي تقع على المهمات أو الأدوات الخاصة بالمواصلات المذكورة إذا لم يتوافر فيها ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المواد من ٣١٣ إلى ٣١٦ ورؤى أن يعاقب بالعقوبة المذكورة على هذه الجريمة سواء وقعت على أدوات مستعملة فعلا في المواصلات ويرتب عليها انقطاعها أو على أدوات أعدت للاستعمال في هذا الغرض وإن لم توضع بعد في موضع الانتفاع المقصود به وذلك لتأمين إمداد المرفق المذكور بحاجاته السريعة دون عائق .

وقد أعدت وزارة العدل مشروع القانون المرافق وعرضته على مجلس الدولة فأقر صياغته التشريعية ، وتنشر الوزارة بعرضه على رئيس الجمهورية حتى إذا وافق عليه تفضل بإصدار قرار به .

قرار بالقانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ (١)

في شأن أوامر التكليف للمهندسين المصريين خريجي الجامعات المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ في شأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ مكرر الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — على كل مصري من خريجي كليات الهندسة في الجامعات المصرية أن يقدم خلال أسبوعين من تاريخ اعلان نتيجة الامتحان النهائي إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٢ اقرار باسمه وعنوانه والقسم الهندسي الذي تخصص فيه .

وعلى مسجلي هذه الكليات أن يقدموا للجنة المذكورة خلال الميعاد المتقدم بيانا بأسماء الخريجين وعناوينهم والقسم الهندسي الذي تخصص فيه كل منهم وتقديره العام في النجاح .

مادة ٢ — تكون لجنة وكلاء وزارات الأشغال العمومية والمواصلات والصناعة والشئون البلدية والقروية لترشح من واقع البيانات والإقرارات المقدمة أسماء الخريجين الذين تدعو حاجة الوزارات المختلفة والهيئات والمؤسسات العامة إلى إلحاقهم بوظائفها .

مادة ٣ — يصدر الوزير المختص أو من ينوبه أمر تكليف إلى الخريجين الذين رشحتهم اللجنة للعمل في الوظائف التي عينتها ويكون هذا الأمر نافذا لمدة سنتين قابلة للامتداد .

مادة ٤ — لكل من صدر الأمر بتشكيله أن يعارض فيه خلال أسبوع من تاريخ إعلانه به وذلك بطلب يقدم إلى الوزير الذي يفصل فيه بصفة انتهائية . ولا يترتب على المعارضة في أمر التكليف وقف تنفيذه .

مادة ٥ — يحظر على مهندسي الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة من الدرجة الثالثة لما دونها الامتناع عن تأدية أعمال ووظائفهم ما لم تنته خدماتهم بأحد الأسباب المنصوص عليها في المادة ١٠٧ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه وذلك فيما عدا الاستقالة سواء سواء كانت صريحة أو ضمنية فأنها تعتبر كأن لم تكن .

مادة ٦ — يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالحبس مدة لا تجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز ثلاثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين

مادة ٧ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٥ (٣١ بوليه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

كان من آثار نهضتنا الإصلاحية أن زادت المشروعات الإنتاجية في البلاد زيادة كبيرة مضطردة مما استلزم زيادة عدد المهندسين لتنفيذ هذه المشروعات وقد لوحظ أن عددا كبيرا منهم في الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة قد رغبوا في التخلي عن وظائفهم مؤثرين العمل في المشروعات الخاصة والأعمال الحرة — ولما كان في ذلك تعرض المشروعات الحكومية لخطر التوقف وتعويق سير الجهاز الحكومي بوجه عام فقد صدر أمر الحاكم العسكري العام رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٥ متضمنا جواز إصدار أوامر تكليف إلى خريجي كليات الهندسة الذين ترشحهم لجنة من وكلاء الوزارات التي يعينها الأمر لمدة لا تتجاوز سنتين ثم صدر أمر الحاكم العسكري رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ ناهيا مهندسي الوزارات والهيئات الحكومية من الدرجة الثالثة فما دونها عن الامتناع عن تأدية الأعمال التي يعهد إليهم بها ولو كان ذلك عن طريق الاستقالة إلا إذا انتهت مدة خدمتهم ببلوغ السن القانونية أو لأسباب صحية بقرها القومسيون الطبي العام .

ونظراً إلى صدور القانون رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء الأحكام العرفية وسقوط السند القانوني للأمرين العسكريين المشار إليهما فقد أعد هذا القانون لمواجهة احتياجات الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة إلى المهندسين الجدد والابقاء على الموجودين منهم بالخدمة .

وقد تضمنت مواد هذا المشروع الأحكام ذاتها التي نص عليها الأمرين العسكريين رقم ١٢٥ و ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ مع تعديلات طفيفة .

وتتشرف وزارة الأشغال العمومية بعرض هذا القرار بقانون على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أرتأها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره

قرار بالقانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعد أحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالإصلاح الزراعي

باسم الاسم
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما أرتأه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ مكرر الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بعبارة « ويجب تسجيل التصرفات المشار إليها في الفقرة السابقة قبل أول يولييه سنة ١٩٥٦ » الواردة بالفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه العبارة الآتية :

« ويجب تسجيل التصرفات المشار إليها في الفقرة السابقة قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٣٧٥ (٣١ يولييه سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ موجبا تسجيل التصرفات التي تصدر من الملاك طبقا للمادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في موعد أقصاه أول يناير سنة ١٩٥٦ إذا كان تاريخ تصديق المحكمة الجزئية أو إثبات تاريخ العقد سابقا على يوم أول إبريل سنة ١٩٥٥ ويترتب على مخالفة هذا الحكم الحق في الاستيلاء وفقا للمادة الثالثة ، ثم صدر القانون رقم ٦٥١ بمد أجل تسجيل التصرفات إلى أول يولييه سنة ١٩٥٦ .

ولما كان قد تبين أن من هذه التصرفات ما لا يمكن إتمام تسجيله قبل انقضاء الموعد المذكور إما نتيجة لسبق وجود عذر قانوني حاق بالتسجيل إبان هذه الفترة أو لعدم إمكان استيفاء الاجراءات الواجبة للتسجيل ، وهي أمور خارجة عن إرادة المتعاقدين ولا يحمل التأخير بسببها على أنه تقصير من الملاك أو توان ولما كان فوات الميعاد المذكور يترتب عليه الحق في الاستيلاء على المساحات محل التصرفات المذكورة وقد يكون في ذلك إجحاف بحق الملاك والمتصرف إليهم الذين منعتهم الظروف القهرية من إتمام التسجيل في الميعاد المعين .

لذلك رؤي مد أجل هذا الميعاد (ثلاثة أشهر) تنتهي في أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ حتى يتمكن الملاك والمتصرف إليهم من تسجيل هذه العقود .

ويتشرف وزير الدولة للأصلاح الزراعي بعرض هذا المشروع مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٠١ لسنة ١٩٥٦^(١)

بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٥
في شأن مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة طب وجراحة
الأسنان ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى أحكام القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة طب
وجراحة الأسنان مادة جديدة برقم ١٤ مكررا نصها كالآتي :

« ينحول صفة رجال الضبط القضائي في تطبيق أحكام هذا القانون الموظفون الفنيون الذين
يصدر بتحديدهم قرار من وزير الصحة العمومية » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من
تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ المحرم سنة ١٣٧٦ (١٣ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

لما صدر القانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن مزاولة مهنة طب وجراحة الأسنان
لوحظ عند تطبيق أحكامه أن المتوط بهم أعمال التفتيش والضبط من موظفي الوزارة الفنيين
ليسوا من مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكامه ، كما لوحظ أن القانون قد خلا من
النص الذي ينحول وزير الصحة العمومية الحق في إعطاء هؤلاء صفة الضبطية القضائية حتى
تكون أعمالهم المتصلة بضبط المخالفات مستندة إلى صفتهم المستمدة من القانون وتكون
نصقاتهم في نطاق التطبيق سليمة من كل عيب قانوني يبطل الاجراءات التي يتخذونها إذا
لم تكن لهم هذه الصفة .

ولذلك رؤى إضافة نص جديد ينحول وزير الصحة العمومية حق تحديد الموظفين الفنيين

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

الذين يكون لهم صفة مأموري الضبط القضائي في تطبيق أحكام القانون على أن يكون التعديل بإضافة مادة جديدة برقم ١٤ مكرراً .
فإذا حاز هذا التعديل موافقة هيئة المجلس الموقر فاني أرجو التفضل بإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٠٢ لسنة ١٩٥٦^(١)

بفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ المقررة بالقانون رقم ١٠
لسنة ١٩٤٤ والقانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الحسبية ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه مادة جديدة برقم ٤٦ مكرراً نصها كما يأتي :

« مادة ٤٦ — مكرراً — علاوة على رسم التنفيذ المبين في المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ يفرض رسم ثابت على الوجه الآتي :

(١) عشرون قرشاً على تنفيذ الأحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الجزئية أو إجراءات التنفيذ أمام المحاكم المذكورة .

(٢) خمسون قرشاً على تنفيذ الأحكام وأوامر الأداء الصادرة من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف أو إجراءات التنفيذ أمام المحاكم المذكورة وعلى تنفيذ أحكام محكمة النقض .

(٣) خمسون قرشاً على تنفيذ العقود الرسمية والاشهادات وأحكام المحكمين والأوامر الصادرة من الجهات الإدارية التي يجيز القانون تنفيذ أحكامها .

وفي حالة إعادة التنفيذ على النوع الواحد المبيته بالبند (أولاً) من المادة ٤٣ ينخفض الرسم الثابت إلى الثلث بشرط أن لا يقل عن عشرة قروش .

وبعنى من هذا الرسم الأحكام وأوامر الأداء والاشهادات وأحكام المحكمين والأوامر الصادرة من الجهات الإدارية متى كان المبلغ المطلوب التنفيذ من أجله يقل عن ثلاثة جنيهات .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرراً الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

مادة ٢ — يسرى الرسم المبين بالمادة السابقة على تنفيذ الأحكام والأوامر المشار إليها في المادة ٢٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الحسبية .

مادة ٣ — يفوض وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد في تنظيم ما يستحق للمحضرين مقابل مصاريف انتقال عن قيامهم بالتنفيذ على ألا يتجاوز ما يصرف لهم ٢٠ ٪ من حصيلته الرسم المقرر بهذا القانون .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ المحرم سنة ١٣٧٦ (١٣ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

تضمنت المواد ٤٢ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ بيان رسوم التنفيذ والأوراق التي تستحق عليها تلك الرسوم كما نصت المادة ٣٥ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ على أن يفرض رسم على تنفيذ الأحكام والأوامر الصادرة من المحاكم الحسبية وفقاً لما هو مبين بقانون رسوم المحاكم المدنية ، ونظراً لكثرة أعمال التنفيذ رؤى فرض رسم انتقال ثابت علاوة على رسم التنفيذ المقرر بالمواد المذكورة يكون بسيطاً بحيث لا يثقل على أصحاب الشأن ويتدرج بقدر الامكان مع قيمة الأوراق التي يفرض عليها — وذلك لمواجهة الأعباء المترتبة على زيادة أعمال التنفيذ وما يقتضيه حسن سير العمل من زيادة في عدد القائمين بالتنفيذ ، ولذلك وضع المشروع الحالي باضافة مادة جديدة برقم ٤٦ مكرر بفرض الرسم المذكور وبيان أحوال الاعفاء منه وقد روعي أن يكون الاعفاء في حالة ما إذا كان المبلغ المطلوب التنفيذ من أجله يقل عن ثلاثة جنيهات .

والمقصود بهذا الرسم أن يشمل جميع إجراءات التنفيذ سواء التي يتم منها بواسطة المحضرين أو التي تتم أمام المحكمة طبقاً للمواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ مثال ذلك البيوع الجبرية التي تتم أمام المحكمة ويبيع المنقول أمام القاضي ، كل ذلك بشرط ألا يستحق الرسم الثابت إلا على الأعمال التي يستحق عليها رسم تنفيذ طبقاً للمواد المشار إليها من القانون المذكور .

وتنشر وزارة العدل بعرض هذا القرار على رئيس الجمهورية بعد إفراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٠٣ لسنة ١٩٥٦ (١)

بفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ المقررة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم أمام محاكم الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه مادة برقم ٣٩ مكررا نصها كالاتي :

«مادة ٣٩ مكررا - علاوة على رسم التنفيذ المبين في المادة السابقة يحصل رسم ثابت على الوجه الآتي :

(١) عشرون قرشا على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية في مواد الأحوال الشخصية .

(٢) خمسون قرشا على تنفيذ ما عدا ذلك من الأحكام والقرارات والإشهادات .
وتعفى من هذا الرسم الأحكام الصادرة في النفقات إذا قل المبلغ المطلوب التنفيذ من أجله عن ثلاثة جنيهات .

مادة ٢ - يفوض وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد في تنظيم ما يستحق للمحضرين مقابل مصاريف انتقال عن قيامهم بالتنفيذ على ألا يتجاوز ما يصرف لهم ٢٠٪ من حصيلته الرسم المقرر بمقتضى هذا القانون .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ المحرم سنة ١٣٧٦ (١٣ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

نصت المادة ٣٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٤٤ على بيان رسوم التنفيذ والأوراق التي تستحق عليها تلك الرسوم .

وقد رأى لكثرة أعمال التنفيذ ولواجبة الاعباء المترتبة على ذلك وما يقتضيه حسن سير العمل من زيادة عدد الموظفين الذين يتولون التنفيذ أن يفرض رسم انتقال ثابت روعى فيه أن يكون بسيطاً بحيث لا يشغل أصحاب الشأن وأن يتدرج بقدر الامكان مع قيمة المدعى والأوراق التي يفرض عليها وذلك علاوة على الرسم النسبي المقرر بالمادة ٣٩ .

وقد أعد المشروع الحالي باضافة مادة جديدة برقم ٣٩ مكرر ببيان الرسم المذكور وأحوال الاعفاء منه وقد روعى إعفاء الاحكام الصادرة في النفقات من الرسم المتقدم إذا كان المبلغ المطلوب التنفيذ من أجله يقل عن ثلاثة جنيهات .

وتتصرف وزارة العدل بعرض القرار المرافق بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة على رئيس الجمهورية للموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٠٤ لسنة ١٩٥٦ (١)

بفرض رسم ثابت على أعمال التنفيذ المقررة بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم في المواد الجنائية والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى المادة ٨ من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ المشار إليه الفقرة الآتية :
« ويفرض علاوة على ما تقدم رسم انتقال ثابت قدره عشرة قروش في قضايا المخالفات وثلاثون قرشاً فيما عدا ذلك » .

مادة ٢ — يفوض وزير العدل بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد في تنظيم ما يستحق للمحضرين مقابل مصاريف انتقال عن قيامهم بالتنفيذ على ألا يتجاوز ما يصرف لهم ٢٠٪ من حصة الرسم المقرر بهذا القانون .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
مصدر برئاسة الجمهورية في ٦ المحرم سنة ٣٧٦ (١٣ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

نصت المادة الثامنة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٤٤ على فرض رسم تنفيذ على القضايا التي تنفذ بواسطة المحضرين .

ونظراً لازدياد أعمال التنفيذ وما يقتضيه حسن سير العمل لمواجهة الاعباء المترتبة على ازدياد عملية التنفيذ من زيادة عدد الاشخاص الذين يتولون التنفيذ رؤى فرض رسم انتقال ثابت علاوة على رسم التنفيذ المقرر بمقتضى المادة الثامنة المتقدمة يكون بسيطاً ولا يثقل على أصحاب الشأن وقد أعد المشروع الحالي باضافة فقرة جديدة إلى المادة الثامنة تحقيقاً لهذا الغرض ببيان قيمة الرسم المذكور .

وتتشرف وزارة العدل بعرض هذا القرار على رئيس الجمهورية بعد إقراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره

قرار بالقانون رقم ٣٠٥ لسنة ١٩٥٦^(١)

بخصوص الكفالة في الطعون في المواد الجنائية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ باصدار قانون الاجراءات الجنائية والقوانين المعدلة له ،
وطى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٤٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية النص الآتي :
« إذا لم يكن الطعن مرفوعاً من النيابة العامة أو من المحكوم عليه يعقوبة مقيدة للحرية يجب لقبوله أن يودع رافعه مبلغ عشرة جنيهات كفالة تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة - ولا يسري ذلك على من يعفى من إيداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٢ مكرر الصادر في ٥ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالطعن إذا لم يصحب بما يدل على ذلك الإيداع أو بشهادة رسمية من جهة الإدارة دالة على فقر رافعه .

ويجب الحكم على رافع الطعن بغرامة عشرة جنهيات إذا لم يقبل الطعن أو إذا رفض .
ويجوز الحكم بهذه الغرامة في مواد الجنح والمخالفات على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يقبل طعنه أو إذا رفض .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بتخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ المحرم سنة ١٣٧٦ (١٣ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

أوجبت المادة ٤٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية إذا لم يكن الطعن مرفوعا من النيابة العامة أو من المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية أن يودع رافع الطعن مبلغ خمسة جنهيات كفالة تخصص لوفاء الغرامة المنصوص عليها في هذه المادة ولا يسرى ذلك على من يعفى من إيداع المبلغ المذكور بقرار من لجنة المساعدة القضائية .

ولا يقبل قلم الكتاب التقرير بالطعن إذا لم يصحب بما يدل على هذا الإيداع أو بشهادة رسمية من جهة الإدارة دالة على فقر رافعه .

ويحكم على رافع الطعن بغرامة لا تزيد على خمسة جنهيات إذا لم يقبل الطعن أو إذا رفض .
ويجوز الحكم بهذه الغرامة في مواد الجنح والمخالفات على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يقبل طعنه أو إذا رفض .

وقد حددت قيمة هذه الكفالة على الوجه المتقدم منذ صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ وبقيت بدون تغيير منذ ذلك التاريخ للآن ونظرا لتطور الحالة الاقتصادية في البلاد فقد أصبحت هذه القيمة لا تحقق الغرض المقصود من الكفالة وهو وضع حد للطعون غير الجدية أو التي ترفع بدون بحث أو ترو .

لذلك رأى وضع المشروع الحالي بتعديل المادة ٤٢٧ المتقدمة ورفع قيمة الكفالة إلى مبلغ عشرة جنهيات حتى يتحقق الغرض المقصود من الكفالة .

كما رأى النص على أن يكون الحكم بالغرامة وجوبيا في حالة الحكم بعدم قبول الطعن أو رفضه .

كما رأى رفع قيمة الغرامة التي يجوز الحكم بها في مواد الجنح والمخالفات على المحكوم

عليه بحقوبة مقيدة للحرية إذا لم يقبل طعنه أو إذا رفضه — وذلك تحقيقاً لنفس الغرض .
وهذا التعديل تترتب عليه فائدة ظاهرة فهو يحقق الغرض من الكفالة ويقلل من تراكم القضايا فيتيسر الفصل فيها من غير إبطاء .
وتتشرف وزارة العدل بعرض القرار المرفق على رئيس الجمهورية بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٦^(١)

بخصوص الكفالة في الطعون في المواد المدنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تستبدل بالفقرة الأولى من المادة ٤٣٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الفقرة التالية :

« يجب على الطاعن قبل التقرير بالطعن أن يودع خزانة محكمة النقض على سبيل الكفالة مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف أو خمسة عشر جنيهاً إذا كان من محكمة ابتدائية أو محكمة مواد جزئية » .

مادة ٢ — يستبدل بنص المادة ٤٤٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية النص الآتي :
« إذا حكمت محكمة النقض بعدم قبول الطعن أو برفضه حكمت على رافعه بالمصاريف وبمصادرة الكفالة وإذا رأت أن الطعن أريد به السكيد فلها أن تحكم بالتعويض للمدعي عليه في الطعن » .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ المحرم سنة ١٣٧٦ (١٣ أغسطس سنة ١٩٥٦)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

مذكرة ايضاحية

أوجبت الفقرة الأولى من المادة ٤٣٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية علي الطاعن أن يودع علي سبيل الكفالة خزانة محكمة النقض عشرة جنيهاً إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف أو خمسة جنيهاً إذا كان من محكمة ابتدائية أو محكمة مواد جزئية .

وهذه الكفالة يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرتها كلها أو بعضها في حالة الحكم بقبول الطعن أو رفضه طبقاً للمادة ٤٤٦ من قانون المرافعات .

والمقصود من هذا الایداع هو وضع حد للطعون التي قد ترفع بدون بحث أو ترو وحتي تحول دون الطعون غير الجدية .

وقد بقيت قيمة هذه الكفالة منذ إنشاء محكمة النقض المدنية بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٢١ للآن لم تتغير .

ونظراً لتطور الحالة الاقتصادية في البلاد منذ سنة ١٩٣١ للآن فان قيمة هذه الكفالة أصبح لايفي بالغرض الذي وضعت من أجله ولذلك رؤى وضع المشروع الحالي برفع قيمة الكفالة إلى مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً إذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة استئناف وخمسة عشر جنيهاً إذا كان من محكمة ابتدائية أو محكمة جزئية — وهذا التعديل يترتب عليه فائدة ظاهرة يحقق الغرض من الكفالة فيتيسر إنجاز القضايا من غير إبطاء .

كما رؤى تعديل المادة ٤٤٦ بجعل المصادرة وجوبية في حالة الحكم بعدم قبول الطعن أو رفضه تحقيقاً لنفس الغرض المتقدم .

وتتشرف وزارة العدل بعرض القرار المرافق على رئيس الجمهورية بالصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٠٧ لسنة ١٩٥٦^(١)

بخصوص الأمانة الواجب إيداعها على ذمة مصاريف
وأتعاب الخبير في القضايا

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص باصدار قانون المرافعات المدنية
والتجارية والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرسوم أمام المحاكم الحسبية ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة (٢) من المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية
النص الآتي :

« (٢) الأمانة التي يجب إيداعها خزانة المحكمة لحساب مصاريف الخبير وأتعابه والخصم الذي
يكاف إيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب فيه الإيداع والمبلغ الذي يجوز للخبير سحبه
لمصروفاته

ولا يجوز أن تقل الأمانة عن ثمانية جنيهات في القضايا المنظورة أمام المحاكم الجزئية
وإثنى عشر جنيتها في القضايا الأخرى » .

مادة ٢ — تضاف إلى المادة ١١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ فقرة جديدة
نصها كالآتي :

« لا يجوز أن تقل الأمانة عن مبلغ ثمانية جنيهات في القضايا المنظورة أمام المحاكم الجزئية
وإثنى عشر جنيتها في القضايا الأخرى » .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون. ويعمل به من
تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٦ المحرم سنة ١٣٧٦ (١٣ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوائف المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

مذكرة ايضاحية

تضمنت مواد قانون الخبراء القواعد التي تتبع في تقدير أجور الخبراء والقيود التي تقيد بها المحكمة حتى لا تسرف في التقدير فترهق الخصوم بالنفقات وحتى لا يغبن الخبير في التقدير فأوجبت مراعاة الزمن الذي قضاه الخبير في العمل وأهمية الخصومة ونوع العمل والمصاريف التي صرفت .

كما أوجبت المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية عند الحكم بنسب الخبير أن تقدر المحكمة أمانة يجب إيداعها خزانة المحكمة لحساب مصاريف الخبير وأنعابه وتبين الخصم الذي يكلف إيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب فيه الإيداع والمبلغ الذي يجوز للخبير سحبه لأصروفاته .

كما تقرر المادة ٢٢٧ أن المحكمة في حالة عدم إيداع الأمانة أن تقرر سقوط حق الخصم الذي لم يقم بدفعها في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير إذا وجدت أن الأعذار التي أبدتها لذلك غير مقبولة .

والمقصود من كل هذه الاجراءات ومن إيجاب إيداع الامانة مقدما تمكين الخبراء من القيام بواجباتهم بالسرعة اللازمة ومعاونتهم على إنجاز الفصل في القضايا في الوقت المناسب . ونظراً لما تبين من عدم كفاية الامانة التي تقدرها المحكمة لتغطية مصاريف الخبير وأنعابه مما يؤدي إلى تأخير العمل وتراكم القضايا وتعطيل الفصل فيها .

لذلك رأى وضع المشروع الحالي لعلاج هذه الحالة بما يقلل من الاجراءات ويسر للخبير أداء مأموريته بوضع حد أدنى لقيمة الامانة التي يجب إيداعها قدره ثمانية جنيهات في القضايا المنظورة أمام المحاكم الجزئية واثنى عشر جنيتها في القضايا الاخرى ، وذلك بتعديل المادة ٢٢٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والمادة ١١ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ .

وتتشرن وزارة العدل بعرض هذا القرار على رئيس الجمهورية بعد إفراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٦^(١)

بالغاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام
والمادتين ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام ،
وعلى قانون العقوبات ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يلغى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام والمادتين
٥٣ و ٥٢ من قانون العقوبات .

ومع ذلك ينقل إلى اللوائح من سبق الحكم عليهم وفق المادتين ٥٣ و ٥٢ المذكورتين —
قبل العمل بهذا القانون — مع بقائهم خاضعين لأحكامهما وأحكام القانون رقم ٥ لسنة
١٩٠٨ وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩
بلائحة السجون .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ المحرم سنة ١٣٧٦ (١٣ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

قضت المادتان الأوليان من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على
الاجرام بانشاء محل خاص يرسل إليه المعتادون على السرقات ومن على شاكلتهم من المجرمين
إلى أن يأمر وزير العدل بالافراج عنهم ، ذلك لأنه لما كان الكثيرون منهم يصبون إلى الحالة
التي ألفوها متى أطلق سراحهم فقد رأى ابتداء طريقة من طرق العقاب تجمع بين الشدة
وبين تشجيع المسجونين على اعداد أنفسهم لكسب شريف بعد مباحة السجن . وقد أدمجت
هاتان المادتان في قانون العقوبات مع تعديل يسير فصارتا المادتين ٥٢ و ٥٣ .

كما قضت المادتان الثالثة والرابعة من ذلك القانون على أن يكون المحل الخاص خاضعا في

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

نظامه الداخلي لأحكام قانون البيانات مع جواز تقرير استثناءات لصالح نزلاءه، وعلى تشكيل لجنة للتحقيق عليه وتقديم تقرير عن هؤلاء النزلاء إلى وزير العدل وقد أعد لجان الدلتا للغرض الآنف ووضع له نظام من مقتضيات تعليم المحكوم عليه في صناعة ومنحه مكافأة عن عمله .

وقد قضت المادتان ٣٣ و ٣٤ من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون بإصدار قرار وزاري ببيان أنواع الأشغال المفروضة على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل، وتنفذاً لذلك صدر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٥١ قرار يفرض عليهم أعمال الورش الصناعية والأعمال الزراعية والبساتين وغير ذلك .

وأوجبت المادتان ٤٥ و ٤٦ منح المسجون عند الإفراج عنه مكافأة مالية عن حسن سلوكه وأخرى عن عمله . وقضت المادة ١١ بترتيب المسجونين حسب سوابقهم ومدة عقوبتهم وقابليتهم للإصلاح وبتقسيمهم على اختلاف فئاتهم إلى درجات ونقلم من درجة إلى درجة أعلى منها بسبب السلوك والعمل والمدة . كما أفردت اللائحة الفصل السادس منها لتثقيف المسجونين وترغيبهم في الفضيلة وحضهم على مكارم الأخلاق وإداء فرائض دينهم . ولما كان مقتضى ما تقدم أن رسالة السجون قد استحوالت إلى تثقيف المسجونين ونقوبتهم وتأهيلهم للاندماج في الجماعة وإتاحة السبيل لهم لازالة عمل أو صناعة يفسر لهم سبل العيش الشريف ذلك لأن النظرة إلى المحكوم عليه قد تغيرت عما كانت عليه فيما مضى فلم يعد ينظر إليه نظرة حقد وانتقام بل على أنه مريض في حاجة إلى علاج لكي يرد بعد انقضاء مدة عقوبته إلى المجتمع عضواً صالحاً فيه ، وكان قد ثبت من الإحصاء أن عدد المحكوم عليهم بالارسال إلى المحل الخاص قد هبط ٢٠٪ فقد كان يضم مائتين وألف (١٢٠٠) قبل عام ١٩٣٩ وأضحى لا يضم الآن سوى اربعمائة (٤٠٠) هذا مع اضطراد زيادة عدد المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وفق أحكام المادة ٥١ من قانون العقوبات إذ بلغ عددهم الآن نحو ثلاثمائة وألف (١٣٠٠) .

لما كان ذلك فإن الغاية المبتغاة من إنشاء المحل الخاص — المسمى لجان الدلتا — وهي ردع المجرم مع اعداده في الوقت ذاته لكسب عيشه من طريق شريف ينأى به عن مواطن الزل فيقلع عن العودة إلى الجريمة للعيش منها . صارت تتحقق في النظام الراهن بالسجون . ومن ثم فلا وجه للإبقاء على نظام المحل الخاص ولا لإطالة مدة العقاب لا سيما أن الجريمة التي يرتكبها العائد هي في أصلها جنحة وحسبه جزاء عنها معاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة من سنتين إلى خمس سنين — وهي العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون العقوبات .

وعلى هدى ذلك أعد مشروع القانون المرافق بإلغاء القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المعتادين على الاجرام والمادتين ٥٢ و ٥٣ من قانون العقوبات بيد أنه رأى بالنسبة للمحكوم عليهم طبقاً لهاتين المادتين قبل العمل بأحكام هذا القانون أن ينقلوا إلى البيانات

على أن يعاملوا فيها وفق أحكام المحل الخاص إلى حين الإفراج عنهم ، كما رؤى رعايتهم بأن يفيدوا من أحكام المادة الرابعة من لائحة السجنون التي تنص على أن المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة من النساء كافة أو من الرجال الذين بلغوا سن الستين أو من تقتضى حالتهم الصحية ذلك يقضون العقوبة في سجن عمومي .

وقد أعدت وزارة العدل مشروع القانون المرافق وعرضته على مجلس الدولة فأقر صياغته التشريعية — وتتشفرف الوزارة بعرضه على رئيس الجمهورية حتى إذا وافق عليه تفضل بإصدار قرار به .

قرار بالقانون رقم ٣١٣ لسنة ١٩٥٦ (١)

بحظر نشر أية أخبار عن القوات المسلحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يحظر نشر أو اذاعة أى أخبار عن القوات المسلحة وتشكيلاتها وتحركاتها وعتادها وأفرادها وعلى العموم كل ما يتعلق بالنواحي العسكرية والاستراتيجية بأى طريق من طرق النشر أو الاذاعة إلا بعد الحصول مقدما على موافقة كتابية من القيادة العامة للقوات المسلحة .

مادة ٢ — كل من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وبغرامة من ١٠٠ ج إلى ٥٠٠ ج أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك إذا ارتكبت الجريمة في زمن السلم وبالسجن إذا ارتكبت في زمن الحرب .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٠ المحرم سنة ١٣٧٦ (١٧ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

مذكرة إيضاحية

لا يخفى ما لتشكيلات الجيش وتجهيزاته وعتاده من أهمية بالغة من ناحية أمن الدولة وسلامتها في الداخل والخارج مما يقتضي إحاطتها دائماً بسياس من السرية التامة والحيلولة دون تسرب أنبائها إلى الجهات التي تفيد منها في النيل من صالح البلاد ، وقد تضاعفت هذه الأهمية في العهد الحاضر بصفة خاصة نظراً لما نيط بالقوات المسلحة من الاشتراك في الدفاع عن البلاد العربية إلى جانب الدفاع عن مصر ضد العدو المشترك — بحيث أصبح الأمر يستدعي جعل نشر أو إذاعة أي أخبار عن الجيش وتشكيلاته وتحركاته وعتاده وكل ما يتعلق بالنواحي العسكرية والاستراتيجية بصفة عامة منوطاً بالحصول على موافقة القيادة العامة للقوات المسلحة باعتبارها الجهة المختصة التي تستطيع تقدير ما من شأن نشره أو إذاعته أن يضر أو لا يضر بصالح الأغراض العسكرية .

وقد وضع هذا القانون لتحقيق هذه الأغراض .

قرار بالقانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٦^(١)

بإنشاء جيش التحرير الوطني

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥١٠ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء الحرس الوطني المعدل بالقانون رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — ينشأ جيش التحرير الوطني ويكون تابعا لوزارة الحربية ويعتبر جزءا من القوات المسلحة يتبع القائد العام للقوات المسلحة .

مادة ٢ — يعين قائد جيش التحرير الوطني بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٣ — يتكون جيش التحرير الوطني من :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٦ مكرر الصادر في ١٨ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

(أولا) الحرس الوطني ويضم المتطوعين لقوات الحرس الوطني الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٤٠ سنة .

(ثانيا) كتائب الشباب وتضم المتطوعين من الشباب الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة .
(ثالثا) كتائب المقاومة الشعبية وتضم المتطوعين لقوات المقاومة الشعبية الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٥٠ سنة .

مادة ٤ — يجوز أن يعمل المتطوعون بقوات الحرس الوطني خارج إقليمهم . أما المتطوعون في كتائب الشباب أو قوات المقاومة الشعبية فيعملون داخل إقليمهم فقط .
مادة ٥ — مدة التطوع في جيش التحرير سنتان تجدد سنة بعد سنة من تلقاء نفسها إذا لم يطلب المتطوع إلغاء تطوعه .

مادة ٦ — يشترط فيمن يتطوع لقوات جيش التحرير الوطني :

(أولا) أن يكون مصريا ومع ذلك يجوز لقائد جيش التحرير بعد موافقة القائد العام للقوات المسلحة أن يقبل ضم المتطوعين من البلاد العربية وغيرهم .

(ثانيا) أن يكون لائقا صحيا وتصدر من قائد جيش التحرير الوطني شروط اللياقة الصحية لكل فرع من فروع جيش التحرير الوطني .

مادة ٧ — تقدم طلبات التطوع إلى قائد معسكر الحرس الوطني الموجودة بالمنطقة التي يقيم فيها التطوع ويصدر قائد المعسكر المذكور قرارا بقبول التطوع .

مادة ٨ — يخضع المتطوعون في جيش التحرير الوطني أثناء تدريبهم الابتدائي وعند استعدادهم للقوانين والنظم العسكرية .

مادة ٩ — يعين قائد معسكر الحرس الوطني في المدينة أو الإقليم موعد بدء التدريب الابتدائي .

مادة ١٠ — يحدد قائد جيش التحرير مدد التدريب اللازمة لقوات جيش التحرير ونظام هذا التدريب .

مادة ١١ — يكون استعداد المتطوعين للتدريب السنوي أو للخدمة من قائد جيش التحرير بعد موافقة القائد العام للقوات المسلحة .

مادة ١٢ — تحسب مدة الاستعداد للخدمة العاملة في قوات الحرس الوطني من مدة الخدمة العسكرية الاجبارية .

مادة ١٣ — على الجهات الحكومية والشركات والهيئات والمؤسسات والأفراد الذين يستخدمون متطوعين في قوات جيش التحرير أن يحتفظوا لهم بوظائفهم وأعمالهم مدة استعدادهم أو خدمتهم العسكرية .

وتتحمل هذه الجهات مرتبات وعلاوات أفراد قوات جيش التحرير خلال مدة التدريب

العسكري أو الاستدعاء بشرط ألا يزيد مجموع المدتين على ثلاثين يوما في السنة وألا يجاوز عدد الموظفين أو العمال الذين يستدعون للقيام بالتدريب العسكري أو بالخدمة العاملة من جهة واحدة وفي وقت واحد على ١٠ ٪ من مجموع الموظفين أو العمال فإذا زادت المدة على ذلك أو جاوز العدد هذه النسبة تحملت الحكومة النفقات عن المدة أو العدد الزائد .

مادة ١٤ — تتحمل الحكومة أجور ومرتبات وعلاوات أفراد قوات جيش التحرير فيما يزيد على الثلاثين يوما من مدد استدعائهم . كما تتحمل نفقات سفرهم عند استدعائهم .

مادة ١٥ — يمنح أفراد جيش التحرير من غير الموظفين والعمال مكافآت شهرية عن مدد استدعائهم التي تزيد على خمسة عشر يوما في السنة وتحدد هذه المكافآت بقرار من قائد جيش التحرير بعد موافقة القائد العام للقوات المسلحة .

مادة ١٦ — تقوم الحكومة بتعويض المصابين من أفراد جيش التحرير الوطني أو تعويض ذويهم عن الإصابات التي تلحقهم أثناء التدريب العسكري أو القيام بالخدمات وبسببها وتعين بقرار من رئيس الجمهورية الأحكام والشروط الخاصة بهذا التعويض ومقداره .

مادة ١٧ — يعين قائد جيش التحرير ، بعد موافقة القائد العام للقوات المسلحة ، الزى الخاص بأفراد جيش التحرير وشاراتهم المميزة كما يبين الحالات التي يجوز لهم فيها ارتداء الزى الرسمي وحل الشارات الخاصة .

مادة ١٨ — يجوز للضباط بالمعاش أن يتطوعوا للخدمة في جيش التحرير ، ولوزير الحربية أن يصرح لهم بارتداء الزى العسكري بالرتبة التي أحيوا بها إلى المعاش وتسرى عليهم أحكام المواد ٨ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من هذا القانون .

مادة ١٩ — يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٣ و ١٨ من هذا القانون بغرامة لا تزيد على الألف جنيه .

مادة ٢٠ — يلغى القانون رقم ٥١٠ لسنة ١٩٥٣ المعدل بالقانون رقم ٥٧١ لسنة ١٩٥٤ .

مادة ٢١ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ المحرم سنة ١٣٧٦ (١٩ أغسطس سنة ١٩٥٦)

قرار بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦^(١)

بمعدل المادة ٣٩ مكرر (١) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢

بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣٩ مكرر (١) النص الآتي :

« تمتد لنهاية سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية عقود الايجار التي تنتهي بنهاية سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية لانقضاء المدة المتفق عليها في العقد أو التي امتد إليها تنفيذاً للمادة السابقة والقوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ و ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ و ٤١١ لسنة ١٩٥٥ ويكون الامتداد بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة ، ويجوز للمالك إذا كان لم يستعمل حقه في التجنيب طبقاً لهذه القوانين أن يستعمل هذا الحق .

كما تمتد لنهاية السنة المذكورة (١٩٥٨/١٩٥٩) عقود الايجار التي تنتهي مدتها المتفق عليها قبل نهاية هذه السنة الأخيرة ، ويكون امتدادها بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة في المدة التي امتدت إليها فقط .

وذلك كله بشرط قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته ، فإذا لم يقم بالوفاء خلال ستين يوماً من تاريخ إعداده بكتاب موصي عليه كان العقد منتهياً من تلقاء نفسه .

ويراعى في تجنيب نصف المساحة عدم الاخلال بما تقتضيه الدورة الزراعية في انتفاع المستأجر بالأرض على الوجه القائم من قبل ، كما يكون للمالك الحق في التجنيب في نطاق الأرض السابق تأجيرها أو خارج هذا النطاق دون أن يتجاوز نفس الزمام .

مادة ٢ — في العقود التي امتدت بحكم الفقرة الأولى من المادة السابقة تؤدي أجرة السنة الباقية على المستأجر على ثلاث أقساط سنوية متساوية يستحق أولها في نهاية السنة الزراعية الأولى التي امتد إليها العقد .

وفي العقود التي تمتد بحكم الفقرة الثانية من المادة السابقة تؤدي أجرة السنة الباقية على

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٨ مكرر الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ .

المستأجر عند نهاية المدة المتفق عليها في العقد على قسطين سنويين متساويين يستحق أولها في نهاية السنة الزراعية الأولى التي يمتد إليها العقد — فإن كان امتداد سنة واحدة حلت في نهايتها أجرة السنة الباقية على المستأجر .

وتحل أقساط الأجرة المشار إليها كلها بغير إعذار إذا تخلف المستأجر عن أداء أى قسط منها في ميعاد استحقاقه .

ويقع باطلا كل اتفاق على ما يخالف أحكام هذه المادة .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ المحرم سنة ١٣٧٦ (٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

١ - عند صدور قانون الاصلاح الزراعى رأى أن الصالح العام يقتضى أن تمتد عقود الایجار التي كانت تنتهي بنهاية ١٩٥١ / ١٩٥٢ الزراعية الى سنة أخرى فأضيفت المادة ٣٩ مكرراً ثم امتدت هذه العقود لثلاث سنوات أخرى بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة لغاية سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية بمقتضى القوانين رقم ٤٠٦ سنة ١٩٥٣ ، ٤٧٤ سنة ١٩٥٤ و ٤١١ سنة ١٩٥٥ وقصد بذلك استقرار الحال بالنسبة لطائفة المستأجرين جميعاً حتى لا يضطرب أمر معاشهم وتكون امامهم فسحة من الوقت يتدربون فيها مورد رزقهم . وقد رأى للاعتبارات ذاتها من جهة وحماية للملاك من جهة أخرى من المستأجرين الذين يخلون بالتزاماتهم كافة — قد رأى استبدال نص جديد بنص المادة ٣٩ مكرراً « ا » يقضى بالامتداد لمدة مناسبة تنتهي بنهاية سنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩ الزراعية سواء منهم من تنتهي عقودهم بنهاية ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية اما لانقضاء المدة المتفق عليها في العقد أو لانقضاء المدة التي امتد اليها العقد ويكون الامتداد بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة عن المدة الجديدة التي يمتد اليها العقد والمقصود من ذلك أن العقود التي لم يشملها الامتداد النصي بمقتضى القوانين السابقة تمتد عن نصف المساحة في المدة الجديدة . اما العقود التي شملها الامتداد النصي فتمتد بحالتها وعلى أن يكون المؤجر اذا كان قد ترك للمستأجر مساحة أكثر من النصف ولم يستعمل حقه في التجنيب أن يستعمل هذا الحق كما تمتد لنهاية سنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩ الزراعية عقود الایجار التي تنتهي مدتها المتفق عليها في العقد قبل نهاية السنة الزراعية سنة ١٩٥٨ / ١٩٥٩ وهي العقود التي تنتهي مدتها في سنة ١٩٥٦ / ١٩٥٧ الزراعية أو سنة ١٩٥٧ / ١٩٥٨ الزراعية ويكون امتدادها بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة ولكن في المدة التي امتد اليها العقد فقط

حتى لا يخل ذلك بانتفاع المستأجر بكامل المساحة المؤجرة في مدة العقد الأصلية وبذلك يستقر الوضع لجميع المستأجرين على أساس موحد عادل ، كما يطمئن الملاك الى وفاء المستأجرين بالتزاماتهم كافة . اذ غنى عن البيان أن الامتداد بموجب التشريع المقترح لا يحرم المؤجر من طلبه فسخ العقد واخراج المستأجر المقصر في الوفاء بالتزاماته سواء لغاية سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية أو بعدها أو خلال فترة الامتداد وسواء أكان التقصير في اداء الاجرة أو في الوفاء بأي التزام آخر يبرر فسخ العقد طبقا للاصول العامة .

٢ - ولما كانت القوانين المشار اليها التي قضت بامتداد الايجار عن نصف المساحة المؤجر قد اقتصر كل منها على الزام المستأجر وفاء كافة التزاماته عن السنة السابقة على صدوره . لذلك كانت الحالة الغالبة هي تخلف مستأجر الأرض الزراعية عن اداء اجرة سنة كاملة أو جزء منها . لذلك رؤى امهال المستأجرين في اداء الاجرة المتأخرة عليهم عند نهاية السنة الزراعية الحالية في حدود اجرة سنة كاملة وذلك بتقسيم التأخر من اجرة السنة كلها أو بعضها على ثلاثة اقساط سنوية متساوية يستحق أولها في نهاية السنة الزراعية ١٩٥٦/١٩٥٧ وهي السنة الأولى التي امتد اليها العقد وذلك بالنسبة للعقود المشار اليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا القانون . أما العقود التي تمتد بحكم الفقرة الثانية من تلك المادة فهي اما أن تنتهي مدتها بنهاية سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية وفي هذه الحالة تؤدي اجرة السنة الباقية على المستأجر على قسطين سنويين متساويين يستحق الاول منهما في نهاية سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية والآخر في نهاية سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية وهما السنتان اللتان امتد اليهما العقد بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة . واما أن تنتهي مدتها بنهاية سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية وفي هذه الحالة تؤدي اجرة السنة الباقية على المستأجر كلها في نهاية سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية التي امتد اليها العقد عن نصف المساحة المؤجرة لسنة واحدة ورؤى كذلك النص على بطلان كل اتفاق في العقد على خلاف احكام هذه المادة كي يتيسر للمستأجرين اداء اجرة السنة الباقية في ذمتهم ولا يكرهون على اداء اجرة سنتين في وقت معا . ويتشرف وزير الدولة للاصلاح الزراعي بعرض مشروع القرار بقانون المقترح على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٣١ لسنة ١٩٥٦^(١) في شأن تنظيم بيع الأوراق المالية بالأجل

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ في شأن تنظيم بيع الأوراق المالية بالأجل
للمعدل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٥ ،
وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين
الأموال والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — لا يجوز لأي شخص أو هيئة أن يزاول في جمهورية مصر عمليات بيع الأوراق
المالية بالأجل ما لم يكن اسمه مقيدا في السجل المعد لذلك بمصلحة التأمين .

مادة ٢ — يشترط فيمن يقيد في السجل المنصوص عليه في المادة السابقة :

(أ) أن يثبت أنه يمتلك رأس مال قدره عشرون ألف جنيه على الأقل ويجب أن يظل
هذا المال مملوكا له وموجودا على الدوام في جمهورية مصر .

(ب) أن يودع خزانة أحد المصارف أو البيوت المالية المعتمدة من وزير المالية والاقتصاد
طبقا للمادة ٢٢ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه ، تأمينا يعادل ١٠٪ من رأس
المال بعد أقصى قدره خمسة آلاف جنيه . ويكون هذا التأمين إما نقدا وإما سندات على
الحكومة المصرية ويجوز الاكتفاء بكتاب ضمان من أحد البنوك المعتمدة من وزارة المالية
والاقتصاد لإعطاء كتب ضمان .

(ج) ألا تقل سنه عن ٢١ سنة وألا يكون محجورا عليه .

(د) ألا يكون هو أو زوجته أو أحد أصوله أو فروعه ممسارا أو مندوبا رئيسيا أو
وسيطا في بورصة الأوراق المالية .

(هـ) ألا يكون قد سبق الحكم عليه بالادانة في جناية أو في جنحة تزوير أو سرقة أو
خيانة أمانة أو نصب أو شروع في ارتكاب إحدى هذه الجرائم أو شهر إفلاسه ما لم يرد
إليه اعتباره .

(و) أن يقيم تجارته بشكل ظاهر في مكان مناسب .

مادة ٣ — يقدم طلب القيد في السجل إلى مصلحة التأمين على الاستمارة المخصصة لذلك .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٤ مكرر الصادر في ١٣ - سبتمبر سنة ١٩٥٦ .

ويجب أن يكون مشفوعاً بما يثبت توافر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة والقسيمة الدالة على أداء رسم القيد وقدره خمسون جنيهاً وكذلك أنموذج من عقد البيع وشروط الوفاء .

ويصدر وزير المالية والاقتصاد قراراً بقبول طلب القيد . وينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية بعد أداء رسوم النشر وقدرها عشرة جنيهاً .

ولا يجوز مزاولة عمليات بيع الأوراق المالية بالأجل إلا بعد نشر القرار في الجريدة الرسمية .

مادة ٤ — يرفض طلب القيد في الحالات الآتية :

(١) عدم استيفاء بيانات الطلب أو الأوراق أو المستندات المرافقة له .

(٢) عدم مراعاة القوانين واللوائح .

(٣) إذا كان الاسم التجاري الوارد في الطلب مائلاً أو مشابهاً لاسم هيئة أخرى سبق تسجيلها إلى درجة تدعو إلى اللبس أو كانت التسمية من شأنها تضليل الجمهور عن معرفة طبيعة العمليات المطلوب التسجيل عنها .

ويخطر الطالب بقرار الرفض مع أسبابه بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول وإذا لم يقم الطالب باستيفاء ما طلب منه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إخطاره ، اعتبر نازلاً عن طلبه

وفي جميع هذه الحالات لا يجوز للطالب استرداد الرسوم المؤداة .

مادة ٥ — يجوز التظلم من قرار الرفض خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار صاحب الشأن به . ويعتبر قراراً بالرفض انقضاء أربعة أشهر على يوم تقديم الطلب دون أن يصدر قرار في شأنه .

ويرفع التظلم إلى لجنة الرقابة المنصوص عليها في المادة ١١ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه .

مادة ٦ — يحظر على كل هيئة أو شخص مقيد في السجل ، أن يبيع بالأجل أوراقاً مالية ليست مدرجة في جدول الأسعار الرسمي للأوراق المالية بالبورصة .

كما يحظر على كل هيئة أو شخص يقتصر غرضه على بيع الأوراق المالية بالأجل أن يتخذ له تسمية يذكر فيها عبارة صندوق توفير أو أية عبارة أخرى من شأنها تضليل الجمهور عن معرفة طبيعة العمليات التي تزاو لها .

مادة ٧ — يشترط فيمن يدير أو يتقدم للجمهور بعمليات بيع الأوراق المالية أن تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في البنود ج، د، هـ من المادة الثانية .

مادة ٨ — يجب أن يكون عقد البيع محررا من صورتين أصليتين ويجب أن يوضح فيه البيانات التالية :

- (أ) اسم كل من البائع والمشتري ولقبه ومحل إقامته .
 - (ب) نوع الأوراق المالية المباعة ورقم وثمان بيع كل منها .
 - (ج) سعر الاقفال الأخير في البورصة السابق ليوم البيع للأوراق التي تناولتها العملية .
 - (د) شروط الوفاء بالتمن ومواعيده وسعر الفائدة .
- مادة ٩ . يحظر على البائع بأي وجه من الوجوه أن يقتضى ثمننا للأوراق المباعة بالأجل يزيد على ١٠٪ من قيمتها وفقا لسعر الاقفال الأخير في البورصة السابق على يوم البيع .
- مادة ١٠ — لا يجوز أن تزيد مدة تقسيط ثمن البيع على سنتين كما لا يجوز أن يقل القسط عن خمسين قرشا .

مادة ١١ — تدفع الأقساط في محل إقامة البائع المبين في عقد البيع ما لم يتفق على غير ذلك . على أنه في حالة القيام بتحصيل الأقساط في محل إقامة المشتري لا يجوز للبائع اقتضاء أية مصروفات إضافية ، وتعتبر المخالصة عن أى قسط مخالصة عن الأقساط السابقة عليه .

مادة ١٢ — تنتقل ملكية الأوراق المالية إلى المشتري بمجرد توقيع العقد ولا يجوز الاتفاق على غير ذلك ويكون له الحق في قبض قيمة كوبونات الأرباح أو الفوائد والاشتراك في اليانصيب على أنه في حالة ظهور رقم الأوراق المالية المباعة في السحب يكون للبائع الحق في اقتضاء قيمة الأقساط غير المؤداة .

وتبقى الأوراق المباعة وديعة تحت يد البائع وعليه أن يسلمها فورا إلى المشتري بعد أداء القسط الأخير .

مادة ١٣ — يجب على البائع أن يودع الأوراق المالية المباعة ملفا خاصا لدى أحد المصارف أو البيوت المالية المنصوص عليها في البند (ب) من المادة الثانية . ولا يجوز له بأي حال أن يرهن هذه الأوراق .

مادة ١٤ — إذا كانت الورقة المباعة قابلة للاستهلاك وكان سعرها في البورصة أعلى من قيمتها الاسمية وجب على البائع أن يؤمن عليها على نفقة المشتري من الاستهلاك . وإذا استهلك الورقة في أثناء مدة العقد تعين على البائع أن يخطر المشتري بذلك فورا بكتاب موصي عليه وأن يستبدل بالورقة المستهلكة أخرى غير مستهلكة من الاصدار نفسه مع إبلاغه برقمها .

وإذا حصل الاستهلاك فوق سعر البورصة فإن مبلغ الزيادة على ثمن شراء الورقة الجديدة يؤدي فورا إلى المشتري .

وفي حالة ما إذا نفذ الاصدار بتاتا فان حساب المشتري يصفى مع الأقساط التي لم تؤد .
 مادة ١٥ — في حالة عدم أداء القسط المستحق خلال الثلاثين يوما اللاحقة لاستحقاقه ،
 يجب على البائع إخطار المشتري بوجوب الأداء وذلك بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم
 وصول وإذا لم يقيم بالأداء خلال الثمانية الأيام التالية لاستلامه الاخطار جاز للبائع أن يبيع
 الأوراق في البورصة لحساب المشتري بالسعر الجاري فيها وفي هذه الحالة يقوم البائع بخصم
 باقي ثمن هذه الأوراق من المتحصل وكذا الفوائد المستحقة والمصروفات الفعلية على ألا تزيد
 هذه المصروفات بأى حال عن ١٠٪ من ثمن البيع الوارد في العقد .

ويسوى الحساب على الوجه المتقدم بحيث يؤدي البائع للمشتري رصيده الحساب إذا كان
 هذا الرصيد دائنا أو يطالبه بالفرق إذا كان الرصيد مدينا .

مادة ١٦ — يجب على من يرخص له في بيع الأوراق المالية بالأجل أن يمسك سجلا
 خاصا لعمليات البيع وفقا للنموذج الذي يقرره رئيس مصلحة التأمين .

ويجب ترقيم صفحات هذا السجل ويؤشر عليه من مصلحة التأمين وذلك بغير مصروفات
 مادة ١٧ — على كل هيئة أو شخص مسجل اسمه وفقا لأحكام هذا القانون أن يمسك
 حسابا منظما بالايادات والمصروفات التي تتعلق بهذه العمليات .

وتجب مراجعة هذا الحساب سنويا بمعرفة مراجع مفيد في جداول المحاسبين والمراجعين
 بوزارة التجارة ويقفل هذا الحساب في ٣١ ديسمبر من كل سنة .

ويرسل إلى مصلحة التأمين بيان بالايادات والمصروفات وفقا للنماذج التي يقررها رئيس
 المصلحة في ميعاد لا يجاوز آخر مارس من كل عام عن العمليات التي أبرمت في السنة
 المالية السابقة .

مادة ١٨ — على كل هيئة أو شخص مسجل وفقا لأحكام هذا القرار بقانون أن يقدم
 لمدوبي مصلحة التأمين الذين لهم حق الاطلاع جميع الدفاتر والسجلات التي يمسكها عن هذه
 العمليات كي يتمكنوا من إجراء المراجعة وكذلك جميع الأوراق الأخرى التي تستلزمها
 هذه المراجعة .

مادة ١٩ — يحجب التسجيل بناء على طلب مصلحة التأمين عند مخالفة أى حكم من
 أحكام هذا القرار بقانون وينشر في الجريدة الرسمية ويترتب على القرار الصادر بحجب التسجيل
 وقف الشخص أو الهيئة عن مزاولة أية عملية بيع أوراق مالية بالأجل ، وتصفي العمليات
 القائمة بالكيفية التي ينظمها القرار .

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يرخص للشخص أو الهيئة في الاستمرار في مزاولة
 العمليات القائمة وقت الحجب بالشروط التي يعينها لذلك .

مادة ٢٠ — كل مخالفة لأحكام المادتين ١ و٧ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تجاوز ستة

أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢١ — كل مخالفة لأحكام المادة ٦ والمواد من ٨ إلى ١٨ يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٢ — كل اقرار أو اخفاء متعمد بقصد النش في البيانات أو في المستندات أو في الأوراق الأخرى التي تقدم إلى مصلحة التأمين أو التي تصل إلى علم الجمهور يعاقب عليه بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢٣ — وزير المالية والاقتصاد نحو التسجيل في حالة تعدد الأحكام الصادرة في المخالفات .

مادة ٢٤ — يكون لموظفي مصلحة التأمين صفة مأموري الضبط القضائي لإثبات ما يقع من المخالفات لأحكام هذا القرار بقانون أو الوائح أو القرارات الصادرة تنفيذا له .

مادة ٢٥ — يعتبر مقيدا طبقا لأحكام هذا القرار بقانون كل هيئة أو شخص يعمل في جمهورية مصر وسبق تسجيلها طبقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه ، وعليه أداء رسوم التسجيل المقررة فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل به وإلا فيمضي التسجيل .

مادة ٢٦ — يعطى الشخص أو الهيئة المرخص لها في بيع الأوراق المالية بالأجل وفقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ سالف الذكر مهلة مدتها سنتان لزيادة رأس المال إلى عشرين ألف جنيه .

مادة ٢٧ — يحظر على السماسرة والمندوبين الرئيسيين والوسطاء المقيدون في بورصة الأوراق المالية الذين سبق منحهم تراخيص لبيع الأوراق المالية بالأجل وفقا لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ الآنف الذكر ، عقد عمليات جديدة وعليهم تصفية جميع العمليات التي تعاقدوا عليها خلال فترة لا تتجاوز ٢٦ يونه سنة ١٩٥٧ .

وبسرى الحكم المتقدم على من لا تتوافر فيه باقي الشروط المنصوص عليها في البند (د) من المادة الثانية من سبق قيده طبقا لأحكام القانون سالف الذكر .

مادة ٢٨ — يلغى القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ المشار إليه

مادة ٢٩ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولوزير المالية والاقتصاد اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياضة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ في شأن تنظيم بيع الأوراق المالية بالأجل المعدل بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٥ . وأهم المبادئ التي اشتمل عليها إلزام كل من يرغب في مزاولة هذا النوع من النشاط أن يحصل على ترخيص بذلك من وزارة المالية والاقتصاد بعد أن يثبت أنه يمتلك رأسمال قدره ١٠٠٠٠ ج على الأقل وأن يودع خزانة وزارة المالية والاقتصاد أو خزانة بنك من البنوك التي توافق عليها تلك الوزارة تأميناً يوازي ١٠٪ على الأقل من رأس المال ، وأن يكون هذا التأمين إما نقداً وإما سندات بقيمة ، على أنه يجوز الاكتفاء بضمان من بنك تعتمد وزارة المالية والاقتصاد لهذا الغرض .

ونظراً إلى أنه تبين للوزارة على ضوء ما ظهر لها من تنفيذ أحكام ذلك القانون أنه يتطلب تعديلاً شاملاً حتى يؤدي الغرض الذي صدر من أجله ولاحكام الرقابة على المؤسسات القائمة ببيع تلك الأوراق بالأجل لتفي بالغرض المنشود .

لذلك أعدت مشروع القرار بقانون المرافق مشتملاً على القواعد التي تسد هذا النقص وتعمل على تشجيع الادخار وتتمشى مع أحكام اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية وفي الوقت ذاته تضمن لكل من البائع والمشتري حقوقه وتحول دون قيام بعض الأشخاص أو الهيئات — بعمليات بيع وهمية للاستيلاء على أموال الغير بطريق غير مشروع .

وفيما يلي بيان أهم الأحكام التي تضمنتها مشروع القرار بقانون .

أولاً — نص المشروع في المادة الأولى على إنشاء سجل بمصلحة التأمين يقيّد به كل شخص أو هيئة يصدر قراراً بالترخيص له في مزاولة عمليات بيع الأوراق المالية بالأجل .

ثانياً — روعي في المشروع زيادة الحد الأدنى لرأس مال المؤسسة التي تزاول تلك العمليات بمجمله عشرين ألفاً من الجنيهات بدلا من عشرة آلاف جنيه .

كما أعطى لمن سبق منحهم تراخيص وفقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٥ ويقل رأس المال عن هذا الحد مهلة مدتها — سنتان لا يبلغ رأس المال إلى ٢٠.٠٠٠ جنيه (مادة ٢٦)

ثالثاً — فرض المشروع في المادة الثالثة منه أداء رسوم قدرها خمسون جنيهاً نظير التسجيل .

رابعاً — نظم المشروع إجراءات التسجيل وأجاز لمصلحة التأمين رفض التسجيل كما أجاز لمن يرفض طلب تسجيله أن يظلم من قرار الرفض أمام لجنة الرقابة المنصوص عليها في القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال (المادتان ٤ و ٥ من المشروع) .

خامسا — علاوة على الحظر الذي فرضه القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٥ بمنع سمسرة بورصة الأوراق المالية من مزاولة عمليات بيع الأوراق المالية بالأجل فقد حظر المشروع أيضا في المادة الثامنة منه على كل من يتقدم بطلب قيده في السجل المعد لذلك أن يكون هو أو زوجته أو أحد أصوله أو فروعه ممسارا أو مندوبا رئيسيا أو وسيطا في بورصة الأوراق المالية وذلك تمشيا مع أحكام المادة ٣٥ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية .

سادسا - اشتمل المشروع على تنظيم حسابات المؤسسات الخاضعة لأحكامه والأسس التي تقوم عليها مراجعتها كما فرض عليها أن تقدم سنويا إلى مصلحة التأمين حسابات مفصلة عن عملياتها (مادة ١٨) .

سابعا — روعي في المشروع تقدير الجزاءات المناسبة عن الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكامه وقد أجاز المشروع نحو التسجيل في حالة تعدد الاحكام الصادرة عن المخالفات . (المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣) .

وتلشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القرار المرافق على سيادتكم بعد فراغه في الصيغة التي ارتأها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦^(١)

بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢
بالاصلاح الزراعي والقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن
الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :

« تنشأ لجنة باسم « اللجنة العليا للاصلاح الزراعي » تتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٤ مكرر الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ .

وإدارة الأفيان المستولى عليها إلى أن يتم توزيعها — ويكون لها التوجيه والإشراف على جمعيات التعاون للإصلاح الزراعي وذلك في حدود القانون .

كما يكون لها الاتصال بالجهات المختصة في شأن تنفيذ سائر أحكامه وتشكل برئاسة وزير الدولة للإصلاح الزراعي وعضوية وزير الزراعة ورئيس مجلس الدولة ووكلاء وزارات الزراعة والشؤون الاجتماعية والمالية والاقتصاد والأشغال العمومية ومستشار إدارة الفتوى والتشريع المختصة ومدير عام الإصلاح الزراعي وخمسة أعضاء آخرين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية وتلحق برئاسة الجمهورية ويكون رئيس الجمهورية رئيسا أعلى لها .

مادة ٢ - يستبدل بنص المادة (٢) من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النص الآتي :

« تؤلف الهيئة من :

وزير الدولة للإصلاح الزراعي	...	رئيسا
وزير الزراعة	...	
وزير الأشغال العمومية	...	
وزير المالية والاقتصاد	...	
مستشار إدارة الفتوى والتشريع المختصة	...	
المدير العام لمصلحة الطرق والكبارى	...	
مندوب عن المجلس الدائم لتنمية الانتاج القوي	...	أعضاء
مندوب عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي	...	
مدير عام الإصلاح الزراعي	...	
مندوب عن المجلس الدائم للخدمات العامة	...	
أربعة من المشتغلين بالزراعة وعمليات الاستصلاح يعينون بقرار من رئيس الجمهورية	...	

وعين بقرار من رئيس الجمهورية العضو المنتدب للإشراف على تنفيذ قرارات الهيئة وفقا لما تبينه اللائحة الداخلية . وعليه أن يقدم للهيئة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن سير العمل مصحوبا ببيان عن الإيرادات والمصروفات .

وتقرر الهيئة بدل الحضور في جلساتها للموظفين من أعضائها وكذلك تقرر المكافآت السنوية التي تمنح لعضوها المنتدب وأعضائها من غير المعينين بحكم وظائفهم .

مادة ٣ - يضاف إلى نص المادة (٣) من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه ، بند جديد بعد البندين ١ ، ب بالنص الآتي :

« (ج) استغلال الأراضي التي تديرها الدولة أو يكون لها شأن فيها والتي يصدر بها قرار

من رئيس الجمهورية وبين القرار كيفية التصرف في تلك الأراضي وتوزيعها وما يتبع في شأن إراداتها وذلك بعد عرض كل من وزير المالية والاقتصاد ووزير الدولة للإصلاح الزراعي .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة، ويتخذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٥٦ بتعيين وزير الدولة للإصلاح الزراعي وقد رُوي أن تسند إليه رئاسة اللجنة العليا للإصلاح الزراعي وأن تلحق هذه اللجنة برئاسة الجمهورية كما تسند إليه رئاسة الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي فافتضى الأمر تعديل المادة ١٩ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، على الوجه الذي يحقق هذا الغرض . كما رُوي أن تختص الهيئة الدائمة المشار إليها ، علاوة على اختصاصاتها الحالية باستغلال الأراضي التي تديرها الدولة أو يكون لها شأن فيها والتي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بعد عرض وزير الدولة للإصلاح الزراعي بين كيفية التصرف في تلك الأراضي وتوزيعها، كما يصدر قرار من رئيس الجمهورية بعد عرض كل من وزير الدولة للإصلاح الزراعي والمالية والاقتصاد بين ما يتبع في شأن إرادات تلك الأراضي وستراعي الأوضاع الخاصة ببعض الأراضي التي تلزم للدولة في أغراض أخرى مثل تفتيش وزارة الزراعة وغيرها من الأراضي التي تديرها الدولة والتي لها من الاعتبارات ما يجعلها للمصلحة العامة ، تخرج عن اختصاص الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، ولذلك نصت المادة الثالثة على إضافة بند جديد يتضمن هذا الحكم إلى المادة ٣ من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

وينشرف وزير الدولة للإصلاح الزراعي بأن يعرض على السيد رئيس الجمهورية مشروع القرار بالقانون المرافق مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٥٦^(١)

معدل بعض أحكام القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل
وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة
للوزارة ومعاهد التعليم

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة
الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الاصلاح الزراعي والقوانين
المعدلة له ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة بتاريخ ١١/٧/١٩٥٦ ملف رقم ٥١/٣/٥ ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضاف إلى المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ فقرة ثالثة نصها :
« ويجوز له الاستيلاء على الأراضي المترعة أو المهيأة للزراعة اللازمة لمعاهد التعليم على أن
يكون لشاغلها الحق في تعويض يؤدي لهم مقابل ما أنفقوه في زراعتها أو في تهيتها
للزراعة ويتبع في شأن هذا التعويض الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٤٧ ، ٤٨ من
المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

ويكون تقدير الإيجار بالنسبة إلى الأراضي الزراعية في جميع الأحوال طبقاً لأحكام
المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من
تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٤ مكرر الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحويل وزير التربية والتعليم سلطة الاستيلاء على العقارات اللازمة للوزارة ومعاهد التعليم . وقد ظهر عند تطبيق نصوص هذا القانون على الأراضي الزراعية صعوبة تتعلق باشتراط القانون خلو العقار لإمكان الاستيلاء عليه ، إذ الأرض الزراعية إما أنها مؤجرة أو مشغولة بمالكها الأمر الذي يضيق من نطاق الأراضي الزراعية التي يمكن للوزارة أن تستولي عليها وبقتصرها على الأراضي البور .

لذلك أعد التشريع المرافق لعلاج هذه الصعوبة بإضافة فقرة ثالثة إلى المادة الأولى من القانون رقم ٥٢١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه تميز لوزارة التربية والتعليم الاستيلاء على الأراضي المنزرعة أو المهيأة للزراعة اللازمة لمعاهد التعليم .

وقد عالج المشروع موضوع تعويض شاغلي هذه الأراضي وحدد هذا التعويض فجعله مقابل ما أنفقه شاغل الأرض من مال وعمل في سبيل زراعتها أو تهيتها للزراعة مخالفاً بذلك نص المادة ٤٤ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لاستحالة تقدير التعويض طبقاً للاسس المبينة بها . أما إجراءات هذا التقدير فقد أحالها المشروع على المادتين ٤٧ ، ٤٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومن ناحية تقدير أجره الأرض المستولي عليها فقد نص المشروع على اتباع أحكام الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الإصلاح الزراعي .

وتشرف وزارة التربية والتعليم بعرض مشروع هذا القرار بقانون على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٣٩ مكرراً (١) من الرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ .

وعلى القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٤ مكرر الصادر في ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٦ .

امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه النصان الآتيان :

« مادة ١ — تنشأ بدائرة كل مركز من مراكز البوالميس لجنة تسمى « لجنة الفصل في المنازعات الخاصة بامتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية » وتشكل برئاسة وكيل النائب العام لدى المحكمة الجزئية المنشأة بدوائرها اللجنة أو من يندبه رئيس النيابة من وكلاء النائب العام ، وعضوية بأمور المركز أو من يتوب عنه ، ومهندس زراعي يندبه مفتش الزراعة ، واثنين من أعيان المركز يعينهما المحافظ أو المدير . »

« مادة ٢ — تختص هذه اللجنة بالفصل في كل نزاع ينشأ عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكرراً « ١ » من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدلة بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ وتكون قراراتها غير قابلة لأي طعن كما تكون هذه القرارات وقتية بحيث لا تحول دون الالتجاء إلى الجهات القضائية المختصة للفصل في موضوع النزاع من جديد وتظل هذه القرارات نافذة إلى أن تفصل تلك الجهات في الموضوع نهائياً في حالة الالتجاء إليها . »

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ (١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦)

مذكرة ايضاحية

عند ما صدر القانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ بإضافة المادة ٣٩ مكرراً « أ » إلى قانون الإصلاح الزراعي دعت حاجة العمل والرغبة في استقرار الأوضاع في بداية السنة الزراعية إلى إصدار القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية — وذلك حتى لا يشغل الملاك والمستأجرون المحاكم بدعواهم في صدد تطبيق أحكام امتداد عقود الإيجار المشار إليها وخاصة فيما يتعلق بتوافر الشروط المقررة لينتفع المستأجر بامتداد العقد . ولأن هذه المنازعات كانت موسمية تبدأ في أول السنة الزراعية رؤى إصدار القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٥٤ الذي نص على عدم جواز تقديم طلبات جديدة إلى تلك اللجان ، إذ لم يعد هناك ما يدعو إلى استمرار الترخيص

بتقديم تلك الطلبات لانقضاء وقت على بدء السنة الزراعية ١٩٥٣ — ١٩٥٤ .
فلما صدر القانون رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ . باستمرار العمل بالمادة ٣٩ مكرراً «أ» المذكورة
لمدة سنة زراعية أخرى ، رأى اصدار القانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٤ باعادة انشاء اللجان
المشار إليها للفصل في المنازعات الخاصة بامتداد عقود ايجار الأراضي الزراعية وقد أعقب
ذلك صدور القانون رقم ١١ : لسنة ١٩٥٥ باستمرار العمل بالمادة ٣٩ مكرراً «أ» المذكورة
لمدة سنة زراعية أخرى .

وقد صدر أخيراً القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ يستبدل بنص المادة ٣٩ مكرراً «أ»
المشار إليها نصاً جديداً يقضى بامتداد عقود ايجار الأراضي الزراعية لنهاية سنة ٥٨ — ١٩٥٩
الزراعية بالشروط والأوضاع المنصوص عليها في المادتين الأولى والثانية من ذلك القانون .
لذلك رأى تعديل القانون رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٣ السالف ذكره بحيث يكون من اليسير
تشكيل لجان للفصل في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود ايجار الأراضي ومباشرتها عملها
خلال سني الامتداد بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام المادة ٣٩ مكرر «أ»
من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي المعدلة بأحكام القانون
رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ .

وبتشرف وزير الدولة للاصلاح الزراعي بأن يعرض على السيد رئيس الجمهورية مشروع
القرار بالقانون المرافق مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه و اصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ (١)

في شأن تنظيم توجيه أعمال البناء والمهدم

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ،
وعلى القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ في شأن المنشآت الآيلة للسقوط ،
وعلى ما ارنأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يحظر في أية جهة من الجمهورية داخل حدود المدن أو خارجها إقامة مبنى
أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على ٥٠٠ جنيه
إلا بعد الحصول على موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وإجراءاتها قرار من وزير الشؤون
البلدية والقروية .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٥ مكرر الصادر في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦

وعلى راغب البناء أو التعديل أو الترميم في هذه الحالة أن يتقدم بطلب إلى اللجنة المذكورة للموافقة على إجراء العمل المطلوب يبين فيه موقع الأعمال المطلوب إجراؤها والغرض منها . ويرفق بالطلب شهادة موقعة منه ومن مهندس نقابي متضمنة البيانات الأخرى التي يحددها قرار يصدر من وزير الشؤون البلدية والقروية .

ويكون الطالب والمهندس الموقع مع الشهادة مسئولين عن صحة هذه البيانات . ولا يجوز نظر طلب الموافقة مالم يقترن بما يفيد سداد رسم نظر مقداره خمسة جنيهات . ويجوز للجنة المشار إليها في هذه المادة أن تحدد للطالب عند الموافقة على الطلب مواد البناء المحلية أو المستوردة حسب تراه .

ولا يجوز للسلطة القائمة على أعمال التنظيم في المجالس البلدية — في هذه الحالة — النظر في طلب أى ترخيص بالبناء إلا بعد قيام طالب الترخيص بتقديم موافقة اللجنة المذكورة . مادة ٢ — يحظر على أصحاب تراخيص البناء والتعديل الذين لم يشرعوا في تنفيذ الأعمال المرخص لهم فيها قبل العمل بهذا القانون والتي تزيد قيمتها عن ٥٠٠ جنيه الشروع في أعمال البناء إلا بعد الحصول على موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى وبالأوضاع المبينة في تلك المادة .

مادة ٣ — يحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم بالمجالس البلدية منح تراخيص متعددة بالبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها في مجموعها على ٥٠٠ جنيه للمبنى الواحد في السنة الواحدة إلا بعد حصول طالب الترخيص على موافقة اللجنة المذكورة .

مادة ٤ — على أصحاب تراخيص البناء أو التعديل التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ جنيه والذين شرعوا في تنفيذ الأعمال المرخص لهم فيها ولم يتموا هذه الأعمال قبل العمل بهذا القانون أن يتقدموا خلال أربعة أسابيع من هذا التاريخ إلى الإدارة العامة للمباني بوزارة الشؤون البلدية والقروية بالبيانات التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٥ — لا يجوز هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط الواقعة في حدود المجالس البلدية إلا بعد موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من هذا القانون وبشرط أن تكون قد مضت على إقامة هذه المباني مدة ٤٠ عاما على الأقل وذلك مالم تر اللجنة الموافقة على الهدم لاعتبارات تتعلق بالصالح العام ولا يكون قرارها نهائيا في هذا الشأن إلا بعد موافقة وزير الشؤون البلدية والقروية .

وعلى طالب الهدم أن يتقدم إلى اللجنة المذكورة بطلب للموافقة على الهدم يبين فيه موقع المبنى المطلوب هدمه مصحوبا بشهادة موقعة منه ومن مهندس نقابي متضمنة البيانات التي يحددها قرار يصدر من وزير الشؤون البلدية والقروية .

ويكون الطالب والمهندس الموقع مع الشهادة مسئولين عن صحة هذه البيانات .

ولا يجوز النظر في طلب الموافقة مالم يكن مصحوبا برسم نظر قدره خمسة جنيهاً .
ويحظر على السلطة القائمة على أعمال التنظيم النظر في طلب الترخيص بالهدم إلا بعد
قيام الطالب بتقديم موافقة اللجنة المذكورة .

وتعتبر تراخيص الهدم التي لم يشرع أصحابها في تنفيذ الأعمال المرخص لهم فيها قبل
صدور هذا القانون — ملغاة ويجوز لأصحابها أن يتقدموا من جديد إلى اللجنة المذكورة في
المادة الأولى بطلب الموافقة على الهدم في الحدود والأوضاع المبينة في هذه المادة .

مادة ٦ — يعتبر انقضاء ستة أشهر على تاريخ تقديم الطلب بالبناء أو التعديل أو الترميم
أو الهدم إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الأولى دون صدور قرار في شأنه بمثابة قرار
بعدم الموافقة على الطلب .

ولا يجوز لصاحب الشأن أن يطلب إعادة النظر في طلبه إلا بعد مضي هذه المدة .
مادة ٧ — مع عدم الإخلال بالمعقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٦٥٦ لسنة
١٩٥٤ المشار إليه — يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين ١ و ٢ والقرارات المنفذة لهما
بغرامة تعادل قيمة تكاليف الأعمال أو مواد البناء المتعامل فيها على حسب الأحوال .

ويعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٥) بغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم
مع حرمانه من البناء على نفس الأرض لمدة خمس سنوات وإلزامه بأداء ما يعادل العوائد
والرسوم المربوطة على المبنى خلال المدة ذاتها كما لو كان المبنى قائماً .

ويجوز في جميع الأحوال فضلاً عن الغرامة الحكم بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور
ولا تزيد على سنة .

مادة ٨ — يعاقب المقاول الذي يتولى عملية هدم أو بناء أو تعديل أو ترميم مبنى لم تصدر
بشأنه موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى طبقاً لأحكام هذا القانون بغرامة تعادل
نصف قيمة تكاليف الأعمال التي قام بها .

مادة ٩ — يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٤) بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهاً
ولا تزيد على مائة جنيه .

مادة ١٠ — يكون لمهندس التنظيم ومن يصدر بتعيينهم قرار من وزير الشؤون البلدية
والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له .
ويكون لهم في سبيل ذلك حق الدخول في أي وقت في مكان العمل .

مادة ١١ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به
من تاريخ نشره . ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ صفر سنة ١٣٧٦ . ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٦ .

مذكرة ايضاحية

منذ وضعت الحرب العالمية الأخيرة أوزارها نشط الاستثمار في مشروعات المباني السكنية والمرقعة التكاليف منها على وجه الخصوص بما يسد الحاجة التي كانت ماسة في ذلك الوقت لمثل هذه المساكن — إلا أنه قد لوحظ أن هذا النشاط استمر بصورة متزايدة حتى تحول الكثير من رؤوس الأموال إلى الاستغلال في مشروعات البناء نظرا لحرية تقدير الإيجارات بالنسبة إلى هذه المباني الجديدة ووفرة الأرباح التي تدرها بسبب الافيال عليها مما شجع الكثيرين على هدم المباني الحديثة نسبيا بالرغم من أنها لا زالت صالحة للاستعمال في الأغراض التي أعدت لها رغبة في إقامة مبان جديدة مكانها أكثر غلة وأوفر فائدة .

ولما كان هذا الاتجاه لا يتفق مع الصالح العام — وكانت الحكومة آخذة بسبيل تصنيح البلاد وتشجيع الاستغلال في المشروعات الانتاجية — الأمر الذي يتطلب القصد في هدم المباني القائمة والتدبر في تشييد الجديد منها والحد من صرف العملات الأجنبية ليتسنى استخدامها فيما يعود على الثروة القومية العامة بفائدة أكبر والمحافظة على التوازن اللازم في وجوه الاستغلال المختلفة

لذلك رؤى وضع نظام يكفل الاشراف على نشاط أعمال البناء في البلاد ومراقبة استعمال المواد والخامات المحلية أو المستوردة والحد من إزالة مبان لها قيمتها تعتبر جزءا من الثروة القومية ومن المفهوم أن يكون هذا النظام مؤقتا يلغى بعد تحقيق الأغراض التي صدر من أجلها . وقد روعي في هذا القانون عدم التعرض للمباني والمنشآت أو التعديلات أو الترميمات التي تقل قيمتها عن ٥٠٠ ج سواء في داخل المدن أو خارجها نظرا لقلة استخدام مثل هذه الأعمال لمواد البناء الأساسية ذات الأهمية في مشروعات النهضة الانتاجية . كما أنها قد تمس عددا كبيرا من الأفراد ذوي الدخل المحدود الذين تسعى الحكومة جاهدة في تحسين مستوى معيشتهم لرفع قدرتهم الانتاجية .

أما بالنسبة إلى العمليات التي تزيد قيمتها عن ٥٠٠ ج فقد حظرتها المادة الأولى ، سواء في داخل المدن أو خارجها ، إلا بعد الحصول على موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وإجراءاتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية . وأوضحت هذه المادة ما يقدمه الطالب من بيانات وأوراق . وقد رؤى جعل الحصول على موافقة اللجنة سابقا ولزما قبل التقدم إلى السلطة القائمة على أعمال التنظيم بالنظر في طلب الترخيص العادي طبقا لقانون المباني وذلك توفيراً للجهد الذي يبذل في القيام بالإجراءات اللازمة للحصول على الترخيص دون التأكد من موافقة اللجنة المختصة على التصريح بالأعمال المطلوبة .

وحظرت المادة الثانية من القانون على أصحاب تراخيص البناء والتعديل الذين لم يشرعوا في تنفيذ الأعمال المرخص لهم فيها قبل صدور هذا القانون والتي تزيد قيمتها على ٥٠٠ ج المشروع في أعمال البناء إلا بعد حصولهم على موافقة اللجنة المختصة حتى تخضع هذه الأعمال

أيضا لتقدير اللجنة وللقواعد والأولويات التي تضعها ، ولم تشر هذه المادة إلى من حصلوا على تراخيص بالترميم وذلك رغبة من المشرع في إعفائهم من التقدم إلى اللجنة بعد أن حصلوا على تلك التراخيص .

وحظرت المادة الثالثة منح تراخيص بالبناء أو التعديل أو الترميم تزيد قيمتها على ٥٠٠ ج للمبني الواحد في السنة الواحدة منعاً من التحايل .

ونصت المادة الرابعة على أن يتقدم أصحاب تراخيص البناء أو التعديل التي تزيد قيمتها على ٥٠٠ ج والذين شرعوا في تنفيذ الأعمال المرخص لهم فيها ولم يجموا هذه الأعمال قبل العمل بهذا القانون أن يتقدموا خلال أربعة أسابيع من هذا التاريخ إلى الإدارة العامة للمباني بوزارة الشؤون البلدية والقروية بالبيانات التي يصدر بتحديد هاقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية

وحظرت المادة الخامسة هدم المنشآت الغير آيلة للسقوط الا بموافقة اللجنة وبنفس النظام السابق ذكره بخصوص المباني في المادة الاولى ووضعت لذلك كقاعدة عامة أن يكون قد مضي على اقامتها أربعون عاما — إلا إذا كانت هناك اعتبارات تراها اللجنة تتعلق بالصالح العام — ومن المفهوم أن عبء اثبات انقضاء المدة المشار إليها يقع على عاتق طالب الترخيص

وأشارت المادة السادسة إلى أن انقضاء ستة أشهر على تاريخ تقديم الطلب دون أن تصدر اللجنة قراراً في شأنه يعتبر بمثابة قرار برفض الطلب على أنه يجوز لصاحب الشأن أن يطلب إلى اللجنة إعادة النظر في طلبه إذا كان مازال راغباً في الحصول على موافقتها ولا يكون له ذلك الحق إلا بعد انقضاء ستة أشهر على تاريخ تقديم طلبه وذلك تحقيقاً لأغراض المصلحة العامة التي يستهدفها هذا التشريع والتي تتبدل بتغير الظروف والاحوال .

ونص في المادة السابعة على العقوبات التي توقع على من يخالف أحكام المواد : ١ و ٢ و ٥ والقرارات المنفذة لها وقد روعي تشديد العقوبة بالنسبة إلى أعمال الهدم نظراً لما يترتب عليها من أضرار من ناحية هدم الإنشاع باستعمال المبنى علاوة على تهديد الثروة القومية .

ونصت المادة الثامنة على عقاب المقاول الذي يتولى عملية هدم أو بناء أو تعديل أو ترميم مبني لم تصدر بشأنه موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الاولى طبقاً لأحكام هذا القانون بغرامة تعادل نصف قيمة تكاليف الاعمال التي قام بها .

ونصت المادة التاسعة على عقاب من يخالف أحكام المادة الرابعة بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه .

وخواتم المادة العاشرة سلطة مأموري الضبط القضائي لمهندسي التنظيم ومن يصدر بتعيينهم قرار من الوزير .

ويتشرف وزير الشؤون البلدية والقروية بعرض مشروع القرار بقانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة — رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

مدرسة لى لى لى

العدد

العدد

السنة السابعة والثلاثون

العدد

العدد

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْكُلُونَ كُمْ خَبَالًا وَذَا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ اكْبُرُ قَدْ يَنْتَ لَكُمْ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ * هَآ أَنتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُوا عَلَىكُمْ أَلْسِنَافَهُمْ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُوتُوا فَيُظْهِرُكُمْ إِنْ اللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ » .

(قرآن حکیم)

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان إدارة مجلة المحكمة وتحريرها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة حجازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين الآتية :

عدد	
٨	أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)
١٦	حكم صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية
١	حكم صادر من قضاء محاكم الجنايات
٢	حكمين صادرين من قضاء الضرائب
٣	أحكام صادرة من قضاء الأحوال الشخصية
٢	حكمين صادرين من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
١	حكم صادر من قضاء المحاكم الكلية (قضاء الإيجارات)
٣	أحكام صادرة من قضاء المحاكم الجزئية (شئون العمال)



منازعات الأحوال الشخصية للأستاذ نصيف زكي المحامي .
تكييف الواقعة وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم للدكتور
رؤف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .
شرط الزواج الديني في القانون المدني اليوناني للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب
وكيل نيابة الاستئناف .



قرار بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم الاستيراد . ص ٤٩
قرار بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٦ بتعديل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن
إيجارات الأماكن . ص ٥٠

قرار بالقانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن حظر دخول الدوائر الجركية بالمواني
والمطارات . ص ٥٢

قرار بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥٢
لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية . ص ٥١

قرار بالقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧
لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة . ص ٦١

قرار بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة . ص ٦٥

لجنة التحرير

محمد مصطفى القلي، — عيسى ابو زبير — نصيف زكي — احمد شوقي — احمد مختار قطب

أكتوبر
سنة ١٩٥٦

المحكمة

العدد الثاني
العدد السابع والثلاثون

قضاء محكمة النقض المدنية

الجمعية العمومية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وكيل المحكمة وأحمد العروسي وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود عياد ومصطفى كامل ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين وأحمد قوشه المستشارين) .

٨٢

٢٨ يناير سنة ١٩٥٦

تنازع الاختصاص . اختصاص . مجالس مالية . محاكم
شرعية . موارث . شرط اختصاص المجلس الملي للأقباط
الأرثوذكس في مسائل الموارث . هو اتحاد ملة الوردنة
جميعا واتفاقهم على الترافع إليه . المادة ١٦ من الأمر
العالى الصادر فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ .

المبدأ القانونى

ليس للمجلس الملي للأقباط الأرثوذكس
ولاية فى النظر فى دعوى الميراث وتعيين الورثة
إذا اختلفت ديانتهم ، ذلك أن شرط ولايته وفقا
لنص المادة ١٦ من الامر العالى الصادر فى ١٤
من مايو سنة ١٨٨٣ فى مسائل الموارث هو
اتحاد ملة الوردنة جميعا واتفاقهم على الترافع إليه

ولا كانت الولاية على أصلها للمحاكم الشرعية ،
فإذا كان المورث قد تزوج حال حياته حينما
كان قبطيا أرثوذكسيا بزوجة رزق منها
بأولاد ثم اعتنق الإسلام وتزوج بعد ذلك
بزوجة رزق منها بأولاد آخرين حينما كان مسلما
فصاروا مسلمين بالتبعية له ثم ارتد عن الإسلام
فإن الحكم الصادر من المجلس الملي المذكور فى
دعوى إثبات وفاة هذا المورث وانحصار إرثه فى
ورثة معينين يكون قد صدر منه فى غير حدود
ولايته بعكس حكم المحكمة الشرعية الصادر فى
هذا الخصوص .

المحكم:

... من حيث إن النيابة العمومية أشارت

في مذكرتها إلى أن حكم المجلس الملي لم يصدر في مواجهة القصر المشمولين بوصاية المدعي عليها فحجية هذا الحكم قاصرة عليها بصفتها الشخصية ولا يمكن أن تتعداها إلى غيرها — على أن هذه الحجية لا أثر لها في النزاع الحالي الذي لم يوجه إليها بصفتها الشخصية ولا يتأتى قيام التناقض الموجب لعرض النزاع على الجمعية العمومية لمحكمة النقض إلا إذا كان من الممكن حاجة الخصوم فيه بكل من الحكيم وكان كل منهما صالحا للتنفيذ به على الخصم الآخر، فإذا انتفت هذه الصلاحية عن أحد الحكيم لم يكن ثمة مجال لعرض الأمر على الجمعية العمومية ويتمين عدم قبوله أو رفضه فإذا أضيف إلى ذلك أن تعيين الورثة وتحديد انصباهم إنما يكون طبقا للشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في هذا الشأن وبديهي أن وجود وارث مسلم كاف بذاته لانحسار الولاية كلية عن المجالس المليية وتكون الولاية للمحاكم الشرعية — (قبل إلغائها) ويكون الحكم الصادر منها هو الحكم الواجب التنفيذ .

« ومن حيث إنه يبين مما سبق بيانه أن المرحوم عوض الله وهبه سليمان كان قبطيا أرثوذكسيا وتزوج بالطالبة الأولى ورزق منها بأولاده الأربعة الأولين ثم أشهر إسلامه بعد ذلك بأشهاد رسمي أمام محكمة مصر الشرعية في ٣/٣/١٩٢٨ ثم تزوج بالقدس بالمدعي عليها أمام مأذون الشرع في ١٤/٦/١٩٢٩ وأثبت في قسمة زواجه بها أن دينه الاسلام ثم رزق منها بأولاده الأربعة الآخرين ثم توفي آخرهم. بعد أن أثبت في شهادات ميلاد الثلاثة الباقيين أن أباهم

مسلم — وظل على إسلامه حتى بدا له أخيرا وفي سنة ١٩٤٥ أن يعود إلى دينه الأصلي فتقدم إلى المجلس البطركي بطلب في هذا الشأن فقرر المجلس في ١٩/٢/١٩٤٥ قبول طلبه ثم استمر على دينه الأخير حتى أدركته منيته في ١٣/٦/١٩٤٨ ودفن بمدافن الأقباط الأرثوذكس طبقا لمراسيمهم الدينية ومقاد ذلك أنه اعتنق الاسلام في سنة ١٩٢٨ وتزوج بعد ذلك بزوجه المدعي عليها ورزق منها بأولاده الثلاثة (فوزية ويسرى وفايزة) ثم ارتد عن الاسلام في سنة ١٩٤٥ فلذلك يكون المقطوع به والثابت من الأوراق الرسمية أنه رزق بهؤلاء الأولاد الثلاثة الآخرين حينما كان مسلما فصاروا هم مسلمين بالتبعية له — ولا بغض من هذا الشهادة المقدمة من الطالبين من بطريركية الروم الأرثوذكس بالقدس والى قيل فيها بأن المورث عاد إلى المسيحية في سنة ١٩٢٩ ثم تزوج بالمدعي عليها بعد ذلك وهي مسيحية مثله ثم رزق منها بأولاده الآخرين - لأن هذه الشهادة على ما ثبت فيها إنما كان مرجعها السماع دون التحقق مما ورد فيها باثبات مصدره أو بتقديم الدليل عليه ويناقضها في الوقت نفسه جميع أوراق المدعي عليها الرسمية وعلى الخصوص قسمة الزواج أمام مأذون القدس — وعلى ذلك يبين أن لا ولاية للمجلس الملي للأقباط الأرثوذكس في النظر في دعوى ميراث المتوفي وتعيين ورثته لأن شرط ولايته وفقا لنص المادة ١٦ من الأمر العالي الصادر في ١٤/٥/١٨٨٣ في مسائل الموارث هو اتحاد ملة الورثة جميعا واتفاقهم على الترافع إليه — وإلا كانت الولاية على أصلها

صدور قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .
اختصاص المحاكم المدنية بنظرها .

د - تنازع الاختصاص . اختصاص . محاكم مدنية .
وقف . قسمة عين شائعة بين وقفين . عدم نفعها
بأصل الوقف . عدم خروجها من اختصاص المحاكم المدنية .
المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

المبادئ القانونية

١ - - إذا صدر حكم من المحكمة المدنية
بثبوت ملكية وقف لحق الانتفاع بحصة
خصص بها بموجب قسمة مهايأة لأطيان شائعة
بينه وبين وقف آخر باعتبار أن القسمة
أصبحت بمضى المدة بمثابة قسمة إفراز - أي
قسمة جبر واختصاص - لا يجوز تقضها ، كما
صدر حكم من المحكمة الشرعية بعد ذلك
بفرز وتجنيب نصيب الوقف الآخر في تلك
الأطيان على وجه يخالف ماورد في القسمة المشار
إليها فإنه يكون ثمت تناقض بين الحكامين
يتحتم معه الفصل في طاب وقف تنفيذ
أحدهما .

٢ - أباحت المادة ٤٠ من القانون
رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ قسمة الوقف الواحد بين
مستحققيه قسمة جبر واختصاص ولم يتعرض
المشرع في هذا القانون للقسمة بين الوقفين
فبقيت جائزة كما كان عليه حكمها قبل صدوره
وما كان هناك من داع لمعالجة تشريعية في هذا
الخصوص إذ في قسمة الجبر والاختصاص بين
وقفين شائعين ما يحقق الغرض الذي سعى إليه

للمحاكم الشرعية - وظاهر مما تقدم أن الورثة
اختلفت دياتهم فما كان للمجلس الملي -
الذي دفع أمامه بعدم الاختصاص - أن
ينظر في هذا النزاع وعلى ذلك يكون الحكم
الصادر من المجلس الملي الفرعي بالقازيق
في ٢١/١٢/١٩٥١ في الدعوى ١٠٦ لسنة
١٩٥١ والمؤيد استئنافيا في ١٣/١/١٩٥٣
قد صدر منه في غير حدود ولايته - بعكس
الحكم الصادر من محكمة الزقازيق الشرعية
بتاريخ ٢٩/١١/١٩٥٢ في القضية رقم
٢٦ لسنة ١٩٥١ والمؤيد استئنافيا
في ٢٥/١٠/١٩٥٤ من المحكمة الشرعية
العليا في الاستئناف رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٣ -
وعلى ذلك يكون طلب وقف تنفيذ الحكم
الشرعي المذكور ونفاذ حكم المجلس الملي المشار
إليه في غير محله ويتعين رفضه .
(الطلب رقم ٢ سنة ٢٥ ق « تنازع الاختصاص »)

٨٣

٢٨ يناير سنة ١٩٥٦

١ - تنازع الاختصاص اختصاص . وقف . قسمة .
حكم صدر من المحكمة المدنية بثبوت ملكية وقف لحق
الانتفاع بحصة خصص بها بموجب قسمة مهايأة لأطيان
شائعة بينه وبين وقف آخر باعتبار أن القسمة أصبحت
بمضاهة قسمة إفراز . حكم آخر من المحكمة الشرعية بفرز
وتجنيب نصيب الوقف الآخر في الأطيان على خلاف
القسمة المذكورة . حكام متناقضان .

ب - تنازع الاختصاص . وقف . قسمة . إباحة
القسمة في الوقف الواحد بين مستحققيه بالقانون رقم ٤٨
لسنة ١٩٤٦ . بناء القسمة بين الوقفين جائزة كما كان
عليه حكمها قبل صدور هذا القانون .

ج - تنازع الاختصاص . اختصاص . وقف .
محاكم شرعية . محاكم مدنية . دعوى قسمة عين شائعة
بين وقفين . عدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها قبل

المشرع بإجازة قسمة الوقف بين المستحقين قسمة لازمة .

٣ — إذا رفع الوقف طلبا لقرز نصيبه في عين شائعة بينه وبين وقف آخر الى المحكمة الشرعية بعد صدور قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ فان هذا الطلب يكون قد رفع الى محكمة غير مختصة بالنظر فيه ، ذلك أن قسمة العين الشائعة بين وقفين هي مما يدخل فيه اختصاص المحاكم المدنية حسبما يستفاد من المادة ١٦ من القانون المذكور .

٤ — لم تكن المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تخرج من اختصاص المحاكم المدنية فيما يتعلق بمسائل الوقف الا ما كان متعلقا منها بأصله . ولا تعلق لقسمة العين الشائعة بين وقفين بأصل الوقف .

الحكم

«... من حيث إن الطالب قدم بعد جيز القضية أخيرا للحكم — عريضة طلب فيها وقف نظر الدعوى حتى يفصل في الاستئناف المرفوع منه عن الحكم الصادر من محكمة دمنهور الابتدائية في ٢٣ من ديسمبر ١٩٥٤ — ولا ترى المحكمة محلا لاجابة هذا الطلب لأن الحكم الأخير لا شأن له بالدعوى المؤسسة على تناقض الحكمين الصادر أحدهما من محكمة استئناف الاسكندرية في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ وثانيهما من المحكمة الشرعية العليا في ٦ من مارس سنة ١٩٥٤ .

« ومن حيث إن المدعى عليه دفع بعدم قبول الطلب قائلا إنه لا تناقض بين منطوقي الحكمين المشار إليهما ذلك لأن الحكم الصادر من المحاكم الوطنية إنما قضى في النزاع على الانتفاع بالأطيان الموقوفة ولا يتعارض قضائها هذا مع قضاء المحكمة الشرعية بقسمتها قسمة جبر واختصاص ولأن المحكمة الشرعية قالت في أسباب قرارها إن هذا القرار لا يتعارض مع الأحكام السابق صدورها من القضاء الوطني .

« ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها كذلك بعدم قبول الطلب وقالت في بيان ذلك إن لكل من الحكمين المدعى بتناقضهما مجالا مختلفا وموضوعا متميزا ذلك لأن الحكم الصادر من القضاء الوطني قد فصل في شأن القسمة التي اتفق عليها الواقفان في سنة ١٩١٣ ووصفها بأنها قسمة مهابأة والحكم الصادر من القضاء الشرعي أقر هذا النظر ولم يعارضه ونظر المادة المطروحة أمامه وهي طلب قسمة الأطيان الموقوفة قسمة جبر واختصاص ولأنه وإن كان القضاء الوطني قد اعتبر أن القسمة الحاصلة في سنة ١٩١٣ هي قسمة لازمة إلا أنه يبين من دفاع الطالب أنه لا يعتمد في طلبه بهذا النظر ولا يؤسس عليه في ذاته تناقضا وأنه إنما يتمسك بانكار اختصاص هيئة التصرفات بالمحكمة الشرعية بالفصل في دعوى القسمة ولا محل للتعرض للبحث في مسألة الاختصاص إلا إذا ثبت التناقض .

« ومن حيث إن هذا الدفع في غير محله . ذلك أنه يتضح من الوقائع السابق بيانها أنه

بعد أن قضى استئنافاً من المحكمة الشرعية العليا في ٢ / ١٠ / ١٩٤٤ بنقض القسمة تأسيساً على أنها قسمة مهابأة يجوز للمستحقين أو لأحدهم نقضها في أي وقت لجأ الطالب إلى القضاء الوطني فرفع دعواه بطلب ثبوت ملكية وقف والده لحق الانتفاع بالحصتين اللتين خصص بهما بموجب القسمة التي حصلت في سنة ١٩١٣ وتمسك بعدم حجية القرار الصادر من المحكمة الشرعية بنقض القسمة المذكورة على اعتبار أنه صادر من جهة غير مختصة — مما يفيد أنه اعتبر القسمة ملزمة لا يجوز العدول عنها بعد تنفيذها ابتداء من سنة ١٩١٣ حتى سنة ١٩٤٢ وكان مثل الوقف الآخر يتمسك بأن القسمة غير ملزمة وبحجية القرار الصادر من القضاء الشرعي الصادر بنقضها ، ويبين من أسباب الحكم الابتدائي الصادر من محكمة دمنهور الابتدائية الوطنية أنه إذ قضى للمدعي بطلباته فيها استند إلى وضع يد وقف أحمد على نصره على ما خصص به بموجب القسمة الحاصلة في سنة ١٩١٣ ابتداء من تاريخ القسمة حتى سنة ١٩٤٢ وإلى أن « حق الانتفاع حق عيني يجوز قسمته » كما يبين من أسباب الحكم الاستئنافي الصادر في النزاع المشار إليه والذي قضى بتأييد الحكم المستأنف أن محكمة الاستئناف قررت أنه مما يتعين اثباته باديء الرأي أن القسمة موضوع النزاع لم تصدر بين مستحقين في وقف واحد بل حصلت بين ناظرين لوقفين مختلفين باختلاف الوقف والجهة الموقوف عليها مستندة في هذا الخصوص إلى ما جاء بحجيات القرار الصادر المحكمة الشرعية العليا في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ ثم قالت إنه تأسيساً على ذلك يكون

لكل من الوقفين قسمة نصيبه قسمة افراز وإنه لما كانت القسمة على هذا الوجه هي من الإجراءات المدنية البحتة فإنها تكون صحيحة إذا اتبع طالبها الإجراءات التي فرضها القانون وأن القسمة الاختيارية لا تجوز قانوناً بين جهات الوقف لانعدام أهلية النظائر في إجراءاتها بخلاف القسمة القضائية فإنها جائزة وتم بالتصديق عليها من المحاكم المختصة وهي المحاكم الوطنية وأنه متى تقرر جواز قسمة الافراز بين وقفين أمام المحاكم الوطنية فقسمة المنفعة (المهابأة) فيهما جائزة من باب أولى واختصاص المحاكم الوطنية بنظرها أخرى وأن هذه القسمة الأخيرة إذا لم تجز أن تكون بين المستحقين في وقف واحد أبدية على الأصح فليس ما يمنع استدامتها بين وقفين قياساً على قسمة الافراز متى حصلت المصادقة عليها (أي على قسمة المنفعة) واستمر وضع يد المتفعين كل على حصته مدة تزيد على خمس عشرة سنة لعدم تعلقها بأصل الوقف . ثم طبقت محكمة الاستئناف هذه المبادئ على واقعة الدعوى فقالت إن القسمة قد تمت بالتصديق عليها في القضية رقم ١٨٣٨ سنة ١٩١٣ مدني جزئي دمنهور ومضى على وضع يد كل واقف من وقت حصولها إلى تاريخ وفاة الواقف الآخر أكثر من خمس عشرة سنة ثم قالت محكمة الاستئناف تأييداً لوجهة نظرها إنها تستشف من أسباب القرار الصادر في ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ أن المحكمة الشرعية العليا التي أصدرت هذا القرار ترى أن القسمة موضوع النزاع هي قسمة لازمة . وظاهر مما تقدم أن محكمة الاستئناف قد اعتبرت أن القسمة وإن كانت مهابأة في باديء الأمر إلا

« ومن حيث إنه وقد تقرر هذا التناقض الحكين يتجتم للفصل في الطلب تعيين أى من بين الحكين هو الواجب تنفيذه والحكم الآخر الذى يتعين وقف تنفيذه .

« ومن حيث إنه يبين من قرار المحكمة الشرعية العليا الصادر بتاريخ ٢١ من سبتمبر سنة ١٩٤٦ فى استئناف التصرفات رقم ١٨٣ سنة ١٩٤٥ و ١٩٤٦ انها اعتبرت أن إنشاء الوقف على الوجه المبين بحجة الوقف يجعله وقفين مختلفين باختلاف الواقف واختلاف الجهة كما يبين من قرار هيئة التصرفات الصادر من محكمة دمنهور الشرعية فى المادة رقم ٧ تصرفات سنة ١٩٥٢ ومن القرار الصادر بتأييده من المحكمة الشرعية العليا فى ٦ من مارس سنة ١٩٥٤ وهو القرار المطلوب وقف تنفيذه — أن المحكمة الشرعية فصلت فى المادة على أنها قسمة بين وقفين مختلفين لا على أنها قسمة بين مستحقين فى وقف واحد — كما يبين من هذين القرارين أن الطلب المقدم من وقف ابراهيم على نصره بشأن الفرز والتجنيب كان مبنيا على نص المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التى أجازت لكل واحد من المستحقين فرز حصته فى الوقف متى كان الوقف قابلا للقسمة ولم يكن فيها ضرر بين وكان الوقف الآخر وقف أحمد على نصره — يتمسك بأن هذه المادة لا تسري على طلب قسمة العين الشائعة بين وقفين مختلفين ولكن المحكمة الشرعية العليا خالفته فى النظر قائلة بأن هذا النظر هو ما قد تبادر فهمه من المادة ٤٠ والمواد التالية لها ولكن « من حيث إن قسمة عين شائعة بين وقفين بحيث يفرز لكل وقف

أنها أصبحت بمضى المدة الطويلة بمثابة قسمة إقرار — أى قسمة جبر واختصاص — لا يجوز نقضها ومؤدى ذلك أن حقوق كل من الوقفين قد استقرت على هذا الوضع وأنه لا يجوز لأحدهما أن يعود فيطلب قسمة نصيبه قسمة جبر واختصاص — ولهذا يكون قرار هيئة التصرفات الصادر بعد ذلك بفرز وتجنيب نصيب وقف ابراهيم على نصره فى الأتيان الشائعة على وجه يخالف ما ورد فى القسمة الحاصلة فى سنة ١٩١٣ متناقضا مع حكم محكمة الاستئناف الوطنية المشار إليه — ولا يغير من هذا النظر أن تكون المحكمة الشرعية العليا قالت فى أسباب قرارها بشأن الفرز والتجنيب إن هذا القرار لا يتعارض مع الحكم الصادر من المحاكم الوطنية لأنها لم تقصد بذلك حكم محكمة الاستئناف الصادر بتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ وإنما أشارت على ما هو مبين بأسباب قرارها — الى الحكم الصادر من القضاء المستعجل قبل اللجوء إلى القضاء الموضوعى — الشرعى والوطنى — بطلب نقض القسمة أو تثبيتها — ولا يبنى قيام هذا التناقض الموضوعى ما قالته النيابة العامة من أن الطالب اعتبر أن دعائه فى طلبه هو تناقض القضاء الوطنى والشرعى فى مسألة الاختصاص متمسكا بنفى اختصاص المحاكم الشرعية — ذلك لأن تعرض الطالب لبحث مسألة الاختصاص مبنى على افتراض التناقض الموضوعى — الأمر الذى تبينت هذه المحكمة صحته من واقع الحكم الصادر لمصلحة الطالب والقرار المطلوب وقف تنفيذه — أسبابا ومنطوقا .

حصته لا يخرج عن أن تكون قسمة المستحقين في عين شائعة موقوفة وكون الواقف واحدا أو متعددا لا تأثير له في ذلك مطلقا فانه من المقرر أن لأحد المستحقين أو لجماعة منهم الحق في طلب فرز حصة له أو لهم فإذا تقدم جميع المستحقين لأحد الوقفين بطلب فرز حصتهم عن حصة جميع المستحقين في الوقف الآخر لم يكن هذا إلا قسمة عين موقوفة بين مستحقيها — وتري هذه المحكمة أن المحكمة الشرعية العليا في تقريرها هذا قد فسرت المادة ٤٠ من القانون المذكور تفسيراً لا يحتمله نصها ولا توحى به الحكمة التي توخاها المشرع في هذا الخصوص — ذلك أنه لم يكن ثمة خلاف قبل صدور هذا القانون بشأن جواز قسمة العين الشائعة بين وقفين قسمة جبر واختصاص وذلك أخذاً بالرأى الراجح في مذهب أبي حنيفة — وكان الممتنع هو قسمة الوقف الواحد بين مستحقيه قسمة جبر واختصاص فجاء المشرع في المادة ٤٠ من القانون بإباحة هذا الذي كان لا سبيل إليه، ولم يتعرض المشرع في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ للقسمة بين الوقفين فبقي حكمها كما كان عليه قبل صدور هذا القانون وما كان هناك من داع لمعالجة تشريعية في هذا الخصوص إذ في قسمة الجبر والاختصاص بين وقفين شائعين ما يحقق الغرض الذي سعى إليه المشرع بإجازة قسمة الوقف بين المستحقين قسمة لازمة .

« ومن حيث إنه عن الجهة المختصة بإجراء القسمة بين الوقفين فإن المحاكم الشرعية — قبل إلغائها — كانت ترى إنها هي المختصة

بالقسمة استناداً إلى أنها صاحبة الولاية العامة في مسائل الأوقاف — في حين أن المحاكم المدنية كانت ترى أنها هي المختصة لأن القسمة هي إجراء مدني محض لا علاقة له بأصل الوقف — وتري هذه المحكمة أنه إذا كانت تمت قبل صدور قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ما كان يجوز معه القول باختصاص المحاكم الشرعية في إجراء القسمة بين وقفين فإن هذا القول ممتنع بعد صدور هذا القانون ذلك أن المادة ١٦ منه حددت مسائل الوقف التي لا تدخل في اختصاص المحاكم المدنية فنصت في الفقرة الأولى منها على أنها « المنازعات والمسائل المتعلقة بإنشاء الوقف أو بصحته أو بالاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو الولاية عليه أو بحصوله في مرض الموت » الأمر الذي يستفاد منه أن قسمة العين الشائعة بين وقفين — وهي خارجة عن المنازعات والمسائل المشار إليها في الفقرة الأولى — هي مما يدخل في اختصاص المحاكم المدنية — ثم أكدت المادة المذكورة هذا المعنى إذ نصت في الفقرة الثانية منها على اختصاص المحاكم الوطنية بفرز العين الموقوفة إذا كانت شائعة في ملك غير موقوف الأمر الذي يفيد من باب أولى اختصاصها بالقسمة إذا كانت العين الموقوفة شائعة بين وقفين — ولما كان طلب وقف إبراهيم علي نصره المتضمن فرز نصيبه قد رفع إلى المحكمة الشرعية في سنة ١٩٥٢ أي بعد صدور قانون نظام القضاء — فانه يكون قد رفع إلى محكمة غير مختصة بالنظر فيه .

« ومن حيث إن المحاكم المدنية هي محاكم القانون العام لا يخرج من اختصاصها إلا

٨٤

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦

١ — حكم . طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه أو طلب تفسير الحكم لإجراءات هذا الطلب . وجوب تمامها بالأوضاع والإجراءات المقررة في المواد ٤٢٩ وما بعدها مرافعات . شأنها شأن الطلب الأصلي .

ب — قضي . طعن . إجراءات الطعن . عدم إبداء أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم في المبدأ . بطلان الطعن . المادة ٤٣٢ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه من الطلبات السابقة بشأن تخطي الطالب في الترقية أو طلب تفسير الحكم السابق في هذا الخصوص ، يجب أن يتم بالأوضاع وبالإجراءات المقررة في المواد ٤٢٩ وما بعدها من قانون المرافعات شأنه في ذلك شأن الطلب الأصلي سواء بسواء .

٢ — متى كان الطاعن لم يراع ما أوجبه المادة ٤٣٢ مرافعات من إبداء أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم في خلال عشرين يوما من تاريخ التقرير به فإن ذلك يترتب عليه بطلان الطعن .

(الطلبان رقا ٣٨ و ٨٨ سنة ٢٣ في «رجال القضاء» رئاسة ومضوية السادة الأساتذة أحمد العروسي وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود عياد ومصطفى كامل واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

ما استثنى بنص صريح — ولم تكن المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية تخرج من اختصاصها فيما يتعلق بمسائل الوقف إلا ما كان متعلقا منها بأصله — ولما كانت قسمة العين الشائعة بين وقفين لا تتعلق لها بأصل الوقف فإن الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية في ٢٢ من مايو سنة ١٩٤٩ مؤيدا للحكم الابتدائي الصادر من محكمة دمنهور الابتدائية فيما قضي به من ثبوت ملكية وقف أحد على نصره لحق الانتفاع بالحصتين المبيلتين في محضر الصلح المؤرخ في سنة ١٩١٣ تأسيسا على أن القسمة المذكورة أصبحت قسمة ملزمة — هذا الحكم يكون قد صدر من المحاكم المدنية في حدود اختصاصها وما كان يسوغ للمحكمة الشرعية العليا أن تصدر قرارا بعد ذلك باعتبار القسمة غير ملزمة وبجواز إجراء القسمة من جديد وذلك لما سبق تقريره من نفي الاختصاص عنها عملا بنصوص قانون نظام القضاء ولأنه لو صح القول — على أوسع القروض — بأن إجراء القسمة بين وقفين كان الاختصاص فيه مشتركا بين المحاكم المدنية والمحاكم الشرعية فإن صدور الحكم من القضاء المدني على الوجه السابق بيانه كان يحول دون إجراء القسمة من جديد أمام المحاكم الشرعية .

« ومن حيث إنه لما تقدم بتعين القضاء بوقف تنفيذ القرار المشار إليه الصادر من المحكمة الشرعية العليا في ٦ من مارس سنة ١٩٥٤ . »

(الطلب رقم ٣ سنة ٢٥ في « تنازع الاختصاص » بالهيئة السابقة) .

قضايا الحكومة وحددت أقدميته عند تعيينه
وكيلا للنياية من الدرجة الثالثة في الرسوم
المطعون فيه مع غالبية من يماثلونه فإنه ليس في
هذا ما يخالف القانون .
(الطلبات ارقام ١٠٩ سنة ٢٣ و ١٨ سنة ٢٤ و ٨٠
سنة ٢٤ في « رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٨٧

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - تنازع الاختصاص . نفقة . الحكم الصاجر
في النزاع القائم عليها . طبيعته . هو حكم مؤقت . زوال
آثره يزوال دواعيه .
ب - تنازع الاختصاص . اختصاص . نفقة . مجالس
ملية . محاكم شرعية . صدور حكم من المجلس الملي
الماروني بنفقة شهرية لزوجة ثم صدور حكم من المحكمة
الشرعية بالكف من المعالاة بها لزوال مقوماتها .
لا تعارض بين الحكمين . عدم قبول طلب وقف تنفيذ
الحكم الشرعي . المادة ١٩ من قانون نظام القضاء
رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .

المبادئ القانونية

١ - الحكم الصادر في النزاع القائم على
النفقة هو بطبيعته حكم مؤقت يزول آثره متى
زالت دواعيه ، ذلك لأن النفقة تقدر بحسب
الحاجة ولها مقوماتها القانونية فإذا زالت هذه
المقومات سقط الحق فيها . وإذن فمتى صدر
حكم بالنفقة على أساس قيام الزوجية بين طرفي
النزاع فإنه يصح القضاء بعدئذ بالكف عن
المطالبة بها متى انحلت عقبتها بالطلاق وانقضت
سنة من تاريخ هذا الطلاق .

٢ - إذا صدر حكم من المجلس الملي

٨٥

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦

ترقية . تخطي الطالب في الترقية . قيام ما يبرره من
ملف الطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أخرى
ومنها التنبيه الموجه إليه . انتهاء سوء استعمال السلطة
أو المخالفة لقانون

المبدأ القانوني

متى كان يبين من ملف الطالب وما احتواه
من تقارير عن أعماله وأوراق أخرى ومنها التنبيه
الموجه إليه من النائب العام أن تخطي الطالب
في الترقية له ما يبرره ، فإن قرار تخطيه لا يشوبه
سوء استعمال السلطة وليس فيه مخالفة للقانون .
(الطلبات ارقام ٨٣ سنة ٢٣ و ٣ سنة ٢٤ في
« رجال القضاء » بالهيئة السابقة) .

٨٦

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - تقض . طعن . الخصوم في الطعن . عدم قبول
طلب اختصاص أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى - النائب
العام - بشأن تحديد اقدمية عضو النيابة .
ب - اقدمية . تحديد اقدمية عضو إدارة قضايا
الحكومة عند تعيينه وكيلا للنياية في الرسوم مع غالبية
من يماثلونه . لا مخالفة في ذلك للقانون .

المبدأ القانوني

١ - توجيه طلب تحديد اقدمية عضو النيابة
إلى أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى - النائب
العام - غير مقبول . إذ لا شأن لهذا المجلس
في الخصومة القائمة بين الطالب وبين الجهة
الإدارية في هذا الخصوص .

٢ - متى كان الطالب من أعضاء إدارة

ولاية هذه المحاكم جميعا وأصبح الاختصاص في مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بجميع الطوائف في مصر للمحاكم المدنية . وبذلك فلم يعد للمحاكمة الكنسية الرسولية أية ولاية قضائية في نظر دعوى بطلان الزواج المفقود بين مسيحيين ، وإذا كان هناك دعوى أخرى مرفوعة أمام المحاكم المدنية بتطليق الزوجين فإنه لم يعد محل للقول بوجود دعويين أمام جهتين قضائيتين مما نصت عليه المادة ١٩ من قانون نظام القضاء . (الطلب رقم ٥ سنة ٢٥ ق ٥ تنازع الاختصاص ، بالهيئة السابقة) .

٨٩

٣١ مارس سنة ١٩٥٦

١ — ترقية . أهلية . الطالب لا يقل في درجة الأهلية عن درجة من كان يليه في الأقدمية ورق إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يادلها . تخطى الطالب في هذه الصورة . مخالفة ذلك لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢

ب — مرتبات . الحكم بالقضاء للرسوم الصادر بتخطى الطالب في الترقية . اعتبار فرق المرتب نتيجة لازمة للحكم بالقضاء للرسوم . التزام الجهة الإدارية بإنفاذه .

المبادئ القانونية

١ — متى تبين من ملف الطالب وما احتواه من أوراق وتقارير عن درجة أهليته ومقارنة ذلك بالبيانات الرسمية المنقولة من واقع الملفات الخاصة برجال القضاء الذين تناولتهم الترقية إلى وظيفة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يعادلها بمقتضى الرسوم المطعون فيه ممن

المدروني بنفقة شهرية لزوجته ثم صدر بعد ذلك حكم من المحكمة الشرعية بالكف عن المطالبة بالنفقة لزوال مقوماتها فإنه لا يكون تمت تعارض بين المحكمين بالمعنى المقصود بالمادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ولا يقبل طلب وقف تنفيذ الحكم الشرعي .

(الطلب رقم ٤ سنة ٢٥ ق ٥ تنازع الاختصاص ، رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ، ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وكيل المحكمة وأحمد العروسي وحسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل وعمود عباد ومصطفى كامل ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي وعمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين واحد قوشه وفهم يسى الجندى ومحمد متول عظم واحد زكي كامل والسيد احمد هنيق وإبراهيم عثمان المستشارين)

٨٨

٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦

تنازع الاختصاص . اختصاص . مسائل الأحوال الشخصية . اختصاص المحاكم المدنية بمسائل الأحوال الشخصية الخاصة بجميع الطوائف في مصر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ . عدم اختصاص المحكمة الكنسية الرسولية بدعوى بطلان زواج مفقود بين مسيحيين . وجود دعوى أخرى مرفوعة أمام المحاكم المدنية بتطليق الزوجين . القول بوجود دعويين أمام جهتين قضائيتين . لا محل له . القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ١٩ من قانون نظام القضاء .

المبدأ القانوني

إن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بتاريخ ٢١/٩/١٩٥٥ بالقضاء المحاكم الشرعية والمالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ قد أنهى

بالغاء الرسوم المطعون فيه فيما تضمنه من تخطي الطالب في الترقية مما يتحتم معه على الجهة الادارية المختصة إنفاذه .

(الطلاب رقم ٥٤ و ٢١ لسنة ٢٤ ق «رجال القضاء»
رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد العروسي وحسن
داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمود عباد واسحق
عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد
علي ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين المستشارين) .

كانوا يلون الطالب في الأقدمية ، متى تبين من هذه المقارنة أن الطالب لا يقل في درجة أهليته عن كان يليه في الأقدمية من زملائه ورقى بمقتضى الرسوم المطعون فيه ، فان تخطى الطالب في الترقية يكون مخالفا لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .

٢ - فرق المرتب هو نتيجة لازمة للحكم

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه المستشارين) .

٩١

٥ يناير سنة ١٩٥٦

١ - بيع . هبة . ذكر الثمن في عقد البيع بصفة سورية . اعتبار العقد صحيحا بوصفه هبة مستقرة في صورة عقد بيع . اتفاق الطرفين على عدم نقل تكليف العين للبيسة وبثاتها تحت يد البائع للانقاع بها طول حياته . لا يتمتع من انتقال ملكية الرقبة قورا .

ب - بيع . محكمة الموضوع . تحصيل الحكم لأسباب سائنة من نصوص عقد البيع وملابساته أنه عقد تملك قطعي منجز وانتقال الملكية به فورا إلى المشتري . تقدير موضوعي .

ج - حكم استثنائي . تسببه . بيع . وصية استطراد الحكم في ملاحظة عابرة بشأن قضاء محكمة الدرجة الاولى وعدم تأثير ذلك على سلامة قضائه . لا عيب .

المبادئ القانونية

١ - استقر قضاء محكمة النقض في ظل القانون المدني القديم على أنه إذا كان الثمن

٩٠

٥ يناير سنة ١٩٥٦

نقض . طعن . موضوع النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي . عدم جواز سماع الطعن . القانون رقم ٥٩٨ سنة ١٩٥٣ .

المبدأ القانوني

متى كان يبين من وقائع الدعوى أن النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بمصادرتها وكان القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ قد منع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها من سماع الدعاوى المتعلقة بهذه الأموال بما في ذلك الدعاوى المنظورة وقت العمل بهذا القانون ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوما فيها فانه يتعين الحكم بعدم جواز سماع الطعن . (القضية رقم ١٧ سنة ٢٢ ق)

إلا أنه خلا من النص على قبضه واشترط في العقد عدم نقل التكليف واحتفاظ البائعة بالانتفاع بالعين المبيعة طول مدة حياتها مما مؤداه أن التصرف كان تبرعا مضافا إلى ما بعد الموت .

« وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر في ظل القانون المدني القديم ، الذي صدر العقد المطلوب إبطاله إبان سريانه ، على أنه إذا كان الثمن لم يذكر في عقد البيع إلا بصفة صورية فإن العقد يصبح بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع وأنه إذا استخلصت محكمة الموضوع من نصوص هذا العقد وملابساته أنه عقد تملك قطعي منجز فإن اتفاق الطرفين فيه على عدم نقل تكليف العين المبيعة إلى المشتري وعلى بقائها تحت يد البائع للانتفاع بها طول حياته ليس بمانع من انتقال ملكية الرقبة فورا ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ما قرره من أنه « قد ظهر من نصوص عقد البيع المسجل تسجيلا تاما آنف الذكر ومن ملابساته أنه عقد تملك قطعي منجز وأن الملكية قد انتقلت بموجبه فورا إلى المشتري » وكان ما حصله من ذلك مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع التقديرية بلا رقابة عليه من محكمة النقض مادام سائغا ولم يدع الطاعنان أن فيما خلص إليه الحكم قصورا أو فسادا في الاستدلال فإن النعي بالسبب الأول يكون في غير محله .

« وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مسخ وقائع الدعوي وأخطأ في تصويرها ذلك بأنه نسب للحكم المستأنف أنه لم يبحث أصل التركة حتى يقضي بإجازة الوصية بالنسبة للثالث منها كلها لا من القدر

لم يذكر في عقد البيع إلا بصفة صورية فإن العقد يصبح بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع وأنه إذا استخلصت محكمة الموضوع من نصوص هذا العقد وملابساته أنه عقد تملك قطعي منجز فإن اتفاق الطرفين فيه على عدم نقل تكليف العين المبيعة إلى المشتري وعلى بقائها تحت يد البائع للانتفاع بها طول حياته ليس بمانع من انتقال ملكية الرقبة فورا .

٢ - متى كان ما حصله الحكم من نصوص عقد البيع ومن ملابساته أنه عقد تملك قطعي منجز وأن الملكية قد انتقلت فورا إلى المشتري فإن ذلك مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع التقديرية بلا رقابة عليه من محكمة النقض مادام استخلاصه سائغا .

٣ - لا يعيب الحكم ما استورد إليه في ملاحظة غريبة بشأن قضاء محكمة الدرجة الأولى الذي اعتبر التصرف وصية متى كان ذلك لا يؤثر على سلامة قضائه الذي ألغى الحكم الابتدائي وأعتبر التصرف بيعا صحيحا منجزا وليس تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت .

الحكم

« ... حيث إن الطعن بني على سببين : يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ لم يعتبر التصرف الصادر للمطعون عليه وصية مع أن العقد المؤرخ أول سبتمبر سنة ١٩٤١ وإن ذكر فيه الثمن

ومن أقوال الشهود أن المورث وقع بختمه أمام الشهود على عقد مقاوله طعن عليه الورثة بالتجهيل وأنهم كانوا حاضرين التحقيق الذي أباح لهم نفي ما يثبت خصمهم بكافة طرق الثبوت. فان النعي بأن محكمة الموضوع أغفلت سؤال الشهود عن الختم الموقع به على العقد المذكور أو أنه هو الذي وقع به المورث، هذا النعي يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض.

٢ - لا يتصور أن تقضى المحكمة من

تلقاء نفسها - أعمالا لنص المادة ٢٩٠ مرافعات - يرد وبطلان عقد تزويره بعد أن ثبت لها عجز من طعن عليه بالتجهيل عن إثبات طعنه وبعد أن اقتنعت المحكمة بصحة ذلك العقد.

(القضية رقم ٢٠٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد طي واحد قوشه المستشارين)

٩٣

٥ يناير سنة ١٩٥٦

١ - سمرة . حكم . تسميته . اعتماد الحكم في الأخذ بالدليل المستمد من دفتر السمسار إلى وقائع من استجواب الخصوم تخالف الثابت بالأوراق . إغفال التحدث عن الفرائض التي اعتمد عليها الحكم الابتدائي في أطراح الدفاتر المذكورة . قس الحكم .

ب - سمرة . إنبات . حكم . تسميته . نفي الثابت بدفاتر السمسار لصحة التمسك بها بكافة طرق الإنبات . جواز .

موضوع العقد وحده في حين أن الورثة لم يترك سوى القدر المبيع ولم يدع المطعون عليه أنها تركت شيئا آخر .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأنه غير منتج ذلك بأن ما ذكره الحكم مما يعيبه الطاعن إنما جاء في ملاحظة عابرة بشأن قضاء محكمة الدرجة الأولى الذي اعتبر التصرف وصية ، وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه لا يؤثر على سلامة قضائه الذي الغي به الحكم الابتدائي واعتبر التصرف بيعا صحيحا منجزا وليس تصرفا مضافا إلى ما بعد الموت .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه »

(القضية رقم ١٧٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد طي واحد قوشه المستشارين)

٩٢

٥ يناير سنة ١٩٥٦

١ - إنكار بصحة الختم . إنبات . شهادة . سلطة محكمة الموضوع . حق محكمة الموضوع في استخلاص حجة توقيع مورث على عقد طعن عليه بالتجهيل لأسباب سائغة من الوقائع وأقوال الشهود . التي باعقالات المحكمة سؤال الشهود عن الختم وأنه هو الذي وقع به المورث . جدل موضوعي حول مسائل واقعية .

ب - تزوير . عقد طعن عليه بالتجهيل . عجز الطاعن عن إثبات طعنه واقتناع المحكمة بصحة العقد . لا يتصور أن تقضى المحكمة بعد ذلك برد وبطلان العقد لتزويره .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت لأسباب سائغة من وقائع الدعوى

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألغى الحكم الابتدائي وأخذ بالدليل المستمد من دفاتر السمسار اعتماداً على ما خلاص إليه من استجواب الخصوم من أن العميل لم يطالب السمسار في صدد عملية بيع الأسهم موضوع النزاع إلا بالامهال مع أن وقائع الاستجواب لا تؤدي إلى ذلك . وفي الوقت ذاته أغفل المتحدث عن باقي القرائن التي اتخذ منها الحكم الابتدائي دعامة لقضائه باطراح الدفاتر المذكورة وعدم الأخذ بما تدون بها وهي أن السمسار لم يضمن كشوف الحساب التي أرسلها للعميل بياناً عن عملية بيع الأسهم ولم يبادر باخطار العميل بها حين طالبه ببيع أسهم شركة أخرى مودعة لديه ، فانه يتعين نقض الحكم .

٢ - يجوز نفي ما ثبت بالدفاتر التجارية لمصلحة المتمسك بها ضد خصمه بكافة طرق الاثبات .

الحكم

«... ومن حيث إن مما ينهاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه مشوب بالقصور والخطأ في الإسناد ، ذلك بأنه وقد ألغى الحكم الابتدائي وأخذ بما أثبتته المطعون عليه الأول في دفتريه لمصاحته لم يعن بالرد على دفاع الطاعن الذي أخذت به محكمة الدرجة الأولى واطرحت الدفاتر تأسيساً عليه وهو أن المطعون عليه لم يضمن كشوف الحساب التي أرسلها للطاعن

عملية بيع أسهم البنك التجاري موضوع النزاع ولم يرد على كتابه المؤرخ ١٥ / ٣ / ١٩٥٠ والذي يطالبه فيه بأسهم شركة الفنادق المودعة لديه حتى عززه بالكتاب المؤرخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ - أما وجه الخطأ في الاسناد فهو أن الحكم قرر أن الطاعن طلب من المطعون عليه الأول إمهاله في تسليم أسهم البنك التجاري مع أن ذلك لا يتفق مع ما هو ثابت بمحضر الجلسة .

«وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أنه لم يعتد بدفاتر المطعون عليه الأول ولم يأخذ بما تدون بها من أن الطاعن قد طلب بيع أسهم البنك التجاري موضوع النزاع مستنداً في ذلك إلى أن المطعون عليه لم يضمن كشوف الحساب التي أرسلها للطاعن في ديسمبر سنة ١٩٤٩ ويناير وفبراير سنة ١٩٥٠ بياناً عن تلك العملية كما أنه لم يبادر باخطار الطاعن بها حين طالبه بأسهم شركة الفنادق المودعة لديه بكتابه المؤرخ ١٥ / ٣ / ١٩٥٠ حتى عزز طلبه بالكتاب المؤرخ ٢١ / ٣ / ١٩٥٠ - ويبين من محضر الجلسة الثابت به استجواب الخصوم أن الطاعن أنكر إجراء الصفقة وقرر المطعون عليه الأول أنه اتصل بالطاعن في محل عمله وطالبه بالأسهم فأنكر إجراء العملية ثم عقب على ذلك بأنه سبق أن طلب من الانتظار ولما لم يعترف أنذر زوجته للتغطية - ويبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه على الأخذ بدفاتر المطعون عليه الأول مؤيدة بقرائن منها ما استخلصته المحكمة من الاستجواب وقد قالت في شأنه « تكشف الأمر في المناقشة أن المستأنف ضده (الطاعن) لم يطالب إلا بالامهال وكل هذه المهارات

٩٤

٥ يناير سنة ١٩٥٦

١ - نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن .
خلو صورة إعلان تقرير الطعن المقدمة من المطعون عليه
من البيانات الواردة بالمادة ١٠ مرافعات . بطلان
الإعلان . المواد ١٠ ، ٢٤٤ ، ٤٣١ مرافعات .

ب - نقض . طعن . إعلان . بطلان تقرير الطعن .
حضور المطعون عليه وتقديم مذكرة بدفاعه . لا يصح
الإعلان .

المبادئ القانونية

١ - متى تبين من مراجعة صورة إعلان
تقرير الطعن المقدمة من المطعون عليه أنها خالية
من أى بيان مما ورد ذكره بالمادة العاشرة من
قانون المرافعات وأنها مجرد مشروع إعلان
لم يتم ، وتبين من مقارنتها بأصل إعلان التقرير
المقدم بملف الطعن وجود تماثل بين الأصل
والصورة من حيث صياغتهما وكتابتهم على الآلة
الكاتبة والخط المحرر باليد فى كل منهما - وهو
ما سلت به الطاعنة وبصدور هذه الصورة عنها ،
فان الطاعنة تكون بحاجة بهذه الصورة الحالية
ويكون الاعلان باطلا وفقا للمواد ١٠ و ٢٤
و ٤٣١ مرافعات .

٢ - بطلان إعلان تقرير الطعن لا يصححه
حضور المطعون عليه وتقديم مذكرة بدفاعه كما
تشير إليه المادة ١٤٠ مرافعات لأن ذلك
مقصود على أوراق التكليف بالحضور وتقرير
الطعن بالنقض ليس منها .

لاتنفي وجه الحق فى النزاع فهو يريد أن يفيد
من مصابرة المستأنف له إمهاله إياه مدة من
الزمن حتى يستطيع تصفية العملية فيزعم
اصطناعها « لما كان ذلك وكان ما يثبت
بالدفاتر التجارية لمصلحة المتمسك بها ضد
خصمه ما هو إلا دليل يجوز نفيه بكافة طرق
الإثبات أى بالشهود والقرائن وكان الحكم
المطعون فيه قد أغفل التحدث عن القرائن
السابق الإشارة إليها مع أنه ألغى الحكم
الابتدائي الذي اتخذ منها دعامة لقضائه
باطراح الدفاتر وعدم الأخذ بما تدون بها
وكان قول الحكم إنه تكشف الأمر في المناقشة
عن أن الطاعن لم يطالب إلا بالإمهال يخالف
ما هو ثابت بالأوراق ولا تؤدي إليه الوقائع
الواردة في الاستجواب — لما كان ما تقدم
وكان الحكم المطعون فيه قد برر أخذه بالدليل
المستمد من دفاتر المطعون عليه الأول بما
خلص إليه من أن الطاعن لم يطلب إلا الإمهال
مع أن وقائع الاستجواب لا تؤدي إلى ذلك
وفي الوقت ذاته أغفل التحدث عن باقي القرائن
التي أهدرت من أجلها محكمة الدرجة الأولى
الدليل المستمد من الدفاتر المذكورة وكان
لا يعلم ماذا يكون قضاؤه لو أنه تنبه إلى حقيقة
الأمر في الاستجواب وهل كانت في هذه
الحالة يأخذ بالدليل المستمد من دفاتر المطعون
عليه الأول أو لا يأخذ به مع وجود قرائن
أخرى في الدعوى تعارضه لم يقل كلمة فيها .
« وحيث إنه مما تقدم جميعه يتعين نقض
الحكم دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن » .
(القضية رقم ٢٣٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الاساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد
فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف
ومحمد عبد الواحد المستشارين) .

المحكمة

« ... من حيث إن هذا الدفع في محله ذلك بأن المشرع أوجب في المادة العاشرة من قانون المرافعات اشتغال الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها — وفنها تقرير الطعن بالنقض وفقا لنص المادة ٤٣١ مرافعات — على اسم الطالب والمطلوب إعلانه — وتاريخ الشهر والسنة والساعة التي حصل فيها الاعلان لما يترتب على تحديد وقت الاعلان من آثار قانونية هامة وكذا اسم المحضر والمحكمة التي يعمل بها واسم من سلمت إليه الورقة وإثبات توقيعه على الأصل وإثبات امتناعه عن الاستلام وسببه ثم توقيع المحضر على كل من الأصل والصورة كشرط لازم لصحة الورقة باعتبارها محررا رسميا وهذه البيانات كما هو ظاهر حتمية وجوهرية يترتب على عدم مراعاتها البطلان كجزاء حتمي وفقا لنص المادة ٢٤ مرافعات — ولما كان يبين من مراجعة صورة إعلان تقرير الطعن المقدمة من المطعون عليه أنها خالية من أى بيان مما ورد ذكره بالمادة العاشرة المشار إليها وأنها مجرد مشروع إعلان لم يتم — وكان يبين من مقارنتها بأصل إعلان التقرير المقدم بملف الطعن وجود تماثل بين الأصل والصورة من حيث صياغتها وكتابتها على الآلة الكاتبة والخط المحرر باليد في كل منهما وهو ما سامت به الطاعة وبصدور هذه الصورة عنها وإن تعللت باحتمال تحرير صورتين لأصل واحد أثبت المحضر البيانات في إحداها وترك الأولى سهوا منه بغير بيان فأخفيت الصورة الحقيقية وأبرزت الصورة البيضاء الخالية من

البيانات وهو تعميل غير مجدي في معارضة الواقع الظاهر وتكون الطاعة بحاجة بهذه الصورة الحالية مادام لم يقم الدليل على خلافها — لما كان ذلك فإن هذا الاعلان يكون باطلا ولا يصححه القول بحضور المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفاعه كما تشير إليه المادة ١٤٠ مرافعات لأن ذلك قاصر على أوراق التكليف بالحضور وتقرير الطعن بالنقض ليس منها ومن ثم يتعين قبول الدفع » .

(القضية رقم ٢٥٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبدالواحد وعلى واحد قوשה المستشارين) .

٩٥

١٢ يناير سنة ١٩٥٦

١ — جنسية . إثباتها . إثبات الجنسية بالشهادات الرسمية الصادرة من السلطة المحلية أو السلطات الأجنبية المختصة . المقصود بالمادة ٢٢ من قانون الجنسية .

ب — نفس . طعن . سبب جديد . خلو تقرير الطعن من نصي واردة بمذكرة الطاعن . عدم جواز التمسك بهذا النص . المادة ٤٢٩ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — ثبت الجنسية بالشهادات الرسمية التي تصدر من السلطة المحلية أو السلطات الأجنبية المختصة . ويعتبر ذلك دليلا أوليا لإثبات الجنسية ما لم يظهر ما يناقضها إذ أنها تصدر من واقع سجلات ولا تعطى الا بعد أن تكون السلطة التي أعطتها قد قامت بعمل التحريات اللازمة للتأكد من صحة ما جاء بها ولا يتعارض هذا مع نص المادة ٢٣ من قانون الجنسية ذلك

أن المقصود بهذه المادة هو وضع قرينة تخفف على وزير الداخلية وبالتالي على القضاء مهمة الفصل في مسائل الجنسية ولكنها قرينة تقوم على الافتراض وتسقط متى ثبتت الجنسية على وجه قانوني ظاهر . وإذن فمتى كان الحكم قد استند في إثبات جنسية أحد الرعايا اليونانيين قبل وفاته الى شهادة صادرة من القنصلية اليونانية والى موافقة الحكومة المصرية على ماورد فيها فان الحكم لا يكون قد خالف القانون مادام لم يقدم ما ينقض الدليل المستند من تلك الشهادات ولم يثبت أن هذا الشخص تخلى عن جنسيته اليونانية قبل وفاته .

٣ - متى كان تقرير الطعن خاليا عما ورد بمذكرة الطاعن بشأن النعي على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بوقف الدعوى بأنه اجراء باطل يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه فان ذلك النعي يعتبر سببا جديدا لا يجوز التمسك به عملا بالمادة ٤٢٩ مرافعات .

(القضية رقم ١٧٣ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

٩٦

١٢ يناير سنة ١٩٥٦

تزوير . دفاع . إثبات . حكم . نسيه . تمسك المدعى بالتزوير باجراء مضاهاة الى جانب طلب التحقيق . تقدير المحكمة أن أقوال التحقيق لم تقطع فيما جرى التحقيق بشأنه . عدم إجابة طلب المضاهاة أو الرد عليه . إفعال لعصر هام من عناصر دفاع جوهرى . قصور .

المبدأ القانونى

من كان المدعى عليه بالتزوير قد طلب إلى محكمة الموضوع إجراء مضاهاة بين خط الورقة المطعون فيها بالتزوير وبين خط خصم آخر فى إيصالات قدمها وذلك إلى جانب طلبه التحقيق لإثبات تسلمه الورقة المذكورة بحالتها من هذا الخصم باعتبار أنه وكيل دائرة الطاعن بالتزوير ، وكانت المحكمة إذ قدرت أن أقوال الشهود لم تقطع فيما أجرى التحقيق بشأنه ، لم تستجيب إلى طلب المضاهاة ولم ترد عليه فى حكمها ، فان الحكم يكون قد أغفل عنصرا هاما من عناصر دفاع جوهرى مما يكون من شأنه فيما لو ثبت أن الورقة محررة بخط ذلك الخصم أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ويكون الحكم قد شابه قصور يبطله ويستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٨٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف وواحد قوشه المستشارين) .

٩٧

١٢ يناير سنة ١٩٥٦

١ - استئناف . حكم تمهيدى . تعويض . إيجار حكم قضى بتدب خير فى دعوى تعويض عن زيادة الاستهلاك فى عين مؤجرة . تطبيق القضاء بمسئولية المتأجر عن التعويض المطلوب على نتيجة تقرير الخبير . هذا الحكم يعتبر غير منه للنقصومة . عدم جواز استئنافه استقلالاً . المادة ٣٧٨ مرافعات .

ب - قوة الأمر المقضى . مسئولية حكم تمهيدى .

٩٨

١٢ يناير سنة ١٩٥٦

١ — أحوال شخصية • قوة الأمر المقتضى • حكم •
تسليمه • حكم صادر من محكمة مختصة مقدم في دعوى أمام
محكمة أخرى • حق هذه المحكمة في تقدير هذا الدليل
والأخذ بمجيبته • مثال عن أحكام صادرة من محاكم
لبنان •

ب — أحوال شخصية • قوة الأمر المقتضى • حكم
اجنبي بشأن حالة الاشخاص • شروط الأخذ بمجيبته في
مصر • توافر هذه الشروط في أحكام صادرة من محاكم
لبنان في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية • الأخذ
بمجيبته • لا خطأ •

ج — أحوال شخصية • بقوة • حكم اجنبي قضى
ببني بنة شخص لأجنبي • عدم مخالفته للنظام العام في
مصر •

د — أحوال شخصية • قوة الأمر المقتضى • حكم
صادر من المحكمة العليا المصرية • تزيده في بحث
حجية أحكام اجنبية • لا يكتسب حجية الأمر المقتضى •

هـ — أحوال شخصية • اختصاص عام • دعوى
احقية باستعمال اسم • إقامة المدعى بمصر وإقامة باقي
المدعى عليهم الأجانب في مصر • اختصاص المحاكم
المصرية بالدعوى •

و — أحوال شخصية • اختصاص عام • نقص
قواعد الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية قبل
صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ • القواعد التي
كان للمحاكم أن تستعملها في سد هذا النقص •

ز — أحوال شخصية • اختصاص عام • اشتغال
المادة ٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ على
قاعدة من قواعد الاختصاص العام في مصر •

ح — أحوال شخصية • اختصاص عام • اشتغال المادة
٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ على قاعدة من
ضوابط الاختصاص الخارجي في كثير من القوانين الأجنبية
كلما كانت التركة أموالاً متقولة •

ط — أحوال شخصية • اختصاص عام • أحكام
صادرة من محاكم لبنان بصفة نهائية قبل العمل بالقانون
رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ • تطبيق قواعد الاختصاص
المعمول بها وقت صدورها • النص بعدم تطابق المواد
١ و ٨٥٩ و ٨٦٠ مرافعات • في غير محله •

ي — أحوال شخصية • موطن • اختصاص خارجي •

استئناف • أثره • حكم غير منه الخصومة قضى بنسب
خبر في دعوى تعويض عن استهلاك عين مؤجرة • صدور
حكم في الموضوع برفض الدعوى • استئناف المؤجر لهذا
الحكم • حق المستأجر في الدفع بعدم مسئوليته عن
التعويض • القضاء بأن الحكم القاضي بنسب الخبر حاز
قوة الأمر المقتضى • خطأ • المادة ٤٠٤ مرافعات •

المبادئ القانونية

١ — متى صدر حكم في دعوى تعويض
عن زيادة الاستهلاك في عين مؤجرة بنسب
خبر لتحقيق هذا الاستهلاك وكان هذا الحكم
قد علق قضاءه بمسألة المستأجر عن هذا التعويض
على مدى الاستهلاك الذي يثبتته الخبر فإنه
لا يعتبر منهياً للخصومة في خصوص هذه
المسألة ومن ثم لا يجوز استئنافه على حدة طبقاً
للمادة ٣٧٨ مرافعات •

٢ — إذا صدر حكم بنسب خبر في دعوى
تعويض عن زيادة الاستهلاك في عين مؤجرة ثم
حكم في الموضوع برفض الدعوى فاستأنف
المؤجر هذا الحكم فإنه بذلك يغني المستأجر عن
استئنافه ويبقى حقه في الدفع بعدم مسئوليته عن
التعويض قائماً طبقاً للمادة ٤٠٤ مرافعات ويكون
الحكم المطعون فيه غير صحيح في القانون إذ
قرر أن الحكم القاضي بنسب الخبر حاز قوة
الأمر المقتضى من حيث المسئولية تأسيساً على أن
المستأجر لم يرفع عنه استئنافاً وذلك متى كان هذا
الحكم غير منه للخصومة في خصوص المسئولية •

(الجمعية رقم ٢٠٥ سنة ٢٢ ق رئاسة عضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعبد العزيز
سليمان ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن
يوسف المشاريين) •

وجوب تطبيق القانون الداخلي بشأن الموطن في تحديد الاختصاص الخارجى . الفصول بمرىف الموطن فى المادة ١٤٠ مدنى .

ك - احوال شخصية . اختصاص عام . اختصاص المحكمة الأجنبية بدعوى يكون المدعى عليه مقيم بها .
ل - جنسية . اثباتها . تقدير كفاية أدلة ثبوت الجنسية . مسألة موضوعية .

م - تقضى . ملين . شكل العلم . استيفاء الأوراق اللازمة تقديمها . الدفع بأن معظم مستندات العلم من صور فوتوغرافية بعضها بلغة اجنبية بغير ترجمة او بترجمة غير رسمية . عدم ورود هذا الدفع على شكل العلم .

المبادئ القانونية

١ - للمحكمة المرفوعة إليها الدعوى متى كانت مختصة بنظرها أن تقدر دليل هذه الدعوى ولو كان هذا الدليل حكما صادرا من محكمة أخرى . فإذا ما تبين لها أن هذا الحكم قد صدر فى حدود ولاية المحكمة التى أصدرته أثبتت له حججه وأخذت به . وهى بذلك لاتعدو ولايتها ولا تقضى فى موضوع هذا الحكم . وإذن فتى رقت دعوى بطلب أحقية استعمال اسم إلى محكمة مختصة واستندت فى قضائها برفض هذه الدعوى إلى حججة أحكام صادرة من محاكم لبنان فيما قصت به من نقي بنوة الطالب لمن يطلب استعمال اسمه فان الحكم يكون مستندا إلى أساس قانونى متى كانت الأحكام المذكورة صادرة من جهة ذات ولاية . ولا يعيب الحكم ما ذكره من أن النزاع فى موضوعه ومبتغاه مطالبة بالحصة الميراثية فى تركة المطلوب استعمال اسمه باعتبار الطالب ابنا له متى كان لا يقصد بذلك بحسب

المستفاد من مجموع ما أورده الحكم إلا أن يكون بيانا لحقيقة الباعث على إقامة الدعوى .

٢ - متى كان الحكم الأجنبى صادرا بشأن حالة الاشخاص état بصفة نهائية ومن جهة ذات ولاية باصداره بحسب قانونها وبحسب قواعد اختصاص القانون الدولى الخاص ؛ وليس فيه ما يخلف النظام العام فى مصر فانه يجوز الأخذ به أمام المحاكم المصرية ولو لم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية فى مصر ولو كان شرط التبادل غير متوافر ، مادام أنه لم يصدر حكم من المحاكم المصرية واجب التنفيذ فى نفس الموضوع وبين الخصوم أنفسهم . وإذن فتى كان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى الأخذ بحججة أحكام صادرة من محاكم لبنان فيما قصت به من نقي بنوة شخص لآخر لبنانى قد أثبت استكمال هذه الأحكام للشرائط المتقدمة فان الحكم لا يكون قد أخطأ القانون .
٣ - متى كان الحكم الاجنبى قد قضى بنقي بنوة شخص لآخر أجنبى فان ذلك لا يخالف النظام العام فى مصر حيث تقضى الشريعة الاسلامية بجرمان الولد غير الشرعى من الميراث والنسب .

٤ - متى كانت حكم المحكمة العليا الشرعية إذ قضى فى دعوى مطروحة أمامها قد تعرض تزييدا بما لا حاجة به إليه لأحكام لبنانية قدمت كدليل فى الدعوى واعتبرها صادرة من محاكم لا ولاية لها بما لا يتصل بمنطوق قضائه

في متى. فان هذا الحكم لا يكتسب حجية يصح التعدي بها في معارضة الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى الأخذ بحجية الأحكام المذكورة في دعوى أخرى.

٥ — متى رفعت الدعوى بطلب أحقية في استعمال اسم وكان المدعى مقيماً بمصر والمدعى عليهم من الأجانب المقيمين بها فان هذا الطلب يدخل في اختصاص المحاكم الوطنية للأحوال الشخصية.

٦ — إنه وإن كان التشريع المصري لم يتضمن قبل صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ضوابط مفصلة لتنازع الاختصاص بين محاكم الدولة والمحاكم الأجنبية في شأن مسائل الأحوال الشخصية إلا أن ما تضمنه من قواعد عامة للاختصاص إذا كانت لا تنافي بالحاجة، فقد كان للمحاكم أن تسد النقص فيما تعرض له من حالات بما تستهديه من قواعد الاختصاص الداخلي في قوانين المرافعات وما تستأنس به من قواعد في القوانين الأجنبية وفقه القانون الدولي الخاص بما يوافق أسس التشريع المصري ولا يخالف المقرر فيه من القواعد الأساسية في الاختصاص.

٧ — إن المادة ٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ إذ اشترطت في اختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى الخاصة بتركة أجنبي أن يكون هذا الأجنبي « متوطناً بالقطر المصري » تكون قد اشتملت في الواقع على قاعدة من قواعد الاختصاص العام في مصر واستبعدت

بهذا الشرط تركة الأجنبي المتوطن في بلاد أجنبية من اختصاص المحاكم المصرية.

٨ — إنه وإن كانت المادة ٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ قد تضمنت قاعدة من قواعد الاختصاص الداخلي بتحديد الاختصاص للمحكمة الابتدائية التابع لها مكان افتتاح تركة الأجنبي المتوطن بالقطر المصري، إلا أن هذه القاعدة في الوقت ذاته من ضوابط الاختصاص الخارجي في كثير من القوانين الأجنبية كما كانت التركة أموالاً منقولة. فإذا كان الحكم قد طبق هذه القاعدة التي أقرها المشرع المصري في توزيع الاختصاص الداخلي في تعرف اختصاص محاكم لبنان بتركة أجنبي متوطن في دائرتها فإنه لا يكون قد خالف القانون مادامت القاعدة التي طبقها لا تتعارض مع أية قاعدة أخرى أساسية في القانون المصري. ينعقد بها الاختصاص للمحاكم المصرية وحدها ومتى كان لم يتمسك أحد أمام محكمة الموضوع بأن للتركة عقارات بمصر.

٩ — متى كان الحكم وهو بسبيل تعرف اختصاص محاكم لبنان بإصدار أحكام صادرة منها في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية قد طبق في تحديد الاختصاص القواعد القانونية التي كان معمولاً بها وقت صدور تلك الأحكام بصفة نهائية فإنه لا يكون قد أخطأ القانون بعدم تطبيق المادة الأولى من قانون المرافعات المعمول به من ١٥/١٠/١٩٤٩ والمادتين ٨٥٩

٩٩

١٩ يناير سنة ١٩٥٦

١ - نقض . طعن . إجراءات الطعن . توقيع الطاعن شخصيا على المذكرة الشارحة وحفاظة مستنداته باعتباره عاميا متبولا أمام محكمة النقض . لا بطلان . المادتان ٢٠٥ و ٤٣٦ مرافعات .

ب - إثبات . طلب إلزام خصم بتقديم ورقة تحت يده . عدم ذكر البيانات الواجب بيانها في الطلب . عدم رد المحكمة على الطلب . غير لازم . المادتان ٢٥٣ و ٢٥٤ مرافعات .

ج - إثبات . استجواب الخصوم . دفاع . حق محكمة الموضوع في رفض طلب الاستجواب . المادة ١٦٨ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كانت المادة ٤٣٦ مرافعات قد أوجبت توقيع المذكرات وحفاظات المستندات المودعة باسم الخصم من محام مقبول أمام محكمة النقض إلا أنها لم تنص صراحة على البطلان ، ولما كانت المادة ٢٥ من هذا القانون تقضي : بطلان الاجراء إذا نص القانون على ذلك أو شبهه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم وكانت المحكمة فيما أوجب القانون على الخصوم من إثابة محامين عنهم في القيام بالاجراءات والمرافعة أمام محكمة النقض أن هذه المحكمة لا تنتظر إلا في المسائل القانونية فلا يصح أن يتولى تقديم الطعون إليها والمرافعة فيها إلا المحامون المؤهلون لبحث مسائل القانون ، وكانت هذه المحكمة متحققة إذا كان الطاعن وهو محام مقبول أمام محكمة النقض

و ٨٦٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات الصادر بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ وذلك متى كانت تلك الأحكام قد صدرت بصفة نهائية قبل العمل بهذا القانون وكانت المسألة المشار إليها مطروحة على المحكمة بصفة أولية ينبني عليها الفصل في الطلب الأصيل في الدعوى .

١٠ - المقصود بتعريف الموطن في المادة ٤٠/١ من القانون المدني إنما هو الموطن في القانون الداخلي إلا أنه في تحديد الاختصاص الخارجي يطبق قاضي الموضوع قانونه الداخلي بشأن الموطن .

١١ - متى كان المدعى عليه مقيما في بلد المحكمة الأجنبية ولو لم تدم إقامته فيها إلا زمنا يسيرا فإنها تكون مختصة بنظر الدعوى طبقا للقانون الدولي الخاص مادام المدعى عليه لم يتكر أنه استلم صحيفة الدعوى وهو في ذلك البلد ولم يدع بوقوع بطلان في الاجراءات أو غش .

١٢ - تقدير كفاية الأدلة لاثبات

الجنسية يدخل في سلطة محكمة الموضوع .

١٣ - الدفع بعدم قبول الطعن بمقولة إن مستندات الطاعن هي صورة فوتوغرافية وبعضها بلغات أجنبية بغير ترجمة أو بترجمة غير رسمية ، هذا الدفع لا يرد على شكل الطعن متى كانت الأوراق التي يلزم تقديمها مستوفاة .

(الفضية رقم ٤ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

قد وقع شخصيا المذكرة الشارحة لطعنه وحوافظ مستنداته ، فإن الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لعدم توقيعه من محام آخر مقبول أمام محكمة النقض يكون على غير أساس ذلك أن هذا الاجراء وإن كان وقع مخالفا لنص المادة ٤٣٦ مرافعات إلا أنه لا يبطل مادام القانون لم ينص على هذا الجزاء صراحة ومادام الاجراء وقد تحققت به حكمة التشريع لم يشبه عيب جوهري ولم يترتب عليه ضرر للخصم .

٢ — إن ما أجازته المادة ٢٥٣ مرافعات للخصم بأن يطلب الزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى مشروط بما أوجبه المادة ٢٥٤ مرافعات من بيان أوصاف الورقة التي تعينها وفخواها بقدر ما يمكن من التفصيل ، والواقعة التي يستشهد بها عليها والدلائل والظروف التي تؤيد أنها كانت تحت يد الخصم ووجه الزامه بتقديمها . فإذا كان الخصم في دعوى تعويض لم يطلب صراحة الى محكمة الموضوع الزام خصم آخر في الدعوى بتقديم ورقة أشار اليها هو في مذكرته فإن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على أمر لم يطلب اليها صراحة وعلى الوجه المعين في القانون .

٣ — رفض طلب الاستجواب يدخل في سلطة محكمة الموضوع كما رأت أن الدعوى ليست في حاجة الى استجواب طبقا للمادة ١٦٨ مرافعات . فإذا كانت المحكمة قد استخلصت من

وقائع دعوى تعويض وظروفها ما أقنعها بمسئولية خصم في الدعوى عن هذا التعويض لأسباب سائغة ، فإنها لا تكون قد أخلت بدفاعه إذ رفضت طلبه استجواب خصم آخر في الدعوى .
(القضية رقم ١٨٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة واستحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على واحد قوشه المستشارين) .

١٠٠

١٩ يناير سنة ١٩٥٦

- ١ — شركة تجارية . إثبات . أعمال تجارية . ثبوت قيام شركة بين شريكين للأجبار في المصوغات والأحجار الكريمة . استلام أحدهما لآخرين خاتما لاستبداله بأخر أكبر منه . جواز الإثبات بالبينة .
- ب — إثبات . نقض . طعن . سبب جديد . إجازة الإثبات بالبينة في غير أحواله . عدم التمسك بالدفع بعدم جوازه أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
- ج — إثبات . إقرار . قاعدة عدم تهزئة الإقرار من المقر له في إثبات عدم صحة الواقعة الأخرى المرتبطة مع الواقعة الأصلية المعترف بها . مثال .
- د — دفاع . إجراءات . حجز القضية للحكم وتحديد أجل لتقديم مذكراته . عدم تقديم أحد الخصوم مذكرته في الميعاد . رفض المحكمة طلب مد أجل الحكم لتقديم المذكرة لا لإخلال بحق الدفاع .

المبادئ القانونية

- ١ — متى كان الحكم قد أثبت قيام شركة بين شريكين للأجبار في المصوغات والأحجار الكريمة وأن أحدهما تسلم خاتما لاستبداله بأخر أكبر منه فإن هذا الشريك يكون قد تم إلحاقه بوصفه تاجرا لأجراء عمل تجاري

ولا يكون الحكم قد خالف القانون إذ أجاز اثباته بالبيينة وقرائن الأحوال .

٢ - متى كانت محكمة الدرجة الأولى قد أصدرت حكمها بحالة الدعوى على التحقيق في نزاع تزيد قيمته على عشرة جنيهات وارتضى المدين هذا الحكم ونفذه ولم يطعن فيه أمام محكمة الاستئناف - فإن النعي على الحكم المدعون فيه بالخطأ في تطبيق قواعد الإثبات لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت قواعد الإثبات ليست من النظام العام .

٣ - إن قاعدة عدم تجزئة الاقرار لا تمنع المقر له من اثبات عدم صحة الواقعة الأخرى المرتبطة مع الواقعة الأصلية المعترف بها . وإذن فمتى كان شريك في شركة قد أقر باستلامه خاتما وادعى التخالص بشأنه فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون إذ أجاز اثبات عدم صحة واقعة التخالص بالبيينة متى كان يجوز اثبات واقعة تسليم الخاتم - وهي الواقعة الأصلية - بالبيينة .

٤ - إذا كانت الدعوى قد حيزت للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات لمن يريد في مياد معين ولم يقدم أحد الخصوم فيها مذكرة في المياد وطلب مد أجل الحكم لتقديم المذكرة بعد اعلانها ، فإنه لا محل للنعي بالاخلال بحق الدفاع ذلك أن المحكمة ليست ملزمة بإجابة

مثل هذا الطالب بعد انتهاء الأجل الذي حددته لتقديم المذكرة فيه .

(القضية رقم ٢١٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية المادة الأ- اتنة معطى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على واحد قوطة المستشارين) .

١٠١

١٩ يناير سنة ١٩٥٦

اختصاص - نقابة المهن الطبية . أنساب الطيب . قيام نزاع حول تكليف طيب ببلد مريض . الحكم بعدم قبول الدعوى استنادا إلى المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٨ .

المبدأ القانوني

مفاد نص المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٨ أن النزاع الذي يقوم بين المريض أو ولي أمره وبين الطبيب بشأن تقدير قيمة الأتعاب عند عدم الاتفاق عليها إنما هو الذي يتختم عرضه على مجلس نقابة الأطباء قبل الالتجاء إلى القضاء . فإذا خرج النزاع عن هذه الدائرة كان لأي من المتنازعين الالتجاء إلى القضاء . وإذن فمتى كان الواقع في النزاع أنه يدور بين طبيب يطالب بيباق أتعابه وأجرة مستشفاه عن علاج مريض كلفه مورث باقي الخصوم بعلاجه في حين ينكر المورث ذلك فإن هذا النزاع يكون قائما حول هذا التكليف ويصبح الفصل فيه من اختصاص القضاء ويكون الحكم قد أخطأ في القانون إذ قضى بعدم

قبول الدعوى استنادا إلى المادة المذكورة .
(القضية رقم ٢٣٨ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

١٠٢

١٩ يناير سنة ١٩٥٦

أ — أحوال شخصية . اختصاص . حكم صادر من المحكمة الشرعية الاسرائيلية بعد العمل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤١ بتطليق زوجين يهودي الديانة رغم أن الزوج إيطالي الجنسية . اعتبار الحكم صادرا من جهة غير ذات ولاية . المادتان ١ فترة أولى ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ .

ب — أحوال شخصية . أجانب . المقصود بالأجانب في الفترة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ . عدم اعتبار الايطاليين من هؤلاء الأجانب .

ج — أحوال شخصية . الزواج الباطل في القانون المدني الايطالي . شرط ترتب آثار الزواج الصحيح عليه . المادة ١٢٨ من القانون المدني الايطالي .

د — أحوال شخصية . مواد في القانون الايطالي . شرط استحقاق الزوج الباقي للعصبة الميراثية بعد وفاة شريكه في الزواج الباطل . المادة ٨٤ من القانون المدني الايطالي .

المبادئ القانونية

١ — متى كان القانون المدني الايطالي — وهو قانون أجنبي — هو القانون الواجب التطبيق في شأن الايطاليين وفقا للمادتين ١ فترة أولى ، ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ فإنه لا يكون للمحكمة الشرعية الاسرائيلية ولاية الفصل في مواد الأحوال الشخصية بالنسبة ليهودى الديانة منهم ولا يكون لحكمها الصادر في ذلك حجية أو أثر ، ذلك أن الاختصاص القضائي في مواد الأحوال الشخصية

لرعايا إيطاليا كان للمحاكم المختلطة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤١ بعد أن نقل إليها الاختصاص القضائي الذي كان محتفظا به للقنصليات الإيطالية في مواد الأحوال الشخصية في مصر طبقا لأحكام معاهدة مونترو . وإذن فتى كانت المحكمة الشرعية الاسرائيلية قد أصدرت بعد العمل بهذا القانون حكما بتطليق زوجين ينطبق في شأنهما القانون المدني الايطالي فإن هذا الحكم يكون قد صدر من هيئة غير ذات ولاية .

٢ — المقصود بالأجانب في حكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ هم الأجانب الذين تقضى تشريعات بلادهم أن يخضعوا في مسائل أحوالهم الشخصية إلى قوانين دينية تطبقها محاكم مصرية مختصة بنظر الأحوال الشخصية أو الذين نزلت تفصيلاتهم عن النظر في هذه المواد لمحاكم الأحوال الشخصية المصرية نزولا مبناه اعتبار أن المحاكم المصرية أقدر على الفصل في دعاوهم ولذلك فلا يعتبر الايطاليون من بين هؤلاء الأجانب .

٣ — تقرير آثار الزواج الصحيح للزواج الباطل منذ أن يعتقد إلى أن يقضى بطلانه طبقا للمادة ١٢٨ من القانون المدني الايطالي مشروط بأن يكون هذا الزواج معقودا بحسن نية .

٤ — الزواج الباقي بعد وفاة شريكه في الزواج الباطل لا يعطى حصة ميراثية في حكم المادة ٥٨٤ من القانون المدني الايطالى إلا بتوافر شرطى حسن النية وعدم ارتباط المورث حين الوفاة بزواج صحيح .

المحكمة

« ... من حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون من وجهين . الأول — إذ قضى بأن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية الإسرائيلية في ٣ من أغسطس سنة ١٩٤٥ هو حكم صادر من جهة لها ولاية الفصل في النزاع وأنه حكم صحيح منتج لآثاره القانونية بمقولة « إن عبارة الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من لائحة التنظيم والفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون ٩١ لسنة ١٩٣٧ عامة شاملة لكافة الأجانب سواء أ كانوا مواطنى دولة أجنبية أو من رعاياها أو من أهالى بلدة تحت حمايتها متى كان هؤلاء الأجانب ينتمون لديانة أو مذهب أو ملة لها محاكم مصرية مختصة بنظر مسائلهم الشخصية » « وأنه وقد ثبت أن المرحوم ألبير كوهين وهو من رعايا دولة إيطاليا وزوجته المستأنفة وهي تابعة لجنسية زوجها بحكم القانون — قد ثبت أنهما اسراييليان وينتميان إلى الديانة الموسوية التى لها محكمة مصرية تختص بالفصل في مواد أحوالهم الشخصية ، فإن المحكمة الشرعية الاسرائيلية تكون لها ولاية الفصل في النزاع القائم بينهما » — مع أن القاعدة الأساسية المتفق عليها في معاهدة

مونترو بالنسبة لفترة الانتقال هو أنه متى كان القانون الواجب تطبيقه للمادة ٢٩ من لائحة التنظيم المختلط قانوناً أجنبياً فلا اختصاص فى المنازعات والمشاكل المتعلقة بالأحوال الشخصية يكون للمحاكم المختلطة وهذا ما لم تسبق المحاكم القنصلية اختصاصها فى فترة الانتقال . ولما كان الطرفان إيطاليين فإن القانون الإيطالى هو القانون الواجب التطبيق دون سواه فى مسائل أحوالها الشخصية . ولا يحول دون ذلك عبارة المادة ٢٥ من لائحة التنظيم والفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون ٩١ سنة ١٩٣٧ لأن المقصود بها المواطنين الأجانب الذين كانوا يخضعون قبل اتفاقية مونترو لقضاء المحاكم المصرية للأحوال الشخصية وهم الهنود والجزائريون والمراكشيون وغيرهم . الوجه الثانى — إذ أقام الحكم قضاء برفض الدعوى على أنه « مع التسليم الجدلى بأن تلك المحكمة (المحكمة الشرعية الاسرائيلية) لم تكن هى المختصة وكانت المحكمة المختصة هى المحكمة المختلطة تطبيقاً للقانون رقم ٢٠ الصادر فى ١٩ من مايو سنة ١٩٤١ فإن الست راشيل كوهين (المطعون عليها الأولى) حين عقدت زواجها بالمرحوم ألبير كوهين فى ٢٢ من مارس سنة ١٩٥٠ كانت تجهل سبق زواجها بالمستأنفة (الطاعنة) . . . فى حسنة النية ووفقاً للمادة ١٢٦ من القانون المدني الايطالى يكون عقد زواجها صحيحاً منتجاً لكافة آثاره القانونية — مع أن المادة ١٢٨ وهو الرقم الصحيح للمادة التى يقصدها الحكم — لا تتحدث عن حقوق أحد الزوجين فى تركه وزوجه وهي ليست المادة المنطبقة بل المادة المنطبقة هى المادة ٥٨٤ من القانون المدني

الابطال الصادر في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ وهي لا تعطى للزوجة في الزواج الباطل المعقود بحسن نية حقا في تركه زوجها إذا كان مرتبطا بزواج صحيح عند الوفاة — ولما كان حكم الطلاق الصادر ضد الطاعنة صادرا من جهة غير ذات ولاية فان زواجها بالبير كوهين يظل قائما ولا يكون بالتالي للسيدة راشيل حق في التركة .

« ومن حيث إن هذا النعي بوجهه على أساس ذلك أولا — بأن المادة الأولى من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٣٧ تنص على أنه تختص محاكم الأحوال الشخصية المصرية في المنازعات والمسائل الخاصة بالأحوال الشخصية فيما يتعلق بغير المصريين إذا كان قانون البلد الواجب التطبيق وفقا لاحكام المادة ٣ قانونا غير أجنبي . ومؤدى هذا النص أن الاختصاص القضائي يتحدد طبقا للاختصاص التشريعي . وتنص المادة ٣ من القانون ٩١ سنة ١٩٣٧ على أنه يرجع إلى قانون بلد الزوج وقت عقد الزواج في المسائل الخاصة بعلاقات الزوجين بما فيها التفريق والطلاق والتطليق .

ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا من ملف الجنسية الخاص بالبير كوهين أنه إيطالي الجنسية — وكانت إيطاليا وهي إحدى الدول الموقعة على معاهدة مونثرو وقد استعملت حق الخيار المنصوص عليه في المادة التاسعة من تلك المعاهدة واحتفظت لقنصليتها بمصر بالاختصاص القضائي في شأن الأحوال الشخصية الخاصة برعاياها ، وظل الحال على هذا المنوال إلى أن قطعت مصر علاقتها بإيطاليا بسبب الحرب وأقفلت قنصليتها ثم صدر القانون ٢٠ سنة ١٩٤١

وتقضى المادة الأولى منه بأنه « ينقل إلى المحاكم المختلطة ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون ما احتفظت به المحاكم لقنصلية الايطالية من الاختصاص في مواد الأحوال الشخصية في مصر » وبذلك أصبحت المحاكم المختلطة هي المحاكم المختصة بمواد الأحوال الشخصية بالنسبة لرعايا إيطاليا بالقيود السابق إرادته وهو كون القانون الواجب التطبيق قانونا أجنبيا — لما كان ما تقدم وكان المقصود بما ورد في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون ٩١ سنة ١٩٣٧ وهي تنص على أنه « يظل الأجانب سواء أكانوا من أهل الدول الأجنبية أم من رعاياها أم من أهل البلاد الواقعة في حمايتها الذين ينتسبون إلى ديانة أو مذهب أو ملة لها محاكم مصرية مختصة بمواد الأحوال الشخصية خاضعين لقضاء تلك المحاكم في هذه المواد » هم الأجانب الذين تقضى تشريعات بلادهم أن يخضعوا في مسائل أحوالهم الشخصية إلى قوانين دينية تطبقها محاكم مصرية مختصة بنظر الأحوال الشخصية أو الذين نزلت قنصلياتهم عن النظر في هذه المواد لمحاكم الأحوال الشخصية المصرية نزولا مبناه اعتبار أن المحاكم المصرية أقدر على الفصل في دعاوهم وليس الايطاليون من بينهم — لأن القانون الذي يطبق في هذه الحالة عليهم هو القانون المدني الايطالي وهو قانون أجنبي — ولما كان القانون الواجب التطبيق في شأن الايطاليين كما سبق القول هو القانون المدني الايطالي وهو قانون أجنبي فان المحكمة الشرعية الاسرائيلية لا تكون لها ولاية الفصل في النزاع موضوع الطعن ولا يكون لحكمها الصادر في هذا الموضوع

في القانون . ولما كان موضوع الدعوى غير صالح للفصل فيه لأن ذلك يتوقف على معرفة الجنسية الصحيحة لالير كوهين وهي تستند إلى أسباب قانونية تختلط بواقع ومحكمة الموضوع وحدها النظر في ذلك وتحقيقه .

(القضية رقم ٥ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة معطى فاضل وكيل المحكمة ومحمد نواز جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على المستشارين) .

١٠٣

١٩ يناير سنة ١٩٥٦

١ - احوال شخصية . نيابة عامة . حكم . عدم إبداء النيابة رأيها في دعوى حجر . بطلان الحكم الصادر في موضوع الدعوى . حق المحكمة الاستئنافية في القضاء بهذا البطلان من تلقاء نفسها . المادة ٩٩ مرافعات .

ب - احوال شخصية . استئناف . تصدق . إجراءات . قرار باطل في موضوع دعوى حجر صدر من محكمة أول درجة . خروج الدعوى من ولايتها . حق محكمة الاستئناف في إلغاء القرار والفصل في الموضوع . عدم جواز اعتبار هذا الموضوع من حالات التصدي . المادة ١٠٢٢ مرافعات .

ج - أهلية . حجر . سنة . محكمة للموضوع . حكم . تسييه . فيه السنة من المطلوب الحجر عليه لأسباب مؤدية . تقدير موضوعي . النفي بالمجادلة في تحليل تصرفات المطلوب الحجر عليه وتبريرها والمنافسة في جزئياتها . على غير أساس .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة الاستئنافية إذ قضت ببطلان قرار مستأنف صادر في دعوى حجر قد استندت إلى عدم إبداء النيابة رأيها في الدعوى أمام محكمة أول درجة ، فإن النعي على الحكم ببطلانه لبطلان الإجراءات التي

حجية أو أثر ، ونتيجة ذلك أن تظل الطاعة زوجا لالير كوهين لحين وفاته ومن ثم تكون الدعامة الأولى التي أقام عليها الحكم قضاءه باعتبار أن حكم الطلاق صادر من محكمة ذات ولاية على فرض صحة ما انتهى إليه الحكم أخذا من ملف الجنسية من أن الزوج إيطالي الجنسية تكون هذه الدعامة لأساس لها من القانون . ثانيا - بأن الدعامة الثانية التي أقام عليها الحكم قضاءه تطبيقا للمادة ١٢٨ من القانون الإبطالي لأساس لها من القانون أيضا ذلك بأن المادة المذكورة لا تتعلق إلا بتقرير الآثار التي تترتب على الزواج الباطل منذ أن يعقد إلى أن يقضي ببطلانه وتقرر أن مثل هذا الزواج تكون له آثار الزواج الصحيح حتى تاريخ الحكم بالبطلان إذا كان معقودا بحسن نية - في حين أن المادة التي تتحدث عن الارث هي المادة ٥٨٤ من القانون المذكور وهي تقضي بأن الزوج الباقي بعد وفاة شريكه في الزواج الباطل لا يعطى حصة ميراثية إلا إذا توافر شرطان : أولهما - أن يكون حسن النية . وثانيهما - ألا يكون المورث حين الوفاة مرتبطا بزواج صحيح . ومؤدى ذلك أنه متى كان الحكم الصادر من المحكمة الشرعية الامرائية قد صدر من هيئة غير ذات ولاية فإن زواج الير كوهين بالطاعة يظل قائما وصحيحا وبذلك يمتنع توافر الشرط الثاني السابقة الإشارة إليه ولا يكون للمطعون عليها الأولى حصة ميراثية .

«وحيث إنه وقد بان أن الدعامين اللتين أقام عليهما الحكم قضاءه لأساس لها من القانون فإن الحكم المطعون فيه يكون مخطئا

فيها لمقتضى العقل والشرع ، فان ذلك تقدير موضوعي ينأى عن رقابة محكمة النقض ، ويكون النعى على الحكم بالمجادلة في تعاميل تلك التصرفات وتبريرها أو مناقشة جزئياتها وتفاصيلها مهما اختلفت الأنظار إليها — هذا النعى يكون على غير أساس ذلك أن دعوى الحجز ليست دعوى محاسبة تتسع لمثل هذه المجادلة .

المحكمة

د ... من حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه باطل لبطلان الإجراءات التي بني عليها أمام محكمة الاستئناف فضلاً عن مخالفته للقانون ذلك بأنه بعد أن تمت المرافعة أمام المحكمة الاستئنافية بجلسة ١٦/١/١٩٥٥ حيزت القضية للحكم بجلسة ٢١/٢/١٩٥٥ وإذا بالحكم يصدر ببطلان الحكم الابتدائي لبطلان إجراءاته لعدم إبداء النيابة رأيها أمام محكمة الدرجة الأولى وقد استند الحكم المطعون فيه في ذلك على مذكرة قدمتها النيابة بعد تقديم دفاع الطاعن الشفهي والتحريري دون أن تعلن هذه المذكرة للطاعن للرد عليها وفي ذلك مباغتة للطاعن في الإجراءات أثرت في الحكم كما فيه إخلال بحق الطاعن في الدفاع وفوق هذا فانه كان على محكمة الاستئناف وقد أخذت برأي النيابة في بطلان القرار المستأنف أن تعيد القضية لمحكمة أول درجة لتصدر حكماً جديداً حتى لا تنفوت على الطاعن والنيابة درجة من درجات التقاضي ، وقد شعرت محكمة الاستئناف بهذا التفويت فردت عليه مقدماً بقولها إنها تتصدى

بني عليها أمام المحكمة الاستئنافية إذ استند في قضائه الى مذكرة للنياية لم تعان للخصوم قدمت بعد اتمام المرافعة في القضية وحجزها للحكم — هذا النعى يكون في غير محله ، وذلك أن البطلان المترتب على عدم تدخل النيابة أو ابداء رأيها في كل دعوى تتعلق بالاحوال الشخصية وفقاً للمادة ٩٩ مرافعات انما هو بطلان حتى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه النيابة نفسها أو أحد الخصوم .

٢ — إذا صدر قرار من محكمة أول درجة بتوقيع الحجز فانها تكون قد استنفدت ولايتها على الدعوى ولا تملك إعادة النظر فيها ولو أعيدت إليها من محكمة الاستئناف . فاذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت ببطلان ذلك القرار وبرفض طلب الحجز كان هذا منها فصلاً في الموضوع المقتضى فيه ابتدائها إذ أن هذا الموضوع ليس من حالات التصدي المقررة بالمادة ١٠٢٢ مرافعات . ولا يكون هناك محل للقول بوجوب إعادة القضية لمحكمة أول درجة لتصدر حكماً جديداً بعد القضاء ببطلان قرارها .

٣ — لما كان الحجز في ذاته حداً من الحدود يجب أن يدرأ بالشبهات وكان الحكم قد استخلص لأسباب مؤدية أن تصرفات المطلوب الحجز عليه للسنة في مجموعها مبررة ولا خروج فيها على مألوف العرف ولا مخالفة

وأخفاً في تطبيقه كما شابه قصور وغموض وتناقض وخطأ في الاسناد ذلك بأنه خالف القاعدة القانونية التي أوردها في شأن السفه الموجب للحجور وهي أن يكون تصرف الشخص في أمواله بما لا يتفق مع العقل المتزن والشرع بحيث يؤدي إلى ضياع المال ، أما إذا اقتصر على إيراد أعيان المال مهما اتسع هذا الصرف فلا يعتبر ذلك سفهاً بل اتفاقاً عن سعة بشرط عدم مخالفة ذلك للشرع والقانون وإلا كان سفهاً موجباً للحجور ابقاءً على مال الشخص حتى لا يصبح عالة على المجتمع والحكم المطعون فيه قد خالف هذه القاعدة كما ثبت من الأوراق ومن نفس الحكم الابتدائي وإذ كان ما يملكه المطعون عليه في سنة ١٩٤٨ من أرض وعمارة بشبين الكوم وأطيان زراعية أخرى خلاف المعاش والاياد بكافه عناصره وقد ثبت بالحكم نفسه أنه تصرف في رأس ماله ببيع العمارة والأرض القضاء ثم اقترض ثلاث مبالغ بلغت ٧٣٠٠ ج. وأضاف الطاعن أن هذه التصرفات تمس رأس المال وقد تمت دون حاجة أو ضرورة وهو ما يوجب الحجور لأنها تصرفات لا تطابق مقتضى العقل والشرع بدليل أنه وقت أن باع المطعون عليه العمارة لم يكن مدبناً ولا معسراً إذ كانت اعباءه العائلية قد خفت كثيراً وأما قوله إن العمارة كانت مهددة بنزع الملكية للمنفعة العامة فحقه مكفول قانوناً بالمعارضة في التقرير إن أراد وتحدث الطاعن عن الفروض وعدم مبرراتها كما تساءل عن مصير مبلغ ٧٣٠٠ جنيه مع وجود دخل شهري للمطعون عاينه لا يقل عن ٢٢٠ جنيهها مما يدل على أن تصرفاته كانت تبيحاً في

للموضوع عملاً بالمادة ١٠٢٢ مرافعات وهذه المادة لا تناول حالة البطلان المشار إليها بما يتعين معه نقض الحكم .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود به في وجهه الاول بأن البطلان المترتب على عدم تدخل النيابة أو إبداء رأيها في كل دعوى تتعلق بالأحوال الشخصية وفقاً للمادة ٩٩ مرافعات إنما هو بطلان حتمي تقضي به المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم تطلبه النيابة نفسها أو أحد الخصوم وبذلك ينتفي القول ببطلان الاجراءات أو الاخلال بدفاع الطاعن . ومردود في وجهه الثاني بأن محكمة اول درجة إذ أصدرت قرارها في الموضوع بتوقيع الحجرفاتها تكون قد استنفدت ولايتها على الدعوى فلا تملك إعادة النظر فيها ولو أعيدت اليها من محكمة الاستئناف فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت ببطلان القرار المستأنف لعدم ابداء رأي النيابة فيه وفي الموضوع بالغاء القرار ورفض طلب الحجور كان هذا منها فصلاً في الموضوع المقضى فيه ابتدائياً لا تصدياً له كما جاء خطأ أو تزيداً بالحكم المطعون فيه إذ أن هذا الموضوع ليس من حالات التصدي المقررة بالمادة ١٠٢٢ مرافعات والحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى النتيجة الصحيحة المطابقة للقانون فلا يعيب قضاءه تزیده بإيراد بعض القرارات القانونية الخاطئة إذ يستقيم بدونها ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون

تذير وموجبة للحجر عليه حسبما أوردها الطاعن بمذكرته الاستئنافية والحكم المطعون فيه جاء غامضا وقاصرا عن بيان الضرورة التي دعت إلى هذه التصرفات المتعددة قصورا بعيبه ويستوجب نقضه .

« ومن حيث إن الحكم المطعون بعد أن استعرض حالة المطعون عليه المالية وتصرفاته منذ إحالته إلى المعاش في سنة ١٩٤٦ وأنه كان قد افتتح لنفسه عيادة بالاسكندرية فلم يوفق فيها بل كلفته خسارة تبلغ ٣٤٤ جنيها تقريبا حسب الثابت بدفتره الذي قدمه وأنه أقام بناء فيلا بالعزبة لسكنه ولإمكان إشرافه على إدارة العزبة كلفته ٣٥٠٠ جنيها استدان منه ٢٥٠٠ ج من البنك المقارى بضمان رهن على أطيان العزبة كما استدان الباقي من زوجته وأنه إزاء مشاغبه مستأجرى الأطيان له في عدم سداد الايجار اليه واعتدائهم بالضرب على ابنته فكر في بيع الأطيان وتركيز ثمنها في عمارة تدر عليه ربحا وتم له ما أراد : ثم مضى الحكم في مناقشة تصرفاته قوله : « وحيث إن القيمة التي ناع بها عقار شبين الكوم وهي ٣٧٠٠ ج قيمة مناسبة وأن تصرفه فيها لا مأخذ عليه إذ أنها كانت تدر عليه ربحا ١٢ جنيها حسب عقود الايجار وكشف العوائد المقدمة وأن تكاليف انشاء الفيلا البالغة ٣٥٠٠ جنيها تتناسب مع حالتها بالوصف الوارد بمحضر الجلسة والرسم المقدم عنها بحافظة المستندات ومستندات الصرف الخاصة بها ولا تأخذ المحكمة بتقدير العمدة لعدم داريته الفنية ، كما أن الاقدام على بنائها عندما كانت لدى المطعون عليه فكرة الإقامة بالعزبة وتحسين

قيمتها أمر سليم ، ويبين من مقارنة ما بيعت به العزبة بما فيها الفيلا بمبلغ ١٨٧٠٨ جنيها بعد أن كان الطاعن يقدر ثمنها للأطيان ١٠٠٠٠ ج في طلب الحجر وفي محضر التحقيق ، كما أن تصرف المطعون عليه في العزبة وتركيز أمواله في مشتري عمارة بالاسكندرية تصرف يدفع إليه العقل المتزن لأن إيراد العزبة ما كان ليتجاوز ٦٠٠ جنيها سنويا بينما إيراد العمارة ضعف هذا المبلغ فضلا عما تحتاجه الأطيان من اشراف مستمر ونشاط أصبح لا يقوى عليه المطعون عليه نظرا لسنه وصحته كما أن اقتراض مبلغ ٣٠٠٠ جنيها بفائدة ٧ ٪ استحقاق ٣١ من يناير سنة ١٩٥٥ كان له ما يبرره ، اذ رأى المطعون عليه لكي يحصل على ريع العمارة أن يجعل كامل الثمن بأن يقترض مبلغ ٣٠٠٠ جنيها لمدة ستة شهور وأن الربيع فيها يقدر بمبلغ ٦١٢ جنيها فجعل أجل القرض نفس الأجل المحدد لاستلام المطعون عليه باقى ثمن العزبة وهو ٣١ / ١ / ١٩٥٥ وهو تصرف يدل على عقل راجح . ثم قارن الحكم المطعون فيه بعد ذلك بين إيرادات المطعون عليه ومصرفاته خلال المدة من سنة ١٩٤٦ حتى تاريخ تقديم طلب الحجر عليه استنادا الى الأرقام التي تؤيدها المستندات المقدمة التي لم يقدم دليل على خلافها وخرج الحكم من ذلك « بأن الفرق بين الإيراد والمنصرف خلال الثماني سنوات المذكورة لا يتجاوز ٧٣٦٥ جنيها و ٢٤٠ مليا وهو ما أنفقه المطعون عليه على نفسه وزوجته وابنته بما يتناسب مع حالته إذا قيس بما كان يساعد به ولديه شقيقي الطاعن شهريا وقدره ٤٠ جنيها بصفة « قربي لا التزام » ويبين من هذا الذي أورده الحكم

الموضوع كان عليها ألا تفصل إلا بعد أن تبدي النيابة رأيها في الموضوع ، وهذا هو نظر الحكم المطعون فيه ، مما يجعله باطلا أو على الأقل متناقضا .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بما سبق إبراده في الرد على السبب الأول من أن محكمة الاستئناف لم تتصد للموضوع وإنما فصلت فيه بعد أن استنفدت محكمة أول درجة ولايتها على الدعوى ، ومردود كذلك بما أثبتته الحكم المطعون فيه من أن النيابة أبدت رأيها في مذكرتها الاستئنافية بطلب بطلان القرار المستأنف لصدوره دون أن تكون النيابة قد أبدت رأيها وفقا للمادة ٩٩ مرافعات وفي الموضوع بالغاء القرار المستأنف وذلك بعد استعراضها لموضوع التصرفات المطعون عليها ومناقشتها وانتهت إلى سلامتها ومن ثم تمّ بتعين رفض هذا السبب . »

(القضية رقم ٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٠٤

٢٦ يناير سنة ١٩٥٦

١ - وصية . هبة . إيداع مبلغ صندوق التوفير باسم شخص معين . حق محكمة الموضوع في امتلاك ان الإيداع كان على سبيل الوصية لا على سبيل الهبة .
ب - إنبات . قرينة قانونية . وصية . تحرير دفتر التوفير باسم شخص معين . اعتباره قرينة قانونية غير فاعلة على حيازة هذا الشخص للمال المودع . جواز دفع هذه القرينة بكافة أوجه الإنبات .

المبادئ القانونية

١ - لما كان مجرد إيداع مبلغ من النقود باسم شخص معين لا يقطع في وجود نية الهبة

أن ما انتهى إليه من أن تصرفات المطعون عليه لا خروج فيها على مقتضى العقل أو الشرع تؤدي إليه وقائع الدعوى وما أورده الحكم من أسباب ، وأن ما ينهه الطاعن عليها لا يتناول تخطيطه واقعة معينة ولا معارضته رقما بذاته بل كان كل ما أثاره مجرد تعليل ينطوي على إنكار ميررات هذه التصرفات على ما أثبتته الحكم المطعون فيه دون أن يدل على مواطن القصور والغموض والخطأ في الاستناد التي ينسبها إلى الحكم ومتى كان ما انتهى إليه الحكم من أن تصرفات المطلوب الحجر عليه في مجموعها مبررة ولا خروج فيها على مألوف العرف ولا مخالفة فيها لمقتضى العقل والشرع فلا يلتفت إلى المجادلة في تعليل هذه التصرفات وتبريرها أو مناقشة جزئياتها وتفصيلها مما اختلفت الأنظار إليها لأن دعوى الحجر ليست دعوى محاسبية تنسج لمثل هذه المجادلة ، كما أن الحجر في ذاته حد من الحدود يجب أن يدرأ بالشبهات وشبهة العقل راجحة غالبية في تصرفات المطعون عليه على ما سبق بيانه وهو بعد تقدير موضوعي ينأى عن رقابة محكمة النقض متى كان لهذا التقدير من أوراق الدعوى ما يؤيده ومن ثم يكون هذا السبب على غير أساس ويتمين رفضه .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن محكمة الاستئناف تصدت وفصلت في الموضوع دون أن تبدي النيابة رأيها في شأن ما حدث أمام محكمة أول درجة وكل ما أبدته النيابة في الاستئناف هو طلب تقرير البطلان فان كان ولا بد من البطلان كان ينبغي أن تعود القضية إلى محكمة الدرجة الأولى فان رأت محكمة الاستئناف التصدي والفصل في

المبدأ القانوني

متى انحصر النزاع بين الورثة في دعوى تثبيت الملكية في أن كلاً منهم يتمسك بوضع يده على أرض النزاع المدة الطويلة المكتسبة للملكية ، وكان الحكم اذ قضى برفض الدعوى قد أقام قضاؤه - لأسباب سائغة - على أن وضع يد أحد الورثة المتنازعين لم يرق عليه دليل مقنع فإنه لا يفيد هذا الوارث التمسك أمام محكمة النقض بإقرار عن تقسيم جميع أطيان التركة بعد وفاة المورث الأصلي لم يتمسك هو به أمام محكمة الموضوع ، كما لا يفيد مطالبته بآبق الورثة بتقديم عقد بيع صوري ادعوا بوجوده للتدليل على بقاء أرض النزاع على ملكية المورث الأصلي ولا التمسك بالاعلامات الشرعية الخاصة بالتوريث مما لا يخرج كله عن كونه جدلاً موضوعياً فيما لا يرد على مقطع النزاع وهو وضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية .

(القضية رقم ٢٢٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على واحد قوشه المستشارين) .

عند المودع فإن الإيداع لا يفيد حتماً الهبة بل يجب الرجوع في تعرف أساس الإيداع إلى نية المودع ولا يكون الحكم قد خالف القانون إذ قضى باعتبار إيداع مبلغ صندوق التوفير باسم شخص آخر غير المودع إنما كان على سبيل الوصية لا على سبيل الهبة متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .

٢ - ان قرينة حيازة شخص لآل مودع صندوق التوفير المستعمدة من تحرير دفتر التوفير باسمه هي قرينة قانونية غير قاطعة يمكن دفعها بكافة أوجه الاثبات بما فيها القرائن .

(القضية رقم ٢٠٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد فؤاد جابر وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على واحد قوشه المستشارين) .

١٠٥

٢٦ يناير سنة ١٩٥٦

ملكية . نقض تقادم . حكم . تسييه . تمسك كل وارث من ورثة متنازعين في دعوى تثبيت ملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية . استناد الحكم القاضي برفض الدعوى لأسباب سائغة على أن وضع يد أحد الخصوم عار عن الدليل المقنع . تمسك هذا الخصم أمام محكمة النقض بمسندات لم يتمسك بها أمام محكمة الموضوع وتمسك بمسندات لا تتصل بالتقادم المكسب . جعل موضوع فيما لا يرد على مقطع النزاع

قضاء محاكم الجنايات

١٠٦

محكمة جنايات القاهرة

١٥ فبراير سنة ١٩٥٦

جرائم . ارتباطها ارتباطا لا يقبل التجزئة . المادة ٣٢ عقوبات . الحكم في احدا ما تم رفع الدعوى عن الاخرى . وجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ في هذه الحالة .

المبدأ القانوني

اذا ارتكبت جريمة خطف طفل وجناية تزوير في قيد هذا الطفل بدفتر المواليد . فهاتان الجريمتان مرتبطتان ببعضهما ارتباطا لا يقبل التجزئة وقد ارتكبتا لغرض جنائي واحد وهو نسبة الطفل المخطوف زورا للمتهمين - وجب اعمال حكم المادة ٣٢ ع عليهما والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي في هذه الحالة جناية التزوير في الاوراق الرسمية . فاذا فرقت النيابة العمومية بين الجريمتين واقامت عن كل منهما دعوى قائمة بذاتها وقد فصلت المحكمة في جريمة الخطف وهي الجريمة الأخف على غير علم منها بقيام دعوى التزوير وهي الجريمة الأشد فلا يصح في القانون ان يضار المتهم بهذا الوضع الذي وضعته فيه النيابة العمومية وكان حقا ان تنزل المحكمة عليهما حكم المادة ٣٢ ع بادماج الجريمتين في بعضهما والقضاء بعقوبة واحدة عن العقوبة الأشد ومتقضى حكم هذه

المادة أن تستنزل من عقوبة الجريمة الأشد ما سبق ان حكم به في الجريمة الأخف .

المحكمة

« بما أن محصل وقائع هذه الدعوى التي وضعت للمحكمة من الاطلاع على الاوراق والتحقيقات التي تمت فيها وعلى الجناية رقم ١٢٤٠ سنة ١٩٥٤ قسم الجنايات وأقوال الشهود الذين سمعهم أن المتهم الثانية « فاطمة أمين محمد » كانت زوجة للمتهم الأول محمد الامام أحمد وكثيرا ما كان يدب الشقاق بينهما ونظرت فيما يوفق بين الزوجين ما جعلته الطبيعة رباطا وهو إنجاب الأطفال وقد تخلف ذلك عنهما ، فاستعاضت عن ذلك بخطف طفل حديث عهد بالولادة معلنة أنه ثمرة الزوجية واورست زوجها بذلك ، فأتخدع الرجل بمكر زوجته ، وسارع إلى مكتب الصحة وقيد الطفل منتسبا إليه ، وقد حدث أن المتهمه خطفت في يوم ٨ إبريل سنة ١٩٥٤ الطفل محمد اسماعيل محمد من والدته فتحية سليمان ، وكانت يوم خطفها هاجرت منزل الزوجية لشقاق بينها وبين زوجها وعمدت إلى بيت أمها في حي آخر من أحياء العاصمة ، وما كادت تستولي على الطفل حتى سارعت إلى زوجها معلنة أنها ولدت له ، وأنه ابنها منه ، فاستقبلها الرجل في بيته وتوجه معها إلى مكتب صحة قسم عابدين وطلب من الكاتب المختص قيده في دفتر المواليد باسم « هانيه » منتسبا إليه

وإلى زوجه المتهم الثانية ، وقد تم قيده على هذا الاعتبار المزور .

» وبما أن هذه الوقائع ثابتة وتوافرت على صحتها الأدلة المستمدة من الاطلاع على قضية الجنائية ١٢٤٠ سنة ١٩٥٤ قسم الجمالية والحكم الصادر فيها ومن اقرار المتهم الثابت في التحقيقات ومن أقوال الشهود الذين سمعهم المحكمة . إذ ثبت في قضية الجنائية المذكورة أن الدعوى العمومية أقيمت عليها لأنها بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٩٥٤ بقسم الجمالية محافظة القاهرة ، خطفت من غير تحيل ولا اكراه الطفل (محمد اسماعيل محمد) الذي لم يبلغ سنه ستة عشر يوما كاملة وذلك بأن أخذته والدته فتحية سليمان عويس بدعوى حمله فترة من الوقت ثم غافلتها وهربت به وقد نظرت هذه الدعوى وقضت محكمة الجنايات بجلستها المنعقدة في ١٤ مارس سنة ١٩٥٥ بمعاقبها بالسجن لمدة ثلاث سنين . ومن اعتراف المتهم في التحقيقات أنها خطفت هذا الطفل وكانت قبل ذلك حامل واجهضت ولكنها اخفت عن زوجها اجهاضها وبقي على اعتقاده أنها لازالت حاملا وبعد أن خطفت الطفل بأيام ثلاث ذهبت إلى زوجها في سيارة حاملة الطفل موهمته بأنها ولدته وأنه ابنه فأعادها إلى بيته وفي يوم ١٤ ابريل سنة ١٩٥٤ صحبها إلى مكتب صحة عابدين وطلب من الكاتب المختص قيده باسم (هاني) منتسبا إليه وإلى زوجته المتهم الثانية ، ومن شهادة عبده خليفة وكريم جاد اللذين شهدا أن المتهم الثانية غضبت من زوجها وهجرت منزل الزوجية وبعد شهر عادت وعلم أنها ولدت له طفلا .

» وبما أن المتهم الأول أعلن أن حيلة المتهم قد جازت عليه وأنه ما كان يعلم ان هذا الطفل مخطوف وأنه اعتقد انه ولده حقيقة .

» وبما أن المحكمة لا ترى فيما أجرى في الدعوى من تحقيقات ما يؤكد علم المتهم بأن هذا الطفل مخطوف أو أنه ليس بولده حقيقة ، إذ أن المتهم الثانية نفت عنه هذا العلم ، وقررت في التحقيقات انها كانت حاملا فعلا ولكنها اجهضت واخفت ذلك عن زوجها ، وبقي هو على اعتقاده انها حامل ، ولم تكن في وقت الادعاء بالولادة في منزله وكان قد انقطع اتصاله بها قبل ذلك شهرا وهي في بيت أهيا في حي آخر وليس ببعيد أن يكون المتهم في غفلة عن حقيقة أمر زوجته وأنه من البساطة حتى تجاوز عليه حيل النساء ، وعلى ذلك مادام قد تطرق الشك إلى عقيدة المحكمة في ان المتهم الأول كان يعلم وقت قيد الطفل انه يرتكب تزويراً - مادام الأمر كذلك حق الحكم ببراءته مما اسند اليه ، واما المتهم الثانية فقد قارفت الجريمة المنسوبة اليها قد ثبت انها خطفت الطفل قاصدة نسبه اليها وإلى زوجها المتهم الأول ، وقد أوهمته بذلك واتفقت معه على قيده في دفتر المواليد بمكتب صحة عابدين باسم هاني وتوجهت مع المتهم الأول إلى هذا المكتب لقيده فأملى المتهم الأول بيانات مزورة عن هذا الطفل على الكاتب عبد الجواد السيد فايد بمكتب صحة عابدين وتم القيد على هذا الاعتبار المزور .

» وبما أنه مما تقدم جميعه يكون قد ثبت للمحكمة ان المتهم الثانية قد اشتركت بطريق الاتفاق والتحرير والمساعدة مع

لأشدها وهي في هذه الحالة عقوبة التزوير في المحررات الرسمية ونظرا لأن النياية العمومية قد فرقت بين الجريمتين وأقامت عن كل منهما دعوى قائمة بذاتها وقد فصلت المحكمة في جريمة الخطف وهي الجريمة الأخف على غير علم منها لقيام الدعوى العمومية عن جريمة التزوير وهي الجريمة الأشد . فلا يصح في القانون أن تضار المتهمه بهذا الوضع الذي وضعتها فيه النياية العمومية وكان حقا أن تنزل المحكمة عليها المادة ٣٢ عقوبات ، بادماج الجريمتين في بعضهما والقضاء بعقوبة واحدة عن الجريمة الأشد وهي المنظورة اليوم . ومقتضى حكم هذه المادة أن يستزل من عقوبة الجريمة الأشد ما سبق أن حكم به في الجريمة الأخف ولكن هذه المحكمة ترى الاكتفاء بمعاينة المتهمه عن جريمة التزوير في المحررات الرسمية المعروضة عليها بالسجن لمدة ثلاث سنين وهي نفس العقوبة المقضي بها في جريمة الخطف واعتبار أن هذه العقوبة شاملة للجريمتين معا .

(قضية النياية العمومية ضد محمد الامام أحمد وأخرى رقم ٥٧٦٨ سنة ١٩٥٤ عابدين رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد نخار ومحمد أحمد الفرياني المستشار وعزيز مرقس وكيل محكمة مصر المنتدبه وحضور السيد الاستاذ عبد المجيد حمودة وكيل النيابة) .

زوجها محمد الامام أحمد الذي اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع موظف حسن النية وهو عبد الجواد السيد فايد كاتب صحة عابدين في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو دفتر قيد المواليد حالة تحريره المختص بوظيفته بجعلها واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بان خطفت المتهمه طفلا ونسبته إليهما وتوجها إلى مكتب الصحة لقيده بدفتر المواليد وأملى الزوج بيانات مزورة هذه البيانات المقدمة اليه بدفتر قيد المواليد ، فتتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق والتحرير والمساعدة ، وعقابها طبقا للمواد ٤٠/٣٤٢٤١ و ٤١ و ٢١٣ من قانون العقوبات .

« وبما أن الدعوى العمومية عن جريمة الخطف قد أقيمت على المتهمه وحكم عليها فيها بالسجن لمدة ثلاث سنين ، كما سبق ذكره ولما كانت جناية الخطف تلك وهذه الجناية التي تحاكم اليوم عنها وهي التزوير في دفتر المواليد الرسمي قد ارتسكتا لغرض واحد وهو نسبة الطفل المخطوف زورا للثمين فهما جريمتان مرتبطتان ببعضهما بحيث لا تقبلان التجزئة فوجب إعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عليهما واعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة

قضاء محاكم الاستئناف

قضاء الضرائب

بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لم تنص صراحة على استلزام وحدة النشاط في السنين المقيسة وسنة الأساس إلا أن البعض قد اشترط لقياس وحدة النشاط ألا أنه قاصرا إياها على وحدة النوع دون الكمية .

المحكمة

«... وحيث أنه يبين من الرجوع إلى الحكم المستأنف أنه بني قضاءه على أن إغلاق فرع من فروع المنشأة — أو زيادتها بفتح فرع جديد يعتبر تغييرا لوحدة النشاط الذي له أثره في كيان المنشأة وأن المشرع عندما أصدر الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ كان يضع في اعتباره أن المنشأة تظل ذات شكل واحد لا يتغير — ومن ثم أخضع السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ للتقدير التحكيمي . ثم ذكر الحكم المستأنف أن وحدة النشاط شرطها أن تبقى المنشأة على حالها وأن النقص أو الزيادة في كمية المبيعات بها لا أثر له في تلك الوحدة أما إغلاق فرع لها أو فتح فروع جديدة فتغيير لتلك الوحدة ولا يقبل أن تكون منشأة قائمة بذاتها ثم تفتح لها فروعاً عدة ويقال إن نشاطها واحد .

« وحيث إن الرسوم بقانون رقم ٢٤٠

١٠٧

محكمة استئناف القاهرة

١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥

١ — ربط سنة ١٩٤٧ بمقتضى أساسا للسنين من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .

ب — عدم استغلال أحد فروع المحل ٠ لا يؤثر في اتخاذ وحدة النشاط من سنة ١٩٤٧ أساسا للربط .

ج — لا يهتبط وحدة النشاط في السنوات المقيسة .

المبادئ القانونية

١ — بناء على الرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ تعتبر أرباح الممول المقدرة عن سنة ١٩٤٧ أساسا لتقدير أرباحه عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ أى أن الضريبة عليه في كل من السنوات اللاحقة تربط عليه حكما على أساس سنة القياس وهي سنة ١٩٤٧ .

٢ — لا يؤثر في انطباق القاعدة سالفة الذكر أن يكون نشاط الممول قد نقص منه استغلال فرع من فروع المحل كان معدا للبيع بالتجزئة بأحدى الجهات — لأن النقص في كمية النشاط لا يعول عليه .

٣ — إنه وإن كانت نصوص الرسوم

لسنة ١٩٥٢ قد نص في مادته الأولى صراحة على أن الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ تتخذ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل سنة من السنوات ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ وجاء بالمذكرة الإيضاحية عن هذا المرسوم بقانون أنه نظرا إلى أن الضريبة المستحقة عن السنوات اللاحقة لسنة الأساس تربط على أساس الايراد الحكمي فمن المسلم به أنه لا يجوز الطعن في هذا التقدير ولا يستثنى إلا الحالات التي تم فيها ربط نهائي في أية سنة من السنوات المذكورة ١٩٤٨ — ١٩٥١ .

« وحيث إنه يبين من مراجعة هذا المرسوم بقانون ومن أعماله التحضيرية أنه يهدف إلى وضع قاعدة عامة تسرى في جميع الحالات التي تتوافر فيها شروط انطباق حكم ذلك القانون وذلك للتخفيف عن عائق مصلحة الضرائب بإنهاء الحالات التي تراكت لديها انتظارا للفحص والتقدير والربط ففي كل ذلك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن القانون المذكور بوضع قرينة لا تقبل اثبات العكس مؤداها أنه إذا توافرت الشروط السالف ذكرها فإن سنة ١٩٤٧ تتخذ أساسا للسنوات من ١٩٤٨ — ١٩٥١ .

« وحيث إنه لا يؤثر في انطباق القاعدة سالفه البيان على النزاع الحالي أن يكون نشاط الممول نقص منه استغلال فرع له للبيع بالتجزئة بناحية الدق وهو الذي باعه في سنة ١٩٥١ لأن النقص في كمية النشاط لا يعول عليه وأنه وإن كان البعض قد اشترط للقياس على سنة الأساس وحدة النشاط في السنين المقيسة وسنة الأساس فإن نصوص المرسوم

بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ لا تستلزم هذه الوحدة ومع ذلك فإن البعض الذي اشترط هذه الوحدة قصرها على وحدة النوع دون الحكم . « وحيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن ربط الضريبة على أساس ما قدر في سنة ١٩٤٧ طبقا لما ورد بالمرسوم بقانون المذكور لا يحيط عن إنباعه في هذا النزاع وهو ما ينتهي بهذه المحكمة إلى القضاء في موضوع هذا الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الطعن على قرار لجنة الطعن وإلغاء قرار لجنة الطعن المذكورة عن سنة ١٩٥١ وقياس هذه السنة على سنة ١٩٤٧ — مع إلزام المستأنف ضده المصروفات وما يلحق بها من مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين وفقا للمادتين ٣٥٧ و ٤١٦ من قانون المرافعات . »

(استئناف مصلحة الضرائب ضد سيد عبد الباق عدوى رقم ٢٠٠ سنة ٧٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد الجارم ومصطفى شكرى ومحمد سليم المستشارين وحضور السيد الاستاذ حيدر هاشم عطية وكيل النيابة) .

١٠٨

محكمة استئناف القاهرة

١٩ يناير سنة ١٩٥٦

خو الرجل . هو ربع رأسي طارىء لا يقاس عليه في حساب السنوات المقيسة .

المبادئ القانونية

١ - قدرت مصلحة الضرائب أرباح الممول عن سنة ١٩٤٧ بمبلغ ٨٦٣ ج من ذلك بمبلغ ٢٢١ ج قيمة أرباحه الاستغلالية من محله

المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ قصد أن يكون أساس تقدير الأرباح في السنوات اللاحقة مطابقا للحقيقة بقدر المستطاع ومبنيا على عناصر مرتكزة على أسس ثابتة دورية من غير أن يكون بينها ما هو طارئ أو وقي ليس له سمة التجدد — ومبلغ خاو الرجل هو ربح رأسمالي أى مبلغ ثابت ومعلوم وطارئ بظروفه التي جرى فيها بيع المحل في سنة ١٩٤٧ — فلا يقاس عليه حساب الربح عن السنوات اللاحقة .

المحك

« ... وحيث إنه بخلص من تمحيص ما أبداه كل من الطرفين مؤيدا به ما يراه للفصل في هذا النزاع أنه لا خلاف بينهما في حسابان الضريبة في سنة ١٩٤٧ على أساس ما اجتمع لدي الممول (المستأنف عليه) في تلك السنة من ربح استغلالي أنتجه نشاطه بالتجار في الأدوات المنزلية وقدره ٢٢١ جنيها و ربح رأسمالي حصل عليه مقابل ما يعرف في الوسط التجاري (بخلو الرجل) نتيجة بيعه محله الاول وقدره ٥٩٦ جنيها وإنما الخلاف في اتخاذ مجموع الربحين في تلك السنة وقدره ٨١٧ جنيها مقياسا لحسابات الضريبة في السنوات التالية الى سنة ١٩٥١ بقيمة هذا المجموع كما تذهب المستأنفة وفي وجوب حساباته على أساس قيمة الربح الاستغلالي فقط وقدره ٢٢١ جنيها كما يصر على ذلك المستأنف عليه .

« وحيث إنه لترجيح أحد هذين الرأيين على الآخر فلا بد من نظره في النظام الضريبي

الذي يتجر به في الأدوات المنزلية ومبلغ ٥٩٦ ج عبارة عن ربح رأسمالي حصل عليه نتيجة لبيعه محله التجاري واستبداله به محلا آخر (وهذا المبلغ هو ما يعرف بخلو الرجل) وأرادت مصلحة الضرائب أن تعتبر أرباحه جميعها في سنة ١٩٤٧ وهي سنة القياس أساسا لتقدير أرباحه عن كل من السنوات اللاحقة لها (وهي من ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥١) تطبيقا للمرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ .

٢ — تنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على أنه تتخذ الأرباح المقدرة سنة ١٩٤٧ — بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير — أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ .

٣ — مبلغ ٢٢١ ج قيمة أرباح الممول الاستغلالية عن سنة ١٩٤٧ (وهي سنة القياس) هو الذي قدرته مصلحة الضرائب جزافا — أما المبلغ الآخر وهو ٥٩٦ ج الذي ربحه الممول في تلك السنة يبيعه محله التجاري فهو مبلغ لم تقدره مصلحة الضرائب تقديرا بل هو مبلغ ثابت دفع للممول — واذن فأرباح الممول المقدرة عن سنة ١٩٤٧ هي مبلغ ٢٢١ ج فقط — وهي التي تتخذ طبقا للمادة الأولى من المرسوم سالف الذكر — أساسا لربط الضريبة عليه عن كل من السنوات اللاحقة .

٤ — لا شك في أن المشرع حين أصدر

والتشريعات التي صودرت منظمة لتقدير الضرائب وجبايتها .

« وحيث إنه من المعلوم أن الضرائب في مصر على النحو القائم الآن وليدة نظام مستحدث يرجع تاريخه على وجه التقريب إلى بضعة وعشر سنين وقد مر في هذه الحقبة القصيرة من الزمن بعدة تجارب تمخضت عن كثير من الثغرات والعيوب وقد أمكن للمشرع أن يتلافها بعدد من التشريعات المتلاحقة التي رأى فيها العلاج الممكن لا كمال ما بدا من أوجه النقص حتى تكون كفيلة بارساء هذا النظام على قواعد عادلة فيها خير للخزانة ورفع الحيف عن المولين . وقد بدأ هذا النظام بالتشريع رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الذي يعتبر الآن الدستور الاساسي المنظم له وكل ما صدر تاليا له من قوانين ومراسيم إنما هي تشريعات مكملة له .

وهذا النظام بحسب ما تمليه طبيعته هو استثناء من القواعد العامة التي وردت بها القوانين السارية التي تنظم العلاقات والمعاملات بين الأفراد وبينهم وبين الحكومة بصفتها صاحبة السيادة والسلطان وذلك بقدر ما اقتصر على تنظيم العلاقة بين الحكومة بوصفها المهيمنة على الخزانة العامة وبين فئات معينة من الناس ومن ثم تكون جميع تشريعات الضرائب من النظم الاستثنائية التي تضيق فيها دائرة التفسير والتطبيق بما لا يخرج عن نطاق ما وردت به النصوص الخاصة بها أصلية كانت أو معدلة .

« وحيث إن المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في عبارتها « يكون صافي الأرباح

الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أي شيء من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف » وهذه المادة لا تتعارض وما يذهب إليه المستأنف عليه وسأيره فيه لجنة طعن الضرائب ومحكمة الدرجة الأولى من وجوب استبعاد المبلغ الذي حصل عليه مقابل « خلو الرجل » وقدره ٥٩٦ جنيها نتيجة بيع محله الأول في سنة ١٩٤٧ من قائمة القياس على السنوات التسالية إلى سنة ١٩٥١ وقصر القياس على الربح الاستغلالي في تلك السنة وقدره ٢٢١ جنيها ذلك لأن خلو الرجل عنصر طارئ على أرباح الممول لا يتحقق وجوده إلا إذا تكررت عملية بيع محل الممول في كل من تلك السنوات وحصوله على مبالغ مقابل (خلو رجله) ولما قبضه مقابل له في سنة ١٩٤٧ وهو ما لم يحصل ولم يقدّم الدليل على حدوثه في تلك السنة . أما القول (كما تذهب إليه مذكرة النيابة) بأن ذلك يقابله من الناحية الأخرى ما قد يطرأ على أرباح الممول من عنصر رأسمالي في السنين اللاحقة لسنة القياس أو ما قد يرد عليه من خسارة في صافي الربح في تلك السنة مما يتحقق معه فائدة للمول تتمثل فيما يحاسب عليه في السنين اللاحقة إلى سنة ١٩٥١ على أساس ذلك الربح البخس أو ما يظفر به من ربح رأسمالي بعد ذلك مما لا يناله القياس المصني في سنة ١٩٤٧ فردود عليه بأن هذه مجرد فروض احتمالية بحث لا يقوم معها قياس

ولا تتحقق بها عدالة . كما أنه لا يتعارض مع نظر المستأنف عليه وما ورد به النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ إذ تقول (استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب التالي من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى الممولين الخاضعين لربط الضريبة عليهم بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١) فقد اتجه تفكير الشارع في هذا المرسوم بقانون إلى إيجاد أساس ثابت يقاس به صافي الأرباح في السنين اللاحقة إلى سنة ١٩٥١ باعتبارها مساوية لصافي ربح الممول الثابت في تلك السنة من غير نقص ولا تطفيف وكان قصده أن يكون الأساس المذكور من ناحية التقدير والربط مطابقا للحقيقة بقدر المستطاع حتى يكون مظهرا صادقا للعدالة المطلقة بين الخزانة والمولين وهو مطمح نظره بعد الذي تكشف للقائمين على تنفيذ القوانين الخاصة بربط الضريبة وجبايتها من مآخذ فأراد أن يتداركها بجعل التقدير مبنيا على عناصر ربط مرتكزة على أسس ثابتة تتأري فيها أسس الدورية في كل من السنين اللاحقة من غير أن يكون من بين تلك العناصر ما هو

طارىء أو وقتى ليست له سمعة التجدد — (كخلو الرجل) هذا إلى أن في نص هذه المادة ما يغني عن الجدل فقد ورد صريحا في أن تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ — وهي الأرباح الاستغلالية لا الرأسمالية — والمبلغ الخاص (بخلو الرجل) ليس من الأرباح المقدرة بحال من الأحوال بل هو ربح رأسمالي وهو مبلغ ثابت ومعلوم وطارىء بظروفه وملابساته الخاصة بالسنة التي جرى فيها بيع المحل (في سنة ١٩٤٧) ومن ثم فإنه لا يدخل في حساب الأرباح المقدرة في تلك السنة ولا يقاس عليه حساب الربح وربط الضريبة اللاحقة إلى سنة ١٩٥١ لأن كل هذه الأحكام لا تجرى عليه إلا في سنة ١٩٤٧ التي حصل فيها البيع الذي أثمره وأنتجه .

« وحيث إن من هذه الأسباب التي تضمنت الرد على وجهة نظر المستأنفة وللأسباب التي انبنى عليها الحكم المستأنف تقضى هذه المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة بالمصروفات وما يلحق بها من مقابل أتعاب المحاماة وفقا للمادتين ٣٥٧ و ٤١٦ مرافعات » .

(استئناف مصلحة الضرائب ضد عبد الراضى مبارك رقم ١١٠ سنة ٧٢ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء الأحوال الشخصية

١٠٩

محكمة استئناف القاهرة

٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥

أ - إعلان الخصم في مواجهة النيابة . جوازه .
متى تبين أن المحضر حاول الاعلان في محل المحم الحقيقى
واجيب اجابة مفضلة .

ب - اختصاص محكمة المواد الجزئية في قضايا
النفقات . احوال تطبيق المادة ٩٠٢ و ٩١٩ مرافعات

المبادئ القانونية

١ - متى تبين أن المستأنف حاول
اعلان خصمه في موطنه الحقيقى الذى يقيم فيه
وان السبب في عدم اتمام الاعلان يرجع إلى
اجابة بواب المنزل المضللة فان هذا الحد من
التحرى يعتبر كافيا لصحة الاعلان لدى النيابة
باعتباره مجهول الموطن .

٢ - ان ما تقرره المادة ٩٠٢ مرافعات
من اختصاص المحكمة التى أصدرت الحكم
في المنازعات التى تنشأ بين الزوجين ، بالفصل
أيضا في الآثار المترتبة على الحكم بالطلاق
أو التفريق بالنسبة لحقوق كل منهما قبل الآخر
انما قصد منه أن تكون المحكمة التى
أصدرت الحكم محكمة مصرية . ذلك لأن

التنظيم الوارد في قانون المرافعات بتحديد
الاختصاص النوعى للمحاكم المصرية إنما هو
تنظيم داخلى . ولهذا فانه يتعين في دعوى النفقات
بين الزوجين - متى كانت مترتبة على حكم
صادر بالطلاق من محكمة أجنبية ، الرجوع الى
ما تقرره المادة ٩١٩ من قانون المرافعات التى
تنص على اختصاص محكمة المواد الجزئية
بنظر دعوى النفقات عموما بما فيها نفقة الابناء
ونفقة أحد الزوجين على الآخر .

المسألة

د من حيث ان المستأنف ضده يدفع
بعدم قبول الدعوى لبطلان اعلان صحيفة
افتتاحها أمام محكمة أول درجة ويرتب على
ذلك الدفع بعدم قبول الاستئناف ويقول في
شرح هذا الدفع إن اعلانه لدى النيابة قد
وقع باطلا وذلك لأن العنوان الذى أرشدت
عنه المستأنفة بعريضة افتتاح دعواها بالعمارة
رقم ٢ بشارع الكنيسة لا يعد موطنه إذ
أجاب بواب العمارة بما يفيد عدم اقامته بها ،
وقد كان في مقدور المستأنفة ان تعلنه
شخصيا بمحل عمله الذى يشتغل فيه منذ
سنوات عديدة بالشركة الشرقية للدخان
بشارع الهرم بجوار النفق بالجيزة .

« وحيث ان المستأنفة إذ أدرجت بعريضة افتتاح دعواها عنوان المستأنف ضده بشارع الكنيسة رقم ٢ ، فإنها ما فعلت ذلك الا لعلها بأنه يقيم في هذا المسكن الذي كانت تقيم معه فيه قبل طلاقها منه ، وقد جاءت أوراق الدعوى مؤيدة لهذا النظر ، إذ أن الثابت باقرار المستأنف ضده في التوكيل الصادر منه إلى محاميه في هذا الاستئناف بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٥ رقم ٣٧٠٠ ك توثيق القاهرة المعلن برقم ٦ دوسيه انه يقيم فعلا بنفس العنوان بشارع الكنيسة رقم ٢ حسبها هو مدرج بعريضة افتتاح الدعوى المقدمة من المستأنف وبورقة التكليف بالحضور التي حاول قلم الكتاب اعلانه بها الأمر الذي يدل على احتفاظه بهذا المسكن موطنه له حتى رفع هذا الاستئناف ومن ثم تكون اجابة البواب بعدم وجود شخص باسم المستأنف ضده بالمنزل المذكور محض افتراء قصد به عرقلة اجراءات الدعوى .

« وحيث إنه وقد ثبت أن المستأنفة قد حاولت اعلان خصمها في موطنه الحقيقي الذي يقيم فيه وأن السبب في عدم اتمام الاعلان يرجع إلى اجابة البواب المضللة فان هذا القدر من التحري يعد كافيا تماما لصحة الاعلان لدى النيابة باعتباره مجهول الموطن .

« وحيث إنه مع التسليم فرضا بأن للمستأنف ضده موطن آخر وأن ثمة تواطؤ لم يحصل بينه وبين البواب في هذا الخصوص فان التقصير في ارشاد المحضر عن موطنه الجديد يرجع إليه وحده لعدم اتخاذه ما يلزم من الاجراءات التي يتمكن المحضر بمقتضاها

من الاهتداء لموطنه الجديد .

« وحيث إنه لا محل لمؤاخذه المستأنفة على عدم إدراج عنوان المستأنف ضده بمحل عمله بالشركة الشرقية للدخان بالعريضة المقدمة منها إذ أن الدعوى نفقة ، أي من الدعاوى التي تتعلق بالأحوال الشخصية ومن ثم فان الموطن في خصوصها يتحدد بالمكان الذي يقيم فيه الشخص عادة دون المكان الذي يباشر فيه عمله أو حرفته بالتطبيق لنص المادتين ٤٠ ، ٤١ من القانون المدني ولا يجوز الاحتجاج في هذا الصدد بالتقصير في عدم إعلان المستأنف ضده شخصيا بمحل عمله وذلك لعدم توافر العناصر اللازمة لاهتداء المحضر إلى الاعلان بهذه الطريقة ، فمن ناحية لم يدرج محل عمل المستأنف ضده بأصل ورقة التكليف بالحضور ، وقد بينا أن المستأنف ضدها لم تكن ملزمة قانونا بذلك ، ومن ناحية أخرى فان بواب المنزل الوارد ذكره بأصل ورقة التكليف بالحضور قد قطع على المحضر كل سبيل للتحري عن المستأنف ضده إلى أكثر مما فعل ، وفضلا عما تقدم فان إعلان أوراق المحضرين بتسليمها إلى الشخص نفسه المطلوب إعلانة ، فان هذه الطريقة وان كانت جائزة قانونا بالتطبيق لنص المادة ١١ من قانون المرافعات إلا أنها تقتضي أن يكون الشخص المطلوب اعلانه معروفا لدى المحضر لتسليم صورة الاعلان إليه شخصيا ، وهو أمر لا ينحلو من العيوب لأنه يحمل المحضر مسؤولية الخطأ في التعرف عليه .

« وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الدفع المقدم من المستأنف ضده في غير محله ويتعين

رفضه والحكم بقبول الاستئناف شكلاً .

« وحيث إن المستأنفة تبني استئنافها لحكم محكمة أول درجة الذي قضى بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر الدعوى على أن الحكم بالطلاق الذي تعتبر دعوى النفقة الحالية من الآثار المترتبة عليه وقد صدر من محكمة القنصلية اليونانية بالاسكندرية التي ورثت اختصاصها المحاكم المدنية المصرية أو تستند إلى نص المادة ٩٠٢ من قانون المرافعات للقول باختصاص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى النفقة لارتباطها بالحكم الصادر في دعوى الطلاق .

« وحيث إن المادة ٩٠٢ مرافعات إذ تنص على أن المحكمة التي أصدرت الحكم تختص بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين الزوجين وتكون متعلقة بالآثار المترتبة على الحكم بالطلاق أو التطليق أو التفرق سواء بالنسبة لحقوق كل منهما قبل الآخر أو بالنسبة لحفظ الأولاد أو نفقتهم ، فإن المقصود بالمحكمة التي أصدرت الحكم في دعوى الطلاق أو التطليق أو التفرق أن تكون محكمة مصرية لا أجنبية ، وذلك لأن التنظيم المتعلق بتحديد الاختصاص النوعي للمحاكم المدنية المصرية هو تنظيم داخلي يحتمل أن يجوز أن تنقيد فيه المحاكم المصرية بالأحكام الصادرة من محاكم أجنبية كالأحكام الصادرة من القضاء القنصلي ومن ثم فلا يحل لأركان المستأنفة إلى نص المادة ٩٠٢ مرافعات للقول باختصاص المحكمة الابتدائية بنظر دعوى النفقة استناداً إلى الحكم الصادر من محكمة القنصلية اليونانية في دعوى الطلاق .

« وحيث إنه لما كان المبدأ المقرر بالمادة ٩٠٢ هو مجرد استثناء وقد استبان عدم جواز انطباقه في مقام الدعوى الحالية لصدور حكم التطليق من محكمة أجنبية وهي محكمة القنصلية اليونانية بالاسكندرية فإنه يتعين الرجوع إلى القاعدة الأصلية المقررة بالمادة ٩١٩ مرافعات التي تنص على اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر دعاوى النفقات عموماً بما فيها نفقة الأبناء ونفقة أحد الزوجين على الآخر .

« وحيث أنه لما تقدم من أسباب وللأسباب التي بنى عليها حكم محكمة أول درجة والتي تقرها هذه المحكمة يكون هذا الحكم في محله ويتعين تأييده فيما قضى به من عدم اختصاص المحكمة الابتدائية إلا أنه يتعين الحكم بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة عملاً بالمادة ٩٧٧ مرافعات . »

(استئناف السيدة ارميس بولا كليس ضد ستانرو سبارتاليس رقم ٦٠٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد مختار عبد الله رئيس المحكمة ورياض لونا والدكتور عبد السلام بايع المستشارين وحضور السيد الأستاذ احمد رفعت خفاجي وكيل النيابة) .

١١٠

محكمة قنا الابتدائية

٢١ فبراير سنة ١٩٥٦

١ — أحوال شخصية . تطبيق شريعة الطرفين متى كانوا متحدى الطائفة والملة .

ب — الزواج عند المسيحيين رابطة مقدسة لا تقبل الفسخ إلا لعل الزنا .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الزوجان متحدى الطائفة

واللثة وجب تطبيق شريعتهم في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية تطبيقاً للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

٢ - متى كان لأحكام الشريعة المسيحية

سند واضح في الإنجيل . فانه واجب الاتباع دون سواء . ورابطة الزوجية قد تناو لها الإنجيل بنصوص واضحة لا تقبل الجدل . فهي رابطة

مقدسة لا تقبل القسح الالعة الزنا . إذ يقول السيد المسيح (أما أنا فأقول لكم إن من طلق

أمراته إلا لعة الزنا فانه يجعلها زنى . ومن تزوج مطلقة فانه يزنى) . — وقد سئل السيد المسيح في موطن آخر هل يحل للرجل أن يطلق امراته لكل سبب — اجابهم — (أما قرائم ان

الذي خلق من البدن إنما خلقهما ذكراً وأنثى . ومن أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ، ويلتصق بامرأته . ويكون الاثنان جسداً واحداً . وإذا ليسا هما بعد اثنين . بل جسد واحد . والذي جمعه الله لا يفرقه انسان) — ثم قالوا له —

فلماذا أوصى موسى أنه تعطى كتاب طلاق فتطلق . اجاب (أن موسى من أجل قساوة قلوبكم اذن لكم أن تطلقوا نساءكم .

وأقول لكم إن من طلق امرأته إلا لسبب الزنى وزوج باخرى يزنى . والذي يتزوج بمطلقة كذلك يزنى) . وقد تكرر هذا النص

في الانجيل وفي رسائل الرسل الذين نشروا تعاليم السيد المسيح مما لا يدع مجالاً إلى وجوب

تطبيقه . أما محاولة الخروج على هذه النصوص تحت ستار التطور الزمني . فهي محاولة لا تمت إلى أحكام الإنجيل بصلة وقد انصفت الحكومة في عدم التصديق على المشاريع التي وضعتها المجالس المليية في هذا الصدد — تخالف بها نصاً واضحاً صريحاً* .

المحكمة

« حيث إن المدعية زاهية عازر مرقس أقامت هذه الدعوى ضد زوجها المدعى عليه موجود شاكر مسكين بصحيفة أعلنتها بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٥٦ ضمنيتها أن زوجها المدعى عليه تركها دون أن ينفق عليها الأمر الذي انتهى استصدارها أحكام نفقة ضده إلا أنها لم تستطع تنفيذها لاعتساره فاضطرت إلى مداعاته بهذه الدعوى طالبة الحكم بتطبيقها منه .

« وحيث إنه بمناقشة المدعية بمجلسة اليوم رددت ما ضمنته صحيفة افتتاح الدعوى وأصرت على طلب الطلاق استناداً إلى اعتسار زوجها المدعى عليه وقد فوضت النيابة الرأي للمحكمة .

(*) صدرت أحكام عديدة بهذا المعنى وأخصها الحكم الصادر من محكمة الاسكندرية للأحوال الشخصية وثلاثة الاستاذ فهمي صليب في ٢٠ / ٣ / ١٩٥٦ تحت رقم ٣٢ سنة ١٩٥٦ .

واستقرار الأحكام بهذا الوضع يدل على أن المسيحي لا يدين بوقوع الطلاق الا في حالة واحدة هي حالة ثبوت واقعة الزنا في حق الزوج أو في حق الزوجة . ولهذا أهميته عند تطبيق الفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي بقيت نافذة المفعول بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ والتي تنص بأن دعوى الطلاق لا تسمع من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر الا اذا كانا يدينان بوقوع الطلاق .

« وحيث إنه يبدو من الوقائع سالفة الذكر أن المدعية تستند في طلب الطلاق من زوجها المدعى عليه — وكلاهما من طائفة الأقباط الأرثوذكس إلى الاعسار .

« وحيث إن القانون رقم ٢٦٢ سنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها للمحاكم الوطنية . نص في مادته السادسة على أن الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية مالية منظمة وقت صدور هذا القانون تصدر في نطاق النظام العام طبقا لشريعتهم كما أبدت المذكرة التفسيرية للقانون المذكور أن الحكم في المنازعات المتعلقة بالمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة والذين لهم محاكم منتظمة وقت العمل بهذا القانون تصدر فيها الأحكام طبقا لشريعتهم .

« وحيث إن أحكام الشريعة المسيحية مدونة في الإنجيل وقد أشار في مواضع متعددة إلى رابطة الزوجية فوصفها بأنها رابطة مقدسة وهي سر من أسرار الكنيسة السبعة وحرم على بني الإنسان التعرض لها أو حل عقدها لأن ما جمعه الله لا يفرقه إنسان . فقد جاء على لسان السيد المسيح « وقبل من طلق امرأته فليعطها كتاب طلاق وأما أنا فأقول لكم إن من طلق امرأته إلا لعلة الزنا يجعلها تزني ومن تزوج مطلقة فإنه يزني » — (راجع الإنجيل متى الأصحاح الخامس الآيتان ٣١ و ٣٢) كما ورد في الإنجيل

متى الأصحاح التاسع عشر من الآيات من ٣ إلى ١١ ما يأتي :

« وجاء إليه — أي السيد المسيح — الفريسيون ليجربوه قائلين له هل يحل للرجل أن يطلق امرأته لكل سبب فأجاب وقال لهم أما قرأتم أن الذي خلق من البدء — خلقهما ذكرا وأنثى ومن أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الاثنان جسدا واحدا . إذا ليسا بعد اثنين بل جسد واحد فالذي جمعه الله لا يفرقه إنسان . قالوا له فلماذا أوصي موسى أن يعطى كتاب طلاق فتطلق قال إن موسى من أجل قساوة قلوبكم أذن لكم أن تطلقوا نساءكم ولكن من البدء لم يكن هكذا وأقول لكم إن من طلق امرأته إلا لسبب الزنا وتزوج بأخرى يزني والذي يتزوج بمطلقة يزني » . كما جاء قول السيد المسيح في إنجيل مرقس الأصحاح العاشر في الآية رقم ١١ « بأن من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزني عليها وإن طلقت امرأة زوجها وتزوجت بأخر تزني » كما ورد في رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل كورنتيوس الأصحاح الرابع في الآيتين ١٠ و ١١ ما يأتي جوابا عن أسئلة وجهت إليه من أهل كورنتيوس « وأما المتزوجون فأوصيهم لأننا بل الرب أن لا تفارق المرأة رجلها وإن فارقته تثبت غير متزوجة أو لتصلح رجلها ولا يترك الرجل امرأته » .

« وحيث إنه من العجيب بل البالغ في العجب أن بعض القوامين على الدين من رجال الكنيسة وأعضاء المجلس الملي العام قد ساءروا التطور الزمني فاستجابوا لرغبات ضعيفي

الزوجين بجنون مطبق وثبت أنه غير قابل للشفاء متى مضت على الجنون خمس سنوات . وأباحت المادة ٥٣ طلب الطلاق إذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر واعتماد ايذاءه ايذاء جسيما يعرض صحته للخطر .

« وحيث إنه لا مساغ للجدل في أن مذهب إليه هذا المشروع من آراء ومبررات فيما خلا النص على اجازة الطلاق لعلة الزنا لا يمت بصلة إلى أحكام الانجيل وهو سند الأقباط الوحيد في تنظيم أحكام رابطة الزوجية المقدسة وقد أنصفت الحكومة بعدم تصديقها على هذا المشروع والنص في قانون الغاء المحاكم المالية على أن الفصل في منازعات المصريين غير المسلمين يكون طبقا لشريعتهم وحكم الشريعة المسيحية في الطلاق قاطع في أنه غير جائز إلا لعلة الزنا ورتب على زواج أحد المطلقين بأنه زواج مدني بل هو الزنا بعينه .

« وحيث إنه متى كان ذلك كذلك فإن المحكمة لا تستطيع وقد نيط بها تطبيق أحكام الشريعة المسيحية — مسابقة المدعية فيما تطالبه من طلاق تستند فيه إلى الاعسار وهو سبب لا يمت إلى علة الزنا بعلة من أي نوع كانت فضلا عن أن الاعسار أمر طارئ قد يزول في أي وقت بزوال سببه أما رابطة الزوجية فإنها إذا انفصمت يستحيل عقدها ولا يمكن أن يعلق حلها على ظرف طارئ ومن ثم يتعين الحكم برفض الدعوى .

« وحيث أنه لا مراء في أن من خسر دعواه يلزم بمصروفاتها إعمالا لنص المادتين

الايان فأباحوا الطلاق لأسباب أخرى لا سند لها من الانجيل وإنما استمدت من أحكام القانون الروماني وقت أن اعتنقت الدولة الرومانية الديانة المسيحية فأبقت على بعض شرائعها وكذلك نقلت عنه الحكومة الفرنسية بوصفها حكومة مدنية وزواجها مدني فطبقتها المحاكم المالية الملغاة ردحا من الزمن متناسين أن أحكام الانجيل تحرم الطلاق فيها وهي أحكام منزلة وضعت لمختلف الأجيال فلا يصيبها البلى ولا القدم حتى يسوغ القول بأن تطبيقها يجافي مدنية هذا العصر .

« وحيث إن المجمع المقدس والمجلس الملي العام وضعوا مشروعا لقانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس أفرد الفصل الأول من الباب الثاني منه لأسباب الطلاق وعددها في المواد من ٤٨ إلى ٥٣ فنص في المادة ٤٨ على أنه يجوز لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لعلة الزنا كما نصت المادة ٤٩ على أن الزواج ينفسخ إذا خرج أحد الزوجين على الدين المسيحي . ونصت المادة ٥٠ على جواز الطلاق إذا غاب أحد الزوجين خمس سنوات متوالية بحيث لا يعلم مقره ولا تعلم حياته من وفاته وصدر حكم باثبات غيبته . كما نصت المادة ٥١ على أنه يسوغ طلب الطلاق إذا حكم على أحد الزوجين بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس لمدة سبع سنوات فأكثر . وأجارت المادة ٥٢ طلب الطلاق إذا أصيب أحد الزوجين بمرض الهمه وثبت أنه غير قابل للشفاء وكانت الزوجة في سن ينحش عليها فيه من الفتنة ولم يكن قد مضى على الزواج خمس سنوات أو إذا أصيب أحد

٣٥٦ و ٣٥٧ مرافعات .

(قضية زاهية هازر مرتضى ضد موجود شاكر المسكين
رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٦ « احوال شخصية للمصريين »
رئاسة ومضوية السادة الاساتذة وهي عبد الملك سلامة
وعلى محمود خاطر ونصري دميان القضاة وحضور السيد
الاستاذ محمد عبد الفتى بدر عضو النيابة) .

١١١

محكمة القاهرة الابتدائية

١٦ ابريل سنة ١٩٥٦

١ — حضنة الأم للصغير . لا يجوز لها اسقاطه .
ب — حضنة الأم . جواز اسقاطه عند وجود
ذو رحم محرم ليس بأرجح الأقوال .
ج — الزوجة وقيامها بالعمل خارج منزلها . جوازه
في حدود الدين وبرضاء من زوجها . فان أمسك عن
ذلك وجبت طاعته .

المبادئ القانونية

١ — إذا أسقطت الأم حقها في حضنة
صغيرها . بقي حق الولد عليها ولا يمكنها هي
أن تسقطه . فليس لها الحق في رفض حضنة
ولديها من المستأنف عايمه .

٢ — الشرط الذي يشترطه بعض الفقهاء
لاجبار الأم على الحضنة هو الا يكون للصغير
ذو رحم محرم — لم يرد في أرجح الأقوال لأبي
حنيفة .

٣ — يبيح الشرع الخفيف للمرأة أن
تعمل في حدود آداب الدين وتعاليمه ولكن هذا
الحق يرد عليه قيد هو انه إذا تزوجت المرأة
كان من حق الزوج إمساك زوجته . فاذا رخص
الزوج لزوجته في العمل خارج المنزل واستمر

راضيا عن هذه الرخصة كان بها : كما أن له
حين يستمسك بحقه في قرار زوجته في بيته أن
يجبرها على ذلك وليس للزوجة ان تعصيه وإلا
كانت ناشزاً ولا يحق للمرأة أن تمتنع عليه بأنه
سبق أن رضى بان تعمل . لحقه هذا فرع من
حقه في ان تطيعه وحقه في الطاعة لا يقبل
اسقاطاً*١ .

الممكن

« من حيث إن المستأنفة قالت في
صحيفة استئنافها إنها تستأنف الحكم الصادر
في ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ من محكمة
الخليفة الشرعية في القضية رقم ٤٧١ لسنة
١٩٥٥ القاضي بالزام المستأنفة بحضنة الولدين
طارق ونجوى اللذين رزقت بهما من
المستأنف عليه وهي تبنى استئنافها على أن هذا
الحكم ضار بالطفلين إذ المستأنفة موظفة
ومنصرفه إلى الوظيفة ولا يمكنها رعاية طفليها
وانتهت إلى طلب قبول الاستئناف شكلاً

(#) الآثار الاجتماعية والشخصية لعقد الزواج
متعارية في القوانين جميعها فالزوج رب الأسرة المصوم
عليها . وتنص المادة ٢١٥ من القانون المدني الفرنسي
ان للزوج حق اختيار محل الإقامة الذي يباشر فيه زوجته .
وليس لها مخالفة الا ان تطلب الزوجة من القاضي ان
يعين لها سكناً مستقلاً لها ولأولادها متى كان محل الإقامة
الذي اختاره الزوج فيه خطر مادي أو أدبي على الأسرة .
والقانون الألماني يقرر ان للزوجة سلطان مفاتيح المنزل
الذي يبيت لها زوجها بمعنى انها ربة الشؤون المنزلية
في المكان الذي يبيت الزوج ولم يشذ عن الاجماع غير
القانون الروسي اذ ينص على ان لكل من الزوجين
ان يباشر الاعمال التي كان يباشرها قبل الزواج بشرط
حاجة الاستئذان الآخري ذلك . « المجلة »

وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى .

« ومن حيث إن المستأنف عليه طلب رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وإلزام المستأنفة بالمصاريف وأجر المحاماة .

« ومن حيث إن الطرفين قد تبادلوا المذكورات فقدم وكيل المستأنفة أربع مذكرات في ٢٩/١/١٩٥٦، ١٩٥٦/٢/١٩٥٦، ١٩٥٦/٣/٥، ١٩٥٦/٣/١٢، وقدم وكيل المستأنف عليه مذكرتين في ١٩٥٦/٢/٥ و ١٩٥٦/٢/٢٧ .

« ومن حيث إن مذكرات المستأنفة تدور من حيث الناحية القانونية على أن للمرأة أن تعمل وأن المستأنفة موظفة فهي سكرتيرة لمدرسة إعدادية وتخرج من الساعة السابعة صباحا ولا تعود إلا في الساعة مساء وأن مصلحة الوالدين ليست في ضمهما إليها بل في بقائهما في دار الحضانة التابعة لجمعية المرأة الجديدة ، التي أدخلهما والدهما فيها ولما يمضي على ولادتهما أكثر من خمسة شهور في يونيو سنة ١٩٥٥ وأن المستأنفة غير ملزمة بالاتفاق على الوالدين مع وجود والدهما القادر على الكسب والذي يتسع مرتبه لأن يكفل لهما العيش الكريم بالمؤسسة التي يعبران فيها وأن الحكم في الفقه الاسلامي بأن الأم لا تجبر على حضانة الصغير إلا إذا تعينت لها بأن لم يكن للصغير ولا لأبيه مثلا مال أو ليس للولد ذو رحم محرم وأن الزوج متى أقر زوجته على الوظيفة فليس له بعد ذلك حق الرجوع وكل ما هناك أنه إذا منعها فلم تتمنع سقط حقها في النفقة وأن للصغيرة جده

وعددا وفيرا من العمات مما لا يجعل الأم متعينة وقدم مستخرجا رسميا بميلاد مواهب حسن خليفة في أول فبراير سنة ١٩٣٨ .

« ومن حيث إن مذكرتي المستأنف عليه تتلخص في أن المحكمة مقيدة بالحكم بأرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة وأن الحضانة تثبت للأم أولا فهي لا تثبت للرجال ولا لدور كفالة الطفل وأن الأم إذا تعينت للحضانة فإنها تجبر عليها بالاجماع . والمستأنفة تعينت لحضانة الصغيرين إذ امتنعت جدها عن حضانتهم كما هو ثابت في ملف القضية وليس للمستأنف عليه أحد من النساء يمكنه أن يعهد إليها بحضانتهم وأن الأم لا تملك إسقاط حق الطفل في أن تكون حاضنته ومن ثم تدخلها هي والمستأنف عليه الولدين دار الحضانة لا يسقط حق الطفلين في أن يكونا معها وجوبا . وهذا فضلا عن أن المستأنفة في جلسة ٢٧/١١/١٩٥٥ أجابت المحكمة بأنها لا تمنع في ضمهما إليها ولكنها حاليا لا ترغب في ضمهما ولا تعلم ظروفها بعد ذلك وأن من حق المستأنف عليه على المستأنفة وهي زوجته أن تبقى في منزله ولم يوافق على اشتغالها ومن حقه أن يمنعها من الخروج من بيته بدون حق شرعي إلا بأذنه .

« ومن حيث إنه بالاطلاع على الأوراق تبين من كتاب دار كفالة الطفل ومدرسة المربيات والمرضيات إلى محكمة الخليفة الشرعية في ١٥/٦/١٩٥٥ أن الطفلين ولدى الخصمين ألحقا بدار الحضانة التابعة لجمعية المرأة الجديدة بمصر القديمة في ٢٧/٥/١٩٥٢ بمصروفات شهرية للطفلين

مدى هذا الوجوب ؟ وثانيهما : هل اشتغال المرأة بعمل حكومي مثلاً مباح للزوجة ؟ وهل يعتبر عذراً مانعاً من عدم حضانتها لصغيرها ؟ وهل يمكن قانوناً أن تحمل دور الحضانة محل الأم الموظفة في حضانة الصغير .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بالنقطة الأولى فقد نص الحاكم الشهيد في كتابه الكافي الذي جمع فيه كتب عهد الستة التي هي ظاهر الرواية في المذهب الحنفي أنه : إذا اختلعت المرأة من زوجها على أن تترك ولدها عند الزوج فالخلع جائز والشرط باطل » وقد علل ذلك السرخسي في مبسوطه بأن « الأم إنما تكون أحق بالولد لحق الولد بأن كون الولد عندها أنفع له ولهذا لو تزوجت أو كانت أمه والولد حر لم تكن أحق بالحضانة لأنها مشغولة بخدمة زوجها أو مولودها فلا منفعة للولد في كونه عندها . وإذا ثبت أن هذا من حق الولد فليس لها أن تبطله بالشرط ، (المبسوط للسرخسي ج ٦ ص ١٦٩ باب الولد عند من يسكن في الفرقة) وقد قال ابن عابدين في رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار (ج ٢ ص ٦٥٠ الطبعة الثالثة الأميرية) أنه « اختلف في الحضانة : هل هي حق الحضانة أو حق الولد ، فقبل بالأول ، فلا تجبر إذا امتنعت ، ورجحه غير واحد وعليه الفتوى وقيل بالثاني ، فتجبره ، واختاره الفقهاء الثلاثة : أبو الليث والهندواني وخواهرزاده ، وأيده في الفتح . باني كافي الحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام عجل من مسألة الخلع المذكورة (وهي التي تقدمت) قال : فأفاد أي كلام الحاكم أن قول الفقهاء بجواب ظاهر الرواية قال في البحر : فالترجيح قد اختلف والأول الافناء

قدرها ٦ جنيه و ٦٦٥ ملياً واستمر بالدار حتى ٣٠/١/١٩٥٥ وأخرجاً ثم الحقامة ثانية في أول أبريل سنة ١٩٥٥ بمصروفات شهرية للطفلين قدرها ٥ ج و ٥٠٠ م كما تبين أن الطرفين متفقان على أن الولدين في سن الحضانة إذ أنهما توأمان ولدا في ١٧/١٨ يناير سنة ١٩٥٢ - وأن جدة الصغيرين لأمهما قررت أمام محكمة أول درجة بجلسة ٢٤/١٢/٩٥٥ أنها ممتنعة عن استلام الولدين وأن المستأنف عليه قال إنه لا توجد له ذات رحم محرم لحضانة الولدين وقد ادعت للمستأنفة وأمه أن للمستأنف عليه أختاً صغيرة بالمدرسة وعمه ولكنهما لم يثبتا هذه الدعوى .

« ومن حيث إن المحكمة مقيدة بما نص عليه في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ من وجوب الحكم طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة إن لم يوجد نص في نفس اللائحة أو قواعد خاصة في قانون المحاكم الشرعية وليس في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولا في قوانين المحاكم الشرعية نصوصاً وقواعد خاصة بموضوع هذه القضية فيتمين الرجوع إلى أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة والحكم على مقتضاه .

« ومن حيث إن المستأنفة مازالت زوجة للمستأنف عليه .

« ومن حيث إن المدار في هذه القضية على نقطتين أساسيتين أولهما : هل حضانة الصغير واجبة على الأم قانوناً بحيث لا يمكنها التخلي عنها أم لا ؟ وإذا كانت واجبة فما

بقبول الفقهاء الثلاثة ، لكن قيده في الظهيرية بأن لا يكون الصغير ذو رحم محرم حينئذ تجبر الأم كي لا يضيع الولد أما لو امتنعت الأم وكان له جدة رضيت بامساكه رفع إليها لأن الحضانة كانت حقا للأم فصح إسقاطها حقها وعزى هذا التفصيل للفقهاء الثلاثة وعاله في المحيط بأنها لما أسقطت حقها بقي حق الولد فصارت بمنزلة الميتة أو المتزوجة فتكون الجدة أولى اهـ . ما في البحر ملخصا قلت : ويؤخذ من هذا ، التوفيق بين القولين ، وذلك ان ما في المحيط يدل على أن لكل من الحضانة والمحضون حقا في الحضانة ، ومثله ما قد مناه عن المفتي أبي السعود فقول من قال إنها حق الحضانة فلا تجبر محمول على ما إذا لم تتعين لها واقتصر على أنها حقها لأن المحضون حينئذ لا يضح حقهم لوجود من يحضنه غيرها ومن قال إنها حق المحضون فتجبر ، محمول على ما إذا تعينت واقتصر على أنها حقهم لعدم من يحضنه غيرها والدليل على ذلك أيضا ما مر عن الظهيرية حيث عزى إلى الفقهاء الثلاثة القائلين بالجبر أنها تجبر عندهم إذا لم يوجد غيرها لا إذا وجد . وأما قوله في النهر أن ما في الظهيرية ليس بظاهر لما في الفتح من أنه إذا لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف ففيه نظر لأنه على ما علمت من التوفيق يرتفع الخلاف أصلا وإن كان حكاية القولين تفيد الخلاف فيما إذا وجد غيرها ولكن حيث أمكن التوفيق كان أولى ويكون الخلاف لفظيا وكلمة من نظير . وظاهر من ذلك وخصوصا بما ذكره الحاكم الشهيد في الكافي أن أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة — ونديكون المفتي به في زمن ما أو في بلد ما غيره — ان

حضانة الأم للصغير حق مشترك بين الأم وصغيرها فكما أن للأم الحق في أن تكون هي الحاضنة لصغيرها ، فكذا للصغير الحق أن تكون الحاضنة له أمه بطبيعة كونها التي ولدته وأنها أصلاح الناس له في سن الحضانة . ويترتب على ذلك أن الأم أن أسقطت حقها في حضانة صغيرها ، بقي حق الولد عليها ولا يمكنها هي أن تسقطه — ومن ثم فليس للمستأنفة الحق في رفض حضانة ولديها من المستأنف عليه . ويلاحظ أنه توافر في هذه القضية الشرط الذي اشترطه بعض الفقهاء لاجبار الأم على الحضانة وهو ألا يكون للصغير ذو رحم محرم وان لم يرد هذا الشرط في أرجح الأقوال وذلك أن جدة الصغيرين لأمه رفضت حضانتها ولم تثبت المستأنفة أن هناك من يحضن الولدين من أخوات المستأنف عليه كما ادعت . أما المستخرج الرسمي بميلاد مواهب حسن خليفة (أخت المستأنف عليه) في ١/٢/١٩٣٨ المقدم من المستأنفة فدلالة قاصرة على هذا الميلاد فهو لا يقوم دليلا على ما إذا كانت هذه صالحة للحضانة أم غير صالحة ، تقبل الحضانة أم لا تقبلها ومن ثم تعينت المستأنفة للحضانة صغيرها فوجب عليها القيام بها أداء لا لزامها الناشيء عن القانون حيالها .

ولا يسقط هذا الالتزام عن كاهلها ما تقوله من صلاحية دور الحضانة للقيام بهذه المهمة ومن سبق ادخال الصغيرين في إحدى هذه الدور بمعرفة والدهما فان الفقه الحنفي الذي تنقيد المحكمة بالحكم وفقا لأرجح الأقوال فيه مادام لا يوجد نص في اللائحة أو في قانون المحاكم الشرعية لا يعرف

دور الحضانة هذه وهي على كل حال لا يمكن أن تقوم مقام الأم والأصلح للصغير — وهو مدار الحكم — أن تحضنه أمه مادامت على قيد الحياة وما دامت قادرة على ذلك ولئن اقتدرت دور الحضانة أن تقدم للطفل أسباب الحياة المادية فهي غير قادرة على أن تعوضه عن عاطفة الأم تلك العاطفة التي لا توجد في إنسان آخر غير الأم إذ مهما بلغت قسوتها وشذوذها فهي أرحم عليه من غيرها وللولد حق طبيعي وقانوني في هذه العاطفة ولا يملك أحد إسقاط حقه هذا . ومن ثم فلا يسقط حق الصغير على أمه سبق إدخاله في دار من هذه الدور ولو باتفاق والديه .

« ومن حيث إنه فيما يتعلق بدعوى المستأنفة أنها مشغولة بوظيفتها الحكومية عن حضانة طفلها فإنه يجب عدم الخلط هنا بين شيئين متميزين أحدهما موقف الاسلام من اشتغال المرأة مطلقا وثانيهما حق الزوج في إمساك زوجته في منزله ومنعها من الاحتراف . أما الأول فلا شك أن الاسلام يبيح للمرأة أن تعمل في حدود مراعاة آدابها وتعاليمه ولكن هذا الحق يرد عليه قيد إذا تزوجت المرأة وهو حق الزوج في إمساك زوجته فان رخص الزوج لزوجته العمل واستمر على هذه الرخصة كان بها أما إذا استمسك بحقه في القرار في بيته فله ذلك وليس للزوجة أن تعصيه وإلا كانت ناشزة ولا يحق للمرأة أن تتحج عليه بأنه سبق أن رضي بأن تعمل فحقه هذا فرع عن حقه في أن تطيعه وحقه في الطاعة هذا لا يقبل إسقاطا فرضاه بأن تعمل لا ينقص من حقه وفي ذلك إقامة للأسرة حسب سنن الاسلام وتعاليمه . فلا سلام قد

سوى بين الرجل وزوجه في الحقوق والواجبات إلا أنه جعل للزوج على الزوجة درجة فجعل زمام الأسرة في يد الرجل فهو الذي يرعى مصالحها كما أنه هو الذي يتحمل مسئولياتها والرجل يسير بالأسرة حسب ما يراه من مصلحتها والمصلحة متغيرة من ظرف إلى ظرف ومن وقت إلى وقت ومن مكان إلى مكان فإذا سمح الزوج لزوجته بالعمل وقتا ما ثم رأى أن المصلحة في غير ذلك لظرف طرأ ولو كان هذا الظرف نفسيا فان له أن يمنعها من الاحتراف ويلزمها القرار في بيته . وهذا الحكم مأثاه حق الزوج وليس أن الاسلام يحرم العمل على المرأة المسامة وهذا الاطلاق لحق الزوج هو الظاهر من كتب الفقه الاسلامي فقد نص الفقهاء على ان للزوج حق منع زوجته من أى عمل لأجنبي كأن تكون قابلة أو مفسلة لتقدم حقه فله منعها من الأعمال وكلها المقتضية للكسب لأنها مستغنية عنها لوجوب كفايتها عليه هو لأن ذلك يؤدي إلى تنقيص حقه أو ضرره أو إلى خروجها عن بيته (ابن عابدين ، رد المختار ، الطبعة الثالثة الأميرية ج ٢ ، ص ٦٨٣) فإذا منعها وعصته وخرجت بلا إذنه كانت ناشزة مادامت خارجة وإن لم يمنعها لم تكن ناشزة (المرجع سالف الذكر ج ٢ ص ٦٦٥) ولم يفرق الفقهاء بين سبق ترخيصه لها بالعمل وعدمه . وقد أعلن المستأنف عليه عن رغبته في أن تفر المستأنفة في منزله وأن تترك وظيفتها الحكومية فواجب عليها بحكم عقد الزواج الذي ارتضته أن تنزل على رغبته وإلا كانت ناشزة . ولا يقبل منها القول بأنه سبق أن رضي بعملها ، ولا يقبل منها القول

بأن عملها يمنعها من حضانة صغيرها فذلك فوق كونه ينهض دليلا على أن المستأنف عليه يستهدف بطلبه تركها عملها أن تستطيع القيام على رعاية ولديهما لا يقبل عذرا ذلك أن عمل المرأة الأساسي الطبيعي في الحياة هو الزوجية والأمومة فلا يقبل التخلي عن هذا الواجب الطبيعي الأساسي بحجة الانشغال بعمل مهما قيل في فائدته وفي صلاحية المرأة له فلا شك في أنه لا يطغى بل لا يعدل الوظيفة الأساسية الطبيعية للمرأة ولو قيلت دعوى عدم القدرة على هذه الأمومة بحجة العمل الحكومي أو غير الحكومي عند عدم رضا الزوج لكانت النتيجة أن الاخلال بالالتزام يؤدي إلى الحصول على حق وأن

الباطل سبيل إلى الحق وهي نتيجة غير مقبولة .

« ومن حيث إنه بناء على ذلك تكون حضانة الطفلين ولدى الخصمين واجبة على أهمها المستأنفة ويكون الاستئناف غير قائم على أسباب صحيحة لا من حيث القانون ولا من حيث الواقع مما يتعين معه رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف .

« ومن حيث إن المصروفات تجب على المستأنفة لأنها التي خسرت الاستئناف (م ٢٨١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) » .

(قضية ملك عبد الستار حلمي ضد حمدي حسن خليفة وآخر رقم ٧٥١ لسنة ١٩٥٦ س وثاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن الحيني ومحمد زكي عبد البر ومحمد الأمير المنصوري القضاة وحضور السيد الأستاذ مسعود شرف ممثل النيابة) .

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

١١٢

محكمة استئناف المنصورة

١٠ فبراير سنة ١٩٥٥

استئناف. اختصاص قاضي البيوع عند ما يقضى طبقا
المادة ٦١٨ مرافعات بوضعه قاضيا للامور المستعجلة. استأنف
احكامه امام المحكمة الابتدائية لا امام محكمة الاستئناف.

المبدأ القانوني

لا تختص محكمة الاستئناف بنظر الطعن
في الحكم الصادر من قاضي البيوع بتعيين حارس
قضائي على العقار لأن قاضي البيوع وهو يقضى
طبقا للمادة ٦١٨ مرافعات إنما يقضى بصفته قاضيا
للأمور المستعجلة. فالمحكمة الابتدائية هي المختصة
بالحكم في قضايا الاستئناف الصادرة منه طبقا
للمادة ٥١ / ٢ مرافعات .

المحكمة

« حيث ان المستأنفين طلبا بصحيفة
استئنافهما ان يقضى لهما بإلغاء الحكم المستأنف
وبتعيين حارس قضائي على الأطيان المملوكة
للمستأنف عليه والموضحة بقضية البيع رقم
٢٠ سنة ١٩٥٤ المنصورة الابتدائية لادارتها
وايداع صافي ريعها خزانة المحكمة لتوزيعه مع
الثمن عند بيعه مع الزامه بالمصاريف عن
الدرجتين وقد استند المستأنفان في ذلك إلى
القول بان محكمة أول درجة رفضت طلب

الحراسة اعتمادا على أن ثمن العقارات مضافا
إليه مبلغ الخمسائة جنيه المودع من المستأنف
عليه بخزانة المحكمة فيهما الضمان الكافي لوفاء
ديون المستأنفين مع ان ما يقصده المستأنفان
بهذه الدعوى هو الحاق الثمرات بالعقار إذ
أن المستأنف عليه لم يودع ثمن المحصولات
المبيعة بخزانة المحكمة فضلا عن ان المبلغ الذي
أودعه لم يعرضه عرضا حقيقيا وإنما قيده
بشروط فيكون بذلك غير خال من النزاع .
« وحيث إنه تبين من الاطلاع على الحكم
المستأنف ان محكمة أول درجة رفضت طلب
المستأنفين تعيين حارس على أطيان المستأنف
عليه لأنها رأت عدم وجود خطر على حقوقها
وبينت تفصيل ذلك في حكمها .

« وحيث ان الدفاع عن المستأنف عليه دفع
الدعوى في المذكرة المقدمة منه بثلاث دفعوع
(الأول) دفع بعدم اختصاص محكمة
الاستئناف بنظر هذا الاستئناف (والثاني)
دفع بعدم جواز الاستئناف لأن حكم قاضي
البيوع لا يقبل الطعن فيه بالاستئناف الا
لأسباب خاصة (والثالث) دفع من قبيل
الاحتياط الكلي بعدم قبول الاستئناف لرفعه
بعد الميعاد .

« وحيث إنه فيما يتعلق بالدفع الأول فان
موضوع الدعوى كما جاء بعريضتها الابتدائية
وبصحيفة الاستئناف هو طلب الحكم بتعيين

الدفعين الآخرين أمام هذه المحكمة إذ أنها غير مختصة بنظر الاستئناف .

(استئناف جورجى اسكندر واخرى ضد محمد احمد ابو شليه رقم ٣٠٠ سنة ٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأستاذة محمد صادق رئيس المحكمة وأنور رومان ومحمد نبيه الطرابلسى المستشارين) .

١١٣ محكمة استئناف المنصورة

١٤ مارس سنة ١٩٥٦

استئناف . باختصاص قاضى البيوع عندما يقضى تطبيقا للمادة ٦١٤ فقرة ٣ بوصفه قاضيا للامور المستعجلة . تستأنف احكامه امام المحكمة الابتدائية .

المبدأ القانونى

قاضى البيوع وهو يقضى فى مسائل الحلول طبقا للمادة ٦١٤ / ٣ مرافعات يتقصد شخصية قاضى الأمور المستعجلة ويزاول وظيفته على اعتبار ان هذه مسألة مستعجلة يصح بمقتضى القواعد العامة طرحها أمام قاضى الأمور المستعجلة فى حالة قيام الدعوى الموضوعية أمام المحكمة الكلية . والوصف المنصوص عليه فى المادة ٦١٤ وارد على القاضى وليس قاصرا على حكمه . فالحكم الذى يصدره فى هذه الحالة يخضع لما تخضع له لأحكام الصادرة من قاضى الأمور المستعجلة من حيث الجهة التى يطرح أمامها الاستئناف وهى المحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٥١ مرافعات ويتعين على محكمة الاستئناف ان تقضى بعدم اختصاصها بنظر الاستئناف المقدم لها عن الحكم الصادر من قاضى البيوع برفضه احلال دائن محل آخر .

حارس قضائى على أطيان المستأنف عليه (المدين) التى اتخذت ضدها اجراءات نزع الملكية فى دعوى البيع سالفة الذكر وذلك لأن المستأنف عليه لم يودع خزانة المحكمة ثمن المحصولات بصفته حارسا قانونيا بحكم المادة ٦١٨ مرافعات .

« وحيث إن المادة ٦١٨ مرافعات نصت على أنه إذا لم يكن العقار مؤجرا اعتبر المدين حارسا إلى أن يتم البيع مالم يحكم قاضى البيوع بصفته قاضيا للامور المستعجلة بعزله من الحراسة أو بتجديد سلطته وذلك بناء على طلب الدائن الحاجز أو أى دائن ييده سند تنفيذى .

« وحيث ان هذا النص صريح فى أن قاضى البيوع ينظر الدعوى الخاصة بعزل المدين أى المستأنف عليه من الحراسة القانونية بصفته قاضيا للامور المستعجلة .

« وحيث إن الفقرة الثانية من المادة ٥١ مرافعات نصت على ان المحكمة الابتدائية تختص بالحكم فى قضايا الاستئناف الذى يرفع اليها عن الأحكام الصادرة ابتدائيا من محكمة المواد الجزئية أو من قاضى الأمور المستعجلة .

« وحيث إنه يترتب على نص المادتين ٦١٨ و ٥١ فقرة ثانية مرافعات على أن الدعوى الحالية يستأنف الحكم الصادر فيها أمام المحكمة الابتدائية لا محكمة الاستئناف ومن ثم يكون الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الاستئناف صحيحا ويتعين الحكم بقبوله والزام المستأنفين بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة للاستأنف عليه طبقا للمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات ولا حاجة لبحث

المحكمة

« حيث إن المستأنف عليه الثاني دفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الاستئناف تأسيساً على أن الحكم المستأنف قد صدر من قاضي البيوع بصفته قاضياً للأموار المستعجلة برفض طلب المستأنف إحلاله محل بنك الأراضي المصري في اجراءات نزع الملكية المتخذة كطلب البنك المذكور ضده (أى المستأنف عليه الثاني) على الأتيان المبينة بعريضة الدعوى الافتتاحية - وأن المادة ٦١٤ مرافعات صريحة في أن قاضي البيوع ينظر الدعوى الخاصة بالحلول بصفته قاضياً للأموار المستعجلة ومن ثم تنطبق على قضائه هذا الأحكام التي وضعها القانون لقضاء الامور المستعجلة ومنها الاستئناف فيجوز عليه حكم الفقرة الثانية من المادة ٥١ مرافعات التي تنص على اختصاص المحكمة الابتدائية بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع عن الأحكام الصادرة ابتدائياً من قاضي الامور المستعجلة .

« وحيث إن الحاضر عن المستأنف قد رد هذا الدفع بأن قاضي البيوع إذ ينظر هذا الطلب إنما يفصل فيه باعتباره مندوباً من المحكمة الابتدائية ونائباً عنها فيعد حكمه وكأنه صادر منها في الجملة واستند في هذا إلى ما ورد في كتاب طرق التنفيذ والتحفيز للمرحوم الدكتور عبد الحميد أبوهيف طبعة ثانية بند ٨٧٢ وكتاب التنفيذ علماً عملاً للاستاذين أحمد قمحة وعبد الفتاح السيد طبعة ثانية بند ٦٧٤ واضاف ان الفرق واسع بين قاضي الامور المستعجلة الذي يستقل بقضائه

غير نائب عن محكمة كلية وبين قاضي البيوع الذي يمثل في قضائه المحكمة الكلية التي تدبته فهو ينوب عنها في اجراء البيع وفي اصدار الحكم فيما خول له حق الحكم فيه ولا يغير من هذا النظر مانصت عليه الفقرة الثالثة من المادة ٦١٤ مرافعات التي تجيز لمن أعلن تنهياً لاحقاً في التسجيل أن يطلب إلى قاضي البيوع بصفته قاضياً للأموار المستعجلة ولأسباب قوية أن يأذن له في الحلول محله في السير في الاجراءات - فليس معنى هذا النص أن ينزل بقاضي البيوع من حيث كونه ممثلاً للمحكمة الابتدائية إلى حد اعتباره قاضياً جزئياً منوطاً به نظر القضايا المستعجلة بل الغرض منه أن يجعله يتبع في قضائه ما يتبعه القاضي المستعجل عند نظر الدعاوي المستعجلة واصدار حكمه فيها وان المحاكم الابتدائية هي الأخرى كثيراً ما تنظر دعاوي مستعجلة بصفته قاضياً للأموار المستعجلة ، وذلك عندما يرفع إليها الطلب المستعجل بالتبعية للموضوع كحالة رفع دعوى ملكية وحراسة . فإذا أصدرت حكمها في دعوي الحراسة فإن استئنافه إنما يكون أمام محكمة الاستئناف وان مثل قاضي البيوع في ممارسته أي أمر أو اجراء من الاجراءات الفرعية في اجراءات نزع الملكية . مثل الأمر على عريضة الذي يصدر من قاضي الامور الوقتية بالمحكمة الابتدائية . فان التظلم من هذا الأمر تختص محكمة الاستئناف بنظره .

« وحيث إن هذا الدافع من جانب المستأنف مردود بمجافاته صريح نص الفقرة الثالثة من المادة ٦١٤ مرافعات والمادة ٥١

مرافعات وبأن الفقه الذي استند إليه إنما صدر في ظل قانون المرافعات الملغى الذي خلا من نص مماثل لنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٥ مرافعات التي عبرت عن قاضي البيوع فيما يمارسه من الاجراء المنصوص عليه بها بأنه إنما يجريه (بصفته قاضياً للأمر المستعجلة) ولم تقل أنه يجريه (بصفة مستعجلة) مما يؤكد أن قصد الشارع من ذلك هو أن قاضي البيوع إذ يجرى حكم تلك الفقرة إنما يتقمص شخصية قاضي الأمور المستعجلة ويزاول وظيفته على اعتبار أن هذه مسألة مستعجلة يصبح بمقتضى القواعد العامة طرحها أمام قاضي الأمور المستعجلة في حالة قيام الدعوى الموضوعية أمام المحكمة الكلية - والخلاصة من ذلك أن الوصف المنصوص عليه بتلك الفقرة الثالثة من المادة ٦١٤ مرافعات وارد على القاضي وليس قاصراً على حكمه كما ذهب المستأنف لذلك بغير حق في دفاعه ويتفرع على ذلك أن الحكم الذي يصدره في هذه الحالة يخضع لما تخضع له الأحكام الصادرة من قاضي الأمور المستعجلة من حيث الجهة التي يطرح أمامها الاستئناف ويؤكد هذا النظر أن نص الفقرة الثالثة من المادة ٦١٤ مرافعات قد جاء على غرار ما نصت عليه المادة ٦٧٧ مرافعات (مختلط) غير أن المشرع قد اردف هذه المادة الأخيرة بالمادة ٦٧٨ مرافعات (مختلط) ونص فيها صراحة على أن استئناف أحكام قاضي البيوع في الحالة سالفة الذكر يرفع إلى محكمة الاستئناف مما يدل على أن اختصاص محكمة الاستئناف المختلط في هذا الصدد كان موصفاً بنص خاص رأى الشارع ضرورة إيراده

لأن القواعد العامة لا تغني عنه . ولما كان الشارع قد أغفل في قانون المرافعات الجديد إيراد نص مماثل للمادة ٦٧٨ من قانون المرافعات المختلط رغم إirاده النص المماثل لنص المادة ٦٧٧ مرافعات مختلط فإن مؤدى هذا الاغفال أن يترك أمر الاستئناف في هذا الصدد محكوماً بالقواعد العامة دون إعمال الحكم الوارد في المادة ٦٧٨ من قانون المرافعات المختلط . أما قول المستأنف بأن مثل قاضي البيوع في هذا الصدد كمثل قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الابتدائية إذ يحكم في التظلم المرفوع عن المصدر منه وأن حكمه في هذا الأمر يستأنف أمام محكمة الاستئناف هذا القول فيقاس مع الفارق لأن حالة التظلم هذه يحكمها نص خاص هو نص المادة ٣٧٥ مرافعات التي نصت صراحة على أن القاضي الأمر يكون في اصدار حكمه في التظلم بديلاً عن المحكمة المختصة وأنه إنما يصدر حكمه على وجه السرعة وليس بوصفه قاضياً للأمر المستعجلة كما عبرت بهذا الفقرة الثالثة من المادة ٦١٤ سالفة الذكر وبالبناء على ما تقدم وعملاً بالفقرة الثالثة من المادة ٦١٤ مرافعات والمادة ٥١ مرافعات يكون استئناف الحكم المستأنف الصادر من قاضي البيوع أمام المحكمة الابتدائية وليس محكمة الاستئناف ويكون الدفع بعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الاستئناف صحيحاً ويتعين الحكم بقبوله مع إلزام المستأنف بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عملاً بالمواد ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٤١٦ مرافعات .

(استئناف رزق محمد عامر ضد بنك الأراضي المصري وآخرين رقم ٢٦٩ سنة ٧ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة إبراهيم حسن الزيات ومحمد أبو الحسن حمودة وخليل عبد النبي المستشارين) .

قضاء الإيجارات

١١٤

محكمة بنها الابتدائية

٣ أكتوبر سنة ١٩٥٥

إيجارات . إخلاء للضرورة . حاجة المؤجر الى شغل
السكن بنفسه . لا يفترط ان تكون هذه الحاجة هي
الى السكن دون غيره من الأغراض . الفقرة الأولى من
المادة الثالثة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

المبدأ القانوني

إن نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من
القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ، لم يشترط
لطلب الإخلاء ، ان تكون الضرورة الملجئة
هي حاجة المؤجر الى السكن دون غيرها من
الأغراض ، لأن المشرع لو أتجه قصده الى
السكن وحده لجعل النص مقصورا عليه صراحة
دون غيره ، فعبارة « شغل المكان
بنفسه » الواردة في الفقرة المذكورة لا تعني
سواء من الناحية ، اللغوية أو من الناحية القانونية
السكن وحده ، بل تعني ان يكون المؤجر
هو دون غيره الذي سيشغل المكان على نحو
أو غيره - والمهم في هذا الصدد حسبا يبين من
المناقشات البرلمانية وحكمة التشريع ، الا يكون
قصد المؤجر متجها إلى إعادة تأخير المكان إلى
مستأجر آخر . إذ تنهض في هذه الحالة شبهة
الاستغلال أو الكيد للمستأجر في جانب المؤجر

وهو ما يهدف التشريع إلى حمايته منه في الوقت
الذي يسلم فيه دائما بتغليب مصلحة المؤجر على
مصلحة المستأجر إذا ما تعارضت المصلحتان
تأسيسا على ما تقتضي به العدالة من ان المالك أولى
بملكه من الغريب ، إذا ثبتت حاجته القصوى
لأن يشغل المكان بنفسه . وعلى ذلك فليس
حما دائما ان يرفض طلب المؤجر الإخلاء إذا
كان يرمى إلى تخصيص المكان المطلوب
إخلاءه لمكتب تجاري أو عيادة طبية أو مكتب
محام وما شاكل ذلك ، وإنما الأمر كله يرجع
إلى تقدير المحكمة لظروف كل حالة على حدة
على ان تدخل في اعتبارها مدى حاجة المؤجر
إلى هذا المكان ومدعى قيام الضرورة التي
تلجئه الى طلب شغل المكان بنفسه على
التخصيص الذي ينبغي . وليس أدل على سلامة
هذا الترخيص من ان المشرع حتى حين اثار
صراحة في صدر المادة الثالثة ان الأما كن
المؤجرة للسكنى وحددها على هذا النحو الواضح
وهو بصدد تعيين الأما كن التي يجوز إخلاؤها
للضرورة . لم يحترم الدلالة الواضحة لهذا اللفظ
فاستثنى منها أما كن معينة مفروض بدايتها
ليست مؤجرة للسكنى وهي تلك التي تشغلها
مصالح حكومية أو مجالس المديريات أو المجالس

اخلاؤه في حالة الضرورة طبقا للمادة الثالثة لأن المعاهد والمؤسسات الخيرية وكل شخصية معنوية لا تشغل الامكنة للسكنى وإنما تعدها لتكون معاهد أو مدارس أو مستشفيات .

فاذا كانت واقعة الدعوى ان المدعى يدير بالفعل منذ سنة ١٩٤٧ مدرسة للبنات تشغل الطابقين الأول والثالث من المنزل المملوك له ، وان المدعى عليه يشغل الطابق الثانى وان المدعى يهدف من دعواه إلى اخلاء هذا الطابق للتوسع في المدرسة باضافة حجرات أخرى إليها بناء على طلب وزارة التربية والتعليم بوصفها الجهة الحكومية العليا المشرفة على جميع المؤسسات التعليمية . فان طلب الاخلاء على هذا النحو يكون له ما يبرره جديرا بالاستجابة اليه استنادا إلى توافر الضرورة التي تتمثل في التوسع في معهد علمى يؤدي رسالة سامية هي أقرب إلى الخير منها إلى طلب الكسب المادى ويسمو تحقيقها على مصلحة المدعى عليه في البقاء في مسكنه الحالى .

المحكمة

وبما أن واقعات الدعوى تخلص حسبما يبين من الاطلاع على عريضتها المقدمة من المدعى إلى قلم كتاب محكمة بنها الابتدائية بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٥ وعلى المستندات والمذكرات المقدمة من طرفي الخصومة فيها — في أن المدعى عليه استأجر من والد المدعى بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٠ مسكنا في الدور الثانى من المنزل المملوك له — وظل

البلدية أو القروية . وقد كان المشرع في غنى عن هذا البيان لو كان يقصد الوقوف عند حدود المعنى الظاهر لعبارة الأما كن المدة للسكنى وهذا ما حدا بكل باحث إلى تقرير ان الأما كن التي يجوز طلب اخلائها بسبب الضرورة الملجئة ليست قاصرة على الأما كن المؤجرة للسكنى ، بل يصح أن تشمل عيادة طبيب أو مكتب محام أو متجر أو مخزنا . فاذا ما تقرر ذلك أصبح لازما التسوية في الحكم في هذا الصدد بين الغرض المخصص له المكان المطلوب اخلاؤه ، وبين الغرض الجديد الذى يريد المؤجر ان يخصصه له بعد اخلائه وعندما يتم له شغله بنفسه ، من حيث عدم قصره على غرض السكنى ، أو من غير المستساغ عقلا اباحة التوسع في التفسير على الرغم من تحديد النص ، ثم التضييق في التفسير عند تعميمه ؛ فلا تخصيص بغير مخصص .

يضاف إلى ما تقدم انه يبين من الاطلاع على مناقشات مجلس الشيوخ انه رفض اقتراحا باضافة فقرة جديدة إلى المادة الثانية تحيز الاخلاء إذا كان صاحب المكان المؤجر معهدا أو مؤسسة خيرية وقصد استعمال المكان المؤجر في خدمة منشآته الخاصة ، وذلك لأن نص المادة الثالثة يشمل هذه الحالة . وهذه المناقشة تدل بوضوح على أن المشرع لم يقصد اشتراط سكن المؤجر في المكان المطلوب

حافظتين بمستندات عبارة عن عقد الايجار المبرم بين المرحوم والده وبين المدعى عليه بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٤٠ عن المسكن المطلوب إخلاؤه وصورتين طبق الأصل لكتابي وزارة التربية والتعليم المرسلين إليه بتاريخ ١٥ مارس و ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ بطلب إخلاء الدور الثاني من المنزل الذي تشغله مدرسته لضم حجراته اليها وإلا قطعت عنه الاعانة . وصورة من خطاب مسجل مع علم وصول المرسل منه إلى المدعى عليه في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ بطلب إخلاء مسكنه للسبب السالف الذكر . وتبين من الاطلاع على هذه المستندات جميعها أنها مطابقة لما ورد بشأنها على لسان المدعى .

« وبما أن المدعى يقيم دعواه على حالة الضرورة التي تلجئه لشغل المكان بنفسه المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ويقول الحاضر عنه في مذكرته إن عبارة هذه المادة لا تشترط أن يكون المالك معزماً شغل المكان سكناً ودل على ذلك بعدم ورود هذا الشرط صراحة أو ضمناً في نص تلك المادة وإلى ما دار من مناقشات بشأنها في مجلس الشيوخ بجلسته ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٧ — كما قال إن حالة الضرورة تتمثل في تهديده باستمرار قطع الاعانة عنه إن لم يتم إخلاء مسكن المدعى عليه لضم حجراته إلى المدرسة — كما استند إلى الفقرة ج من المادة الثانية من القانون التي تجيز الإخلاء إذا استعمل المستأجر المكان المؤجر بطريقة تضر بمصلحة المالك — وأضاف أن وجود مسكن المدعى عليه بين طابقين

شاغلاً لهذا المسكن منذ ذلك التاريخ حتى الآن . وفي سنة ١٩٤٧ افتتح المدعى مدرسة خاصة سميت مدرسة التعاون الابتدائية للبنات تولى إدارتها بنفسه ولحسابه وجعلها تشغل الدورين الأول والثالث من المنزل ذاته المكون من ثلاثة أدوار — وبتاريخ ١٤ مارس سنة ١٩٥٥ أخطرت وزارة التربية والتعليم ، المدعى بوجوب إخلاء المسكن الواقع بالدور الثاني من المنزل الذي يشغله المدعى عليه ، لضمه إلى المدرسة بقصد التوسع في حجراتها بإنشاء أربعة حجرات جديدة إحداها للرسم والثانية للاشغال والثالثة للمكتبة والرابعة للمدرسين ، وهددته بقطع الاعانة عنه إن لم يقيم بهذا التوسع بل وقطعتها عنه بالفعل اعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٥٥ — بعد أن أعادت التنبيه عليه بإجراء هذا التوسع بخطاب آخر مؤرخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ — وكان المدعى قد أرسل إلى المدعى عليه خطاباً مسجلاً بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ أنهمي إليه فيه حاجته إلى المسكن الذي يشغله للتوسع في حجرات مدرسته تنفيذاً لطلب وزارة التربية والتعليم وطلب إليه سرعة إخلائه لهذا السبب ولما لم يقم بالإخلاء اضطر إلى إقامة دعواه الحالية طالبا في ختام عريضتها الحكم بالزام المدعى عليه بإخلاء مسكنه الواقع في الدور الثاني من المنزل موضوع الدعوى وتسليمه إليه مع الزام المدعى عليه بالمصروفات والأنعاب وشمول الحكم بالتنفيذ المعجل وبغير كفالة .

« وبما أن المدعى قدم تأييداً لدعواه

تشغلها مدرسة للبنات فيه أبلغ الضرر بالرسالة التي تؤدّيها هذه المدرسة لأن هذا المسكن يشاركها في المدخل والدرج مما يترتب عليه دخول الباعة الجائنين والزائرين من ذات باب المدرسة .

« وبما أن المدعى عليه طالب رفض الدعوى والزام المدعى مصروفاتها وقال الحاضر عنه في مذكرته ما خلاصته إن المادة الثالثة من القانون التي يستند إليها المدعى لا تجيز الإخلاء إلا إذا كان المالك في حاجة إلى السكن دون غيره من الأغراض — كما قال أنه يستعمل مسكنه استعمالاً عادياً لا يتصور معه إلحاق ضرر بمصلحة المالك .

« وبما أن الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد نصت على أنه « يجوز للمؤجر فيما يتعلق بالأماكن المؤجرة للسكنى — عدا ما يكون منها مؤجراً لمصالح حكومية أو لمجالس المديريات أو المجالس البلدية أو القروية أو بقصد استعماله مدارس أو مستشفيات أو ملاجئ أو مؤسسات خيرية — أن ينهبه على المستأجر بالإخلاء في نهاية المدة إذا كانت هناك ضرورة تلجئه لشغل المكان بنفسه أو بأحد أولاده » — وبين من هذا النص أنه لم يشترط أن تكون الضرورة الملجئة في هذا الصدد هي حاجة المؤجر إلى السكن دون غيرها من الأغراض وذلك على خلاف ما ذهبت إليه محكمة مصر في حكمها الصادر في ٢١ يناير سنة ١٩٥١ (المحاماة س ٣١ ص ١٤١٤ رقم ٤٠٤) إذ قررت أن المقصود بالإشغال في هذا الصدد هو السكن بمعنى أنه

إذا كان المقصود بطلب الإخلاء إنشاء مكتب تجاري أو عيادة طبية أو ما شاكلها فإن مثل هذا الطلب يكون مجافياً لروح القانون ولما قصده المشرع من قصر طلب الإخلاء على الحالات التي يضطر فيها المؤجر لهذا الطلب لحاجته إلى السكنى الشخصية — وبأن أخذ على الرأي الذي يتضمنه هذا الحكم أنه يحمل النص أكثر مما تحتمله عباراته ، لأن المشرع لو اتجه قصده إلى السكن وحده لجعل النص مقصوراً عليه صراحة دون غيره — فعبارة « شغل المكان بنفسه » الواردة في المادة لا تعني سواء من الناحية اللغوية أو من الناحية القانونية السكن وحده بل تعني أن يكون المؤجر هو دون غيره الذي سيشغل المكان على نحو أو غيره — والمهم في هذا الصدد حسبما يبين من المناقشات البرلمانية وحكمة التشريع ألا يكون قصد المؤجر متوجهاً إلى إعادة تأجير المكان إلى مستأجر آخر . إذ تنهض في هذه الحالة شبهة الاستغلال أو الكيد للمستأجر في جانب المؤجر وهو ما يهدف التشريع إلى حمايته منه في الوقت الذي يسلم فيه دائماً بتغليب مصلحة المؤجر على مصلحة المستأجر إذا ما تعارضت المصلحتان تأسيساً على ما تقتضي به العدالة من أن المالك أولى بملكه من الغريب ، إذا ثبتت حاجته الشخصية القصوى لأن يشغل المكان بنفسه . وعلى ذلك فليس حتماً دائماً أن يرفض طلب المؤجر الإخلاء إذا كان يرمي إلى تخصيص المكان المطلوب لإخلاءه لمكتب تجاري أو لعيادة طبية أو لمكتب محام وما شاكل ذلك — وإنما الأمر كله يرجع إلى تقدير المحكمة لظروف كل حالة على حدة

«وبما أن المحكمة تضيف إلى ما تقدم أن مناقشات مجلس الشيوخ بجلسته ٢٤ من يونيو سنة ١٩٤٧ لبعض مواد القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ تؤكد صراحة التفسير المتقدم فإن الثابت فيها أنه عند تلاوة المادة الثانية اقترح أحد السادة الشيوخ إضافة فقرة جديدة إليها تجيز الاخلاء إذا كان صاحب المكان المؤجر معهداً أو مؤسسة خيرية وقصد استعمال المكان المؤجر في خدمة منشأته الخاصة وكان في شرح اقتراحه أن المعتاد ان هناك جمعيات خيرية لها مبان ومنازل وأمكنة مؤجرة لأشخاص ، وهي تحتاج في كثير من الأحيان إلى التوسع في منشأتها — كأن تكون هناك مبان مملوكة لها إلى جوار مستشفياتها وترى ضمها إليه لتوسيعه ، وكان يراد جعل المكان ملجأ خيراً . وترى هذه الهيئة أنه من اللائق أن نستولي على المكان الخاص بها لاستعماله في هذا الغرض — وقد انتهى المجلس في مناقشته لهذا الاقتراح إلى تقرير عدم الحاجة إلى هذا النص الجديد لأن نص المادة الثالثة يشملته وإلى أن المقصود بالمالك في حكم هذه المادة أن يكون من الأفراد أو من الأشخاص المعنويين — وهذه المناقشة تدل بوضوح على أن المشرع لم يقصد اشتراط سكن المؤجر في المكان المطلوب اخلاؤه في حالة الضرورة طبقاً للمادة الثالثة لأن المعاهد والمؤسسات الخيرية وكل شخصية معنوية لا تشغل الأمكنة السكنى وإنما تعدها لتكون معاهد أو مدارس أو مستشفيات وسوى المشرع في الحكم في هذا الصدد بين الشخص الطبيعي والشخص المعنوي .

«وبما أنه بانزال حكم القواعد المتقدمة على

على أن تدخل في اعتبارها مدى حاجة المؤجر إلى هذا المكان ومدى قيام الضرورة التي تلجئه إلى طلب شغل المكان بنفسه على التخصيص الذي يبغيه وليس أدل على سلامة هذا التخرج من أن المشرع — حتى حين أشار صراحة في صدر المادة الثالثة إلى الأماكن المؤجرة للسكن وحددها على هذا النحو الواضح وهو بصدد تعيين الأماكن التي يجوز إخلاؤها للضرورة — لم يحترم الدلالة الواضحة لهذا اللفظ فاستثنى منها أماكن معينة مفروض بداهة أنها ليست مؤجرة للسكنى وهي تلك التي تشغلها مصالح حكومية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو القروية — وقد كان المشرع في غنى عن هذا البيان لو كان يقصد الوقوف عند حدود المعنى الظاهر لعبارة الأماكن المعدة للسكنى — وهذا ما حدا بكل باحث إلى تقرير أن الأماكن التي يجوز طلب اخلاؤها بسبب الضرورة الملجئة ليست قاصرة على الأماكن المؤجرة للسكنى — بل يصح أن تشمل عيادة طبيب أو مكتب محاسب أو متجر أو مخزناً — فإذا ما تقرر ذلك أصبح لازماً التسوية في الحكم في هذا الصدد بين الغرض المخصص له المكان المطلوب اخلاؤه ، وبين الغرض الجديد الذي يريد المؤجر أن ينحصره له بعد إخلائه وعند ما يتم له شغله بنفسه ، من حيث عدم قصره على غرض السكنى إذ من غير المستساغ عقلاً إباحة التوسع في التفسير على الرغم من تحديد النص ثم التضييق في التفسير عند تعميمه ، فلا تخصيص بغير مخصص .

واقعة الدعوى المطروحة بين أن المدعى يدير بالفعل منذ سنة ١٩٤٧ مدرسة للبنات تشغل الطابقين الأول والثالث من المنزل المملوك له وأن المدعى عليه يشغل الطابق الثاني وأن المدعى يهدف من دعواه إلى إخلاء هذا الطابق للتوسع في المدرسة بإضافة حجرات أخرى إليها بناء على طلب وزارة التربية والتعليم بوصفها الجهة الحكومية العليا المشرفة على جميع المؤسسات التعليمية — وترى المحكمة أن طلب الإخلاء على هذا النحو له ما يبرره وهو جذير بالاستجابة إليه استناداً إلى توافر الضرورة التي تتمثل في التوسع في معهد علمي يؤدي رسالة سامية هي أقرب إلى الخير منها إلى طلب الكسب المادي ويسمو بتحقيقها على مصلحة المدعى عليه في البقاء في مسكنه الحالي وقد كانت هذه الضرورة قائمة وقت التنبيه على المدعى عليه بالإخلاء وما زالت قائمة حتى الآن . ومن ثم يتعين القضاء للمدعى بما طلبه من إلزام المدعى عليه بإخلاء المسكن الذي يشغله في منزله استناداً إلى الضرورة الملجئة وفقاً لأحكام المادة الثالثة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

«وبما أن المدعى عليه هو الخاسر للدعوى فيتعين إلزامه بمصروفاتها بما في ذلك مقابل أتعاب المحاماة عملاً بنص المادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ فقرة أولى من قانون المرافعات .

«وبما أن النفاذ المعجل وبلا كفالة واجب شمول هذا الحكم به بقوة القانون لأنه نهائي وغير قابل لأي طعن وفقاً للفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولا ترى المحكمة ما يدعو إلى النص عليه في منطوق الحكم ، إلا أنه يتعين إعمالاً لنص الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون المذكور عدم تنفيذ هذا الحكم قبل مضي شهرين من تاريخ النطق به اليوم لأنه صدر حضورياً ولأن العقد مشاهرة وبنه المدعى على المدعى عليه بالإخلاء بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ وستنتهي مهلة الستة شهور الممنوحة له قانوناً من تاريخ هذا التنبيه قبل مضي الشهرين من تاريخ النطق بهذا الحكم وترى المحكمة منعا لأي لبس النص على ذلك في منطوق الحكم » .

(قضية السيد محمد كمال حسين ضد السيد مرسى شاكر الطنطاوي رقم ٢١ سنة ١٩٥٥ رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد زكي عصمت وعفري مفتاح ومحمد صلاح الدين حسين القضاة) .

قضاء المحاكم الجزئية

شئون العمال

١١٥

محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة

٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥

عقد عمل تحت الاختبار . فسخه . مطلق على نتيجة الاختبار حدهما .

المبدأ القانوني

إن المشرع وإن كان قد أجاز لرب العمل في الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون عقد العمل الفردى الحق في فصل العامل دون سبق اعلان أو مكافأة أو تعويض إذا كان معيناً تحت الاختبار ، إلا أن هذا الحق مقيد بعدم اساءة استعماله اعمالاً لنص المادة الخامسة من القانون المدنى إذ يجب ان يكون فسخ العقد لسبب الاختبار وحده أما إذا كان الباعث عليه سبباً

آخر مثل التحدى فلا يتفق مع حسن النية

ومفاد ذلك أن عقد الاختبار معلق على شرط فاسخ هو اعتبار نتيجة الاختبار غير مرضية ويتعين لذلك ضرورة تحقق الأمر المشروط خلال فترة الاختبار حتى يتسنى لصاحب العمل استعمال حقه في فسخ العقد .

المحكمة

د من حيث إن واقعات النزاع تنحصر

حسباً استبان من مطالعة الأوراق في أن المدعين تقدموا في ٢٩/٩/١٩٥٥ بشكاويهم لمدير مكتب عمل شمال القاهرة تضمنت في مجملها أنهم التحقوا بمحلات الطرايبشى في تواريخ مختلفة بموجب عقود نص فيها على انها لمدة ستة أشهر تحت الاختبار ثم فوجئوا في ٢٧/٩/١٩٥٥ باخطارهم من بعض ورثة المرحوم الطرايبشى بفصلهم من العمل اعتباراً من ذلك التاريخ بزعم الاستغناء عنهم تحت الاختبار الذين لم تكن نتيجة اختبارهم مرضية . ولما كان ذلك المبرر الذى استند اليه هؤلاء الورثة لم يقم عليه الدليل الصحيح فقد تظلموا من هذا الفصل وطلبوا وقف قراره وإذا لم يوفق مكتب العمل إلى تسوية النزاع فقد أحال الطلب إلى هذه المحكمة .

د ومن حيث إن المدعين طلبوا تصحيح شكل الدعوى في مواجهة الحارس المعين على محلات الطرايبشى فقاموا بادخال كل من السيد أسعد طلعت محمود والسيدة فاطمة شعراوى بصفتهم حارسين قضائيين عن تلك المحلات لسماهم الحكم بصفتهم بوقف قرار الفصل .

د ومن حيث إن المدعى عليهم قرروا أمام مكتب العمل أنهم قد استعملوا حقهم الثابت في عقد الاستخدام له جواز الفصل

أن يكون هذا الاستغناء تحت مسؤولية إدارة المحلات في صدد ما قد يكون مستحقا لهؤلاء من حقوق طبقا للقانون .

« ومن حيث إن كلا من المدعين كان يشغل وظيفة كاتب بالحسابات لدى المدعي عليهم وقد تقدموا بدورهم بحافظة مستنداتهم رقم ٧ ملف جارية لشهادة مؤرخة ٢٩/٩/١٩٥٥ من مراقب حسابات محلات الطرايشي تتضمن أن المدعين قد باشروا العمل الموكل اليهم في حساب محلات الطرايشي وكانت نتيجة اختبارهم مرضية وان أعمالهم كانت مرضية ولم يوقع على أحد منهم أى جزاء أو انذار مدة اختبارهم كما قدموا شهادة مؤرخة ٣/١٠/١٩٥٥ من المدير العام لتلك المحلات عن المدة من أول فبراير سنة ١٩٥٥ حتى ١٠ يوليو سنة ١٩٥٥ ان الموظفين الذين تم فصلهم من إدارة الحسابات قد أظهروا كفاءة في العمل وقاموا بخدماتهم بأمانة واخلاص وان فصلهم نى لأغراض شخصية وذكرت قبل ذلك السيدة عابدة كامل الطرايشي إحدى الورثة.

« ومن حيث إن المدعي عليهم لم يتقدموا بما يقطع بوجود ثمة نقصيرا وإهمال من جانب المدعين خلال فترة عملهم أو انه اتخذت ضدهم جزاءات تأديبية يخشى معها القول بتحقيق الشرط الفاسخ في العقد وكل ما تقدموا به هو طلب بفتح المرافعة في القضية لتقديم مستنداتهم وقد كان في مكتبهم من وقت ان قدم المدعون شكواهم لمكتب العمل للاستعداد للدفاع وهم على يقين من أن تلك الشكاوي ما لها حتما ساحة القضاء رغم ذلك

خلال فترة الاختبار وركنوا في اثبات ذلك إلى ما قدموه بحافظة مستنداتهم رقم ٥ ملف مادية العقود استخدام المدعين المؤرخة ٢٥/٩/١٣٤٥/٦/٥٥ بمقولة إنه لم تمض على المدعين فترة الاختبار .

« ومن حيث إن المشرع وإن كان قد أجاز لرب العمل الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون عقد العمل الفردى الحق في فصل العامل دون سبق اعلان أو مكافأة أو تعويض إذا كان معيننا تحت الاختبار إلا أن هذا الحق مقيد بعدم اساءة استعماله إعمالا لنص المادة الخامسة من القانون المدنى إذ يجب أن يكون فسخ العقد اسبب الاختبار وحده أما إذا كان الباعث عليه سبب آخر غير مثل التحدى فلا يتفق مع حسن النية ومفاد ذلك أن عقد الاختبار معلق على شرط فاسخ هو اعتبار نتيجة الاختبار غير مرضية ويتمين لذلك ضرورة تحقق الأمر المشروط خلال فترة الاختبار حتى يتسنى لصاحب العمل استعمال حقه في فسخ العقد .

« ومن حيث إنه من المسلم به فقها وقضاء أن ولاية هذه المحكمة بالنظر في الطلبات المستعجلة فاصرة على استظهار ما يبدو لها من الأوراق دون التغفل في أصل الموضوع .

« ومن حيث إن المدعي عليهم بنوا فرار الفصل استنادا إلى ما أبداه مكتب الخبراء المحاسبين المشرفين على تنظيم ومراجعة ومراقبة حسابات محلات الطرايشي من ضرورة الاستغناء عن جميع كتبة الحسابات بالمحلات الذين يقومون بأعمالهم مساء وغيرهم ممن عينوا ولم يمض على تعيينهم ستة أشهر على

١١٦

محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة

٤ يناير سنة ١٩٥٦

حكم وقف قرار الفصل . الطعن بطلان إجراءاته أمام نفس المحكمة . لا يجوز . طريقة الاستئناف .

المبدأ القانوني

وان كان المشرع قد أجاز في المادة ٣٩٥ مرافعات جديد استئناف الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة دون نظر لقيمة النزاع ثم استثنى من هذا . الأحكام المستعجلة الصادرة بوقف تنفيذ قرار فصل العمال طبقا للمادة ٣٩ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ إلا أن أحكام القضاء قد استقرت على أن التفسير الصحيح لنصوص المواد ٣٩٥ ، ٣٩٦ مرافعات ، ٣٩ مكرر من قانون عقد العمل ، أن حظر استئناف الحكم المستعجل الصادر بوقف قرار الفصل يكون قاصرا على الحكم الذي يكون قد صدر خاليا من البطلان المشار إليه في المادة ٣٩٦ مرافعات لأن ما قصد بتحريم استئناف الحكم المستعجل في هذه المادة على خلاف القاعدة إلا تحقيق ميزة للعامل المفعول واقتضى ضمنا ان الاستئناف الذي يريد تحريمه ينصب على موضوع الحكم لا على بطلان فيه أو إجراءاته إذ الحكم الذي يشوبه هذا البطلان يكون دائما غير جدير بأية حجية .

الفرصة لتقديم مذكراتهم ومستنداتهم وفقا عن ذلك فلا يكون مقبولا منهم طلب إعادة القضية للمرافعة .

« ومن حيث إنه يستشف من مطالعة ظاهر المستندات أن المدعي عليهم قد اتخذوا هذا القرار استجابة للرغبة التي أبدوها مكتب الخبراء المحاسبين المشرفين حينذاك من ناحية الاستغناء عن جميع كتيبة الحسابات دون أن يذكر المدعي عليهم السبب في المكتب تلك الرغبة على أساسه فضلا عن أنه يبين من تعيين حارسين قضائيين على تلك المحلات ما من قيام نزاع بين الورثة ببعضهم إلى الاستغناء من بعض الموظفين دون ما سبب جناه هؤلاء الآخرين إلا والذي يقطع ان من أصدر قرار الفصل قد أساء استعمال ذلك الحق .

« ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم يصبح فصل المدعين على غير مبرر قانوني ويتعين لذلك اجابة المدعين إلى طلبهم .

« ومن حيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى وقف قرار الفصل فيتعين على المدعي عليهم بصفتهم بأداء أجور المدعين طبقا لما هو ثابت من عقود استخدامهم وهي ١٢ ج لكل من الأول والثاني ، ٨ ج للثالث ، ١٥ ج للرابع شهريا من تاريخ الفصل مع ابقاء الفصل في المصروفات » .

(قضية مسموئى عمود سمد وآخرين ضد فتحى محمد شاهين وآخرين رقم ٥٨٨٥ سنة ١٩٥٥ برئاسة السيد الأستاذ محمد ابراهيم خطاب القاضى) .

المكرر.

« من حيث إن واقعة الدعوى تخلص في أن المدعى بصفته أقامها بصحيفة افتتاحية أعلنت للمدعى عليه بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٥ طلب في ختامها الحكم بطلان الاجراءات التي بني عليها الحكم الغيابي رقم ٥٤٦٥ سنة ١٩٥٥ عمال جزئي الصادر بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٥ وانعدام كل أثر له وما ترتب عليه من اجراءات مع الزام المدعى عليه المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة مقررا شرحا لدعواه أن المدعى عليه قد استصدر بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٥ الحكم رقم ٥٤٦٥ سنة ١٩٥٥ عمال جزئي دائرة اولي قاضيا بإيقاف قرار فصله وأنه لما كان المدعى لم يعلن بتلك الجلسة فيكون الحكم قد قام على اجراءات باطلة وصدر في غير دعوي الأمر الذي من أجله اضطر إلى رفع دعواه الراهنة.

« ومن حيث إن الحاضر عن المدعى عليه طلب رفض الدعوى بمقولة إن الطعن بطلان الاجراءات إنما يثار أمام الهيئة الاستئنافية.

« ومن وحيث إن الخلف بين الطرفين ينحصر في أن المدعى يرى أن الحكم الصادر بوقف تنفيذ قرار الفصل لا يجوز استئنافه عملا بنص المادة ٣٩ مكرر من قانون عقد العمل الفردي وبالتالي فيحكمه نص المادة ٣٩٥ مرافعات بينما يرى المدعى عليه أن المادة ٣٩٦ مرافعات أجازت الاستئناف بسبب وقوع

بطلان الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم.

« ومن حيث إن مدار البحث في هذه الدعوى يدور حول ما إذا كان يجوز رفع دعوى بطلان الحكم المستعجل أم يجوز استئنافه لبطلان فيه أو في اجراءاته.

« ومن حيث إن الملاحظ أن الفقه والقضاء قد أقر في ظل قانون المرافعات القديم تحت ضغط قواعد العدالة والضرورات العملية استثناءات للقاعدة العامة التي كانت تقضي بعدم جواز الطعن في الأحكام لبطلانها بغير الطرق المرسومة لهذا الطعن فأباح رفع دعوى بطلان أصلية عن حكم يصدر بناء على اجراءات باطلة ولما لم يكن قانون المرافعات القديم به من النصوص ما يبيح هذا الطعن فقد استحدث المشرع في قانون المرافعات الجديد نص المادة ٣٩٦ مرافعات التي أباح استئناف الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزئية في حدود نصها بالانتهاء بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم وبذلك صاغ هذا النص للحالات التي كان الفقه والقضاء في ظل القانون القديم يبيحان فيها رفع دعوى بطلان أصلية عن الحكم الباطل وهذا الذي سنه المشرع إنما بناء على أساس ما ارتآه من أن الحكم الباطل أو المبني على اجراءات باطلة ليس أيهما جديرا بأن يجوز قوة الشيء المحكوم فيه ففتح باب الاستئناف في مثل هذه الأحوال بضمانة حسنة تعرض المحكوم عليه عن حرمانه من طريق الطعن بالنقض وعن تطبيق طرق المعارضة في الأحكام الغيابية (يراجع في ذلك

المذكورة الايضاحية لقانون المرافعات وشرح المرافعات للاستاذ كمال أبو الخير ص ٣٤١ والاستاذ العشماوى بند ٧٦٥ و ٧٩٦ والدكتور الشرقاوى بند ٣٨٨ والدكتور أبو هيف بند ١٩٢ .

« ومن حيث إنه وان كان المشرع قد أجاز في المادة ٣٩٥ مرافعات جديد استئناف الأحكام الصادرة في المواد المستعجلة دون نظر لقيمة النزاع ثم استثنى من هذا الأحكام المستعجلة الصادرة بوقف تنفيذ قرار فصل العمال طبقا للمادة ٣٩٦ مكرر من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ إلا ان أحكام القضاء قد استقرت على أن التفسير الصحيح لنصوص المواد ٣٩٥ و ٣٩٦ مرافعات و ٣٩٦ مكرر من قانون عقد العمل ان حظر استئناف الحكم المستعجل الصادر بوقف قرار الفصل يكون قاصرا على الحكم الذى يكون قد صدر خاليا من البطلان المشار إليه في المادة ٣٩٦ مرافعات لأن ما قصد به تحريم استئناف الحكم المستعجل في هذه المادة على خلاف القاعدة إلا تحقيق ميزة للعامل المفصول وافترض ضمنا ان الاستئناف الذى يريد تحريمه ينصب على موضوع الحكم لا على بطلان فيه أو اجراءاته إذ الحكم الذى يشوبه هذا البطلان يكون دائما غير جدير بأية حجية (بنها الابتدائية في ٢١/٣/١٩٥٤ المحاماة س ٣٥ ص ٧٥٨ والقاهرة الدائرة الثالثة القضية رقم ١٣٦٤ سنة ١٩٥٣ استئناف مستعجل في ١٠ فبراير سنة ١٩٥٤ - المرجع في قانون عقد العمل الفردى للاستاذ كامل بدوى ص ٣٧٦ وما بعدها .

« ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم

وقد استبان ان الدعوى قد رفعت بطلب بطلان حكم مستعجل فيكون المدعى قد أخفق في اختيار الطريق القانونى الصحيح وقد كان امامه استئناف ذلك الحكم ومن ثم فتصبح الدعوى قائمة على غير أساس قويم ويتعين لذلك رفضها .

« ومن حيث إنه عن المصروفات فتلزم الخصم المحكوم عليه فيها عملا بالمادة ٣٥٧ مرافعات .

(قضية شركة حسن محمد هلام ضد احمد ابراهيم منصور رقم ٧٢٨٨ سنة ١٩٥٥ بالهيئة السابعة) .

١١٧

محكمة شئون العمال الجزئية بالقاهرة

١٨ يناير سنة ١٩٥٦

فلق المحل بسبب الحريق . استبعاد تلك المدة من مدة الخدمة عند احتساب المكافأة . العبرة بمدة الخدمة الفعلية .

المبدأ القانونى

يترتب على وقف العمل مؤقتا بالمؤسسة ان تنفيذ العقد يوقف ولما كان الاغلاق يترتب عليه وقف عقد العمل طيلة مدة الاغلاق فإن هذه المدة لا تحتسب في مدة العمل ومن ثم فلا يكون لها اعتبار عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة وبعبارة أخرى تحتسب المكافأة على أساس مدة العمل الفعلى أى المدة التى قضاهما العامل في خدمة صاحب العمل مخصوصا منها مدة الاغلاق .

المحكمة

« من حيث إن واقعة الدعوى تنحصر

العمل قبل مضي خمس سنوات من الخدمة وذلك أخذاً بمفهوم المادة ٤٤ من المرسوم بقانون ٣١٧ سنة ١٩٥٢ وثانيهما إذا فصل لأحد الأسباب الواردة على سبيل الحصر في المادة ٤٠ من ذلك القانون .

« ومن حيث إن مثار الخلاف بين الطرفين يدور حول ما إذا كانت المدة التي أغلقت فيها دار السينا بسبب حريق ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ معتبرة ضمن مدة الخدمة من عدمه .

« ومن حيث إن الأحكام قد استقرت على أنه لا يمكن لأية مؤسسة أو هيئة أن تحسب مدة العمل على غير أساس الخدمة الفعلية ولهذا حدد الشارع في قانون عقد العمل الفردى مدة الأجازات التي يتمتع بها العامل وهذا يعنى بطريق عكسي أن سني الخدمة إنما تحسب فعلاً على أساس مدة العمل الحقيقية مضافاً إليها مدة الأجازات المصرح بها ومن ثم فالعبرة بمدة العمل الفعلي مضاف إليها مدة الانقطاعات الجائز السماح بها قانوناً (استئناف مصر الدائرة السادسة في ٢٥/١/١٩٥٤ الاستئناف رقم ٨٥٦ سنة ٧١ ق) .

« ومن حيث إن هذا الذي تقدم قد أفتت به إدارة الفتوى والتشريع بوزارة الشؤون الاجتماعية في ١٠/٩/١٩٥٥ فيما إذا كانت مدة التوقف تحتسب في مكافأة نهاية الخدمة وقد انتهت إلى أنه يترتب على الوقف أن تنفيذ العقد يوقف وأن الإغلاق يترتب عليه وقف عقد العمل طيلة مدة الإغلاق وأن هذه المدة لا تحتسب في مدة العمل ومن ثم

في أن المدعية أثبتتها بصحيفة افتتاحية أعلنت للمدعى بصفته بتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٥ طلب في ختامها الحكم بالزام هذا الأخير بصفته بأن يدفع لها مبلغ ٣٠ جنيهاً مع المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة بحكم مشمول بالنفاذ المعجل وبلا كفالة مقررة شرحاً لدعواها أنها التحقت بسينا مترو بموجب عقد استخدام مؤرخ ٦ يوليو سنة ١٩٥٠ بمرتب قدره ١٢ جنيهاً شهرياً وإذا تقدمت بتاريخ ٢٢ يوليو سنة ١٩٥٥ باستقالتها فقد رفضت الشركة دفع المكافأة المستحقة لها بمقولة إنها لم تمتص خمس سنوات في العمل الأمر الذي حدى بها إلى رفع دعاوها الراحنة وركبت في اثباتها إلى حافظة مستنداتها رقم ٤ ملف حاوية لعقد استخدامها بالسينا في ٦/٢/١٩٥٠ وصورة خطاب الاستقالة المرفوعة منها ابتداء من ٢٩/١١/١٩٥٥ بمناسبة عقد قرانها والخطاب المرسل لها من الشركة متضمناً استلامها كتاب الاستقالة .

« ومن حيث إن الحاضر عن الشركة سلم بمحضر جلسة ٣٠/١١/١٩٥٥ بقيمة المرتب ويده الخدمة وأضاف أن السينا أغلقت بسبب حريق القاهرة مدة طويلة لم تكن المدعية تعمل فيها وبالتالي لم تكن تقبض مرتبها وأنه باستبعاد فترة التوقف عن العمل تصبح مدة الخدمة أقل من خمس سنوات فلا تستحق المدعية ثمة مكافأة .

« ومن حيث إنه لا جدال في أن للعامل الحق في مكافأة نهاية الخدمة عن انتهاء عقد العمل لأي سبب إلا في حالتين: أولهما إذا ترك

فلا يكون لها اعتبار عند احتساب مكافأة نهاية الخدمة وبعبارة أخرى تحتسب المكافأة على أساس مدة العمل الفعلي أى المدة التى قضاهما العامل في خدمة صاحب العمل مخصوصا منها مدة الاغلاق (المستند الأول من حافظة مستندات المدعي عليها) .

« ومن حيث إن قرار هيئة التحكيم الصادر في النزاع رقم ٤٠ سنة ١٩٥٤ القائم بين عمال ومستخدفي سينما مترو وهذه الأخيرة الذى تركز إليه المدعية إنما يؤيد وجهة النظر السابقة إذ انتهت الهيئة إلى تقرير حق من يرد من العمال والمستخدمين المكافأة التي استلمها من ادارة السينما في مدى ثلاثة شهور فقط من تاريخ هذا القرار أى تكون مدة خدمته قبل وبعد ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ متصلتين ولا يكون لمن لا يرد للمكافأة هذا الحق ويعتبر عاملا جديدا ومفاد ذلك القرار تقرير حق العمال في ضم مدة الخدمة السابقة من ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ إلى مدة الخدمة اللاحقة لانتهاؤ فترة الاغلاق إذا ما ردوا المكافأة المسالة لهم والا اعتبروا عمالا جددًا وليس في هذا القرار ما يشتم فيه احتساب فترة الاغلاق بسبب الحريق ضمن مدة خدمة العمال إذ الأجر مقابل العمل وهو ما لا يتوفر في هذه الحالة .

« ومن حيث إنه يستشف من جماع

ما تقدم ضرورة استبعاد فترة الاغلاق المحصورة ما بين ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ و ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥ من مدة خدمة المدعية . « ومن حيث إنه على ما تقدم وقد ثبت من مطالعة خطاب استقالة المدعية أنه ابتداء من ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٥ نهاية أجازتها السنوية ومن ثم فتصبح مدة خدمتها الفعلية أقل من خمس سنوات .

« ومن حيث إنه لا مراة في أنه ليس من حق المدعية التمسك بنص المادة ٤٣ من قانون عقد العمل الذى يتيح للعاملة الحق في المطالبة بالمكافأة بمناسبة زواجها إذ بمطالبة خطاب استقالتها يستبين فيه أنها رغبت في الاستقالة بسبب خطوبتها واضطرارها للاستعداد العاجل لعقد القران وقد استقرت الأحكام على أن شرط استعمال هذا الحق معلقا على عقد الزواج الشرعي دون الخطبة التي لا تكفى للاستناد إلى هذه المادة .

« ومن حيث إنه بالبناء على ما تقدم تصبح الدعوي قائمة على غير أساس قويم ويتعين لذلك رفضها .

« وحيث إنه عن المصروفات فترى المحكمة اعفاء المدعية منها عملا بالمادة ٥٤ من قانون عقد العمل » .

(قضية ماري عبد الله ضد مدير سينما مترو بصفه رقم ٥٨٢٤ سنة ١٩٥٥ بالهيئة السابقة) .

منازعات الأحوال الشخصية

عقد الزواج ومشارطته (تمة البحث السابق)

للاستاذ نصيف زكي المحامي

الالتزامات والحقوق التي ينشأها الزواج :

يرتب الزواج التزامات وحقوقا متبادلة بين الزوجين .

وقد تختلف بعض هذه الحقوق والالتزامات باختلاف النظم الاجتماعية أو اختلاف الدين .

ونعرض هنا للحقوق والواجبات التالية ، ومقارنة حكم كل منها عند المصريين والأجانب :

(١) التزام الزوجين حسن المعاشرة والاخلاص والتعاون - وهي المعبر عنها بالحقوق والالتزامات غير المالية .

(٢) الالتزام المالي في المهر والتفقة - والدوطة والخلاف بينها وبين المهر .

(٣) التزام السكنى المشتركة .

(٤) حكم الطاعة .

(٥) إدارة أموال الزوجين .

١ - التزامات الزوجين غير المالية :

يوجب عقد الزواج في الشريعة الإسلامية على كل من الزوجين لصاحبه حسن المعاشرة ، كما يوجب على الزوج أن لا يضر زوجته بقول أو فعل أو معاملة - على حد قوله تعالى «فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف» وقوله تعالى «وجعل بينكم مودة ورحمة» . وتتحدث الشرائع الأجنبية عن الالتزام الأدبي أو غير المالي المتبادل بين الزوجين تحت عنوان حسن المعاشرة والاخلاص *fidéliti* والتعاون بين الزوجين *assistance* .

ويوجب القانون الفرنسي أن يلتزم كل زوج بالاخلاص للآخر وإن يتعاون الزوجان أدبيا وقلبيا في الصحة وفي المرض وفي الأزمات .

وبديهي أن من مقتضى حسن المعاشرة والمودة بين الزوجين التزام كل منهما نحو الآخر بالمعاونة القلبية في الصحة وفي المرض وفي الأزمات .

والأصل ان الزوجة في الشريعة الإسلامية غير مكلفة بأن تعمل لكسب المال لا تفاقه فيما تعطليه الحياة الزوجية من مطالب مالية — فإن مركزها الاجتماعي أن تكون مشغولة بحق زوجها وأولادها عن كسب المال — وهي معونة جليلة على الحياة الزوجية وإنما تختلف هذه المعاونة اختلافاً كلياً عن المعاونة المقصودة تحت النظام المالي المعروف بين الزوجين عند الأجانب ، إذ هو نظام لا نقره الشريعة الإسلامية .

* * *

٢ — الالتزام المالي في المهر والنفقة والدوطة :

يوجب عقد الزواج في الشريعة الإسلامية للزوجة على زوجها أن تقتضى مهراً . ويكون المهر فرضاً واجباً في ذمة الزوج بمجرد العقد . ولو لم يذكر المهر في العقد وحينئذ يكون للزوجة مهر المثل ، وأقل المهر شرعاً عشرة دراهم ، وهي ما توازي خمسة وعشرين قرشاً ، ولا حد لكثيره .

فإذا انحلت عقدة الزواج قبل الدخول أو الخلوة الصحيحة كان للزوجة نصف مهرها ، ما لم تحصل الفرقة بين الزوجين قبل الدخول وكان سبب الفرقة آتياً من قبل الزوجة فعندها يسقط حقها في أى شيء من المهر وإن كانت قد قبضته فعلياً رده .

أما الدوطة فهي المال الذي تقدمه الزوجة أو يقدمه ولي أمرها للزوج بمناسبة الزواج وذلك للاستعانة بهذا المال أو للاستعانة بريعه وإيراداته في شئون الزوجية طبقاً لما يتفق عليه في مشاركة الزواج المالية .

والدوطة ليست ركناً من أركان الزواج . ولا شرطاً من شرائطه . فالزواج يتم صحيحاً بدونها ، ولا يترتب على الامتناع عن دفع دوطة فسخ عقد الزواج .

والدوطة كنظام مالي أمر غير معروف عند الطوائف المسيحية الشرقية في مصر — إنما يرد هذا النظام أحياناً في عقود الزواج لبعض هذه الطوائف التي تستمد نظام أحوالها الشخصية من تشريعات أجنبية .

وقد أشارت محكمتنا العليا عند طرح خلاف أمامها خاص بطلب تقدمت به الزوجة لاسترداد « الدوطة » التي كانت سلمتها لزوجها بمناسبة الزواج — وقد طلبت استرداد الدوطة بعد أن قضى بتطليق الزوجين . وجاء في حكم المحكمة « انه إذا كانت محكمة الموضوع قد بنت حكمها برد مبلغ الدوطة على أن الدوطة تدفعها الزوجة إلى زوجها ليستغلها في شئون الزوجية ما دامت قائمة ، وإذا انقضت أصبحت واجبة الرد . فإن حكمها يكون سليماً قانوناً إذ أن مبلغ الدوطة يكون في هذه الحالة مسلماً على سبيل أنه « مارية استعمال » واجبة الرد عند

حلول الظرف المتفق عليه تطبيقاً لحكم المادة ٤٦٤ من القانون المدني السابق (المادة ٦٣٥ مدني جديد) .

وقالت محكمتنا العليا في حكم آخر عن الدوطة - إن الاتفاق بين مصريين من الأروام الأرثوذكس على أن تقدم الزوجة (دوطة) بائنة تسلم للزوج عند الزواج للانتفاع بعقلها في تحمل أعباء الحياة الزوجية - هو اتفاق ذو طابع مالي يخضع لحكم القواعد العامة ولما تنصرف إليه إرادة المتعاقدين والعرف الجاري بين أفراد الطائفة التي ينتسبون إليها .

ولا خلاف عند نظر مسائل الدوطة عند الأجانب أن قانون جنسية الزوج وقت الزواج هو الذي يرتب الآثار المالية للزواج ومن بينها (الدوطة) فإذا قضى هذا القانون أن تقرير الدوطة من أعمال التبرع جرت عليه أحكام التبرعات .

غير أنه مهما كان القانون الواجب التطبيق فإنه يقتضي مراعاة أن الأموال تخضع لقانون موقعها ، فإن كانت الدوطة عقاراً وجب مراعاة طريقة التصرف في الأموال العيلية ، وإن كانت منقولة - وكانت الدوطة من التبرعات في قانون جنسية الزوج - وجب مراعاة ما تقتضيه الهبة من إجراءات . ولا يعترض على ما تقدم كون نظام الدوطة معتبراً من الأحوال الشخصية .

ويوجب النظام التجاري على التاجر أن يقرر في قلم الكتاب النظام المالي المتفق عليه بين الزوجين وأن يسجل ذلك في سجل خاص يستطيع الجمهور أن يطلع عليه ، وقد جعل القانون جزاء عدم الإقرار باعتبار إفلاس التاجر إفلاساً بالتقصير متى تبين أن عدم الاعلان عن الدوطة أضر بالثقة التي يقتضي أن يتحلى بها التاجر .

وسياتى الكلام على تفصيل النظام المالي للزوجين المعروف عند الأجانب .

ولعل ما يقابل الدوطة عند الأجانب ما هو معروف في الشرق بالجهاز ومتاع البيت وإن كان الخلاف بينهما كبير .

فقد يشتري ولي أمر الزوجة جهازاً لها ، وقد تشتريه الزوجة بما لها .

ولكن الأصل أن الزوج يعد مسكنه إعداداً شرعياً مستكلاً كل ما يلزمه المسكن . ولا تجبر الزوجة على أن تجهز نفسها لا من مهرها ولا من مالها - لأن المهر حق تستحقه الزوجة في مقابل حل التملك لا في مقابل الجهاز .

عن النفقة :

يوجب عند الزواج في الشريعة الإسلامية للزوجة على زوجها أن يلتزم بكامل نفقة المنزل وكامل نفقتها من طعام وكسوة وخدمة وكل ما يلزم للمعيشة الزوجية وكذلك يلتزم بكامل نفقة الأولاد، وتكون النفقة حسب حالة الزوج يسرا أو عسرا مهما كانت حالة الزوجة من ثراء — على حد قوله تعالى « لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفقا إلا ما آتاهما سيجعل الله بعد عسر يسرا » .

ولهذا لا يقتضي أن تساهم الزوجة في نفقات الأسرة أو أن تقدم لزوجها مبلغا من المال لتساهم به في إنشاء مسكن الزوجية أو في نفقاتها — ولو كان لها مال — اللهم إلا إذا كان ذلك بمحض رضاها .

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى ما يسترعى النظر في شأن الاختصاص بدعوى النفقة . ما تقرره المادة ٩١٩ و ٩٢٠ من قانون المرافعات . من أن المحكمة الجزئية هي المحكمة المختصة بدعوى نفقة أحد الزوجين على الآخر . ويكون حكمها انتهايا إذا لم يزد ما يطلب الحكم به من نفقة على ستين جنيها أو لم يحكم بأكثر من ذلك إذا كان الطلب غير معين — ولا تكون المحكمة الكلية المختصة بدعوى النفقة إلا متى كانت المحكمة الكلية تنظر دعوى الطلاق أو التطليق أو التفريق الجسائي .

الزام السكني وحق الطاعة :

يوجب عقد الزواج في الشريعة الإسلامية للزوج على زوجته دخولها في طاعته وامتنالها له فيما لا يمنع مانع شرعي من الامتنال إليه .

كما يوجب العقد دخولها في المسكن الشرعي الذي يهيئه الزوج لها — وهو ما يقابل في الشرائع الأجنبية الالتزام بالسكني المشترك cohabitation . ومتى كان للزوج حق الطاعة فإن له ولاية التأديب .

ذلك أنه متى وفي الزوج لزوجته مهرها ونفقتها وكان الزوج أمينا على نفسها ومالها وقام بواجبه نحوها فقد وجبت عليها طاعته ، كما يجب دخولها في المسكن الشرعي اللائق الذي يهيئه الزوج لها حسب حالته — فإذا امتنعت الزوجة عن الدخول إلى مسكنه ، مع قيام الزوج بما تقدم ، فرض القاضي على الزوجة الطاعة وتقدت قسرا . وإذا امتنع الزوج عن تهيئة السكن اللائق فرض عليه القاضي بدل سكنها مراعيًا في ذلك حالته (المادة ٣٤٥ من اللائحة الشرعية) .

وإذا كانت الشرائع الأجنبية تعتبر أن الاتفاق على عدم سكني الزوجين معا مخالف للنظام العام فإن هذا المبدأ صحيح في الشريعة الإسلامية .

ولا يشذ على ذلك غير النظام الروسي الذي يعتبر الزوجة حرة في أن تسكن مع زوجها طبقا لحالة عملها ومهنتها .

* * *

والأصل الذي يقوم عليه حق الزوج على زوجته في الطاعة هو قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء » . والقيم لا يكون قيا إلا إذا نفذت كلمته ووجبت طاعته فيما لا يمنع مانع شرعي من الطاعة فيه . وفي قوله تعالى : « فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » .

* * *

ويوجب العقد للزوج على زوجته دخولها في طاعته في المسكن الشرعي الذي يهيئه لها . وهذه المساكنة الشرعية تقتضي أن الزوجة التي تخرج من بيت زوجها بغير إذنه وبغير وجه شرعي لا تستحق النفقة .

والزوجة التي تمتنع عن الانتقال إلى منزل زوجها في بلد قريب أو بعيد لا تستحق كذلك النفقة ويفرض عليها القاضي الطاعة ، متى كان الزوج مأمونا على نفسها ومالها ولم يقصد من نقلها الكيد لها أو الاضرار بها .

وكذلك الزوجة المحترفة التي تخرج لأداء حرقها إذا منعها زوجها فلم تمتنع لا تستحق النفقة (المادة ١٦٩ من كتاب الأحوال الشخصية) .

* * *

وينفرد القانون الروسي بالنص على أن كلا الزوجين يباشر الحقوق والامهنة التي كان يباشرها قبل الزواج بغير قيد من القيود كاستئذان الزوج أو موافقته .

* * *

وحكم الطاعة مقرر في الشريعة الموسوية — بأن الزوجة متى خرجت من بيت أهلها ودخلت بيت زوجها صار له عليها حق الطاعة التامة والامتثال السكلي في جميع ما يأمرها به وعليها ألا تتخالفه في شيء مما يطلبه منها بل تمتثل له كما تمتثل الجارية لسيدتها ، وليس لها أن تطلب منه السكنى في محل دون آخر بل له أن يقيم بها في أي محل أراد .

يقابل ذلك عند المسيحيين — أنه ورد في رسالة بولس الرسول إلى أهل أنيس في الاصحاح الخامس عدد ٢٢ و ٢٣ : (أيها النساء اخضعن لرجالكن كما تخضعون للرب لأن الرجل هو رأس المرأة) .

والخضوع للمولى جل جلاله هو أقصى آيات الخضوع .
ولا خلاف أن المقصود بالطاعة هنا في غير معصية وفيما لا يمنع مانع شرعي من الامتثال فيه ، وأن يكون الزوج الذي يطلب الطاعة مأمونا على زوجته في نفسها وفي مالها قائما بواجبه الشرعي نحوها .

* * *

غير أن حكم الطاعة يجد اعتراضا عند كثيرين حتى قيل عنه إنه « حب الطاعة » لا حكم الطاعة وما يقيم المعارضون حجتهم عليه — أن الاسلام يوجب في قوله تعالى: « ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا » كما يوجب في قول الرسول عليه السلام « لا ضرر ولا ضرار » أن لا تؤخذ الزوجة قسرا ولا تمسك ضرارا . ويستشهدون برأى للإمام مالك بن أنس في قوله (إذا نشرت الزوجة وتمردت على زوجها وقالت إنها لا تطيقه كراهية له وخوفا من مضارته لها . فعلى القاضي حينئذ أن يطلقها من زوجها لا أن يرغمها على طاعته » .

على أن قوله تعالى « لا تمسكوهن ضرارا » المقصود منه حسن المعاشرة فإذا تبين أن الزوج أحسن معاشرة زوجته ووفى لها كامل حقوقها المشروعة وامتنعت هي عن القيام بواجبها — فإن حكم الطاعة لا يقصد منه في هذه الحالة الاضرار وإنما يقصد به الاصلاح — أما رأى الإمام مالك فهو رأى غير معمول به .

* * *

وقد كان القانون الفرنسي حتى ٢٢ سبتمبر من سنة ١٩٤٢ يوجب على الزوجة طاعة زوجها ، غير أنه في هذا التاريخ ألغى واجب الطاعة من التزامات الزوجة كما ألغى حق الزوج في تأديب زوجته ، وألغى كذلك حقه في الاطلاع أو مراقبة مكانات زوجته أو فتح خطاباتهما بدون إذنها فلا تقبل الخطابات التي يحصل عليها الزوج الفرنسي بطريق غير مشروع دليلا مقبولا في دعواه ضد زوجته . (انظر حكم محكمة النقض المصرية — الدائرة الجنائية — في ١٥ يناير سنة ١٩٥٣) .

* * *

على أن معظم الممالك التي استهدت بالقانون الفرنسي في شرائعها ظلت محتفظة بطابعه الأصلي من التزام الزوجة واجب الطاعة لزوجها كبلجيكا وهولندا وأسبانيا والبرتغال وأكثر جمهوريات أمريكا اللاتينية ومقاطعة كوبيك في كندا التي تسير على نهج القانون الفرنسي . وإنما الخلاف أن القوانين الأجنبية لا تعرف تنفيذ حكم الطاعة قسرا — على اعتبار أن الزوجة تستطيع بعد ذلك أن تهجر منزلها — وإنما نظرا لأن النظام المالي معقود في الغالب بين الزوجين عند الزواج فإن جزاء النشوز يجعل للزوج الحق في أن يمنع عنها أموالها أو

ربيع أموالها . وقد أجاز القضاء في مثل هذه الحالة للزوج ان يحجز على أموال زوجته أو ان يكون اصرار الزوجة على عنادها سببا في الطلاق .

على ان أغلب التشريعات الأجنبية وان اتجهت إلى استرداد المرأة المتزوجة كامل اهليتها في التصرف في أموالها — فهي تجمع على النص بأن الزوج رئيس الأسرة يباشر سلطته لمصلحتها (المادة ٢١٢ من القانون الفرنسي والمادة ١٤٢ من القانون الإيطالي - والمادة ١٦١ من القانون السويسري والمادة ١٣٥٢ من القانون الألماني والمادة ١٣٨٧ من القانون اليوناني) . غير ان النص في الشرائع الأجنبية الواردة على ان المرأة المتزوجة تتمتع بكامل الأهلية القانونية — قد ورد مشروطا بالنص على أنه لا يحد من ذلك الا القانون أو عقد الزواج المالي — ولا جدال ان هذا القيد على أهلية المرأة سواء كان مصدره القانون أو كان مصدره عقد الزواج للمالي إنما هو قيد . على أي حال . يحد من مدى هذه الأهلية المقول أنها كاملة — وهذا يعني ان النظام المالي المتفق عليه هو الذي يعين حدود أهلية الزوجة ، وقد يختلف أمرها في القوانين بين قانون وآخر .

على أن مركز الزوجة أصبح في القوانين الأجنبية بمثابة معينة لزوجها فقط لتحقيق التوجيه المالي والمالي للأسرة — أي ان الزوج يكون هو رب الأسرة وتكون الزوجة معينة له في تحقيق المصلحة المشتركة .

وتنص القوانين الأجنبية جميعها على حق المرأة في إدارة الشؤون المنزلية فالقانون الألماني يقرر أنها هي التي تتولى زمام الاقتصاد المنزلي ويعبر عنها بقوله ان لها سلطان مفاتيح المنزل . ويخول القانون الانكليزي للزوجة حق شراء حاجيات الأسرة نيابة عن زوجها ويفترض أنها وكالة عنه agency of necessity .

وينص القانوني الفرنسي على أنها mandat domeslique وكذلك يسميها القانون الهولندي .

وليس للزوجة أن تنوب عن الزوج بصفته (رب الأسرة) إلا في حالة عدم اهليته أو ابعاده أو أي سبب آخر تقدره المحكمة .

وتنص القوانين الأجنبية كالشريعة الإسلامية بان للزوج بصفته (رب الأسرة) حق اختيار محل الإقامة ، وليس للزوجة ان تعترض الا إذا عرضت الأمر على القضاء على أساس ان المكان الذي يختاره الزوج فيه خطر على نفسها أو مالها أو أولادها .

النظام المالي للزوجين :

تخول التشريعات الأجنبية للزوجين من الحرية في تنظيم ملكية أموالهما وإدارتها والتصرف فيها بعد الزواج عن طريق عقد يسمى « المشاركة المالية للزوج » .

وقد اعتبر الشارع المصري نظام الأموال بين الزوجين من الأحوال الشخصية كما فعل القانون الإيطالي ، خلافاً للقانون الفرنسي الذي يلحق نظام الأموال بين الزوجين إلى العقود الدينية الخالصة ويخضعه بالتالي لقانون إرادة المتعاقدين .

ويخضع قانون نظام الأموال في القانون المصري لقانون جنسية الزوج ولهذا فالمرجع إلى هذا القانون في تحديد مدى حرية الزوجين في عقد مشاركتها المالية . وفي تعديل هذه المشاركة أثناء الزواج ، وفي تحديد النظام القانوني الواجب تطبيقه إذا أغفل الزوجان الاتفاق على نظام معين للأموال .

على أنه يقتضي الإشارة إلى أنه مهما كان القانون الواجب التطبيق فإنه يقتضي مراعاة أن الأموال يقتضي أن تخضع لقانون موقعها . فإذا كانت أموال الزوجين تقع في مصر وكان القانون الشخصي للزوج يقرر أن للزوجة حق الرهن القانوني *hypothèque legal* على أموال زوجها فإن هذا القانون الشخصي لا تطبق أحكامه في مصر لأن القانون المصري لا يعترف بالرهن القانوني للزوجة على أموال زوجها ضماناً لالتزاماته نحوها لأن هذا الرهن وإن كان يقرر بوصفه أثراً من آثار الزواج إلا أنه من الأحوال العينية ولهذا فإنه يخضع لقانون موقع المال . وكذلك إذا كان قانون الزوج يقتضي بأن أموال الدوطة تكون غير قابلة للحجز أو التصرف فإن هذا القانون لا يمكن تطبيقه في مصر — ذلك لأن تحديد الحقوق التي تترتب على المال وتحديد الأحوال التي يكون المال فيها غير قابل للتصرف هي من المسائل التي تدخل في نطاق تطبيق قانون موقع الأموال .

ولا يعترض على هذا ما قدمناه كون الآثار المالية للزواج تعتبر من الأحوال الشخصية .

حكم مشارطات الزواج المالية :

تسمى مجموعة القواعد القانونية أو المتفق عليها التي يرتبها عقد الزواج من أثر بالنسبة للحال *regime matrimoniale* ومن مقتضاها بيان حقوق وواجبات الزوجين في ملكية الأموال وازاداتها والانتفاع بها — ومن حيث الديون التي تكون عليهما قبل الزواج واثناؤه وبعده ، وتسوية حقوق الطرفين بعد انتهاء الزواج وتسوية حقوق كل من الزوجين أو ورثتهما بعد انتهاء الزوجية .

وتفرض بعض التشريعات نظاما قانونيا معيناً يكون نظاماً واجب الاتباع بالنسبة للزوجين إذا لم يتفقا على نظام آخر ويسمى هذا النظام القانوني باسم *la regime legal* أما إذا اتفق الطرفان على نظام معين فهو *regime conventionnelle* ويطلق على العقد المقرر لهذا النظام *contrat de mariage* أو مشاركة الزواج أو *marrage settlement* أما وثيقة الزواج نفسها فتدعى *acte de mariage* .

أما النظام القانوني الذي يسرى في فرنسا إذا لم يتفق الزوجان على نظام آخر أو في حالة عمل مشاركة باطلة . وللزوجين أن يعدلا فيه . ومن خصائص هذا النظام وجود مال مشترك يتكون من الأموال التي تفتنى أثناء الزوجية وتكون هذه الأموال مشاعة بملكة للزوجين بحق النصف لكل منهما ويبقى هذا المال على الشيوع طوال مدة الزواج ، وتكون إدارة الأموال المشتركة للزوج . وله سلطة الإدارة .

وللزوجين — كما قدمنا — أن يعدلا من هذه الشروط بعد ذلك بمشارطة أخرى ويصح أن يضيفا للمشاركة بعض مالهما أو مال أحدهما الخاص .

وتبقى الأموال الخاصة التي لم تلحق بهذا النظام لملكها يتصرف في شأنها بما يريد .

وقد يتفق الزوجان في مشاركة الزواج على عدم وجود أموال مشتركة . وإنما يتفق على أن يتولى الزوج إدارة أموال الزوجة ويكون إيرادها للمعاونة في نفقات الأسرة ويسمى هذا النظام *regime sans communauté* .

وقد يتفق الزوجان في مشاركة الزواج على نظام يسمى نظام (فصل الأموال) وهو كالنظام السابق من عدم وجود مال مشترك ، ويختلف عنه في أن يكون لكل من الزوجين كامل الحرية في إدارة أمواله والتصرف فيها على أن يتحمل كل من الزوجين نسبة معينة في اعباء الزوجية تكون عادة الثلثان للزوج والثلث للزوجة ويسمى هذا النظام *regime de la separation des biens* .

وهذه النظم تختلف عن نظام الدوطة *regime dotal* السابق الإشارة إليه . فان الدوطة كما قدمنا هي أموال تقدمها الزوجة لزوجها بمناسبة الزواج لكي يحصل الزوج على أرباحها أو إيراداتها لمعاونته في الحياة العائلية ، وتكون هذه الأموال غير قابلة للحجز أو للتصرف ولهذا أوجب القانون على التاجر إثباتها في سجل خاص بقلم الكاتب حتى لا تختلط بأموال الزوج .

على ان القوانين الأجنبية تمنح الزوجة حقاً مطلقاً على ما تكتسبه من عملها وتجنبيه من
تمار تعبها ولها كذلك الحرية الكاملة في التقاضى بشأنه .

وتنص المواد ١٣٦٣ — ١٣٧٠ من القانون المدني الالماني على النظام القانوني الذي يرتبه
الزواج من أثر بالنسبة للمال وهو نظام عدم اشتراك الاموال على أن يخصص إيراد بعض
أموال الزوجين لنفقات الاسرة وتكون إدارتها للزوج — اما الاموال التي لا تدخل في هذه
المشاركة فهي ملك خالص لمالكها وله حق الادارة والتصرف فيها — كما أن للزوجة
مطلق الحرية في إيراد ما تكتسبه من عملها تنفقه فيما تريد .

« يتبع »

تكييف الواقعة

وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم
للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

تمهيد

قسم قانون العقوبات المصري ، أسوة بشرائع أخرى كثيرة ، الجرائم بحسب خطورتها إلى أنواع ثلاثة : جنایات وجنح ومخالفات ، وذلك في المادة ٩ منه . ورتب على هذا التقسيم نتائج هامة سواء في نطاق القانون الموضوعي أم الاجرائي . بحيث يمكن القول إنه يمثل حجر الزاوية في بنية كلا القانونين معاً . وقد تعرض هذا التقسيم الثلاثي للجرائم لبعض النقد الفقهي ، مثل القول بأنه تعسفي لا يقوم على أساس من فروق في الجرائم المختلفة أو في شتى أركانها ، أو مثل القول بأنه غير منطقي إذ يجعل جسامة الجريمة متوقفة على نوع عقوبتها ، وكان الأولى هو على العكس من ذلك أن تكون العقوبة متوقفة على نوع الجريمة . على أن هذين الاعتراضين معاً محل نظر . ذلك أن تقسيم الجرائم بحسب جسامتها لا يلزم فيه أن يقوم على فروق معينة في طبيعة الجرائم المختلفة أو في عناصرها المكونة لها ، إذ أن هذا عمله تقسيمات أخرى معروفة مثل تقسيمها إلى جرائم عمدية وغير عمدية ، أو إلى جرائم سلب مال الغير ، وجرائم مساس بسلامة جسم المجني عليه أو صحته ، أو مساس باعتباره أو بعرضه ... وهكذا .

وللشارع عذره عند ما يراعي خطورة الجريمة كأساس لما يرتبه من أحكام مختلفة سواء أكانت موضوعية أم إجرائية ، ولا يراعي الفروق في أركان الجرائم ، أو محلها ، أو الهدف منها ، أو مدى توافر ركن العمد فيها كأساس لهذه الأحكام ، إذ أن هذه الاعتبارات الأخيرة قد تعدد ، وتنشعب إلى أنواع كثيرة بحيث يتعذر حصرها ، وبالتالي تتعذر الاستعانة بها كأساس لنتائج عملية معينة . وأما ما قيل من أن هذا التقسيم الثلاثي إلى جنایات وجنح ومخالفات غير منطقي فهو قول مردود عليه بأن الشارع قد قدر — عند اعتناق هذا التقسيم — نوع الأفعال أولاً فرتبها درجات ثلاث ، لكل درجة مدى معين من الخطورة ، ثم فرض بعد ذلك لكل منها ما قدر أنه يلائم هذا المدى — ولا يلائم غيره — في نظر المجتمع من عقوبة ، ثم جعل معيار التنويع ما فرضه من عقوبة دون أخرى .

وأى تقسيم آخر غير هذا التقسيم الثلاثى لا يمكن أن يسلم من الاعتراض . فمثلاً أخذ التشريع الإيطالى الصادر فى سنة ١٩٣٠ بتقسيم الجرائم إلى نوعين فقط : جنح ومخالفات . واعتبر جنحاً الجرائم التى تدفع إليها « نية إجرامية » ، كما اعتبر مخالفات الجرائم التى لا تدفع إليها هذه النية الإجرامية ، بل تقوم فى الغالب على مجرد مخالفة اللوائح المختلفة ، ولا ينشأ عنها فى المعتاد ضرر يذكر . ومع ذلك فقد أخذ على هذا التقسيم الثنائى غموض ضابطه ، فضلاً عن صعوبة وضع جرائم كثيرة فى أى من النوعين كجرائم الحريق باهمال ، والقتل أو الجرح خطأ .

لذا فإن السائد بين شراح القانون هو فى النهاية تمييز التقسيم الثلاثى الذى اعتمده قانوننا المصرى ، وعدم الاعتراض عليه كأساس لما رتبته عليه من آثار مختلفة سنعرفها فيما بعد ، وذلك بالنظر إلى وضوح ضابط هذا التقسيم ، وهو مقدار العقوبة المقررة للجريمة وبالتالي إلى سهولة تطبيقه فى العمل .

على أن هذا الوضوح يتعثر فى العمل فى أحوال كثيرة ، بل وينفسح المجال لكثير من الغموض والاضطراب . وذلك مثلاً عند ما يتراوح عقاب الجريمة ، كما رسمه الشارع ، بين وصف وآخر تراوحاً واضحاً بسبب نظام الأعذار القانونية ، والظروف القضائية المخففة والمشددة — وهى كثيرة فى قانوننا — فإذا بنا إزاء واقعة يصبح أن يقضى فيها بعقوبة تعتبر بحسب حدها الأقصى عقوبة نوع معين ، وبحسب حدها الأدنى عقوبة نوع آخر . وكل ذلك حسبما يظهر فيما بعد من ظروف الواقعة وملابساتها ، أو ظروف الجاني ودوافعه ، وفى النهاية من تقدير القاضي ونظرته إلى الأمور ، ناهيك بقيمة الأدلة التى تكون قد طرحت على توافر العذر القانونى ، أو الظروف القضائي المستوجب التخفيف أو التشديد بحسب الأحوال . وإذا بنا فى النهاية إزاء واقعة يصبح أن توصف بأنها من نوع معين ، أو من آخر فى نفس الوقت ، أخذاً بنفس الضابط الذى رسمه الشارع — وهو ضابط العقوبة — وإذا بالآراء بين الفقهاء والقضاة وقد تفرعت وتنوعت ، وإذا بآثار التقسيم — السهل الواضح فى مبدئه — وقد تداخلت واختلطت فأصبح نفس التقسيم فى نهايته غامضاً مضطرباً ! ...

وكثيراً ما يحدث فى العمل أن تقام الدعوى على المتهم بوصف معين ، تحدده لها سلطة التحقيق أو الإحالة ، ولكن محكمة الموضوع — بما لها من سلطان تغيير الوصف وتعديل التهمة — تعتنق لها وصفاً آخر ترى أنه أكثر انطباقاً على الواقعة بحكم تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً ، أو تأويله ، وقد يكون ذلك بسبب نظام الأعذار القانونية ، أو بسبب توافر ظروف مشددة معينة ، كما قد يكون بسبب صدور قانون جديد يغير من وصف الواقعة . كما قد لا يكون لهذا السبب أو لذلك بل لجرد أسباب موضوعية صرفة مستمدة مما استراح له وجدان المحكمة — دون غيره — من تحقيقها النهائى أو مرافعة الخصوم . وقد تتوافر للدعوى

كل عوامل الاضطراب في الوصف هذه — أو بعضها — وهكذا يظهر في أدنى الدعوى أكثر من وصف قانوني واحد ، وتبدو لمشكلة تكييفها دقة خافية : فوصف أقيمت به ، ووصف اعتمدته لها المحكمة ، ووصف مستمد من العقوبة المقررة بها ، ووصف مستمد من صحيح وصفها في تقدير القانون الموضوعي ، فأى هذه الأوصاف ينبغي أن تكون له الغلبة عند بحث النواحي الإجرائية المختلفة للدعوى مثل إجراءات المحاكمة ، أو تحديد طرق الطعن الجائزة في الحكم ، أو تقادم الدعوى ، أو تقادم العقوبة ؟ ... خصوصاً وأن ذلك كله — وغيره كثير — يتوقف على تحديد وصفها أولاً وهل هي جناية أم جنحة ، أو هل هي جنحة أم مخالفة ... وهكذا .

ومن المخطورة بمكان أن يؤول توزيع الجرائم بين جنایات وجنح ومخالفات — وهو عماد آثار عملية هامة في أكثر جوانب التشريع — إلى الغموض والاضطراب في الفقه والقضاء معاً . فمصير المتهم متوقف في أمور كثيرة على تحديد وصف الواقعة المسندة إليه ، والطريق الذي ستسلكه دعواه ، والإجراءات التي ستتبع فيها حتى يفعل فيها بحكم نهائي ، متوقف على هذا التحديد . بل وبعد الفعل فيها بحكم نهائي سيتحكم هذا التحديد في أمور هامة كثيرة مثل أحكام العود ، وسقوط العقوبة . فهذا التحديد هو نقطة البدء في الدعوى لا علامة الانتهاء ، وسنرى فيما بعد كيف أنه متى شابه الغموض فقد شابه من البداية حتى النهاية ، وأنه حتى صدور الحكم في واقعة من نوع معين بعقوبة من نوع آخر لا يكفي لحسم الخلاف حول طبيعة هذه الواقعة ، ولو أصبح الحكم نهائياً حائزاً حجية الشيء المقضي به ، وعنواناً عند الكافة على الحقيقة المطلقة بحكم قرينة قانونية قاطعة ! ...

ومن المخطورة بمكان أن يترك الحسم في أمور هي بطبيعتها عملية مرفقة إلى اجتهادات ، وآراء هي في النهاية لا تحسم شيئاً ، لأن ذلك ليس من أعمال رسالتها في شيء ، بل هو من أصل رسالة واضح التشريع الذي عليه أن يتدخل بنصوص صريحة تكفل توضيح ما غمض ، واستكمال ما نقص ، وبالتالي إزالة دواعي القلق والاضطراب فيما هو من صميم عمله وميدان نشاطه . وسنحاول في هذا البحث أن نعرض ، بالإضافة إلى عرض المشكلة في جوانبها المختلفة ، الصورة التي تبدو لما أولى من غيرها بالاتباع في شأن هذا التدخل المقترح .

* * *

خطة البحث

هذا وقد رأينا أن نوزع هذا البحث على جوانب ثلاثة كالآتي : —

الجانب الأول : نخصمه للكلام في « تكييف الواقعة في القانون الموضوعي وما يشهده

من مشكلات « . وذلك يقتضي معالجة أهمية التكييف ، ثم ضابطه ، ثم مبدأ الصعوبة في أحوال التخفيف والتشديد على حد سواء .

وأحوال التخفيف تنبغي معالجتها من وجهة عامة أولاً فنبحث أثر الظروف القضائية المخففة (م ١٧ ع) والأعذار القانونية المختلفة . ثم نتعرض بعد ذلك لكل عذر قانوني على حدة على النحو الآتي : —

- ١ — أثر عذر حداثة السن في تكييف الواقعة .
- ٢ — أثر عذر الاستفزاز (م ٢٣٧ ع) في تكييفها .
- ٣ — أثر عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة في تكييف الواقعة .
- ٤ — أثر عذر أخذ مسكوكات مزورة بصفة أنها جيدة والتعامل بها في تكييف الواقعة .

ثم يلي ذلك الكلام في أحوال التشديد بقدر انصافها بمشكلات التكييف .

والجانب الثاني : نخصمه للكلام في «تكييف الواقعة في القانون الإجرائي ، وما يثيره من مشكلات» . وذلك يقتضي ابتداء معالجة أهمية التكييف هنا ، والعلة بين القانونين الموضوعي والإجرائي في هذا النطاق .

ثم نعالج مواضع ثلاثة رئيسية : —

الموضوع الأول : طرق الطعن الجائزة عند تغيير وصف الواقعة :

- أ — من جنابة إلى جنحة أو من جنحة إلى جنابة .
 - ب — ثم عند تغييره من جنحة إلى مخالفة أو من مخالفة إلى جنحة .
- الموضوع الثاني : تكييف الواقعة في شأن تقادم الدعوى .
- الموضوع الثالث : تكييف الواقعة في شأن تقادم العقوبة .

والجانب الثالث للبحث : نخصمه للكلام في خلاصة الحلول السائدة في نطاق القانونين الموضوعي والإجرائي معاً فيما يتعلق بالمشكلات التي أشرنا إليها آنفاً ، كما اتهمنا إليها .

ثم نتطرق من ذلك إلى دعوة الشارع إلى التدخل وصور التدخل المقترح :

- أ — في شأن أحوال التخفيف .
- ب — في شأن أحوال التشديد .
- ج — في شأن المسائل الاجرائية .

والله ولي التوفيق .

الجانب الأول للبحث

تكييف الواقعة في القانون الموضوعي
وما يثيره من مشكلاتأهمية تكييف نوع الجريمة :

تظهر أهمية تكييف وصف الواقعة ، من جهة تحديد موضعها في التقسيم الثلاثي في نطاق القانون الموضوعي ، في أمور كثيرة أجدرها بالذكر ما يلي : —

أولاً : أن أحكام الشروع في الجنايات تختلف عنها في الجنح والمخالفات فنجد في الأولي معاقباً عليه بحسب الأصل إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك (م ٤٦ ع) . حين أنه لا عقاب عليه في الجنح إلا إذا نص على العقاب (م ٤٧ غ) ، ولا عقاب عليه في المخالفات .

ثانياً : أن أحكام العود تسري على الجنايات والجنح ، ولا محل لها في المخالفات .

ثالثاً : أن وقف تنفيذ العقوبة غير جائز في المخالفات جائز في الجنايات والجنح فقط وبشروط معينة (م ٥٥ ع) .

رابعاً : أن نظام الظروف القضائية المخففة (م ١٧ ع) يسري في الجنايات دون الجنح والمخالفات .

خامساً : أن المصادرة يجوز أن يقضي بها في الجنايات والجنح بحسب الأصل (م ٣٠ ع) ، ولا تكون في المخالفات إلا استثناء (كما في المادة ٣٩٠ ع) .

سادساً : أن جريمة الاتفاق الجنائي تتحقق متى كان الهدف من الاتفاق ارتكاب جنابة أو جنحة ولو لم تقع بالفعل هذه ولا تلك ، حين لا عقاب عليها إلا إذا وقعت بالفعل المخالفة المتفق عليها (م ٤٨ ع) ، ويكون الاتفاق حينئذ طريقة من طرق الاشتراك فيها .

سابعاً : أن الحبس في المخالفات لا يكون إلا بسيطاً (م ٢٠ ع) ، أما في الجنايات والجنح فقد يقضي بالحبس مع الشغل أو الحبس البسيط بحسب الأحوال .

ثامناً : أن قانون العقوبات المصري يسري على كل مصري ارتكب خارج القطر جنابة أو جنحة بحسب القانون المصري ، أما المخالفات فلا يسري عليها (م ٢ ، ٣ ع) .

ضابط التكييف :

من المعروف أن الضابط في تكييف نوع الواقعة هو نوع العقوبة التي فرضها الشارع للجريمة ، فإن كانت عقوبة جنابة اعتبرت الواقعة جنابة ، وإلا فهي جنحة أو مخالفة بحسب

قدر العقوبة المقررة لها ، وذلك طبقاً للمواد ١٠ — ١٢ من قانون العقوبات .

المادة ١٠ . تنص على أن الجنايات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية : —
الإعدام .

الأشغال الشاقة المؤبدة .

الأشغال الشاقة المؤقتة (١) .

السجن .

والمادة ١١ تنص على أن الجنح هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية : —

الحبس الذي يزيد أقصى مدته على أسبوع (٢) .

الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى .

— والمادة ١٢ تنص على أن المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس الذي لا يزيد أقصى مدته على أسبوع .

الغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى .

وإلى هنا لا صعوبة في الأمر ، فالواقعة تعد من وصف معين بحسب موضع العقوبة المقررة لها في مادة دون أخرى من هذه المواد الثلاث .

مبدأ الصعوبة :

إنما تبدأ الصعوبة في تكييف الواقعة عند ما يفرض الشارع لواقعة ما عقوبة معينة ثم يعود فيسمح للقاضي ، أو يوجب عليه ، أن يوقع عليها عقوبة من نوع آخر متى توافرت للجريمة أو للمجرم اعتبارات معينة . ويحدث ذلك كثيراً — وعلى وجه خاص — عند ما يسمح بتوقيع عقوبة الجنحة على واقعة كانت تعد بحسب الأصل جنائية ، وذلك إذا توافر ظرف مما يطلق عليه « الظروف القضائية المخففة » أو عذر من « الأعذار المخففة » . وكذلك عند ما يسمح بتوقيع عقوبة الجنائية على واقعة كانت تعد جنحة بحسب الأصل ، وذلك إذا توافر ظرف من « الظروف المشددة » كما في بعض صور العود ، أو إذا توافرت للمتهم صفة معينة كصفة الطبيب أو الجراح أو الصيدلي أو القابلة في الإسقاط ، ناهيك بتوافر ظروف مختلفة لنفس الواقعة كالإكراه في السرقة ، أو في هتك العرض .

(١) وتعتبر عقوبة الإرسال إلى المحل الخاس للشار إليها في المادة ٥٢ مع معاملة الأشغال الشاقة المؤقتة .

(٢) ويقتضى الوضع تحت مراقبة البوليس عند ما يكون عقوبة أصلية كما في جرائم المفردين والمشتبه فيهم معادلاً

لذا فإن الحدود بين الجنایات والجنح كثيراً ما تصبح مائعة — إذا صح هذا التعبير — وذلك بمجرد تداخل شيء مما ذكرنا من اعتبارات في تقدير العقوبة أما خارج هذا النطاق فقلما تثار الصعوبة في قانوننا المصري، إذ أن الحدود بين الجنح والمخالفات تبدو أكثر استقراراً، ومن باب أولى بين هذه الأخيرة والجنایات. إنما ذلك لا ينفي أنه في نطاق الاجراءات الجنائية — على وجه خاص — قد يقتضى الأمر في أية مرحلة من مراحل الدعوى تغيير وصف الواقعة من جنابة الى جنحة أو من جنحة الى مخالفة، أو بالعكس، وعندئذ تثار الصعوبة في تعيين وصفها والاجراءات التي تخضع لها، وهل هي اجراءات الوصف القديم أم الجديد. وسنقابل ذلك في الجانب الثاني من هذا البحث، وعلى الأخص عند الكلام في الطعن في الأحكام ونظام تقادم الدعوى والعقوبة بقدر اتصال هذه الأمور بالوصف المعتمد للواقعة.

فموطن الصعوبة في نطاق القانون الموضوعي هو — على وجه خاص — رسم حد فاصل واضح بين الجنابة والجنحة. وموطنها في نطاق القانون الاجرائي هو — على وجه خاص — رسم حد فاصل واضح بين ما يخضع من الاجراءات للوصف القديم، وبين ما يخضع منها للوصف الجديد. أما ما خرج عن ذلك فقلما كان محل صعوبة أو مصدر جدال.

أو بعبارة أخرى أن المشكلة في نطاق القانون الموضوعي هي مشكلة « تحديد نوع الواقعة » وهل هي على وجه خاص جنابة أم جنحة في أحكام هذا القانون، أما في القانون الاجرائي فالمشكلة في جوهرها هي « تحديد الوقت » الذي ينبغي أن يحدث الوصف الجديد أثره إذا تداخل أثناء سير الدعوى وصف جديد بصرف النظر عن مصدره أو أسبابه. أي يستوى أن يجرى هذا الوصف الجديد في مرحلة التحقيق أم الاتهام أم المحاكمة أم نظر الطعن في الحكم. أو أن يجرى لأسباب قانونية صرفة كإضافة بعض الظروف المشددة، أو إعمال بعض الأعذار القانونية، أو تعديل التشريع، أم لأسباب موضوعية صرفة كعدم الاقتناع بتوافر ظروف معينة، أو الاقتناع بعدم صحتها، أو تخليط من النوعين معاً.

وما دمنّا قد قلنا إن الذي يؤثر في تكييف الواقعة فيجعل حدوده مضطربة بعض الشيء هو أن يتداخل في تقدير العقوبة إما موجب للتخفيف أو للتشديد — بحيث تصبح العقوبة المقررة هي عقوبة الجنحة بدلا من الجنابة أو بالعكس — لذا وجب أن نتكلم أولاً في أحوال التخفيف، ثم نتكلم ثانياً في أحوال التشديد، من حيث أثرها على تحديد الوصف.

النوع الأول أحوال التخفيف

أحوال التخفيف التي يعرفها قانوننا المصري يمكن إرجاعها إلى نوعين اثنين : فهي إما ظروف قضائية مخففة ، وإما أعذار قانونية .

وقد أشارت إلى الظروف القضائية المخففة *Excuses atténuantes* المادة ١٧ ع عندما قررت أنه « يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة بتبديل العقوبة على الوجه الآتي : —

عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور .

عقوبة السجن بعقوبة الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ثلاثة شهور » .

وجلى أنه طبقاً للفقرتين الأخيرتين من المادة يجوز النزول بعقوبة الجناية إلى عقوبة الجنحة وهي الحبس الذي لا ينقص عن ستة شهور أو ثلاثة بحسب الأحوال . فهل تعتبر الواقعة جنائية أم يجوز اعتبارها جنحة ، خصوصاً إذا قضى فيها بالفعل بعقوبة الجنحة وأصبح الحكم نهائياً ؟ .

وأما الأعذار القانونية : فقد نصت عليها على وجه التحديد والحصر المواد ٦٦ و ٢٣٧ و ٢٥١ من قانون العقوبات . كما تضمنت المادة ٢٠٤ نصاً يرى كثير من الشراح أنه يقرر عذراً قانونياً مخففاً على ماسيلي تفصيله فيما بعد .

والمادة ٦٦ تقرر عذراً قانونياً لصالح الحدث الذي لم يبلغ سنأ معينة إذا ارتكب جنائية فهي تنص على أنه « إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على اثنتى عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة جنائية عقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبذل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانوناً .

وإذا ارتكب جنائية عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبذل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين » .

وهذه المادة هي التي تقرر في الواقع عذراً قانونياً للحدث بالمعنى الدقيق للعذر ، إذ توجب النزول بعقوبة الجناية بالنسبة له إلى عقوبة الجنحة . أما باقي مواد الأحداث الواردة في قانون العقوبات (مثل المادتين ٦٥ ، ٦٧ ع) فهي تفرض عقوبات تأديبية أو تهذيبية لها طابعها

الخاص وغير واردة في قائمة العقوبات الواردة في المواد ١٠ - ١٢ ع . أو هي توجب تخفيض عقوبة الجناية ولكن في نطاق نفس الوصف (مثل المادة ٧٢) . لذا كانت المادة ٦٦ هذه هي التي تعيننا دون غيرها في هذا البحث لأنها هي وحدها التي أثير البحث حول مدى تأثيرها في وصف الجناية وهل نقبلها إلى جنحة أم لا .

والمادة ٢٣٧ ع تقرر عذراً قانونياً لمصلحة الزوج الذي يفاجئ زوجته متلبسة بالزنا إذ نصت على أنه « من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ ع » . وواضح أنه طبقاً لهذه المادة يحكم بعقوبة الحبس وهي عقوبة الجنحة بدلا من عقوبة الجناية المقررة في المادة ٢٣٤ ، للقتل العمد وهي الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، وبدلا من عقوبة الجناية المقررة في المادة ٢٣٦ ، للضرب المفضي إلى الموت وهي الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع .

والمادة ٢٥١ تقرر عذراً قانونياً لمصلحة من يتجاوز بحسن نية حدود حق الدفاع الشرعي إذ نصت على أنه « لا يعنى من العقاب بالسكينة من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله إياه دون أن يكون قاصداً إحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع . ومع ذلك يجوز للقاضي إذا كان الفعل جنائياً أن يعده معذوراً إذا رأى لذلك محلاً وان يحكم بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون » . أي أن للقاضي أن يحكم بالحبس ولو كانت الواقعة أصلاً جنائية طبقاً للمواد ٢٣٤ أو ٢٣٦ أو ٢٤٠ ، بل له ذلك إذا كانت الواقعة جنائية ولم تكن جنحة ، إذ لا تعرف الجنح في قانوننا نظام الأعذار القانونية .

أما المادة ٢٠٤ فقد وردت في باب المسكوكات الزهوف والذرة (الباب الخامس عشر من الكتاب الثاني) وقد استندت من عقوبات ترويح المسكوكات المزيفة والاشتراك فيه المبين بالمادتين ٢٠٢ ، ٢٠٣ من أخذ مسكوكات مزيفة بصفة أنها جيدة وتعامل بها . وقد نصت المادة ٢٠٤ هذه على أن « الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً إلى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها . ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات التعامل بها » . ونتيجة لهذا النص ينبغي ، بدلا من الحكم بعقوبة الجناية الواردة في المادة ٢٠٢ وهي الأشغال الشاقة المؤقتة أو بدلا من الحكم بعقوبة الجناية الواردة في المادة ٢٠٣ وهي الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع ، أن يحكم بعقوبة الغرامة الواردة في المادة ٢٠٤ هذه ، والتي قد تكون أحياناً في نطاق الجنحة ، أو في نطاق المخالفة ، بحسب قيمة المسكوك . ولذا يرى جانب كبير من الرأي أنها تقرر عذراً قانونياً خاصاً .

ويضيّق موضوع البحث الحالي بطبيعة الحال عن التعرض لبحث أركان هذه الأعذار المختلفة ، أو نظام الظروف القضائية المخففة في جدد ذاته ، بل كل ما يعيننا منها هنا هو تعرف أثرها على

تكليف الجناية . فهل يبقى وصف الواقعة على حاله أخذاً بنوع العقوبة التي كانت مقررة أصلاً للواقعة ، أم ينقلب وصف الجناية إلى جنحة أخذاً بنوع العقوبة التي للقاضي — أو عليه — أن يقضي بها متى رأى تحقق شيء منها ؟ .

ليست الإجابة على هذا السؤال من السهولة ولا اليسر في شيء ، فقد تعددت في شأنها النظريات ، وتباينت الآراء تبايناً واضحاً . ولا محل لعرض الآراء المختلفة عرضاً كافياً إلا بأن نعالج الموضوع برمته من وجهة عامة أولاً ، ثم نتبعه بعد ذلك في كل عذر قانوني على حدة ، إذ قد تختلف الأعذار في طبيعتها وهل هي ملزمة للقاضي أم جوازية ، وهل هي عينية أم شخصية ، وتحدث هذه الفروق أثرها في تكليف الواقعة في رأى أو في آخر من آراء الفقه وأحكام القضاء .

أولاً : أثر الظروف القضائية والأعذار القانونية من وجهة عامة على تحديد وصف

الواقعة :

اختلفت الإجابة حول مدى هذا الأثر ، وتشعبت — بالأقل — إلى آراء ثلاثة رئيسية : —

أ — فذهب رأى إلى القول بأن الواقعة تبقى جناية مادام معاقباً عليها بعقوبة الجناية ولو خفضها الظرف القضائي أو العذر القانوني إلى عقوبة الجنحة . ذلك أن القانون في تمييزه بين الجرائم وتقسيمه إياها إلى جنائيات وجنح ومخالفات نظر إلى أفعال المتهمين لا إلى أشخاصهم ، وهذه الأفعال لا تتأثر بالعقوبة المخففة من حيث جسامتها المادية أو خطورتها على المجتمع ، حين أن تخفيض العقوبة يخضع لعوامل شخصية بحيث لا تؤثر في طبيعة الفعل في حد ذاته أو في جسامته فيبقى جناية دائماً ولو حكم القاضي فعلاً بعقوبة الجنحة (١) . وقد أخذت محكمة النقض الفرنسية في جانب من قضائها بهذا الرأى (٢) ، كما أخذ به جانب من قضاء النقض المصري (٣) .

ب — وذهب رأى آخر إلى أن الجناية تنقلب إلى جنحة متى رسم الشارع لها — وجوباً — عقوبة الجنحة ، أو متى رسم لها هذه العقوبة الأخرى جوازاً فقضى بها — بالأقل — دون عقوبة الجناية التي كانت مقررة لها أصلاً . وذلك بصرف النظر عن مصدر تخفيض العقوبة ، وهل هو عذر قانوني أم حتى مجرد ظرف قضائي مخفف (م ١٧ ع) ، ذلك أن هذين المبررين للتخفيف لا يختلفان إلا في الشكل دون الجوهر . فلو استطاع القانون أن يحدد

(١) راجع الدكتورين كامل مرسى والسيد مصطفى السيد في « شرح قانون العقوبات المصري الجديد » طبعة ٢١ ص ٦١ ، والدكتور السيد في « الأحكام العامة في قانون العقوبات » ص ٣٨ ، والدكتور محمود محمود مصطفى في « شرح قانون العقوبات — القسم العام » طبعة ٣ قرة ١٧٨ ص ١٦٨ .

(٢) نقض فرنسي في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٥ سيري ١٩٢٥ — ١ — ٣٢٩ وراجع تعليق رو على هذا الرأى .

(٣) نقض مصري في ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ بمجموعة القواعد للاستاذ محمود عمر ج ٣ رقم ١٠٠ ص ١٥٠ وفي

٢ مارس سنة ١٩٣٨ ج ٤ رقم ١٧١ ص ١٥٦ و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ج ٦ رقم ٢٧٢ ص ٣٥٠ .

مقدماً جميع أحوال الرأفة لنص عليها ولحدد شرائطها تحديداً صريحاً ولأوضحت جميعها بالتالى أبعاداً قانونية . ولكنه تركها للقاضى بتفويض من عنده ، ومن ثم تصير العقوبة المقضى بها هى التى أرادها دون غيرها للجريمة .

وطبقاً لهذا رأى يكون الشارع قد سمح للقاضى — بوضعه نظام الظروف القضائية المخففة — بحق تصحيح القانون إلى درجة معينة إذا رأى أن العقوبة لا تتناسب مع جسامة الجرم . أى أنه يكون قد أشركه — إلى حد ما — فى وضع التشريع بما منحه من فسحة كبيرة فى تحديد العقوبة لا مقداراً فحسب ، بل ونوعاً أيضاً (١) .

ح — كما ذهب رأى ثالث إلى وجوب التمييز بين ما إذا كان مصدر التخفيف عذراً قانوني وبين ما إذا كان مصدره مجرد ظرف قضائى مخفف . فى حالة العذر القانونى تتغير طبيعة الجناية إلى جنحة ، أما فى حالة الظرف القضائى المخفف فتظل الجناية على حالها ، ولو قضى فيها فعلاً بعقوبة الجنحة ، لأن التخفيف هنا كان جوازياً متروكاً لتقدير القاضى تركاً كلياً حسبما يراه ، دون إلزام عليه فى ذلك (٢) .

وفى تعليل هذا رأى الأخير قيل إنه « فى حالة العذر القانونى هو الذى يعاقب مباشرة على الفعل بعقوبة الحبس ، فالفعل يعتبر جنحة بحكم القانون نفسه . أما فى حالة الظروف المخففة فإن إبدال عقوبة الجناية بعقوبة الجنحة ليس من عمل القانون مباشرة بل هو من عمل القاضى ، إذ أن العقوبة فى هذه الحالة لم تبدل بسبب ظروف نص عليها الشارع مقدماً ، بل لظروف متروكة لتقدير القاضى ، وهذه الظروف لا يمكن أن تغير الوصف القانونى للفعل المرتكب (٣) » .

على أن حتى هذه الآراء الثلاثة نجد أنها عند التطبيق على كل عذر قانونى قد راعت اعتبارات شتى ، وترتب على ذلك تفرعها من آراء ثلاثة رئيسية إلى جملة آراء أخرى فرعية يحاول كل رأى منها أن يدخل فى التقدير خصائص العذر ، ومدى إلزامه للقاضى ، بل ومصدره ، وهل بنى فى الأصل على اعتبارات شخصية أم موضوعية . وسنلمس مظاهر ذلك واضحة عند ما نتابع صدى هذه النظريات المتباينة فى قضاء محكمتنا العليا فى شأن كل عذر منها .

ثانياً : أثر كل عذر من وجهة خاصة على تكييف الواقعة :

سبق أن قلنا إن القانون المصرى يعرف أبعاداً قانونية ثلاثة متشابهة لها لدى الفقه السائد

(١) راجع فوستان هيل تحقيق الجنايات فقرة ١٠٥٧ وهو س Haus ج ٢ فقرة ١٠٣٠ ونيل Nyples ج ١ م ١ فقرة ١٠ ومن هذا رأى من شراح القانون المصرى المرحوم الأستاذ العرابى فى « شرح القسم العام من قانون العقوبات » ص ١٣٥ .

(٢) راجع جارو مطول العقوبات ج ١ فقرة ١٠٧ و ج ٢ فقرة ٨٣٢ . ومن شراح فى القانون المصرى الدكتور طى راشد فى « موجز القانون الجنائى » فقرة ٦٦٩ ص ٦٨٤ .

(٣) راجع الموسوعة الجنائية ج ٢ ص ١٨ فقرة ١٩ .

وهي عذر حدائة السن (م ١٦ ع) ، وعذر الاستفزاز المستمد من قتل الزوجة المتلبسة بالزنا هي ومن يزني بها (م ٢٣٧ ع) ، وعذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة (م ٢٥١ ع) . كما أورد في المادة ٢٠٤ ع نصاً يعتبره جانب من الفقه مقررأ عذراً قانونياً خاصاً وهو عذر أخذ مسكوكات مزورة بصفة أنها جيدة ثم التعامل بها (م ٢٠٤ ع) . وسنمر في هذا القسم من البحث على أثر كل عذر منها في تكييف الواقعة محاولين قدر الإمكان أن نقلب في هذا المرور الجانب العملي للموضوع فنعطى قضاء محكمتنا العليا ما يستحقه من الأهمية ، ومراعين فيه نفس هذا الترتيب ، فتكلم أولاً في عذر المادة ٦٦ ، ثم ٢٢٧ ثم ٢٥١ ، وأخيراً في عذر المادة ٢٠٤ من قانون العقوبات على التوالي .

١ — أثر عذر حدائة السن في تكييف الواقعة

قلنا إن المادة ٦٦ ع أوجبت ، للحدث الذي تزيد سنه على اثنتي عشرة سنة ونقل عن خمس عشرة سنة كاملة ، أن تستبدل عقوبة الحبس في نطاق معين بعقوبة الجناية المقررة أصلاً للواقعة . فما هو أثر هذا النص ؟ وما هو — من باب أولى — أثر استبدال العقوبة بعد حصوله فعلاً في حكم القاضي ؟ .

يرى الرأي السائد في الفقه الفرنسي أن العذر المستمد من صغر السن لا يؤثر في تكييف الجريمة إذ أنه مؤسس على اعتبار شخصي بحث وهو سن المتهم ، أما جساماة الأفعال المادية فباقية على حالها لم ينتقص منها شيئاً هذا العذر . ومن ثم فإن الجناية ينبغي أن تظل جناية دون أدنى تغيير (١) ، وذلك في نطاق أحكام القانون الموضوعي ، بل وفي نطاق أحكام تقادم الدعوى والعقوبة ، وهي تلحق أحياناً بأحكام هذا القانون ، ولو أنها واردة في قانون الاجراءات ولنا عودة إليها في الجانب المقبل من هذا البحث .

وفي مصر نص قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بجواز تجنيح بعض الجنايات صراحة على جواز تجنيح جنائيات الأحداث هذه (م ٦٠ من القانون القديم) . وواضح من الاطلاع على نصوص هذا القانون وعلى مذكرته الايضاحية أن الهدف من التجنيح ليس هو رغبة الشارع في تغيير طبيعة الجريمة وتحويلها من جنابة إلى جنحة ، بل إن كل الهدف هو مجرد تخفيف العبء من على محاكم الجنائيات بتغيير جهة الاختصاص فحسب وإحلال محاكم الجنح محل محاكم الجنائيات في نظر طائفة من القضاة القليلة الأهمية ، التي لا تظفر عادة من نفس محاكم الجنائيات بأكثر من عقوبة الجنحة لو كانت قد أجيبت إليها . وقد ورد في المذكرة الايضاحية للقانون المذكور صراحة أن « أحكام سقوط الحق في رفع الدعوى بمضي المدة في المواد الجنائية يستمر في تطبيقها على الجنائيات المعتبرة جنحاً » .

(١) جاز وج ١ قرة ١٠٧ وج ٢ قرة ٨٣٢ وفيدال ومايول طلبة ثامنة قرة ٧٣١ س ٨٩ . ومن هذا الرأي الموسوعة الجنائية ج ٤ س ٦٥٩ قرة ٥٠ وقرة ٥٧ س ٦٩٣ ، وكذلك الأساندة كامل مرسى والسيد مصطفى على واحد وعمود مصطفى في المراجع الآتية الإشارة إليها .

وقد استمر الوضع على ما هو عليه بعد صدور قانون الاجراءات الجديد فنصت المادة ١٥٨ منه على جواز تجنيح أية جناية إذا اقترن بها عذر قانوني من شأنه تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح ، ومن بينها عذر الصغير بطبيعة الحال .

كما يلاحظ أنه حتى خارج نظام التجنيح بمعرفة غرفة الاتهام فإن محكمة الأحداث تختص بالفصل في جنایات الأحداث (ومن باب أولى الجنح والمخالفات) التي يتهم فيها صغير لم يبلغ من العمر خمس عشر سنة كاملة . ولذا فإنه في مواد الجنایات تقدم القضية إلى محكمة الأحداث بمعرفة رئيس النيابة رأساً إذا كانت النيابة هي التي تولت تحقيقها ، أو بمعرفة قاضي التحقيق إذا كان هو الذي تولي تحقيقها دون توسط غرفة الاتهام في أية من الحالين . وإذا لم يظهر أن المتهم حدث إلا أمام غرفة الاتهام فهي التي تحيله مباشرة إلى محكمة الأحداث . وإذا كان مع المتهم الحدث من تزيد سنة على خمس عشرة سنة بصفة فاعل أو شريك في نفس الجناية وكانت سن الحدث تتجاوز اثنتي عشرة سنة جاز لرئيس النيابة أو لقاضي التحقيق تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث أو إحالة القضية إلى غرفة الاتهام بالنسبة لجميع المتهمين لتأمر بحالتهم إلى محكمة الجنایات (راجع م ٣٤٣ ، ٣٤٤ اجراءات) .

واختصاص محكمة الأحداث — وهي محكمة جزئية — بجنایات الأحداث حتى خارج نطاق نظام التجنيح لا ينبغي أن يثير لبساً مع ذلك حول طبيعة هذه الجنایات ، وفي أنها ينبغي طبقاً للرأي السائد أن تظل محتفظة بطبيعتها على هذا النحو ، وخاضعة بالتالي لأحكام الجنایات سواء في نطاق القانون الموضوعي أم الإجرائي . فلا يفوتنا أن نفس هذه الجنایات — ومع قيام عذر حدانة السن نفسه في المادة ٦٠ من قانون العقوبات القديم — كانت أصلاً من اختصاص محاكم الجنایات بناء على المادة ٥٦ من قانون تشكيلها التي ألغت المادة ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنایات . ولما أجاز تجنيحها فيما بعد كان من المفهوم أن تحتفظ بطبيعتها رغم صغر سن مرتكبها على ما ذكرنا .

أما قبل أن تصبح هذه الجنایات من اختصاص محاكم الجنایات ، وقبل أن يباح تجنيحها بقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فقد كانت من اختصاص المحاكم الجزئية ، وذلك طبقاً للمادة ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنایات . وفي ذلك الوقت ذهبت محكمة النقض إلى القول بأنها تعتبر جنحاً ، وأن من شأن حدانة السن أن تضفي على الواقعة هذه الصفة ، صفة الجنحة لا الجناية . بل إنها عمت هذه القاعدة على الأعذار القانونية ، بل وأحوال التخفيف على وجه عام .

وفي تعليل قضائها قالت المحكمة « وحيث إنه ينبغي مما ذكر أن لأحوال العذر والتشديد دخلاً بالواسطة في اختصاص محاكم الدرجة الثانية بالنظر في مسائل الجنح ، ولا وجه لمصر هذا التأثير في أحوال التشديد لأن مقدار العقوبة الذي جعله القانون منوطاً للاختصاص

يتأثر بأحوال العذر كما يتأثر بأحوال التشديد ، والحد الذي ينتهي إليه هذا التأثير هو من عمل واضح القانون مباشرة في الحالتين ، فلا معنى للتفرقة بينهما في النتائج القانونية . وأن القانون نفسه قد جعل لأحوال العذر تأثيراً في الاختصاص ، حيث اختص محكمة الجنح بالفصل في الجناية التي يرتكبها من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة ولم يكن له شركاء فيها .

« وحيث إنه لا يمكن أن يقال إن أحوال العذر ربما لا تكون ثابتة فيتعين أن تكون المحكمة العليا ، التي يمكنها أن تفصل في الدعوى مجردة عن الأحوال المذكورة ، هي المختصة دون غيرها ، لأن المعول عليه في الاختصاص هو اعتبار الفعل المسند لمتهم بحسب ما أسند إليه قبل المناقشة في الدعوى والبحث في وجوه إثباتها أو نفيها ، كما يؤيد ذلك ما ورد في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات الذي يعتبر عاماً في المحاكمات ، وكما يؤخذ من نص المادة ٦١ ع السالف ذكرها ، حيث قضت بتحويل من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة إلى محكمة الجنح مع أنه من الجائز أن يظهر أن سنه أكثر من ذلك عند فحص الدعوى » (١) .

تعليق على هذا القضاء :

هذا القضاء فقد قيمته فيما يتعلق بجرائم الأحداث ، خصوصاً بعد إذ نقل التشريع الاختصاص بها — متى كانت جنائيات — إلى محاكم الجنائيات . وحتى عندما تحال إلى المحكمة الجزئية طبقاً لنظام التجنيح ، أو خارج نظام التجنيح ، أي بمعرفة رئيس النيابة رأساً ، فإن القول السائد هو أنها نظل محتفظة بوصفها كجنائيات ، وأنه على أية حال لا أثر للاختصاص على تحديد وصف الواقعة .

وفي الواقع إن الاستدلال بالاختصاص في هذا التحديد ، كلما دق وصف الواقعة وتراوح بين نوع وآخر ، قد يكون مصدراً للخطأ — أياً كان سبب التخفيف أو التشديد — إذ أن من الجنح ما يحال إلى محاكم الجنائيات ، كما أن من الجنائيات ما يحال إلى محاكم الجنح دون أن يحس ذلك في شيء حقيقة وصف الواقعة ، بل قد يكون الخروج عن قواعد الاختصاص المألوفة لمجرد مراعاة اعتبارات عملية معينة كحالة إعطاء بعض الدعاوى عناية خاصة عند نظرها ، أو تخفيف العمل من على بعض المحاكم ، هذا حتى إذا صرف النظر عن أحوال الارتباط وما قد تقتضيه من الخروج على هذه القواعد . بالإضافة إلى ذلك فإنه عند جواز الحكم بعقوبة الجناية أو الجنحة وبالتالي عند الشك في الوصف الذي يجب أن توصف به الواقعة ، وهل هي جنابة أو جنحة ، ينبغي أن ترفع الدعوى بها إلى محكمة الوصف الأشد ، إذ أنها هي التي يمكنها إذا رأت أن تقضي فيها بعقوبة الجناية أن تفعل ذلك دون محكمة الجنح ، وليس للمتهم أن يشكو حيفاً من ذلك لأن المحاكمة أمام المحكمة العليا تحقق له بحسب

(١) نض ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ المجموعة الرسمية س ١ ص ٢٧٥ .

النظام الموضوع ضمانات أوفر مما تحققها له المحاكمة أمام القاضي الجزئي . وهكذا في أحوال كثيرة نجد أن العبرة في تحديد وصف الواقعة لا تكون بالاختصاص ، ولا حتى بالعقوبة الصادرة في الدعوى .

وإنه وإن كان تكييف الواقعة لا يتبع الاختصاص ، فإن الاختصاص يتبع بحسب الأصل تكييف الواقعة ، ولا يتبعه بحسب الاستثناء ، كما رأينا في التجنيح وفي جنائيات الأحداث على وجه عام . كما أنه لا تأثير للاختصاص على الوصف حتى بعد صدور الحكم بعقوبة الجنحة على واقعة أحليت على محكمة الجنائيات بوصفها جنائية ، ولا حتى باعتبار هذا الحكم قرينة تقبل إثبات العكس في تقدير الفقه السائد ، حتى ولو صدر الحكم في النهاية بعقوبة الجنحة في جنائية ، أو بعقوبة الجنائية فيما كان يصح أن يوصف فيه بعض المذاهب بالجنحة ، كما في العود المركب ، أو في الجنائية المقرنة بعذر قانوني مخفف جوازي للمحكمة . بل إن العبرة تكون دائماً بحقيقة وصف الواقعة في تقدير القانون الموضوعي دون غيره ، وهذا هو محور الخلاف ومصدر التضارب في الرأي بين المدارس المختلفة .

على أنه يلاحظ أن هذا القضاء لمحكمة العليا قد قرر قاعدة هامة عند ما ذهب إلى أن وصف الواقعة يتغير من جنحة إلى جنابة عند التشديد كما يتغير من جنابة إلى جنحة عند التخفيف وأنه « لا وجه لحصر هذا التأثير في أحوال التشديد لأن مقدار العقوبة الذي جعله القانون مناطاً للاختصاص يتأثر بأحوال العذر كما يتأثر بأحوال التشديد ، والحد الذي ينتهي إليه هذا التأثير هو من عمل واضع القانون مباشرة في الحالتين فلا معنى للفرقة بينهما في النتائج القانونية » ولهذا النظر وجهته ، كما أن له أنصاره بين الفقهاء . على أنه يتعذر القول بأنه يعبر عن مبدأ عام أو مطرد اعتنقته محكمة العليا .

فهو ليس عاماً لأنه ورد في خصوص الكلام في عذر صغر السن دون غيره ، وفي خصوص تحديد أثر الاختصاص بالواقعة على وصفها ، أو إن شئت الدقة في خصوص تحديد أثر وصف الواقعة على الاختصاص بها ، إذا صح أن في الامكان الفصل بين الأمرين ، وهو ليس مضطرباً لأنه وإن أشار إلى أحوال التخفيف والتشديد على وجه عام إلا أننا سنقابل اتجاهات أخرى كثيرة ومتباينة لمحكمة العليا في شأن أحوال التخفيف الأخرى ، بل والتشديد على حد سواء . ثم أنه يعوزه التحديد الواضح فهو لم يبين ما إذا كان تغيير الوصف يجرى بمجرد النص في القانون على عقوبة بدلا من أخرى أم أنه يتوقف على نوع العقوبة التي يقضي بها في النهاية ؟ وهو له عذره في ذلك ، لأن التعرض لهذه الأمور لم يكن من مقتضيات الفصل في الدعوى المطروحة ، ولم يكن ليتسع لها نطاقها . فلا محل لتحميل عبارات الحكم ما لا تحتمله من مثل القول بأنه وضع قاعدة عامة ، أو خطة موحدة تسرى عند التخفيف والتشديد معاً . وهو على أية حال قضاء قديم صدر في فجر النظام القضائي الحديث في بلادنا ، ثم أخلى السبيل كما قلنا لوجهات نظر أخرى لاجبة له .

٢ — أثر عذر الاستفزاز (م ٢٣٧ ع)

في تكييف الواقعة

استفزاز المجنى عليه للجاني كعذر قانوني يعرفه قانوننا المصري في حالة واحدة فقط هي حالة مفاجأة الزوجة حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها . فانه طبقا للمادة ٢٣٧ ع يعاقب بالحبس بدلا من عقوبة الجناية الواردة في الساتين ٢٢٤ ، ٢٣٦ ومن باب أولى في المادة ٢٤٠ ع .

خطة الفقه :

تنشئ المادة ٢٣٧ ع هذه قرينة قانونية قاطعة *presumption irrefragable* لمصلحة الزوج المخدوع على أنه كان وقت الاعتداء على زوجته أو من يزني بها ، أو عليهما معا في حالة من الأفعال الوقتية التي أثرت على حريته في الاختيار ، وهو اعتبار شخصي يحتمل الحكمة من العذر وعلة وجوده . وهو لا يمس في شيء موضوع الجريمة ومادياتها التي لا تخرج عن كونها قتلا عمدا أو ضربا مفضيا إلى الموت ، بكل أركانها القانونية ونتائجها المادية الخطيرة .

ولذا كان الاتجاه الغالب — أو شبه الاجماعي — بين الشراح في مصر وفرنسا اعتبار عذر الزوج في قتل زوجته المتلبسة بالزنا عذرا شخصيا يحتمل لاصلة له بالأحوال المادية اللاصقة بالجريمة ، أو كما يقال لها أحيانا الظروف العينية فيها (١) .

ويرى فريق من شراح القانون المصري أن هذا العذر يعد لذلك من قبيل الظروف الشخصية البحتة التي لا تقتضي تغيير وصف الجناية إلى جنحة رغم تغيير العقوبة ، ورغم أنه عذر قانوني ملزم للقاضي ، فهو لا يمت بصلة إلى الظروف القضائية المخففة المشار إليها في المادة ١٧ ع (٢) ، وذلك رغم أن الأعدار القانونية الأخرى قد تقتضي تغيير هذا الوصف ، خصوصا عندما تكون ملزمة للقاضي فلا خيار له فيها .

إلا أن فريقا آخر يرى غير هذا الرأي في عذر المادة ٢٣٧ ع ويقول إنه يحكم طبيعته القانونية الملزمة للقاضي من شأنه إنشاء جريمة من نوع خاص *sui-generis* هي جنحة قتل الزوج المتلبسة بالزنا ، أو جنحة ضربها ضربا مفضيا إلى موتها — وكذلك الحال

(١) قانون الدكتور محمود مصطفي « القسم العام » م ٣١٣ والقسم الخاص م ١٨٠ وحكم قض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ رقم ١١ س ١٤ ق وما يريان أن هذا العذر يعد من الأحوال المادية التي تتمثل مباشرة بذات الجريمة فتخفف من وقعها وتقلل من جسامتها . والتمهي مع هذا الرأي حتى النهاية يؤدي إلى القول بأن شأنه شأن الأعدار العينية في أنه يستفيد منه كل من ساء في مفارقة الجريمة سواء أكان فاعلا أصليا أم مجرد شريك وسواء أكان يلم به أم كان يجهله . ويستفيد به حتى من لم يكن زوجا وهو ما لم يقل به أحد .

(٢) الدكتوران كامل مرسى والسعيد م ٣١٣ والدكتور راشد في « مبادئ القانون الجنائي »قرة ٤٤٧ م ٣٨٦ و « الموجز »قرة ٢٣٨ م ٢٤٧ .

بالنسبة للاعتداء على شريكها أو عليهما معاً . وهي جنحة لأن عقوبتها طبقاً للنص هي عقوبة الجنحة لا الجنابة . وينبغي على ذلك القول بأن هذا العذر ولو أنه شخصي بحسب إلا أنه يقتضى تغيير وصف الجنابة إلى جنحة (١) .

وقد قيل إنه مما يمتشي مع هذا الرأي الأخير أن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بجواز تجنيح بعض الجنابات نص على جنابات الأحداث ، والجنابات التي تقع تجاوزاً لحدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة ، ولم ينص على الجرائم المقترنة بعذر الاستفزاز هذا ، مما قد يستفاد منه أنه يعتبر هذا النوع الأخير جنحاً من مبدأ الأمر ، ومن ثم لا محل لتجنيحه . إلا أنه يلاحظ أن نص المادة ١٥٨/٢ من قانون الإجراءات الجديد جاء غفلاً من النص على الجنابات التي يجوز تجنيحها ، فأباح تجنيح أية جنابة إذا اقترن بها عذر قانوني أو ظرف قضائي مخفف من شأنه تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح . ومن المتفق عليه أن من الأعدار القانونية المقصودة من النص عذر المادة ٢٣٧ هذا . بل إن مشروع الحكومة كان ينص في التجنيح على عذري المادتين ٦٦ و ٢٥١ فحسب (صغر السن وتجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة) ، إلا أن لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ عدلت من صياغة المادة وجعلتها عامة على جميع الأعدار ، لأنها رأت أنه من الأوفق وضع قاعدة عامة لكل الأحوال التي يمكن تخفيض العقوبة الجنائية بناء عليها إلى عقوبة الحبس ، ولذلك حذفت عبارة « المنصوص عليها في المادتين ٦٦ ، ٢٥١ من قانون العقوبات » (٢) . وهو ما قد يستفاد منه — إذا كانت لقرينة جواز التجنيح دلالة تذكر — أنه لا مانع من اعتبار الجرائم المقترنة بعذر المادة ٢٣٧ جنابات بدلالة جواز تجنيحها . مع أنها لو اعتبرت جنحاً لجازت إحالتها إلى المحكمة الجزئية مباشرة وبغير حاجة إلى التجنيح .

هذا من جهة نصوص القانون الإجرائي ، أما من جهة العمل فإن أقل شك في توافر أي ركن من أركان عذر المادة ٢٣٧ — أو عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة الوارد في المادة ٢٥١ ع — يستتبع إحالة الدعوى — بوصفها جنابة دائماً — إلى محكمة الوصف الأشد وهي محكمة الجنابات . ولهذا طبقاً لنص المادة ٣٨٢ إجراءات أن تحكم في الدعوى حتى ولو تبين لها توافر أركان العذر من وجهة موضوعية ، وأن من شأنه — من وجهة قانونية — أن يسبغ على الواقعة وصف الجنحة . بل هي عليها أن تحكم فيها إذا استظهرت ذلك بعد التحقيق . ولذا فإنه عملاً تحال هذه الجرائم ، عند الشك في ثبوت أركان العذر ، إلى محاكم الجنابات . وتكاد أغلب الأحكام في بلادنا في هذه الجرائم — بل لعلها كلها — صدرت من محاكم الجنابات دون الجنح ، بعقوبة الجنابة أحياناً

(١) الأستاذان على بدوي والبيرشيتوت في تطبيقهما على قانون العقوبات المصري بالفرنسية م ٤١ — ٤٣
قرة ١٢ ص ٢١٢ والموسوعة الجنائية ج ٤ قرة ٥ ص ٦٥٩ والرحوم الدكتور أبو السعود قرة ١٤٩ ص ١٧١ .
(٢) راجع تقرير لجنة الإجراءات بمجلس الشيوخ المؤرخين ٢٤ يونيو سنة ١٩٤٨ و ٢٧ يناير سنة

وبعقوبة الحبس أحياناً أخرى حسبما تكشفته عنه ملابسات الواقعة وظروف المتهم . ومن ثم كان التساؤل في شأن هذه الجرائم متخذاً في الغالب الصورة الآتية : هل من أثر الحكم بعقوبة الجنحة في جريمة مقتربة بعذر المادة ٢٣٧ هذه — وهي التي تعيننا الآن دون غيرها — أن يسبغ عليها صفة الجنحة ، أم أنها تظل محتفظة بوصفها الأصلي كجناية طبقاً للمادة ٢٣٤ أو ٢٣٦ (قتل عمد أو ضرب أفضى إلى الموت) ؟

خطة محكمة النقض :

يمكن القول استناداً إلى الأحكام القليلة التي صدرت من محكمتنا العليا في شأن الجرائم المقتربة بعذر المادة ٢٣٧ أن هذه تعتبرها جنحاً لا جنايات ، بغير تردد ولا كبير عناء ، وإليك أهم هذه الأحكام مسببة بما يكفي لعرض وجهة نظرها في هذا الشأن عرضاً وافياً .

ففي حكم لها يرجع إلى سنة ١٩١٥ نراها تقرر أن « القتل المقترب بعذر معاقب عليه في مصر وبالقوانين الفرنسية والبلجيكية أيضاً بعقوبة الجنحة . ومسألة معرفة ما إذا كانت هذه الجريمة هي إذن جنحة حقيقية قد دار عليها البحث في تلك البلدان ، وأجمعت أغلب الآراء هناك على اعتبارها كذلك نظراً إلى أن المقياس الوحيد لتبويب الجرائم إلى جنايات وجنح يرجع إلى مقدار العقوبة الذي ينص عنه القانون . وإن القانون نفسه هو الذي يقضي بعقوبة الحبس في جريمة القتل المقترب بعذر . وأنه يجب أن يلاحظ فضلاً عن ذلك أن القانون المصري على خلاف القوانين الفرنسية والبلجيكية لم يتبع في تحديده مقدار العقوبة في حالة العذر طريقة تخفيض العقوبة المقررة للجريمة عينها في حالة عدم وجود العذر ، بل نص بمادة خاصة على أن القتل المقترب بعذر يعاقب عليه بعقوبة خاصة بدلاً من العقوبات المنصوص عنها في المواد ١٩٨ ، ٢٠٠ (وهما تقابلان المادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦ من القانون الحالي) .

« وهذه الطريقة التي اتبعتها ثبت بوضوح تام ، إن كان هناك حاجة إلى الوضوح ، أن القتل المقترب بعذر في اعتبار الشارع المصري يكون جريمة مستقلة في حد ذاتها ، وإن المعاقبة عليها بعقوبة الجنحة البسيطة يعطيها صفة الجنحة بلا أدنى ريب . وبناء على ذلك فلا عقاب على الشروع في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٢ ع (م ٢٣٧ من القانون الحالي) لأنها جنحة ولا عقاب على الشروع في الجنح إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون » (١) .

وقد لاحظ الحكم المذكور على هذا الوضع « تناقضاً حقيقياً في القانون المصري لأنه في ظروف واحدة لا يقبل العذر في أحوال الضرب البسيط ، ويقضي بعدم العقاب على الشروع في القتل . وهذا التناقض لا يجيز مع ذلك للقاضي أن يسد هذا الفراغ من تلقاء نفسه ولا سيما في مواد الجنايات » (٢) .

(١) نفس ١٠ أبريل سنة ١٩١٥ المراتب س ٢ عدد ٢٥٩ .

(٢) وقد طالع مشروع تعديل قانون العقوبات هذا التناقض بأن استبدل نص المادة ٢٣٧ الحالي بنص آخر =

وفي حكم آخر يرجع إلى سنة ١٩٤٢ أصرت على رأيها ودافعت عنه طويلاً فقالت :
« وحيث إن القانون إذ نص في المادة ٢٢٧ ع على أن من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها
في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة بالمادتين ٢٣٤ ، ٢٣٦
قد أفاد أنه جعل من جريمة القتل العمد أو جريمة الضرب المفوض إلى الموت إذا اقترنا بالعذر
المنصوص عليه في تلك المادة جريمة مستقلة أقل جسامة منهما معاقباً عليها بالحبس . ولما كان
القانون قد عرف الجنايات في المادة ١٠ ع بأنها هي الجرائم المعاقب عليها بالاعدام أو الأشغال
الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن . وعرف الجنج في المادة ١١ ع بأنها هي الجرائم المعاقب
عليها بالحبس الذي يزيد أقصى مدته على أسبوع أو الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها على جنيه
مصرى ، فإن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ ع هي جنحة بحكم القانون لأنه فرض
لها الحبس بعقوبة أصلية ولم يجعل للقاضي حق تخفيض العقوبة كما هو الشأن في الظروف
المخففة القضائية وفي الأعذار القانونية التي تميز للقاضي أن يحكم بعقوبة الجنائية أو بعقوبة
الجنحة .

« وحيث إنه مع صراحة هذه النصوص لا ترى هذه المحكمة محلاً للخوض فيما أثارته النيابة
في تقريرها من بحث مسألة تأثير الأعذار المخففة في طبيعة الجريمة ، وما قام في شأن هذه
المسألة من خلاف بين الفقهاء إذ لا محل للاجتهاد مع صراحة النص .

« وحيث إنه متى تقرر أن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ ع هي جنحة لا جنائية
ويجب القول بأن النظر فيها من اختصاص محكمة الجنج لا محكمة الجنائيات ، وذلك طبقاً للمادة
١٥٦ من قانون تحقيق الجنائيات التي تقضى بأن « يحكم قاضي الأمور الجزئية في الأفعال التي
تعتبر جنحاً بنص قانوني » والمادة الأولى من قانون تشكيل محاكم الجنائيات التي تنص على
أن « الأفعال التي تعد جنائية بمقتضى القانون تحكم فيها محاكم الجنائيات ما عدا ما يكون الحكم
فيه من خصائص محاكم مخصوصة » ولا محل للقول بأن تقدير قيام العذر يجب أن يترك إلى
محاكم الجنائيات إذ لا نص في القانون يقضى بذلك ، وبإخراج الوقائع التي تعتبر جنحاً لما لا يسها
من عذر قانوني مخفف من اختصاص محاكم الجنج .

« ويؤيد هذا النظر أن القانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتجنيح بعض
الجنائيات إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة قد نص في مادته الأولى على أنه في حالة
ما يرى قاضي الإحالة وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنائية وأن الدلائل المقدمة كافية يجوز
له بدلا من تقديم التهم إلى محكمة الجنائيات أن يصدر أمراً بإحالة الدعوى إلى القاضي
الجزئي المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بأحد الأعذار المنصوص
عليها في المادتين ٦٠ و ٢٥١ ع (٦٦ و ٢٥١ من القانون الحالي) ، أو لظروف مخففة

== مقتضاه أن « من زوجي ، بمشاهدة زوجته أو أخته أو ابنته حال اتصالها في غير حل برجل اتصالاً جنسياً وقتلها هي
وشريكها أو ضربهما ضرباً أفضى إلى موتهما يعاقب بالحبس . ولا معاقب عليه فيما دون ذلك » .

من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة » ولم يذكر ضمن الجنايات التي يجوز لقاضي الاحالة تجنيحها أي تقديم مرتكبيها إلى محكمة الجنح بدلا من محكمة الجنايات الأفعال التي تقترن بالعدر المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ ع . ولا يمكن أن يحمل هذا الإغفال على أن الشارع أراد أن يكون لمحكمة الجنايات دون غيرها تقدير هذا العذر ، إذ أن العذر المنصوص عليه في هذه المادة لا يختلف في طبيعته عن العذر المنصوص عليه في المادة ٢٥١ ع ، إلا أنه يجب على القاضي متى ثبت له العذر المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ ع أن يطبق عقوبة الجنحة ، بينما ترك له الخيار عند ما يثبت له العذر المنصوص عليه في المادة ٢٥١ ع أن يطبق عقوبة الجناية أو الجنحة .

« ولو كان مراد الشارع أن تنفرد محاكم الجنايات بتقدير الأعذار القانونية إطلاقا لكان الأولى بذلك عذر المادة ٢٥١ ع ، لأن العقوبة المقررة أصلا للجريمة المقترنة بهذا العذر هي عقوبة جناية بينما العقوبة المقررة للجريمة المقترنة بعذر المادة ٢٣٧ هي عقوبة جنحة . وإنما السبب في هذا الإغفال — على ما يظهر من روح التشريع ومن المذكرة الايضاحية المرفوعة مع مشروع القانون القاضي بتجنيح بعض الجنايات — هو أن المشرع يعتبر الأفعال المقترنة بعذر المادة ٣٧ جنحا لا جنايات ، بما أن العقاب المقرر لها هو الحبس ، فلم تكن إذن حاجة إلى النص على جواز إحالتها إلى محكمة الجنح » (١) .

تعليق على هذا القضاء :

سبق أن بينا كيف أن قرينة عدم النص على الجرائم المقترنة بعذر المادة ٢٣٧ في قانون التجنيح الصادر في ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قد فقدت قيمتها بصدر قانون الاجراءات الجديد رقم ١٥٠ لسنة ١٩٤٩ خاليا من كل تخصيص ، وكيف أن المادة ١٥٨/٢ منه أباحت تجنيح أية جناية إذا اقترن بها عذر قانوني أو ظرف قضائي مخفف من شأنه تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح دون تفرقه بين عذر وآخر ، بل ورد في تقرير لجنة الاجراءات بمجلس الشيوخ أنها عدلت من صياغة المادة عمدا فجعلتها عامة تشمل جميع أحوال التخفيف أيما كان مصدره ودون حاجة إلى تخصيص عذر دون آخر ، لأنها رأت أنه « من الأوفق وضع قاعدة عامة لكل الأحوال التي يمكن تخفيض العقوبة الجنائية بناء عليها إلى عقوبة الحبس » .

وعلى أية حال فإنه رغم صدور قانون الاجراءات الجديد بما تضمنته من النص صراحة على جواز تجنيح الجنايات المقترنة بجميع الأعذار القانونية — بما فيها عذر المادة ٢٣٧ — فإن هذا القضاء لم يفقد قيمته من حيث محاولته الفصل في طبيعة الجنايات المقترنة بهذا العذر وبيان ما إذا كانت تظل جنايات أم تنقلب إلى جنح ، وما انتهى إليه من أنه اعتبرها جنحا في النهاية لا جنايات .

(١) نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٣ مجموعة النواحد القانونية ج ٦ رقم ٢٧٢ من ٣٥٣ — ٣٥٥ .

مع ذلك فلا ينبغي ان يفوتنا ملاحظة أن هذا القضاء جاء في معرض الكلام في الاختصاص ومؤيد القول بأنه في هذا النوع من الجرائم لا مانع من أن يكون للمحاكم الجزئية الاختصاص به ، متى استبان لها توافر عناصر العذر المطلوبة في القانون فضلا عن ثبوتها من الوجهة الموضوعية . فلاحتمل القول بأنه قطع برأى في اعتبار هذه الجرائم جنحا فيما يتعلق بجميع الآثار الموضوعية والاجرائية المترتبة على هذا الاعتبار ، رغم تعدد هذه الآثار وتنوعها .

كما يلاحظ مدي عناية هذا الحكم بأن يضع النقط فوق الحروف فيما يتعلق بالمقارنة بين عذري المادتين ٢٣٧ ع و ٢٥١ عندما قرر أنه « يجب على القاضي متى ثبت له العذر المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ أن يطبق عقوبة الجنبنة وبينما ترك له الخيار عندما يثبت له العذر المنصوص عليه في المادة ٢٥١ ع أن يطبق عقوبة الجنابة أو الجنبنة » . أى أن الحكم المذكور حفظ الاختصاص لمحاكم الجنب بالجنح بالجرائم المقرنة بعذر المادة ٢٣٧ لأنه ملزم للقاضي ، حين حفظه لمحاكم الجنابات بالنسبة للجرائم المقرنة بعذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة (م ٢٥١) لأنه غير ملزم للقاضي . ولكنه لم يقل مع ذلك صراحة إن من شأن الاختيار في هذا العذر الأخير أن يضاف على الواقعة المقرنة به صفة الجنابة دائما مادامت العقوبة المقررة لها أصلا في القانون هي عقوبة الجنابة . وأن صفة الجنابة هذه تظل مستقرة فيما يتعلق بجميع الآثار التي يرتبها القانون على هذه الصفة . وأنها تظل مستقرة حتى النهاية ، ولو حكم في الدعوى بعقوبة الجنبنة بحكم نهائي حائر حجية الشيء المفضى به . فيلغى التحفظ في فهم عبارات الحكم وعدم تحميلها ما لا تحتمله من مدلول أو من آخر .

وحتى القول بأن عذر المادة ٢٥١ اختياري للقاضي ، فله حتى مع ثبوت أركانه أن يطبق عقوبة الجنابة أو الجنبنة حسبما يشاء له تقديره قول محل نظر . بل إنه حتى هذا النظر كان لمحكمتنا العليا فيه رأى وتقدير في قضاء آخر ، فاعتبرت نفس هذا العذر ملزما للقاضي في نطاق معين . ومادام هذا القضاء قد أشار إلى أن مناط البحث في أثر أى عذر قانوني هو معرفة مدى التزام القاضي به أو عدم التزامه ، فمن حقنا أن نتساءل من جديد عما إذا كان عذر المادة ٢٥١ ينال من وصف الواقعة فيغيره من جنابة إلى جنبنة أم لا ، وهو ما سنعود إليه فيما بعد .

ومن جهة أخرى فإنه فيما يتعلق بالاختصاص تحال الدعوى إلى محكمة الجنابات بحسب الأصل سواء أرفع بتوافر عذر المادة ٢٥٢ أم عذر المادة ٢٣٧ وبصرف النظر عن الجدل الذى يثار في شأن أثر هذا العذر أو ذلك في حقيقة وصف الواقعة ، لما إذا ؟ لأن نتيجة الإحالة إلى محكمة الموضوع بتعذر عليها أن تثبت برأى قاطع في ثبوت جميع أركان العذر من عدم ثبوتها ، فإن مثل هذا البت من صميم رسالة محكمة الموضوع لأنه لا يتسنى بطبيعة الحال إلا بعد إجراء التحقيق النهائي ، ثم - وهذا هو الأهم - بعد سماع مرافعة أطراف الخصومة ، وإفساح المجال لهم بما يكفي لأن يستبين وجه الحق في مثل هذا الدفع . وأين ذلك من رسالة

جهة الاحالة التي عليها في الواقع أن تبدي تقديراً أولياً في مدى كفاية الدلائل المطروحة فحسب ، ودون أن تتغلغل في تقديرها أو تمحيصها ؟ وهي في النهاية تبحث بالأكثر في دلائل الإدانة أو أدلتها لا في أدلة الدفاع ، أو في أوجه ثبوت هذا العذر ، أو ذاك ، لأنها بجهة اتهام ، والشك عند سلطات الاتهام يفسر ضد المتهم لا لصالحه كما هو معروف ، فلا تكون الواقعة في نظرها إلا قتل عمد أو ضرب أفضي إلى الموت بحسب الأصل .

لذا فانه في الحالين معا — ورغم الدفع بتوافر عذر المادة ٢٣٧ أو عذر المادة ٢٥١ على حد سواء — تحال الدعوى إلى محكمة الجنايات بحسب الأصل — وفي الحالين معا يجوز تجميع الدعوى ، فلا يجوز الاستناد إلى هذا الأمر أو ذاك في القطع برأى في حقيقة وصف الواقعة أو في القول بأن لكل عذر منهما حكمه ونظامه ، فان مثل هذا الاستناد — الذي يرجع إلى قواعد الاختصاص فحسب — كثيراً ما يكون مدماة للخطأ ، إذ أن حقيقة وصف الواقعة في تقدير القانون غير متوقفة بالضرورة على جهة الاختصاص بنظرها كما سبق أن قلنا .

أم ما يترتب من آثار على اعتبار الجريمة المقترنة بعذر المادة ٢٣٧ جنحة ، وما يترتب على اعتبارها جنابة :

قلنا إن الرأي استقر — إلى حد كبير — في قضاء محكمتنا العليا على اعتبار الجريمة المقترنة بعذر المادة ٢٣٧ جنحة لا جنابة ، ولو كانت العقوبة المقررة لها أصلاً عقوبة جنابة لا جنحة ، ولكنه لم يستقر على ذلك في الفقه حيث هناك رأيان قائمان لكل منهما حججه وأسانيده . لذا يبدو لنا من الأهمية بمكان ان نرتب أم الآثار التي يصح ترتيبها على كل من الرأيين لنلجس عن قرب خطورة هذا الخلاف من حيث آثاره العملية ، ولنستبين كيف أن دعوتنا الشارع إلى التدخل لحسم الموضوع بنصوص صريحة ليست تزيد ، ولا مبالغة منا في تصور نقص موهوم .

فمثلاً إذا قيل بأن عذر المادة ٢٣٧ — كما قالت محكمتنا العليا — يقتضي تغيير وصف الجنابة إلى جنحة وجب القول بأنه يسرى على الزوج إذا كان فاعلاً أصلياً للجريمة دون غيره من الفاعلين الأصليين ولو علموا به ، أخذاً بقاعدة المادة ٣٩ عقوبات عند ما نصت في ذيلها على أنه « إذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضي تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا تعدى أثرها إلى غيره منهم » . أما بالنسبة للشركاء فيتأثر به من يعلم به ، ولا يتأثر به من لا يعلم به أخذاً بقاعدة المادة ٤١ ع عند ما نصت على أنه « لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضي تغيير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال » .

كما يجب عندئذ القول بأنه إذا لم يكن الزوج فاعلاً أصلياً في القتل أو الضرب المفضي إلى الموت ، بل مجرد شريك فيه بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة ، فلا يستفيد من هذا

العذر لا هو ولا الفاعل الأصلي ، وذلك لأن فعل الشريك يستعير صفة الإجرامية من فعل الفاعل الأصلي لا العكس تطبيقاً للقاعدة العامة .

ومن هذه الآثار أيضاً وجوب القول بعدم العقاب على الشروع في جريمة مقترنة بعذر المادة ٢٣٧ ع لأنها تعد جنحة ، ولا يوجد نص يعاقب على الشروع فيها ، وإذا أحدث فعل الشروع إصابات مما ينطبق عليه وصف الجرح أو الضرب طبقاً للسادتين ٢٤١ ، ٢٤٢ ع فيكون العقاب بمقتضى هاتين المادتين لا بوصف انفعال شروعاً مقترناً بعذر المادة ٢٣٧ .

ومنها كذلك أنه إذا وقعت جنابة قتل تأهباً لجريمة مقترنة بهذا العذر أو لتسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها على الهرب أو التخلص من العقوبة ، فيجب القول بقيام ظرف ارتباط القتل بجنحة طبقاً لنص المادة ٢٣٤/٣ لا ظرف اقترانه بجنابة طبقاً لنص المادة ٢٣٤/٢ .

وأخيراً يترتب على ما تقدم وجوب معاملة هذه الجرائم باعتبارها جنحا فيما يتعلق بأحكام العود ، وفيما يتعلق بالمدد اللازمة لتقادم الدعوى العمومية (م ١٥ إجراءات) وللعقوبة الصادرة فيها (م ٥٢٨ إجراءات) وهي تختلف في الجنح عنها في الجنايات كما هو معلوم . ذلك حين أنه يترتب على الرأي الثاني نتائج عكسية لما سبق :-

فمنها وجوب القول بأن هذا العذر — شأنه شأن بقية الأعذار والظروف الشخصية التي لا تقتضي تغيير الوصف — لا يسري إلا على من يتصف به دون غيره من المساهمين في الجريمة سواء بوصفهم فاعلين أصليين أم مجرد شركاء ، وسواء أعلموا به أم لم يعلموا ، وذلك بمفهوم المخالفة من المادة ٤٤ ع عند مانصت في فقرتها الأولى على أنه « لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضي تغيير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال » . وكذلك فإنه إذا لم يكن الزوج فاعلاً أصلياً للجريمة بل مجرد شريك فيها وجب عندئذ القول بأنه يستفيد وحده من هذا العذر ، دون الفاعل الأصلي .

ومنها وجوب القول بالعقاب على الشروع في الجريمة لأنها جنابة ؛ طبقاً للقواعد العامة ، ولو أن العقوبة لا ينبغي أن تتجاوز بطبيعة الحال عقوبة الجريمة التامة .

ومنها كذلك أنه إذا وقعت جنابة قتل تأهباً لارتكاب جريمة قتل مقترنة بهذا العذر أو لتسهيلها أو ارتكابها بالفعل ، أو مساعدة مرتكبها على الهرب أو التخلص من العقوبة ينبغي القول بقيام ظرف ارتباط جنابة بجنابة أخرى ، فضلاً عن اقترانهما إذا توافرت المعاصرة الزمنية بينهما .

كما يترتب على هذا الرأي وجوب معاملة هذه الجرائم باعتبارها جنايات فيما يتعلق بأحكام العود ، وفيما يتعلق بالمدد اللازمة لتقادم الدعوى العمومية والعقوبة الصادرة فيها . ولنا عودة تفصيلية إلى ذلك فيما بعد عند الكلام في تكييف الواقعة من حيث أثره في القانون الإجرائي ، سواء فيما يتعلق بعذر الاستفزاز هذا أم بأحوال التخفيف والتشديد على وجه عام .

« ينبغي »

شرط الزواج الديني في القانون المدني اليوناني

للاستاذ صلاح الدين عبد الوهاب

وكيل نيابة الاستئناف

تنص المادة ١٣٦٧ من القانون المدني اليوناني على أن « يعتبر منعما زواج الأشخاص القابعين لكنيسة الروم الأرثوذكس (الشرقية) إذا لم يباشره أحد قساوسة هذه الكنيسة . ويكون الحكم كذلك بالنسبة إلى زواج مسيحي تابع لملة الروم الأرثوذكس (الشرقية) بمسيحي تابع لملة أخرى . ويتم التراضي بين الأشخاص الذين ينعقد الزواج بينهم في نفس الوقت أمام القسيس أثناء عقد الزواج » (١) .

وقد ثار الخلاف في القضاء وفي الفقه حول مدى انطباق هذا النص على زيجات اليونانيين خارج حدود اليونان وهل يبطل الزواج تبعا لتخلف شرط إجراء الزواج على يد الكاهن الرومي الأرثوذكسي أو لا .

١ — في فرنسا :

قضت محكمة الألب البحرية في حكم لها بتاريخ ١٩/٦/١٩٢٩ بأن « الزواج طبقا للتشريع اليوناني ليس إلا زواجا مدنيا ذا صبغة دينية ويمارس القسيس الذي يباشره سلطته كموظف الحالة المدنية » (٢) .

وبلاحظ على هذا الحكم أن المحكمة تناولت فيه بالتكييف نظام الزواج في القانون اليوناني وخلصت إلى أنه نظام مدني كالنظام السائد في فرنسا وإن كان مصطبغا بصبغة دينية . وهي تريد أن تنفذ من ذلك إلى أن زواج اليونانيين في الشكل المدني الفرنسي هو زواج صحيح ليس لأنه الشكل المحلي الذي تقضي باتباعه قاعدة خضوع شكل التصرف لقانون محل إبرامه ، بل لكونه متفقا في الطبيعة مع النظام اليوناني .

إلا أن بعض المحاكم الأخرى لم تذهب في أحكامها إلى هذا الحد بل رأت أن نقطة البداية في حل المشكلة هي تكييف الشرط الوارد بالمادة ١٣٦٧ من القانون المدني اليوناني وهل يعتبر من الشروط الموضوعية لعقد الزواج أو يعتبر مجرد شرط شكلي فيه — وخلصت من التكييف الذي يجب أن يتم وفقا للقانون الفرنسي إلى أن شرط إجراء الزواج الديني على يد كاهن رومي أرثوذكسي هو شرط شكلي من شروط الزواج وبالتالي اعتبرت أن زواج

(١) يرجع تاريخ هذا النص إلى قانون يسمى النوقل notelle أصدره الامبراطور اليوناني ليونث الماقل حوالي سنة ٨٩٠ .

(٢) الحكم منشور بمجلة كلونيه سنة ١٩٣٠ من ٩٨٨ .

اليونانيين في الشكل المدني الفرنسي (أمام موظف الحالة المدنية) صحيح طبقا لقاعدة خضوع شكل العقد لقانون محل إبرامه « (١) .

وذهبت قلة من المحاكم إلى إبطال مثل هذه الزيجات المخالفة لأحكام القانون الشخصي للزوجين . من ذلك ما قضت به محكمة السين في ١٩/١١/١٩٢٠ من أن « الفرنسية التي تزوج من يوناني زواجا مدنيا في فرنسا لا تكتسب بمقتضى هذا الزواج الجنسية الفرنسية » (٢) .

وقد عرض هذا الخلاف على محكمة النقض الفرنسية فحسمته بحكم حديث لها صدر بتاريخ ٢٢/٦/١٩٥٥ قالت فيه : « يجب لتحديد طبيعة شرط إجراء الزواج الديني ومعرفة ما إذا كان يعتبر من الشروط الشكلية أو من الشروط الموضوعية ، أن يرجع القضية الفرنسية إلى ما تقضى به الروح السائدة في القانون الفرنسي والتي تعتبر الصبغة الدينية أو المدنية لعقد الزواج من الشروط الشكلية — وتأسيسا على ذلك يكون الزواج المدني المبرم في فرنسا بين يوناني وفرنسية صحيحا طبقا لقاعدة خضوع شكل العقد لقانون محل إبرامه ، ولو أن القانون اليوناني الذي يستلزم إتمام الزواج الديني يعتبره شرطا موضوعيا » (٣) .

٢ — وفي اليونان :

يرى بعض الشراح (٤) أن « الاتجاه إلى نظرية التكييف يجعل من المتعذر تعرف طبيعة الزواج على يد الكاهن الأرثوذكسي وما إذا كان من الشروط الشكلية أو من الشروط الموضوعية لاختلاف نظرة القانون اليوناني عن أي من التشريعات التي يسود فيها نظام الزواج المدني » ولم يستندون في القول بأن شرط إجراء الزواج الرومي الأرثوذكسي هو شرط موضوعي — إلى فكرة الزواج في نظر الكنيسة الأرثوذكسية وكونه سرا من الأسرار sacrament التي تحتفظ بها الكنيسة لنفسها وهو بهذه النظرة لا بد له من مراسم دينية من شأنها إيجاد العلاقة الروحية بين الزوجين وعندما يباشر الكاهن طقوس عقد الزواج لا يكون ممثلا لسلطة

(١) حكم محكمة السين في ٢٦ يونيو سنة ١٩١٢ بمجلة القانون الدولي الخاص ١٩١٣ من ١٣٤ سيري ١٩١٢ | ٢ | ٩٤ وحكمها في ٢٧ مايو سنة ١٩١٣ جازيت دي باليه ١٩١٣ | ١ | ٦٨٨ وحكمها في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٨ بمجلة القانون الدولي الخاص ١٩١٩ من ١٢٠ وحكم محكمة باريس في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ بمجلة كلويه ١٩٢٢ من ١٣٥ وحكم محكمة السين في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٣ بمجلة القانون الدولي الخاص ١٩٣٥ من ٧٥٩ وحكم محكمة تولوز في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٣ سيري ١٩٤٤ | ٢ | ٥٣ .

(٢) لأن العقد باطل في هذه الحالة ولا يصلح سببا لكسب الجنسية الجديدة (راجع الحكم بمجلة كلوية ١٩٢١ من ١٨٤) .

(٣) مذهب بالهجة الانتقادية لقانون الدولي الخاص العدد الرابع لسنة ١٩٥٥ من ٧٢٣ .

(٤) الأستاذ ماريدا كس الأستاذ بجامعة أثينا في مقال له بالمجلة الانتقادية لقانون الدولي الخاص سنة ١٩٥٢ من ٦٦١ في زواج اليونانيين الأرثوذكس خارج اليونان .

عامة ، ولكنه مكلف بوظيفة دينية يعتبر فيها خادما لمنشئ السر (السيد المسيح عليه السلام) بغية جلب العفو الإلهي على الزوجين وطريقته في ذلك سرية غير مفهومة لا تقتطع في شيء من الأوضاع الانسانية ولهذا فإن القانون *representant une fin en soi* بدونه لا يكون للتراضي على الزواج أي أثر قانوني .

وعلى ذلك لا يمكن أن يحل موظف الحالة المدنية عند مباشرته للزواج المدني محل الكاهن الذي يباشر الزواج الديني لاختلاف طبيعة وظيفتهما كل عن الأخرى كما لا يحل قسيس آخر محل القسيس التابع لكنيسة الروم الارثوذكس لأن لكل كنيسة سر خاص بها لا يعرفه سوى العاملين بها .

وكما أنه طبقا للتشريعات الوضعية يتوقف وجود العمل القانوني على تسكامل العناصر الداخلية في طبيعته والتي بدونها لا يمكن القول بقيامه ، فإنه ليس من شأن القول بصحة التصرف الذي يتم وفقا للشكل السائد في محل إبرامه ان يستغني به عن توافر عنصر يعتبره القانون المطبق على موضوع هذا التصرف ضرورة لازمة لوجوده .

وقد تساءل الأستاذ ماريداكس عن الرأي الذي يعتنقه القاضي اليوناني إذا عرض عليه نزاع في زواج أبرم خارج اليونان بين اثنين يتبع كلاهما أو أحدهما كنيسة الروم الارثوذكس طبقا للشكل المقرر في قانون بلد إبرامه ودون توافر الشرط المنصوص عليه في المادة ١٣٦٧ . وسبب تساؤه ان المادة ١١ من القانون المدني اليوناني تنص على ان « العمل القانوني يكون صحيحا من حيث الشكل اذا تم وفقا لأحكام القانون الذي يسرى على موضوعه أو لقانون محل إبرامه أو للقانون الوطني المشترك لجميع اطرافه » . وتنص المادة ١٣ من نفس القانون على ان « يسرى على الشروط الموضوعية للزواج القانون الذي ينتمى اليه كل من الزوجين بحجسبته » . وقال انه يقع على القاضي أولا واجب تعرف اي من النصبين السابقين ينطبق على الزواج المعروض عليه النزاع حول صحته وفي سبيل قيامه بهذا الواجب يتعين عليه ان يفسر عبارة « شكل التصرف القانوني » الواردة في المادة ١١ وعبارة « الشروط الموضوعية للزواج » الواردة في المادة ١٣ — وهو يستعين في هذا التفسير بالقواعد السائدة في القانون اليوناني الداخلي على أن يدخل في اعتباره ما تقضي به قوانين البلاد الأخرى .

ولما كان المسلم طبقا لنص المادة ١٥٨ من القانون المدني اليوناني أن أشكال التصرفات القانونية لا تنصرف الا إلى طرق التعبير عن الإرادة . والشروط الموضوعية طبقا للمادة ١٣٦٦ من نفس القانون تنصرف إلى العناصر المنصوص عليها في المواد من ١٣٥٣ إلى ١٣٦٥ وهي اللازمة لتكوين الزواج فإنه يتضح أن عبارة « الشروط الموضوعية » تدسع لكل ما لا يعد من طرق التعبير عن الإرادة ويكون لازما لانعقاد الزواج .

وخلص الأستاذ ماريداكس من كل ذلك إلى أن نص المادة ١٣٦٧ نصريح في معنى أن الزواج الذي يتم بغير الطريق المرسوم فيه يكون منعزما أي لا تعتبر العلاقة القائمة بين الطرفين

حيث أنه في نظر المشرع والقاضى اليونانيين إلا علافة مائة غير مشروعة (١) .

٣ - أما في مصر :

فقد أجمع الفقه على أنه يلزم قبل تحديد القانون الواجب التطبيق على طلب بطلان الزواج المؤسس على عدم اتمام الزواج الرومى الارثوذكسى مما تقضى به المادة ١٣٦٧ ، أن يجرى تكييف الشرط الوارد بنص هذه المادة — وتقضى المادة العاشرة من القانون المدنى المصرى بأن تتبع أحكام القانون المصرى في هذا التكييف — ولما كان القانون المصرى ليس تشريعا موحدا في مسائل الأحوال الشخصية بل هو نظام مركب من عدة شرائع دينية يسمح بتطبيق كل منها على أبناء الملة بشرط اتحادهم في المذهب والملة والا طبقت أحكام الشريعة الإسلامية باعتبارها القانون ذو الولاية العامة ودين الدولة الرسمى — كان من اللازم لكل ذلك ان يجرى التكييف وفقا لأحكام هذه الشريعة مع السماح بضم الشرائع الاخرى اليها كلها كان التكييف متعلقا بعلاقة قانونية نجهولة من الشريعة الإسلامية .

وطبقا لأحكام الشريعة الإسلامية التي يعتبر الزواج فيها نظاما مدنيا — يعتبر كل ما يتعلق بالجهة التي تباشر تحرير عقود الزواج والمراسم والطقوس التي تصحبها من شكك لا من موضوعه (٢) . ولذا كان الشرط الوارد بالمادة ١٣٦٧ من القانون المدني اليونانى — في نظر الفقه — متعلقا بشكل الزواج لا بموضوعه ويكون صحيحا الزواج الذي يتم في مصر ويكون من بين طرفيه يونانى أرثوذكسى — في أى من الأشكال المحلية .

أما القضاء فقد تردد بين اعتبار الشرط الدينى للزواج شرطا موضوعيا لازما للانعقاد أو شرطا شكليا . فأخذت بعض المحاكم بالرأى الأول (٣) وأخذت بالرأى الثانى معظم المحاكم المختلطة والوطنية (٤) .

(١) راجع في هذا المعنى بوربوسون في مؤلفه « الزواج والأنظمة المالية والميراث في قارات العالم الخمس » طبعه ١٩٣٤ ص ٣٧٧ — وانظر المذكرة المرفوعة من الأستاذ جورج باليس الأستاذ بجامعة أثينا إلى رئيس الوزراء ووزير العدل مرافقة لمروع القانون المدني اليونانى في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٩ .

(٢) انظر بحث الدكتور أحمد مسلم في الشكل والموضوع في تكوين الزواج منشور بمجلة التشريع والقضاء المنة الخامسة المبدان السادس والسابع سنة ١٩٥٣ ص ٨ نبذة ١٨ ومؤلف الدكتور عز الدين هبد الله في القانون الدولى الخاص المصرى الجزء الثانى الطبعة الثانية نبذة ٩٤ ص ١٩٤ ومؤلف الدكتور جابر جاد في تنازع القوانين طبعه ١٩٥٦ نبذة ٩٣ ص ٢٤٢ وما بعدها .

(٣) محكمة مصر الابتدائية المختلطة بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٤٨ وبتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٤٩ مشار اليهما في كتاب الأستاذ جميل خانسكى الأحوال الشخصية للأجانب في مصر ص ٢٥٩ — واستئناف الاسكندرية الوطنية في ٩ ابريل سنة ١٩٥٠ المجلة المصرية للقانون الدولى سنة ١٩٥٠ ص ٢٢٦ ومحكمة الاسكندرية الابتدائية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥١ المجلة المصرية للقانون الدولى سنة ١٩٥٢ ص ١٥٤ . (والحكيم منشورين باللغة الفرنسية) واستئناف القاهرة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ المجموعة الرسمية السنة ٥٣ المدين الثالث والرابع ص ١٥٣ .

(٤) استئناف مختلط ٥ مايو سنة ١٩٤٩ البلقان ٦١ ص ١١٨ ومحكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٩ .

وقد انفردت محكمة الاسكندرية الابتدائية الوطنية بحكم غريب في هذا المجال تخلص وقائع الدعوى التي صدر فيها في أن سيدة يونانية أرثوذكسية تزوجت من ايطالي كاثوليكي في الكنيسة الكاثوليكية بالاسكندرية في ٢١ سبتمبر ١٩٣٥ . وبعد مضي عدة سنوات أقامت دعوى ضد زوجها طلبت فيها الحكم بإطلاق زواجها منه عملاً بالمادة ١٣٦٧ مدني يوناني . ورفضت المحكمة الحكم بالبطلان مؤسسة حكمها على أن قبول الزوجة البركة على يد كاهن كاثوليكي ثم تناولها الأسرار المقدسة منه يعتبر بمثابة اعتناق ضمنى للمذهب الكاثوليكي وأوردت المحكمة تدعياً لقضائها أسباباً أخرى فقالت « إن التفرقة المذهبية بين « كاثوليكي » و « أرثوذكسي » تفرقة شكلية محض إذ أن كلا المذهبين تابع لدين واحد — وهو المسيحية — ومن ثم لا يجوز أن تصبح هذه التفرقة حائلاً يقف في سبيل هذه المصاهرة الجماعية التي تربط الايطاليين باليونانيين بأواصر النسب في مصر منذ أجيال عديدة سلفت وقد بلغ عددهم الآن — في مدينة الاسكندرية وحدها ٩٠ ألفاً يعيشون جنباً إلى جنب كما لو كانوا أسرة كبيرة لها طابع معين واستقرار اجتماعي ذاتي ، ولذا فقد أصبح من دواعي النظام العام في مصر حماية هذا الاستقرار ليس فقط في وضعه الحالي بل بالنسبة لمستقبله أيضاً واحتراما للحقوق المكتسبة له في الماضي وذلك حفظاً للأسرة وللانساب وللأولاد من أن تتطرق إليهم عوامل هادمة باسم الاختلاف الشكلي بين مذهبين شقيقين في دين واحد ، وأن المادة ١٣٦٧ من القانون المدني اليوناني تتكلم عن مبدأ قانوني شرع أصلاً لليونان اثباتاً لتمسكها بالعقيدة الأرثوذكسية لا للوسط المختلط الموجود في القطر المصري وفي مدينة الاسكندرية بصفة خاصة » (١) .

وهذا الاتجاه الذي سارت فيه المحكمة غير مبرر لدينا لما يلي :

أولاً — أن المحكمة اعتبرت أن رضا الزوجة اليونانية الأرثوذكسية بعقد زواجها بالكنيسة الكاثوليكية التي يتبعها الزوج بمثابة اعتناق ضمنى للمذهب الكاثوليكي — ومن ثم استبعدت على هذا الأساس نص المادة ١٣٦٧ من القانون المدني اليوناني الذي وضع فقط لليونانيين التابعين للكنيسة الأرثوذكسية .

وهذا التحصيل القانوني غير كاف في نظرنا إذ أن رضا أحد الزوجين بإبرام الزواج

== سنة ١٩٥١ القضية رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٠ أحوال شخصية اجانب وأول يناير سنة ١٩٥٢ القضية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٠ أحوال شخصية اجانب ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٣ القضية رقم ٧٦١ لسنة ١٩٥٢ مشار إليه في مؤلف الأستاذ تادرس ميخائيل تادرس في الأحوال الشخصية للاجانب في مصر طبعة ١٩٥٤ بنقطة ١٢٠ ص ٧٦ ومحكمة القاهرة الابتدائية بتاريخ ٥ يناير ١٩٥٤ القضية ١٠١ لسنة ١٩٥٣ أحوال شخصية اجانب (وهي احكام غير ملشورة) .

(١) حكم محكمة الاسكندرية بتاريخ ٢٣ يونيو ١٩٥٣ المشار إليه في مؤلف الأستاذ تادرس ميخائيل تادرس ص ٧٦ وراجع تطبيقاً على هذا الحكم باللغة الفرنسية للدكتور بيون سميرنيادس المحامي بالمجلة المصرية للقانون الدولي ص ١٦٠ وما بعدها .

في كنيسة الآخر لا يعني بذاته ووحده انضمام هذا الزوج إلى مذهب شريكه ، ذلك لأن تغيير المذهب يقتضي إجراءات معينة يجب اتباعها وطقوس دينية يتعين إجراؤها ليتم هذا التغيير وتترتب عليه نتائج القانونية ولا يرد على ذلك بأن جميع المذاهب المسيحية تكون وحدة لأن لكل مذهب كنيسة تخالف تعاليمها وأسرارها كنائس المذاهب الأخرى .

ويبين من مطالعة أحكام محكمة النقض المصرية أنها في جانب ماذهب إليه إذ قضت في حكم لها بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٥ بأن « جهة تحرير عقد الزواج لا يمنح الجهة التي حررتها اختصاصا قضائيا بل العبرة في ذلك باتحاد مذهب طرفي الخصومة ، ولما وكان رضا هذه الزوجة إجراء عقد الزواج أمام كنيسة الأقباط الأرثوذكس التي ينتمي إليها المدعي عليه وقبولها اتباع طقوس هذه الكنيسة ونظمها لا يفيد بذاته تغيير المذهب أو الملة ولا ينهض وحده دليلا على هذا التغيير لأنه قد يكون المراد به مجرد تفسير توثيق العقد دون مساس بالملة أو المذهب الذي تنتمي إليه الزوجة . لما كان ذلك فإن المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس لا يكون مختصا بنظر المنازعات الناشئة عن هذا الزواج ويكون الاختصاص للمحاكم الشرعية » (١) .

فإن رضا الزوجة بعقد زواجها في الكنيسة التي ينتمي إليها زوجها لا يفيد بالضرورة رضاها باعتناق مذهبه فقد رأت محكمتنا العليا أن شرط اختصاص المجلس الملي وهو اتحاد الملة والمذهب لا يكون متحققا وبالتالي يكون الاختصاص للمحاكم الشرعية .

ثانياً — أن المحكمة لم تحاول البحث عن القانون الواجب التطبيق على طلب البطلان المعروض عليها ولم تحدد لنا ما إذا كان نص المادة ١٣٦٧ مدني يوناني ينطبق على الزواج موضوع النزاع أم لا وإنما اكتفت بالقول بأن الحكم بالبطلان يمس النظام العام في مصر — ونري أن تطبيق القانون اليوناني في هذا الخصوص — إن كان ثمة وجه لتطبيقه — لا يمس النظام العام لأنه لا يمكن القول في ظل مبدأ شخصية القوانين في مواد الأحوال الشخصية الذي أخذ به المشرع المصري — أن النظام العام في مصر يحمي الزواج الباطل .

٤ — رأينا الجواب :

باستقراء نص المادة ١٣٦٧ من القانون المدني اليوناني يبين أنها تبدأ بعبارة « يعتبر » منعدماً لا « يعتبر باطلا » وقد عرّبت الترجمة الفرنسية الرسمية للمادة تعبيراً أكثر دقة وهو " Il n'y a point mariage " أي لا يوجد زواج . ومن هذا يبين أن القانون اليوناني يعلق وجود الزواج على حصوله أمام كاهن تابع لكنيسة الروم الأرثوذكس — فتخلف هذا الشرط لا يجعل الزواج باطلاً فحسب وإنما معدوم الوجود — وليس الانعدام هنا صورة من صور البطلان لأنه يكون عندئذ لا معنى له وعود إلى النظرية التقليدية في البطلان والتي

(١) الحكم الصادر في القضية رقم ٩ لسنة ٢٠٤ قضائية تنازع الاختصاص بمجموعة أحكام النقض السنة السادسة

هجرها الفقه الحديث وإنما هو انعدام لكل أثر للارادة القانونية أى كل تعبير أو افصاح لها (١) .

وآية ذلك أن ذيل المادة ١٣٦٧ يقضي بأن «يتم التراضي بين الأشخاص الذين ينعقد بينهم الزواج في نفس الوقت أمام القسيس أثناء عقد الزواج» .

"Le consentement des personnes qui contractent mariage est donné simultanément par chacune d'elles devant le prêtre, au moment de la célébration du mariage".

فالرضاء بالزواج أمر لا يتفصل عن إبرامه بواسطة كاهن تابع لكنيسة الروم الأرثوذكس — فهذا الأخير هو المختص وحده بتلقي هذا الرضاء الذي يعتبر ركنا لانعقاد العقد .

وعلى ذلك لا ترفع الدعوى بطلب الحكم ببطلاق الزواج عند تخلف الشرط المقرر بالمادة ١٣٦٧ من القانون المدني اليوناني وإنما تقام بطلب تقرير عدم وجود زواج أصلا .

وتواجه القاضي بعد ذلك الصعوبة في تحديد القانون الواجب التطبيق في هذه الدعوى إذ يجب عليه أن يدخل الشرط الوارد بالمادة ١٣٦٧ مدني يوناني في نطاق طائفة من طوائف النظم القانونية التي تعين لها قواعد الاسناد اختصاصاً تشريعياً معيناً ، وهذا هو التكييف الذي يجب أن يرجع فيه القاضي المصري إلى أحكام القانون المصري كما تقضي بذلك المادة العاشرة من القانون المدني .

وباستلزام الروح السائدة في التشريع المصري كما قلنا نجد أن كل ما يتعلق بالحجة التي تبأشر عقد الزواج يعتبر من شكله لا من موضوعه . ولما كانت المذكرة الايضاحية للقانون المدني قد أوردت تعليقا على نص المادة العشرين الخاص بشكل التصرفات أن « اختصاص القانون الذي يسرى على الشكل لا يتناول إلا عناصر « الشكل » الخارجية . أما الأوضاع الجوهرية في الشكل وهي التي تعتبر ركنا في انعقاد التصرف كالرسمية في الرهن التأميني فلا يسرى عليها إلا القانون الذي يرجع إليه للفصل في التصرف من حيث الموضوع » . وكانت هذه العبارة تعني التفرقة بين الأشكال الخارجية للتصرف extrinsèques وبين الأشكال الداخلية أو الذاتية فيه instrinsèques وهي التي تسمى بالأوضاع الجوهرية في الشكل formes substantielles . فبينما تخضع الأولى للقانون الذي يسرى على الشكل — تخضع الثانية للقانون الذي يحكم الموضوع — كان من الواجب إجراء تكييف آخر لمعزفة ما إذا كان الشرط الديني للزواج يعتبر من الأشكال الخارجية للزواج أم من الأشكال الذاتية فيه . وهذا التكييف يعتبر مرحلة ثانية للتكييف الأول اللازم لتعيين قاعدة الاسناد فيجوز أيضا وفقا لأحكام القانون المصري .

(١) راجع رسالة الدكتور جميل الصرافى في نظرية بطلان التصرف القانوني في القانون المصري مطبعة ١٩٥٦

والوصول إلى نتيجة دقيقة في هذا الصدد نرى أن يتم هذا التكييف وفقا للقانون المصري في جملة أي بالرجوع إلى الشرائع الدينية المختلفة التي يتكون منها نظام الأحوال الشخصية في مصر دون التمسك بالوقوف عند الشريعة الإسلامية وحدها .

ولما كان الزواج في نظر الطوائف المسيحية من المقدسات وأحد الأسرار السبعة للكنيسة — رغم أن الشريعة الإسلامية تعتبره من المعاملات ولذا قبل إن الزواج فيها نظام مدني — كان من رأينا تغليب الروح السائدة في هذه الشرائع المسيحية لاتحاد منطقتها مع المشكلة المعروضة والاعتراف بأن شرط الزواج الديني هو من الأشكال الجوهرية للعقد التي تلزم لانعقاده ، وبذلك يخضع للقانون الذي يسرى على الموضوع وهو في الحالة التي نحن بصدد القانون اليوناني والذي يعتبر هذا الزواج غير قائم أصلا (١) .

(١) قضت محكمة استئناف القاهرة في حكمها الصادر بجملة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٢ المعار إليه فيما سبق بأنه « سواء أكانت المادة ١٣٦٧ من القانون المدني اليوناني متعلقة بالموضوع أم بالمثل فانها تقضى بوجوب اتمام عقد الزواج بمجرد كاهن أرثوذكسي والا اعتبر غير قائم ولا وجود له فالمادة تنص على إجراء جوهري يؤثر في كيان العقد فلا بد من إخضاعه للقانون الذي يسرى على أحكامه الموضوعية طبقا للفترة الثانية من المادة العشرين المشار إليها . »

العدد الثاني	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٢	٢٨ يناير ١٩٥٦	(١) قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية) تنازع الاختصاص . اختصاص مجالس مائة . محاكم شرعية . مواريت شرط اختصاص المجلس الملي للاقباط الأرثوذكس في مسائل المواريت هو اتحاد ملة الورثة جميعا واتفاقهم على الترافع إليه . المادة ١٦ من الأمر العالي الصادر في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ .
٨٣	» » »	١ — تنازع الاختصاص . اختصاص . وقف . قسمة . حكم صدر من المحكمة المدنية بثبوت ملكية وقف لحق الانتفاع بحصة خصص بها بموجب قسمة مهايأة لأطيان شائعة بينه وبين وقف آخر باعتبار أن القسمة أصبحت بمثابة قسمة إفراد . حكم آخر من المحكمة الشرعية بفرز وتجنيب نصيب الوقف الآخر في الأطيان على خلاف القسمة المذكورة . حكام متناقضان .
		٢ — تنازع الاختصاص . وقف . قسمة . إباحة القسمة في الوقف الواحد بين مستحقيه بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . بقاء القسمة بين الوقفين جائزة كما كان عليه حكمها قبل صدور هذا القانون .
		٣ — تنازع الاختصاص . اختصاص . وقف . محاكم شرعية . محاكم مدنية . دعوى قسمة عين شائعة بين وقفين . عدم اختصاص المحاكم الشرعية بنظرها قبل صدور قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . اختصاص المحاكم المدنية بنظرها .
		٤ — تنازع الاختصاص . اختصاص . محاكم مدنية . وقف . قسمة عين شائعة بين وقفين . عدم تعلّقها بأصل الوقف . عدم خروجها من اختصاص المحاكم المدنية . المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .
٨٤	٢٥ فبراير ١٩٥٦	١ — حكم . طلب الفصل فيما أغفلت المحكمة الفصل فيه أو طلب تفسير الحكم . إجراءات هذا الطلب . وجوب

العدد الثاني	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		تمامها بالأوضاع والاجراءات المقررة في المواد ٢٩ و ما بعدها مرافعات . شأنها شأن الطالب الأصلي .
		٢ - نقض . طعن . إجراءات الطعن . عدم إبداء أصل ورقة إعلان الطعن وصورة من الحكم في الميعاد . بطلان الطعن . المادة ٣٢ مرافعات .
٨٥	٢٥ يناير ١٩٥٦	ترقية . تخطي الطالب في الترقية . قيام مايرره من ملف الطالب وما احتواه من تقارير وأوراق أخرى ومنها التنبيه الموجه إليه . انتفاء سوء استعمال السلطة أو المخالفة للقانون .
٨٦	» » »	١ - نقض . طعن . الخصوم في الطعن . عدم قبول طلب اختصاص أحد أعضاء مجلس القضاء الأعلى - النائب العام - بشأن تحديد أقدمية عضو النيابة .
		٢ - أقدمية . تحديد أقدمية عضو إدارة قضايا الحكومة عند تعيينه وكيلا للنياية في المرسوم مع غالبية من يمثلونه . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٨٧	» » »	١ - تنازع الاختصاص . نفقة . الحكم الصادر في الزراع القائم عليها . طبيعته . هو حكم مؤقت . زوال أثره بزوال دواعيه .
		٢ - تنازع الاختصاص . اختصاص . نفقة . مجالس ملية . محاكم شرعية . صدور حكم من المجلس الملي الماروني بنفقة شهرية لزوجته ثم صدور حكم من المحكمة الشرعية بالكف عن المطالبة بها لزوال مقوماتها . لا تعارض بين الحكيم . عدم قبول طلب وقف تنفيذ الحكم الشرعي . المادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ .
٨٨	» » »	تنازع الاختصاص . اختصاص . مسائل الأحوال الشخصية . اختصاص المحاكم المدنية بمسائل الأحوال الشخصية الخاصة بجميع الطوائف في مصر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ . عدم اختصاص المحكمة الكنسية الرسولية بدعوى بطلان زواج معقود بين مسيحيين . وجود دعوى أخرى

العدد الثاني	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٨٩	١٦٦	٣١ مارس ١٩٥٦
		مرفوعة امام المحاكم المدنية بتطبيق الزوجين . القول بوجود دعويين امام جهتين قضائيتين . لا محل له . القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ١٩ من قانون نظام القضاء .
		١ - ترقية . اهلية . الطالب لا يقل في درجة الاهلية عن درجة من كان يليه في الأقدمية ورفقي إلى درجة وكيل محكمة من الفئة « ب » أو ما يعادلها . تخلف الطالب في هذه الصورة . مخالفه ذلك لحكم المادة ٢١ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ .
		٢ - مرتبات . الحكم بإلغاء الرسوم الصادر بخطي الطالب في الترقية . اعتبار فرق المرتب نتيجة لازمة للحكم بإلغاء الرسوم . التزام الجهة الإدارية بتنفاذه .
٩٠	١٦٧	٥ يناير ١٩٥٦
		(٢) قضاء محكمة النقض المدنية نقض . طعن . موضوع النزاع يتعلق بأموال لأسرة محمد علي . عدم جواز سماع الطعن . القانون رقم ٥٩٨ سنة ١٩٥٣ .
٩١	١٦٧	» » »
		١ - بيع . هبة . ذ كر الثمن في عقد البيع بصفة صورية . اعتبار العقد صحيحا بوصفه هبة مستترة في صورة عقد بيع . اتفاق الطرفين على عدم نقل تكليف العين المبيعة وبقائها تحت يد البائع للانتفاع بها طول حياته . لا يمنع من انتقال ملكية الرقبة فورا .
		٢ - بيع . محكمة الموضوع . تحصيل الحكم لأسباب سائغة من نصوص عقد البيع وملابساته أنه عقد تملك قطعي منجز وانتقال الملكية به فورا إلى المشتري . تقدير موضوعي .
		٣ - حكم استثنائي . تسببه . بيع . وصية . استطراد الحكم في ملاحظه غايه بشأن قضاء محكمة الدرجة الاولى وعدم تأثير ذلك على سلامة قضائه . لا عيب

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الترتيب
١ - إنكار بصمة الختم . إثبات . شهادة . سلطة محكمة الموضوع . حق محكمة الموضوع في استخلاص صحة توقيع مورث على عقد طعن عليه بالتجهيل لأسباب سائغة من الوقائع وأقوال الشهود . النعي باغفال المحكمة سؤال الشهود عن الختم وأنه هو الذي وقع به المورث . جدل موضوعي حول مسائل واقعية .	٥ يناير ١٩٥٦	١٦٩	٩٢
٢ - تزوير . عقد طعن عليه بالتجهيل . عجز الطاعن عن إثبات طعنه واقتناع المحكمة بصحة العقد . لا يتصور أن نقض المحكمة بعد ذلك برد وبطلان العقد لتزويره .	» » »	١٦٩	٩٣
١ - مسمرة . حكم . تسييبه . اعتماد الحكم في الأخذ بالدليل المستند من دفاقر السمسار إلى وقائع من استجواب الخصوم تخالف الثابت بالأوراق . إغفال التحدث عن القرائن التي اعتمد عليها الحكم الابتدائي في اطراح الدفاقر المذكورة . نقض الحكم .	» » »	١٧١	٩٤
٢ - مسمرة . إثبات . حكم . تسييبه . نفي الثابت بدفاقر السمسار لمصلحة المتمسك بها بكافة طرق الإثبات . جوازه .	» » »	١٧١	٩٤
١ - نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . خلو صورة إعلان تقرير الطعن المقدمة من المطعون عليه من البيانات الواردة بالمادة ١٠ مرافعات . بطلان الإعلان . المواد ١٠ ، ٢٤ ، ٤٣١ مرافعات .	» » »	١٧١	٩٤
٢ - نقض . طعن . إعلان . بطلان تقرير الطعن . حضور المطعون عليه وتقديم مذكرة بدفاعه . لا يصح الإعلان .	» » »	١٧١	٩٤
١ - جنسية . إثباتها . إثبات الجنسية بالشهادات الرسمية الصادرة من السلطة المحلية أو السلطات الأجنبية المختصة . المقصود بالمادة ٢٢ من قانون الجنسية .	١٢	١٧٢	٩٥
٢ - نقض . طعن . سبب جديد . خلو تقرير الطعن من نعي وارد بمذكرة الطاعن . عدم جواز التمسك بهذا النعي . المادة ٤٢٩ مرافعات .	» » »	١٧٢	٩٥

العدد الثاني	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٩٦	١٢ يناير ١٩٥٦	تزوير دفاع . إثبات . حكم . تسييبه . تمسك المدعى بالتزوير باجراء مضاهاة إلى جانب طلب التحقيق . تقدير المحكمة أن أقوال التحقيق لم تقطع فيما جرى التحقيق بشأنه . عدم إجابة طلب المضاهاة أو الرد عليه . إغفال لعنصر هام من عناصر دفاع جوهرى . قصور .
٩٧	» » »	١ — استئناف . حكم تمهيدى . تعويض . إيجار . حكم قضى بنسب خير في دعوى تعويض عن زيادة الاستهلاك في عين مؤجرة . تعليق القضاء بمسئولية المستأجر عن التعويض المطلوب على نتيجة تقرير الخبير . هذا الحكم يعتبر غير منه للخصومة . عدم جواز استئنافه استقلالاً . المادة ٣٧٨ مرافعات .
		٢ — قوة الأمر المقضى . مسئولية . حكم تمهيدى . استئناف . أثره . حكم غير منه للخصومة قضى بنسب خير في دعوى تعويض عن استهلاك عين مؤجرة . صدور حكم في الموضوع برفض الدعوى . استئناف المؤجر لهذا الحكم . حق المستأجر في الدفع بعدم مسئوليته عن التعويض . القضاء بأن الحكم القاضى بنسب الخبير حاز قوة الأمر المقضى . خطأ . المادة ٤٠٤ مرافعات .
٩٨	» » »	١ — أحوال شخصية . قوة الأمر المقضى . حكم . تسييبه . حكم صادر من محكمة مختصة مقدم في دعوى أمام محكمة أخرى . حق هذه المحكمة في تقدير هذا الدليل والأخذ بحجتيه . مثال عن أحكام صادرة من محاكم لبنان .
		٢ — أحوال شخصية . قوة الأمر المقضى . حكم اجنبى بشأن حالة الاشخاص . شروط الأخذ بحجتيه في مصر . توافق هذه الشروط في أحكام صادرة من محاكم لبنان في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية . الأخذ بحجتيها . لا خطأ .

العدد الثاني	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>٣ - أحوال شخصية . بنوة . حكم اجنبي قضى بنفي بنوة شخص لأجنبي . عدم مخالفته للنظام العام في مصر .</p> <p>٤ - أحوال شخصية . قوة الأمر المقضى . حكم صادر من المحكمة العليا الشرعية . تزيده في بحث حجية احكام اجنبية . لا يسكتسب حجية الأمر المقضى .</p> <p>٥ - أحوال شخصية . اختصاص عام . دعوي احقية باستعمال اسم . إقامة المدعى بمصر وإقامة باقي المدعى عليهم الأجانب في مصر . اختصاص المحاكم المصرية بالدعوى .</p> <p>٦ - أحوال شخصية . اختصاص عام . نقص قواعد الاختصاص العام في مسائل الأحوال الشخصية قبل صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ . القواعد التي كان للمحاكم أن تستهديها في مد هذا النقص .</p> <p>٧ - أحوال شخصية . اختصاص عام . اشتغال المادة ٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ على قاعدة من قواعد الاختصاص العام في مصر .</p> <p>٨ - أحوال شخصية . اختصاص عام . اشتغال المادة ٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ على قاعدة من ضوابط الاختصاص الخارجي في كثير من القوانين الأجنبية كلما كانت الزكاة أموالاً منقولة .</p> <p>٩ - أحوال شخصية . اختصاص عام . أحكام صادرة من محاكم لبنان بصفة نهائية قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ . تطبيق قواعد الاختصاص المعمول بها وقت صدورها . النعي بعدم تطبيق المواد ١ و ٨٥٩ و ٨٦٠ مرافعات في غير محله .</p> <p>١٠ - أحوال شخصية . موطن . اختصاص خارجي وجوب تطبيق القانون الداخلي بشأن الموطن في تحديد الاختصاص الخارجي . المقصود بتعريف الموطن في المادة ١/٤ مدني .</p>

رقم الحكم	المصنف	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
			١١ — أحوال شخصية . اختصاص عام . اختصاص المحكمة الأجنبية بدعوى يكون المدعى عليه مقبلاً ببلدها .
			١٢ — جنسية . إثباتها . تقدير كفاية أدلة . ثبوت الجنسية . مسألة موضوعية .
			١٣ — نقض . طعن . شكل الطعن . استيفاء الأوراق اللازم تقديمها . الدفع بأن معظم مستندات الطاعن صور فوتوغرافية بعضها بلغة أجنبية بغير ترجمة أو بترجمة غير رسمية . عدم ورود هذا الدفع على شكل الطعن .
٩٩	١٧٢	١٩ يناير ١٩٥٦	١ — نقض . طعن . إجراءات الطعن . توقيع الطاعن شخصياً على المذكرة الشارحة وحفاظة مستنداته باعتباره محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض . لا بطلان . المادتان ٢٥ و ٤٣٦ مرافعات .
			٢ — إثبات . طلب إلزام خصم بتقديم ورقة تحت يده . عدم ذكر البيانات الواجب بيانها في الطلب . عدم رد المحكمة على الطلب . غير لازم . المادتان ٢٥٣ و ٢٥٤ مرافعات .
			٣ — إثبات . استجواب الخصوم . دفاع . حق محكمة الموضوع في رفض طلب الاستجواب . المادة ١٦٨ مرافعات .
١٠٠	١٧٨	» » »	١ — شركة تجارية . إثبات . أعمال تجارية . ثبوت قيام شركة بين شريكين للتجار في المصوغات والأحجار الكريمة . استلام أحد الشريكين خاتماً لاستبداله بآخر أكبر منه . جواز الإثبات بالبيئة .
			٢ — إثبات . نقض . طعن . سبب جديد . إجازة الإثبات بالبيئة في غير أحواله . عدم التمسك بالدفع بعدم جوازه أمام محكمة الموضوع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
			٣ — إثبات . إقرار . قاعدة عدم تجزئة الإقرار من

العدد الثاني	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم المرجع	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		المقر له في إثبات عدم صحة الواقعة الأخرى المرتبطة مع الواقعة الأصلية المعترف بها . مثال .
		٤ — دفاع . إجراءات . حجز القضية للحكم وتحديد أجل لتقديم مذكرات . عدم تقديم أحد الخصوم مذكرته في الميعاد . رفض المحكمة طلب مد أجل الحكم لتقديم المذكرة . لا إخلال بحق الدفاع .
١٠١	١٧٩	١٩ يناير ١٩٥٦
		اختصاص . نقابة المهن الطبية . أنعاب الطبيب . قيام نزاع حول تكليف طبيب بعلاج مريض . الحكم بعدم قبول الدعوى استنادا إلى المادة ١٦ من القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٨ .
١٠٢	١٨٠	» » »
		١ — أحوال شخصية . اختصاص . حكم صادر من المحكمة الشرعية الاسرائيلية بعد العمل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤١ بتطليق زوجين يهوديين الديانة رغم أن الزوج إيطالي الجنسية . اعتبار الحكم صادرا من جهة غير ذات ولاية .
		المادتان ١ فقرة أولى ، ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ .
		٢ — أحوال شخصية . أجانب المقصود بالأجانب في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ . عدم اعتبار الايطاليين من هؤلاء الأجانب .
		٣ — أحوال شخصية . الزواج الباطل في القانون المدني الايطالي . شرط ترتيب آثار الزواج الصحيح عليه .
		المادة ١٢٨ من القانون المدني الايطالي .
		٤ — أحوال شخصية . موارث في القانون الايطالي .
		شرط استحقاق الزوج الباقي للحصة الميراثية بعد وفاة شريكه في الزواج الباطل . المادة ٥٨٤ من القانون المدني الايطالي .
١٠٣	١٨٣	» » »
		١ — أحوال شخصية . نيابة عامة . حكم . عدم إبداء النيابة رأيا في دعوى حصر . بطلان الحكم الصادر في موضوع الدعوى . حق المحكمة الاستئنافية في القضاء بهذا البطلان من تلقاء نفسها . المادة ٩٩ مرافعات .
		٢ — أحوال شخصية . استئناف . تصد . إجراءات .

العدد الثاني	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		قرار باطل في موضوع دعوى حجر صدر من محكمة اول درجة . خروج الدعوى من ولايتها . حق محكمة الاستئناف في إلغاء القرار والفصل في الموضوع . عدم جواز اعتبار هذا الموضوع من حالات التصدي . المادة ١٠٢٢ مرافعات .
		٣ - أهلية . حجر . سفه . محكمة الموضوع حكم . تسييبه . نفيه السفه عن المطلوب الحجر عليه لأسباب مؤدية تقدير موضوعي . النعي بالمجادلة في تعليل تصرفات المطلوب الحجر عليه وتبريرها والمناقشة في جزئياتها . على غير أساس
١٠٤	٢٦ يناير ١٩٥٦	١ - وصية . هبة . إبداع مبلغ صندوق التوفير باسم شخص معين . حق محكمة الموضوع في استخلاص ان الإبداع كان على سبيل الوصية لا على سبيل الهبة .
		٢ - إثبات . قرينة قانونية . وصية . تحرير دفتر التوفير باسم شخص معين . اعتباره قرينة قانونية غير قاطعة على حياة هذا الشخص للمال المودع . جواز دفع هذه القرينة بكافة أوجه الاثبات .
١٠٥	٨	ملكية . نقض . تقادم . حكم . تسييبه . تمسك كل وارث من ورثة متنازعين في دعوى تثبيت ملكية بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية . استناد الحكم القاضي برفض الدعوى لأسباب سائغة على أن وضع يد أحد الخصوم عار عن الدليل المقنع . تمسك هذا الخصم أمام محكمة النقض بمستندات لم يتمسك بها أمام محكمة الموضوع وتمسكه بمستندات لا تتصل بالتقادم المكسب . جدل موضوعي لا يرد على مقطع النزاع .
		(٣) قضاء محاكم الجنايات
١٠٦	١٥ فبراير ١٩٥٦	جرائم . ارتباطا ارتباطا لا يقبل التجزئة . المادة ٣٢ عقوبات . الحكم في احدها ثم رفع الدعوى عن الاخرى . وجوب تطبيق حكم المادة ٣٢ في هذه الحالة .

العدد الثاني	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الترتيب	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٠٧	١٩٢ ١٤ ديسمبر ١٩٥٥	(٤) قضاء محاكم الاستئناف (قضاء الضرائب) ١ - ربط سنة ١٩٤٧ يتخذ اساسا للسنتين من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ . ٢ - عدم استغلال احد فروع المحل . لا يؤثر في اتخاذ وحدة النشاط عن سنة ١٩٤٧ اساسا للربط . ٣ - لا يشترط وحدة النشاط في السنوات المقيسة .
١٠٨	١٩٣ ١٩ يناير ١٩٥٦	خلو الرجل . هوريج رأسمالي طارئ . لا يقاس عليه في حساب السنوات المقيسة .
١٠٩	١٩٧ ٢ نوفمبر ١٩٥٥	(٥) قضاء الأحوال الشخصية ١ - إعلان الخصم في مواجهة النيابة . جوازه . متى تبين ان المحضر حاول الاعلان في محل الخصم الحقيقي واجيب اجابة مضللة . ٢ - اختصاص محكمة المواد الجزئية في قضايا النفقات . أحوال تطبيق المادة ٩٠٢ و ٩١٩ مرافعات .
١١٠	١٩٩ ٢١ فبراير ١٩٥٦	١ - أحوال شخصية . تطبيق شريعة الطرفين متى كانوا متحدى الطائفة والملة . ٢ - الزواج عند المسيحيين رابطة مقدسة لا تقبل الفسخ إلا لعلّة الزنا .
١١١	٢٠٣ ١٦ أبريل ١٩٥٦	١ - حضانة الأم للصغير . لا يجوز لها اسقاطه . ٢ - حضانة الأم . جواز اسقاطه عند وجود ذو رحم محرم ليس بأرجح الاقوال . ٣ - الزوجة وقيامها بالعمل خارج منزلها . جوازه في حدود الدين وبرضاء من زوجها . فان أمسك عن ذلك وجبت طاعته .
١١٢	٢٠٩ ١٠ فبراير ١٩٥٥	(٦) قضاء محاكم الاستئناف المدنية استئناف . اختصاص قاضي البيوع عند ما يقضى مطبقا المادة ٦١٨ مرافعات بوصفه قاضيا للامور المستعجلة . تستأنف احكامه امام المحكمة الابتدائية لا امام محكمة الاستئناف .

العدد الثاني	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١١٣	٢١٠	١٤ مارس ١٩٥٦
		استئناف . اختصاص قاضي البيوع عند ما يقضى تطبيقا للمادة ٦١٤ فقرة ٣ بوصفه قاضيا للامور المستعجلة . تستأنف احكامه امام المحكمة الابتدائية . (٧) قضاء الايجارات
١١٤	٢١٣	٣ أكتوبر ١٩٥٥
		ايجارات . اخلاء للضرورة . حاجة المؤجر الى شغل المكان بنفسه . لا يشترط ان تكون هذه الحاجة هي الى السكن دون غيره من الاغراض . الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . (٨) قضاء المحاكم الجزئية (شئون العمال)
١١٥	٢١٩	٢٣ نوفمبر ١٩٥٥
		عقد عمل تحت الاختبار . فسخه . معلق على نتيجة الاختبار وحدما .
١١٦	٢٢١	٤ يناير ١٩٥٦
		حكم وقف قرار الفصل . الطعن ببطلان اجراءاته أمام نفس المحكمة . لا يجوز . طريقة الاستئناف .
١١٧	٢٢٣	١٨
		غلق المحل بسبب الحريق . استبعاد تلك المدة من مدة الخدمة عند اجتناب المكافأة . العبرة بمدة الخدمة الفعلية . منازعات الأحوال الشخصية للأستاذ نصيف زكي المحامي . تكييف الواقعة وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم للدكتور رهوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس . شرط الزواج الديني في القانون المدني اليوناني للأستاذ صلاح الدين عبد الوهاب وكيل نيابة الاستئناف .
	٢٢٧	
	٢٣٧	
	٢٦٠	

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قرار بالقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتنظيم الاستيراد

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن استمرار العمل بالتدابير الخاصة بشئون الاستيراد والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٤١٨ لسنة ١٩٥٥ بفرض رسم استيراد والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ — تسرى تراخيص الاستيراد لمدة ستين يوما من تاريخ اصدارها .
مادة ٢ — تلغى تراخيص الاستيراد التي مضى على اصدارها ستون يوما قبل العمل بأحكام هذا القانون ولم يتم استعمالها .
ويجوز تجديد هذه التراخيص لمدة ستين يوما أو لنهاية مدة سرياتها أيهما أقل .
وترد الرسوم بالنسبة الى التراخيص التي ألغيت .
مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون . ويعمل به من تاريخ نشره . ولوزير التجارة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ صفر سنة ١٣٧٦ (٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

نظمت القواعد الخاصة بتراخيص الاستيراد بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٥ بشأن استمرار العمل بالتدابير المتعلقة بشئون الاستيراد . وقد لاحظت الوزارة أن الأمر يقتضي ضرورة تحديد فترة قصيرة لصلاحيه تراخيص الاستيراد مما يكفل تحقيق

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٩ مكرر الصادر في أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

حاجة البلاد ويكفل جدية الطلبات التي تقدم للاستيراد بحيث لا تؤثر على العوامل الاقتصادية للتسويق .

ولتحقيق هذه الأغراض أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق .

وتقضى المادة الأولى منه بأن تسري تراخيص الاستيراد لمدة ستين يوما من تاريخ إصدارها وهي فترة كافية لتحقيق المقصود من تراخيص الاستيراد . ونصت المادة الثانية على إلغاء تراخيص الاستيراد التي مضى على إصدارها ستون يوما قبل العمل بأحكام هذا القانون . وبذلك يسرى نفس الحكم المقرر بالنسبة للتراخيص الجديدة على التراخيص القديمة . ولما كانت الحالة قد تدعو إلى تجديد بعض التراخيص القديمة فقد نصت الفقرة الثانية من نفس المادة على جواز تجديد هذه التراخيص لمدة ستين يوما أو لنهاية مدة سريانها أيهما أقل .

وتحقيقا للعدالة فقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة الثانية على أن ترد رسوم الاستيراد بالنسبة للتراخيص التي ألغيت .

وتتصرف وزارة التجارة بعرض مشروع القانون مفرغا في الصيغة التي وافق عليها مجلس الدولة بتاريخ ٢٦/٩/١٩٥٦ .

قرار بالقانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ في شأن إيجارات الأماكن

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقات بين المؤجرين والمستأجرين ،

وعلى القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم توجيه أعمال البناء والهدم ، وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يضاف إلى البند « هـ » من المادة ٢ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن العبارة التالية :

« ولا يجوز الحكم بالاخلاء إلا بعد الحصول على موافقة اللجنة المشار إليها في المادتين ١ وه من القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في الأحوال التي يتطلب القانون المذكور الحصول فيها على موافقة اللجنة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم توجيه أعمال البناء والهدم ونصت المادة الأولى منه على أنه يحظر في أية جهة من الجمهورية داخل حدود المدن أو خارجها إقامة أي مبنى أو تعديل مبنى قائم أو ترميمه متى كانت قيمة الأعمال المطلوب إجراؤها تزيد على ٥٠٠ جنيه إلا بعد الحصول على موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وإجرائها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

كما نصت المادة السادسة على أنه لا يجوز هدم المنشآت غير الآيلة للسقوط الواقعة في حدود المجالس البلدية إلا بعد موافقة اللجنة المشار إليها في المادة الأولى من القانون وبشرط أن تكون قد مضت على إقامة هذه المباني مدة أربعين عاما على الأقل وذلك ما لم تر اللجنة الموافقة على الهدم لاعتبارات تتعلق بالصالح العام .

ولما كان القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد أجاز للمالك في الفقرة هـ من المادة ٢ الحصول على طلب إخلاء المكان المؤجر إذا أراد هدم المكان المؤجر لإعادة بنائه بشكل أوسع يشتمل على عدة مساكن أو عدة محال - وقد أصبحت هذه الرخصة المخولة للمالك مقيدة بعد صدور القانون رقم ٣٤٤ لسنة ١٩٥٦ بضرورة الحصول مقدما على موافقة اللجنة المشار إليها في المادتين ١ و ٥ من القانون الأخير في الأحوال التي يتطلب فيها ذلك القانون الحصول على موافقة هذه اللجنة - لذلك رؤى إضافة هذا القيد على الفقرة هـ من المادة الثانية من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بضرورة الحصول على موافقة اللجنة مقدما قبل الحكم بالإخلاء حتى تتسق النصوص في القانونين .

ويتشرف وزير العدل بعرض مشروع القرار بقانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة - رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٦^(١) بشأن حظر دخول الدوائر الجمركية بالمواني والمطارات

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بناء على ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يحظر دخول الدوائر الجمركية في جميع المواني والمطارات بغير ترخيص من وزير الحرية أو من ينييه .

ويسرى هذا الحظر على موظفي ومستخدمي وعمال الحكومة والهيئات الأخرى الذين يعملون داخل الدوائر الجمركية .

مادة ٢ — استثناء من أحكام المادة الأولى يؤذن للمسافرين في دخول الدائرة الجمركية بموجب جوازات سفرهم متى كانت مستوفاة

كما يجوز لمدير حرس الجمارك أو من يقوم مقامه أن يأذن في دخول الدائرة الجمركية لقضاء مأمورية مؤقتة ليوم أو بعض يوم وذلك بعد التحقق من شخصية الطالب والتأكد من جدية الطلب .

مادة ٣ — لا يجوز الترخيص للأشخاص الآتي ذكرهم بدخول الدوائر الجمركية في جميع المواني والمطارات في غير حالات السفر .

(أولا) المحكوم عليهم في قضايا المخدرات أو التهريب الجرمي .

(ثانيا) المحكوم عليهم في جرائم الاشتباه والتشرد بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

مادة ٤ — كل من يخالف الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ — يصدر قرار من وزير الحرية أو من ينييه ببيان الاجراءات الواجب اتباعها للحصول على الترخيص المنوه عنه في المادة الأولى .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره . ولو وزير الحرية أو من ينييه أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٤ مكرر الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

مذكرة ايضاحية

كان لزاما بعد قيام الثورة في عام ١٩٥٢ وضع نظام ثابت لرعاية سمعة مصر التجارية وبالفعل صدرت الأوامر العسكرية أرقام ٤٨ لسنة ١٩٥٢ و ٤٩ لسنة ١٩٥٢ و ١٢١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد دخول الدوائر الجمركية . ومنذ العمل بهذا النظام استعادت الهيئات المختلفة التي تعمل داخل الموانئ والمطارات ثقتها بسمعة مصر التجارية . وأبدت رغبتها في تأييد هذا النظام وجعله دائما .

ولما كانت مصلحة السواحل والمصايد وحرس الجمارك التابعة لوزارة الحربية هي الجهة التي علي عاتقها صيانة وحراسة أموال الجمارك . وهي من أهم إيرادات الميزانية كما أنها تقوم بحراسة الشركات والمؤسسات داخل الدوائر الجمركية . وهي المسئولة عن حراسة البضائع والمهمات بالموانئ ، وحراسة الأرصفة والأبواب الجمركية كما تختص بمنع المشبوهين من التجول على الأرصفة وبتفتيش العمال والبحارة والمشبوهين والعربات والسيارات وغيرها لدى مباحثتها الأبواب الجمركية بالموانئ والمطارات علاوة علي أنها المصلحة التي عهد اليها بمكافحة التهريب بشتى الوسائل ولرجالها صفة الضبطية القضائية استنادا إلى أحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٣ ولديها جميع الامكانيات الخاصة بالحصول على المعلومات المطلوبة عن كل المشتبه فيهم وسائر ما يتعلق بالتهريب .

ولما كانت هذه المرافق جميعها من أهم العوامل المتصلة بحماية مرفق الدفاع في وقت السلم والحرب وعلى عاتق مصلحة السواحل تقع مسئولية القيام بها منذ صدور المرسوم المؤرخ ٧ يولييه سنة ١٩٤٧ القاضي بتتبع ادارة حرس الجمارك لها في الموانئ والمطارات الأمر الذي يتعين معه استمرار العمل بالنظم التي صدرت بها الأوامر العسكرية المشار اليها لتنظيم دخول الدوائر الجمركية علي وجه الدوام نظرا لقرب العمل بالدستور الجديد وذلك مع ادخال التعديلات التي رؤى لزومها لتتفق مع دوام هذه النظم .

فقد رؤى إعداد مشروع القانون المرافق ونص في المادة الأولى منه على حظر دخول الدوائر الجمركية في جميع الموانئ والمطارات بغير ترخيص من وزير الحربية أو من ينوبه باعتبار أن مصلحة السواحل تتبع وزارة الحربية وعلى أن يسري هذا الحظر على موظفي ومستخدمي وعمال الحكومة والهيئات الأخرى الذين يعملون داخل الدوائر الجمركية .

ونصت المادة الثانية من مشروع القانون السالف الذكر على أنه يستثنى من الحظر المنصوص عليه في المادة السابقة المسافرون بموجب جوازات سفر مستوفاة ، كما خولت لمدير حرس الجمارك أو من يقوم مقامه الاذن في دخول الدائرة الجمركية لقضاء مأمورية مؤقتة ليوم أو بعض يوم وذلك بعد التحقق من شخصية الطالب والتأكد من جدية الطلب . ونصت المادة الثالثة على أنه لا يجوز الترخيص للأشخاص المذكورين في هذه المادة

بدخول الدوائر الجركية في جميع الموانئ والمطارات في غير حالات السفر وهم المحكوم عليهم في قضايا المخدرات أو التهريب الجركي والمحكوم عليهم في جرائم الاشتباه والتشرد بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

ونصت المادة الرابعة على العقوبة التي توقع على من يخالف الحظر المنصوص عليه في المادة الأولى .

ونصت المادة الخامسة على أنه يصدر قرار من وزير الحربية أو من يتيهه ببيان الاجراءات الواجب اتباعها للحصول على الترخيص المنوه عنه في المادة الأولى .
ويتشرف وزير الحربية بعرض مشروع القانون السالف الذكر على مجلس الوزراء مفردا في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة رجاء التكرم بالموافقة عليه تمهيدا لاستصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤

بشأن المحال الصناعية والتجارية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية .
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ٤ من القانون المشار إليه النصان الآتيان :

« مادة ٤ — (فقرة أولى) يعلن الطالب بالموافقة على موقع المحل أو رفضه في ميعاد لا يتجاوز ستين يوما من تاريخ دفع رسوم المعاينة ويعتبر في حكم الموافقة فوات الميعاد المذكور دون تصدير إخطار للطالب بالرأي وذلك مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ .

(فقرة رابعة) وفي حالة عدم إتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تتجاوز نصف المهلة الأولى فإذا لم تتم الاشتراطات خلالها للطالب أن يحصل على مهل أخرى لا يتجاوز مجموع مددها المهلة الأولى على أن يقوم بأداء رسم إعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الأولى فإذا لم تتم الاشتراطات في نهاية هذه المهل رفض الطلب

وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة ، أو قبل انتهائها بناء على إخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها في حدود الحد الأقصى المحدد للمهل .

مادة ٢ — يضاف إلى البند (١) من المادة ٧ من القانون المشار إليه عبارة بالنص الآتي :
« ويجوز بقرار منه الإعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات في بعض الجهات إذا وجدت أسباب تبرر هذا الإعفاء » .

مادة ٣ — يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون المشار إليه النص الآتي :
« ويعتبر تعديلا كل ما يتناول أوضاع المحل في الداخل أو الخارج أو إضافة نشاط جديد أو زيادة القوة المحركة أو تعديل أقسام المحل » .

مادة ٤ — يستبدل بنص المادة ١٤ من القانون المشار إليه النص الآتي :

« مادة ١٤ — في حالة وفاة المرخص له يجب على من آلت إليهم ملكية المحل إبلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسئولا عن تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الترخيص إليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة وإلا جاز إغلاق المحل أو ضبطه بالطريق الإداري » .

مادة ٥ — تضاف إلى المادة ١٥ من القانون المشار إليه فقرة بالنص الآتي :
« وللمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص إعفاء المحال التي كانت مدارة وقت صدور هذا القرار من كل أو بعض الاشتراطات العامة المشار إليها في البند (١) من المادة ٧ » .
مادة ٦ — يعدل البندان ٥ ، ٦ من المادة ١٦ من القانون المشار إليه ويضاف إليها بندان برقم ٧ ورقم ٨ كالاتي :

(٥) إذا أجرى تعديل في المحل بالمخالفة لأحكام المادة ١١ ولم تتم إعادته إلى حالته قبل التعديل خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة .

(٦) إذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل أو أصبح في استمرار إدارته خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام يتعذر تداركه .

(٧) إذا أصبح المحل غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم إقامة منشآت فوقه .

(٨) إذا صدر حكم نهائي بإغلاق المحل نهائيا أو بزالته .

مادة ٧ — تضاف إلى المادة ١٨ من القانون المشار إليه فقرتان بالنص الآتي :

« ويجب الحكم بالاغلاق أو الازالة في حالة مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة ١ والمادتين ٢ و ١١٠ .

وفي حالة الحكم بالاغلاق أو الازالة تكون مصاريف الضبط والاغلاق والازالة على عاتق المخالف » .

مادة ٨ — يستبدل بنص المادة ١٩ من القانون المشار إليه النص الآتي :
« مادة ١٩ — في أحوال الحكم باغلاق المحل أو إزالته يجوز للمحكمة أن تأمر بالتنفيذ رغم الطعن في الحكم بالاستئناف وينفذ الحكم بالاغلاق أو الإزالة دون الاعتداد بأي استشكال في تنفيذه — كما ينفذ بالنسبة إلى المحل بأكمله دون اعتداد بما قد يزاوّل فيه من أنواع نشاط أخرى مرخص بها إذا كانت حالة المحل لا تسمح بقصر الإغلاق أو الإزالة على الجزء الذي وقعت فيه المخالفة » .

مادة ٩ — يستبدل بنص المادة ٢٠ من القانون المشار إليه النص الآتي :
« مادة ٢٠ — كل من أدار محلا محكوما باغلاقه أو إزالته أو أغلق أو ضبط بالطريق الإداري يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن إزالة المحل أو إعادة إغلاقه أو ضبطه بالطريق الإداري » .

مادة ١٠ — تضاف إلى المادة ٢٢ من القانون المشار إليه عبارة بالنص الآتي :
« ويكون لهم الدخول في المحال الخاضعة لأحكامه للتفتيش عليها » .
مادة ١١ — تضاف إلى المادة ٢٣ من القانون المشار إليه عبارة بالنص الآتي :
« وفي هذه الحالة يكون لموظفي المجالس البلدية الذين يندبهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم الدخول في هذه المحال للتفتيش عليها » .

مادة ١٢ — تضاف إلى المادة ٢٤ من القانون المشار إليه فقرة بالنص الآتي :
« ونظّل الرخص وإبصالات الاخطار القائمة عند العمل بهذا القانون سارية المفعول وتطبق على المحال الصادرة عنها باقي أحكام القانون » .

مادة ١٣ — تضاف إلى القانون المشار إليه مادة جديدة برقم (٢٢ مكررا) بالنص الآتي :

« مادة ٢٢ (مكررا) — يجوز بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية إعفاء مدينة أو قرية أو جهة أو أية منطقة منها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له » .
مادة ١٤ — يستبدل بعنوان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه العنوان الآتي :

« وفي شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة » .

مادة ١٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦)

مذكرة إيضاحية

كان من أم الأهداف التي قصد إليها باصدار القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية علاج ما في أحكام القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة من نقص .

ورغم ما تضمنه القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ من أحكام جديدة فإن تطبيقه قد أسفر عن حاجة بعض نصوصه إلى تعديل لعلاج ما فيها من قصور ولازالة ما شاب بعض أحكامه من غموض وذلك على الوجه الآتي :

أولاً — كان عنوان القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ (بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة) وقد رُوي أن يستبدل بهذا العنوان عنوان أكثر انطباقاً على المحلات التي تخضع لأحكامه لذلك صدر القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بعنوان (بشأن المحال الصناعية والتجارية) .

ولما كان من المحلات التي يسرى عليها القانون وهي المنصوص عليها في الجدول الملحق به ما لا ينطبق عليه وصف المحل التجاري أو الصناعي لذلك رُوي إزالة لأي شك حول نطاق تطبيق القانون تعديل عنوانه بجملة (في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة) — وفي تعديل العنوان على هذا الوجه أفصح عن قصد المشرع من تنظيم المحال التي تخضع لأحكام هذا القانون وهو ألا يترتب على مباشرتها لنشاطها اضرار بالصحة أو اطلاق للراحة أو إخلال بالأمن وذلك بالنسبة إلى ما يشتغلون فيها أو يترددون عليها أو يقيمون بجوارها .

ثانياً — ننص الفقرة الأولى من المادة ٤ على الأحكام الخاصة بالموافقة على موقع المحل وعلى أن يعتبر في حكم هذه الموافقة فوات ستين يوماً من تاريخ اداء رسوم المعاينة دون ابلاغ الطالب بالرأى .

و كثيراً ما يلجأ أصحاب الشأن إلى التحايل على هذا الحكم بتجهيل محال اقامتهم أو بالامتناع عن استلام الاعلانات التي ترسلها إليهم الجهة المختصة بقصد تقوية الميعاد سالف الذكر —

وللقضاء على مثل هذا التخيل رؤى تعديل حكم الفقرة المذكورة بالنص على أن يعتبر في حكم الموافقة على الموقع فوات ميعاد الستين يوما دون تصدير اخطار للطالب بالرأى — وبذلك يكفي لاعتبار الموقع مرفوضا أن تصدر الادارة المختصة الكتاب أو الاعلان المتضمن رفض الموافقة عليه خلال الميعاد المذكور ولو تأخر وصوله إلى صاحب الشأن أو امتنع عن استلامه .

وتنص الفقرة الأخيرة من المادة ٤ على حالة عدم قيام طالب الترخيص بآتمام الاشتراطات الواجب توافرها في المحل وعلى أن يسمح له في هذه الحالة بمهلة لا تتجاوز نصف المهلة الأولى فإذا لم تتم الاشتراطات خلالها جاز منحه مهلا أخرى لا يتجاوز مجموع مددها المدة الأولى على أن يقوم بأداء رسوم اعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل .

وقد رؤى تعديل هذا الحكم بإيضاح كيفية حساب المهل التي تمنح للطالب بحيث تبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها وبالنص على جواز طلب مد المهلة قبل انتهائها حتى يتاح للطالب الذي يعجز عن آتمام الاشتراطات خلال المهلة المحددة له أن يتجنب اجراء اعادة معاينة المحل قبل آتمامها وأن يمد المهلة القائمة دون تحمل رسوم عن مهلة جديدة وذلك بشرط ألا يترتب على مد المهلة القائمة تجاوز الحد الأقصى لمجموع مدد المهل .

ثالثا — ينص البند (١) من المادة ٧ على وجوب أن تتوافر في المحل الاشتراطات العامة التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وقد تكشف تطبيق هذا الحكم عن تعذر استيفاء كل أو بعض الاشتراطات في المحال الموجودة في بعض الجهات .

لذلك رؤى تعديل المادة السابعة بحيث يجوز بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية الإعفاء من كل أو بعض الاشتراطات العامة في بعض الجهات اذا وجدت أسباب تبرر هذا الإعفاء .

رابعا — أوضحت المادة ١١ ما يجب اتباعه في شأن ما يدخل على المحال المرخص بها من تعديل وتنص في الفقرة الثانية منها على أن (يقصد بالتعديل كل ما يتناول أوضاع المحل في الداخل أو الخارج أو إضافة صناعات جديدة أو زيادة في القوة المحركة أو تعديل أقسام المحل) .

ولما كانت صور التعديل لا تدخل تحت حصر لذلك رؤى تعديل الفقرة المشار إليها بحيث تفيد أن صور التعديل المشار إليه فيها قد وردت على سبيل التمثيل لا الحصر ومن بين صور التعديل التي أوردتها النص المعدل إضافة نشاط جديد إلى ما يباشر فعلا في المحل .

خامسا — تنص المادة ١٤ على أنه في حالة وفاة المرخص له يجب على من آلت إليهم ملكية المحل إبلاغ الجهة المختصة بأسمائهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة وإلا جاز إغلاق المحل بالطريق الإداري .

ولتفادي بقاء المحل مدارا مدة طويلة بعد الوفاة دون تحديد المسئول عن هذه الإدارة رأى تعديل هذه المادة بالنص على إلزام من آلت إليهم ملكية المحل بإبلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم الذي يكون مسئولا عن تنفيذ أحكام القانون — وباتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل الترخيص إليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة وإلا جاز غلق المحل أو ضبطه بالطريق الإداري .

سادسا — تنص المادة ١٥ على أنه في حالة صدور قرار وزاري بإضافة أحد أنواع المحال إلى الجدول الملحق بالقانون أو بنقل نوع من القسم الثاني إلى القسم الأول يجب على أصحاب هذه المحال تقديم طلب ترخيص وفقا لأحكام القانون خلال ثلاثة شهور . وتطبيق هذا النص على المحال القائمة وقت صدور القرار الوزاري المشار إليه يقتضي وجوب استيفاء جميع الاشتراطات العامة المشار إليها في البند (أ) من المادة ٧ في تلك المحال وذلك خلال الموعد المحدد وهو ثلاثة شهور من تاريخ العمل بالقرار .

وكثيرا ما يتعذر استيفاء الاشتراطات المذكورة كلها أو بعضها في المحال سائلة الذكر أو يكون في تنفيذها إرهاق لاستغليها .

لذلك رأى تعديل المادة ١٥ بالنص أن للمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخيص إعفاء المحال التي كانت مداراة وقت صدور هذا القرار من كل أو بعض الاشتراطات العامة المشار إليها في البند (أ) من المادة ٧ .

سابعا — تنص المادة ١٦ على الأحوال التي يلقى فيها الترخيص ومنها حالة ما إذا أجرى تعديل في المحل بالمخالفة لأحكام المادة ١١ — وحالة ما إذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل المنصوص عليهما في البندين ٦ و ٥ من المادة المذكورة .

ولما كان في إلغاء الترخيص في حالة إدخال تعديل على المحل بالمخالفة لأحكام المادة ١١ من القانون إرهاق للمرخص لهم — لذلك رأى تعديل البند الخامس من المادة ١١ بحيث لا تلغى الرخصة في هذه الحالة إلا إذا لم تتم إعادة المحل إلى حالته قبل التعديل خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة .

كما رأى تعديل البند الخامس من المادة بالنص على إلغاء الترخيص في حالة ما إذا أصبح في استمرار إدارة المحل خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام يتعذر تداركه .

وتقتضي الاشتراطات العامة لكثير من أنواع المحال بوجوب أن تكون بينها وبين المساكن أو غيرها من المنشآت مسافة لا تقل عن حد معين أو بعدم إقامة منشآت أو مساكن فوق المحل كما أنه وفقا لحكم الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون قد تصدر قرارات وزارية تحظر إقامة المحال أو نوع منها في بعض الاحياء أو المناطق .

وكثيرا ما يحدث بعد إقامة المحل مستوفيا للاشتراطات الواجب توافرها فيجب أن يمتد

ال عمران في المنطقة المقام فيها بحيث تصبح المسافة بينه وبين المساكن أقل من الحد الأدنى الواجب توافره أو أن تقام فوقه مساكن أو منشآت فيصبح مخالفا للاشتراطات التي منح الترخيص على أساسها أو يصبح في حي لا يجوز فيه إقامة محال من نوعه بعد صدور قرار وزاري بذلك .

ولإزالة أي شك حول إلغاء رخصة المحل في هذه الاحوال رؤى إضافة بند الى المادة ١٦ يقضي بإلغاء الرخصة في حالة ما اذا أصبح المحل غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم إقامة منشآت فوقه .

كما رؤى النص على إلغاء الرخصة في حالة ما اذا صدر حكم نهائي بإغلاق المحل نهائيا أو بزالته وذلك رفعا لأي شك قد يثور حول إلغائها في هذه الحالة .

ثامنا — تقضي المادة ١٨ بجواز الحكم بإغلاق المحل في حالة مخالفة أحكام القانون وقد رؤى النص على أن يكون الحكم بالإغلاق أو الإزالة وجوبيا في حالة إقامة المحل في حي أو منطقة صدر قرار وزاري بحظر فتح محال تجارية أو صناعية فيها وحالة إقامة المحل دون ترخيص وحالة إجراء تعديل في المحل دون الحصول على موافقة الجهة المختصة — وعلى أنه في حالة الحكم بالإغلاق أو الإزالة تكون مصاريف الضبط والإغلاق والإزالة على عاتق المخالف وتشمل هذه المصاريف مصاريف الضبط والإغلاق بالطريق الإداري الذي يسبق الحكم بالعقوبة .

تاسعا — وقد رؤى النص على جواز الحكم بتنفيذ عقوبة الإغلاق أو الإزالة رغم الطعن في الحكم بالاستئناف فعدلت المادة ١٩ بحيث تميز ذلك .

عاشرًا — كما رؤى تعديل المادة ٢٢ التي تنص على من لهم صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون والقرارات المنفذة له بالنص صراحة على أن يكون لهم الدخول في المحال الخاضعة لأحكامه للتحقيق عليها .

وعدلت المادة ٢٣ بالنص فيها على إجازة منح صفة مأموري الضبط القضائي لموظفي المجالس البلدية الذين يتدبرهم وزير الشؤون البلدية والقروية وذلك في حالة ما إذا عهد إلى تلك المجالس باختصاصات الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها المنصوص عليها في القانون .

حادي عشر — ونظرا إلى أنه ثبت عملا تعذر تطبيق بعض أحكام القانون والقرارات المنفذة له في بعض المدن والقرى والجهات أو في مناطق منها ، لذلك رؤى إضافة مادة جديدة الى القانون رقم ٢٢ (مكررا) تقضي بأنه يجوز بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية إعفاء مدينة أو قرية أو جهة أو أي منطقة فيها من تطبيق بعض أحكام القانون أو القرارات المنفذة له .

ثاني عشر — ولما كانت المحال المرخص في إدارتها قبل العمل بالقانون رقم ٤٥٣ لسنة

١٩٥٤ تخضع لأحكام هذا القانون الا أنها ليست في حاجة لاستمرار ادارتها الى ترخيص جديد . لذلك رأي ايضا حال ذلك اضافة فقرة جديدة الى المادة ٢٤ تنص على أن تظل الرخص واوصالات الاخطار القائمة عند العمل بالقانون المشار اليه سارية المفعول وعلى أن تطبق على المحال الصادرة عنها باقي أحكام القانون .

وتحقيقا للأغراض سالفة الذكر أعد مشروع القرار بقانون المرافق الذي تشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية برفعه الى السيد رئيس الجمهورية بعد اقراره في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن
مزاولة مهنة الصيدلة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة المعدل
بالقانونين رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٧ لسنة ١٩٥٦ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنصوص المواد ١٢ و ١٣ و ٥٨ و ٧٧ و ٩٠ و ٩٢ ومقدمة الجدول الخامس من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه النصوص التالية :

١ - المادة ١٢ :

« يحور طلب الترخيص إلى وزارة الصحة العمومية على النموذج الذي تعده وزارة الصحة العمومية ويرسل للوزارة بخطاب مسجل بعلم الوصول مرافقاً له ما يأتي :

(١) شهادة تحقيق الشخصية وصحيفة عدم وجود سوابق .

(٢) شهادة الميلاد أو أي مستند آخر يقوم مقامها .

(٣) رسم هندسي من ثلاث صور للمؤسسة المراد الترخيص بها .

(٤) الاوصال الدال على سداد رسم النظر وقدره خمسة جنيهات مصرية .

عندما قدم الطلب مستوفياً أدرج في السجل الذي يخص لذلك ويعطى للطالب إيصال

بوضوح به رقم وتاريخ قيد الطلب في السجل » .

(١) - نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٤ مكرر الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

٢ — المادة ١٣ :

« يرسل الرسم الهندسي إلى السلطة الصحية المختصة للمعينة وتعلن الوزارة طالب الترخيص برأيها في موقع المؤسسة في موعد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ قيد الطلب بالسجل المشار إليه ويعتبر في حكم الموافقة على الموقع فوات الميعاد المذكور دون إبلاغ الطالب بالرأى بشرط عدم الإخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من هذا القانون .

فإذا أثبتت المعينة أن الاشتراطات الصحية المقررة مستوفاة صرفت الرخصة خلال ثلاثين يوما من تاريخ المعينة وإلا وجب إعطاء الطالب المهلة الكافية لاتمامها ثم تعاد المعينة في نهايتها — ويجوز منحه مهلة ثانية لا تتجاوز نصف المهلة الأولى فإذا ثبت بعد ذلك أن الاشتراطات لم تتم رفض طلب الترخيص نهائيا .

٣ — المادة ٥٨ :

« تعتبر في تطبيق أحكام هذا القانون مستحضرات صيدلية خاصة بالمحصلات والتراكيب التي تحتوي أو توصف بأنها تحتوي على مادة أو أكثر ذات خواص طبية في شفاء الإنسان من الأمراض أو للوقاية منها أو تستعمل لأي غرض طبي آخر ولو لم يعلن عن ذلك صراحة متى أعدت للبيع وكانت غير واردة في إحدى طبقات دساتير الأدوية وملحقاتها الرسمية . ويجوز لوزير الصحة العمومية بقرار منه أن ينظم تجهيز أو تداول أية مستحضرات أو أدوية أو مركبات يرى أن لها صلة بعلاج الإنسان أو تستعمل لمقاومة انتشار الأمراض .

٤ — المادة ٧٧ :

« لا يجوز الإفراج الجركي عن رسائل الأدوية المستوردة إلا بعد موافقة وزارة الصحة العمومية — كما يلزم الحصول على تلك الموافقة قبل تداول كل عملية من عمليات تشغيل الأدوية المحضرة محليا — ويضع وزير الصحة العمومية القواعد التي تتبع في هذا الشأن بناء على ما تقترحه اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية .

٥ — المادة ٩٠ :

« لا تسري الأحكام الواردة في هذا القانون في شأن القيود على الإفراج الجركي والتسجيل والتجهيز والتداول بالنسبة إلى المستحضرات الصيدلانية إلا بعد مهلة قدرها ٢٤ شهرا من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ويحدد وزير الصحة العمومية خلال هذه الفترة آخر موعد لقبول طلبات التسجيل عن تلك المستحضرات .

فإذا انقضت المهلة المشار إليها جاز لوزير الصحة العمومية أن يصدر بناء على توصية اللجنة الفنية قرارا بمد هذه المهلة بالنسبة للمستحضرات التي قدمت طلبات تسجيلها مستوفاة إلى اللجنة في الميعاد المحدد لذلك .

٦ — المادة ٩٢ :

« إلى حين صدور دستور الأدوية المصري باللغة العربية - يصدر وزير الصحة العمومية

قرار ببيان المساتير الأجنبية التي تعتبر في جمهورية مصر دساتير أدوية رسمية .
٧ - الجدول الخامس :

« المواد البسيطة التي يصرح بالتجار فيها في مخازن الأدوية البسيطة .
ويشترط أن تكون هذه الأصناف داخل عبوات محكمة الغلق ومبينات عليها اسم الصنف وكميته والتمن واسم المؤسسة الصيدلية الواردة منها وعنوانها واسم الصيدلي محضر أو مجزى .
الصنف ويشترط أن تباع في عبواتها الأصلية ومحظور تجزئتها في مخازن الأدوية البسيطة .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٢٦ (١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦)

مذكرة ايضاحية

في مجال صرف التراخيص للمؤسسات الصيدلية ظهرت صعوبة في التطبيق أوجبت تعديل المادتين ١٢ ، ١٣ ذلك أن التنافس على فتح صيدليات عامة في مكان واحد سبب المتاعب في العمل بسبب شرط المسافة فقد كانت المادة ١٢ تنص على معاينة موقع المؤسسة في بحر ثلاثين يوما - وتخطر الطالب برأيها في الموقع خلال هذه الفترة . وبعد فوات هذا الميعاد دون اخطار الطالب بالرأى - موافقة ضمنية على الموقع وتطبيق هذا الحكم على اطلاقه فيه اخلال بشرط المسافة التي نصت عليه المادة ٣٠ من نفس القانون اذا كانت الموافقة الضمنية على الموقع قد صادفت حالة لا تتوافر فيها شرط المسافة بين الصيدلية المطلوب الترخيص بها وصيدلية أخرى مرخص بها - ولذلك رأى تعديل المادتين ١٢ و ١٣ على نسق ما يجري عليه العمل في قانون المحال التجارية والصناعية - فيكون للطالب اكتساب الحق في الموقع نفوات ذلك الميعاد دون اخلال بحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون حتى لا تمس حقوق أصحاب الصيدليات القائمة بسبب فوات ميعاد الثلاثين يوما واكتساب الطالب الجديد الموافقة الضمنية على موقع لا تتوفر فيه شرط المسافة .

كما رأى تعديل المادة ٥٨ من القانون وهي التي تعني بتصريف المستحضر الصيدلي الخاص فقد أثبت العمل أن الحاجة ماسة إلى اخضاع بعض المستحضرات كالمبيدات الحشرية للرقابة ولشروط معينة في انتاجها كما وجد أن بعض المواد الدوائية التي لا تخضع من حيث صرفها لقيود خاصة يساء استعمالها كما هو الشأن بالنسبة الى السكرين والسيكونال والمتدرين وغيرها ، وحتى تضع الوزارة يدها على تداول تلك الأصناف والمواد بحيث لا يضار الجمهور من تركها بغير رقابة رأى اعطاء وزير الصحة سلطة اصدار القرارات المنظمة لشروط تحضير تلك المواد وتداولها ومن يحق لهم عرضها للبيع للجمهور وغير ذلك من الأمور التي تنظم التداول بوجه عام .

وقد أدخل المشروع تعديلا على المادة ٧٧ بحيث يرفع عن اللجنة الفنية بعض الأعباء التي كانت ملقاة عليها بمقتضى النص القائم إذ كان منوطا بها إصدار الأمر بالافراج الجمركي عن كل رسالة من رسائل الأدوية — مع أن مهمة اللجنة الفنية أساسا هي تسجيل الأدوية الصالحة ورفض ما عدا ذلك أما الافراج الجمركي بغير التسجيل فهو عمل إداري رؤى إسناده لقسم مراقبة الأدوية بمصلحة الصيدلة على الأسس والقواعد التي تضعها اللجنة الفنية لهذا الغرض كما رؤى إخضاع عمليات تشغيل الأدوية المحلية المسجلة لرعاية القسم ذاته فكل عملية تشغيل يبلغ المصنع عنها قسم مراقبة الأدوية — لكي يحصل على تصريح ذلك القسم بالافراج عن تلك العمليات متى ثبت للقسم مطابقتها للشروط التي سجل الدواء على أساسها .

أما عن المادة ٩٠ وهي المادة التي تحدد فترة الانتقال بين نظامين نظام تداول الأدوية المستوردة بغير تسجيل ونظام حظر تداولها إلا إذا كانت مسجلة — حددت لهذا الغرض فترة قدرها ٢٤ شهرا لتفصح خلالها المجال أمام أصحاب الشأن وأمام اللجنة الفنية لمراقبة الأدوية لتسجيل الأدوية التي لم يسبق تسجيلها يكون العمل أنبت أن الأمر يحتاج إلى مزيد من التحديد ووضع مواعيد ثابتة لتقديم الطلبات ، الأمر الذي رأت معه الوزارة وجوب تحديد ميعاد يقفل في نهايته باب قبول الطلبات — حتى يضطر أصحاب الشأن إلى المبادرة قبل انتهائه إلى تقديم طلباتهم إلى اللجنة — وبذلك تستطيع اللجنة أن تحصر تلك الطلبات وتفرغ لدراستها وتسجل الصالح منها ورفض ما عدا ذلك — على أن تتوقف أحكام هذا القانون فيما يختص بالتداول والافراج الجمركي والتجهيز خلال فترة الانتقال هذه وتخضع الأدوية خلال تلك الفترة للأحكام التي يحددها وزير الصحة العمومية بقرار منه .

وبدعى أن المدة التي تكفي للفراغ من فحص الطلبات والبت فيها وتسجيل الصالح منها غير معروفة .

وترى الوزارة أن المدة الباقية حتى انتهاء فترة الأربعة وعشرين شهرا قد لا تكفي لفحص جميع طلبات تسجيل الأدوية التي تتلقاها اللجنة في الميعاد الذي حدد لذلك — وحتى لا تضار المصلحة العامة — رؤى أن يكون للوزير الحق في أن يمد تلك الفترة بالنسبة للأدوية التي تقدم أصحابها بطلبات لتسجيلها على أن تسري عليها الأحكام الوقتية للتداول إلى أن تفرغ اللجنة من مهمتها بالنسبة لها .

كما رؤى تعديل المادة ٩٢ بحيث يحدد وزير الصحة العمومية بقرار منه دساتير الأدوية الأجنبية التي تعتبر دساتير أدوية رسمية في مصر وذلك ليتسع مجال الاعتراف بما ترى الوزارة الاعتراف به من تلك الدساتير بدلا من ورودها في المادة على سبيل الحصر .

أما بالنسبة للجدول الخامس — وهو جدول المواد المصرح بيعها في مخازن الأدوية البسيطة — فإن النص القائم يفيد جواز تجزئة تلك المواد في المخزن مع أن هذه التجزئة لا يجوز أن تتم إلا في الصيدليات العامة أو معامل الإنتاج ولذلك رؤى تعديل النص لازالة

اللبس الموجود فيه بالنسبة للتجزئة بحيث يصبح النص صريحاً على عدم جواز تلك التجزئة بالمخازن البسيطة .

وتتشرف وزارة الصحة العمومية بعرض مشروع هذا القرار على السيد رئيس الجمهورية رجاء الموافقة عليه واصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ (١)

في شأن المحال العامة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية ،
وعلى القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على نوعي المحال العامة الآتي بيانهما :
(١) النوع الأول : ويشمل المطاعم والمقاهي وما يماثلها من المحال المعدة لبيع أو تقديم المأكولات أو المشروبات بقصد تناولها في ذات المحل .
(٢) النوع الثاني : ويشمل الفنادق والوكائل والبسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من المحال المعدة لإيواء الجمهور على اختلاف أنواعها .
وذلك سواء كانت هذه المحال منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو كانت في أرض فضاء أو في العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البري أو النهري أو البحري .

مادة ٢ - لا يجوز في المدن فتح محال عامة من النوع الأول إلا في الشوارع أو الأحياء التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة بعد حصولها على موافقة المحافظ أو المدير .

أما في القرى فلا يجوز فتحها إلا في تلك التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المحافظ أو المدير المختص - ويحدد في القرار عدد المحال التي يجوز فتحها في كل قرية .

ولا يجوز فتح تلك المحال في المواقع غير الصحية أو بالقرب من السجون أو الأماكن

المعدة للعبادة المصريح باقامة الشعائر الدينية فيها أو الأضرحة التي تكون موضع احترام الجمهور أو الجبانات .

فاذا كانت تلك المحال تباع مشروبات روحية أو مخمرة فلا يجوز كذلك فتحها بالقرب من المدارس أو المستشفيات أو المستوصفات أو الثكنات .

ويستثنى من حكم هذه المادة المحال العامة من النوع الأول الملحقه بمحال عامة من النوع الثانى أو بماله إذا كانت مخصصة بصفة أصلية لخدمة رواد هذه المحال الأخيرة وكانت بذات المكان .

مادة ٣ — لا يجوز فتح أى محل عام إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك ويجوز أن يشمل الترخيص أكثر من محل من نوعى المحال العامة إذا كانت تشغل مكانا واحدا — كما يجوز أن يشمل الترخيص أى محل من المحال الصناعية أو التجارية أو الملاهى الملحقه بالمحل العام والى يستلزمها مباشرة نشاطه الأصلي .

مادة ٤ — يقدم طلب الترخيص إلى الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها بالمحافظات أو المديریات مشتملا على البيانات ومرافقا له الأوراق والرسومات المنصوص عليها فى القرارات المنفذة لهذا القانون .

وعلى الجهة المقدم إليها الطلب أن تبلغ رأيها فيه إلى مقدمه فى ميعاد لا يتجاوز شهرا من تاريخ وصوله .

وفى حالة قبول الطلب بصفة مبدئية يكلف الطالب بأداء رسم المعاينة الذى يصدر بتحديدده قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٥ — يعان الطالب بالموافقة على موقع المحل أو رفضه فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ أداء رسم المعاينة — ويعتبر فى حكم الموافقة على الموقع فوات الميعاد المذكور دون تصدير إخطار للطالب بالرأى وذلك دون الإخلال بأحكام المادة ٢ .

مادة ٦ — فى حالة الموافقة على موقع المحل يعان الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فيه وتحدد له مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوما لإتمامها .

ومتى أتم الطالب هذه الاشتراطات أبلغ الجهة المختصة ذلك بكتاب موصى عليه وعلى هذه الجهة التحقق من إتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول البلاغ فاذا ثبت إتمامها صرف الترخيص مرافقا له الاشتراطات الواجب توافرها فى المحل على الدوام .

وفى حالة عدم إتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تتجاوز نصف المهلة الأولى . فاذا لم تتم الاشتراطات خلالها فللطالب أن يحصل على مهل أخرى لا يتجاوز مجموع عددها المهلة الأولى على أن يقوم بأداء رسوم إعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الأولى — فاذا لم تتم الاشتراطات فى نهاية هذه المهل رفض الطلب .

وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على إخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها في حدود الحد الأقصى للمهل المنصوص عليه في الفقرة السابقة.

مادة ٧ - يجب أن تتوافر في المحال العامة الاشتراطات الآتية :

١ - الاشتراطات العامة

وهي الاشتراطات الواجب توافرها في جميع المحال أو في نوع منها وفي مواقعها وبصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

ويجوز بقرار منه الإعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات في بعض الجهات إذا وجدت أسباب تبرر هذا الإعفاء .

٢ - الاشتراطات الخاصة

وهي الاشتراطات التي ترى الجهات التي يعينها الأمر وجوب توافرها في المحل المقدم عنه طلب الترخيص ويعتمدها المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص .

ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه أن يضيف اشتراطات جديدة يجب توافرها في أي محل مرخص به .

مادة ٨ - التراخيص التي تعطى طبقاً لأحكام هذا القانون دائمة ما لم ينص فيها على تحديد مدتها - ويجوز تجديد التراخيص المحددة المدة بعد أداء رسم يعادل رسم المعاينة .

ويجوز إعطاء تراخيص مؤقتة عن المحال التي تقام بصفة عرضية في المناسبات كالوالد والأعياد والمعارض - وتعطى هذه التراخيص بالشروط والأوضاع التي يقررها المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بالاتفاق مع المحافظ أو المدير .

مادة ٩ - يؤدي المرخص له سنوياً رسم التفتيش الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ويبين في هذا القرار أحوال الاعفاء من أداء هذا الرسم .

مادة ١٠ - لا يجوز إجراء أي تعديل في المحل المرخص به إلا بموافقة الجهة المختصة وتتبع في الحصول على هذه الموافقة الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٤ و ٦ وتحصل الرسوم المشار إليها فيهما .

مادة ١١ - لا يجوز إعطاء التراخيص المنصوص عليها في المادة ٣ إلى الأشخاص الآتي بيانهم :

- (١) المحكوم عليهم بعقوبة جنابة ولم يرد إليهم اعتبارهم .
- (٢) المحكوم عليهم بعقوبة في جريمة مخلة بالأمانة أو الشرف ولم يرد إليهم اعتبارهم .
- (٣) المحكوم عليهم في جريمة حكم بسبب وقوعها بإغلاق المحل العام أو الملهي الذي كانوا

يستغلونه أو يديرونه أن يشرفون على أعمال فيه لمدة ثلاثة شهور ولم تمض ثلاث سنوات على صدور الحكم بالعقوبة .

كما لا يجوز إعطاء هذا الترخيص إلى عديمي الأهلية أو ناقصيها إلا إذا اشتمل طلب الحصول على الترخيص على اسم النائب الذي يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .

ويسرى هذا الحكم على نواب عديمي الأهلية أو ناقصيها الذين تؤول إليهم ملكية المحل .
مادة ١٢ — لا يجوز لأي شخص أن يستغل محلا عاما أو أن يعمل مديرا له أو مشرفا على أعمال فيه إلا بعد حصوله على ترخيص خاص في ذلك بعد أداء الرسوم التي يصدر بتحديد ما قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

ويسرى حكم المادة السابقة على الترخيص الخاص المنصوص عليه في هذه المادة .

مادة ١٣ — تلغى التراخيص المنصوص عليها في المادتين ٣ و ١٢ إذا حكم على المرخص له بإحدى العقوبات أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١ .

مادة ١٤ — عند وفاة المرخص له بمحل عام يجب على من آلت إليهم ملكية المحل إبلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم وباسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له — وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل ترخيص المحل اليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١١ .

مادة ١٥ — يجوز التنازل عن ترخيص المحل العام بموافقة الجهة المختصة وعلى المتنازل اليه خلال أسبوعين من تاريخ التنازل أن يقدم طلبا بنقل الترخيص اليه مرافقا له عقد التنازل مصدقا على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق . وعلى الجهة المقدم اليها الطلب أن ثبت فيه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه .

ويظل المرخص له مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون الي أن تتم الموافقة على التنازل .

مادة ١٦ — على المرخص له بمحل عام إبلاغ الجهة المختصة باسم مستغل المحل وعلى المستغل إبلاغ تلك الجهة باسم مدير المحل أو المشرف على أعمال فيه وذلك قبل مباشرة أي منها لأعماله .

مادة ١٧ — لا يجوز في المحال العامة بيع أو تقديم مشروبات روحية أو خمرية إلا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزارة الداخلية .

ولا يعطى الترخيص المنصوص عليه في الفقرة السابقة الا اذا كان المحل المطلوب عنه الترخيص من محال النوع الأول التي تقع في إحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ .

وللمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص رفض منح هذا الترخيص أو تحديد مدته أو تقييده بأي شرط أو وقف العمل به مؤقتاً في المناسبات كالأعياد والموائد والانتخابات بناء على طلب المحافظ أو المدير .

ويعتبر هذا الترخيص شخصي ولا يسرى إلا بالنسبة إلى المحل المعطى عنه وبلغى إذا توفي المرخص له في فتح المحل أو تغيير لأي سبب آخر ويصرح مؤقتاً ببيع الخمر لمن ينوب عن آلت إليهم ملكية هذا المحل أو إلى المستغل الجديد خلال الفترة المحددة بالمادة ١٤ وبنفس شروطها .

مادة ١٨ — لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يحدد بقرار منه عدد المحال العامة التي يجوز الترخيص فيها ببيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة في المدن والمصايف والمشاتي وأن يحدد الشوارع أو الأحياء التي يجوز فيها فتح هذه المحال وذلك بناء على اقتراح المجالس البلدية لتلك الجهات بعد حصولها على موافقة المحافظ أو المدير وكذلك الحصول على موافقته في الجهات التي توجد بها مجالس بلدية .

كما يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية لأغراض سياحية بناء على اقتراح وزير الإرشاد القومي وبعد الاتفاق مع وزير الداخلية أن يحدد بقرار منه المحال بالمدن والقرى التي يرخص فيها ببيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة وعدد ما يفتح منها في كل قرية .

مادة ١٩ — لا يجوز في المحال العامة لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية .

وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

مادة ٢٠ — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للحكومة في العقود التي تبرمها مع الشركات أو المؤسسات في مناطق السياحة أو التعمير أن تمنحها رخصاً في مزاولة ألعاب القمار في المحال العامة الموجودة في تلك المناطق على أن يقتصر الدخول إلى الأماكن التي تزاول فيها تلك الألعاب على الأجانب البالغين وعلى أن يكون دخولهم بمقتضى جوازات سفرهم أو تصاريح الإقامة .

ولوزير الشؤون البلدية والقروية إلغاء هذه التراخيص في حالة مخالفة هذه الشروط . وله أن يفرض على تلك الشركات أو المؤسسات رسماً سنوياً يتناسب وإيرادات كل منها من لعب القمار بحيث لا يتجاوز الرسم نصف هذه الإيرادات وتخصص حصيلة هذا الرسم للوجوه التي يعينها وذلك ما لم يتفق في العقود على خلاف ذلك .

مادة ٢١ — يجب أن نوضع على الباب الرئيسي لكل محل عام لافتة مكتوب عليها نوعه

باللغة العربية كما يجب ان يوضع فوق كل باب من أبوابه الخارجية المستعملة مصباح يضاء من غروب الشمس إلى وقت إغلاق المحل .

مادة ٢٢ — لا يجوز في المحال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بذلك أو حيازة مذياع إلا بترخيص خاص من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها بالاتفاق مع المحافظ أو المدير وبعد أداء الرسوم التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ، على أن تخطر وزارة الارشاد القومي بذلك عند الترخيص .

ويبين في هذا الترخيص شروطه ومدته والأوقات التي يجوز فيها العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو إدارة المذياع ويجوز تجديد هذا الترخيص وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة تضبط الأدوات التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

مادة ٢٣ — يحظر في المحال العامة ارتكاب أفعال أو إبداء اشارات مخلة بالحياء أو الآداب أو التغاضى عنها كما يحظر عقد اجتماعات مخالفة للآداب أو النظام العام .

وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة لرجال البوليس إخلاء المحل أو إغلاقه قبل الميعاد المقرر — على ألا يترتب علي الإغلاق منع من يعملون فيه من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيه وخروجهم إذا كان من محال النوع الثاني .

مادة ٢٤ — لا يجوز فتح المحال العامة من النوع الأول في المدن قبل الساعة السادسة صباحا وبعد الساعة الثانية عشرة مساء في المدة من ١٥ من أكتوبر إلى ١٤ من أبريل ولا قبل الساعة الخامسة صباحا وبعد الساعة الواحدة صباحا في المدة من ١٥ من أبريل إلى ١٤ من أكتوبر — أما في القرى فيعاد غلقها في المدة الأولى الساعة التاسعة مساء وفي المدة الثانية الساعة العاشرة مساء .

على أنه يجوز للمدير أو المحافظ بموافقة المدير العام للادارة العامة للوائح والرخص ان يمد هذه المواعيد بالنسبة إلى المحال الموجودة في شارع أو أكثر في أية مدينة أو بالنسبة إلى محال معينة وكذلك بالنسبة إلى المحلات السياحية الهامة التي تقترحها مصلحة السياحة — كما يجوز له ان يقصر تلك المواعيد بالنسبة إلى المحال الكائنة في القرى .

مادة ٢٥ — يحظر في المحال العامة من النوع الأول:

(١) تقديم مشروبات روحية أو نخرة لرواد المحل قبل الساعة الحادية عشرة صباحا وبعد الساعة الثانية عشرة مساء .

على أنه يجوز للمدير العام للادارة العامة للوائح والرخص لأغراض سياحية بناء على اقتراح وزارة الإرشاد القومي وموافقة وزارة الداخلية أن يمد الفترة التي يجوز فيها تقديم المشروبات المذكورة في المحال التي تقع في شارع أو أكثر في أية مدينة أو بالنسبة إلى محال معينة .

(٢) تقديم مشروبات روحية أو مخمرة إلى من تقل سنهم عن إحدى وعشرين سنة أو إن كانوا في حالة سكر بين .

(٣) استخدام نساء لم تبلغ سنهن إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة أو حكم عليهن في جرائم مخلة بالشرف ولم يرد إليهن اعتبارهن .

(٤) حيازة كحول بجميع أنواعه .

(٥) استقبال أشخاص في حالة سكر بين .

(٦) استقبال أشخاص أو استبقائهم فيها في غير المواعيد المقررة

مادة ٢٦ — يجب أن يوضع في مكان ظاهر بالمحال العامة من النوع الأول المرخص فيها بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة إعلان مكتوب باللغة العربية وبخط واضح مشتمل على مواعيد تقديم هذه المشروبات والأشخاص الذين لا يجوز تقديمها اليهم .

مادة ٢٧ — تحدد الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها لكل محل عام من النوع الثانى عدد الأشخاص الذين يجوز إيواءهم فيه ويثبت ذلك في الترخيص ولا يجوز تجاوز هذا العدد إلا بموافقتها .

مادة ٢٨ — على كل مستغل لمحل عام من النوع الثانى أن يمسك دفترًا مطابقًا للنموذج الذى تعتمده وزارة الداخلية وأن تختم كل صحيفة منه بخاتم المحافظة أو المديرية التى يقع المحل في دائرتها .

وعليه أن يدرج فيه اسم ولقب كل شخص يأوى إلى محله يوم حضوره مع بيان جلسيته وصناعته وموطنه في مصر أو في الخارج والجهة القادم منها وتاريخ مغادرته المحل .

ويجب أن يكون الدفتر خاليا من أى فراغ أو كتابة في الحواشي أو كشط أو تحشير فيما دون فيه .

وعلى مستغل المحل أن يقدم هذا الدفتر لكل من يعينه المحافظ أو المدير من مأمورى الضبط القضائى لمراجعته وعليه أن يقدم للبوليس كل ما يطلب من البيانات المدونة فيه .

وعليه أن يسلم للبوليس كل صباح بيانًا مطابقًا لما هو مدون بالدفتر سالف الذكر بأسماء الأشخاص الذين أقاموا في المحل — أو غادروه خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة .

ولضباط البوليس الدخول في هذه المحال لمراجعة دفاتها والتحقق من صحة البيانات المدونة فيها والحصول على صورة منها .

مادة ٢٩ — يغلق المحل إداريا أو يضبط إذا تعذر إغلاقه في الأحوال الآتية :

(١) في حالة مخالفة أحكام المواد ٣ و ١٧ و ١٩

(٢) إذا غير نوع المحل أو الغرض المخصص له دون الحصول على ترخيص جديد .

- (٣) في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة المحل .
- (٤) في حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها في المحل .
- ويجوز غلق المحل إدارياً أو ضبطه إذا تعذر إغلاقه في الأحوال الآتية :
- (١) في حالة مخالفة أحكام المادة ١٤ والبنود الأربعة الأولى من المادة ٢٥ .
- (٢) إذا وقعت في المحل أفعال مخالفة للآداب أو للنظام العام أكثر من مرة .
- ويصدر بالغلط الإداري أو الضبط قرار مسبب من الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها فيما عدا حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها في المحل وحالة وقوع أفعال مخالفة للآداب أو للنظام العام أكثر من مرة وحالة وجود خطر داهم على الأمن العام فيصدر فيها القرار من المحافظ أو المدير .

ويستمر الغلق الإداري أو الضبط إلى أن يصدر إذن من النيابة العامة أو من المحكمة بفتح المحل أو إلى أن يفصل في الجريمة بحكم نهائي . على أنه إذا كان الغلق الإداري أو الضبط لوقوع أفعال مخالفة للآداب أو للنظام العام أكثر من مرة فلا يجوز أن تتجاوز مدته شهراً . ولا يخل الغلق الإداري أو الضبط بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٣٠ - تلغى رخصة المحل العام في الأحوال الآتية :

- (١) إذا أبلغ المرخص له الجهة المختصة بوقف العمل بالمحل وانتهاء الترخيص .
- (٢) إذا أوقف العمل بالمحل لمدة ٢٤ شهراً متصلة .
- (٣) إذا أزيل المحل ولو أعيد انشاؤه .
- (٤) إذا كان المحل ثابتاً ثم نقل من مكانه .
- (٥) إذا غير نوع المحل أو الغرض المخصص له .
- (٦) إذا أصبح المحل غير قابل للتشغيل .
- (٧) في حالة مخالفة أحكام المادة ١٠ وعدم إعادة المحل إلى أصله خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة .

(٨) إذا صدر حكم نهائي بإغلاق المحل لمدة ثلاثة شهور .

مادة ٣١ - في حالة مخالفة المواد ١٧ و ١٩ و ٢٥ تقضى المحكمة في الدعوى على وجه الاستعجال ويجوز أن يكون إعلان ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة بواسطة أحد رجال السلطة العامة .

مادة ٣٢ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٢١ و ٢٤ و ٢٦ والبندين ٥ و ٦ من المادة ٢٥ بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات .

وإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة في جريمة مما نص عليه في الفقرة

السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣٣ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ١٧ و ٢٢ و ٢٣ والبنود ١ و ٢ و ٣ و ٤ من المادة ٢٥ بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين . ويجوز الحكم بمصادرة الأدوات التي استعملت في ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٢ .

مادة ٣٤ - يعاقب على مخالفة أحكام المادة ١٩ بالحبس وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه . ويجوز بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

مادة ٣٥ - يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين :

مادة ٣٦ - في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ١٠ و ١٢ يجب الحكم باغلاق المحل .

وفي حالة مخالفة أحكام المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٣ والبنود الأول من المادة ٢٥ يحكم باغلاق المحل مدة لا تتجاوز شهرين فإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنتين لجريمة مما نص عليه في المواد المذكورة وجب الحكم باغلاق المحل لمدة ثلاثة شهور .

ويجوز الحكم باغلاق المحل مدة لا تتجاوز شهر في حالة مخالفة المادة ٧ والبنود ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ من المادة ٢٥ إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة لجريمة مما نص عليه في المادتين المذكورتين .

وفي حالة الحكم بالإغلاق تكون مصاريف الضبط والإغلاق على عاتق المخالف .

مادة ٣٧ - في أحوال الحكم بالإغلاق يجوز للمحكمة أن تأمر بالانقاد رغم الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف .

وينفذ الحكم بالإغلاق دون الاعتداد بأي استشكال في تنفيذه .

مادة ٣٨ - يكون مستقل المحل ومديره والمشرف على أعمال فيه مسئولين معاد عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ٣٩ - كل من أدار محلا محكوما بإغلاق أو أغلق أو ضبط بالطريق الإداري يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز

مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن إعادة إغلاق المحل أو ضبطه بالطريق الإدارى على نفقة المخالف .

مادة ٤٠ - فى تطبيق أحكام المادتين ١٩ و ٢٢ تعد المحال التى يغشاها الجمهور محالا عامة .

مادة ٤١ - يكون لموظفى الادارة العامة للوائح والرخص وفروعها الذين يندبهم وزير الشئون البلدية والقروية صفة مأمورى الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له . ويكون لهم الدخول فى المحال العامة للتفتيش عليها .

مادة ٤٢ - تطبق أحكام هذا القانون على المحال العامة الموجودة عند العمل به وعلى أصحابها مراعاة هذه الأحكام والحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣ خلال سنة من تاريخ العمل به بالنسبة إلى المحال الموجودة فى المدن وخلال ستة شهور بالنسبة إلى المحال الموجودة فى القرى .

وعلى من يستغلون تلك المحال أو يعملون مديرين لها أو مشرفين على أعمال فيها أن يتقدموا خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب الترخيص الخاص المنصوص عليه فى المادة ١٢ .

مادة ٤٣ - يجوز بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية إعفاء مدينة أو قرية أو جهة أو أية منطقة منها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بناء على توصية الجهات المختصة .

مادة ٤٤ - لوزير الشئون البلدية والقروية بقرار يصدره أن يعهد إلى إدارة أى مجلس بلدى باختصاصات الادارة العامة للوائح والرخص وفروعها المنصوص عليها فى هذا القانون كلها أو بعضها وفى هذه الحالة يكون لموظفى المجالس البلدية الذين يندبهم وزير الشئون البلدية والقروية صفة مأمورى الضبط القضائى فى إثبات الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم الدخول فى هذه المحال للتفتيش عليها .

مادة ٤٥ - يلغى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المشار إليه وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون ويستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة لتنفيذ القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ إلى أن تصدر القرارات واللوائح المنفذة لهذا القانون .

مادة ٤٦ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به بعد أربعة شهور من تاريخ نشره - ولوزير الشئون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ويغذى كقانون من قوانينها .

صدرت برئاسة الجمهورية فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٦٢ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٤١)

مذكرة ايضاحية

في ٢٤ من يوليو سنة ١٩٤١ صدر القانون رقم ٣٨ بشأن المحال العمومية متضمنا النص على اختصاص وزير الداخلية أو المحافظ أو المدير بتنفيذ أحكامه .

ثم أدخلت عليه بعد ذلك كثير من التعديلات بمقتضى القوانين أرقام ٢٨٤ لسنة ١٩٥٢ ، ٢٥٠ ، ٣٨٠ لسنة ١٩٥٣ و ٩٧ ، ٢٠٦ ، ٤٥٥ لسنة ١٩٥٤ ، ١٨ لسنة ١٩٥٥ .

وقد ترتب على التعديل الذى أدخل على القانون المذكور بمقتضى القانون رقم ٤٥٥ لسنة ١٩٥٤ أن نقل الاختصاص بتنفيذ بعض أحكامه من (وزير الداخلية) و (المحافظ والمدير) و (المحافظة والمديرية) إلى (وزير الشؤون البلدية والقروية) و (فرع إدارة الرخص بالمحافظة أو المديرية) و (رئيس فرع إدارة الرخص بالمحافظة أو المديرية) أى أنه بعد هذا التعديل ظل الاختصاص بتنفيذ القانون موزعا بين وزارتي الشؤون البلدية والقروية والداخلية .

وقد رأى تركيزاً للعمل وتبسيطاً للإجراءات حصر الاختصاص بتنفيذ قانون المحال العامة في وزارة الشؤون البلدية والقروية على أن يرجع إلى وزارة الداخلية لإبداء رأيها أو للحصول على موافقتها في بعض الأمور المتعلقة بالأمن العام .

وفي توحيد الاختصاص على هذا الوجه ميزة تخصيص إدارة واحدة هي الإدارة العامة للوائح والرخص وفروعها بالأقاليم بتنفيذ قوانين متجانسة إذ تقوم هذه الإدارة بتنفيذ القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية والتجارية وسوف يوكل إليها تنفيذ القانون الخاص بالملاهي وفي ذلك تيسير في إجراءات استصدار الرخص — إذ كثيراً ما يباشر في المحل الواحد أنواع متعددة من النشاط تخضعه للقوانين الثلاثة المشار إليها مما يقتضى الالتجاء إلى جهات متعددة للترخيص في فتحه أو إدارته ما لم يوجد الاختصاص ويحصر في جهة واحدة .

وبالرغم مما أدخل على القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ من تعديلات فإن التطبيق العملي قد كشف عن قصور في بعض أحكامه وعلى الأخص فيما يتعلق بإجراءات التصريح بفتح المحال العامة وإدارتها — إذ يقضى هذا القانون بجواز فتح المحل العام بعد ثلاثين يوماً من تاريخ إخطار المحافظة أو المديرية بفتحه ما لم يعلن المحافظ أو المدير خلال هذه المدة معارضته وذلك بكتاب مسجل — وقد رأى أن يستبدل بنظام الإخطار نظام الترخيص مع تبسيط إجراءاته وإيضاح الالتزامات المفروضة على طالبي الترخيص في فتح المحال العامة — كما رأى علاج ما شاب بعض أحكام القانون الآخر من قصور .

وتحقيقا للاغراض المتقدمة أعد مشروع القرار بقانون المرافق .

وقد تكفلت المادة الأولى منه ببيان نوعي المحال العامة التي تخضع لأحكامه .

وحظرت المادة ٢ فتح محال عامة من النوع الاول إلا في الشوارع والاحياء والقرى التي تصدر قرارات بتحديددها كما حظرت فتحها في بعض المواقع والامكنة واستثنى من حكم هذه المادة المحال العامة من النوع الاول الملحقه بمحال من النوع الثاني أو بملايه إذا كانت مخصصة بصفة أصلية لخدمة رواد هذا المحال الاخيرة بذات مكانها .

ونصت المادة ٣ على عدم جواز فتح أى محل عام إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك وأجازت تيسيراً للأجراءات أن يشمل الترخيص أى محل من المحال الصناعية أو التجارية أو الملاهي الملحقه بالمحل العام والتي يستلزمها مباشرة نشاطه الأصلي وغنى عن البيان أنه يجب أن تتوافر في كل من هذه المحال الاشتراطات التي يقضي بها القانون الذي يخضع له أصلاً .

وبينت المواد ٤ و ٥ و ٦ اجراءات الحصول على الترخيص في فتح المحل وقد فرضت على طالب الترخيص وعلى الجهة المختصة باعطائه شروطا واجراءات تكفل الحصول على الرخصة أو صدور القرار برفض اعطائها في وقت قصير وبأسر الطرق .

ونصت المادة ٧ على الاشتراطات الواجب توافرها في المحل قبل اعطاء الترخيص واجازت بقرار من الوزير الاعفاء من كل أو بعض الاشتراطات العامة في بعض الجهات إذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء .

وقررت المادة ٨ دوام الترخيص ما لم ينص على تحديد مدتها واجازت تجديد التراخيص المحددة المدة بعد اداء رسوم المعاينة .

كما أجازت اعطاء تراخيص مؤقتة عن المحال التي تقام بصفة عرضية في بعض المناسبات .

وفرضت المادة ٩ على المرخص له اداء رسم تفتيش سنوي يصدر بتحديدده قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وحظرت المادة ١٠ اجراء أى تعديل في المحل المرخص به إلا بموافقة الجهة المختصة .

ونصت المادة ١١ على الشروط الواجب توافرها فيمن يرخص له في فتح محل عام .

وأوجبت المادة ١٢ على من يقوم باستغلال محل عام أو يعمل مديراً أو مشرفاً على أعمال فيه أن يحصل على ترخيص خاص في ذلك — وقد اشترط حصول المستغل على هذا الترخيص الخاص لما لوحظ في العمل من قيام بعض أصحاب المحال العامة بتأجيرها أو التعاقد مع غيرهم على استغلالها ، فالمستأجر أو من يؤول إليه حق الاستغلال يقوم بذلك مستقلاً عن صاحب المحل المصرح له بفتحه وبصريح هو في واقع الأمر مستغل المحل .

ونصت المادة ١٣ على إلغاء التراخيص المنصوص عليها في المادتين ٣ و ١٢ في حالة إذا

انتفت عن المرخص له الشروط المنصوص عليها في المادة ١١ .

وبينت المادتان ١٤ ، ١٥ ما يجب اتباعه عند تغيير مالك المحل بسبب تنازله عنه أو وفاته .

وأوجبت المادة ١٦ علي المرخص له في فتح محل عام ابلاغ الجهة المختصة باسم مستغل المحل إذا عهد بهذا الاستغلال إلى غيره — كما أوجبت علي المستغل سواء اكان هو المرخص له في فتح المحل أو غيره إبلاغ الجهة المختصة باسم مدير المحل أو المشرف على أعمال فيه وذلك قبل مباشرة أي منهما لأعماله .

وتضمنت المادتان ١٧ و ١٨ الأحكام الخاصة بالترخيص في بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو الخمرة في المحال العامة .

كما بينت المادة ١٩ الاحكام الخاصة بحظر لعب القمار أو مزاولة أية لعبة ذات خطر على مصالح الجمهور في المحال العامة .

إلا أنه نظرا إلى ما للسياحة والتعمير من شأن وما ينتظر لهما من أثر في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية فقد رأى أن يتناولهما القانون بنص خاص هو المادة ٢٠ . يجيز للحكومة في العقود التي تبرمها مع الشركات والمؤسسات في مناطق السياحة أو التعمير أن تمنحها رخصا في مزاولة ألعاب القمار في المحال الموجودة في تلك المناطق على أن يقتصر الدخول إلى الأماكن التي تزاوّل فيها تلك الألعاب على الأجانب البالغين وعلى أن يكون دخولهم فيها بمقتضى جوازات سفرهم أو تصاريح الإقامة واجيز ان يفرض على تلك الشركات او المؤسسات رسم سنوي يتناسب وإيرادات كل منها من لعب القمار بحيث لا يتجاوز نصف هذه الإيرادات — وهذه الاحكام مأخوذة عن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٩ بشأن المحال العامة وبعض أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية وبإلغاء الرخص السابق منحها للمحال العامة والأندية في مزاولة ألعاب القمار .

وأوجبت المادة ٢١ وضع لافتة علي الباب الرئيسى لكل محل ووضع مصباح فوق كل باب من أبوابه الخارجية المستعملة .

وحظرت المادة ٢٢ العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بذلك أو حيازة مذباع إلا بترخيص خاص من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها .

وحظرت المادة ٢٣ ارتكاب أفعال أو ابداء اشارات مخلة بالحياء أو الآداب أو عقد اجتماعات مخالفة للآداب أو للنظام العام .

وحددت المادة ٢٤ مواعيد فتح المحال العامة من النوع الأول كما أبجارت مد هذه المواعيد لبعض تلك المحال وخصوصا للسياحية العامة منها .

ونصت المادة ٢٥ على حظر بعض الأمور في المحال العامة من النوع الأول .

وأوجبت المادة ٢٦ وضع اعلان في مكان ظاهر في المحال العامة من النوع المرخص فيها ببيع أو تقديم المشروبات الروحية مشتمل على مواعيد تقديم هذه المشروبات والاشخاص الذين لا يجوز تقديمها إليهم .

ونصت المادة ٢٧ على الأحكام الخاصة بتحديد عدد الأشخاص الذين يجوز إيوائهم في المحال العامة من النوع الثاني .

وتضمنت المادة ٢٨ الأحكام الخاصة بالتزام مستغلي المحال العامة من النوع الثاني بامساك دفاتر تدرج فيها بيانات خاصة بمن يأويهم المحل وبتقديم هذا الدفتر أو بيانات منه إلى رجال البوليس أو مأموري الضبط القضائي .

وبينت المادة ٢٩ الأحوال التي يغلق فيها المحل اداريا أو يضبط إذا تعذراغلقه والأحوال التي يجوز فيها ذلك والاجراءات التي تتبع في اصدار قرارات الغلق الادارى أو الضبط — ولكي لا يطول أجل الغلق الادارى أو الضبط نصت المادة ٣١ على انه في حالة مخالفة أحكام المواد ١٧ و ١٩ و ٢٥ تقضى المحكمة في الدعوى على وجه الاستعجال ويجوز أن يكون اعلان ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة بواسطة أحد رجال السلطة العامة .

ونصت المادة ٣٠ على الأحوال التي تلغى فيها رخصة المحل العام .

وتضمنت المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ بيان العقوبات التي توقع في حالة مخالفة أحكام القانون . وقد نصت المادة ٣٦ على أنه في حالة الحكم بالاغلاق كون مصاريف الضبط والاغلاق على عاتق المخالف وذلك سواء كان الاغلاق إداريا سابقا على الحكم أو تم تنفيذا للحكم .

ونصت المادة ٣٧ على جواز الأمر بالنفاذ المؤقت بالنسبة لأحكام الإغلاق رغم الطعن فيها بالمعارضة أو الاستئناف وعلى تنفيذ أحكام الاغلاق دون الاعتداد بأي استشكال في تنفيذها .

ونصت المادة ٣٨ على مسئولية مستغل المحل ومديره والمشرى على أعمال فيه معا عن أية مخالفة لأحكام القانون .

ونصت المادة ٤٠ على انه في تطبيق أحكام المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال التي يغشاها الجمهور محالا عامة .

وتضمنت المادة ٤١ الأحكام الخاصة بتحديد مأموري الضبط القضائي واختصاصاتهم

ونصت المادة ٤٢ على حكم وقى خاص بالمحال العامة الموجودة عند العمل بالقانون وبمن يستغلون أو يعملون مدبرين أو مشرفين على أعمال في تلك المحال .

ونصت المادة ٤٣ على جواز إعفاء مدينة أو قرية أو جهة أو أية منطقة فيها من تطبيق

بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له وذلك بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وأجازت المادة ٤٤ أن يعهد الي إدارة أى مجلس بلدى باختصاصات الادارة العامة للوائح والرخص وفروعها المنصوص عليها في القانون كلها أو بعضها ، وعلى جواز منح موظفي المجالس البلدية الذين يندرجهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي .

ولما كان تطبيق القانون الجديد يقتضى فسحة من الوقت تتمكن في اثنائها وزارة الشؤون البلدية والقروية من اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه فقد نص في المادة ٤٤ على استمرار العمل بالقرارات واللوائح الصادرة تنفيذا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الى أن تصدر القرارات واللوائح المنفذة لهذا القانون .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية برفع مشروع القرار بقانون المرافق الى السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة - رجاء التفضل بالموافقة عليه واصداره .

المحكمة

مجلد قضائى شهري

تصدر بمقتضى القانون

نمبر

للسنة السابعة والثلاثون

العدد

الثالث

١٩٥٦

« فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْبَثْتُمْ
فُشِدُوا أَوْ تَوَاقَوْا فَإِمَّا مِمَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ذَلِكَ
وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِنْ لِيَبْأُوْا بَعْضَكُمْ بِبَعْضٍ وَالَّذِينَ قُتِلُوا
فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ يُضَلَّ عَنْهُمْ * سَيُجْزَوْنَ أَجْرًا بَاطِلًا * وَيُؤْتَوْنَ أَجْرًا
بِالْجَنَّةِ عَرَّفَهَا لَهُمْ »

(قرآن حکم)

جميع المقالات سواء كانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة، تحت مسمى إدارة القناة شارع رمسيس، رقم ٥١ بالقاهرة

مِيزَان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأحكام والقوانين والقرارات والأوامر العسكرية الآتية :

عدد

٣٩ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجبلية

١٩ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية

تمهيزات الأحوال الشخصية للاستاذ نصيف زكي المحامي
تكميف الواقعة وما يشير من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم بالبلدكتور
رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

قرار بالقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة
١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية . ص ٨١
قرار بالقانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل الجدول الخاص بالرسم الإضافي المقرر
بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ . ص ٨٧
قرار بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٦ بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من
القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات
الموظفين والمستفيدين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو جواتها إلا في أحوال
خاصة . ص ٩٦

قرار بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ بتحديد المساحة التي تزرع قطنًا في سنة
١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية . ص ٩٨
قرار بالقانون رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٥٦ بتعيين المساحة التي تزرع قطنًا في سنة
١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية . ص ٩٩
قرار بالقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأثمان والتعويضات المشار إليها في المادة
١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتعبئة العامة . ص ١٠٠
قرار بالقانون رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٦ بوقف الإجراءات المترتبة على التأخير في أداء
الديون . ص ١٠١

قرار بالقانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن التفويض بالاختصاصات . ص ١٠٣
قرار بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالجنسية المصرية . ص ١٠٥

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ باعلان التعبئة العامة . ص ١٢٩ .
قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ . ص ١٢٩

الحاكم العسكري العام :

- أمر رقم ١ خاص بالرقابة . ص ١٢٠
أمر رقم ٢ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكائنا عسكريين في مناطقهم . ص ١٢٢
أمر رقم ٣ بتعيين الرقيب العام . ص ١٢٢
أمر رقم ٤ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والمؤسسات . ص ١٢٣
أمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ خاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم . ص ١٢٨
أمر رقم ٦ (أ) لسنة ١٩٥٦ . بمعدل الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ . ص ١٣٨
أمر رقم ٥ (ب) لسنة ١٩٥٦ خاص بالاتجار مع الرعايا الاستراليين وبالتدابير الخاصة بأموالهم . ص ١٣٨
أمر رقم ٦ . ص ١٣٩
أمر رقم ٧ بشأن سحب السلاح من الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين . ص ١٤٠
أمر رقم ٨ بحالة بعض الجرحى إلى المحاكم العسكرية . ص ١٤١
أمر رقم ٩ بتشكيل لجان لمعالجة الأضرار الناشئة عن الحرب . ص ١٤١
أمر رقم ١٠ بمحاربة المصابين بأضرار الحروب . ص ١٤٢

مصلحة الرقابة :

قرار رقم ٥ بالتعليمات التي تتبع في رقابة النشر . ص ١٤٢

محافظة القاهرة :

أمر رقم ٦ . ص ١٤٣

محافظة السويس :

أمر رقم ١ . ص ١٤٤

أمر رقم ٢ بشأن إخلاء الجراجات وحظر تجميع سيارات الأومونويس . ص ١٤٥
أمر رقم ٣ بتكليف أصحاب المنازل التي ليس بها مخاضء بعمل تكسية من الرمل .
ص ١٤٦

أمر رقم ٤ . ص ١٤٦
أمر رقم ٥ بتكليف بعض أصحاب المهن بالاستمرار في عملهم . ص ١٤٧

أمر رقم ٦ . ص ١٤٨

أمر رقم ٧ . ص ١٤٨

أمر رقم ٨ . ص ١٤٩

مديرية الغربية :

أمر رقم ١ بشأن سحب السلاح من الرعايا البريطانيين والفرنسيين والأستراليين
والاسرائيليين . ص ١٤٩

مديرية القنيطرة :

أمر رقم ١ . ص ١٥٣

أمر رقم ٢ بشأن سحب السلاح من الرعايا البريطانية والفرنسيين والأستراليين وكذا
الاسرائيليين . ص ١٥٠

مديرية أسبوط :

أمر رقم ٣ بإلغاء رخص السلاح وشهادات الإعفاء الممنوحة للإنجليز والأستراليين
والفرنسيين والاسرائيليين . ص ١٥١

مديرية الدقهلية :

أمر رقم ١ بشأن حظر إقامة الأهالي بالأماكن المعدة للمهاجرين . ص ١٥٢

مديرية القليوبية :

أمر رقم ١ بإلغاء رخص السلاح وسحب الأسلحة من رعايا الأعداء . ص ١٥٢

مديرية سوهاج :

أمر رقم ١ بشأن تقييد الإضاءة . ص ١٥٥

مديرية دمياط :

أمر رقم ١ بشأن مهاجري بور سعيد . ص ١٥٦

لجنة التحرير

محمد مصطفى القلي - حسين أبو زير - نصيف زكي - أحمد شوقي - أحمد مختار قطب

نوفمبر
سنة ١٩٥٦

المحكمة

العدد الثالث
العدد السابع والثلاثون

قضاء محكمة النقض الجنائية

(رئاسة وعضوية السادة الاساندة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين المستشارين) .

ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أن للمحكمة اذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين العلة .

٢ - جريمة إهانة الموظف تتحقق بمجرد تعدد توجيه الألفاظ التي تحمل معنى الإهانة الى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .
(القضية رقم ٩٤٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٠

٩ يناير سنة ١٩٥٦

دعارة . حكم . تبسيه . التعريض على الدعارة . مثال لاستتلاعه بما يؤدي إليه .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد استفاد تحريض المتهم للآثني على الدعارة من كونها صحتها الى الشخص الذي اتخذ محله مكانا لالتقاء الجنسين وأنها قدمت للشخص آخر ورافقيهما إلى السيارة

١١٨

٢ يناير سنة ١٩٥٦

قبض . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثارة . مثال من حق رجال السلطة العامة في القبض متى كانت الجريمة في حالة تلبس .

المبدأ القانوني

لا جدوى مما يثيره المتهم من أن الخبر الذي قبض عليه ليست له صفة مأمور الضبط القضائي طالما أن الواقعة كانت في حالة تلبس تميز لرجال السلطة العامة القبض على المتهم وتسليمه الى أقرب مأمور من مأموري الضبط القضائي .
(القضية رقم ٩٣٢ سنة ٢٥ ق) .

١١٩

٢ يناير سنة ١٩٥٦

أ - دفاع . ما يبيده المتهم من أوجه دفاع . متى يجوز للمحكمة أن تعرض من سماعه وتحقيقه ؟
ب - إهانة . إهانة الموظف . متى تتحقق الجريمة ؟

المبادئ القانونية

أ - إن كان القانون قد أوجب سماع

١٢٢

٩ يناير سنة ١٩٥٦

وصف التهمة . دفاع . إحالة متهم إلى محكمة الجنايات
بجناية الاختلاس المنطبقة على المادة ١١٢ ع . استبعاد
المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية
ولإسنادها جنحة السرقة إلى المتهم . وجوب تلبية المتهم
إلى هذا التفسير . عند مراعاة ذلك . يجب الحكم
بما يستوجب تقضه .

المبدأ القانوني

إذا كانت التهمة التي أحيل المتهم بها إلى
محكمة الجنايات هي جناية الاختلاس المنطبقة على
المادة ١١٢ من قانون العقوبات فاستبعدت
المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية
واستندت إليه جريمة أخرى هي جنحة السرقة
وأدخلت بذلك عنصرا جديدا في التهمة ، فإنه
يكون من حق المتهم أن يحاط به علما ليبدى
رأيه فيه قبل أن يدان بمقتضاه ، فإذا كانت
المحكمة قد أغفلت تنبيهه إلى الوصف الجديد
للمرافعة على أساسه طبقا لما تقضى به المادة ٣٠٨
من قانون الاجراءات الجنائية فإن حكمها يكون
معيبا بما يبطله ويستوجب تقضه .

(القضية رقم ٩٩٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) ' .

١٢٣

١٠ يناير سنة ١٩٥٦

وصف التهمة . دفاع . تغيير التهمة من شروع في
قتل إلى ضرب نشأت منه عامة . هذا تعديل في التهمة
لا مجرد تغيير في الوصف . وجوب تلبية الدفاع .

المبدأ القانوني

التغيير الذي تجر به المحكمة في الوصف من

التي ركبها معا ليرتكب معها فعل الفحشاء
وأرصته بأن يعود بها في موعد معين ، فإن هذا
الاستخلاص يكون سائغا ومقبولا وتتحقق به
الجريمة المبينة في الفقرة الأولى من المادة الأولى
من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

(القضية رقم ٩٨٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٢١

٩ يناير سنة ١٩٥٦

متشردون . شرط اعتبار المرأة متشردة طبقا للمادة
٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ .

المبدأ القانوني

المستفاد من نص المادة الرابعة من المرسوم
بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ أن المرأة تعاقب
بجريمة التشرد إذا اتخذت الجريمة مرتزقا الوحيد ،
فإذا ما ثبت أن لها وسيلة أخرى مشروعة تكفي
للتعيش فلا تعتبر متشردة وإنما تعاقب بمقوبة
الجريمة التي قارفتها واذن فإذا كانت المحكمة قد
اعتبرت التهمة في حالة تشرد ودانها بهذه الجريمة
لمجرد احترافها الدعارة دون بحث لما قالت به
من وجود وسيلة أخرى مشروعة للتعيش فإنها
تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وفي تأويله
وتكون بهذا الخطأ حجبت نفسها عن نظر
الدعوى وتحقيق دفاع التهمة .

(القضية رقم ٩٩٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

جناية شروع في قتل إلى جناية ضد ب نشأت عنه عاهة مستديمة ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال الميئنة في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات — عملا بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية — اجراءه في حكمها بغير سبق تعديل في التهمة وانا هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية وهي نية القتل بل يجاوز ذلك إلى إسناد واقعة جديدة إلى المحكوم عليه لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة مما يستوجب لفت الدفاع عنه إلى ذلك .
(القضية رقم ٦٨٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٤

١٠ يناير سنة ١٩٥٦

أ — تفتيش . تفتيش الأشخاص المشبهين عملا من أعمال التحقيق . ماهيته .
ب — تفتيش . بحث رجال الإسعاف في جيوب المصاب الغائب عن صوابه لجمع ما فيها وتعرفها وحصرها قبل نقل صاحبها إلى المستشفى لملاجه . جوازه .
المبادئ القانونية .

١ — تفتيش الأشخاص — الذي — ثبائمه
سلطات التحقيق بالشروط وفي الحدود التي رسمها القانون هو ذلك التفتيش الذي رخص الشارع فيه التعرض لطرية الشخص بمناسبة جريمة وقعت أو ترجح وقوعها منه تغليبا لمصلحة عامة على مصالح الأفراد الخاصة وخول — رعاية لهذه المصلحة العامة . — سلطة التحقيق إجراء التفتيش

لاحتمال الوصول إلى دليل مادي يفيد في كشف الحقيقة .

٢ — ما يقوم به رجل الإسعاف من البحث في جيوب الشخص الغائب عن صوابه ، قبل نقله إلى المستشفى ، لجمع ما فيها وتعرفه وحصره ، هذا الاجراء لا يخالف فيه للقانون إذ هو من الواجبات التي عليها على رجال الإسعاف الظروف التي يؤدون فيها خدماتهم وليس من شأنه أن يكون فيه اعتداء على حرية المريض أو المصاب الذي يقومون بإسعافه فهو بذلك لا يعد تفتيشا بالمعنى الذي قصد الشارع إلى اعتباره عملا من أعمال التحقيق .

(القضية رقم ٧٣٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٥

١٠ يناير سنة ١٩٥٦

معارضة . إعلان . الإعلان لجهة الإدارة . لا يصح أن يبنى عليه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .
المبدأ القانوني

الأعلان لجهة الإدارة لا يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن .

المحكمة

« حيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التي أمرت هذه المحكمة بتضمينها تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعن اتهم بمحنة ضرب مرتبطة بجناية وقدم لمحكمة جنايات القاهرة

ممارسة الفجور والدعارة هما من جرائم المادة التي لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها .

٢ — إذا كانت جريمة إدارة منزل للدعارة غير متوافرة الأركان فإن جريمة المعاونة في ادارته للدعارة تكون غير قائمة قانونا لأنها نوع من الاشتراك في الفعل الأصلي لقيام لها بدونه .

(القضية رقم ٩٨٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٧

١٢ يناير سنة ١٩٥٦

تفتيش . حكم . تسييه . الدفع ببطان التفتيش .
هدم الترخيص في حكم الإداة الذي استند إلى الدليل
المستند من التفتيش . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد أسس ادانة التهمة على الدليل المستند من تفتيش غرفتها دون أن يعرض للدفع ببطلان التفتيش ويرد عليه فإن هذا يجعله قاصر البيان مستوجب النقض .

(القضية رقم ٦٣١ سنة ٢٥ ق رئاسة رعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود
ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد
محمد حسين المستشارين) .

١٢٨

١٢ يناير سنة ١٩٥٦

دعوى مدنية . حكم . تسييه . تدمير المتهمة محضر
صلح بينه وبين المجنى عليه . القضاء للاخير بالتعويض
دون بيان الأثر المترتب على محضر الصلح . قصور .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد قضى للمدعى بالحقوق

التي قضت بمجلسة ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ غيايبا بحبسه ستة أشهر مع الشغل ثم قبض عليه بمعرفة البوليس في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ وأحيل إلى نيابة جنوب القاهرة حيث أعلن بالحكم الغيابي بسرأي المحكمة في يوم ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ وقرر بالمعارضة في نفس اليوم وذكر بإعلان الحكم الغيابي أنه مقيم بشارع وادي حلفا بمدينة الاسماعيلية على خلاف ما أثبت في محضر التحقيق ولم يذكر بتقرير المعارضة تاريخ الجلسة المحددة لنظرها ثم حددت بعد ذلك جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٥٥ وفيها لم يحضر الطاعن وقررت النيابة بالجلسة أنه أعلن لجهة الادارة لتركه مسكنه فقضى في نفس الجلسة باعتبار المعارضة كأن لم تكن — لما كان ذلك وكان لا يبين من الأوراق أن الطاعن أعلن لشخصه أو في محل إقامته الجديد بالجلسة المحددة لنظر المعارضة وإنما أعلن لجهة الادارة ولذا فإن الاعلان ما كان يصح أن يبنى عليه الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن ويكون الحكم المترتب عليه وهو الحكم المطعون فيه باطلا بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٧٤٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٦

١٠ يناير سنة ١٩٥٦

أ — دعارة . جريمة إدارة منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة . هما من جرائم المادة .

ب — دعارة . جريمة إدارة منزل للدعارة . عدم توافر أركانها القانونية . يستتبع عدم قيام جريمة المعاونة في إدارته . ولذلك .

المبادئ القانونية

١ — جريمة إدارة بيت للدعارة وجريمة

المدنية بالتعويض دون أن يعرض لتقدير الأثر المترتب على محضر الصلح الذي قدم في مصير الدعوى فإنه يكون قاصرا .
(القضية رقم ٨٠٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٢٩

١٢ يناير سنة ١٩٥٦

إجراءات . حكم . تشكيل هيئة المحكمة . قاض لم يسمع المرافعة في الدعوى . اعتدائه في المداولة . بطلان الحكم . م ٣٣٩ مراعات .

المبدأ القانوني

متى تبين أن القاضي الذي اشترك في المداولة وقع على مسودة الحكم لم يسمع المرافعة في الدعوى فإن الحكم يكون باطلا طبقا للمادة ٣٣٩ من قانون المرافعات .
(القضية رقم ٨٠٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٠

١٢ يناير سنة ١٩٥٦

سلاح . دفاع . دفع التهم بإحراز سلاح بأنه مرخص له به . تقديمه شهادة بذلك . إدانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه . حكم ميب .

المبدأ القانوني

إذا دفع المتهم بأن البندقية التي اتهم بإحرازها بغير ترخيص ، مرخصة وقدم شهادة بذلك ، فأداته المحكمة دون تحقيق هذا الدفاع أو الرد عليه مع أنه يعتبر جوهريا بحيث لو صح لتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم

يكون معيبا بما يستوجب نقضه .
(القضية رقم ٨١٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٣١

١٦ يناير سنة ١٩٥٦

شركة . شركة مساهمة . مسئولية جنائية . عدم مراعاة النسبة التي أوجبها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ في عدد المصريين المستخدمين في الشركة . نطاق المسئولية الناتجة من ذلك من حيث الأشخاص ومقر الشركة .

المبدأ القانوني

يبين من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ أن الشارع سوى في المسئولية الجنائية (الناتجة من عدم مراعاة النسب المقررة في عدد المصريين المستخدمين في الشركة) بين عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة ، وبين المسئول عن إدارة الفرع أو الوكيل أو المكتب للشركة المنشأة في الخارج ، وليس في هذا النص ما يفيد التفرقة بين الشركات المنشأة في الخارج والمنشأة في مصر ولا ما يفيد قصر العقاب على مدير الفرع الكائن بمصر دون عضو مجلس الإدارة المنتدب من الشركة بل إن الشارع جعلها مثلين في هذه المسئولية في كل حال يثبت فيها مخالفة أحكام المادة المذكورة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما الأول : بصفته مديرا والثاني عضو مجلس إدارة محلات هانو لم يستوفيا النسب المقررة قانونا في عدد المصريين المستخدمين في الشركة

بالنسبة إلى محلات هانو ، ولا سيما وأن وزارة الداخلية لم تبد رأيها إلى الآن في جنسية بعض موظفي الفرع .

« وحيث إن الحكم الابتدائي المؤبد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « إن الإدارة العامة للشركات أبلغت بأن محلات هانو الكبرى وهي فرع لشركة مساهمة فرنسية مركزها الرئيسي باريس ومقرها بمصر والاسكندرية والتي تخضع لأحكام القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ لم تستوف النسب المقررة من الموظفين المصريين وما يتقاضونه من أجور ومرتبات إعمالاً لنص المادة الخامسة من ذلك القانون ، وأنه قد اتضح للإدارة أن نسبة المستخدمين المصريين لديها ٥٩٥/٥٠٠ يعجز قدره ١٥٥٥ عن النسبة المقررة قانوناً وهي ٧٥/١٠٠ وأن نسبة ما يتقاضون من مرتبات هي ٥٣٧/١٠٠ أي بنسبة أقل ١١٣/١٠٠ عن النسبة المقررة قانوناً وهي ٦٥/١٠٠ ثم أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه . ولما كان بين من نص المادة الخامسة من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، الذي طبقته أن الشارع سوى في المسؤولية الجنائية بين عضو مجلس الإدارة المسئول عن إدارة الشركة وبين المسئول عن إدارة الفرع أو الوكيل أو المكتب للشركة المنشأة في الخارج ، وليس في هذا النص ما يفيد تلك التفرقة التي يذهب إليها الطاعنان بين الشركات المنشأة في الخارج والمنشأة في مصر ، ولا ما يفيد قصر العقاب على مدير الفرع الكائن بمصر دون عضو مجلس الإدارة المنتدب من الشركة ، بل إن الشارع

وكذلك فيما يتقاضونه من أجور ومرتبات ، وطلبت عقابهما بالمادة ٥ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٧ والقرار الوزاري رقم ٢١٦ لسنة ١٩٤٨ ومحكمة العطارين الجزئية قضت حضورياً عملاً بالمادة والقرار المذكورين آنفاً بتغريم كل من المتهمين عشرين جنيتها . فاستأنفاً ، ومحكمة الاسكندرية الابتدائية نظرت هذا الاستئناف وقضت حضورياً بقبوله شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن الطاعن في الحكم الأخير بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

« حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور ، ذلك بأن المحكمة لم تأخذ بما أبداه الدافع من وجوب قصر التهمة على مدير الفرع وحده دون عضو مجلس الإدارة المنتدب ، وذلك إعمالاً لنص المادة ٥ من القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ ، ومفهوم هذا النص أن المنشأة التي يكون مركزها الرئيسي في الخارج ، فلا يسأل عن مخالفة أحكام القانون المذكور إلا مدير الفرع أو الوكيل التابع لها والموجود بمصر ، ومادامت محلات هانو هي مؤسسة مركزها الرئيسي في باريس ، ولها فرع في مصر ، فإن الطاعن الثاني وحده هو الذي يخضع لأحكام القانون سالف الذكر ، ولا يصبح مساءلة الطاعن الأول معه ، كما ذهب الحكم المطعون فيه ، وفضلاً عن ذلك ، فإن محكمة الدرجة الثانية لم ترد على هذا الدافع ، ولا على ما جاء بالمذكرة المقدمة إلى تلك المحكمة بشأن عدم ثبوت التهمة

عليه بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ والقرار الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧. لا يتناول المساس بالإجراءات التي أوجبت المادة الثانية من القانون المذكور اتخاذها قبل إجراء الخلع ، فحص البذرة بمعرفة موظفي وزارة الزراعة ، غير لازم .

المبدأ القانوني

الظاهر من العنوان المصدر به القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مراقبة بذرة القطن إن الشارع قصد اتخاذ الاحتياطات لمراقبة بذرة القطن لدواعي لدواعي من المصلحة العامة حفظاً للمحصول الرئيسي للبلاد ، والمرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ بتعيين مناطق زراعة الأصناف المختلفة من القطن في سنة ١٩٤٧/١٩٤٨ الزراعية والقرار الصادر بتاريخ ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ لم يتناول أيهما بالتعديل ما تناوله المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ مما يدل على أن التعديل وإن تناول بعض أحكام القانون المذكور لم يتناول للمساس بالإجراءات التي أوجب القانون في المادة الثانية منه اتخاذها قبل إجراء الخلع ، وليس في القانون ما يحتم أن يتم فحص القطن بمعرفة موظفي وزارة الزراعة قبل إجراء الخلع .

(القضية رقم ١١٠٠ لسنة ٢٥ في بالهيئة السابقة) .

١٣٣

١٦ يناير سنة ١٩٥٦

١ - محال عمومية . السلاح يبيع البيوطة في محل عمومي دون الحصول على ترخيص . طبيعة هذه الجريمة من أثر هذه الطبيعة فيما يتعلق بمسألة التمهيد .

جعلهما مثليين في هذه المسؤولية في كل حال تثبت فيها مخالفة أحكام المادة المذكورة — لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه قد رد على ما جاء يدافع الطاعنين الذي ردداه في الوجه الثاني من الطعن ، وقال في هذا الرد : « إن ما تقول به الشركة في غير محله ، ذلك أن عدد المستخدمين الذين تطلب استغنائهم لا يجوز بأي حال احتسابهم ضمن المصريين ، وعلى فرض صحة ما ادعته من أن عدد الذين قدموا طلبات للحصول على الجنسية وعددهم ٢٤ والرعية المحلية ٢٣ ، وعلى فرض أيضاً أنهم من المصريين حقيقة ، فإن النسبة تصبح بعدئذ ٢٥٥ مستخدماً من المصريين ، وعدد الأجانب $٦٥ + ٨ + ١٦ = ٨٩$ ، ويكون عدد المستخدمين الكلي $٢٥٥ + ٨٩ = ٣٤٤$ طبقاً لما قرره الشركة ... وتكون نسبة المصريين بالنسبة لجميع المستخدمين هي ٢٧٤ و ١ هذا بفرض تحقيق دفاع الشركة جميعه ، — لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً لا خطأ فيه ، كما جاء سليماً من القصور الذي يشكو منه الطاعنان ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

(القضية رقم ٧٧٢ لسنة ٢٥ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد وعمود محمد حسين المستشارين) .

١٣٢

١٦ يناير سنة ١٩٥٦

قطن . القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مراقبة بذرة القطن ... قصد الفاعل منه . التعديل الذي أدخل

ب — محال عمومية . القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ .
سريان أحكامه (فيما مداهم المادة الثانية منه) على
الحال العمومية الموجودة وقت العمل به .

المبادئ القانونية

١ — جريمة السماح ببيع البوظة في محل
عمومي دون الحصول على ترخيص هي من
الجرائم المستمرة التي يستند الأمر المعاقب عليه
فيها على تدخل إرادة المتهم وتقوم المسؤولية
الجنائية عنها كلما تجدد هذا التدخل ، وفي هذا
النوع من الجرائم لا تشمل المحاكمة إلا الحالة
الجنائية السابقة على رفع الدعوى أما ما يتجدد بعد
ذلك فإن تدخل إرادة الجاني في استمرار الحالة
الجنائية يكون جريمة جديدة تجوز محاكمته من
أجلها دون اعتبار للحكم السابق الذي لا تكون
له أي حجية في صدد هذه الجريمة الجديدة (١) .

٢ — ليس في صياغة المادة ٤٥ من القانون
رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ ولا في مقارنة فقرتها
ما يفيد أن أحكام القانون المذكور (فيما عدا
المادة الثانية منه) لا تسري إلا على ما أشىء من
الحال العمومية بعد صدوره (٢) .
(القضية رقم ١١٠١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٤

١٦ يناير سنة ١٩٥٦

اختصاص . دعاوى الحقوق المدنية : مناطه . اختصاص
المحاكم الجنائية بنظرها والفضل فيها .

(٢ ، ١) قررت المحكمة حاتين القاعدتين أيضا
في حكمها الصادر في نفس الجلسة في القضية رقم ١٠٢٠
سنة ٢٥ القضائية .

المبدأ القانوني

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع
إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء
رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة
للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئا عن
ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى
العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه
الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر ولو كان
متصلا بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة
الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، وإذا
فإذا قضت المحكمة المذكورة فيها بالتعويض على
أساس المسؤولية التقصيرية وهو أساس آخر غير
الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فإنها تكون قد
تجاوزت حدود ولايتها .

المحكمة

« حيث إن الطاعن ينعي على الحكم
المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون
إذ قضى بإلزامه بتعويض عن واقعة لا تتعلق
بالجريمة التي نسب إليه اقترافها ، هذا فضلا
عن أن الدعوى الجنائية قد انقضت بالفصل
فيها بالبراءة بحكم نهائي من هيئة سابقة ، وبهذا
انعدمت الرابطة بين المسؤولية الجنائية
والمسؤولية المدنية . »

« وحيث إنه لما كان الأصل في دعاوى
الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ،
وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة
الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية ،
ويكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى »

حدود ولايتها القاصرة على نظر الدعوى المدنية التي تنشأ عن الجرائم التي تطرح أمامها ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية .

(القضية رقم ١١٠٤ سنة ٢٥ ق' بالهيئة السابقة) .

١٣٥

١٦ يناير سنة ١٩٥٦

- ١ - مواد مخدرة . إحرارها . معاقب عليه بصرف النظر عن الباعث .
- ب - مواد مخدرة . وكن الإحرار . ماهيته .
- ج - مواد مخدرة . القصد الجنائي . ماهيته .

المبادئ القانونية

- ١ - إحرار المخدر جريمة معاقب عليها بصرف النظر عن الباعث عليه .
 - ٢ - الإحرار هو مجرد الاستيلاء على الجوهر المخدر استيلاء ماديا طالت فترته أم قصرت ؛ يستوى في ذلك أن يكون الباعث عليه مجرد حفظه لحساب شخص آخر أو الانتفاع به .
 - ٣ - القصد الجنائي في جريمة إحرار المخدر يتوافر بتحقيق الحيازة المادية وعلم الجاني ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا .
- (القضية رقم ١١١٣ سنة ٢٥ ق' بالهيئة السابقة) .

١٣٦

١٦ يناير سنة ١٩٥٦

- ١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي .
- حق محكمة الموضوع في القضاء بقيام حالته متى توافرت مقوماته ولو لم يدفع به التهم .

من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئا عن هذه الجريمة ، بل كان نتيجة لفعل آخر ، ولو كان متصلا بها ، سقطت تلك الإباحة ، وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية -

لما كان ذلك ، وكانت الدعوى المدنية موضوع الطعن رفعت أصلا على الطاعن تعويضا عن الضرر الذي أصاب المطعون ضدها من جريمة إبداء أقوال غير صحيحة بقصد إثبات وراثته ، وقد طرحت أمام محكمة الجنجح الجزئية ، وفصلت فيها بالإدانة والتعويض ، ولما كانت محكمة الجنجح المستأنفة قد استظهرت بحكمها الصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٥٢ أن الطاعن لم يرتكب تلك الجريمة في قولها « ويشترط القانون طبقا للمادة ٢٢٦/١ من قانون العقوبات توفر القصد الجنائي وهو العلم من جانب المتهمين بأن الأقوال التي يدلون بها أمام المحكمة الشرعية غير صحيحة ، أو يجهلون حقيقة الوقائع المرغوب إثباتها ، فإذا ما انتفى سوء القصد كان القصد الجنائي الذي يشترط توافره للعقاب منعدما » وقد قضى بنقض هذا الحكم بالنسبة للدعوى المدنية فقط - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض استنادا إلى أن الحكم الصادر بالبراءة استثنائيا كان عن فعل لا جريمة فيه لانعدام القصد الجنائي وأنه لذلك لا يجوز قوة الشيء المحكوم فيه عند الفصل في الدعوى المدنية ، ثم قضت المحكمة فيها بالتعويض على أساس المسؤولية التقصيرية وهو أساس آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، فإنها تكون قد تجاوزت

المجنى عليهما في جريمة ضرب مبلغ ٥١ جنيه
تعويضاً عن هذا العمل الضار فانه يجوز
استئناف الحكم الذي يصدر في دعوى
التعويض هذه .

(القضية رقم ١١٢٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٨

١٦ يناير سنة ١٩٥٦

إجراءات . شفوية المرافعة . الاكتفاء بتلاوة
الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي . متى يجوز ؟

المبدأ القانوني

الأصل في الأحكام أن تبنى على التحقيقات
الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم
وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكناً ، وتلاوة
الشهادة التي أبديت في التحقيق الابتدائي هي
من الاجازات التي رخص بها الشارع في حالة
تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب ،
ومجرد تخلف الشاهد عن الحضور لا يفيد أن
سماعه أصبح متعذراً .

المحكمة

« حيث إن الطاعن ينعي على الحكم
المطعون فيه الاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن
المحكمة قد نذبت محامياً للطاعن ، مع أن له
محامياً منذ بدء التحقيق ، وقد أبدى المحامي
المنتدب بالجلسة أنه يوافق على التنازل عن
سماع شهود الاثبات ، فلم تسمعهم المحكمة ،
وأغفلت أخذ رأي الطاعن في هذا التنازل
وبذلك تكون قد أخلت بحقه في الدفاع . »

ب — أسباب الإباحة وموانع القاب . حق
الدفاع الشرعي . المحكمة من تشرية انتزاع المتهم سلاح
خصمه . موالاة الاعتداء عليه بعد تجرده من السلاح .
ذلك اعتداء معاقب عليه وليس دفاعاً شرعياً .

المبادئ القانونية

١ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن
تقضى بقيام حالة الدفاع الشرعي متى توفرت
مقوماته ، ولو لم يدفع به المتهم ، أو كان قد
أنكر التهمة .

٢ — حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتد
على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان فإذا كان
المتهم قد تمكن من انتزاع المومي من يد خصمه
فصار أعزل من السلاح لا يستطيع به اعتداء
فان ما يقع منه بعد انتزاع السلاح من موالاة
طعن المجنى عليه به . هو اعتداء معاقب عليه
ولا يصح في القانون اعتباره دفاعاً شرعياً .
(القضية رقم ١١١٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٧

١٦ يناير سنة ١٩٥٦

استئناف . دعوى مدنية . تقدير قيمة الدعوى
في حالة تعدد المدعين مدنياً عن فعل ضار واحد بقيمة
الدعى به بنامه . شرطه . مثال . (المادتان ٤١ و ٤٢
مرافعات) .

المبدأ القانوني

تقدر قيمة الدعوى ، إذا تعدد المدعون
أو المدعى عاينهم ، بقيمة المدعى به بنامه بغير
التفات إلى نصيب كل منهم بشرط أن ترفع
الدعوى بمقتضى سبب قانوني واحد فإذا طلب

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن شهودي الاثبات لم يحضرا بالجلسة الوحيدة التي نظرت فيها الدعوى ، وأن المتهم عندما سئل أمام المحكمة عن التهمة المستندة إليه أنكرها ، وقد حكمت المحكمة بإدانة الطاعن دون سماع الشاهدين مكتفية بما هو مدون بمحضر الجلسة من أن الدافع اكتفى بأقوال الشاهدين الغائبين وأمرت المحكمة بتلاوة هذه الأقوال فتليت ، ولما كانت تلاوة الشهادة ، التي أبدت في التحقيق الابتدائي هي من الإجازات التي رخص بها الشارع في حالة تعذر سماع الشاهدين لأي سبب من الأسباب — لما كان ذلك ، وكان تخلف الشاهد عن الحضور لا يفيد بمجرد أو سماعه أصبح متعذرا ، وكان الأصل في الأحكام أن تبني على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود مادام سماعهم ممكنا ، وكانت المحكمة قد أسست قضاءها بإدانة الطاعن على أقوال المجنى عليه الذي لم تسمعه ، ودون أن تجري أي تحقيق في الدعوى ، فإن حكمها يكون معيبا لإخلاله بإخلاص خطيرا بحقوق الدافع لما كان ذلك ، وكان ما أورده الطاعن في وجه الطعن يتسع لهذا العيب ، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية للفصل فيها مجددا من دائرة أخرى .

(القضية رقم ١١٢٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٣٩

٢٤ يناير سنة ١٩٥٦

١ — دافع . استعداد المدافع عن المتهم : موكول إلى تقديره .

ب — إثبات اعتراف . تعويل المحكمة على اعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق متى اطأنت إليه وعلى الرغم من إنكاره أمامها بالجلسة . جائز .

المبادئ القانونية

١ — من المقرر أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكول إلى تقديره هو حسبا يوحى إليه ضميره واجتهاده .

٢ — لمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تعول على اعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق متى اطأنت إليه وعلى الرغم من إنكاره أمامها بجلسة المحاكمة .

(القضية رقم ١١٣١ سنة ٢٥ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١٤٠

٢٤ يناير سنة ١٩٥٦

نقض . التقرير بالطعن . التوكيل فيه . يجب أن يكون ثابتا وقت التقرير بالطعن . عدم مراعاة ذلك . عدم قبول الطعن شكلا .

المبدأ القانوني

التقرير بالطعن لا يجوز من وكيل الا اذا كان توكيله ثابتا وقت التقرير بالطعن وإذن فإذا لم يكن الحامي الذي قرر بالطعن يتحمل توكيلا ثابتا — يبيح له التقرير بالطعن عن الطاعنة ، بل قدم تقريره عرفيا ، ثم قدم يوم الجلسة توكيلا ثابتا لاحقا في التاريخ لتاريخ التقرير فان الطعن يكون غير مقبول شكلا .

(القضية رقم ١١٣٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٤١

٢٤ يناير سنة ١٩٥٦

١ — تفض. طعن لا مصلحة منه. لا جدوى من إثارة.
مثال في جرمي شروع في قتل وسرقة بحمل سلاح .
ب — إجراءات . شقوية المرافعة . اثبات . استناد
المحكمة في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق
والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين
الذين لم يسموا بالجلسة . متى يجوز ذلك ؟

المبادئ القانونية

١ — إذا كان الطعن واردا على إحدى
الجريعتين اللتين دين بهما المتهم وهي جريمة
الشروع في القتل دون جريمة السرقة بحمل
سلاح وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع
هذه الجريمة الأخيرة ودلت عليها ولم توقع على
المتهم سوى عقوبة واحدة تطبقا للمادة ٣٢ من
قانون العقوبات وكانت تلك العقوبة مقررة في
القانون لأي الجريعتين — فانه لا تكون للمتهم
مصلحة فيما يثيره بشأن جريمة الشروع
في القتل .

٢ — إنه وإن كان الأصل في المحاكمة
الجنائية أن تقوم على التحقيق الذي تجر به المحكمة
بنفسها بالجلسة وتسمع فيه الشهود أمامها مادام
سماعهم ممكنا إلا أنه ليس ما يمنع المحكمة من
أن تستند في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات
من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة
وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسموا
بالجلسة مادام كل ذلك كان معروضا على بساط

البحث وكان في وسع الدفاع أن يناقشها ويرد
عليها ، وإذن فإذا كان المتهم لم يطلب من
المحكمة تلاوة هذه التقارير والمحاضر
ولا الانتقال لاجراء المعاينة فان ما يثيره في هذا
الصدد لا يكون له محل .

(القضية رقم ١١٣٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٢

٢٤ يناير سنة ١٩٥٦

وصف التهمة . دفاع . معاقبة المتهم من ذات الجريمة
المرفوعة من أجلها الدعوى بعد استبعاد ظرف سبق
الإصرار . تلبيه المظاع . غير لازم .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة لم تغير في حكمها الوصف
القانوني للفعل المسند للمتهم كما لم تعدل التهمة
بإضافة ظروف مشددة ، وإنما عاقبته في حدود
حقها عن ذات الجريمة التي رفعت بها الدعوى
بعد أن استبعدت ظرف سبق الإصرار ، فهي
في حل من عدم اتباع الأحكام المنصوص عليها
في المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية
لعدم قيام المقتضى لتطبيقها .

(القضية رقم ١١٣٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٣

٢٤ يناير سنة ١٩٥٦

١ — اختلاس أشياء مجبوزة . متى تم الجريمة ؟
ب — اختلاس أشياء مجبوزة . للسداد اللاحق
لوقوع الجريمة . لا يؤثر في قيامها .

المبادئ القانونية

١ - جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديمها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ولو كانت المتهم لم يتصرف فيها بالفعل .

٢ - السداد الذي يحصل في تاريخ لاحق لوقوع جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها لا يؤثر في قيامها .
(القضية رقم ١١٤٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٤

٢٥ يناير سنة ١٩٥٦

قتل عمد . مسئولية جنائية . تضامن متهمين في المسئولية الجنائية عن جريمة القتل . مناهة .

المبدأ القانوني

تضامن المتهمين في المسئولية الجنائية عن جريمة القتل لا يترتب في صحيح القانون ما لم يثبت اتفاقهما منعا على ارتكاب هذه الجريمة .
(القضية رقم ٧٩٩ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد وعمود محمد حسنين المستشارين) .

١٤٥

٢٥ يناير سنة ١٩٥٦

١ - اثبات . خبراء . تقدير رأيهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .
ب - دفاع . تولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة . متى يجوز ؟

المبادئ القانونية

١ - الأمر في تقدير رأي الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يطمئن إليه منها .

٢ - إذا كانت الواقعة التي أسندت إلى المتهمين جميعا هي قتل المجني عليه وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق واحد منهم لا يؤدي إلى تبرئة الآخرين من التهمة - فإن ذلك يجعل مصلحة كل منها غير متعارضة مع مصلحة الآخر ولا يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل منهم محام خاص به .

(القضية رقم ١١٣٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٤٦

٢٥ يناير سنة ١٩٥٦

١ - دفاع شرعي . حكم . تسببه . تحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة . غير لازم .
ب - اثبات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . فصل محكمة الجنايات اللجنة من الجناية . استنادها إلى عناصر الدعوى كافة التي شملها التحقيق الابتدائي لتكوين عقيدتها . جائز .

المبادئ القانونية

١ - لا يشترط في القانون أن يتحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي ، في عبارة مستقلة ، بل يكفي أن يكون ذلك مستفادا من الظروف والملابسات حسب الواقعة الثابتة في الحكم .

١٤٨

٣١ يناير سنة ١٩٥٦

وصف التهمة • دفاع • تصحيح المحكمة بيان كيفية ارتكاب الحادث • لا يعد تغييرا لوصف التهمة • إجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى • جائز •

المبدأ القانوني

إذا كان ما فعلته المحكمة هو مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة بما لا يخرج عن الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة ، وكانت مطروحة على بساط البحث ، فان ذلك لا يعد في حكم القانون تغيير الوصف التهمة الحال بها المتهم مما يستوجب قانونا لفت نظر الدفاع إليه في الجلسة ليرافع على أساسه بل يصح إجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى •

(القضية رقم ٩٩٩ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل وعمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين وفهم بسى الجندي المستشارين) •

١٤٩

٣١ يناير سنة ١٩٥٦

١ — تفتيش • صدور الإذن به من وكيل نيابة في جرة مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية • عدم إجراء تحقيق قبل صدور الإذن • لا يقدم في صحته •

ب — تفتيش • عثر أحد الخبيرين على المادة المخدرة أثناء التفتيش • حصول ذلك تحت إشراف الضابط المأذون به • تفتيش صحيح •

المبادئ القانونية

١ — الأمر الصادر من وكيل نيابة الصف

٢ — إن فصل محكمة الجنايات البضحة عن الجنائية لا يمنعها في سبيل تكوين عقيدتها في الواقعة المطروحة عليها من مناقشات عناصر الدعوى كافة التي تشملها التحقيق الابتدائي ولا يعد ذلك منها قضاء في البضحة بل يبقى موضوعها سليما حتى يقضى فيه من المحكمة التي أحيلت إليها • (القضية رقم ١١٣٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) •

١٤٧

٢٥ يناير سنة ١٩٥٦

تزوير • تزوير في أوراق رسمية • متى تحقق الجريمة ؟ ركن الضرر في هذه الجريمة • ماهيته •

المبدأ القانوني

مجرد تغيير الحقيقة بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون في الأوراق الرسمية تحقق معه جريمة التزوير بصرف النظر عن الباعث على ارتكابها متى كان المقصود به تغيير مضمون المحرر بحيث يخالف حقيقته النسبية كما صدرت من الموظف الرسمي المختص بإصداره وبدون أن يتحقق ضرر خاص يلحق شخصا بعينه من وقوعها لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما احتمال حصول ضرر بالصلحة العامة ، إذ يترتب على العبث بالورقة الرسمية الغش مما لها من القيمة في نظر الجمهور باعتبارها مما يجب بمقتضى القانون تصديقه والأخذ بما فيه •

(القضية رقم ١١٤٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) •

المبادئ التأسيسية

١ - اذا نسب لعدة متهمين الاشتراك مع موظف عمومي حسن النية - مأذون - في ارتكاب تزوير في وثيقة زواج بتقديم امرأة بدلا من أخرى، ودفع أحد المتهمين بأن المرأة التي تقدمت للمأذون هي بذاتها المقصودة بالزواج بينما دفع متهم آخر بأنه كان حسن النية ولا يعرف المرأة التي انعقد عليها الزواج فان دفاع كل من هذين المتهمين يكون متعارضا مع دفاع الآخر مما يقتضي أن يتولى الدفاع عن كل أمام محكمة الجنايات محام خاص تتوافر له حرية الدفاع عنه في نطاق مصلحته الخاصة دون غيرها - فاذا سمحت المحكمة لمحام واحد بالرافعة عن المتهمين في مثل هذه الحالة فانها تكون قد أخلت بحق الدفاع ويكون قد شاب اجراءات المحاكمة بطلان يؤثر في الحكم بما يستوجب نقضه .

٢ - نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين يقتضي نقضه أيضا بالنسبة للطاعن الآخر الذي يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسبابا لطعنه .
(القضية رقم ١١٥٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين)

١٥١

٣١ يناير سنة ١٩٥٦

١ - إخفاء أشياء مسروقة - ركن الاختفاء - متى يتوفر ؟

بتفتيش منزل متهم بجريمة إحراز سلاح مما يدخل في اختصاص الحاكم العسكرية بموجب الأمر رقم ١٠ الصادر في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٢ هذا الأمر بالتفتيش يعتبر صحيحا وصادرا ممن يملكه قانونا، ولو كان من أصدره لم يباشر تحقيقا قبل إصداره مادام قد اقتنع بجدية التحريات التي قام بها ضابط البوليس وأقرته على ذلك محكمة الموضوع، وذلك طبقا لأحكام المواد ٧ من القانون رقم ١٥ الصادر في ٢٦ من يونيو سنة ١٩٢٣ بنظام الأحكام العرفية و١ من قرار وزير الداخلية الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢ وقرار النائب العام الصادر في ٢ من فبراير سنة ١٩٥٢

٢ - لا يقدح في صحة التفتيش أن يكون أحد الخبيرين هو الذي عثر على المادة المخدرة ما دام ذلك قد تم بحضور الضابط المأذون بالتفتيش وتحت إشرافه .

(القضية رقم ١١٥٤ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين والسيد أحمد عفيفي المستشارين)

١٥٠

٣١ يناير سنة ١٩٥٦

١ - دفاع - ما يعد إخلالا بحق الدفاع - تارض دفاع متهم مع دفاع متهم آخر - تولى محام واحد المرافعة عن المتهمين - إخلال بحق الدفاع - مثال في قضية تزوير - بن - نقض - أثر النقض - نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين - يقتضي نقضه بالنسبة للطاعن الآخر الذي يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسبابا لطعنه -

ب — إخفاء أشياء مسروقة • حسكر • تسييه •
ركن العلم بالسرقة. النحدث عنه صراحة وعلى استقلال.
غير لازم •

المبادئ القانونية

١ — إذا استظهر الحكم أن المتهم اتصلت
يده اتصالاً مادياً بالشيء المسروق وإخفاؤه في
المسكان الذي أراد إخفاءه فيه فهذا يكفي لتوفر
ركن الإخفاء على ما هو معرف به في القانون •

٢ — عدم تحدث الحكم (بالادانة في
جريمة إخفاء أشياء مسروقة) صراحة وعلى
استقلال عن علم المتهم بالسرقة لا يعيبه مادت
الواقعة الجنائية التي أثبتتها الحكم تفيد بذاتها
توفر ركن العلم بالسرقة •

(القضية رقم ١١٥٧ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى
كامل ومحمد محمد حسنين وفهم بسى الجندي والسيد أحمد
عفيف المستشارين) •

١٥٢

٣١ يناير سنة ١٩٥٦

تنقض • إجراءات الطعن • عدم تمكن الطاعن
من اتباع الإجراءات التي رسمها القانون للتقرير بالطعن
بسبب وجوده بالسجن الحربي • إبداءه رغبته كتابة في
التقرير بالطعن أثناء وجوده بالسجن • تقديمه الأسباب
في الميعاد بواسطة محاميه • قبول الطعن شكلاً •

المبدأ القانوني

إذا كان الطاعن (عسكري بالجيش) قد
أبدى كتابة في الميعاد أثناء وجوده بالسجن
بوحدة ما يفيد أنه يطعن في الحكم بطريق

التقص وقدم الأسباب بواسطة محاميه في الميعاد
وكانت إدارة الجيش لم تبعت بالسجين الطاعن
إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم
ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص ؛ ولم
تطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة
لتلقى رغبة الطاعن ، فإن هذا الأخير يكون في
حالة عذر قهري حال بينه وبين التقرير بالنقض
بالطريق المرسوم بالقانون ويكون الطعن
بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلاً •

(القضية رقم ١١٦٥ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمد
حسين وفهم بسى الجندي وأحمد زكي كامل والسيد
أحمد عفيف المستشارين) •

١٥٣

٣١ يناير سنة ١٩٥٦

إثبات • معانة • إجراؤها بمعرفة وكيل شيخ الخفراء •
استناد الحكم إليها فيما استند إليه من أدلة • جائز •

المبدأ القانوني

لا يعيب الحكم أن يكون قد استند فيما
استند إليه من أدلة إلى المعاينة التي أجراها وكيل
شيخ الخفراء ، فإن ذلك مما يخول له نص المادة
٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار وكيل
شيخ الخفراء من بين المرؤوسين للأموري
الضبط القضائي •

(القضية رقم ١١٦٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن
داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين والسيد
أحمد عفيف المستشارين) •

١٥٤

٣١ يناير سنة ١٩٥٦

أسباب الإباحة وموانع العقاب . الدفاع القرمي .
مالذي يشترط لقيام حالته ؟

المبادئ . القانونية

يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد وقع فعل إيجابي يخشى منه المتهم وقوع جريمة ، وأن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله ، وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب مقبول .

الممكن

« حيث إن مبني الطعن هو أن الحكم شابه القصور إذ ورد في أسبابه أن الطاعن عند ما رأى المجني عليه قادمًا إلى مكان الحادث ظنه يقصد نصره بعض أهله من المتشاجرين فاعتدى عليه وفي هذا القول ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعي لدى الطاعن مما كان يتعين معه على محكمة الموضوع أن تعرض من تلقاء نفسها لبحث هذه الحالة ومدى قيامها ، وفي قصور الحكم عن هذا البيان ما يبطله .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله « إن شجارًا قام بين عبد الحميد السيد دسوقي وبين محمود متولي وإخوته بسبب تنازع الفريقين على ملكية حبل ولأن المشاجرة وقعت على مقربة من ساقية المجني عليه ناصف محمد سالم حيث كان يقوم على إضلاحها مع حسنين أحمد المرشدي

ومحمد عبد العال فقد عن لهم التوجه صوبها لاستطلاع جناية الأمر ، وكان المجني عليه يسير في مقدمتهم وإذا بالمتهم (أي الطاعن) يلاقيه بطعنة من مطوأة في صدره من الجانب الأيسر ثم ثنى بضربة أخرى أصابت ذراعه اليسرى بعد أن ظنه قادمًا لنصرة قريبه عبد الحميد دسوقي على الفريق الآخر الذي يمت للمتهم (الطاعن) بصلة القرابة ، ثم استطرد الحكم قائلاً : « وذلك لمجرد عقيدة قامت في نفس الجاني أن المجني عليه إنما أراد دخول المشاجرة متحيزاً لذويه ضد أقارب المتهم فعمد إلى ضربه على هذه الصورة ليحول دون وصوله إلى مكان المشاجرة » .

« وحيث إنه لما كان يشترط لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد وقع فعل إيجابي يخشى منه المتهم وقوع جريمة وأن يكون المتهم قد اعتقد على الأقل وجود خطر حال على نفسه أو ماله أو على نفس غيره أو ماله وأن يكون لهذا الاعتقاد سبب مقبول وكانت الواقعة كما أوردتها الحكم وأخذ بها ، تتضمن أن المجني عليه كان في طريقه إلى مكان المشاجرة لاستطلاع الأمر ، فشرع الطاعن في قتله دون ادعاء بأنه قد بدر منه أو من غيره ممن كانوا يسرون معه بادرة اعتداء فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصوره عن بيان حالة الدفاع الشرعي في غير محله .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً » .

(القضية رقم ١١٦٨ سنة ٢٥ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة معظي فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل وفهيم بسي الجندي وأحمد زكي كامل المستشارين) .

المبادئ القانونية

١ — لمحكمة الموضوع أن تثبت الواقعة على حقيقتها وان ترد الحادث الى صورته الصحيحة من اجماع الادلة المطروحة عليها دون أن تنقيد في هذا التصوير بدليل بعينه أو بأقوال شهود بذواتهم .

٢ — اذا كان الحكم قد دلل على توافر سبق الاصرار فقل « وحيث انه لسابقه وجود الخصومات بين المتهم والمجنى عليه ولقيام المتهم من الدكان المجاورة للسكان الذي يجلس فيه المجنى عليه وتسله وراء الحائط لضربه على غفلة منه بدون أن يحصل أى استفزاز لمتهم يدعوه لان يقوم ويتعمد قتل المجنى عليه يكون سبق الاصرار متوفرا » — فان ما أورده الحكم من ذلك يتحقق به ركن سبق الاصرار كما هو معروف به في القانون .

٣ — لاجدوى مما يثيره المتهم حول توافر ظرف سبق الاصرار مادامت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار .

(القضية رقم ١١٧٣ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية المادة الأستاذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود وعمود محمد مجاهد وفهم يسى الجندي وأحمد زكى كامل المستشارين)

١٥٥

٣١ يناير سنة ١٩٥٦

حكم . تسببه بوجه عام . إثبات . حكم البراءة .
يكفى فيه أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة .

المبدأ القانوني

يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك الى ما يطمئن اليه في تقدير الدلائل مادام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

(القضية رقم ١١٧٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود وعمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين والسيد أحمد هفني المستشارين)

١٥٦

٣١ يناير سنة ١٩٥٦

أ — إثبات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها من مجموع الأدلة المطروحة عليها .

ب — سبق الإصرار . حكم . تسببه . مثال لسكفاية استظهار سبق الإصرار .

ج — قض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في قتل عمد مع سبق الإصرار .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الاساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر وأحمد قوشه ومحمد متولى عتلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٥٧

٢ فبراير سنة ١٩٥٦

أ - نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن . إعلانه إلى المطعون عليه بمكتب محام . عدم ثبوت أن هذا المكتب اتخذ في إعلان الحكم محلا مختارا للمطعون عليه .
بطلان الإعلان . المادة ٣٨٠ مرافعات .

ب - نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . إعلانه للنيابة لجرد عدم إتمام الإعلان . بطلان الإعلان .
المادتان ١٤ ، ٢٤ مرافعات .

ج - نقض . طعن . أسباب غير مقبولة . قصور أسباب الطعن من البيانات التفصيلي الواجب قانونا .
أسباب غير مقبولة . المادة ٤٢٩ مرافعات .

د - نقض . طعن . تقرير الطعن . البررة في تفصيل أسباب الطعن . هي بما جاء بالتقرير وحده .

هـ - إجارة . مسئولية . مشاركة تأجير موقوف سفينة . انقضاء مسئولية مالكها قبل النير . القول بعدم المالك بتأجيرها للغير وإقراره له واعتماده عليه في تحصيل الأجرة . لا يحدد في ترتيب المسئولية .

و - إثبات . أعمال النقل البحري . تأجير سفينة لأعمال النقل البحري . افتراض العلم عندما يجاوز التأجير للغير .

ز - إجارة . عقد . كيفية . عقد تأجير سفينة . حق محكمة الموضوع في كيفية بأنه مشاركة نقل لزم موقوف .

المبادئ القانونية

١ - لا يجوز إعلان الطعن في المحل المختار إلا إذا كان المطعون عليه قد ذكر هذا

الاختيار في إعلان الحكم طبقا للمادة ٧٨٠ مرافعات - فإذا كان الطاعن قد أعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليه في محله المختار بمكتب محام فإن الاعلان يكون باطلا متى كان لم يثبت أن هذا الخصم قد اتخذ في إعلان الحكم مكتب هذا المحامي محلا مختارا له .

٢ - قيام الطاعن بإعلان الطعن للنيابة وذكره في الاعلان أن المراد إعلانه غير معلوم له محل إقامة بالقطر المصري لجرد أن الاعلان لم يتم في موطنه بعنوان عينه في الاعلان -
ذلك يجعل الاعلان للنيابة باطلا وفقا للمادتين ١٤ ، ٢٤ مرافعات متى كان لدى الطاعن تعريف كاف بموطن المعلن إليه كان ينبغي السعي لإعلانه فيه - وعدم ثبوت ما يدل على أنه استفاد كل محاولة في سبيل الاهتداء إلى موطن ذلك الخصم .

٣ - إن القانون إذ أوجب تفصيل أسباب الطعن فإن مراده بهذا التفصيل في معنى المادة ٤٢٩ مرافعات ذكر هذه الأسباب على سبيل البيان والتحديد لا يمكن التعرف على

المقصود منها وإدراك العيب الذي شاب الحكم —
 فإذا كان ما ينعاه الطاعن في خصوص القصور
 في تسبب الحكم وفي أدلة هذا القصور قد جاء
 خاليا من بيان وجه العيب ولا موطنه بكيفية
 واضحة مفصلة كما جاء قاصرا عن بيان أدلة للقصور
 فإن أسباب الطعن تكون غير مقبولة لقصورها
 عن البيان التفصيلي لواجب قانونا .

٤ — العبرة في تفصيل أسباب الطعن —
 على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هي بما
 جاء بتقرير الطعن وحده — فإذا كان الطاعن
 فيما ينعاه في خصوص القصور في تسبب الحكم
 قد اكتفى في تقرير الطعن بالاحالة في ذلك على
 بعض بنود عقد مبرم بين المطعون عليها أبان
 أرقامها دون بيان محضواها وألمع إلى ما جاء
 بمذكرته المقدمة إلى محكمة الاستئناف دون إشارة
 معبرة عن مضمونها لبيان صحة ما يتحدى به فإن
 هذه الاحالة المجعلة للمهمة وكذلك ما يورده
 الطاعن بمذكرته الشارحة عن هذا البيان
 لا يغني عن وجوب تفصيله في تقرير الطعن .

٥ — تنفي مسؤولية مالك السفينة متى كان
 عقد تأجيرها هو مشاركة تأجير موقوف ،
 ويكون المستأجر وشأنه في تعاقد مع الغير —
 ولا يجبدى في ترتيب أية مسؤولية قانونية قبل
 المالك القول بعلمه بتأجيرها للغير وإقراره له
 واعتماده عليه في تحصيل الأجرة .

٦ — تأجير السفينة بقصد نقل البضائع

والركاب وغيرها من أعمال النقل البحري يقتضى
 افتراض العلم مقدما بجواز التأجير للغير .
 ٧ — متى كان الحكم قد انتهى في
 تكييف عقد إيجار سفينة إلى أنه مشاركة نقل
 لزمن موقوف أخذًا بعنوانه ونصوصه والمبادئ،
 الفقهية في شأنه فلا يكون الحكم قد أخطأ في
 تكييف العقد ولا في القانون متى كان لم يخرج
 عن عبارات العقد ونصوصه والغرض الذي عناه
 الطرفان من إبرامه وكان هذا التكييف متفقا
 مع مؤدى هذه النصوص — ولا يؤثر على سلامة
 هذا التكييف التمسك بأن السفينة كانت في
 حيازة المالك أثناء مدة الإيجار والاستدلال على
 ذلك بما أصدره المالك لربان السفينة من أوامر
 خاصة بتوقفها عن السير بسبب عدم استيفاء
 الأجرة مادام ذلك من لوازم حق الفسخ المقرر
 للمالك اتفاقا وبص العقد .
 (القضية رقم ٣٢٩ سنة ٢١ ق) .

١٥٨

٢ فبراير سنة ١٩٥٦

تخص . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . إغفال
 المحضر بيان مصدر علمه بباب الطعن إليه . عدم إثبات
 الخطوات التي سبقت تسليم صورة إعلان تقرير الطعن .
 جلال الإعلان . المادتان ١٢ و ٢٤ مرافعات .

المبدأ القانوني

إغفال المحضر إثبات جميع الخطوات التي سبقت
 تسليم صورة إعلان تقرير الطعن إلى شيخ البلد
 من انتقاله إلى موطن المراد إعلانه وبيان وقت

٢ - إذا استخلص الحكم من الأوراق المقدمة أن المورث كان يرغب في تملك أولاده أطيافاً في حياته بالتساوي بينهم وأن تكون ملكاً لهم بعد وفاته على هذا الوجه مما يفهم منه بأنه إن لم ينفذ هذا حال حياته فانه يوصي بتنفيذه بعد وفاته فان هذا الذي استخلصه الحكم يعتبر استخلاصاً موضوعياً سائماً مما يستل به قاضي الموضوع ولا يخالفه فيه للقانون .

٣ - لا يجوز للطاعن التمسك بسبب من أسباب الطعن خلاف ما جاء في تقرير الطعن مادام غير متعلق بالنظام العام . فاذا كان الطاعن لم يبين في التقرير مواضع العيب التي ينعاها على الحكم بشأن اجازة الورثة لوصية صادرة من مورثهم فانه لا يلتفت الى ما ذكره الطاعن في مذكرته من تفصيل لهذا العيب .

المحكمة

« ... حيث إن الطعن بني على الخطأ في تطبيق القانون من ثلاثة أوجه يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الإقرار المنسوب للمرحوم عبد الحميد أحمد إمام في ذيل عقد البيع المسجل بأن ثمن الأطياف مدفوع من الوالد وأنه يتنازل له عن هذه الأطياف ، مؤدياً إلى نقل ملكيتها لولده قد أخطأ في القانون ذلك أن هذا الإقرار لو صح صدوره من عبد الحميد ، ليس مستجلاً فلا تنتقل به الملكية بين المتعاقدين ولا بالنسبة

الإعلان وأنه لم يجد أحداً بهذا الوطن أو وجدته مغلقاً أو وجد به وكيله أو خادمه أو أحد الساكنين معه ورفض المودود منهم استلام الإعلان - إغفال ذلك يترتب عليه بطلان الإعلان وفقاً للمادتين ١٢ و ٢٤ مرافعات .

(القضية رقم ٢٣٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ، ومحمد متولي عظم وإبراهيم مهران يوسف المستشارين) .

١٥٩

٢ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - تسجيل . إثبات . ملكية . وارث . إقرار صادر من مورث بملكية آخر لأطيان . اعتباره مقررًا للملكية لا منشأ لها . حجته على ورثة هذا المورث غير حجة إلى تسجيل . القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

ب - وصية . حكم . تسييه . استخلاص الحكم من الأوراق المقدمة أن التصرف الصادر من مورث إلى أولاده وصية . موضوعي .

ج - قض . طعن . تقرير الطعن . عدم بيان مواضع العيب في الحكم في تقرير الطعن . عدم الالتفات إلى ما ورد في مذكرات الطاعن من تفصيل لهذا العيب .

المبادئ القانونية

١ - متى كان مفاد إقرار صادر من المورث أن الأطياف التي اشتراها باسمه هي في حقيقتها ملك لوالده وثمنها مدفوع من ماله الخاص - فان هذا الإقرار ليس إلا تصرفاً مقرر الملكية لا منشأ لها ويكون حجة على ورثة هذا المورث بغير حاجة إلى تسجيل وفقاً للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

للغير وتظل الملكية لعبد الحميد بموجب عقد البيع المسجل الصادر إليه .

« وحيث إن هذا النعى مردود بأن الإقرار الصادر من المرحوم عبد الحميد أحد إمام والذي لم ينكره الطاعن أمام محكمة الموضوع — بما يفيد من أن الأطيان التي اشتراها باسمه هي في حقيقتها ملك لوالده وثمها مدفوع من ماله الخاص ، ليس إلا تصرفاً مقررًا للملكية لا منشأ لها ولما كان القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ وإن سوى بين التصرفات المنشئة للملكية وغيرها من الحقوق العائلية وبين التصرفات المقررة لها من حيث وجوب تسجيلها إلا أنه فرق بين النوعين في أثر عدم التسجيل فرتب في التصرفات الانشائية أن الحقوق التي تقصد إلى إنشائها أو نقلها أو تغييرها أو زوالها لا تنشأ ولا تنتقل ولا تتغير ولا تزول بين المتعاقدين ولا بالنسبة لغيرهم إلا بالتسجيل بخلاف التصرفات المقررة لهذه الحقوق فإنه رتب على عدم تسجيلها أنها لا تكون حجة على الغير مما مفاده جواز الاحتجاج بها بين المتعاقدين ولما كان الطاعن من ورثة المرحوم عبد الحميد أحد الإمام فإنه لا يعتبر من الغير بالنسبة للإقرار الصادر منه ويكون حجة عليه بغير حاجة إلى تسجيل .

« وحيث إن الوجه الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ كيف الأوراق الصادرة من والده المرحوم أحد إمام بأنها وصية ذلك أنه يلزم للوصية أن تصدر باعلام شرعي أو تكون محررة بخط التوفي وتوقيعه وأن يظل مصمما عليها ومالكاً

للشيء الموصى به لغاية وفاته . أما الخطابات والأوراق المقدمة فلا تعدو أن تكون رغبة من الوالد أراد إتمامها حال حياته ولا تفيد أنه يوصى بالأطيان أو أنه ظل مصمما على هذه الرغبة إلى مماته .

« وحيث إن هذا الوجه مردود بما قاله الحكم المطعون فيه من أنه « بالنسبة للنزاع بين الخصوم في ماهية رغبة الوالد التي أظهرها في خطابه المؤرخ في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٢٢ ووجهه إلى أولاده الأربعة يبدى فيه رغبته من تقسيم أرض النزاع بين أولاده بالتساوي بينهم الذكر مثل الأنثى ويطلب منهم تنفيذه بلا تسويق أو تردد » فإنه يبين من مطالعة هذا الخطاب والخطاب الموجه منه إلى ابنته جليلة إمام والمؤرخ في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٢٢ والذي يقول فيه إنه سوف يحزر معه (عبد الحميد إمام) اليوم إقراراً بأن العزبة لهم الأربعة وسيكون هذا الإقرار من أربع نسخ لكل منهم نسخة ويسجل هذا الإقرار ليكون حجة تملك ، ومن مشروع الإقرار الذي أعده بخط يده والذي نص فيه على اعتراف عبد الحميد إمام بأن الأطيان موضوع النزاع هي ملك لوالده وأنها كانت باسمه بصفته أرشد أولاده وأن الثمن دفع من الوالد وأنه نزولاً على رغبة هذا الوالد فقد تنازل عن ثلاثة أرباع هذه الأطيان لآخوته عباس إمام والآنتين جليلة وكلفراح كل منهم بحق الربع مشاعاً ، ومن مشروع إقرار بخط يده لا يخرج معناه عما سبق ... فإنه يبين أن الوالد كان يرغب في أن يملك أولاده الأربعة هذه الأطيان في حياته

بالتساوي بينهم وأن تكون ملكا لهم بعد وفاته كذلك مما يفهم منه لم ينفذ هذا حال حياته فإنه يوصى بأن ينفذ بعد وفاته ، ومما تجدر ملاحظته أنه لا يشترط في الوصية لفظ « قد أوصيت » بل إن الفقهاء نصوا على أن الوصية يصح بلفظ أوصيت وما يجري مجراها في العرف في الدلالة على ما يرغبه الموصي في ماله بعد وفاته إذ العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني ... » وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون وهو استخلاص سائغ مما يستقل به قاضي الموضوع مادام له أصله الثابت بالأوراق المقدمة والتي لم ينكر الطاعن أمام محكمة الموضوع صدورها بخط وتوقيع والده . أما القول بعد تصميمه علي الوصية فرود بما جاء بالحكم المطعون فيه من « ان ما قرره الحكم المستأنف من ان الوالد عدل في آخر الأمر عن فكرته لم يقم عليه دليل ولا يمكن افتراضه ... » وعلاوة على ذلك فإن اعتراف الورثة بهذه الوصية وهم أدري من غيرهم برغبة والده وتصميمه يدل على إصرار والدهم على الوصية وعلى تنفيذها .

« وحيث إن الطاعن بقول في الوجه الثالث من طعنه إن محكمة الاستئناف تمشت مع المطعون عليها الأولى في قولها إن هناك وصية وقالت بأن الورثة أجازوا هذه الوصية إلا أنه لم يسايرها في هذا القول وتمسك بأن الأطيان ملك لأخيه المرحوم عبد الحميد امام ولذا فقد رفع دعوى بصحة توقيع أخيه المذكور علي عقد البيع الصادر منه إليه وطعن المطعون عليها الأولى على هذا العقد بالتزوير وقالت بأن أخاها غير مالك وأن

الملكية لوالدها وقد رفض دفعها وقضى له بصحة التوقيع نهائيا .

« وحيث إن هذا النعي مردود أولا بأنه تكرار لما جاء في الوجه الثاني عن وجود الوصية وقد سبق الرد عليه . ومردود ثانيا بأنه مجهل فيما يعيبه على القول بإجازة الوصية إذ لم يبين في تقرير الطعن مواضع العيب التي ينعاهها علي الحكم المطعون فيه في هذا الصدد وقد بين الحكم إجازة جميع الورثة للوصية بأسباب مستفيضة وسائغة ولها أصلها الثابت في أوراق الدعوى ومنها عقد الاتفاق المؤرخ في ١٩٣٤/٢/١ عن تقسيم تركة الزوجة صديقة هانم وخطاب عبد الحميد لأخته جليلة بتاريخ ١٩٢٧/١٢/٨ وخطاب آخر يؤيد به خطابه السابق وعقد البيع المؤرخ في ١٩٣٥/٧/٢ لأخيه عباس عن نصيبه بالوصية وعقد البيع المؤرخ في ١٩٢٧/٧/٢ لأخته كفراح عن نصيبها أيضا في الوصية وخطاب عباس إمام إلي أخيه عبد الحميد في ١٩٣٥/٥/٢٦ وخطاب آخر منه في ١٩٣٥/٦/٣٠ وما ذكره في عقد البيع الصادر منه للاستاذ شوكت التوني في ١٩٤٥/٩/٢٥ وما قالته الآنسة كفراح في صحيفة استئنافها المعلنة في ١٩٤٩/١١/١٩ وما ذكرته الآنسة جليلة في صحيفة دعواها ولا يلتفت إلى ما ذكره الطاعن في مذكرته من تعيب الحكم إذ لا يجوز له التمسك بسبب من أسباب الطعن بخلاف ما جاء في التقرير مادام غير متعلق بالنظام العام . ومردود أخيرا بأن ما أثاره الطاعن في خصوص دعوى صحة التوقيع

١٦١

٢ فبراير سنة ١٩٥٦

١ — حكم . إصداره . إجراءات التقاضى . حجز
الدعوى للحكم . أثره .

ب — حكم . إصداره . إجراءات التقاضى .
دعوى . إعلان . قرار إعادة الدعوى للرافعة . صد
حجزها للحكم . وجوب إعلان طرفها بهذا القرار
أو ثبوت حضورها وقت النطق به . تقرير المحكمة
اعتبار النطق بقرارها لإعلانا للنائب من الخصوم . لا يفتى .
المسورة التي يجوز فيها اغفال إعلان طرفي الخصومة .
المادة ٣٤٤ مرافعات .

ج — تقضى . طعن . ميعاد الطعن . محل مختار .
متى يبدأ ميعاد الطعن ؟ احتسابه من إعلان الحكم
للطاعن في المحل المختار . غير جائز . المادة ٣٧٩
مرافعات .

د — تقضى . طعن . المصلحة في الطعن . دفع .
الدفع بالعدم المصلحة في الطعن لعدم تقديم الطاعن طلبات
أو مذكرات في الاستئناف وعدم اعتراضه على طلب
انتهاء التعليلة بعد انقضاء استئنافا بالفاء حكم لإشهار
الاقلاس . في غير محله .

المبادئ القانونية

١ — متى انعقدت الخصومة أمام المحكمة
بإعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه في
قانون المرافعات ، واستوفى كل خصم دفاعه
وحجزت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة
الخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها الا بالقدر
الذي تصرح به المحكمة ، وتصبح القضية في
هذه المرحلة — مرحلة المداولة وإصدار
الحكم — بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة
فيها ويمتنع على الخصوم إبداء أى دفاع كما يحرم
الاستماع الى أحد منهم في غيبة الآخر .

وما دار فيها هو دفاع جديد لم يقدم الطاعن
دليلا على سبق تقديمه أو على أن المستندات
المقدمة بشأنه يملف الطعن سبق تقديمها لمحكمة
الموضوع .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على
غير أساس متعين رفضه » .

(القضية رقم ٢٤٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق
عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد تولى وعلم وإبراهيم
مئان يوسف المستشارين) .

١٦٠

٢ فبراير سنة ١٩٥٦

تقضى . طعن في إجراءات الطعن . اغفال الطاعن
إيداع صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم الابتدائي
الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه . قوله
بأن الدعوى رفعت بطريق المعافاة ولم يسدد رسمها .
لا يشفع له .

المبدأ القانوني

لا يعتد بقول الطاعن إنه لم يستطع الحصول
على صورة رسمية مطابقة للأصل من الحكم
الابتدائي الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه
في أسبابه استنادا إلى أن الدعوى رفعت بطريق
المعافاة ولم يسدد رسمها اذ ليس هذا بشافع له في
التخلف عن اجراء جوهرى يوجب القانون
القيام به في ميعاد معين .

(القضية رقم ٢٦١ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد
فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد تولى وعلم
وإبراهيم مئان يوسف المستشارين) .

٢ - اذا بدا للمحكمة بعد حجز دعوى للحكم أن تعيدها الى المرافعة استثناء للسير فيها تتم دعوة طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوة الا باعلانهما قانونا أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ولا يغني عن اعلان الغائب أن تقر المحكمة اعتبار النطق بقرارها اعلانا له إذ لا يجوز للمحكمة أن تقرر اغفال اجراء يوجب القانون ، ولم ينص القانون على اغفال اعلان طرفي الخصومة إلا في صورة ما ذارت المحكمة مد أجل النطق بالحكم كما هو مستفاد من مفهوم نص المادة ٣٤٤ مرافعات .

٣ - متى قرر الطاعن بطعنه في الميعاد محتسبا من اعلانه بالحكم في موطنه الأصلي فإنه لا يجوز التحدي بالاعلان الذي تم له في محله المختار ذلك أن مواعيد الطعن لا تبدأ في السريان الا من اعلان الحكم للخصم نفسه أو لموطنه الأصلي طبقا لنص المادة ٣٧٩ مرافعات .

٤ - الدفع بانعدام مصلحة الطاعن في الطعن تأسيسا على عدم تقديمه طلبات في الاستئناف ولا مذكرات وعدم اعتراضه على طلب انتهاء التعلية - هذا الدفع يكون في غير محله متى كان الطاعن لم يتنازل عن حقه في الطعن صراحة ومادام قد قضى استئنافيا بالناء حكم اشهار الافلاس ذلك أن عدم تقديمه طلبات في الاستئناف أو مذكرات لا يعتبر بمثابة عدم

تمسك منه بطلبه اشهار افلاس المطعون عليه ، كما أنه ما كان له الاعتراض على دعوى انتهاء التعلية لأن الطلب المذكور إنما هو أثر من آثار الناء حكم اشهار الافلاس فهو حكم واجب النفاذ .

المحكمة

« ... من حيث إن المطعون عليهم دفعا بعدم قبول الطعن شكلا لتقدمه بعد الميعاد بمقولة إن الحكم المطعون فيه أعلن للطاعنين في ٤ من يونيو سنة ١٩٥١ ولم يقرر بالطعن إلا في ٥ من يوليو سنة ١٩٥٢ كما دفع أولها بانعدام المصلحة فيه .

« من حيث إن إعلان الحكم الحاصل في ٤ من يونيو سنة ١٩٥١ إنما حصل للطاعنين في محل مختار وقد نصت المادة ٣٧٩ مرافعات على أن مواعيد الطعن لا تبدأ في السريان إلا من إعلان الحكم للخصم نفسه أو لموطنه الأصلي وعلى ذلك لا يجوز التحدي بالاعلان الذي تم في المحل المختار للطاعنين وإنما العبرة بالاعلان الذي تم في موطنهما الأصلي في ٩ من يونيو سنة ١٩٥٢ والذي أعقبه التقرير بالطعن في ٥ من يوليو سنة ١٩٥٢ أي في الميعاد ويتعين رفض الدفع الأول .

« ومن حيث إن الدفع الآخر يقوم على أن الطاعنين عندما عرض النزاع على محكمة الاستئناف لم يتقدموا بأي طلب ولم يقدموا مذكرة كما ذكرنا في صحيفة تعجيل الدعوى الابتدائية ٢٩ سنة ١٩٥٠ الرقازيق أن موقفهما في الدعاوى المنضمة كان موقف مراقبة فقط للاجراءات وأنهما بعد صدور

الحكم الاستثنائي وإعلانهما به في ٥ من يونيو سنة ١٩٥١ لم يطعنا فيه بالنقض وعند طلب انتهاء التفليسة لم يبدأ اعتراضا .

« وحيث إن هذا الدفع مردود بأن ميعاد الطعن كما سبق في الرد على الدفع الأول إنما يحسب اعتبارا من ٩ من يونيو سنة ١٩٥٢ ولم يتنازل الطاعنان عن حقهما في الطعن صراحة كما لا يعتبر عدم تقديمهما طلبات في الاستئناف ولا مذكرات بمثابة عدم تمسك منهما بطلبهما إشهار الافلاس وما كان لهما أن يعترضا على دعوى انتهاء التفليسة بعد إذ قضى استئنافيا بإلغاء حكم إشهار الافلاس لأن الطلب المذكور إنما هو أثر من آثار إلغاء حكم إشهار الافلاس فهو حكم واجب النفاذ .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فهو مقبول شكلا .

« ومن حيث إن مما ينهيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه بطلان الاجراءات ، ذلك أن المحكمة الاستئنافية حددت بعد المرافعة في الدعوى جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٥١ للنطق بالحكم فيها ثم قررت فتح باب المرافعة لتعذر المداولة لنفس اليوم واعتبرت النطق بهذا القرار إعلانا للخصوم وكانت الهيئة التي تنظر الدعوى غير الهيئة التي سمعت المرافعة وحجزت القضية للحكم إذ حل المستشار إسماعيل أبو الفتوح محل المستشار أحمد يوسف ولما نودي على المخصوم حضر المستأنف ومعه محاميه ولم يحضر الطاعنان أو محامييهما فاستجوبت المستأنف ثم حجزت الهيئة بتشكيلها الجديد الدعوى للحكم لآخر الجلسة ثم أصدرت حكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف .

« وحيث إنه يبين من مراجعته الأوراق أن الهيئة التي نظرت الدعوى أمام محكمة الاستئناف كانت مشكلة أصلا برياسة وكيل المحكمة إبراهيم زكي وعضوية المستشارين حامى مكرم عبيد وأحمد يوسف وبعد أن سمعت المرافعة حجزت الدعوى للحكم لجلسه ٢٧ من يوليو سنة ١٩٥١ وفي الجلسة المذكورة المحددة للنطق بالحكم انعقدت بهيئة حل فيها المستشار إسماعيل أبو الفتوح محل المستشار أحمد يوسف وأصدرت قرارا هذا نصه « لتعذر المداولة لغياب المستشار أحمد يوسف قررت فتح باب المرافعة لجلسة اليوم واعتبرت النطق بهذا القرار إعلانا للخصوم » وأعيد النداء على المخصوم فحضر المستأنف ومعه الأستاذ حسين برهان المحامي ولم يثبت بالمحضر حضور المستأنف عليهم ومنهم الطاعنان فنظرت المحكمة الدعوى وسألت المستأنف عما إذا كانت الضمانة تشمل جميع الديون وأثبتت إيجابته ثم حجزت الدعوى للحكم في آخر الجلسة حيث أصدرت حكمها المطعون فيه وهو بقضى بإلغاء الحكم المستأنف وما ترتب عليه من إجراءات .

« ومن حيث إن المخصومة لا تنعقد إلا بإعلان المخصوم على الوجه الذي نص عليه قانون المرافعات فإذا انعقدت أمام المحكمة واستوفى كل خصم دفاعه وحجزت المحكمة الدعوى للحكم انقطعت صلة المخصوم بها ولم يبق لهم اتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة ويؤكد انقطاع صلة المخصوم بالدعوى أن وفاة أحدكم أو تغيير شخصته في

هذه المرحلة مرحلة المداولة وإصدار الحكم لا يؤثر في الأصل في المضي بهذه المرحلة لنهايتها وفي هذا الوضع تصبح القضية بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم إبداء أي دفاع كما يحرم الاستماع إلى أحد منهم في غيبة الآخر فإذا بدا للمحكمة أن تعيد الدعوى إلى المرافعة استثناء للسير فيها تحتم دعوة طرفي الخصومة للاتصال بالدعوى ولا تتم هذه الدعوة إلا بإعلانها قانوناً أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار ولا يغني عن إعلان الغائب أن تقرر المحكمة اعتبار النطق بقرارها إعلاناً له إذ لا يجوز للمحكمة أن تقرر بإغفال إجراء بوجبه القانون وقد نصت المادة السابعة من قانون المرافعات التي أريدت أن تحل محل المادة الأولى من قانون المرافعات القديم بعد تغيير في صيغتها وشمول عباراتها على أن كل إعلان أو تنبيه أو إخبار أو تبليغ أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ونصت المادة ٢٤٤ على أن إغفال هذا يترتب عليه البطلان ولم ينص القانون على إغفال إعلان طرفي الخصومة إلا في صورة ما إذا رأت المحكمة مد أجل النطق بالحكم كما يستفاد ذلك من مفهوم نص المادة ٣٤٤ مرافعات . ومن هذا يبين أن الحكم المطعون فيه يني على إجراءات باطلة وشابه عيب جوهري مما يتعين معه نقضه دون تعرض لبحث ما صاحب ذلك من إجراءات وهي الاستجواب الذي تم في غيبة

الطاعتين ودون حاجة لبحث أسباب الطعن الأخرى .

(القضية رقم ٢٦٢ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي وأحد قوשה المستشارين) .

١٦٢

٢ فبراير سنة ١٩٥٦

- أ - نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . إعلان للنياية . عدم بذل أي مجهود في تعرف محل الإقامة الذي انتقل اليه المعلن اليه . بطلان الإعلان .
- ب - نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . عدم اثبات الخطوات التي سبقت تسليم الصورة للضابط المنوب . بطلان الإعلان .
- ج - شفعة . شرط ملكية الفئج لما يفتح به . مجرد حيازة الفئج . لا يفي من اثبات ملكيته .
- د - اثبات . قرآن . حيازة . ملكية . اعتبار الحيازة مجرد قرينة قانونية على الملك . جواز قبيها .

المبادئ القانونية

- ١ - لا يكون الاعلان للنياية الا بعد أن يثبت طالب الاعلان أنه قد سعى جاهدا في تعرف محل اقامة المراد اعلانه وأن هذا الجهد لم يشر والا كان الاعلان باطلا - واذن فتى تبين من اعلان تقرير الطعن أن المحضر لما توجه لاعلان المطعون عليه حرر محضرا بأنه لم يعلنه وأثبت اجابة لأحد السكان المقيمين بالملك الذي أريد اعلانه فيه بأنه انتقل من هذا الملك ولا يعرف له محل اقامة - فقام الطاعن بإعلانه مباشرة الى النياية العمومية دون أن يبذل أي

٩٦٤ مدني، ذلك أن الحيازة مجرد قرينة قانونية على الملك يجوز نقيها .

(القضية رقم ٢٨٢ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد وأحمد قوشة ومحمد متولي وعلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٦٣

٩ فبراير سنة ١٩٥٦

١ — تنفيذ عقارى . رسو المزاد . غش . قاعدة أن الغش يبطل التصرفات . قيام الحكم بطلان رسو المزاد على هذه القاعدة . لا خطأ .

ب — إثبات . غش . محكمة الموضوع . سلطة القاضي الموضوع في استخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به وما لا يثبت .

ج — تضامن . تنفيذ عقارى . حق المدين المتضامن في الرجوع بما دفعه من المدين الآخر ونزع ملكيته لأرضه وشراؤها بالمزاد لنفسه سرا أو جهرا . شرطه . كون الوفاء من ماله الخاص .

د — تنفيذ عقارى . رسو المزاد . نيابة . وكالة . قيام مدين متضامن بتسوية الدين لحساب المدينين جميعا ومن مال مشترك بينه وبينهم ونزع ملكية أرض المدينين الآخرين وشراؤها بالمزاد لنفسه . ذلك يمنع من إضافة الملك اليه . اعتبار رسو المزاد كأنه لم يكن إلا في خصوص انتهاء علاقة الدائن بالمدين المتروكة ملكيته .

هـ — حلول محل الدائن . تأميمات . تضامن مدين متضامن دفع من الدين زيادة عن نصيبه . قيام نزاع في هذه الزيادة . امتناع التنفيذ بها على مال المدين الآخرين . عدم قبول طلب شطب القيود والتسجيلات التي شتمتها تسوية الدين قبل معرفة تلك الزيادة .

المبادئ القانونية :

١ — قاعدة « الغش يبطل التصرفات »

هي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجر بها نص خاص في القانون وتقوم على اعتبارات خلقية

مجهود في تعرف محل إقامة المراد اعلانه الذي انتقل اليه فان هذا الاعلان يكون قد وقع باطلا .

٢ — عدم إثبات المحضر الخطوات التي سبقت تسليم صورة إعلان تقرير الطعن للضابط المنوب من توجهه فعلا إلى محل إقامة المراد إعلانه وتاريخ هذا الانتقال وساعته — يترتب عليه بطلان الإعلان .

٣ — متى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى شفعة — قد حصل من تحقيق النزاع القائم بشأن ملكية الشفيع للأرض التي يشفع بها أن الشفيع عجز عن إقامة الدليل على ملكيته لهذه الأرض بأي سبب من أسباب الملك بالتقادم أو بالعقد المسجل حتى تاريخ رفع الدعوى وأنه غير محق في طلب الشفعة لعدم قيام سببه لديه فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون ، ذلك أن من شرائط الأخذ بالشفعة أن يكون الشفيع مالكا لما يشفع به ولا يكفي أن يكون حائزا أو واضع اليد بنية التملك دون أن يتم له التملك إذ مجرد حيازة الشفيع لا يغني عن إثبات ملكيته .

٤ — إذا كان الحكم قد انتهى إلى

ماقرره من نقي ملكية حائز الأرض موضوع النزاع بأسباب موضوعية سائغة فإنه لا يكون هناك محل للنعي عليه بالخطأ في فهم أثر القرينة المستفادة من الحيازة المنصوص عليها في المادة

واجتماعية في محاربة الغش والخديعة والاحتيال وعدم الانحراف عن جادة حسن النية الواجب توافره في المعاهدات والتصرفات والاجراءات عموما صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات فإذا كان الحكم قد اعتمد على هذه القاعدة في قضائه يبطلان رسو المزاد فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٢ - لقاضي الموضوع سلطة تامة في استخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك ما دامت الوقائع تسمح به .

٣ - القول بحق المدين المتضامن في الرجوع على المدينين الآخرين بما دفعه عنهم ونزع ملكية أرضهم وشراؤها بالمزاد لنفسه جهرا أو بواسطة من يوكله أو يسخره عنه خفية . هذا القول محله أن يكون الوفاء من ماله الخاص

٤ - متى قررت محكمة الموضوع أن مدينا متضامنا قام بتسوية الدين ونزع ملكية أطيان المدينين الآخرين وشراؤها بالمزاد لنفسه وأنه أو في مقابل التسوية لحسابهم جميعا ومن المال المشترك ، فإن النيابة التبادلية في الالتزامات التضامنية أو الوكالة الضمنية التي قررتها تلك المحكمة في هذه الحالة تمتع من إضافة الملك إلى الوكيل أو النائب الراسي عليه المزاد بل

ويعتبر رسو المزاد ككأنه لم يكن إلا في خصوص إنها علاقة الدائن بالمدينين المنزوعة ملكيتهم .

٥ - متى كان المدين المتضامن قد حل بحكم القانون محل الدائنين بمقدار ماعساه يكون قد دفعه زيادة عن نصيبه ويحق له الرجوع به على المدينين الآخرين فإنه وإن امتنع عليه التنفيذ بها على ما لهم ما دامت محل نزاع إلا أنه لا يقبل طلب هؤلاء المدينين بشطب القيود والتسجيلات التي شملتها لتسوية الديون قبل معرفة مقدار تلك الزيادة التي يحق للمدين المذكور الحلول بها محل الدائنين في القيود والتسجيلات المذكورة .

المحكمة

« ... من حيث إن وجوه الطعن مردوده بأن الحكم المطعون فيه وهو بسبيل التحدث عن المعنى المستفاد من قرارات المجلس الحسبي وإقرارات عبد المحسن « الطاعن الثاني » أمامه في إيهام والدته الفصر وجدهم بغير الواقع قرر » أنه لا يمكن تفسير ذلك إلا أنه غش أراد به أن يخدر أعصاب زوجة أخيه ووالدها والمجلس الحسبي موهما أنه يعمل لمصلحة الجميع حتي لا ينفقوا عثرة دون تحقيق الغاية التي وضعها نصب عينيه وهي الاستيلاء على التركة لنفسه نظير ما يدفعه للدائنين مقابل ديونهم ويحرم المتأخرين منهم في ترتيب أقدمية التسجيل من الحصول على حقوقهم حتى إذا تحقق له ما أراد من إجراء التسوية

خاص في القانون وتقوم على اعتبارات خلقية واجتماعية في محاربة الغش والمخدعة والاحتيال وعدم الانحراف عن جادة حسن النية الواجب توافره في المعاقبات والتصرفات والاجراءات عموما صيانة لمصلحة الأفراد والجماعات — لما كان ذلك وكان الحكم قد استظهر الوقائع التي استخلص منها هذا الغش وأحصى الشواهد والبيئات على تبين نية عبد المحسن الدفراوي في العمل على الاستيلاء على أملاك ورثة أخيه تحت ستار الزعم والايهام بأن المقصود من التسوية هو شراء ديون الدائنين المتقدمين في درجة التسجيل حتى يتسنى الاقلاات من مطاردة المتأخرين في الدرجة بينما القصد الحقيقي هو الاستيلاء على تلك الأملاك باجراءات قانونية صحيحة في ظاهرها — وكان عماد الحكم في هذا الاستدلال اقرارات عبد المحسن الدفراوي الصادرة منه أمام المجلس الحسبي بأنه «أحضر من يساوم الدائنين وأنه كلف مماسة للتفاهم مع البنك وأنه ضحى ببيع حاصلاته ترضية لصاحب الدين» وما جاء بخطاباته إلى السيد عبد السلام الشاذلي والمرحوم علوي الجزار بك وبإنذاره الموجه إلى الوصيين الرقيم ٤ بتاريخ سنة ١٩٣٦ من أنه «قام بسداد الديون عن القصر وقد استغرق ذلك الربح جميعه» إلى آخر ما أثبتته الحكم المطعون فيه وكيف تدرج عبد المحسن في هذا السبيل من محاولته حمل المجلس الحسبي على تجاوز القصر من تركه مورثهم في مقابل تدفعه إليهم جدتهم لأبيهم من مالها الخاص إلى معارضته في رهن أطيان القصر بقصد وفاة الديون ووضع العراقيل لمنع الثقة المقررة عليه لهم بتسخير

وأصبح في مركز يسمح له أن يعمل على والدة القصر وجدهم ما يريد استطاع أن يحصل بموافقة هذين والمجلس الحسبي على نقل اعيان التركة إليه فان رفضوا تذرع بحلول زوجته محل الدائنين وحق لها أن تبيع الأطيان وتستولي عليها ..» ثم قال «وبما أن التصرفات السابقة فضلا عن أنها تلي بصورية رسو المزداد لصالح الست أمينة عيسوي فانها تكون الغش والتدليس اللذين يبطلان ذلك البيع ولا يغني عن ذلك أن يكون لدى الست أمينة مال قل أو كثر دفعت منه مقابل هذه الديون أو بالأحرى دفع زوجها عبد المحسن وذلك سواء كان ما بذمة عبد المحسن لورثة أخيه بني بهذا المقابل أو يقل أو يزيد عليه مادام قد اتضح بجلاء من الظروف السابقة أن عبد المحسن قد أوهم المجلس كما أوهم جد القصر ووالدته أنه يعمل على انقاذ التركة .. ثم استعار اسم زوجته لتحويل الديون اليها والحقيقة أن ذلك كان لحساب القصر وحسابه معا ..» ثم انتهى الحكم إلى القول «وبما أنه قد اتضح مما سبق صورية رسو المزداد على السيدة أمينة عيسوي وأن التسويات التي حصلت بشأن الديون إنما تمت في الحقيقة وواقع الأمر لصالح زوجها وورثة أخيه فيكون مقابل هذه التسويات قد دفع من المال المشترك الذي كان قائما على أن يسوى حساب كل منهما مع الآخر» وهذا الذي أورده الحكم يبين منه أنه أقام قضاءه على قاعدة «الغش يبطل التصرفات» La fraude fait exception à toutes Règles وهي قاعدة قانونية سليمة ولو لم يجر بها نص

من رفع دعوى استرداد المحجوزات مع ثبوت استمرار يده على أطيافهم وعدم تمكنهم من هذا الربح لاستخدامه في وفاء الديون وكيف أنه استعار اسم زوجته في تسوية الديون وحلولها فيها محل أربابها وبضماناتها المقررة ثم اصرارها على إيقاع البيع بجلسة المزاد رغم معارضة أوصياء القصر في ذلك وأن هذه الزوجة شريكة له في تصرفاته ومسئولة عما صدر عن زوجها من أقوال وأفعال لأنه كان ينوب عنها في التسويات . وهذه وتلك قرائن سائغة تحتملها ظروف الدعوى ولا تعارضها أوراقها ، ولما كان لقاضي الموضوع سلطة تامة في استخلاص توافر عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقرير ما يثبت به هذا الغش وما لا يثبت دون رقابة عليه من محكمة النقض في ذلك مادامت الوقائع تسمح به — كما هو الحال في الدعوى — فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون ويكون البحث في تفصي مراد الحكم من اعتبار أن الطاعنة الأولى كانت تعمل لحساب زوجها وحساب القصر على وحمل ذلك معنى الوكالة التي تتطلب في إبناتها بين طرفيها الدليل الكتابي — غير منتج مادام الحكم قد أقيم على الغش الذي استظهرت محكمة الموضوع في حدود سلطتها توافر عناصره بالقرائن التي اعتمدتها دون حاجة إلى دليل كتابي ، هذا فضلا عن أن نوط الطاعنين على استعارة اسم « الست أمينة » في التسويات لم يكن القصر طرفا فيه فيجوز لهم باعتبارهم من الغير إثباته بكافة طرق الثبوت — وأما القول بحق عبد المحسن في الرجوع على أولاد أخيه بما دفعه عنهم

ونزع ملكية أرضهم وشراؤها بالمزاد لنفسه جهرا أو بواسطة من يوكله أو يستخره عنه خفية فمحله أن يكون الوفاء من ماله الخاص فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن السداد كان من المال المشترك بينه وبين القصر امتنع عليه هذا الرجوع إلا حيث تم التصفية بين الطرفين وأما عن دعوى تسخير الزوجة في خصوص التسويات التي تمت وانعدام دليلها فإن الحكم لم يعول على اعتراف الست أمينة الغش في مذكراتها أو إنكارها له بل عول على قرائن أخرى سائغة مبررة كصلة الزوجية وقيام الوفاق بين الزوجين وهما في معيشة واحدة وكون الزوج شريكا متضامنا في هذه الديون وأنه هو الذي كان يساوم الدائنين في شأن التسويات وغيرها مما يكفي لحل قضاء الحكم في هذا الخصوص وهو بعد مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع على ماسبق بيانه ، وأما عن تقرير الحكم لصورية المزاد لأن المشتري الحقيقي هو عبد المحسن وهو إن صح لا يمنع في نظر الطاعنين من شراء عبد المحسن نفسه ظاهرا أو مستترا — فردود بأن الصورية التي قررها الحكم إنما هي عنصر من عناصر الغش الذي أقام عليه قضاءه وهي بذلك مانعة له من الشراء سرا أو جهرا هذا إلى أن النيابة التبادلية المفترضة في الالتزامات التضامنية أو الوكالة الضمنية التي قررتها محكمة الموضوع في صورة هذا النزاع تمنع من إضافة الملك إلى الوكيل أو النائب الراسي عليه المزاد بل يعتبر رسو المزاد كأنه لم يكن إلا في خصوص إنهاء علاقة الدائنين بالمدينين المزوعة ملكيتهم — أما القول بأن محكمة النقض

التحدث عن الغش عند نظرها للطعن السابق ولو كان منتجاً في نظرها لرفضت الطعن وأقامت الحكم على أسبابه الخاصة بالغش فردود بأن الغش وعناصره من مسائل الموضوع التي لا شأن لمحكمة المقض به - ومعنى وضع ذلك كله كان هذا السبب بجميع وجوهه على غير أساس .

« ومن حيث إن السبب الأول يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فضلاً عن قصور أسبابه فيما قضى به من مديونية « عبد المحسن » للقصر وذلك من عدة وجوه : أولاً — التناقض — ذلك بأن الحكم المطعون فيه إذ قطع بأن عبد المحسن كان في مارس سنة ١٩٣٧ مديناً للقصر بأكثر مما دفعته زوجته الست أمينة في تسوية الديون يكون قد فصل في موضوع دعوى براءة الذمة ولم يبق لمحكمة شبين الكوم أو غيرها ما تفصل فيه مع ما قد يكون لذلك من أثر أو حجية لدى المحكمة المذكورة إلا أنه عاد فجعل بعبارة « ما دخل في التسوية وما لم يدخل » باب النزاع على الحساب مفتوحاً فيكون قد ناقض نفسه إذ فصل في دعوى براءة الذمة وأرجأ الفصل فيها في الوقت ذاته وقد امتد هذا التناقض إلى منطوق الحكم المطعون فيه وتعارضه مع أسبابه إذ بعد أن قضى بتأييد الحكم المستأنف عاد وحفظ للطاعنين الحق فيما يدعيانه من سداد بدعوى علي حدة . وحاصل الوجه الثاني أن تصفية الحساب تقتضي إجراء المقاصة بين الديون المتقابلة إذا توافرت شروطها فلا يصح في حكم القانون التقرير بأن أحد طرفي

المحاسبة دائن بمبلغ معين وترك تصفية الحساب لتجريد محكمة أخرى إلا إذا كانت الديون التي تأجل تصفيتها غير محققة الوجود وغير معينة المقدار ، فديون القصر متنازع عليها أشد المنازعة وديون الست أمينة ثابتة بسندات رسمية واجبة النفاذ فتقرير مديونية عبد المحسن على النحو الذي أثبتته الحكم المطعون فيه من أنه يظهر بجلاء وجود مبلغ متيقن بقاؤه بذمة عبد المحسن لأولاد أخيه يزيد كثيراً عما دفعته زوجته للدائنين قبل مارس سنة ١٩٣٧ « مخالف للقانون » ١٩٤٢ مديني قديم « إذ معناه انقضاء دين الست أمينة عيسوي بالمقاصة مع أن مصير البيع المقضى ببطلانه يتوقف على تصفية الديون قبل إجراء البيع المشار إليه وهو ما صرحت به محكمة النقض في حكمها الأول بقولها « وبيان أثر ذلك في انقضاء الديون التي حصل الحلول فيها وبالتالي في دعوى بطلان البيع » . وما تمسكت به الست أمينة أمام محكمة الاحالة من أن النزاع في شأن ادعاء القصر ديوناً بذمة عمهم لا زال قائماً مما يجعل المقاصة مستحيلة قانوناً . وحاصل الوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ١٩٤ مديني قديم إذ أجرى المقاصة بين ديون الست أمينة وبين ديون القصر مع أن الأولى محققة الوجود معينة المقدار وثابتة بسندات رسمية بينما الثانية تحتاج إلى محاسبة وبذلك لا تتحقق شروط المقاصة ولا تنطبق على واقعة الدعوى . ويتحصل الوجه الرابع في مسخ الحكم المطعون فيه لأوراق الدعوى وخلقه لأدلة وهمية لا وجود لها فضلاً عن

الذى بنى عليه إلزام عبد المحسن بالزمانيات الناشئة عن زراعة سنة ١٩٣٠ المشتركة بين عبد المحسن وأخيه مورت القصر وعن بيان سبب إلزام عبد المحسن بها ودليله كما لم يحقق دفاع الطاعنين في خصوص هذا القلم من أقلام الحساب وحاصل الوجه السابع أن الحكم المطعون فيه لم يلتفت إلى وجوب احتساب نصف ثمن منزل الاسكندرية ومقدار الـ ٢٤ فدانا التي بيعت من ملك عبد المحسن الخاص وذلك من أصل ما اعتبره الحكم متوقفا للقصر في ذمة عمهم رغم تمسك عبد المحسن به في دفاعه في الدعوى، كما أصر عليه في دعوى براءة الذمة وكما تحدثت عنه الست أمينة في جميع مذكراتها وهو تصور في التسبب بعيب الحكم وبطلانه.

« ومن حيث إن هذا التعي في بطلان الحكم منتج وذلك بأنه متى كان يبين أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بطلان مرسي الميزاد وبقاء ملكية الأطيان للطعون عليهم تأسيسا على الغش والتدليس لأن ما دفع في التسوية كان من المال المشترك بين القصر وعمهم « الطاعن الثاني » - لا على التصفية الحساب وإجراء المقايضة بين الديون المتقابلة بين الطرفين وأنه صرف النظر عن هذه التصفية لأن النزاع على الحساب في نظر الحكم لا تأثير له على الملكية إذ أن أمر تصفيته مكفول بدعوى براءة الذمة القائمة بين الطرفين وهي ترفع لبحث هذا الجنب - وما دخل في التسوية وما لم يدخل - وما كان ما ورد في أسباب حكم محكمة النقض الصادر بتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٤١ »

الإسناد إذ اعتمد في إثبات المتوفر للقصر في ذمة عمهم على ما ورد بتقرير الخبير « السيد علي ملك » وأثبت الحكم في أكثر من موضع أن الدفاع عن الست أمينة لم ينزع في هذا التقرير مع أن المنازعة قائمة على أشدها في كل ما ذهب إليه الخبير جملة وتفصيلا وما رفع دعوى براءة الذمة إلا دليل هذه المنازعة فضلا عما هو وارد بمذكرة الأستاذ « يوسف فهمي » الوكيل عن عبد المحسن وما تضمنته من مناقشة تقرير الخبير المذكور والاعتراض عليه وأن مذكرة الست أمينة الختامية تضمنت النعي على تقرير الخبير وأنه مملوء بالأغلاط والمغالطات وأن مضمونه يفصح عن نية كاتبه وأن محكمة جناح شراخيت ذكوت عنه أن كل منه كان الطعن على زملائه الخبراء السابقين وقد ورد بذات المذكرة « أن المبلغ الأول وهو ٣٣٣٨ جنيها و ٢٩٥ مليا فقد قدر الخبير « السيد علي ملك » وأصدر به المجلس الحسني قرارا في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٤١ بعد رسو الميزاد مخالفا بذلك قراره الصادر في ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٣١ ولأوراق الدعوى الخاصة بالتخالص مع المغازي باشا » وهذا كله يفيد المنازعة والاعتراض على خلاف ما أسنده الحكم إلى دفاعهما وحاصل الوجه الخامس أن الحكم المطعون فيه قاصر البيان في اعتبار عبد المحسن مدينا لأولاد أخيه لأن هذا الاعتبار لم يعم لديه إلا على أساس ما قرره عن صحة تقديرات الخبير « السيد علي ملك » اعتمادا على القول بعدم منازعة الطاعنين في تقريره وحاصل الوجه السادس أن أسباب الحكم قاصرة عن بيان الأساس

الطعن رقم ١٩٦ سنة ١٧ ق من ان تقرير أن حلول الطاعن الثاني مستترا وراء زوجته محل الدائنين المسجلة ديونهم وأن شراء الأبطالان المزروعة ملكيتها ، كل ذلك كان لحساب القصر ومن ماله، وهذا التقرير يقتضي أولاً تصفية الحساب بينه وبين القصر وهو القائم بشأنه دعوى لم يفصل فيها بعد ، كما يقتضي بيان أثر ذلك إن صح في انقضاء تلك الديون التي تحصل الحلول فيها وبالتالي دعوى بطلان البيع — هذا التقرير لا يحول دون القضاء بإبطال حكم مرسى المزارد تأديسا على الغش وعلى أن الديون دفعت لحساب طرفي الدعوى مما من المال المشترك الذي كان تحت يد الطاعن الثاني وبصرف النظر عن قيمة ما يدين به أحدهما الآخر وقت الوفاء — وهو ما أقيم عليه الحكم بناء على أسباب تفصيلية منتجة ومستخلصة من وقائع الدعوى وظروفها — على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق — وهو ما يمكن لجهة دون نظر إليه ما استطرده إليه الحكم وكان محالاً للنفي بما ورد في هذا السبب إذ يكون ذلك منه تزييدا في البيان يستقيم الحكم بدونه .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قضى بتأييد الحكم الابتدائي بما اشتمل عليه قضاءه من شطب التسجيلات التي فتحها التسويات أي تسجيل حكم مرسى المزارد وجميع القيود التي عجلت فيها الست أمينة عيسى محل أصحابها مخالفا في ذلك قضاء محكمة الاستئناف السابق في حكمها المتقوض وليس في الحكم ولا في التحكم الابتدائي لتوريد بدسبب يقوم عليه القضاء في

خصوص التسجيلات ولا يمكن إقامته على أسباب أخرى بل على العكس فإن أسباب الحكم الابتدائي في خصوص المديون التي تمت تسويتها وحلت فيها الست أمينة عيسى محل أصحابها تؤدي إلى غير ما قضى به من إلغاء التسجيلات ذلك بأن الحكم لم يقطع في تصفية الحساب وصرح بأن التصفية عليها دعوى براءة الذمة القائمة بين الطرفين على أن تشمل التصفية ما دخل في التسويات وما لم يدخل ومفاد هذا أن يبقى كل طرف في مركزه السابق على الحكم المطعون فيه من حيث ما يدعيه لنفسه من حقوق قبل الآخر وإن بقي لصاحب القيود منهما حقه في القيد إلى أن يحكم بانقضاء حقه وعندئذ سيكون القيود واجبة الشطب ، يضاف إلى ذلك أن الست أمينة قد حلت في بعض الديون والقيود محل أصحابها بعد يوم مرسى المزارد والحكم لم يعرض لأية معاملة بعد ذلك التاريخ .

« ومن حيث إن هذا النعي على استناد ذلك بأنه قد يلزم مما تقدم أن مقابل التسويات الذي دفع للدائنين كان من مال « الروكية » المشترك الذي كان بيد عبد المحسن الدفراوي وإن هذا الوفاء قد تم في حقيقته لحساب عبد المحسن وورثة أخيه فإنه يكون بوصفه مدينا متضامنا معهم في الديون قد حل بحكم القانون محل الدائنين بمقدار ما عساه يكون قد دفعه زيادة عن نصيبه ويحق له الرجوع به عليهم ، ولما كانت هذه الزيادة — إن صح وجودها — لم تتحدد بعد ولم يبين مقدارها وقت الحلول على ما أسطره الحكم المطعون فيه فإنه وإن اشتمل على الطاعن الثاني على مال المدعيين الآخرين لا المطعون عليهم إلا

حيث تم تصفية الحساب بين الطرفين إلا أن القيود والتسجيلات — باعتبارها ضامنة للوفاء يجب أن تبقى حتى تمام هذه التصفية إذ أنها في خصوص النزاع الحالي تتبع هذه الزيادة المتنازع فيها وتدور معها وجودا وعلما ولذا يكون طلب شطبها سابقا لأوانه .

« ومن حيث أن الدعوى صالحة للحكم في موضوع هذا الطلب فيعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا في خصوص قضائه ببطالان تلك التسجيلات وعدم قبول الطلب الخاص بها لتقديمه قبل الأوان وهو لا يحين إلا عند اتمام الحساب ومعرفة مقدار الزيادة التي يحق للطاعن الثاني الحصول بها على المدائين في التسجيلات المشار إليها . »

(القضية رقم ٣٤٥ سنة ٢٩ به رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وأحمد الروبي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الواحد على واحد قوته المستشارين) .

١٦٤

٩ فبراير سنة ١٩٥٦

أ — موظفون . إختصاص . مجلس الوزراء . مجالس التأديب . تمويض . بمضى إختصاص مجلس الوزراء بفصل الموظفين . استقلال جهة في ذلك . عن الفصل التأديبي . صدر قرار مجلس الوزراء بفصل موظف أحيل إلى مجلس تأديب . الحكم بتمويضه باعتبار أن المجلس غير مختص . خطأ .

ب — موظفون . الفصل الإداري . إختلاف الفصل التأديبي عن الفصل الإداري . ماهية هذا الإختلاف . نسج . موظفون . إختصاص . مجلس الوزراء . قرار الفصل الإداري . عدم إمكانية الحكم عليه بحسب .

مجلس التأديب . القانوني .

بمقتضى المادة ١٠١ من قانون

مجلس الوزراء . بإعذاره السلطة

الإدارية العليا التي تحمل مسئولية إدارة المرافق العامة ورعاية مصالح الدولة هو صاحب الحق الأصيل في فصل الموظفين من وظائفهم تحقيقا للمصالح العام وما يقتضيه حسن سير الجهاز الحكومي مالم يكن هناك نص خاص يحد من هذا الحق ، وهو حق مستقل عن فصل الموظفين الذي تتولاه الهيئات التأديبية ، ولا يحول دون مباشرة لهذا الحق أن يكون الموظف قد قدم فعلا إلى مجلس التأديب . وذلك وفقا لأحكام الأوامر العالية الصادرة في هذا الشأن . وإذن متى كان الحكم إذقضى بتمويض موظف صدر قرار مجلس الوزراء بفصله بعد إحالته إلى مجلس تأديب قد اعتبر أن المجلس غير مختص بإصدار قراره — فإنه يكون قد خالف القانون .

٢ — الفصل التأديبي . إختلاف إختلاف

جوهريا عن الفصل الإداري ذلك أن التأديب يهدف إلى توقيع جزاءات معينة تتدرج بين الإنذار والوفت لأخطائهم وتنبع إلى إخطائهم بحسب علمهم الموظف في حين أن الفصل الإداري ليس في ذاته عقوبة بل هو إجراء تدرأ به الحكومة عن جهازها الإداري ما قد يعوقه عن أداء مهمته على الوجه الذي يرضيها في اضطلاعها بمسؤولياتها العظمى نحو إدارة الشؤون العامة وقد تقوم أسبابه فيما لا يفصل بأخطاء تستأهل جزاء تأديبيا .

٣ - إن رقابة المحاكم على قرار الفصل الإداري إنما تقوم على التحقق من قيام الحالة الواقعية التي استلزمت تدخل مجلس الوزراء لإصدار قرار الفصل وصحة التكييف القانوني للوقائع الثابتة والتأكد من عدم انحراف مجلس الوزراء بسلطته عن حدود الصالح العام ، فتمت كانت الاعتبارات التي دعت المجلس إلى اتخاذ قراره مؤسمة على المصلحة العامة ومبنية على أسباب جدية متصلة بذات الموظف المقصود امتنع على المحاكم أن تتدخل في تقدير صلاحية الموظف للاستمرار في العمل وملاءمة الفصل للحالة اللاحقة . فإذا كان الحكم إذ قضي بالتعويض قد اعتبر بعض الأسباب التي بني عليها فصل الموظف مما يكفي فيه التنبيه بالاقلاع عنها والبعض الآخر غير مقطوع بصحته فإنه يكون في هذا النظر قد أساء فهم القانون .

المستمر

... حيث إن حاصل ما تنعاه الطاعنتان على الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه إلى أن مجلس الوزراء لم يكن يملك إحالة المطعون عليه إلى المعاش بعد أن أحيل إلى مجلس التأديب وأصبح هذا المجلس مختصاً بالفصل في أمره ولم يكن بعد قد أصدر قراره إذ لا يجوز لسلطة أن تتفجأت على سلطة أخرى وإن دنت فيكون مجلس الوزراء قد تجاوز اختصاصه وجاء قراره بإحالة المطعون عليه إلى المعاش على خلاف القانون ومشوياً بسوء استعمال السلطة . وهذا الذي أسس عليه

الحكم قضاءه يخالف للقانون ذلك أنه من المقرر أصلاً أن لمجلس الوزراء الحق المطلق في فصل الموظفين كباراً وصغاراً بغير محاكمة تأديبية ، وما الإحالة إلى مجلس التأديب إلا استثناء من هذا الأصل لا يخل بما للحكومة من حق الفصل ولا يفيد تنازلاً عن هذا الحق المقرر لها قانوناً ، ولها أن تعدل عن هذا الطريق الاستثنائي وتمارس حقها في العزل الإداري حتى ولو كان الموظف قد أحيل إلى مجلس التأديب ومن غير انتظار لما يقرره هذا المجلس . كما أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تأويله إذ ناقش الأسباب التي بني عليها قرار الفصل وحاول الاستدلال منها على أن ما نسب إلى المطعون عليه لم يثبت بصفة قاطعة وإذا اعتبر المكاتبات التي تبودلت بين الوزارة وإدارة قضايا الحكومة في شأن ما طلبه المطعون عليه من إعادته إلى الخدمة دليلاً على إقرار الحكومة بأن قرار الفصل كان في غير محله ذلك أنه ليس من اللازم أن يقوم الدليل القاطع على صحة التهم المستندة للموظف المقصود بالطريق الإداري ما دام أن قرار الفصل قد استهدف المصلحة العامة وحدها كما أن المفاوضات التي دارت في شأن إعادة المطعون عليه إلى الخدمة بناء على طلبه والتي انتهت برفض هذا الطلب ليس من شأنها أن تؤدي إلى ما استخلصه الحكم منها من إقرار الحكومة بأنها أحادت عن الطريق السوي في فصل المطعون عليه بما يعتبر مسخاً لهذه المكاتبات فضلاً عن الخطأ في تأويل القانون لمعنى الإقرار الملزم لصاحبه، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور إذ أخذ بمذكرة سكرتير عام وزارة الداخلية

التي اقترح فيها إعادة النظر في أمر إعادة المطعون عليه إلى الخدمة مع حماكته عن التهم المسندة إليه دون أن يعنى بالرد على ما جاء بدفاع الطاعنتين من أن هذه المذكرة لم تنف التهم الموجهة إليه وأن ما تضمنته هو رأى شخصى لمقدمها وأن وكيل التفتيش قدم مذكرة في ٢٣/١٠/١٩٤٤ بين فيها أن تصرفات المطعون عليه إذا أحسن الظن به لا تخلو من إهمال جنسيم يورث الشك في نزاهته وأن وكيل وزارة الداخلية قدم مذكرة أخرى مؤرخة ١٤/٥/١٩٤٦ قدمت صورتها لمحكمة الموضوع قرر فيها عدم إعادته إلى الخدمة للتهم الخطيرة المنسوبة إليه وهو دفاع جوهري يحتمل أن يتغير به وجه الرأى في الدغوى.

« وحيث إن مجلس الوزراء باعتباره السلطة الادارية العليا التي تحمل مسؤولية إدارة المرافق العامة ورعاية مصالح الدولة هو صاحب الحق الأصيل في فصل الموظفين من وظائفهم لتحقيقا للمصالح العام وما يقتضيه حسن سير الجهاز الحكومي مالم يكن هناك نص خاص يحدد هذا الحق وهو حق مستقل عن فصل الموظفين الذي تتولاه الهيئات التأديبية وهذا يبين من مراجعه الأوامر العالية الصادرة في هذا الشأن إذ أن الحكومة بعد أن أصدرت في ١٠ من أبريل سنة ١٨٨٣ الأمر العالي بلائحة تسوية حالة المستخدمين من المالكين «الذي شكلت له مجلس الادارة والتأديب» ونص في المادة الثامنة على الجلاء عن التأديبية ومن بينها الرقت وهو الفصل التأديبي ٢ ونص في المادة التاسعة على الرقت بصفحة عامة أن تكون أسبابه وجعله

مقيدا بموافقة الادارة بالنسبة للمستخدمين الذين عتاهم الأمر العالي المذكور ، عادت فأصدرت أمرا عاليا في ٢٤ من مايو سنة ١٨٨٥ بتعديل الأمر العالي السابق وكان من مقتضى هذا التعديل أن ألغى مجلس الادارة وألغى معه الفيد الوارد في المادة التاسعة سالفة الذكر عن عدم إمكان الفصل إلا بموافقة مجلس الادارة فعاد للحكومة حقها المطلق في الفصل الادارى وأصبح ذلك المجلس مجرد مجلس تأديب يختص بتوقيع الجزاءات التأديبية ومنها «الرفت» التأديبي بغير مساس بحق الحكومة الأصيل في الفصل غير التأديبي المعبر عنه بالفصل الادارى ثم صدر الأمر العالي في ١٩ من فبراير سنة ١٨٨٧ عن «مسئولية النظار ورؤساء المصالح وكبار المأمورين لدى محكمة عليا إدارية» ثم ذكر بتو ٢٤ من ديسمبر سنة ١٨٨٨ «بتشكيل محكمة عليا تأديبية» وجاء بالمادة ١٤ منه بأن أحكام هذا الأمر «لا تنس ما للحكومة من الحق المطلق في رفع أى موظف من وظائفه بدون توسط المحكمة العليا التأديبية» ولم يكن هذا النص منشأ لحق جديد للحكومة بل مقورا لحقها الأصيل الثابت لها أيها في فصل الموظف متى رأت أنه غير صالح للعمل رعاية للمصلحة العامة ، وقد تأيدت الاعتفاظ بهذا الحق في المادة ١٣ من القانون الصادر في ١١ من يونيو سنة ١٨٩٢ الخاص بتأديب أعضاء النيابة والمادة ٨ من القانون الصادر في ١٨ من أبريل سنة ١٩١٧ الخاص بالقضاء الشرعيين وقد أكد هذا الحق ما ورد بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٥ الصادر في ٢٠ من أبريل سنة ١٩١٧ الخاص بالمحكمة

من أن « من يرفت من خدمة الحكومة من الموظفين أو المستخدمين الدائمين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر أو بقرار خصوصي من مجلس النظار يكون له الحق في المعاش أو المكافأة » ثم ما جاء بقانون المعاشات رقم ٢٧ الصادر في ٢٨ من مايو سنة ١٩٢٩ عن « معاشات ومكافآت الموظفين والمستخدمين الدائمين المرفوقين بسبب إلغاء الوظيفة أو الوفر أو بأمر ملكي أو بقرار خاص من مجلس الوزراء » مما مفاده أن حق الحكومة الأصيل في الفصل الإداري قائم بالنسبة لجميع الموظفين والمستخدمين عدا من استثنى تشريع خاص لا اعتبارات تتصل بالمصالح العام اقتضت عدم قابليتهم للعزل عن هذا الطريق كالقضاة ، وهذا الحق لا يجبه إمكان فصل الموظف تأديبيا إذ هو يختلف اختلافا جوهريا عن الفصل الإداري ، ذلك أن التأديب يهدف إلى توقيع جزاءات معينة يترتب بين الأذى والرفق لأسباب ترجع إلى أخطاء يحاسب عليها الموظف في حين أن الفصل الإداري ليس في ذاته عقوبة بل هو إجراء تدرأ به الحكومة عن جهازها الإداري لما قد يعوقه عن أدائه مهمته على الوجه الذي يرضيها في اضطلاعها بمسؤوليتها العظمى نحو إدارة الشؤون العامة وقد تقوم أسبابه فيما لا يتصل بأخطاء تسفاهل جزاء تأديبيا ، فبي كان الفصل الذي أيسج لمجالس التأديب أن توفقه بالموظف مختلف في أصله وفي طبيعته عن حق الفصل المقرر لمجلس الوزراء فإن مجالس التأديب وهي تقوم باختصاصها بالفصل التأديبي لا تشترك في الواقع مع مجلس الوزراء فيما له من حق الفصل ولا مباشرة سلطة من سلطاته بل يدور اختصاصها في مجال يختلف عن مجال

اختصاصه وبالتالي فهي ليست هيئات مرتبة تحت هيئة مجلس الوزراء لممارسة ذات سلطاته في الفصل حتى يمكن القول بأنه إن لم يترصص حتى تنتهي من ممارسة وظيفتها اعتبر متعديا عليها بل هو صاحب سلطة أصيلة في فصل الموظفين مستمدة من حقه الطبيعي الملازم لمسؤوليته وهي سلطة باقية أبدا لمجلس الوزراء ولم يزعمها منه تشكيل مجالس التأديب التي رتب لأداء وظيفة أخرى لا تخل بما له من مباشرة حقه في الفصل الإداري ، فلا يحول دون مباشرته لهذا الحق أن يكون الموظف قدم فعلا إلى مجلس التأديب ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر مجالس الوزراء غير مختص باصدار قراره بفصل المطعون عليه بعد إحالته لمجلس التأديب وأن هذا التمدد يعتبر في ذاته سوء استعمال للسلطة ويكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه بين أيضا من الحكم المطعون فيه أنه ناقش الأسباب التي بني عليها مجلس الوزراء قراره بفصل المطعون عليه وهي أولا - توقيع بعض الجزاءات عليه للأهل - وثانيا - أنه متوسط الكفاية في أعمال الإدارة والضبط - وثالثا - أنه غير محترم من زملائه ومن الأهل - ورابعا - أن تقارير عمله في السنين الأخيرة تضمنت ما يوجب عليه من خلة وعيبين - وثان خامسا - اتهامه في سنة ١٩٢٤ بأمور خطيرة تضمنت لطمخ في زناخته في أعماله التووين وفي جميع الصبر علف المشكوك فيها وأسوان - ثم خلاص الحكم إليه بأن الأسباب الأربعة الأولى لا تلي على عدم كفايته في عمله واجبه ويمكن أن تستند إليها لإفلاخ

عنها لونية إليها. وأما السبب الخامس فإنه بمراجعة التحقيقات التي أجريت مع المأمور المستأنف والمرفقة بالأوراق تبين أنها لا تقطع في صحة ما نسب إليه وأن الوقائع الثابتة لا تبرر رفته والمحكمة في هذا المنحى تقرر رأي سكرتير عام الوزارة الذي كلف بفحص التظلم المقدم من المستأنف بعد فصله وانتهى إلى أنه لم يثبت بصفة قاطعة أن المأمور قد ارتكب فعلا يقطع باستفادته على حساب وظيفته. وقد أخذت الوزارة بهذا الرأي فعلا ونفذته كما يستفاد من الكتب المتداولة بينها وبين قسم القضايا ومن التنازل المحرر من المستأنف عن دعواه بناء على طلب الوزارة مقابل إعادته للخدمة. ويؤدي ذلك التسليم منها بأنها بفصلها المستأنف بقرار من مجلس الوزراء بعد إحالته على مجلس التأديب حادته عن الطريق السوي وبأن الأسباب التي استندت إليها في ذلك لا تبرر هذه النتيجة فمن حقه والحالة هذه أن يطالب بتعويض ماحاق به من أضرار من جراء هذا القرار المشوب شكلا وموضوعا.

« وحيث إن الحكم المطعون فيه فيما استند إليه قد خالف القانون وشابه قصور ذلك بأن رقابة المحاكم على قرار الفصل الإداري إنما تقوم على التحقق من قيام الحالة الواقعية التي استلزم تدخل مجلس الوزراء لإصدار قراره من صحة التكييف القانوني للوقائع الثابتة والتأكد من عدم انحرف مجلس الوزراء بسلطته عن حدود الصلاح العام التي كانت الاعتبار التي دعت المجلس إلى اتخاذ قراره مستندة على المصلحة العامة وجبانية على أسباب

جديدة متصلة بذات الموظف المفصول امتنع على المحاكم أن تتدخل في تقدير صلاحية الموظف للاستمرار في العمل وملاءمة الفصل للحالة اللاصقة به - والحكم إذ اعتبر بعض الأسباب التي بني عليها فصل المطعون عليه بما يكفي فيه التنبيه للاقلاع عنها والبعض الآخر غير مقطوع بصحته يكون في هذا النظر قد أساء فهم القانون.

« وحيث إن الحكم فيما ذهب إليه من أن مجلس الوزراء قد « حاد عن الطريق السوي وإن قراره مشوب بالتعسف في استعمال السلطة قد استند أخيرا إلى مذكرة سكرتير عام وزارة الداخلية وإلى الخطابات المتداولة بينها وبين قسم القضايا وهي تالية لقرار الفصل، ولم يناقش ما استند إليه دفاع الطاعنين من أن مذكرة سكرتير عام الوزارة لم تنفذ عن المطعون عليه التهم المضمنة إليه وأن مذكرة وكيل التفتيش أثبتت أن التصرفات المنسوبة له لو أحسن الظن به لا تخلو من إهمال جسيم يدعو إلى الشك في نزاهته وأن مذكرة وكيل الداخلية أثبتت عدم إمكان إعادته للخدمة للتهم الخطيرة المنسوبة إليه، ولما كان هذا الدفاع الذي لم يعرض له الحكم جوهريا ويجوز أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإن إغفال الحكم التحدث عنه يكون قصورا مستوجبا لنقض الحكم.

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على أساس صحيح ويتمين نقض الحكم المطعون فيه. »
(ال قضية رقم ٢١٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وقضوية السادة الأساتذة عبد الرزاق عبد ربه، المحكمة بدمشق قوام جابر واسحق عبد السيد وعبد صمد الرحمن يوسف وأحمد قوشه استشاريين)

١٦٥

٩ فبراير سنة ١٩٥٦

١ — موظفون . معاشات . موظف أحيل إلى المعاش ومنح معاشا استثنائيا . انقاص معاشه طبقا للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ . القول بأن ذلك يستلزم إعادة هذا الموظف للخدمة وهو ما قصد إليه المشرع بإصدار هذا القانون . خطأ .

ب — موظفون . مسئولية . موظف أحيل إلى المعاش على وجه قانوني . طلبه إعادة للخدمة تأسيسا على أن المميزات التي منحت له ذهب بها لتفريع لاحق . حق الإدارة في رفض هذا الطلب .

ج — موظفون . مسئولية . معاشات . ماية . علامة الموظف بالحكومة . تسوية حالة موظف بناء على طلبه ومنحه معاشا استثنائيا . صدور تشريع ترتب عليه انقاص معاشه . القول بوجوب إعادة للخدمة . في غير محله .

د — موظفون . مسئولية . توبيخ . دعوى . دعوى توبيخ بسبب تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ على حالة موظف أحيل إلى المعاش . غير مقبولة .

المبادئ القانونية

مستند إلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ .
عندما أبطحت الترقيات والملاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية نظم ما يتبع في شأن كل حالة من هذه الحالات ووضع تحكما خاصا للموظف الذي لا يزال بخدمة الحكومة فنص على بقاءه مع رده إلى الوظيفة التي توهمه لها درجته عند التعديل ورواها الاستثناء . أما إن كان قد ترك الخدمة بأحالة إلى المعاش فيقتصر الأمر على تسوية معاشه طبقا لما نص عليه في المادة الخامسة من هذا القانون فإذا قالت المحكمة بأن

تخفيض المعاش الاستثنائي لموظف ترك خدمة الحكومة يستلزم إعادة للخدمة وأن ذلك ما قصد إليه المشرع من إصدار القانون المذكور ، هذا القول يكون تفسيراً خاطئاً ومخالفاً لصريح نص المادة الخامسة المشار إليها .

٢ — ليس للموظف بعد تجرده من وظيفته على وجه قانوني أن يسأل الحكومة إذا هي لم تستجب لطلبه وتعيده لخدمتها ولو كان مرجع الطلب إلى أن المميزات التي منحت له عند قبول طلب إحالته إلى المعاش قد ذهب بها تشريع لاحق إذ أن أمر إعادة من اطلاقات الإدارة وحدها شأنه في ذلك شأن أي موظف جديد .

٣ — إذا نقص معاش استثنائي كان قد منح لموظف فإن القول بأن التسوية التي تمت سمعة وأحيل إلى المعاش على أساسها إنما كانت نتيجة اتفاق بينه وبين الحكومة فإذا نقص لزمها أن تعيده سيرته الأولى . هذا القول لا يكون له محل إذا كان انقاص معاشه نتيجة تدخل تشريعي بصدور القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ ولم يكن نتيجة تصرف من جانب السلطة التنفيذية بحيث يقال إنها قضت بالتزمت به قبله . ذلك أن علاقة الموظف بالحكومة علاقة لأصحية تحكمها القوانين واللوائح والقرارات التي تصدر بتنظيم تلك العلاقة للصالح العام .

ويحصل السبب الثاني في أن الحكم شابه القصور في الأسباب إذ لم يبين كيف كان يمكن إعادة المطعون عليه للخدمة مع عدم وجود درجات خالية إذ أن إنشاء الوظائف ينظمه قانون الميزانية .

« وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع بعدم قبول الدعوى استنادا إلى ما أحال إليه من أسباب حكم محكمة أول درجة وقد قالت في هذا الشأن « فدعوى المدعى ليست اعتراضا على المرسوم بقانون الخاص بإلغاء الاستثناءات وما حدث من تخفيض معاشه تنفيذا لهذا القانون — بل أنها دعوى تعويض عما لحق بالمدعى من أضرار بسبب عدم إجابته إلى طلبه العودة إلى عمله الأول في الحكومة وهذه الدعوى على الوضع المذكور تخرج عن حد المنع المنصوص عليه في المادة ٧ من المرسوم بقانون بشأن إلغاء الاستثناءات ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الدعوى في غير محله ويتم رفضه . كما أقامت قضاءها بالتعويض على ما قررتة : « وحيث إن محكمة أول درجة قد أصابت أيضا في إقرار مبدأ مسئولية الحكومة عن التعويض بالنسبة لما لحق عزيز أفندي نقولا من ضرر إذ أن الغرض الذي قصد إليه المشرع من استصدار المرسوم بقانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٤٤ هو أن تعود حالة الموظف إلى ما كانت عليه قبل حصوله على الاستثناء من ترقية أو علاوة أو معاش ، وهذا هو منطق الأمور ووضعها في نصاها الطبيعي . والحكومة في القضية الحالية قد رغبت الموظف في التعاقد نظير ميزات تمنح له فإذا حرمت منها بآية وسيلة لزمها أن تعيده

رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ عاما مانعا من قبول الدعوى التي ترفع بسبب تطبيق أحكامه ومحول دون مساءلة الحكومة فان دعوى التعويض التي ترفع بسبب تطبيق أحكام هذا القانون وانقاص معاش موظف كان قد ترك خدمة الحكومة ؛ هذه الدعوى تكون غير مقبولة .

المحكمة

« ... حيث إن السبب الأول يحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ أيدت محكمة الاستئناف ما قضت به محكمة الدرجة الأولى من رفض الدفع بعدم قبول الدعوى استنادا إلى أن دعوى المطعون عليه ليست اعتراضا على القانون الخاص بإلغاء الاستثناءات بل إنها دعوى تعويض عما لحق به من إضرار بسبب عدم إعادته للخدمة كطلبه مع أن المادة ٧ من القانون ١٤٨ سنة ١٩٤٤ تشمل حكمها كل دعوى ترفع بسبب تطبيق أحكام ذلك القانون ولولا تطبيقه لما كانت هذه الدعوى — وما ذكرته محكمة الاستئناف من أن الحكومة رغبت الموظف في التعاقد نظير ميزات تمنح له فإذا حرمت منها بآية وسيلة لزمها أن تعيده سيرته الأولى — فإن هي لم تفعل فلها نقترف خطأ تبال عن عواقبه — مبني على تفسير خاطيء للقانون ذلك أن جرمان المطعون عليه عن الميزات التي منحت له إنما كان تطبيقا للمرسوم الذي أصدره المشرع بإلغاء الاستثناءات وما ذهبت إليه المحكمة مؤداه مسئولية الحكومة مما تصدره الهيئة التشريعية من قوانين وهو مخالف لما هو مندرج في القانون .

سيرته الأولى مجردة عن أي امتياز أو استثناء فإن هي لم تفعل من غير مبرراتها تقترب خطأ نسأل عن عواقبه . وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه بالتعويض غير صحيح إن أن القانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٤٤ بشأن الترقيات والعلاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية عندما أبطل الترقيات والعلاوات والتعيينات والمعاشات نظم ما يتبع في شأن كل حالة من تلك الحالات المختلفة فنص في المادة الثمانية على أن تبطل فيما يتعلق بالدرجة والمساهية جميع التعيينات الاستثنائية ، كما نص في المادة الرابعة على أن بطلان الترقيات والتعيينات الاستثنائية بالتطبيق لأحكام المواد السابقة يستتبع رد الموظف إلى الوظيفة التي تؤوله لها درجته بعد التعديل . أما الموظفون الذين تركوا الخدمة باحالتهم على المعاش بعد تسوية معاشهم تسوية استثنائية فقد نظم أمرهم بما ورد في المادة الخامسة إذ نصت على أن « يبطل بالنسبة لأرباب المعاشات أنفسهم وكذلك بالنسبة للمستحقين عنهم المعاشات التي ربطت على أساس مساهية زيدت بسبب ترقيات أو علاوات استثنائية أبطلت أو عدلت بالتطبيق للأحكام السابقة - وفي هذه الحالة يسوى المعاش على أساس المساهية التي تستحق طبقاً لتلك الأحكام مع إدخال المدة التي تكون قد أضيفت في حساب المعاش على ألا تتجاوز سنتين . ويؤذن لمجلس الوزراء في إعادة النظر في المعاشات الاستثنائية الممنوحة في المدة المشار إليها في المادة الأولى استناداً إلى المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية أو إلى ما يوافقها من أحكام في قوانين المعاشات الأخرى . والذي يبين من النصوص المتقدمة أن القانون وضع حكماً خاصاً للموظف الذي لا يزال بخدمة الحكومة فنص على بقاءه مع رده إلى الوظيفة التي تؤوله لها درجته بعد التعديل وزوال الاستثناء ، أما إن كان قد ترك الخدمة بإحاليته إلى المعاش فيقتصر الأمر على تسوية معاشه طبقاً لما نص عليه في المادة الخامسة ، فالقول من المحكمة الاستثنائية بأن تخفيض المعاش الاستثنائي يستلزم إعادة المطعون عليه للخدمة وأن ذلك ما قصد إليه المشرع من استصدار المرسوم بقانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٤٤ تفسير خاطئ . ومخالف لصريح نص المادة الخامسة من القانون المذكور كذلك من الخطأ القول أن إحالة المطعون عليه إلى المعاش قد شابها عيب فإن مجلس الوزراء إذ أجاب طلب الموظف وقرره له ميزات استثنائية إنما استعمل في ذلك سلطته المخولة له قانوناً فيما منحه ، وإحالة المطعون عليه إلى المعاش وقعت صحيحة وبناء على طلبه ، فليس للموظف بعد تجرده من وظيفته على وجه قانوني أن يسأل الحكومة إذا هي لم تستجب لطلبه وتعيده لخدمته ولو كان مرجع الطلب إلى أن الميزات التي منحها له مجلس الوزراء عند قبول طلب إحاليته إلى المعاش قد ذهب بها تشريع لاحق - إذ أن أموره أعادته من إطلاقات الإدارة وحدها شأنه في ذلك شأن أي موظف جديد فمستند استجابته الحكومة لطلب إعادته للخدمة ليس فيه مخالفة للقانون وبالتالي لا يكون ذلك عيباً للقضاء بالتعويض والقول بأن التسوية التي تمت مع المطعون عليه وأحيل إلى المعاش على أساسها إنما كانت نتيجة اتفاق يتم بينه وبين

سيرته الأولى مجردة عن أي امتياز أو استثناء فإن هي لم تفعل من غير مبرراتها تقترب خطأ نسأل عن عواقبه . وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاءه بالتعويض غير صحيح إن أن القانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٤٤ بشأن الترقيات والعلاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية عندما أبطل الترقيات والعلاوات والتعيينات والمعاشات نظم ما يتبع في شأن كل حالة من تلك الحالات المختلفة فنص في المادة الثمانية على أن تبطل فيما يتعلق بالدرجة والمساهية جميع التعيينات الاستثنائية ، كما نص في المادة الرابعة على أن بطلان الترقيات والتعيينات الاستثنائية بالتطبيق لأحكام المواد السابقة يستتبع رد الموظف إلى الوظيفة التي تؤوله لها درجته بعد التعديل . أما الموظفون الذين تركوا الخدمة باحالتهم على المعاش بعد تسوية معاشهم تسوية استثنائية فقد نظم أمرهم بما ورد في المادة الخامسة إذ نصت على أن « يبطل بالنسبة لأرباب المعاشات أنفسهم وكذلك بالنسبة للمستحقين عنهم المعاشات التي ربطت على أساس مساهية زيدت بسبب ترقيات أو علاوات استثنائية أبطلت أو عدلت بالتطبيق للأحكام السابقة - وفي هذه الحالة يسوى المعاش على أساس المساهية التي تستحق طبقاً لتلك الأحكام مع إدخال المدة التي تكون قد أضيفت في حساب المعاش على ألا تتجاوز سنتين . ويؤذن لمجلس الوزراء في إعادة النظر في المعاشات الاستثنائية الممنوحة في المدة المشار إليها في المادة الأولى استناداً إلى المادة ٣٨ من المرسوم بقانون رقم ٣٧ سنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية أو إلى ما يوافقها من

الحكومة فإذا نقض لزمها أن تعيده سيرته الأولى مردود بأن علاقة الموظف بالحكومة علاقة لائحية تحكمها القوانين واللوائح والقرارات التي تصدر بتنظيم تلك العلاقة للمصالح العام، وانقاص معاش المطعون عليه لم يكن نتيجة تصرف من جانب السلطة التنفيذية حتى يقال إنها نقضت ما التزمت به قبله إنما كان ذلك نتيجة تداخل تشريعي بصدر المرسوم بقانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٤٤ وهو بهذه المثابة يكون واجب التطبيق على جميع الاستثناءات التي تمت خلال المدة من ٦ من فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٤ مهما كانت مبررات منحها ومهما كان فيه مساس بما ناله من امتياز استثنائي.

« وحيث إن المادة ٧ من القانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٤٤ تنص على أن القرارات الصادرة بإبطال الترقيات والعلاوات والتعيينات والمعاشات الاستثنائية أو تعديلها وفقا لأحكام هذا المرسوم بقانون تعتبر نهائية ولا يجوز للمحاكم قبول الدعاوى التي ترفع إليها بسبب تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون.

« وحيث إن دعوى التعويض التي رفعها المطعون عليه إنما رفعت بسبب تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٨ سنة ١٩٤٤ على حالته وإنقاص معاشه، ولما كان نص المادة السابعة عاما مانعا من قبول الدعاوى التي ترفع بسبب تطبيق أحكام القانون المذكور ويحول دون مساءلة الحكومة فإن هذه الدعوى تكون غير مقبولة ويكون الدفع على أساس سليم. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد مخالفت القانون بخلافته فتعويجه نقضه.

« ومن حيث إن موضوع الاستئناف رقمي ٥٦٧ و ١٣٤٥ سنة ٦٦ ق استئناف القاهرة صالح للفصل فيه.

« وحيث إنه للأسباب المتقدمة يتعين إلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول دعوى المطعون عليه ورفض استئنافه.

(ال قضية رقم ٢٣٩ سنة ٢٢ ق رقاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على المستشارين).

١٦٦

٩ فبراير سنة ١٩٥٦

أ - قض . طعن . سبب جديد . بيع . وصية . عقد . تمكيته . التمسك بأن تصرفا صادرا من مورث إل ورثته كان في حقيقته وصية مستورة في عقد بيع . عدم قبول التحدي به لأول مرة أمام محكمة النقض.

ب - حكم استئنافي . تسببه . قيام الحكم الاستئنافي على أساس سليم عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف .

ج - صورية . تجيل . بيع . عقد بيع صوري . لا وجود له قانونا . للفاصلة بين تجيله وتجيل محضره . لا محل لها .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بأن التصرف الصادر من المورث إلى ورثته كان في حقيقته وصية مستورة في عقد بيع فإنه لا يقبل التحدي بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض . ولا يغير من ذلك القول بأن تكييف التصرف بحسب وصفه القانوني هو من مسائل القانون بطعام لأن الوصف القانوني

يضيقه القانون على التصرف لا يستين إلا بتحقوق عناصره وأركانه واستخلاص نية المتعاقدين فيه وهو مما يتصل بوقائع الدعوى التي يجب أن يطرحها الخصم على المحكمة .

٢ — محكمة الاستئناف غير ملزمة بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف مادام قضاؤها مبنيًا على أساس سليم .

٣ — متى كان عقد البيع موضوع النزاع صورياً صورية مطلقة قوامها الغش والتدليس لا يكون له وجود قانوناً ، فتسجيله وعدمه سواء وبالتالي لا يكون هناك محل للمفاضلة بين تسجيله وتسجيل محضر صلح استدل به على علم المشتري بصورية عقد تملك البائع إليه .

المسألة

د ... حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ومسح أوراق الدعوى وشابه قصور في التسيب ذلك أن الحكم أقم قضاءه على صورية عقد البيع الصادر من المرحوم عثمان يوسف ولديه المطعون عليهما الثاني والثالث في حين أن هذا العقد صدر لها وللقصير المشمولين بوصاية المطعون عليهما الأولي في أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ وسبقه عقد للمطعون عليهما الأولي شخصياً سجل في ٤ من يناير سنة ١٩٤٣ عن أطيان وجزء من المنزل وكان التصرف محدوداً بتصيب كل منهم في الميراث ولم يكن القصر يملكون مالا وهذه الظروف مجتمعة تقطع

في أن التصرف كان في حقيقته تبرعاً مضافاً إلى ما بعد الموت فهو وصية في صورة عقد بيع وقد أجازت المطعون عليها الأولى هذا التصرف لأنها كانت طرفاً فيه وكان القصر ممثلين فيه بأيهم ، ولذا يمتنع على المطعون عليها الأولى بصفتها الطعن على هذا التصرف ، كما أن استخلاص الحكم لصورية هذا البيع من بقاء المال موضوع التصرف في حياة البائع حتى وفاته استخلاص غير سائغ لأن مجرد بقاء المال المبيع في حوزة البائع لا يقتضي في ذاته أن البيع صوري مادام البيع قد سجل وانتقلت بذلك للملكية للمشتري ولم يثبت تصرف البائع بعد ذلك في العين بوصفه مالكا ، على أن الحكم قد أغفل في استخلاص هذه الصورية قرائن أخرى تقطع في أن المورث إذ تصرف حال حياته في كل ما يملك دفعة واحدة لورثته دون غيرهم وبغير عوض مدفوع وتحديد بقسمة الأعيان المبيعة بينهم كان تصرفه في حقيقته وصية وبقاء هذه الأعيان في حياته إنما يؤكد جدية هذا التصرف باعتباره وصية . وقد ترتب على قصور الحكم واستخلاصه غير السائغ أن أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن البيع بوصفه وصية منشئه لحق ملكية للمطعون عليهما الثاني والثالث ومقررة لحقهما في مال مقسم مفرز له حجية تلزم المطعون عليها الأولى فلا تستطيع نقضه لأنها أجازت الوصية وكانت طرفاً في القسمة .

د ... حيث إن هذا السبب مردود بأن ماثيره الطاعن في نفيه من أن تصرف المرحوم عثمان يوسف بالقصد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ إلى المطعون عليهما الثاني والثالث

الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء مما ينهيه الطاعن .

« وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه انطوى على قصور في التسيب ومسح الأوراق ترتب عليه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الحكم أقم قضاءه على أن المطعون عليهما الثاني والثالث أقرأ في محضر الصلح المصدق عليه في القضية رقم ١٦٧٤ سنة ١٩٤٥ كلى مصر بصورة عقد البيع الصادر لهما من أبيهما وعلى أن الطاعن علم بهذه الصورة في حين أن الصورة التي ورد ذكرها بمحضر الصلح كانت قاصرة على دفع الثمن فهي صورة نسبية لا مطلقة ولا تخرج التصرف عن كونه تبرأ وكان المقصود من النص على إبطاله هو البطلان النسبي لمصلحة الدائن نازع الملكية ضمانا لسداد دينه كما يفهم من عبارته فلا يفيد منه إلا الدائن ، ومؤدى ذلك أن علم الطاعن بما اشتمل عليه محضر الصلح بفرص ثبوت هذا العلم لا يعيب عقده والحكم إذ أغفل هذا التكييف القانوني لاقرار الصورة المدونة بمحضر الصلح وإذ اعتبرها صورة مطلقة تزول بها ملكية المطعون عليهما الثاني والثالث وتعود إلى المورث واعتبر علم الطاعن بهذا الاقرار تواطؤاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومسح الأوراق فضلاً عن قصوره في التسيب لعدم مناقشته ما أخذ به الحكم الابتدائي عن حقيقة هذا الاقرار وغير ذلك من الأسباب التي بنى عليها ذلك الحكم قضاءه برفض الدعوى .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن النعي به غير منتج ، ذلك أن الحكم المطعون

وإلى أولاده القصر كان في حقيقته وصية مستورة في عقد بيع هو دفاع جديد لم يسبق عرضه على محكمة الموضوع فلا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة القضاء ، ولا يغير من ذلك ما يقوله من أن تكييف التصرف بحسب حقيقة وصفه القانوني هو من مسائل القانون مادام أن الوصف الذي يضيفه القانون على التصرف لا يستبين إلا بتحقيق عناصره واركائه واستخلاص نية المتعاقدين فيه وهو مما يتصل بوقائع الدعوى التي يجب أن يطرحها الخصم على المحكمة . فبني كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام محكمة الاستئناف بهذا الدفاع ولم يثبت أن البائع إليه تمسك به وكان الثابت بحكم محكمة الاستئناف الصادرة في ١٠ من مايو سنة ١٩٥١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق « أن مثار النزاع بين الطرفين انحصر أولاً - في علم المستأنف ضدهما الثالث (أي الطاعن) والرابع بالظروف التي أحاطت بعقد تمليك المستأنف ضدهما الأول والثاني الصادر لهما من والدهما ... وعليهما أيضاً بما دون بمحضر الصلح المصدق عليه بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٥ ... ثانياً - قيام التواطؤ بين المستأنف ضدهم جميعاً على تحرير العقدين اللذين يتمسك بهما المستأنف ضدهما الثالث والرابع وعدم جدية ذلك التعاقد ... وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم على ما خلاص إليه خلاصاً سائغاً من التحقيق الذي يتم من صورة عقد شراء الطاعن نفسه بصورة مطلقة قوامها التبدل بين التواطؤ مع المطعون عليهما الثاني والثالث إضراراً بالمطعون عليها الأولى فإن

« وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ استخلص علم الطاعن بمحضر الصلح من التحقيق الذي أجرته محكمة الاستئناف كما استدل من ذلك التحقيق على الغش والتواطؤ اللذين نسبهما للطاعن في حين أن السبيل الوحيد في القانون لعلم الكافة وحماية الغير هو التسجيل وأن محضر الصلح لم يسجل إلا في ١٧ من مارس سنة ١٩٤٦ أى بعد تسجيل عقد شراء الطاعن فلا جدوى بعد ذلك من التحدث في شأن الغش أو التواطؤ .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه على ما انتهى إليه بأسباب سائغة من أن عقد شراء الطاعن هو عقد صوري صورية مطلقة قوامها الغش والتدليس بينه وبين المطعون عليه الثاني ومتى كان العقد صوريا لا يكون له وجود قانونا فتسجيله وعدمه سواء وبالتالي لا يكون هناك محل للمفاضلة بين تسجيله وتسجيل محضر الصلح .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيना رفضه . »

(القضية رقم ٢٤٧ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولى متلم وإبراهيم مهنا يوسف المستشارين)

١٦٧

٩ فبراير سنة ١٩٥٦

قش . طعن . الخصوم في الطعن . شفاعة . وجوب اختصاص البائع والشري والعقير في جميع مراحلها . إعلان إعلان تحرير الطعن بالنسبة للبائع . عدم قبول الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم .

فيه أقام قضاءه على صورية عقد شراء الطاعن صورية مطلقه مدارها التدليس والتواطؤ ولم يستند في ذلك إلى مجرد علم الطاعن بصورية عقد شراء المطعون عليها بل زاد على ذلك قوله : « وحيث إنه يضاف إلى ذلك ..

ثانيا - ذكر في العقد الصادر من يوسف عثمان حجاج إليه عبد اللطيف محمود يوسف حجاج (الطاعن) يبيع ٤ فدادين ٢٣ قيراطا و ٢٢ سهما و ٢٤٧ م٠ ترا مربعا في المنزل بثمان قبره ٧٠٠ جنيه أنها دفعت جميعها إلى البائع مع أنه ذكر بالعقد تسجيلات عديدة على العين المبيعة ومن غير المقبول عقلا أن يدفع المشتري جميع الثمن مع وجود تلك التسجيلات التي تهدد ملكيته تهديدا دائما ... رابعا - ثبت أيضا من التحقيق أن يوسف المستأنف عليه الأول لا يزال يضع يده على المنزل ومقيم فيه الآن . خامسا - أن المستأنف عليهما الأولين محمد ويوسف عثمان أبناء عم كل من المستأنف عليهما الثالث والرابع عبد المطلب محمود يوسف حجاج وأحمد عبد الكريم مصطفى حجاج والمستأنف عليه الأول زوج شقيقة المستأنف عليه الثالث المشتري منه . وهذا الذي قرره الحكم يؤدي عقلا وبذاته إلى ما انتهى إليه من صورية عقد شراء الطاعن بغير حاجة إلى ثبوت صورية التصرف الصادر إلى المطعون عليه الثاني من والده صورية مطلقة أو ثبوت علم الطاعن بهذه الصورية ، ومتى كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف غير ملزمة بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف مادام قضاؤها مبنيا على أساس سليم فإن كل ما ينعاه الطاعن في هذا السبب يكون في غير محله .

المبدأ القانوني

إذا تعلق إعلان تقرير الطعن بدعوى شفعة مما يوجب القانون اختصام أشخاص معينين فيها وهم البائع والمشتري والشفيع في جميع مراحل الخصومة ومنها النقض وكان إعلان البائع قد وقع باطلا ، فإن الطعن يكون غير مقبول بالنسبة لباقي المطعون عليهم^(١) .

المحكمة

« ... من حيث إن النيابة طلبت عدم قبول الطعن شكلا لبطلان إعلان تقرير الطعن للمطعون عليه الثاني ، ذلك بأن المحضر أثبت في ورقة إعلانه أنه خاطب شيخ القسم لغيابه وامتناع تابعه عن الاستلام ولم يثبت المحضر في محضره الخطوات التي اتخذها في سبيل تسليم صورة هذا الإعلان لجهة الإدارة مما يوجب القانون عليه إثباته ، ولما كان إعلان المطعون عليه الثاني وهو البائع في دعوى الشفعة قد وقع باطلا فيترتب على ذلك حتما عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لباقي المطعون عليهم على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض .

« ومن حيث إن هذا الدفع في محله ذلك بأنه يبين من مراجعة إعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه الثاني أن المحضر أثبت في محضره أنه خاطب شيخ القسم لغيابه وامتناع تابعه (لطفى حسنين بالدائرة) عن الاستلام والتوقيع دون سبب ولم يثبت المحضر الوقت

الذي انتقل فيه إلى محل المطعون عليه المذكور كما لم يبين الخطوات التي اتبعها في تسليم الصورة المراد إعلانها للجهة الإدارية مما أوجب القانون عليه إثباته ومتى كان إعلان تقرير الطعن لا يحوي شيئا من هذا البيان كان باطلا ، ولما كان هذا الاعلان متعلقا بدعوى شفعة مما يوجب القانون اختصام أشخاص معينين فيها وهم البائع والمشتري والشفيع في جميع مراحل الخصومة ومنها النقض وكان إعلان المطعون عليه الثاني وهو البائع فيها قد وقع باطلا فيكون الطعن غير مقبول بالنسبة لباقي المطعون عليهم » .

(القضية رقم ٢٦٠ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساقفة عبد العزيز محمد ورئيس المحكمة ومحمد فوزاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشة وإبراهيم مهنا يوسف المستشارين) .

١٦٨

١٦ فبراير سنة ١٩٥٦

نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . بطلان الإعلان لغيابه . علم المطعون عليه بهذا الإعلان . لا يصح ولا يزيل البطلان .

المبدأ القانوني

متى كان إعلان تقرير الطعن للنيابة باطلا فلا محل للاعتداد بأن المطعون عليه علم به بتدليل ما أضافه في ورقة الاعلان وحكم عليه بالعقوبة من أجله إذ هذا العلم لا يصح الاعلان ولا يزيل البطلان .

المحكمة

« ... حيث إنه يبين من الاطلاع على ورقة إعلان تقرير الطعن بالنقض أن المحضر تولى

(١) صدر حكم بهذا المعنى في ذات الجلسة في الطعن رقم ٤٤٥ سنة ٢٢ القضائية .

عليه وينبى على هذا البطلان عدم قبول الطعن شكلاً .

(التفتيش رقم ٤٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى عظم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٦٩

١٦ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - قض . طعن . إجراءات الطعن . حضور المطعون عليه . محام لم تكن له صفة الوكيل من المطعون عليه في تاريخ إيداع المذكرة باسم المطعون عليه . توثيق توكيله في اليوم التالي للإيداع . وجوب استبعاد المذكرة واعتبار أن المطعون عليه لم يحضر ولم يد دفاعاً .

ب - حكم . دعوى . خصومة . حكم صادر بوقف الدعوى بقصد توقيع جزاء على المدعى . إضافة موافقة المدعى عليه على الإيفاء في أسباب الحكم . لا يقيد أن المحكمة استجابت لطلب تقدم به الطرفان لوقف الدعوى . المادتان ١٠٩ / ٢ و ٢٩٢ مرافعات .

ج - دعوى . خصومة . إجراءات التقاضي . وقف الدعوى تطبيقاً للمادتين ١٠٩ ، ١١٤ مرافعات . إجراءات تسجيلها تقع على قلم الكتاب لا المحكوم . أعمال حكم المادة ٢٩٢ مرافعات واعتبار المدعى تاركاً دعواه . في غير محله .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان محامى المطعون عليه قدم باسمه مذكرة كتابية لقلم الكتاب ولم تكن له صفة الوكيل وتثبت وإما تم توثيق توكيله في اليوم التالي فإنه يتعين استبعاد هذه المذكرة واعتبار أن المطعون عليه لم يحضر ولم يد دفاعاً ما .

٢ - إذا اتضح مما أورده الحكم إذقضى بوقف الدعوى أن المحكمة إنما قصدت إلى

بناء على طلب الطاعنين في ١٧ من فبراير سنة ١٩٥٢ إلى المنزل رقم ١٤ شارع الأزهرى لإعلان المطعون عليه عيد الغفار طنطاوي ولم يتم إعلانه وأثبت في محضره أن المراد إعلانه ترك المنزل المذكور وفي ٢٤ من فبراير سنة ١٩٥٢ طلب الطاعنان إعلانه للنيابة ، وفي هذا التاريخ توجه المحضر وسلم صورة الاعلان إلى وكيل نيابة شمال القاهرة ولما كان الطاعنان قد اتخذاهذا الاجراء ولم يقدموا ما يدل على أنهما تحريا عن محل إقامة المطعون عليه قبل إعلانه في النيابة وكانت اعلان الأوراق القضائية في النيابة بدلا من إعلانها لشخص المراد اعلانه أو في محل إقامته إنما أجازته القانون على سبيل الاستثناء ولا يصح اللجوء إليه إلا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن محل إقامته المراد إعلانه ولا يكتفى أن ترد الورقة بدون إعلان لبسلك المعلن هذا الطريق - ولا يلتفت بعد هذا إلى ما يذكره الطاعنان من أن هناك أوراقا تدل على أنهما قاما بالتحريات اللازمة قبل الاعلان للنيابة ما دامت هذه الأوراق لم تقدم مع أوراق الطعن في الميعاد المحدد لتقديمها . كذلك لا محل للاعتداد بأن المطعون عليه علم بهذا الاعلان بدليل ما أضافه في ورقة الاعلان وحكم عليه بالعقوبة من أجله إذ هذا العلم لا يصحح الاعلان ولا يزيل البطلان . لما كان ذلك فإن اعلان تقرير الطعن يكون باطلا عملاً بنص المواد ١١ ، ١٤ ، ٢٤ من قانون المرافعات والمحكمة أن تقضي بهذا البطلان من تلقاء نفسها وفي غيبة المطعون

توقيع جزاء على المدعى لتخلفه عن تنفيذ اجراء كلفته به فانه لا تكون قد استجابت لطلب تقدم به طرفا الخصومة لوقف الدعوى عملا بالمادة ٢٩٢ مرافعات ان هي اضافت في اسبابها موافقة المدعى عليه على الايقاف مادام الغرض من هذه الاضافة هو اثبات حصول موافقة المدعى عليه خشية أن تتأثر مصالحته بالايقاف وتأخير الفصل في الدعوى على ما يفيد نص الفقرة الثانية من المادة ١٠٩ مرافعات

٣ - متى قضى بوقف الدعوى تطبيقا للمادتين ١٠٩ و ١١٤ مرافعات فانه لا يكون هناك محل لإعمال حكم المادة ٢٩٤ مرافعات واعتبار المدعى تاركا دعواه لعدم مراعاة اعلان التعجيل لجميع الخصوم في مدى الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الايقاف اذ أن اجراءات التعجيل في هذه الحالة تقع على قلم كتاب المحكمة لا الخصوم .

المحكمة

« ... من حيث إن النيابة العامة طلبت استبعاد المذكرة المقدمة من المطعون عليهما الأول والثاني بدفاعهما لعدم تقديم صورتهما للطاعنين عملا بالمادة ٤٣٦ مرافعات ولأن توكيل المطعون عليهما لمحامييهما إنما صدر بعد ميعاد تقديم مذكرته عنهما في هذا الطعن على خلاف مقتضى المادة ٤٤٠ مرافعات .

« وضمن حيث إنه يبين من الأوراق أنه بتاريخ ١٢ من مارس سنة ١٩٥٢ أودع

الأستاذ شهادى عبده المحامى بالنيابة عن الاستاذ محمد محمد قراءه المحامى مذكرة بدفاع المطعون عليهما الأولين دون أن يقدم منها صوراً بعدد الخصوم ودون أن يقدم توكيلاً عن المطعون عليهما المذكورين وأنه أودع في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٢ توكيلاً صادراً إليه من المطعون عليهما الأولين برقم ٥٩٦٤ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٢ ومصدق عليه بمكتب توثيق القاهرة برقم ٥٤٣ ج ستة ١٩٥٢ .

« ومن حيث إن المادة ٤٣٦ مرافعات إذ نصت على أن « المذكرات وحواظ المستندات التي تودع باسم الخصم يجب أن تكون من أصل وصور بقدر عدد خصومه وأن يكون موقعاً عليها من محاميه المقبول أمام محكمة النقض » كما نصت المادة ٤٤٠ مرافعات على أنه « لا يؤذن للخصوم أن يحضروا بأنفسهم أمام محكمة النقض من غير محام معهم — وليس للخصوم الذين لم تودع باسمهم مذكرات الحق في أن ينيبوا عنهم محامياً في الجلسة » ففاد هذين النصين أنه إذا بدا للمطعون عليه الحضور في الطعن وتقديم دفاعه فعليه أن يوكل عنه محامياً مقبولاً أمام محكمة النقض يودع باسمه مذكرة بدفاعه مشفوعة بالمستندات التي يرى لزوم تقديمها — وبهذا الإبداع وحده يعتبر المطعون عليه قد حضر أمام محكمة النقض وحق له طلب الحكم بطلباته في الطعن فإن لم يتم الإبداع على هذا الوجه فلا يكون له الحق في أن ينيب عنه محامياً بجلسة المرافعة — ولما كان الثابت من الأوراق أن المحامى الذي قدم باسم المطعون عليهما اقليم كتاب محكمة النقض المذكرة الكتابية في ١٢ من مارس سنة ١٩٥٢ لم تكن له صفة

الوكيل عن المطعون عليهما في هذا التاريخ وذلك لأن التوكيل الصادر منهما إليه تم توثيقه في ١٣ من مارس سنة ١٩٥٢ أى في اليوم التالي لتقديم المذكرة ، فيتعين لذلك استبعاد المذكرة المقدمة من المطعون عليهما الأولين واعتبار أنهما لم يحضرا ولم يديا دفاعا ما .

« ومن حيث إن هذا الطعن بني على سببين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه أخطأ في الاسناد وخالف الثابت بالأوراق مما أدى إلى خطئه في تطبيق القانون ، ذلك أنه على الرغم من صراحة ما ذكرته محكمة أول درجة سببا لقضائها بوقف الدعوى بأنه - جزاء لتقصير الطاعنين عن تقديم ما يدل على تصريح المحكمة الحسبية للقصر بالسير في دعوى الشفعة عملا بالمادتين ١٠٩ و ١٤٤ مرافعات فإن محكمة الاستئناف قررت أن الوقف كان باتفاق طرفي الخصومة وبناء على طلبهما وفقا للمادة ٢٩٢ مرافعات وأنهما إذ طلبا ذلك استجابت المحكمة لطلبهما بنفس الجلسة وقضت بالوقف لمدة ستة شهور من تاريخ الحكم فتعجيل الدعوى الذي يتم وفقا للمادة ٢٩٢ مرافعات المذكورة لا يكون صحيحا إلا إذا جري الاعلان به فعلا للبائع والمشتري في مدى الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الايقاف — وهذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه مخالف للثابت بأوراق الدعوى ولما جاء بأسباب الحكم الصادر بالايقاف لأن القضية أجلت مرارا لسبب واحد لم يتغير وان الطاعنين لم ينفذوا ما أمرت به المحكمة فتحق عليهم الجزاء الذي رتبته القانون وهو وقف الدعوى وفقا للمادة ١٠٩ مرافعات مع إجازة

مد أجل الوقف إلى ستة شهور عملا بالمادتين ١١٤ و ١١٩ مرافعات ومقتضي ذلك أن عبء تعجيل الدعوى يقع على قلم الكتاب دون الطاعنين فإذا استمروا في تقصيرهم بعد التعجيل جاز للمحكمة عندئذ أن تقضى باعتبار الدعوى كأن لم تكن وهي أحكام تخالف الحكم الوارد بالمادة ٢٩٢ مرافعات التي طبقها الحكم المطعون فيه خطأ على واقعة الدعوى ظنا منه أن الايقاف كان مبنيا على اتفاق الطرفين وهو ما لا يبرره الواقع الثابت بحكم محكمة أول درجة وأما عبارة « وخاصة أن الحاضر عن المدعى عليهم وافق على هذا » التي وردت في حكم محكمة أول درجة — فهي عبارة لم تكن من مقدمات الحكم ولا لازمة للنتيجة التي انتهى إليها وإلا لأشارت المحكمة صراحة إلى تطبيق المادة ٢٩٢ مرافعات — وحتى مع الافتراض الجدلي بانطباق المادة ٢٩٢ مرافعات على صورة هذا النزاع فالثابت أن الطاعنين قد بذلوا ما يمكن أن يكلفوا به قانونا حيث تقدموا في أول يوم من الأيام الثمانية التالية لأجل الايقاف فسددوا رسم التعجيل وحصلوا على إشارة من قلم الكتاب بتحديد جلسة لنظر الدعوى ومن ثم فلا يصح اعتبارهم تاركين لدعواهم ، كما ذهب إليه الحكم المطعون فيه لمجرد أن إعلان التعجيل لم يصل إلى ختمومهم في خلال الثمانية أيام المذكورة إذ التزم أمر اعتباري وهو جزاء على التراخي والتقصير وليس من أخوال السقوط الحتمية التي تتحقق منفصلة عن أسبابها كحالة الترك المنصوص عليه في المادة ٢٩٢ مرافعات ولا يخفى من هذا للنظر قول الحكم المطعون فيه إن الطاعنين تراخوا في

طلب التعجيل إلى يوم ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٠ مع أن إذن المحكمة الحسبية صدر في يوم ١٩ / ١١ / ١٩٥٠ لأن طلب التعجيل ما كان يقبل من الطاعنين قبل انتهاء مدة الوقف التي نص عليها الحكم مادام الإيقاف كان باتفاق الطرفين وإلا كان ذلك نقضا للاتفاق لا يقرهم قلم الكتاب عليه . ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

« ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد أورد «وحيث إنه رغم تأجيل الدعوى أكثر من مرة كي يقدم المدعون ما يدل على تصريح المحكمة الحسبية للقصر بطلب الشفعة فانهم لم يقدموا شيئاً من ذلك حتى الآن . . . وحيث إنه لذلك ترى المحكمة تطبيقاً لنص المادتين ١٠٩ و ١١٤ مرافعات الحكم بوقف الدعوى لمدة ستة شهور من تاريخه » ويتضح من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة إنما قصدت إلى توقيع جزاء على الطاعنين لمخلفهم عن تنفيذ ما كلفتهم به وقد التزمت في ذلك حدود نصين عينتهما بذاتهما وبلت عليهما قضاءها . ومفهوم هذا أن المحكمة لم تكن مستجيبة لطلب تقدم به طرف الخصومة لوقف الدعوى عملاً بالمادة ٢٩٢ مرافعات ولا يغير من هذا النظر ما أضافته المحكمة في أسبابها من عبارة (وخاصة أن الحاضر عن المدعى عليهم وافق على ذلك) لأن مراد الحكم من إرادتها هو إثبات حصول موافقة المدعى عليهم على الوقف خشية أن تتأثر مصالحهم بهذا الإيقاف وتأخير الفصل في الدعوى على ما يفيد نص الفقرة الثمانية من المادة ١٠٩ مرافعات بقولها : (ويجوز

للقاضى بدل الحكم على المدعى بالفراغة أن يحكم بوقف الدعوى لمدة ثلاثة أشهر . . . إذا تخلف عن تنفيذ أى إجراء كلفته به وذلك بعد سماع أقوال المدعى عليه . . . » فإذا بان ما تقدم كان سوق الحكم ، المطعون فيه للمادة ٢٩٢ مرافعات وأعمال حكمها على واقعة الدعوى واعتبار المدعى تاركاً دعواه لعدم مراعاة إعلان التعجيل لجميع الخصوم في مدي الثمانية أيام التالية لنهاية أجل الإيقاف لا محل له لأن مناط تطبيق المادة ٢٩٢ مرافعات المشار إليها أن يتم وقف الخصومة بناء على اتفاق طرفيها أياً كان سببه وهذا الاتفاق بمعناه المقصود في هذه المادة غير محقق في صورة الدعوى فيما أثبتته حكم محكمة أول درجة المشار إليه ، ومن ثم فإن إجراءات التعجيل في خصوص الدعوى الحالية تقع على قلم كتاب المحكمة لا الخصوم وفقاً للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ خالف الثابت بأوراق الدعوى فأخطأ لذلك في تطبيق القانون يكون متعيناً نقضه .

(القضية رقم ٤٦ سنة ٢٢ في رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى عظم المستشارين) .

١٧٠

١٦ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - استئناف . أثره . دفع . دعوى استرداد الحصة المبيعة . الدفع أمام محكمة أول درجة بسقوط الحق في طلب الاسترداد . استئناف الحكم الصادر بما تضمنته من قضاء في الدفع وفي الموضوع . اعتبار الدفع مطروحاً أمام المحكمة الاستئنافية . الفقرة غير مكلف بإثبات صحة به أمامها .

الوارث هي حصة في عين معينة وليست حصة في مجموع مشتملات التركة بما لها وما عليها من حقوق والتزامات فانه لا يكون لباقي الورثة حق في طلب الاسترداد استنادا الى المادة ٤٦٢ مدني قديم والمادة ٨٣٣ مدني جديد ولو كانت البين المبيعة هي كل ما تركه المورث — على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

المحكمة

و ... حيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى برفض الدفع المقدم منه بسقوط حق المطعون عليهم الثلاثة الأولين في استرداد الحصة المبيعة لمضي أكثر من ثلاثين يوما على تاريخ علمهم بالبيع قبل رفع الدعوى ذلك أن المادة ٨٣٣ من القانون المدني الجديد توجب أن يكون طلب الاسترداد خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم الشريك بالبيع أو من تاريخ إعلانه به وقد أصبح هذا القانون نافذا من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ ولم ترفع الدعوى إلا في ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٠ إلا أن الحكم لم يعمل مقتضى هذه المادة بمقولة إن القانون الواجب التطبيق هو القانون المدني القديم الذي نشأ الحق في ظله من تاريخ صدور عقد البيع للطاعن في ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٢ هذا إلى أنه يفرض أن القانون المدني القديم هو الذي يجب إعماله فإن الحكم المطعون فيه قد أساء تأويل المادة ٤٦٢ منه وأخطأ في تطبيقها ذلك أن هذه المادة لا تميز الاسترداد إلا إذا كان للمبيع حصة شائعة في مجموع التركة أو الشركة شاملا

ب — قانون . تنازع التوائين . دعوى استرداد الحصة المبيعة . ميعاد رفعها . صدور البيع في ظل القانون المدني القديم . سكوت الشركاء في الملك من رفع الدعوى إلا بعد نفاذ القانون المدني الجديد . خضوع المدة الواجب رفع الدعوى فيها لأحكام القانون الجديد .

ج — استرداد الحصة المبيعة . صدور بيع من حصة في عين معينة لا من حصة في مجموع مشتملات التركة بما لها وما عليها من حقوق والتزامات . عدم أحقية الورثة في طلب الاسترداد . المادتان ٤٦٢ مدني قديم ، ٨٣٣ مدني جديد .

المبادئ القانونية

١ — متى كان طلب الوارث استرداد حصة في التركة باعها وارث غيره لأجنبي وكان المشتري قد دفع أمام محكمة الدرجة الأولى بسقوط الحق في الاسترداد واستأنف الحكم الصادر منها بما تضمنه من قضاء في الدفع وفي الموضوع فإن هذا الدفع يعتبر مطروحا أمام المحكمة الاستئنافية متى كان لم يثبت تنازل المشتري عنه ولا يجب عليه إثبات تمسكه به أمام تلك المحكمة .

٢ — إذا كان عقد بيع الحصة الشائعة في عقارات التركة قد صدر في ظل القانون المدني القديم وسكت الشركاء في الملك عن مباشرة الرخصة المخولة لهم في المادة ٤٦٢ من ذلك القانون حتى صدر القانون المدني الجديد ولم يرفعوا دعواهم إلا بعد نفاذه فإن أحكام هذا القانون الخاصة بالمدة التي يجب فيها رفع الدعوى تصبح هي الواجبة الاتباع دون القانون القديم .

٣ — متى كانت الحصة الشائعة التي باعها

لما لها وما عليها من حقوق وإلزامات لا حصه شائعة في عين معينة من مجموع الملك المشترك كما هو الحال في الدعوى .

« وحيث إن المطعون عليهم الثلاثة الأولين دفعوا بعدم قبول السبب الأول لأنه مؤسس على قضاء الحكم الابتدائي برفض الدفع بسقوط حق الاسترداد ولم يتمسك الطاعن بهذا الدفع أمام المحكمة الاستئنافية ولم تفصل في فيه .

« وحيث إن هذا الدفع مردود بأن استئناف الطاعن لحكم محكمة الدرجة الأولى بما تضمنه من قضاء في الدفع وفي الموضوع بنقل الدعوى بحالتها إلى المحكمة الاستئنافية طبقا للمادة ٤٠٩ من قانون المرافعات وأن من واجب تلك المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى عملا بالمادة ٤١٠ من قانون المرافعات فبني كان الطاعن لم يتنازل عن الدفع المقدم منه بسقوط الحق في الاسترداد فإنه يعتبر مطروحا أمام المحكمة الاستئنافية ولازم هذا أنه يجب على المطعون عليهم اثبات تنازل الطاعن عن هذا الدفع أمام محكمة ثاني درجة ولا يجب على الطاعن اثبات تمسكه أمامها بهذا الدفع على أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه وإن لم يشر إلى هذا الدفع صراحة فإنه قد رد عليه فعلا في أسبابه مما يدل على أنه كان معروضا عليها فقد ورد به « .. فإنه مع التسليم بأن المادة ٤٦٢ كانت معطلة عند ما أصدرت المحكمة الجزئية حكمها بتاريخ ١٢ من يونيو

سنة ١٩٥٠ بسبب إلغاء القانون المدني السابق فاعلم لم تكن كذلك في يوم ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٢ حين تحرير عقد البيع الذي تولد عنه حق الاسترداد بل كانت سارية المفعول وهي التي تحكم عقد البيع سالف الذكر لأنه صدر في ظلها .. »

« وحيث إنه وإن كان عقد البيع الذي يؤسس عليه المطعون عليهم الثلاثة الأولون دعواهم باسترداد الحصة المبيعة قد صدر في ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٢ في ظل القانون المدني القديم وأن هذا العقد قد أنشأ لهم من التاريخ المشار إليه حقا في استعمال الرخصة المخولة في المادة ٦٢ من ذلك القانون للشركاء في الملك في أن يستردوا لأنفسهم الحصة الشائعة التي باعها أحدهم للغير إذا توافرت شروط تلك الرخصة إلا أنهم متى كانوا قد سكتوا عن مباشرتها حتى صدر القانون المدني الجديد ولم يرفعوا دعواهم إلا بعد نفاذه فإن أحكام هذا القانون الخاصة بالمادة التي تجب فيها رفع الدعوى تصبح هي الواجبة الاتباع دون القانون القديم .

« وحيث إن المادة ٨٣٣ من القانون المدني الجديد فيما تضمنه من أن للشريك في المجموع من المال أن يسترد قبل القسمة الحصة الشائعة التي باعها شريك غيره لأجنبي بطريق الممارسة قد نصت بالنسبة للعقارات على نفس الحق الذي كانت تقرره المادة ٤٩٢ من القانون المدني القديم وما كانت عبارة المجموع من المال الواردة بالمادة ٨٣٣ من القانون المدني الجديد إلا إفصاحا عما كان يقصده الشارع في النص القديم وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن الحق

بالغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليهم الأولين والزامهم بالمصروفات عن الدرجتين .

(القضية رقم ٦٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد تولى متلم وإبراهيم ميثان يوسف المستشارين) .

١٧١

١٦ فبراير سنة ١٩٥٦

شفعة . دفاع . أحوال لا تجوز فيها الشفعة . تمسك المشتري بهراء أرض بطريق الممارسة من مصلحة الأملك . اعتبار هذا البيع متراوفا بين البيع والهبة والصلح . عدم جواز الشفعة فيه . قضاء الحكم بالشفعة مع إغفال الرد على هذا الدفاع . قض الحكم .

المبدأ القانوني

إذا كان المشتري قد تمسك بعدم جواز الشفعة في أرض اشتراها بطريق الممارسة من مصلحة الأملك بشمن روعي في تقديره اعتبارات خاصة وكان الحكم إذ قضى بالشفعة لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى فانه يتعين نقضه . ذلك أنه متى كان البيع مقصورا على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما ألت عليهم الحاجة في شرائها ومهما زايديا على أثمانها ، ويعتبر البيع في هذه الأحوال متراوفا بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه اعتبارات تتعلق بشخصية المشتري من ناحية وبمصالح غلبا اجتماعية وسياسية من الناحية الأخرى وكل ذلك لا يمكن تقديره بشمن .

المخول بمقتضى تلك المادة إنما يقوم على جواز استرداد الحصة الميراثية الشائعة في مجموع المال المشترك التي تشمل كل ما ينحصرها من عقار ومنقول وما عليها من حقوق فلا يقوم هذا الحق إذا كان المبيع حصة شائعة في عين معينة من التركة أو الشركة ولو كانت العين المبيعة هي كل ما تركه المورث — والنص الجديد في هذا الخصوص وإن كان يتحد مع مفهوم النص القديم إلا أنه قد اشترط أن يحصل الاسترداد خلال ثلاثين يوما من تاريخ علم الشريك بالبيع أو من تاريخ اعلانه به ، ولما كان يبين من عقد ١٩ من فبراير سنة ١٩٤٢ الذى أسست عليه الدعوى أنه يفرض أن الأعيان الواردة به هي ، كما قال الحكم مجموع التركة المخلفة عن المورث المرحوم الصاوى رسلان سغد فان الحصة الشائعة المبيعة هي حصة في عين معينة وليست حصة في مجموع مشتملات التركة بما لها وما عليها من حقوق والتزامات وعلى ذلك يكون المطعون عليهم الثلاثة الأولون لا حق لهم في طلب الاسترداد استنادا الى المادة ٤٦٢ مدنى قديم والمادة ٨٣٣ مدنى جديد ويكون بعد ذلك غير منتج البحث في وقت علم المطعون عليهم الثلاثة المذكورين بالبيع وتوافر شرط وجوب رفع الدعوى الحالية (التي رفعت بعد العمل بالقانون المدنى الجديد) في مدى ثلاثين يوما من تاريخ هذا العلم ، ولذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

» وحيث إن موضوع الدعوى صالح للحكم فيه .

» وحيث أنه للأسباب المتقدمة يتعين

المحكم

« ... من حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء مشوبا بالقصور لاغفاله الرد على وجوه دفاعه الجوهرية التي تمسك بها وأخصها ما جاء في الوجه الأول من السبب الأول من أنه تمسك أمام محكمتي أول وثاني درجة بأنه اشترى الأرض موضوع دعوى الشفعة بالممارسة من مصلحة الأملاك سبق وضع اليد عليها أكثر من خمسين سنة فأجرى بها إصلاحات وأدخل عليها تحسينات وغرس بها أشجارا وأن المصلحة راعت ذلك كله في تقدير الثمن فجعلته موازيا لقيمة الأرض من غير أن تحتسب قيمة ما عاد عليها من تحسينات وإصلاحات وثقات واعترفت بهذه الحقيقة بمذكرتها أمام محكمة أول درجة - ولكن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى بكلمة واحدة رغم أهميته المستمدة من قانون الشفعة (القديم والحالى) كما أنه لم يحفظ للطاعن حقه في كل ما أنفق على الأرض ولا في قيمة الغرس الذي غرسه بها وفقا للمادة العاشرة من قانون الشفعة القديم والذي يحكم واقعة النزاع .

« ومن حيث إن هذا النهي في محله ذلك بأن الطاعن ظل يردد أثناء النزاع أنه استأجر الأرض من مصلحة الأملاك ثم أجرى بها إصلاحات وأدخل عليها تحسينات وزرع بها أشجارا ونخيلًا وبذل في سبيل ذلك عمره وجهده وماله لأنه أثبت على هيئة الحال نحو تحسين نظامه ثم ابتاعها بعد ذلك من المصلحة بطريق الممارسة تقاضا لقرارها بالبيع إليه في

٢/١٢/١٩٤٨ وقد راعت المصلحة ظروفه ومجهوده عند تقدير الثمن - فلم يكن متفقاً مع القيمة الحقيقية للأرض وإنما أضيف عليه مجهوده هو وأفراد عائلته طول هذه المدة - ولما لم تلق محكمة أول درجة بالا إلى هذا الدفاع وصدر حكمها في غير مصلحته استأنف ذلك الحكم وتمسك بهذا الدفاع في عريضة الاستئناف ثم أثبت في محضر أول جلسة ٢٥/٢/١٩٥١ أنه بضيف سببا إلى أسباب الاستئناف وهو أنه لا يجوز الأخذ بالشفعة في هذا النوع من البيع لأن المستأنف الثانى (الطاعن) كان يضع يده على هذه الأرض بقصد الاستصلاح وربطت عليه من مصلحة الأملاك بالأشجار بشرط ألا تؤثر المصلحة أو تبنيها لغيره وكان هذا هو السبب في بيعها إليه بالممارسة دون المزاد العلنى وعلى هذا فان قيمة الأرض هي عبارة عن الثمن المدفوع إلى المصلحة زائدا المجهود والأموال التي بذلت في سبيل الاستصلاح) ثم أعاد هذا القول في مذكرته المقدمة للجلسة ١٨/٣/١٩٥١ وزاد عليها « أن المصلحة اعترفت أمام محكمة أول درجة بأنها اعتمدت بيع الأرض بالممارسة بتاريخ ٢/١٢/١٩٤٨ إلى المدعى عليهما الثانى والثالث صاحبي المغروسات الموجودة بها بالتقسيط ثم أن القول بعدم جواز الشفعة يتمشى مع المنطق كما يتمشى مع روح المادة الخامسة من قانون الشفعة القديم الذى رفعت الدعوى فيه : بطله حيث نصت على أنه (لا يصح الأخذ بالشفعة من الموهوب له ولا بمن تملك بفرض المبايعه وأن هذا هو حاله على حقيقته لأن المقدم المبادىء إليه ليس عقدا عاديا وليكن العقد روة تحت ثقله

لجلسة ٢٦/١٢/١٩٥٣ .

« ومن حيث انه لذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن » .

(القضية رقم ٧٤ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

١٧٢

١٦ فبراير سنة ١٩٥٦

تنفيذ عقارى . تسجيل تنبيه نزع الملكية في ظل قانون المرافعات القديم . أثره .

المبدأ القانوني

إن تسجيل تنبيه نزع الملكية في ظل قانون المرافعات القديم لا ينشئ للدائن نازع الملكية حقا عينيا على العقار المنزوع ملكيته - على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - فاذا كان الحكم إذ قضى بتثبيت ملكية هذا الدائن للعقار استنادا إلى أفضلية حكم رسو المازاد الصادر له على تصرفات أخرى نافذة للملكية بمقولة إن تسجيل التنبيه سابق على تسجيلها . فان الحكم يكون قد خالف القانون .

المحكمة

« ... حيث إن الطاعنة بنت طعنها على أربعة أسباب حكمت دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ برفض الطعن بالنسبة للأسباب الأول والثاني والرابع منها وبإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية بالنسبة للسبب الثالث ومحمله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ أسس قضاءه بتثبيت

أسباب خاصة واجراءات خاصة وامتيازات خاصة لا تتوفر إلا له ولأمثاله ممن تنطبق عليهم تعليمات المصاحبة التي تقضى بعدم البيع أو حتى مجرد التأجير إلا لحائز الأرض الذي وضع يده عليها مدة طويلة واستصلحها) ويبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى الذى لو صح لكانت له أهميته التى تستند اليه نصوص قانون الشفعة والى طبيعة هذه البيوع التى تعتبر بحق ذات طابع خاص وتجرى وفقا لقرارات مجلس الوزارة العديدة والى جاء آخرها في ٥/٥/١٩٤٦ بقصر هذه البيوع على صغار المزارعين بالممارسة اذا توافرت فى طالب الثراء شروط معينة منها ما يتعلق بشخصه لقيامه باصلاح الأرض المتصرف اليه فيها أو باستئجارها مدة معينة مع قيامه بسداد الأجرة ومنها ما يتعلق بمصالح اجتماعية واقتصادية ترمى الى رفع مستوى صغار المزارعين وتوفير أسباب العيش لهم - والتشجيع على اصلاح الأراضى البور - ومتى كان البيع مقصورا على أشخاص معينين فلا يمكن حصوله لغيرهم مهما ألحت عليهم الحاجة فى شرائها ومهما زابدوا على أثمانها - ويعتبر البيع فى هذه الأحوال متراوفا بين البيع والهبة والصلح لأن تقدير الثمن تراعى فيه اعتبارات تتعلق بشخصية المشتري من ناحية وبمصالح عليا اجتماعية وسياسية من الناحية الأخيرة وكل ذلك لا يمكن تقديره بثمن مهما دقت الموازين أو تضافت الجهود - فالقضاء بالشفعة فى مثل هذه الأحوال - لو صبح دفاع الطاعن يتنافى مع طبيعة العقد وفيه تفويت للأغراض المنشودة منه (الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٢١ ق

ملكينة المطعون عليها الأولى ٤ قراريط و ٤ أسهم على أنها تملك هذا القدر بموجب حكم رسو المزااد الصادر في الدعوى رقم ٣٢٦٢ سنة ١٩٣٥ مدني العطارين الصادر في ١٢ من مايو سنة ١٩٣٧ والمسجل في ٩ من مايو سنة ١٩٤٦ وعقد مقارنة بين العقد الصادر من المورث للطاعنة الثابت التاريخ في ٦ من مارس سنة ١٩٢٨ والمسجل في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ وبين حكم رسو المزااد في الدعوى رقم ٢٢٦٢ سنة ١٩٣٥ مدني العطارين وخلص إلى أولوية الحكم استنادا إلى أنه « لا عبرة بالتأخير في تسجيل حكم مرسى المزااد إذا كانت متخذة إجراءات نزع الملكية قد سجلت قبل ذلك تنبيه نزع الملكية لأن تسجيل التنبيه يغل يد المالك عن التصرف في العقار » وقالت الطاعنة إن تلك القاعدة التي استند إليها الحكم تخالف نص المادة ٥٤٥ من قانون المرافعات القديم التي تمت الإجراءات في ظلها والتي رتب على تسجيل تنبيه نزع الملكية إلحاق الثمار بالعقار فقط .

« وحيث أنه يبين من الحكم الابتدائي أنه أسس قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليها الأولى ٤ قراريط و ٤ أسهم في المنزل على أنه « مادام أن عقد المدعى عليها الأولى « الطاعنة » الثابت التاريخ في ٦/٣/١٩٢٨ لم يسجل إلا في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ فإنه لا يكون لها بمقتضى هذا العقد قبل تسجيله إلا الحقوق الشخصية المترتبة عليه لأنه لم يكن يصلح أداة لنقل الملكية وأن المدعى عليها الأولى « الطاعنة » لا تكون بهذا العقد أكثر من دائن عادي للتركة ولما كانت المدعية « المطعون عليها الأولى » قد

بادرت فسجلت تنبيه نزع الملكية عن حصة قدرها ٤ قراريط و ٤ أسهم في سنة ١٩٣٥ وسارت في إجراءات نزع الملكية فإن من شأن هذا التسجيل أن يصبح كل دائن عادي للتركة كالمدعى عليها الأولى « الطاعنة » من طبقة الغير بالنسبة للمدعية « المطعون عليها الأولى » ومن ثم فإن التصرفات النافذة للمالك الصادرة للمدعى عليها الأولى « الطاعنة » لا تسرى في حق المدعية « المطعون عليها الأولى » وليس للمدعى عليها الأولى « الطاعنة » أن تحتج بأسبقية تسجيل عقدها في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ على تسجيل حكم مرسى المزااد الصادر للمدعية « المطعون عليها الأولى » الحاصل في ٩ من مايو سنة ١٩٤٦ مادام أن المدعية « المطعون عليها الأولى » قد سجلت تنبيه نزع الملكية في سنة ١٩٣٥ أي قبل تسجيل عقد المدعى عليها الأولى « الطاعنة » وقد أخذ الحكم المطعون فيه بأسباب الحكم المستأنف وقرر « أنه ثابت من حكم رسو المزااد في قضية نزع الملكية رقم ٣٢٦٢ سنة ١٩٣٥ العطارين أنه بتاريخ ١٢ من مايو سنة ١٩٣٧ رسا مزااد ٤ قراريط و ٤ أسهم في المنزل على عويشه إبراهيم « المطعون عليها الأولى » وتسجل حكم مرسى المزااد في ٩ من مايو سنة ١٩٤٦ وإجراءات الحجز وتسجيل التنبيه سابقة على حكم نزع الملكية الذي لا نزاع في أنه حصل في سنة ١٩٣٥ وسابق على تسجيل عقد السيدة فاطمة حسن قطامش « الطاعنة » ولا عبرة بالتأخير في تسجيل حكم مرسى المزااد إذا كانت متخذة إجراءات نزع الملكية قد سجلت قبل ذلك تنبيه نزع الملكية لأن

١٩٢٨ والمسجل في ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ بمقولة إن تسجيل التنبية في دعوى المطعون عليها الأولى رقم ٣٢٦٢ سنة ١٩٣٥ العطارين قد حصل في سنة ١٩٣٥ - يكون قد خالف القانون - ويتعين نقضه في هذا الخصوص .

(القضية رقم ٢٤٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولى عظم وأبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

١٧٣

١٦ فبراير سنة ١٩٥٦

فوائد . الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانونا . اتصاله بقواعد النظام العام . سرية من تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد حتى على الاتفاقات السابقة .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد قضى بفائدة سعرها ٨٪ بعد سريان القانون المدني الجديد فإنه يكون قد خالف القانون ، ذلك أن الحد الأقصى المقرر للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانونا هو مما يتصل بقواعد النظام العام مما يستلزم سرية من تاريخ العمل بهذا القانون حتى على الاتفاقات السابقة .

(القضية رقم ٢٧٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولى عظم وأبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

تسجيل التنبية يغل يد المالك عن التصرف في العقار - كما استقر على ذلك الفقه والقضاء - وإجراءات نزع الملكية التي اتخذت من المستأففة « الطاعنة » وانتهت برسو المزاد عليها تعتبر في مقام التصرف من ذات المدين المزوع ملكيته - وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأقام عليه قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليها الأولى ٤ قرار بطو ٤ أسهم في المنزل غير صحيح في القانون . ذلك أن تسجيل تنبيه نزع الملكية لا يفيش للدائن نازع الملكية حقا عينيا على العقار المزوع ملكيته على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة وكل مارتبه قانون المرافعات القديم الذي تمت في ظله إجراءات نزع الملكية التي اتخذتها المطعون عليها الأولى من أثر لتسجيل التنبية هو : أولا : أنه لا يعمل بالأيجارات السابقة على تسجيل ورقة التنبية إلا إذا كان تاريخها ثابتا بصفة رسمية - المادة ٥٤٣ - وثانيا : الحاق إيراد العقار المقصود نزع من يد المدين وتمراته به ويوزع ما ينحص المدة التي أعقبت ذلك التسجيل من كل منها كما يوزع ثمن العقار - المادة ٥٤٥ - وبذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بتثبيت ملكية المطعون عليها الأولى ٤ قرار بطو ٤ أسهم في المنزل استنادا إلى أفضلية حكم رسو المزاد الصادر لها في الدعوى رقم ٣٢٦٢ سنة ١٩٣٥ العطارين المسجل في ٩ من مايو سنة ١٩٤٦ على حكم نزع الملكية الصادر للطاعنة في الدعوى رقم ٧١٧ سنة ١٩٤٥ كلى اسكندرية وعلى العقد الصادر للطاعنة من المورث الثابت التاريخ في ٦ من مارس سنة

١٧٤

٢٣ فبراير سنة ١٩٥٦

١ — وصية • قانون • تنازع القوانين • خضوع الوصية للقانون السارى وقت الوفاة • وفاة المورث بعد سريان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ • خضوع وصيته لحكم هذا القانون •

ب — وصية • بيع • مرض الموت • صدور وصية تخضع لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ • مجال البحث في تطبيق حكم المواد ٢٥٤ مدنى قديم وما بعدها • أعمال أحكام هذه المواد على الوصية المذكورة • في غير محله •

ج — تقض • طعن • الخصوم في الطعن • دفع • دعوى ليست من قبيل الدعاوى التى أوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين • الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلان جميع أطراف الخصومة عند الطعن بالنقض • في غير محله • المادة ٢٨٤ / ١ مرافعات •

المبادئ القانونية

١ — الوصية بطبيعتها تصرف مضاف إلى ما بعد الموت فلا يكون لها وجود قانونى إلا بعد حصول الوفاة وموت الموصى مصرا عليها ، وتكون محكومة بالقانون السارى وقت الوفاة لا وقت تحرير الوصية • وإذن متى كان المورث قد توفى في وقت سريان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تعين خضوع وصيته لحكم هذا القانون •

٢ — مجال البحث في تطبيق المواد ٢٥٤ مدنى قديم وما بعدها إنما هو حيث يكون التصرف المptomون بمصولة في مرض الموت قد صدر منجزا ، وأن مؤدى ثبوت صحة الطعن فيه بمصولة في مرض الموت اعتبار هذا التصرف

وصية فاذا لم يكن التصرف — محل النزاع — تصرفا منجزا بل كان وصية سافرة من أول الأمر وتخضع لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فإنه لا يكون هناك محل لأعمال أحكام تلك المواد على واقعة النزاع •

٣ — لا محل للدفع بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلان جميع أطراف الخصومة في دعوى موضوعها إقرار بدين وبيع صادرين من المورث ذلك أن هذه الدعوى ليست من قبيل الدعاوى التى أوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين كدعاوى الشفعة والاسترداد والاستحقاق وغيرها أو كالدعاوى التى يكون موضوعها غير قابل للتجزئة أو حالة التضامن فلا محل للقياس فيها على هذا النوع من الدعاوى بل فيه تخصيص بغير تخصيص وتقييد للجواز الذى أطلقه القانون بترك حق الطعن خالصا لمن يريده من الخصوم في الدعاوى على من يشاء منهم وفقا لحكم المادة ٣٨٤ / ١ مرافعات •

المحكمة

... حيث إن المطعون عليها الأولى دفعت بعدم قبول الطعن شكلا لأن القانون يوجب إعلان جميع أطراف الخصومة عند الطعن بالنقض وإلا وجب عدم قبوله شكلا قياسا على دعوى الشفعة التى يجب ادخال البائع خصما فيها واستندت في دفعها الى بعض أحكام هذه المحكمة في دعاوى الشفعة ثم قالت اذا كان ذلك هو الحال في دعوى الشفعة فكم

يكون ضروريا في حالتنا ادخال جميع الخصوم الممثلين في الدعوى حتى محكمة النقض ليكون شكل الطعن صحيحا .

« ومن حيث إن هذا الدفع لا يقوم على أساس صحيح من القانون الذي ترك حق الطعن خالفا لمن يريده من الخصوم في الدعوى بقيمة على من يشاء منهم وفقا لحكم المادة ٣٨٤/١ من قانون المرافعات التي تقضى « بأنه لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه مع استثناء بعض الدعاوى التي أوجب القانون اختصاصها أشخاص معينين كدعاوى الشفعة والاسترداد والاستحقاق وغيرها أي كالدعاوى التي يكون موضوعها غير قابل للتجزئة أو حالة التضامن - ولما كانت الدعوى الحالية ليست من هذا القبيل فلا محل للقياس فيها على هذا النوع من الدعاوى - بل فيه تقييد للجواز الذي أطلقه القانون وتخصيص بغير مخصص مما يقتضيه رفض هذا الدفع .

« ومن حيث أن الطعن يكون لذلك قد استوفى أوضاعه فيتعين قبوله شكلا .

« ومن حيث أن الطاعتين الأولى والثانية قررتا التنازل عن هذا الطعن فيتعين اثبات هذا النزول .

« ومن حيث أن الطاعة الثالثة تنعني بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والفساد في الاستنتاج ذلك بأن الحكم بنى على الأخذ بنتيجة التحقيقات التي أجرتها محكمته أول درجة في حين أن التحقيقات تنقضها من أساسها لأنها قطعت في أن السند وعقد البيع حررا في شهر أبريل سنة ١٩٤٦

قبل تفيذ قانون الوصية (في أول أغسطس سنة ١٩٤٦) - يؤكد ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر صراحة صعوبة تحديد تاريخ هذين المحررين تحديدا دقيقا ثم استخلص ما استخلصه من ظروف الدعوى ومجل التحقيقات وهو استخلاص إن جاز مع تجهيل سنده في دعوى جنائية فإنه لا يجوز الالتفات إليه في دعوى مدنية لا يفيد فيها القول بظروف الدعوى لأن هذه العبارة غامضة ولا تدل على شيء يمكن لمحكمة النقض مراقبته - والقول بتعذر تحديد التاريخ يكفي لانعدام حق رافعي الدعوى - وبين في الانتفاع بقانون الوصية فضلا عن أن أقوال الشهود جميعا انعقدت على أن تحرير السند حصل عقب إصابة المورث بنوبة الانغماء أثناء علاجه بمعرفة الدكتور يوسف حموده وتدل الشهادة التي كتبها على أن تاريخها في شهر أبريل سنة ١٩٤٦ كما ثبت من التحقيقات أيضا أن عقد البيع كتب عقب تحرير السند مباشرة وتأكد هذا من قول شاهد النبي محمد عبد الفتاح الذي شهد بأنه لما زار المورث في مستشفى الدمرداش وكان ذلك قبل دخوله المستشفى الاسرائيلي في أكتوبر سنة ١٩٤٦ قال له المورث (أنا كتبت حاجة لست علشان خدمتي) وفي كان هذا هو الثابت في الأوراق فإن الحكم يكون قد خالفه - ويكون تحديد التاريخ الوارد فيه معدوم السند القانوني ولا يجوز أن يكون أساسا للحكم .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن دافع الطاعة ومن شاركها من الخصوم انحصر في

الحكم المطعون فيه بتطبيقه للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على واقعة الدعوى .

« ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسببين الثاني والثالث على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب ومخالفته لقواعد تطبيق القانون الصحيحة بمقولة إن المطعون عليهما باعتبار أنهما صاحب المصلحة في السند والعقد المطعون فيهما قد جعلتهما تاريخين عرفيين سابقين بكثير على تاريخ إصدار قانون الوصية فليس لهما أن ينقضا ما ثبت في السند وفي عقد البيع في خصوص تاريخيهما وأن يدعى أنهما صدرا بعد قانون الوصية لمخالفة ذلك للقانون هذا من ناحية ومن الناحية الأخرى فإن قانون الوصية لم يبلغ أحكام المواد ٢٥٤ وما بعدها من القانون المدني الملغى فوجب لذلك إعمال أحكامها — ورغم أن هذا الدفاع بشطريه جوهرى فإن الحكم المطعون فيه لم يرد عليه بما يعتبر قصورا في التسيب ومخالفة لأحكام القانون .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود في وجهيه بأنه فضلا عن أن البحث في تحديد تاريخ المحررين والتسك بتاريخيهما العرفي دون التاريخ الثابت لأحدهما لا مكان تطبيق القانون الذي كان يحكمهما في هذا التاريخ أمر غير منتج ما دام أن المعول عليه في خصوص الوصية ونفاذها وتعيين القانون الواجب التطبيق عليهما هو تاريخ الوفاة لا تاريخ السند المنشئ لها — على ما سبق بيانه في الرد على السبب السابق — وقد ثبت من الأوراق أن الوفاة حصلت في ١٢/٣/١٩٤٦ أي في الوقت الذي كان قانون الوصية الجديد رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ساريا — فإن القول

أن السند وعقد البيع حررها المورث في مرض موته الذي بدأ في شهر مارس سنة ١٩٤٦ وانتهى بوفاته في شهر ديسمبر من نفس السنة — وأنهما يعتبران لذلك باطلين إلا إذا أجازتهما الورثة، فأجالت محكمة أول درجة الدعويين على التحقيق لإثبات ذلك ونفيه . وثبت لها من أقوال شهود الإثبات وهم شهود الطاعنات أن المورث بدأ بتحرير السند لتزويجه ولما علم بذلك أخوه (المطعون عليه الثاني) غضب وثار وهدد بالطعن على السند فاسترضاه أخوه (المورث) وحرر له عقد البيع — ثم أجمع الشهود على أن المورث استبقى السند وعقد البيع في حوزته حتى إذا ما أثير عليه بدخول المستشفى للمرة الأخيرة في أكتوبر سنة ١٩٤٦ أودع المحررين طرف السيدة رئيسة منصور لتردها إليه عقب شفائه ومبارحته المستشفى فإن أدركته منيته فقد أوصاها بأن تجمع ورثته وأن تستعطفهم في إثارة زوجته ببعض ماله لقاء خدماتها له طول حياته في صحته وفي مرضه ولأنها لم ترزق منه بولد — فإن قبل الورثة هذا الرجاء فالأمر إليهم جميعا وما يتم اتفاقهم عليه — وإن اختلفوا ولم يعملوا على تحقيق أميته فقد أوصى المودع لديها عند ذلك بأن تسلم السند والعقد لصاحبيهما وهو ما فعلته — وفاد ذلك أن المورث قصد إلى الوصية دون غيرها من مبدأ الأمر — وهي بطبيعتها تصرف مضاف إلى ما بعد الموت فلا يكون لها وجود قانوني إلا بعد حصول الوفاة وموت الموصي مصرا عليها وهذه الوصية تكون محكومة بالقانون الساري وقت الوفاة لا وقت تحرير الوصية وهو ما انتهى إليه

حكم تسيبه . استدلال الحكم في عدم جدية عقد بيع وتواطؤ المشتري في تحريره بأقرار غير مسجل صادر من البائع في تاريخ سابق على هذا العقد ودون أن يتضمن إشارة إلى العقد . استدلال غير سائق .

المبادئ القانونية

١ — البائع لا يمثل المشتري منه فيما يقوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع . ومن ثم فلا يمكن أن يحاج المشتري بحكم صادر ضد البائع بأنه غير مالك للعين المبيعة في دعوى لم يختصم فيها هذا المشتري متى كان قد سجل عقد شرائه قبل صدور ذلك الحكم .

٢ — إذا كان الحكم إذا انتهى إلى عدم جدية عقد البيع وتواطؤ المشتري في تحريره قد استدلل على ذلك بأقرار غير مسجل صادر من البائع في تاريخ سابق على هذا العقد ولا يتضمن أية إشارة إليه ، فإن ذلك يكون استدلالاً غير سائق لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

المحكمة

» ... حيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب رفضت دائرة فحص الطعون الطعن في خصوص السبب الأول وأحالت الطعن إلى الدائرة المدنية في خصوص السببين الثاني والثالث ، ويتحصل أولها (السبب الثاني) في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ رتب على الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٤٥ سنة ١٩٤٣ كلى المنصورة والمؤيد استدناها برفض دعوى البطلان المرفوعة من

أيضاً بأن قانون الوصية الجديد لم ينسخ حكم المواد ٢٥٤ مدني قديم وما بعدها لا محل له لأن مجال البحث في تطبيق تلك المواد إنما هو حيث يكون التصرف المطعون بمحصولة في مرض الموت قد صدر متجزاً وأن مؤدي ثبوت صحة الطعن فيه بمحصولة في مرض الموت اعتبار هذا التصرف وصية وهو ما يخالف الحال في صورة الدعوى إذ أن التصرف محل الطعن لم يكن تصرفاً متجزاً بالافرار بالدين أو بالبيع بل كان وصية سافرة قصد إليها المورث من أول الأمر على ألا تنفذ إلا بعد وفاته — ومتى كان يبين من الأوراق وظروف الدعوى أن قصد المورث واضح الدلالة على نية الإيصاء ابتداءً تعين أن تخضع وصيته لحكم القانون الساري وقت وفاته وهو القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الذي طبق أحكامه بحق الحكم المطعون فيه على واقعة الدعوى .

» ومن حيث أنه لذلك يتعين رفض الطعن .

(القضية رقم ٢١٣ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي واحمد قوشه المستشارين) .

١٧٥

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦

١ — بيع . قوة الأمر المنقضي . إجراءات . دعوى . تسجيل . تسجيل المشتري عقد شرائه قبل صدور حكم بأن البائع غير مالك للعين المبيعة . اختصاص البائع في الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم دون المشتري . عدم اعتبار البائع ممثلاً للمشتري .
ب — بيع . إثبات . إقرار . صورية . تواطؤ .

المطعون عليه الثاني ومن باقي الورثة عن البيع الصادر من مورثهم للمطعون عليه الأول زوال ملكيتهم للقدر المبيع وبطلان تصرف المطعون عليه الثاني فيما باعه اسالم محمد جعفر البائع للطاعن ، ذلك أن هذا الحكم لم يصدر في مواجهة الطاعن ولم يسجل فلا حجية له قبله - ويتحصل السبب الآخر في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ أخذ بالقرار المؤرخ ١٩٤٦/١/٣٠ الصادر من سالم محمد جعفر الذي ادعى فيه إلغاء البيع الحاصل إليه من المطعون عليه الثاني ذلك أن هذا القرار في ذاته غير صحيح وهو غير مسجل فلا تعدى حجتيه إلى غير المقر ، فضلاً عن أن ما جاء فيه لا يتناول الطاعن أو العقد الصادر إليه بأي طعن ولا يمكن التعويل عليه في التدليل على صورية عقده .

« وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه ارتكن في قضائه إلى ما قاله من « أنه وقد رفع ورثة البائع الدعوى ٤٤٥ سنة ١٩٤٣ كلى المنصورة بطلان عقد البيع المؤرخ ١٩٣٨/٢/١٩ الصادر من مورثهم إلى المستأنف عليه الأول - (المطعون عليه الأول) وقد حكم برفض دعواهم ابتدائياً واستئنافياً فقد أصبح التصرف الصادر من المورث إلى المستأنف عليه الأول تصرفاً قانونياً صحيحاً الأمر الذي يترتب عليه زوال ملكية الورثة المذكورين لهذا القدر وبالتالي يكون البيع الصادر من أحدهم إلى البائع للخصم الثالث (الطاعن) قد صدر من غير مالك ويكون قد وقع باطلاً ولا عبرة بتسجيله بعد ذلك ... » وهذا الذي قرره الحكم وأقام عليه قضاؤه

غير سليم في القانون ذلك أن البائع لا يمثل المشتري منه فيما يوم على العقار المبيع من نزاع بعد تسجيل عقد البيع فتنى كان الطاعن والبائع إليه سالم محمد جعفر لم يختصما في الدعوى رقم ٤٤٥ سنة ١٩٤٣ كلى المنصورة وكان سالم محمد جعفر قد سجل عقد شرائه من المطعون عليه الثاني بتاريخ ٢٨/٤/١٩٤٣ قبل صدور الحكم في الدعوى سالفه الذكر بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٤٣ وكان الطاعن قد سجل عقد شرائه من سالم محمد جعفر في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٦ ولم يكن الحكم المذكور قد سجل فان الطاعن لا يمكن أن يحتاج بما قد يحتاج به من رفع دعوى بطلان عقد بيع ١٩ إبريل سنة ١٩٣٨ من أثر للحكم ماس بحقوقهم في تركه مورثهم .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه قد استند فيما انتهى إليه من عدم جدية عقد الطاعن إلى قوله « ... فقد أقر سالم محمد جعفر البائع للمستأنف باقراره المؤرخ في ٣٠/١٠/١٩٤٦ بأن البيع الصادر إليه من المستأنف عليه الثاني لم يتم وأنه قد انقبت جميع الاجراءات التي اتخذت بشأنه وأنه لم يضع يده على القدر المبيع إليه أو يؤجره لأي أحد وأنه يبدو من الوقائع السابق بيانها أن جميع التصرفات التي تمت بين المستأنف عليه الثاني وبين سالم محمد جعفر والمستأنف غير جدية وأنها تحررت بطريق التواطؤ فيما بينهم الاغتياال حق المستأنف عليه الأول وإطالة أسباب النزاع ، يفصح عن هذا التواطؤ الاقرار المؤرخ ٣٠/١٠/١٩٤٦ السالف الإشارة إليه » وهذا الذي أسس عليه الحكم قضاؤه استدلال غير سائغ لا يؤدي إلى النتيجة

المحكمة

« ... حيث إن الطاعنة قررت الطعن في هذا الحكم بطريق النقض واستندت إلى ستة أسباب حاصلاً أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ استلزم لصحة الاستئناف أن يشمل الاعلان اسم الشخص الطبيعي الذي يمثل الشركة الطاعنة وهو رئيس مجلس الإدارة أو المدير وهذا تفسير غير سليم للمادة ١٠/٢ من قانون المرافعات ذلك أنه يبين من المادة ١٠/٢ أنها تنص على حالتين: الأولى — إذا كان من يصدر عنه الاجراء يعمل لنفسه لا نائباً عن غيره وفي هذه الحالة لا حاجة لأن يذكر شيئاً غير اسمه ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه. الحالة الثانية — إذا كان الشخص الذي يصدر عنه الاجراء لا يعمل لحسابه بل بنوب عن غيره وفي هذه الحالة يذكر اسم الأصيل الذي يمثل. والحال في هذه الدعوى أن الشركة قامت باجراء الاستئناف باسمها ولم تكن نائبة أو وكيلة عن آخر هو أصيل يجب أن تشتمل عليه عريضة الدعوى ، والشخص المعنوي له اسم يميزه ويكفي في تعريفه أن يذكر اسمه وموطنه وعلى فرض أن هناك نقصاً في بيانات صحيفة الدعوى عن الاسم الخاص بالشركة فإن هذا النقص لا يترتب عليه البطلان إذا كان لا يؤثر على علم المعلن إليه بشخصية المعلن . كما أخطأ الحكم المطعون فيه في الاستناد إلى نص المادة ١٤/٤ مرافعات إذ أنها خاصة بمن تسلم إليه صور الاعلانات ولا شأن لها بالاجراء الذي يصدر عن الشخص المعنوي كما جازته الصواب إذ لم يأخذ بنص المادة ٧٩ مرافعات الذي تمسكت به الطاعنة وذلك على فرض أن هناك نقصاً في

التي انتهى إليها ذلك أنه فضلاً عن أن هذا الاقرار غير مسجل ولا يقوم حجة على الطاعن فإنه لا يتضمن أية إشارة إلى عقد شرائه بل أنه سابق في تاريخه على ذلك العقد فلا يسوغ الاستدلال به على عدم جديته وعلى التواطؤ المنسوب إلى الطاعن ، كما أنه ليس فيما ذكره الحكم من الوقائع السابق بيانها ما يتصل بالنتيجة التي خلص إليها مما يشوب الحكم بالقصور والفساد في الاستدلال .

« وحيث إنه يبين مما تقدم أن الطعن في محله ويتمين نقض الحكم المطعون فيه » .

(القضية رقم ٢٥٠ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد منولى عليم وإبراهيم عثمان يوسف المستعاضين) .

١٧٦

٢٢ فبراير سنة ١٩٥٦

استئناف . بيانات عريضة الاستئناف . اعلان . شركة . بيان اسم الحركة المستأنفة ومركز إدارتها في عريضة الاستئناف . يكفي لصحة العريضة . الحكم بطلان العريضة لعدم ذكر اسم من يمثل الحركة فيها . خطأ . المادة ١٠/٢ مرافعات .

المبدأ القانوني

إذا كان موضحاً بعريضة الاستئناف المرفوع من شركة اسم هذه الشركة ومركز إدارتها فإن ذلك كاف لصحة عريضة الاستئناف ولا مخالفة فيه لنص المادة ١٠/٢ مرافعات ويكون الحكم قد أخطأ في القانون إذ قضى ببطلان صحيفة الاستئناف استناداً إلى أنه يتقصها اسم من يمثل الشركة المستأنفة .

في البيانات الواردة في صحيفة الاستئناف وهو ما لم تسلم به الطاعنة إذ البيانات كاملة وافية يمنع معها قيام أى تجهيل . ولم تعمل المحكمة نص المادة ١٤٠ مرافعات الذى يقضى بأن بطلان أوراق التكليف بالحضور الناشئ عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو تاريخ الجلسة أو عن عدم مراعاة مواعيد الحضور يزول بحضور المعلن إليه ، والشركات التجارية لها شخصية اعتبارية طبقا لنص المادة ٥٢ مدني والشخص الاعتباري له أهلية التقاضي وهو الأصيل ولا موجب لذكر من يمثله .

« وحيث إنه يبين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه ببطلان صحيفة الاستئناف على أنها غير مستوفاة للبيانات المنصوص عليها في المادة ٢/١٠ مرافعات إذ ينقصها اسم المستأنف وهو بالنسبة للشركات طبقا لنص المادة ١٤/٤ مرافعات رئيس مجلس الإدارة أو المدير المسئول أو أحد الشركاء المتضامنين وذلك مما يستوجب البطلان طبقا لنص المادة ٢٤ مرافعات وهذا الذى أقيم عليه الحكم غير صحيح في القانون ذلك أن المادة ٢/١٠ مرافعات تنص في شطرها الأول « الذى يحكم واقعة الدعوى » على أن الأوراق التى يقوم المحضرون باعلانها يجب أن تشتمل على اسم الطالب ولقبه ومهنته أو وظيفته وموطنه ، أما الشطر الثانى فخاص بما إذا كان متخذ الاجراء يعمل لغيره ويمثله ففي هذه الحالة يشترط ذكر اسم من يمثله ولقبه ومهنته وموطنه والاستئناف في هذه الدعوى مرفوع من الشركة الطاعنة وموضح بالعريضة اسمها ومركز إدارتها وذلك كاف لصحة عريضة الاستئناف إذ أن الشركة لها

شخصية اعتبارية واسم يميزها ولها مركز إدارة معين — فإذا ما اتخذ الاجراء باسم الأصيل أى باسم الشركة ، كما هو الحال في هذه الدعوى ، فلا داعي لذكر من له الحق في أن ينوب عنها أو يمثليها — لما كان ذلك وكان اسم الشركة ومركزها موضعاً بعريضة الاستئناف فلا محل للقول بمخالفة نص المادة ١٠/٢ مرافعات كما ذهب إلى ذلك الحكم المطعون فيه ، كما أنه لا محل لتطبيق نص المادة ١٤ مرافعات الخاصة بمن له حق تسلم الاعلانات الموجهة للشركات . وقد تناولت المادة ٧٩ مرافعات متى يكون النقص في الاعلان مبطلا له فنصت على أنه إذا كان الخطأ أو النقص في بيانات صحيفة افتتاح الدعوى من شأنه أن يجهل بالمحكمة أو بالمدعي أو بالمدعي عليه أو بالمدعي به أو بتاريخ الجلسة بطلت الصحيفة . وتنص المادة ٤٠٥ مرافعات على أن الاستئناف يرفع بتكليف بالحضور تراعى فيه الأوضاع المقررة بصحيفة افتتاح الدعوى — فالمادة ٧٩ مرافعات تقصر البطلان على النقص والخطأ الذى من شأنه أن يجهل بالمدعي وليس هذا هو الحال في هذه الدعوى إذ أن البيانات الواردة في عريضة الاستئناف مميزة ومحددة للشركة المستأنفة ومانة من كل جهالة . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان صحيفة الاستئناف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وبتعين لذلك نقضه ورفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف وإحالة القضية لمحكمة القاهرة الابتدائية منعقدة بهيئة استئنافية .

(القضية رقم ٢٧٢ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوبة
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد
فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشو إبراهيم
مهاج يوسف المستشارين) .

منازعات الأحوال الشخصية

عقد الزواج وحكمه في التنازع الداخلي والأجنبي (تابع للبحث السابق)
للاستاذ نصيف زكي المحامي

(٥)

أشرنا في العدد السابق إلى الالتزامات والحقوق التي ينشأ عنها عقد الزواج . ومقارنة هذه الحقوق والالتزامات في القوانين الوطنية . والقوانين الأجنبية . وبيان الحكم في حالة التنازع الداخلي أو المنازعات ذات العنصر الأجنبي .

ونعرض هنا إلى مدى تأثير الزواج باختلاف الدين . أو تغييره بعد الزواج .

اختلاف الدين أو تغييره وأثره على عقد الزواج :

في كثير من البلاد الأجنبية ، وعلى الأخص في بلاد الكتلة اللاتينية ، والاتجاه الأمريكي ، لا يتأثر عقد الزواج باختلاف الدين بعد الزواج — سواء كان التغيير حاصلًا من الزوجة أو من الزوج . فليس للعامل الديني وجود أو أثر في قضاء هذه الدول . لأن تشريعاتها وضعية . وهذه التشريعات لا تعتد بأمر الفوارق الدينية بين الأفراد . سواء كان العقد بين وطنيين ، أو بين أجنبيين أو كان أحدهما أجنبيًا . واختلاف الدين في عقد بين مسلمة وغير مسلم لا يمنع من اعتبار زواجهما المدني الحاصل في تلك الدول زواجًا صحيحًا . (دستليك ص ٥٨ و ٥٩ بند ٢٢ — تاليري ص ٥٨١ بند ٤٢٤) .

ذلك هو الشأن في الزواج المدني —

أما في الزواج الديني المعقود بطريق الكنيسة فإنه يقتضى أن يتم طبقاً لقواعد الكنيسة . وهي الإيمان بقانونها الكنسي ومراسيمها .

ويبلغ الأمر أنه لو تم في فرنسا زواج مدني بين يونانيين فإن هذا الزواج لا يعتد به في اليونان أو في بلغاريا حيث الزواج يستند إلى نظام أو مراسيم دينية . ولكن هذا العقد نفسه يكون نافذاً في كافة الدول التي تجيز عقد الزواج المدني — وذلك تطبيقاً للقاعدة التي تقتضى بأن العقد متى تم في بلد ما وفقاً لمقتضيات قانونها فإنه لا يمكن الاحتجاج به في بلد آخر . متى تبين أنه قد تم مخالفاً لمقتضيات النظام العام في هذا البلد الآخر .

وهنا نواجه هذا التعبير المبهم الغامض . وهو « مقتضيات النظام العام » — ذلك التعبير الذي لم يمكن تحديده في مسائل الأحوال الشخصية . حتى فشلت في سبيل ذلك المؤتمرات الدولية . وسنحاول فيما يلي بيان نطاقه بالقدر المستطاع .

وفي سبيل ما تقدم — نبين ناحية أخرى من نواحي النظام العام فقد تفصح عن مدلوله — ذلك أن نفس الدول التي لا تعتد بالفوارق الدينية في عقد الزواج تعالج مسألة الطلاق علاجاً اجتماعياً — فهي تعتبر الطلاق مخالفاً للنظام العام . ما لم يحصل بحكم قضائي متفق مع الأسباب المحددة في قانون القاضى . مهما كانت ديانة الزوجين أو ديانة أحدهما . فإذا فرض مثلاً أن عرضت أمام محكمة ايطالية دعوى طلاق من فرنسى على زوجته . فانها لا تحكم بالطلاق . ولو كان القانون الفرنسى يميزه في الحالة المعروضة . وأساس ذلك أن الطلاق محرم في ايطاليا على الايطاليين . فلا يعقل أن يكون جائزاً للأجانب . ولو كان هذا مقرراً في أحوالهم الشخصية إذ أن المشرع الايطالى يعتبر الطلاق منافٍ للاحترام الواجب لقدسيتها الزواج . وان كل عمل يرمى إلى قطع العلاقة الزوجية عمل مرزول يقتضى عدم إقراره . وينفذ هذا الحكم نفسه حتى لو كان الزوج مسلماً .

وقياساً على ما تقدم . إذا ما عرض أمام المحاكم الفرنسية . قضية طلاق بين زوجين أمريكيين اسبب بخلاف الأسباب التي يعترف بها المشرع الفرنسى فإن المحاكم الفرنسية لا تقضى بالطلاق لغير الأسباب الواردة في قانونها . لأن فسخ العلاقة الزوجية يدخل في نطاق النظام العام — وينفذ ذلك على جميع المتنازعين أمام قضائهما مهما اختلفت ديانتهم .

وبهذا تتمخض فكرة النظام العام هنا عن معنى واحد هو تعطيل القانون الأجنبى متى كانت أحكامه غير مقبولة في بلد القاضى — لارتباطها بالمسائل الوثيقة الصلة بنظام المجتمع أو المصالح الحيوية العليا في بلد القاضى .

غير أن مجال إعمال الدفع بالنظام العام أمام القاضى المصرى قد يكون أضيق من نظيره في البلاد الأخرى — ذلك لأن الميدان التيسيح لتطبيق هذا الدفع إنما يرد على مسائل الأحوال الشخصية . وهذه المسائل لا يحكمها في القطر المصرى قانون موحد . بخلاف الحال في الدول اللاتينية والانجلو أمريكية التي يحكمها قانون وضعى غير متأثر بالعقيدة — وإنما يوجد في مصر . كما في كثير من بلاد أخرى في العالم . قوانين متعددة للأحوال الشخصية تطبق كل منها لسكك طائفة في حدود معينة . نظراً لارتباط الدين بنظام المجتمع والأسرة لسكك طائفة من طوائفها .

ولهذا فإن النظام العام في مصر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدين . وعلى الأخص في الزواج والطلاق .

والأصل أن الدفع بالنظام العام : إنما يدفع به في حالة ما يصل الخلاف بين القانون الوطنى والقانون الأجنبى حداً من التناقض الصارخ بحيث تكون أحكام القانون الأجنبى غير مقبولة في ضمير المجتمع الوطنى — ولهذا السبب تنص المادة ٢٨ من القانون المدنى — بأنه لا يجوز

تطبيق أحكام قانون أجنبي إذا كانت أحكامه مخالفة للنظام العام أو الآداب .

غير أن الدفع بالنظام العام في مصر يحصل التمسك به حتى بين المصريين أنفسهم استنادا إلى اسلام أحد الزوجين . كما يحصل التمسك به . في حالة الخلاف بين القانون الوطني والأجنبي السابق الإشارة إليها — والواقع أن الدفع بالنظام العام لا يقبل في الفقه أو في القانون إلا في الحالة الثانية — ذلك لأن القانون المصري نفسه يتضمن أوضاعا مختلفة وهذه الأوضاع جميعها من عمل الشارع المصري نفسه وقواعد الاستناد الداخلي للدولة تحكم أو تعين الشريعة الواجبة التطبيق من بين هذه الشرائع — ولا يغير من هذا الوضع كون الشريعة الاسلامية هي القانون العام في مسائل الأحوال الشخصية — غير أن لكل شريعة سلطان معين داخل الدولة — ولهذا فلا ينطبق على تغيير ديانة أحد الزوجين الدفع بالنظام العام لأن لهذا الدفع مدلول خاص كما قدمنا .

منازعات الاستناد الداخلي :

قد تهون المصاعب إذا ، احتفظ كل بديانته . فيبقى متمتعا بالمركز القانوني الذي تبيحه له شريعته في هدوء وسلام . ولكن الأمور لا تسير على هذا النمط . بل كثيرا ما يحدث أن يترك شخص ديانته إلى ديانة أخرى . لأسباب سوى الرغبة في الاستفادة من الرخص التي تبيحها الديانة الجديدة . أو للهروب من الالتزامات التي تفرضها ديانته القديمة نحو أهله وعشيرته . وقد أصبحت المصالح المادية عند كثير من الناس أولى بالاعتبار .

ولا جدال أن تغيير الديانة في مثل الأحوال السابقة . يبدو مؤسفا إذ يستتبع الإنسان أن يبدل عقيدته الدينية لمجرد ارضاء شهوة أو لغرض الاضرار بغيره .

وإنما تزيد المصاعب لأن تغيير الديانة لا ينتهي أمره عند الشخص نفسه — وإنما ينتهي بتغيير الاختصاص التشريعي — والاختصاص التشريعي الجديد لا يطبق في مصر سوى شريعته الخاصة — وإذا كانت تغيير المركز القانوني للشخص في جميع المسائل الأخرى يسمح بتطبيق قواعد تنازع القوانين المستمدة من روح القانون الدولي . فإن تغيير الديانة لا يسمح في الشرق بذلك — وإنما يسمح بأن يتمتع الشخص الذي يغير ديانته بالرخص التي يبيحها الدين الجديد . ولو كان ينتهي بالمساس بالحقوق المكتسبة لغيره تحت سلطان العقود التي عقدت تحت سلطان الشريعة السابقة .

وإذا كان الأصل المقررة في ديانة المسيحيين المصريين أن يفسخ عقد الزواج عند خروج أحد الزوجين على ديانته — فإن جميع مجالهم الطائفية تقضي بذلك طبقا لأوضاع شريعتهم — وكذلك عند اليهود يبقى الزواج إلى يوم الحكم بالطلاق (المادة ٣١٧ من قانون الأحوال الشخصية لجاي بن شمعون) — وكذلك في الشريعة الاسلامية يقع الفسخ والتفريق إذا

اسلمت الزوجة . وكان الزوج غير مسلم . وكذلك في حالة ردة الزوج ان كانت الزوجة مسلمة — وفي غير هاتين الحالتين يبقى الزواج صحيحا .
غير انه طبقا للشريعة الاسلامية لو اسلم زوج المسيحية ، وبقيت الزوجة على دينها ، فان العقد يبقى صحيحا . ولو كان مفسوخا في شريعة الزوجة .
وهكذا تتأثر الصلات والحقوق العائلية .

* * *

على أن الوضع السالف الذكر لا يقتصر على الشرق — فان بعض البلاد الأوربية الشرقية التي تحكمها النصوص الدينية أو التي تسود فيها شرائع مستمدة من نصوص الدين — تتعدد فيها النظم وتتباين فيها الشرائع السارية بالنسبة إلى طوائفها المختلفة في مسائل الأحوال الشخصية — كما هو الحال في يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ولبنان وسوريا والعراق والهند وباكستان — وهي بلاد تتعدد فيها الطوائف المختلفة الأديان وتنفرد كل طائفة بنوع من النظم الخاصة تحكم أحوالها الشخصية ، ولكل شريعة منها نطاق في التطبيق يقتصر على فريق من المخاطبين بأحكامها ، وبهذا تتعدد الشرائع الداخلية وعلى الأخص في مسائل الزواج والطلاق .

* * *

الدفع بالتحايل على القانون في قضايا النزاع الخارجى وأثره في النزاع الداخلى :

قدمنا أن الشارع المصرى ينظم الحالات القانونية الأجنبية تحت باب تنازع القوانين من حيث المكان ، ذلك لأنه كلما انطوت الحالة القانونية على عنصر أجنبي كان معنى هذا اتصالها بأكثر من قانون واحد ، وقد يكون هناك تعارضا في الحلول التي يقدمها كل من القانونين ، ولهذا فإن الشارع يضع قواعد معينة تسمى قواعد تنازع القوانين من حيث المكان ، أو قواعد الاسناد تكون وظيفتها الإشارة إلى القانون المختص الواجب التطبيق في نظر الشارع الوطنى مراعىا في ذلك سياسة التشريع وظروف المجتمع من جهة ، وحسن العلاقات الدولية من جهة أخرى .

وقدما أن الشارع يحرص في ختام قواعد الاسناد أن ينبذ إلى قاعدة اجتماعية آصرة هي انه لا يجوز في أى حال من الأحوال تطبيق أحكام قانون أجنبي من بين النصوص السابقة إذا كانت أحكامه مخالفة للنظام العام .

والشارع إذ يضع قواعد الاسناد إنما يضعها تحقيقا للاعتبارات السابقة لا ليضع تحت تصرف الأفراد طريقا للتهرب من أحكام القانون الواجب التطبيق بأن يسعى صاحب الشأن باتخاذ مركز قانونى جديد ليتهرب من الأحكام الآصرة في القانون لمصلحة نفسه واضرار لغيره .

فإذا هو فعل ذلك جاز التمسك ضده بعدم الاعتداد بالمرکز القانوني الجديد استنادا إلى الدفع بالتعاضل على القانون .

وهذا الدفع غير معروف في غير قضايا التنازع التي يدخلها عنصر أجنبي .

ولا يتوفر شرط الدفع بالتعاضل على القانون إلا بتحقيق أمور ثلاث :

أولا — أن يقصد منه تجنب الأحكام الآمرة في القانون الواجب التطبيق بنقل الاختصاص لقانون آخر ، وأن يتبين أن سعيه لاتخاذ مركز قانوني جديد قد حصل منه برغبته واختياره وإرادته .

ثانيا — أن يتبين نية الغش في الباعث الدافع على تغيير الاختصاص بقصد التهرب من الأحكام الآمرة في القانون .

ثالثا — أن تتحقق النتيجة غير المشروعة التي استهدفها مرتكب الغش .

رابعا — أن يكون فيه اضرار بحقوق الغير .

ويستند فريق من الفقهاء إلى أن الدفع بالتعاضل على القانون إنما يقوم على اعتبارات خالقية هي الوصول إلى غرض غير مشروع غشا وتدليسا ، ولهذا يستوى في ذلك أن يحصل هذا التعاضل بقصد التهرب من الأحكام الآمرة في قانون القاضي أو في قانون أجنبي .

على أن بعض رجال الفقه يرى أن الدفع بالتعاضل على القانون لا يستند إلى اعتبار خلقي لأن انتقال الشخص من نطاق تطبيق قانون معين طبقا لقواعد الاستناد إلى نطاق قانون آخر عمل مشروع في ذاته ولا يتنافى مع القواعد الخلقية — ويعترض على هذا بأن هذه العملية تتخذ هذا المصير بالنظر إلى الباعث الدافع لها .

ويرى بعض رجال الفقه الدولي — أنه لا يمكن التمسك بالدفع بالتعاضل على القانون — إذا قصد منه التهرب من الأحكام الآمرة في قانون أجنبي ، متى كان الغرض هو الوصول إلى تطبيق قانون القاضي .

ولكن هذا الرأي الأخير يلقى معارضة من رجال الفقه الحديث (باتينول رقم ٣٧٤ ونبوايه المطول جزء ٣ رقم ١٠٩٤) ويذهبون إلى أن الدفع بالتعاضل على القانون ما دام القصد منه نقل الاختصاص التشريعي بذية الغش والاضرار بالغير فإن في ذلك من الاعتبارات الخلقية ما فيه ، وأنه لهذا يقتضي أن يلقى جزاءه يستوى في ذلك أن يحصل التعاضل بقصد الهرب من الأحكام الآمرة في قانون القاضي أو في أي قانون أجنبي — فإن المشرع وهو يضع قواعد الاستناد مبينا القانون الواجب التطبيق في مختلف النظم القانونية إنما يقدر حاجة المعاملات الدولية واعتبارات العدالة . ويجعل من بعض هذه القواعد قواعد أمرية أو ناهية بقصد رعاية مصلحة عامة — فإذا ما عمد بعض الأفراد على تجنب القواعد الآمرة بأية وسيلة

من الوسائل كان جزاؤه هو عدم نفاذ النتيجة التي قصد الحصول عليها من طريق الغش (راجع باتينول رقم ٣٧٦) .

* * *

وأخيرا يرى آخرون أن الدفع بالغش نحو القانون إذ يستند إلى بحث الباعث الدافع إلى الغش أمر لا يخاف من حرج ولا يساهون للقاضي بالغوص في الكشف عن النوايا والبواعث والغوص في طيات النفس وإن القانون يقتضي أن يأخذ في تطوره إلى الأخذ بالمعايير الواضحة لا بالمعايير الشخصية المهمة (راجع Repertotit de droit intetnational جزء ٨ تحت عبارة Fraude à la loi فقرة ١٣ وما بعدها إذ يناقش فيها رأى أصحاب هذه النظرية الأستاذ ارماتجون ويروود .

* * *

وتعتقد محكمة النقض المصرية هذا الرأي وطبقته في قضية من قضايا تنازع الاسناد الداخلي فقضت بتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ أن الاعتقاد الديني مسألة نفسانية فلا يمكن لأية جهة قضائية البحث فيها إلا من طريق المظاهر الخارجية الرسمية فقط — فإذا ما غير شخص دينه أو مذهبه رسميا فإنه من وقت هذا التغيير لا يعتبر خاضعا إلا لأحكام الدين أو المذهب الجديد ، ولا ينبغي للقضاء أيا كانت جهته أن ينظر إلا في توافر تلك المظاهر الخارجية الرسمية لا اعتناق هذا الدين أو المذهب فإذا وجدها متوفرة وجب عليه قصر بحثه على النتائج المترتبة على هذا التغيير طبقا لأحكام الدين أو المذهب الجديد . ولا يصح التحدى من أحد الزوجين قبل الآخر بأن له حقا مكتسبا في استبقاء عروة الزوجية معقودة طبقا للقانون الذي كان يحكمه قبل تغيير الزوج الآخر مذهبه .

ونقد الأستاذ المرحوم الدكتور عبد السلام ذهني هذا الحكم ونذكر بعض تعليقاته عليه وعلى حكم آخر لمحكمة النقض في الصفحات من رقم ٣٥٨ إلى ٣٦٢ من كتابه « الحقوق » : « ويرى النقض الوطني بحكمه الصادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ أنه وقد غير إنسان ملته ومذهبه بالشكل الرسمي المطلوب فلا يجوز بعد ذلك للقضاء أن يبحث في الباعث لذلك التغيير ، لأن تغيير الدين أمر يتعلق بمسألة نفسانية محضة ويظهر أن قضاء النقض في الطعن المطروح أمامه ، كما يظهر ذلك جليا من نفس أسباب الحكم ، أنه لما كانت الزوجة الثانية التي تزوج بها الرجل عقب تغيير مذهبه ، قد حصلت على حكم شرعي بالنفقة وتزاجت مع الزوجة الأولى التي حصلت هي أيضا على حكم من المجلس الملي بنفقة وأراد كل منهما أن يكون حكم نفقته هو الواجب الأخذ به وطعنت الزوجة الأولى في أن حكم النفقة الشرعية للزوجة الثانية إنما صدر بالتواطؤ بين الرجل وزوجته الثانية اضرازا بالزوجة الأولى . يظهر من ذلك أن محكمة النقض قد خشيت على الحكم الشرعي بالنفقة أن يعطل من طريق صدوره بالتواطؤ بين

الزوجين ، ذلك التواطؤ الذي كان أساسه تغيير الزوج لمذهبه فرارا من زوجته الأولى ، ثم عززت رأيها بأن الدستوري المصري قد كفل حرية الدين . والذي يبين لنا من حكم النقض أنه قد خالف أمورا كثيرة تمت إلى القانون وفقهه بصلوات قوية متينة — ذلك لأن البحث الذي دار بشأن الباعث على تغيير المذهب ولم يكن الغرض منه لدى محكمة الدرجة والتي أيدتها معه درجة الاستئناف ، المساس بتغيير الدين في ذاته ، لأن تغيير المذهب قد وقع ، ولأن البحث في الباعث لا يري إلى ابطال التغيير أو عدم ابطاله ، إنما هو يري إلى الباعث فيه . وهل هذا الباعث جدي اتبعث عنه فكرة طيبة وزرع خلي سليم . أم أن الباعث فيه رغبة مؤكدة ونية مبيتة عند الرجل للقرار من حقوق وواجبات ترتب في ذمته وعلقته بعنفه في مصلحة الزوجة . فإذا ما تبين أن الباعث غير سليم وأنه لغرض كيدي فإن البحث لا ينصب على تغيير المذهب أو عدم تغييره . وهل هو باطل أو غير باطل ، إنما ينصب البحث على ما إذا كان من شأن الباعث الكيدي في تغيير المذهب يستطيع أن يطفى على ما يكون قد ترتب من الحقوق للزوجة قبل زواجها . فتغيير المذهب قائم لم يمس ، ويبقى الرجل على مذهبه الجديد ، أما ما يرتب للزوجة الأولى من الحقوق فإنه يبي ، ولكن بقاءه محدود بحدود المذهب الجديد . فإذا كان تغيير المذهب يترتب عليه الزواج بأخرى فالزواج صحيح لا عيب فيه لأنه وقع طبقا للمذهب الجديد . ومن المتعين أن تعلم الزوجة الأولى بأنه ليس من شأن الزواج بزوجة أخرى أن يتختم أن يظل كل منهما على مذهبه أو على ذنبه إذ لكل منهما حرية تغييره تغييرا يدخل به في مذهب آخر أو دين آخر . وإذا فرض وحصل اتفاق على خلاف ذلك كان باطلا لمخالفة للنظام العام والدستور نفسه . وتغيير المذهب أو الدين أمر جائز متوقع الوقوع للطرفين من وقت لآخر فإذا حصل التغيير فإنه تغيير لم يكن مستحيلا . بل كان جائز الوقوع . وربما يترتب على وقوعه المفاجيء أن يضار الطرف الآخر فيما عول عليه على أساس حسن نيته وطول المعاشرة والامال التي جاشت بخاطره من زمن ثم تأيدت مع الزمن . وقد يصبح الرأي هنا بعدم القول بتعويض . وأما إذا حصل التغيير لغرض كيدي فإن التعويض لا مناط منه والتغيير في ذاته لا يمس .

والحكم الشرعي الذي صدر بالانقضاء للزوجة السابقة بعد تغيير المذهب يجوز أن يكون قد صدر بطريقة جديدة أو بطريقة صورية . والصورية في الأحكام تقع ويصح إبطال الحكم الصوري . ولا يمس ذلك قوة الشيء المحكوم فيه والصحيحة قانونا . إنما إذا صدر الحكم صوريا وعلى أساس تصوير الدعوى غير الجديدة بين طرفيها فإن الحكم لا يمكن أن يجوز قوة الشيء المحكوم فيه بالنسبة لطبقة الغير الذين قد صدر الحكم اضرارا بهم . ويكون الحكم قد صدر بقصد المساس بهم .

وهنا يجب عدم الخلط بين حكم النفقة السليم الصحيح الذي لم يقبه غيب الصورية والتواطؤ بين الزوجين فرارا بذاتهما الزوج .

والحكم الصوري الذي يصدر بناء على تواطؤ الطرفين تفويتا لحقوق الغير ، وهم جماعات الدائنين للزوج. والحكم التواطؤي باطل قانونا لا ينفذ على الغير . ومن أسباب التواطؤ الباعث الكيدي للزوج في تغيير مذهبه . فإذا ماتين ان الزوج غير مذهبه اضرارا بزوجته الأولى ، وانه صور مع زوجته الثانية صورة دعوى النفقة وحصلت الثانية على حكم النفقة الصوري وجاءت الزوجة الأولى وطعنت في صورية دعوى النفقة الشرعية وصورية الحكم الصادر فيها جاز ذلك وصح الأخذ به .

* * *

على أنه يقتضي الإشارة إلى أن تغيير الدين بقصد تجنب أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق أصلا — كاعتناق أجنبي الاسلام بقصد الهرب من الأحكام الآمرة في قانونه ، وهي منع الطلاق أو الالتزام بالنفقة ، إنما يقتضي لأعمال الدفع بالغش نحو القانون في مثل هذه الحالة أن يكون تجنب الأحكام الآمرة في القانون الأجنبي يعتبر احتيالا وغشا نحو القانون ينطبق عليه نفس الجزء الخاص بأعمال الدفع بالغش نحو قانون القاضي .

وأصحاب هذه النظرية (بنوايه و باتينول وسوام) يرون ان الفكرة الخاطئة التي يستند إليها هذا الدفع تتحقق سواء في الغش نحو قانون القاضي والغش نحو القانون الأجنبي ، خصوصا وان فكرة التعاون بين الدول — وهي عماد القانون الدولي الخاص — تفرض على كل دولة العمل على احترام القوانين الآمرة على المخاضعين بجنسيتهم لأحكامها — ذلك لان الانحراف بقواعد الاسناد عن الغاية التي قصدها الشارع بتعيين الاختصاص التشريعي في مختلف المسائل القانونية إنما يقصد منه تغليب المصالح العامة على المصالح الفردية .

* * *

وجه المقارنة والاختلاف بين الدفع بالغش ، والدفع بالنظام العام :

الدفع بالغش يحصل التمسك به لدفع الضرر الذي يلحق المصلحة العامة أو ماله في حكم المصلحة العامة . المترتب على الموقف المصطنع الذي اتخذته صاحب المصلحة . وأساسه مستمدة من فكرة الباعث غير المشروع .

أما الدفع بالنظام العام . فانه يحصل التمسك به لاستبعاد القانون الواجب التطبيق لتعارضه مع الافكار والعقائد التي يقوم عليها مجتمع القاضي .

* * *

الاعتساف في استعمال الحق وتطبيقه في حالة تغيير الدين :

حرية العقيدة حق من الحقوق الأساسية وهذا الحق قد يستعمله صاحبه لرغبة أكيدة في

النفس وعاطفة وثابة في القلب يرمى من ورائها إلى إرضاء خَلِجات نفسية ملكت عليه .
حواسه ومشاعره .

ولكن هذا الحق قد يستعمله صاحبه لقضاء شهوة في النفس وهضم حق مقرر
لغيره عليه .

والمادة ٤ من القانون المدني تنص بأن الحق نفسه يصيب غير مشروع إذا لم يقصد منه
سوى الأضرار بالغير .

وفي أمر تغيير الدين قد يظهر اللون القانوني لقاعدة الاعتساف في استعمال الحق متى تبين
أنه إنما يفعل ذلك للأضرار بخصم له . من طريق استخدام حقة بالذات للنيل من خصمه
وهو لهذا يستعمل حقه الدستوري فيما يتعلق بحرية الدين وبأن لكل دينه في حرية تضمن
له الطمأنينة فيه — قد أراد توجيهه هذه المرة إلى غير ما يريد الأصل الدستوري .

فقد ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون المدني تعليقاً على المادة ٤ من القانون المدني —
بأن قاعدة الاعتساف في استعمال الحق تنبسط على جميع نواحي القانون دون أن تكون مجرد
تطبيق لفكرة العمل غير المشروع . وهي نظرية تنطبق كذلك على روابط الأحوال الشخصية
كما تنطبق على الروابط المالية . وقد ساعد على اختيار نظرية العسف في استعمال الحقوق
إقرار الشريعة الإسلامية لما بوصفها نظرية عامة . وعناية الفقه الإسلامي بصياغتها صياغة
تضارع . ان لم تفق في دقتها وأحكامها أخذت ما أسفرت عنه مذاهب المحدثين من فقهاء
الغرب — المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون المدني الجزء الأول ص ٣١ — القانون المدني
الجديد للدكتور كامل مرمي الجزء الأول ص ١٦٠ .

وقد ورد في كتاب الباب التمهيدي للقانون المدني للدكتور كامل مرمي . ان المادة
الخامسة من القانون المدني الجديد نصت دستوراً لمباشرة الحقوق الف في بين ما استقر من
المبادئ في الشريعة الإسلامية وبين ما انتهى إليه الفقه الحديث في نظرية العسف في استعمال
الحق . وبذلك أُنِيج له أن يمكن للزعة الاخلاقية والزرعات الاجتماعية الحديثة . وان يصل
بين نصوصه وبين الفقه الإسلامي في أرقى نواحيه وأحقها لعناصر المرونة والحياة .

والسائد اليوم في الفقه والقضاء الأجنبي . أعمال الدفع بالعسف في استعمال الحق في مختلف
تنازع القوانين أيا كانت الوسيلة للانحراف بالقانون عن الغرض المقصود منه والعسف في استعماله
أو استعمال رخصة من رخصه . كما يمكن التمسك به في الخلاف الخاص بالتنازع الداخلي .
وقد يغني التمسك بهذه النظرية عن التعقيد الوارد على نظرية الفس نحو القانون وأساسها
أن صاحب الحق قد يكون في استعمال حقه متعسفاً مسبباً إلى غيره . على انه لا يزال في حدود

حقه المقرر في القانون لم يخرج عنه ولم يصل الفقه إلى هذه النتيجة المتمشية مع الإجماع إلا بعد كفاح مرير وصراع طويل بين الفقهاء المدافعين عن النظرية التقليدية القائلة بأن الحقوق مطلقة وأن صاحب الحق لا يكلف بالافصاح عن بواعث استعماله لحقه وأن له كامل الحرية في استعمال حقه كما يشاء . فانه ما دام صاحب حق يقرره القانون لا يجوز أن تشق قلبه لتبأله عن الباعث الدافع لاستعمال هذا الحق . غير أن النظرية الاجتماعية الحديثة التي يقتضى أن تقوم عليها جميع الشرائع الدينية أو المدنية إنما تهدف إلى التلطيف من حدة الانانية الفردية . فالحقوق ما هي إلا وظائف اجتماعية ، وأن صاحب الحق في المجتمع كالجندي في الجيش فإذا أعطاه المجتمع سلاحاً فانه لا يجوز له أن يستعمل ذلك السلاح إلا في حدود ما يعود بالمصلحة على ذلك المجتمع .

ولعل أحدث ما صدر من الأحكام في هذا الجند الحكم الذي صدر من الدائرة الأولى المدنية الاستئنافية بجلسة ٢٠/١١/١٩٥٦ - وهو حكم لم يشر بعد - ورد فيه - أن الطلاق شأنه شأن سائر الحقوق يخضع لإشراف القضاء فإن تبين أن استعماله كان لغرض غير مشروع قضى بالتعويض استناداً إلى ما ورد في المادتين ٤ و ٥ من القانون المدفوع . والشارع المصري قد استمد المبدأ القائل بأن الحق نفسه يصبح غير مشروع إذا لم يقصد منه سوى الأضرار بالغير من الفقه الإسلامي ومن التطبيقات العملية التي انتهى إليها القضاة المصري عن طريق الاجتهاد . - وانه إذا كان مبدأ النظام تقضي بأفراح المجال الحرية القديمة فإن هذه القواعد ذاتها تلبي أن يكون من نتائج تلك الحرية الضرر والأضرار بالغير .

« يتبع »

تكييف الواقعة

وما يثيره من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم
للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

(٢)

٣ — أثر عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي

خطة الفقه في تكييف الواقعة :

أ — يرى بعض الشراح أن عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة الوارد في المادة ٢٥١ ع لا يعدو كونه ظرفاً قضائياً مخففاً من نوع الظروف القضائية التي أشارت إليها المادة ١٧ من قانون العقوبات بحكم استثنائي في التخفيف يختلف عن الحكم العلم المقرر بالمادة المذكورة (١) .

ب — ذلك حين ذهب البعض الآخر إلى أنه عذر قانوني من شأنه أن يفيد للقاضي بعقوبة الجنحة فهو ملزم له ، ولذا يؤثر في طبيعة الواقعة وتكييف الجريمة فيحيلها إلى جنحة . وهذا في رأي من يرى أن للعذر القانوني — عندما يكون ملزماً بالأقل — هذا الأثر .

وقد قيل دفاعاً عن وجهة النظر هذه إن « حكم تجاوز حد الدفاع الشرعي أنه يخفيض الجناية إلى جنحة فإذا عد القاضي المتهم معذوراً لتجاوزه حد الدفاع بحسن نية فيجب حتماً أن يعاقب بعقاب جنحة . وعلى ذلك فالخيار للقاضي هو في اعتباره معذوراً أم غير معذور ، وهذه نقطة موضوعية . لكن ما يترتب عليها من تطبيق عقاب الجناية في حالة عدم الاعتذار ، وتطبيق عقاب الجنحة في حالة الاعتذار ، هو فصل في نقطة قانونية . لكن مجرد التجاوز بحسن نية لا يكفي في استحقاق عقوبة الجنحة ، بل لا بد وأن يكون التجاوز مما يعذر فيه الإنسان . فإذا كان مما يعذر فيه وعده القاضي معذوراً يجب عليه حتماً تطبيق عقاب الجنحة . فالعذر هنا هو عذر قانوني Excuse legale ... » .

ثم يضيف هذا الدفاع في معوضه تفنيد الرأي السابق ، قائلاً بأنه « إذا كان هو ظرف قضائي مخفف فلم اشترط القانون على القاضي أن يعده معذوراً في أمر واحد وهو استعماله » .

(١) راجع المحرم الأستاذ والراي في « شرح الفهم العام من قانون العقوبات » ص ٨٤ ، ٦٧ .

قوة أكثر مما يلزم مع أن القانون لا يعين أنواع الظروف المخففة القضائية ، وأوجب عقابه بعقاب جنحة ؟ . وهو يشبه حالة الاستفزاز provocation في جنايات القتل والضرب في القانون الفرنسي م ٣٢١ فيجعل عقابها عقاب الجنح ، وتعد جنحة على القول الراجح (١) .

ج — إلا إن رأياً ثالثاً ذهب إلى أن عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة بعد في الواقع عذراً من نوع خاص جمع معان من كل من النوعين معا ، الظروف القضائية المخففة والأعذار القانونية، إلا أنه يختلف عنها كلها فهو يتفق مع الأعذار القانونية في أن الشارع خصه بالنص وقصره على حالة معينة وهي تجاوز المدافع حدود حقه ، ويختلف عنها في أن التقدير فيه اختياري مرجعه إلى القاضي وما يراه بحسب ظروف الواقعة ، وليس هذا شأن العذر القانوني بالمعنى الصحيح ، وهو في ذلك يتفق مع الظروف القضائية المشار إليها بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ويظهر أثر هذه الطبيعة المختلطة في مدى رقابة محكمة النقض على ما تقرره محكمة الموضوع في شأنه . فهو باعتباره مقصوراً على حالة معينة بشروط خاصة يخضع لرقابة محكمة النقض ، ولكن الأخذ به في حدود هذه الحالة وعند توافر الشروط التي تسمح به موضوعي الرأي فيه لمحكمة الموضوع بغير رقابة عليها من محكمة النقض . وفيما عدا ذلك لا أثر له في وصف الجريمة ، ولا في سلطة القاضي في تقدير العقوبة ، فهو من حيث آثاره لا يختلف عن الظروف القضائية (٢) .

د — وبجانب هذه الآراء الثلاثة يوجد رأي يمكن عده بسهولة رأياً رابعاً في شأن عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي من حيث مدى التزام القاضي بتخفيف العقوبة لما يمتاز به من خصائص تميزه عن غيره . ومقتضى هذا الرأي أن عذر المادة ٢٥١ هذا ليس ملزماً للقاضي ، بل جوازياً له بغير إخلال بصحته كعذر قانوني ، لا كظرف قضائي مخفف من نوع خاص . ولكن اختيار القاضي في شأنه ليس مطلقاً ، متى اقتنع بتوافر أركانه المطلوبة ، إذ عليه أن يختار بين تطبيق المادة ٢٥١ وبين تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة بغير تثريب عليه إذا اختار أحد السبيلين دون الآخر ، وطبقاً لما تنبئ عنه ظروف الواقعة من حيث مقدار جسامته التجاوز الذي صدر من المدافع .

وقد قيل في جانب وجهة النظر هذه « إن المادة ٢١٥ ع (١) التي تقابل م ٢٥١ من القانون الحالي) جعلت للقاضي الخيار في اعتبار المدافع معذوراً من عدمه ولم تلزمه باعتباره كذلك . فقد يري القاضي من ظروف القضية أن العقوبة المخففة المنصوص عليها في المادة ٢١٥

(١) راجع الأستاذ أحمد صفوت في « شرح القانون الجنائي القسم العام »قرة ١٦٢ من ٢٢٢ . وفي الواقع أن قياس عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي على عذر الاستفزاز قد يهتد في رأي جانب من الفقه بأن الأول — حسب ظاهر النص — جوازى . المسألة حينئذٍ أن التام يلزم لها ، ولو أن هذا الفارق بينهما غير حاسم إذ أن لغير تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي مدى معين من الإلزام في صورة أو أخرى — طبقاً لجانب من الرأي . هذا فضلاً عن أن صفة الإلزام أو عدمه ليست حاسمة بدورها من حيث أثرها على تكيف الواقعة في رأي جانب آخر .

(٢) الدكتور السيد في « الأحكام للنظام في قانون العقوبات » طبعة سنة ١٩٥٢ من ٢١٦ .

لا تكفي للفعل المرتكب إذا كانت حدود حق الدفاع الشرعي قد تجاوزت مثلاً تجاوزاً كبيراً ، وقد يكتفي القاضي بتطبيق المادة ١٧ التي تجيز له في بعض الأحوال أن يخفف العقوبة إلى الحبس لمدة لا تنقص عن سنتين أو عن ستة شهور ، وإذا رأى أن هذا الحد الأدنى عال بالنسبة للفعل المرتكب فله أن يعد المدافع عن نفسه أو ماله معذوراً ، وفي هذه الحالة يطبق المادة ٢١٥ ع فيقضى عليه بالحبس بدلاً من العقوبة المقررة في القانون ، ومعلوم أنه يجوز له أن يخفف الحبس فيها إلى ٢٤ ساعة (١) .

وهذا الرأي لم يذهب صراحة إلى القول بأن القاضي ملزم ، عند اقتناعه بجوافر أركان عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة ، بأن يطبق على الواقعة إما المادة الخاصة بهذا العذر وإما المادة ١٧ ع التي تجيز النزول بالعقوبة المقررة أصلاً للجناية درجة أو درجتين بما يفضي إلى جواز الحكم بالحبس في نطاق معين بدلاً من السجن أو الأشغال الشاقة . إلا أنه أشار إشارة كافية إلى أن العلة في جعل هذا العذر جوازياً للقاضي هي أن هذا الأخير قد يرى ، في صور معينة ، أن العقوبة المقررة عند توافر العذر لا تكفي بالنظر إلى جسامة التجاوز المنسوب للمدافع ، فيطبق المادة ١٧ ع الخاصة بالظروف القضائية المخففة ، لا يطبق على أية حال عقوبة الجناية المقررة أصلاً .

ويبدو أن محكمتنا العليا أخذت تميل في قضاياها الحديثة إلى ما يشبه هذا الرأي الأخير ، إذ تذهب إلى أنه وإن كان للقاضي أن يعتبر المتهم معذوراً أو غير معذور ، إلا أنه متى سلم بعذره فليست له حرية تقدير العقوبة إلى حد الوصول بها إلى الحد الأقصى الوارد في النص الأصلي ، هذا إذا لم ير تطبيق المادة ١٧ ع ، التي له خيار تطبيقها في جميع الأحوال بطبيعة الحال . على أنه ينبغي متابعة خطة أحكام النقض في هذا الشأن ، ثم تطورها إلى هذا الاتجاه تدريجياً ، بما يكفي للإلام بها إلماً كافياً لقرط اتصال طبيعة التخفيف هنا من حيث الالتزام للقاضي أو عدمه بتكييف الواقعة وبالتالي بما نعالج من موضوع .

خطة محكمة النقض :

يبدو أن السائد من أحكام محكمةنا العليا يأتي ، حتى مع تسليمه بصفة العذر القانوني لأطراف القضايا المخفف ، لتخفيف العقوبة عند تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة ، أن يضي على هذا التخفيف أية صفة ملزمة للقاضي ، بل يصر على اعتبار ما ورد في المادة ٢٥١ عقوبات عذراً قانونياً جوازياً للقاضي استناداً إلى ظاهر عبارة هذه المادة من أنه ولا يعني من العقاب بالكلية من تعدي بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله إياه دون أن يكون قاصداً إحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع . ومع ذلك يجوز للقاضي إذا كان الفعل جناية أن يعده معذوراً إذا رأى لذلك عملاً ، وأن يحكم عليه بالحبس بدلاً من العقوبة

(١) الدكتور محمد كامل موسى في شرح قانون العقوبات القسم العام ، طبعة سنة ١٩٢٣ ،قرة ٢٦٩٠

المقررة في القانون». . ونفس هذا النص كانت تردده المادة ٢١٥ من القانون القديم الذي صدرت في ظله بعض الأحكام .

وهذا القضاء المستقر — إلى حد ملحوظ — يرتب على هذه الصفة الجوازية للعذر انتفاء تأثيره في طبيعة الجريمة ، بل يرى أن تظل الواقعة جنائية — ما دام القانون يقرر لها أصلاً عقوبة الجنائية — وتظل كذلك بكل ما رتبته الشارع من آثار شتى لاعتبار الواقعة جنائية في نطاق القانونين الموضوعي والإجرائي على حد سواء .

فمن ذلك القضاء تقرأ أنه : « حيث أن عقوبة الحبس الواردة في المادة ٢١٥ (٢٥١ جديد) هي اختيارية للقاضي الموضوع وله السلطة المطلقة في تقديرها والقضاء بها إذا رأى لذلك محلاً فتنطبق الحادثة جنائية للقاضي أن يحكم بما يراه من العقاب المقرر أصلاً في القانون أو إبداله بعقوبة الحبس . ومتى تقرر ذلك يكون الواجب على قاضي الإحالة إذا رأى أن المتهم بالقتل معذوراً ولأنه تغدى بنية سليمة حدود الدفاع الشرعي إحالة القضية على اعتبار أنها جنائية إلى محكمة الجنايات ، أو إذا أراد استعمال الحق المخول له بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بإحالة الجنائية المقترنة بعذر على القاضي الجزئي للفصل فيها بهذه الصفة (١) » .

كما عادت محكمتنا العليا لتقرر من جديد نفس المبدأ قائلة إنه « ليس لقاضي الإحالة في حالة تغدى حدود حق الدفاع الشرعي أن يطبق على الحادثة حكم الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التي تنص على أنه « إذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة يعيد القضية إلى النيابة لأجراء اللازم عنها قانوناً » لأن هذا التصرف إنما يكون محله عندما يرى قاضي الإحالة أن العناصر الأصلية المكونة للفعل المرفوع عنه الدعوي القنومية لا تتوافر فيها أو كان الجنائية بل هي لا تعدو أن تكون جنحة أو مخالفة »

« أما إذا كانت عناصر الجنائية متوافرة وكل ما في الأمر أنها كانت مقترنة بعذر قانوني أو ظرف مخفف من شأنه تخفيض عقوبة الجاني فليس لقاضي الإحالة أن يخرج الجريمة بعد اقتربها بذلك العذر أو الظرف المخفف عن نوعها ويحكم بانزالها إلى مصاف الجنح ويعطيها مقاماً على ذلك السير الذي أباح له القانون أن يعطيه للجريمة التي يرى أنها بطبيعتها ، ويحكم بالعناصر المكونة لها ، لا يخرج عن أن تكون جنحة أو مخالفة ، بل كل مثاله بحسب قانون ١٩٢٥/١٠/١٤ أن يحيل هذه الجنائية التي لا بسبب عذر أو ظرف مخفف إلى محكمة الجنح باعتبارها جنحية ، ولتتبع فيها المحكمة المذكورة على هذا الاعتبار (٢) » .

(١) قس ٢٠ | ٦ | ١٩٢٨ . مذهب في الوسوسة الجنائية ج ٥ ص ١٥٦ .

(٢) قس ٢٠ | ٣ | ١٩٣٣ رقم ١١١٨ سنة ٣ ق .

تعليق على هذا القضاء :

المستفاد من الحكمين معاً أن الجناية ، ولو اقترنت بعذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي تظل على طبيعتها رغم أن الشارع أجاز هنا الحكم بعقوبة الجنحة بدلا من عقوبة الجناية . وما دامت تظل جناية فكان ينبغي أن تحال أصلا إلى محكمة الجنايات ، وإذا أحييت إليها فتظل محتفظة بوصفها كجناية ، حتى ولو قضى فيها — فيما يبدو — بعقوبة الجنحة .

ولكن بما أن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أجاز تجنيح الجنايات المقترنة بعذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي — بين جنابات أخرى — أي أجاز إحالتها إلى قاضي الجنح للفصل فيها بمقتضى عقوبة الجنحة ، فقد عنت محكمتنا العليا في هذين الحكمين أن تبين أن هذه الإحالة إلى قاضي الجنح ليس من شأنها أن تغير شيئا من طبيعة الجناية ، وأنه ليس لقاضي الإحالة من ثم أن يقول إنه يحيل الواقعة إلى محكمة الجنح بوصفها جنحة لا جناية ، وينبغي على ذلك أن الحكم الصادر من محكمة الجنح — وبالعقوبة الجنحة بطبيعة الحال — ليس من شأنه أن يضيف بدوره على الواقعة صفة الجنحة .

ولسنا نجادل هنا في قيمة هذا القضاء من جهة ما ارتآه من أن الأعذار الجوازية لا تمس في شيء طبيعة الجناية ، لا قبل الحكم بعقوبة الجنحة ولا بعد الحكم بها فعلا ، إذ أن ذلك محل نظر في حد ذاته ، وقد رأينا كيف أنه موضع جدل فقهي ، وهو ما لا يمنع من القول بأن الخطوة هذا القضاء — على أية حال — أسانيدنا التي تستند إليها .

وإذا سلمنا مع الحكمين مؤقتاً بأن عذر المادة ٢٥١ جوازي للقاضي ، وأنه لا يمس في شيء طبيعة الجناية المقترنة به ، فأننا لا نجد بعد ذلك كبير عناء في القول معهما بأن التجنيح وحده لا يمس بدوره طبيعة الجناية في شيء ، وفي أنها تظل كذلك بعد قرار التجنيح ، بل وبعد الحكم فيها فعلا بعقوبة الجنحة من قاضي الجنح ، فهذا كله مسلم به ، إذ أن مجرد تغيير جهة الاختصاص لأي سبب كان لا يكفي وحده لتغيير وصف الواقعة في تقدير القانون .

إنما ينبغي أن يلاحظ في نفس الوقت أن جواز التجنيح ، كما لا يؤثر في طبيعة الجناية ، فإنه لا يصلح وحده دليلا كافيا على أن الشارع يعتبر الواقعة جناية لا جنحة . فقد رأينا كيف أنه يجوز الآن تجنيح الجرائم المقترنة بعذر الاستفزاز الوارد في المادة ٢٣٧ ع ، مع أن الشارع الجنائي يعتبر هذه الجرائم جنحا — في تقدير محكمتنا العليا بالأقل — وبتعنا « بلا أدنى ريب » حسب تعبيرها . إنما كل ما يصح أن يقال هنا هو أن الشارع الإجرائي قد أباح تجنيح الجنايات الصريحة ، وكذلك الجرائم المشكوك في حقيقة وصفها القانوني — والتي يتراوح تكييفها بين جنابات وجنح — وهي جميع الجرائم المقترنة بأعذار قانونية ، والتي يجوز فيها تطبيق نظام

الظروف القضائية المتخفة على ما وضعناه في مناسبة سابقة ، وبغير أن يقطع برأى معين في تكييفها من وجهة القانون الموضوعي . بل اعتبر التجنيح مسألة إجراءات صرفه تجوز في هذه الأحوال ، ولا تجوز في غيرها . فلم يكن يفصل إلا في مسألة الاختصاص دون التكييف ، إذ لم يكن بحاجة إليه ما دام مال الدعوى على أية حال إلى المحكمة الجزئية .

كما أنه ينبغي أن يراعى من جهة أخرى ما سبق أن ذكرناه من أن توزيع الاختصاص وحده لا يصح أن يعد قرينة لها قيمتها فيما يتعلق بتحديد وصف الواقعة لما بينها من أسباب ، يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد ثمة تعارض — حتى عند من يرى أن الواقعة المقرنة بعذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة تعتبر جنحة لا جناية — بين هذا الوضع وبين اختصاص محكمة الجنايات بنظر الواقعة ، إذا لم تر جهة الإحالة تجنيحها لأي سبب كان ، أو حتى إذا فرض جدلاً عدم وجود نظام يسمح أصلاً بإحالة بعض الجنايات إلى محاكم الجنح . ذلك أن سلطة المحاكم في الدعوى هي التي تقرر دون غيرها توافر هذا العذر — أو غيره من الأعذار القانونية — ناهيك بالظروف القضائية لذي من يرى أيضاً أنها تحدث في الواقعة نفس هذا الأثر .

ومادامت سلطة المحاكم — لا الاتهام — هي التي لها أن تقرر دون غيرها توافر العذر القانوني من عدم توافره بحسب أصل رسالتها فمن المصلحة أن تحال الدعوى إلى محكمة الجنايات لا الجنح لتفصل في موضوعها ، فإذا رأت توافر أركان العذر من وجهة قانونية ثم ثبوت هذه الأركان من وجهة موضوعية ، كان لها أن تعتبر الواقعة جنحة — تطبيقاً للقانون عند من يرى ذلك — وأن تقضي فيها بعقوبة الجنحة أخذاً بقاعدة أن من يملك الأكثر يملك الأقل . وإذا لم تستتب ذلك كان لها أن تبني الواقعة على وصفها الأصلي ، لا تنفاء العذر القانوني وتقتضي فيها بعقوبة الجناية . أما إذا كانت الواقعة قد أحيلت إلى محكمة الجنح ، ورأت هذه المحكمة العذر ، فعين عليها أن تقتضي بعدم الاختصاص ، بما يؤدي إلى تعطيل الفصل في الدعوى على أية حال . بلذا كان من المصلحة عند أقل شك في توافر لأي ركن من أركان العذر أن تحال الدعوى إلى محكمة الجنايات ، وهو ما يجري عليه العمل بالفعل في بلادنا .

نوبلا معظم من جهة أخرى أن هذين المبدأين منع تسليمهما بأن الواقعة المقرنة بعذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي تعتبر بنية غير مجتنبية استناداً إلى العقول المقرنة أصلاً لم يفصلاً فيما إذا كان ينبغي اعتبارها كذلك بالنسبة لجميع الآثار المترتبة على هذا الاعتبار أم لا ؟ ثم هل الجواز في هذا العذر مطلق لا يقيد بقيود ، أم أنه مقيد على الأقل بوجود تطبيق المادة ٧٧ ج عندما لا تروى المحكمة تطبيق المادة ٧٧ ج ، وهو ما لا يكون لها أن تنمأ منه من جديد . نحن نرى في هذا القيد في طبيعة العذر دعوى بالنية الجارية في طبيعة الجناية ؟ ليس لنا على أية حال إلا أن نعلن خطية محكمتنا العليا في أحكامها اللاحقة بهذا .

متابعة لمحلة محكمة النقض :

مما تجدر الإشارة إليه في صدد هذا البحث حكم يرجع إلى سنة ١٩٤٢ ورد به أنه « إذا كانت الواقعة التي أثبتتها المحكمة هي أن القاتل واثنين معه سرقوا ليلًا قصبانًا من الحديد ، وأن المتهم بوصفه خفيرًا بالعزبة التي حصلت فيها السرقة فاجأهم عقب الحادثة على مقربة من مكانها يحملون السروك للهرب به ، فأطلق عليهم مقدورًا من بندقيته الأميرية فأصاب القاتل ، فهذه الواقعة ، وإن كانت بمقتضى القانون لا تبسح للمتهم أن يرتكب جريمة القتل العمد إذ السرقة التي قصدت إليه منع المتهمين من الفرار على إثر وقوعها بما حصلوه منها ليست من السرقات التي يعدها القانون جريمة ، إلا أنه لا شك في أنها باعتبارها جريمة تبسح له بمقتضى النص العام الذي جاءت به المادة ٢٤٦ أن يرتكب في سبيل تحقيق الغرض الذي رُمي إليه أى فعل من أفعال الضرب والجرح يكون أقل جسامًا من فعل القتل »

« وإذا كان المستفاد مما أورده الحكم أن هذا المتهم إنما كان حسن النية معتقدًا أن القانون يحوله ارتكاب ما ارتكبه ، وأن ما ارتكبه هو التلبس بالوحيدة لضبط اللصوص والحصول منهم على المال السروك ، فإنه كان يصح أن يعدهم الحكم معذورًا ، ويقضى عليه بالحبس مدة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة ولا تزيد على ثلاث سنين بدلًا من العقوبة المقررة للجناية وذلك طبقًا للمادة ٢٥١ . ولكن بما أن المحكمة لم تعمله بمقتضى هذا النص ، لا بناء على أنها لم تنظر من ظروف الدعوى أن تعده معذورًا مع توافر الشرائط القانونية في حقه ، بل بناء على أساس خاطيء هو أنها لم تعتبره أصلاً في حالة دفاع شرعي ، حتى كان يقال إنه تعده ، فإنه يكون من المتعين وضعاً الأمر في نصليها للصحيح نقض هذا الحكم في تلك الحسنة وعد المتهم معذوراً ، والحكم عليه طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة (١) »

تعليق على هذا القضاء :

جلى أن هذا الحكم لم يذهب إلى القول بأن لعذر المادة ٢٥١ مع أى الزام على القاضي ، بل كل ما قرره أنه بحسب ظروف الواقعة المطروحة كان يصح للحكم أن يعد المتهم معذوراً ويقضى عليه بالحبس بدلًا من العقوبة المقررة للجناية ، فلم يقل إنه كان يلزم القضاء بالحبس وجوباً . يضاف إلى ذلك أنه عاد فقال إن وجه النعي على الحكم الموضوعي ليس أنه لم يقض بعقوبة الجناية بدلًا من الجناية ، بل في أنه لم يعتبر المتهم أصلاً في حالة دفاع شرعي حتى كان يقال إنه تعده ، حين كان يجب اعتباره مدافعاً دفاعاً صحيحاً ، طبقاً للوائح الثابتة وظروف الدعوى كما استظهرها نفس حكم الموضوع أو بعبارة أخرى المستفاد من عبارات هذا الحكم لمحكمتنا العليا أنه لو أن حكم الموضوع كان قد سلم بتوافر حالة الدفاع الشرعي ابتداءً - لتوافر أركانها - لما كان هناك من ترويض عليه لو أنه قضى بهذه العقوبة أو تلك .

أما وقد نفي حالة الدفاع الشرعي مع ظهور توافر أركانها فهنا — دون غيره — موطن الخطأ ، ووجه النعي عليه . ولذا فإن محكمة النقض رأت « وضعاً للأموال في نصيبها الصحيح نقض هذا الحكم في تلك الحدود ، وعد المتهم معذوراً والحكم عليه طبقاً للمادة ٢٥١ المذكورة » . والملاحظ أن المحكمة العليا عند ما تنقض الحكم للخطأ في تطبيق القانون الموضوعي أو في تأويله — كما هي الحال هنا — يتعين عليها أن تعمل التطبيق الصحيح من تلقاء نفسها وبغير حاجة إلى إعادة المحاكمة من جديد كما هي الحال عند البطلان في الحكم أو في الاجراءات . وهنا هي قد قامت بهذا التطبيق فطبقت على الواقعة المادة ٢٥١ لأنها رأت ذلك — وهذا حق لها كما هو حق لمحكمة الموضوع ، دون أن تقول بأن هناك أي وجه للائتمام قانوناً بهذا التطبيق في جميع الأحوال ، وهو بيت القصيد ومناط البحث هنا . وكل هذا من شأنه أن يضعف من دلالة هذا الحكم على اتجاه محكمتنا العليا في شأن عذر المادة ٢٥١ من حيث التقرير بما إذا كانت له ثمة صفة ملزمة للقاضي أم لا .

متابعة لحظة محكمة النقض أيضاً :

كما أنه ينبغي في هذا الصدد الإشارة إلى حكم آخر يرجع إلى سنة ١٩٤٥ ورد فيه ما يلي : « وحيث إنه يبين مما أورده الحكم على الوجه المتقدم أن المحكمة اعتبرت الطاعن قد تجاوز حدود الدفاع الشرعي بحسن نية وراعت في ذلك حدود سلطتها إذ أوقعت عليه عقوبة الحبس بدلاً من عقوبة الأشغال الشاقة أو السجن المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ . وإذن فلا يجوز النعي عليها بأنها أخطأت في حق الطاعن لأنه يصح في القانون أن تكون العقوبة في حالة تجاوز حدود الدفاع هي العقوبة المقررة للجريمة متى كانت العقوبة التي توقع لا تصل إلى الحد الأقصى الوارد في النص الأصلي ، أومضى كانت من باب أولى بناء على مقتضى المادة ١٧ ع دون الواردة في النص . إذ المحكمة ليست ملزمة في هذه الحالة بأن تعتبر المتهم معذوراً وتوقع عليه عقوبة الحبس بمقتضى المادة ٢٥١ ع إلا إذا رأت من ظروف التجاوز أن المتهم يستحق على فعلته أقل من العقوبة التي يجوز توقيعها بمقتضى المادة ١٧ ع . فعندئذ وعندئذ فقط توقع عليه عقوبة الحبس لمدة يجوز أن تكون ٢٤ ساعة . وذلك بناء على المادة ٢٥١ المذكورة (١) » .

تعليق على هذا القضاء :

وهذا الحكم بدوره لا يضيء صفة الإلزام على عذر المادة ٢٥١ ، ولا يفرض على المحكمة أن تقضي بعقوبة الجنحة بدلاً من عقوبة الجناية حتى متى سلمت بتوافر جميع أركانها ، غاية ما هنالك أنه منع المحكمة عندئذ من أن تحكم بالحد الأقصى الوارد في النص الأصلي وعبارته واضحة في هذا المعنى إذ يقرر أنه « يصح في القانون أن تكون العقوبة في حالة تجاوز

حدود الدفاع هي العقوبة المقررة للجريمة متى كانت العقوبة التي توقع لا تنصل إلى الحد الأقصى الوارد في النص الأصلي .

بل إنه لما انتهى إليه في خصوص تقدير العقوبة ، هو ماورد به من أنه متى كانت المحكمة لم توقع على المتهم الحد الأقصى فلا تثريب عليها ، ومن باب أولى متى كانت هذه العقوبة على مقتضى المادة ١٧ دون الواردة في النص ، وأن المحكمة في هذه الحالة ليست ملزمة بأن تعتبر المتهم معذورا بمقتضى المادة ٢٥١ « إلا إذا رأت من ظروف التجاوز أن المتهم يستحق على فعلته أقل من العقوبة التي يجوز توقيعها بمقتضى المادة ١٧ ع » . أي أن المحكمة متى سامت بتوافر أركان الدفاع الشرعى ووقوع مجرد تجاوز للقدر اللازم أن تختار بين أمرين : إما تطبيق المادة ١٧ وإما تطبيق المادة ٢٥١ حسبما يترأى لها ، وبغير تثريب عليها إذا اختارت أحد الأمرين دون الآخر .

وما دامت محكمتنا العليا أجازت لقاضي الموضوع — حتى مع توافر جميع أركان عذر المادة ٢٥١ — أن يهمل عقوبة هذا النص وهي الحبس دون غيره ، ليعمل نص المادة ١٧ الخاص بالظروف القضائية المشددة ، فقد أجازت له أن يختار بين عقوبتي الجناية أو الجنحة في غالب الصور ، إذ هو مقيد في نطاق هذه المادة بعقوبة الجناية أحيانا ، وبالعقوبة الجنحة أحيانا أخرى . ذلك أنه يجوز طبقا لهذه المادة كما هو معلوم تبديل العقوبة على الوجه الآتي : —

- عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال المؤبدة أو المؤقتة .
- عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .
- عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور .
- عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور .

وسواء أقتضت المحكمة في النهاية بعقوبة الجناية أم الجنحة — بحسب العقوبة المقررة للواقعة أصلا وما رأت من ظروف المتهم — فإن أثر الظروف القضائية المخففة في تغيير وصف الواقعة مشكوك فيه جدا بحسب السائد فقها وقضاء ، بل يمكن القول بأنهما قد استقرا في بلادنا على أنه لا أثر مطلقا لها على وصف الواقعة ، وفي أنها تظل جنائية ، ولو قضى فيها فعلا في النهاية بعقوبة الجنحة . وكل ذلك — يرجح القول بأنه طبقا لقضاء محكمتنا العليا حتى في وضعه الراهن لا أثر لعذر المادة ٢٥١ ع على وصف الواقعة المقترنه به ، وأنها يجب أن تعتبر جنائية مادام نصها الأصلي يقرر لها عقوبة الجناية ، وبصرف النظر عن نوع العقوبة المقضي بها . وذلك في الحالين معا وسواء أكان مبنى التخفيف هو الاستناد إلى عذر المادة ٢٥١ ، مادامت محكمتنا العليا لازالت تراه جوازا في النطاق الذي بيناه ، أم كان مبناه الاستناد إلى نظام الظروف القضائية المخففة الوارد في المادة ١٧ ع .

وَمَا هو جدير بالذكر أن هذا القضاء الأخير لمحكمة العليا - والذي ترك للقاضي عند تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بحسن نية الخيار بين تطبيق المادتين ٢٥١، ١٧٠ ع ، دون إمكان الحكم بالحد الأقصى للعقوبة المقررة أصلاً - يمكن أن يجد سنده من نفس نص المادة ٢٥١ ع التي تقرر أنه « لا يعنى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي... ومع ذلك يجوز للقاضي... » ذلك أن « منطق الأمور - على ما لاحظته بجانب من الفقه - يقضى ألا يسأل المدافع في حالة التجاوز بحسن نية إلا عن مقدار هذا التجاوز ، مادام مقدار القوة التي استعملها إلى ما قبل ذلك داخلاً أصلاً في حدود حقه ، وكل ما هنالك أنه لا سبيل إلى حساب الأمور على هذا النحو لاستخلاص مقدار التجاوز الذي ينبغي أن يحمله المتجاوز تبعته ، فلم يكن يد من ترك الأمر بين يدي القاضي لينزل بالعقاب في هذه الحالة إلى القدر الذي يراه مناسباً لمقدار التجاوز فقط . ولا ريب في أن هذا المعنى قد فطن إليه الشارع وأراد تسجيله ، فعبّر عن ذلك بقوله في المادة ٢٥١ (لا يعنى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله إياه...) فهذه العبارة واضحة في الدلالة على أن الشارع يشعر بأن الرأفة بمن تجاوز بحسن نية حدود حقه في الدفاع الشرعي أمر بديهي ، ولكنه يخشى لبداة هذا الأمر بالذات أن يصل القاضي إلى حد الاعتقاد بإمكان إعفاء الجاني من كل عقاب ، فأراد أن يحتاط لذلك وقرر أن الجاني في هذه الحالة (لا يعنى من العقاب بالكلية) « (١) .

مالا يتصل بتكليف الواقعة من ضوابط الدفع بعذر المادة ٢٥١ ع :

القول بأن عذر المادة ٢٥١ ليس من شأنه أن يؤثر في تحديد وصف الواقعة المقترنة به ، والتي تظل على وصفها الأصلي دون أدنى تغيير ليس من شأنه أن يضعف من قيمة الدفع بهذا العذر أمام محكمة الموضوع مادامنا قد سلمنا بأن لهذا العذر أثره على أية حال في تحديد العقوبة الجائز الحكم بها . فان الدفع بالدفاع الشرعي - وما يترتب عليه على وجه عام - دفع هام ينبغي أن يثار أمام محكمة الموضوع لأنه من الدفوع التي تتطلب تحقيقاً وتدخل في تصوير الواقعة وتقدير الأدلة فيها ، فلا تجوز إثارتها لأول مرة لدي محكمة النقض بحسب الأصل . إلا أنه إذا كانت الوقائع الثابتة في الحكم بالإدانة دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعي كما عرفه القانون فقد قضى بأن محكمة النقض يكون لها أن تتدخل على أساس ما لها من الحق في تكليف الواقعة كما هي ثابتة بالحكم على الوجه الصحيح (٢) .

وإذا أثير أمام محكمة الموضوع كان على هذه أن تعرض له إما بالقبول مع ما يقتضيه من الحكم بالبراءة ، أو بالحكم بعقوبة الجنتحة فحسب إذا كان هناك مجرد تجاوز لحدود حق الدفاع الشرعي طبقاً للمادة ٢٥١ ع وإما بالتنفيذ بناء على أسباب كائنية . أما إغفال الرد

(١) الدكتور علي راشد في « موجز القانون الجنائي » ، فقرة ٢٨٧ من ٣٩٣ .

(٢) نفس ٢١ | ٢ | ١٩٤٤ مجموعة الفواقد ج ٦ رقم ٣٠٥ من ٤٠٤ .

على الدافع جملة واحدة فيعيب الحكم بما يستوجب نقضه ، وكذلك الرد بأسباب غير كافية أو غير سائغة . ومناط العيب هو القصور في التسيب طبقاً لما يبدو أنه السائد في قضاء النقض الحديث (١) وهو الإخلال بحق الدفاع كما كانت تترجم عنه بعض أحكام النقض القديمة (٢) . وفي الواقع إن ضوابط الفصل بين الوصفين غير مستقرة تماماً في قضاء محكمتنا العليا على وجه خاص في نطاق إغفال الرد على الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعي وبالتالي بقيام عذر تجاوز هذا الحق بنيسة سايمة ، إذ أن الرأي في ذلك قد يتفاوت من دائرة إلى أخرى وربما من دعوى إلى أخرى ، وافترض تحقق أي من الصورتين يكفي على أي حال لتعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وتعمل محكمتنا العليا — فضلاً عما تقدم — إلى القول بأن محكمة الموضوع مطالبة بأن تبحث من تلقاء نفسها في قيام حالة الدفاع الشرعي ما دامت واقعة الدعوى على الصورة التي ردتها بها ، والتي افترضت هي إثباتها ، ترشح لها فتشبت قيامها بما يستتبع الاباحة ، أو تطبيق المادة ٢٥١ ، أو تنق هذا القيسام ، ولو كان المتهم لم يدفع بها فإذا هي لم تفعل ، فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه (٣) .

فلا يذهب الظن بنا إلى الاعتقاد بأن هذه القواعد الاجرائية البحتة والمتصلة بضمان حق الدفاع طبقاً لما استقرت عليه محكمتنا العليا من شأنها أن تشير إلى أية صفة ملزمة لعذر المادة ٢٥١ هذه — في غير النطاق الذي يبناه — بل هي في الواقع قواعد عامة على جميع أحوال الاباحة ، أو امتناع المسؤولية ، أو الاعفاء من العقاب ، حيث تلزم المحكمة بالتعرض لكل ما يقتضي تطبيق القانون على الوقائع الثابتة تطبيقاً صحيحاً ، ما دامت هذه هي رسالتها ، ولو تغير انتظار لتوجيه من أحد ، أو تمسك به من صاحب مصلحة ، فلا محل لأن يسبغ هذا الالتزام هنا دلالة معينة ، أو يشير إلى اتجاه دون آخر فيما نجن بصدد من بحث .

٤ — أثر عذر أخذ مسكوكات مزورة بصفة أنها جيدة

والتعامل بها في تكييف الواقعة

سبق أن أشرنا إلى أن المادة ٢٠٢ ع تعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من قلد ضرب المسكوكات الذهبية أو الفضية . . . ، أو اشترك في ترويج تلك المسكوكات المزورة أو الناقصة أو في إدخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها . كما تعاقب المادة ٢٠٣ بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع على تقب هذه الأفعال إذا كان محلها

٥ (١) راجع مثلاً نقض ١٩ | ١١ | ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٧٠ س ١٩٠ و ١٧ | ١١ | ١٩٥٢
رقم ٥٣ س ١٣١ و ١٢ | ١١ | ١٩٥٣ س ٤ رقم ١٤٣ س ٣٧١ .

(٢) راجع مثلاً نقض ٢٣ | ١٢ | ١٩٣٥ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٢٠ س ٥٢٨ .

(٣) راجع مثلاً نقض ١٩ | ١١ | ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ١٥٢ س ٤٥٨ . وراجع لي
تفصيل هذا الموضوع مؤلفنا « ضوابط تسيب الأحكام الجنائية في قضاء النقض المصري » س ٢٥١ - ١٣٦ .

مسكوكات غير ذهبية ولا فضية . ثم جاءت المادة ٢٠٤ تقرر أن « الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً إلى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها . ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها » .

والفقرة الأولى من المادة ٢٠٤ تنص على حكم يديهي ، وهو عدم العقاب على من يتعامل بمسكوكات مزورة أو مغشوشة وهو يجهل ذلك ، لأن القصد الجنائي منتف بشطريه العام والخاص معاً ، ومن ثم فلا جريمة .

أما الفقرة الثانية منها فهي تقيم استثناء من أحكام المادتين السابقتين عليها . ذلك أن من يتعامل بمسكوكات مزيفة بعد أن تتكشف له عيوبها يرتكب في الواقع جناية ترويح مسكوكات مزيفة ، حتى ولو كانت قد وصلت إليه بحسن نية . إلا أن المشرع قد قدر أن جريمة المتهم تكون في هذه الحالة أهون كثيراً من جرائم الترويح الأخرى ، من حيث خطورتها المادية ومن حيث الجانب الأدبي فيها ، لأن من يتلقى عملة مزيفة وهو يجهل حقيقتها يكون مجنياً عليه ، فإذا ما عمد إلى التخلص منها فهو يدفع ضرراً كان ضحيته الأولى . لذلك فرض لما عقوبة خاصة مخففة هي الغرامة التي لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها . ويترتب على ذلك أن تكون الغرامة الجائز الحكم بها أكثر من مائة قرش أو أقل من ذلك بحسب قيمة المسكوك المتعامل به . وقد أثار ذلك كثيراً من التساؤل عن طبيعة الجريمة التي نصت عليها المادة ٢٠٤ ع ، وهل هي جنحة دائماً أم قد تكون جنحة كما قد تكون مخالفة بحسب قيمة الغرامة المحكوم بها ؟

اختلف الشراح في فرنسا حول الإجابة على هذا التساؤل . فذهب جانب منهم إلى القول بأن نص المادة ١٣٥ من قانون العقوبات الفرنسي (وهو المقابل لنص المادة ٢٠٤ من قانوننا) يقيم جريمة من نوع خاص *sui generis* مستقلة عن جرائم ترويح المسكوكات وعقوبتها عقوبة جنحة (١) .

وتجذب غالبية الشراح المصريين هذا الرأي ، وترى أنه هو الذي اعتنقه المشرع المصري الذي أورد المادة ٢٠٤ في الكتاب الثاني من قانون العقوبات وعنوانه « الجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية » دون المخالفات التي خصص لها الكتاب الرابع منه . وكذلك لأن المادة ١٨٢ من قانون عقوبات سنة ١٨٨٣ كانت تنص على عقاب نفس هذه الجريمة بغرامة أقلها ثلاثة أمثال قيمة المبلغ المتعامل به وأكثرها ستة أمثال ما ذكر ، إنما لا يجوز أن تنقص الغرامة المذكورة في أي حال من الأحوال عن مائة قرش ديواني ، وهو ما ينبيء عن رغبة المادة في أن تكون الواقعة جنحة دائماً مهما كانت قيمة العملة محل الجريمة . ولم يدر من المشرع ما يقيد رغبته في العدول عن هذه القاعدة ، بل كل ما فعله أنه عند وضع

(١) راجع جازو مطول العقوبات ج ٤ ،قرة ١٣٢٩ .

تشريع سنة ١٩٠٤ حذف الحدود الدنيا في جميع مواد الجنح — ومن بينها هذه الجنحة — موحدا إياها إلى أربع وعشرين ساعة في الحبس وخمسة قروش في الغرامة . وينبغي على الرأي الأول وجوب اعتبار جريمة المادة ٢٠٤ جنحة في جميع الأحوال ، حتى ولو كانت الغرامة الجائز الحكم بها لا تتجاوز مائة قرش (١) .

على أن غالبية الشراح الفرنسيين ترى على العكس من ذلك أن جريمة أخذ مسكوكات مزيفة بصفة أنها جيدة والتعامل بها هي بعينها جنابة الترويع الواردة في المواد السابقة عليها ، ولكن لحقها عذر قانوني مخفف (٢) . وعند القائلين بأن من أثار العذر القانوني الملزم تغيير وصف الواقعة تصير هذه جنحة أو مخالفة بحسب العقوبة الجائز الحكم بها ، أو بعبارة أدق بحسب حدها الأقصى وفقا للقاعدة العامة في التمييز بين الجنح والمخالفات .

ويحيد جانب عندنا من الفقه الأخذ بهذا الرأي قائلا إن المعيار الوحيد في تحديد نوع الجريمة هو النظر إلى الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها (م ١١، ١٢ ع) . فإذا كان من الجائز أن يتجاوز مائة قرش فالواقعة جنحة وإلا فهي مخالفة ، ولا يعرف القانون معياراً غير هذا . أما ورود هذه الجريمة رغم أنها تكون مخالفة في بعض الصور ضمن الجنايات والجنح الواردة في الكتاب الثاني من قانون العقوبات فسببه رغبة المشرع في وضعها مع الجرائم المتصلة بها والقريبة منها في باب واحد ، وهي رغبة طيحية . وعلاوة على ما تقدم فانه إذا كان النص القديم للمادة ٢٠٤ (م ١٨٢ من تشريع سنة ١٨٨٣) يتطلب ألا تقل الغرامة عن مائة قرش فإن حذف هذا القيد في التشريعات اللاحقة يكون أدل على رغبة المشرع في تغيير الوضع القديم منه على رغبته في الإبقاء عليه . ومن ثم إذا لم ترد قيمة الغرامة الجائز الحكم بها عن مائة قرش كانت الواقعة مخالفة (٣) ، وذلك مثلاً إذا كان المسكوك المتعامل به عبارة عن قطعة من ذات الخمسة أو العشرة القروش .

وقد أخذت محكمتنا العليا بهذا الرأي الأخير دون الأول في أحكامها القليلة التي أصدرتها في هذا الموضوع مقررة أنه إذا كانت العملة محل الجريمة قيمتها خمسة قروش فقط فإن الواقعة تصير مخالفة ، ولذا رفضت قبول الطعن بالنقض في هذه الحالة لأنه جائز في الجنايات والجنح دون المخالفات (٤) .

(١) الأستاذ أحمد أمين س ٢٦٠ والدكتور علي بدوي س ٤٦ وما بعدها والدكتور السيد في التزوير س ٤٠ والدكتور علي راشد في « مبادئ القانون الجنائي » قرقه ٧ س ١٦٧ والاستاذ محمود إبراهيم اسماعيل في « جرائم الاعتداء على الاشخاص والتزوير » قرقه ٣١ س ٥٧٢ .

(٢) راجع بلاش ج ٣ قرقه ٦٣ وجارسون م ١٣٥ قرقه ٩ وشونو وهيل ج ٢ قرقه ٥٩١ .

(٣) الموسومة ج ٢ قرقه ٥٥ س ٥٨٥ والدكتور محمود مصطفى « المام » قرقه ١١٧ س ١٥٢ .

(٤) قض ٢١ / ٥ / ١٩١٣ مع س ١٤ عدد ١١٤ و ٢٧ / ٦ / ١٩١٣ مع س ١٥ س ٣٥ و ١٥ / ١١ / ١٩١٣ مع س ١٥ عدد ١٥ . وقد حسم مشروع تعديل قانون العقوبات هذا الموضوع بأن جعل الواقعة جنحة دائماً عقوبتها الحبس الذي لا تزيد مدته على ثلاثة أشهر أو الغرامة التي لا تتجاوز عشرين جنياً .

ويترتب على هذا القضاء أن أحكام العود لا تسري على جريمة المادة ٣٠٤ ع عند ما تكون مجرد مخالفة إذ لا عود في المخالفات كقاعدة عامة . وأنه يجب الحكم بالمصادرة عند ما تكون الواقعة جنحة (م ٣٠/٢ ع) ، حين يتعذر الحكم بها عند ما تكون مخالفة ، إذ لا مصادرة في المخالفات كقاعدة عامة . إلا أنه يلاحظ أن المسكوكات المزيفة من الأشياء التي يعد صنعها أو حيازتها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته ، لذا لا مانع من صدور الأمر بها من النيابة كاجراء إداري . وقائي *mesure de police* مادام قد قضى في الجريمة بالعقوبة على اعتبار أن المسكوكات مزيفة ، ولو سلم المتهم من جديد لجاز أن يتعامل به ثانية ، ومن حق السلطات الإدارية منع الجرائم قبل وقوعها . وكان بعض الشراح قد استبدل بعدم جواز الحكم بالمصادرة في المخالفات على أن طبيعة هذه الجريمة ينبغي أن تعتبر جنحة دائماً . وهو استدلال محل نظر ، إذ أن جواز الحكم بالمصادرة يتبع وصف الواقعة لا العكس من جهة . ومن جهة أخرى فقد رأينا كيف أنه يمكن هنا الأمر بالمصادرة مع اعتبار الواقعة مخالفة ، على أساس أن المصادرة إجراء وقائي ، فلا يلزم أن تكون في جميع الأحوال بحكم قضائي ، وذلك ما دامت الأشياء المضبوطة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته .

وهنا في رأينا مستفاد أيضاً من عبارة المادة ٣٠/٢ ع . ذلك أنه إذا كانت الفقرة الأولى من هذه المادة قد استوجبت أن تكون العقوبة المحكوم بها لجناية أو لجنحة ، فإن الفقرة التالية من نفس هذه المادة أوجبت المصادرة ولو لم تكن الأشياء المضبوطة ملكاً للمتهم ، فمن باب أولى إذا كانت ملكاً له . ومن جهة أخرى فقد أوجبت ذلك متى كانت الأشياء المذكورة من التي يعد صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته ، فلم تستوجب أن تكون الجريمة جنائية أو جنحة كافي الفقرة السابقة . أما القول بأن هذا النص مقصور على المصادرة بمعرفة القضاء دون غيره فالرد على ذلك ميسور ، وهو أن المصادرة كاجراء وقائي لم تكن بحاجة إلى نص صريح يميزها في هذه الحالة بالذات طالما كانت تستند إلى أصل رسالة السلطات القديمة على مكافحة الجرائم ومنع وقوعها قبل أن تقع بالفعل — ولو كانت مخالفات — فهي حق بدعي مسلم به ، ومستند إلى مجرد تجريم الواقعة بغض النظر عن تكييفها في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم إلى جنائيات وجنح ومخالفات .

النوع الثاني .

أحوال التشديد

أحوال التشديد إما عينية وأما شخصية ، وبعضها يشدد العقوبة في نطاق الوصف الأصلي للجريمة فلا يثير من ثم أية صعوبة فيما نحن بصدد من بحث . وبعضها الآخر يشدد العقوبة عن طريق ابدالها بعقوبة نوع آخر من الجرائم ، وعلى وجه خاص عن طريق ابدال عقوبة الجنحة بعقوبة الجنابة . وهذا هو النوع الذي يثير التساؤل في العمل عن مدى تأثيره في الوصف الأصلي للواقعة ، والذي يعيننا من ثم في هذا البحث .

والظروف العينية التي تؤثر في نوع العقوبة ، فتحل عقوبة الجنابة محل عقوبة الجنحة كثيرة في القانون فمنها مثلاً الإكراه في السرقة (م ٣١٤ ع) ، وفي هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما ثمان عشرة سنة كاملة (م ٢٦٨ / ٢٦٩ ع) . ومنها اجتماع عدة ظروف من أنواع معينة في السرقة مثل اجتماع ظروف الليل والتعدد وحمل السلاح (م ٣١٦ ع) ، أو ظروف التعدد والإكراه وحمل السلاح (م ٣١٥) . وغيرها كثير في نطاق جرائم شتى .

ومن يلتفت عليه أن الظروف المشددة العينية جميعها تؤثر في وصف الواقعة فتقلبها من جنحة إلى جنابة ما دام القانون قد قدر لها عند تحقق الظروف المشددة عقوبة الجنابة لما يراه فيه من أنه يؤثر في طبيعة الفعل ذاته من حيث جسامته وخطره على المجتمع .

فهذه الظروف تعد بمثابة أركان داخلية في بنية الجرائم المقرنة بها ، وصفات لا تصفة بالأفعال المادية المكونة لها . لذا فيمكن القول بأن الرأي المنتشر في شأنها على أنها جنابات ، سواء في نطاق القانون الموضوعي أم الاجرائي ، بكل ما يرتبه هذا أو ذلك من آثار على تكييف الوصف على هذا النحو .

أما الظروف الشخصية التي يترتب عليها في القانون المصري إحلال عقوبة الجنابة محل الجنحة فمنها صفة الطبيب أو الجراح أو الصيدلي أو القابلة في جريمة الإسقاط (م ٢٦٣ بالمقارنة مع المادة ٢٦١ ع) وصفة أصل المجنى عليه أو للتولين تربيته أو الخادم بالأجرة في جريمة هتك عرض صبي لم يبلغ سن كل منهما ثمان عشرة سنة كاملة . وغير قوة أو تهديد (م ٢٦٩ ع) ومنها صفة الموظف في الاختلاس (م ٢١١ بالمقارنة مع المادة ٣٤١ ع) .

وهذه الظروف الشخصية المشددة لا تثير صعوبة تذكر في العمل ، شأنها شأن الكل حل اتفاق في أنها تؤثر أيضاً في تكييف الواقعة فتقلبها من جنحة إلى جنابة في جميع الأحوال ، وذلك لأن التشديد هنا - وإن كان مرجعه اعتبارات شخصية محضة - إلا أنه له صفة ملزمة للقاضي ، الذي عليه أن يطبق على المتهم عقوبة الجنابة ، ما لم يروجها لتطبيق نظام الظروف القضائية

المخففة (م ١٧ ع ١) . فكان سلطته في هذا الشأن لا تعدو هذه السلطة في أية جناية أخرى .
أما ظرف العود فان حكمه في هذا النطاق ليس على هذه الدرجة من الوضوح والاستقرار .

أثر ظرف العود :

العود ظرف مشدد شخصي عام ، قد يترتب عليه تشديد العقوبة في نطاق الجنحة وذلك في العود البسيط (م ٤٩ ، ٥٠ ع) أو تشديدها بحيث تصبح العقوبة الجديدة عقوبة جناية وذلك في العود المتكرر أو المركب (م ٥١ — ٥٣) . ولعل مصدر الصعوبة في تحديد أثره على وصف الواقعة أنه حتى عندما يكون متكررا أو مركبا ليست له أية صفة ملزمة للقاضي ، بل إنه جوازي دائما على عكس جميع الظروف الأخرى شخصية كانت أم عينية ، فللقاضي مع توافر صورة العود المتكرر المطلوبة للتشديد أن يشدد العقوبة أو لا يشدها حسبما يراه ، كما أن له التشديد في نطاق الجنحة أو الجناية حسب تقديره لظروف المجرم ، بلا تريب عليه إذا وقع أى من العقوبتين .

لذا فقد انقسم الرأي في شأن أثر العود المتكرر في تكيف الواقعة إلى رأيين رئيسيين :
فذهب أولهما إلى أن الواقعة تعتبر جنحة دائما لأن خطورة الفعل المادى هي لم تتغير ، وما تشديد العقوبة — عندما يرى القاضي التشديد — إلا لصفة خاصة في الجاني لا أثر لها على ماديات الفعل المسند إليه . ولعله يمكن أن يلاحظ أن ظرف العود المتكرر يقابل في هذا الشأن عذر صغر السن في أحوال التخفيف ، ويشبهه في أنه مثله مبني على اعتبار شخصي بحث . فإذا كان هذا العذر لا يؤثر على طبيعة الجريمة — في الرأي السائد — مع أنه ملزم للقاضي ومقيد إياه بعقوبة الجنحة دون غيرها ، فمن باب أولى يكون ظرف العود في أحوال التشديد غير مؤثر على طبيعة الجنحة ، خصوصا لأنه جوازي للقاضي لا يقيد به بعقوبة نوع دون آخر .

ذلك حين ذهب ثاني هذين الرأيين إلى القول بأن ظرف العود يقلب وصف الجنحة إلى جناية ما دام يحيز للقاضي أن يقضى في نفس الواقعة بعقوبة الجناية . وإن الجواز هنا لا دلالة حاسمة له ، لأنه يمكن للقاضي في أغلب الجنايات — المسلم بأن وصفها القانوني كذلك — الحكم بعقوبة الجنحة ، وذلك أخذا بنظام الظروف القضائية المخففة ، وهي في تقدير الرأي السائد لا أثر لها في وصف الجناية ، وبمهما كانت العقوبة المحكوم فيها . وذلك حتى مع إهدار قرينة اختصاص محاكم الجنايات بجرائم العود المتكرر ، وقرينة جواز تجنيحها . إذا صح جدلا أن هذه القرينة أو تلك لها قيمتها في الكشف عن نية الشارع في اعتناق نظر دون غيره .

خطة محكمة النقض :

ولمحكمة العليا رأي معروف في جرائم العود المتكرر ، إذ تعتبرها « قلقة النوع » فتعتبر الواقعة جنحة أو جناية بحسب نوع العقوبة المقررة فيها في النهاية ، وهو ما يهتدأ به

وسطا بين الرأيين السابقين ، والذي يعتبرها أولها جنحا دائما بصرف النظر عن العقوبة المقررة بها ولو كانت عقوبة جنائية ، ويعتبرها ثانيهما جنايات دائما بصرف النظر عن العقوبة المقررة بها ولو كانت عقوبة جنحة .

وفي هذا الصدد نقرأ أنه « لما كانت معاملة فاعلها بمقتضى هذه المواد (مواد العود المتكرر) هي أمر جوازي للقاضي فعمل القاضي نفسه هو الذي يكيف وصف الجريمة فيجعلها جنائية أو يبقيا جنحة تبعا لنوع العقوبة التي يقضي بها . ولكن بما أن قاضي الجنح لا يملك الحكم بعقوبة الجنائية لو أرادها ، وقاضي الجنايات وحده هو الذي يملك الحكم بعقوبة الجنحة لو أرادها ، فالجواز الوارد بالمواد المذكورة لا يمكن أن يكون القانون خوله إلا للقاضي الذي يملك العمل به ، وهو قاضي الجنايات ، ولذلك وجب أن يكون نظر الدعوى التي تدخل تحت متناول تلك المواد من اختصاص قاضي الجنايات ، دون قاضي الجنح ، ولو كان الأمر على عكس ذلك لاستحال قانوننا تطبيق هذه المواد (١) » .

وأخذا هذه القاعدة انتهت محكمتنا العليا إلى القول بأنه « تسقط العقوبة المبادرة في هذا النوع من الجرائم بمضي عشرين سنة إذا قضى فيها بعقوبة الجنائية ، وبمضي خمس سنوات فقط إذا قضى فيها بعقوبة الجنحة (٢) » .

كما انتهت أيضا إلى القول بأن هذه القاعدة مضطردة وأن العبرة في هذه الجرائم ينبغي أن تكون بالعقوبة المقررة بها ، حتى ولو صرح الحكم الصادر بأن رأيه في الواقعة أن تكون جنحة أخذا ببعض المذاهب التي أشرنا إليها آنفا . فإدام الحكم قضى فيها بعقوبة الجنائية فقد استقر للواقعة وصف الجنائية ، بصرف النظر عن وجهة نظر هذا الحكم . وفي تعليل ذلك نقرأ لمحكمتنا العليا .

« وحيث إن الجريمة المنسوبة للمتهم هي جريمة قلقة النوع ، إذ هي تكون جنحة أو جنائية تبعا لنوع العقوبة التي تقضي بها المحكمة فيها . وحيث إن الحكم الغيابي إذ قضى بإرسال المتهم للاصلاحية ليسجن بها فقد اعتبر أن جرمته جنائية لأن هذه العقوبة هي عقوبة جنائية بنص القانون مادام فيها سجن . وهي كذلك بنص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قانون معادى الاجرام الصادر في ١١ يولية سنة ١٩٠٨ . وإذن فالدعوى العمومية لإعادة المحاكمة كانت تمتد إلى عشرين سنة هلالية (حسب القانون القديم) ، وهي المدة المقررة لسقوط عقوبة مثل الجنائية المذكورة ، وهذه المدة لا تمضي بعد .

« وحيث إنه حتى مع التسليم لمحكمة الجنايات بما أرادت في حكمها المطعون فيه من اعتبار هذه الجريمة جنحة فقط — إذ هي صرحت بذلك وإن كانت لم تقض في موضوعها — مع التسليم بذلك بأن مدة سقوط العقوبة في مواد الجنح هي خمس سنوات مجزئة ، وهي لا تمضي

(١) قض ٢١/٢ | ١٩٢٩ المجموعة الرسمية ن ٣٠ عدد ٦٤

(٢) قض ١ | ٢ | ١٩٢٧ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ٣٢٧ ن ٢٤٥٢ ~

من وقت الحكم الغيابي إلى حين إعادة الاجراءات إذ الحكم صدر في ٦ فبراير سنة ١٩٢٧ والاجراءات الجديدة بدىء بها في ١٩ يولييه سنة ١٩٣١ كما سبق البيان . وخيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم وإعادة القضية لمحكمة الجنايات للسير في موضوعها على اعتبار أنه ليس هناك مضي مدة يمنع من إعادة النظر في الموضوع (١) .

تعاين على هذا القضاء :

إذا صح اعتبار هذه الجرائم جنابات فيما يتعلق بمدة تقادم العقوبة كما قرر الحكم الاكنف الذكر إلا أنه فيما يتعلق بمدة تقادم الدعوى لا العقوبة يبدو الأمر أكثر دقة ، إذ الفرض هنا أنه لم يصدر حكم نهائي بعد في الدعوى أو لم يصدر حكم بالمره فما العمل والجريمة قلقة النوع لا يتحدد وصفها إلا بالعقوبة المقررة لها ؟ يبدو أن الراجع في العمل هو إخضاع هذا النوع من الجرائم للمدد اللازمة لانقضاء الدعوى في الجنح لا في الجنايات ، وذلك على أساس أن العقوبة المقررة لها في الأصل هي الحبس ، وما عقوبة الجنايات سوى عقوبة جوازية يجوز لمحكمة الجنايات أن توقعها كما يجوز لها الاكتفاء بعقوبة الحبس (٢) .

ولكن يلاحظ أنه طبقاً للمادة ٣٩٤ إجراءات (م ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنابات) إذا حكم على المتهم العائد غيابياً من محكمة الجنايات بعقوبة جنابة فإنه لا يسقط الحكم الصادر بمضي المدة وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائياً بسقوطها . أي تسقط الدعوى هنا بمضي عشرين سنة ، تطبيقاً لقضاء النقض الذي اعتبر أن وصف الواقعة يتحدد هنا بنوع العقوبة المقررة بها دون غيرها ، وتطبيقاً — في نفس الوقت — لنص المادة ٣٩٤ التي تعتبر الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في جنابة بمثابة حكم نهائي في أنه يخضع لمدة سقوط العقوبة لا سقوط الدعوى ، رغم أنه في واقع الأمر ليس حكماً نهائياً ، بل تهديدياً فحسب يسقط بظهور المتهم أو بالقبض عليه .

أما إذا كان الحكم بعقوبة الحبس فإن الدعوى تعتبر عن جنحة ، وتسقط عن ثم يقضى المدة المسقطه للدعوى في الجنح أي بمضي ثلاث سنوات فقط ، لا بمضي المدة المسقطه للعقوبة وهي خمس سنوات ، وذلك لأن المادة ٣٩٤ إجراءات مقصودة على الحكم الصادر من محاكم الجنابات غيابياً في الجنابات دون الجنح ، هذا إذا صح أن هذه الجرائم قلقة النوع ، وأن نوعها يتحدد بنوع العقوبة المقررة بها . أما إذا أخذنا بالرأي القائل إنها جنابات دائماً ، ويصرف النظر عن نوع العقوبة المقررة بها ، فإن العقوبة متى صارت نهائية تنقضي عندئذ

(١) نقض ١ | ٢ | ١٩٣٢ آلاف التسكر .

(٢) راجع نقض ٧ | ٤ | ١٩٢٥ مجموعة المبادئ للرحوم الامتاز جندي غيبه الملك من ٤٣٨ - ٤٣٩ وجنابات مصر في ٧ | ١ | ١٩٢٥ المجموعة الرسمية من ٢٦ رقم ٥١ وجنابات بنى مروف في ٤ | ١٢ | ١٩٢٦ بالحاماة س ٧ رقم ٣٤٢ س ٣٥٠ وقرن نقض ٧ | ٤ | ١٩٢٥ قضية رقم ٨٩ س ٤٢٧ ق ٤٢٧ .

بمضي عشرين سنة — ولو كانت بالحبس — ، وهكذا يظهر في أوضح صورة مدى الفارق الكبير المترتب على تكييف الفعل على نحوه معين دون آخر .

وهنا نثار أيضا نفس صعوبة التكييف فيما يتعلق بالظن في الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنايات في هذا النوع من الجرائم فهل يسقط من تلقاء نفسه بمجرد ظهور المتهم أو القبض عليه على اعتبار أنه في جنابة بصرف النظر عن العقوبة المقررة بها ؟ ... أم يخضع لنظام المعارضة في الأحكام الغيابية مادامت العقوبة المقررة بها هي الحبس على اعتبار أنه يعتبر عندئذ صادراً في جنحة ؟ ... وبعبارة أخرى هل تسرى هنا أحكام الغياب في الجنايات Contumace أم أحكام الغياب في الجنح défaut ؟ وهل تكون العبرة بالوصف الذي أقيمت به الدعوى ، أم بالوصف المنطبق على العقوبة دون غيرها مادامت هذه جرائم قلقة النوع ، أم بصحيح وصف الواقعة في تقدير القانون الموضوعي ؟ ... لنا عودة تفصيلية إلى هذا الموضوع في الجانب القبل من البحث عند ما تكلم من وجهة عامة على تكييف وصف الواقعة يقدر اتصاله بنظام الظن في الأحكام . وإنما يكفي أن نبادر هنا إلى القول بأن العبرة تكون فيما يتعلق بالجرائم التي تقام عنها الدعوى بوصفها جنايات هي بالوصف الذي تقام به دون غيره في السائد من أحكام النقض . وفي الواقع إن المفروض عند البحث في ماهية طرق الظن الجائرة في الحكم انه غيبي أو ابتدائي ، أي ليس نهائياً بعد . وما دام هو كذلك فمن المأخذ القول بأن وصف الواقعة يكون قد تحدد نهائياً بعد . ولا محل لاعتباره كذلك إلا في النطاق الضيق الذي حددته المادتان ٣٩٤ ، ٥٢٩ إجراءات واللذان جاءتا بحكم استثنائي مقصور على تقادم العقوبة ، فلا محل للقياس عليه أو للتوسع فيه — والأخذ به في نطاق الظن في الأحكام — وهذا الحكم مقتضاه ان تبدأ مدة تقادم العقوبة هذه من وقت صيرورة الحكم نهائياً ، وذلك إلا إذا كانت العقوبة محكوماً بها غيابياً من محكمة الجنايات في جنابة فتبدأ المدة من يوم صدور هذا الحكم الغيبي .

وقد صدر حكم ١٩٣٢/٢/١ هذا فجعل دعوى العود المتكرر تعتبر جنحة في نطاق تقادم الدعوى فحسب مادام قد قضى فيها بعقوبة الجنحة من محكمة الجنايات ، فلا يعتبر الحكم فيها حكماً في جنابة ، ولا يعتبر بالتالي كما لو كان حكماً نهائياً . أمالو كان الحكم صادراً بالحبس من محكمة جزئية أو من محكمة استئنافية ولم يكن انتهائياً بل جاز الظن فيه بالمعارضة أو بالاستئناف (في الحالة الأولى) أو بالمعارضة أو بالنقض (في الحالة الثانية) فما هو أثره على تكييف الواقعة في نطاق تقادم الدعوى ؟ إن هذا التساؤل ليس نظرياً فحسب بل قد يثار في العمل إذ أن جريمة العود المتكرر لا تحال إلى المحكمة الجزئية — إذا أحيلت — إلا بمقتضى نظام التجنيح دون غيره ، واسكنها لا تصبح جنحة لهذا السبب وحده إذ لا أثر للتجنيح على تكييف الواقعة .

في الواقع لا يوجد قضاء حاسم في هذه النقطة بالذات . ولكن مادام الراجح في العمل — وفي الفقه — هو اعتبار جرائم العود المتكرر جنحاً بحسب الأصل لاجنابات ، لأن عقوبة الجنابة جوازية يجوز لمحكمة الجنابات أن توقعها كما يجوز لها أن تصرف النظر عنها ، ولأن التشديد هنا مرجعه إلى اعتبارات تتصل بشخص الجاني لا الجريمة ، نقول إنه مادام هذا هو الراجح ، حتى ولو لم تكن هناك أية دعوى قد أقيمت بعد بشأن هذه الجرائم ، فمن باب أولى ترجح كفة اعتبارها جنحاً لو كانت قد أقيمت الدعوى بالفعل أمام المحكمة الجزئية وصدر فيها حكم بعقوبة الجنحة . وبعبارة أخرى ينبغي صرف النظر هنا عن أمرين مجتمعين : — أولاً : الوصف الذي تكون الدعوى قد أقيمت به ، وهو في جرائم العود المتكرر وصف الجنابة لا الجنحة . وما استتبعه هذا الوصف من صدور قرار بالتجنيع أي بإحالة الدعوى إلى المحكمة الجزئية للفصل فيها بمقتضى عقوبة الجنحة ، إذ لا أثر لمثل هذا الوصف ، ولا لقرار التجنيح في تكيف الواقعة . ولنا عودة تفصيلية إلى ذلك في الجانب المقبل من البحث .

ثانيهما : أن الحكم الصادر من المحكمة الجزئية أو الاستئنافية لم يصبح انتهائياً بعد ، لأن مثل هذه الواقعة تعتبر جنحة في السائد ، حتى قبل صدور أي حكم من هذه أو تلك ، فمن باب أولى إذا كان قد صدر الحكم بالفعل بعقوبة الحبس بطبيعة الحال ولو لم يكن انتهائياً . ومما تجدر الإشارة إليه في ختام هذا التعليق أن فيه مجرد القول بأن هناك في القانون المصري ، في وضعه الحالي ، جرائم يصح أن توصف بأنها « قلقة النوع » ما كانت محلاً للاعتراض عند جانب من الفقه . ومن ذلك ما قيل من أن « القانون قد قسم الجرائم إلى جنابات وجنح ومخالفات ، والجريمة تكون واحداً من هذه الأنواع الثلاثة . فالقول بوجود جرائم قلقة النوع هو في الحقيقة خلق لنوع رابع لا يعرفه القانون ، خصوصاً وأن هذا النظر سيؤدي بالضرورة إلى أن يطبق على هذا النوع في فترة القلق ، وبعد أن يستقر وصفها أحكام ترجع إلى النوعين ، فضلاً عن أن تحديد نوع الجريمة في المرحلة السابقة على الحكم لازم لتطبيق الإجراءات الجنائية وحساب مدة السقوط بمسما يتفق مع نوع الجريمة على ما تقدم . ومن أجل ذلك نرى أن الأصح في هذا الشأن هو أن تعتبر هذه الجرائم جنحاً في جميع الأحوال ، ولو حكم فيها بعقوبة الجنابة ، لأن الحكم بهذه العقوبة لم يكن لهالة في الفعل ، فهو لا يتغير من حيث ماديته وخطره الاجتماعي ، وإنما كان التشديد لهالة في شخص الفاعل ، ونقسم الجرائم على الوجه المتقدم بني على النظر إلى الأفعال المكونة لها وليس بالنظر إلى جناتها (١) . »

« بلج »

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	رقم الحكم	الصفحة
(١) قضاء محكمة النقض الجنائية			
نقض : طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارتة . مثال عن حق رجال السلطة العامة في القبض متى كانت الجريمة في حالة تلبس .	٢ يناير ١٩٥٦	٢٨١	١١٨
١ - دفاع . ما يديه المتهم من أوجه دفاع . متى يجوز للمحكمة أن تعرض عن سماعه وتحقيقه ؟	» » »	٢٨١	١١٩
٢ - إهانة . إهانة الموظف . متى تتحقق الجريمة ؟ دعارة . حكم . تسييبه . التحريض على الدعارة . مثال لاستخلاصه بما يؤدي إليه .	٩ يناير ١٩٥٦	٢٨١	١٢٠
متشردون . شرط اعتبار المرأة متشردة طبقا للمادة ٤ من الرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .	» » »	٢٨٢	١٢١
وصف التهمة . إحالة متهم محكمة الجنايات بجناية الاختلاس المنطبقة على المادة ١١٢ ع . استبعاد المحكمة هذه التهمة لعدم توافر أركانها القانونية وإسنادها جنحة السرقة إلى المتهم . وجوب تقييد التهمة إلى هذا التغير . عدم مراعاة ذلك . وعيب الحكم بما يستوجب نقضه .	» » »	٢٨٢	١٢٢
وصف التهمة . دفاع . تغير التهمة من شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه طاعة . هذا تعديل في التهمة لا مجرد تغير في الوصف . وجوب تقييد الدفاع إليه .	١٠ يناير ١٩٥٦	٢٨٢	١٢٣
١ - تفتيش . تفتيش الأشخاص . الاعتبار عملا من أعمال التحقيق . ماهيته .	» » »	٢٨٣	١٢٤
٢ - تفتيش . بحث رجال الإسعاف في جيوب المصاب الغائب عن ضوايه لجمع ما فيها وتعرفها وحصرها قبل نقل صاحبها إلى المستشفى لعلاج . جوازه .	» » »	٢٨٣	١٢٥
معارضة . إعلان . الاعلان لجهة الإدارة . لا يصح أن يبنى عليه الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن .	» » »	٢٨٣	١٢٥
١ - بدعارة . جريمة إدارة منزل للدعارة . ومعارضة	» » »	٢٨٦	١٢٨

العدد الثالث	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٢٧	٢٨٤	١٢ يناير ١٩٥٦
١٢٨	٢٨٤	د د د
١٢٩	٢٨٥	د د د
١٣٠	٢٨٥	د د د
١٣١	٢٨٥	١٦ د د
١٣٢	٢٨٧	د د د
١٣٣	٢٨٧	د د د

ملخص الأحكام

الفجور والدعارة . هما من جرائم العادة .

٢ - دعارة . جريمة إدارة منزل للدعارة . عدم توافر أركانها القانونية . يستلبع عدم قيام جريمة المعاونة في إدارته . علة ذلك .

تفتيش . حكم . تسببه . الدفع ببطلان التفتيش . عدم التعرض له في حكم الادانة الذي استند إلى الدليل المستمد من التفتيش . قصور .

دعوى مدنية . حكم . تسببه . تقديم المتهم محضر صلح بينه وبين المجني عليه . القضاء للاخير بالتعويض دون بيان الأثر المترتب على محضر الصلح . قصور .

إجراءات . حكم . تشكيل هيئة المحكمة . قاض لم يسمع المرافعة في الدعوى . اشتراكه في المداولة . بطلات الحكم . م ٣٣٩ مرافعات .

سلاح . دفاع . دفع المتهم باحراز سلاح بأنه مرخص له به . تقديمه شهادة بذلك . إدانته دون تحقيق دفاعه أو الرد عليه . حكم معيب .

شركة . شركة مساهمة . مسئولية جنائية . عدم مراعاة النسبة التي أوجبها القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٤٧ . في عدد المصيرين المستخدمين في الشركة . نطاق المسئولية الناتجة عن ذلك من حيث الأشخاص ومقر الشركة .

قطن . القانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٦ بشأن مراقبة بذرة القطن . قصد الشارع منه . التعديل الذي ادخل عليه بمقتضى الرسوم بقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٧ والقرار الصادر في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٧ . لا يتناول المساس بالإجراءات التي أوجبت المادة الثانية من القانون المذكور اتخاذها قبل إجراء الحاج . تخص البذرة بمعركة موظفي وزارة الزراعة . غير لازم .

١ - مجال عمومية . السماح ببيع البوطة في سجل عمومي

العدد الثالث	فهرست	الستة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		دون الحصول على ترخيص . طبيعة هذه الجريمة . أثر هذه الطبيعة فيما يتعلق بمحاكمة المتهم .
		٢ - محال عمومية . القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ سريان أحكامه (فيما عدا حكم المادة الثانية منه) على المحال العمومية الموجودة وقت العمل به .
١٣٤	٢٨٨	١٦ يناير ١٩٥٦
		اختصاص . دعاوى الحقوق المدنية . مناطه . اختصاص المحاكم الجنائية بنظرها والفصل فيها .
١٣٥	٢٨٩	١ - مواد مخدرة . إحرازها . معاقب عليه بصرف النظر عن الباعث .
		٢ - مواد مخدرة . ركن الإحراز . ماهيته .
		٣ - مواد مخدرة . القصد الجنائي . ماهيته .
١٣٦	٢٨٩	١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . حق محكمة الموضوع في القضاء بقيام حالته متى توافرت مقوماته ولو لم يدفع به المتهم .
		٢ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . حق الدفاع الشرعي . المحكمة من تشريعه انتزاع المتهم سلاح خصمه .
		موالاة الاعتداء عليه بعد تجرده من السلاح . ذلك باعتداء معاقب عليه وليس دفاعاً شرعياً .
١٣٧	٢٩٠	استثنائ . دعوى مدنية . تقدير قيمة الدعوى في حالة تعدد المدعين مدنياً عن فعل ضار واحد بقيمة المدعى به بنامة .
		شرطه . مثال . (للسادتان ٤١ و ٤٢ مرافعات) .
١٣٨	٢٩٠	إجراءات . شقوية المرافعة . الاكتفاء بتلاوة الشهادة التي أبدت في التحقيق الابتدائي . متى يجوز ؟
١٣٩	٢٩١	١ - دفاع . استعداد المدافع عن المتهم . موكل إلى تقديره .
		٢ - إثبات . اعتراف . تعويل المحكمة على اعتراف المتهم في أية مرحلة من مراحل التحقيق متى اطمأنت إليه وعلى الرغم من إنكاره أمامها بالجلسة . جائز .

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
نقض التقرير بالظن . التوكيل فيه يجب أن يكون ثابتا وقت التقرير بالظن . عدم مراعاة ذلك . عدم قبول الظن شكلا .	٢٤ يناير ١٩٥٦	٢٩١	١٤٠
١ - نقض . ظن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارتة . مثال في جرمين شروع في قتل وسرقة بحمل سلاح .	» » »	٢٩٢	١٤١
٢ - اجراءات . شفوية المرافعة . إثبات . استناد المحكمة في حكمها إلى ما ورد في التحقيقات من الأوراق والتقارير الطبية ومحاضر المعاينة وأقوال الشهود الآخرين الذين لم يسمعوها بالجلسة . متى يجوز ذلك ؟	» » »	٢٩٢	١٤٢
وصف التهمة . دفاع . معاقبة المتهم عن ذات الجريمة المرفوعة من أجلها الدعوى بعد استبعاد ظرف سبق الاصرار . تنبيه الدفاع . غير لازم .	» » »	٢٩٢	١٤٣
١ - اختلاس أشياء معجوزة . متى تم الجريمة ؟	» » »	٢٩٢	١٤٣
٢ - اختلاس أشياء معجوزة . السداد اللاحق لوقوع الجريمة . لا يؤثر في قيامها .	» » »	٢٩٢	١٤٣
قتل عمد . مسئولية جنائية . تضامن متهمين في المسئولية الجنائية عن جريمة القتل . مناطه .	٢٥ يناير ١٩٥٦	٢٩٣	١٤٤
١ - إثبات . خيرا . تقدير رأيهم والفصل فيما يوجه إليهم تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .	» » »	٢٩٣	١٤٥
٢ - دفاع . تولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جنابة واحدة . متى يجوز ؟	» » »	٢٩٣	١٤٦
١ - دفاع شرعي . حكم . تسببه . تحدث الحكم عن كل ركن من أركان حق الدفاع الشرعي في عبارة مستقلة . غير لازم .	» » »	٢٩٣	١٤٦
٢ - إثبات . حرية المحكمة في تكوين عقيدتها . فصل محكمة الجنابات الجنحة عن الجنابة . استنادها إلى عناصر الدعوى كافة التي تشملها التحقيق الابتدائي لتكوين عقيدتها . جائز .	» » »	٢٩٣	١٤٦
تزوير . تزوير في أوراق رسمية . متى تحقق الجريمة ؟ ركن الضرر في هذه الجريمة . ماهيته .	» » »	٢٩٤	١٤٧

العدد الثالث	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٤٨	٢٩٤	٣١ يناير ١٩٥٦
١٤٩	٢٩٤	» » »
١٥٠	٢٩٥	» » »
١٥١	٢٩٥	» » »
١٥٢	٢٩٦	» » »
١٥٣	٢٩٦	» » »
١٥٤	٢٩٧	» » »

وصف التهمة . دفاع . تصحيح المحكمة بيان كيفية ارتكاب الحادث . لا يعد تغيير الوصف التهمة . إجراؤه في الحكم بعد الفراغ من سماع الدعوى . جائز .

١ — تفتيش . صدور الإذن به من وكيل نيابة في جريمة مما يدخل في اختصاص المحاكم العسكرية . عدم اجراء تحقيق قبل صدور الاذن . لا يقدح في صحته . علة ذلك .

٢ — تفتيش . عثور أحد المخبرين على المادة المخدرة أثناء التفتيش . حصول ذلك تحت إشراف الضابط المأذون به . تفتيش صحيح .

١ — دفاع . ما يعد إخلالا بحق الدفاع . تعارض دفاع منهم مع دفاع منهم آخر . تولي محام واحد المرافعة عن المتهمين . إخلال بحق الدفاع . مثال في قضية تزوير .

٢ — نقض . أثر النقض . نقض الحكم بالنسبة لأحد الطاعنين . يقتضي نقضه بالنسبة للطاعن الآخر الذي يتصل به وجه الطعن ولو لم يقدم أسبابا لطعنه .

١ — إخفاء أشياء مسروقة . ركن الإخفاء . متى يتوفر؟

٢ — إخفاء أشياء مسروقة . حكم . تسييبه . ركن العلم بالسرقة . التحدث عنه صراحة وعلى استقلال . غير لازم .

نقض . اجراءات الطعن . عدم تمكن الطاعن من اتباع الاجراءات التي رسمها القانون للتقرير بالطعن بسبب وجوده بالسجن الحربي . إبداءه رغبته كتابة في التقرير بالطعن أثناء وجوده بالسجن . تقديمه الأسباب في الميعاد بواسطة محاميه . قبول الطعن شكلا .

إثبات . معاينة . إجراؤها بمعرفة وكيل شيخ المحفراء . استناد الحكم إليها فيما استند إليه من أدلة . جائز .

أسباب الإياحة وموانع العقاب . الدفاع الشرعي . ما الذي يشترط لقيام حاله؟

العدد الثالث	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٥٥	٢٩٨	٣١ يناير ١٩٥٦
١٥٦	٢٩٨	» » »
١٥٧	٢٩٩	٢ فبراير ١٩٥٦

حكم . تسييبه بوجه عام . إثبات . حكم البراءة . يكفي فيه
أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلي المتهم مادام الظاهر
من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

١ - اثبات . حربة المحكمة في تكوين عقيدتها من
مجموع الأدلة المطروحة عليها .

٢ - سبق الإصرار . حكم . تسييبه . مثال لكفاية
استظهار سبق الإصرار .

٣ - نقض . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من آثاره .
مثال في قتل عمد مع سبق الإصرار .

(٢) قضاء محكمة النقض المدنية

١ - نقض . طعن . إعلان تقرير الطعن . إعلانه الي
المطعون عليه بمكتب محام . عدم ثبوت أن هذا المكتب اتخذ
في إعلان الحكم ملاحظاً للمطعون عليه . بطلان الإعلان .
المادة ٣٨٠ مرافعات .

٢ - نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن .
إعلانه للنيابة لمجرد عدم اتمام الإعلان . بطلان الإعلان .
المادتان ١٢ ، ٢٤ مرافعات .

٣ - نقض . طعن . أسباب غير مقبولة . قصور أسباب
الطعن عن البيان التفصيلي الواجب قانوناً . أسباب غير
مقبولة . المادة ٤٢٩ مرافعات .

٤ - نقض . طعن . تقرير الطعن . العبرة في تفصيل
أسباب الطعن . هي بما جاء بالتقرير وحده .

٥ - اجارة . مسئولية . مشاركة تأجير موقوف لسفينة .
انتفاء مسئولية مالكها قبل الغير . القول بعلم المالك بتأجيرها
لغير وإقراره له واعتماده عليه في تحصيل الأجرة . لا يجدي
في ترتيب المسئولية .

٦ - اثبات . أعمال النقل البحري . تأجير سفينة لأعمال
النقل البحري . افتراض العلم مقدماً بجواز التأجير للغير .

العدد الثالث	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
تاريخ الحكم	ملخص الأحكام	الرقم الترتيب
	٧ — اجارة . عقد . تكييفه . عقد تأجير سفينة . حق محكمة الموضوع في تكييفه بأنه مشاركة نقل لزمن موقوف .	
٢ فبراير ١٩٥٦	نقض . طعن . اعلان . اعلان تقرير الطعن . اغفال المحضر بيان مصدر علمه بغياب المعلن اليه . عدم اثبات الخطوات التي سبقت تسليم صورة اعلان تقرير الطعن . بطلان الاعلان . المادتان ١٢ و ٢٤ مرافعات .	٣٠٠ ١٥٨
» » »	١ — تسجيل . اثبات . ملكية . وارث . اقرار صادر من مورث بملكية آخر لأطيان . اعتباره مقررًا للملكية لا منشأ لها . حججه على ورثة هذا المورث بغير حاجة الي تسجيل . القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .	٣٠١ ١٥٩
	٢ — وصية . حكم . تسببه استخلاص الحكم من الأوراق المقدمة أن التصرف الصادر من مورث الى أولاده وصية . موضوعي .	
	٣ — نقض . طعن . تقرير الطعن . عدم بيان مواضع العيب في الحكم في تقرير الطعن . عدم الانتفاة إلى ما يرد في مذكرة الطاعن من تفصيل لهذا العيب .	
» » »	نقض . طعن في إجراءات الطعن . اغفال الطاعن ايداع صورة رسمية مطابقة للاصل من الحكم الابتدائي الذي أجال إليه الحكم المطعون فيه في أسبابه . قوله بأن الدعوى رفعت بطريق المعااة ولم يسدّد رسمها . لا يشفع له .	٣٠٤ ١٦٠
» » »	١ — حكم . إصداره . إجراءات التقاضي . حجز الدعوى للحكم . أثره .	٣٠٤ ١٦١
	٢ — حكم . إصداره . إجراءات التقاضي . دعوى . اعلان . قرار إعادة الدعوى للمرافعة بعد حجزها للحكم . وجوب اعلان طرفها بهذا القرار أو ثبوت حضورها وقت النطق به . تقرير المحكمة اعتبار النطق بقرارها اعلانًا للقائب من الخصوم . لا يفتى . الصورة التي يجوز فيها اغفال اعلان	

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
طرق الخصومة . المادة ٣٤٤ مرافعات . ٣ — نقض . طعن . ميعاد الطعن . محل مختار . متى يبدأ ميعاد الطعن ؟ احتسابه من اعلان الحكم للطاعن في المحل المختار . غير جائز . المادة ٣٧٩ مرافعات . ٤ — نقض . طعن . المصلحة في الطعن . دفع . الدفع بانعدام المصلحة في الطعن لعدم تقديم الطاعن طلبات أو مذكرات في الاستئناف وعدم اعتراضه على طلب انتهاء التفليسة بعد القضاء استئنافيا بالغاء حكم اشهار الافلاس . في غير محله . ١ — نقض . طعن . اعلان . اعلان تقرير الطعن . اعلان للنياية . عدم بذل أى مجهود في تعرف محل الإقامة الذى انتقل اليه المعلن اليه . بطلان الاعلان . ٢ — نقض . طعن . اعلان . اعلان تقرير الطعن . عدم اثبات الخطوات التي سبقت تسليم الصورة للضابط المنوب . بطلان الاعلان . ٣ — شفعة . شرط ملكية الشفع لما يشفع به . مجرد حيازة الشفع . لا يغنى عن اثبات ملكيته . ٤ — اثبات . قرائن . حيازة . ملكية . اعتبار الحيازة مجرد قرينة قانونية على الملك . جواز نفيها . ١ — تنفيذ عقارى . رسو المزداد . غش . قاعدة أن الغش يبطل التصرفات . قيام الحكم ببطلان رسو المزداد على هذه القاعدة . لا خطأ . ٢ — إثبات . غش . محكمة الموضوع . سلطة قاضي الموضوع في استخلاص عناصر الغش من وقائع الدعوى وتقدير ما يثبت به وما لا يثبت . ٣ — تضامن . تنفيذ عقارى . حق المدين المتضامن في الرجوع بما دفعه عن المدين الآخر ونزع ملكيته لأرضه وشركتها بالمزاد لنفسه سرنا أو جهرا . شرطه . كون الوفاء من ماله الخاص .	٢ فبراير ١٩٥٦	٣٠٧	١٦٢
	٩	٣٠٨	١٦٢

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم الترتيب	الرقم الحالي
٤ - تنفيذ عقارى . رسو الزاد . نيابة . وكالة . قيام مدین متضامن بقسوة الدين لحساب المدينين جميعا ومن مال مشترك بينه وبينهم ونزع ملكية أرض المدينين الآخرين وشراؤها بالزاد لنفسه . ذلك يمنع من إضافة الملك اليه اعتبار رسو الزاد كأنه لم يكن إلا في خصوص انتهاء علاقة الدائن بالمدين المزوعة ملكيته .			
٥ - حلول محل الدائن . تأميمات تضامن مدین متضامن دفع من الدين زيادة عن نصيبه . قيام نزاع في هذه الزيادة . امتناع التنفيذ بها على مال المدينين الآخرين . عدم قبول طلب شطب القيود والتسجيلات التي تحملها تسوية الدين قبل معرفة تلك الزيادة .			
١ - موظفون . اختصاص . مجلس الوزراء . مجالس التأديب . تعويض . مدى اختصاص مجلس الوزراء بفصل الموظفين . استقلال حقه في ذلك عن الفصل التأديبي . صدور قرار مجلس الوزراء بفصل موظف أحيل الى مجلس تأديب . الحكم بتعويضه باعتبار أن المجلس غير مختص . خطأ .	٩ فبراير ١٩٥٦	٣١٥	١٦٤
٢ - موظفون . الفصل الاداري . اختلاف الفصل التأديبي عن الفصل الاداري . ماهية هذا الاختلاف .			
٣ - موظفون . اختصاص . مجلس الوزراء . قرار الفصل الاداري . مدى رقابة المحاكم عليه .			
١ - موظفون . معاشات . موظف أحيل الى المعاش ومنح معاشا استثنائيا . تناقض معاشه طبقا للقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٤٤ . القول بأن ذلك يستلزم إعادة هذا الموظف للخدمة وهو ما قصده اليه المشرع باصدار هذا القانون . خطأ .		٣٢٠	١٦٥
٢ - موظفون . مسئولية . موظف أحيل الى المعاش على وجه قانوني . طلبه اعادته للخدمة تأسيسا على أن المميزا بالتى منحته له ذهب بها تشرح لاجق . حق الادارة في رفض هذا الطلب .			

العدد الثالث	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٣ - موظفون . مسئولية . معاشات . ماهية علاقة الموظف بالحكومة . تسوية حالة موظف بناء على طلبه ومنحه معاشا استثنائيا . صدور تشريع ترتب عليه انقاص معاشه . القول بوجوب إعادته للخدمة . في غير محله .
		٤ - موظفون مسئولية . تعويض . دعوى . دعوى تعويض بسبب تطبيق أحكام القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٤ على حالة موظف أحيل إلى المعاش . غير مقبولة .
١٦٦	٩ فبراير ١٩٥٦	١ - نقض . طعن . سبب جديد . بيع . وصية . عقد . تكييفه . التمسك بأن تصرفا صادرا من مورث إلى ورثته كان في حقيقته وصية مستورة في عقد بيع . عدم قبول التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .
		٢ - حكم استثنائي . تسييبه . قيام الحكم الاستثنائي على أساس سليم . عدم التزام محكمة الاستئناف بالرد على كل أسباب الحكم المستأنف .
		٣ - صورية . تسجيل . بيع . عقد بيع صوري . لا وجود له قانونا . المفاضلة بين تسجيله وتسجيل محضر صلح . لأجل لها .
١٦٧	٣٢٦	نقض . طعن . المحصوم في الطعن . شفعة . وجوب اختصاص البائع والمشتري والشفيع في جميع مراجعها . بطلان إعلان تقرير الطعن بالنسبة للبائع . عدم قبول الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم .
١٦٨	٣٢٧	نقض . طعن . إعلان . إعلان تقرير الطعن . بطلان الإعلان للنيابة . علم المطعون عليه بهذا الإعلان : لا يصححه ولا يزيل البطلان .
١٦٩	٣٢٨	١ - نقض . طعن . إجراءات الطعن . حضور المطعون عليه : محام لم تكن له صفة الوكيل عن المطعون عليه في تاريخ إيداع المذكرة باسم المطعون عليه : توثيق توكيله في اليوم

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	العدد
التالي للايداع . وجوب استبعاد المذكرة واعتبار أن المطعون عليه لم يحضر ولم يبد دفاعا .			
٢ - حكم . دعوى . خصومة . حكم صادر بوقف الدعوى بقصد توقيع جزاء على المدعى . إضافة موافقة المدعى عليه على الايقاف في أسباب الحكم . لا يفيد أن المحكمة استجابت لطلب تقدم به الطرفان لوقف الدعوى . المادتان ١٠٩ / ٢ و ٢٩٢ مرافعات .			
٣ - دعوى . خصومة . إجراءات التقاضي . وقف الدعوى تطبيقا للمادتين ١٠٩ ، ١١٤ مرافعات : إجراءات تعجيلها . تقع على قلم الكتاب لا الخصوم . أعمال حكم المادة ٢٩٢ مرافعات واعتبار المدعى تارك دعواه . في غير عمله .			
١ - استئناف . أثره . دفع . دعوى استرداد الحصة المبيعة : الدفع أمام محكمة أول درجة بسقوط الحق في طلب الاسترداد . استئناف الحكم الصادر بما تضمنته من قضاء في الدفع وفي الموضوع . اعتبار الدفع مطروحا أمام المحكمة الاستئنافية . المشتري غير مكلف بإثبات تمسكه به أمامها .	١٦ فبراير ١٩٥٦	٣٣١	١٧٠
٢ - قانون . تنازع القوانين . دعوى استرداد الحصة المبيعة . ميعاد رفعها . صدور البيع في ظل القانون المدني القديم . سكوت الشركاء في الملك عن رفع الدعوى إلا بعد نفاذ القانون المدني الجديد : خضوع المدة الواجب رفع الدعوى فيها لأحكام القانون الجديد .			
٣ - استرداد الحصة المبيعة . صدور بيع عن جمعية في عين معينة إلا عن حصة في مجموع مشتملات الشركة بما لها ومما عليها . من حقوق والتزامات . عدم أحقية الورثة في طلب الاسترداد . المادتان ٤٦٢ مدني قديم ، ٨٣٣ مدني جديد .			
شفعة . دفاع . أحوال لا يجوز فيها الشفعة . تمسك المشتري بشراء أرض بطريق المارمة من مصلحة الأملاك . اعتبار هذه البيع معزوا وحدين البيع والهبة والمباح . عدم جواز	٣٣٤	١٧١	

العدد الثالث	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الشفعة فيه . قضاء الحكم بالشفعة مع إغفال الرد على هذا البائع . نقض الحكم .
١٧٣	١٦ فبراير ١٩٥٦	تنفيذ عقارى . تسجيل تنبيه نزع الملكية في ظل قانون المرافعات القديم . أثره .
١٧٣	» » »	قوائد . الحد الأقصى للقائدة التي يجوز الاتفاق عليها قانونا . اتصاله بقواعد النظام العام . مبرانه من تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد حتى على الاتفاقات السابقة .
١٧٤	٢٣ » »	١ - وصية . قانون . تنازع القوانين . خضوع الوصية للقانون السارى وقت الوفاة . وفاة المورث بعد مريان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . خضوع وصيته لحكم هذا القانون .
		٢ - وصية . بيع . مرض الموت . صدور وصية تخضع لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . مجال البحث في تطبيق حكم المواد ٢٥٤ مدنى قديم وما بعدها . إعمال أحكام هذه المواد على الوصية المذكورة . فى غير محله .
		٣ - نقض . طعن . الخصوم فى الطعن . دفع . دعوى ليست بين قبيل الدعاوى التى أوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . الدفع بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلان جميع أطراف الخصومة عند الطعن بالنقض . فى غير محله . المادة ٢٨٤/١ مرافعات .
١٧٥	» » »	١ - بيع . قوة الأمر الملقى . إجراءات . دعوى . تسجيل . تسجيل المشتري عقد شرائه قبل صدور حكم بأن البائع غير مالك للعين المباعة . اختصاص البائع فى الدعوى التى يصدر فيها هذا الحكم دون المشتري . عدم اعتبار البائع ممثلا للمشتري .
		٢ - بيع . إثبات . إقرار . صورية . تواطؤ . حكم . تشبيه . الاستدلال بالحكم فى عدم جدية عقد بيع وتواطؤ

العدد الثالث	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧٦	٣٤٤ ٢٣ فبراير ١٩٥٦	المشتري في تحريره باقرار غير مسجل صادر من البائع في تاريخ سابق على هذا العقد ودون أن يتضمن إشارة إلى العقد . استدلال غير سائق . استئناف . بيانات عريضة الاستئناف . إعلان . شركة . بيان اسم الشركة المستأققة ومركز إدارتها في عريضة الاستئناف . يكفي لصحة العريضة . الحكم بإعلان العريضة لعدم ذكر اسم من يمثل الشركة فيها . خطأ . المادة ١٠/٢ مرافعات .
٣٤٧		منازعات الأحوال الشخصية للاستاذ نصيف زكي الهامى .
٣٥٧		تكييف الواقعة وما يشهده من مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَجْلِسِ شُؤْنَاتِ

قرار بالقانون رقم ٣١٨ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
في شأن الخدمة العسكرية والوطنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية ،
وعلى التفويض الصادر لنا من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٦ ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنصوص المواد ١١ و ١٢ و ١٥ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥
المشار إليه النصوص الآتية :

« مادة ١١ — تقسم جمهورية مصر لأغراض التجنيد إلى مناطق تعين بقرار من وزير
الحربية ويرأس كل منها ضابط عظيم من القوات المسلحة يكون له الإشراف على أعمال
التجنيد بالمنطقة ويتبع كل من هذه المناطق مراكز دائمة يطلق عليها (مراكز التجنيد)
ويرأس كل منها ضابط عظيم من القوات المسلحة يكون له الإشراف على أعمال التجنيد بدائرة
المركز وتحدد اختصاصات هذه المناطق والمراكز بقرار من وزير الحربية » .

« مادة ١٢ — يقوم بأعمال التجنيد بكل مركز من مراكز التجنيد مجلس تجنيد يؤلف
بقرار من وزير الحربية على الوجه الآتي :

رئيس مركز التجنيد رئيساً

اثنان من الضباط يعينهما رئيس مركز التجنيد

مندوب عن المديرية أو المحافظة يتدببه المدير أو المحافظ أعضاء
أحد أعضاء مجلس المديرية يختاره المجلس أو أحد أهالي المنطقة يختاره المحافظ

وعند غياب الرئيس يتوب عنه أقدم الضباطين .

ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٠ مكرر الصادر في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ .

ضابطان وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات فإذا تساوت رجع الرأي الذي منه الرئيس .
 « مادة ١٥ — يلحق بإدارة التجنيد ومناطق التجنيد قومسيون طبي خاص أو أكثر
 يؤلف من إخصائيين متنوعين لا يقل عددهم عن سبعة يصدر بتعيينهم قرار من مدير إدارة
 التجنيد وتكون قرارات هذا القومسيون نهائية » .

مادة ٢ — تلغى المادة ٢٤ من القانون المشار إليه .

مادة ٣ — يستبدل بنصوص المواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ النصوص الآتية :

« مادة ٢٥ — بعد انتهاء العمليات السابقة بوضع مجلس التجنيد بالاشتراك مع الصيارف
 والعمد والمشايخ ومندوبي التجنيد كشفا من ستة أقسام ويبين في القسم الأول منه أسماء
 اللائقين للخدمة وفي القسم الثاني أسماء المتخلفين وفي القسم الثالث أسماء من تقرر استثنائهم
 أو إعفاؤهم بصفة مؤقتة وفي القسم الرابع أسماء من تقرر استثنائهم أو إعفاؤهم بصفة
 نهائية وفي القسم الخامس أسماء غير اللائقين وفي القسم السادس أسماء المستبعدين للوفاة
 بمحاضر إدارية أو لسبب آخر مع بيان أسباب الاستبعاد .

ويحرر الكشف المذكور من أربعة صور يصدق عليها من رئيس مجلس التجنيد وأعضائه
 وترسل إحداها إلى إدارة التجنيد والثانية إلى منطقة التجنيد المختصة والثالثة إلى مأمور
 المركز أو القسم أو العمدة بالمركز أو مندوبي التجنيد بالأقسام ومناطق الحدود وتحفظ
 الرابعة في المديرية أو المحافظة أو مركز التجنيد » .

« مادة ٢٦ — لمدير إدارة التجنيد من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن أن
 يأمر بأن تضاف إلى الكشف الأسماء التي أهمل إدراجها وأن يستبعد منها الأسماء التي
 أدرجت بغير حق مع بيان أسباب الإدراج أو الاستبعاد في الأمر الصادر منه بذلك » .

« مادة ٢٧ — يجوز التعظم من القرارات الصادرة من مجلس التجنيد أو من مدير إدارة
 التجنيد إلى لجنة مؤلفة من عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب ومن ضابطين عظميين من
 القوات المسلحة العاملة وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان القرار إلى صاحب الشأن
 ويصدر بتشكيل هذه اللجنة وبيان إجراءاتها قرار من وزير الحربية وفي جميع الأحوال
 تكون قرارات هذه اللجنة نهائية » .

« مادة ٢٨ — الأشخاص الذين تم الكشف عليهم طبيًا وثبتت لياقتهم للخدمة يكونون
 تحت الطلب وعليهم تبليغ إدارة التجنيد عن أي تغيير يطرأ على حال إقامتهم بكتاب موصى
 عليه خلال شهر من هذا التغيير إذا حصل خلال السنة التي يجوز فيها طلبهم للتجنيد طبقا
 لأحكام المادة ٢٩ ويسرى هذا الإلزام على كل من طلب للكشف الطبي وتخلف » .

مادة ٤ — تضاف إلى القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ المادة الآتية برقم ٢٨ مكررا :

« مادة ٢٨ مكررا — الأشخاص الذين تقرر لياقتهم طبيًا والموضوعين تحت الطلب

طبقا للمادتين ٢١ و ٢٨ وكذلك المتخلفون بعد الكشف عليهم طبيا بواسطة قومسيون طبي المنطقة المختص لتحديد درجة اللياقة الطبية لكل منهم كما تقوم منطقة التجنيد بتحديد المستوى الثقافي لهم وبسحب أرقام أسبقية التجنيد لكل مستوى طبي ثقافي بالنسبة لكل مركز أو بندر أو قسم على حدة في جلسة علنية كما تسحب رقما واحدا لكل مستوى طبي ثقافي ويكون مشتركا بالنسبة لجميع من استبعدوا بطريق الخطأ أو لمن زال عنهم سبب الاعفاء أو الاستثناء أو أضيفوا بعد إجراء عملية سحب أرقام التجنيد .

أما المتخلفون فيثبتون في رأس قائمة المستوى الذي يتحدد لهم بعد فرزهم .

وتحدد درجات اللياقة الطبية والمستويات الثقافية بقرار من وزير الحربية .

مادة ٥ — يستبدل بنصوص المادتين ٢٩ و ٥٠ والبند (ب) من المادة ٦٤ من القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ النصوص الآتية :

« مادة ٢٩ — يطلب سنويا من كشوف أسبقية التجنيد عدد ممن تقرر لياقتهم طبقا للمادة ٢٨ مكرر حسب أرقام أسبقية التجنيد وذلك لإلحاقهم بإحدى المنظمات المنصوص عليها في المادة ٢ .

وتحدد وزارة الحربية نسبة من يطلبون للتجنيد على دفعات من المدرجين بكشوف أسبقية التجنيد في السنة ذاتها .

وتقوم إدارة التجنيد بإبلاغ كل محافظة أو مديرية أو قسم أو بندر أو مركز عن أسماء من يطلبون في كل دفعة للكشف عليهم طبيا أمام القومسيون الطبي ويكون طلب الأفراد بحسب ترتيبهم في كشف أسبقية التجنيد وبالنسبة ذاتها بين أفراد كل قسم أو بندر أو مركز وطلب من زال عنه سبب الاستثناء أو الاعفاء للتجنيد في دور الرقم المشترك المذكور في المادة ٢٨ مكرر وعند تعدد هؤلاء يكون ترتيب طلبهم فيما بينهم أسبقية زوال سبب الاستثناء أو الاعفاء . ويعلن المطلوبون للحضور قبل اليوم المعين للكشف عليهم طبيا بما لا يقل عن خمسة عشر يوما وبين القومسيون الطبي درجة لياقة كل شخص للخدمة .

ومن يقرر القومسيون الطبي لياقته يلحق بالخدمة العسكرية أو الوطنية أو يبقى تحت الطلب للخدمة الوطنية وذلك تبعا لما يقتضيه الحال .

وتبدأ مدة الخدمة بالنسبة لهؤلاء الأفراد من تاريخ موافقة مدير إدارة التجنيد أو من يقوم مقامه على إلحاقهم بها .

« مادة ٥٠ — يجوز لوزير الحربية استدعاء رجال الاحتياط كلهم أو بعضهم للقيام بالتمارين العسكرية مدة لا تزيد عن ستة أسابيع كل سنة .

ويراعى بقدر الامكان اختيار الزمان والمكان للملأمين لطلبهم بحيث لا تتعطل أعمالهم العادية .

ويراعى في ذلك عدد من يستدعى منهم بالنسبة لمن يعملون في الشركات أو المؤسسات الأهلية ويكون لوزير الحربية الحق في استثناء بعض أشخاص يكون استدعاؤهم معطلا للعمل من الناحية الفنية وذلك بناء على طلب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

وتحسب مدة الاستدعاء أجازة استثنائية بماهية كاملة بالنسبة لمن يستدعى من موظفي الحكومة ومستخدميها وعمالها وتتحمل الشركات والمؤسسات الأهلية الفرق بين ماهيات رجال الاحتياط من موظفيها ومستخدميها وعمالها الذين يتم استدعاؤهم وفقا لهذه المادة وبين ما تدفعه وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء .

« مادة ٦٤ — فقرة ب — شهادة بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقا لأحكام المادتين ٨ و ٩ » .

مادة ٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٣٧٦ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

صدر القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية وكان من بين أسباب إصداره وإلغاء القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية أن هذا القانون الأخير كان قاصرا عن الوصول إلى تجنيد كل من تحتاج إليهم القوات المسلحة من مثقفين وغير مثقفين ومن يمكن الانتفاع بهم في الميدان وفي الخطوط الخلفية إذ أن هذا الغرض لا يمكن تحقيقه إلا بطريق الكشف الطبي على مواليد السنة المفروضة عليهم الخدمة العسكرية أو الوطنية وتقسيمهم إلى درجات طبية بمعرفة القومسيون الطبي الخاص بإدارة التجنيد ثم وضعهم في القوات المسلحة أو المصالح والهيئات الحكومية ذات النظام العسكري وكتاب الأعمال الوطنية بحسب حاجة هذه الجهات .

وبالنظر إلى أن مواليد أى سنة من السنوات الذين تفرض عليهم الخدمة العسكرية يتراوح بين ٢٥٠٠٠٠ و ٣٥٠٠٠٠ مما يتعذر معه على إدارة التجنيد — ولا يوجد بها الآن سوى قومسيون طبي واحد بالقاهرة — أن تقوم بالكشف الطبي عليهم جميعا وتقسيمهم إلى الدرجات الطبية المطلوبة في خلال السنة لأن ذلك يقتضى أن تقوم بالكشف يوميا على حوالي ١٠٠٠ شخص وتقسيمهم إلى هذه الدرجات وهو أمر غير ممكن .

علاوة على أن اللجان الطبية بمراكز التجنيد لا تستطيع القيام بذلك لقلة عدد

اطبائها وعدم توافر الاختصاصيين في الأمراض المختلفة وعدم وجود الامكانيات اللازمة للكشف الطبي .

فقد استلزم ذلك أن تعيد ادارة التجنيد تنظيمها الحالي فرأت انشاء ثلاثة مناطق تجنيد في كل من القاهرة و طنطا وأسبوط ويتبع كل منها مراكز تجنيد ويكون بكل منطقة قومسيون طبي لاعادة الكشف الطبي على جميع من تقرر لياقتهم الطبية بالفرز الابتدائي بواسطة اللجان الطبية وتقسيمهم إلى درجات طبية

ولما كان القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية بمصوصه الحالية لا يتمشي مع هذا التنظيم فقد رأى تعديل بعض أحكامه على الوجه الآتي :

أولاً — عدلت المادة ١١ بحيث تقسم الجمهورية المصرية لاغراض التجنيد إلى مناطق يرأس كل منها ضابط عظيم ويتبع كل من هذه المناطق مراكز دائمة يطلق عليها « مراكز التجنيد » ويرأس كل منها ضابط عظيم أيضا .

ثانياً — عدلت المادة ١٢ بحذف كلمة « العاملين » الواردة عقب عبارة « اثنان من الضباط » في صدد تأليف مجلس التجنيد وبذلك يمكن استخدام ضباط الاحتياط أعضاء بمجالس التجنيد خصوصا وأن هذا النوع من الضباط يستخدم على نطاق واسع في جميع أسلحة الجيش .
ثالثاً — أعيدت صياغة المادة ١٥ بإضافة عبارة « مناطق التجنيد » عقب عبارة « يلحق بادارة التجنيد » ليمتشي هذا النص مع التنظيم الجديد .

رابعاً — ألغيت المادة ٢٤ من القانون وكانت هذه المادة تنص على أنه يشرف مجلس التجنيد على عملية سحب أرقام أسبقية التجنيد في جلسة علنية ويتم ذلك بأن يسحب كل شخص لائق للخدمة رقما ويسحب الرئيس أرقام المتخلفين ثم يسحب رقما واحدا يكون مشتركا لجميع الأشخاص الذين استبعدوا بطريق الخطأ أو لمن زال عنهم بسبب الاستثناء أو الاعفاء .

وسبب هذا الالغاء أن التنظيم الجديد في ادارة التجنيد يقضى بعدم اجراء عملية سحب أرقام أسبقية التجنيد بمعرفة مجلس التجنيد وإنما تعمل أرقام أسبقية التجنيد عقب تقسيم اللائقين للخدمة للدرجات الطبية الثقافية .

خامسا — عدلت المادة ٢٥ بحيث يضع مجلس التجنيد بالاشتراك مع الصياف والعمد والمشايع ومندوبي التجنيد كشفا من ستة أقسام بدلا من خمسة بحيث يكون اللائقين للخدمة كشف مستقل عن كشف المتخلفين .

كما نص على أن تحرر الكشوف من أربعة صور بدلا من ثلاثة وترسل احداها إلى إدارة التجنيد والثانية إلى منطقة التجنيد المختصة والثالثة إلى مأمور المركز أو القسم أو العميد بالمركز أو مندوبي التجنيد بالأقسام ومناطق الحدود وتحفظ الرابعة في المديرية أو المحافظة أو مركز التجنيد .

سادسا - عدلت المادة ٢٨ تعديلا من مقتضاه الزام الأشخاص الذين طلبوا للكشف الطبي وتخلفوا بتبليغ ادارة التجنيد عن أى تغيير يطرأ على محال اقامتهم بكتاب موصي عليه خلال شهر من هذا التغيير إذا حصل خلال السنة التى يجوز فيها طلبهم للتجنيد طبقا لأحكام المادة ٢٩ وذلك كالأشخاص الذين تم الكشف عليهم طبيا وثبتت لياقتهم للخدمة .

سابعا - أضيف مادة جديدة برقم ٢٨ مكرر فى التعديل وتقضى هذه المادة بأن الأشخاص الذين تقرررت لياقتهم طبيا والموضوعين تحت الطاب طبقا للمادتين ٢١ و ٢٨ وكذلك المتخلفون بإعاد الكشف عليهم طبيا بواسطة قومسيون طبي المنطقة المختص لتحديد درجة اللياقة الطبية لكل منهم كما تقوم منطقة التجنيد بتحديد المستوى الثقافى لهم وبسحب أرقام أسبقية التجنيد لكل مستوى طبي ثقافى بالنسبة لكل مركز أو بندر أو قسم على حدة فى جاسة علنية كما تسحب رقما واحدا لكل مستوى طبي ثقافى يكون مشتركا بالنسبة لجميع من استبعدوا بطريق الخطأ أو لمن زال عنهم سبب الاعفاء أو الاستثناء أو اضيفوا بعد اجراء عملية سحب أرقام التجنيد .

وروعى أن ينص فى هذه المادة على أن المتخلفين يعتبرون فى رأس قاعة المستوى الذى يتحدد لهم بعد فرزهم جزاء لهم على تخلفهم ولأن معاملتهم بالرقم المؤقت لأسبقية التجنيد قد ييسر لهم سبيل الافلات من التجنيد .

ثامنا - بمناسبة هذا التعديل روعى إعادة صياغة نص المادة ٢٧ من القانون بحيث تكون اللجنة التى يجوز التظلم أمامها من القرارات الصادرة من مجلس التجنيد أو من إدارة التجنيد مؤلفة من عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب على الأقل ومن ضابطين عظيمين من القوات المسلحة العاملة بعد أن كانت مؤلفة من عضو من مجلس الدولة بدرجة نائب أول والضابطين المذكورين وذلك لأن وظيفة نائب أول قد الغيت فى التنظيم الجديد لمجلس الدولة بموجب القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ فى شأن تنظيم مجلس الدولة .

تاسعا - كما روعى تعديل نص المادة ٥٠ من القانون السالف الذكر تعديلا من مقتضاه وجوب مراعاة عدد من يستدعى من رجال الاحتياط بالنسبة للعاملين فى الشركات والمؤسسات الأهلية على أن يكون لوزير الحربية الحق فى استثناء بعض أشخاص يكون استدعاؤهم معطلا للعمل من الناحية الفنية وذلك بناء على طلب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل تمشيا مع ما أبداه أصحاب الأعمال من رغبة فى هذا الشأن .

كما نص على أن تحسب مدة الاستدعاء اجازة استثنائية بماهية كاملة بالنسبة لمن يستدعى من موظفى الحكومة ومستخدميها وعمالها وأن تتحمل الشركات والمؤسسات الأهلية الفرق بين ماهيات رجال الاحتياط من موظفيها ومستخدميها وعمالها الذين يتم استدعاؤهم وفقا لنص المادة ٥٠ وبين ما تدفعه وزارة الحربية عن مدة الاستدعاء .

وقد كانت الأحكام التى ادخلت على هذه المادة مقررة بموجب قرارات مجلس الوزراء

الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ و ٨ يوليو سنة ١٩٥٣ و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ في ظل القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بالخدمة العسكرية والذي كان ينص على أن مدة استدعاء الاحتياط هي ٤ أسابيع من كل سنة فرؤى ادماج هذه الأحكام في القانون رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن الخدمة العسكرية والوطنية لتتصرف إلى ما ورد في هذا القانون عن جعل مدة الاستدعاء ٦ أسابيع بدلا من أربعة مع اعتبار مدة الاستدعاء أجازة استثنائية بما هيئة كاملة بالنسبة لمن يستدعى من عمال الحكومة أى الدائمين منهم والمؤقتين بعد أن كان ذلك الحق مقصورا على الدائمين وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ يوليو سنة ١٩٥٣ .

عاشرا - نصت المادة ٦٤ (الفقرة ب) على أنه تعطى وزارة الحربية شهادات بتأجيل الخدمة الإلزامية طبقا لأحكام المادة ٨ ولما كانت المادة ٩ من القانون تقضي بتأجيل الخدمة الإلزامية للاخ الأكبر أو الاخوة العاملين إذا جند أحد الأخوين أو الاخوة فقد رؤى اضافة كلمتي (المادة ٩) عقب عبارة المادة ٨ الواردة في البند (ب) من المادة ٦٤ حتى يسرى حكمها على هذه الحالة .

ويتشرف وزير الحربية بعرض مشروع القانون سالف الذكر على مجلس الوزراء مفرغا في الصحيفة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه تمهيدا لاستصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل الجدول الخاص بالرسم الإضافي المقرر
بالقانون رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٤

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٥٤ المعدل له ،
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بالجدول المرفق بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٤ الجدول المرفق بهذا القانون .
مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٣٧٦ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٧٠ مكرر الصادر في ٢ سبتمبر سنة ١٩٥٦ .

جدول ببيان فئات الرسم الاضافي

ملاحظات	فئات الرسم الاضافي		نوع الورقة
	مليم	جنيه	
			في الأمور المدنية :
إذا كان المطلوب لا يتجاوز ١٠٠ جنيه .	٢٠٠		صحيفة افتتاح الدعوى أمام المحكمة الجزئية أو طلب أمر بالأداء - والطلبات العارضة - والتدخل - والمعارضة
إذا زاد المطلوب عن مائة جنيه أو كانت الدعوى برسم ثابت .	٣٠٠	—	...
	٥٠٠	—	صحيفة استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية والاستئناف المقابل - والتدخل ...
	٥٠٠	—	صحيفة افتتاح الدعوى أمام المحكمة الابتدائية أو طلب أمر بالأداء - والطلبات العارضة - والتدخل والمعارضة
	—	١	صحيفة الاستئناف أمام محكمة الاستئناف العليا - والاستئناف المقابل - والتدخل ...
في جميع الأحوال .	—	١	صحيفة التماس إعادة النظر
	—	٢	تقرير الطعن بالنقض
	—	٢	تسجيل ملخص عقود الشراكات أو فسخها أو تعديلها
	٣٠٠	—	الإنذارات ومحاضر العرض
	٢٠٠	—	الشهادات
	١٠٠	—	كل أمر على عريضة غير متعلق بدعوى ...
	٢٠٠	—	صور الأحكام ومحاضر الجلسات وغيرها من صور الأوراق
عن كل ورقة (فيما عدا صور الأحكام والأوراق التي أحالت عليها الأحكام وتكون لازمة للتنفيذ التي تسلم لأصحاب الشأن) .			

نوع الورقة	فئات الرسم الاضافي	ملاحظات
طلبات صرف الأمانات القضائية والودائع	٢٠٠ مليم — جنيه	إذا زاد المطلوب صرفه عن ٢ جنيهات .
» » »	٥٠٠ —	إذا زاد المطلوب صرفه عن ١٠٠ جنيه إلى ١٠٠٠ جنيه .
» » »	— ١	إذا زاد المطلوب صرفه عن ١٠٠٠ جنيه .
طلبات الخصوم تعجيل القضايا الموقوفة	١٠٠ —	أمام المحاكم الجزئية .
وطلبات تجديد القضايا المشطوبة التي تقدم في الميعاد القانوني وطلبات تقصير المواعيد ...	٢٠٠ —	» الابتدائية .
التقارير في قلم الكتاب ومحاضر الايداع	٣٠٠ —	» الاستئنافية .
عدا ما هو معني من الرسم الأصلي ...	— ١٠٠	
لمصق ملغضات عقود الشركات المساهمة	— ١	
<u>في الأحوال الشخصية للأجناب :</u>		
الدعوى أمام المحاكم الجزئية والطلبات العارضة والتدخل والمعارضة ...	٣٠٠ —	
الطلبات التي تقدم إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الجزئية ...	٢٠٠ —	
طلب وضع الأختام على أموال التركة وجردها وطلب رفع الأختام ...	٥٠٠ —	
الدعوى أمام المحاكم الابتدائية والطلبات العارضة والتدخل — والطلبات التي تقدم لرئيس المحكمة الابتدائية (خلافا للدعوى) والطلبات التي تقدم لقاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الابتدائية والمعارضة ...	٥٠٠ —	
طلب تعيين مصبق للتركة وعزله واستبدال غيره به وتعيين مديري التركات أو تثبيت منفذ الوصية أو تعيينهم ...	— ١	

ملاحظات	فئات الرسم الاضافي	نوع الورقة
	مليم جنيه	
	— ٥٠٠	التقرير عن الوارث بقبول الارث أو التنازل عنه والاشهاد بالاقرار بالنسب أمام قلم الكتاب
	— ٥٠٠	الأمر بحفظ الوصايا بسجلات المحكمة ...
أمام المحاكم الجزئية	— ١٠٠	طلب الخصوم تعجيل القضايا الموقوفة
» الابتدائية	— ٢٠٠	وطلبات تجديد القضايا المشطوبة التي تقدم
» الاستئنافية	— ٣٠٠	في أثناء المدة القانونية وطلبات تقصير المواعيد
	— ١	التقارير بالاستئناف وبالاتماس في جميع القضايا والتدخل والاستئناف المقابل ...
	— ٢	التقرير بالنقض والتدخل
	— ٢٠٠	الشهادات
عن كل ورقة فيما عدا صور الأحكام لأصحاب الشأن	— ٢٠٠	الصور
		<u>في المواد الجنائية :</u>
	— ٥٠٠	طلب الادعاء مدنيا في التحقيقات أو أمام المحكمة الجزئية في الجنح والمخالفات ...
	— ١	في الجنايات
	— ١	طلب الاستئناف من المدعى المدني ...
	— ٢	تقرير الطعن بالنقض في الأحكام وفي قرارات غرف الاتهام المرفوعة من المدعى بالحق المدني
فيما عدا صور الأحكام لأصحاب الشأن	— ٣٠٠	صور التحقيقات والأحكام ومحاضر الجلسات
	— ٢٠٠	الشهادات
	— ١	الاشكالات في التنفيذ من المحكوم عليه
	— ١	الاشكالات في التنفيذ من غير المحكوم عليه

نوع الورقة	نقات الرسم الاضافي		ملاحظات
	مليم	جنيه	
كل صورة أو شهادة أو ملخص من الاشهادات والأحكام والأوراق القضائية الأخرى	١٠٠	—	عن كل ورقة من أوراق الصورة أو الشهادة (فيما عدا أمور الزوجية لأصحاب الشأن)
طلبات تعجيل القضايا وتجديد القضايا	٥٠	—	في المحاكم الجزئية .
المشطوبة	١٠٠	—	في المحاكم الابتدائية .
...	٣٠٠	—	في محاكم الاستئناف .
دعاوى الحبس	٥٠	—	
الاقراءات التي تصدر في الدعاوى	١٠٠	—	
ويستحق عليها رسوم			
طلبات صرف أموال البذل أو القسمة	٥٠٠	—	إذا زادت القيمة عن ١٠٠ — ١٠٠٠ جنيه
في مواد التصرفات ودعاوى الاستحقاق ...	١	—	إذا زادت القيمة على ١٠٠٠ ج و بتعدد الرسم بتعدد طالبي الصرف أو القسمة أو دعاوى الاستحقاق
في مسائل الولاية على المال :			
كل طلب بتعيين وصي عند بدء الوصاية أو تثبيت الوصي المختار وطلبه تعيين وصي خاص أو مؤقت	٢٠٠	—	أمام المحكمة الجزئية أو الكلية
سلب الولاية أو الحد منها أو الحجز أو	٣٠٠	—	أمام المحكمة الجزئية
إثبات الغيبة وطلبات الفصل في الحساب ...	٥٠٠	—	أمام المحكمة الابتدائية .
المعارضات في تقدير الرسوم أو الغرامات			
أو في عقوبة الحرمان من المكافأة كلها			
أو بعضها	٣٠٠	—	
طلبات تقرير المساعدة القضائية وطلبات			يكون برسم يساوي نصف
استمرار الوصاية ورفعها ورفع الحجز ورد			الرسم الثابت المبين في المادة
سلطة الولي الشرعي والاذن للقاصر أو المحجور			السادسة من القانون رقم ١
عليه أسفه أو غفلة بإدارة أمواله أو منعه من			سنة ١٩٤٨ .

نوع الورقة	فئات الرسم الاضافي		ملاحظات
	مليم	جنيه	
ذلك ووضع المحجور عليه لسفه أو غفلة تحت الاختبار وطلبات رفع المساعدة القضائية الطلبات المقدمة من النائبين عن عديمي الأهلية والغائبين عن إجراء تصرف من التصرفات التي يشترط القانون وجوب الحصول على إذن بها . والطلبات المقدمة من غير النائبين عن عديمي الأهلية ومن غير الوكلاء عن الغائبين والشكاوى المقدمة بالطعن في تصرفات هؤلاء أو بطلب عزلهم وغير ذلك من الطلبات المستحقة عليها رسوم طبقا للقانون	٣٠٠	—	أمام المحاكم الجزئية . أمام غيرها من المحاكم .
طلبات التصديق على القسمة بالتراضي ..	—	٢	إذا لم يتجاوز قيمة المال كله ألف جنيه (المال المقتسم) إذا زاد عن ألف إلى خمسة آلاف إذا زاد عن خمسة آلاف
المعارضات التي ترفع طبقا لأحكام قانون محاكم الأحوال الشخصية للولاية على المال	٢٠٠	—	أمام المحاكم الجزئية
استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية	٥٠٠	—	أمام المحاكم الكلية أمام محاكم الاستئناف
التماس إعادة النظر	—	١	
تقرير النقض بالطعن	—	١	
الشهادات	٢٠٠	—	عن كل ورقة من أوراق الشهادة
الصور	٢٠٠	—	عن كل ورقة من أوراق الصور
ولا يستحق رسم إضافي على المسائل المعفاة من الرسم الأصلي طبقا للمادة ٩ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٤٨ .			

نوع الورقة	نقات الرسم الاضافى		ملاحظات
	مليم	جنيه	
الشهر العقارى والتوثيق :			
طلب توثيق أو طلب تسجيل كل عقد أو إشهاد أو تصرف أو حكم مما هو مبين بالجدول الملحق بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٥٦ (بتعديل بعض أحكام القوانين رقم ٩٢ لسنة ١٩٤٤ ورقم ٩٤ لسنة ١٩٤٦ ورقم ٦٣ لسنة ١٩٤٨ ورقم ٧٠ لسنة ١٩٥٠) والمسائل الواردة بالجدولين المرفقين بالقانون رقمي ٩٠ و ٩١ لسنة ١٩٤٤ ولا يتعدد الرسم إذا كان التوثيق بقصد التسجيل ...	٢٠٠	—	عن كل موضوع لا تزيد قيمته على ١٠٠ جنيه أو إذا كان الموضوع غير محدد القيمة إذا زاد عن ١٠٠ — ١٠٠٠ ج إذا زادت عن ١٠٠٠ ج — ٥٠٠٠ ج إذا زادت عن ٥٠٠٠ ج
طلب التأشير به و امش القيود والتسجيلات بناء على طلب ذوى الشأن الذى يستحق عليها رسم طبقا للقانون	٢٠٠	—	عن كل تأشيرة
إشهاد بتوثيق عقد زواج أو طلاق أو ما يتعلق بأمور الزوجية	١٠٠	—	
طلب تصديق على إمضاء أو ختم ذوى الشأن فى المحررات	١٠٠	—	عن كل إمضاء أو ختم
كل تأشيرة بآثبات التاريخ	٢٠٠	—	
الشهادة	١٠٠	—	عن كل طلب شهادة
الصورة الكتابية من السجلات والإشهادات وغيرها	٢٠٠	—	عن كل طلب صورة
الصورة الفوتوغرافية من السجلات والإشهادات	٢٠٠	—	»
الملخصات	٢٠٠	—	عن كل طلب
الترجمة	٢٠٠	—	»
إشهاد بتوكيل أو عزل من الوكالة ...	٢٠٠	—	»
طلب كشف نظرى إذا كان المطلوب محدد ...	٢٠٠	—	حسب ما يراه المقيّم
.....	٢٠٠	—	رسم ٨٠ قنصا / مئة / قنصا لقالا

ملاحظات	فئات الرسم الاضافي		نوع الورقة
	مليم	جنيه	
عن كل طلب .	٢٠٠	—	طلب كشف نظري إذا كان المطلوب غير محدد
	٢٠٠	—	طلب التأشير بفتح أو قفل الدفاتر التجارية أو قفل الحساب
عن كل تأشيرة .	٢٠٠	—	طلب كشف تحديد
	٥٠٠	—	إذا كانت قيمة الدين لا تزيد عن ١٠٠٠ ج .
إذا زادت عن ١٠٠٠ ج —	٥٠٠	١	اختصاصات الدائنين بعقارات مدينة . .
	—	—	
إذا زادت عن ٥٠٠٠ ج .	٣	—	الإشهادات الأخرى غير المشار إليها
إذا زادت عن ذلك .	٢٠٠	—	تقدم والتي لا يستحق عليها رسم نسبي
	٢٠٠	—	أوامر التقدير

ويلاحظ أنه في جميع المسائل المبينة في الجداول المتقدمة يتعدد الرسم الاضافي إذا تعدد الرسم الأصلي المستحق طبقاً لقوانين الرسوم .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٤ بفرض رسم اضافي على صحف الدعاوى والأوراق القضائية في المحاكم للاغراض المبينة في القانون المذكور .

وقد زوعي في تحديد هذا الرسم أن يتدرج بقدر الامكان مع قيمة الدعاوى ومواضيع الأوراق القضائية وأن يكون بسيطاً بحيث لا يثقل على أصحاب الشأن وأن تعفى منه بعض الأوراق والدعاوى المعفاة من الرسوم العادية طبقاً للقانون أو لفقر أصحابها أو لقلّة نصيبها .

وقد رؤى بمناسبة توحيد القضاء وإلغاء المحاكم الشرعية والمالية وتحقيقاً للاغراض التي يهدف إليها القانون تعديل الجدول المحدد لفئات الرسم .

وتتشرف وزارة العدل بعرض هذا القرار على رئيس الجمهورية بعد افراغه في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه واصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٢٤ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١
في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين
أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتهم إلا في أحوال خاصة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على
مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوالتهم إلا في أحوال خاصة،
وعلى المادة ٤٦ من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والمراسم
بقوانين والقوانين المعدلة له ،
وعلى ما أراءه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة
١٩٥١ المشار إليه النص الآتي :

« لا يجوز إجراء خصم أو توقيع حجز على المبالغ الواجبة الأداء من الحكومة والمصالح
العامة ومجالس المديرية والمجالس البلدية والقروية للموظف أو المستخدم مدنياً كان أو
عسكرياً بصفة مرتب أو أجر أو راتب إضافي أو حق في صندوق ادخار أو معاش أو
مكافأة أو أي رصيد من هذه المبالغ إلا فيما لا يجاوز الربح ، وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من
جهة الاختصاص أو لأداء ما يكون مطلوباً لهذه الهيئات من الموظف أو المستخدم بسبب
يتعلق بأداء وظيفته أو لاسترداد ما صرف إليه بغير وجه حق من المبالغ المذكورة ،
أو بصفة بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو ثمن عهدة شخصية ، وعند التراجع تكون
الأولوية لدين النفقة .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من
تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ المحرم سنة ١٣٧٦ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية.

نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥١ في شأن عدم جواز توقيع الحجز على مرتبات الموظفين والمستخدمين أو معاشاتهم أو مكافآتهم أو حوائثها إلا في أحوال خاصة على أنه:

« لا يجوز توقيع الحجز على للمبالغ الواجبة الاداء من الحكومة أو المصالح العامة ومجالس المديريات والمجالس البلدية والقروية للموظف أو للمستخدم مدنيا كان أو عسكريا بصفة مرتب أو أجر أو راتب اضافي أو حق في ضمه بدوق ادخار أو مكافأة أو أى رصيد من هذه المبالغ إلا فيما لا يجاوز الربع ، وذلك لوفاء نفقة محكوم بها من جهة الاختصاص أو لأداء ما يكون مطلوبا لهذه الهيئات من الموظف أو المستخدم بسبب يتعلق بأداء وظيفته وعند التراحم تكون الأولوية لدين النفقة .

وقد جرت الحكومة من قديم على خصم المبالغ التى تكون مستحقة لها بسبب يتعلق بأداء الوظيفة من الراتب أو المعاش أو ما فى حكمها دون اتخاذ اجراءات قضائية ، كما توسعت فى تفسير هذا السبب .

وقد اختلفت الآراء فى هذا العدد ، فذهب فريق إلى وجوب الحصول على حكم بالمدونية ، ووجوب اتباع إجراءات الحجز بعد ذلك ، فى حين ذهب فريق آخر إلى اقرار مسلك الحكومة ، وقد استلزم الأحكام استصدار حكم بالمدونية لجواز توقيع الحجز .

ولما كان نص الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥١ غير قاطع فى هذه الخصوصية مما ساعد على مماطلة الموظفين فى أداء المطلوب منهم ، بل ذهب البعض منهم إلى العدول عن الدفع بعد أن قدموا اقرارا بقبول هذا الخصم . ولما كان فى الزام الحكومة اللجوء إلى القضاء للحصول على حكم ضد الموظف أو المستخدم بالمسئولية والمدونية فيه اطالة للاجراءات بغير مبرر وتكيد الموظف بما يحكم عليه من مصروفات التقاضي .

فقد رأى تعديل نص الفقرة الأولى المشار اليه ، بحيث يجوز للحكومة اجراء الخصم من الراتب أو المعاش أو ما فى حكمهما دون حاجة الى استصدار حكم بذلك أو اتخاذ أى اجراء قضائي .

ولما كانت ثمة حالات تصرف فيها مبالغ بغير وجه حق إلى الموظف أو المستخدم زيادة على ما يستحقه من راتب أو معاش أو ما فى حكمهما أو بضع بدل سفر أو اغتراب أو بدل تمثيل أو من عهدة شخصية وكان النهى بوصفه الحال لا يجوز للحكومة استرداد تلك الزيادة

من المبالغ الواجبة الأداء للموظف عن طريق توقيع حجز عليها ، الأمر الذي يؤدي إلى ضياع حقوق الخزانة في أغلب الحالات علاوة على طول إجراءات التقاضي وصعوبة التنفيذ على أموال الموظف الخاصة . لذلك رأى النص على جواز الخصم من الموظف أو المستخدم وذلك في حدود الربع ، والموظف إذا نازع في مقدار الخصم أن يلجأ هو إلى التقاضي .
وتتصرف وزارة المالية والاقتصاد برفع مشروع القرار بقانون المرافق إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة ، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٦ / ١٩٥٧ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في سنة ١٩٥٥ / ١٩٥٦ الزراعية ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل في سنة ١٩٥٦ / ١٩٥٧ الزراعية بأحكام القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٢ — تحذف عبارة « غير البرسيم » (القلب) من البند (١) من المادة (٤) من القانون سالت بالذكر .

مادة ٣ — يجوز في سنة ١٩٥٦ / ١٩٥٧ الزراعية زراعة القطن في الأراضي التي زرعت محبوساً شتوياً قلع لأي سبب قبل يوم أول مارس سنة ١٩٥٧ في الوجه القبلي وقبل يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٧ في الوجه البحري .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ م

مذكرة إيضاحية

لما كانت الظروف لازالت تدعو إلى تحديد مساحة الأراضي التي تزرع قطننا حتى لا يتوسع
الزراع في زراعته بما يزيد على مطالب الاستهلاك والتصدير فينقص مساحات الحبوب اللازمة
للاستهلاك المحلي .

ولما كانت لجنة التخطيط القومي قد رأت استمرار العمل في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية
بأحكام القانون رقم ٥٠١ لسنة ١٩٥٥ بتحديد المساحة التي تزرع قطننا في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦
الزراعية مع تعديله بحظر زراعة القطن في الأراضي التي زرعت بالبرسيم (القلب) .

ونظرا لما تبين في العمل أن الزراعة الشتوية قد تناف أو تقلع محصولها في وقت يمكن
فيه زراعة القطن بعدها في وقت مبكر فقد رأت الوزارة أن تبيح للزراع زراعة أراضيهم
قطننا بعد محاصيل شتوية إذا قلع المحصول الشتوي لأي سبب في وقت يمكن فيه زراعة
القطن ولذلك أعد مشروع القرار بقانون المرافق .

وتشرف وزارة الزراعة بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها
مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعيين المساحة التي تزرع قطننا في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بتعيين المساحة التي تزرع قطننا في سنة
١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستمر العمل في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية بأحكام القانون رقم ٥٠٠
لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من
تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦)

مذكرة ايضاحية

لما كانت الحكومة تهدف إلى الاكثار من انتاج القمح توفيراً لمطالب الاستهلاك ورغبة في الحد من الاستيراد فقد جرت على إصدار تشريعات بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً سنوياً وكان آخر هذه التشريعات هو القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ بتعيين المساحة التي تزرع قمحاً في سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية .

ولما كانت لجنة التخطيط القومي ، بعد أن استعرضت سياسة الحكومة نحو تحديد المساحة التي تزرع قمحاً رأت استمرار العمل بأحكام القانون رقم ٥٠٠ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية وذلك حتى لا ينصرف الزراع عن إنتاج القمح بالمقادير اللازمة للاستهلاك ولذلك أعد مشروع القرار بقانون المرافق .
وتشرف وزارة الزراعة بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغاً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ (١)

في شأن الأثمان والتعويضات المشار إليها في المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتعينة العامة

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتعينة العامة ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التوطين ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

- مادة ١ - مباشر اللجان المشار إليها في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الاختصاص المنصوص عليه في المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ .
مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعمل به من ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦)

مذكرة ايضاحية

نصت المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالتعبئة العامة على أن تحدد الأثمان والتعويضات المشار إليها في المادة ١٠ منه بواسطة لجان تقدير يصدر مرسوم بتشكيلها وبيان الاجراءات التي تتبع أمامها ... الخ .

ولما كان تشكيل اللجان على النحو المشار إليه يستلزم قرارات جمهورية بتشكيل كل لجنة من هذا القبيل، ولما كانت التعبئة العامة قد أعلنت بالقرار الجمهوري رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ نظرا لحالة الحرب القائمة الآن .

ولما كان تنفيذ قرار إعلان التعبئة العامة المشار إليه يقتضي الاستيلاء على أشياء كثيرة تستلزمها حالة الحرب القائمة وبالتالي يحتاج الأمر إلى تقدير أثمان وتعويضات عنها مما يستتبع تشكيل لجان بالعبورة المنوه عنها آنفا .

ولما كان الأمر يستلزم سرعة البت في هذه الأثمان والتعويضات .

وكان المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ينص في المادة ٤٧ على مثل هذه اللجان التي يصدر بتشكيلها قرار من وزير التموين .

لذلك روي أن يهود إلى هذه اللجان بالاختصاص المنصوص عليه في المادة ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ إذ أن إدارة تشكيل هذه اللجان أسرع وأوسع فضلا عن قيام هذه اللجان فعلا وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من المشروع .

ومن الواضح ان هذا التعديل قاصر على منح اللجان المشكلة بالمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الاختصاص المشار إليه في المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ دون أن يمدى ذلك إلى ميعاد المعارضة في قرارات تلك اللجان الواردة في المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٥٣ إذ تظل المعارضة في القرارات التي تصدر من اللجان المذكورة محفوظة بميعادها واجراءاتها على الوجه المنصوص عليه في المادة ١٢ المشار إليها .

كذلك نص المشروع على أن يكون مريان القانون بأثر رجعي من تاريخ إعلان التعبئة العامة في ٣٠/١٠/١٩٥٦ بالقرار الجمهوري رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ حتى يتسنى تقدير أثمان وتعويضات الأشياء التي استولى عليها منذ إعلان التعبئة العامة وفقا للطريقة المنصوص عليها في هذا المشروع .

ويتشرف وزير الحربية بعرض المشروع على السيد رئيس الجمهورية بعد افرغه في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة بترجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٨٩ لسنة ١٩٥٦^(١)

بوقف الإجراءات المترتبة على التأخير في أداء الديون

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قانون التجارة ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — مع عدم الإخلال بحق الدائن في اتخاذ الاجراءات التحفظية توقف لمدة شهر من تاريخ العمل بهذا القرار بقانون اجراءات البروتستو وإشهار الإفلاس وكافة الإجراءات المترتبة على التأخير في أداء الديون التجارية التي تستحق ابتداء من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

كما توقف لمدة شهر من تاريخ العمل بهذا القرار بقانون اجراءات البيوع الجبرية .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

ترتب على العدوان الغاشم الذي وقع على الأراضي المصرية وجود حالة استثنائية بسبب عدم انتظام المعاملات خاصة في المناطق التي وقع عليها الاعتداء وهجرة بعض المواطنين من مواطنهم الأصلية إلى جهات أخرى مما لا يتناسب معه تطبيق القواعد المقررة في قانون التجارة كجزاء على التأخير في أداء الديون التجارية والتي تنسم عادة بالسرعة . ومن غير الملائم اجازة توقيف هذه الاجراءات والجزاءات رغم الظروف الاستثنائية التي قد تضطر التجار اضطرابا إلى التأخير في الوفاء بديونهم التجارية .

كما أن اجازة الالتجاء إلى البيع الجبري لاقتضاء الديون ، سواء منها التجارية أو المدنية في تلك الظروف الاستثنائية اجراء لا يتفق مع مصالح المدينين أو الدائنين على السواء ، ولما قد يحدث من عدم الاقبال على المزادات التي قد تجرى مما يترتب عليه عدم إمكان بيع الأموال

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ مكرر « ١ » الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

المعروضة في المزاد بالسعر المناسب ويؤدي إلى الاضرار بالمدين من ناحية والاضرار بالدائن من ناحية أخرى إذا تسبب ذلك في عدم امكان اقتضائه كامل حقه بسبب انخفاض الثمن الذي يرسى به المزاد .

لكل ذلك رأى اصدار مشروع القرار بالقانون المرافق ونص فيه على أن توقف لمدة شهر من تاريخ العمل به اجراءات البروتستو بما في ذلك عدم قبول اعلان البروتستو ذاته وكذلك اجراءات اشهار الافلاس وكافة الاجراءات المترتبة على التأخير في أداء الديون التجارية التي تستحق ابتداء من ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ تاريخ بداية العدوان الآثم على الأراضي المصرية . كما توقف لمدة ذاتها اجراءات البيوع الجبرية سواء كان ذلك بسبب التوقف عن الديون التجارية أو المدنية . وسواء كانت تلك البيوع ترد على العقارات أو المنقولات .

على انه ضمانا لحق الدائن رأى النص على أن هذه الأحكام لا تخل بحق الدائن في اتخاذ الاجراءات التحفظية بأي حال من الأحوال .

ونص على أن يعمل بهذا القرار بقانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار بالقانون رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٥٦^(١)

في شأن التفويض بالاختصاصات

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادتين ١٣٧ و ١٤٨ من الدستور ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - لرئيس الجمهورية أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين إلى الوزير أو الوزراء المختصين .

مادة ٢ - للوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة له بموجب القوانين إلى وكيل الوزارة ، وله أن يوزع هذه الاختصاصات بين وكلاء الوزارة في حالة تعددهم .

مادة ٣ - للوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة بموجب القوانين إلى الوكلاء المساعدين أو رؤساء المصالح .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ مكرر « د » الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

والوزير بناء على ما يعرضه رؤساء المصالح أن يعهد ببعض اختصاصاتهم إلى رؤساء الفروع والأقسام .

مادة ٤ — تعتبر القرارات المتعلقة بمسائل من اختصاص الوزراء صادرة من جهة مختصة متى كانت صادرة في الفترة من ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٦ حتى تاريخ العمل بهذا القانون من وكلاء الوزارات أو غيرهم ممن كان يجوز أن يشملهم التفويض الصادر تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له .

مادة ٥ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبضّم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

ترتب على العمل بالدستور الجديد وما تبعه من الأخذ بالنظام الرئاسي أن عهد القانون إلى رئيس الجمهورية بجميع الاختصاصات التي كان يتولاها مجلس الوزراء . ومراعاة لما يقتضيه الأمر من تفرغ رئيس الجمهورية لأعداد السياسة العامة للدولة والإشراف على تنفيذها رأى أن يعد مشروع القانون المرافق وقد نص فيه على أن يجوز لرئيس الجمهورية أن يفوض الوزير المختص في بعض اختصاصاته المخولة له بمقتضى القوانين ، والمفهوم من ذلك أن التفويض مقصور على الموضوعات غير الدستورية أي التي لم يحدد اختصاص الرئيس فيها بمقتضى نص في الدستور وإنما بمقتضى نص في أحد القوانين .

كما كانت القواعد المتبعة حتى سنة ١٩٥٢ تقضى بتركيز السلطة في يد الوزير ، وكان الوزير بهذا الوضع مسئولاً عن كل أعمال الوزارة ، غير أنه لما كانت مهمة الوزير مهمة سياسية فقد رأى أن تقتصر مهمته على وضع السياسة العامة للوزارة وأن يترك الإدارة الفعلية لموظف مسئول ، لذلك صدر القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم وكلاء الوزارات الدائمين فعهد إلى وكيل الوزارة الدائم ببعض الاختصاصات المخولة للوزير كما نص على أن ينوب وكيل الوزارة الدائم عن الوزير في مباشرة اختصاصاته المقررة في القانون .

وبذلك خف العبء عن الوزير في معالجة المسائل الجزئية والتفرغ لوضع السياسة العامة للوزارة ومراقبة تنفيذها .

وقد استمر الحال على هذا النظام حتى صدر القانون رقم ٢٤٨ لسنة ١٩٥٦ بإلغاء نظام وكلاء الوزارات الدائمين فأصبحوا وكلاء وزارة وعادت الاختصاصات التي كانت موكولة إليهم إلى الوزراء .

ولما كان دستور سنة ١٩٥٦ قد نظم سلطة الوزراء فنص في المادة ١٤٨ على أن يتولى كل وزير الاشراف على شئون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، وذلك مما يشعر بأن مهمة الوزراء قد أصبحت مهمة سياسية فحسب ، ذلك لأنه ليس من المستساغ أن ينهض الوزير مع ذلك بالتبعيات الادارية التي تحول دون التفرغ لعمله الأساسي فهو توجيه السياسة العامة .

لذلك رأى جواز تحويل وكيل الوزارة في مباشرة الاختصاصات المخولة للوزير بمقتضى القوانين والمفهوم الا يشمل التفويض المسائل التي تتعلق بالسياسة العامة للدولة والمسائل التي تتصل بمجلس الأمة وكذلك مشروعات القوانين والقرارات ، فتبقى من اختصاص الوزير . وبالإضافة إلى ما تقدم رأى تحويل الوزير أن يعهد ببعض الاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة بمقتضى القوانين إلى الوكلاء المساعدين أو لرؤساء المصالح ، كما أجاز له أن يعهد ببعض اختصاصات رؤساء المصالح إلى رؤساء الفروع وهذا تلافيا لتراكم الأعباء على وكيل الوزارة ورؤساء المصالح بما يحقق المرونة في مباشرة الاختصاصات الادارية .

وتصفية للاوضاع السابقة رأى أن يضمن نص المادة ٤ اعتبار القرارات المتعلقة بمسائل من اختصاص الوزراء صادرة من جهة مختصة متى كانت صادرة في الفترة من ١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٦ حتى تاريخ العمل بمشروع القانون المرافق من وكلاء الوزارات أو غيرهم ممن كان يجوز أن يشملهم التفويض الصادر تنفيذاً للرسوم بقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين والقوانين المعدلة له .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة ، وهو مرفوع إلى السيد رئيس الجمهورية رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٦^(١)

خاص بالجلسة المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٣٠ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ في شأن الجنسية المصرية والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإشراط الحصول على إذن قبيل العمل في الهيئات الأجنبية ،

وعلى ما إرتأه مجلس الدولة ،

(١) - نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٣ مكرر د ١٠ الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — المصريون هم :

(أولا) التوطنون في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٠٠ المحافظون على إقامتهم فيها حتى تاريخ نشر هذا القانون ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية .

وتعتبر إقامة الأصول مكتملة لإقامة الفروع والزوجة متى كانت لديهم نية التوطن ولا يفيد من هذا الحكم :

(١) الصبويون .

(ب) الذين يصدر حكم بادانتهم في جرائم ينص الحكم على أنها تمس ولائهم للبلاد أو تنقض خيانتهم لها .

(ثانيا) من ذكروا في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه على أنه لا تقبل طلبات باعطاء شهادة بالجنسية المصرية لمن ذكروا في البند (١) من تلك المادة بعد مضي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبالنسبة إلى القصر بعد مضي سنة من بلوغهم سن الرشد .

وثبوت الجنسية بمقتضى هذه المادة يلحق الأولاد القصر والزوجة التي تم زواجها قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ .

ولا يسرى حكم هذه المادة على من سبق إسقاط الجنسية المصرية عنهم .

مادة ٢ — يكون مصرياً :

(أولا) من ولد لأب مصري .

(ثانيا) من ولد في الأراضي المصرية من أم مصرية وأب مجهول الجنسية أو لاجنسية له .

(ثالثاً) من ولد في الأراضي المصرية من أم مصرية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانوناً .

(رابعاً) من ولد في الأراضي المصرية من والدين مجهولين ، ويعتبر اللقيط في الأراضي المصرية مولوداً فيها ما لم يثبت العكس .

ويسرى حكم البنود (ثانياً) و (ثالثاً) و (رابعاً) ولو كان ميلاد هؤلاء قبل تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ — يجوز بقرار من وزير الداخلية أن يعتبر مصرياً من ولد في الخارج من أم مصرية وأب مجهول أو لاجنسية له واختلو الجنسية المصرية خلال سنة من تاريخ بلوغه سن

الرشد بشرط أن يكون قد جعل إقامته العادية في جمهورية مصر مدة خمس سنوات متتاليات على الأقل سابقة على بلوغه سن الرشد .

مادة ٤ — يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الجنسية المصرية كل أجنبي ولد في جمهورية مصر وتوافرت فيه الشروط الآتية :

(أولا) أن يكون قد قدم طلبا خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد بدخوله في الجنسية المصرية .

(ثانيا) أن تكون إقامته العادية في جمهورية مصر عند بلوغه سن الرشد .

(ثالثا) أن يكون سليم العقل غير مصاب بعاهة تجعله عالة على المجتمع .

(رابعا) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره .

(خامسا) أن يكون ملما باللغة العربية .

مادة ٥ — يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الجنسية المصرية لكل أجنبي توافرت فيه الشروط الآتية :

(أولا) أن يكون بالغاً سن الرشد .

(ثانيا) أن يكون سليم العقل غير مصاب بعاهة تجعله عالة على المجتمع .

(ثالثا) أن يكون قد جعل إقامته العادية في جمهورية مصر مدة عشر سنوات متتالية على الأقل سابقة على تقديم طلب التجنس .

(رابعا) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة مخلة بالشرف إلا إذا كان قد رد إليه اعتباره .

(خامسا) أن تكون له وسيلة مشروعة للكسب .

(سادسا) أن يكون ملما باللغة العربية .

مادة ٦ — يجوز بقرار من وزير الداخلية منح الجنسية المصرية لكل أجنبي توافرت فيه شروط المادة السابقة إذا كان بقصد التجنس قد حصل على إذن من وزير الداخلية في جمهورية مصر وأقام بها فعلا مدة خمس سنوات متتاليات بعد هذا الإذن ويبطل أثر الإذن إذا انقضت تلك المدة ولم يطلب التجنس خلال الثلاثة أشهر التالية .

وإذا مات المأذون له قبل منح الجنسية المصرية جاز لزوجته ولأولاده القصر وقت صدور الإذن أن ينضموا به وبالطفة التي يكون المتوفى قد أقامها .

مادة ٧ — يجوز دون توافر الشروط المنصوص عليها في المادة الخامسة منح الجنسية

المصرية بقانون لكل أجنبي يكون قد أدى للدولة خدمات جليلة كما يجوز منحها بقرار من رئيس الجمهورية لرؤساء الطوائف الدينية المصرية .

مادة ٨ - لا يترتب على كسب الأجنبي الجنسية المصرية أن تصبح زوجته مصرية مالم تقرر برغبتها كسب هذه الجنسية وتعلن وزير الداخلية بذلك وبشرط أن تستمر الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ الاعلان .

ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات مدة السنتين حرمان الزوجة من الدخول في الجنسية المصرية .

أما أولاده القصر فيعتبرون مصريين إلا إذا كانت إقامتهم العادية في الخارج وبقيت لهم بمقتضى تشريع البلد الذين هم تابعون له جنسية أبهم الأصلية ، ويسوغ للأولاد الذين قررت جنسيتهم بحسب الأحكام السابقة أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

مادة ٩ - المرأة الأجنبية التي تزوج من مصرى لا تدخل في الجنسية المصرية إلا إذا أعلنت وزير الداخلية برغبتها في كسب هذه الجنسية واستمرت الزوجية قائمة مدة سنتين من تاريخ الاعلان .

ويجوز لوزير الداخلية بقرار مسبب قبل فوات المدة المشار إليها في الفقرة الأولى حرمان الزوجة من حق الدخول في الجنسية المصرية .

مادة ١٠ - إذا كسبت الزوجة الأجنبية الجنسية المصرية طبقاً لأحكام المادتين ٨ و ٩ فأما لا تفقدها عند انتهاء الزوجية إلا إذا تزوجت من أجنبي ودخلت في جنسيته عملاً بالقانون الخاص بهذه الجنسية أو جعلت إقامتها العادية في الخارج أو استردت جنسيتها الأجنبية .

مادة ١١ - لا يكون للأجنبي الذى كسب الجنسية المصرية عملاً بأحكام المواد ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ حق التمتع بالحقوق الخاصة بالمصريين أو مباشرة حقوقهم السياسية قبل انقضاء خمس سنوات من تاريخ كسبه لهذه الجنسية .

كما لا يجوز انتخابه أو تعيينه عضواً في أية هيئة نيابية قبل مضي عشر سنوات من التاريخ المذكور .

وبعنى من شرط انقضاء مدة السنوات الخمس المنصوص عليها في الفقرة الأولى أفراد الطوائف الدينية غير الإسلامية التي تعين بقرار من رئيس الجمهورية وذلك فيما يتعلق بمباشرة حقوقهم في انتخابات المجالس المالية التي يتبعونها وعضويتهم بها .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية أو بعنى من شرط انقضاء هاتين المديتين من يكون قد انضم إلى القوات المصرية الحاربة وجارٍ في صفوفها .

مادة ١٢ — لا يجوز لمصرى أن يتجنس بجنسية أجنبية دون إذن سابق يصدر وقرار من وزير الداخلية .

والمصرى الذى يتجنس بجنسية أجنبية قبل حصوله مقدما على هذا الإذن يظل معتبرا مصريا من جميع الوجوه وفي جميع الأحوال إلا إذا رأت الحكومة المصرية إسقاط الجنسية المصرية عنه بالتطبيق لحكم المادة ١٨ .

مادة ١٣ — يترتب على تجنس المصرى بجنسية أجنبية متى أذن له في ذلك أن تفقد زوجته الجنسية المصرية إذا كانت تدخل في جنسية زوجها بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية ، إلا إذا قررت خلال سنة من تاريخ دخول زوجها في هذه الجنسية أنها ترغب في الاحتفاظ بجنسيتها المصرية .

أما أولاده القصر فيفقدون الجنسية المصرية إذا كانوا بحكم تغيير جنسية أبيهم يدخلون في جنسيته بمقتضى القانون الخاص بهذه الجنسية الجديدة .

ويسوغ للأولاد الذين تقرر جنسيتهم بحسب الأحكام السابقة أن يقرروا اختيار جنسيتهم الأصلية خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد .

مادة ١٤ — المرأة المصرية التى تزوج من أجنبى تحتفظ بجنسيتها المصرية إلا إذا رغبت في الدخول في جنسية زوجها وأثبتت رغبتها هذه عند الزواج أو أثناء قيام الزوجية وكان قانون زوجها يدخلها في جنسيته .

وإذا كان عقد زواج المصرية من أجنبى عقدا باطلا طبقا لأحكام القانون المصرى وصحيفا طبقا لأحكام قانون الزوج فانها تظل مصرية ولا تدخل مطلقا في جنسية زوجها .
مادة ١٥ — يجوز للمرأة المصرية التى فقدت الجنسية المصرية وفقا لأحكام المادتين ١٣ و ١٤ أن تسترد جنسيتها المصرية عند انتهاء الزوجية إذا طلبت ذلك ووافق وزير الداخلية .

مادة ١٦ — يجوز للمرأة التى تزوجت من أجنبى وفقدت الجنسية المصرية قبل العمل بأحكام هذا القانون أن تسترد هذه الجنسية بالرغم من قيام الزوجية إذا طلبت ذلك خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ووافق وزير الداخلية .

مادة ١٧ — يجوز بقرار مسبب من وزير الداخلية أن تسحب الجنسية من كل من دخل فيها . وذلك خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ دخوله في الجنسية المصرية في أية حالة من الحالات الآتية :

(أ) إذا كان قد دخل الجنسية المصرية بناء على أقوال كاذبة أو بطريق الغش أو الخطأ .

(ب) إذا حكم عليه في جمهورية مصر بعقوبة جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية في جريمة

محملة بالشرف .

(ج) إذا حكم عليه قضائياً في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات .

(د) إذا كان قد انقطع عن الإقامة في الجمهورية المصرية مدة سنتين متتاليتين وكان ذلك الانقطاع بلا عذر يقبله وزير الداخلية .

مادة ١٨ — يجوز بقرار مسبب من وزير الداخلية إسقاط الجنسية المصرية عن كل مصري في أية حالة من الحالات الآتية :

(أ) إذا دخل في جنسية أجنبية على خلاف حكم المادة ١٢ .

(ب) إذا قبل دخول الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية دون ترخيص سابق يصدر من وزير الحربية .

(ج) إذا عمل لمصلحة دولة أو حكومة أجنبية وهي في حالة حرب مع جمهورية مصر أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها .

(د) إذا قبل في الخارج وظيفة لدى حكومة أجنبية أو إحدى الهيئات الأجنبية أو الدولية وبقي فيها بالرغم من الأمر الصادر إليه من الحكومة المصرية بتركها .

(هـ) إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلى هيئة أجنبية من أغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للدولة بأي وسيلة من الوسائل .

(و) إذا صدر عليه حكم نهائي بالعقوبة لمخالفته أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ الخاص باشتراط الحصول على إذن قبل العمل في الهيئات الأجنبية .

(ز) إذا انطبق عليه في أي وقت من الأوقات أحد الوصفين المنصوص عليهما في نهاية البند (أولاً) من المادة الأولى .

مادة ١٩ — يجوز بقرار من وزير الداخلية لأسباب هامة يقدرها إسقاط الجنسية المصرية عن كل مصري غادر الجمهورية المصرية بقصد عدم العودة إذا تجاوزت غيبته في الخارج ستة أشهر وتبدأ هذه المدة بالنسبة إلى من غادر الجمهورية المصرية قبل العمل بهذا القانون من اليوم التالي لتاريخ العمل به .

مادة ٢٠ — يترتب على سحب الجنسية المصرية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ١٢ زوال هذه الجنسية عن صاحبها .

ويجوز بقرار من وزير الداخلية أن تزول هذه الجنسية ممن يكون قد كسبها معه بطريق التبعية .

ويترتب على إسقاط الجنسية المصرية في الأحوال المبينة في المادة ١٨ أن تزول الجنسية عن صاحبها وجده .

ويترتب على إسقاطها عن صاحبها في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٩ أن تسقط الجنسية أيضاً عن زوجته وأولاده القصر المقادرين معه .

مادة ٢١ — يجوز بقرار من وزير الداخلية أن ترد الجنسية المصرية إلى من سحبت منه أو أسقطت عنه طبقاً لأحكام المواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ .
مادة ٢٢ — لا يكون للدخول في الجنسية المصرية أو سحبها أو إسقاطها أو استردادها أي أثر في الماضي ما لم ينص على غير ذلك .

مادة ٢٣ — الإقرارات وإعلانات الاختيار والأوراق والطلبات المنصوص عليها في هذا القانون يجب أن توجه إلى وزير الداخلية بطريق الإعلان الرسمي على يد محضر أو تسليمها بموجب إيصال إلى الموظف المختص في المحافظة أو المديرية التابع لها محل إقامة صاحب الشأن . وفي الخارج تسلم إلى الممثلين السياسيين لجمهورية مصر أو إلى قناصلها .
ويجوز بقرار من وزير الداخلية أن يرخص لأي موظف آخر في تسلم هذه الإقرارات والإعلانات والأوراق والطلبات .

مادة ٢٤ — يعطى وزير الداخلية كل ذي شأن شهادة بالجنسية المصرية مقابل أداء الرسوم التي تفرض بمقتضى قرار منه على ألا تتجاوز خمسين جنيهاً وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية .

ويكون لهذه الشهادة حجتها القانونية ما لم تلغ بقرار مسبب من وزير الداخلية .
ويجب أن تعطى هذه الشهادة لطالها خلال سنة على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب .
ويعتبر امتناع وزير الداخلية عن إعطائها في الميعاد المذكور رفضاً للطلب .
ولن رفض طلبه حق التظلم والطعن أمام الجهات المختصة .

مادة ٢٥ — جميع القرارات الخاصة بكسب الجنسية المصرية أو بسحبها أو إسقاطها أو استردادها تحدث أثرها من تاريخ صدورها ويجب نشرها في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدورها ولا يحس ذلك كله حقوق خسنى النية من الغير .

مادة ٢٦ — يعمل بأحكام جميع المعاهدات والاتفاقات والدولية الخاصة بالجنسية التي أبرمت بين جمهورية مصر والدول الأجنبية ولو خالفت أحكام هذا القانون .
مادة ٢٧ — يكون تحديد سن الرشد الواردة في هذا القانون طبقاً لأحكام القانون المصري .

مادة ٢٨ — جميع الأحكام التي تصدر في مسائل الجنسية تعتبر حجة على الكافة وينشر منطوقها في الجريدة الرسمية .

مادة ٢٩ — يقع عبء الإثبات في مسائل الجنسية على من يدعى أنه يتمتع بالجنسية المصرية أو يدفع بأنه غير تابع فيها .

مادة ٣٠ — لا يترتب أثر للزوجة في كسب الجنسية أو فقدها إلا إذا أصبحت الزوجة في وثيقة رسمية تصدر من الجهة المختصة .

مادة ٣١ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد تنص عليها قوانين العقوبات ينطبق هذا القانون

مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطات المختصة بقصد إثبات الجنسية المصرية له أو لغيره أو بقصد نفيها عنه أو عن غيره أقوالاً كاذبة أو قدم إليها أوراقاً غير صحيحة مع علمه بذلك .

مادة ٣٢ — يلقي القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ والقوانين المعدلة له .

مادة ٣٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

لا تخفى أهمية الجنسية في حياة الوطن والفرد ، ولذلك أفردت لها بعض الدول نصوصاً موضوعية في دساتيرها كما أشارت بعض الدول إلى الجنسية في نصوص الدستور إشارة عابرة وأحالت إلى المشرع إصدار القانون المحدد لها والمبين للاشتراطات اللازم توافرها فيمن يتصف بها وفيمن يجوز منحه إياها . وغنى عن البيان أن سلطة المشرع في تقديرها هذه الشروط المتطلبة للاعتراف بالجنسية هي سلطة واسعة وتجليها اعتبارات سيادة الدولة والمصلحة العليا للوطن وذلك لأن الجنسية رابطة بين فرد ودولة توجب عليه الولاء لها وتوجب عليها حمايته ومن ثم فكانت موضوعاتها تتضح من سيادة الدولة ذاتها . فكان للدولة أن تتولى ، بما لها من هذه السيادة ، تحديد عنصر السكان فيها . . . وهي إذ تخلق الجنسية — بإرادتها وحدها — بتحديد شروط منح الجنسية وشروط كسبها وشروط فقدانها حسب الوضع الذي تراه مستكلاً لعناصر وجودها .

والجنسية المصرية ليست حديثة المنشأ بل إنها ترتبط في واقع وجودها بواقع وجود الدولة المصرية نفسها الممتد إلى فجر التاريخ ولا غرو في ذلك لأنه لا تنشأ دولة دون شعب ينتمي إليها ويتصف بجنسيتها . . . وفي العصر الحديث وضعت عدة تشريعات متلاحقة في صدد الجنسية منها الأمر العالي الصادر في ٢٩/٦/١٩٠٠ بتحديد من يعتبر حتماً من المصريين عند اجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ حيث بدأ يذكر المتوطنين في مصر من قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ متى حافظوا على اقامتهم العادية في مصر . . . ثم صدر مرسوم بقانون في شأن الجنسية المصرية في ٢٦/٥/١٩٢٦ ثم صدر المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ الذي ألغى المرسوم بقانون السالف ذكره . وقد تضمن فيما تضمنه الإحكام الواردة في المادة الأولى من الأمر العالي المشار إليه والتي تجعل الأصل العثماني من أصول

اكتساب الجنسية المصرية ثم صدر القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ونقل فيما نقله من القوانين السابقة عليه المبادئ المتعلقة بالأصل العثماني .

ولم يعد القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ رغم ما أدخل من تعديلات على الكثير من أحكامه (بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٣) صالحا للتمشي مع ما جد على مركز البلاد السياسي والدولي من تغير خطير في عهدها الجمهوري الجديد حيث أصبحت الحال تدعو إلى التحرر من أوضاع لا تتفق ومكانة البلاد اليوم واقتضى هذا تمصير الأسس التي تقوم عليها الجنسية المصرية .

وقد كشف العمل عن ضرورة الحد من اطلاق حكم النص عند تعريف المصري وتحديد الجنسية المصرية بكيفية توجب أن تكون هذه الأسس مانعة من ثبوت الجنسية المصرية لأولئك الذين لا يدينون بالولاء لمصر بل يدينون به لغيرها وذلك حماية للدولة من أن تفرض عليها عناصر قد يكن فيها أبلغ الخطر على كيانها .

وقد تضمن المشروع الأسس والاعتبارات سالفه الذكر فنص فيه على الأخذ بمبدأ التوطن السابق على أول يناير سنة ١٩٠٠ للاتصاف بالجنسية إذا اقترن بشرط المحافظة على الإقامة العادية في مصر حتى تاريخ العمل بالقانون مع اشتراط عدم اتصاف المتوطن برعية أجنبية .

وروعي في تحديد التاريخ المذكور اعتبارات عملية منها أن مرور ما يزيد على نصف قرن من التوطن في مصر وعدم اتصاف المتوطن بجنسية أجنبية يكفي في ذاته لاعتبار المتوطن مصرياً لارتباطه روحياً ومادياً بالبلاد .

ونص على أن إقامة الأصول تعتبر مكحلة لإقامة الفروع والزوجة متى كانت لديهم نية التوطن وذلك حتى لا يضار شخص من الفروع لعوامل لا دخل لارادته فيها ك وفاة أصله أو غير ذلك من الأسباب

وواضح أنه لا يفيد من حكم هذه الفقرة .

١ - الصهيونيون .

ب - الأفراد الذين يصدر حكم بإدانتهم في جرائم ينص الحكم على أنها تنس ولاءهم لمصر أو تتضمن خيانتهم لها .

ويلاحظ أن هاتين الطائفتين يجمع أفرادهما عدم الولاء للوطن وغير خاف أن الصهيونية ليست ديناً إذ أن المصريين لدى القانون سواء ولكنها رابطة روحية ومادية تقوم بين من يعترف بها وبين إسرائيل وعلى أية حال فإنه إذا رأت الإدارة عدم الاعتراف لشخص بالجنسية المصرية باعتباره صهيونياً فإنه يجوز له أن يلجأ إلى القضاء لتبرئة نفسه من هذه الصفة ولاستصدار حكم للاعتراف له بالجنسية المصرية أي أن الأمر في هذا الشأن موضوعي .

تتكشف عنه ظروف الحال وملابساته .

وبالنسبة لأفراد الطائفة الثانية فإن النص واضح في تطلب الشروط الآتية حتى ينسحب عدم الافادة من النص عليهم :

١ — صدور حكم قضائي بإدانتهم .

٢ — أن يتضمن الحكم ما يفيد المساس بالولاء لمصر كأن يتلقى المحكوم عليه توجيهات من دولة أجنبية أو كأن يرتكب جريمة يعدها الحكم خيانة للوطن أو كأن يعتنق ميولا متطرفة تعرض سلامة البلاد وأمنها للخطر وهي صورة من صور عدم الولاء أو الخيانة .

وبنص البند (ثالثا) من المادة الأولى على الاعتراف بالجنسية المصرية بالنسبة لمن ذكروا في المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه مع النص على عدم قبول طلبات باعطاء شهادة بالجنسية المصرية لمن ذكروا في البند (١) من تلك المادة بعد مضي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون وبالنسبة للقصر بعد مضي سنة من بلوغهم سن الرشد .

ولوحظ أن من ذكروا في البندين ٣ و ٤ من المادة الأولى من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ سبق ذكرهم في الأمر العالي الصادر سنة ١٩٠٠ ، وأفراد هاتين الطائفتين إما أن يكونوا من المولودين في الأراضي المصرية من أبوين مقيمين فيها وإما أن يكونوا من المولودين في الأراضي المصرية والمقيمين بها وقبلوا المعاملة بقانون القرعة العسكرية ويشترط بالنسبة لأفراد الطائفتين المحافظة على الإقامة حتى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ ورؤى عدم اشتراط تقديم طلب من أفراد هاتين الطائفتين للاعتراف لهم بالجنسية المصرية أسوة بمن جاء ذكرهم في البند (٢) من المادة الأولى من القانون سالف الذكر وهم طائفة المتوطنين في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وحافظوا على اقامتهم العادية في البلاد إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ .

وتثبت الجنسية بالتبعية في حكم المادة الأولى من المشروع للزوجة المعقود عليها قبل العمل بالقانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠) كما ثبتت للأولاد القصر كما نص على عدم سريان حكم هذه المادة على من سبق اسقاط الجنسية المصرية عنهم .

وتقابل المادة الثانية من المشروع المادة الثانية من قانون سنة ١٩٥٠ كما نص على أن أحكام البنود (٢) و (٣) و (٤) تسرى على المولودين في مصر ولو كان ميلادهم سابقا على تاريخ العمل بهذا القانون .

وقد رؤى تعديل حكم المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ بحيث نصبح تجنيسا من نوع خاص روعي فيه حق الدم من الأم المصرية مع اشتراط خمس سنوات إقامة متتالية على الأقل ، يقيمها الطالب في مصر سابقة على تاريخ بلوغه سن الرشد وأن يقدم طلب اختيار الجنسية المصرية خلال سنة من بلوغه هذه السن .

وتقابل المادة الرابعة من المشروع نظيرتها من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ بمعدلة بالقانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٣ مع استبدال كلمة (جنائية) في الفقرة (ثالثا) بكلمة

(جنائية) لأن عبارة (عقوبة جنائية) واسعة تشمل جميع العقوبات الجنائية بما فيها الغرامة وهو ما لم يكن مقصوداً . . كما رأى حذف الفقرة التي تقضى بالبت في الطلبات المشار إليها في خلال ستة أشهر من تاريخ تقديمها لعدم وجود مقتضى لاتخاذ هذه الحالة بهذا الحكم .

ونصت المادة الخامسة على حالة التجنس العادى (طویل المدة) كما نصت المادة السادسة على حالة التجنس قصير المدة لمن حصل على إذن من وزير الداخلية بالتوطن في مصر وأقام بها فعلا مدة خمس سنوات متتاليات بعد هذا الاذن .

وتكلمت المادة السابعة عن منح الجنسية بقانون لمن لا تتوافر فيه شروط المادة الخامسة كما أجازت منح رؤساء الطوائف الدينية المصرية الجنسية المصرية بقرار من رئيس الجمهورية . وقد تضمنت المادة الثامنة من المشروع حكماً جديداً للتسوية في المعاملة بين زوجة الأجنبي الذي يدخل في الجنسية المصرية وبين الأجنبية التي يتزوجها مصري وذلك لأن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ ينص في مادته التاسعة (المعدلة بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥١) على أن للمرأة الأجنبية التي يتزوجها مصري لا تدخل في الجنسية المصرية إلا بشروط معينة منها إعلان وزير الداخلية برغبتها في كسب جنسية زوجها ومضى عامين على هذا الاعلان دون اعتراض من وزير الداخلية بقرار مسبب - في حين أن الأجنبي الذي يمنح الجنسية المصرية تصبح زوجته حسب المادة الثامنة من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه مصرية دون أية اجراءات من جانبها علماً بأن التحريات التي تجري في العادة بالنسبة للزوج قبلما تتناول الزوجة - لذلك رأى أن يكون الحكم واحداً بالنسبة للأجنبية التي يتزوجها مصري والأجنبية التي تدخل الجنسية المصرية تبعاً لزوجها الذي يمنح هذه الجنسية .

هذا - وقد لوحظ أن الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون سنة ١٩٥٠ نظمت حالات فقد المرأة الأجنبية التي اكتسبت الجنسية المصرية بالزواج لهذه الجنسية عند انتهاء الزوجية بينما سكت القانون المذكور عن تنظيم مماثل بالنسبة للأجنبية التي اكتسبت الجنسية بالتبعية لزوجها المتجنس تطبيقاً للمادة الثامنة مما كان موضعاً للنقد وقد وضع نص المادة العاشرة لعلاج هذا القصور كما رأى إضافة شرط في حالة الزواج من أجنبي هو أن تكون له جنسية ويدخل قانونها الزوجة في جنسية الزوج بالزواج ، حتى لا تنشأ حالات جديدة لانعدام الجنسية عند ما لا يكون للزوج جنسية معينة ، أو تكون له جنسية ولكن لا يدخل قانونها زوجته فيها ، في الوقت الذي توصى فيه المؤتمرات الدولية بالعمل على عدم إيجاد مثل هذه الحالات من اللاجنسية .

وتقابل المادة ١٠١ من المشروع المادة ١٠ من قانون سنة ١٩٥٠ مع سحب حكمها إلى المحكمين الإبردين في المادتين ١٠ و ١٠٣ باعتبارها من حالات التجنس وتضمنت الفقرة الثالثة من

هذه المادة نفس الحكم الذي أورده القانون رقم ٣٧٨ لسنة ١٩٥٣ .

كما أوردت المادة ١٢ نفس حكم المادة ١١ من قانون سنة ١٩٥٠ معدلاً بحكم القانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٣ وهي تقضى بأنه لا يجوز لمصرى أن يتجنس بجنسية أجنبية دون إذن سابق يصدر بقرار من وزير الداخلية وأن المصرى الذى يخالف حكم هذا النص يظل معتبراً مصرياً من جميع الوجوه وفى جميع الأحوال إلا إذا رأت الحكومة إسقاط الجنسية عنه بالتطبيق بحكم المادة ١٨ — وبينت المادة ١٣ الأثر الذى يترتب على تجنس المصرى بجنسية أجنبية متى أذن له فى ذلك بالنسبة لزوجته وأولاده القصر وهذا هو نفس الحكم الوارد فى المادة ١٢ من قانون سنة ١٩٥٠ .

وتقابل المادة ١٤ من المشروع الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ معدلة بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٠ وأفرد للفقرة الثانية نص خاص هو المادة ١٥ من المشروع أما الفقرة الثالثة فحذفت لعدم وجود ما يبرر بقاءها .

والمادة ١٥ كما سبق إيضاحه تقابل الفقرة الثانية من المادة ١٣ من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ وكانت تنظم طريقة استرداد المرأة المصرية التى فقدت جنسيتها المصرية بزواجها من أجنبي لهذه الجنسية عند انتهاء الزوجية .. وقد لوحظ أن القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ سكت عن النص عن تنظيم مائل للمرأة المصرية التى تفقد جنسيتها المصرية بالتبعية لزوجها الذى يؤذن له فى التجنس بجنسية أجنبية إذا أبدت رغبتها فى استرداد جنسيتها المصرية عند انتهاء الزوجية وقد انتقد هذا الوضع فأشير فى المادة ١٥ من المشروع على سريان حكمها على الحالتين وذلك بالإحالة إلى المادتين ١٣ و ١٤ من المشروع .

وقد لوحظ أثر صدور القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ أن المادة ١٣ منه أجازت للمرأة المصرية التى تزوج من أجنبي حق الاحتفاظ بجنسيتها المصرية فيما حرم من هذا الحق المصريات اللاتى تزوجن من أجنبي قبل صدوره ومن يمتنعن من التمسكن بجنسيتها المصرية .. ورؤى أن العدالة والمصلحة تقضيان إعطاء فرصة لهؤلاء للعودة إلى حظيرة الجنسية المصرية رغم قيام الزوجية وذلك بطلب موجه إلى وزير الداخلية فى ميعاد ستة أشهر وبشرط موافقة وزير الداخلية . وصدر القانون ١٩٤ لسنة ١٩٥١ متضمناً ذلك فى مادته الرابعة وأنقضت فترة الستة أشهر فى ٢٩/٤/١٩٥٢ وتبين أنها لم تكن كافية نظراً لاقامة أولئك السيدات فى الخارج فلم يعلم بها إلا القليل منهن وعلم بها البعض الآخر بعد فواتها ولذلك رؤى منح ميعاد جديد رأت الوزارة تحديده بفترة سنة لتقديم الطلبات حتى يتسع الميعاد أمام المقيات فى الخارج وبهذا تنهياً لمن فرصة أخيرة للاستفادة من هذا الحكم بالنص عليه فى المادة ١٦ من المشروع .

وأتمت المادة ١٧ من المشروع على نسق المادة ١٤ من قانون سنة ١٩٥٠ معدلاً بالقانون رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٥٣ بعد أن رؤى عدم الحاجة لذكر المواليد التى تحيل عليها لإكتفاء

بمبدول نص الدخول في الجنسية المصرية الذي يعنى الدخول اللاحق بالتطبيق لأحد نصوص التجنس أو تبعاً للزواج أو بالنسبة للوالد المتجنس أو الزوج واكتفاء بسابقة الإشارة في المادة ١١ إلى مواد كسب الجنسية المصرية كما استبدل بكلمة (جنائية) الواردة في بند (٢) كلمة (جنائية) للأسباب السابق ذكرها .

وتناولت المادة ١٨ الحالات التي يجوز فيها لوزير الداخلية إسقاط الجنسية المصرية (وهي تقابل المادة ١٥ من قانون سنة ١٩٥٠ معدلة بالقانون ٥٨٤ لسنة ١٩٥٣) . . . وقد عدت المادة هذه الحالات وهي : حالة دخول المصري في جنسية أجنبية على خلاف حكم المادة ١٢ أو قبوله دخول الخدمة العسكرية لإحدى الدول الأجنبية دون ترخيص سابق يصدر من وزير الحربية أو إذا عمل لمصلحة دولة أو حكومة أجنبية وهي في حالة حرب مع جمهورية مصر أو كانت العلاقات السياسية قد قطعت معها أو إذا قبل في الخارج وظيفة لدى حكومة أجنبية أو إحدى الهيئات الأجنبية أو الدولية وبقى فيها بالرغم من الأمر الصادر إليه من الحكومة المصرية بتركها . . . كما نص على جواز إسقاط الجنسية عن المصري إذا كانت إقامته العادية في الخارج وانضم إلى هيئة أجنبية من أغراضها العمل على تقويض النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للدولة بأي وسيلة من الوسائل . . . وغنى عن البيان أن الدستور قد كفّل بيان الأحكام الخاصة بالنظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة وأن العمل على تقويض هذا النظام مما يبيح إسقاط الجنسية عن يقوم به . . . هذا — وقد أنت الفقرة (و) من المادة ١٨ بحكم جديد يجوز معه إسقاط الجنسية المصرية عن المصري الذي يصدر عليه حكم نهائي بالعقوبة لمخالفة أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٦ الخاص باشتراط الحصول على إذن قبل العمل في الهيئات الأجنبية . . . كما نصت الفقرة (ز) على جواز إسقاط الجنسية المصرية عن من ثبت انصافه بالصهيونية أو من يصدر عليه حكم بإدانته في جريمة بنص الحكم على أنها تمس ولائه للبلاد أو تتضمن خيانه لها وفي هذه الحالة يستلزم صدور قرار مسبب من وزير الداخلية بإسقاط الجنسية وهذا الأمر على خلاف حكم من يكون متصفاً بأحد هذين الوصفين من الأفراد المشار إليهم في البند (أولاً) من المادة الأولى حيث لا يعتبر مثل هذا الشخص داخلاً في الجنسية المصرية بحكم القانون ولا عمل لإسقاط الجنسية عنه طالما أن المشرع لم يعترف له بها .

وقد لوحظ أن عدداً كبيراً من المصريين غادر جمهورية مصر بصفة نهائية في السنوات الأخيرة وأعطى بعضهم إقراراً بتنازلهم عن جنسيتهم المصرية ونظراً لأن قانون الجنسية المصري لا يأخذ بمبدأ التنازل عن الجنسية المصرية فكانت الوزارة تواجه صعوبات جمة عند بحث إجراءات إسقاط الجنسية عنهم وقد لا تتوفر في أي حالة من حالات الإسقاط فكانت تبقى هؤلاء الجنسية المصرية وبالتالي حق العودة إلى مصر في أي وقت مما يعارض

وصالح الدولة وأمنها وسلامتها مما حدا بالوزارة إلى تضمين المشروع الحكم الوارد في المادة ١٩ منه وهو يجيز إسقاط الجنسية المصرية بقرار من وزير الداخلية ، لأسباب هامة يقدرها، عن كل مصري غادر مصر بنية عدم العودة إذا جاوزت غيبته في الخارج ستة أشهر ونص على أن تبدأ هذه المدة بالنسبة إلى من غادر مصر قبل العمل بهذا النص من اليوم التالي لتاريخ العمل به .

وتقابل المادة ٢٠ من المشروع المادة ١٦ من قانون سنة ١٩٥٠ مع تعديل أرقام النصوص التي تحيل إليها وقد أضيف إليها فقرة جديدة تقضى بسقوط الجنسية المصرية عن الزوجة والأولاد القصر بالتبعية لسقوطها عن صاحبها طبقاً للمادة ١١ من المشروع .

وأنت المادة ٢١ مطابقة للحكم الوارد في المادة ١٧ من قانون سنة ١٩٥١ مع توسيع نطاق حكمها حتى يشمل الحكم الوارد في المادتين ١٦ و ٢٠ من المشروع .

ونصت المادة ٢٢ على أنه لا يكون للدخول في الجنسية المصرية أو سحبها أو إسقاطها أو استردادها أي أثر في الماضي ما لم ينص على غير ذلك وهذا هو نفس النص الوارد في المادة ١٨ من قانون سنة ١٩٥٠ .

وجاءت المواد ٢٣ وما بعدها من المشروع مطابقة لنظيرتها من قانون سنة ١٩٥٠ .

وتلشرف وزارة الداخلية بعرض هذا المشروع مفرداً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة للموافقة عليه وإصداره .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٧ لسنة ١٩٥٦ (١)

بإعلان التعبئة العامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ في شأن التعبئة العامة ،

وعلى القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن الدفاع المدني ،

قرر :

تعلن التعبئة العامة في الجمهورية المصرية ابتداء من يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ (٢)

بإعلان حالة الطوارئ.

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٤٤ من الدستور ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدل له ،

وللمحافظة على الأمن والنظام العام بعد إغارة قوات العدو من الخارج ،

قرر :

مادة ١ - تعلن حالة الطوارئ في جميع أنحاء جمهورية مصر .

مادة ٢ - يتولى جمال عبد الناصر حسين رئيس الجمهورية جميع السلطات الاستثنائية المنصوص عليها في القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار ابتداء من أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

(١) نمر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر « ج » ، تابع الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نمر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر « أ » ، الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

أوامر عسكرية

أمر رقم ١

خاص بالرقابة (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد .

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،

قرر :

مادة ١ — تفرض من الآن وإلى حين صدور أوامر أخرى من أجل سلامة الوطن رقابة عامة في جميع أنحاء البلاد وميائها الإقليمية على الكتابات والمطبوعات والصور والطرود التي ترد إلى مصر أو ترسل منها إلى الخارج أو يتداول داخل البلاد وكذا كافة الرسائل التلغرافية والتليفونية السلكية واللاسلكية وعلى جميع الأخبار أو المعلومات أو غيرها من المواد المعدة للاذاعة اللاسلكية وعلى جميع القطع التمثيلية وأفلام السينما والاسطوانات القوتوغرافية وغيرها من الرسائل الناقلة للاصوات أو للصور . على أنه لا تخضع لهذه الرقابة جميع المواد والرسائل الخاصة بالحكومة المصرية .

مادة ٢ — تنشأ مصلحة خاصة بالرقابة بناط بها تنفيذ وإدارة كافة فروع الرقابة يرأسها رقيب عام ويخول اختيار وتعيين موظفي الرقابة .

مادة ٣ — يتولى الرقيب العام ومن ينوبهم من الموظفين التابعين له في سبيل الدفاع الوطني والأمن العام ، فحص ومراقبة جميع المواد والرسائل والأخبار التي تسرى عليها أحكام الرقابة بما تقدم ذكره وله أن يؤخر تسليمها أو يوقفه أو أن يحجوها أو يصادرهما أو يعدمهما أو يتصرف فيها على أي وجه إذا كان من شأنها الإضرار بسلامة الدولة . كما له أن يعطل الجرائد والمطبوعات الدورية امانها أو بصفة مؤقتة وله أن يضبط آلات الطبع وأدواته وأن يستولي على الأماكن التي استخدمت في الشؤون التي تقع مخالفة لأحكام الرقابة . كما له أن يصادر أي جهاز يصلح لإرسال أو تلقي الرسائل سواء كان ذلك بواسطة التلغراف اللاسلكي أو التليفون اللاسلكي أو بواسطة إشارات مرئية أو بأي وسيلة أخرى .

مادة ٤ — يجب على جميع إدارات ومصالح الحكومة وعلى الأخص مصلحة البريد

ومصلحة التلغرافات والتليفونات ومصلحة الجمارك ومصلحة المواني والمناثر أن تبذل للرقيب العام كل ما يطلبه من المساعدات والتسهيلات اللازمة .

مادة ٥ — على جميع شركات ومؤسسات التلغراف والاذاعة ووكالات الأنباء ودور النشر وربابنة جميع السفن غير الحربية التي توجد في المياه المصرية وقائدي الطائرات التجارية والطائرات الخاصة التي تطير فوق أراضي البلاد أو مياهها الإقليمية وكذلك جميع الهيئات والمؤسسات التجارية التي يعنىها أو يؤثر فيها إجراء أحكام الرقابة أن تنفذ فوراً جميع ما يصدره إليها الرقيب العام من التعليمات .

مادة ٦ — على جميع سكان البلاد على اختلاف جنسياتهم أن يلتزموا بغير تردد أحكام الرقابة وأن ينفذوا بدقة جميع الأوامر والتعليمات التي يصدرها الرقيب العام على إجراءات الرقابة بفروعها المختلفة .

مادة ٧ — الطرود والرسائل البريدية والتلغرافية واللاسلكية الصادرة من مراكز القوات المصرية لا تخضع لهذه الرقابة وكذلك لا تخضع لها الرسائل والطرود وغيرها الواردة لأفراد هذه القوات بالطريق الذي ترسمه لها السلطات العسكرية المختصة .

مادة ٨ — يضع الرقيب العام التعليمات والأوامر اللازمة لتنظيم أعمال الرقابة في فروعها المختلفة وتكون لهذه الأوامر قوة القانون خلال مدة إعلان حالة الطوارئ .

مادة ٩ — لا تترتب أية مسئولية ولا تقبل أية دعوى على الحكومة المصرية أو إحدى مبعوثيها أو موظفيها أو الرقيب العام أو أي موظف تابع له أو أي مذكر أو أي فرد بسبب أي إجراء اتخذ تنفيذاً لأعمال الرقابة وفي حدود اختصاصها المبين في هذا الأمر .

مادة ١٠ — يعاقب كل من يخالف أحكام هذا الأمر والتعليمات والأوامر التي يصدرها الرقيب العام تنفيذاً له بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

تحريراً في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

أمر رقم ٢

بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم

حكما عسكريين في مناطقهم (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له .

قرر :

مادة ١ — يعين مندوبون عن الحاكم العسكري العام المحافظون والمديرون أو من يقومون بأعمالهم كل في المحافظة أو المديرية المعنية فيها .

مادة ٢ — يجوز لكل من مندوبي الحاكم العسكري العام اتخاذ قرارات في الشؤون التي أعلنت بسببها حالة الطوارئ في المحافظة أو المديرية كلها أو بعضها .

مادة ٣ — لا يجوز أن تزيد العقوبة التي تفرض بمقتضى القرارات المشار إليها في المادة السابقة على الحبس لمدة ثلاثة أشهر أو الغرامة التي قدرها عشرة جنيهات .

مادة ٤ — إذا لم تكن قرارات مندوبي الحاكم العسكري العام قد بينت العقوبة على مخالفة أحكامها كانت العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على شهر وغرامة لا تجاوز خمسة جنيهات أو إحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر من أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

تحريراً في ٢٧ ربيع الأول ١٣٧٦ (أول نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

أمر رقم ٣

بتعيين الرقيب العام (٢)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرراً (أ) الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرراً (أ) الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

قرار :

- مادة ١ - يعين السيد زكريا محيي الدين وزير الداخلية رقيباً عاماً .
 مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ .
 أول نوفمبر سنة ١٩٥٩ .

بأمر رقم ٤ :

بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين
 وغيرهم من الأشخاص والهيئات (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٩ بإغلاق حالة الطوارئ في
 جميع أنحاء البلاد ،
 وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة ،

قرر الآتي :

- مادة ١ - يعين مدير عام إدارة أموال المعتقلين والمراقبين القائم على تنفيذ أحكام القانون
 رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥٦ بإدارة أموال الأشخاص والهيئات الآتي بيانها :
 (١) كل شخص طبيعي يعتقل أو يوضع تحت المراقبة تنفيذاً لتدابير الأحكام العرفية
 (٢) كل شركة أو جمعية أو مؤسسة أيا كان غرضها تعمل تحت إشراف أحد الأشخاص
 المتقدم ذكرهم أو كان له مصالح عامة فيها .
 (٣) كل شخص غير موجود بالجمهورية المصرية ويكون له نشاط ضار بأمن الدولة
 وسلامتها .
 (٤) كل فرع أو فرع أو مكتب موجود في جمهورية مصر يعمل تحت إشراف شخص
 من الأشخاص المشار إليهم في البند السابق أو يكون له مصالح عامة فيها ويكون يوضع
 أموال هؤلاء الأشخاص تحت الحراسة وإخضاعها للإدارة المذكورة بقرار خاص يصدره
 وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٢ - تكون مهمة المدير العام النيابة عن الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة

(١) أملاً بالالتزام بالسياسة المصرية الديمقراطية ويكون ذلك (٢) السيد زكريا محيي الدين وزير الداخلية

ولا تسرى عليه النواهي المنصوص عليها في المواد ٥ و ٦ و ٧ ويتولى استلام الأموال وجردها وإدارتها وله بوجه خاص أن يتخذ الإجراءات اللازمة لتحصيل ما لأولئك الأشخاص من الديون ولأداء ما عليهم وأن يقبض ما يؤدي لهم وأن يعطي الخالصات وأن يبيع الأموال القابلة للتلف أو التي تكون نفقات المحافظة عليها باهظة، وفي الأعمال الصناعية أو التجارية يجوز له أن يباشر كل ما يتعلق بالاستغلال العادي للعمل، وله أن يتصالح أو ينزل عن الديون كلها أو بعضها، وللمدير العام حق التقاضي باسم الأشخاص الذين ينوب عنهم.

وله بأذن وزير المالية والاقتصاد أن يباشر بيع الأموال وتصفية الأعمال الصناعية أو التجارية وبوجه خاص أن يطلب فسخ أية شركة أو أن يوافق على هذا الفسخ كما يجوز له أن يباشر أي عمل آخر يعهد به إليه وزير المالية والاقتصاد.

مادة ٣ — يعين المدير العام بأذن خاص من وزير المالية والاقتصاد المتدوين والمستغلمين للآزمين لمعاونته في إدارة تلك الأموال.

مادة ٤ — لوزير المالية والاقتصاد أن يأذن المدير العام في أن يأخذ من الأموال الموضوعة تحت إدارته ما يلزم لتغطية مصروفات الانتقال والنفقات اللازمة للأشخاص الذين يدير أموالهم ولن يعولونهم.

مادة ٥ — يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من أي نوع آخر.

مادة ٦ — يحظر أن يتخذ أي التزام مالي أو غير مالي ناشئ عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحة أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى في تاريخ سابق أو لاحق على القرار الوزاري المشار إليه في المادة الأولى.

مادة ٧ — لا يجوز لأي شخص من المشار إليهم في المادة الأولى أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام هيئة قضائية في مصر ولا أن يتابع السير في دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة.

مادة ٨ — يحظر باطلا بحكم القانون كل عقد أو تصرف أو عملية تم أو لجاء مخالفا لأحكام هذا الأمر ما لم يرخص فيه وزير المالية والاقتصاد أو المدير العام.

مادة ٩ — يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي موجود بالجمهورية المصرية وعلى كل مصري موجود في الخارج :

(١) يكون مديرا أو مشرفا أو مستودعا أو حائزا بأية صفة لأموال منقولة أو تابعة أو لحقوق مملوكة بالذات أو بالواسطة لأحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى.

(٢) يكون مدينا بأية مبالغ أو قراطيس مالية أو عروض أو حقوق أيا كانت طبيعتها للأشخاص المتقدم ذكرهم .

(٣) أو يكون دائما بأية صفة للأشخاص المذكورين .

متى كانت قيمة الاموال أو الحقوق أو الديون تتجاوز خمسين جنيها ان يقدموا بيان عنها في المواعيد وبالأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد سواء اكانت قد دخلت في الحياة أو حل استحقاقها بعد القرار الوزاري المشار إليه في المادة الأولى أو كانت محتملة أو مستحقة بعد تاريخ تقديم البيان ويجب ان يشمل البيان الاموال والحقوق المتنازع عليها أو التي تكون محل مقاصة .

مادة ١٠ - يجب على وكلاء الدائنين للتفليسات المفتوحة في مصر أن يبلغوا المدير العام من تلقاء أنفسهم بيان جميع الديون المستحقة على التفليسة لأحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى وأن يقدموا جميع المستندات والأوراق الخاصة بتلك الديون والتي تكون في حيازتهم .

مادة ١١ - يجب كذلك تقديم بيان في المواعيد وبالأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد عن كل اتفاق مكتوب أو شقوي يتعلق بنقل الملكية أو حق الانتفاع أو حق الاستعمال في أموال منقولة أو ثابتة أو بنقل الحقوق أيا كانت طبيعتها أو يترتب عليه إدخال أي تعديل في شركة مدنية أو تجارية أو في مركز الشركاء فيما بينهم إذا كان أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى طرفا في الاتفاق متى كان نصابه زائدا على مائة جنية وكان قد تم قبل صدور القرار الوزاري المشار إليه في المادة الأولى .

مادة ١٢ - تعتبر باطلة بحكم القانون الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها وفقا لأحكام المادة السابقة والتي لا يقدم عنها في المواعيد المحددة أو التي يكون البيان بشأنها غير صحيح إلا إذا رأى المدير العام إقرارها .

ويجوز للمدير العام إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى الشك في صحته أن يرفض قبول كل اتفاق لم يعط تاريخا ثابتا فيه تاريخ القرار الوزاري المشار إليه في المادة الأولى . ويجوز له للسبب المتقدم أن يرفض قبول أي اتفاق بنقل الملكية على سبيل التبرع ، وأن يرفض قبول أي عقد من عقود المعاوضة يكون من شأنه إخفاء الأموال أيا كان تاريخ إبرام الاتفاق أو العقد ، حين لا يكون قد نفذ تنفيذا فعليا قبل التاريخ المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

ويجوز لدوى الشأن الطعن أمام المحكمة المختصة في قرار المدير العام بحريضة تقدم خلال شهرين من تاريخ إعلائهم به بكتاب موصى عليه .

مادة ١٣ - يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى ، أن يبلغوا المدير العام جميع الأموال والديون التي لهم .

١٣ - ويجب كذلك على الأشخاص المشار إليهم في البندين ١ و ٢ من المادة ٩ أن يسلموا إلى المدير العام الأموال المنقولة والمستندات المثبتة للحقوق المذكورة في بياناتهم وأن يحسنوا من وضع يده على الأموال الثابتة .

١٤ - ويتم الإبداع والتفليس المذكوران في التواريخ ووفقا للاوضاع التي يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد الأشخاص المدينون بمبالغ لا يلزمون أدائها إلا في تاريخ استحقاقها .

١٥ - ويجوز للمدير العام عند رفض أحد من هؤلاء تسليم مالهية اتخاذ إجراءات الحجز الإداري إذا كان الأمر خاصا بأموال وحقوق غير متنازع عليها ومستحقة الأداء ، وفي هذه الحالة إذا وقع الحجز على الشيء الذي كان يجب تسليمه فلا يباشر رجال الإدارة بيعه بل يسلمونه إلى المدير العام . ويجوز للمدير العام أن يمنع الأشخاص الذين يقع عليهم الالتزام المشار إليه في هذه المادة مثلا أو يحدد في الشروط ووفقا لما يقضى به العرف التجاري أو عملا بما توجبه مصلحة الأشخاص الذين ينوب عنهم .

مادة ١٤ - لا يجوز للمدين في الأحوال التي يجب فيها الرفع ليد المدير العام تنفيذ الالتزام ما - توجبه الأحكام المقررة بمقتضى هذا الأمر أن يمنع عن تنفيذ التزامه أو أن يعدل في شروط تنفيذه استنادا إلى أن المدير العام لا يستطيع أن يسلمه السند الذي يثبت الالتزام أو أي معتد آخر يتعلق بتنفيذ الالتزام .

ويعتبر الإيصال الذي يعطيه المدير العام إبراها صحيحا بقدر ما دفع إليه الجانب المدين من أية مسئولية ناتجة عن الالتزامات التي ألزم بها .

مادة ١٥ - إذا عين من القيود المدونة بدفاتر المدين أو من قوائم دفع الكوونات أو من أي دفتر أو سجل أو ورقة سجل من الحال المالية أو غيره أن أحد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى كان مالكا لقيم منقولة ولو كانت مودعة في الخارج : يجوز للمدير العام أن يباشر الحقوق المتعلقة بتلك القيم : ويتدخل في ذلك قبض إراداتها ولو لم يستطع تقديم أوراقها . وذلك ما لم يثبت أن صاحب الشأن قد نقل تلك القيم إلى الغير نقلا صحيحا .

مادة ١٦ - تمد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الإجراءات التي تسري ضد الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى مادامت أموالهم خاضعة لأحكام هذا الأمر .

مادة ١٧ - تعتبر هيئات مستقلة الفروع والتوكيلات والمكاتب الموجودة في جمهورية مصر والتي تصدر قرارات إخضاعها لأحكام هذا الأمر .

ولا يجوز أن يدخل في حساب ذمات هذه الهيئات غير الالتزامات التي تكون قد لوتبطت هي بها مباشرة أو بالالتزامات التي يتصل بالقيود أو تصرفات أو عمليات تكون هي قد عقدتها أو باشرتها ، أو التي يكون المقابل لها قد دخل في أصول تلك الهيئات ويخرج

بذلك من حساب تلك الذممات بما ارتبط به قبل صدور القرار الوزاري المشار إليه في الملمة الأولى من التزامات الشركة أو المنشأة الصناعية أو بيت التجارة الأصلي أو فروعها أو توكيلاته أو مكاتبه التي يكون مركزها أو إدارة عملها في بلاد غير الجمهورية المصرية .

مادة ١٨ — عقود الإيجارة المبرمة مع مستأجرين من الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى يجوز للمستأجرين بموافقة المدير العام أن يفسخوها بدون إعلان سابق تعويض عن الفسخ قبل الميعاد .

مادة ١٩ — يكون لأصحاب الأعمال حق فصل الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى بدون إعلان سابق وبغير تعويض عن الفصل حتى في حالة وجود عقد لمدة معينة .

ويجب أن تدفع إلى المدير العام المبالغ المستحقة للاستخدام بوصفها تعويضاً عن مدة الخدمة بمقتضى عقد الاستخدام ، أو المستحقة على صندوق الادخار أو أى صندوق شبيه به دون أى تفريق بين ما إذا كانت المبالغ التي دفعت في الصندوق دفعة واحدة لصاحب العمل والمستخدم معا أو دفعة واحدة فقط .

مادة ٢٠ — تسري أحكام هذا الأمر أيضاً على كل شخص ليس من الأشخاص المشار إليهم في المادة الأولى وإنما يباشر معاملات مع أحد هؤلاء الأشخاص وفي خصوص هذه المعاملات .

مادة ٢١ — تعطى أتعاب المدير العام ومرتبات الموظفين وكذلك مصروفات الادارة بأخذ نسبة مئوية على الأموال الموضوعة تحت إدارته .

ويحدد وزير المالية والاقتصاد قيمة وشروط تلك الأتعاب والمرتبات والمصاريف .

مادة ٢٢ — يكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير المالية والاقتصاد لتنفيذ هذا الأمر صفة مأموري الضبط القضائي .

ويكلف المدبرون المسئولين في المصارف والأعمال التجارية أو الصناعية بأن يقدموا إليهم عند الطلب كل البيانات المتعلقة بحسابات أو بودائع الأشخاص أو الفريق من الأشخاص الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد وكذلك الدفاتر التجارية أو أوراق أخرى خاصة بهذه الحسابات والودائع .

ويجب عليهم المحافظة على السر فإذا خالفوا عوقبوا بالعقوبة المنصوص عليها في المادة

(٣١٠) من قانون العقوبات .

مادة ٢٣ — يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أو يمتنع عن تقديم البيانات والأوراق المنصوص عليها في المادة ٢٢ من القانون .

مادة ٢٤ — يعاقب على الامتناع عن تقديم البيانات والأوراق المشار إليها في

المادة ٢٢ - كذلك تعتمد تقديم بيانات غير صحيحة بالحس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة من خمسة جنيهاً إلى ١٠٠ جنيه .

مادة ٢٥ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً الأشخاص الذين يقع عليهم الإلزام بتقديم البيانات المشار إليها في المادة ٩ (بند ١ و ٢) و ١٠ و ١١ وفي القرارات الصادرة تنفيذاً له والذين يكونون قد أغفلوا تقديمها أو يكونوا قد قدموا بيانات غير صحيحة أو ناقصة .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها الأشخاص الذين يغفلون أن يسلموا إلى المدير العام الأموال التي يجب عليهم تسليمها بمقتضى المادة ١٣ إلا إذا كان الرفض يرجع إلى نزاع قضائي قائم بشأن هذه الأموال أو إذا أثبتوا حسن نيتهم في هذا الشأن .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة بقصد إخفاء أموال أو حقوق يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

وتطبق العقوبة ذاتها فيما يتعلق بالبيانات المشار إليها في المادة ٩ (بند ٣) إذا قدمت بقصد تهريب أموال أو حقوق مستحقة الدفع .

ونقضي المحكمة علاوة على ما تقدم بتسليم الأموال أو الأوراق أو المستندات التي كان يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

مادة ٢٦ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتوقيع الوزير المالية والاقتصاد أن يتخذ كل التدابير التي يراها لازمة لتنفيذه .

تحريراً في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

أمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦

خاص بالتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين والتجار

الخاصة بأموالهم (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد .

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام الجزائية والقوانين المعدلة له .

(١) - نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨٨ مكرراً (١) الصادر في ١٣ أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

قرر الآتي :

مادة ١ — في تطبيق هذا الأمر تشكل عبارة « الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين » حكومة المملكة المتحدة البريطانية وحكومة الجمهورية الفرنسية والأشخاص المعنوية البريطانية أو الفرنسية ذات الشأن العام وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعايا المملكة المتحدة البريطانية أو الجمهورية الفرنسية .

ويعتبر الأشخاص الآتي بيانهم في حكم الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين وتشملهم لذلك عبارة الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين المذكورة في الفقرة السابقة :

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي يكون مقيما بأرض إحدى هاتين الدولتين ما لم يكن قد صدر قرار من وزير المالية والاقتصاد باعفائه من هذه الأحكام .

(٢) الشركات والمؤسسات والجمعيات المصرية أو الأجنبية التي يصدر وزير المالية والاقتصاد قرارا باعتبارها تعمل بإشراف بريطاني أو فرنسي أو باعتبارها تدخل فيها مصالح بريطانية أو فرنسية هامة .

مادة ٢ — يستثنى من مدلول تعريف الرعايا الواردة في المادة الأولى الرعايا البريطانيون أو الفرنسيون من المستخدمين أو العمال أو من الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأكثر من المستخدمين أو العمال ، بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية وألا يكون قد صدر بشأنهم قرار من وزير المالية والاقتصاد بالحقاقهم بأولئك الرعايا .

مادة ٣ — يحظر أن تعقد بالذات أو بالواسطة مع الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين أو لمصلحتهم عقود أو تصرفات أو عمليات تجارية كانت أم مالية أم من نوع آخر .

مادة ٤ — يحظر أن يتخذ أي التزام مالي أو غير مالي ناشيء عن عقد أو تصرف أو عملية تم لمصلحة الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين في تاريخ سابق على تاريخ العمل بهذا الأمر أو لاحق له .

مادة ٥ — لا يجوز لأي شخص من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين أن يرفع دعوى مدنية أو تجارية أمام أية هيئة قضائية في مصر ولا أن يتابع السير في دعوى منظورة أمام الهيئات المذكورة .

مادة ٦ — مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في هذا الأمر يدخل في الحراسة كل شخص من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين يمتلك أموالا بمصر وكذلك كل فرع أو توكيل أو مكتب موجود بمصر ومملوك للرعايا المذكورين .

مادة ٧ — يجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يمنح استثناءات عامة أو خاصة من أحكام المواد من ٣ إلى ٦ .

مادة ٨ — يعين وزير المالية والاقتصاد حارسين عامين يختصان بإدارة أموال الرعايا البريطانيين والفرنسيين ويعين أيضا نوابا للحارسين العامين كما يعين حراسا خاصين .
ويعين الحراس ، العامان والخاصون ، بموافقة وزير المالية والاقتصاد موظفي الحراسات الذين يجوز أن يكون من بينهم موظفون بالحكومة للعمل فيها بصفة دائمة أو مؤقتة .
وتغطي أتعاب الحراس ومراتب الموظفين وكذلك مصروفات الحراسة بأخذ نسبة ماثوبة على الأموال الموضوعة في الحراسة .

ويحدد وزير المالية والاقتصاد قيمة وشروط تلك الأتعاب والمراتب والمصروفات .
مادة ٩ — تكون مهمة الحراس النيابة عن الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين ولا تسرى عليهم النواهي المنصوص عليها في المواد ٣ و ٤ و ٥ من هذا الأمر .

ويتولون استلام وإدارة الأموال الموضوعة في الحراسة وجردها ولهم بوجه خاص أن يتخذوا الاجراءات اللازمة لتحصيل ما لأوائك الرعايا من الديون ولدفع ما عليهم منها وأن يقبضوا ما يدفع لهم وأن يعطوا المخالصات وأن يبيعوا الأموال القابلة للتلف أو التي تكون نفقات المحافظة عليها باهظة وفي الأعمال الصناعية والتجارية يجوز لهم أن يباشروا كل ما يتعلق بالاستغلال المادي للعمل ، ولهم أن يتصالحوا وأن ينزلوا عن الديون كلها أو بعضها .
وللحراس حق التقاضي باسم الأشخاص الذين ينوبون عنهم .

ولهم باذن وزير المالية والاقتصاد أن يباشروا ببيع الأموال وتصفية الأعمال الموضوعة في الحراسة وبوجه خاص أن يطلبوا فسخ شركة أو أن يوافقوا عليه ،
كما يجوز لهم أن يباشروا أى عمل يعهد به إليهم وزير المالية والاقتصاد .

مادة ١٠ — يتولى الحارسان العامان إدارة أموال الأشخاص الموضوعين في الحراسة التي لم يعين وزير المالية والاقتصاد لإدارتها حارسا خاصا ويكون لهما في هذه الحالة السلطات المبينة في المادة السابقة .

وللحارسين العامين حق التوجيه والمراقبة العليا على الحراس الخاصين ولهما كذلك حق التفتيش على أعمال وإدارة الحراس الخاصين ، وعلى هؤلاء أن يضعوا تقارير دورية عن حالة أعمالهم وأن يبعثوا بها إلى الحارس العام المختص ليتخذ في شأنها ما يراه لازما من تدابير .

وتدرج ودائع المال الخاصة بالرعايا البريطانيين أو الفرنسيين الداخلة في الحراسة في حساب موحد لكل من الطائفتين . ويتولى الحارس العام المختص اداة هذا الحساب .
ويناط بالحارسين العامين القيام على تنفيذ أحكام هذا الأمر كل منهما فيما يخصه .

مادة ١١ — لوزير المالية والاقتصاد أن يقرر تكليف الحارسين العامين بأن يأخذوا من الأموال الموضوعة في الحراسة ويصرف النظر عما يقع على ما يدهما من ممتلكات ما للتدين

لدى الغير ومن معارضة مبالغ يحدد مقدارها وذلك لا عانة منكوبي الغارات الجوية وللمساعدة المعوزين الموجودين في مصر من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين أو من في حكمهم أو لأعمال مؤسسات البر أو معاهدة التعليم التابعة لهم أو لتغطية بعض مصروفات الاعتقال .
ويحدد وزير المالية والاقتصاد بقرار يصدره نظام الأولوية الذي يراعي في أخذ هذه المبالغ بوجه عام وبقدر الاستطاعة .

كذلك يجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يقرر على سبيل التعميم والاطراد تصفية بعض أنواع الأموال المملوكة للرعايا البريطانيين أو الفرنسيين الموضوعين في الحراسة أو جميع تلك الأموال . وأن يعهد بهذه التصفيات إلى الهيئة أو الهيئات أو إلى الأشخاص الذين يعينهم لهذا الغرض .

وبجوز له أن يحدد بقرار منه اختصاصات المصفين والإجراءات التي تتبع في بيع تلك الأموال

مادة ١٢ - يعتبر باطلاً بحكم القانون كل عملية أو عقد أو تصرف تم أو جاء مخالفاً لأحكام هذا الأمر ما لم يرخص به وزير المالية والاقتصاد أو الحارس المختص .

مادة ١٣ - يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي موجود بجمهورية مصر وعلى كل مصري موجود في الخارج :

(١) يكون مديراً أو مشرفاً أو مستودعاً أو حائزاً بأية صفة لأموال منقولة أو ثابتة أو لحقوق مملوكة بالذات أو بالواسطة لأحد الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين الذين لا يتمتعون بأي استثناء من الاستثناءات الواردة بهذا الأمر .

(٢) أو يكون مديناً بأي مبالغ أو قراطيس مالية أو عروض أو حقوق أيا كانت طبيعتها للأشخاص السالف ذكرهم .

(٣) أو يكون دائماً بأية صفة للرعايا المذكورين .

إذا كانت قيمة الأموال أو الحقوق أو الديون تتجاوز ٥٠ جنيتها مصريا أن يقدم بياناً عنها في المواعيد والأوضاع والشروط التي تحددها بقرار من وزير المالية والاقتصاد .

ووجوب تقديم البيان المذكور لا يقتصر على الأموال التي تكون في الحيازة أو الحقوق التي تكون مستحقة في تاريخ العمل بهذا الأمر بالنسبة إلى البريطانيين والفرنسيين وعلى الأموال والحقوق التي دخلت في الحيازة أو حل استحقاقها بعد التاريخ المذكور ، بل يشمل أيضاً الأموال والحقوق المحتملة أو التي لا تكون مستحقة في تاريخ تقديم البيان كما يشمل الأموال والحقوق المتنازع عليها أو التي تكون محل مقاصة .

مادة ١٤ - يجب على الوكلاء الدائنين للتفليسات المفتوحة في مصر أن يبلغوا الحارس

من تلقاء أنفسهم بيان جميع الديون المستحقة على التقليدية لأحد الرعايا الموضوعين في الحراسة وأن يقدموا جميع المستندات والأوراق الخاصة بتلك الديون والتي في حيازتهم .

مادة ١٥ — يجب كذلك تقديم بيان في المواعيد وبالأوضاع والشروط التي تحدد بقرار من وزير المالية والاقتصاد عن كل اتفاق كتابي أو شفوي يتعلق بنقل الملكية أو حق الانتفاع أو حق الاستعمال في أموال منقولة أو ثابتة أو بنقل الحقوق أيا كانت طبيعتها أو يترتب عليه إدخال أى تعديل في شركة مدنية أو تجارية أو في مركز الشركاء فيما بينهم إذا كان أحد الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين طرفا في الاتفاق .

وما كان من الاتفاقات تاريخه سابق على تاريخ العمل بهذا الأمر يجب أن يقدم عنه بيان إذا طلب ذلك وزير المالية والاقتصاد أو من ينتدبهم لهذا الغرض .

ويقع الالتزام بتقديم البيان على جميع الأشخاص الذين كانوا طرفا في الاتفاق على أنه يجوز لهم أن يعينوا وكلاء يتولى عنهم تقديم بيان واحد .

مادة ١٦ — تعتبر باطلة بحكم القانون الاتفاقات التي يجب تقديم بيان عنها وفقا لأحكام المادة السابقة والتي لا يقدم بيان عنها في المواعيد المحددة أو التي يكون البيان بشأنها غير صحيح إلا إذا رأى الحارس إقرارها .

ويجوز للحارس إذا كانت لديه أسباب تدعو إلى الشك في صحته أن يرفض قبول كل اتفاق لم يعط تاريخا ثابتا قبل العمل بهذا الأمر بحسب ما إذا كان الأمر خاصا بالرعايا البريطانيين أو الفرنسيين أو بعد هذا التاريخ .

ويجوز له للسبب المتقدم أن يرفض قبول أي اتفاق بنقل الملكية على سبيل التبرع أو أى عقد من عقود المعارضة يكون من شأنه إخفاء الأموال عن الحراسة ، أيا كان تاريخ إبرام الاتفاق أو العقد ، إذا لم يكن قد نفذ تنفيذا فعليا قبل التاريخ المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

ويجوز لذوى الشأن الطعن في قرار الحارس بعريضة تقدم خلال شهرين من تاريخ إعلانهم به إلى المحكمة الابتدائية المختصة ، ويجب على قلم الكتاب أن يرفع خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تسلمه إلى رئيس الدائرة المختصة الذى يحدد جلسة للنظر في الطعن . ويخطر قلم الكتاب المنصوص بالموعد بكتاب مسجل يعلم وصول برسله قبل موعد الجلسة بخمسة أيام على الأقل . ولا يجوز الطعن في قرار المحكمة بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية .

وتتبع الاجراءات عينها بالنسبة إلى كل نزاع يشهده الحارس أو ذوى الشأن فيما يخص بالأموال أو الحقوق التي يجب أن يقدم بيان عنها وفقا لأحكام المواد السابقة .

مادة ١٧ — يجب على الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين أن يسلموا إلى الحارس جميع الأموال المملوكة لهم .

ويجب كذلك على الأشخاص المشار إليهم في البندين ١ و ٢ من المادة ١٢ أن يسلموا الحارس الأموال المدقولة والسندات المثبتة للحقوق المذكورة في بياناتهم ، وأن يمتنعوا من وضع يده على الأموال الناجمة .

ويتم الإيداع والتسليم المذكوران في التواريخ ووفقا للأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير المالية والاقتصاد . ولا يلزم الأشخاص المدينون بمبالغ من النقود بدفعها إلا في تاريخ استحقاقها .

ويجوز للحارس عند رفض أحد من هؤلاء تسليم بالديه استعمال الحجز الإداري إذا كان الأمر خاصا بأموال وحقوق غير متنازع عليها ومستحقة الأداء . وفي هذه الحالة إذا وقع الحجز على الشيء الذي كان يجب تسليمه فلا يباشر رجال الإدارة بيعه بل يسلمونه إلى الحارس .

ويجوز للحارس أن يمنح الأشخاص الذين يقع عليهم الالتزام المشار إليه في هذه المادة شروطا أو مهلا وفقا لما يقضي به العرف التجاري أو عملا بما توجبه مصلحة الأشخاص الذين ينوب عنهم .

مادة ١٨ — المبالغ التي يجب دفعها وفقا لأحكام هذا الأمر وتنفيذا لالتزامات أو عقود قومت بالعملة الاسترلينية أو الفرنك الفرنسي يكون دفعها بالعملة المصرية بالسعر الذي يحدده وزير المالية والاقتصاد .

مادة ١٩ — لا يجوز للمدين في الأحوال التي يجب فيها الدفع ليد الحارس تنفيذا لالتزام ما يوجب الأحكام المقررة بمقتضى هذا الأمر أن يمتنع عن تنفيذ التزامه أو أن يعدل في شروط تنفيذه استنادا إلى أن الحارس لا يستطيع أن يسلمه السند الذي يثبت الالتزام أو أي مستند آخر يتعلق بتنفيذ الالتزام .

ويعتبر الإيعمال الذي يعطيه الحارس إبراء صحيحا بقدر ما دفع إليه بجانب المدين من أية مسؤولية ناتجة عن الالتزامات التي يلتزم بها .

وفي حالة دفع معاشات يجب إذا ما ثبتت وفاة صاحب المعاش بطريقة قاطعة أن ترد المبالغ التي تكون قد دفعت على هذا الوجه عن المدة اللاحقة للوفاة .

مادة ٢٠ — إذا تبين من القيود المدونة بدفاتر المدين أو من قوائم دفع الكوثرات أو من أي دفتر أو سجل أو ورقة لحمل من المحال المالية أو غيره أن أحد الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين كان مائلا لقيم منقولة ولو كانت مودعة في الخارج ، جاز للحارس أن يباشر

الحقوق المتعلقة بتلك القيم ، ويدخل في ذلك قبض إراداتها ، ولو لم يستطع تقديم أوراقها ، وذلك ما لم يثبت ان صاحب الشأن قد نقل ملكية تلك القيم إلى الغير نقلا صحيحا .

مادة ٢١ — تمتد جميع مواعيد سقوط الحق وجميع مواعيد الاجراءات التي تسرى ضد الرعايا الموضوعة أموالهم تحت الحراسة .

مادة ٢٢ — إذا تبين ان المضمون ، في حساب شخص موضوعة أمواله تحت الحراسة ، تزيد على الأصول جاز للحارس العام أو الحارس الذي ينتدبه ان ينشر في « الجريدة الرسمية » اعلانا يطلب فيه من كل ذي شأن تقديم الوثائق المثبتة للديون التي لهم عليه في موعد لا يجاوز شهرا من تاريخ نشر الاعلان .

ويجوز للحارس أو مندوبه عند انتهاء هذا الموعد وموافقة وزير المالية والاقتصاد أن يباشر تصفية أموال المدين وتوزيع الأصول بين الدائنين العاديين بعد استبعاد الأموال المخصصة لحقوق الدائنين الممتازين أو المرتبين رهنا حيازيا أو تأمينا . أما هذه الحقوق فتكون المطالبة بها واستيفائها بحسب قواعد القانون العام

ويترتب على نشر الاعلان المشار اليه في الفقرة الأولى وقف أى إجراء تنفيذي على المنقول قبل الحارس العام أو الخاص مدى ثلاثة أشهر ، على انه يجوز للدائنين الممتازين أو المرتبين ان يتخذوا إجراءات نزع ملكية العقار .

فإذا لم يصدر وزير المالية والاقتصاد عند نهاية موعد الثلاثة الأشهر المتقدم ذكره قرارا يأذن فيه بالتصفية جاز للدائنين ان يسيروا في الاجراءات وفقا لقواعد القانون العام .

ويكون توزيع الأصول على الدائنين العاديين قسمة غرماء ، ويقتصر على الدائنين الذي أودعوا مستنداتهم في الموعد المحدد فيما تقدم ولا ينظر في أى طلب آخر ولا يترتب عليه وقف التوزيع .

وكل دائن لا يسلم الحارس العام أو مندوبه بصحة سنده يخصص له مقابل لطلبه على سبيل التذكير إلى ان يصدر قرار المحكمة المختصة بصحة السند .

مادة ٢٣ — يعتبر ما للشركات أو لمعاهد الصناعة أو بيوت التجارة الموضوعة في الحراسة من الفروع والتوكيلات والمكاتب في مصر هيئات مستقلة عنها .

ولا يجوز ان يدخل في حساب ذممات هذه الهيئات غير الالتزامات التي تكون قد ارتبطت هي بها مباشرة أو الالتزامات التي تتصل بعقود أو تصرفات أو عمليات تكون هي قد عقدتها أو باشرتها أو التي يكون المقابل لها قد دخل في أصول تلك الهيئات ، ويخرج بذلك من حساب تلك الذممات ما ارتبط به من التزامات الشركة أو معهد الصناعة أو بيت التجارة الأصلي أو فروعه أو توكيلاته أو مكانه التي يكون مركزها أو إدارة عملها في بلاد غير جمهورية مصر .

مادة ٢٤ — لا يجوز لهيئات التأمين للوضوعة تحت الحراسة ان تباشر عقوداً جديدة او ان تباشر عقوداً للتأمين على التأمين وإلا اعتبرت تلك العقود جميعاً باطلة .

ولا يجوز ان تتجدد عقود التأمين التي انتهت أجلها بطريق التجديد الضمني .

وتعتبر عقود التأمين القائمة غير عقود التأمين على الحياة مفسوخة إلا إذا أبلغ المؤمن الحارس المختص بكتاب مسجل رغبته في استمرار العمل بالمقد القائم حتى نهايته .

وتفسخ بحكم القانون عقود التأمين على التأمين القائمة والمعقودة مع هيئات تأمين موضوعة تحت الحراسة ويصفي كل ما انفق عليه من الترتيبات وترد الأقساط أو كل مبلغ آخر سبق تحصيله عدا ما كان منها خاصاً بالمدة السابقة على تاريخ الفسخ .

ويجوز لوزير المالية والاقتصاد أن يتخذ بقرار يصدره التدابير التي ترمى إلى تسير استمرار العمليات القائمة للتأمين على التأمين التي تتولاها الهيئات البريطانية أو الفرنسية بواسطة هيئات تأمين أخرى وبأنواع خاص فيما يتعلق بالاحتياطي الحسابي الخاص بتلك العمليات .

مادة ٢٥ — يباشر الحارس تصفية الهيئات المذكورة مع مراعاة مصلحة المؤمن عليهم . ويجوز له بالنسبة إلى هيئات التأمين على الحياة أن يعنى في كل الأعمال اللازمة لتنفيذ العقود القائمة وعلى وجه الخصوص ما استحل أو يستحل من المبالغ والقيام بتنفيذ شروط التأمين وإجابة طلب المؤمن عليهم من شراء قيمة وثائق (بوالص) التأمين أو تحويلها إلى هيئات أخرى .

وتؤخذ المبالغ التي يدفعها الحارس لمواجهة الالتزامات التي عقدتها في مصر هيئات التأمين الموضوعة في الحراسة أولاً من أقساط التأمين المدفوعة ثم من أموال الهيئة صاحبة الشأن فإذا لم يكف ذلك فمن أموال هيئات التأمين الأخرى التي من جنسية هذه الهيئة والموضوعة في الحراسة وعند الاقتضاء تؤخذ هذه المبالغ من الأموال التي تسكون بين الحارسين العاملين بعهد الحصول على موافقة وزير المالية والاقتصاد .

مادة ٢٦ — عقود الاجارة المبرمة مع مستأجرين من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين يجوز للمستأجرين بموافقة الحارس العام أن يفسخوا بدون إعلان سابق وبغير تعويض من أجل الفسخ قبل الميعاد .

مادة ٢٧ — يجوز لأصحاب الأعمال حق فصل الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين بدون إعلان سابق وبغير تعويض عن الفصل حق في حالة وجود عقد لمدة معينة .

ويجب أن يدفع إلى الحارس العام المبالغ المستحقة للمستخدم بوصفها عن مدة الخدمة بمقتضى عقد الاستخدام أو المستحقة على صندوق الادخار أو أى صندوق تشبيه به دون تفريق بين ما إذا كانت المبالغ التي دفعت في الصندوق دفعها صاحب العمل والمستخدم معاً أو دفعها

أحدهما فقط وللحارس العام أن يسلم إلى صاحب الشأن كل المبالغ أو بعضه دفعة واحدة أو على دفعات مقسطة .

ويجوز للحارس العام أن يرخص لأصحاب الأعمال بأن يحتفظوا بالمبالغ المستحقة للعمال المشار إليها في الفقرة السابقة وديعسة وذلك بشرط القيام بدفع هذه المبالغ إلى الحارس المذكور في الوقت الذي يحدده كلها أو بعضها دفعة واحدة أو على دفعات مقسطة .

مادة ٢٨ — إذا كان أحد الرعايا المشار إليهم في المادة ٢ يملك أموالا منقولة أو ثابتة حين يكون مستخدما أو عاملا أو يملك أموالا غير التي تقوم عليها صناعته أو تجارته في الأحوال الأخرى فإن هذه الأموال تكون خاضعة للحراسة .

ولا يجوز لمؤلاء الرعايا أن يبيعوا محال صناعتهم أو تجارتهم إلا بموافقة الحارس العام على أن يسلموا له حاصل بيع تلك المحال .

وإذا صدر قرار باعتقال أحد الرعايا المذكورين دون أن يصدر قرار بالإلحاق مبطل للاستثناء المشار إليه في المادة ٢ ويدير الحارس العام أمر استغلال محله الصناعي أو التجاري أو يكلف بهذا الاستغلال أحد أقارب صاحب الشأن أو أحد المستخدمين أو الصناع الذين يعملون عنده على أن تراعى القيود المبينة في المادة التالية .

مادة ٢٩ — يجوز أن يقيد الانتفاع بالاستثناء المشار إليه في المادة ٢ كما يجوز أن يقيد منح الاستثناءات المنصوص عنها في المادة ٨ بالشروط الآتية :

١ — يجب على الأشخاص الذين يكونون محل الاستثناء أن يقدموا إلى الحارس العام بيانا مفصلا عن أملاكهم وتقريرا عن تجارتهم أو صناعتهم أو عملهم في مهنتهم .

٢ — يجب عليهم أن يقدموا للحارس العام كل شهر تقريرا عن أعمالهم خلال الشهر المنقضى وبيانا عن حسابات ذلك الشهر .

٣ — لا يجوز لهم بغير إذن من الحارس العام أن يباشروا صرف مصروفات استثنائية كشراء بضائع لتخزينها أو كشراء مواد أولية أو عدد أو آلات أو تجديد أو إصلاح للمهمات أو كأعمال الصيانة أو الإصلاح في العقارات .

٤ — يجب عليهم أن يدفعوا كل شهر إلى الحارس العام جملة الأرباح التي يحصلون عليها بعد خصم المبالغ الذي يكون الحارس قد حددده للوفاء بمحاجتهم الضرورية .

٥ — لا يجوز لهم أن يرفعوا دعوى مدنية أو تجارية أو أن يستمروا في السير في دعوى سبق لهم رفعها بغير الحصول على إذن خاص من الحارس العام .

٦ — لا يجوز لهم بغير ترخيص من الحارس العام أن يباشروا مهنة غير التي كانوا يباشرونها في تاريخ العمل بهذا الأمر .

ويجوز أن يكون الترخيص مقيدا بشروط أخرى يقررها وزير المالية والاقتصاد وفقا

لطبيعة أعمال الشخص الذي حصل على الترخيص .

مادة ٣٠ - تسري أحكام هذا الأمر أيضا ضد كل شخص ليس من الرعايا البريطانيين أو الفرنسيين وإنما يباشر معاملات مع أحد هؤلاء الرعايا وذلك في خصوص هذه المعاملات .

مادة ٣١ - يكون للموظفين الذين يعينون بقرار من وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا الأمر صفة مأموري الضبط القضائي .

وكذلك المديرون المسؤولون في المصارف والأعمال التجارية والصناعية وأن يقدموا إليهم عند الطلب كل البيانات المتعلقة بحسابات أو بودائع الأشخاص أو الفريق من الأشخاص الذين يسميهم وزير المالية والاقتصاد وكذلك الدفاتر التجارية أو أي أوراق أخرى خاصة بهذه الحسابات والودائع .

ويجب عليهم المحافظة على السر فإذا خالفوا ذلك عوقبوا بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٤ من قانون العقوبات .

مادة ٣٢ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أو شرع في مخالفة أحكام هذا الأمر فيما عدا الأجسام المنصوص عليها في المادتين التاليتين .

مادة ٣٣ - يعاقب على الامتناع عن تقديم البيانات والدفاتر والأوراق المشار إليها في المادة ٣١ وكذلك تعمد تقديم بيانات غير صحيحة بالحبس مدة لا تتجاوز شهر وبغرامة من خمسة جنهيات إلى مائة جنيه .

مادة ٣٤ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهيات الأشخاص الذين يقع عليهم الالتزام بتقديم البيانات المشار إليها في المواد ١٣ (بند ١ و ٢ و ١٤ و ١٥) والذين يكونون قد أغفلوا تقديمها أو يكونون قد قدموا بيانات غير صحيحة أو ناقصة .

ويعاقب بالعقوبة ذاتها الأشخاص الذين يرفضون أن يسلّموا إلى الحارس الأموال التي يجب عليهم تسليمها بمقتضى المادة ١٧ إلا إذا كان الرفض يرجع إلى نزاع قضائي قائم بشأن هذه الأموال أو إذا أثبتوا حسن نيتهم في هذا الشأن .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين إذا ارتكبت الجريمة بقصد إخفاء أموال أو حقوق يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

وتطبق العقوبة ذاتها فيما يتعلق بالبيانات المشار إليها في المادة ١٣ (بند ٢) إذا قدمت بقصد تهريب أموال أو حقوق مستحقة للحراسة .

وتقضى الحكمة علاوة على ما تقدم بتسليم الأموال أو الأوراق أو المستندات التي كان يجب تقديم بيان عنها أو تسليمها .

مادة ٣٥ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولوزير المالية والاقتصاد أن يتخذ كل التدابير التي يراها لازمة لتنفيذه .
تحريراً في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (أول نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

أمر رقم ٥ (أ) لسنة ١٩٥٦

بتعديل الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،
وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،
وعلى الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين ،
وبالتدابير الخاصة بأموالهم ،

قرر :

مادة ١ - تضاف إلى الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ من الأمر المشار إليه العبارة الآتية :
« أو رأى الحارس المذكور ذلك » .

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

تحريراً في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦

أمر رقم ٥ (ب) لسنة ١٩٥٦

خاص بالتجار مع الرعايا الاستراليين والتدابير الخاصة بأموالهم (٢)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،
وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،
وعلى الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين ،
وبالتدابير الخاصة بأموالهم ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر ١ ، تاريخ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر ١ ، تاريخ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

قرر :

مادة ١ — تسرى أحكام الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه على الرعايا الاستراليين وتشمل عبارة « الرعايا الاستراليين » حكومة استراليا والأشخاص المعنوية الاسترالية ذات الشأن العام وكذلك كل شخص طبيعي أو معنوي من رعاياها .

ويعتبر الأشخاص الآتي بيانهم في حكم الرعايا الاستراليين وتشملهم كذلك عبارة الرعايا الاستراليين المذكورة في الفقرة الأولى :

(١) كل شخص طبيعي أو معنوي يكون مقبلاً بأرض هذه الدولة ما لم يكن قد صدر قرار من وزير المالية والاقتصاد بإعفائه من هذه الأحكام .

(٢) الشركات والمؤسسات والجمعيات المصرية أو الأجنبية التي يصدر وزير المالية والاقتصاد قراراً باعتبارها تعمل بأشراف استرالي أو باعتبارها تدخل فيها مصالح استرالية هامة .

مادة ٢ — يستثنى من مدلول تعريف الرعايا الواردة في المادة الأولى الرعايا الاستراليين من المستخدمين أو العمال أو من الذين يباشرون بأنفسهم صناعة أو تجارة بمساعدة اثنين على الأكثر من المستخدمين أو العمال بشرط أن يكونوا موجودين في البلاد المصرية وألا يكون قد صدر بشأنهم قرار من وزير المالية والاقتصاد بالحاقهم بأولئك الرعايا .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولوزير المالية والاقتصاد أن يتخذ كل التدابير التي يراها لتنفيذه .

تحريراً في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

أمر رقم ٦ (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،

قرر :

مادة ١ — تؤلف لجنة من وزراء المالية والتجارة والصناعة والتموين والزراعة والمواصلات ومدير إدارة التعبئة العامة .

مادة ٢ — تختص اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بوضع السياسة العامة لإدارة وإنتاج الشركات والمؤسسات ذات الإنتاج المتعلق بالمجهود الحربي أو الموضوع تحت الحراسة ويختص كل وزير بالإشراف المباشر على الشركات والمؤسسات الداخلية في نطاق اختصاصه وتنفيذ قرارات هذه اللجنة بالنسبة إليها .

(١) نشر بالوظائف المصرية العدد ٩٠ ذكر « د » تابع الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ : ٤٩ (٢)

كما تختص هذه اللجنة باقتراح ودراسة الوسائل الخاصة بتوفير المواد اللازمة للبلاد وتحديد الهيئات التي تلتزم بتنفيذ ما يتخذ في هذا الشأن من قرارات .
مادة ٣ — على وزراء المالية والتجارة والصناعة والتموين والمواصلات والحربية والزراعة تنفيذ هذا الأمر ويعمل به من تاريخ صدوره .
تحريرا في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

أمر رقم ٧

بشأن سحب السلاح من الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين (١)
الحاكم العسكري العام
بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،
وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،
قرر :

- مادة ١ — تلغى تراخيص إحراز السلاح وحمله الممنوحة للرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين ، وكذلك من اكتسب منهم الجنسية المصرية أو أية جنسية أخرى .
مادة ٢ — يجب تسليم التراخيص التي ألغيت بمقتضى المادة السابقة ، وكذلك الأسلحة الخاصة بها وذخائرها خلال ثلاثة أيام لأقسام البوليس التي يتبعها كل من الرعايا المشار إليهم .
مادة ٣ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الأمر بالسجن لمدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .
مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
تحريرا في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

أمر رقم ٨

... بإحالة بعض الجرائم إلى الحاكم العسكري (٢)
الحاكم العسكري العام
بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،
وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٠ مكرر « ز » الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .
(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ مكرر « ب » الصادر في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

قرر :

مادة وحيدة — تحال الجرائم التي يعاقب عليها قانون العقوبات في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني إلى المحاكم العسكرية المنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

• تحريراً في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

أمر رقم ٩

بتشكيل لجان لمعاينة الأضرار الناشئة عن الحرب (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ، في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له .

قرر :

مادة ١ — تنشأ بكل محافظة ومديرية لجنة أو أكثر تؤلف من ثلاثة أعضاء بقرار من المحافظ أو المدير أو من يقوم مقام أى منهما — ويراعى في تشكيل اللجنة بقدر الامكان أن يكون من بين أعضائها موظف عام من الدرجة السادسة أو ما يعادلها على الأقل من بين الطوائف الآتية :

أعضاء النيابة العامة.

ضباط البوليس .

موظفو وزارات الشؤون البلدية والقروية والصحة العمومية والشؤون الاجتماعية والعمل.

مادة ٢ — تقوم هذه اللجان في أقرب وقت ممكن بمعاينة الأضرار الناشئة عن الحرب والتي تقع على النفس بالنسبة للمدنيين وعلى الأملاك الخاصة ويحرر بعد كل معاينة محضر باثبات الحالة .

مادة ٣ — يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

تحريراً في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦

امر رقم ١٠

بإعانة المصابين بأضرار الحرب (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد .

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له .

قرر :

- مادة ١ — توزع إعانات وقتية عن أضرار الحرب التي تقع على النفس وعلى المال .
- مادة ٢ — تخصم قيمة الإعانات الوقتية من التعويض الذي قد يستحق ولا يترتب على هذا الصرف ثبوت الحق في التعويض عن الضرر الذي وقع .
- مادة ٣ — تنشأ لجنة برئاسة وزير الشؤون البلدية والقروية وعضوية وزير الشؤون الاجتماعية ، وتختص اللجنة بالإشراف على توزيع الإعانات الوقتية .
- مادة ٤ — تصدر هذه اللجنة قرارا بتنظيم القواعد والاجراءات الخاصة بتقدير وتوزيع الإعانات الوقتية ولها في سبيل ذلك أن تستعين بالموظفين العموميين الذين تختارهم وأن تشكل لجانا فرعية منهم ومن غيرهم .
- مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦

مصلحة الرقابة

قرار رقم ٥

بالتعليمات التي تتبع في رقابة النشر (١)

الرقيب العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ١ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦
خاص بالرقابة ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ مكرر « و » الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٢ مكرر « هـ » الصادر في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

قرار:

مادة ١ — على المؤلف أو الناشر أو الطابع أن يقدم نسختين من كل ملزمة أو مطبوع يراد طبعه أيا كان نوعه إلى قسم رقابة النشر بالقاهرة أو فروعه بالمديريات والمحافظات لتراقب وتراجع ويؤشر عليها إما بالطبع أو الحذف أو التعديل ثم تختتم كل صحيفة منها بخاتم الرقابة وتسلم إحداها إلى الطالب وتحفظ الأخرى بالرقابة.

مادة ٢ — عند اتمام الطبع يقدم نسختين من المطبوع إلى الرقابة ثانية للمراجعة والتأكد من مطابقتها للنسخة السابق مراجعتها واعتمادها وعندئذ تقوم الرقابة بالتأشير على نسخة منه بما يفيد التصريح بالنشر مع ختمها.

مادة ٣ — على أصحاب المطابع والمستولين عن إدارتها مراعاة كتابة اسم وعنوان المطبعة بخط واضح بذيل كل مطبوع تقوم بطبعه.

يعمل بهذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية.

تحريرا في ١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦).

زكريا عبي الدين

محافظه القاهرة

امر رقم ٦ (١)

الحاكم العسكري لمنطقة القاهرة

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ .
وعلى الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ،

قرار:

مادة ١ — تلغى رخص السلاح وتسحب الأسلحة من الرعايا الفرنسيين والبريطانيين والاستراليين وكذا الاسرائيليين سواء كانوا مصريين أو غير معيني الجنسية أو من أى جنسية اخرى .

مادة ٢ — تسلم الأسلحة والرخص لأقسام البوليس التي يتبعها كل من الرعايا المذكورين .

مادة ٣ — يتم ذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب على مخالفة هذا الأمر بالحبس لمدة ثلاثة أشهر أو غرامة عشرة جنيهات .

تحريرا في ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦

الحاكم العسكري لمنطقة القاهرة
لواء عبد الفتاح البندارى

محافظة السويس

أمر رقم ١ (١)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية المعدلة له ،
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ،

قرر :

مادة ١ — يعتبر من المناطق المحرمة :
(١) المحطات الرئيسية للتغراف والتليفون ؛
(٢) المعمل والمنشآت الخاصة لمرافق المياه والمجارى العمومية والغاز والكهرباء ومقاييس الغاز والأخواض الخاصة بالوقود السائل والزيت وشركة شل ومعمل تكرير البترول الأمريكى ؛

(٣) كل مخزن أو مصنع يجرى فيه عمل لأغراض الدفاع الوطنى .
(٤) معسكرات الجيش المصرى ومطاراته ومستودعاته ومستشفياته .
(٥) أماكن اعتقال المتشردين أو المشتبه فيهم الموجودة بدائرة المحافظة .
مادة ٢ — يمنع منعاً باتاً الاقتراب من نقطة حراسة هذه المناطق والمنشآت أو الجواز المحيطة بها ما لم يصدر ترخيص كتابي بذلك من السلطات المختصة .

مادة ٣ — ممنوع منعاً باتاً أخذ صور فوتوغرافية أو أفلام أو رسوم أيا كانت للأماكن والمنشآت الميئة فيما يلى أو محاولة أخذ صور لها وهى :
— قناة السويس والبحيرات المتصلة بها والبواخر والسفن الموجودة بها .

- ميناء السويس والبواخر والسفن الموجودة بها .
- طريقا القنال والمعاهدة والمنشآت والمعسكرات والمباني والمطارات والمخازن والمستودعات التابعة للقوات البرية والبحرية والجوية ومحطات الجنود على اختلاف أنواعها والمواقع الحربية .
- الترع والكبارى ومحطات السكك الحديدية والتلغراف والتليفون واللاسلكي ومنشآتها والتلغراف الانجليزى والورش البحرية والحوض الجاف :
- مرافق المياه والغاز والكهرباء ومقاييس الغاز والأحواض الخاصة بالوقود السائل أو الزيوت ومعامل تكرير البترول والمستودعات والمخازن الخاصة بهذه المرافق .
- القطارات والسفن والسيارات التى تنقل جنودا أو مؤثرا أو ذخائر .
- مادة ٤ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ٥ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره .
- تحريرا فى ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦) . لواء : محمود طلعت

أمر رقم ٢

بشأن اخلاء الجراجات وحظر تجميع سيارات الأوتوموبيل (١)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ فى جميع أنحاء البلاد ،
وعلى القانون رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاجكام العرفية والقوانين المعدلة له ،
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين فى مناطقهم .

قرر :

- مادة ١ — تخلى الجراجات العامة الموجودة بالعمارات من السيارات وتستخدم كمخاوي .
ويسمح للسيارات بالوقوف على التلنوارات فى الشوارع الغير رئيسية والحارات متباعدة عن بعضها . ولا يجوز وضع سيارات الأوتوموبيل متجمعة فى مكان ما .
- مادة ٢ — على السيدين مأمور قسم السويس ومأمور قسم الأربعين تنفيذ ذلك كل فى دائرة اختصاصه اعتبارا من اليوم .

تحريرا فى ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

أمر رقم ٣

بتكليف أصحاب المنازل التي ليس بها مخايء بعمل تكسية من الرمل (١)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ، في جميع أنحاء البلاد،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له، وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم.

قرر :

مادة ١ - على أصحاب المنازل التي ليس بها مخايء عمل تكسية من شكاير الرمل حول جوائظ غرفة أو أكثر حسب تعداد السكان وستصرف هذه الشكاير بواسطة أقسام البوليس .

مادة ٢ - على السيدين مأمور قسم السويس ومأمور قسم الأربعين تنفيذ هذا الأمر كل في دائرة اختصاصه اعتبارا من اليوم .

تحريرا في أول ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

أمر رقم ٤ (٢)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ، في جميع أنحاء البلاد،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له، وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم،

قرر :

مادة ١ - يحظر على المدنيين استعمال السلاح المسم إليهم في غير الأحوال التي سلم من أجلها وهي الدفاع ضد جنود الأعداء .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر ٥ ج ٤ تابع الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٩ مكرر ٥ ج ٤ تابع الصادر في ٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره .

تحريرا في ٣ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

أمر رقم ٥

بتكليف بعض أصحاب المهن بالاستمرار في عملهم (١)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ،

قرر :

مادة ١ — على من يقوم بمزاولة المهن الآتية الاستمرار في عملهم وعدم الانقطاع عنه إلا باذن منا :

(١) المطاعم — المخازن — المطاحن — الجزيرة — البقالة — السباكين — تجار الخضراوات .

(٢) جميع محلات المأكولات .

(٣) محلات ومستودعات البترول — موظفي وعمال شركات البترول .

(٤) سائقي السيارات — عمال النقل وعموما جميع المشتغلين بوسائل النقل

(٥) الأطباء — المرضين — للمرضات — الصيدليات .

(٦) جميع موظفي وعمال المصالح الحكومية والشركات وكل من يقوم بخدمة عامة .

مادة ٢ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره .

تحريرا في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦)

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٦٠ مكرر في ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٩٥٦ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

أمر رقم ٦ (١)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ،

قرر :

مادة ١ — كل من استلم سلاحا من الحرس الوطني أو لديه سلاح دون ترخيص عليه أن يتقدم شخصيا بسلاجه في ظرف ثلاثة أيام إلى قسم البوليس التابع له محل إقامته ليحصل على ترخيص بحمل السلاح .

مادة ٢ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب كل مخالف لهذا الأمر بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — آخر ميعاد لتقديم السلاح للترخيص به هو مساء يوم ١٢ الجاري .

مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ٧ ربيع الثاني سنة ١٢٧٦ (١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

أمر رقم ٧ (٢)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ؛

قرر :

مادة ١ — على سائي السيارات الأجرة عدم الامتناع عن قبول أى طلب للخدمة داخل المدينة أو للسفر خارجها .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٩ مكرر د ح ، تاريخ الصادر في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩ مكرر د ح ، الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

- مادة ٢ — يتبع فيما يتعلق بالأجر الفئات المقررة حسب التعريفة بمدينة السويس .
- مادة ٣ — كل مخالفة لأحكام هذا الأمر يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ٤ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره .
- تحريرا في ٨ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (١١ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

أمر رقم ٨^(١)

محافظ السويس

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ،

قرر :

- مادة ١ — يحظر على الأهالي دخول « المنطقة شرق » إلا بتصريح من قيادة المنطقة .
- مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- تحريرا في ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

مديرية الغربية :

أمر رقم ١

بشأن سحب السلاح من الرعايا البريطانيين والفرنسيين
والأستراليين والأمريكيين^(١)

مدير الغربية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٢ مكرر « ب » تابع الصادر في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٠ مكرر « د » الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

قرر :

مادة ١ - تلغى تراخيص إحراز السلاح وحمله الممنوحة للرعايا الفرنسيين والبريطانيين والأستراليين والاسرائيليين سواء كانوا مصريين أو غير معيني الجنسية أو من أية جنسية أخرى .

مادة ٢ - يجب تسليم التراخيص التي ألغيت بمقتضى المادة السابقة وكذلك الأسلحة الخاصة بها وذخائرها خلال ثلاثة أيام لأقسام البوليس التي يتبعها كل من الرعايا المشار إليهم .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ أو أى قانون آخر - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الأمر بالحبس مدة ثلاثة أشهر أو غرامة قدرها عشرة جنيهات .

مادة ٤ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

طنطا في ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٧٦ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦) . عبد الحميد عارف

مديرية الفيوم

أمر رقم ٢

بشأن سحب السلاح من الرعايا البريطانيين والفرنسيين
والأستراليين وكذا الاسرائيليين (١)

مدير الفيوم

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم (٢) الصادر بتاريخ اول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ،

قرر :

مادة ١ - تلغى رخص السلاح من الرعايا البريطانيين والفرنسيين والأستراليين وكذا الاسرائيليين سواء كانوا مصريين أو غير معيني الجنسية أو من أى جنسية أخرى وتسحب أسلحتهم

مادة ٢ - تسلم الأسلحة والرخص لمراكز وبندير البوليس التي يتبعها كل من الرعايا المذكورين .

مادة ٣ - يتم ذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ وهو تاريخ نشر هذا الأمر في الجريدة الرسمية .

مادة ٤ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب علي مخالفة هذا الأمر بالحبس لمدة ثلاثة أشهر أو غرامة عشرة جنيهات .

تحريرا في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦) . (لواء) محمد احمد الحريري

مديرية أسيوط

أمر رقم ٣

بالغاء رخص السلاح وشهادات الاعفاء الممنوحة للانجليز

والأستراليين والفرنسيين والاسرائيليين (١)

مدير أسيوط

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء جمهورية مصر ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة ،
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ،

قرر :

مادة ١ - تلغى رخص السلاح وشهادات الاعفاء وتسحب الأسلحة من الرعايا البريطانيين والاسرائيليين والفرنسيين ،

ويسرى هذا الحكم على الذين كانوا من رعايا هذه الدول واكتسبوا الجنسية المصرية أو أية جنسية أخرى ، وكذا الاسرائيليين سواء كانوا مصريين أو غير معنى الجنسية أو منتسبين لأية جنسية أخرى .

مادة ٢ - تسلم الأسلحة وشهادات الاعفاء والرخص لأقسام البوليس التي يتبعها كل من الرعايا المذكورين على أن يتم ذلك في خلال ثلاثة أيام من ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب علي مخالفة هذا الأمر بالحبس لمدة ثلاثة أشهر أو غرامة عشرة جنيهات :

مادة ٤ - ينشر هذا الأمر بالجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره
صدر في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦) . (لواء) بيومي هاشم

مديرية الدقهلية

أمر رقم ١

بشأن حظر إقامة الأهالي بالأماكن المعدة للمهاجرين (١)

مدير الدقهلية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ ،
وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين
المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ،

قرر :

مادة ١ — يحظر على أى فرد الإقامة بالأماكن التي أعدتها الحكومة لإيواء المهاجرين من
بور سعيد منتحلا صفة المهاجر من هذه الجهة .

مادة ٢ — كل شخص يضبط مقبلا بهذه الأماكن من غير المهاجرين ومنتحلا هذه الصفة
يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو الغرامة التي قدرها عشرة جنيهات .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريرا في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦)

ابراهيم الخولي

مديرية القليوبية :

أمر رقم ١

بالغاء رخص السلاح وسحب الأسلحة من رعايا الأعداء (٢)

مدير القليوبية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ ،
في جميع أنحاء البلاد ؛

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين
المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ مكرر د ز ، الصادر في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٠ مكرر د ج ، الصادر في نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

قرار :

مادة ١ — نأفى رخص السلاح وتسحب الأسلحة من الرعايا الفرنسيين والبريطانيين والاستراليين وكذا من الاسرائيليين سواء كانوا مصريين أو غير معيني الجنسية أو من أية جنسية أخرى .

مادة ٢ — تسلم الأسلحة والرخص لمراكز وبنادر البوليس التي يتبعها كل من الرعايا المذكورين .

مادة ٣ — يتم ذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مادة ٤ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يعاقب على مخالفة هذا الأمر بالحبس لمدة ثلاثة أشهر أو غرامة عشرة جنيهات .

تحريرا في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

لواء : إبراهيم سالم

مديرية الفيوم :

أمر رقم ١ (١)

مدير الفيوم

بناء على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى الأمر العسكري رقم ٢ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكاما عسكريين في مناطقهم ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية ،
وبناء على الفقرة الخامسة من المادة الثانية من القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالدفاع المدني ،

قرر :

١ — يجب ابتداء من غروب الشمس إلى شروقها إطفاء جميع الأنوار الخارجية بالمساكن والمحال التجارية والصناعية والمحال العمومية ودور الملاهي وما إليها . كما يجب إطفاء جميع الاعلانات الضوئية وإنوار (نيون) إطفاء تاما على أن يكون الاظلام تاما بلميادين والشوارع والطرق .

٢ — عند الانذار بوقوع غارة جوية حقيقية أو تهديدية تلتص التعليلات الآتية :

(١) نهر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر د ز ، تاريخ الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

- (١) تطفأ الأنوار الداخلية بالمساكن وغيرها من المحال المهيئة بالمادة الأولى إطفاء تاماً ما عدا الضروري جداً منها على أن تحجب بحيث لا يرى نور من الخارج مطلقاً مع ملاحظة ترك النوافذ الزجاجية مفتوحة على قدر الامكان .
- (٢) تطفأ أنوار مصابيح السيارات والموتوسيكلات والأمنيوس والعربات والدراجات وجميع وسائل النقل ما عدا المشتركة في أعمال الوقاية أو التي لديها تصريح من البوليس بالمرور ، على أنه يجب حجب أنوار مصابيحها بطلاء أزرق قاتم أو ورق من هذا اللون .
- (٣) ممنوع قطعياً استعمال البطاريات الكهربائية في الشوارع والطرق العمومية ما عدا القائمين بأعمال الوقاية والأمن العام ، على أنه يجب أن يكون زجاجها مطلياً باللون الأزرق القاتم أو مغطي بورق من هذا اللون وأن يكون نورها موجهاً إلى أسفل وليس إلى أعلى .
- (٤) ممنوع منعاً باتاً إعطاء أية إشارات ضوئية أو إشعال عيدان الثقاب أو تدخين السجائر في الشوارع والطرق العمومية أو شبائيك وشرفات المنازل أو إحداث أية إضاءة بأية وسيلة كانت .
- (٥) يحظر تسيير السيارات والعربات والدراجات من أي نوع كانت ويستثنى من ذلك عربات الأشخاص المرخص لهم بذلك من المديرية بأسباب تتعلق بالأمن العام أو بأعمال الوقاية أو بالدفع المدني .
- (٦) يجب على أصحاب السيارات والعربات إيقافها بجوار الرصيف بحيث تترك مسافة تصلح لطريقين للتحرك المرور أو وضعها في الجراج أو في أرض فضاء إذا أمكن ذلك ، وعلى كل حال ممنوع وضعها في إمكانية تعرقل طريق سيارات الطوارئ .
- (٧) السيارات التي تحمل مواد سائلة خطيرة كالغاز والبنزين أو مواد قابلة للاحتراق يجب وقوفها في أرض فضاء بعيدة عن المساكن إذا تيسر ذلك .
- (٨) على قائدي السيارات والموتوسيكلات والعربات تنفيذ التعليمات والإرشادات والأوامر التي تعطي لهم من رجال البوليس أو من مراقبي الوقاية في المناطق الحاملين للشارات الدالة على شخصيتهم .
- (٩) على راكبي الدراجات الوقوف فوراً ووضع دراجتهم في إمكانية تعرقل جوكه المرور وغير مصرح لتوك الدراجة من تكرار بدالاتها على حافة الشارع .
- (١٠) لا يسمح للسيارات والموتوسيكلات في كافة الحالات بالسير في الطرق العمومية ليلاً من غروب الشمس إلى شروقها بمرحلة تزيد على خمسة وعشرين كيلو متراً في الساعة .
- (١١) يجب على جمهور المشاة في كافة الأحوال أن يلتزموا السير في الطرق العمومية على الإفريز الخاص بهم أو على الجانب الأيمن من الطريق في حالة عدم وجود إفريز به .

- (٢٢) محظور علي الجمهور تقليد العلامات المخصصة لسيارات السلطة العمومية أو بعض السيارات الخاصة المصروح لها بالسير أثناء الفترات الجوية.
- (٢٣) يجوز ترك نوافذ المستشفيات ومراكز الاسعاف مفتوحة بشرط أن تكون مهابيحها الداخلية مطلية بلون أزرق قاتم.
- ٣ - يعاقب كل من خالف أحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد علي ثلاثة شهور أو بغرامة قدرها عشرة جنيهات.
- ٤ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.
- تحريرا في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦).

لواء : محمد أحمد الحريري

مديرية سوهاج :

أمر رقم ١

بشأن تقييد الإضاءة (١)

مدير سوهاج

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له،
وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر في أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكائما عسكريين في مناطقهم،

قرر :

- مادة ١ - يراعى في الإضاءة العامة والخاصة ما يلي :
- (أ) عدم إضاءة مصابيح عامة أو خاصة أو بطاريات أو أى جهاز يبعث منه ضوء إطلافاً بالطرق العامة ما لم تكن مطلية باللون الأزرق القاتم.
- (ب) منع الإعلانات المضيئة الخارجية .
- (ج) يراعى في الإضاءة داخل المباني والمسكن والمحال المكشوفة على اختلاف أنواعها ألا يصدر منها ضوء أبيض يمكن رؤيته من الخارج أو من أعلى .
- (د) يحظر بتاتا استعمال الأنوار الكاشفة.

(هـ) يجب طلاء المصابيح الأمامية والجانبية للسيارات والعربات والأمامية بالدراجات بلون أزرق فاتم مع وضع مصباح ذى لون أحمر فى مؤخرتها .

(و) يمنع إشعال أى نيران ليلًا فى الأراضى أو بأسطح المباني والمساكن

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ٢ ربيع الثانى سنة ١٣٧٦ (٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦)

لواء : محمد حسن شرابي

مديره : د. مياط :

أمر رقم ١

بشأن مهاجرى بور سعيد (١).

مدير دمياط

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ فى جميع أنحاء البلاد ،

وبمقتضى السلطات المخولة لنا بالأمر رقم ٢ الصادر فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ بتعيين المحافظين والمديرين أو من يقومون بأعمالهم حكما عسكريين فى مناطقهم ،

قرر :

مادة ١ — يحظر على كل شخص أن يندس بين مهاجرى بور سعيد بأما كن ايوانهم أو ينتحل صفتهم أو يعاون أو يساعده غيره على انتحال هذه الصفة .

مادة ٢ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الأمر بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

تحريرا فى ١١ ربيع الثانى سنة ١٣٧٦ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

لواء : عبد اللطيف ساني

المحكمة

مَجَلَّةُ قَضَائِيَّةٍ شَرْعِيَّةٍ

تصدرها نقابة المحامين

دبسمبر
سنة ١٩٥٦

للسنة السابعة والثلاثون

العدد
السادس

« وَإِنْ جَنَّحُوا لِلسَّلَامِ فَأَجْتَنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ
الْعَلِيمُ * وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ
بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ * وَالْأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَتَقَفْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا
مَا أَتَقَفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ » .
(قرآن مكرّم)

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة المحاماة وتحررها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

مطبعة حجازي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والأبحاث والقوانين والأوامر العسكرية والقرارات الآتية:

عدد

٤١ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض الجنائية

٢٨ حكماً صادراً من قضاء محكمة النقض المدنية

تكليف الواقعة في القانون الاجرائي وما يشتره من مشكلات للدكتور رؤوف عبيد
أستاذ بكلية حقوق — جامعة عين شمس

قرار بالقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي . ص ١٥٧
قرار بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات . ص ١٧٢
١ قرار بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . ص ١٧٤
قرار بالقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي . ص ١٧٦
قرار بالقانون رقم ٣٨٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٧٥ مكرراً من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف . ص ١٧٨
قرار بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة . ص ١٨٠
قرار بالقانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن ضمان السليف على محصول قطن موسم ١٩٥٦ — ١٩٥٧ . ص ٢٠١

تصحيح للأمر العسكري رقم ٥ « ب » لسنة ١٩٥٦ . ص ٢٠٢
أمر رقم ١١ في شأن تأمين الخزانات والسدود والقناطر والكباري . ص ٢٠٣

أمر رقم ١٢ بتعديل بعض أحكام الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتجارة مع الرعايا
البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم . ص ٢٠٣

* * *

وزارة المالية والاقتصاد :

قرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ . ص ٢٠٥
قرار رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٦ بشأن البيانات المنصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦
الخاص بإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم . ص ٢٠٥
قرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن البيانات المنصوص عليها في الأمر رقم ٥ الخاص
بالتجارة مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم . ص ٢٠٦
قرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٦ بإضافة مادة جديدة برقم ١٣ مكررا إلى اللائحة الداخلية
لبورصات الأوراق المالية . ص ٢٧

وزارة العدل :

قرار بإنشاء محكمة جزئية بني سويف . ص ٢٠٨

لجنة التحرير

محمد مصطفى الفللي — مسعود أبو نير — نصيف زكي — محمد شوقي — محمد مختار قطب

ديسمبر
سنة ١٩٥٦

المحكمة

العدد الرابع
العدد الطبعة والثلاثون

قضاء المحكمة للنقض الجنائي

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومصطفى كامل وفهم الجندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين).

١٧٧

٦ فبراير سنة ١٩٥٦

دفاع . قتل عمد . تمسك التهمين بعدم التعويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حد اعتباره في حكم الضير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقذوفاً نارياً على آخر . هذا دفاع هام عدم تحقيقه أو الرد عليه في حالة أطراحه رداً سائداً . قصور .

المبدأ القانوني

إذا تمسك الدفاع عن التهمين بالقتل بعدم التعويل على شهادة الشاهد قولا منه بأنه ضعيف البصر إلى حد اعتباره في حكم الضير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقذوفاً نارياً على آخر ، فإن هذا يعتبر دفاعاً هاماً من شأنه لو صح أن يؤثر في مسئولية التهمين . وإذا كان الحكم قد رد على ذلك بقوله أنه « لا تشد له في الأوراق فلم يلحظ واحد من المحققين ولا المحكمة شيئاً على هذا الشاهد ولا قال التهمون في جميع أحوال التحقيق شيئاً بهذا

الخصوص » . فإن ما قاله الحكم من ذلك لا يصلح رداً على ما دفع به التهمون إذ أن مجرد عدم ملاحظة المحكمة أو المحققين لهذا العجز أو سكوت التهمين عن الإشارة إليه في التحقيق ليس من شأنه أن يؤدي إلى نفي دفاعهما وكان من المتعين على المحكمة إما تحقيق هذا الدفاع باختبار حالة الشاهد للوقوف على مدى قوة إبصاره إن كان لذلك وجه أو أن تطرحه استناداً إلى أدلة سائغة مقنعة تبرر رفضه ، أما وهي لم تفعل وفي الوقت ذاته اعتمدت على شهادة هذا الشاهد في قضائها بالأدانة فإن حكمها يكون قاضراً قصوراً مستوجباً للنقض .

(القضية رقم ١١٨١ سنة ٢٥ ق)

١٧٨

٦ فبراير سنة ١٩٥٦

قضى . التقرير بالطعن . التوكيل في هذا . يجب أن يكون عاماً .

المبدأ القانوني

التقرير بالطعن بالنقض لا يكون إلا من صاحب الشأن شخصيا أو بمعرفة من يوكله عنه لهذا الغرض توكيلا خاصا .

(القضية رقم ١١٨٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم إسماعيل وفيهم الجندي واحد زكي كامل والسيد أحمد عفيف المستشارين) .

١٧٩

٦ فبراير سنة ١٩٥٦

وقف التنفيذ عقوبة . الحكم بحبس المتهم لمدة ثلاث سنين . وقف تنفيذ هذه العقوبة . خطأ . (م ٥٥٥ م) .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد قضى بحبس المتهم لمدة ثلاث سنين وبوقف تنفيذ هذه العقوبة فإنه يكون قد أخطأ لمخالفته لنص المادة ٥٥ من قانون العقوبات .

(القضية رقم ١١٨٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٠

٦ فبراير سنة ١٩٥٦

ضرب . قدر متيقن . اعتداء متهمين على عني عليه . وفاته . ثبوت حصول إصابته برأسه . عدم معرفة من من المتهمين هو الذي أحدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة . معاقبة المتهمين بمحنة الضرب المدد أخفا بالقدر المتيقن في حقهما . في محلة .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت من التقريرين الطبي الشرعي أن برأس الجاني عليه إصابتين وأن الوفاة نتجت

عن احدهما دون الأخرى ، وكان الحكم قد أقام قضاءه على أساس أن كلا المتهمين ضرب المجنى عليه وأنه لم يعرف أيهما أحدث الإصابة التي نشأت عنها الوفاة فأخذها بالقدر المتيقن في حقهما ودانتهما بمحنة الضرب المدد المنطبقة على المادة ٢٤١ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة لها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لهذه الجريمة ، فإن الحكم يكون سليما ولا مخالفة فيه للقانون .

(القضية رقم ١١٨٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٨١

٦ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - دعوى مباشرة ، دعوى جنائية ، تهريكها ، الشكوى المنصوص عليها في م ٣٠٣ ج . هي قيد وارد على حق النيابة في رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المذكورة بالمادة لا على حق المدعي بالحقوق المدنية في رفع الدعوى مباشرة .

ب - دعوى جنائية . تهريكها . تب ووقف . الشكوى المنصوص عليها في م ٣٠٣ ج . لا يشترط أن يكون قد تلاها تحقيق متزوج أو جمع استدالات .

المبادئ القانونية

١ - اشتراط تقديم الشكوى من المجنى عليه أو وكيله الخاص في الفترة المحددة بالمادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية هو في حقيقته قيد وارد على حرية النيابة العمومية في استعمال الدعوى الجنائية لا على ما للمدعي بالحقوق المدنية من حق إقامة الدعوى مباشرة قبل المتهم ، إذ أنه إن محركها أيا لم يحكم الموضوع

للاعانة على تنفيذ القواعد المنصوص عليها في ذلك القانون .

٢ - المادة ١٧٦ من قانون الاجراءات

الجنائية وإن نصت في الفقرة الأولى منها على وجوب تحرير محضر بما يجري في جلسة المحاكمة ويوقع على كل صفحة منه رئيس المحكمة وكتبتها في اليوم التالي على الأكثر إلا أن مجرد عدم التوقيع على كل صفحة لا يترتب عليه بطلان الاجراءات .

٣ - جريمة الإصابة خطأ لا تقوم قانوناً

إلا إذا كان وقوع الجرم متصلاً بحصول الخطأ من المهم اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور حصول الجرح لو لم يقع الخطأ ، فإذا انعدمت رابطة السببية انعدمت الجريمة لعدم توافر أحد العناصر القانونية المكونة لها .

٤ - الأمر في تقدير رأى الخبراء والفصل

فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مما يختص به قاضي الموضوع وله في حدود سلطته التقديرية أن يأخذ بما يطمئن اليه منها .

(القضية رقم ٧٥٩ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأسماء محمد حسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل وعمود محمد مجاهد وعمود محمد حسين المستشارين)

١٨٣

٧ فبراير سنة ١٩٥٦

رأفة . قس . للمصلحة من الطعن . إدانة مستهم بجناية القتل العمد . نفيه بأن الوصف الصحيح لقتل المستد إليه هو الضرب المفضى إلى الموت . لا يجدي

مباشرة - ولو بدون شكوى سابقة - في خلال الأشهر الثلاثة التي نص عليها القانون لأن الادعاء المباشر هو بمثابة شكوى .

٢ - لا يشترط في الشكوى المنصوص

عليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو حتى جمع استدلالات من مأموري الضبط القضائي . (القضية رقم ١١٩٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأسماء مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود وعمود ابراهيم اسماعيل وفهم بس الجندى وأحمد زكي كامل المستشارين)

١٨٢

٧ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - قانون . حكم . التوقيع عليه . بيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين في هذا الشأن . المرجع فيه الى قانون الاجراءات الجنائية . الرجوع الى قانون المرافعات . محله .

ب - اجراءات . محضر الجلسة . عدم توقيع رئيس المحكمة والسكانب على كل صفحة منه في اليوم التالي على الأكثر . لا بطلان .

ج - إصابة خطأ . رابطة السببية . هي ركن من أركان الجريمة . ماهيتها .

د - إثبات . خبراء . تقدير رأيهم والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - تنظيم التوقيع على الأحكام الصادرة

في المواد الجنائية وبيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين وغيرها من مواد التنظيم مبينة في قانون الاجراءات الجنائية بما لا محل منه للرجوع الى قانون المرافعات إلا لسد نقص أو

أن تكون قد استعملت بالفعل قوة في منع الحياة بل يكفي أن يكون المتهم قد دخل المسكن أو بقي فيه بقصد منع حياة حائزه بالقوة .

(القضية رقم ٩٣٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٥

٧ فبراير سنة ١٩٥٦

وصف التهمة . دفاع . متى لا تلتزم المحكمة بتنبية الدفاع إلى تغيير وصف التهمة .

المبدأ القانوني

إذا كانت الواقعة المادية التي تضمنها الوصف الجديد الذي أسندته النيابة إلى المتهم ، مطروحة بالجلسة وتناولها التحقيق الذي أجرته المحكمة فيها ، كما دارت عليها كذلك مرافعة الدفاع ، فلا تثريب على المحكمة إذا هي لم تر بعد ذلك ضرورة لتنبية الدفاع إلى هذا التغيير .

(القضية رقم ١١٣٩ سنة ٢٥ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وفهم بسى الجندى المستشارين) .

١٨٦

٧ فبراير سنة ١٩٥٦

نقض . طعن لا مصلحة منه . لاجدوى من إثباته . مثال ذلك التمسك بأوجه بطلان متعلقة بغير الطاعن .

المبدأ القانوني

لا مصلحة للطاعن في التمسك بأوجه البطلان المتعلقة بخبيره من المتهمين ما دامت لا تمس بحقوقه .

(القضية رقم ١١٧٢ سنة ٢٥ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

مادامت العقوبة المقررة بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب المنص إلى الموت . لا يغير من ذلك إعمال حكم م ١٧ ع . ظروف الرأفة . تقديرها . يكون بالنسبة لذات الواقعة الجنائية التي ثبتت لدى المحكمة .

المبدأ القانوني

لا جدوى للمتهم من القول بأن الوصف الصحيح للفعل الجنائي المسند اليه هو مجرد « ضرب أفضى إلى الموت » لا « قتل عمد » إذا كانت العقوبة المقررة بها عليه مقرررة في القانون للجريمة الأولى ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه إذ أن تقدير ظروف الرأفة إنما يكون بالنسبة إلى الواقعة الجنائية التي ثبتت لدى المحكمة وقوعها لا بالنسبة إلى وصفها القانوني ولو أنها رأت أن تلك الظروف كانت تقتضي منها النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه لما منعها من ذلك اعتبارها المتهم مسئولاً عن جناية القتل العمد فهي إذ لم تفعل ذلك تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها مع الواقعة التي أثبتتها .

(القضية رقم ٧٩٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٨٤

٧ فبراير سنة ١٩٥٦

انتهاك حرمة ملك الغير . دخول مسكن في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة . استعمال القوة بالفعل . غير لازم . (م ٣٧٠ ع) .

المبدأ القانوني

المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات لا تشترط

١٨٧

٧ فبراير سنة ١٩٥٦

حكم . تسييه بوجه عام . مماثل الأدلة التي بينها الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا مع الأدلة التي بينها الحكم النهائي . قل المحكمة بعض عبارات الحكم النهائي وأسبابه في حكمها الثاني والاعتماد عليها . لا يهم .

المبدأ القانوني

لا يهم في صحيح القانون أن تكون أدلة الثبوت التي اسند إليها الحكم الصادر من محكمة الجنايات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه غيابيا منها ، مماثلة للأدلة التي بينها الحكم النهائي أو أن تكون المحكمة قد نقلت من هذا الحكم بعض عباراته وأسبابه واتخذت منها أسبابا جعلتها قواما لحكمها ما دامت قد رأت أن تلك الأسباب المنقولة تعبر تعبيراً صادقا عما وقر في وجدانها واستقر في يقينها من معان وحقائق .

(القضية رقم ١١٧٩ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى كامل وفهم بسى الجندى وأحمد زكى كامل والسيد أحمد هفنى المستشارين) .

١٨٨

١٤ فبراير سنة ١٩٥٦

وصف التهمة . دفاع . رفع الدعوى على المتهم بالقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد . إدانته بالقتل العمد دون سبق إصرار . لت الدفاع إلى ذلك . غير لازم (م ٣٠٨ ج) .

المبدأ القانوني

لمحكمة الجنايات بمقتضى المادة ٣٠٨ من

قانون الاجراءات ، بدون سبق تعديل للتهمة . الحكم على المتهم بشأن كل جريمة نزلت إليها الجريمة الموجهة اليه في قرار الاتهام متى ظهر لها عدم ثبوت الظروف المشددة . وإذن فإذا كانت الدعوى رفعت على المتهم بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وانتهت المحكمة إلى اعتبار الواقعة قتلا عمدا دون سبق إصرار فلا محل لما ينعاه المتهم من عدم لفت الدفاع إلى ذلك ولا تكون له مصلحة في هذا النعى . (القضية رقم ١١٨٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد وفهم بسى الجندى المستشارين) .

١٨٩

١٤ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - هتك عرض . ماهيته .
ب - هتك عرض . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟
ج - إجراءات . شفوية المرافعة . التحويل على ماورد في النسخات من أقوال المجنى عليها التي لم تحضر بالجلسة . متى يجوز ؟

المبادئ القانونية

١ - هتك العرض هو كل فعل مغل بالحياء يستطيل إلى جسم المجنى عليها وعوراتها ويخدش عاطفة الحياء عندها .

٢ - إذا كان ما أثبتته المحكمة في حق المتهم يدل بذاته على أنه ارتكب الفعل وهو عالم بأنه خادش لعرض المجنى عليها فإن ذلك

من التقارير الفنية والإلتفات عما لا تطمئن اليه منها .

٣ - لا يعيب الحكم انه لم يذكر موجبات ما حكمت به المحكمة ورأته مناسبة من التعويض اذا الأمر في ذلك متروك لتقديرها بغير معقب عليها .

(القضية رقم ١٢٣٥ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأسانذة حسن داود ومحمد ابراهيم اسماعيل ومحمد محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وأحمد زكي كامل المستشارين) .

١٩١

١٤ فبراير سنة ١٩٥٦

سبب : حكم . تسببه . ركن العلانية . متى يتوافر في السبب الحاصل في فناء المنزل ؟ مثال لتصور الحكم في استظهار ركن العلانية في سبب وقع على سلم المنزل .

المبدأ القانوني

المنزل بحكم الأصل محل خاص ، والعلانية قد تتحقق بالجهر بألفاظ السب في فناء المنزل اذا كان يقطنه سكان عديدون يؤمون مدخله ويختلفون الى فناءه بحيث يستطيع سماع ألفاظ السب مختلف السكان على كثرة عددهم . فاذا كان الحكم قد اقتصر على القول بأن السب حصل على سلم المنزل دون أن يبين ما اذا كان قد حصل الجهر به وهل سكان المنزل من الكثرة بحيث يجعل من هذا الفناء محلا عاما على الصورة المتقدمة فإنه يكون حكما قاصرا .

(القضية رقم ١٢٤٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

يتوافر به القصد الجنائي في جريمة هتك العرض .

٣ - للمحكمة بتمتضي القانون أن تعول في حكمها على أقوال المجني عليها في التحقيقات بعد ان استبان لها عذرها في عدم الحضور لمرضها ، وقدم زوجها الشهادة الطبية الدالة على ذلك واكتفى محامي المتهم بتلاوة أقوالها ولم يصر على طاب حضورها ، وكانت المحكمة قد حققت ثبوتية المرافعة بسماع من حضر من شهود الإثبات .

(القضية رقم ١٢٣٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٠

١٤ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالته . موضوعي .
ب - اثبات . خبراء . تقدير تقاريرهم . متروك لسكامل حرية محكمة الموضوع .
ج - تمويض : حكم . تسببه . تقدير التعويض . متروك لمحكمة الموضوع بدون معقب . ذكر موجبات التقدير فيلزام .

المبادئ القانونية

١ - تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالة الدفاع الشرعي أو عدم قيامها هو من الأمور الموضوعية التي تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيها .

٢ - لمحكمة الموضوع بناؤها من حق التقدير كامل الحرية في الأخذ بما تطمئن اليه

عليهم تدخل في نطاق العقوبة المقررة للقتل العمد من غير ترصد .

٢ - الدفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ١٢٤٢ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ، وحسن داود ومصطفى كامل وفهم يسى الجندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

١٩٤

١٤ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - حكم . تمثييه بوجه عام . تزيد المحكمة بعد استيفاء دليل الحكم . لا يبييه .
ب - إجراءات . استجواب المتهم : حصوله بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع بطلان الإجراءات المنبئ على هذا العيب (المادة ٢٢٣ أ . ج) .

المبادئ القانونية

١ - ما تزيد فيه المحكمة - بعد استيفائها دليل الحكم - واستطردت فيه من قبيل الفرض الجدلي ولا تتعلق له بجوهر الأسباب ولا تأثير له بالحكم : لا يضح أن يتخذ سبيلا للظن في سلامة الحكم .

٢ - إذا كان استجواب المتهم قد تم بموافقة الدفاع عنه ودون اعتراض منه فإن جبهه في الدفع بطلان الإجراءات المنبئ على هذا العيب يسقط وفقا للفقرة الأولى من المادة ٢٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية .
(القضية رقم ١٢٤٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٢

١٤ فبراير سنة ١٩٥٦

دفاع . وجه دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه .
يجب الحكم بما يستوجب نقضه . مثال في جريمة اعتداء على أرض الأتار .

المبدأ القانوني

إذا كان المتهم بالاعتداء على أرض الأتار قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه لم يغتصب الأرض وعلل وجودها في وضع يده بأن جده كان مستأجرها من الحكومة ولما توفي وضع يده عليها بنفس السبب وقدم مستنداً لإثبات دفاعه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع المؤسس على انتفاء نية الغصب لديه ولم تشير إليه في حكمها ولم تبد رأيها فيه مع أنه دفاع جوهري لو صح لا يمكن أن يتغيز وجه الرأي في الدعوى . فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

(القضية رقم ١٢٤١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٣

١٤ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - نقض . طعن لا مضاعفة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في قتل عمد مع سبق إصرار وترصد .
ب - نقض . أسباب جديدة . إجراءات . الدفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائزة .
المبادئ القانونية .

١ - لا جدوى للمتهمين مما يشيرونه بضدلا قيام طرف الترميد ما قامت العقوبة المتفق عليها

١٩٥

١٤ فبراير سنة ١٩٥٦

سرقة - حكم - تسببه - نية السرقة - متى يلزم التحدث
منها في الحكم؟

المبدأ القانوني

استقر قضاء محكمة النقض على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث عن نية التملك في جريمة السرقة إذا لم تكن هذه النية محل نزاع، ولكن متى كان المتهم قد نازع في توفر هذا الركن وقال إنه ما قصد السرقة وإنما الاقتناع بالشئ، بعض الوقت ورده ثانية إلى صاحبه، كان واجباً على المحكمة والحالة هذه أن تتحدث عن القصد الجنائي فتقيم الدليل على توافره فإذا هي لم تفعل كانت حكمها قاصراً قصوراً يعيبه ويستوجب نقضه.

(القضية رقم ١٢٤٩ سنة ٢٥ ق. رئاسة وعضوية
السادة الأساندة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل
ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين وفهم بسى الجندي
المستشارين).

١٩٦

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - خيانة الأمانة - إثبات - قض - أسباب موضوعية - قاعدة عدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبينة - وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع.
ب - خيانة الأمانة - إثبات - إيراد المحكمة الأدلة التي اطمأنت بها على وقوع الجريمة في التاريخ الوارد بوصف التهمة - عدم تحديد تاريخ وقوع الجريمة لا يؤثر على ثبوت الواقعة.

المبادئ القانونية

١ - القيود التي جاء بها القانون المدني

في مواد الإثبات لم توضع لمصلحة العامة وإنما وضعت لمصلحة الأفراد، فالدفع بعدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبينة يجب على من يريد التمسك به أن يتقدم به إلى محكمة الموضوع فإذا لم يثر شيئاً من ذلك أمامها فإنه يعتبر متنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يكون له من بعد أن يتمسك بهذا الدفع أمام محكمة النقض.

٢ - تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي أوردتها على حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة دون ما اعتراض من الطاعن بالجلسة.
(القضية رقم ١٢٥٤ سنة ٢٥ ق. رئاسة وعضوية
السادة الأساندة حسن داود ومصطفى كامل
ومحمد محمد حسنين وأحمد زكي كامل والسيد أحمد هفني
المستشارين).

١٩٧

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦

تزوير حكم - تسببه - القصد الجنائي في جريمة التزوير - متى يتحقق؟ مثال للقصور في استظهاره.

المبدأ القانوني

القصد الجنائي في جريمة التزوير لا يتحقق إلا إذا قصد الجاني تغيير الحقيقة في محرر بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مما يقتضاه أن يكون عالماً بحقيقة الواقعة المزورة وأن يقصد تغييرها في المحرر، وإذن فإذا كان

الحكم وهو بسبيل إقامة الدليل على تهمة الاشتراك في التزوير المسندة إلى الطاعن قد قال « وحيث إن المتهمين الثالث (الطاعن) والرابع قد وقعا على عقد البيع المزور بصفتها شاهدين وعالمين بحقيقة تزويره إذ أصرّا على أن التي وقعت بصفتها بائعة هي الجني عليها في حين أنها لم تبع ولم تضع الختم المزور للوقع به على عقدي البيع والتنازل ولم توقع به أمامها كما ذكرت » فان ما قاله الحكم من ذلك لا يؤدي إلى علم الطاعن بحقيقة شخصية المتهم التي وقعت على العقد بصفتها بائعة .
(القضية رقم ١٢٥٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

١٩٨

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦

حكم . تمسّيه بوجه عام الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بالردّ عليه صراحة : ماهيته .

المبدأ القانوني

الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بالردّ عليه رداً صريحاً هو الطلب الجازم الذي يصير عليه الدفاع .

(القضية رقم ١٢٦٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة معطي فاضل وكيل المحكمة وحسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل ومعطي كامل وعمد حسين المستشارين) .

١٩٩

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - إجراءات . الأصل فيها الصحة .

المختص في حالة الضرورة . جائز . تقدير قيام هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
ج - تفتيش . الإذن به . عدم تعيين مأموري تنفيذ : تنفيذ بمعرفة أي واحد من مأموري الضبط القضائي . جائز .
د - تفتيش . عدم تعيين اسم المأذون له بأجرائه في الإذن الصادر به . لا يبطله .

المبادئ القانونية

١ - الأصل في الإجراءات الصحة .
٢ - يجوز نذب غير كاتب التحقيق المختص في حالة الضرورة ، وتقدير هذه الحالة متروك لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
٣ - لا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أي واحد من مأموري الضبط القضائي مادام الإذن لم يعين مأمورا بعينه .

٤ - عدم تعيين اسم المأذون له بالتفتيش في الإذن لا يبطله .

(القضية رقم ١٢٦٢ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة معطي فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومعطي كامل وعمود محمد مجاهد وعمد محمد حسين المستشارين) .

٢٠٠

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٦

وصف التهمة . دفاع . تهمة شروع في قتل محمد . تغييرها إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديرة . ذلك تعديل في التهمة . عدم لفت الدفاع إليه . يوجب نقض الحكم .

المبدأ القانوني

التغيير الذي تبين له الجحالة في التهمة من

شروع في قتل إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديرة ليس بمجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى المتهم في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجرائه غير سبق تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، وإذ هو تعديل في التهمة نفسها لا يقتصر على مجرد عملية استبعاد واقعة فرعية في نية القتل بل يتجاوز ذلك إلى استبعاد واقعة جديدة إلى المتهم لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة للعاهة والتي قد يشير المتهم جدلاً في شأنها. وإذن فالحكم الذي يعاقب المتهم عن هذه الواقعة دون أن يلفت الانتباه إلى ذلك يكون قد بني على إجراء باطل يعيبه ويوجب نقضه.

(القضية رقم ١٢٦٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة).

في هذه الصورة وحدها تعاد الدعوى إلى المحكمة الجزئية المختصة أصلاً بنظرها - لأن المحكمة الأخرى إنما فصلت فيها استثناء من قواعد الاختصاص - على أساس أن المتهم قد خالف جريمته أمامها بالجلسة، أما عبارة « ومع ذلك يجوز عند الاقتضاء إحالتها إلى محكمة أخرى » التي أضيفت إلى بعض الفقرات الثانية، خلافاً لهذا الأصل فتعطل على ما يظهر من روح التشريع ألا يكون هناك قضاة آخرون يمكن أن قانوناً أن ينظروا الدعوى عند إحالتها.

(القضية رقم ١٢٦٦ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود وميخائيل كامل وفيهم سي الجندی وأحمد زكي كامل وأسيد أحمد عفيف المستشارين).

٣٠٢

٢١ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - حكم التوقيع عليه . معاد الثلاثين يوماً الذي جعل حداً أقصى للتوقيع على الأحكام متى يبدأ ؟

ب - قانون . القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ . دورته مستوفياً الأوضاع الدستورية .

ج - غير محريص على قلبه نظام الحكم . جريمتا الانصاف والاتصال . الفرق بينهما . المادة ٩٨ . ١١ عقوبات . القانون رقم ٦٣٥ سنة ١٩٥٤ .

د - تأييد . وجود ظاهر خارجية تأييد بذاتها . ومن مجموع جريمتي . كانت .

هـ - إثبات . اعتراف . سلطة القاضي الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم .

المبادئ القانونية

١ - استقر قضاء المحكمة على حساب معاد الثلاثة يوماً الذي جعله الشارع حداً

٢٠١

٢٠١ فبراير سنة ١٩٥٦

نقض . أثر النقص . المحكمة التي تعاد إليها الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها . (م - ٤٣٢ - م - ١٠٠) .

المبدأ القانوني

احالة الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها على مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٤٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن تكون في الأصل إلى ذات المحكمة التي أصدرته لمحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين، إلا إذا كان الحكم قد صدر من محكمة استئنافية لم تكن محكمة الجنايات في جلسة وقعت في حاستها

أقصى لحصول التوقيع على الأحكام من اليوم
التالى للتاريخ الذى صدر فيه الحكم .

٢ - صدر المرسوم بقانون رقم ١١٧
لسنة ١٩٤٦ مستوفيا الأوضاع المقررة بالمادة
٤١ من الدستور ، ذلك أنه صدر بين دورى
انقضاء البرلمان من السلطة التنفيذية وتمت
اجراءات نشره فى الجريدة الرسمية كما أنه قدم
للبرلمان فى دورته العادية التى تلت صدوره ،
وبذلك أصبح قانونا نافذا منتجا آثاره التشريعية

٣ - متى كان ما قاله الحكم وأسندته الى
وقائع استخلصها استخلاصا سائغا من الأوقاف
تنبئ فى وضوح عن وجود منظمة شيوعية فيها
أعضاء ولهم مندوبون وأن الصلة قد توثقت بين
المتهمين فى سبيل قيامهم بعمل مشترك يقومون
به وهم جميعا على علم بحقيقة أمره ، كما ينبى أيضا
عن ان لتلك المنظمة برنامجا تتبعه فى مزاولته
نشاطها ، فإن ذلك يكون جريمة الانضمام
المنسوبة للمتهمين . و فرق بين هذا الانضمام
وتواشج العلاقة بين المتهمين فى داخل المنظمة
وبين مجرد الاتصال الذى صدر بشأنه القانون
رقم ٦٣٥ سنة ١٩٥٤ وهو اتصال لا يبلغ
لدرجة الانضمام او الاشتراك بل يكفى فيه قيام
علاقة غير مشروعة من أى نوع كانت .

٤ - - - - - يكفى فى المجلس ان تكون هناك
مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة

بصرف النظر عما ينتهى اليه التحقيق بعد ذلك .
٥ - لقاضى الموضوع - متى تحقق ان
الاعتراف سليم بما يشوبه واطمأنت اليه نفسه -
ان يأخذ به فى ادانة المتهم المعترف سواء أكان
هذا الاعتراف قد صدر امامه أو فى اثناء التحقيق
مع المتهم وسواء أكان المتهم مصرأ على هذا
الاعتراف ام انه عدل عنه فى مجلس القضاء أو
فى احدى مراحل التحقيق ، وهذا من سلطة
قاضى الموضوع غير خاضع فى تقديره لرقابة
محكمة النقض .

(القضية رقم ٧٢٧ سنة ٢٥ ق رئاسة ومضوية
السادة الأستاذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين
المستأجرين)

٢٠٣

٢١ فبراير سنة ١٩٥٦

تلبس - لإثبات - التخلّى الذى ينبى عليه قيام حالة
التلبس بالجريمة - شرطه .

المبدأ القانونى :

يشترط فى التخلّى الذى ينبى عليه قيام
حالة التلبس بالجريمة أنه يكون قد وقع عن ارادة
وطوعية واختيار ، فإذا كان وليد اجراء غير
مشروع فان الدلائل المستمدة منه يكون باطلا لا
أثر له . واذا فتمت كانت الواقعة الثابتة بالحكم
هى ان المتهم لم يتخل عما معه من القماش المسروق
الا عندما هم الضابط يتفتشه دون أن يكون
مأمورا من سلطة التحقيق بهذا الاجراء

أن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام، لأن
في اغفال التحدث عنها ما يفيد حتما أنها اطرحتها
ولم ترفيها ما تطمئن معه الى الحكم بالادانة .
(القضية رقم ١٠٩١ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومصطفى
كامل وفهم بسى الجندى واحد زكى كامل والسيد أحمد
عفيفي المستشارين)

٢٠٦

٢١ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - قانون . القانون الأصحح . المقصود به .
(م ٢٠ ع) . القرار الوزاري الذي يصدر بتخفيض
وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية . لا يعتبر قانونا أصحح .
ب - دافع . انتهاء المرافعة وحجز القضية للحكم .
طلب إعادتها بعد ذلك للمرافعة . إجابته أو الرد عليه .
غير لازم .

المبادئ القانونية

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أن
المقصود بالقانون الأصحح في حكم الفقرة الثانية من
المادة الخامسة من قانون العقوبات هو القانون
الذي ينشئ . لهم مركزا أو وضعيا يكون أصحح
له من القانون القديم ولا يعتبر من هذا القبيل
القرار الوزاري الذي يصدر بتخفيض وزن
الرغيف لاعتبارات اقتصادية بحتة .

٢ - المحكمة غير ملزمة بإجابة طالب
إعادة القضية للمرافعة لأجراء تحقيق فيها أو الرد
على هذا الطلب مادامت المرافعة قد انتهت
وحجزت القضية للحكم .

(القضية رقم ١١٠٣ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داور وعمود إبراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيفي
المستشارين)

لا يصح الاعتداد بالتخلي ويكون الدليل المستمد
منه باطلا .

(القضية رقم ٧٧٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٢٠٤

٢١ فبراير سنة ١٩٥٦

ملكية صناعية . جريمة تقليد الرسم الصناعي .
متى تتحقق أركانها ؟ (القانون رقم ١٣٢ لسنة
١٩٤٩)

المبدأ القانوني

يكفي لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم
الصناعي المنصوص عليها في المادة ٤٨ من القانون
رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ إلخا ص براءات الاختراع
والرسوم والنماذج الصناعية ، أن يوجد تشابه في
الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلعة
التي قلده رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر
 عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص
عليها القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ إلخا ص
بالعلامات والبيانات التجارية .

(القضية رقم ٧٨١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٢٠٥

٢١ فبراير سنة ١٩٥٦

حكم . تبليغ بوجه عام . حكم البراءة . رده
على كل دليل من أدلة الاتهام . غير لازم .

المبدأ القانوني

المحكمة غير ملزمة - وهي تقضي بالبراءة
وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية

د - تقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في حالة تعدد الجرائم .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان تقدير توفر الشروط المقررة في المادة ٣٢ من قانون العقوبات أو عدم توفرها هو من شأن محكمة الموضوع وحدها لها أن تقرر فيه ما تراه استنادا الى الأسباب التي من شأنها ان تؤدي الى ما تنتهي اليه ، إلا انه متى كانت وقائع الدعوى كما اثبتتها المحكمة توجب تطبيق المادة المذكورة فإن عدم تطبيقها يكون من الاخطاء التي تقتضى تدخل محكمة النقض لتطبيق القانون على وجهه الصحيح .

٢ - النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر في المخالفة لمحله الطعن الموجه الى الحكم الذي يصدر في المخالفة وحدها ، اما اذا كون الفعل جرائم متعددة بما يصح وصفه في القانون بأكثر من وصف ، مخالفة وخضعة في وقت واحد ، أو كانت المخالفة مرتبطة تمام الارتباط بالجنحة بحيث لا تقبل التجزئة فإن الحكم الصادر في المخالفة يصح ان يكون محلا للطعن الذي يرفع عنها وعن الجنحة معا .

٣ - اذا قضى الحكم بتصحيح الأعمال المخالفة دون ان يبين عناصر المخالفة المستوجبة لذلك فإنه يكون قاصرا واجبا بقضه .

٤ - طلب الحكم باقتضاء الدعوى العمومية بالنسبة للمخالفة بمضي المدة لاجدوى منه بآدام

٢٠٧

٢١ فبراير سنة ١٩٥٦

استئناف . إجراءات . تقرير التلخيص الذي نصت عليه المادة ٤١١ أ . ج . تأجيل القضية بعد تلاوته . تقرير الهيئة . وجوب تلاوته من جديد .

المبدأ القانوني

اذا قررت المحكمة بعد تلاوة التقرير المنصوص عليه في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، تأجيل القضية لأي سبب من الأسباب وفي الجلسة التي حددت لنظرها تغيرت الهيئة فان تلاوة التقرير من جديد تكون واجبة والا فإن المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكمها .

(القضية رقم ١٢٥٦ لسنة ٢٥ ق برئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل وفهم يسى الجندى والسيد احمد عيسى المستشارين)

٢٠٨

٢١ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - ارتباط . تقض . أسباب موضوعية . سلطة محكمة النقض . تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع . موضوعي . إثبات الحكم وقائع الدعوى على نحو يوجب تطبيق المادة المذكورة . عدم تطبيقها . يقتضى تدخل محكمة النقض .

ب - تقض . ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ما يجوز الطعن فيه من الأحكام . الحكم الصادر في المخالفة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . محله .

ج - تنظيم . حكم . تبيينه . القضاء بتصحيح الأعمال المخالفة . عدم بيان عناصر المخالفة المستوجبة لذلك .

هناك محمل لتطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات مما يقتضاه ان توقع على الطاعن عقوبة واحدة هي عقوبة الجنبحة بوصفها العقوبة الأشد .

(القضية رقم ١٢٥٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٠٩

٢١ فبراير سنة ١٩٥٦

١ — اجراءات . شقوية المرافعة . إدانة المتهم أخذا باعترافه واستنادا إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . جائز (م ٢٧١ أ ج ٠) .
ب — تزوير . القصد الجنائي . نية الغش . ماهيتها .

المبادئ، القانونية

١ — إذا دانت المحكمة مبهنا أخذا باعترافه واستنادا إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية فإنها تكون قد استعملت حقا مقررا لها بالسادة ٢٧١ من قانون الاجراءات الجنائية .
٢ — نية الغش التي يتطلبها القانون في جريمة التزوير تتوفر متى اتجهت نية الجاني إلى استعمال المحرر فيما أنشئ من أجله .
(القضية رقم ١٢٥٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٠

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٦

غش . جريمة خدع المشتري النصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . هي جريمة عمدية . القصد الجنائي فيها . ماهيته .

المبدأ القانوني

جريمة خدع المشتري المتخصص عليها في

القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع التدليس والغش هي جريمة عمدية يشترط لقيامها ثبوت القصد الجنائي وهو علم المتهم بالغش في الشيء المتفق على بيعه وتعمده إدخال هذا الغش على المشتري . وإذن فلا يكفي لإدانة المتهم بهذه الجريمة أن يثبت الحكم أنه المتزم بالتوريد بل لابد أن يقوم الدليل على أنه هو الذي ارتكب الغش أو أنه عالم به علما واقعا .

(القضية رقم ١٢٧٢ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل وعمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل والسيد أحمد غفني المستشارين) .

٣١١

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٦

تفويض طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال في قضية إخراج مواد مخدرة .

المبدأ القانوني

لا جدوى للمتهم من وراء منازعته في وزن قطعة الأفيون التي وجدت بداخل العلبة التي ضبطت معه مادام الحكم أثبت أن تلك العلبة كانت تحتوي عند ضبطها على تسع قطع أخرى من المخدرات وأنهما خللت جميعا وثبت أنها من الحشيش مما يصح به قانونا حمل العقوبة المحسوم بها على إخراج هذا الحشيش .
(القضية رقم ١٣٧٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

« وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بالاشتراك في القبض على المجنى عليه وخجزه ، وكان كل ما قاله في التدلِيل على اشتراكه أن هذه التهمة ثابتة بما شهد به محمد حسوبه من أنه (الطاعن) طلب منه فدية مقابل إطلاق سراح المجنى عليه وبما شهد به نحو وأحمد عبد المجيد والعزبي عبد المجيد من أنه تسلم الفدية من الأول أحد القاعين الأصليين في الجريمة مما يبيح له فرصة الاشتراك فيها ويربط ما بينهما وبينه ، ومن أنه بوصفه العمدة تراخى بشوء نية في التبليغ عن الحادث ثم أخفى عن السلطات حقيقة أنه لم يخلو له جو المفاوضات على الفدية على نحو ما سلف بيانه وأنه حاول أن يحول بين شاهدي إثبات واقعة دفعها وبين أداء الشهادة كما تقدم ومن أنه لم يثبت أنه تسلم الفدية على وجه ينفي اشتراكه في الجريمة مما يقطع بأنه لم يكن مجرد وسيط بين أهل المجنى عليه وبين الجناة ، بل كان ضامعاً لهم في الجريمة بطريق الاتفاق والمساعدة ، لما كان الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة ، ولين يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، وكان ما قاله الحكم ، من طلب الطاعن الفدية لإعادة المجنى عليه ، وقبض هذه الفدية بالفعل أو التراخي في تبليغ الحادث لا يؤدي إلى قيام الاتفاق والمساعدة في مقارفة الجريمة ، وكان الحكم قد خلا من بيان قصد الجريمة ، والاشتراك في الجريمة التي دان المتهم بها وأنه كان وقت وقوعها علماً بها فاصداً للاشتراك فيها فإن ذلك يكون من الحكم تصوراً يبيح مما يستوجب نقضه .

٢١٢

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٦

١ - اشتراك . الاشتراك بالاتفاق والمساعدة . متى يتحقق ؟
ب - اشتراك . حكم . نسبي . قصد الاشتراك في الجريمة . بخلو الحكم من بيانه . تصور . المبادئ القانونية .

١ - الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان الاتفاق والمساعدة قد تما من قبل وقوع تلك الجريمة وأن يكون وقوعها ثمرة لهذا الاشتراك يستوى في ذلك أن تكون الجريمة وقتية أو مستمرة ، فإذا كان الحكم قد دان المتهم بالاشتراك في القبض على المجنى عليه وخجزه ودخل على ذلك بطلب انتهم للفدية لإعادة المجنى عليه وقبضه الفدية بالفعل أو التراخي في تبليغ الحادث ، فإن ذلك لا يؤدي إلى قيام الاتفاق والمساعدة في مقارفة الجريمة .

٢ - إذا خلا الحكم من بيان قصد الاشتراك في الجريمة التي دان المتهم بها وأنه كان وقت وقوعها علماً بها فاصداً للاشتراك فيها فإن ذلك يكون من الحكم تصوراً يبيح مما يستوجب نقضه .

والحكم

« وحيث إن ما ينعاه الطاعن الثاني على الحكم المجازين فيه القصور في بيان أركان اشتراكه مع القاعل بطريقة الاتفاق والمساعدة وعدم استظهار الأدلة على توافرها وعلى قصد

المبدأ القانوني

إذا كانت التهمة المستندة إلى المتهم أنه أقام بناء على أرض لا يجوز البناء فيها ينير تقسيم بالخالفه لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ فإن هذا مما يستوجب القضاء بالهدم.

(القضية رقم ١١٩٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة حسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين وأحمد زكي كامل المستشارين).

٢١٥

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦

١ — وصف التهمة . دفاع . تعديل الوصف من تزوير إلى اشتراك . إضافة واقعة لم ترد بأمر الإحالة . عدم تنبيه المتهم إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع .

ب — تزوير . استعمال ورقة مزورة . حكم . تسييه . إدانة المتهم في جريمة التزوير . عدم ذكر مؤدى الأدلة . قصور . إدانة المتهم أيضا في جريمة استعمال الورقة المزورة . اعتماد المحكمة في ذلك ضمن ما اعتمدت عليه على ثبوت جريمة التزوير المذكورة . فساد في الاستدلال .

المبادئ القانونية

١ — إذا عدلت المحكمة وصف التهمة من تزوير إلى اشتراك فيه ونسبت إلى المتهم واقعة جديدة لم تكن واردة في أمر الإحالة دون أن تنبيهه إلى هذا التعديل كي يؤسس عليه دفاعه ، فإنها تكون بذلك قد أخلت بحق المتهم في الدفاع لعدم مراعاتها أحكام المادتين ٣٠٧ و ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — إذا كانت المحكمة حين دأبت المتهم

و يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث ما جاء في الوجه الثاني من وجهي الطعن .

(القضية رقم ١٣٧٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٢١٣

٢٧ فبراير سنة ١٩٥٦

قتل عمد . حكم . تسييه . نية القتل . مثال الكفاية . استظهارها .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم قد عرض لبيان توفر نية القتل في قوله « وحيث إن الحاضر مع المتهم الأول طالب اعتبار الواقعة جنحة ضرب بالنسبة له واستبعاد نية القتل عنه لأن المطاوعة التي استعملها في طعن ... ليست قاتلة بطبيعتها ولا تنبئ عن نية القتل — وحيث أن الدفاع مردود بما قرره الطبيب الشرعي من نفاذ الجرح إلى التجزيف الصدري وأن الإصابة التي أحدثها تعتبر جسيمة وفي مقتل ، وترى المحكمة أن نية القتل واضحة لدى المتهم الأول من اختياره مكان الطعنة التي صوبها إلى الجنى عليه ، ومن ظروف الحادث التي تدل على أن المتهم قد أراد بطعنه الجنى عليه إزهاق روحه » . فإن هذا الذي قرره الحكم من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه .

(القضية رقم ١٣٨٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٢١٤

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦

ميان . تنظيم . إقامة بناء على أرض لا يجوز البناء

أخذت بها واستندت إليها في ثبوتها في حقه فان هذا يجعل حكمها من هذه الناحية مشوباً بالقصور ولا يرد على ذلك بأن المحكمة وقد دانت في جريمة استعمال الورقة المزورة فان العقوبة تكون مبررة، ما دامت قد اعتمدت فيما اعتمدت عليه في ثبوت جريمة الاستعمال في حق المتهم وفي توافر أركانها على ثبوت جريمة التزوير وهي لا تصلح بذاتها أساساً صالحاً لإقامة الادانة لقصور الدليل عليها مما يجعل الحكم مشوباً بالفساد في الاستدلال بالنسبة لجريمة الاستعمال.

(القضية رقم ١٣٧٤ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى قاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وفهم بسى الجندى المستشارين) .

٢١٦

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦

أ - قض . أسباب جديدة . تفتيش . بطلانه . تنازل الدفاع عن التمسك به أمام محكمة الموضوع ورافعه في موضوع التهمة . إبداء الدفع بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .

ب - إثبات . اعتراف . تقدير الدليل المستند منه . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - اذا كان الدفاع عن المتهم قد أعلن عن رغبته في عدم التمسك ببطلان التفتيش ، ورافع في موضوع التهمة طالبا اعتبار المتهم محرراً للتعاطى فلا يقبل منه إبداء هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ - تقدير الدليل المستند من الاعتراف هو من المسائل الموضوعية التي يستقل قاضي

الموضوع بالفصل فيها .

(القضية رقم ١٣٧٥ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢١٧

٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦

قض . رافة . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من آثاره . القضاء على المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة في جنائي قتل عمد وشروع فيه مع سبق الإصرار . خطأ المحكمة في وصف جنابة المروع في القتل بأنها قتل عمد . إعمال حكم المادة ١٧ م . لا مصلحة من النسي بخطأ المحكمة المذكور مادامت العقوبة على قدر الواقعة الجنائية ذاتها .

المبدأ القانوني

لا جدوى من النعي على الحكم انه إذ دان المتهمين في جريمة قتل العمد والشروع في القتل مع سبق الإصرار ، لم يبين علاقة السببية بين فعل القتل المنسوب اليهما وبين النتيجة التي قضى بمسألتها عنهما ، متى استبان أن الواقعة الجنائية التي أثبت الحكم وقوعها تبرر العقوبة المحكوم بها بصرف النظر عن الخطأ القانوني الذي وقعت فيه المحكمة بوصفها جريمة الشروع في القتل العمد مع سبق الإصرار بأنها قتل عمد مع سبق الإصرار . ولا ينقض من هذا النظر كون الحكم قد اخذ المتهمين بالرأفة إعمالاً لنص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، ذلك ان المحكمة إنما قدرت ظروف الرأفة بالنسبة لذات الواقعة الجنائية ولو أنها كانت قد رأيت ان الواقعة في الظروف التي وقعت فيها تقتضي النزول بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك الوصف الذي وصفتها به .

(القضية رقم ١٣٨٣ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمات النقض بالمدينة

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد العروسي ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢١٨

أول مارس سنة ١٩٥٦

١ - إجارة . عقد . الطالبة بأجرة أرض قضاء مضافا إليها الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . اعتبار هذه الزيادة بمثابة تعديل لأحكام عقد الإيجار . وجوب توافق إرادة المتعاقدين بشأن هذا التعديل .

ب - قوة الأمر المقضي . مناطه . إجارة . القضاء بأجرة أرض قضاء مضافا إليها الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم بحث توافق إرادة طرفي العقد على هذه الزيادة وعدم تعرض الحكم لأي أسباب . انعدام حجية الحكم بالنسبة للأجرة عن المدد اللاحقة . ج - إجارة حق . النزول عنه . مناط الرضا به . حكم . نسبه . فيه لأسباب مؤدية رضا للمستأجر بزيادة دفعها في الإيجار ونزوله عن حق الاعتراض عليها . تقدير موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - إذا طالب المؤجر بأجرة أرض قضاء مضافا إليها الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فإن هذه الزيادة في الأجرة تعتبر بمثابة تعديل لأحكام عقد الإيجار المبرم بين الطرفين يتطلب توافق إرادتهما بشأنه إذ أن الأرض القضاء لا تخضع لأحكام ذلك القانون .

٢ - مناط حجية الشيء المقضي فيه

المسألة من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها ان تكون المسألة التي فصل فيها الحكم السابق مسألة أساسية ويكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقرارا مانعا من مناقشتها في الدعوى الثانية بين الطرفين . وإذن فتقضى بإيجار أرض قضاء عن مدة معينة مضافا إليه الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ ولم يكن توافق إرادة طرفي عقد الإيجار بشأن هذه الزيادة الطارئة على العقد موضع بحث أو مناقشة بينهما ولم يعرض لهذا الحكم في أسبابه فإنه لا يكون للقضاء بها حجية تنسحب الى الأجرة عن المدد اللاحقة لتزيغ ذلك الحكم لاختلاف الموضوع .

٣ - مناط الرضا بالنزول عن الحق الذي يتمتع به الاعتراض عليه أن يكون الرضا بالنزول عن ذلك الحق صريحا واضحا أو أن تكون دلالة قطعية لا تفترض . فإذا كان الحكم قد نفي لأسباب مؤدية مظنة رضا المستأجر بالزيادة التي دفعها في إيجار أرض قضاء والنزول عن حق الاعتراض عليها أو القبول

لتعاقد جديد فإن ذلك تقدير موضوعي ولا مخالفة فيه للقانون .

المسألة .

د من حيث إن واقعة الدعوى - حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليها استأجرت من ناظرتي وقف الست ألفت قادن افندى والى حلت وزارة الأوقاف محلها في النظر على الوقف المذكور قطعة أرض فضاء مساحتها ٣٥٠ مترا بإيجار شهري مقداره ٨٧٥ قرشا أي بواقع المتر الواحد ٢٥ مليا شهريا وذلك لمدة ثلاث سنوات تنتهي في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٤ وتتجدد لمدة أخرى ما لم يحصل تنبيه من أحد الطرفين قبل نهاية المدة بثلاثة شهور ، ونص في العقد على أن تقوم المطعون عليها بإنشاء مسرح على حسابها على الأرض المؤجرة . ولتأجر المطعون عليها في دفع الإيجار رفعت جهة الوقف عليها الدعوى رقم ٢٢٢ سنة ١٩٤٨ عابدين الجزئية تطالبها بتأخر الإيجار وقدره ٢٠٠ ج و ٦٤٨ م على أساس أن الأجرة الشهرية ١٦ ج و ٥٥١ م بما في ذلك الزيادة العسكرية مع ما يستجد من الإيجار ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٨ حتى الوفاء وتثبيت الحجز التحفظي المتوقع وجعله نافذا . وفي ٢٥ من فبراير سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة بطلبات الوقف حتى آخر فبراير سنة ١٩٤٨ ومقبولته ٢٣٣ ج و ٧٨٦ م ثم أقامت جهة الوقف الدعوى رقم ١١١٣ سنة ١٩٤٨ منسجمل القاهرة ضد المطعون عليها بطلب طردها من العين المؤجرة وتعليمها لجهة

الوقف وقد انتهت هذه الدعوى صلحا وقدم الطرفان محضرا بذلك لاعتباره وجعله في قوة سند واجب التنفيذ ثم عادت جهة الوقف فأقامت الدعوى رقم ١٤٩١ سنة ١٩٤٨ على المطعون عليها بطلب التأخر من الإيجار مع ما يستجد بواقع ١٦ ج و ٥٥١ م شهريا بما فيه الزيادة العسكرية وقضى في تلك الدعوى غايبا بالزام المطعون عليها بمبلغ ٦٦ ج و ٢٠٤ م وأعقبها بالدعوى رقم ٣٥٥٤ سنة ١٩٤٨ مستعجل القاهرة بطلب طرد المطعون عليها من العين المؤجرة وقد قضى فعلا بإخلاء المطعون عليها من العين المؤجرة والتسليم وذلك في ٨/١٢/١٩٤٨ ثم عادت جهة الوقف وأقامت الدعوى رقم ١٧٩٥ سنة ١٩٥٠ عابدين الجزئية وهي الدعوى موضوع هذا الطعن على المطعون عليها بطلب متأخر الإيجار وقدره ٤٠٠ ج وما يستجد ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حتى الوفاء وتثبيت الحجز التحفظي وجعله نافذا فدعت المطعون عليها بعدم اختصاص المحكمة بتأسيسا على وجود نزاع في الأجرة الواجب دفعها مما يختص به المحكمة الابتدائية وفقا للقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ ، كما دفعت بأن العين المؤجرة أرض فضاء لا تخضع للزيادة العسكرية المقررة بالقانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ المشار إليه ، وفي ٢٤ من يناير سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض الدفع وباختصاص المحكمة بنظر الدعوى كما قضت في ٢٥/٤/١٩٥١ بالزام المطعون عليها بالأجرة المتأخرة ومقدارها ٥١٣ ج و ٩٣٨ م بما فيها الزيادة العسكرية . استأنفت المطعون عليها هذا الحكم والحكم القاضي برفض الدفع بعدم اختصاص

وقيد استئنافها برقم ٧٤٥ سنة ١٩٥١ مستأنف القاهرة ، وفي ٤ من مارس سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة الاستئنافية بتأييد الحكم المستأنف القاضي برفض الدفع بعدم الاختصاص وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف الصادر في ٢٥/٤/١٩٥١ وإلزام المطعون عليها بأن تدفع لجهة الوقف ٤٥٠ ج و ٧٧٠ م تأسيسا على أن عقد الايجار الذي تقوم عليه الدعوى إنما ينصب على أرض قضاء ولا يخضع لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وعلى أن الحكمين رقم ٢٢٢ سنة ١٩٤٨ ورقم ١٤٩١ سنة ١٩٤٨ عابدين قد أقيا على أساس قانوني خاطيء وقد صدرت عن مدة أخرى خلاف المدة المرفوعة بشأنها هذه الدعوى ، ومن ثم يكون هناك اختلاف في الموضوع لا تصبح معه للحكمين المذكورين حجية في هذه الدعوى وقد ر الحكم الايجار على أساس الثابت بالعقد مع إضافة تقابل زيادة في مساحة العين المؤجرة أى بواقع ١٠ ج و ٣٤٥ م ثم أجرت المحكمة خصم المبالغ المدفوعة والمدوعة لحساب الوقف من المطعون عليها وانتهت إلى إلزامها بمبلغ ٤٥ ج و ٧٧٠ م والمصروفات على التفصيل الواردة بمنطوق ذلك الحكم . فطعن الناظران على هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد استيفاء الاجراءات حلت وزارة الأوقاف محلها في النظر على هذا الوقف ومتابعة السير في هذا الطعن ... وقد عرض هذا الطعن على دائرة فحص الطعون فأحالته على الدائرة المدنية .

« ومن حيث إن هذا الطعن بني على ثلاثة أسباب يحصل أولها في أن الحكم المطعون

فيه قد خالف القانون إذ جاء على خلاف حكمين سابقين صدرا بين الخصوم وحازا قوة الشيء المحكوم فيه وهما الصادران في الدعويين رقمي ١٢٢ سنة ١٩٤٨ و ١٤٩١ سنة ١٩٤٨ عابدين وقد بني كلاهما على أساس أن الايجار الشهري للعين المؤجرة ١٦ ج و ٥٥١ م من ذلك ١٠ ج و ٣٤٥ م الايجار المتفق عليه بالعقد ومبلغ ٦ ج و ١٠٧ م مقابل الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ أما الحكم المطعون فيه فقد بني على أساس أن العين المؤجرة ليست خاضعة لأية زيادة عن الايجار المتفق عليه بالعقد باعتبار أنها أرض قضاء فلا يحكمها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ المشار إليه وقول الحكم المطعون فيه إن مدة الايجار موضوع الدعوى الحالية تختلف عن المدد السابقة التي صدرت للحكم المشار إليهما في خصوصها قول خاطيء من الناحية القانونية وخالف لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة .

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأنه متى كان بين من الأوراق أن جهة الوقف كانت تطالب في الدعويين رقم ٢٢٢ سنة ١٩٤٨ ورقم ١٤٩١ سنة ١٩٤٨ مدني عابدين الجزئية بالايجار المتأخر حتى آخر يونيو سنة ١٩٤٨ مضافا إليه الزيادة التي حددتها وفقا لأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ مع أن العين المؤجرة أرض قضاء لا تخضع لأحكام ذلك القانون فإن هذه الزيادة في الاجرة تعتبر بمثابة تعديل لأحكام عقد الايجار الملزم بين الطرفين وهذا التعديل وما يتطلبه من توافق إرادة طرفي العقد لم يكن موضع بحث أو مناقشة بين جانب الطرفين ولم يعرض له المحكمة بالمحلف

في أسباب حكمها المشار إليهما حتى يمكن أن يقال بأن للقضاء بهذه الزيادة الطارئة على العقد حجبية تنسحب إلى الأجرة عن المدد اللاحقة لتاريخ الحكمين المشار إليهما ذلك بأن مناط حجبية الشيء المقضي فيه المصلحة من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن تكون المسألة التي فصل فيها الحكم السابق مسألة أساسية ويكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول استقراراً مانعاً من مناقشتها في الدعوى الثانية بين الطرفين ، ومن ثم فلا يكون القضاء السابق بهذه الزيادة مانعاً للمطعون عليها من الاعتراض أو المنزعة فيها عن المدة التالية لاختلاف الموضوع ولا تعارض في ذلك مع الحكمين السابقين يمكن أن ينحل بقاعدة قوة الشيء المقضى فيه .

« ومن حيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ لأن تحديد الأجرة بين المؤجر والمستأجر سواء بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى القانون العام ليس من النظام العام مادام عنصر الإكراه الذي يجبر المستأجر على قبول الأجرة التي يفرضها المؤجر بسبب أزمة المساكن غير موجود وفي هذا النزاع دفعت المطعون عليها الأيجار بناء فيه الزيادة المنصوص عليها في الأوامر العسكرية وفي القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ تسع سنوات كاملة دون أن تعترض أو تدعى في أي وقت أن العين المؤجرة غير خاضعة لهذه الأوامر أو للقانون المشار إليه بل على

العكس من ذلك عندما أرادت جمة الوقف أن تسلم العين المؤجرة رفضت المطعون عليها ذلك تمسكاً بالأمر العسكري وزيادة الأجرة على هذه الصورة وبعد التعاقد وهذا كله من قبيل المصالح المالية وليس فيه مخالفة للنظام العام .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض طلب زيادة الأجرة على أن قيام المطعون عليها بدفع الأيجار شاملاً لتلك الزيادة التي قضى بها الحكمان رقم ٢٢٢ سنة ١٩٤٨ ، ١٤٩١ سنة ١٩٤٨ مدني عابدين كان مبنياً اعتقاداً خاطئاً من المطعون عليها بأن تعاقدتها مع الطاعتين يخضع لحكم القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ وأن تخلفها عن دفع هذه الزيادة يؤدي إلى اخلائها من العين المؤجرة وحرمانها من الانتفاع بها وأن هذا لا يعنى قبولها لأية زيادة لا يبيحها القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ المشار إليه ... » فانه يبين من هذا الذي قرره الحكم أنه لم يعتد بسابقة دفع المطعون عليها لهذه الزيادة إما خطأ الاعتقاد بأحقية الطاعتين لها وإما بتنفاذ التنفيذ بالاخلاء وأنه نفي عن المطعون عليها مظنة الرضا بهذه الزيادة والنزول عن حق الاعتراض عليها أو القبول لتعاقد جديد ذلك لأن مناط الرضا بالنزول عن الحق الذي يتمتع معه الاعتراض عليه أن يكون الرضا بالنزول عن ذلك الحق صريحاً واضحاً أو أن تكون دلالة قطعية ولا يفترض كنتيجة لتجنب التنفيذ الجبري بالاخلاء أو لجهل المطعون عليها بانطباق أحكام القانون على علاقتها بالطاعتين كما هو الحال في صورة الدعوى — وفي تقديرنا موضوعية سائغة بناء على أسباب

تؤدي إليها مما يتعين معها رفض هذا السبب .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه على وقائع لا وجود لها في الدعوى إذ نسب للطاعنتين أمهما قررنا في مذكرتهما الأخيرة أحقية المطعون عليهما في خصم مبلغين هما ٢٥ جنيها و ٣٨٥ مليا و ٢٥ جنيها و ٥٧٥ مليا مع أنهما لم تقررا شيئا من ذلك بل قررنا صراحة في مرافعتيهما ومذكراتيهما أكثر من مرة أن المبالغ المطالب به هو الباقي لهما بعد خصم جميع المبالغ سواء التي دفعتهما المطعون عليهما والتي أودعتها بما في ذلك المبلغان المشار إليهما وبذا يكون الحكم قد خالف الثابت في أوراق الدعوى

« ومن حيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعنتين لم تقدما من الأوراق ما يؤيد صحة دافعتهما في هذا الخصوص كصور المذكرات ومحاضر الجلسات الدالة على تمسكهما بهذا الدافع لدى محكمة الموضوع مما يجعل هذا النعي عاريا عن الدليل متعيينا ورفضه . »
(ال قضية رقم ١٨٩ سنة ٢٢ ق)

٢١٩

أول مارس سنة ١٩٥٦

١ — حكم . منطوقه . حكم صادر بالإحالة إلى التحقيق . إثبات . البطلان البائن عن عدم بيان الوقائع الزامور بانباتها في منطوق الحكم . عدم تعلقه بالنظام العام . زوال البطلان بسقوط الخصم . تمسك الخصم الآخر بالبطلان . لا يقدح في ذلك .

ب — شهادة . دفع . المصلحة فيه . تمسك الخصم بعدم جواز سماع شهادة شخص معين . عدم تمسك الخصم الآخر من جانبه بذلك . لامصلحة للتمسك خفيه في الدفع به .

ج — نقض . ملين . سبب جديد . طلب سماع شاهد معين أمام محكمة الموضوع . عدم التمسك أمامها بأن أموال هذا الشاهد صدرت عنه بوصفه وكيلًا عن الخصم الآخر . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

المبادئ القانونية

١ — البطلان الناشئ عن عدم بيان الوقائع الزامور بانباتها في منطوق الحكم الصادر بالاحالة إلى التحقيق هو بطلان لا يتعلق بالنظام العام ويزول إذا ما سكت الخصم عن التمسك به أمام محكمة الموضوع ولا يقدح في ذلك أن يكون خصمه قد تمسك بهذا البطلان .

٢ — متى دفع الخصم بعدم جواز سماع شهادة شخص معين فإنه لا مصلحة للتمسك ضده في هذا الدفع ما دام لم يتمسك هو بذلك .

٣ — إذا طلب الخصم أمام محكمة الموضوع سماع أقوال شخص معين كشاهد من شهود الإثبات ولم يتمسك أمام تلك المحكمة بأن أقوال هذا الشاهد صدرت عنه بوصفه وكيلًا عن خصمه فإنه لا يجوز إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

(القضية رقم ٢٧٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز سليمان وكيل المحكمة والسيد عبد السيد وعبد الواحد علي وعبد متولي وعلم و إبراهيم عثمان يوسف المشائرين)

٢٢٠

٨ مارس سنة ١٩٥٦

١ — مصادقات . قانون . وقائع سنة ١٩٠٢ المأثور بين مصر والدندان . هو قانون من قوانين الدولة .

من أن اعلانه قد تم وفق أحكام ذلك الوفاق من تلقاء نفسه ولو خالفت أحكامه قانونه الداخلى سواء كان القانون الداخلى قد صدر قبل ابرام المعاهدة أو صدر بعد ابرامها.

٣ - لا محل للقول بأن وفاق سنة ١٩٠٢ المقود بين حكومتى مصر والسودان قاصرا على إعلان الأوراق الخاصة بالمواد الجنائية ذلك أن نص عنوان الوفاق ونصوص مواده الأولى والرابعة والثانية والعشرين صريحة في عموم نصوصها وشمولها لكافة الدعاوى المدنية والتجارية ودعاوى الأحوال الشخصية والدعاوى الجنائية على السواء.

٤ - متى كان الحكم إذقضى برفض طلب وضع الصيغة التنفيذية على الحكم الصادر من المحكمة العليا بالخرطوم قد أقام قضاءه على أن الاعلان فى الدعاوى المطلوب اصدار الأمر بتنفيذ الحكم الصادر فيها قد تم على خلاف أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ فإنه لم يخالف القانون كما أنه لم يخالف ما نصت عليه المادتان ٤٩١، ٤٩٣ / ٢ مرافعات.

٥ - عدم مراعاة محاكم السودان أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ فى اعلان الدعوى المطلوب من محاكم مصر اصدار الأمر بتنفيذ الحكم الصادر فيها من شأنه ألا يجعل لهذا الحكم قوة ملزمة أمام المحاكم المصرية لأنه يكون مبنيا على اجراءات تخالف القانون الواجب التطبيق فى السودان فى هذه الجلة وهو وفاق سنة ١٩٠٢ ومن

ب - معاهدات . إعلان . وفاق سنة ١٩٠٢ المقود بين مصر والسودان . ما نصه رفع دعوى يكون المدعى عليه فيها مقيما فى بلاد الدولة الأخرى . التزام القاضى بالتحقق من اعلانه وفقا لأحكام الوفاق من تلقاء نفسه .

ج - معاهدات . إعلان . وفاق سنة ١٩٠٢ المقود بين مصر والسودان . شموله لإعلان الأوراق فى كافة الدعاوى المدنية والتجارية ودعاوى الأحوال الشخصية والدعاوى الجنائية .

د - تنفيذ الأحكام الأجنبية . حكم صادر من محكمة الخرطوم العليا فى دعوى تم إعلانها على غير أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ . رفض طلب وضع الصيغة التنفيذية على هذا الحكم . لا خطأ . المادتان ٤٩١ و ٤٩٣ / ٢ مرافعات .

هـ - تنفيذ الأحكام الأجنبية . إعلان . حكم صادر من محاكم السودان فى دعوى لم يراع فى إعلانها أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ . ليس له قوة ملزمة أمام المحاكم المصرية . عدم مريان قاعدة التبادل فى هذه الحالة .

المبادئ القانونية

١ - لما كان الوفاق المقود بين حكومتى مصر والسودان قد صدق عليه مجلس النظار فى ١٧ من مايو سنة ١٩٠٢ ونشر بالوقائع الرسمية كما نشر بمجموعة القوانين والقرارات المصرية فإنه يكون قانونا من قوانين الدولة .

٢ - أن وفاق سنة ١٩٠٢ هو معاهدة مبرمة بين مصر والسودان . وليس لاحدى الدولتين أن تتدخل من أحكامه بعمل منفرد أخذا بأحكام القانون الدولى العام فى شأن المعاهدات وعلى القاضى فى كل دولة من الدولتين عندما يطلب منه الحكم فى دعوى يكون المدعى عليه فيها مقيما فى بلاد الدولة الأخرى أن يتحقق

ثم يكون حكما باطلا ولا تسرى عليه قاعدة التبادل المسلم بها في فقه القانون الدولي الخاص .

المحكوم

« حيث إن وقائع الدعوى — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن استصدر حكما من المحكمة العليا بالخرطوم في ١٢ من يوليو سنة ١٩٥٠ في القضية رقم ٩٠٥ سنة ١٩٥٠ قضى بالزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٢٤٨٤ جنيها و ٨٠ مليا من أصل وملحقات ثم أقام الدعوى رقم ٦٦٥ سنة ١٩٥١ أمام محكمة القاهرة الابتدائية طلب فيها الحكم بوضع الصيغة التنفيذية على الحكم الصادر من المحكمة العليا بالخرطوم — وأسس دعواه على أنه قد اتبع سبيل القانون في إجراءات تلك الدعوى من مبدئها حتى صدور الحكم فيها وإعلانه إلى المطعون عليه بما يطابق أحكام المادة ٤٩٣ من قانون المرافعات ، وأن هذا الحكم قد صدر من محكمة مختصة بالفصل في النزاع طبقا لقوانين السودان وأصبح حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه . نافذا المفعول في السودان — وأن حكما لم يصدر في مصر بشأن هذا النزاع حتى يمكن افتراض تعارضه مع الحكم المطلوب الأمن بتنفيذه كما أنه لا يتضمن ما يخالف الآداب أو قواعد النظام العام في مصر وبذلك تكون شرائط المادة ٤٩٣ مرافعات قد توافرت — وفي ١٤ من يونيو سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض طلب الأمر بتنفيذ الحكم الصادر في القضية رقم ٩٠٥ سنة ١٩٥٠ من المحكمة العليا بالخرطوم — فاستأنف الطاعن هذا الحكم وقيد استئنافه

برقم ٥٢٥ سنة ٦٨ ق استئناف القاهرة ، وفي ٨ من مايو ١٩٥٢ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وبتأييد الحكم المستأنف — فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٢ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ إحالته على الدائرة المدنية لنظره بجلسته ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٦ .

« وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه مخالفته القانون وذلك من خمسة أوجه : الأول — الخطأ في تطبيق قرار مجلس النظار الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٠٢ بالتصديق على الوفاق المفقود بين الحكومتين المصرية والسودانية إذ يبين من نص المادتين الأولى والرابعة من هذا الوفاق أنه لا يخرج عن أن يكون تعهدا من كل من حكومتى مصر والسودان بأن تقوم كل منهما بإعلان الأوراق القضائية التي ترسلها إليها الحكومة الأخرى بالطريقة المبينة بهذا الوفاق — وفي هذه الحالة يتعين على الحكومة التي أرسلت إليها الأوراق أن تتبع في إعلانها الطريقة المرسومة بالوفاق وأنه ليس في نصوص ذلك الوفاق ما يلزم الحكومة التي تريد إعلان أوراق قضائية في بلاد الحكومة الأخرى أن ترسلها إلى تلك الحكومة الأخرى لإعلانها بل إن لها أن تتخذ في إعلان تلك الأوراق الطريقة التي تحددها في تشريعها الداخلي . ندليل أن المادة الأولى من الوفاق نصت على أنه « تتعهد كل من الحكومتين بمبدئيا » وأن لفظ « بمبدئيا » يشير إلى معنى

المنصوص عنها في المادة ٤٩١ من قانون المرافعات لأن الحكومة السودانية أصدرت في سنة ١٩٠١ قانونا بشأن تنفيذ أحكام المحاكم المصرية الأهلية والشرعية ونص بالفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من ذلك القانون على أنه « يجب أن يتضح أو يبرهن أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت على مقتضى القواعد الموضوعة في القوانين المصرية الأهلية » — وأن أعمال قاعده التبادل المنصوص عنها في المادة ٤٩١ من قانون المرافعات من شأنه أن ينفذ الحكم الصادر من إحدى محاكم السودان في مصر مادام أن ورقة التكليف بالحضور أعلنت على مقتضى القواعد الموضوعة في القوانين السودانية. الرابع — أن قرار مجلس النظار الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٠٢ لا يعتبر قانونا له القوة التشريعية التي للقوانين بدليل أن نصوصه غير ملزمة لكل من الحكومتين باتباع طريق واحد مسين في إعلان الأوراق القضائية على ما سبق بيانه في الوجه الأول من أوجه التعمي وبدليل أن المادة ٢٣ من الوفاق المصدق عليه بهذا القرار نصت على أنه « تصدر حكومة السودان في أقرب وقت ممكن الأحكام القانونية اللازمة لتنفيذ هذا الوفاق » ومع ذلك ظلت حكومة السودان ساكنة حتى أصدرت مجموعة قوانينها المدنية في مايو سنة ١٩٢٥ وحديث في المادة ٦١ منها طريقة إعلان المقيمين خارج السودان بالأوراق القضائية بواسطة البريد في الجهات التي بها بريد منظم ، ومعنى هذا أن حكومة السودان لم تصدر أي قانون داخلي بتنفيذ ما نص عليه وفاق سنة ١٩٠٢

« التوقيت » وبدليل أن الحكومة السودانية أصدرت قوانين نظمت فيها طريقة إعلان المقيمين خارج السودان بالأوراق القضائية ، ونص في المادة ٦١ من مجموعة القوانين السودانية الصادرة في أول مايو سنة ١٩٢٥ على أن الاعلانات ترسل بالبريد المسجل إذا كانت هناك مواصلات بريدية منتظمة بين ذلك المكان والبلد الذي تقع فيه المحكمة . الثاني — أن الحكم المطعون فيه أخطأ إذ رتب البطلان على إعلان الدعوى المطعون عليه ثم إعلان الحكم الصادر فيها بطريق البريد غملا بالمادة ٦١ من مجموعة القوانين السودانية مع أن قرار مجلس النظار الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٠٢ لم يربط البطلان جزاء لمخالفة أحكامه ولا بطلان بغير نص . الثالث — مخالفة الحكم المطعون لمبادئ القانون الدولي الخاص وأحكام المادتين ٩٤١ و ٤٩٣ / ٢ من قانون المرافعات ، ويقول الطاعن في بيان ذلك إن من المبادئ المقررة في القانون الدولي الخاص أن الاجراءات تخضع لقانون القاضي الذي يحكم في الدعوى ، ولما كانت محكمة الخرطوم هي التي حكمت في الدعوى فكان عليها أن تتحقق من حصول الاعلان وفقا لقانون السودان الداخلي ، وقد تم إعلان الدعوى وفق ذلك القانون وبذلك تكون الاجراءات قد تمت صحيحة وليس للمحاكم المصرية وهي في صدد الحكم في طلب وضع الأمر بالتنفيذ على الحكم الصادر عن محكمة الخرطوم إلا أن تتحقق من أن الاعلان قد تم صحيحا وفقا لقانون القاضي الذي أصدر الحكم عملا بحكم المادة ٤٩٣ / ٢ من قانون المرافعات — كما أن الحكم المطعون فيه قد أهمل قاعده التبادل

— وإنه إذا اعتبر هذا الوفاق معاهدة فإنها تكون قد ولدت ميتة من الناحية التشريعية مادام أن حكومة السودان لم تصدر قانونا بالأحكام اللازمة لتنفيذها — هذا فضلا عن أن قرار مجلس النظار بالتصديق على وفاق سنة ١٩٠٢ لا يجعل لهذا الوفاق قوة القانون إذ لم يصدر به ذكره أو أمر بحال من رئيس الدولة على ما كان العمل جاريا عليه في إصدار القوانين في ذلك الوقت — وأخيرا فإن الحكم المطعون فيه طبق أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ على نزاع عدني في حين أن هذا الوفاق خاص بتسليم المجرمين الخارجين وبإعلانهم لتنفيذ العقوبة عليهم أي أنه خاص بالقضايا الجنائية وحدها ولا يغير من ذلك ما ورد بالمادة ٢٢ منه من أنه « إذا أرسلت أوراق من إحدى الحكومتين بقصد إعلانها على ذمة الأفراد فالحكومة المذكورة أن تشترط لأجزاء الإعلان دفع مصاريف مناسبة زيادة على رسوم الإعلان » لأن الأوراق المقصودة بتلك المادة هي تلك الخاصة بالدعاري المدنية المتصلة بالدعاري الجنائية كدعاري التعويض عن الجريمة . الخامس — إن الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخطأ في تأويل الفقرة الثانية من المادة ٤٩٣ من قانون المرافعات إذ جاء بأسبابه : « وحيث إنه فضلا عن أن بطلان تكليف المدعي عليه بالحضور فإنه لم يمثل تمثيلا صحيحا أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه فلم يحضر » مع أن المستندات التي قدمها الطاعن لمحكمة الموضوع ثابت منها أن المطعون عليه أعلن بطلب

الحضور في الدعوى الصادر فيها الحكم المطلوب الأمر بتنفيذه لجلسة ١٢ من يولييه سنة ١٩٥٠ وسلم إليه الإعلان شخصيا في القاهرة في ١٣ من مايو سنة ١٩٥٠ ثم صدر الحكم غيبا في ١٢ من يولييه سنة ١٩٥٠ وأرسلت صورة الحكم للمطعون عليه وسلمت إليه شخصيا في القاهرة في ٣ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ ، ولما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٩٣ من قانون المرافعات لا توجب حضور المعان إليه أمام المحكمة التي أصدرت الحكم بل كل ما اشترطته أن يكون قد مثل تمثيلا صحيحا إذا ما حضر أمامها ولما كان المطعون عليه لم يحضر أمام المحكمة فإن الحكم المطعون فيه إذ استند على عدم حضوره للقول بأنه لم يمثل أمامها تمثيلا صحيحا يكون قد أخطأ تأويل القانون وتطبيقه .

« وحيث إن هذا النعي مردود في جميع وجوهه بأن الوفاق العقودي بين حكومتى مصر والسودان والمصدق عاياه من مجلس النظار في ١٧ من مايو سنة ١٩٠٢ قد نص في المادة الأولى منه على أن « تتعهد كل من الحكومتين مبدئيا بإجراء إعلان طلبات الحضور وباقي الأوراق القضائية التي ترسلها إحداها للأخرى لهذا القصد » ونص في المادة الرابعة منه على أن « الأوراق المعدة للإعلان في مصر ترسل بواسطة مندوب حكومة السودان إلى نظارة الحقانية وهي تقوم بإجراء اللازم لإعلانها بالطريقة الإدارية » وغير عن لفظ « مبدئيا » الواردة بالمادة الأولى في النسخة الفرنسية بلفظ « en principe » وفي النسخة الانجليزية بلفظ « in principle » أي « من حيث المبدأ » وإنما لتلك لا تفيد معنى التوقيت

مع أحكام قانون داخلي فإن أحكام المعاهدة وحدها تكون هي الواجبة التطبيق سواء كان القانون الداخلي قد صدر قبل إبرام المعاهدة أو صدر بعد إبرامها ذلك لأن المعاهدة رابطة تعاقدية بين دولتين لا تتأثر بما يكون للدولتين من تشريعات سابقة عليها أو بما تصدره إحداها من تشريعات لاحقة تعارض أحكامها .

وحيث إن ما ينص عليه الطاعن على الحكم المطعون فيه من مخالفة قواعد القانون الدولي الخاص وأحكام المادتين ٤٩١ و ٤٩٣ / ٢ من قانون المرافعات لردود بأنه وإن كانت الاجراءات في الدعوى تخضع لقانون القاضي الذي يحكم في الدعوى إلا أن تلك الاجراءات إذا كانت قد نظمت بمعاهدة بين بلد القاضي والبلد الآخر وجب على القاضي اتباع ما نص عليه في المعاهدة ولو كان مخالفا لما نص عليه في القانون الداخلي للقاضي وذلك تطبيقا لأحكام القانون الدولي العام على ما سبق بيانه - وعدم مراعاة الاجراءات المنصوص عنها في المعاهدة لا يجعل للحكم الذي يصدر في الدعوى قوة إلزام ولا حجية في بلاد الدولة الأخرى ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن إعلان المطعون عليه قد تم على غير الطريقة التي رسمها وفاق سنة ١٩٠٢ لم يخالف القانون - كما أنه لم يخالف ما نصت عليه المادتان ٤٩١ و ٤٩٣ / ٢ من قانون المرافعات مادام أن الاعلان في الدعوى المطلوب إصدار الأمر بتنفيذ الحكم الصادر فيها قد تم على خلاف أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ المشار إليه ، أما ما يدعيه الطاعن من مخالفة الحكم للقاعدة التبادل المعترف بها في القانون الدولي العام فهي

على ما يذهب إليه الطاعن - كما ان عبارة المادة الأولى تشير إلى التزام كل من الحكومتين باجراء إعلان طلبات الحضور وباقي الأوراق القضائية التي ترسلها إحداها للأخرى كما نظمت المادة الرابعة الطريقة التي تتبع في إعلان الأوراق بمصر وعبارة هذه المادة صريحة في أن طريقة الاعلان الواردة بها هي الطريقة الوحيدة التي اتفق بين الحكومتين على اتباعها في شأن الأوراق المراد إعلانها في مصر ولو أن الطرفين المتعاقدين كانا يريان إلى حق كل منهما في اتباع طريقة أخرى لضمنا الوفاق المعقود بينهما ما يفيد هذا الخيار صراحة - وإذا كانت الحكومة السودانية قد رأت أن تنظم طريقة إعلان الأوراق القضائية لغير المقيمين في السودان بالنص الوارد بالمادة ٦١ من مجموعة القوانين السودانية الصادرة في مايو سنة ١٩٢٥ على خلاف الطريقة المبينة بالوفاق المعقود بينها وبين الحكومة المصرية في سنة ١٩٠٢ فإن هذا النص لا يلزم المحاكم المصرية التي يطلب منها إصدار الأمر بتنفيذ الأحكام السودانية ذلك أن وفاق سنة ١٩٠٢ هي معاهدة مبرمة بين مصر والسودان وليس لأحدى الدولتين أن تتدخل من أحكامه بعمل منفرد أخذا بأحكام القانون الدولي العام في شأن المعاهدات وعلى القاضي في كل دولة من الدولتين عندما يطلب منه الحكم في دعوى يكون المدعى عليه فيها مقيما في بلاد الدولة الأخرى أن يتحقق من أن إعلانه قد تم وفق أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ من تلقاء نفسه ولو خالفت أحكامه قانونه الداخلي لأن من المصطنع به في حق القانون الدولي العام أنه إذا خالفت أحكام المعاهدة

المادة ٤٩١ من قانون المرافعات فغير صحيح لأن الحكم أقام قضاءه على عدم مراعاة الاجراءات المنصوص عنها في الوفاق وهو قانون الدولتين فيما يتعلق باعلان الأوراق القضائية والقانون الصادر سنة ١٩٠١ من حكومة السودان بشأن تنفيذ الأحكام المصرية في السودان قد نص في مادته الثامنة على وجوب ان يكون الحكم المصرى قد صدر بعد إعلان المدعى عليه بالطريقة التي رسمها القانون المصرى ولا كان القانون الذي يجب على قاضي محكمة الخرطوم الذي أصدر الحكم موضوع الدعوى أن يتبعه في شأن إعلان عريضة الدعوى هو وفاق سنة ١٩٠٢ فان عدم مراعاة أحكام هذا الوفاق من شأنه ألا يجعل للحكم الصادر في الدعوى قوة ملزمة أمام المحاكم المصرية لأنه بني على إجراءات تخالف القانون الواجب التطبيق في السودان في هذه الحالة وهو وفاق سنة ١٩٠٢ ومن ثم يكون باطلا ولا تسرى عليه قاعدة التبادل المسلم بها في فقه القانون الدولي الخاص .

« وحيث إن ما ينهض الطاعن في الوجه الرابع من أن قرار مجلس النظار الصادر في ١٧ من مايو سنة ١٩٥٠ بالتصديق على الوفاق المبرم بين الدولتين لا يجعل من هذا الوفاق قانونا له قوة التشريعية التي للقوانين فردود . بأن أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ ملزمة للحكومتين معا وليس لاحدهما أن تعدل عن الطريقة الرسومة فيه لا إعلان الأوراق القضائية إلى طريقة أخرى دون موافقة الحكومة الأخرى — على ما سبق بيانه في الرد على الوجه الأول — وأما عن سكوت حكومة السودان عن إصدار تشريع داخلي

إعمالا لنص المادة ٢٣ من الوفاق فان ذلك لا ينزع عن هذا الوفاق صفة القانون الواجب الاحترام أمام محاكم الدولتين خصوصا وان حكومة السودان قد قامت بنشر هذا الوفاق ضمن مجموعة قوانينها ونفذته الحكومتان معا من تاريخ إبرامه ، أما عن عدم صدور الوفاق بمرسوم أو دكرتو فان أعمال التشريع في مصر وقت إبرام هذا الوفاق كانت تتولاها هيئات مختلفة وكانت السلطة التنفيذية مختلطة بالسلطة التشريعية وكانت القوانين تصدر في بعض الأحيان في صورة دكرتو أو أمر عال أو إرادة سنية أو في صورة لائحة أو قرار إلى غير ذلك من الصور وقد أضفت المادة ١٦٧ من دستور سنة ١٩٢٣ صفة القانون على هذه القوانين بالنص على بقاء وتفاذ كل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والاجراءات طبقا للاصول والأوضاع المتبعة أو التي كانت متبعة ، كما أن المعاهدات قد تعرض على البرلمان فيصدرها بقانون أو يصدرها رئيس الدولة بمرسوم أو قرار وقد يكتفى بنشرها كما ينشر القانون — ولما كان وفاق سنة ١٩٠٢ قد صدق عليه بمجلس النظار ونشر بالوقائع الرسمية كما نشر بمجموعة القوانين والقرارات المصرية فانه يكون قانونا من قوانين الدولة — وأما عن القول بأن عنوان الوفاق قاصر على إعلان الأوراق الخاصة بالمواد الجنائية فردود كذلك بأن عناوين الوفاق قد نص فيه على أنه :

« بشأن تبادل إعلان الأوراق القضائية وتسليم المجرمين » كما أن نصوص المواد الأولى والرابعة والثانية والعشرين منه مرسومة في عموم نصوصها وشمولها لكافة الدعاوى المدنية والتجارية ودعاوى الأحوال الشخصية

المبدأ القانوني

متى كانت اللائحة التأسيسية للاتحاد الأردني العام قد جعلت قبول الهبات من اختصاص المجلس الرئيسي للاتحاد وكانت الاستفادة من نصوصها أنها فصلت بين قبول الهبات وبين قبضها واعتبرت الأمر الأخير مجرد واقعة مادية لا تغني عن صدور التصرف القانوني وهو القبول فانه يصبح واجبا بيان ما إذا كان المجلس الرئيسي قد قبل الهبة التي قبضها المجلس المحلي وذلك قبل وفاة الواهب حتى يتحقق ذلك ما تقتضيه السادتان ٤٨ ، ٥٠ مدني قديم .

المحكمة

« ... من حيث إن مما تنهاه الطاعتان على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون وفي تطبيقه وتأويله لأنه اعتبر أن بيع السندات إلى المطعون عليه بواسطة السمسار صفدييه كان سترا للهبة وأنه لذلك يعتبر تصرفا صحيحا يميزه القانون في حين أن الهبة المستترة يشترط لصحتها أن يكون العقد السائر لها مستوفيا كل شرائطه القانونية ، ففي البيع يلزم أن يتلحق بالإيجاب والقبول بين عاقديه على كافة شروطه ومن بينها الثمن ، فإذا أنعدم أحدهما كانه قابلياً باطل والهبة المستترة به باطلة كذلك بالتبعية ، وفضلا عن ذلك فإن الهبة لم تقبل من مجلس إدارة الاتحاد في لوزان بسويسرا على ما يقضي بدقانونه في المادة ١٥ منه ، ولذلك تكون الهبة باطلة كذلك على اعتبار أنها هبة يدوية لا تقبل لأن مجلس الإدارة لم يستعقد

والدعوى الجنائية على السواء ، إذ نصت المادة الأولى على تعهد كل من الحكومتين بإعلان الأوراق القضائية التي ترسلها إحدى الحكومتين للآخرى وجاء نص هذه المادة عاما لا تخصيص فيه لنوع معين من الأوراق القضائية ثم نصت المادة الرابعة على طريقة حصول الاعلان . ونصت المادة الثانية والعشرين على حق الحكومة المرسل إليها الاعلان في تقاضي رسوم إضافية في حالة إعلان أوراق قضائية للأفراد وهذه النصوص مجتمعة تؤكد سلامة ما أقيم عليه الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص .

« وحيث إن ما نعاه الطاعن من خطأ الحكم المطعون فيه في تأويل عبارة « ومثلوا تمثيلا صحيحا » الواردة بالفقرة الثانية من المادة ٤٩٣ من قانون المرافعات فقير منتج مادام أن الحكم قد أقام قضاءه برفض الدعوى على بطلان إعلان المطعون عليه في الدعوى ٩٠٥ سنة ١٩٥٠ محكمة الخرطوم العليا — ومن ثم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه . »

(القضية رقم ١٣٧ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متول ومعلم وإبراهيم مهنا يوسف المستشارين)

٢٢١

٨ مارس سنة ١٩٥٦

هيئة قبولها تبين المجلس المحلي للاتحاد الأردني العام للهبة . اعتبار أن القبض يفي عن قبول المجلس الرئيسي للاتحاد المذكور للهبة . خطأ . السادتان ٤٨ ، ٥٠ مدني قديم .

باعتزاف الاتحاد من ٢٢/٦/١٩٤٥ (وهو تاريخ تسليم السندات للسمسار) حتى آخر سبتمبر سنة ١٩٤٥ أى إلى ما بعد وفاة مورت الطاعتين وبذلك لم يتلاق الايجاب والقبول .

« ومن حيث إن هذا النعمى فى محله ذلك بأنه يبين من الوقائع السابقة أن المرحوم راديج كرستدجيان سلم فى ٢٢/٦/١٩٤٥ إلى السمسار صفدييه ٢٢٥ سهما من أسهم الانتفاع بشركة مياه القاهرة بقصد هبتها إلى المطعون عليه بشرط تخصيص بعض الأسرة فى مصحة أزوليه بأرمينيا باسم المرحوم والده — ثم قام السمسار من جانبه بأجراء عملية بيع صورية فى مكتبه بأن اشترى الأسهم فى يوم تسلمها من مورت الطاعتين وباعها فى اليوم نفسه إلى المطعون عليه وأودعها لحسابه خزانة البنك الأهلى — كما يبين من الأوراق المودعة بالملف — أن الاتحاد الأرمنى العام بوصفه الحالى أنشئ طبقا للقانون السويسرى وسجلت لائحته التأسيسية بلوزان بتاريخ ٥/٥/١٩٢٤ فأصبح بذلك جمعية خيرية تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها ذمتها المالية الخاصة التى حددت مصادرها ووجوه التصرف فيها ثم تولت اللائحة بيان الهيئات التى تشرف على الجمعية فى جميع أنحاء العالم (الجمعية العمومية ثم المجلس الرئيسى بلوزان ثم المجلسين المركزين بالقاهرة ونيوزبورك ويتبع كل منهما مجالس محلية مختلفة) وحددت اختصاص كل هيئة فى إدارة شئونها وفى النيابة عنها فجعلت قبول الهبات والوصايا جميعها من اختصاص المجلس الرئيسى بلوزان (م ١٥ من اللائحة) — كما جعلت للمجالس المحلية التحريض على الهبات

وقبض ما لا يزيد على الألف فرنك سويسرى منها — أما ما يزيد قيمته على ذلك المبلغ بالغاً ما بلغ — وهو الحال فى هذه الدعوى — فقد أوجبت اللائحة فى المادة ٢٦ منها على المجلس المحلى أو المركزى بعد قبضها أن يوجهها مباشرة إلى المجلس الرئيسى بلوزان — وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ اعتبر أن قبض الهبة موضوع النزاع فى المجلس المحلى بالقاهرة يغنى عن قبول المجلس الرئيسى — إذ الاستفادة من نصوص اللائحة السابق بيانها أنها قد فصلت بين قبول الهبات وبين قبضها ، واعتبرت الأمر الأخير مجرد واقعة مائة لا تغنى عن صدور التصرف القانونى وهو القبول وعلى ذلك أصبح واجبا بيان ما إذا كان المجلس الرئيسى قد قبل هذه الهبة التى قبضها المجلس المحلى أو المركزى بالقاهرة وذلك قبل وفاة الواهب فى ٢٥/٩/١٩٤٥ حتى يتحقق بذلك ما تقتضيه المادتان ٥٠٤٨ من القانون المدنى القديم الذى يحكم واقعة الدعوى — ولذلك يتعين نقض الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

(الفضية رقم ٢٤٢ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد طى ومحمد تولى وتم إبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٢٢

٨ مارسى سنة ١٩٥٦

إثبات . قواعد الإثبات . شهادة . سماع أقوال خصم أدخل فى الدعوى . إقامة الحكم على أقواله باعتبارها شهادة مع أن الدعوى لم تحول إلى التحقيق ولم يستغنى بهذا الموقف . مخالفة اقواعد الإثبات . عدم اعتبار هذه الأقوال حجة على خصم آخر اعترض على إدخاله فى الدعوى .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أقيم فيما أقيم عليه على أقوال خصم حكمت المحكمة بإدخاله في الدعوى، فإن في هذا مخالفة لقواعد الإثبات إذ لا يصح اعتبار أقواله شهادة والمحكمة لم تغل الدعوى إلى التحقيق ولم يسمع فيها بهذا الوصف كما أن مجرد أقواله لا تعتبر حجة في الإثبات يواجه بها خصم آخر اعترض على إدخاله في الدعوى.

الحكم

« ... من حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المذكور أنه قد خالف القانون بالتصريح بإدخال خصم في الدعوى لم يكن ممن صرحت المادة ١٤٤ مرافعات بإدخالهم لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية وسمعت أقواله ، وهو خصم ذو مصالحة في الدعوى ، وأقامت عليها قضاءها غير عابئة باستعجاج الطاعن مخالفة في ذلك قواعد الإثبات .

« ومن حيث إنه تبين من الحكم المطعون عليه أنه أقيم قضاءه على أن الشيك أداة وفاة لا أداة إيمان وأن المطعون عليه الأول أقر منذ الوهلة الأولى بأنه استلم الشيك وسلم قيمته للمستأنف عليه الثاني باقرار من هذا الأخير بالاستلام وأن هذا الأخير أقر بجلسة ١٩٥١/١٢/٢٢ أمامها بأنه كانت يعمل للطاعن في منزله وأنه قابله في المطعم وعان معه المنزل وقدر مبالغ ٤٨٠ جنيها للعملية وأن المطعون عليه الأول سلمه قيمة الشيك وأنه اشترى أدوات وردد لها المنزل الطاعن ووصف مشتعلات فيلا الطاعن ، ولا كان بين من

الأوراق أن الطاعن قد اعترض بجلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٥١ على إدخال المطعون عليه الثاني في الدعوى وكان الحكم قد أقيم فيما أقيم عليه على أقوال المطعون عليه الثاني وفي هذا مخالفة لقواعد الإثبات إذ لا يصح اعتبار أقوال المطعون عليه الثاني شهادة والمحكمة لم تغل الدعوى إلى التحقيق ولم يسمع فيها المطعون عليه المذكور بهذا الوصف ، كما أن مجرد أقواله لا تعتبر حجة في الإثبات يواجه بها الطاعن ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ٢٧٣ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نواد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد توشة ومحمد متولى عظم المستعاضين) .

٢٢٣

٨ مارس سنة ١٩٥٦

بيع . ضمان الترخيص . إثبات . نموس . بيع محل تجاري بما فيه من بضائع . تعهد البائع فيه بعدم الاتجار في البضائع التي يتجر فيها المشتري في الشارع الذي يقع فيه المحل المبيع . قيام المشتري بفتح محل بنفس المارة التي بها ذلك المحل المبيع واتجاره في بعض أنواع البضائع المبيعة . رفع المشتري دعوى بمطالبة البائع بالتعويض . الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق وتكليف المشتري بإثبات الضرر الذي لحقه من جراء إخلال البائع بعهده التعهد ثم الحكم برفض الدعوى لعدم جزمه عن الإثبات . خطأ .

المبدأ القانوني

باع شخص لآخر محلا تجاريا بما فيه من بضائع ضمن قبضه البائع وتعهد البائع في عقد البيع ألا يتجر في البضائع التي يتجر فيها المشتري في الشارع الذي يقع فيه المحل المبيع ، ولكن المشتري فتح محلا بنفس المارة التي بها المحل المبيع واتجر في بعض أنواع البضائع التي تضمنها

المحكمة

« حيث إن الوقائع — حسبما يبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن المطعون عليه كان يملك محلا لتجارة الخردوات وغيرها بشارع سوتير رقم ٣٢ بمدينة الإسكندرية — وبمقتضى عقد محرر في ٢ من فبراير سنة ١٩٤٧ باع المطعون عليه المحل بما فيه من بضائع للطاعن بثمن قدره ٢٩٧ ج و ٥٠٠ م دفع كاملا للمطعون عليه الذي تعهد في العقد بأن لا يتجر في البضائع التي يتجر فيها الطاعن في المحل المبيع في الشارع الذي يقع به ذلك المحل — إلا أن المطعون عليه ما لبث أن فتح محلا بنفس العماره التي بها المحل المبيع وكان من بين البضائع التي اتجر فيها في هذا المحل الجديد بعض أنواع البضائع التي شتمها عقد البيع المحرر بينه وبين الطاعن ، فأقام هذا الأخير الدعوى رقم ٧٨٥ سنة ١٩٤٩ تجاري جزئي اسكندرية طلب فيها الحكم بالزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٩٥ جنيها وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية ... تأسيسا على أن المطعون عليه قد خالف الشرط الوارد بعقد البيع وتعرض بذلك للطاعن في تجارته ونقض عهده وفتح محلا في نفس العماره واتجر في نفس الأصناف التي يتجر فيها واستند في ذلك إلى محضر المعاينة في الشكوى رقم ٧٧٥ سنة ١٩٤٩ إداري محرم بك — وتاريخ ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة « بالزام المدعى عليه » « المطعون عليه » بأن يدفع للمدعى « الطاعن » مبلغ خمسين جنيها والمصاريف.

عقد البيع فأقام عليه المشتري الدعوى يطالبه فيها بدفع مبلغ على سبيل التعويض فقضت المحكمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المشتري أن ضررا لحقه من جراء إخلال البائع بشرط التعريم الوارد في العقد ثم حكمت في الموضوع برفض دعوى المشتري لعجزه عن إثبات وقوع الضرر، فظن الطاعن في هذا الحكم وفي الحكم التمهيدي الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق .

وقد قررت محكمة النقض أن البائع أخل بواجب الضمان الذي يلزمه بوصفه بائنا كما أخل بالشرط المتفق عليه في عقد البيع وأن هذا الإخلال إن هو إلا تعرض للمشتري في بعض المبيع من شأنه أن ينقص من قيمته التي كانت الأساس الذي بنى عليه الطرفان تقدير الثمن عند التعاقد — ونقص قيمة المبيع على هذه الصورة هو بذاته الضرر الذي أصاب المشتري من تعرض البائع وهو ضرر مفترض بحكم واجب الضمان الملزم به البائع يتحقق بمجرد الإخلال بهذا الواجب إذ هو يمثل ثمن الجزء من المبيع الذي حصل التعرض فيه من جانب البائع — ومن ثم فإن الحكم التمهيدي إذا حال الدعوى على التحقيق وكلف المشتري إثبات الضرر — كما أن الحكم القطعي إذا أقام قضاؤه بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى على عجز المشتري من إثبات الضرر — يكونان قد خالفا القانون .

المناسبة، ١٠٠ قرش أتعاباً للمحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل بشرط الكفالة» وأقامت المحكمة قضاءها على أنه قد ثبت لها أن المطعون عليه «فتح محلا في نفس المبنى الذي به المحل المبيع للاتجار في بضائع بعضها مما يتجر فيه المحل المبيع وأنه لا يجوز لمن باع محلات تجاريا أن يتنافس في تجارة المحل المبيع أو أن يعمل على مزاحمة على العملاء لأن أهم عناصر المحل المبيع هو الاتصال بالعملاء فضلا عن أن القواعد العامة تمنع البائع من التعرض للمشتري» فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٤٨ سنة ١٩٥٠ تجاري مستأنف اسكندرية - وبتاريخ ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١ حكمت المحكمة تمهيدا وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المستأنف عليه «الطاعن» بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة أن ضررا لحقه من جراء إخلال المستأنف «المطعون عليه» بشرط التحريم الوارد في العقد المبرم بينهم اتفق هذا الضرر ومداه والمستأنف «المطعون عليه» النفي بالطرق نفسها... لم يستشهد الطرفان بشهودا واستند الطاعن في إثبات ما لحقه من ضرر إلى ذاته التجارية - وبتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة بحضوريا وفي موضوع الاستئناف بقبوله وإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه «الطاعن» وإلزامه بالمصاريف ومبلغ ٥٠٠ قرش بمقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين - وأقام الحكم قضاءه على عجز الطاعن عن إثبات وقوع الضرر - طعن الطاعن في هذا الحكم وفي الحكم التمهيدي الصادر في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥١، وفي مظلته على أربعة أسباب، وعرض

الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلاسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ إحالته على الدائرة المدنية.

«وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم التمهيدي أنه قرر في أسبابه حصول الضرر من مخالفة المطعون عليه لشروط العقد، فذكر أن المطعون عليه قد أدخل بالتزامه بضمان المبيع كما أدخل بشرط التحريم المنصوص عنه في العقد ومع ذلك انتهى إلى إحالة الدعوى على التحقيق وكلف الطاعن إثبات حصول الضرر ومداه مع أن الضرر ثابت لجرد مخالفة شرط التحريم.

«وحيث إن الحكم التمهيدي بعد أن استعرض واقعة الدعوى وأسباب الحكم المستأنف بخلص إلى «أن موضوع النزاع الثابت باعتراف طرفي الخصومة ينحصر في أن المستأنف باع للمستأنف عليه محلا القديم المعد لبائع الخردوات والأدوات المنزلية في ٢ فبراير سنة ١٩٤٧ ثم فتح محلا آخر في نفس المبنى القائم به المحل الأول وقيدته في ٢٩ مارس سنة ١٩٤٩ بالتسجيل التجاري رقم ٣٨٠٧٦ ليتجر فيه في الصابون والأدوات المنزلية والأحذية والمنسوجات الجلدية بالتجزئة رغم التزامه في عقد البيع بأن لا يمارس تجارة المستأنف عليه في نفس الشارع القائم به المحل» كما أن الثابت باعتراف طرفي الخصومة أن المستأنف يتجر في أنواع الصابون والزهرات والكبريت وورق التواليت وبودرة طلاء المعادن وبودرة الوجه والأحذية والمنافض... إلخ ونحوه أصناف يتجر فيها المحل المباع منه للمستأنف عليه كما هو ثابت من عهده الجواز للمحل المبيع كذا تواتر بالثبوت بين الطرفين.

بني عليه طرف الخصومة تقدير الثمن . عنيد
التعاقد — و نقص قيمة المبيع على هذه الصورة
هو بذاته الضرر الذي أصاب الطاعن من
تعرض الطاعن عليه وهو ضرر مفترض
بحكم واجب الضمان المترتب به البائع يتحقق
بمجرد الإخلال بهذا الواجب إذ هو يمثل
تمن الجزء من المبيع الذي حصل التعرض فيه
من جانب الطاعن عليه — ومن ثم فإن الحكم
التمهيدى إذا حال الدعوى على التحقيق وكلف
الطاعن إثبات الضرر — كما أن الحكم القطعي
للصادر بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ . إذ
أقلم قضاءه بالغاء الحكم الاستئنافى وبرفض
الدعوى على عجز الطاعن عن إثبات الضرر —
يكو بأن قد خالفا القانون وتعين نقضهما .
(القضية رقم ٢٧٤ سنة ٢٢ في رئاسة ومضوية
البادئة الأساندة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واستحق
عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد بنزول فلم وإبراهيم
عبد يوسف المستشارين) .

۲۲۸

١٩٥٦ مارس سنة

أ - قاض . طعن . المحكوم في الطعن . حكمة .
أحد الطعون عليهم هو أحد أوصياء التركة الباقين
واختصم في دعوى الشفعة في مرحلتى التقاضى الاجرائية
والاستثنائية . وإعلانه بالطعن لازم لقبول الطعن .
فمثل الودعة في الطعن وإعلانه باقى لأوصياء .
لا يخفى .
ب - موارثت . عضوية التركة . عدم الحصول على
حصة موارثت بأموال التركة أثناء قيام التصفية . الخواص
٨٤٤ ، ٨٤٩ ، ١٠٩٠٠ ، ٩١٠٠ مدنى .
ج - شفعة . موارثت . وصى التركة تعدد أوصياء
التركة الباقين للأطيان المتزوج فيها . اختصاصهم يستلزم
محاولة الرأى بينهم . للمادة ٨٤٤ .

المبادئ القانونية

یہ دوا بالکل گنت دوا ہے۔ شفعہ کی تھوڑی

مقبولة يتعين رفعها على البائع والمشتري وان تعددوا وكان أحد المطعون عليهم هو أحد أوصياء الشركة البائعين وقد اختصم في الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف فانه يتعين لقبول الطعن أن يعلن به المطعون عليه المذكور ولا يغير من ذلك أن يكون الورثة ممثلين في الطعن أو أن يكتفى فيه بإعلان باقي أوصياء الشركة .

٢ — مفاد نصوص المواد ٨١٤ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ من القانون المدني أن الوارث لا يتصل أى حق له بأموال الشركة ما دامت للتصفية قائمة .

٣ — متى تعدد أوصياء الشركة البائعين للأطيان المشفوع فيها ولم يرخص بانفرادهم في العمل فان اختصاصهم في دعوى الشفعة هو مما يلزم منه تبادل الرأي فيما بينهم ، وكان عليهم أن يعملوا مجتمعين وذلك وفقا للمادتين ٨٨٥ و ٧٠٧ من القانون المدني .

المحكمة

٥ — حيث إن بين من عقد البيع الرسمي المؤرخ في ٢٨ يولييه سنة ١٩٢٧ والذي اشترى بموجبه المطعون عليهم الستة الأولون الأرض المشفوع فيها أنه صدر إليهم من الميسر هنري كريستكي والأستاذ وايمز وجوز والميسر فاكس بجاك وول المطعون عليه الثامن بصفتهم أوصياء على شركة الوجوم سير فيكتور بوفانيل جرانوي بالنسبة لشركة

أرملته اللادى إمام وبنين من الشهادة على صحة المرفقة بهذا العقد الصادر من المحكمة القضاية البريطانية بالقاهرة في ١٦ أبريل سنة ١٩٢٧ أن الثلاثة المذكورين يمثلون التركتين بصفتهم أوصياء عليهما وأن لهم كامل السلطة في إدارة شئونهما والتصرف في كافة أموالهما .

٥ — حيث إنه لما كانت دعوى الشفعة كي تكون مقبولة يتعين رفعها على البائع والمشتري وإن تعددوا وكان المطعون عليه الثامن أحد أوصياء الشركة البائعين وقد اختصم في الدعوى أمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف فانه يتعين لقبول الطعن أن يعلن به المطعون عليه المذكور ولا يغير من ذلك أن يكون ورثة المرحوم سير فيكتور جرانوي وأرملته ممثلين في الطعن أو أن يكتفى فيه بإعلان وصي آخر من أوصياء التركتين ذلك : أولا — أن المادة ٨٨٤ من القانون المدني تنص على أنه لا يجوز للوارث قبل أن تسلم إليه شهادة التوثيق المنصوص عليها في المادة ٩٠١ أن يتصرف في مال الشركة كما لا يجوز له أن يستوفى ما للزوجة من ديون أو أن يجعل دينه عليه قضائيا بل في الشركة وتنص المادتان ٨٩٨ و ٩٠٢ من ذلك القانون على أنه بعد تنفيذ التزامات الزوجة بؤول ما بقي من أموالها إلى الورثة كل بحسب نصيبه الشرعي وأن تسلم المصطفى إلى الزوجة ما آل إليهم من أموال الشركة وتنص المادة ٩٠٦ على أن تسلم المحكمة إلى كل وارث وغيرهم إعلاما شرعيا أو ما يقوم مقامه من الإعلام شهادة تقرر حقه في الإرث وتبين مقدار نصيبه وتعين ما آل إليه من أموال الشركة ومقتضى هذه النصوص من أن الوارث لا يعمل بمفرده في حق أموال الشركة ما دامت للتصفية قائمة .

مخاطبا مع حضرة الضابط النوبتجي اسفره
إلى الخارج وامتناع تابعه سليمان عبد الله
عن الاسلام .

« وحيث إنه لما كانت المادة ١١ من
قانون المرافعات قد نصت على « أن تسلم
الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه
أو في موطنه كما أوجبت المادة ١٢ على المحضر
إذا لم يجد الشخص المطلوب إعلانه في موطنه
أن يسلم الورقة إلى وكيله أو خادمه أو لمن
يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصحابه فإذا
لم يجد منهم أحدا أو امتنع من وجده عن
تسليم الصورة وجب عليه أن يسلمها على حسب
الأحوال إلى مأمور القسم أو البندر أو شيخ
البلدة وأن يوجه إلى المعلن إليه في موطنه
الأصلي أو المختار في ظرف أربع وعشرين
ساعة كتاباً موصى عليه يخبره فيه بتسليم
الصورة لجهة الادارة وأن على المحضر أن
يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل
الاعلان وصورته » ، وقد جرى قضاء هذه
المحكمة ببطالان الاعلان الذي تسلم صورته
لجهة الادارة إذا لم يثبت المحضر في محضره
جميع الخطوات التي أسبقت تسليم الصورة
بالتفصيل وفي حينه ، وكان الواضح من
صيغة محضر الاعلان سابق الذكر أن المحضر
لم يحرر محضر آ مستقلا بالخطوة السابقة على
تسليم الصورة للضابط المنوب وليس في صيغة
المحضر ما يفيد مخاطبة المحضر أحدا عند انتقاله
لمسكن المطعون عليه ، أما عبارة « سفره إلى
الخارج وامتناع تابعه سليمان عبد الله عن
الاستلام » التي بررها المحضر تسليم الصورة
إلى الضابط المنوب بالقسم فقد جاءت مخلوا

كان الثابت أن تركة المرحوم سير فكتور
هراري والمرحومة السيدة إما في حالة تصفية
وقد صدر البيع من أوصياء التركتين
واختصموا بهذه الصفة في دعوى الشفعة
بمرحلة التقاضي الابتدائية والاستئنافية ولم
يدع الطاعن انتهاء التصفية واستلام كل وارث
الشهادة المقررة لحقه في الارث فان الورثة
يظنون بمعزل عن تمثيل التركتين ويكون
القول بحلهم محل البائعين ولو صار اختصاصهم
فعلا مع الأوصياء كما هو الحال في صورة
الدعوى قولا غير سديد . وثانيا — إن
أوصياء التركة أو مصفيها — بحكم المادة
٢/٨٨٥ من القانون المدني مسئولون مسئولية
الوكيل المأجور ولو لم يكونوا مأجورين فتي
كانوا متعددين ولم يرخص في انفرادهم في
العمل كان عليهم طبقا للمادة ٧٠٧ مدني أن
يعملوا مجتمعين إلا إذا كان العمل مما لا يحتاج
فيه إلى تبادل الرأي ، ولما كان أوصياء تركتي
المرحوم فكتور هراري والمرحومة أرملته
هم البائعون للاطيان المشفوع فيها وكان
اختصاصهم في دعوى الشفعة هو ما يلزم معه
تبادل الرأي فيما بينهم فان إعلان المطعون عليه
الثامن في الطعن بصفته وصيا على التركة
وبائعا يكون لازما لقبول الطعن ، ولا يخفى
عن ذلك إعلان وصي آخر دونه .

« وحيث إنه يبين من محضر إعلان
تقرير الطعن للمطعون عليه الثامن أنه جاء فيه
« أنه في يوم السبت ٩/٨/١٩٥٢ الساعة
١١:٢٠ صباحا بشارع البطالسة رقم ١٠
وبقسم محرم بك الساعة ١١:١٠ صباحا قد
انقلت في تاريخه أعلاه إلى محل إقامة ماكس
جاك رولو المقيم بشارع البطالسة رقم ١٠

من بيان وجه تبعية هذا التابع وصفته في تسلم الاعلان ، لما كان ذلك فان الاعلان المشار إليه وقد وقع باطلا ويستتبع ذلك بطلان تقرير الطعن بالنسبة لباقي المطعون عليهم ، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن المؤسس على هذا البطلان في محله .

(القضية رقم ٢٨٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر واسحق عبد البديع وعبد الواحد علي ومحمد متولى وعلم إبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٢٥

٨ مارس سنة ١٩٥٦

١ - رهن . انقضاءه . شخص تملك العقار المرهون بالتقادم . حق الدائن المرتهن في نزع ملكية العقار وفاء لدينه . القول بأن وضع اليد على ذلك العقار المدة الطويلة يكسب ملكية العقار وملكية الرهن . غير صحيح . المادة ٥٥٤ مدني قديم .

ب - تنفيذ عقارى . الحائز . رهن . حائز تلقى العقار المرهون من غير طريق الدين . إنداره أو اتخاذ إجراءات نزع الملكية في مواجهته . غير لازم . المادة ٦٩٧ مدني مختلط .

المبادئ القانونية

١ - إذا وضع شخص يده على عقار مرهون المدة الطويلة المكسبة للملكية فان تملكه للعقار لا يستتبع حتماً انقضاء الرهن بل يكون للدائن المرتهن الحق في نزع ملكية العقار وفاء لدينه ولا يصح القول بأن وضع اليد على ذلك العقار المدة الطويلة يكسب ملكية العقار وملكية الرهن إذ هذا يؤدي الى اهدار حق الدائن المرتهن الذي كفله نص المادة ٥٥٤ من القانون المدني من استيفاء دينه بالأولية

والتقدم على الدائنين الآخرين من ثمن ذلك العقار في أى يد يكون ، كما أن فيه إجازة لسقوط حق الرهن استقلالاً عن الدين المضمون به مع أنه تابع له لا ينقضى الا باقضائه .

٢ - إذا كان حائز العقار المرهون لم يتلق الملكية من المدين بل تلقاها عن غير طريقه سواء أكان ذلك بطريق الشراء من آخر أو بطريق وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فلا على الدائن المرتهن اذا هو لم يذره أو يتخذ اجراءات نزع الملكية في مواجهته عملاً بالمادة ٦٩٧ مدني مختلط التي تحكم واقعة الدعوى .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٠٧ سنة ٤٤ ق مدني كلي طعناً على الحكم المطعون عليه طالباً بالحكم بتثبيت ملكيته إلى ١٨ قيراط مبنية حدودها ومعالها بصحيفة افتتاح الدعوى ، وقال بياناً لدعواه إنه تملك هذه الأطنان ضمن أطنان أخرى مساحتها ٦ أفدنة وقيراطان كانت مرهونة للبنك الزراعى المصرى من هلال عبد الله سايمان بمقتضى عقد رهن تأميني تاريخه ٢٣ من مارس سنة ١٩١٣ مقيّد في ٢٧ من مارس سنة ١٩١٣ ثم حل هو أى الطاعن محل البنك الزراعى وقام بنزع ملكية الأطنان المرهونة فرسا مزادها عليه بحكم مرمى مزاد صادر من محكمة اسكندرية الابتدائية المختلطة في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ وعند تنفيذ هذا الحكم

اعتراض المطعون عليه وادعى ملكيته للـ ١٨ قيراط موضوع النزاع ثم رفع دعوى طلب فيها الحكم بمنع تعرضه له فيها ، ثم عدل طلباته بعد ذلك عند ما تم التنفيذ بتسليم الأطلين إلى الطاعن وطلب الحكم برد حيازته لها فحكم له بذلك ، دفع المطعون عليه الدعوى بأنه تملك تلك الأطلين بطريق الشراء من مورثه أحمد منصور بمقدار بيع مسجل في ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٢١ وأنه وضع اليد على ما اشتراه منذ الشراء كما كان مورثه البائع له بوضع اليد عليه من قبل وقد كان هذا المقدار ضمن ٥ أفدنة و ١٠ قيراطا مملوكة لمورثه وهلال سليمان مدين الطاعن على الشيوع بينهما بمقتضى عقد بيع مسجل في سنة ١٩١١ . وفي ٢٨ من مارس سنة ١٩١٥ تقاسم الشريكان هذه الأطلين وحررا عقد قسمة أثبت تاريخه رسميا في ٧ من فبراير سنة ١٩١٧ فأختص مورثه بفدان وأربعة قيراطات يدخل فيها الـ ١٨ قيراط موضوع النزاع ثم باع له المورث هذا المقدار ضمن فدان مما أختص به وتسجل عقد البيع في ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٢١ ووضع يده على ما اشتراه من ذلك التاريخ كما كان مورثه بوضع اليد من قبل منذ حصول التقاسم في سنة ١٩١٥ ، وفي ١٣ من مايو سنة ١٩٢٦ قضت المحكمة بتدب بخير قديم تقرير انتهى فيه إلى أن الـ ١٨ قيراطا داخلية فيما أختص به مورث المطعون عليه بمقدار القسمة وأنها داخلية أيضا ضمن ما يباعه إليه بمقدار البيع المسجل في سنة ١٩٢١ . وأنت هلال سليمان مدين الطاعن لم يكن يملك وقت الرهن في سنة ١٩١٣ إلا نصف الـ ١٨ قيراطا

حسب الظاهر من عقد تملكه هو واحد منصور . وقضت المحكمة بعد ذلك بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليه وضع يده هو ومورثه من قبله على الـ ١٨ قيراطا المدة الطويلة المنكسبة للملكية وأنه لم يكن يعلم بالرهن المقيد لصالح الطاعن ، وفي ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٨ قضت المحكمة برفض الدعوى .

استأنف الطاعن هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٩٥ سنة ١ قضائية محكمة استئناف طنطا . وفي ٢٩ من يناير سنة ١٩٥٢ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي نرى عليه ولما رأته من أسباب أخرى . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون فقررت في ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ إحالته على الدائرة المدنية لنظره بجلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٥٦

ومن حيث إن الطعن أقيم على ثلاث أسباب يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ أقام قضاءه على أن الحائز الذي لم يكن ملزما بالدين شخصا ولم يتلق الملكية من المدين الرهن بل تلقاها من غيره بكمسبب ملكية العقار وملكية الرهن بالتقدم بنوعيه مستندا في ذلك إلى ما تقضي به المادة ٢١٨٠ من القانون المدني الفرنسي التي عدت أسباب انقضاء حقوق الامتياز والرهن التأميني ومن بينها التقدم مع أن تلك المادة لا مقابل لها في القانون المدني المصري وهو مخالف أيضا لما استقرت عليه أحكام القضاء في مصر —

ويحصل السبب الثاني في أن الحكم أخطأ في القول إن من تلي الملك من غير المدين وبأى طريق يعتبر حائزا للعقار ووجه الخطأ في ذلك أن الحائز لا يمكن أن يكون إلا من آلت إليه الملكية من المدين فلا يكون حائزا بالمعنى المقصود في القانون من وضع يده على العقار بغير حق أو من تلي ملكية من غير المدين

د ومن حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بهذين السببين هو في محله ذلك أنه ثابت من وقائع الدعوى أن هلال عبد الله سليمان رهن إلى الطاعن ١٨ قيراطا المتنازع عليها وأن الطاعن اتخذ إجراءات نزع الملكية التي انتهت إلى رسو المزاد عليه في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣١ وقد رفع الدعوى الحالية طالبا الحكم بتثبيت ملكيته إلى هذه ١٨ قيراطا ففضى برفض دعواه تأسيسا على ما قالته المحكمة من أنها ترى مع الكثيرين ممن يرون من رجال الفقه والقضاء أن الحائز الذي لم يكن ملتزما بالدين شخصيا ولم يلق الملكية من المدين الراهن بل تلقاها من غيره يجوز له أن يكتسب ملكية العقار وملكية الرهن بالتقادم بنوعيه وأن المستأنف عليه - المطعون عليه - وقد دفع الدعوى بالتلك بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية ... يكون قد اكتسب ملكية العقار بالتقادم للطويل كما اكتسب ملكية الرهن بالتقادم أيضا ، وهذا الذي ذهب إليه الحكم غير صحيح في القانون ، ذلك أن الدائنين المرتبطين للعقار - الطاعن - حقا مكفولا بمنصوص المادة

٥٥٤ من القانون المدني القديم هو أن يستوفى دينه بالأولوية والتقدم على الدائنين الآخرين من ثمن ذلك العقار في أى يد يكون ومقتضى ذلك أن حق الدائنين المرتبطين في استيفاء دينه من ثمن العقار المرهون يظل محفوظا دائما لا يؤثر عليه انتقال ملكية العقار للمزفون من المدين إلى غيره ، وقول الحكم المطعون فيه إن بوضع يده المطعون عليه على العقار المرهون إلى الطاعن المدة الطويلة يكتسبه ملكية العقار وملكية الرهن نتيجة لللازمة وأثره المباشر هو إهدار ذلك النطق الذي كلفه القانون للطاعن كما أن فيسب إجازة لسقوط حق الرهن باستقلاله عن المدين المضنون به مع أنه يأنصح له لا ينقض إلا بانقضائه ، وعلى ذلك لا يكون بل يكتسب ملكية عقار بالتقادم أن يتخلل حق حق الدائنين المرتبطين في تتبع العقار بين يديه ، وهذا ما سبق أن قضت به هذه المحكمة في الطعن رقم ١١٧ سنة ١٣ قضاية بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٤٤

د ومن حيث إنه ليس صحيحا في القانون كذلك ما أقيم عليه الحكم في موضوع آخر من أنه كان يجب على الطاعن عند طرح التماسه أن يتدر المطعون عليه بوصفه حائزا للعقار المزروع ملكيته عملا بالمادة ١٩٧ من القانون المدني المخطط ويقوم بالتبعية عليه بدفع الدين أو بتخليته العقار وأن إغفال هذا الإجراء يترتب عليه اعتبار حكم مرسى المزاد غير حجة عليه ذلك أن الحائز لا يمكن أن يكون إلا من تلي ملكية العقار المرهون من المدين - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة في الطعن رقم ١٨ / ه قضاية بتاريخ ١٩ من

قررت من أن عقدي القسمة اللذين تما بين المشتري وبين باقي الشركاء في الأعيان المبعة ووقع عليهما البائع كشاهد لا يدحضان ما تمسك به البائع من أن عقد البيع هو عقد صوري قصد به الإيضاء، وعن الرد على ما تمسك به المشتري من أن توقيع البائع على عقدي القسمة بعد أن طعن فيهما بالتزوير وقضى برفض دعواه في هذا الخصوص — إنما يفيد إقراره بالتصرف الصادر منه إلى المشتري باعتبار أنه بيع منجز وليس وصية. فإن الحكم يكون قد أغفل دفاعاً جوهرياً لو تحقق التغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم يكون مشوباً بالقصور.

(القضية رقم ٢٨١ سنة ٢٢ ق رلاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد الروسى وعبد فؤاد جابر وعبد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه وعبد متولى فاضل المستشارين)

٢٢٧

١٥ مارس سنة ١٩٥٦

- ١ — إختصاص . مسئولية . مرافق عامة . حق المحاكم في تقرير مسئولية الحكومة من الضرر الذي يصيب الغير نتيجة إهمالها أو تقصيرها في تنظيم المرفق العام أو الإشراف عليه . .
- ب مسئولية . محكمة الموضوع . استخلاص الحكم لأسباب ساقطة لخطأ الموجب لمسئوليته . جهة الإدارة . تقدير موضوعي .
- ج — مسئولية . الخطأ المنسوب لجهة الإدارة . عدم التزام المحكمة ببيان أسباب تلافيه . .
- د — مسئولية . علاقة السببية بين الخطأ والضرر . حكم . تسييه . إشارته في صدد تقرير خطأ الحكومة إلى أن الأمر كان يقتضى عناية أوفى لصيانة الأمن . .
- كأن لترتيب المسئولية .

ديسمبر سنة ١٩٣٥ والثابت من وقائع الدعوى أن الطاعن وهو الدائن المرتين اتخذ إجراءات نزع ملكية مدينته هلال سليمان ورسا عليه المزاد في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ وثابت كذلك أن المطعون عليه لم يعلق الملكية من المدين المذكور بل تلقاها كما يتمسك في دفاعه عن غير طريقه سواء أكان ذلك بطريق الشراء من أحمد منصور أو بطريق وضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية فلا على الطاعن إذا هو لم يندره أو يتخذ إجراءات نزع الملكية في مواجهته .

« ومن حيث إنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة إلى بحث السبب الثالث من أسباب الطعن » .

(القضية رقم ٢٧٨ سنة ٢٢ ق رلاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عد السيد وعبد الواحد علي ومحمد متولى وعلم وإبراهيم مهنا يوسف المستشارين)

٢٢٦

١٥ مارس سنة ١٩٥٦

دفاع . بيع . وصية . حكم . تسييه . تمسك البائع بأن عقد البيع محل النزاع هو عقد صوري قصد به الإيضاء . تمسك المشتري بأن توقيع البائع كشاهد على عقدي القسمة بين المشتري وباقي الشركاء في الأعيان المبعة يفيد إقرار البائع بنجاح البيع . قصور عبارة الحكم من بيان أسباب ما قررت من أن عقدي القسمة لا يدحضان ما تمسك به البائع وعن الرد على ما تمسك به المشتري . إغفال دفاع جوهري وقصور .

المبدأ القانوني

متى كانت عبارة الحكم مرسلة قاصرة عن بيان الأسباب التي استندت إليها المحكمة فيما

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن كان لجهة الإدارة حرية إدارة المرافق العامة وحق تنظيمها والإشراف عليها إلا أن ذلك لا يمنع القضاء - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من حق التدخل لتقرير مسئولية الإدارة عن الضرر الذي يصيب الغير متى كان ذلك راجعاً إلى إهمالها أو تقصيرها في تنظيم شئون المرفق العام أو الإشراف عليه .

٢ - استخلاص الحكم للخطأ الموجب لمسئولية جهة الإدارة استخلاصاً سائماً من عناصر تؤدي إليه هو مما يدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع التقديرية .

٣ - إن المحكمة وهي بسبيل تحقيق الخطأ المنسوب لجهة الإدارة غير ملزمة ببيان وسيلة تلافيه لأن ذلك من شأن جهة الإدارة وحدها عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات .

٤ - متى كانت المحكمة قد أشارت في صدد تقرير خطأ الحكومة إلى أن الأمر كان يقتضي منها عناية أوفى لصيانة الأمن فإن ذلك كاف لترتيب المسئولية .

المحكمة

... من حيث إن هذا النعي بني على سببين يتحصل أولهما : في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه من وجهين : الأول - أن الحكم للطعون فيه أقام قضاءه على أن حرية الحكومة في إدارة

المرافق العامة لا تنفي مسئوليتها عن الأضرار التي تترتب على ما يمتور هذه الإدارة من نقص أو فساد وأن مبدأ فصل السلطات لا يمنع المحاكم من القضاء بالتعويض المناسب لتلك الأضرار وفي هذا الذي أقام الحكم المطعون فيه قضاؤه عليه مخالفة للقانون وخطأ في تطبيقه ذلك لأن هذا الضمان إنما يقوم على افتراض تضامن أفراد الأمة تضامناً من شأنه أن يلبي تعويض الأضرار الناشئة عن النقص أو الخلل في تنظيم المصالح الحكومية المختلفة أو عن سوء إدارتها على الخزانة العامة توزيعاً لها على الكافة . وأنه وإن كان مجلس الدولة في فرنسا قد أقر أساس هذا الضمان فإن مرد ذلك إلى أنه خول لنفسه الحق في إطلاق رقابته على المصالح الحكومية وعلاقتها بالأفراد وضبطها وتنظيمها بما يراه عدلاً ، أما في مصر فإن قضاء التضمين والرقابة على أعمال الإدارة مقيد بقواعد القانون المدني فلا تسأل الحكومة إلا حيث يثبت وقوع خطأ من جانبها شأنها في ذلك شأن الأفراد .

أما الوجه الثاني - فتعييب الطاعنة فيه على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ تكليف ركن الخطأ وإزالة حكم القانون عليه ذلك أنه متى كان مقرراً أن المحكمة الموضوع سلطة مطلقة في ثبوت أو نفي الوقائع التي يدور عليها بحث الخطأ المدعى به إلا أن القول الفصل فيما إذا كانت هذه الوقائع تكون أو لا تكون خطأ بالمعنى القانوني الصحيح فإن القول الفصل في هذا الوصف القانوني للوقائع الثابتة في حكم محكمة الموضوع لا يكون إلا لمحكمة النقض ، ولا كان الثابت في الدعوى أن مورث المطعون

لأول وهلة ولم تكن الإدارة مجبورة على اتباعها لو استبدلت بها وسيلة أخرى كفيلة بمنع وقوع مثل هذا الحادث أساس التعويض وان هذا يدل على أن الطاعة قد أخطأت اذ لم توفر لورث المطعون عليهم أسباب الحماية الكافية في مثل هذه الظروف « متى كان ذلك كان ما أورده الحكم استخلاصا سائغا للخطأ الموجب لمسئولية الطاعة من عناصر تؤدي اليه وفي حدود سلطة المحكمة التقديرية وأما ما نقوله الطاعة — نفيًا لمسئوليتها — من أنها زودت المجنى عليه بالسلاح والذخيرة الكافية لرد العدوان عن نفسه وأنه إنما لقي مصرعه حين خف لنجدة زميله فهو جندل موضوعي لا يلتفت اليه .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد قرر أن الطاعة لا تنزع في وقائع الدعوى وأن المجنى عليه كان يخفر البنك الأهلي في ليلة الحادث فهجم عليه نفر من قوات الجيش القبرصي واعتدوا عليه بالآلات حادة حتى قضاوا عليه وقد اكتفى الحكم المطعون فيه بما أورده الحكم الابتدائي من مقومات هذا النزاع وأقام قضاءه على ما جاء به ، ولما كان هذا البيان يخالف الثابت في الأوراق والتحقيق الجنائي الذي ثبت منه أن المجنى عليه هب لنجدة زميله وأنه لم يصرع في مكان حراسته وهو ما تمسكت به الطاعة في صحيفة استئنافها — ومفاد ذلك أن الحكم الابتدائي حين استظهر خطأ الطاعة وتقصيرها في الحراسة بناء على هذا التكييف الخطأ ، دون أن يدخل في تقديره

عليهم « وهو جندي بالبوليس » قد خف لنجدة زميله كما يرد عدوانا وقع عليه من بعض جنود الحلقاء فلا يعدو وصف هذا الحادث أن رجلا من رجال البوليس لقي مصرعه بسبب مبادرته إلى نجدة زميله ولا يمكن النظر فيه باعتباره فردا من أفراد الناس أصابه ضرر بسبب تقصير الحكومة في حراسة الأمن بل على أساس اشتباك مورث المطعون عليهم مع قوات الحلقاء وحسب الطاعة أنها زودت المجنى عليه بسلاح صالح الاستعمال وبذخيرة تكفيان لرد العدوان وإذن فإن ما تعرض له مورث المطعون عليهم لا يعدو أن يكون ضربا من مخاطر الوظيفة لا شأن للمحاكم به .

« ومن حيث أن هذا النعي مردود في وجهيه بأنه وإن كان لجهة الإدارة جرية إدارة المرافق العامة وحق تنظيمها والإشراف عليها إلا أن ذلك لا يمنع القضاء — على ما جرى قضاء هذه المحكمة — من حق التدخل لتقرير مسئولية الإدارة عن الضرر الذي يصيب الغير متى كان ذلك راجعا إلى إهمالها أو تقصيرها في تنظيم شؤون المرفق العام أو الإشراف عليه — واذن فبني كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بمسألة الطاعة تأسيسا على تحقق الخطأ الذي استظهره من وقائع الدعوى وظروف الحال فيها — بقوله : « ان احتشاد أخطا عديدة من الجند في بقعة محدودة كمدينة السويس يقتضى من المسئولين عن الأمن أن يتخذوا جميع الوسائل المتحفظة عليه واستتبابه ومضاعفة الحراسة التي أشارت إليها محكمة أول درجة وهي الوسيلة التي تنبأ إلى الذهن

أن وفاة المجنى عليه كانت بسبب مبادرته لإنجدة زميله وأن الحكم المطعون فيه قد أيده في ذلك والحال لا يخلو هنا من أمرين إما أن يكون الحكم المطعون فيه قد أخذ بأسباب الحكم المستأنف فيكون مشوباً ببطلان جوهرى لمخالفة الثابت في الأوراق وإما أن يكون قضاؤه بناء على ما حصله هو من شهادة الشاهد في التحقيق الجنائي فيكون كذلك قاصر الأسباب إذ لم يوضح رابطة السببية بين ما قال به من تقصير الطاعة في الحراسة وبين الضرر الذي أصاب مورث المطعون عليهم بسبب مبادرته لإنجدة زميله كما لم يبين كيف كان يمكن تلافي الحادث لو زهدت الحراسة فعلاً .

« ومن حيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه عند استعراضه لوقائع الدعوى حسبما أثبتها التحقيق الجنائي من « أن المجنى عليه » كان آتياً من ناحية البنك الأهلي لإنجدة زميله وأن جنود الحماة كانوا يطارذونه حتى أخذوا بندقيته » ، وانتهى الحكم إلى القول « بأنه لم يكن في وسع مورث المطعون عليهم رد غائلة المعتدين حتى ولو استعمل بندقيته التي اغتصبوها منه ولا محل بعد ذلك للقول بأنه تسبب بخطئه في وقوع الحادث ... » وهذا الذي قرره الحكم فيه الرد الكافي على زعم الطاعة بأن وفاة المجنى عليه كانت بسبب مبادرته لإنجدة زميله لا بسبب حراسته أو أن الاعتداء عليه كان بعيداً عن منطقة حراسته وأما ما اتعاه على الحكم من قصور عن بيان رابطة السببية بين تقصير الطاعة وبين الضرر الذي أصاب

مورث المطعون عليهم وأن الحكم لم يوضح كيف كان يمكن تلافي الحادث في حالة تعدد الحراس — فردود كذلك بأن المحكمة وهي بسبيل تحقيق الخطأ المذسوب للطاعة غير ملزمة ببيان وسيلة تلافيه لأن ذلك من شأن جهة الإدارة وحدها عملاً بمبدأ الفصل بين السلطات وحسب المحكمة أن أشارت في صدد تقرير خطأ الطاعة إلى أن الأمر كان يقتضى من الحكومة عناية أوفى بصيانة الأمن في منطقة وقوع الحادث وهو كاف لترتيب المسؤولية على النحو الذي قضى به الحكم المطعون فيه . »

(القضية رقم ٢٨٣ سنة ٢٢ في رئاسة ومضوية السادة الأسانفة عبد العزيز سليمان وكيل المحكمة وعبد فؤاد جابر وعبد عبد الرحمن يوسف واحد قوشه وإبراهيم فهد يوسف المستعارين) .

٢٢٨

١٥ مارس سنة ١٩٥٦

بيع وفاء . إثبات . قرائن قانونية . قرينة بقاء العين المبيعة في حيازة البائع . تقرير الحكم أنها قرينة : ليست قاطعة وإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن البيع هو في الواقع رهن في صورة بيع وفاء بكافة طرق الإثبات . خطأ .

المبدأ القانوني

إذا كانت المحكمة قد اعتبرت القرينة التي تضمنتها المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم وهي بقاء العين المبيعة في حيازة البائع ليست قرينة قانونية قاطعة وإنما تقبل إثبات العكس بكافة طرق الإثبات وكان الحكم قد قرر ذلك وأحال الدعوى إلى التحقيق ليثبت البائع بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة أن

عقد البيع الصادر منه هو في الواقع عقد رهن في صورة عقد بيع وفائي فإنه يكون قد خالف القانون .

المحكمة

« ... حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه إذ قضت المحكمة بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن عقد البيع يخفى رهنا مع أنهما تقدما إلى محكمة الدرجة الأولى ومحكمة الاستئناف بقرائن قاطعة تثبت أن عقد البيع الوفاي يستر رهنا ومن تلك القرائن وضع يد الطاعنين على العين محل النزاع ، إلا أن محكمة أول درجة ومحكمة ثاني درجة أخذتا بأن القرينة المستفادة من المادة ٢٩ مدني قديم وهي بقاء العين المبيعة في حيازة البائع بأي صفة من الصفات ليست قرينة قاطعة وإنما تقبل إثبات العكس مع أن الرأي الصحيح أن تلك القرينة قاطعة .

« ... حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن بيع الوفاء قبل تعديل المادة ٣٣٩ مدني كان قد اتخذ استر بعض التصرفات القانونية الممنوعة مما حدا بالمشروع لإصدار القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ معدلا للمادة ٣٣٩ مدني قديم فكانت تنص على بطلان بيع الوفاء الذي يقصد به إخفاء رهن وأنه لا أثر له سواء بصفته بيا أو رهنا — وإن العقد يعتبر مقصودا به إخفاء رهن إذا بقيت العين المبيعة في حيازة البائع بأي صفة من الصفات — والذي يبين من الباعث على تعديل المادة ٣٣٩ مدني ومن المذكرة التفسيرية الخاصة بهذا

التعديل أن المشرع إنما أورد هذه القرينة كقرينة قانونية قاطعة للاستدلال بها على حقيقة المقصود بالعقد وأنه يستر رهنا ويؤيد هذا النظر اتجاه المشرع إلى إلغاء البيع الوفاي نهائيا في القانون المدني الجديد اكتفاء بالنصوص الخاصة بالرهن . ولما كان يبين من حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المحكمة اعتبرت القرينة التي تضمنتها المادة ٣٣٩ مدني قديم وهي بقاء العين المبيعة في حيازة البائع ليست قاطعة وإنما تقبل إثبات العكس بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة ، وكان الحكم قد قرر ذلك وأحال الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعنان بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أن عقد البيع الصادر منهما إلى المدعي عليها الأول هو في الواقع عقد رهن تخبر في صورة عقد بيع وفاي فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٠٢ لسنة ٢٢ قى رئاسة ومضوية البادة الأساندة عبد العزيز سليمان وكيل المحكمة ومحمد نؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه وعمد متولى علم المستفارين)

٢٢٩

١٥ مارس سنة ١٩٥٦

١ — قض . طعن . سبب جديد . شفعة . تمسك المشتري بتنازل الشفع من حقه في الشفعة لتهنته له بالشفقة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة القضاء .

ب — إثبات . شهادة . محكمة الموضوع . حجتها في استخلاص ما تراه من أقوال الشهود وإقامة قضائها على ما استخلصته متى كان سائغا وغير مخالف للثابت .

المبادئ القانونية

١ — لا يجوز للمشتري أن يمسك لأول

مرة أمام محكمة النقض بتنازل الشفيع عن حقه في الشفعة لتمننته له بالصفقة .

٢ — لمحكمة الموضوع استخلاص ما آراه من أقوال الشهود في خصوص الواقعة المطلوب تحقيقها وإقامة قضائها على ما استخلصته متى كان سائغا وغير مخالف للثابت وذلك بغير معقب عليها من محكمة النقض .

(القضية رقم ٣٠٤ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

حينها بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته . ولا محل لما يثيره الطاعن من حججة ما أثبتته المحضر وعدم جواز مناقضته إلا بالطعن بالتزوير ذلك لأن ما يؤخذ على المحضر ليس هو اثباته أنه انتقل الى منزل المعلن اليه يوم (١٠ أغسطس) مع أنه لم ينتقل بل يؤخذ عليه أنه أثبت هذا الانتقال في اليوم التالي .

(القضية رقم ٣٠٦ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد طي ومحمد متولى ومثلهم وإبراهيم هنان يوسف المستشارين) .

٢٣١

١٥ مارس سنة ١٩٥٦

١ — دافع . لإجراءات التقاضي ، طلب المحكمة من عاى الخصم المرافعة شفوياً في موضوع الدعوى وترخيصها له بتقديم مذكرة في الدفع وفي الموضوع عند حجز القضية للحكم . اكتفاؤه في المرة الأولى بالتسك بقرير الحير الاستشاري وتحدثه عن الدفع فقط في المذكرة . عدم إجابة طلبه المرافعة من جديد . لا إخلال بحقوق الدفاع .

ب — إنكار التوقيع . إثبات . خير . حالة إنكار التوقيع . وجوب اتباع الإجراءات المبينة في المواد ٢٦٢ . مرافعات وما بعدها عند نديب خير لمضاماة الخطوط . دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات .

ج — خير . خبيراء الطب الشرعي . البين التي يؤدونها وفقاً للرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ . استثناء من نص المادة ٢٢٩ مرافعات .

د — قاية عامة . إجراءات التقاضي . عدم تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر . لا بطلان . الإعلان الناشئ من عدم إخطار النيابة بهذه القضايا . عدم جواز التسك به إنبر القصر من الخصوم .

المبادئ القانونية

١ — متى كانت المحكمة قد مكنت

٢٣٠

١٥ مارس سنة ١٩٥٦

نقض : طعن . إعلان . إثبات المحضر واقعة انتقاله إلى منزل المعلن إليه في اليوم التالي لهذا الانتقال . بطلان الإعلان . التسك بحججة ما أثبتته المحضر وعدم جواز مناقضته إلا بالطعن بالتزوير . لا محل له الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ مرافعات .

المبدأ القانوني

إذا كان الثابت أن المحضر حرر في يوم (١١ أغسطس) محضراً أثبت فيه أنه انتقل في اليوم السابق (١٠ أغسطس) إلى منزل المعلن اليه فوجدته مغلقاً فانتقل الى قسم البوليس في يوم ١١ من أغسطس المذكور وسلم صورة الاعلان للضابط المنوب فإن هذا الاعلان يكون باطلاً لمخالفته لما قصت به الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ مرافعات من وجوب إثبات كل خطوة من الخطوات السابقة على حصول الاعلان في

أصحاب المصلحة فيه فلا يجوز لغير القصر من الخصوم التحدى بعدم اخبار كاتب المحكمة الابتدائية النيابة بقيام الدعوى ، هذا فضلا عن أن تدخل النيابة العامة في القضايا الخاصة بالقصر وفقا للمادة ١٠٠ من قانون المرافعات مجوازي ومن ثم لا يترتب على عدم حصول هذا التدخل بطلان في اجراءات التقاضي .

(القضا رقم ٣٠٩ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٢٣٢

١٥ مارس سنة ١٩٥٦

تزوير . خبير . حكم . بسببه . استناده في القضاء بربط بطلان السند المطعون فيه بالتزوير الى تقرير الخبيرين المقدمين في الدعوى رغم اختلافهما في تحديد مواطن التزوير وطريقة حصوله والتفاوت الظاهر بين الرايين فيهما . إضافة المحكمة مشاهدتها الخاصة دون بيان مواضع التزوير التي رأتها ودلائله قصور .

المبدأ القانوني

متى كان يبين مما أورده الحكم أن المحكمة قد استندت في قضائها بربط وبطلان السند المطعون فيه بالتزوير الى ماورد بتقرير الخبيرين المقدمين في الدعوى رغم اختلافهما في تحديد مواطن التزوير في المحرر المذكور وطريقة حصوله ، ولم تبين كيف وامت بين الرايين فيهما — على ما بينهما من تفاوت ظاهر ومع استحالة تصور الجمع بينهما . وانها اضافت الى ذلك مشاهدتها الخاصة وقطعت بها في حصول التزوير في مسألة اختلفت فيها اجاث

للخصم من أسباب الدفاع فطلبت الى محاميه أن يترافع شفويا في موضوع الدعوى ثم أتاحت له فرصة أخرى لابتداء دفاعه في مذكرة مكتوبة في الدفع وفي الموضوع عند ما حجزت القضية للحكم فأثر في المرة الأولى أن يتمسك بتقرير خبيره الاستشاري كما آثر ألا يتحدث في مذكرته إلا عن دفع كان قد تمسك به فإن الحكم لا يكون قد أدخل بحقه في الدفاع اذا لم تستجب المحكمة الى طلبه اعادة القضية للمرافعة في موضوع الدعوى .

٢ — في حالة انكار التوقيع تكون الاجراءات المبينة في المواد ٢٦٢ وما بعدها من قانون المرافعات دون غيرها هي الواجبة الاتباع عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط في هذا النزاع لانطباقها عليه دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات .

٣ — النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ على ادماج خبراء الطب الشرعي في عداد من يقومون بالخبرة أمام جهات القضاء ، والنص في المادة ٤٨ منه على أن يحلف هؤلاء الخبراء قبل مزاولة أعمال وظائفهم يمينا أمام إحدى جهات الاستئناف — هو استثناء من نص المادة ٢٢٩ مرافعات .

٤ — تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر انما يكون لرعاية مصلحة هؤلاء القصر مما ينبني عليه أن التمسك بالبطلان مقصور على

الخبراء دون ان تبين هي مواضع التزوير التي رأتها ودلائله التي اطمأنت اليها . فإن الحكم يكون قاصر البيان .

(القضية رقم ٣٣٩ سنة ٢٢ ق بالحكمة السابقة) .

٢٣٣

١٥ مارس سنة ١٩٥٩

١ — علامات تجارية . ملكيتها . عدم اكتساب ملكية العلامة التجارية باستعمالها خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها . ثبوت الملكية لمن يثبت أفضليته في استعمالها . القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .

ب — علامات تجارية . اختصاص . قيام النزاع حول ملكية العلامة التجارية . اختصاص المحاكم بالفصل في هذه الملكية دون الجهة الادارية .

ج — علامات تجارية . مجال اعمال حكم المادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . خروجه عن دائرة النزاع حول حق ملكية العلامة .

د — علامات تجارية . تقسيم ثقات المنتجات من السلع التجارية الصادر بها قرار وزير التجارة في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ . الغرض منه .

هـ — علامات تجارية . تسجيلها . المادة ٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . موضعها قاعدة تنظيمية لتنظيمها لإدارة التسجيل في حالة طلب شخصين أو أكثر تسجيل نفس العلامة أو علامات يتميز بتمييز الخلاف بينهما .

و — علامات تجارية . محكمة الموضوع . سلطات من فئة واحدة . حق محكمة الموضوع في الفصل في أمر الخلاف أو التقايه بينهما وما يحيط بهما ومتجهيهما من ظروف وملابسات تتعلق بها أو تمنع منها الحماية التي ياشدها القانون .

المبادئ القانونية

١ — متى كان النزاع قائما بين شخصين لم يكتسب أحدهما ملكية العلامة التجارية

باستعمالها خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ فإن الملكية تنقرر لمن يثبت منهما أفضليته في استعمال العلامة ولو كان الآخر قد سبقه الى تسجيلها أو الى تقديم طلب بهذا التسجيل .

٢ — اذا كان النزاع يلور حصول ملكية العلامة التجارية فإن المحاكم دون الجهة الادارية هي التي تختص بالفصل في هذه الملكية وهو ما أشار اليه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في مادته الثامنة .

٣ — مجال اعمال حكم المادتين ١٢، ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية هو عندما تقوم الخصومة بين المتنازعين في نطاق التسابق بينهما على تسجيل العلامة أو الخلاف في أى شأن من شؤونها المتصلة باجراءات التسجيل مما يخرج عن دائرة النزاع حول حق ملكية العلامة .

٤ — تقسيم ثقات المنتجات من السلع التجارية الذي صدر به قرار وزير التجارة والصناعة في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ . تنفيذها للمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ إنما هو « لغرض التسجيل » أى لتقدير رسوم التسجيل تبعاً للثقات وتسهيل الكشف عن العلامات السابق تسجيلها عن السلع المختلفة وما يتصل بكل ذلك من الضرورات

العملية المتعلقة بإجراءات التسجيل وليس الغرض منها اعتبار السلع المتباينة التي ذكرت في فئة من الفئات في حكم السلعة الواحدة من حيث استعمال علامة تجارية واحدة .

٥ — إن المادة ٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية إنما تهدف إلى وضع قاعدة تنظيمية لتتبعها إدارة التسجيل في حالة طلب شخصين أو أكثر تسجيل نفس العلامة أو علامات يتعذر تمييز الخلاف بينها فاستلزم رفض التسجيل حتى يتنازل المتنازعون أو يستصدر صاحب الحق حكماً حائزاً قوة الأمر المقضى .

٦ — لمحكمة الموضوع أن تفصل في حدود سلطاتها التقديرية في أمر الخلاف أو التشابه بين سلعتين من فئة واحدة وما يحيط بالسلعتين ومتجهيهما من ظروف وملابسات تتحقق بها أو تمتنع معها الحماية التي ينشدها القانون للمنتجين والمستهلكين على السواء .

المحكمة

« ... حيث إن الوقائع — حسبما بين من الحكم المطعون فيه — سائر الأوراق — تفصيل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٢٦٤٨ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى القاهرة ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم وقال فيها إنه أنشأ مصنعا للحلوى والبسكويت واتخذ علامة الطاووس شعاراً لمختلف منتجاته منذ سنة ١٩٣٦ وكان الطاعن وإخوته

يشتغلون بمصنعه إلى أن خرج الطاعن في سنة ١٩٤٣ وأنشأ لنفسه مصنعا خاصا للحلوى والبسكويت ووضع على منتجاته علامة الطاووس بشكل مشابه لعلامة المطعون عليه الأول وقدم طلبا لتسجيل هذه العلامة قيد برقم ١٢٢٠١ ولما طلب المطعون عليه الأول من جهته تسجيل علامته عارض الطاعن في هذا الطلب ونظرا لأنه هو صاحب الحق في علامة الطاووس التي استعملها منذ أنشأ مصنعه وقبل صدور القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات التجارية فقد طلب الحكم بأحقية في وضع هذه العلامة على منتجاته وبشطب تسجيل علامة الطاعن إن كانت قد سجلت أو إيقاف إجراءات التسجيل حتى يفصل في الدعوى نهائيا — ودفع الطاعن الدعوى بعدم قبولها تأسيسا على أن تسجيل العلامة باسمه لم يتم بعد وإن إدارة التشريع التجارى قد قررت شطب علامة المطعون عليه الأول — وفي ١٨/٥/١٩٥٠ حكمت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبوت المطعون عليه الأول أنه كان يستعمل علامة الطاووس على منتجاته منذ سنة ١٩٣٦ وإن الطاعن كان عاملا طرفه حتى خرج من خدمته وفتح مصنعه واستعمل نفس العلامة ولينفي الطاعن ذلك بكافة الطرق — وبعد سماع شهود الطرفين حكمت محكمة الدرجة الأولى بتاريخ ١٨/٦/١٩٥٠ برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وفي الموضوع برفض الدعوى — استأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم بالقضية رقم ١٩٠ سنة ٦٨ ق لدى محكمة استئناف القاهرة التي حكمت بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٢ بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبأحقية المطعون عليه الأول في وضع علامة الطاووس على منتجاته وبشطب تسجيل الطاعن لعلامته وبايقاف إجراءات تسجيلها إن لم تكن تمت وإلزام الطاعن بالمصاريف عن الدرجتين و ١٠٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فقرر الطاعن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وبعد أن نظرت دائرة فحص الطعون هذا الطعن قررت إحالته إلى الدائرة المدنية .

« وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب يتحصل الأول منها في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أسس قضاءه على أن حق ملكية العلامة التجارية يقوم على الأسبقية في استعمالها وأن التسجيل ليس له من أثر إلا أن يكون مقررًا لقربنة على ملكية العلامة يجوز للغير تفويضها بإقامة الدليل على سبقه في استعمال هذه العلامة ورتب على هذا النظر الخطأ ، إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه الأول أسبقيته في استعمال العلامة المتنازع عليها ثم قضاءه بأحقية في وضعها على منتجاته في حين أن المستفاد من نصوص القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ أن التسجيل هو أساس الحق في ملكية العلامة وأن الثابت في واقعة الدعوى أن المطعون عليه الأول لم يسجل تلك العلامة بل تقدم بطلب تسجيلها بعد أن كان الطاعن قد سبقه إلى تقديم طلبه بتسجيلها .

« وحيث إن هذا السبب مردود ذلك أن القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ إذ نص في مادته الثالثة على أن « يعتبر من قام بتسجيل العلامة التجارية مالكا لها دون سواء ولا تجوز

المنازعة في ملكية العلامة إذا استعملها من قام بتسجيلها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها » قد كشف عن قصده أن التسجيل لا ينشئ بذاته حقا في ملكية العلامة التجارية وأن هذا الحق هو وليد استعمال العلامة ولا يقوم التسجيل إلا قربنة على هذا الحق يجوز دحضها لمن يدعى أسبقيته في استعمال العلامة إلا أن يكون من قام بتسجيلها قد استعملها بصفة مستمرة خمس سنوات على الأقل من تاريخ التسجيل دون أن ترفع عليه بشأنها دعوى حكم بصحتها وعندئذ فقط يصبح من قام بتسجيل العلامة مالكا لها دون سواء في مواجهة الكافة فتي كان النزاع قائما بين شخصين لم يكنسب أحدهما ملكية العلامة باستعمالها خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها فإن الملكية تقرر لمن يثبت منهما أسبقيته في استعمال العلامة ولو كان الآخر قد سبقه إلى تسجيلها أو إلى تقديم طلب بهذا التسجيل .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور ، ذلك أن الطاعن دفع أمام محكمة الدرجة الأولى بعدم قبول الدعوى وتمسك بهذا الدفع أمام محكمة الاستئناف لاعتلى أساس أن التسجيل لم يتم ، كما ذهب الحكم بل تأسيسا على أن الفصل في النزاع هو مما تختص به إدارة التسجيل واللجنة للمشكلة لهذا الغرض بقوار من وزير التجارة طبقا لما نصت عليه الموكذ ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وأن المطعون

عليه الأول لم يستعمل حقه في المعارضة عملاً بالنصوص المذكورة مما كان يتعين معه القضاء بعدم قبول الدعوى .

« وحيث إن هذا السبب مردود ذلك أن ما تختص به إدارة التسجيل بموجب المادة التاسعة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ من إصدار قرارها « بالرفض أو القبول المعلق على شرط » هو في حدود ما خولته لها المادة المشار إليها من « أن تفرض من القيود والتعديلات ما ترى لزومه لتجديد العلامة وتوضيحها على وجه أدق تقاديا من التباسها بعلامة أخرى سبق تسجيلها » وأن ما اختصت به اللجنة المشكلة بقرار مجلس الوزراء بناء على طلب وزير التجارة والصناعة طبقاً للمادة العاشرة من هذا القانون هو التظلم من قرارات إدارة التسجيل المشار إليها في المادة السابقة وهذه الأحوال مخالفة لموضوع النزاع الحالي الذي يدور حول ملكية علامة الطاووس التي ادعي المطعون عليه أحقيته في وضعها على منتجاته لأسبقيته في استعمالها قبل الطاعن ولما كانت ملكية العلامة لا تسند إلى مجرد التسجيل على الوجه السالف نيانه في الرد على السبب الأول فإن المحاكم هي التي تختص بالفصل في الملكية المتنازع عليها وهو ما أشار إليه القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ في مادته الثامنة فيما نصت عليه من أنه « إذا طلب شخصان أو أكثر في وقت واحد تسجيل نفس العلامة أو علامات تكاد تكون متطابقة عن فئة واحدة من المنتجات يرفض التسجيل إلى أن يقدم أحدهم تنازلاً من المتنازعين له مصدقاً عليه أو حكماً حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه » فسواء أكان الطاعن قد تمسك بدفعه

بعدم قبول الدعوى على أساس أن التسجيل لم يتم أم لأن الجهة الإدارية هي المختصة فإن القضاء برفض هذا الدفع كان صحيحاً في القانون للأسباب سالفة الذكر .

« وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الطاعن تمسك لدى محكمة الموضوع بأنه تقدم لإدارة التسجيل بمعارضة في تسجيل علامة المطعون عليه الأول طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ وأصدرت تلك الإدارة قرارها بقبول معارضته وباعتبار المطعون عليه الأول متنازلاً عن طلبه طبقاً للفقرة الثانية من المادة المذكورة وأن المطعون عليه لم يستعمل حقه في الطعن على هذا القرار وفقاً للمادة ١٣ من هذا القانون إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفع مما يعتبر قصوراً مبطلاله .

« وحيث إن هذا السبب مردود بما سبق الرد به على السببين السابقين وبأن مجال أعمال حكم المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٢٩ الواردتين بالباب الثاني الخاص بإجراءات التسجيل هو عند ما تقوم الخصومة بين المتنازعين في نطاق اللسابق بينهما على تسجيل العلامة أو الخلاف في أي شأن من شؤونها المتعلقة بإجراءات التسجيل مما يخرج عن دائرة النزاع حول حق ملكية العلامة فبني كان الحكم قد أسس قضاءه على ما استبان من النزاع في هذه الملكية كان كل ما يثيره الطاعن من دفاع حول إجراءات التسجيل مردوداً فضلاً عن أنه غير منتج في ذاته .

« وحيث إن الطاعن يعيب على الحكم المطعون عليه بالسببين الرابع والخامس بأنه

مسخ الوقائع الثابتة وشابه قصور كما أخطأ في تأويل القانون وتطبيقه ذلك أنه أولاً : استخلص من التحقيق أن المطعون عليه الأول استعمل علامة الطاوروس شعاراً لمنتجاته من الحلوى والبسكويت منذ سنة ١٩٣٦ في حين أنه اعترف في التحقيق صراحة أنه لم يستعمل هذه العلامة إلا على حلوى التوفي والدروبس فقط دون البسكويت وأن الطاعن لا يضع هذه العلامة إلا على ما ينتج من البسكويت ولم يرد الحكم بشيء على ما جاء بهذا الاعتراف مخالفاً لقرره . ثانياً : أن الحكم أخطأ في تأويل وتطبيق المادة الثامنة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ والملاحق رقم ٧ من اللائحة التنفيذية لهذا القانون إذ اعتبر أن حلوى التوفي والدروبس والبسكويت سامة واحدة على خلاف ما يقضى به التفسير السليم وجاء قاصراً إذ لم يرد على ما قاله الحكم الابتدائي في هذا الصدد .

« وحيث إنه بين من الحكم المطعون فيه أنه حين عرض لما ثبت له من واقعة الدعوى قال « حيث إنه فيما يتعلق بموضوع الدعوى فقد ثبت من التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى أن المستأنف ضده الأول (الطاعن) كان يعمل بمصنع المستأنف (المطعون عليه الأول) وأن هذا الأخير اتخذ علامة الطاوروس علامة مميزة لمنتجات مصنعه منذ سنة ١٩٣٦ وهذا المصنع ينتج الحلوى والبسكويت وأن المستأنف ضده الأول ترك العمل عنده وافتتح لنفسه مصنعا لصنع البسكويت ، وحيث إنه ثبت من الوقائع التي سلفت الإشارة إليها ومن التحقيق الذي

أجرته محكمة الدرجة الأولى أن المستأنف اتخذ علامة الطاوروس شعاراً لمنتجاته من الحلوى والبسكويت منذ سنة ١٩٣٦ وأن المستأنف ضده الأول بدأ عمله في مصنعه من سنة ١٩٤٢ واتخذ علامة الطاوروس بمصنعه فيما يتعلق بمنتجات البسكويت » - وبالرجوع إلى الصورة الرسمية لمخضر التديق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى والمقدمة بحافظة الطاعن يبين أن المحكمة سألت الخاضع عن المدعى (المطعون عليه الأول) عما إذا كانت علامة الطاوروس موضوع النزاع يستعملها المدعى على منتجات من البسكويت يصنعها فقال إن علامة النزاع يستعملها المدعى على منتجاته من التوفي والدروبس والبستيا والكرملة والمدعى يصنع في مصنعه بسكويتا يلف في ورق شفاف ويوضع عليه تمير صغير بحجم القرش ولا يرسم عليه طاوروس ولكن باسم المحل » .

« وحيث إن هذا الذي أثبتته مخضر التحقيق على لسان وكيل المطعون عليه الأول من أنه يضع علامة الطاوروس على الحلوى فقط دون البسكويت يخالف ما قرره الحكم المطعون فيه استناداً إلى هذا المخضر من أن المطعون عليه الأول اتخذ تلك العلامة شعاراً لمنتجاته من الحلوى والبسكويت ، ولما كان الحكم لم يبين سنداً آخر لتقريره ولم يكشف عن أي سبب لاطراحه أثر الإقرار الوارد على لسان وكيل المطعون عليه عن عدم استعماله للعلامة بالنسبة لمنتجاته من البسكويت فإنه يكون مشوباً بالظهور فضلاً عن الخطأ في الاستناد .

« وحيث إن الحكم المطعون فيه استند

في قضائه — كما يبين من الاطلاع على أسبابه إلى « أن منتجات مصنع المستأنف وهي الحلوى والبسكويت معتبرة من فئة واحدة طبقا للفئة رقم ٣٠ من الملحق رقم ١ الخاص بفئات المنتجات والمرفق بلائحة القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الصادر بالقرار الوزاري رقم ٢٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وقد ورد بالفئة رقم ٢٠ السكر والدقيق والمستحضرات المصنوعة من الحبوب والخبز والبسكويت (الأمر الذي يقطع بأن الشارع اعتبر هذه الأصناف من فئة واحدة ووجب على هذا الأساس التقرير بأن المستأنف أحق من المستأنف ضده الأول في وضع علامة للطاؤوس على منتجات مصنعه من الحلوى والبسكويت وذلك خلافا لما ذهب إليه الحكم المستأنف من أن الحلوى تختلف عن البسكويت في نوع السلع ذلك لأن القانون اعتبرهما من فئة واحدة فلا محل لمخالفة النص الصريح فيما رسمه من قواعد لا تقبل الجدل » .

« وحيث إنه بالاطلاع على قرار وزير التجارة والصناعة الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية يبين أنه استند إلى المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٣٩ وتنص هذه المادة على أن « يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة تنفيذية ببيان الأحكام التفصيلية المتعلقة بتطبيق هذا القانون وتنص بالأخص على ما يأتي ٣ — تقسيم جميع المنتجات لغرض التسجيل إلى فئات تبعا لنوعها أو جنسها وتنفيذا لذلك صدر القرار المشار إليه والحق به الملحق رقم ١ متضمنا فئات المنتجات التي

بلغت ٣٤ فئة اشتملت كل منها على منتجات عديدة من السلع التجارية والمطلع على تقسيم هذه الفئات يرى أنه لم يراع في هذا التقسيم التشابه بين منتجات الفئة الواحدة بل يلاحظ أنه قد توجد سلعتان متشابهتان في فئتين مختلفتين كما توجد سلع متباينة كل التباين في فئة واحدة ، ويرى في الفئة رقم ٣٠ بالذات التي اشتملت على الحلويات والبسكويت أنها تشمل أيضا الملح والخرادل والفلفل والفلفل وغيرها . وإنما يتكشف أساس هذا التقسيم مما أوردته المادة ٤٠ / ٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ من أن التقسيم الذي أوصت هذه المادة باستصدار قرار وزاري به هو « لغرض التسجيل » أي لتقدير رسوم التسجيل تبعا للفئات وتسهيل الكشف عن العلامات السابق تسجيلها عن السلع المختلفة وما يتصل بكل ذلك من الضرورات العملية المتعلقة بإجراءات التسجيل وليس الغرض منها اعتبار السلع المتباينة التي ذكرت في فئة من الفئات في حكم السلعة الواحدة من حيث استعمال علامة تجارية واحدة .

« وحيث إنه لما كان ذلك وكانت المادة ٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ التي استند إليها الحكم المطعون فيه في تبرير قضائه تنص على أنه « إذا طلب شخصان أو أكثر في وقت واحد تسجيل نفس العلامة أو علامات تكاد تكون متطابقة عن فئة واحدة من المنتجات يرفض التسجيل إلى أن يقدم أحدهم تنازلا من المناوئين له مصدقا عليه أو حكا جلتزا لقوة الشيء المحكوم فيه » وإنما تعلق إلى وضع قاعدة تنظيمية لتبنيها إدارة التسجيل في حالة طلب شخصين أو أكثر تسجيل نفس

العلامة أو علامات يتعذر تمييز الخلاف بينها فاستلزم رفض التسجيل حتى يتنازل المتنازعون أو يستصدر صاحب الحق حكماً حائزاً لقوة الأمر المقتضى مما مفاده أن الجدل متاح بين المتنازعين أمام محكمة الموضوع لتقرير ما تراه بشأن العلامة المتنازع عليها بعد استقصاء عناصر البحث سواء عن أوجه الشبه بين علامتين أو سلعتين يراد تسجيل علامة واحدة عنهما ولو كانا من فئة واحدة، ولا كان مرعي القانون من تسجيل العلامة هو حماية صاحبها من المنافسة غير المشروعة وحماية المستهلكين من الخلط بين سلعتين متشابهتين لمنتجين مختلفين وكانت هذه الحماية قد تتحقق من اختلاف سلعة عن أخرى اختلافاً واضحاً ولو كانتا من فئة واحدة من الفئات التي وردت بالقرار الوزاري الصادر في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ فان لمحة الموضوع أن تفصل في حدود سلطتها التقديرية في أمر هذا الاختلاف أو التشابه بين سلعتين من فئة واحدة وتمايزهما بالسلعتين ومنتجاتهما من ظروف وملابسات تتحقق بها أو تمتنع معها الحماية التي ينشدها القانون للمنتجين والمستهلكين على السواء ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن الطاعن لا يحق له استعمال علامة الطاووس على منتجاته من البسكويت لجرد أن البسكويت هو من نفس فئة الحلوى التي ينتجها المطعون عليه الأول وأنه لا محل للجدل في أمر الخلاف بين السلعتين أي بين البسكويت وأنواع الحلوى يكون قد أسخطاً في تأويل القانون وتطبيقه خطأ ترتب عليه أن ججبت محكمة الموضوع نفسها عن بحث أمر هذا

الخلاف وأثره على ما يدعيه كل من الطرفين من أحقيته في استعمال العلامة المتنازع عليها فيما لو ثبت أن المطعون عليه لم يستعملها إلا بالنسبة لمنتجاته من الحلوى فقط .

« وحيث أنه لذلك يتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه » .

(القضية رقم ٣٤٢ لسنة ٢٢ ق رثاعة وحضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وإسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد تولى عليم وإبراهيم صلت يوسف المستفارين) .

٢٣٤

٢٢ مارس سنة ١٩٥٦

١ - دعوى - خصومة - إقطاع سير الخصومة . ترك الخصومة - البطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام المادتين ٢٩٨ ، ٣٠٨ مرافعات . من له التمسك به ٢ ب - حكم - منطوقه - تسببه - تبارض - أسبابه الحكم مع منطوقه - العلة بالمنطوق وحده .

للبادئ التاتونية

١ - البطلان الناشئ عن عدم مراعاة أحكام المادتين ٢٩٨ ، ٣٠٨ مرافعات . فيما أوجبه من إعلان تعجيل الخصومة بعد إقطاع سيرها وكذلك إعلان تركها - التمسك بهذا البطلان قاصر على من شرع أصلته وهم من يقومون مقام من توفي أو فقد أهليته أو زالت صفته أثناء الخصومة وإن تركت خاصته على خلاف ما تقتضيه المادة ٢٩٨ مرافعات .

٢ - متى كانت الأسباب متعارضة مع منطوق الحكم فالعبرة بالبطلان ولو عصب عنه

إذ يكون الحكم في هذه الحالة غير محمول على أسباب .

المحكمة

« ... حيث إن السبب الأول والشق الأول من السبب الثاني من أسباب الطعن بتجصيلان في النعي على الحكم المطعون فيه ببطلان الاجراءات ويقول الطاعنون في بيان هذا النعي أنه صدر أثناء نظر الاستئناف قرار بانقطاع سير الخصومة ل وفاة زغلول محمد ابراهيم بدر ثم عجل المطعون عليه الاستئناف الثلاثة وقرر في إعلان التعجيل تنازله عن خاصمة المتوفى وعن نصيبه في المبلغ المحكوم به ابتدائياً ومقداره ١٠٥ جنيهات و ٦٨٦ ملياً وأن التعجيل على هذه الصورة باطل لأن المادة ٢٩٨ مرافعات — تقضي بأن الدعوى لا تستأنف سيرها إلا بتكليف بالحضور يعلن إليه من يقوم مقام الخصم الذي توفي — وأن التنازل لا يجوز إلا بعد علم المتنازل عن خاصمته عملاً بالمادة ٣٠٨ مرافعات — هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تحديد نصيب الخصم الذي توفي في المبلغ المحكوم به ابتدائياً لم يكن متفقاً عليه بين الخصوم — وأن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدواع الذي تمسك به الطاعنون بعد إعلان التعجيل .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كانت المادة ٢٩٨ مرافعات تجوز لكي تستأنف الدعوى سيرها بعد انقطاع سير الخصومة تكليف من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته أو زالت صفته بالحضور وكانت المادة ٣٠٨ مرافعات تقرر أن ترك الخصومة لا يكون إلا إذا حصل بإعلان من

التارك لخصمه على يد محضر أو بتقرير منه في قلم الكتاب أو ببيان صريح في مذكرة موقع عليها منه أو من وكيله مع اطلاع خصمه عليها أو بإبدائه بشفوية بالجلسة وإثباته في المحضر — إلا أن التمسك بالبطلان الناقص عن عدم مراعاة أحكام هاتين المادتين قاصر على من شرع لمصاحته البطلان وهم من يقومون مقام من توفي أو فقد أهليته أو زالت صفته أثناء الخصومة ولمن تركت خاصمته على خلاف ما تقضي به المادة ٣٠٨ مرافعات — ولما كان الطاعنون ليسوا من هؤلاء فإن نعيمهم على الحكم ببطلان الاجراءات يكون غير مقبول عملاً بحكم المادة الرابعة من قانون المرافعات .

« وحيث إن مما ينهاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في السببين الثاني والثالث : أولاً — قصوره بعدم الرد على ما طلبوه من وقف السير في الدعوى حتى يصدر حكم بتفسير الحكم الصادر من محكمة استئناف أسبوط بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٣٠ في الاستئناف رقم ٢٢٠ سنة ٣ ق أو إلى أن يصدر حكم قاطع في الملكية . ثانياً — مخالفته للقانون من ثلاثة أوجه : الوجه الأول — أنه تعرض لتفسير الحكم الصادر من محكمة استئناف أسبوط في دعوى الملكية مع أن هذا التفسير لا يدخل في ولاية المحكمة التي تحكم في طلب الربيع . الوجه الثاني — أنه تعرض لتفسير ذلك الحكم على خلاف منطوقه فضلاً عن أنه إذا جاز للمحكمة تفسير الحكم الصادر من محكمة استئناف أسبوط على خلاف منطوقه . وكان هذا التفسير متعارضاً مع حكم محكمة الاستئناف المختلط فقد وجب تفصيل

الحكم الصادر من هذه المحكمة الأخيرة إذ هي المختصة بتفسير أحكامها ، هذا فضلا عن ان المطعون عليه كان يطلب الربيع على أساس انه يملك ٢٨ فدانا شائعة في ١٩١١ فدانا ولم يكن يجوز لمحكمة الموضوع أن تعتبر ملكيته له ٢٨ فدانا شائعة في ٨٠ فدانا فقط .

الوجه الثالث — أنه اعتبر أن الطاعنين كانوا ممثلين في الدعوى رقم ١١٩ سنة ٢٣ ك أسيوط التي كانت مرفوعة من محمد عارف وولديه وأن الحكم الصادر في تلك الدعوى يعتبر حجة عليهم مع أن تلك الدعوى لم ترفع على مورثهم ولم يكن خصما فيها وأن قرار محكمة أسيوط الابتدائية بضمها للدعوى رقم ٧٩ سنة ٢٩ ك أسيوط التي كان مورثهم خصما فيها ليس من شأنه اعتبار مورثهم خصما في تلك الدعوى و ١١٩ سنة ٢٣ ك أسيوط .

بدليل أنه لما صدر في الدعويين حكم واحد بعد ضمهما رفعت عنه استئنافات عدة ضمت لبعضها وصدر فيها الحكم في ٢٢ من يناير سنة ١٩٣٠ وكان غيايبا بالنسبة لمورثهم فعارض المورث وجاء بالحكم الصادر في المعارضة أن لا شأن لمورثهم بالدعوى رقم ١١٩ سنة ٢٣ ك أسيوط مما يؤكده أنهم لم يكونوا ممثلين في هذه الدعوى الأخيرة .

« وحيث إنه يبين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه — أنه بعد أن ذكر واقعة الدعوى ودفع المدعى عليهم فيها خلص إلى « أن نقطة النزاع التي يتعين الفصل فيها هي بيان الحقوق التي قررهما حكم محكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٤/١/١٩٣٠

والحقوق التي قررهما حكم محكمة استئناف أسيوط الصادر في ٢٢/١/١٩٣٠ لكل من طرفي الخصومة وإذا ثبت وجود اختلاف بين الحكيم فأيهما يجب اتباعه .

وهنا تحسن الإشارة إلى عدم صحة ما دفع به ورثة المرحومين محمد إبراهيم بدر « مورث الطاعنين » وسلطان إبراهيم أفا من أن الحكم الثاني لا تأثير له على حقوقهم بدعوى أن مورثيهما لم يكونا ممثلين في الدعوى رقم ١٢٩ سنة ٢٢ ك أسيوط والتي قضت محكمة استئناف أسيوط بإلغاء الحكم الابتدائي الصادر فيها بتثبيت ملكية ورثة المرحوم محمد عارف إلى ١٤ فدانا إذ أنه واضح من صورة الحكم المشار إليه أنه بعد أن رفع ورثة المرحوم محمد عارف الدعوى رقم ١١٩ سنة ٢٢ ك أسيوط ضد مديرية جرجا ومحمود عارف « المطعون عليه » وإبراهيم داود والدكتور محمود متولي بطلب تثبيت ملكيتهم إلى ١٤ فدانا قام محمود عارف « المطعون عليه » من جانبه برفع الدعوى رقم ٧٩ سنة ٢٩ ك أسيوط بطلب تثبيت ملكيته إلى ٢٨ فدانا التي رسا مزادها عليه وأدخل فيها المرحومين محمد إبراهيم بدر « مورث الطاعنين » وسلطان إبراهيم أفا فقررت محكمة أسيوط الكلية ضم الدعويين إلى بعضهما وعند صدور حكم واحد فيهما رفعت أربعة استئنافات عنه قررت محكمة استئناف أسيوط ضمها إلى بعضها لأنها متعلقة بحكم واحد وقضت فيها جميعا بحكمها الصادر في ٢٢/١/١٩٣٠ ، ونظرا لأن هذا الحكم الاستئنافي صدر في غيبة محمد إبراهيم بدر « مورث الطاعنين » وورثة سلطانه إبراهيم أفا فقد عارضوا فيه وحكم بتأييده . وهذا

البيان يدل على أن جميع الخصوم في الدعوى الإيطالية كانوا ممثلين بأنفسهم أو بواسطة مورثيهم أمام محكمة الاستئناف المختلطة وأمام محكمة أسيوط ... وأنه بمراجعة صورة الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٤/١/١٩٣٠ تبين أن المحكمة المذكورة قضت صراحة بأن الد ٢٨ ف ١٠ ط ١٠ س التي رسا مزادها على المدعى « المطعون عليه » تقع شائعة في الد ١٦١ فدانا وأنه يجب أن يأخذ النصف هذا القدر من الأطنان التي اشتراها الدكتور محمود متولي والتي آلت أخيراً إلى ورثة محمد عارف ويأخذ النصف الآخر من الأطنان التي اشتراها محمد أحمد سلطان ... وأنه بمراجعة صورة الحكم الصادر من محكمة استئناف أسيوط في ٢٢/١/١٩٣٠ تبين أنه وإن كان منطوق هذا الحكم قد نص فيه على تأييد الحكم الابتدائي الصادر في القضية رقم ٧٩ سنة ٢٦ لك أسيوط الذي كان قاضياً بتثبيت ملكية محمد عارف « المطعون عليه » إلى ٢٨ ف ١٠ ط ١٢ س شيوخاً في الأطنان الموضحة يعرّفه تلك الدعوى ومقدارها ١٦١ فدانا إلا أن الحثيات التي تعد متممة للمنطوق وتكون معه كلاً لا يتجزأ نص فيها صراحة على أن الد ٢٨ فدانا التي رسا مزادها على محمود عارف « المطعون عليه » تختلف عن الأطنان التي آلت ملكيتها إلى ورثة محمد عارف فإنه لوحظ أن محمد علي أمين المتني لم يكن يملك إلا ١٠ فدانا يقع نصفها في تسعة أحواض وهي التي ياعها للدكتور محمود متولي والتي آلت لورثة محمد عارف ويقع النصف الآخر في أحواض الشيخ خطاب وأبو مافية والمنفي وهي التي اشتراها محمد أحمد سلطان

فإن النتيجة المنطقية لهذا الدس أن الأطنان التي رسا مزادها على المدعى « المطعون عليه » تنصب على الأطنان التي اشتراها محمد أحمد سلطان دون غيرها ، وليس أدل على أن محكمة استئناف أسيوط كانت تقصد هذا الرأي من أنها حكمت بتثبيت ملكية ورثة محمد عارف إلى ١٤ فدانا موضوع القضية ١١٩ سنة ٢٣ لك أسيوط وهي المتممة للد ٢٨ فدانا التي اشتراها والدهم ... ومن هذا البيان يتضح الخلاف الظاهر بين ما جاء بحكم محكمة الاستئناف المختلطة وحكم محكمة استئناف أسيوط بالنسبة لتحديد الأطنان التي رسا مزادها على المدعى « المطعون عليه » ثم استطرد الحكم فقرر « أنه فيما يختص بتعيين الحكم الذي يجب اتباعه وتطبيقه عند الفصل في المنازعات القائمة بين الخصوم فإن حكم محكمة استئناف أسيوط هو الواجب التطبيق لأنه هو الذي صدر تالياً لحكم محكمة الاستئناف المختلطة ، وبما أن محمد أحمد سلطان ومن تلقوا الحقوق عنه لم يتمسكوا أمام محكمة استئناف أسيوط بالحكم المختلط فإن هذا التصرف من جانبهم يفيد ضمناً تنازلاً عنهم ولا يفيد شيئاً الآن القول بوجود تناقض أو اختلاف بين الحكمين بعد أن سكتوا عن سلوك الطريق القانوني للطعن في الحكم الثاني الصادر من محكمة استئناف أسيوط ... ومن حيث إنه بعد أن تقرر ذلك فإن الأطنان التي رسا مزادها على محمود عارف « المطعون عليه » تكون قد تمحذت بحكم محكمة استئناف أسيوط في الأطنان التي كانت مملوكة إلى محمد علي أمين المتني في أحواض الشيخ خطاب وأبو مافية وأبو عافية والمنفي وهي التي كان قد اشتراها

محمد أحمد سلطان من المالك المذكور وهي وحدها التي يجب المدعى المذكور « المطعون عليه » أن يتبعها عند المطالبة بالريع .

« وحيث إنه يبين من هذا الحكم المطعون فيه قد أقيم قضاءه على أساسين : أولهما أن حكم محكمة استئناف أسبوط الصادر في ٢٢ من يناير سنة ١٩٣٠ بالاستئناف رقم ٢٢٠ سنة ٣ ق هو الحكم الواجب الاتباع في تحديد الأطنان التي يملكها المطعون عليه والتي يحق له المطالبة بريعتها لأن هذا الحكم صدر نالياً للحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ١٤ من يناير سنة ١٩٣٠ ولأن سكوت الطاعنين عن التمسك بالحكم الأخير أمام محكمة استئناف أسبوط في الاستئناف رقم ٢٢٠ سنة ٣ ق يعتبر تنازلاً منهم عن التمسك عما قضى به حكم محكمة الاستئناف المختلطة . والآخر أنه وإن كانت أسباب حكم محكمة استئناف أسبوط متناقضة مع منطوقه إلا أن تلك الأسباب تعتبر مكملة للمنطوق وجزءاً لا يتجزأ منه وأن النتيجة المنطقية لهذا أن يؤخذ بأسباب الحكم دون منطوقه في تحديد الأطنان التي يملكها المطعون عليه وإلزام وأضعى اليد عليها بالريع .

« وحيث إن ما قرره الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه من وجوب اتباع حكم محكمة استئناف أسبوط الصادر في ٢٢ من يناير سنة ١٩٣٠ في تحديد الأطنان التي يملكها المطعون عليه لتحديد المسئولين عن ريعها لا مخالفة فيه للقانون للأسباب السائغة التي استند إليها . أما ما أقيم الحكم عليه قضاؤه من الأخذ بأسباب حكم محكمة استئناف أسبوط السالف الذكر واعتبار تلك الأسباب مكملة للمنطوق وجزءاً لا يتجزأ

منه فقد جاء مخالفاً للقانون — ذلك أن منطوق حكم محكمة استئناف أسبوط جاء متناقضاً إذ يتعارض ما قضى به في الدعوى رقم ١١٩ سنة ٢٣ ك أسبوط مع ما قضى به في الدعوى رقم ٧٩ سنة ٢٦ ك أسبوط كما جاءت أسباب الحكم غير متصلة بما قضى به الحكم في منطوقه في الدعوى رقم ٧٩ سنة ٢٦ ك أسبوط بل تتناقض معه وتناقضه . ومتى كانت الأسباب متعارضة مع المنطوق فالعبرة بالمنطوق وحده إذ يكون الحكم في هذه الحالة غير محمول على أسباب . ولما كان المطعون عليه لم يتبع ما رسمه القانون في الطعن على الحكم للتناقض بين منطوقه وبين المنطوق في جزء منه والأسباب . وكان منطوق الحكم صريحاً في تحديد ملكية الأطنان التي يملكها المطعون عليه بأنها شائعة في ١٦١١ فدانا فكان على محكمة الموضوع إعمال مقتضى هذا المنطوق الصريح — ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أقيم قضاؤه على أسباب حكم محكمة استئناف أسبوط الصادر في ٢٢ من يناير سنة ١٩٣٠ ولم يعمل ما قضى به ذلك الحكم في منطوقه يكون قد خالف القانون ويتعين نقضه دون حاجة للبحث في السبب الأخير من أسباب الطعن . »

(القضية رقم ٢٩٢ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة)

٢٣ ر

٢٢ مارس سنة ١٩٥٦

مسئولية . أمين النقل . الوكيل بالعمولة . اعتبار مصلحة البريد أمينة لنقل ووكيلة بالعمولة في الوقت نفسه . اعتبار عملها هنا عملاً تجارياً تحكمه المواد ٩٠ وبإسنادها من القانون التجاري . مسئوليتها عن الهلاك والتلف والتأخير هي مسئولية تعاقدية ، ضمانها لحظاً أمين النقل الذي تختاره بغير تدخل المرسل .

المبدأ القانوني.

تعتبر مصلحة البريد أمينة للنقل ووكالة بالعمولة في الوقت نفسه ويعتبر عملها هذا عملاً تجارياً تحكمه المواد ٩٠ وما بعدها من القانون التجاري التي توجب عليها نقل الرسائل والطرود وسلامة وصولها وتسليمها للمرسل إليه وتحمل مسؤولية الهلاك والتلف والتأخير، والمسئولية هنا وبطبيعتها مسئولية تعاقدية تنشأ عن إخلالها بواجبها في تنفيذ عقد النقل فتلتزم بالتعويض طبقاً للقواعد المقررة في القانون المدني وفي نطاق مشروعية شروط الإعفاء من المسئولية أو تحديدها. ومصلحة البريد بهذا الوصف ضامنة للخطأ الذي يقع ممن تعهد إليهم في القيام ببعض المهمة الموكولة إليها، ولا تستطيع أن تدفع عن نفسها المسئولية بخطأ أمين النقل الذي اختارته هي بغير تدخل من صاحب الرسالة أو الطارد ظالماً أن مرسوم ٢٠/٣/١٩٣٤ لم يزد به نص على إعفاء مصلحة البريد أو تحديد مسئوليتها في حالة وقوع خطأ جسيم ممن تعهد إليهم بأعمالها كلها أو بعضها.

الحكم.

«... من حيث إن الطعن بني على سببين: إنه يحصل أولهما في مخالفة القانون وبالخطأ في تطبيقه وتأويله وفي بيان ذلك نقول الطاعنة إن التفرقة التي قال بها الحكم بين مسئولية مصلحة البريد عن فقد الطرود وبين مسئوليتها لعدم

قيامها بتنفيذ تعهداتها — هذه التفرقة لا سند لها من القانون لأنها لا تجمع بين ضدتين بل تربط بين أمرين أحدهما مترتب على آخر — وقد ترتب على هذه التفرقة إغفال تطبيق مرسوم سنة ١٩٣٤ — هذا إلى أن المطعون عليه نفسه قد صرح في صحيفة دعواه بأنه يقيمها على أساس فقد الطرود لا على أساس عدم قيام المصلحة بتنفيذ تعهداتها وأنه فضلاً عن ذلك فإن الحكم قد أقحم في مقام هذه التفرقة خطأ مصلحة السكة الحديد مما ينطوي على خلط بين حدود مسئولية مصلحة البريد قبل المطعون عليه من جهة وبين أحقية هذه المصلحة في الرجوع على أمين النقل — وهو مصلحة السكة الحديد — من جهة أخرى. ويتحصل السبب الثاني في تعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة الثابت في الأوراق وتناقضه وقد رددت الطاعنة في الشق الأول من هذا السبب ما قررت في السبب الأول بشأن الأساس الذي أقيمت عليه الدعوى، ثم قالت في الشق الثاني إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قرر في بادئ الأمر أنه لم يقم دليل على حصول حادث تصادم بين قطارين تسبب عنه فقد الطرود ثم عاد فنقض نفسه بنفسه إذ قرر أن عدم قيام مصلحة البريد بتنفيذ تعهداتها سببه الخطأ والاهمال الذي بدا من عمال مصلحة السكة الحديد.

«ومن حيث إن هذا النعي مردود في جملته بأن مصلحة البريد وهي تباشر ضمن عملها نقل الرسائل والطرود تعتبر أمينة للنقل وكيلة بالعمولة في الوقت نفسه فهي

تسليم الرسائل والطرود من أصحابها ثم تقوم بنقلها بواسطة عمالها وسياراتها إلى المرسل إليه إن كان في نفس بلد المرسل أو إلى محطات السكة الحديد أو إلى المطارات والبواخر النيلية والبحرية إن كان للمرسل إليه في بلد آخر في مصر أو في الخارج وكل هؤلاء أمناء نقل كل منهم في دائرة عمله واختصاصه وتتولى مصلحة البريد الاتفاق معهم بغير تدخل من — المرسل — ثم تسلم من هؤلاء الأمناء ما يرد إلى بلاد القطر المختلفة وتتولى هي نقله إلى مكاتبها لتوزيعه فيها على المرسل إليهم أو تقوم أخيراً بتسليمها إليهم في محلات أعمالهم أو إقامتهم وفقاً لما يجري عليه العمل طبقاً للوائحها وأنظمتها — ولما كان عقد النقل هو عقد يتعهد به أمين النقل بحمل بضاعة ونقلها من مكان إلى آخر إما بنفسه أو بواسطة غيره بأية وسيلة من وسائل النقل براً أو بحراً وهواً — وهو حين ينقل بنفسه ووسائله الخاصة يبقى دائماً أميناً للنقل، وإن استعان بغيره واختار هو هذا الغير صار وكيلاً بالعمولة لأنه هو المشرف على العملية من بدايتها إلى نهايتها أو بمعنى آخر هو الأمر المسيطر عليها بغير تدخل من المرسل، وعلى ذلك تكون مصلحة البريد أمينة للنقل ووكيلة بالعمولة في الوقت نفسه ويعتبر عملها هذا عملاً تجارياً تحكمه المواد ٩٠ وما بعدها من القانون التجاري التي توجب عليها نقل الرسائل والطرود وسلامة وصولها وتسليمها للمرسل إليه وتحمل مسؤولية الهلاك والتلف والتأخير والمسئولية هنا وبطبيعتها مسئولية تعاقدية

تنشأ عن إخلالها بواجبها في تنفيذ عقد النقل فتلتزم بالتعويض طبقاً للقواعد المقررة في القانون المدني وفي نطاق مشروعية شروط الإعفاء من المسؤولية أو تحديدها، ومصلحة البريد في النزاع الحالي لا تجادل في مسئوليتها ولكنها تريد حصرها في الأسس التيينة في مرسوم ٢٠/٣/١٩٣٤ المعدل للذكرين ١٨٨٦ — رغم اعترافها بحصول الخطأ الجسم من جانب مصلحة السكة الحديد الذي نشأ من إهمال عامل البلوك في قفل الطريق ونسج عنه حادث التصادم والحريق مع أن مصلحة البريد بوصفها أمينة للنقل ووكيلة بالعمولة ضامنة للخطأ الذي يقع ممن تعهد إليهم في القيام ببعض المهمة الموكولة إليها — ولا تستطيع بوصفها هذا أن تدفع عن نفسها المسئولية بخطأ أمين النقل الذي اختارته هي بغير تدخل من صاحب الرسالة أو الطرد خصوصاً وأن مرسوم ٢٠/٣/١٩٣٤ السابق الإشارة إليه لم يرد به نص على إعفاء مصلحة البريد أو تحديد مسئوليتها في حالة وقوع خطأ جسم من تعهد إليهم بأعمالها كلها أو بعضها فلا يفيد هذا الحال كذلك أن تتمسك بهذا المرسوم — ومؤدى ذلك كله أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضائه في مسئولية الطاعة على إخلالها بعدم تنفيذ تعهداتها بتسليم الطرود إلى المرسل إليهم بسبب فقدانها في حادث مصلحة السكة الحديدية بتقصير هذه المصلحة الأخيرة وعلى مسئولية مصلحة البريد باعتبارها وكالة بالعمولة — إذ أقام الحكم قضائه على ذلك لا يكون قد خالف القانون أو شابه التناقض...

« ومن حيث إنه لذلك يكون الطعن في غير محله ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٢٩٤ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة محمود عياد واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى وعلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٣٦

٢٢ مارس سنة ١٩٥٦

بيع . ثمن . عربون . محكمة الموضوع . استظهارها لأسباب سائغة لية المتعاقدين فيما إذا كان المبلغ المدفوع هو جزء من الثمن الذي انعقد به البيع باقاً أم أنه عربون في بيع مصحوب بخيار العدول . موضوع .

المبدأ القانوني

لمحكمة الموضوع أن تستظهر لية المتعاقدين من ظروف الدعوى ووقائعها ومن نصوص العقد لتبين ما إذا كان المبلغ المدفوع هو بعض الثمن الذي انعقد به البيع باقاً أم أنه عربون في بيع مصحوب بخيار العدول إذ أن ذلك مما يدخل في سلطتها الموضوعية متى كان مقاماً على أسباب سائغة .

(القضية رقم ٣٠٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قومه ومحمد متولى وعلم المستشارين) .

٢٣٧

٢٢ مارس سنة ١٩٥٦

١ — تقض . طعن . إعلان الطعن . دفع . اتخاذ المطعون عليه عند إعلان الحكم محلاً مختاراً هو مكتب المحامي الذي تسلم صورة تقرير الطعن . دفعه بطلان الطعن لعدم إعلانه إليه شخصياً في محل إقامته الجديده

المعروف للطعن . في غير محله . كون المحامي المذكور غير مقرر أمام محكمة النقض . لا يهم .

ب — تقض . طعن . إجراءات الطعن . إيداع المستندات المؤيدة للطعن في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٣ مرافعات . لا يغني عن وجوب إيداعها في الميعاد المحدد في المادة ٤٣٢ مرافعات .

ج — مسئولية . أمين النقل . حكم . تسببه . دفاع . تمسك مصلحة السكة الحديد بوجوب التحقق مما إذا كان قد نتاج حصل أثناء النقل . عدم الرد أو الإشارة إلى هذا الدفاع في الحكم . إغفال لدفاع جوهرى وقصور .

المبادئ القانونية

١ — متى ثبت أن المطعون عليه عند ما أعلن الحكم المطعون فيه قد اتخذ له محلاً مختاراً هو مكتب المحامي الذي تسلم بنفسه صورة تقرير الطعن فإنه لا يكون هناك محل للدفع ببطلان الطعن لعدم إعلانه للمطعون عليه شخصياً بمحل إقامته الذي انتقل إليه والمعروف للطعن قبل الطعن ، ولا يهم أن يكون المحامي المذكور غير مقرر أمام محكمة النقض لأن التقرير أمامها لا شأن له في تسلم الاعلانات الخاصة بالطعن .

٢ — لا يغني عن إيداع المستندات المؤيدة للطعن في الميعاد المحدد بالمادة ٤٣٢ مرافعات أن يكون الطعن قد قام بهذا الإيداع بعد فوات ذلك الميعاد وذلك بتقديم المستندات المذكورة في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٤٣٣ مرافعات المحدد للرد على دفاع المطعون عليه .

٣ — لا وجه لمساءلة مصلحة سكك حديد الحكومة المصرية عن فقد بعض متاع تولت

نقله إلا أن يقوم الدليل المقنع على أن القصد حصل
يقينا أثناء نقلها للمتاع ، فإذا كانت قد طالبت
بالتحقق من ذلك وأغفل الحكم الرد على هذا
الدفاع الجوهرى ولم يشر إليه فإنه يكون قاصرا
قصورا يعيبه .

المحكم

« ... من حيث إن الطاعة تنعى
بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة
القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله — لأن
القانون المدنى ينص فى المادة ٣٩٠ على أن
الورقة الرسمية هي التي يثبت فيها موظف عام
أو شخص مكلف بخدمة عمومية ما تم على
يديه أو ما تلقاه من ذوى الشأن وذلك طبقا
للاوضاع القانونية وفى حدود سلطته
واختصاصه — ورغم أن محضر الاستلام
تولاه موظف عموى مختص بتحريره فإن
الحكم المطعون فيه النفى عما أثبت فيه من أن
المطعون عليه كان حاضرا وقت استلام
متاعه — وأنه أقر بعدم وجود عجز فيه —
ويستوى فى المحرر الرسمى أن يوقع عليه
ذوو الشأن أو لا يوقعون ما دام أن محرره
قد وقع عليه — ولا يمكن تصور أعمال
نص المادة ٢٦٠/١ مرافعات على مثل هذا
المحرر لأنها إنما تتناول الكشط والحو
والتحشير وغير ذلك من العيوب المادية التي
تشوبه وتشكك فى صحته — وأخيرا فإنه
بفرض صحة ما يقول به الحكم — فإنه أهدر
قيمه المحرر فى حين أنه موقع عليه من نائب
المطعون عليه الذي تسلم المتاع بهذه الصفة
وسلم البوليصة التي كان يحملها — وفى

تسليمها ما يغنى عن كل جدل فى هذا الشأن
طبقا للمادة ١٩ من اللائحة الصادر بها القرار
الوزارى رقم ٦ لسنة ١٩٣٠ التي تنص على
اعتبار حامل البوليصة أنه هو المرسل إليه
أو وكيله .

« ومن حيث إنه لا محل لبحث موضوع
هذا النعى ذلك أن المحرر الرسمى أساس هذا
النعى لم يودع من الطاعة فى الميعاد المحدد لتقديم
المستندات أى فى خلال العشرين يوما التالية
لتقرير الطعن عملا بالمادة ٤٣٢ مرافعات —
ولا يغنى عن ذلك أن تكون الطاعة قد قامت
بهذا الإيداع بعد فوات هذا الميعاد وذلك
بتقديم المحرر فى الميعاد المنصوص عليه فى
المادة ٤٣٣ مرافعات المحدد للرد على دفاع
المطعون عليه — وعلى ذلك يكون هذا السبب
عاريا عن الدليل ويتعين عدم الالتفات إليه .

« ومن حيث إن الطاعة تنعى بالسبب
الثانى على الحكم المطعون فيه قصورا فى
التسبيب يطله لأن المحكمة الاستئنافية سايرت
محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه من ثبوت
مسئولية المصلحة عن الأشياء التي قال المطعون
عليه إنه فقدتها مع أنه لم يثبت أن هذه الأشياء
ضاعت أثناء نقل الرسالة فى السكة الحديد ،
ومع أن الحكم التمهيدى الذى أصدرته محكمة
أول درجة باحالة الدعوى إلى التحقيق قرر
فى أسبابه أن حصول الهلاك ليس عليه
دليل مقنع — ومع ذلك فلم يتضمن منطوق
هذا الحكم تحقيق ما إذا كان ذلك الهلاك قد
حصل أثناء نقل الرسالة قبل استلامها أم
حصل بعد ذلك ، واقتصر نص المنطوق على
احالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى

بما يعتبر قهورا في الحكم يعيبه ويوجب نقضه .

« ومن حيث إنه لذلك يتعين نقض الحكم » .

(القضية رقم ٣١٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولى عتلم و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٣٨

٢٢ مارس سنة ١٩٥٦

اختصاص - إحالة - قوة الأمر المقتضى - صدور حكم بعدم الاختصاص نوعيا وبإحالة النزاع إلى محكمة أخرى - عدم استئناف هذا الحكم وقبوله - حيازة قوة الأمر المقتضى - امتناع إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال عليها النزاع .

المبدأ القانوني

إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا وبإحالة النزاع على محكمة أخرى ترى أنها مختصة بنظره ولم يطقن في هذا الحكم من يرى خلاف هذا النظر بل قبله بتنفيذه وإبداء دفاعه الموضوعي أمام محكمة الإحالة فإن هذا الحكم الصادر في الاختصاص يحوز حجية الشيء المقتضى فيه بحيث يمنع إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال عليها النزاع لأن محل ذلك إنما كان عن طريق استئناف الحكم الصادر بعدم الاختصاص وبالإحالة .

(القضية رقم ٣١٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف و احمد توشه ومحمد متولى عتلم المستشارين) .

أنها فقدت من منقولاته الأشياء المبينة في الكشف المرافق لخطابه المؤرخ في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ - وقد تضمنت المذكرة المقدمة من الطاعة إلى المحكمة الاستئنافية أنه إذا صح ما يزعمه المستأنف عليه فلا وجه لمساءلة المصلحة عما يدعيه لجواز أن يكون الهلاك أو الفقد قد وقع في المنزل أو أثناء الطريق من المنزل في منوف أو إلى المنزل في قنا - ولم يتناول الحكم المطعون فيه هذا الدافع بأي رد - ولم تتضمن أسبابه ما يمكن أن يستفاد منه أن الفقد حصل أثناء نقل الرسالة بمعرفة المصلحة خصوصا وأن شهادة الزوجة والخادمة على ما أثبتته الحكم اقتضت على بيان ما فقد ولم تشهد واحدة منهما بإمكان الفقد وبأنه حصل أثناء النقل بمعرفة المصلحة .

« ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك بأن متاع المطعون عليه نقل أولا من منزله بمنوف إلى محطتها - ثم من محطة قنا إلى منزله بها بعد استلامه وتسليم البوليصة وتحرير المحضر ثم بقي في المنزل الأخير حول أسبوع قبل أن يتقدم المطعون عليه بخطابه إلى المصلحة يشكو إليها فقد متاعه وبطالها بقيمته ومن المحتمل أن يكون الفقد قد حصل في أحد تلك الأماكن بعيدا عن عملية النقل بطريق السكة الحديد وواضح أنه لا وجه لمساءلة الطاعة إلا أن يقوم الدليل المقنع على أن الفقد قد حصل بقيمتها أثناء نقلها للمتاع وهو ما طالبت الطاعة بالتحقق منه في مذكرتها وكان دفاعا جوهريا يجب بحثه ولكن الحكم المطعون فيه أغفل الرد عليه ولم يشر إليه

المركز

و ... حيث إن السبب الأول من أسباب الطعن بتحصيل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان في الإجراءات لأنه لم يثبت فيه تلاوة تقرير التلخيص وفقا لما تقضى به المادة ١١٦ من قانون المرافعات التي تحتم أن يكون التقرير الذي تحال به الدعوى من قاضي التحضير مكتوبا وأن يتلى في الجلسة، وأن خلو الحكم المطعون فيه مما يدل على حصول تلك التلاوة يبطله

و حيث إنه وإن كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه خلا مما يدل على أن تقرير التلخيص قد تلى في الجلسة إلا أن تضمين الحكم هذا البيان أمر لم يوجبه القانون وكل ما فرضه القانون في المادة ١١٦ من قانون المرافعات هو وجوب تلاوة التقرير الذي يحيل به قاضي التحضير الدعوى إلى المرافعة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم — من النص على وجوب إثبات هذا البيان بالحكم — لما كان ذلك وكان الطاعن لم ينف واقعه تلاوة التقرير في الجلسة كما أنه لم يقدم صورة محاضر الجلسات التي نظرت فيها الدعوى بعد إحالتها من قاضي التحضير للتحقق من عدم تلاوة التقرير .

و حيث إن السبب الآخر في النعي على الحكم المطعون فيه بتحصيل في مخالفة القانون إذ أخطأ الحكم تكييف الورقتين المحررتين في ١٥/١٢/١٩٤٥ و ٣١/١٢/١٩٤٦

٢٣٩

٢٢ مارس سنة ١٩٥٦

١ — حكم . بياناته . إجراءات التقاضي . تحضير . البيان الخامس بملأوة تقرير قاضي التحضير المحال به الدعوى إلى المرافعة . تضمين الحكم هذا البيان . غير لازم . وجوب تلاوة ذلك التقرير فقط . تقديم محاضر الجلسات التي نظرت فيها الدعوى بعد إحالتها من قاضي التحضير واجب على من يتمسك ببطلان الحكم .

ب — حكم غيابي . القبول المانع من المرافعة فيه . شرطه . عباراته أوراق لا تقيد أكثر من بيان الملائمة القانونية بين طرفي الحكم . عدم دلالتها على الرضاء به

المبادئ القانونية

١ — إنه وإن كان الحكم قد خلا مما يدل على أن التقرير الذي أحال به قاضي التحضير الدعوى إلى المرافعة قد تلى في الجلسة إلا أن تضمين الحكم هذا البيان أمر لم يوجبه القانون وكل ما فرضه القانون في المادة ١١٦ من قانون المرافعات هو وجوب تلاوة ذلك التقرير ، وعلى ذلك يجب على من يتمسك ببطلان الحكم أن يقدم صور محاضر الجلسات التي نظرت فيها الدعوى بعد إحالتها من قاضي التحضير للتحقق من عدم تلاوة التقرير .

٢ — الرضاء بالحكم الغيابي المانع من قبول المعارضة فيه يجب أن يكون صريحا أو أن يكون ضمنيا بإجراءات أو عبارات تؤدي في مدلولها إلى التيقن من حصول الرضاء بالحكم ، ولا يدل على ذلك عبارات أوراق لا تقيد أكثر من بيان موضوع العلاقة القانونية بين طرفي الحكم .

الورقتين تفيد رضا للطاعن بالحكم — يكون قد أخطأ في تفسير عبارات الورقتين وحملهما غير ماتحتملان من مدلول ظاهر ويكون استخلاصه للنتيجة التي انتهى إليها استخلاصا غير سائغ ويتعين لذلك نقضه » .

(القضية رقم ٢٢٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولي قلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٢٤٠

٢٨ مارس سنة ١٩٥٦

١ — جنسية . جنسية التأسيس المصرية . الطوائف المبينة بالققرات الأربعة الأولى من المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ / ٦ / ١٩٠٠ . شرط اختيارهم من المصريين .

ب — جنسية . جنسية التأسيس المصرية . محل الخروج منها بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا .

ج — جنسية . جنسية التأسيس المصرية . حذف الإشارة إلى من كانوا تحت حماية دولة أجنبية عند وضع المادة الأولى فقرة ثانية من القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٠ — من يفيد من هذا الحذف ؟

د — جنسية . إثباتها . قرائن . قرينة الجنسية المصرية المنصوص عليها بالمادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ . ماهيتها . الفرض منها .

هـ — جنسية . إثباتها . قرائن . قرينة الحالة الظاهرة . عدم وجود ما يمنع قانونا في مصر من الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة أخرى مثبتة للجنسية .

و — جنسية . إثباتها . قرائن . قرينة الحالة الظاهرة . اعتبار الانتماء بجنسية معينة في أحكام صادرة من المحاكم القنصلية مظهرا من مظاهر المعاملة بالحالة الظاهرة ز — جنسية . مواطنو الجزر الأيونية . اعتبارهم يوناني الجنسية بمقتضى الاتفاق المؤرخ ٢٩ / ٣ / ١٨٦٤ المعقود بين بريطانيا واليونان . شرط ذلك .

ح — جنسية . اتفاق ٢٣ / ٣ / ١٨٥٥ المعقود بين اليونان والباب العالي ، والوارد به أنه لا يجوز لإحدى الدولتين أن تتعصب رعايا الدولة الأخرى .

واعتبر ما ورد فيهما متضمنا قبول الطاعن للحكم الغيابي مع أنهما في واقع الأمر تضمنتا إهدار هذا الحكم إذ قامت بمقتضاها علاقة جديدة بين الطرفين على أساس جديد وأن الإشارة الواردة بالورقة الأولى عن الحكم بإثبات التعاقد وهو الحكم الغيابي موضوع الدعوى لم يقصد بها إلا إلى مجرد الإشارة إلى موضوع المعاملة بين الطرفين التي دفع بسببها المبلغ من المطعون عليه للطاعن ، كما خلت الورقة الأخرى مما يشير إلى رضا الطاعن بالحكم الغيابي رضا صريحا أو ضمnia .

« وحيث إن الرضاء بالحكم الغيابي المانع من قبول المعارضة فيه يجب أن يكون صريحا أو أن يكون ضمnia بإجراءات أو عبارات تؤدي في مدلولها إلى التيقن من حصول الرضاء بالحكم — ولما كانت عبارة الورقة المحررة في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٤٥ قد اقتضت على ذكر المبلغ المدفوع من المطعون عليه للطاعن وأن هذا المبلغ قد دفع علاوة على المبلغ الوارد بعقد البيع الوفاقي الصادر عنه حكم إثبات التعاقد كما كانت عبارة الورقة الأخرى المحررة في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٦ قد اقتضت على ذكر المبلغ المدفوع من المطعون عليه للطاعن وبينت أن هذا المبلغ قد دفع « علاوة » على المبلغ الوارد بعقد البيع الوفاقي . وكانت عبارات الورقتين على هذا النحو لا تفيد أكثر من بيان موضوع العلاقة القانونية التي دفعت بسببها تلك المبالغ للطاعن . فان الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بعدم قبول المعارضة في الحكم الغيابي على ما استخلصه من أن عبارات

انصرافه إلى من لم تكن جنسيته اليونانية أو العثمانية ثابتة.

ط — جنسية . شهادات الجنسية . شهادات جنسية صادرة من القنصلية اليونانية . عدم مخالفتها للاتفاقات الدولية الخاصة بجنسية مواطني الجزر الأيونية . حجية هذه الشهادات في حق الجنسية المصرية .

ي — تقض . طعن . دفع . طلب استبقاء الدعوى لدى محكمة النقض والفصل فيها دون إحالتها إلى محكمة الموضوع عند تقض الحكم المطعون فيه . تقديرى للمحكمة . الاعتراض والرد على هذا الطلب . لا يكون موجهاً لا إلى شكل الطعن ولا إلى موضوع أسبابه .

المبادئ القانونية

١ — ان اعتبار الطوائف المقيمة بالفقرات الأربعة الأولى من المادة الأولى من الأمر العالى الصادر في ٢٩/٦/١٩٠٠ الذى يحيل على تطبيق احكامه المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ — اعتبار هذه الطوائف من المصريين مقيد باستثناء هو شرط عام نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة مؤداه الا يكونوا من رعايا الدول الأجنبية او تحت حمايتها ، ولا يغير من اعتبار هذا الشرط قيداً ان الأمر العالى المشار اليه قد اوردته على جوار استثناء اذ قصد الشارع من ذلك أن يسبغ على الرعايا المصريين فحسب جنسية التأسيس المصرية بشرط التوطن دون أن يدعيها من الأجانب من ثبتت جنسيته الاجنبية او من كان في حماية دولة اجنبية إذ ليس لهذا أولئك ان يدعى الجنسية المصرية حتى لو ثبت توطنه واستمرار اقامته بمصر هو وأصوله في الزمن المنصوص عليه بالأمر العالى المذكور والقوانين اللاحقة له .

٢ . الخروج من جنسية التأسيس المصرية

القسامة على التوطن بإحدى الطرق المنصوص عليها قانوناً ، محله أن تكون هذه الجنسية ثابتة غير متنتية وهي لا تثبت إلا بإعادة شرط انتفاء الجنسية الأجنبية فان ثبتت الجنسية الأجنبية فلا مجال لاقول بالجنسية المصرية المؤسسة على التوطن ولا بالخروج منها .

٣ — إن حذف عبارة « من كانوا تحت

حماية دولة أجنبية » عند وضع المادة الأولى فقرة ثانية من قانون الجنسية رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٠ — هذا الحذف لا يفيد أن كل من كان متوطناً في مصر قبل سنة ١٨٤٨ وكان في حماية دولة أجنبية يصبح اعتباره مصرياً ، ولا يفيد من هذا الحذف إلا من كان مصرياً في حماية دولة أجنبية مثل الياستجية وغيرهم من خدمة السفارات والقنصليات الأجنبية ، أما من عداهم فلا يصبح اعتبارهم مصريين متى ثبت أنهم كانوا في حماية دولة أجنبية سواء قبل ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ وقت العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ أو ١٢ من أغسطس سنة ١٩٣٧ تاريخ العمل بمعاهدة مونثرو .

٤ — قرينة الجنسية المصرية المنصوص

عليها بالمادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ لم يكن وضعها في عهد كانت فيه الامتيازات الأجنبية سارية في مصر إلا يقصد تقرير قرينة بسيطة باستلزامها الحيلة الناشئة عن

هذه الامتيازات بالنسبة إلى ساكني مصر ممن لم تثبت جنسيتهم الأجنبية حتى لا يدعى الجنسية الأجنبية من كان يريد الهروب من الذكاليك العامة وقوانين البلاد وقضاء المحاكم الوطنية استنادا إلى القواعد التي كانت يقرها نظام الامتيازات . فهي قرينة احتياطية مؤقتة بسبب الفرض الذي شرعت من أجله وهو افتراض الدولة الجنسية المصرية للساكنين بها الذين لم تثبت جنسيتهم الأجنبية أو المصرية ، كما أنها من جهة أخرى قرينة سلبية لأنها لا تمنح في مواجهة الأفراد جنسية مصرية حقيقية لمن يدعى أنه مصري إذ لا مناص عندئذ من أن يثبت المدعى الجنسية المصرية وذلك من غير أن تعتبر تلك القرينة سنداً في الإثبات ودون أن تعتبر من قبيل القرائن المقررة لمصلحة من يدعى بتمتعه بالجنسية المصرية .

٥ - ليس ثمة ما يمنع قانوناً في مصر من الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة أخرى مثبتة للجنسية سواء أكانت تلك الجنسية هي الجنسية الوطنية أو الأجنبية وسواء أكانت مؤسسة على حق الدم أو الأقاليم .

٦ - الاستناد في ثبوت الجنسية إلى أحكام صادرة من المحاكم القنصلية يتصف فيها المتنازع على جنسيته بجنسية معينة هو استناد سليم إذ أن هذا الاتصاف لا يخرج عن كونه مظهراً من مظاهر المعاملة بالحالة الظاهرة

٧ - إن الاتفاق المؤرخ ٢٩/٣/١٨٦٤

المعقود بين بريطانيا واليونان قد تقرر فيه ضم الجزر الأيونية إلى اليونان فأصبح بهذا الضم مواطنو تلك الجزر يونانيي الجنسية إذا لم يختاروا جنسية أخرى سواء أكانوا مقيمين بتلك الجزر أم بالخارج .

٨ - الاتفاق المؤرخ ٢٣/٣/١٨٥٥

المعقود بين دولتي اليونان والباب العالي والوارد به أنه لا يجوز لأحدى الدولتين أن تفتصب رعايا الدولة الأخرى إنما لا ينصرف إلى من كانت ثابتة جنسيته اليونانية أو العثمانية .

٩ - متى كان الثابت من شهادات الجنسية

الصادرة من القنصلية اليونانية أن المتنازع على جنسيته من أصل يوناني وكانت لا تخالف اتفاق ٢٣/٣/١٨٥٥ المعقود بين دولتي اليونان والباب العالي ، واتفاق ٢٩/٣/١٨٦٤ بين بريطانيا واليونان واتفاق ٢/٢/١٨٩٠ المعقود بين دولتي مصر واليونان والتصريح المشترك الصادر في ٢٣/٥/١٩٠٣ من ممثلي الحكومتين بشأن هذا الاتفاق فإنه يكون للشهادات المذكورة حجتها في نفي الجنسية المصرية .

١٠ - طلب الطاعن في تقرير الطعن

استبقاء الدعوى لدى محكمة النقض والفصل فيها دون إحالتها إلى محكمة الاستئناف إن رأت نقض الحكم المطعون فيه ، هذا الطلب إنما يزوج

لتقدير المحكمة دون توقف على إرادة الخصوم إن هي رأت بعد نقض الحكم وصلاحيه الموضوع للفصل فيه دون إحالة إلى محكمة الموضوع . ومن ثم فإن الاعتراض والرد على هذا الطلب لا يكون موجها لا إلى شكل الطعن ولا إلى موضوع أسبابه ويكون غير جدير بالاعتبار كدفع مانع من قبول الطعن شكلا .

المحكمة

« من حيث إن الطاعنين طلبا في تقرير الطعن أصليا نقض الحكم المطعون فيه والحكم لها بأحقيةهما للميراث في تركات الثلاثة المتوفين بحصة قدرها الثلث . وبصفة احتياطية نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة استئناف القاهرة . فدفع المطعون عليهم بعدم جواز قبول الطلب الأصلي لاسبين : أولها أن الطاعنين لم يثبتا حقهما كوارثين طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية للآن مع منازعة المطعون عليهم لها في ذلك طوال أدوار التقاضي وكان النزاع مقصورا على الفصل في مسألة الجنسية وحدها وثانيهما أن التركة المدعى بها قد آتت إلى المطعون عليهم عن طريق الأيضاء كما هو ثابت من الحكم المطعون فيه والمستندات المقدمة بمراحل التقاضي وهذا السبب مكسب للملكية في كل من القانون المصري واليوناني .

« ومن حيث إن هذا الدفع ليس موجها لا إلى شكل الطعن ولا إلى موضوع أسبابه وإنما هو رد واعتراض على طلب الطاعنين الأصلي باستبقاء هذه المحكمة الدعوى لديها

والفصل فيها دون إحالتها إلى محكمة الاستئناف إن رأت نقض الحكم المطعون فيه . وهذا الطلب إنما يرجع لتقدير المحكمة دون توقف على إرادة الخصوم إن هي رأت بعد نقض الحكم وصلاحيه الموضوع للفصل فيه دون إحالة إلى محكمة الموضوع . ومن ثم يكون الدفع غير جدير بالاعتبار كدفع مانع من قبول الطعن شكلا .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطعن بني على أسباب ثلاثة يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه خالف المادة الأولى فقرة ثانية من كل من قانوني الجنسية الصادرين في سنة ١٩٢٩ وصية ١٩٥٠ من أربعة أوجه : جاصل أولها أن الحكم قضى بالجنسية لليونانية للمتوفين الثلاثة المتنازع على تركاتهم مع أن المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ / ٦ / ١٩٠٣ والذي يحيل عليه قانون سنة ١٩٢٩ في تطبيق أحكامه تنص على أنه « يعتبر حتماً على المصريين المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على محل إقامتهم » ومع أن المادة الأولى فقرة ثانية من قانون سنة ١٩٢٩ تنص على أنه « يعتبر من المصريين كل من يعتبر في تاريخ نشر هذا القانون مصريا بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ / ٦ / ١٩٠٣ وتنص المادة الأولى فقرة ثانية من قانون سنة ١٩٥٠ على أنه « يعتبر من المصريين المتوطنون في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على إقامتهم العادية فيها إلى ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ » ولم يكونوا من

من الأمر العالي الصادر في ٢٩/٦/١٩٠٠ والذي يحيل عليه قانون سنة ١٩٢٩ في هذا الخصوص هي قرينة قانونية وتظل قائمة فلا تزول الجنسية المصرية عن صاحبها إلا بسبب من أسباب الفقد والإسقاط التي نص عليها الشارع وهو ما لم يتوافر في حالة الدعوي . ويتحصل الوجه الثالث في أن الحكم المطعون فيه استند في ثبوت الجنسية اليونانية للمورثين الثلاثة إلى قديمهم بالقنصلية اليونانية وإلى شهادات صادرة منها بتلك الجنسية مع أنه لا يعتد بتلك الشهادات لاثبات خروج المصريين من جنسيتهم المصرية الأصلية كما أن التصديق عليها من وزارة الخارجية المصرية في سنة ١٩٣٣ لا يرقى إلى مرتبة الاتفاق بين دولتين بموجبه ينتقل شخص معين إلى جنسية أخرى غير جنسيته السابقة فضلا عن أن هذا التصديق على شهادات الجنسية ليس إلا لاثبات صحة التوقيعات إلى أن يفصل في المنازعة حول ما تضمنته ولا يمنع تصديق وزارة الخارجية عليها من المنازعة فيها لإثبات حقيقة الجنسية . ويتحصل الوجه الرابع في أن الحكم المطعون فيه ارتكن في ثبوت جنسية المورثين الثلاثة إلى ما صدر من أحكام من المحكمة القنصلية اليونانية في سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٦ و ١٩٤١ بأحقية ورثة انطون وماري وروز مشاقة في الميراث بحجة أن هؤلاء المورثين وصفوا في تلك الأحكام بأنهم يونانيون مع أن جنسيتهم المصرية الثابتة لهم بحكم توطنهم بمصر وفقا للامر العالي الصادر في سنة ١٩٠٠ وقانون سنة ١٩٢٩ لا تسقط بموجب أحكام محاكم القنصليات فضلا عن أنه لم يكن هناك ثمة أحكام بالجنسية

رعيا دولة أجنبية، غير أن الحكم مع صراحة هذه التصوص قد قضي بالجنسية اليونانية للمتوفين الثلاثة مع أنهم من ذوى الجنسية المصرية إذ هي ثابتة بحكم مولدهم وإقامتهم بالديار المصرية إذ أن جدهم الأكبر انطون مشاقه وهو من أسرة أصلها سوري عثماني كما يدل على ذلك اسمها قد ولد بمدينة صور بالشام عام ١٧٧٩ وبعدئذ انتقل إلى مدينة دمياط حيث تزوج بها سنة ١٨١٥ ومات بها عام ١٨٢١ وكان ابنه يوسف والد المورثين الثلاثة قد ولد بها في سنة ١٨١٧ ثم نرح إلى مدينة الاسكندرية وأقام بها هو وأولاده إلى أن توفي عام ١٨٨٥ عما يترتب عليه عملا بالقوانين السالف ذكرها اعتباره هو وأولاده بحكم إقامتهم في مصر إلى ما قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ من المصريين وجنسيتهم المصرية هذه جنسية أصلية ومفروضة ولا يسوغ لأحد ممن يخضعون لها بحكم القانون أن يخرج منها إلا بالتجنس وبالأوضاع التي اشترطها القانون أو بتخلي الدولة التي ينتمي إليها عقابا له أو بالانتقال إلى جنسية أخرى بمرسوم ، ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم المطعون فيه اعتبر الجنسية المصرية موجودة كقرينة مفترضة بالنسبة إلى المتوفين الثلاثة إلا أنها قرينة مدحوضة بالمستندات المقدمة وأنه لا يعمل بها إلا إذا لم يكن ثمة دليل على الانتماء إلى جنسية أجنبية غير مصرية . وهذا الذي قرره الحكم مخالف للقانون لأنه اعتبر الجنسية المصرية الأصلية الثابتة للمورثين الثلاثة عن أبيهم بحكم إقامتهم بمصر كقرينة تقبل الدليل العكسي مع أن قرينة قيام الجنسية بسبب التوطن وفقا للمادة الأولى

بل هي مجرد قرارات مساوية للاعامات الشرعية التي تثبت تحقق الوراثة لصلة النسب الموجبة للميراث ولكنها لا تثبت الأحقية في مال التركة وهذه المثابة لا تخرج تلك الأحكام عن كونها قرارات إجرائية لا تخضع لموضوع النزاع .

« ومن حيث إن الوجه الأول من السبب الأول مردود بأنه لما كانت المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩/٦/١٩٠٠ تنص على أنه « عند إجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ يعتبر حتما من المصريين الأشخاص الآتي بيانهم : وهم أولا المتوطنون في القطر المصري قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ وكانوا محافظين على محل إقامتهم . ثانيا ... وثالثا ... ورابعا ... ويستثنى من الأحكام المذكورة الذين يكونون من رعايا الدول الأجنبية أو تمت حمايتهم » — وكان الأمر العالي السالف الذكر قد أحال عليه المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ الصادر في ٢٧/٢/١٩٢٩ بأن نص في المادة الأولى فقرة ثانية منه على أنه « يعتبر داخلا في الجنسية المصرية بحكم القانون كل من يعتبر في تاريخ نشر هذا القانون (في ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩) مصريا بحسب حكم المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ » — ولما كان ذلك وكان يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون الجنسية رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تعليقا على النص السالف ذكرها « أن مصر وإن كانت تعد فيما مضي من بلاد الدولة العلية إلا أنها كانت تتمتع بشخصية سياسية واجتماعية أبرزت للوطن

المصري وضعها مستقلا وأوجدت صفة خاصة تميزه عن باقي الرعايا العثمانيين الذين يكونون قد حضروا إلى مصر للإقامة بها وكان ذلك هو الأساس لإصدار الأمر العالي في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٠٠ بتحديد من يعتبر حتما من المصريين عند إجراء العمل بقانون الانتخاب الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ وقد تضمن هذا الأمر العالي الاعتراف بالحقيقة الواقعة من وجود صفة مستقلة منذ سنة ١٨٤٨ وهو التاريخ الذي ابتداء منه قيام الجنسية المصرية بالتوطن والإقامة في مصر . وفي ١٩ من إبريل سنة ١٩٢٣ صدر الأمر الملكي رقم ٤٢ سنة ١٩٢٣ بوضع نظام دستوري للدولة المصرية ونصت المادة الثانية منه على أن الجنسية المصرية يحددها القانون . على أن مثل هذا القانون يختلف الاعتبارات لم يصدر إلا في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ فأحيل هذا القانون إلى لجنة الشؤون الخارجية ضمن القوانين الصادرة في المدة من ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية ١٠ من يونيو سنة ١٩٢٦ لفحصها فوضعت اللجنة تقريرا عنه في ٩ من مايو سنة ١٩٢٨ متضمنا الملاحظات الشكلية والموضوعية عليه ... غير أن الدورة البرلمانية المنعقدة في سنة ١٩٢٨ كانت انقضت دون إقرار مشروع التعديلات التي وضعتها لجنة الشؤون الخارجية ... وعملت وزارة الداخلية على استصدار المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ الذي نصت المادة ٢٥ منه على إلغاء المرسوم بقانون الصادر في ٢٦ من مايو سنة ١٩٢٦ « — لما كان ذلك وكان يبين مما سلف ذكره ومن نص المادة الأولى من الأمر العالي الذي يحيل على تطبيق أحكامه المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٩ أن

سنة ١٩٠٠ هو والقوانين اللاحقة له — ويؤيد هذا النظر ماورد بالمادة الأولى فقرة ثانية من القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٠ أنه يعتبر من المصريين « المتوطنون في الأراضي المصرية قبل أول يناير سنة ١٩٤٨ وكانوا محافظين على إقامتهم العادية إلى ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ ولم يكونوا من رعايا الدول الأجنبية » — كما يؤيده أيضا ماورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون المذكور من أن الحكم في المادة الأولى فقرة ثانية قد قصد منه تحديد من يعتبرون أصلا من المصريين دون حاجة لتكرار النصوص السابقة التي تولت تقرير هذه الأحكام — هذا فضلا عن أنه يبين من المراحل التشريعية التي مر بها قانون سنة ١٩٥٠ ومن المناقشة التي دارت حول المادة الأولى منه بمجلس الشيوخ بجلسات ٩ و ١٥ و ٢٢ من مايو و ٢٢ من يونيو و ٣ و ١٠ من يوليو سنة ١٩٥٠ أن مشروع الحكومة لتلك المادة كان من مقتضاه أنه يعتبر مصريا أو داخلا في الجنسية المصرية من كسبها وفقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ بشأن الجنسية المصرية — إلا أن لجنة العدل والداخلية بمجلس الشيوخ رأت أن لا يؤخذ بالاستثناء الوارد في نهاية المادة الأولى من الأمر العالي الذي يحيل عليه المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ الذي أرادت الحكومة في مشروعها استبقاء الاستثناء به . ورأى بعض الأعضاء تأييدا للجنة فيما ذهبت إليه إلا أن وزير الداخلية رد على ذلك بمجلسة ٢٢/٥/١٩٥٠ بقوله إنه إن حذف الاستثناء يصبح رعايا الدول الأجنبية مصريين حتما إذا كانوا من المتوطنين في البلاد المصرية قبل

اعتبار الطوائف المقيمة بالفقرات الأربع الأولى من المصريين مقيدين باستثناء هو شرط عام نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة المذكورة مؤداه أن لا يكونوا من رعايا الدول الأجنبية أو تحت حمايتها . وكان الحكم المطعون فيه قد أقيم على ثبوت الجنسية اليونانية للمتوفين الثلاثة المتنازع على تركاتهم — لشهادات الجنسية المذكورة ولادلة أخرى سائغة كما سيجيء بيانه ، وكان ذلك لا يتفق مع ادعاء التوطن بمصر لكسب الجنسية المصرية وهو ما يستند إليه الطاعنان في الوجه الأول من النعي يكون هذا الوجه غير منتج الاستدلال به — وغير منتج أيضا قول الطاعنين إنه لا يمكن الخروج من جنسية التأسيس المصرية القائمة على التوطن إلا بإحدى الطرق المنصوص عليها قانونا ، ذلك لأن هذا الخروج محله أن تكون الجنسية المصرية المؤسسة على التوطن واستمرار الإقامة بمصر ثابتة غير منتفية وهي لا تثبت إلا بمراعاة شرط انتفاء الجنسية الأجنبية ، فان ثبتت الجنسية الأجنبية فلا مجال للقول بالجنسية المصرية المؤسسة على التوطن ولا بغير من اعتبار هذا الشرط قيدا أن الأمر العالي الصادر في سنة ١٩٠٠ الذي أحال عليه المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ قد أورده على صورة استثناء إذ قصد الشارع من ذلك أن يسوغ على الرعايا المصريين فحسب جنسية التأسيس المصرية بشرط التوطن دون أن يدعيها من الأجانب من ثبتت جنسيتهم الأجنبية أو من كان في حاية دولة أجنبية إذ ليس لهذا أو لذلك أن يدعى الجنسية المصرية حق لو ثبت توطنه واستمرار إقامته بمصر هو وأصوله في الزمن المنصوص عليه بالأمر العالي الصادر في

بالأراضي المصرية يعتبر مصريا ويعامل بهذه الصفة إلى أن تثبت جنسيته على الوجه الصحيح - لم يكن وضعها في عهد كانت فيه الامتيازات الأجنبية سارية في مصر إلا بقصد تقرير قرينة بسيطة استلزمها الحالة الناشئة عن هذه الامتيازات بالنسبة إلى ساكني مصر ممن لم تثبت جنسيتهم الأجنبية حتى لا يدعى الجنسية الأجنبية من كان يريد الهروب من التكاليف العامة وقوانين البلاد وقضاء المحاكم الوطنية استناداً إلى القواعد التي كان يقررها نظام الامتيازات فهي قرينة احتياطية مؤقتة بسبب الغرض الذي شرعت من أجله وهو افتراض الدولة الجنسية المصرية للسكان بها الذين لم تثبت جنسيتهم الأجنبية أو المصرية كما أنها من جهة أخرى قرينة سلبية لأنها لا تمنح في مواجهة الأفراد جنسية مصرية حقيقية إن يدعى أنه مصري إذ لا مناص عندئذ من أن يثبت المدعى الجنسية المصرية وذلك من غير أن تعتبر تلك القرينة سنداً في الإثبات ودون أن تعتبر من قبيل الفرائض المقررة لمصلحة المدعي تتمتع بالجنسية المصرية ويؤيد هذا النظر أنه لو كان قد قصد أن تكون تلك القرينة وسيلة لإثبات الجنسية اطلاقاً لما كان ثمة محل للنص في قانون الجنسية على كسب الجنسية المصرية أو الأجنبية بالطرق المنصوص عليها ومنها التوطن لا مجرد السكن ولكن من البسير أن يستند كل أجنبي إلى كسب الجنسية المصرية بقرينة السكن فحسب وهو ما لم يقصده الشارع .

« ومن حيث إن النعمي بالوجهين الثالث والرابع الخاصين باستناد الحكم المطعون فيه

سنة ١٨٤٨ : وهو ما لم يخطر على بال المشرع ، وبجلسة ١٠ من يوليو سنة ١٩٥٠ انتهى الأمر إلى وضع المادة الأولى فقرة ثانية من قانون سنة ١٩٥٠ على صورتها الآن ذكرها مع حذف الإشارة إلى من كانوا تحت حماية دولة أجنبية ولكن هذا الحذف لا يفيد أن كل من كان متوطناً في مصر قبل سنة ١٨٤٨ وكان في حماية دولة أجنبية يصح اعتباره مصرياً إذ علة هذا الحذف حسبما يبين من المناقشة بجماسة ٢٢/٥/١٩٥٠ والجلسات التالية الآن ذكرها أن عهد بسط الحماية الأجنبية قد انتهى بمعاهدة منترو وعلى ذلك لا يفيد من هذا الحذف إلا من كان مصرياً في حماية دولة أجنبية مثل الياستيجية وغيرهم من خدمة السفارات والقنصليات الأجنبية أما من عداهم فلا يصح اعتبارهم مصريين متى ثبت أنهم كانوا في حماية دولة أجنبية سواء قبل ١٠ من مارس سنة ١٩٢٩ وقت العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ أو ١٢ من أغسطس سنة ١٩٣٧ تاريخ العمل بمعاهدة مونترو .

« ومن حيث إن الوجه الثاني من السبب الأول الخاص بالنعمي على الحكم خطأ لا اعتباره أن قرينة الجنسية المصرية مدحوضه بالمستندات المثبتة للجنسية الأجنبية هو نعي مردود بما سبق الرد عليه في خصوص عدم الجنسية المصرية أصلاً وهي جنسية التأسيس التي بنى عليها الطاعنان جنسية المتوفين الثلاثة هم وأصولهم بالتوطن في مصر - ومردود أيضاً بأن تلك القرينة - وقد نص عليها بالمادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ التي جاء بها - أن كل شخص يسكن

إلى الشهادات والأحكام الصادرة من القنصلية اليونانية هو نعي مردود بما قرره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه من أن « جنسية انطون ومارى وروز وهى الجنسية اليونانية قد ثبتت أولا من خطاب مرسل من المتوفين الثلاثة إلى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩/٥/١٩١٧ وورد به (بأنهم جميعا مولودون بالاسكندرية ومقيمون بالقاهرة وأن عائلة مشاقه معروفة بمصر على أنها من أصل يوناني ولكن بغض النظر عن هذه الجنسية فإنهم طوال حياتهم لم يلجأوا إلى قنصلية اليونان ... ولا يمتون إلى دولة اليونان ... لذلك فإنهم يرغبون في التنازل عن الجنسية اليونانية ليقبوا رعية محلية مع استمرارهم بالانتماء بالحماية البريطانية التي منعت لهم بنوع خاص) — ثم استورد الحكم إلى القول بأن عبارة هذا الخطاب وإن تضمنت المسائل المتقدمة الذكر إلا أنها تضمنت أيضا أن عائلة مشاقه معروفة في مصر بأنها من أصل يوناني كما تضمنت أن المتوفين الثلاثة يرغبون في التنازل عن الجنسية اليونانية ليقبوا رعية محلية الأمر الذى يدل في وضوح على أنهم كانوا معروف عنهم أنهم يونانيو الجنسية ولظروف خاصة أرادوا التنازل عن تلك الجنسية . ومما هو جدير بالذكر أن طلب المتوفين لم يجب إذ أنه قد رفضه المستشار القضائي الانجليزي بمقولة إن منحهم الجنسية اليونانية خطأ لا يبرر سحبها منهم .

ثانيا — ثبتت الجنسية اليونانية للمتوفين من الكتاب المؤرخ ٩ يونيه سنة ١٩٥٠ المرسل من مستشار الرأى بمجلس الدولة إلى وزارة الداخلية الموزع بالملف تحت رقم ٤٧/٢٢/٤٠

المضموم للقضية وورد من بين ما تضمنه أن قسم قضايا وزارة الداخلية قد أوضح جميع الظروف والملاسات التي تحيط بجنسية عائلة مشاقه واستعرض الطلب المقدم من انطون ومارى وروز إلى وزارة الخارجية في سنة ١٩٣٣ بالتماس التصديق على شهادات جنسيتهم اليونانية وقد صدقت الوزارة على طلباتهم على أساس أنهم مقيدون بسجلات القنصلية اليونانية وظاهر من قرار وزارة الخارجية الخاص بالموافقة على شهادات جنسيتهم أنهم توفوا على جنسيتهم اليونانية ... » ومردود أيضا بما قرره الحكم المطعون فيه من أن الجنسية اليونانية للمتوفين الثلاثة ثابتة من الأحكام الصادرة في سنى ١٩٣٤ و ١٩٣٦ و ١٩٤١ من المحاكم القنصلية اليونانية والخاصة بتحقيق الميراث عنهم إذ وصفوا فيها بأنهم يونانيو الجنسية ومن الشهادات الصادرة من المفوضية اليونانية المودعة ضمن ملف أسرة مشاقه وتفيد أن المتوفين الثلاثة يرجعون بأصلهم إلى الجزائر الأيونية . وأنه على إثر ضم تلك الجزائر إلى اليونان حصلوا على الجنسية اليونانية بمقتضى معاهدة ٢٩ من مارس سنة ١٨٦٤ كائين من خطاب المستشار الملكي إلى وزارة الداخلية أنه في سنة ١٩٣٣ طلب المورثون الثلاثة من وزارة الخارجية التصديق على شهادات الجنسية اليونانية لقيدهم بسجلات القنصلية فوافقت الوزارة على ذلك وأن تلك الجنسية ليست ثابتة فحسب من الحالة الظاهرة بل هى ثابتة من سندات عديدة تؤيد هذه الجنسية — وهذا الذى قرره الحكم هو استخلاص موضوعي سائغ لا مخالفة فيه للقانون ويستقيم به قضائه ولا يعرجه ما استند

إليه الحكم من أحكام المحاكم القنصلية لأنها وإن كانت في ذاتها قرارات إجرائية تحقق الوراثة لصلة النسب الموجه للميراث ولا تخمس موضوع النزاع بالأحقية في مال التركة على أساس الجنسية اليونانية التي اتصف بها المتنازع على تركاتهم إلا أن الانحصاف بهذه الجنسية لا يخرج عن كونه مظهرا من مظاهر المعاملة بالحالة الظاهرة التي ارتكن إليها الحكم وهو ارتكن سليم كما سيأتي ذكره عند بحث السبب الثاني من أسباب الطعن أما استناد الحكم إلى شهادات الجنسية وباقي المستندات العديدة التي أخذ بها وأثر عليها بالاطلاع وبتقديمها في الدعوى فهو استناد سائق ذلك أن من تلك المستندات ما هو صادر قبل العمل بقانون الجنسية العثماني الصادر في سنة ١٨٣٩ وهي الشهادة المؤرخة في ٥ يونيه سنة ١٩٤٩ ويستفاد منها أن يوسف ميسا كيس (الذي لا نزاع في أنه يوسف مشاقه والد المورثين الثلاثة) كان مشمولاً بالحماية البريطانية وأنه من جنس أبوني - وتذكروا المرور المؤرخة في ٦ يوليه سنة ١٩٤٩ وجواز السفر المؤرخ في ١ يوليه سنة ١٨٥٠ وقد ورد بهما أن يوسف تحت رعاية الانجليز وممي في جواز السفر باسم يوسف ميسا كيس ومنها الشهادة المؤرخة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٥٢ المسماة من قنصل بريطانيا بالاسكندرية إلى يوسف ميسا كيس وذكرها أنه مشمول بالحماية البريطانية وأنه من أصل أبوني بالجزر الأيونية ومنها ما هو صادر بعد العمل بقانون الجنسية العثماني وهي الشهادة المؤرخة في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩١٢ والصادر من القنصلية العثمانية في أثينا أن يوسف ميسا كيس من

أصل أبوني ورعية دولة اليونان وقيد هو وأولاده أنطون وماري وروز (المورثين الثلاثة) بدفاتر القنصلية اليونانية وكذلك الشهادات الصادرة من القنصلية اليونانية لأنطون ميسا كيس في السنوات من ١٨٨٥ إلى سنة ١٩١٤ لاتبائه إلى دولة اليونان. لرجوعه لأصله إلى الجزر الأيونية والخطاب المؤرخ في ١٠ فبراير سنة ١٨٩٠ والصادر من قنصل بريطانيا إلى أنطون ميسا كيس ووارد به أنه تقرر وفقا لتعليمات وزارة الخارجية المصرية سحب الحماية البريطانية من أفراد عائلة مشاقه بعد أن أصبح ادعائهم تلك الحماية لا مبرر له ومنها الشهادات المؤرخة ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٣ وجاء بها: قيد أنطون وماري وروز ميسا كيس بسجلات القنصلية اليونانية لأنهم من أصل أبوني ومصدق على هذه الشهادات من محافظة مصر ومنها الخطاب المؤرخ في ٩ من يوليه سنة ١٩٥٠ المؤرخ بملف الجنسية والذي أشار إليه الحكم وقد أرسل من مستشار الرأي بمجلس الدولة إلى مدير إدارة الجنسية وورد به أن أنطون وماري وروز طلبوا من وزارة الخارجية التصديق على شهادات بحسبهم اليونانية وقد وافقت الوزارة على ما اشتملت عليه تلك الشهادات على أساس أنهم مقيدون بسجلات القنصلية اليونانية ومنها كتاب قسم قضايا الحكومة المؤرخ ٢/٥/١٩٤٣ بأن عائلة مشاقه وإن كانت قد حضرت إلى مصر من سوريا إلا أنها ليست متصرفة بالرعية العثمانية بل هي من الجزر الأيونية وكانت متصرفة بالحماية البريطانية مع انصافها بالجنسية اليونانية وكانت وزارة الخارجية المصرية تعترف لهم بذلك الجنسية

وبين من هذا الذي سلف ذكره وأقيم عليه الحكم أن شهادات الجنسية اليونانية وشهادات الحماية البريطانية ليوسف ميساكيس وأولاده منذ سنة ١٨٤٩ هي شهادات لها حجيتها في نفي الجنسية المصرية عن المتوفين. الثلاثة ووالدهم يوسف ميساكيس ولا يصح القول بأن الأوراق السالف ذكرها تخالف الاتفاقات الدولية ذلك أن الاتفاق المؤرخ ٢٩ مارس سنة ١٨٦٤ المعقود بين بريطانيا واليونان قد تقرر فيه ضم الجزر الأيونية إلى اليونان فأصبح بهذا الضم مواطنو تلك الجزر يوناني الجنسية إذا لم يختاروا جنسية أخرى سواء أكانوا مقيمين بتلك الجزر أم بالخارج . كما أن الاتفاق المؤرخ في سنة ١٨٥٥ والمعقود بين دولتي اليونان والباب العالي والوارد به أنه لا يجوز لأحدى الدولتين أن تحتصب *soustraire* رعايا الدولة الأخرى إنما لا ينصرف إلى من كانت تباية جنسيته اليونانية أو العثمانية — كما أنه لا جدوى للطاعتين من التحدى باتفاق ٢ فبراير سنة ١٨٩٠ المعقود بين حكومتى مصر واليونان والتصریح المشترك في ١٣/٥/١٩٠٣ من ممثلي الحكومتين بشأن الاتفاق المذكور فيما تضمنته من أنه يشترط لاعتبار الشخص ذا جنسية يونانية في أية حال من الأحوال المشار إليها في اتفاق ١٨٩٠ أن يكونوا من أصل يوناني — لا جدوى للطاعتين من التحدى بذلك إذ أن الحكم المطعون فيه قد حصل بحق على ما سبق بيانه أن مورث المتوفين الثلاثة من أصل يوناني لا من أصل سوري . إن ما ينهأ الطاعنان على الحكم المطعون فيه من عدم أخذه بالشهادات الصادرة من مطرانية

الروم الكاثوليك والمؤرخة ١١/٩/١٩٠٩ و ١٠/٩/١٩٤٩ والتي يدعى بها الطاعنان أن المتوفين الثلاثة يرجعون إلى أصل عثماني بمقولة إن جدم الأكبر جرجس بن يوسف مشاقه ولد في مدينة صور عام ١٧٢٣ ثم توفى في عام ١٧٦٠ في قرية قانا التابعة لمدينة صور وأن إبراهيم بن جرجس هو والد جدم انطون مشاقه ، فهو نعى لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل الذي لم يأخذ به الحكم ورجح عليه المستندات السابق الإشارة إليها والمؤيدة بموافقة وزارة الخارجية المصرية موافقة لا تخالف الاتفاقات الدولية مما يكفي لحل الحكم وبستقيم به قضائه .

« ومن حيث إن الطاعنين يتعيان في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون إذ أخطأ في فهم المقصود من الحالة الظاهرة كوسيلة إثبات للجنسية المتنازع عليها ومبنى الخطأ في هذا الفهم القانوني يحصل في ثلاثة أوجه حاصل أولها أن الحكم قرر أن مقطع النزاع هو ما إذا كانت تركات المورثين الثلاثة تخضع لقانون الجنسية اليونانية التي كانت لهم ونوفرا عليها أم يسمح لآخرين بعد سنين عدة بإثارة النزاع في أمر هذه الجنسية لتطبيق قانون آخر غير قانون الجنسية التي مات عليها المورثون فقال الحكم المطعون فيه « إن المحكمة لا ترد في الموافقة على الرأي الذي أخذ به الحكم الابتدائي من أن الجنسية اليونانية التي لم يتنازع في أمرها المتوفى قبل وفاته والتي مات عليها وظهر بها وظل سنين عدة يتمتع بها هي دون شك الجنسية التي يتولد عنها القانون الذي يسرى على التركية » ثم جاء الحكم في

هذا فضلا عن أنه ليس في التشريع المصري ما يميز إثبات الجنسية الوطنية أو الأجنبية بالحالة الظاهرة لأن المادة ٢٢ من قانون الجنسية الصادر في سنة ١٩٢٩ تفرض الجنسية المصرية لجميع السكان ويصحب معاملتهم بهذه الصفة إلى أن تثبت الجنسية الأجنبية على الوجه الصحيح وأنه وإن كان التشريعان الفرنسي والبلجيكي يبيحان إثبات الجنسية بالحالة الظاهرة إلا أنهما يقصران هذا النوع من الإثبات على الجنسية الوطنية دون الجنسية الأجنبية بشرط أن يثبت المواطن توافر عناصر الحالة الظاهرة لمدة ثلاثة أجيال على الأقل وقد ذهب القضاء الفرنسي إلى حذر رفض الاعتراف بالجنسية الأجنبية ولو كان أساسها نصوص تشريع أجنبي متى ثبت لديه أن ليس بصفة حقيقية تربط الشخص بالإقليم المستند إلى قانون جنسيته ومن ثم فلا وسيلة للطعون عليهم لإثبات الجنسية اليونانية أمام القضاء المصري إلا بأن يثبت من يدعى هذه الجنسية قيامها وفقا لنصوص القانون الوطني أو أنه قد اكتسب الجنسية الأجنبية وفقا لنصوص قانون دولي وعلى من يدعى ذلك إثبات هذه النصوص — ويتحصل الوجه الثالث في أن الحكم المطعون فيه قد قرر أن المورثين الثلاثة اكتسبوا الجنسية اليونانية بناء على الحالة الظاهرة مع أنه لقيامها ووجودها يجب أن يتوافر فيها ثلاثة عناصر وهي الاسم والشهرة والمعاملة وبشرط مرور ثلاثة أجيال على نشوء هذه العناصر مجتمعة وهو ما لم يقيم الحكم للطعون فيه عليه قضاءه بل اكتفى بالقول بثبوت الجنسية اليونانية للمتنازع في تركاتهم رغم اشتبارهم باسم مشاقه وهو اسم سوري وليس اسما يونانيا ورغم عدم مرور ثلاثة أجيال،

شأن الحالة الظاهرة باستعراض طويل لبعض أحكام المحاكم المختلطة اختلفت فيما بينها على تحديد تلك الحالة ومفهوم ما قاله إن التركات الثلاثة يحكمها قانون الجنسية الظاهرة لا الجنسية الحقيقية مع أن هذا القول لم يقل به أحد ونحذف لنص المادة ١٧ من القانون المدني ومنع أن القول بأن المورثين الثلاثة عاشوا وماتوا يونانيين هو قول لم يقيم عليه دليل أما قول الحكم بأن أصحاب التركات الثلاثة لم ينازعوا في جنسيتهم اليونانية قبل وفاتهم ففضلا عن أنه لا يؤدي إلى إثبات قيام الحالة الظاهرة بشروطها وأركانها فإن الجنسية لا تثبت صحتها في النزاع على تركتها لا بشرط أن يثار النزاع بشأنها قبل وفاة من يدعيها بل الطبيعي أن يكون النزاع فيها في هذه الحالة بعد وفاة المورث ولا يقدح في ذلك أن تكون المنازعة قد أثبتت بعد مرور أعوام على الوفاة ما دامت حقوق المنازع لم تسقط بمضي المدة ويتحصل الوجه الثاني في أن الحكم قد أخطأ إذ استند إلى الحالة الظاهرة كأساس لثبوت الجنسية الحقيقية لأن تلك الحالة ليست إلا وسيلة لإثبات الجنسية الأصلية المقررة بقوة القانون ولا يلجأ إليها عند صعوبة الاستناد إلى وسيلة أخرى وبشرط أن تكون وسيلة لإثبات الجنسية الوطنية لا الأجنبية كما أن مجال الاعتماد عليها إنما يكون عند ما يدعى بها الخصم لإثبات الجنسية المؤسسة على حق الدم فيتبع الولد جنسية أبيه بالنسب ولا يمكن الاستدلال بها كما هو الحال في الدعوى على ثبوت الجنسية المؤسسة على حق الإقليم بالتوطن فيه

« ومن حيث إن هذا السبب في كافة وجوهه مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه على الجنسية الظاهرة دون الجنسية الحقيقية كما قال الطاعنان بل أقيم في جوهره على أن ما ثبت من أن المورثين الثلاثة من أصل يوناني وفقاً للمستندات والأوراق التي تقطع في ثبوت هذا الأصل وهي التي سبق الإشارة إليها عند الرد على السبب الأول ثم أضاف الحكم إلى ذلك أن الحالة الظاهرة للمورثين الثلاثة تؤيد هذه الحقيقة الناجية وأن تلك الحالة قد ثبتت من وثائق عدة منها إعلان المخوفين عن جنسيتهم اليونانية وذيوع اشتهارهم بها وتمسكهم بها هم أنفسهم في تصريحهم بمعاملاتهم الشخصية وذلك لقيدهم وقيد والدهم لهم بدفتر القنصلية اليونانية باسم مساكيس وهو اسم يوناني لعائلتهم فلم تنازع الحكومة المصرية في هذا القيد ولتصريحهم بأنهم يونانيو الجنسية في الخطاب المؤرخ في ١٩/٥/١٩ وتقاضيتهم أمام القنصلية اليونانية على هذا الاعتبار - فلا على محكمة الموضوع إن هي اعتمدت على الحالة الظاهرة الثابتة على ما سلف ذكره بعناصرها الثلاثة وهي الاشتجار باسم الأب واسم العائلة nomen والاشتهار بمعاملة الأب بولده tractus والاشتهار بالمعاملة عند الجمهور fama - ولا خطأ فيما استندت إليه المحكمة لأنه ليس ثمة ما يمنع قانوناً في عنصر من الأخذ بالحالة الظاهرة كقريفة احتياطية معززة بأدلة أخرى مثبتة للجنسية سواء أكانت تلك الجنسية هي الجنسية الوطنية أو الأجنبية وسواء أكانت مؤسسة على حق الدم أو الأقليم - ذلك أن الشارع المصري لم

يستبعد قرينة الحالة الظاهرة في إثبات الجنسية الأجنبية أو الوطنية كقريفة تؤيد أوراق الدعوى ومستنداتها كما فعل الحكم المطعون فيه - وعلى ذلك يكون سبب النعي غير سديد ولا عيرة بما أورده الحكم المطعون فيه من قرارات أخرى ذكرها من باب التريد وأشار إليها الطاعنان في سبب النعي إذ أنه محمول على ما سلف ذكره وهو ما لا غائده فيه .

« ومن حيث إن الطاعنين ينبغي أن السبب الثالث على الحكم المطعون فيه بطلانه لقصوره في التسيب وإهداره دلالة المستندات ومسوخ واقعة الدعوى - أما مبنى القصور فيتجلى في ثلاثة أوجه حاصلها أن الحكم أقيم على ثبوت الجنسية اليونانية لأصحاب التركات المتنازع فيها بدلائل تستند إلى وضع قانوني معترف به من الحكومتين المصرية واليونانية بالتصديق على شهادات الجنسية اليونانية - غير أن الحكم لم يبين الأساس القانوني الذي به يعتبر هذا التصديق دليلاً على اعتراف الحكومة المصرية مع أن هذه المضادقة لم يقل أحد أنه يقصد منها إيجاد وضع قانوني بين الحكومتين كما أن الحكم استدلل في ثبوت الجنسية اليونانية للمورثين الثلاثة بمعااهدة مارس سنة ١٨٦٤ التي عقدت بين بريطانيا واليونان والمدعى أنه بموجبها انتقلت أسرة مشتاقه من الجنسية البريطانية إلى الجنسية اليونانية غير أن الحكم لم يستظهر نص تلك المعاهدة - كما لم يتحدث عن مركز رعايا دولة اليونان المقيمين بمصر والذين كانوا بحسب الأصل من الرعايا العثمانيين مع أن أفراد أسرهم مشتاقه

وهم من هؤلاء الرعايا ما كان يعترف لهم أصلا بحق الدخول في الجنسية اليونانية خلسة وهذا متفق عليه في معاهدة ٢٣ مارس سنة ١٨٥٥ بين الدولة العلية والدولة اليونانية كما هو منصوص عليه باتفاق ٢/٢/١٨٩٠ بين مصر واليونان ومن أحكامه أنه لا يعترف بالجنسية لمن يقيم في مصر إلا إذا ثبت حقيقة أنه من الجنس اليوناني ومع ذلك لم يبين الحكم ما اشتمل عليه الاتفاقان المذكوران — هذا إلى أن الحكم استند في ثبوت الجنسية اليونانية للمتنازع في تركائهم إلى الأحكام الصادرة من المحاكم للقنصلية مع أنها إشارات إجرائية بثبوت الوراثة دون إثبات الأحقية في التركة — وأما مبنى إهدار الحكم للمستندات القاطعة في الدعوى فمن وجهين : حاصل أولها أن الحكم قد أصدر حكم مجلس الدولة الصادر في ٢٢/٣/١٩٥٢ والذي قرر ثبوت الجنسية المصرية لروبير سليم مشاقه أحد الطاعنين مؤسسا قضاءه على أن روبر من أسرة مشاقه وأن أصل الأسرة ومنبثها يرجع إلى جده الأكبر أنطون مشاقه وهو الجد الأكبر للمتوفين الثلاثة متوطن في مصر إلى ما قبل أول يناير سنة ١٨٤٨ إذ أقام بدمياط من سنة ١٨١٥ وتوفي بها سنة ١٨٢١ وأن أفراد أسرته المتطابقين امتد بهم التوطن والاقامة حتى صدور قانون سنة ١٩٢٩ وأن أفراد أسرة مشاقه لهم الحق في أن يعتبروا مصريين بحكم القانون وفقا للبادة الأولى فقرة ثانية من قانون سنة ١٩٢٩ وقال الطاعن بمجلس ١٨ يناير سنة ١٩٥٥ أمام هذه المحكمة أنه لا يبعد عما أثاره عن نفيه في خصوص حكم

مجلس الدولة إلا أن يتمسك به كسائده له دلالة في إثبات الجنسية . ويحصل الوجه الثاني في أن الحكم أصدر دلالة الخطاب الذي أرسله أنطون مشاقه إلى وزارة الخارجية في ١٠ أكتوبر سنة ١٩٣٠ وطلب فيه اتفاده إلى الجنسية المصرية كما لم يأخذ الحكم بخطاب ٩ مايو سنة ١٩١٧ المرسل من المتوفين الثلاثة إلى وزارة الخارجية وقرروا فيه أنهم لا يمتنون إلى دولة اليونان بعلة وانهم وإن كانوا قد عرفوا في مصر بأنهم من أصل يوناني إلا أنهم يودون البقاء على الرعية الحماية مع تمتعهم بالحماية البريطانية وأنه وإن كانت وزارة الخارجية رفضت طلبهم إلا أن مفاد هذا الخطاب يدل على إنكار الأصل اليوناني والاعتراف بالرعية المحلية — أما مبنى مسخ واقعة الدعوى فيتحصل في أن الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه قد قررا أن الفصل في الدعوى لا يتطلب إلا معرفة الجنسية اليونانية التي كان يتمتع بها المتوفون الثلاثة طوال حياتهم وأنه لا يمكن قبول أية منازعة بعد ثبوت جنسية معينة لشخص كان يتمتع بها حال حياتهم مع أن المتوفين انقسم نازعو حال حياتهم في تبعيتهم لدولة اليونان بالخطاب الصادر منهم في ٩/٥/١٩١٧ .

ومن حيث إن النعي على الحكم المطعون فيه بالأوجه الثلاثة المتعلقة بالقصور لعدم تحمسه عن الأسس القانونية الذي بنيت عليه مصادقة الحكومة المصرية على الجنسية اليونانية للمتوفين الثلاثة ولعدم بيان نصوص الاتفاقات المؤرخة سنة ١٨٦٤ و١٨٥٥ سنة ١٨٩٠ وعدم بيان عناصرها الظاهرة

يوسف وأولاده المتوفين الثلاثة يونانيو الجنسية لأنهم من أصل أيوني لا من أصل سوري فلا سبيل على الحكم لترجيحه مستندا أو دليلا على آخر وذلك بعدم الأخذ بما ورد في أسباب الحكم الذي صدر من مجلس الدولة بشأن جنسية روبر سليم مشاقه وترجيحه ما تقطع به المستندات التي قدمت إليه والتي سبق الإشارة إليها.

« ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومن ثم يتعين رفضه » .

(القضية رقم ١ سنة ٢٥ ق « أحوال شخصية » رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد العزيز سليمان وكيل المحكمة وعمود عباد واسحق عبد السيد وأحمد قوشه المستشارين) .

٢٤١

٢٩ مارس سنة ١٩٥٦

١ — حوالة . نفاذها . ترب جميع آثار الحوالة في حدود المبلغ الثابت بذمة المدين حتى تاريخ إعلانه بالحوالة
ب — قوة الأمر المنقضى . حوالة . حكم قضى بصحة ونفاذ الحوالة . أسبابه المرتبطة بمنطوقه تكون معه وحدة لا تقبل التجزئة . تحوز قوة لأمر المنقضى كالمنطوق .

المبادئ القانونية

١ — تعتبر الحوالة منتجة لجميع آثارها في حدود المبلغ الثابت بذمة المدين حتى تاريخ إعلانه بالحوالة سواء بالنسبة للمحيل أو المحال عليه أو الغير .

٢ — متى كانت القرارات القانونية التي تضمنتها أسباب الحكم مرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه القاضي بصحة ونفاذ الحوالة وداخلته في بناء الحكم وتأسيسه ولازمة للنتيجة التي انتهى إليها

ولا استناده إلى أحكام المحاكم القنصلية هو نعي مردود بما سبق الرد عليه في السجين الأول والثاني من أسباب الطعن — وأما ما ينهيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه مسخه لواقعة الدعوى إذ لم يبحث أصل « ذمها » أسرة مشاقه وإهداره ومسخه لخطاب ٩ مايو سنة ١٩١٧ المرسل من المتوفين الثلاثة إلى وزارة الخارجية المصرية بطلبهم الجنسية المصرية وخطاب ١٠/١٠/١٩٣٠ الذي طلب فيه أنطون مشاقه أحد المتنازع على تركاتهم من وزارة الخارجية انتهاء إلى الجنسية المصرية فهو نعي فضلا عن أنه مردود بما أقيم عليه الحكم فيما سلف ذكره فانه نعي متعلق بتقدير الدلائل وفهم الواقع مما لا سبيل معه للنعي على ما استخلصه قاضي الموضوع من هذا الفهم للدلالة السائغة التي استقام بها قضاؤه — وأما ما ينهيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه من إهداره لحكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ٩/١٠/١٩٥٣ فهو نعي مردود بأن الطاعنين انتهيا أمام هذه المحكمة إلى القول بأنهما لا يتمسكان بحكم مجلس الدولة كحكم له قوة للشيء المحكوم فيه بل كجرد مستند من مستندات الدعوى يفيد في نظرهما ثبوت أن أنطون الجد الأكبر لأسرة مشاقه وولده نقولا من أصل سوري وأنهما توطنا باستمرار في مصر وهذا الذي انتهى إليه الطاعنان يعتبر جدلا موضوعيا في مستندات الدعوى التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة . ولما كان الحكم المطعون فيه لما سبق بيانه قد برر قضاؤه بأسباب سائغة ومستندات يستفاد منها أن

وتكون مع منطوقه وحدة لا تقبل التجزئة كان لها حجية لازمة كمنطوق الحكم ومافيه من إعادة البحث في الدين المقرر بتلك الحوالة وتحقيق أوصافه من حيث الوجود أو تعيين المقدار مادام الحكم قد جلا هذه الأوصاف صراحة.

المحكم

د ... من حيث إنه مما ينهض الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ حالت حجية الشيء المقضي فيه بالحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٧ في شأن الدين المترتب في ذمة المطعون عليهم لمورث الطاعنين بمقتضى الحوالة الصادرة إليهم من ورثة عنجوري في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٣٢ والمعلنة من مورثي المطعون عليهم في أول مارس سنة ١٩٣٢ وفي تحديد مقداره وصحة الحوالة به ونفاذها بمقولة إن حكم ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٧ المشار إليه لم يتعرض إلا لمصلحة الحوالة دون أن يلزم المطعون عليهم بدفع مبلغ معين أو إيداعه مع فوائده خزينة المحكمة وأنه لا يتعارض مع حكم محكمة الاستئناف الصادر بين الخصوم في ١٠ من فبراير سنة ١٩٤٤ والذي قضى بأن دين هذه الحوالة غير محقق الوجود ولا معين المقدار وأنه يجب خصم مادفعه المطعون عليهم من رصيد الثمن إلى البنك العقاري ولنفس البائعين منذ سنة ١٩٣٥ حسب الاتفاقات التالية لعقد الحوالة مما كان يستنفذ ما بذمتهم من الثمن فلا يبقى منه ما تصح به الحوالة وتأسيساً على هذا النظر اعتبر الحكم المطعون فيه أن النزاع في وجود دين الحوالة

جدي مما يستوجب إلغاء إجراءات التنفيذ التي شرع فيها مورث الطاعنين وفي هذا الذي قرره الحكم المطعون فيه إخلال بحجية الشيء المقضي فيه لأن محكمة الاستئناف المختلطة بعد أن استعرضت في أسباب حكمها الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٧ أصل الدين وماسدده المطعون عليهم منه حتى تاريخ الحوالة وإعلانها في أول مارس سنة ١٩٣٢ وما احتفظ به على أوسع القروض بوفاء أقساط دين البنك العقاري ومع عدم اعتدادها بالاتفاقات اللاحقة لتاريخ إعلان الحوالة خلصت المحكمة من ذلك إلى أن ذمة المطعون عليهم عند صدور الحوالة كانت مشغولة بما يكفي لما تصح به الحوالة وأسباب هذا الحكم مع ما لها من ارتباط وثيق بمنطوقه القاضي بصحة الحوالة ونفاذها تمنع من إعادة الجدل والمناقشة في خصوص دين الحوالة المراد التنفيذ به والبحث في تحقق وجوده وتعيين مقداره على خلاف ما جرى به خطأ قضاء الحكم المطعون فيه على أن المحكمة رغم هذا المانع قضت خطأ بإلغاء إجراءات التنفيذ دون أن تبحث في وجوه هذه المنازعة وتركت أمر تصفيتها لمحكمة أخرى مع أن تلك وظيفتها وما شرعت بدعوى المعارضة في التنبيه إلا لمثل ذلك هذا فضلاً عن أنها غفلت عن حقيقة ثابتة في الدعوى وهي إيداع للمطعون عليهم مبلغ ٣١٧٨ جنيناً بخزينة المحكمة على اعتبار أنه الرصيد الباقي بذمتهم من الثمن وهو يؤدي ذلك الإقرار منهم كان كافياً وحده لأن يحيز التنفيذ لأن مجرد الإيداع لا يبرئ إلا إذا اقترن بعرض حقيقي فسكوت الحكم عن الرد على ذلك رغم تمسك

الطاعنين به لدى محكمة الاستئناف بجملة مشوبا
باعتصور بطلانه فوق خطئه في القانون مما
يجب نقضه .

« ومن حيث إن هذا النعي في عمله ذلك
أنه متى كان بين من سراجمة الحكم الصادر
من محكمة المنصورة المختلطة بتاريخ ٣٠ من
أبريل سنة ١٩٤٦ في الدعوى رقم ٣٤٦ من
سنة ٥٦ ق والمؤيد بالحكم الصادر من محكمة
الاستئناف المختلطة في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٧
أن مورثي المطعون عليهم كانوا يتمسكون
في تلك الدعوى بصورية الحوالة الصادرة إلى
مورث الطاعنين وببطلانها لعملة بها بتحويل
جزئي ولانعدام عملها وسببها وأن المحكمة
بمقتضى أرجح هذه المنازعة وخلصت منها إلى
عدم ثبوت صورية الحوالة وجواز ورودها
على تحويل جزئي وأنها صحيحة في سببها
وعملها وقد اقتضى البحث توصلا لهذه النتيجة
أن عرضت المحكمة لرصيد حساب الدين بين
المطعونين وتعرف ما صارت توفيقته وما بقي
بذمة مورثي المطعون عليهم كأساس للبحث
في صحة الحوالة واستظهرت ما يجب تركه
والاحتفاظ به بيد المدينين لوفاء كامل الدين
المطلوب للبنك العقاري حسب القامت بمقتود
البيع وانفاقات الصالح المبرمة بين البائعين
والمشتريين « مورثي المطعون عليهم « في يناير
سنة ١٩٣١ وقد قطعت المحكمة يومئذ بأنت
ما بذمة مورثي المطعون عليهم حتى تاريخ
إعلانهم بالحوالة في أول مارس سنة ١٩٣٢
يكفي لتغطية هذه الحوالة ويصح بتفادها
كما صرحت بعدم الاحتجاج على مورث
الطاعنين بالاتفاقات التالية لتاريخ إعلان

حوالته التي تمت بين البائعين والمدينين والمحال
عليهم « مادامت هذه الحوالة قد تمت وأعلنت
وتأثيرها على وجه صحيح قانونا وبذلك
تكون هذه الحوالة صحيحة وناقذة طبقا
للقانون وبين مما سبق إرادته بأن هذه
التقديرات التي أوردتها الحكم المشار إليه في
خصوص الحوالة ونفاذها وعدم إمكان
الاحتجاج على صاحبها بالاتفاقات التالية
لتاريخ إعلانها إنما هي تقديرات صحيحة في
القانون ومفادها أن هذه الحوالة تعتبر متبعة
لجميع آثارها في حدود المبالغ الذي قرره الحكم
المشار إليه سواء بالنسبة للمدينين أو الحال
عليهم أو الغير ، ولما كانت هذه التقديرات
القانونية التي تضمنتها أسباب الحكم المذكور
مرتبطة ارتباطا وثيقا بمنطوقه القاضي بفسخ
ونفاذ الحوالة وداخله في بناء الحكم وتأسيسه
ولازمة لتدبيره التي انتهى إليها وتكون مع
منطوقه وحدة لا تقبل التجزئة كان لها
حجية ملزمة كمنطوق الحكم سواء وما نفع من
إعادة البحث في الدين المقرر بذلك الحوالة
وتحقيق أوصافه من حيث الوجود أو تعيين
المقدار مادام الحكم المشار إليه قد جلا
هذه الأوصاف صراحة وأيد بها سند
الطاعنين المراد بالتنفيذ به ، لما كان ذلك
وكانت المحكمة الابتدائية المؤيد بالحكم
المطعون فيه قد قضى بإلغاء تلبية نزاع الملكية
التي تقدم به الطاعنون بمقولة إن الدين المنفذ
غير محقق الوجود ولا خال من النزاع لأن
« حكم ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٧ لم يصرح
للطاعنين بطلب « باع ٣٦٧٩ جنيها مع فوائد
المستحقة أو أنه لم يأمر للمطعون عليهم بإيداع
خزينة المحكمة أو أنه لا يمارض مع حكم

٢٤٣

٢٩ مارس سنة ١٩٥٦

قوة الأمر المتقضى حكم صادر قبل الفصل في الموضوع .
تضاؤه الوارد في أسبابه المرتبطة بمنطوقه . يحوز قوة
الأمر المتقضى . صدور حكم من نفس المحكمة في الموضوع
على خلاف ذلك القضاء السابق . نقضه .

المبدأ القانوني

القضاء القطعي الوارد في أسباب الحكم
الصادر قبل الفصل في الموضوع والمرتبطة بمنطوقه
يحوز قوة الأمر المتقضى ، ويكون من المتعين
نقض الحكم الصادر من نفس المحكمة في الموضوع
على خلاف ذلك القضاء السابق .

(القضية رقم ٣٧٨ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق
عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى وإبراهيم
عثمان يوسف المستشارين) .

٢٤٤

٢٩ مارس سنة ١٩٥٦

١ — صلح وفاق . إفلاس . المقصود بالتوقف من
الدفع المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ٥٦
لسنة ١٩٤٥ . هو بناءه التوقف عن الدفع المقصود
في باب الإفلاس . ماهيته .

ب — صلح وفاق . إفلاس . اعتبار بروتستو عدم
الدفع توقفا من الدفع . غير صحيح بصفة مطلقة . متى
يبدأ مياد الحصة عشر يوما المنصوص عليها في المادة
٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ .

المبادئ القانونية

١ — التوقف عن الدفع المقصود بالسادة
الثلاثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص
بالصلح الواقى من الإفلاس هو بذاته التوقف

١١ —

الاستئناف المختلط الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٤٤ الذى قرر أن دين الطاعنين غير
محقق ولا خاليا من النزاع وأنه وإن اعتبر
التحويل صحيحا إلا أن رصيد هذا التحويل
لم يكن خاليا من النزاع وأن المطعون عليهم
سددوا مبالغ للبنك منذ سنة ١٩٣٥ ولورثة
عنحورى حتى سنة ١٩٤٣ ... « وأيده في
ذلك الحكم المطعون فيه بقوله « أنه أمام
الجدل العنيف وأمام القول بأن هناك اتفاقات
بين البائعين والمشتريين بعضها سابق للحوالة
وبعضها لاحق ترى المحكمة تأييد الحكم
المستأنف » فإنه يكون قد خالف القضاء
السابق الصادر في ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٧ بين
نفس الخصوم وفي ذات موضوع الخصومة
وأخلت بقوة الشيء المقضى فيه بالحكم المشار إليه
على ما سلف بيانه مما يجعله مخالفا للقانون متعيينا
نقضه دون حاجة لبحث باقى الأوجه الأخرى .»
(القضية رقم ٨٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة محمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف
واحد قوش ومحمد متولى وعلم وإبراهيم عثمان يوسف
المستشارين) .

٢٤٢

٢٩ مارس سنة ١٩٥٦

خير . حكم . تسببه . حكم لم يظن إلى حقيقة الثابت
بقرار الخبير مما يتغير به وجه الراى فى الدعوى . نقضه .

المبدأ القانوني

متى كان مفاد ما قرره الحكم أنه لم يلق
بالا إلى حقيقة ما أثبتته الخبير في تقريره مما يتغير
به وجه الراى فى الدعوى فإنه يتعين نقضه . .

(القضية رقم ٣٤٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة . ومحمد
فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف واحد قوش وإبراهيم
عثمان يوسف المستشارين) .

عن الدفع المقصود في باب الإفلاس وهو الذي ينشأ عن مركز مآلى مضطرب وضائقة مستحكة يترزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق أو كبير الاحتمال فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفاً إذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذراً طرأ على المدين مع اقتداره وقد يكون لئلازعة في الدين من ناحية صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضاؤه بسبب من أسباب الانقضاء .

٢ - لا يصح أن يعتبر بصفة مطلقة بروتستو عدم الدفع توقفاً عن الدفع بل يكون لزاماً على المحكمة إذا أرادت أن تؤاخذ المدين بميعاد الخمسة عشر يوماً المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ أن تبحث في قيام توقف المدين عن الدفع وفي ثبوت أنه في حالة عجز عن الوفاء بدين تجارى غير متنازع فيه وفي متى بدأ هذا التوقف لتجرى من تاريخه أعمال القانون .

المحكمة

« ... حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون من وجهين : الوجه الأول - أقام الحكم قضاءه بعدم قبول طلب الصلح على أن الطاعن توقف عن دفع ديونه في ٢٥/٢/١٩٥٢ بإقراره في طلبه وبما ثبت في إندارات الاحتجاج (البروتستات) التي وجهت إليه - ورغم ذلك فإنه لم يتقدم بطلب الصلح إلا في

١/٤/١٩٥٢ أى بعد فوات الخمسة عشر يوماً المحددة في المادة ١٩٨ تجارى والتي أحيات إليها المادة ٣ من قانون الصلح الواقع - في حين أن التوقف عن الدفع إنما هو التحقق من عدم ائتمان المدين وعجزه التام عن الوفاء - ولا يختلف معناه هذا في أى من القانونين . الوجه الثاني : أخطأ الحكم كذلك في تقريره أن الطاعن ليس ممن يرجى إنقاذه بالصلح في حين أن المادة ٤٧ من قانون الصلح تجيز طلبه حتى بعد الحكم بإفلاسه - وقبل صيرورة هذا الحكم انتهائياً .

« وحيث إن هذا النعى في محله . ذلك بأن القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالصلح الواقع من الإفلاس أجاز للتاجر حسن النية الذي اضطربت أعماله المالية اضطراباً قد يؤدي إلى إضعاف ائتمانه إثر ظروف لم يتوقعها ولم يستطع تجنبها أن يطلب الصلح (المادة ٢) ثم أجازت المادة الثالثة طلب الصلح كذلك للتاجر المتوقف عن الدفع ولو طلب تفليسه متى توافرت فيه شروطه ولم تكن المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٩٨ من قانون التجارة قد انقضت - وقد اشترط القانون في الحالة الأخيرة أن يقدم طلب الصلح في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ التوقف عن الدفع - والتوقف المقصود بهذه المادة هو بذاته التوقف عن الدفع المقصود في باب الإفلاس وهو الذي ينشأ عن مركز مآلى مضطرب وضائقة مستحكة يترزعزع معها ائتمان التاجر وتعرض بها حقوق دائنيه الى خطر محقق أو كبير الاحتمال فليس كل امتناع عن الدفع يعتبر توقفاً إذ قد يكون مرجع هذا الامتناع عذراً طرأ على المدين مع اقتداره

وأن المدين (الطاعن) اعترف في طلب الصلح بامتناعه عن الدفع — وهذا الذي أقامت عليه المحكمة قضاءها غير صحيح في القانون ، ذلك لأنه لا يضح أن يعتبر بصفة مطلقة اعتبار بروتستو عدم الدفع توفيقا عن الدفع . إذ يجوز أن يكون عدم الدفع ليس ناشئا عن توقف بالمعنى المقصود بالقانون متى كان الثابت في الدعوى أن المدين يدعي أن امتناعه عن الدفع راجع إلى منازعته في دين المطعون عليه الأول وأنه أقام بخصوص ذلك دعوى الحساب أمام محكمة الزقازيق كما ادعى أنه أوفى ببعض ديونه حتى يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٢ ، فكان يجب على المحكمة قبل أن تعتبر الطاعن متوقفا عن الدفع أن تحقق هذا الادعاء وأن يثبت أمامها أن المدين في حالة عجز عن الوفاء بدين تجارى غير متنازع فيه وكان لزاما عليها إذا أرادت أن تؤاخذ الطاعن بميعاد الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون الصلح أن تبحث في قيام توقف المدين عن الدفع وفي ثبوته بالمعنى السابق إيضاحه وفي متى بدأ هذا التوقف لتجري من تاريخه أعمال القانون .

« ومن حيث إنه لذلك كله يتعين نقض الحكم بغير حاجة لبث باقي أوجه الطعن » .

(القضية رقم ٢٩٩ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة والسق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على وعمد متولى علم وإبراهيم هنان يوسف المستشارين)

وقد يكون لمنازعته في الدين من ناحية صحته أو مقداره أو حلول أجل استحقاقه أو انقضائه بسبب من أسباب الانقضاء — وبين من وقائع الدعوى أن المطعون عليه الأول طالب الطاعن بدين له ثم أنذره بالدفع ولما لم يدفع حرره بروتستو في ٢٥/٢/١٩٥٢ ثم أقام عليه دعوى الافلاس رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ الزقازيق — وأقام الطاعن من ناحيته دعوى حساب أمام محكمة الزقازيق على المطعون عليه — ثم تقدم في ١/٤/١٩٥٢ بطلب الصلح وقال في صحيفته « إنه طلب من محكمة الافلاس بجلاسة ١٣/٣/١٩٥٢ التأجيل للصلح فأجابته المحكمة إلى طلبه وسعى لدى الدائنين حتى حصل على موافقتهم جميعا فإعداد المطعون عليه الأول على أن يوفى إليهم ٧٥٪ من قيمة ديونهم في ظرف عامين وعلى أن يقدم لهم بعض أملاكه التي حددها ضمنا لهذا الوفاء — ولما كان بينه وبين المطعون عليه الأول حساب فقد رفع الطالب دعوى حساب حدد لنظرها جلاسة ٩/٦/١٩٥٢ أمام محكمة الزقازيق الكلية وكانت الاجراءات التي اتخذها المطعون عليه المذكور بدون وجه حق نظرا للحساب الجارى والقائم بين الطرفين سببا في توقف الطاعن عن الدفع ، ولكن المحكمة رغم ترددها لدفاع الطاعن هذا وقولها في صدر الحكم المطعون فيه « إنه نظرا لتوقفه عن الدفع بسبب النزاع القائم بينه وبين المطعون عليه الأول » رفضت قبول طلب الصلح بمقولة إنه تقدم بعد أكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ التوقف عن الدفع واعتبرت تاريخ البروتستو هو تاريخ التوقف عن الدفع

انقضاء الأيجار قبل تعيينه وصيا . قيام التمارض في المصلحة
بين القاصر ووصيه .

المبادئ القانونية

١ — أصبح نص المادة ١٠٢٥ مرافعات
بعد تعديلها بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٢٩
لسنة ١٩٥٢ المعمول به من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢
مطلقا يبيح الطعن بالنقض في القرارات النهائية
الصادرة في مسائل الولاية على المال المبيعة بتلك
المادة لجميع الأسباب التي يبيحها القانون بصفة
عامة في المادة ٤٢٥ مرافعات دون تمييز بين
ما اذا كان الطعن مؤسسا على مخالفة للقانون أو
خطأ في تطبيقه وتأويله أو كان مؤسسا على سبب
آخر كبطلان في القرار أو بطلان في الاجراءات
وذلك على خلاف ما كان يقضى به النص القديم
لذلك المادة الذي كان يقصر الطعن على حالة مخالفة
القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله .

٢ — اذا كانت محكمة الأحوال الشخصية
قد استعرضت النزاع الذي أثير حول ملكية
بعض أعيان التركة وانتهت الى وجوب ادراجها
في قائمة الجرد فإنها لا تكون قد جاوزت ولايتها .
ذلك أن المحكمة لا تصدق على قائمة الجرد
إلا بعد التحقق من صحة بياناتها ومقتضى هذا
التحقق أن يكون على المحكمة تمحيض كل زعم
وتقدير أى نزاع يعرض عليها في هذا الخصوص
سواء كان المنازع هو الوصي أو الغير . فاذا
رأت عند التصديق على قائمة الجرد أن المنازعة

٢٤٥

٢٩ مارس سنة ١٩٥٦

١ — أحوال شخصية . تقض . طعن . إباحة
الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال المبيعة بالمادة
١٠٢٥ بعد تعديلها بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة
١٩٥٢ لجميع الأسباب المباحة بالمادة ٤٢٥ مرافعات .

ب — أحوال شخصية . اختصاص . محكمة الأحوال
الشخصية . قاعة الجرد . ملكية . اختصاص محكمة
الأموال الشخصية عند التصديق على قاعة الجرد جميع
كل زعم وتقدير أى نزاع في خصوص ملكية أعيان
التركة أو صحة الديون . عدم اعتبار قرارها فاصلا في النزاع
على الملكية أو على صحة الدين .

ج — أحوال شخصية . اختصاص حساب . محاكم
الأحوال الشخصية . اختصاصها دون غيرها بنظر مواد
الحساب بين مديم الأهلية والثائب عنه . عدم اقتصار
مهمتها على مناقشة أرقام الحساب وتمحيضها . حقها في
تناول كل دفع يتسك به المدعى عليه . المادة ١٠٠٨
مرافعات .

د — أحوال شخصية . وصى . إجارة . محكمة
الموضوع . وصى ادعى بتأجير أطيان مديم الأهلية للغير
مع أنه يستغلها فلا لحسابه . حق المحكمة في الزامه
بأجر المثل دون الأجر المسمى في العقد .

هـ — أحوال شخصية . التزام الوصي بتقديم الحساب
سنويا وإيداع المتوفر لمديم الأهلية في حينه . طلب
الوصي خصم مبالغ ادعى بصرفها في سنة تالية للحساب
محال الفحص . لا عمل له .

و — أحوال شخصية . اختصاص . محكمة الأحوال
الشخصية . قاصر . بلغ سن الرشد . لا ولاية للمحكمة
المذكورة الا في بحث ما قدم لها من حساب عن مدد
سابقة على انتهاء الوصاية . المادة ٩٧٠ مرافعات .

ز — وفاة . التزام . أحوال شخصية . طلب الوصي
خصم مبالغ ادعى بصرفها في سنة تالية للحساب محل
الفحص . تمسك بالمادتين ٣٤٤ ، ٣٤٥ مدنى . لا يجزى .
بحال لإعمال هذين النصبين .

ح — أحوال شخصية . وصاية . التزام الوصي
باستئذان المجلس الحسى في استئجار أموال القاصر
وفقا لقانون المجالس الحسبية الصادر سنة ١٩٢٥ .

القائمة بشأن عنصر من عناصرها غير جدية قررت إدراج المال أو الدين بالقائمة دون أن يعتبر قرارها فاصلا في النزاع القائم على الملكية أو على صحة الدين .

٣ - مفاد نص المادة ١٠٠٨ من قانون المرافعات أن المحاكم الأحوال الشخصية في مواد الحساب بين عديم الأهلية والنائب عنه اختصاصا أصيلا في نظر الحساب تفرد به مانا لأي جهة أخرى من نظره . فلها في سبيل الفصل في الحساب الذي يقدمه النائب عن عديم الأهلية ما لأي محكمة مدنية عند النظر في حساب يقدمه وكيل عن موكله إذا دفعت الدعوى أمامها بأي دفع . إذ ليست مهمتها قاصرة على مناقشة أرقام الحساب وتمحيصها بل تتناول أيضا كل دفع يتمسك به المدعى عليه سعيًا وراء حسم الخصومة أو تحديد مسئوليته أو لأي سبب آخر .

٤ - لمحكمة الموضوع ألا تحاسب الوصى على أساس عقد الإيجار الذي يزعم بأنه عقده مع الغير إذا تبين لها أن هذا العقد لم ينفذ وأن الوصى هو الذي استغل فعلا لحسابه أطيان عديم الأهلية إذ لها في هذه الحالة أن تلزمه بأجر المثل دون الأجر المسمى في العقد .

٥ - أوجب الشرع حرصا على مصلحة عديم الأهلية وصونا لما يتوفر له أن يكون الحساب سنويا وأن يسارع الوصى إلى إيداع المتوفر في حينه وكفل تنفيذ ذلك بما سنه من

جزاءات مما يتبين منه أنه اعتبر كل سنة وحدة قائمة بذاتها - وعلى ذلك تكون المحكمة قد أصابت إذ لم تر محلا لخصم المبالغ التي ادعى الوصى بصرفها في سنة تالية للحساب محل الفحص .

٦ - متى بلغ القاصر سن الرشد فلا يكون لمحكمة الأحوال الشخصية ولاية إلا في بحث ما قدم لها من حساب عن مدة سابقة على انتهاء الوصاية (مادة ٩٧٠ مرافعات) .

٧ - إذا طلب الوصى خصم المبالغ التي ادعى بصرفها في سنة تالية للحساب محل الفحص فلا يجديده تمسكه بالمادتين ٣٤٤ و ٣٤٥ من القانون المدني لأن أعمال هذين النصين إنما يكون في حالة ما إذا تعددت الديون وقام المدين بالوفاء دون أن يحدد الدين الذي يسدد منه فقد تكفل القانون بوضع أحكام هذه الحالة وهي ليست حالة الوصى المذكور الذي يدعى بمداينة بعدمدد حساب سابقة .

٨ - لا يستطيع الوصى وفقا لقانون المجالس الحسبية الصادر في سنة ١٩٢٥ أن يستأجر أموال القاصر إلا بإذن المجلس الحسبي فإذا كان الإيجار قد انعقد قبل تنصيبه وصيا فإن التعارض في المصلحة بين القاصر ووصيه يصدق على مرحلة تنفيذ العقد كما يصدق عليه ابتداء .

(القضية رقم ٨ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف واحمد قوشه المستشارين) .

تكييف الواقعة

الجانب الثاني للبحث

تكييف الواقعة في القانون الاجرائي وما يثيره من مشكلات
للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

- ٣ -

أهمية التكييف هنا :

للتفرقة بين الجنايات والجنح والمخالفات آثار هامة في نطاق القانون الاجرائي لا الموضوعي بحسب ، بل إن أهم آثار هذه التفرقة وأجدرها نظرها هنا على وجه خاص : -

أولا : فنجد أن ضمانات التحقيق الابتدائي في الجنايات تختلف عنها في الجنح والمخالفات . فمثلا لا يجري استجواب المتهم في جنابة interrogatoire ، أو مواجهته بالشهود confrontatin أو بباقي المتهمين Affrontation إلا في حضور محاميه أو بعد دعوته للحضور (م ١٢٤ ، ١٢٥ إجراءات) حين لا يلزم ذلك في الجنح والمخالفات . ومثلا يجوز القبض على المتهم في جميع الجنايات بمجرد توافر دلائل كافية قبله حين لا يجوز في الجنح إلا عند التلبس ، أو في جنح واردة على سبيل الحصر متى توافرت الدلائل الكافية ، ولا يجوز في المخالفات أصلا (م ٣٤ إجراءات) . ولا يجوز تفتيش شخص المتهم إلا عند القبض القانوني الصحيح عليه طبقاً لهذه المغايرة (م ١/٤٦ إجراءات) .

ولا يجوز تفتيش المنازل إلا في الجنايات والجنح دون المخالفات ، وبناء على دلائل كافية تكشف عنها تحقيق مفتوح (م ٩٠) كما أن الحبس الاحتياطي يجوز في جميع الجنايات بعد توافر مبرارته ، وفي الجنح بشروط خاصة حين لا يجوز في المخالفات (م ١/١٢٤) وهكذا ...

ثانيا : ونجد أن إجراءات الإحالة إلى محكمة الموضوع تختلف في الجنايات من جانب ، عنها في الجنح والمخالفات من جانب آخر . فمثلا لا تحال الجنايات إلى محاكم الجنايات إلا عن طريق غرفة الاتهام بحسب الأصل (م ١٧٩ إجراءات معدلة بالرسوم بقانون رقم ٣٥٣

لسنة ١٩٥٢) ، وعن طريق محكمة الجنج والمخالفات المستأنفة بحسب الاستثناء (م ٤١٤/٣ إجراءات) . ذلك حين تحال الجنج والمخالفات إلى محكمة الموضوع بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام ، أو بناء على تكليف المتهم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة العامة (م ٢٣٢ إجراءات) .

ثالثاً : أن الجنايات لا تحال إلى محكمة الجنايات إلا بعد تحقيقها بمعرفة إحدى سلطات التحقيق بالمعنى الضيق ، فلا تسكن في ذلك مجرد الاستدلالات ، حين أنها تسكن في الجنج والمخالفات .

رابعاً : أن الجنايات لا تعرف نظام الادعاء المباشر ، حين تعرفه الجنج والمخالفات بشروط معينة (راجع م ٢٢٢ ، ٢٣٣) . و يترتب على ذلك أن أحوال سقوط الحق في اختيار الطريق الجنائي بعد المدني تختلف في الجنايات ، عنها في الجنج والمخالفات في رأينا (١) .

خامساً : أن الاختصاص في الجنايات يكون لمحاكم الجنايات ، فلا اختصاص لهذه بنظر الجنج إلا في أحوال استثنائية ، ذلك حين أن الاختصاص بالجنج والمخالفات يكون للمحاكم الجزئية ، فلا اختصاص لهذه بنظر الجنايات إلا استثناء وبعد تجنبها في أحوال خاصة .

ومن ثم كان نظام التجنيس مقصور على الجنايات دون الجنج . أو هو بالأدق مقصور على الجرائم المشكوك في حقيقة وصفها القانوني لاقرانها بأعذار قانونية أو لتوافر ظروف قضائية مخففة فيها . ومن ثم يجوز الحكم فيها أحياناً - لهذا السبب - بعقوبة الجنحة أو الجنابة .

سادساً : أن قواعد المحاكمة في الجنايات تختلف عنها في الجنج والمخالفات ، بما في ذلك ضمانات هذه المحاكمة ، وترتيب إجراءاتها بما يضيق المقام دون تفصيله ، ويكفي أن نشير إجمالاً هنا إلى أن حضور مدافع عن المتهم وجوبى في الجنايات التي تنظر أمام محاكم الجنايات جوازي فيما عداها .

وأما يجب على المتهم في جنابة أو في جنحة معاقب عليها بالحبس أن يحضر بنفسه ، أما في الجنج الأخرى والمخالفات فيجوز له أن ينيب عنه وكيلًا لتقديم دفاعه . وهذا مع عدم الإخلال بما للمحكمة من الحق في أن تأمر بحضوره شخصياً (م ٢٣٧ إجراءات) .

سابعاً : أن الأوامر الجنائية غير جائزة في الجنايات ، جائزة في الجنج والمخالفات فقط وفي نطاق معين .

ثامناً : أن طرق الطعن تختلف في الجنايات عنها في الجنج والمخالفات . فحين تنظر الأولى بالنسبة للموضوع على درجة واحدة تنظر الثانية على درجتين بحسب الأصل .

لما بالنسبة للقانون فتتظر الجنايات على درجتين والجنج على ثلاث ، والمخالفات على درجتين

(١) راجع مؤلفنا في « مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري » الطبعة الثانية ص ٢٦٢-٢٦٦ .

فقط إذا جاز استئناف هذه أو تلك ذلك أن الطعن بالنقض يجوز بالنسبة لأحكام محاكم الجنايات جميعها ، وبالنسبة لأحكام محاكم الجنح في الجنح دون المخالفات .

كما نجد أن أحكام المحاكم الجزئية والاستئنافية تخضع لنظام المعارضة في الأحكام الغيابية ، وكذلك أحكام محاكم الجنايات في الجنح والمخالفات عندما تنظرها استثناء ، كما في أحوال الخطأ في الوصف والارتباط . حين لا تخضع لهذا النظام أحكام محاكم الجنايات في الجنايات بل يبطل الحكم الغيابي فيها من تلقاء نفسه بمجرد ظهور المتهم أو القبض عليه (م ٢٩٥) ، بما يترتب على ذلك من نتيجة خطيرة هي جواز الحكم على المتهم بعقوبة أشد من العقوبة السابقة الحكم بها ، حين لا يجوز ذلك عند المعارضة من المتهم .

تاسعاً : أن مدة تقادم الدعوى عشر سنوات للجنايات وثلاث للجنح وسنة واحدة للمخالفات (م ١٥ إجراءات) .

عاشرأ : أن مدة تقادم العقوبة عشرون سنة للجنايات (وثلاثون إذا كانت الإعدام) حين أنها خمس فقط للجنح وستان للمخالفات (م ٥٢٨ إجراءات) .

حادي عشر : أن القانون قد فرق بين الجنايات والجنح والمخالفات فيما يتعلق بأثر الحكم الصادر غيابياً بالعقوبة من حيث نظام التقادم نفسه لا مدته فحسب ففي الجنايات تكون العقوبة المحكوم بها غيابياً — ولو كانت بمجرد الحبس — خاضعة من وقت الحكم بها لنظام سقوط العقوبة بالتقادم أسوة بالأحكام الحضورية فلا يجوز من ثم الحكم بانقضاء الدعوى بالتقادم في جناية صدر فيها حكم غيابي (١) ، أما في الجنح والمخالفات فإن الحكم الغيابي فيها مادام لم يعلن للمحكوم عليه لا يعتبر إلا إجراء من إجراءات الدعوى لا يترتب عليه إلا قطع مدة تقادم الدعوى العمومية . وتبدأ من تاريخ صدوره مدة هذا التقادم .

ثاني عشر : أن التصرف في الجنايات بالأمر فيها بأن لاوجه لإقامتها لا يكون إلا من رئيس النيابة العامة أو من يقوم مقامه دون غيره من وكلاء النيابة أو مساعديها (م ٢٠٩ إجراءات) وإلا كان باطلاً ، حين يجوز صدور الأمر بأن لاوجه لإقامة الدعوى في الجنح والمخالفات من أي عضو من أعضاء النيابة ...

التكييف بين القانونين الموضوعي والاجرائي

هكذا تظهر لهذا التوزيع الثلاثي للجرائم في قانوننا المصري نتائج هامة في القانون الاجرائي فضلاً عن النتائج التي لسنها في نطاق القانون الموضوعي قبا سبق . على أنه من الملاحظ أن تكييف وصف الواقعة على نحو معين يترتب من تلقاء نفسه جميع النتائج الموضوعية

(١) راجع نفس ٩ | ٥ | ١٩٣٨ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢١٦ ص ٢٢٧ .

والاجرائية المترتبة على هذا الوصف ، فلا توجد طريقتان للتجديد إحداهما موضوعية والأخرى إجرائية ، كما لا توجد بالتالي حدود فاصلة بين نطاق كل من القانونين في الآثار المترتبة عليه .

ولذا فقد رأينا في الجانب السابق من هذا البحث كيف أن المحاكم كثيراً ما اضطرت إلى تكييف الواقعة في القانون الموضوعي لترتب على هذا التكييف ما تقتضيه الحال من الآثار الإجرائية . كما أن بعضها الآخر استدلت بمخضوع الواقعة لقاعدة إجرائية معينة — أو عدم تخضوعها — على حقيقة وصفها في تقدير القانون الموضوعي . ومن ذلك أن بعض الأحكام استدلت في تكييف الجرائم المقترنة بالأعذار القانونية المخففة ، بنوع المحاكم المختصة بنظرها ، ومدى جواز التجنيح فيها . كما استدلت بعضها الآخر بنفس هذه الاعتبارات على تكييف الواقعة في العود المتكرر .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن بعض القواعد الواردة بين نصوص الاجراءات الجنائية مثل قواعد تقادم الدعوى والعقوبة هي في حقيقتها قواعد موضوعية ، أو ذات آثار موضوعية ، ولذا تلتحق بها في كثير من الأحيان ، خصوصاً عند تعديل النص والبحث في سريانه أو عدم سريانه بأثر رجعي ، ومبدأ هذا السريان . فتقادم الدعوى يشبه في آثاره إلى حد بعيد حكم البراءة ، بل إن المحاكم في العمل تقضى عادة بالبراءة لمجرد هذا الانقضاء ، لا بسقوط الدعوى بحسب . كما أن تقادم العقوبة يولد آثاراً تشبه آثار العفو عنها . وإذا كان الخطأ حكم الموضوع في هذا الشأن يعادل (عند قبول الطعن بالنقض في الحكم) الخطأ في القانون للموضوع من حيث آثاره ، فمحكمة النقض تصحح الخطأ وتحكم طبقاً للقانون — إذا تحققت من الانقضاء — ولا يعادل البطلان في الحكم أو في الاجراءات . فلا تعاد المحاكمة من جديد أمام نفس المحكمة التي أصدرت الحكم المنقوض مشكلة من قبضاة آخرين .

على أنه لا ينبغي المبالغة في مدى اتصال تكييف الواقعة في القانون الاجرائي بتكييفها في القانون الموضوعي . فكثيراً ما رأيت محكمتنا العليا أن الواقعة تعتبر جنحة لا تترتب عليها عذر الاستفزاز الوارد في المادة ٢٣٧ ع فلا يخضع الشروع فيها من ثم للعقاب ، ولو أنها في القانون الاجرائي تختص بها بحسب الأصل محكمة الجنايات ، ثم تخضع في الطعن لنظام الجنايات اعتداداً بالوصف الذي تقام به الدعوى . ولكنها عند تقادم العقوبة أو الدعوى يصح من جديد أن تعتبر جنحة وتعامل في احتساب المدة على هذا النحو ، اعتباراً لحقيقة وصف الواقعة في تقدير القانون الموضوعي . ومثل ذلك يمكن أن يقال في أنحوال التشديد على وجه خاص في ذلك النوع من الجرائم « قلقة النوع » ، ألا وهي جرائم العود المتكرر على خلاف في التفاصيل بيناه فيما سبق .

بل حتى في نطاق الاجراءات الجنائية وحدها كثيراً ما رأيت محكمتنا العليا أن الواقعة

يصح أن تعتبر جنائية فيما يتعلق بطرق الطعن الجائرة فيها اعتباراً منها للوصف الذي أقيمت به الدعوى ، ولكنها عند تقادم العقوبة تعتبرها جنحة اعتباراً للوصف الذي اعتمده للواقعة الحكم الصادر فيها على التفصيل الذي سنبينه فيما بعد .

وفي الواقع إن المشكلة في تكييف الواقعة تظهر ذات طابع إجرائي بحث إذا لحق وصف الواقعة تغيير في أية مرحلة من مراحل الدعوى ، من جنائية إلى جنحة ، أو من جنحة إلى مخالفة ، أو بالعكس . وهذا التغيير قد يكون نتيجة الاقتناع بقيام عذر قانوني أو ظرف قضائي مخفف ، أو لظهور حالة من أحوال التشديد كالعود . كما قد يكون بسبب مجرد الخلاف في تأويل القانون أو في تطبيقه على الوقائع الثابتة ، وربما لصدور قانون جديد يغير من نوع الواقعة . وهذا التغيير قد يطرأ في مرحلة التحقيق ، أو اللاحقة ، أو المحاكمة أو ربما عند نظر الطعن في الحكم وقد يغير الوصف أثناء ذلك أكثر من مرة واحدة فما العمل ؟ هل تكون العبرة بالوصف القديم أم الجديد ؟ ولذا أشرنا في صدر هذا البحث إلى أن المشكلة في القانون الإجرائي هي في حقيقتها مجرد « مشكلة وقت » ، هي أن نجيب جواباً شافياً على هذا السؤال ، وهو متى يحدث الوصف الجديد أنه ؟ حين أنها في القانون الموضوعي « مشكلة نوع » بكل معنى الكلمة .

و مع تباين طابع المشكلة على هذا النحو بين كل من القانونين ، فإنه لا ينبغي أن يفوتنا أنها في النهاية مشكلة واحدة ذات زاويتين . فيلبي أن تعالج منهما معاً وبصرف النظر عن تغير الطابع . لأن تكييف الواقعة من حيث اعتبارها جنائية أو جنحة أو مخالفة لا يمكن أن ينفصل عن تحديد الوقت الذي ينبغي فيه اعتبارها من وصف معين دون آخر ، إذا ما لحق هذا الوصف تغيير في أي وقت من الأوقات . فإنه على الأمرين معاً يتوقف ترتيب ما يستتبعه التكييف من آثار جديدة بالاعتبار .

ولذا فقد بدا لنا عسيراً في مبدأ الأمر تقسيم مشكلة تكييف الواقعة إلى جانبين مستقلين يعالج أولهما الموضوع في نطاق القانون الموضوعي وحده ، ويعالج ثانيهما في نطاق القانون الإجرائي وحده ، رغم انتفاء الحدود الفاصلة بين هذا وذلك . ولكننا قد آثرنا في النهاية اعتماد هذا التقسيم أساساً للبحث على أساس محاولة النظر إلى نفس الموضوع من وجهة أولى غالباً فيها الناحية الموضوعية باعتبارها أساساً للبحث وهدفاً له مقصوداً لذاته ، دون إخلال بالنواحي الإجرائية التي أتت بصيغة عرضية كضرورة التبدل على صواب نظر معين أو عدم صوابه . حين نريد أن تغلب هنا هذه الناحية الإجرائية البحثية باعتبارها الهدف من البحث دون غيرها ، كوجهة ثانية لا تقل في خطورتها عن سابقتها ، بل أغلباً تفوقها من الناحية العملية .

تقسيم هذا الجانب من البحث :

تظهر أهمية تكييف الواقعة في نطاق القانون الإجرائي إذا تدخل على وجه خاص تفسير

في وصفها القانوني في أية مرحلة من مراحل الدعوى مع ما يتطلبه هذا التغيير من ضرورة تحديد الوقت الذي ينبغي أن يحدث فيه الوصف الجديد أثره . ودراسة ذلك تقتضي أن نبين بادية ذي بدء متى يتغير تكييف الواقعة أثناء إجراءات الدعوى وكيف يحدث ذلك . ثم نبين بعد ذلك بعض عوامل الخطأ واللبس في التكييف تتعلق في جوهرها بجواز تجنيح بعض الجنايات ، كما تتعلق في النهاية بتوزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات ومحاكم الجنح ، لنرى كيف أن بعض القواعد المتبعة في هذا الشأن ، والتي قد تقتضي الفصل في جنابة بمعرفة محكمة الجنح ، أو في جنحة بمعرفة محكمة الجنايات لا ينبغي أن يكون لها أي أثر عند رغبة تكييفها على وجه صحيح .

ثم نرى لزما علينا أن نتبع آثار تغير وصف الدعوى في ثلاثة موضوعات عملية هامة: الأول عند البحث في طرق الطعن الجائرة في الحكم وما يتصل بها من قواعد وإجراءات . والثاني عند البحث في تقادم الدعوى . والثالث عند البحث في تقادم العقوبة . وسنتابع ذلك في الفقه والقضاء السائد ، وعلى ضوء الحلول السائدة فيها يمكن أن نجد القارئ أوجه ربما صلت للاهتمام بها في النواحي الاجرائية الأخرى ، لاسيما وأن هذه النواحي الأخرى لم تثر في العمل على صورة تقتضي الوقوف عندها طويلا .

وعلى ذلك سيكون هذا الجانب من البحث موزعا على فصول خمسة كالآتي :

الفصل الأول : متى يتغير تكييف الواقعة وكيف يحدث ذلك ؟

الفصل الثاني : ما لا أثر له في تكييف الواقعة .

الفصل الثالث : تكييف الواقعة وما يثيره من مشكلات في شأن الطعن في الأحكام ، وما يتصل به من قواعد .

الفصل الرابع : تكييف الواقعة في شأن تقادم الدعوى .

الفصل الخامس : تكييف الواقعة في شأن تقادم العقوبة .

* * *

الفصل الأول

متى يتغير تكييف الواقعة وكيف يحدث ذلك ؟

بيننا فيما سبق كيف أن الدعوى قد تقام عن الواقعة بوصف معين فيقضي فيها بعقوبة وصف آخر ، وذلك على وجه خاص عند تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة ، أو عند نوافر عذر قانوني ، أو تحقق إحدى صور العود المتكرر في جق المتهم .

وقد جرى العمل في هذه الأحوال على أن تقام الدعوى دائما بالوصف الأشد (وصف الجنابة) بصرف النظر عن نوع الظرف أو العذر ، وبدون عناء البحث في أثر هذا أو ذاك

على طبيعة نوع الواقعة ، لأن مثل هذا البحث ليس من رسالة سلطة الاتهام التي يمكنها أن تفترض دائماً انتفاء الظرف الخفيف أو العذر حتى يثبت العكس ، وحتى ترى المحكمة تطبيق عقوبة الجنبنة بدلا من الجنابة إذا رأت ذلك بعد الفراغ من الدعوى . كما أنه في أحوال العود المتكرر تفترض سلطة الاتهام بسهولة نفس الافتراض على صورة عكسية ، أي أن الواقعة جنابة إلى أن يقضي فيها بعقوبة الجنبنة . وافترضها في الحالين ضد صالح المتهم بطبيعة الحال ، وهو أمر مفهوم صدوره من سلطة اتهام .

أما المحكمة فإنها بعد إذ تقتنع بتوافر الظرف القضائي أو العذر القانوني ، تقضي بعقوبة الجنبنة وجوباً إذا كانت إزاء عذر ملزم لها كمدر المادة ٢٣٧ أو ٢٠٤ ع وقد تقضي بها أو لا تقضي حسبما تراه فيما عدا ذلك . كما قد تقضي بعقوبة الجنابة أو لا تقضي بها ، حسبما تراه في العود المتكرر ، دون أن تضمن حكمها في العادة أية عبارة تبين بها رأيها الصريح في تكييف الواقعة . بعد هذا الحكم بعقوبة تخالف عقوبة الوصف الذي أقيمت به الدعوى ابتداءً أو توافقها . فمثل هذا البيان لا يوجب القانون بين بيانات حكم الادانة الأخرى ، ولا يعد إغفاله قصوراً في نسبب الحكم بحسب قضاء النقض . ولذا يتعين في مثل هذه الأحوال جميعاً البحث عن حقيقة وصف الواقعة ، وهل يرجع في ذلك إلى الوصف الذي أقيمت به الدعوى ؟ أم إلى وصف آخر مثل الوصف المستفاد من أسباب الحكم بعقوبة نوع معين ، أم غير هذا وذاك ؟ وهذا قد يدعو إلى التساؤل عن قيمة أسباب الحكم في هذا الشأن : ذلك أن هناك رأياً يرى أن ججية الحكم وقوته تكون لمنطوقه دون أسبابه ، فلا اعتداد بالأسباب ، والاعتبار كله للمنطوق . إلا أنه مع التسليم بأن قوة الحكم تكون بحسب الأصل للمنطوق لا ينبغي - في الفقه السائد - إهمال الأسباب إهمالاً كلياً . فهناك من أسباب الحكم ما يعد جوهرية ، وهي تلك الأسباب المباشرة التي لا يستقيم بغيرها لأنها تتعلق بموضوعه حتماً بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها . وبعبارة أخرى هي روح الحكم وأساسه فلا يسهل التمييز بينه وبينها ، ومن ثم فهي تعد مرتبطة بالمنطوق ، وتكون لها نفس قوته . وهناك من أسباب الحكم ما يعد غير جوهري أو عرضي ، وهي الأسباب البعيدة غير المباشرة التي تدعو القاضي إلى تكوين رأيه ، والتي تتغير من واقعة إلى أخرى ، كما قد تتغير من قاض إلى آخر بحسب أسلوب تفكيره الخاص ، والتي يمكن أن تعد تزيداً منه غير لازم للفصل في الدعوى ومن ثم فلا قوة لها (١) .

وما قد يرد في أسباب حكم الادانة عن ثبوت توافر العذر القانوني أو الظرف القضائي الخفيف ، أو ظرف العود المتكرر ، أو عدم ثبوت هذا ولا ذلك ، يمكن بسهولة أن يعد

(١) راجع في قوة الشيء المنقضي فيه بالنسبة للمنطوق ولأسباب الدكتور السنهوري في « الوحي » فقرة ٧٠٩ والأستاذ أحمد ثقات في « رسالة الاثبات » فقرة ٥٤٣ من ٥١٣ وما بعدها . والمرحوم الأستاذ العراقي في « المبادئ الأساسية » ج ٢ فقرة ٧٥٧ من ٣٦٨ . وبالفرنسية جازو ج ٦ فقرة ٢٥٢ وما بعدها ودومولب ٥٩١ .

ضمن أسباب الحكم الجوهرية أو المباشرة والتي ينبغي أن تدخل بالتالي في الاعتبار إذا ما وضعت حججها مثل هذا الحكم موضع البحث لسبب أو لآخر . ولكن إذا فرض جدلاً أن قررت المحكمة صراحة أنها ترى من جهة التكييف القانوني أن الحكم بعقوبة الجنيحة أو الجنائية يضاف على الواقعة صفة الجنيحة عند التخفيف أو الجنائية عند التشديد أو لا يضافها — بحسب الأحوال — واعتنقت في هذا الشأن نظرية دون أخرى من النظريات الكثيرة التي تتنازع الموضوع ، هل يسهل القول بأن هذه أسباب جوهرية ، وتحوز بالتالي أية حججها ملزمة ؟ ... يشك في ذلك كثيراً .

ولنزيد المقام بياناً نفترض أن محكمة الجنايات طبقت المادة ١٧ ع الخاصة بالظروف القضائية المخففة على الواقعة وقضت بعقوبة الحبس لهذا الاعتبار وحده بدلاً من عقوبة الجنائية المقررة أصلاً ، وأوردت في أسباب حكمها ما يفيد أنها تعتقد رأي من يرى أن تعد الواقعة جنيحة — على خلاف الرأي السائد المستقر حتى في قضاء النقض — فهل مقتضى ذلك وجوب العقيد باعتبارها جنيحة بمدئ في مدة التقادم ، أو في طرق الطعن ، وعدم اعتبارها جناية أم لا ؟ ...

ومع ذلك ففي نطاق طرق الطعن بالذات ينبغي على وجه خاص بحث موضوع تكييف الواقعة استقلالاً عما ورد في أسباب الحكم من اعتناق رأي دون آخر ، إذ المفروض أننا هنا إزاء حكم لم يصبح نهائياً بعد ولم يحز أية حججها يصح التحويل عليها أو التقيدها . ومثل ذلك يمكن أن يقال عند البحث في احتساب مدة تقادم الدعوى . ولكن عند البحث في تقادم العقوبة يكون لمثل هذا التساؤل قيمته ومدلوله ، إذ يكون الحكم قد أصبح نهائياً وبصح الكلام بالتالي في مدى حججه من حيث التكييف المستفاد منه منطوقاً أو أسباباً بحسب الأحوال .

ومع ذلك فانه حتى في نطاق جواز الطعن في الحكم الصادر ، عندما يتطلب تكييفاً دون آخر للواقعة ، هناك من يرى الرجوع إلى أسباب الحكم بعقوبة الجنيحة بدلاً من الجنائية ، أو بعقوبة الجنائية بدلاً من الجنيحة لتحديد تكييف الواقعة على صورة صحيحة ، إذا سلمنا جدلاً بأن من أثر تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة أو الأعذار القانونية تغيير تكييف الواقعة في حالة أو في أخرى ، حسبما عرضنا له تفصيلاً فيما سبق . ولنا عودة إلى نقد هذا النظر فيما بعد .

بل وحتى في نطاق تقادم الدعوى أخذ بعض أحكام النقض يميل إلى جعل الاعتبار في هذا الشأن للتكييف الذي تضيفه على الواقعة أسباب الحكم الصادر فيها . مع أنه لم يصبح نهائياً بعد ، ويصح أن يعدل عنه إلى غير عند نظر المعارضة أو الاستئناف أو الطعن بالنقض ، وذلك محتمل مادام أن تقادم الدعوى يفترض دائماً أن الحكم لم يصبح نهائياً بعد .

على أنه لا ينبغي أن يفوتنا أن تغيير وصف الواقعة من نوع إلى آخر لا ينبغي أن يبعث فقط في ضوء نظام الظروف القضائية المخففة أو الأعذار القانونية فحسب لأن تغيير الوصف قد لا يجيء بسبب شيء من هذا أو ذلك . بل قد تعتمد المحكمة إلى تغيير الوصف تغييراً صريحاً من جنابة إلى جنحة أو من جنحة إلى جنابة ، وربما من مخالفة إلى جنحة أو من جنحة إلى مخالفة ، بما خولتها من سلطان المادة ٣٠٨ إجراءات . وعندئذ قد يقال إن لهذه الحالة حكمها وأثرها في التكيف القانوني وما يرتبه من آثار إجرائية بما قد يخالف حالة تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة والأعذار القانونية من جانب آخر . وهذا يقتضي شيئاً من الكلام في تغيير الوصف وتعديل التهمة بمعرفة محكمة الموضوع بقدر انصافها بتغيير نوع الواقعة من نوع إلى آخر في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم .

تغيير الوصف وتعديل التهمة :

خارج نطاق أحوال التخفيف والتشديد التي عالجتنا فيما سبق ، قد يكون وصف الواقعة عرضة للتغيير بمعرفة محكمة الموضوع لاعتبارات شتى تقتضي أن تقوم المحكمة بهذا التغيير ، فتعطي الواقعة تكييفاً جديداً غير ذلك الذي أقيمت به ابتداء . وتغيير الوصف قد يجيء بتعديل في التهمة ، كما قد يجيء نتيجة تعديل لها .

والتغيير المجرد في الوصف القانوني للفعل المسند للمتهم هو إجراء مقتضاه أن تعطى المحكمة هذا الفعل وصفه الصحيح الذي ترى أنه أكثر انطباقاً عليه من الوصف الوارد في أمر الإحالة أو في ورقة التكليف بالحضور . وهو لا يتضمن إدخال أي ظرف آخر في الوصف الجديد لم يكن موجوداً في القديم . وهو حق بديهي للمحكمة بل واجب عليها بحكم التزامها بتطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الوقائع التي تراها ثابتة في الدعوى لا يقيد بها في ذلك رأى النيابة أو قاضي التحقيق أو غرفة الاتهام .

ولذلك إذا طرحت الواقعة على محكمة الموضوع بوصفها جنابة سرقة باكراه فلها أن تغيرها إلى مجرد جنحة ضرب الجاني عليه (١) . كما لها أن تغير وصف جنابة الشروع في قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد إلى مجرد جنحة ضرب مع سبق الإصرار والترصد (٢) ، وجنابة التزوير في ورقة رسمية إلى جنحة تزوير في ورقة عرفية (٣) ، وجنحة السب العلني إلى مخالفة سب غير علني (٤) ... وهكذا .

وقد يكون تغيير الوصف بمعرفة المحكمة نتيجة مجرد خلاف في وجهات النظر أو في تفهم نموذجه القانون مع استبقاء جميع عناصر الجريمة وظروفها كما أقيمت بها الدعوى . وقد

(١) قض ٣١٢٩ | ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٢٥ س ٦٦٤ .

(٢) قض ٢١ | ١٠ | ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ١١ س ٢٧ .

(٣) قض ٢١ | ١٢ | ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٤٠ س ٧٠٠ .

(٤) قض ٢٣ | ١٢ | ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ١٠٢ س ٢٦٢ .

يكون نتيجة لاستبعاد ظرف مشدد فيها أو عنصر من عناصرها تقتنع بعدم ثبوته في حق المتهم ، أو بعدم خضوعه لنص المادة أو المواد المراد تطبيقها وذلك يخضع لسلطانها التام في تقدير الوقائع واستبعاد ما تراه غير ثابت منها ، وهي بصدد الفصل في مصير الدعوى من ناحية التكييف القانوني للجريمة ، ومقدار عقوبتها في القانون .

أما تعديل التهمة فهو إجراء مقتضاه أن تعطى المحكمة التهمة وصفها القانوني الصحيح الذي ترى أنه أكثر انطباقاً على الوقائع الثابتة ، بما يقتضيه ذلك من إضافة ظرف جديد لم يرد في الوصف الأصلي الوارد في أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور ، بل ثبت توافره لدى المحكمة من التحقيقات الأولية أو النهائية أو المرافعة في الجلسة . وتعديل التهمة ليس مقتضاه الخروج على قاعدة تقيد المحكمة بالواقعة المرفوعة عنها الدعوى لأنه لا يتضمن الاستناد إلى أي أساس آخر غير ذلك الذي أقيمت به أو إضافة وقائع جديدة ، بل يتضمن إضافة ظرف جديد متصل بالواقعة التي أقيمت بها الدعوى نفسها يكون معها كلاً لا يتجزأ ، وتكون قد تكشفت عنه التحقيقات المختلفة أو المرافعة التي جرت فيها . وهو حق للمحاكم الدرجة الأولى دون الاستئنافية .

وتعديل التهمة يختلف عن تغيير الوصف القانوني بأنه في الواقع تحويل في كيان التهمة ، أي في واحد أو أكثر من عناصرها يكون من مستلزماته الاستعانة بعناصر أخرى أو الواقعة جديدة تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى وتكون التحقيقات قد شملتها ، حين أن تغيير الوصف هو تغيير في الاسم والعنوان فحسب ، مع الإبقاء على جميع عناصر الموضوع كما أقيمت بها الدعوى ، أو استبعاد بعضها ، ولكن دون أية إضافة أخرى .

وقد أشارت إلى تعديل التهمة المادة ٣٠٨ إجراءات عند ما نصت على أن « للمحكمة تعديل التهمة بإضافة الظروف المشددة التي تثبت من التحقيق أو من المرافعة في الجلسة وإن كانت لم تذكر بأمر الإحالة أو التكليف بالحضور » . وعبارة « الظروف المشددة » الواردة بالمادة عبارة عامة واسعة النطاق تنصرف أولاً إلى المعنى المألوف في القانون من هذا التعبير سواء أكانت هذه الظروف من شأنها تغيير تكييف الجنبعة إلى جنابة أم لا ، وسواء أكانت عينية أم شخصية على النحو الذي يبيانه . كما تنصرف أيضاً في نطاق المادة ٣٠٨ هذه إلى كافة العناصر المختلفة المكونة للتهمة سواء أكانت مادية أم معنوية ، وسواء أكان يترتب عليها تغيير وصف الجنابة إلى جنبعة أم الجنبعة إلى جنابة . وبعبارة أخرى يمكننا القول بأن كلمة الظروف هنا تشمل كافة الوقائع والعناصر الداخلة في بليان الجريمة والتي من شأن أيها أن يحدث أثراً من حيث حكم القانون فيها .

وقد تحدثت المادة ٣٠٨ عن حق المحكمة في تعديل التهمة نتيجة إضافة الظروف المشددة ولم تتحدث عن تعديلها إذا جاء نتيجة إدخال عنصر جديد يؤدي إلى تخفيف التهمة مادام هذا العنصر متصلاً بالجريمة ، وتناوله التحقيق والمرافعة ، لأن لها هذا الحق من باب أولى .

ومن أمثلة تعديل التهمة عند ما يقتضي تغيير وصف الجريمة من نوع إلى آخر في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم تعديل جنابة إحداث عاهة مستديمة إلى جنحة ضرب أعجز المجني عليه عن أشغاله الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً (١). وتعديل جنابة الضرب المفضي إلى الموت إلى جنحة ضرب بسيط بالمادة ٢٤٢ على أساس أن المتهم أحدث بالمجني عليه إصابة أخرى هي التي ثبتت في حقه (٢). وتعديل جنابة الضرب المفضي إلى الموت إلى جنحة قتل خطأ (٣). وجنابة السرقة باكره إلى جنحة إخفاء أشياء مسروقة (٤). وهكذا الشأن في كل حالة تكون المحكمة قد أدخلت في بنية الجريمة واقعة لم ترد في أمر الاحالة أو في طلب التكليف بالحضور متى كانت تلك الواقعة مما شمله التحقيق الابتدائي أو النهائي في الدعوى أو المرافعة فيها ، إذ أن هذا أو ذاك أمر لا غني عنه لا يمكن إجراء التعديل . فلا تملك المحكمة التعديل ولو باضافة واقعة واحدة جديدة ما لم تكن هذه الواقعة ظرفاً داخلاً في كيان التكليف الجديد لنفس الوقائع السابقة ، على التعريف الذي أعطيناه لكلمة الظروف هنا .

وتعديل التهمة يقتضي في غالب الأحيان تغيير وصفها القانوني ، ولكن تغيير الوصف القانوني قد يجيء بغير تعديل في التهمة . على أن التفرقة بين تغيير في تكييف التهمة يجيء بغير تعديل لها ، وتغيير فيه يجيء نتيجة تعديل أمر تظهر أهميته عند تحديد الأحوال التي ينبغي فيها وجوباً تنبيه المتهم إلى تغيير الوصف وتلك التي لا يلزم فيها ذلك ، بما يضيّق موضوع البحث الحالي عن التعرض له (٥) .

الفصل الثاني

مآلات أثره في تكييف الواقعة

عرفنا كيف أن تكييف الواقعة قد أثار عدة مشكلات في نطاق التقسيم الثلاثي للجرائم سواء عند توافر ظرف قصائي مخفف أم عذر قانوني أم عند توافر بعض أحوال التشديد كالعود . كما سنعرض فيما بعد لما أثاره تكييفها عند توافر شيء من هذا القبيل في نطاق الإجراءات الجنائية ، وعلى وجه خاص بالنسبة لتحديد طرق الطعن الجائرة في الحكم ، ومدة التقادم بنوعيه : تقادم الدعوى وتقادم العقوبة ، سواء أفي ضوء أحوال التخفيف والتشديد ، أم عند تغيير الوصف تغييراً صريحاً بمعرفة المحكمة من نوع إلى آخر في حدود ما رسمته المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية .

(١) نقض ٢ | ٥ | ١٩٤٩ بمجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٩١٩ من ٨٩٩

(٢) نقض ١٢ | ١ | ١٩٥٤ بمجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٨٥ من ٢٥٦ .

(٣) نقض ٤ | ٦ | ١٩٤٥ بمجموعة القواعد القانونية ج ٦ رقم ٥٩٦ من ٧٣٠ .

(٤) نقض ٢٣ | ١١ | ١٩٣١ بمجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٢٩٢ من ٢٦٠ .

(٥) لمزيد في هذا الموضوع راجع مؤلفنا في « مبادئ الإجراءات الجنائية » الطبعة الثانية من ٤٣٥ .

على أنه مما ينبغي أن نتعرض له هنا ابتداء بعض قواعد إجرائية معينة قد تتداخل في أثناء نظر الدعوى فتشير بالتالي بعض اللبس عند رغبة تكييفها على وجه صحيح . ولعل المصدر الرئيسي لهذا اللبس هو الربط بين تكييف الواقعة والاختصاص بنظرها . وقد أشرنا في أكثر من مناسبة إلى خطر هذا الربط وكيف أنه يعطينا ضابطا مراوفا خداعا في أمور كثيرة ، لأن من الجنايات ما يحال إلى محاكم الجنج ، ومن الجنج ما يحال إلى محاكم الجنايات مع احتفاظ هذه أو تلك بوصفها الأصل في تقدير القانونين الموضوعي والاجرائي معا ، بما يرتبانه من آثار شتى على هذا الوصف ، بغير نزاع في ذلك .

وإننا وإن كنا قد تعرضنا إلى ذلك لما لا ونحن بمعرض التعليق على بعض أحكام النقض ، إلا أننا نجد أنه لا مفر هنا من دفع هذا اللبس في شأن الاختصاص بالواقعة من حيث أثره في تكييفها ، أو — إن شئت الدقة في التعبير — من حيث انتفاء أثره في هذا التكييف ، وذلك بالتعرض تفصيلا لقواعد ثلاث أولية في الاجراءات الجنائية ، بقدراتها لها بمشكلات التكييف ، وهي :

أولا — أن تمنيح الجنابة لا أثر له في تكييفها .

ثانيا — أن إحالة الجنابة إلى المحكمة الجزئية خطأ لا أثر له في تكييفها ، وذلك إلى حين صدور حكم نهائي حائز حجية الشيء المقضي فيه باعتبارها جنحة ، فحينئذ فقط لا مفر من الانتحاء لهذه الحجية ، إذا قدر للدعوى هذا المصير .

ثالثا — أن إحالة الجنحة إلى محكمة الجنايات لأي سبب كان لا أثر له في تكييفها ، وذلك أيضا إلى حين صدور حكم نهائي حائز حجية الشيء المقضي به باعتبارها جنابة ، إذا قدر لها هذا المصير ، مصير الانقضاء بتكييف خاطئ .
وتفصيل ذلك : —

المبحث الأول

تمنيح الجنابة لا أثر له في تكييفها

الأصل أن تحال الجنابة إلى محكمة الجنايات لا إلى المحكمة الجزئية . فإذا قدمت الواقعة إلى هذه المحكمة الأخيرة فمقتضى ذلك أنها جنحة أو مخالفة لجنابة . وإذا تبين لغرفة الاتهام أن الواقعة المطروجة عليها هي في حقيقتها جنحة أو مخالفة كان لها بطبيعة الحال أن تحيلها إلى المحكمة الجزئية المختصة بنظرها (م ١٧٩ / ٣ إجراءات) . كما أن النيابة ولقاضي التحقيق هذا الحق .

نطاق التمنيح :

ولكن تمنيح الجنابة لا ينصرف إلى معنى من ذلك بل إلى إحالة الجنابة — أو الواقعة التي قد يكون وصفها القانوني كذلك في بعض الآراء — إلى المحكمة الجزئية . فهو يسمح بإحالة

الجنايات غير الهامة إلى المحاكم الجزئية ، استثناء من قواعد الاختصاص النوعي وخروجاً عليها رغبة في تخفيف العبء من على كاهل محاكم الجنايات حتى تنفرغ هذه لتنظر الجنايات الهامة التي تكتظ بها وحدها أدوار انعقادها في المعتاد ، خصوصاً وأن الجنايات غير الهامة بما لا يظفر عادة بأكثر من عقوبة الجعنة التي يملكها بطبيعة الحال القاضي الجزئي .

وقد كان لتجنيح الجنايات نظام مقرر من قبل في بلادنا منذ المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، ثم أدخل عليه قانون الإجراءات الجديد تعديلات جمة لتوسيع نطاقه وتيسير إجراءاته ، فمن ذلك أنه جملة جازاً في كل جنابة متى اقترن بها ظرف قضائي مخفف يسمح بالزول بالعقوبة إلى الحبس ، أو أي عذر قانوني دون تقييد ، كما سمح به القاضي التحقيق والمحكمة الجزئية والمحكمة الجنح المستأنفة بعد أن كان حتماً مقصوراً على سلطة الإحالة في الجنايات على ما سيلي بيانه فيما بعد .

والأعذار القانونية المقصودة من النص هي عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة (م ٢٥١ ع) ، والاستفزاز المشار إليه في المادة ٢٣٧ وحدائة السن من ١٧ - ١٥ سنة (٦٦ م) وقد وضع القانون ليشتمل بهذا العذر الأخير إلى جانب نظام التجنيح قواعد خاصة تتبع في إحالة جناباتهم إلى محكمة الموضوع ، وقد أشرنا إليها عند الكلام في هذا العذر ، كما بينا كيف أنه لا أثر له في الرأي السائد على طبيعة الجنابة المسندة إلى الحدث .

عذر المادة ٢٢٧ ع يبيح التجنيح في القانون الجديد :

كان القانون القديم يخص بالذكر عذري تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة وحدائة السن دون عذر الاستفزاز الوارد في المادة ٢٢٧ . وكان عدد ملحوظ من الشراح يستند إلى هذا الإغفال في القول بأن الشارع يعتبر الجرائم المقتربة بهذا العذر جنحاً من مبدأ الأمر لا جنابيات بدلالة عدم جواز تجنيحها ، ولم تخل من ذلك نفس أحكام النقض . وقد سبق أن انتقدنا في مناسبة أخرى الربط بين جواز التجنيح أو عدمه وبين تكييف الواقعة ، لما لاحظناه من أن التجنيح إجراء متصل بالاختصاص فحسب ، وإن الاختصاص نفسه غير متصل بالضرورة بتكييف الواقعة لأن من الجنح ما يحال إلى محاكم الجنايات ، كما أن من الجنايات ما يحال إلى محاكم الجنح دون أن يمس ذلك أدنى مساس بطبيعة الواقعة . بل إن الشارع الاجرائي عندما يجيز تجنيح واقعة يكتفي بأن تكون مشكوك الوصف ، وهو في غير حاجة للقطع برأي في تكييفها ما دام مآلها على أية حال إلى قاضي الجنح ، وهذا هو كل الهدف الذي يرمى إليه : أن يفصل فيها قاضي الجنح بعقوبة الجنحة ، أما عناء البحث في تكييفها فلا يعني في شيء ولا يعوق الهدف الذي يرمى إليه ، والذي يخضع لاعتبارات عملية بحثية هي مجرد رغبة تخفيف العبء من على كاهل محاكم الجنايات ، لا لاعتبارات فقهية تتمثل بتكييف الواقعة على نحو دون آخر .

وإلا لو صح القول بأن لجواز التجنيح أو عدمه دلالة تذكر في تكييف الواقعة لوجب الآن القول — استنادا إلى هذه القرينة وحدها — بأن الجرائم المقترنة بعذر المادة ٢٣٧ قد انقلبت فجأة من جنح إلى جنایات ، مادام الشارع الاجرائي الجديد قد أجاز تجنيحها فجأة ، ولندع جانبا وجهة نظر الشارع الموضوعي ، ونص المادة ٢٣٧ الذي بقي على حاله لم يتغير فيه حرف ، ولندع جانبا بقاء الاعتبارات التي أملت هذا العذر على حالها ، ولندع جانبا بقاء عنصر الالتزام فيه على قوته بغير ضعف ولا وهن ، ولندع جانبا قضاء النقض الذي استقر على اعتبار الجرائم المقترنة بهذا العذر جنحا « بلا أدنى ريب » فضلا عن الفقه السائد . لاشك ان مثل هذا النظر لا يسهل قبوله ، ويسهل على العكس من ذلك نقده وتفنيده ، لو أنه وجد من يعتنقه الآن بعد تعديل النص ، وهو مانسك فيه في حد ذاته إنما أصوب من ذلك أن يقال إن التجنيح يجوز بنص القانون في كل واقعة تقام عنها الدعوى بوصفها جنائية ، متى جاز الحكم فيها بعقوبة الجنحة لسبب أو لآخر ، دون أن يكون للتجنيح ثمة اتصال بتكييف الواقعة ، لا من حيث علة السماح به ، ولا من حيث الأثر المترتب عليه .

وما دامت الدعوى تقام في جميع أحوال الظروف القضائية المخففة والأعذار القانونية بوصفها جنابة لا جنحة — مؤقتا وعلى سبيل الاحتياط فحسب — لما بيناه من اعتبارات عملية صرفة ، لا تتصل بالتكييف الصحيح أو النهائي بنسب ، فقد أجاز الشارع الاجرائي التجنيح كاجراء يغير الاختصاص بنظر الدعوى فحسب تاركا موضوع التكييف معلة كما كان ، دون أن يحاول التعرض له في قليل أو كثير لأنه في غنى عن ذلك ، فما دامت الدعوى عن الواقعة تقام بوصفها جنابة فقد أجاز إحالتها إلى قاضي الجنح عند إمكان الحكم فيها بعقوبة الجنحة .. وهذا هو كل المطلوب .

وقد يقال ولماذا إذن كان قانون ١٩١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ يستبعد الجرائم المقترنة بعذر المادة ٢٣٧ ع من نطاق التجنيح ؟ لقد أشارت محكمة النقض ذات مرة إلى أنها ترى أن العلة هي أنه يعتبرها جنحا من مبدأ الأمر (١) ولو أنها كانت في غنى عن ذلك ، لأن المبررات التي كان يصح أن تدفعها إلى اعتبار هذه الجرائم جنحا متوافرة خصوصا في التخفيف الإلزامي المفروض بحكم النص ، وفيما استقر عليه الفقه السائد خصوصا في مصر وفرنسا . إلا أن هذا الاستناد إلى نظام التجنيح محل شك كبير إذ أن عدم جواز التجنيح هنا قد يكون مصدره — في أغلب الظن — أن واضع هذا القانون تخرج من الإشارة فيه إلى المادة ٢٣٧ لما تتضمنه بدورها من الإشارة البصرية إلى المادة ٢٣٤ ع ، وهي مادة القتل العمد التي ترسم له عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة في بعض الصور . كما ترسم له الإعدام عند الاقتران بجنابة أخرى أو الارتباط بجنحة .

(١) راجع نفس ١٣ | ١٢ | ١٩٤٣ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٢٧٢ ص ٣٥٣ وما ذكرناه تعليقا عليه منذ ما عالجنا موضوع أثر عذر المادة ٢٣٧ ع على تكييف الواقعة في عدد أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

ولعله خشي أن تعرض وقائع هذا شأنها من الخطورة على القاضى الجزئى بدلا من محكمة الجنايات ، وله في ذلك عذره .

أما بالنسبة لعذرى المادتين ٦٦ ، ٢٥١ ع ، فلم ترد في المادتين المذكورتين أية إشارة إلى الجرائم التي يصح أن تفترن بها ، والتي يمكن أن تكون أدنى مما تقدم درجة بكثير ، بل لعلها كذلك في السائد المألوف ، وطبقاً لما كان مائلاً في ذهن واضع النص . ومن جهة أخرى فهو كان يبغي من نظام التجنيح تخفيف العمل من عبء محاكم الجنايات ، ولا شيء غير ذلك ، ولا ريب أنه قدر أن بقاء الجرائم المقترنة بعذر المادة ٢٣٧ ع تنظر بمعرفتها لن يزيد في هذا العبء شيئاً ، كما لن يخفف منه انتزاعها منها لأنها جرائم نادرة كل الندرة في العمل ، حتى لتجد أن الأحوال التي طبقت فيها محاكمة هذه المادة لا تتجاوز - منذ أنشئت هذه المحاكم - عدد أصابع اليد الواحدة . كل هذا يمكن أن يقال حتى إذا أسقطنا من الاعتبار احتمال السهو أو الخطأ ، لتعليل إغفال النص على عذر المادة ٢٣٧ في القانون القديم تعليلاً بعيداً عن التكييف القانوني بعداً تاماً .

بل ولم نذهب بعيداً في الفروض والاستنتاجات ؟ وأماننا الأعمال التحضيرية ، والمذكورة التفسيرية لقانون ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ وقد جاءت خلوا من كل بحث في التكييف أو استناد إليه لتبرير السكوت عن جواز تجنيح هذا النوع من الجرائم . وأماننا أيضاً الأعمال التحضيرية والتقارير البرلمانية لقانون الاجراءات الجديد وقد جاءت خلوا بدورها من كل بحث من هذا النوع لتبرير جواز التجنيح بعد السكوت عليه في القانون القديم .

هذه الاعتبارات مجتمعة تحملنا على الاستقراء - بطبيعة الحال - بأن واضع تشريع سنة ١٩٢٥ لم ينظر إلى التكييف القانوني لهذه الجرائم - أو لجرائم الأعذار الأخرى - عندما وزع التجنيح بين الحل والتحرير . كما لم يفعل ذلك واضع النص الجديد ، لأنه لم يكن بحاجة إلى شيء من ذلك بالمرّة ، فقد كان في نطاق بعيد عن ذلك ، فلا مفر من القول بأن التكييف هنا يخضع خضوعاً كاملاً للاجتهاد في ضوء القواعد العامة وحدها ، وبصرف النظر عن جواز التجنيح أو عدمه .

وكما يصح ذلك على الجرائم المقترنة بعذر المادة ٢٣٧ ، يصح لنفس الأسباب على الجرائم المقترنة بعذر المادة ٦٦ (حدائة السن) ، أو عذر المادة ٢٥١ (تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى بنية سليمة) ، فكذلك تخضع في تكييفها للقواعد العامة وحدها ، بعيداً عن نظام التجنيح الذي لا يلقي ضوءاً ما في هذا الشأن بقدر ما يحجب المصادر الحقيقية للضوء .

وبصحب ذلك أيضاً على الجرائم المقترنة بالظروف القضائية المخففة ، وهي تقتضى وقفة قصيرة عندها .

الظروف القضائية المخففة بقدر اتصالها بالتجنيح :

نعرضنا انظام الظروف القضائية المخففة في الجانب السابق من هذا البحث وانتبهنا إلى أن تطبيقها لا يمس في شيء تكييف الواقعة ، وفي أنها تظل جنائية كما كانت ، بحسب الفقه والقضاء السائدين . وقد أجاز القانونون القديم والجديد ، ما تجنيح الجرائم المقرنة بها ، لأن الدعوى فيها تقام بوصفها جنائية ، وهذا هو كل ما يعني به الشارع الاجرائي عندما يجوز تجنيح أية جريمة . وهو في الواقع لا يجنيح الجريمة ، لأنه لا يملك هذا بل يملك الشارع الموضوعي ، إنما كل ما يملكه الشارع الاجرائي هو أن يجنيح الدعوى بالجريمة أي بغير جهة الاختصاص بنظرها . فلا يصح الاستناد إلى جواز التجنيح في هذا النوع من الجرائم كدليل إضافي على أن الشارع الموضوعي يعتبرها جنائيات لا جنحاً إذ يكون هذا من قبيل استجداء الأدلة ، وتلمسها من غير موضعها وبأمر عرض فيما بعد ، ولم يكن محل الاعتبار لا عند وضع النص الخاص بهذه الظروف ، ولا النصوص الخاصة بالتجنيح .

والظروف القضائية المخففة غير محددة في القانون ، وقد تركها الشارع في المادة ١٧ ع تركاً كلياً لتقدير الذوق القضائي وحده . وإنما يشترط فيها حتى تجوز التجنيح أن يكون من شأنها تخفيض العقوبة إلى نطاق الجنح ، وهذا لا يتأتى إلا إذا كانت العقوبة المقررة للجنائية أصلاً هي عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . فنخرج عن نطاق التجنيح ما كانت عقوبته الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة .

وبستثنى من الجنائيات التي يجوز تجنيحها — ولو اقترنت بظروف قضائية مخففة — تلك التي تقع بطريق المصعب وغيرها من طرق الذم . وذلك لأن الجنح التي تقع من هذا الطريق تنظره محاكم الجنائيات (م ١٥٦ إجراءات) ، وهي التي تقع على غير الأفراد ، فمن باب أولى الجنائيات أيا كان نوعها .

الجهات التي تملك التجنيح :

أولاً — الجهة المختصة أصلاً بالتجنيح هي غرفة الاتهام (م ١٧٩/٢) وذلك لأنها الجهة المختصة باحالة الجنائيات إلى محاكم الجنائيات .

ثانياً — وإفاضي التحقيق عندما يتدب لتحقيق جنائية تجنيحها وإحالتها إلى المحكمة الجزئية مباشرة دون توسط غرفة الاتهام (م ١٥٨/٢) .

ثالثاً — وللمحكمة الجزئية نفسها إذا رأت الواقعة جنائية وأنها من تلك التي يجوز تجنيحها ، أن تصدر قراراً بنظر الدعوى وتحكم فيها بدلاً من الحكم فيها بعدم الاختصاص (م ٣٠٦/١) والفرض هنا أن تكون الدعوى قد أحيلت بطريق الخطأ إلى المحكمة الجزئية . أو ألا تكون قد كشفت العناصر التي تجعلها جنائية إلا بعد إحالتها إليها كظهور عاهة تخلفت للمجنى عليه ناشئة من إصابته بجرح أو ضرب (م ٢٤٠ ع) أو كوفاته منها (م ٢٣٦ ع) .

رابعا - والمحكمة الجنح المستأنفة نفس الحق إذا رأت أن الفعل المحكوم فيه ابتدائيا باعتباره جنحة يمد من الجنايات التي يجوز لقاضي التحقيق إحالتها إلى المحكمة الجزئية طبقا للمادة ١٤٨ . وعندئذ تصدر قرارا بنظرها وتحكم فيها بدلا من الحكم فيها بعدم الاختصاص (م ١٥٨/١) .

وفي جميع الأحوال يصدر الأمر بالتجنيع بناء على طلب النيابة أو من تلقاء نفس الجهة التي أصدرته .

قرار التجنيع لا يقيد قاضي الجنح :

نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٨ اجراءات على أن « للمحكمة في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح » . ومقتضى ذلك أن قرار التجنيع أيا كان مصدره لا يحوز قوة ملزمة على قاضي الجنح ، ولا حجية له عليه حتى إذا قات ميعاد الطعن فيه . فإن له أن يحكم بعدم الاختصاص إذا رأي أن ظروف الواقعة لا تبرر النزول بالعقوبة إلى نطاق الجنح حتى ولو لم تستجد ظروف أو أدلة جديدة بنى عليها تغيير وصف التهمة إلى جنابة أشد من تلك التي كانت ماثلة عند صدور قرار التجنيع ، وذلك على عكس ما كانت عليه الحال في ظل قانون تحقيق الجنايات .

فلمحكمة الجنح أن تحكم بعدم الاختصاص ، أو أن تحيل الدعوى إلى غرفة الاتهام أو محكمة الجنايات بحسب الأحوال ، إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح (م ١٥٨/١) . وذلك سواء أبى التجنيع على قيام عذر قانوني أم على ظرف قضائي مخفف ، في تقدير الفقه السائد (١) .

على أن من الشراح من لا يقر هذا الرأي ويرى قصره على حالة الظرف القضائي المخفف دون العذر القانوني « أولا لأن العذر القانوني ليس أمرا موضوعيا فيجوز لمحكمة الموضوع التعرض له أو مناقشته ، بل هو أمر قانوني لاشبهة فيه ، ولن يكون محل أخذ ورد من الشهود أو الخصوم عند نظر الموضوع . بعكس الظروف المخففة التي تكون محل نقاش وجدل بين الخصوم والمحكمة وهم يستعرضون وقائع الدعوى ، والتي قد يتكشف عنها أن الوضع معكوس ، وأن لا أثر في الحقيقة لتلك الظروف المخففة المزعومة . وثانيا . إن عبارة « إذا رأت من ظروف الدعوى » الواردة في تلك الفقرة تساعد على هذا التفسير (٢) .

وهذه التفرقة لا تبدو قوية في أساسيتها إلى الحد الذي يحمل على تأييدها ، لأن العذر القانوني قد يستبين توافره أو عدم توافره لأسباب موضوعية صرفة أثناء التحقيق النهائي

(١) راجع المرحوم الأستاذ المرابي المبادئ الأساسية ج ١ ص ٣٤٤ والدكتور محمود مصطفى الطلبة الرابعة فقرة ٢٤١ ص ٢٨٦ . والأستاذ عدلي عبد الباقي في « شرح قانون الاجراءات الجنائية » ج ١ ص ٤٥٥ .
(٢) الأستاذ احمد عثمان جزاوى في « موسوعة التعليقات على قانون الاجراءات الجنائية » م ١٥٨ فقرة ١٢ ص ٦٩١ .

الذي تجر به محكة الموضوع ، ويصبح بالتالي أن يكون محل أخذ ورد بين الشهود ، وفي مرافعات الخصوم . فالإتهام لا يسهل عليه بحكم رسالته نفسها أن يسلم بسهولة بثبوت أركان العذر ، بل قد يجد في وقائع الدعوى ما يحمله على تنفيذها أو بالأول على التشكيك في صحتها . كما أن الدفاع لا يسهل عليه بحكم رسالته أن يفرط بسهولة في ثبوت نفس هذه الأركان ، التي قد يكون ثبوتها هو كل ما يملكه المتهم من قول . هذا إلى أن تقدير توافر هذه الأركان قد يتفاوت بين نظر وآخر في حدود سلطة القاضي التقديرية الواسعة بالنسبة إلى موضوع الدعوى . فمثلا عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة يتطلب أولا ثبوت حالة الدفاع الشرعي ، وتقدير مدى الاعتداء ، لأن على ذلك سيوقف تقدير مدى القوة اللازمة لرد هذا الاعتداء ، وفي التقديرين معا قد يتفاوت إلى مدى بعيد النظر بين قاض وقاض ، فما بالك بين خصم وخصمه .

ونفس هذا القول يصدق أيضاً على عذر الاستفزاز الوارد في المادة ٢٣٧ ع من جهة ما يتطلبه من أن تكون الزوجة متلبسة بالزنا ، وأن يحصل الاعتداء فور اكتشاف التلبس . فكل الأمرين قد يتفاوتان في تقدير الناس تفاوتاً واضحاً ، ويتراوح القول بهما تراوحاً كبيراً — وعلى الأخص بين تقدير الإتهام والدفاع ... وذلك حتى إذا صرف النظر عن الإصرار السابق ومدى تأثيره في العذر بحسب الآراء المتضاربة في هذا الشأن ... وهكذا .

وأما القول بأن عبارة « ظروف الدعوى » الواردة في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٨ تساعد على هذا التفسير فهو قول محل نظر ، لأن هذه العبارة عامة يصبح أن تنصرف إلى كافة ما يلبس الدعوى من ظروف قضائية أو أعذار قانونية . بل يصبح أن تنصرف إلى وقائع الدعوى التي تدخل في تكوين أركان الجريمة نفسها . وقد قابلنا شيئاً من ذلك في التفسير الذي أعطيناه لعبارة « الظروف المشددة » الواردة في المادة ٣٠٨ إجراءات والمستمد في الواقع من قضاء مستقر لمحكمة العليا . فعبارة « ظروف الدعوى » الواردة في المادة ١٥٨/٥ شيء وعبارة ظروف قضائية شيء آخر . وكل الصلة بينهما أن مدلول العبارة الأولى قد يشمل مدلول العبارة الثانية كما يشمل العام الخاص ، وذلك بحسب مقام التعبير وسياق الحديث ، دون إمكان القول بأنه مقصور عليه فحسب .

يؤكد هذا المعنى أيضاً ما ورد في تقرير لجنة الإجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ تعليقا على نفس هذه الفقرة الخامسة من المادة ١٥٨ . وهو بصدد المقارنة بينها وبين ما كانت عليه الحال في القانون الملغى ، من أنه « كانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بأحوال الجنايات المقرنة بأعذار قانونية أو بظروف مخففة تبرر تطبيق عقوبة الجنحة . تقضي بأنه لا يجوز للمحكمة المحالة إليها الدعوى في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص إلا إذا استجبت وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جنابة أشد لا ينطبق عليها هذا القانون . ومعنى ذلك أن سلطة الاحالة يكون لقرارها قوة الشيء المحكوم به فيما

يتعلق بوجود الظروف المخففة أو الأعذار القانونية التي تبرر تطبيق عقوبة الجنحة ، ولا تملك محكمة الجنح حتى الاستثنائية أن ترى غير ذلك . ولم ينقل للمشروع هذا النص ، وقد أحسن في ذلك ، لأن سلطة الاحالة ليست بقاضى موضوع ، وليست هي التي تقدر نهائيا العقوبة التي يجب تطبيقها ويجب أن يكون تقديرها خاضعا لرقابة محكمة الموضوع ، التي يجب أن يكون لها إذا لم تر ما يبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح أن تحكم بعدم الاختصاص ولو لم تستجد وقائع لم يتناولها التحقيق تغير التهمة إلى جنابة أشد .

وتأكيدا لهذا النص رأت اللجنة أن تضيف إلى المادة ١٧٨ التي أصبحت ١٦١ الفقرة الآتية : « وللمحكمة في هذه الحالة أن تحكم بعدم الاختصاص إذا رأت أن ظروف الدعوى لا تبرر تخفيض العقوبة إلى حدود الجنح » (١) وهذه هي الفقرة التي أصبحت في الترتيب الحالي للقانون الفقرة الخامسة من المادة ١٥٨ .

وجلي أن هذا التقرير يقارن بين ما كانت محكمة الحال عليه في القانون القديم عند ما كانت محكمة الجنح مقيدة بقرار التجنيح — متى صار نهائيا — سواء في نطاق الظروف القضائية المخففة أم في نطاق الأعذار القانونية على حد سواء ، وبين النص الجديد الذي يحورها من هذا القيد في الحالين معا ودون أية تفرقة ، محبذا الوضع الجديد على إطلاقه وبغير إشارة إلى أن ثمة تفرقة كانت قائمة في ذهن الشارع ، أو على بال أحد بين الظروف القضائية والأعذار القانونية من حيث تحرر المحكمة من كل قيد ، واستردادها لكامل حقها في التقدير بعد أن كانت قد انتزعت في القانون القديم سلطة الاحالة .

كل ذلك يحملنا بطبيعة الحال على تفضيل القول بأن لمحكمة الجنح أن تعيد النظر في مبررات التجنيح وأسانيدھا في القانون ، وفي الموضوع معا في جميع الأحوال غير مقيدة بقرار التجنيح .

ومحكمة الجنح غير مقيدة بقرار التجنيح من باب أولى إذا ظهر لها أن الواقعة هي في حقيقتها جنحة أو مخالفة من مبدأ الأمر . فلم تكن بحاجة إلى مثل هذا القرار حتى تصل إليها وفي هذا المعنى عبرت محكمتنا العليا قائلة : « إن إحالة الدعوى إلى محكمة الجنح باعتبارها جنابة مقترنة بظروف مخففة ليست حجة على محكمة الجنح تلزمها باعتبار الواقعة جنابة على كل حال ولو ظهر لها من الأوراق والتحقيقات التي تجريها أنها ليست إلا جنحة أو مخالفة ، بل إن محكمة الجنح تكون كمحكمة الجنايات حرة في تعرف وقائع الدعوى وتقدير قيمتها القانونية ، فإذا ظهر لها أنها ليست إلا جنحة أو مخالفة فلا مانع يمنعها من الحكم فيها على الوجه الذي بدا لها » (٢) .

(١) تقرير لجنة الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ المؤرخ ٢٤ يوليو سنة ١٩٤٨ في التطبيق على هذه الفقرة .

(٢) قس ٣٠ | ٥ | ١٩٣٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٣٥٧ ص ٥٥٨٢

ولكن إذا سامت المحكمة الجزئية بأن الواقعة تعد في صحيح تكييفها جنائية آلت إليها بمقتضى أمر التجنيح دون غيره فأنها تنقيد فيما تصدره من أحكام بنطاق التخفيف الذي رسمته المادة ١٧ ع (١) ، أو بالعقوبة التي حددها المذر القانوني فلا تنزل عنهما .

طبيعة الجناية تظل على حالها بعد قرار التجنيح :

من المستقر فقها وقضاء أن خضوع الجنابة لنظام التجنيح أمر لا يؤثر في طبيعتها . فهي تظل جنائية حتى بعد صدور قرار التجنيح ، بل وبعد الحكم فيها فعلا بعقوبة الجنحة . على أنه من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن ذلك مستقر في رأى من يرى أن تطبيق الظروف القضائية المخففة (م ١٧ ع) ، أو حتى الأعذار القانونية ليس من شأنه أن يمس في شيء طبيعة الجنابة ، أما في رأى من يرى أن لهذه أو لتلك أثر تغيير الجنابة إلى جنحة في جميع الأحوال أو في بعضها ، وعند الحكم بعقوبة الجنحة أو حتى قبل الحكم بها ، فينبغي البحث عن هذا الأثر بمنأى عن قرار التجنيح واستقلالاً عنه . أى بافتراض أنه لم يصدر في الدعوى هذا القرار لأنه مقصور في أثره على تغيير جهة الاختصاص فحسب .

وقد تعرضت محكمةنا العليا لهذا المبدأ مرارا عديدة — وهو ما يعزز ما سبق أن دافعنا عنه من استقلال نظام التجنيح عن تكييف الواقعة فقالت مرة : « إن كل ما قصده الشارع من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إنما هو مجرد تخفيف العبء عن محاكم الجنابات لا تغيير وصف الجريمة ، ونقلها من جنابة إلى جنحة ، بل تغيير جهة الاختصاص فحسب ... ولا عبرة بعنوان هذا القانون لأنه ليس جزءا منه فلا يمكن اعتباره عنصرا من عناصر تفسيره (١) . ثم قالت مرة أخرى إن هذا القانون « ليس الغرض منه سوى مجرد نقل الاختصاص في تلك الجرائم من محكمة الجنابات إلى محكمة الجنح نقلا جوازيلا إلزاميا .

وهذا النقل لا يغير مطلقا من طبيعة الجريمة ونوعها القانوني ، وما يسمح به للقاضي الذي يقبل المذر أو يرى التخفيف . بل كل ذلك يبقى على أصله وقوته ، وغاية الأمر أن قاضي الجنح يحل في الحكم بموجب ذلك محل قاضي الجنابات (٢) . ثم عادت مرة ثالثة لتقول إن « كل ما قصده الشارع من هذا القانون إنما هو مجرد تخفيف العبء عن محاكم الجنابات بإحلال محاكم الجنح محلها في نظر بعض الجنابات القليلة الأهمية التي تحكم فيها محاكم الجنابات عادة بعقوبة الجنحة ، ولم يكن من قصده البتة تغيير وصف الجنابات التي أحالتها على محكمة الجنح ونقلها من جنابة إلى جنحة (٤) » .

- (١) قض ٢ | ٥ | ١٩٣٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٢١٤ س ٢٢٥ و ٣١ | ٣ | ١٩٥٢ مجموعة أحكام التمس س ٣ رقم ٢٤٣ س ٦٥٥ و ٧ | ٣ | ١٩٥٥ س ٦ رقم ١٩٧ س ٦٠٣ .
 (٢) قض ٢٨ | ٢ | ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ١٨٠ س ٢١٠ .
 (٣) قض ٩ | ٥ | ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٢٥٤ س ٣٠٤ .
 (٤) قض ٥ | ١٢ | ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج ١ رقم ٣٥٠ س ٣٩٤ .

ثم رتب النتيجة الحتمية المترتبة على هذا المبدأ في نطاق انقضاء الدعوى فقررت أنها تنقضى بالمدة المقررة للجنايات لا الجنج، وبصرف النظر عن نوع العقوبة المحكوم بها، ما دام أن سبب التجنيح كان مجرد توافر ظرف من الظروف القضائية المخففة، قائلة في ذلك:

« وحيث إنه لا محل لما بشيره المتهم من دفع بانقضاء الدعوى العمومية استناداً إلى المادتين ١٥، ١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قبل تعديل المادة الأخيرة، وذلك لمضي أكثر من أربع سنوات ونصف من تاريخ ارتكاب الحادث، فالذات من التحقيقات ووصف التهمة أن الواقعة المسندة إلى المتهم جنابة معاقب عليها طبقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ولا يغير من صفة الجريمة إحالتها إلى محكمة الجنج للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة، بل تظل صفتها قائمة وتسرى على سقوطها وانقضاء الدعوى العمومية فيها المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنايات وهي عشر سنين من يوم وقوع الجريمة، وهذه المدة لم تنقض بعد (١) »

وبلاحظ أن سبب التجنيح هنا كان مجرد توافر ظروف قضائية مخففة مما تنطبق عليه المادة ١٧ ع، وسبق أن قلنا ان توقيع عقوبة الجنحة لهذا السبب وحده لا يكفي لأن يغير — بحسب قضاء النقض والفقهاء السائد — طبيعة الجنابة إلى الجنحة. وما نحن نرى هنا أنه لا يكفي لأن يغير من هذه الطبيعة، ولو كان الحكم بعقوبة الجنحة صادراً من المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجنيح. أما إذا كان التجنيح لتوافر أي عذر من الأعذار القانونية فينبغي عندئذ البحث في أثر الحكم بعقوبة الجنحة في طبيعة الواقعة في ضوء الآراء الفقهية التي تعرضنا لها فيما سبق، وبصرف النظر عن قرار التجنيح، لأن أثره مقصور على تغيير جهة الاختصاص فحسب.

على أنه من الأهمية بمكان أن نلاحظ أيضاً أنه إذا صدر قرار بتجنيح الدعوى ثم رأت المحكمة الجزئية أن الواقعة في حقيقتها جنحة من مبدأ الأمر، لأسباب متصلة بصحة التطبيق القانوني، أو بالقدر الذي ثبت لها من وقائع الدعوى وظروفها، فإن اختصاصها بالدعوى يصبح مستنداً إلى القواعد العامة في توزيع الاختصاص، ويصبح قرار التجنيح بالتالي غير ذي موضوع، ومن ثم ينبغي أن تتقدم الدعوى عندئذ بالمدة المسقطه للجنج لا الجنايات ومن باب أولى تتقدم العقوبة بهذه المدة أيضاً، إذ الفرض أن يكون الحكم قد أصبح نهائياً أما في نطاق البحث في طرق الطعن الجائرة في الحكم فسرى أن العبرة تكون — بحسب القضاء السائد — بالوصف الذي أقيمت به الدعوى دون غيره.

للبحث الثاني

إحالة الجنابة إلى المحكمة الجزئية خطأ لا يؤثر في تكييفها
كما أن إحالة الجنابة إلى المحكمة الجزئية بمقتضى نظام التجنيح لا تؤثر في تكييفها فكذلك

أيضا - ومن باب أولى - إذا جاءت هذه الاحالة بسبب خطأ في التكييف وقعت فيه النيابة العامة أو سلطة الاحالة .

وقد حدث في هذا الصدد أن أصدرت المحكمة الجزئية حكما غيابيا بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لأن واقعتها جنائية ولم يعلن الحكم للمتهم إلا بعد انقضاء مدة تزيد على ثلاث سنوات . عارض المتهم في هذا الحكم ودفع بسقوط الدعوى العمومية بمضي المدة ف قضى في المعارضة بالتأييد ، ولكن المحكمة الاستئنافية قضت ببراءة المتهم لانقضاء الدعوى بمضي ثلاث سنوات على الحكم الصادر غيابيا بعدم اختصاص محكمة الجench على أساس أن هذا الحكم هو آخر عمل من أعمال التحقيق ، وأن الواقعة على الرغم من صدور الحكم فيها بعدم الاختصاص لكونها جنائية ، تعتبر جنحة ما دامت قد قدمت لمحكمة الجench بوصفها جنحة ، مهما كانت حقيقة الواقع من أمرها . وقد قررت محكمة النقض أن هذا الحكم الأخير أخطأ من ناحيتين :

الأولى - أنه مع تسليم المحكمة فيه بأن الواقعة جنائية من اختصاص محكمة الجنابات فقد قضت في موضوعها بالبراءة ، وهذا ما كان يجوز بحال من محكمة الجench .

الثانية - أن وصف الواقعة خطأ في بادئ الأمر بأنها جنحة ليس من شأنه أن يغير من حقيقة أمرها ، وإذا كانت حقيقة الواقع لا تزال معلقة لأن محكمة الجench اعتبرت الواقعة جنابة ، ومحكمة الجنابات لم تقل كلمتها في شأنها بعد ، فإن القول الفصل بأنها جنحة تسقط بمضي ثلاث سنوات أو جنابة مدة سقوطها عشر لا يكون إلا من المحكمة صاحبة الاختصاص بالفصل في الموضوع حسبما يتبين لها عند نظره إن كانت جنحة في حقيقتها أو جنابة (١) .

ومن جهة أخرى فإنه إذا أقيمت الدعوى عن واقعة معتبرة في حقيقتها جنابة أمام المحكمة الجزئية خطأ ، وقضى فيها ابتدائيا على هذا الأساس فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم ، فلا يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تعدل عن تكييف الواقعة ، وتعتبرها جنابة من جديد ، لأن مثل هذا الحكم يسيء إلى مركز المتهم ، ولا يجوز ذلك ما دام هو المستأنف الوحيد حتى ولو انتهت المحكمة الاستئنافية إلى الحكم بعدم الاختصاص بالدعوى .

ولذا حكم بأن المادة ١٨٩/٢ من قانون تحقيق الجنابات صريحة في أنه لا يجوز للمحكمة الاستئنافية إذا كان الاستئناف مرفوعا من المتهم وحده أن تحكم بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لكون الواقعة جنابة فإذا قضت المحكمة في مثل هذه الحالة بعدم الاختصاص فإن حكمها يكون خاطئا . وإذا كان هذا الحكم من شأنه أن ينهي الخصومة أمام جهة الحكم ، لأن الدعوى من اختصاص محكمة الجench وحدها ، ومحكمة الجنابات لا اختصاص لها بنظرها على مقتضى القانون

(١) قض ٨ | ٤ | ١٩٤٦ المجموعة الرسمية س ٤٧ عدد ١٤٠ ص ٢٥٥ . ومجموعة القواعد ج ٧ رقم

بغض النظر عن حقيقة وصفها فإنه يكون من المتعين قبول هذا الطعن ونقض الحكم (١). وهذا الحل قد ينتهي إلى أن يصبح الحكم في الجناية على أساس أنها جنحة نهائيا إذا استنفذ طرق الطعن فيه، ولو كان مبنيا على أساس خاطيء. فهل تكون العبرة بالوصف الذي أقيمت به الدعوى وحكم به على مقتضاه أم بصحيح وصفها في القانون؟ إن حجية الشيء المقضي به تدعونا إلى تغليب الوصف الأول دون غيره وذلك إذا ما أثر البحث عن حقيقة وصفها في شأن تقادم العقوبة المحكوم بها. وهكذا يمكن القول بأنه إذا كانت إحالة الجناية إلى المحكمة الجزئية خطأ لا تؤثر وحدها في تكييف الواقعة، فإن الحكم فيها نهائيا بمقتضى وصف الجنحة الوارد في أمر التكليف بالحضور من شأنه أن يسبغ عليها صفة الجنحة احتراماً لحجية الشيء المقضي به. ولا يكون لهذه الصفة قيمتها إلا في نطاق تقادم العقوبة لا الدعوى، إذ المفروض أن الحكم أصبح نهائيا حائزا حجية الشيء المقضي به.

ولا يتعارض مع هذه الحجية القول بأن قواعد الاختصاص النوعي قد خولفت هنا إذا فصلت محكمة الجench في جناية. ذلك أنه بحسب الفقه الراجع، لا تعتبر مخالفة قواعد الاختصاص النوعي — رغم تعلقها بالولاية وبالنظام العام — سببا يحول دون ان يحوز الحكم النهائي حجيته الكاملة فيما انتهى إليه في خصوص تكييف الواقعة، وذلك استثناء من القاعدة العامة التي تقضي بتعليق حجية الشيء المقضي به — على وجه عام — على عدم مخالفة قواعد الاختصاص المتعلقة بالنظام العام. أما فيما عدا هذا النطاق فإن هذه المخالفة تعد حجة الحكم وتهدر أثرها.

المبحث الثالث

إحالة الجنحة إلى محكمة الجنايات لا يؤثر في تكييفها

كما أن إحالة الجناية إلى محكمة الجزئية للفصل فيها بمقتضى عقوبة الجنحة طبقا للمجنيح ليس من شأنه أن يؤثر في تكييف الواقعة، بل تبقى على حالها فإن الأمر كذلك أيضا إذا أحيلت الجنحة إلى محكمة الجنايات، إذ ليس من شأن هذه الإحالة وحدها أن تحدث أي أثر في تكييفها أيا كانت أسباب إحالة الجنحة إليها مثل الارتباط بجناية، بسيطا كان أم لا يقبل التجزئة، أو الخطأ في تكييف الواقعة، أو لتضارب الرأي بين محكمة الجench وسلطة الإحالة بما يقتضي إحالتها إلى محكمة الجنايات للحكم فيها بطريق الخصيرة (١) أو

(٢) قض ١٤/٦/١٩٤٥ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٦٠٤ ص ٧٣٧، و ٢٨/١/١٩٤٦ ج ٧

رقم ٧١ ص ٦٨.

(١) ذلك أنه لا يجوز لجهة الإحالة إذا رأت محاكمة اللهم بطريق الخبرة بين الجناية والجنحة أن تحيله إلى المحكمة الجزئية، التي لا اختصاص لها بتوقيع عقوبة الجناية. وأعمالها أن تحيله إلى محكمة الجنايات إذ هي التي تملك الحكم بعقوبة الجناية أو الجنحة حسبما يستلزمها من ظروف الواقعة وصحة تطبيق القانون (راجع مثلا قض ١٥ مارس سنة ١٩٤٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٧٦ ص ١٣٦).

صدور قانون أثناء المحاكمة يعتبرها جنحة بعد أن كانت جنابة . فالعبرة في تقادم الدعوى تكون في هذه الأحوال بحقيقة وصف الواقعة كما انتهى حكم الموضوع إليه ، وبصرف النظر عن وجهة نظر جهة الاحالة أو سلطة التحقيق حتى وإن كان الممول عليه في تحديد الاختصاص لمحاكم الجنايات هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى (١) .

ولذا قضى بأنه إذا ارتبطت جنحة بجنابة وتقدمت لمحكمة الجنايات ثم ظهر لهذه الأخيرة أن الجنحة سقطت بمضي ثلاث سنوات كان لها أن تحكم بسقوط الدعوى بمضي هذه المدة ، ولا يسرى على الجنحة حكم التقادم الخاص بالجنايات ، لأن تقديم الجنحة إلى محكمة الجنايات بسبب ارتباطها بجنابة لا يغير من طبيعة الجنحة فتكون جنحة تسرى عليها أحكام القانون الخاصة بالجنحة (٢) .

وبالنسبة لجرائم العود المتكرر فقد قلنا إنها معتبرة جنحة حتى يقضى فيها بعقوبة الجنابة فيخضع عندئذ فقط لأحكام الجنايات . ولذا قضى في هذا الشأن بأن القانون « لم ينقل السرقات البسيطة التي تحصل من المنهم العائد في حكم المادة ٥٠ ع من عداد الجنح إلى عداد الجنايات ، فإنه لم يسن عقوبة الأشغال الشاقة في هذه الأحوال إلا من طريق تخيير القاضي المرفوعة إليه الدعوى . وإذا كان قد خص بها محاكم الجنايات فما ذلك إلا لأن هناك احتمالا للحكم بالأشغال الشاقة فيما إذا رأت المحكمة تشديد العقوبة . ومن ثم فإن سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في مثل هذه الجرائم يبي خاضعا لأحكام القانون المتعلقة بسقوط الدعوى في مواد الجنح » (٣)

كما قضى في نفس النطاق بأنه « إذا كانت الجريمة المقدمة إلى محكمة الجنايات جنحة بطبيعتها وتقدمت لمحكمة الجنايات اوجود سوابق للمتهم ثم ظهر لمحكمة الجنايات أن الدعوى العمومية بالنسبة للجريمة قد سقطت بمضي ثلاث سنوات ويجب عليها تطبيق الأحكام الخاصة بسقوط الدعوى في مواد الجنحة دون الأحكام الخاصة بسقوطها في مواد الجنايات » (٤) . وقد تعرضنا فيما مضى تفصيلا لما يثيره تكييف جرائم العود المتكرر بما يغني عن العودة إلى ذلك من جديد هنا .

« يتبع »

(١) . يقض ١٩٠ | ٤ | ١٩٤٨ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ٥٧٧ ص ٥٤١ .
 (٢) . جنابات بن سوييف في ٥ | ١٢ | ١٩٢٦ المحاماة قس ٧ عدد ٢٤١ ص ٣٤٩ .
 (٣) . جنابات بمصر في ٧ | ١ | ١٩٢٥ المجموعة الرسمية سنة ٢٦ عدد ٥١ ص ٩٣ .
 (٤) . جنابات بن سوييف في ٤ | ١٢ | ١٩٢٦ المحاماة سنة ٧ عدد ٢٤١ ص ٣٤٩ .

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٧٧	٣٩١	١٩٥٦ فبراير
١٧٨	٣٩١	» » »
١٧٩	٣٩٢	» » »
١٨٠	٣٩٢	» » »
١٨١	٣٩٢	» » »
١٨٢	٣٩٢	٧ » »

(١) قضاء محكمة النقض الجنائية

دفاع . قتل عمد . تمسك المتهمين بعدم التعويل على شهادة الشاهد لضعف بصره إلى حسد اعتباره في حكم الضرير فلا يستطيع أن يرى في الظلام من يطلق مقذوفاً نارياً على آخر . هذا دفاع هام . عدم تحقيقه أو الرد عليه في حالة اطراحه رداً سائفاً . قصور .

نقض . التقرير بالطعن . التوكيل فيه . يجب أن يكون خاصاً . وقف التنفيذ . عقوبة . الحكم بحبس متهم لمدة ثلاث سنين . وقف تنفيذ هذه العقوبة . خطأ . (م ٥٥ ع) .

ضرب . قدر متيقن . اعتداء متهمين على مجني عليه . وفاته . ثبوت حصول إصابات برأسه . عدم معرفة من من المتهمين هو الذي أحدث الإصابة التي أدت إلى الوفاة . معاقبة المتهمين بمنحة الضرب العمد أخذاً بالقدر المتيقن في حقهما . في محله .

١ - دعوى مباشرة . دعوى جنائية . تحريكها . الشكوى المنصوص عليها في م ٣ أ . ج . هي قيد وارد على حق النيابة في رفع الدعوى بالنسبة للجرائم المذكورة بالمادة لاعلى حق المدعى بالحقوق المدنية في رفع الدعوى مباشرة .

٢ - دعوى جنائية . تحريكها . سب وقذف الشكوى المنصوص عليها في م ٣ أ ج . لا يشترط أن يكون قد تلاها تحقيق مفتوح أو جمع استدالات .

١ - قانون . حكم . التوقيع عليه . بيان واجب القضاة وحقوق المتقاضين في هذا الشأن . المرجع فيه إلى قانون الإجراءات الجنائية ، الرجوع إلى قانون المرافعات . محله .

٢ - إجراءات . محضر الجلسة . عدم توقيع رئيس المحكمة والكاظم على كل صفحة منسوخة في اليوم التالي على الأكثر . لا بطلان .

٣ - إصابة خطأ . رابطة السببية هي ركن من أركان الجريمة . ما عتبت .

العدد الرابع	فهرست	الستة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٨٣	٣٩٣	٧ فبراير ١٩٥٦
١٨٤	٣٩٤	» » »
١٨٥	٣٩٤	» » »
١٨٦	٣٩٤	» » »
١٨٧	٣٩٥	» » »
١٨٨	٣٩٥	١٤
١٨٩	٣٩٥	» » »

٤ — إثبات . خبراء . تقدير رأيهم أو الفصل فيما يوجه
إلى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي .

رأفة . تقض . المصلحة من الطعن . إدانة منهم بجناية
القتل العمد . نعيه بأن الوصف الصحيح للفعل المسند إليه
هو الضرب المقضى إلى الموت . لا يجدي مدامت العقوبة
المقضى بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب
المقضى إلى الموت . لا يغير من ذلك أعمال حكم م ١٧ ع .
ظروف الرأفة . تقديرها . يكون بالنسبة لذات الواقعة
الجنائية التي ثبتت لدى المحكمة .

انتهاك حرمة ملك الغير . دخول مسكن في حيازة آخر
بقصد منع حيازته بالقوة . استعمال القوة بالفعل . غير
لازم . (م . ٣٧ ع) .

وصف التهمة . دفاع . متى لا تلزم المحكمة بتنبيه الدفاع
إلى تغيير وصف التهمة .

تقض . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من إثارته . مثال
ذلك التمسك بأوجه بطلان متعلقة بغير الطعن .

حكم . تسببه بوجه عام . تماثل الأدلة التي بينها الحكم
الصادر من محكمة الجنايات بعد القبض على المتهم المحكوم عليه
غيايا مع الأدلة التي بينها الحكم الغيابي . نقل المحكمة بعض عبارات
الحكم الغيابي وأسبابه في حكمها الثاني والاعتماد عليها .
لا .

وصف التهمة . دفاع . رفع الدعوي على المتهم بالقتل
العمد مع سبق الإصرار والترصد . إدانته بالقتل العمد دون
سبق إصرار . لفت الدفاع إلى ذلك . غير لازم
(م ٣٠٨ ج . ١) .

١ — هتك عرض . ماهيته .

٢ — هتك عرض . القصد الجنائي . متى يتوافر ؟

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
١٩٠	٣٩٦	١٤ فبراير ١٩٥٦
١٩١	٣٩٦	١ - أسباب الإباحة وموانع العقاب . دفاع شرعي . تقدير الوقائع المؤدية لقيام حالته موضوعي . ٢ - اثبات . خبراء . تقدير تقاريرهم . متروك لسكامل حرية محكمة الموضوع . ٣ - تعويض . حكم . تسببيه . تقدير التعويض . متروك لمحكمة الموضوع بدون معقب . ذكر موجبات التقدير . غير لازم .
١٩٢	٣٩٧	سب . حكم . تسببيه . ركن العلانية . متى يتوافق في السبب الحاصل في فناء المنزل ؟ مثال لقصور الحكم في استظهار ركن العلانية في سب وقع على سلم المنزل . دفاع . وجه دفاع عام . عسدم تحقيقه أو الرد عليه . يعيب الحكم بما يستوجب نقضه . مثال في جريمة اعتداء على أرض الآثار .
١٩٣	٣٩٧	١ - نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوي من إثارته . مثال في قتل عمد مع سبق إصرار وترصد . ٢ - نقض أسباب جديدة . إجراءات الدفع بطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
١٩٤	٣٩٧	١ - حكم . تسببيه بوجه عام . تزيد المحكمة بعد استيفاء دليل الحكم . لا يعيبه . ٢ - إجراءات . استجواب المتهم . حصوله بموافقة الدفاع ودون اعتراض منه . سقوط الحق في الدفع بطلان الاجراءات المبني على هذا العيب (المادة ٢٢٣ أ . ج) . سرقة . حكم تسببيه . نية السرقة . متى يلزم التحدث عنها في الحكم ؟
١٩٥	٣٩٨	

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
١ — خيانة الأمانة . إثبات . نقض . أسباب موضوعية . قاعدة عدم جواز إثبات الحق المدعى به بالبيئة . وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع .	٢٠ فبراير ١٩٥٦	٣٩٨	١٩٦
٢ — خيانة الأمانة . إثبات . إيراد المحكمة الأدلة التي اطمأنت بها على وقوع الجريمة في التاريخ الوارد بوصف التهمة . عدم تحديد تاريخ وقوع الجريمة . لا يؤثر على ثبوت الواقعة .			
تزوير . حكم . تسييبه . القصد الجنائي في جريمة التزوير . متى يتحقق ؟ مثال للقصور في استظهاره .	» » »	٣٩٨	١٩٧
حكم . تسييبه بوجه عام . الطلب الذي تلزم محكمة الموضوع بالرد عليه صراحة . ماهيته .	» » »	٣٩٩	١٩٨
١ — إجراءات . الأصل فيها الصحة .	» » »	٣٩٩	١٩٩
٢ — إجراءات . تحقيق . تدب غير الكائب المختص في حالة الضرورة . جائز . تقدير قيام هذه الحالة متروكة لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .			
٣ — تفتيش . الاذن به . عدم تعيين مأمور لتنفيذه . تنفيذه بمعرفة أي واحد من مأموري الضبط القضائي . جائز .			
٤ — تفتيش . عدم تعيين اسم المأذون له بإجرائه في الاذن الصادر به . لا يبطله .			
وصف التهمة . دفاع . تهمة شروع في قتل عمد . تغييرها إلى ضرب نشأت عنه عاهة مستديمة . ذلك تعديل في التهمة . عدم لفت الدفاع إليه . يوجب نقض الحكم .	» » »	٣٩٩	٢٠٠
نقض . أثر النقض . المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها . (م ٤٣٢ م . ج) .	» » »	٤٠٠	٢٠١
١ — حكم . التوقيع عليه . ميعاد الثلاثين يوما الذي جعل حدا أقصى للتوقيع على الأحكام . متى يبدأ ؟	» » »	٤٠٠	٢٠٢
٢ — قانون . القانون رقم ١١٧ سنة ١٩٤٦ صدره . مستوفيا الأوضاع الدستورية .			

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٠٣	٤٠١	٢١ فبراير ١٩٥٦
٢٠٤	٤٠٢	» » »
٢٠٥	٤٠٢	» » »
٢٠٦	٤٠٢	» » »
٢٠٧	٤٠٣	» » »
٢٠٨	٤٠٤	» » »

٣ — تحريض على قلب نظام الحكم . جريمة الاضمار والاتصال . الفرق بينهما . المادة ٩٨/١ عقوبات . القانون رقم ٦٣٥ سنة ١٩٥٤ .

٤ — تلبس . وجود مظاهر خارجية تلبس . بذاتها عن وقوع جريمة . كاف .

٥ — إثبات . اعتراف . سلطة قاضي الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم .

تلبس . إثبات . التخلي الذي يلبي عليه قيام حالة التلبس بالجريمة . شرطه .

ملكية صناعية . جريمة تقليد الرسم الصناعي . متى تتحقق أركانها ؟ (القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩) .

حكم . تسيبه بوجه عام . حكم البراءة . رده على كل دليل من أدلة الاتهام . غير لازم .

١ — قانون . القانون الأصح . المقصود به . (م/٥٢) . القرار الوزاري الذي يصدر بتخفيض وزن الرغيف لاعتبارات اقتصادية . لا يعتبر قانونا أصح .

٢ — دفاع . انتهاء المرافعة وحجز القضية للحكم . طلب إعادتها بعد ذلك للمرافعة . إجابته أو الرد عليه . غير لازم .

استئناف . إجراءات . تقرير التلخيص الذي نصت عليه المادة ٤١١ أ ج . تأجيل القضية بعد تلاوته . تغيير الهيئة . وجوب تلاوته من جديد .

١ — ارتباط . نقض . أسباب موضوعية . سلطة محكمة النقض . تقدير توافر الشروط المقررة في المادة ٣٢ ع . موضوعي إثبات الحكم وقائع الدعوى على نحو يوجب تطبيق المادة المذكورة . عدم تطبيقها . يقتضي تدخل محكمة النقض .

٢ — نقض . ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام ما يجوز

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
الرقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		الطعن فيه من الأحكام . الحكم الصادر في المخالفة . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . محله .
		٣ .. تنظيم . حكم . تسببيه . القضاء . تصحيح الأعمال المخالفة . عدم بيان عناصر المخالفة المستوجبة لذلك . قصور .
		٤ — نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارتة . مثال في حالة تعدد الجرائم .
٢٠٩	٤٠٤	٢١ فبراير ١٩٥٦
		١ — اجراءات . شقوية المرافعة . إدانة المتهم أخذاً باعتراقه واستناداً إلى أقوال الشهود في التحقيقات الأولية . جائز (م ٢٧١ أ . ج) .
		٢ — تزوير . القصد الجنائي . نية الغش . ماهيتها .
٢١٠	٤٠٤	٢٧
		غش . جريمة خدع المشتري للنصوص عليها في القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . هي جريمة عمدية . القصد الجنائي فيها . ماهيته .
٢١١	٤٠٤	
		نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارتة . مثال في قضية إحراز مواد مخدرة .
٢١٢	٤٠٥	
		١ — اشتراك . الاشتراك بالاتفاق والمساعدة . متى يتحقق ؟
		٢ — اشتراك . حكم . تسببيه . قصد الاشتراك في الجريمة . خلو الحكم من بيانه . قصور .
٢١٣	٤٠٦	
		قتل عمد . حكم . تسببيه . نية القتل . مثال لكفاية استظهارها .
٢١٤	٤٠٦	٢٨
		مبان . تنظيم إقامة بناء على أرض لا يجوز البناء فيها بغير تقسيم . وجوب القضاء بالهدم .
٢١٥	٤٠٦	٢٧
		١ — وصف التهمة . دفاع . تعديل الوصف من تزوير إلى اشتراك . إضافة واقعة لم ترد بأمر الاحالة . عدم تلبسه المتهم بذلك . إخلال بحق الدفاع .
		٢ — تزوير . استعمال ورقة مزورة . حكم . تسببيه . إدانة المتهم في جريمة التزوير . عدم ذكر مؤدى الأدلة .

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١٦	٢٨ فبراير ١٩٥٦	<p>قصور . إدانة المتهم أيضا في جريمة استعمال الورقة المزورة . اعتماد المحكمة في ذلك ضمن ما اعتمدت عليه على ثبوت جريمة التزوير المذكورة . فساد في الاستدلال .</p> <p>١ — نقض . أسباب جديدة . تفتيش . بطلانه . تنازل الدفاع عن التمسك به أمام محكمة الموضوع وتراجع في موضوع التهمة . إبداء الدفع ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض . لا يقبل .</p> <p>٢ — إثبات . اعتراف . تقدير الدليل المستمد منه . موضوعي .</p>
٢١٧	٤٠٧	<p>نقض . رافة . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى من اثارته . القضاء على المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة في جنايتي قتل عمد وشروع فيه مع سبق الإصرار . خطأ المحكمة في وصف جناية الشروع في القتل بأنها قتل عمد . أعمال جرم المادة ١٧ ع لا مصلحة من النعمي بخطأ المحكمة المذكور مادامت العقوبة على قدر الواقعة الجنائية ذاتها .</p> <p>(٢) قضاء محكمة النقض المدنية</p> <p>١ — إجارة . عقد . المطالبة بأجرة أرض قضاء مضافا إليها الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . اعتبار هذه الزيادة بمثابة تعديل لأحكام عقد الإيجار . وجوب توافق إرادة المتعاقدين بشأن هذا التعديل .</p> <p>٢ — قوة الأمر المقضي . مناطه . إجارة . القضاء بأجرة أرض قضاء مضافا إليها الزيادة المقررة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . عدم بحث توافق إرادة طرفي العقد على هذه الزيادة وعدم تعرض الحكم له في أسبابه . انعدام حجية الحكم بالنسبة للأجرة عن المدد اللاحقة .</p> <p>٣ — إجارة حق . الزول عنه مناط الرضا به . حكم . تسببه . بقیه لأسباب مؤدية رضاه المستأجر بزيادة دفعا في الإيجار ونزوله عن حق الاعتراض عليها . تقدير موضوعي .</p>
٢١٨	٤٠٨	<p>١ — أول مارس ١٩٥٦</p>

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢١٩	٤١٢ أول مارس ١٩٥٦	١ - حكم . منطوقه . حكم صادر بالاحالة إلى التحقيق . إثبات . البطلان الناتج . عن عدم بيان الوقائع المأمور بإثباتها في منطوق الحكم . عدم تعلقه بالنظام العام . زوال البطلان بسكوت الخصم . تمسك الخصم الآخر بالبطلان . لا يقدح في ذلك .
		٢ - شهادة . دفع . المصلحة فيه . تمسك خصم بعدم جواز سماع شهادة شخص معين . عدم تمسك الخصم الآخر من جانبه بذلك . لا مصلحة لالتمسك ضده في الدفع به .
		٣ - نقض . ملعن . سبب جديد . طلب سماع شاهد معين أمام محكمة الموضوع . عدم التمسك أمامها بأن أقوال هذا الشاهد صدرت عنه بوصفه وكيلًا عن الخصم الآخر . عدم جواز إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٢٠	٤١٢ ٨	١ - معاهدات . قانون . وفاق سنة ١٩٠٢ المفقود بين مصر والسودان . هو قانون من قوانين الدولة .
		٢ - معاهدات . إعلان . وفاق سنة ١٩٠٢ المفقود بين مصر والسودان . ماهيته رفع دعوى يكون المدعى عليه فيها مقيمًا في بلاد الدولة الأخرى التزام القاضي بالتحقق من إعلانه وفقًا لأحكام الوفاق من تلقاء نفسه .
		٣ - معاهدات . إعلان . وفاق سنة ١٩٠٢ المفقود بين مصر والسودان . شموله لإعلان الأوراق في كافة الدعاوى المدنية والتجارية ودعاوى الأحوال الشخصية والدعاوى الجنائية .
		٤ - تنفيذ الأحكام الأجنبية . حكم صادر من محكمة الخرطوم العليا في دعوى تم إعلانها على غير أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ . رفض طلب وضع الصيغة التنفيذية على هذا الحكم . لا خطأ . للمادتان ٤٩١ و ٤٩٣/٢ مرافعات .
		٥ - تنفيذ الأحكام الأجنبية . إعلان حكم صادر من

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الصفحة	رقم الحكم
محاكم السودان في دعوى لم يراع في إعلانها أحكام وفاق سنة ١٩٠٢ . ليس له قوة ملزمة أمام المحاكم المصرية . عدم مريان قاعدة التبادل في هذه الحالة .			
هيئة . قبولها . قبض المجلس المحلي للاتحاد الأرمني العام للهيئة . اعتبار أن القبض يعني عن قبول المجلس الرئيسي للاتحاد المذكور للهيئة . خطأ المادنان ٣٨ ، ٥٠ مدني قديم .	٨ مارس ١٩٥٦	٤١٩	٢٢
إثبات . قواعد الاثبات . شهادة . سماع أقوال خصم أدخل في الدعوى . إقامة الحكم على أقواله باعتبارها شهادة مع أن الدعوى لم تحمل إلى التحقيق ولم يسمع بهذا الوصف . مخالفة لقواعد الاثبات . عدم اعتبار هذه الأقوال حجة على خصم آخر اعترض على ادخاله في الدعوى .	» » »	٤٢٠	٢٢٢
بيع . ضمان التعرض . اثبات . تعويض . بيع محل تجاري بما فيه من بضائع . تعهد البائع فيه بعدم الاتجار في البضائع التي يتجر فيها المشتري في الشارع الذي يقع فيه المحل للبيع . قيام للمشتري بفتح محل بنفس العماره التي بها ذلك المحل للبيع واتجاره في بعض أنواع البضائع المبيعة . رفع المشتري دعوى بمطالبة البائع بالتعويض . الحكم بإحالة الدعوى إلى التحقيق وتكليف للمشتري بإثبات الضرر الذي لحقه من جراء إخلال البائع بشرط التحريم ثم الحكم برفض الدعوى أمجزه عن الاثبات . خطأ .	» » »	٤٢١	٢٢٣
١ - نقض . طعن . انحصار في الطعن . شفعة . أجد المطعون عليهم هو أحد أوصياء التركة الباعين واختصم في دعوى الشفعة في مرحلتى التقاضى الابتدائية والاستئنافية . إعلان بالطعن لازم لقبول الطعن . تمثيل الورثة في الطعن وإعلان باقي الأوصياء به . لا يعني .	» » »	٤٢٤	٢٢٤
٢ - موارث . تصفية التركة . عدم اتصال أى حق للوارث بأموال التركة أثناء قيام التصفية . المواد ٨٤٤ و ٨٩٩ و ٩٠٠ و ٩٠١ مدني .			

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٢٨	١٥ مارس ١٩٥٦	كان يقتضى عناية أوفى لصيانة الأمن . كاف لترتيب المسئولية .
٢٢٩	» » »	بيع ولاء . اثبات . قرائن قانونية . قرينة بقاء العين المبيعة في حيازة البائع . تقرير الحكم أنها قرينة ليست قاطعة وإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ان البيع هو في الواقع رهن في صورة بيع وفائي بكافة طرُق الاثبات خطأ .
٢٣٠	» » »	١ - نقض طعن سبب جديد . شفعة . تمسك المشتري بتنازل الشفيع من حقه في الشفعة لتنهئته له بالصفقة . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٢٣١	» » »	٢ - إثبات . شهادة . محكمة الموضوع . حقها في استخلاص ما تراه من أقوال الشهود وإقامة قضائها على ما استخلصه متى كان سائعا وغير مخالف للثابت .
٢٣٢	» » »	نقض . طعن . اعلان . اثبات المحضر واقعة انتقاله الي منزل المعلن اليه في اليوم التالي لهذا الانتقال . بطلان الاعلان . التمسك بحجية ما أثبتته المحضر وعدم جواز مناقضته الا بالطعن بالتزوير . لاجل له . الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ مرافعات .
٢٣٣	» » »	١ - دافع . اجراءات التقاضي . طلب المحكمة من محامي الخصم المرافعة شفويا في موضوع الدعوى وترخيصها له بتقديم مذكرة في الدفع وفي الموضوع عند حجز القضية للحكم . اكتفاؤه في المرة الأولى بالتمسك بتقرير المحير الاستشاري وتحديثه عن الدفع فقط في المذكرة . عدم اجابة طلبه المرافعة من جديد . لا اخلال بحق الدافع .
٢٣٤	» » »	٢ - انكار التوقيع . اثبات . خير . حالة انكار التوقيع . وجوب اتباع الاجراءات المبينة في المواد ٢٩٢ مرافعات وما بعدها عند ندب خير لمضاهاة المخطوط دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات .
٢٣٥	» » »	٣ - خير . خبراء الطب الشرعي الذين التى يؤدونها

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		وفقا للمرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ . استثناء من نص المادة ٢٢٩ مرافعات .
		٤ - نيابة عامة . اجراءات التقاضي . عدم تدخل النيابة في القضايا الخاصة بالقصر . لا بطلان . البطلان الناشئ من عدم اخطار النيابة بهذه القضايا . عدم جواز التمسك به لغير القصر من الخصوم .
٢٣٢	١٥ مارس ١٩٥٦	تزوير . خبير . حكم . تسببه . استناده في القضاء برد وبطلان السند المطعون فيه بالتزوير الى تقرير الخبيرين المقدمين في الدعوى رغم اختلافهما في تحديد موطن التزوير وطريقة حصوله والتفاوت الظاهر بين الرايين فيهما . اضافة المحكمة مشاهدتها الخاصة دون بيان مواضع التزوير التي رأتها ودلائله قصور .
٢٣٣	» » »	١ - علامات تجارية . ملكيتها . عدم اكتساب ملكية العلامة التجارية باستعمالها خمس سنوات على الأقل من وقت تسجيلها . ثبوت الملكية لمن يثبت أسبقيته في استعمالها . القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ .
		٢ - علامات تجارية . اختصاص . قيام النزاع حول ملكية العلامة التجارية . اختصاص المحاكم بالفصل في هذه الملكية دون الجهة الادارية .
		٣ - علامات تجارية . مجال اعمال حكم للمادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . خروجه عن دائرة النزاع حول حق ملكية العلامة .
		٤ - علامات تجارية . تقسيم فئات المنتجات من السلع التجارية الصادر بها قرار وزير التجارة في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٣٩ . الغرض منه .
		٥ - علامات تجارية . تسجيلها . المادة ٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ . وضعها قاعدة تنظيمية لتتبعها إدارة التسجيل في حالة طلب شخصين أو أكثر تسجيل نفس العلامة أو علامات يتعذر تمييز الخلاف بينها .

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٣٤	٢٢ مارس ١٩٥٦	٦ - علامات تجارية . محكمة الموضوع . سلعتان من فئة واحدة . حق محكمة الموضوع في الفصل في أمر الخلاف أو التشابه بينهما وما يحيط بهما ومتتبعيهما من ظروف وملاسات تتحقق بها أو تمتنع معها الحماية التي ينشدها القانون .
٢٣٥	٤٤٣	١ - دعوى . خصومة . انقطاع سير الخصومة . ترك الخصومة . البطلان النائي . عن عدم مراعاة أحكام المادتين ٣٠٨ ، ٢٩٨ مراقبات . من له التمسك به ؟
٢٣٦	٤٤٧	٢ - حكم . منطوقه . تسبيبه . تعارض أسباب الحكم مع منطوقه . العبرة بالمنطوق وحده .
٢٣٧	٤٥٠	مسئولية أمين النقل . الوكيل بالعمولة . اعتبار مصالحة البريد أمينة للنقل ووكيلة بالعمولة في الوقت نفسه . اعتبار عملها هذا عملاً تجارياً تحكمه المواد ٩٠ وما بعدها من القانون التجاري . مسؤوليتها عن الهلاك والتلف والتأخير هي مسؤولية تعاقدية . ضمانها خطأ أمين النقل الذي تختاره بغير تدخل المرسل .
٢٣٨	٤٥٠	بيع . ثمن . عربون . محكمة الموضوع . استظهارها لأسباب سائغة نية المتعاقدين فيما إذا كان المبالغ المدفوع هو جزء من الثمن الذي انعقد به البيع بآنا أم أنه عربون في بيع مصحوب بخيار العدول . موضوعي .
٢٣٩	٤٥٠	١ - نقض . طعن . إعلان الطعن . دفع . اتخاذ الطعون عليه عند إعلان الحكم عملاً مختاراً هو مكتب المحامي الذي تسلم صورة تقرير الطعن . دفعه يبطلان الطعن لعدم إعلانه إليه شخصياً في محل إقامته الجديد المعروف للطاعن . في غير محله . كون المحامي المذكور غير مقرر أمام محكمة النقض . لا يهم .
٢٤٠	٤٥٠	٢ - نقض . طعن . إجراءات الطعن . إبداع المستندات المؤيدة للطعن في المواد المنصوص عليه في المادة ٤٣٣

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم القرار	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٣٨	٢٢ مارس ١٩٥٦	مراقعات . لا يغنى عن وجوب إيداعها في الميعاد المحدد في المادة ٤٣٢ مراقعات . ٣ - مسئولية . أمين النقل حكم . تسببه . دفاع . تمسك بمصلحة السكة الحديد بوجوب التحقق مما إذا كان فقد المتاع حصل أثناء النقل . عدم الرد أو الإشارة إلى هذا الدفاع في الحكم . إغفال لدفاع جوهرى وقصوى . اختصاص إحالة . قوة الأمر المقضى . صدور حكم بعدم الاختصاص نوعيا وبإحالة النزاع إلى محكمة أخرى . عدم استئناف هذا الحكم وقبوله . حيازة قوة الأمر المقضى . امتناع إثارة عدم اختصاص المحكمة المحال عليها النزاع .
٢٣٩	» » »	١ - حكم . بياناته . إجراءات التقاضي . تحضير . البيان الخاص بتلاوة تقرير قاضي التحضير المحال به الدعوى إلى المرافعة . تضمين الحكم هذا البيان . غير لازم . وجوب تلاوة ذلك التقرير فقط . تقديم محاضر الجلسات التي نظرت فيها الدعوى بعد إحالتها من قاضي التحضير . واجب على من يتمسك ببطالان الحكم .
٢٤٠	٢٨ ٤٥٤	٢ - حكم غيابي . القبول المانع من المعارضة فيه . شرطه . عبارات أوراق لا تفيد أكثر من بيان العلاقة القانونية بين طرفي الحكم . عدم دلالتها على الرضاء به . ١ - جنسية . جنسية التأسيس المصرية . الطوائف المبينة بالفقرات الأربعة الأولى من المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ٢٩ / ٦ / ١٩٠٠ . شرط اعتبارهم من المصريين . ٢ - جنسية . جنسية التأسيس المصرية . محل الخروج منها بإحدى الطرق المتصوص عليها قانونا . ٣ - جنسية . جنسية التأسيس المصرية . حذف الإشارة إلى من كانوا تحت خاية دولة أجنبية عند وضع المادة الأولى

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
فقرة ثانية من القانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٠ — من يفيد من هذا الحذف ؟			
٤ — جنسية . إثباتها . قرائن . قرينة الجنسية المصرية المنصوص عليها بالمادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ . ماهيتها . الغرض منها .			
٥ — جنسية . إثباتها . قرائن . قرينة الحالة الظاهرة . عدم وجود ما يمنع قانونا في مصر من الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة أخرى مثبتة للجنسية .			
٦ — جنسية . إثباتها . قرائن . قرينة الحالة الظاهرة . اعتبار الاتهام بجنسية معينة في أحكام صادرة من المحاكم القنصلية مظهرا من مظاهر المعاملة بالحالة الظاهرة .			
٧ — جنسية . مواطنو الجزر الأيونية . اعتبارهم يوناني الجنسية بمقتضى الاتفاق المؤرخ ٢٩/٣/١٨٦٤ المعقود بين بريطانيا واليونان . شرط ذلك .			
٨ — جنسية . اتفاق ٢٣/٣/١٨٥٥ المعقود بين اليونان والباب العالي، والوارد به أنه لا يجوز لأحدى الدولتين أن تغتصب رعايا الدولة الأخرى . انصرافه إلى من لم تكن جنسيته اليونانية أو العثمانية ثابتة .			
٩ — جنسية . شهادات الجنسية . شهادات جنسية صادرة من القنصلية اليونانية . عدم مخالفتها للاتفاقات الدولية الخاصة بجنسية مواطني الجزر الأيونية . حجية هذه الشهادات في نفي الجنسية المصرية .			
١٠ — نقض . طعن . دفع طلب استبقاء الدعوى لدى محكمة النقض والفصل فيها دون إحالتها إلى محكمة الموضوع عند نقض الحكم المطعون فيه . تقديري للمحكمة . الاعتراض والرد على هذا الطلب . لا يكون موجها لا إلى شكل الطعن ولا إلى موضوع أسبابه .			

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٤١	٤٦١	١ — حوالة . نفاذها . ترتب جميع آثار الحوالة في حدود المبلغ الثابت بذمة المدين حتى تاريخ إعلانه بالحوالة .
٢٤٢	٤٧١	٢ — قوة الأمر المقضي . حوالة . حكم قضى بصحة ونفاذ الحوالة . أسبابه المرتبطة بمنطوقه تكون معه وحدة لا تقبل التجزئة . يحوز قوة الأمر المقضي كالمنطوق .
٢٤٣	٤٧١	خير . حكم . تسببه . حكم لم يفتن إلى حقيقة الثابت بتقرير الخبر مما يتغير به وجه الرأي في الدعوى . نقضه .
٢٤٤	٤٧١	قوة الأمر المقضي . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع . قضائه الوارد في أسبابه المرتبطة بمنطوقه . يحوز قوة الأمر المقضي . صدور حكم من نفس المحكمة في الموضوع على خلاف ذلك القضاء السابق . نقضه .
٢٤٥	٤٧١	١ — صلح واق . إفلاس . المقصود بالتوقف عن الدفع المنصوص عليه في المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ . هو بذاته التوقف عن الدفع المقصود في باب الإفلاس ماهيته .
٢٤٥	٤٧١	٢ — صلح واق . إفلاس . اعتبار بروتستو عدم الدفع توقفا عن الدفع . غير صحيح بصفة مطلقة . متى يبدأ ميعاد الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ٣ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ .
٢٤٥	٤٧١	١ — أحوال شخصية . نقض . طعن . إباحة الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال الميئنة بالمادة ١٠٢٥ بعد تعديلها بالرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ لجميع الأسباب المباحة بالمادة ٢٢٥ مرافعات .
٢٤٥	٤٧١	٢ — أحوال شخصية . اختصاص . محكمة الأحوال الشخصية . قائمة الجرد . ملكية . اختصاص محكمة الأحوال الشخصية عند التصديق على قائمة الجرد بمنحخص كل زعم وتقدير أي نزاع في خصوص ملكية أعيان التركة أو صحة الديون . عدم اعتبار قرارها فاصلا في النزاع على الملكية أو على صحة الدين .

العدد الرابع	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>٣ — أحوال شخصية . اختصاص . حساب . محاكم الأحوال الشخصية . اختصاصها دون غيرها بنظر مواد الحساب بين عديم الأهلية والنائب عنه . عدم اقتصار مهمتها على مناقشة أرقام الحساب وتمحيصها . حقها في تناول كل دفع يتمسك به المدعى عليه . المادة ١٠٠٨ مرافعات .</p> <p>٤ — أحوال شخصية . وصي . إجارة . محكمة الموضوع . وصي ادعى بتأجير أطيان عديم الأهلية للغير مع أنه يستغلها فعلا لحسابه . حق المحكمة في إلزامه بأجر المثل دون الأجر المسمى في العقد .</p> <p>٥ — أحوال شخصية . التزام الوصي بتقديم الحساب سنويا وإيداع المتوفر لعديم الأهلية في حينه . طلب الوصي خصم مبالغ ادعى بصرفها في سنة تالية للحساب محل الفحص لأعمل له .</p> <p>٦ — أحوال شخصية . اختصاص . محكمة الأحوال الشخصية . قاصر بلغ سن الرشيد . لا ولاية للمحكمة المذكورة إلا في بحث ما قدم لها من حساب عن مدد سابقة على انتهاء الوصاية . المادة ٩٧ مرافعات .</p> <p>٧ — وفاة . التزام . أحوال شخصية . طلب الوصي خصم مبالغ ادعى بصرفها في سنة تالية للحساب محل الفحص . تمسكه بالسنتين ٣٤٤ ، ٣٤٥ مدني لا يجدي . مجال أعمال هذين النصين .</p> <p>٨ — أحوال شخصية . وصاية . التزام الوصي باستئذان المجلس الحسبي في استئجار أموال القاصر وفقا لقانون المجالس الحسبية الصادر سنة ١٩٢٥ . انعقاد الايجار قبل تعيينه وصيا . قيام التعارض في المصلحة بين القاصر ووصيه .</p>
٤٧٧		<p>تكييف الواقعة في القانون الاجرائي وما يشيره من مشكلات للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس</p>

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ مَنَشُورَاتٍ

قرار بالقانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

في شأن الملاهي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على قرار قومسيون بلدى الاسكندرية الصادر في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٠٤ بشأن التيارات المعدل بالقرار الصادر في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٣٨ ،
وعلى قرار وزير الداخلية الصادر في ١٢ من يوليو سنة ١٩١٠ بلائحة التيارات والقرارات المعدلة له ،

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - تسرى أحكام هذا القانون على الملاهي المبنية أنواعها في الجدول الملحق به سواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو كانت في أرض فضاء أو في العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهري أو البحرى .

ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه أن يعدل في هذا الجدول بالاضافة أو الحذف أو بالنقل من قسم إلى آخر .

مادة ٢ - لا يجوز إقامة أو إدارة ملاه إلا في الجهات أو الأحياء أو الشوارع التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة بعد حصولها على موافقة المحافظ أو المدير وكذلك تؤخذ موافقته في الجهات التي ليست بها مجالس بلدية وتجب موافقة وزارة الداخلية إذا تضمن القرار جهات أو أحياء أو شوارع لا يجوز فيها فتح محال عامة من النوع الأول - ويجوز أن يحدد في القرار عدد الملاهي التي يجوز الترخيص بها وسعة كل منها .

على أنه يجوز في غير الجهات أو الأحياء أو الشوارع المنصوص عليها في الفقرة السابقة الترخيص في إقامة ملاه ملحقة بمحال عامة إذا كانت مخصصة بصفة أصلية لرواد هذه المحال وكانت بذات المكان .

كما يجوز الترخيص في إقامة ملاه خاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس متى كانت ملحقة بالعقار الذي تشغله الهيئة أو المؤسسة أو الجمعية أو المعهد أو المدرسة بشرط عدم استغلالها في أغراض تجارية — ولوزير الشؤون البلدية والقروية أن يعفى تلك الملاهي من بعض أحكام القانون أو القرارات المنفذة له .

مادة ٣ — لا يجوز إقامة أي ملهى أو إدارته إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك ويجوز أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع الملاهي تشغل مكانا واحدا ، كما يجوز أن يشمل الترخيص أي محل من المحال الصناعية أو التجارية أو المحال العامة من النوع الأول الملحقة بالملهى والتي يستلزمها مباشرة نشاطه الأصلي .

مادة ٤ — يجب أن تتوافر في الملاهي الاشتراطات الآتية :

(١) الاشتراطات العامة وهي الاشتراطات الواجب توافرها في كل الملاهي أو في نوع منها وفي مواقعها ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية — ويجوز بقرار منه الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات في بعض الجهات إذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء .

(٢) الاشتراطات الخاصة وهي الاشتراطات التي ترى الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها وجوب توافرها في الملاهي المقدم عنه طلب الترخيص وكذلك أية اشتراطات أخرى ترى المحافظة أو المديرية وجوب توافرها لصالح الأمن العام .

ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه أن يضيف اشتراطات جديدة يجب توافرها في أي ملهى مرخص به .

مادة ٥ — يقدم طلب الترخيص إلى الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها بالمحافظات والمديريات مشتملا على البيانات ومرافق له الأوراق والخرائط والرسومات المنصوص عليها في القرارات المنفذة لهذا القانون ، وعلى الجهة المقدم إليها الطلب أن تبدي رأيها في مرفقاته في ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ وصوله .

وفي حالة قبول الطلب بصفة مبدئية يكلف الطالب بأداء رسم المعاينة الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٦ — يعلن الطالب بالموافقة على موقع الملهى أو رفضه في ميعاد لا يجاوز خمسة وأربعين يوما من تاريخ أداء رسم المعاينة — ويعتبر في حكم الموافقة على الموقع فوات هذه المدة دون تصدير إخطار للطالب بالرأى وذلك مع عدم الإخلال بأحكام المادة ٢ .

مادة ٧ — في حالة الموافقة على موقع الملهى يكلف الطالب بتقديم الرسومات الخاصة به مستوفاة ومطابقة للاشتراطات العامة الواجب توافرها فيه على أن يرفق بها الإيعال الدال على أداء رسم النظر الذي يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وعلى الجهة المقدم إليها الطلب أن تبلغ الطالب رأيها في الرسومات خلال ثلاثين يوما من تاريخ وصولها ويعتبر في حكم الموافقة عليها قوات هذا الميعاد دون تصدير إخطار للطالب بالرأي .

وفي حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الخاصة الواجب توافرها في الملهى .

مادة ٨ - على الطالب بعد إقامة الملهى طبقا للاشتراطات والرسومات المعتمدة إبلاغ الجهة المقدم إليها الطلب وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من الابلاغ ، فإذا ثبت لها إتمامها صرف الترخيص مرافقا له الاشتراطات الواجب توافرها في الملهى على الدوام .

وفي حالة عدم إتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تتجاوز ثلاثة شهور - فإذا لم تتم الاشتراطات خلالها فله أن يحصل على مهلة أو أكثر لا يتجاوز مجموعها ستة شهور على أن يقوم بأداء رسوم إعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة المشار إليها في المادة (٥) وإذا لم تتم الاشتراطات في نهاية هذه المهل رفض الطلب .

وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على إخطار من الطالب بأنه أتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف أن يطلب مدها في حدود الحد الأقصى للمهل المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

مادة ٩ - إذا لم يقم الطالب بإتمام الاشتراطات خلال سنتين من تاريخ الموافقة على الرسومات اعتبرت هذه الموافقة كأن لم تكن .

مادة ١٠ - التراخيص التي تعطي طبقا لأحكام هذا القانون دائمة ما لم ينص فيها على تحديد مدتها ويجوز تجديد التراخيص المحددة المدة بعد أداء رسم يعادل رسم المعاينة . ويجوز إعطاء تراخيص مؤقتة عن الملامى التي تقام بصفة عرضية في المناسبات كالمواالد والمعارض وتعطى هذه التراخيص بالشروط والأوضاع التي يقررها المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بالاتفاق مع المحافظ أو المدير .

مادة ١١ - لا يجوز إجراء أى تعديل في الملامى المرخص بها إلا بموافقة الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها وتلبيح في الحصول على هذه الموافقة الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ٧ و ٨ وتحصل الرسوم المشار إليها فيهما .

مادة ١٢ - يؤدى الرخص له سنويا رسم التفتيش الذى يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ويبين في هذا القرار أحوال الإعفاء من أداء هذا الرسم .

مادة ١٣ - لا يجوز إعطاء الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) إلى الأشخاص الآتى بيانهم :

(١) المحكوم عليهم بعقوبة جنائية ولم يرد اليهم اعتبارهم .

- (٢) المحكوم عليهم في جريمة مخلة بالأمانة أو الشرف ولم يرد إليهم اعتبارهم .
- (٣) المحكوم عليهم في جريمة حكم بسبب وقوعها باغلاق الملهي أو المل العام الذي كانوا يستغلونه أو يديرونه أو يشرفون على أعمال فيه لمدة ثلاثة شهور ولم تمض ثلاث سنوات على صدور الحكم بالعقوبة .
- كما لا يجوز إعطاء هذا الترخيص إلى عديمي الأهلية أو ناقصيها — إلا إذا اشتمل طلب الحصول على الترخيص على اسم النائب الذي يكون مسئولاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .
- ويسرى هذا الحكم على نواب عديمي الأهلية أو ناقصيها الذين تؤول إليهم ملكية الملهي .
- مادة ١٤ — لا يجوز لأي شخص أن يستغل ملهي أو أن يعمل مديراً له أو مشرفاً على أعمال فيه إلا بعد حصوله على ترخيص خاص في ذلك بعد أداء الرسوم التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .
- ويسرى حكم المادة السابقة على الترخيص الخاص المنصوص عليه في هذه المادة .
- مادة ١٥ — تلغى التراخيص المنصوص عليها في المادتين ٣ و ١٤ إذا حكم على المرخص له بإحدى العقوبات أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٣ .
- مادة ١٦ — عند وفاة المرخص له بالملهي يجب على من آلت اليهم الملكية إبلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة بأسمائهم واسم من ينوب عنهم ويكون هذا النائب مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل ترخيص الملهي اليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٣ .
- مادة ١٧ — يجوز التنازل عن ترخيص الملهي بموافقة الجهة المختصة .
- وعلى المتنازل اليه خلال أسبوعين من تاريخ التنازل أن يقدم طلباً بنقل الترخيص اليه مرافقاً له عقد التنازل مصدقاً على توقيعات طرفيه بأحد مكاتب التوثيق وعلى الجهة المقدم اليها الطلب أن ثبت فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه .
- وبظل المرخص له مسئولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون إلى أن تتم الموافقة على التنازل .
- مادة ١٨ — على المرخص له بالملهي إبلاغ الجهة المختصة باسم مستغله — وعلى المستغل إبلاغ تلك الجهة باسم مدير الملهي أو المشرف على أعمال فيه وذلك قبل مباشرة أي منهما لعمله .
- مادة ١٩ — على من يقوم بتشغيل آلات العرض بدور السينما أن يحصل على ترخيص في ذلك طبقاً للشروط والأوضاع وبعد أداء الرسوم التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٢٠ - لا يجوز أن يعمل في الملهى أشخاص تقل سنهم عن ٢١ سنة إلا بالشروط الآتية :

(١) الذكور الذين تبلغ سنهم ١٢ سنة والإناث اللاتي تبلغ سنهن ١٨ سنة بموافقة أولياء أمورهم .

(٢) الإناث اللاتي تبلغ سنهن ١٢ سنة وتقل عن ١٨ سنة بموافقة أولياء أمورهن ووزارة الداخلية والإدارة العامة للوائح والرخص .

(٣) الأشخاص الذين تقل سنهم عن ١٢ سنة بموافقة أولياء أمورهم ووزارة الصحة العمومية ووزارة الداخلية والإدارة العامة للوائح والرخص .

وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتشغيل الأحداث في الصناعة والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ للمعدل بالمرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٦ الخاص بتشغيل النساء في الصناعة والتجارة .

مادة ٢١ - لا يجوز للنساء اللاتي يعملن في الملهى أن يختلطن برواده إلا في الملاهى وفي المواعيد التي تحددها الإدارة العامة للوائح والرخص بناء على اقتراح مصلحة السباحة وشرط الحصول على موافقة وزارة الداخلية .

مادة ٢٢ - على مستغل الملهى أو مديره إبلاغ الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها وكذلك المحافظ أو المدير ومصلحة القنون بوزارة الارشاد القومى قبل العرض بثان وأربعين ساعة على الأقل بما يأتى :

(١) اسم الفرقة التي ستقوم بالعرض وأسماء أفرادها ولو كانوا من الهواة وكل من يستخدم في الأعمال المسرحية .

(٢) أيام ومواعيد العرض .

(٣) برامج العرض .

مادة ٢٣ - للإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها أن تحدد في ترخيص الملهى مواعيد العمل به بالاتفاق مع المحافظ أو المدير وكذلك مع مصلحة السباحة في الملاهى السياحية كما يجوز بقرار من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بموافقة وزارة الداخلية أو بناء على طلبها وقف العمل بالملهى أو تعديل مواعيد العمل فيه وقت إجراء الانتخابات أو إقامة الموالد أو الأعياد أو ما شابهها من المناسبات .

مادة ٢٤ - لا يجوز بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو الخمرة لرواد الملهى إلا بترخيص خاص في ذلك يصدر من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزارة الداخلية وبناء على توصية مصلحة السباحة في الملاهى السياحية .

ولا يجوز على أي حال تقديم هذه المشروبات للأحداث الذين تقل سنهم عن ٢١ سنة أو لمن كانوا في حالة سكر بين .

وللمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص رفض منح هذا الترخيص أو تحديد مدته تقييده بأي شرط كما يجوز بموافقة وزارة الداخلية أو بناء على طلبها وقف العمل به مؤقتا في المناسبات كالأعياد والمواالد والانتخابات .

وهذا الترخيص شخصي ولا يسرى الترخيص إلا بالنسبة إلى الملهى المعطى عنه ويلغى إذا توفي المرخص له بالملهى أو تغير لأي سبب . وبصرح مؤقتا ببيع الخمر لمن ينوب عن آلت إليهم ملكية هذا المحل أو إلى المستغل الجديد خلال الفترة المحددة بالمادة ١٦ وبنفس شروطها .

مادة ٢٥ — لا يجوز في الملاهي لعب القمار أو مزاولة أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهي التي يصدر بتحديدتها قرار من وزير الداخلية .
وفي حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

مادة ٢٦ — استثناء من أحكام المادة السابقة يجوز للحكومة في العقود التي تبرمها مع الشركات أو المؤسسات في مناطق السياحة أو التعمير أن تمنحها رخصا في مزاولة ألعاب القمار في الملاهي الموجودة في تلك المناطق على أن يقتصر الدخول إلى الأماكن التي تزاوّل فيها تلك الألعاب على الأجانب البالغين وعلى أن يكون دخولهم بمقتضى جوازات سفرهم أو تصاريح الإقامة .

ولوزير الشؤون البلدية والقروية إلغاء هذه التراخيص في حالة مخالفة هذه الشروط .
وله أن يفرض على تلك الشركات أو المؤسسات رسما سنويا يتناسب وإيرادات كل منها من لعب القمار بحيث لا يجاوز الرسم نصف هذه الإيرادات وتخصص حصيلة هذا الرسم للوجوه التي يعينها — وذلك ما لم يتفق في العقود على خلاف ذلك .

مادة ٢٧ — يحظر في الملهى :

(١) التدخين في الملاهي المقفلة إلا إذا كان مرخصا بالتدخين فيها وفي حالة المخالفة يخرج المدخن من الملهى فورا .

(٢) سماح إدارة الملهى بالوقوف أو الجلوس في الممرات أو شغلها ولرجال البوليس إخلاؤها فورا .

(٣) سماح إدارة الملهى لغير مستخدمي وعمال الملهى بالدخول فيه في غير أوقات العرض .

(٤) ارتكاب أفعال أو إيذاء إشارات مخلة بالحياء أو الأدب أو النظام داخل الملهى أو التفاضى عنها ولرجال البوليس أن يخرجوا فورا كل من يخالف ذلك .

(٥) عقد اجتماعات مخالفة للنظام العام أو الآداب ولرجال البوليس أن يخرجوا فوراً كل من يخالف ذلك .

مادة ٢٨ — لا يجوز بيع تذاكر الملهى فى غير الأماكن المخصصة لذلك فيه إلا بتصريح خاص من الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها وفى حالة المخالفة تضبط التذاكر والنقود .

مادة ٢٩ — يجب أن يوضع فى مكان ظاهر بالملهى إعلان للجمهور مكتوب باللغة العربية بخط واضح متضمناً أحكام المواد ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ .

مادة ٣٠ — يعلق الملهى إدارياً أو يضبط إذا تعذر إغلاقه فى الأحوال الآتية :

(١) فى حالة مخالفة أحكام المادتين ٣ و ٢٥ والفقرة الأولى من المادة ٢٤ .

(٢) إذا غير نوع الملهى أو الغرض المخصص له دون الحصول على ترخيص جديد .

(٣) فى حالة وجود خطر داهى على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة الملهى .

(٤) فى حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها فى الملهى .

ويجوز غلق الملهى إدارياً أو ضبطه إذا تعذر إغلاقه فى الأحوال الآتية :

(١) فى حالة مخالفة أحكام المواد ١٦ و ٢٠ و ٢٢ والفقرة الثانية من المادة ٢٤ .

(٢) إذا وقعت فى الملهى أفعال مخالفة للآداب أو النظام العام أكثر من مرة .

ويصدر بالغلق الإدارى أو الضبط قرار مسبب من الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها فيما عدا حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها — أو تعاطيها فى المحل وحالة وقوع أفعال مخالفة للآداب أو للنظام العام أكثر من مرة وحالة وجود خطر داهى على الأمن العام فيصدر فيها القرار من المحافظ أو المدير .

ويستمر الغلق الإدارى أو الضبط إلى أن يصدر إذن من النيابة العامة أو من المحكمة بفتح الملهى أو إلى أن يفصل فى الجريمة بحكم نهائى على أنه إذا كان الغلق الإدارى أو الضبط لوقوع أفعال مخالفة للآداب أو للنظام العام أكثر من مرة فلا يجوز أن تتجاوز مدته شهراً .

ولا يخل الغلق الإدارى أو الضبط بتوقيع العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ٣١ — تلغى رخصة الملهى فى الأحوال الآتية :

(١) إذا أبان المرخص له الجهة المختصة بوقف العمل بالملهى وإهاء الترخيص .

(٢) إذا أوقف العمل بالملهى لمدة ٢٤ شهراً متصلة .

(٣) إذا أزيل الملهى ولو أعيد إنشاؤه .

(٤) إذا كان الملهى ثابتاً ثم نقل من مكانه .

(٥) إذا غير نوع الملهى أو الغرض المخصص له .

- (٦) إذا أصبح الملهى غير قابل للتشغيل .
- (٧) في حالة مخالفة أحكام المادة ١١ وعدم إعادة الملهى إلى أصله خلال المدة التي تحددها الجهة المختصة .
- (٨) إذا صدر حكم نهائي باغلاق الملهى لمدة ثلاثة شهور .
- مادة ٢٢ — في حالة مخالفة المواد ٢٠ و ٢٢ و ٢٤ و ٢٥ تقضى المحكمة في الدعوي على وجه الاستعجال — ويجوز أن يكون إعلان ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة بواسطة أحد رجال السلطة العامة .
- مادة ٣٣ — يعاقب على مخالفة أحكام المادة ٢٨ بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين ويحكم بمصادرة التذاكر والنقود التي استعملت في ارتكاب الجريمة .
- مادة ٣٤ — يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٢٢ و ٢٩ والنود ١ و ٢ و ٣ من المادة ٢٧ بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً .
- وإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة في جريمة مما نص عليه في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً أو إحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ٣٥ — يعاقب على مخالفة أحكام المادتين ٢١ و ٢٤ والبندين ٤ و ٥ من المادة ٢٧ بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ٣٦ — يعاقب على مخالفة المادة ٢٥ بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيه ويحكم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التي استعملت في ارتكاب الجريمة .
- مادة ٣٧ — يعاقب على كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهاً — أو بإحدى هاتين العقوبتين .
- مادة ٣٨ — في حالة مخالفة أحكام المواد ٢ و ٣ و ١١ و ١٢ يحكم باغلاق الملهى .
- وفي حالة مخالفة أحكام المادتين ٢٤ ، ٢٥ والبند ٥ من المادة ٢٧ يحكم باغلاق الملهى مدة لا تتجاوز شهرين — فإذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنتين لجريمة مما نص عليه في المواد المذكورة وجب الحكم باغلاق الملهى لمدة ثلاثة شهور .
- ويجوز الحكم باغلاق الملهى مدة لا تتجاوز شهرا في حالة مخالفة أحكام المواد ٤ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ والنود ٢ و ٣ و ٤ من المادة ٢٧ إذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ أقل من سنة لجريمة مما نص عليه في المواد المذكورة .

وفي حالة الحكم بالإغلاق تكون مصاريف الضبط والإغلاق على عاتق المخالف .
 مادة ٣٩ - في أحوال الحكم بالإغلاق يجوز للمحكمة أن تأمر بالنفاذ رغم الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف .
 وينفذ الحكم بالإغلاق دون الاعتداد بأي استئصال في تنفيذه .

مادة ٤٠ - يكون مستغل الملهي ومديره والمشرف على أعمال فيه مسئولين معاً عن أية مخالفة لأحكام هذا القانون .

مادة ٤١ - كل من أدار ملهه محكوماً بإغلاقه أو أغلق أو ضبط بالطريق الإداري يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك فضلاً عن إعادة إغلاق الملهي أو ضبطه بالطريق الإداري على نفقة المخالف .

مادة ٤٢ - يكون لموظفي الإدارة العامة للوائح والرخص وفروعها الذين يندبهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم الدخول في الملاهي للتحقيق عليها .

مادة ٤٣ - تستثنى الملاهي المرخص بها عند العمل بهذا القانون من أحكام الفقرة الأولى من المادة ٢ وتظل الرخص الصادرة عنها سارية المفعول وتطبق باقي أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له على تلك الملاهي خلال سنة من تاريخ العمل به بالنسبة إلى الملاهي الموجودة في المدن وخلال سنة شهور بالنسبة إلى الملاهي الموجودة في القرى .

وعلى من يستغلون تلك الملاهي أو يعملون مديريين لها أو مشرفين على أعمال فيها أن يتقدموا خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب الترخيص الخاص المنصوص عليه في المادة ١٤ .

مادة ٤٤ - يجوز بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية إعفاء مدينة أو قرية أو جهة أو أية منطقة منها من تطبيق بعض أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بناء على توصية الجهات المختصة .

مادة ٤٥ - لوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه أن يعهد إلى إدارة أي مجلس بلدي باختصاصات الإدارة العامة للوائح والرخص وفروعها المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها . وفي هذه الحالة تكون لموظفي المجالس البلدية الذين يندبهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم الدخول في هذه الملاهي للتحقيق عليها .

مادة ٤٦ - يلغى قرار قومسيون بلدي الإسكندرية الصادر في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٥٤

وقرار وزير الداخلية الصادر في ١٢ من يوليو سنة ١٩١١ المشار إليهما . وكذلك كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٤٧ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، ويعمل به بعد أربعة شهور من تاريخ نشره ، ولوزير الشؤون البلدية والقروية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

جدول

بيان أنواع الملاهي

القسم الأول

- ١ — المسارح ودور التمثيل المقفلة التي يزيد عدد المقاعد فيها على خمسمائة .
- ٢ — المسارح ودور التمثيل المكشوفة (الصيفية) التي يزيد عدد المقاعد فيها على خمسمائة .
- ٣ — دور السينما المقفلة التي يزيد عدد المقاعد فيها على خمسمائة .
- ٤ — دور السينما المكشوفة (الصيفية) التي يزيد عدد المقاعد فيها على خمسمائة .
- ٥ — حلقات الانزلاق المخصصة للعرض التي تتسع لعدد يزيد على خمسمائة شخص .
- ٦ — صالات الموسيقى أو الرقص أو الغناء بدون مسرح المخصصة لعدد يزيد على مائتي شخص .
- ٧ — دور الكازينو المخصصة لعدد يزيد على مائتي شخص .
- ٨ — الحانات الليلية (كباريه) المخصصة لعدد يزيد على مائتي شخص .

القسم الثاني

- ١ — المسارح ودور السينما المقفلة التي يكون عدد المقاعد فيها خمسمائة أو أقل .
- ٢ — المسارح ودور السينما المكشوفة (الصيفية) التي يكون عدد المقاعد فيها خمسمائة أو أقل .
- ٣ — دور السينما المقفلة التي يكون عدد المقاعد فيها خمسمائة أو أقل .
- ٤ — دور السينما المكشوفة (الصيفية) التي يكون عدد المقاعد فيها خمسمائة أو أقل .
- ٥ — حلقات الانزلاق المخصصة للعرض التي تتسع لخمسمائة شخص أو أقل .

- ٦ — صالات الموسيقى أو الرقص أو الغناء بدون مسرح المخصصة لمائتي شخص أو أقل .
- ٧ — دور الكازينو المخصصة لمائتي شخص أو أقل .
- ٨ — الحانات الليلية (كباريه) المخصصة لمائتي شخص أو أقل .

القسم الثالث

- ١ — صالات المحاضرات وقاعات الحفلات والتمثيل الخاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس المخصصة لأغراض غير تجارية .
- ٢ — معاهد تعليم الموسيقى والرقص .
- ٣ — المحال الرياضية بجميع أنواعها بما في ذلك حلقات الانزلاق الخاصة بها .

القسم الرابع

محال السباق أو الرماية أو غيرها من الألعاب التي تجرى عليها المراهنات بجميع أنواعها .

القسم الخامس

المعارض والملاهي المؤقتة والملاهي التي تنشأ أو تقام في مناسبات خاصة لمدة تقل عن شهر وساحات الملاهي (مدن الملاهي) والمرك وملاعب الخيول وحمامات البحر الملحقة بمجمل عام أو المعدة لدخول الجمهور نظير أجر .

مذكرة إيضاحية

وردت الأحكام الخاصة بتنظيم أنواع الملاهي في عدة قوانين ولوائح منها قانون المحلات العمومية وقانون المحال الصناعية والتجارية ولائحة التيارات الصادر بهما قراران : الأول من وزير الداخلية في ٢٢ من يوليو سنة ١٩١١ — والثاني من قومسيون بلدي الاسكندرية في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٠٤ .

ولما كانت الأحكام المذكورة الخاصة بتنظيم العمل في الملاهي لم تف بالغرض المقصود منها للمحافظة على الأمن والآداب العامة ، وكان تعددها مدعاة لارتباك الأمر واختلاطه سواء على القائمين بالاشراف عليها او على اصحابها ، لذلك دعت الحاجة إلى وضع احكام خاصة بالملاهي تجمع إلى جانب الوضوح التخصيص وتقرر احكاما لها لا تقتصر على بنائها وفواصفاتها وشكلها بل تشمل تنظيم العمل فيها .

وقد أعد قسم القضايا بوزارة الداخلية في سنة ١٩٣١ مشروع قانون للمحال العامة تضمن

أنحكاما خاصة بالملاهي ، وعند عرضه على اللجنة الاستشارية التشريعية رؤى وضع مشروع قانون قائم بذاته لكل من النوعين وقد وضع قانون المحلات العمومية وصدر برقم ٣٨ لسنة

١٩٤١ .

أما الملاهي فقد أجل وضع التشريع الخاص بها حتى وجدت وزارة الداخلية ان حالتها وكثرتها وتعددتها واتساع نطاقها وكثرة روادها تستدعي وضع تنظيم عام يكفل صيانة أرواح الرواد وصحتهم ورعاية الأمن العام ويمنع العبث بالآداب العامة .

لذلك رأت وزارة الداخلية تشكيل لجنة من مندوبين عن جميع الوزارات والمصالح صاحبة الشأن وعرضت عليهم مشروع القانون الذي أعدته في شأن الملاهي مصحوبا بمشروعين أعدت أحدهما بلدية الإسكندرية وأعدت الآخر محافظة مصر .

وعلى ضوء هذه المشروعات أعدت اللجنة مشروعا آخر جامعا لما جاء في هذه المشروعات المختلفة :

وقامت بلدية القاهرة بدراسة هذه المشروعات وبدراسة التشريعات المعمول بها في بعض البلاد الأجنبية وانتهت إلى وضع مشروع جديد قامت بعرضه على اللجنة الوزارية للتخطيط والتشسيق بوزارة الشؤون البلدية والقروية كما قامت باستطلاع رأي المصالح والجهات المختصة في شأنه وعلى أساس ما انتهت إليه الدراسة والبحث أعد مشروع القرار بقانون المرافق .

وقد نصت المادة الأولى منه على سريان أحكامه على الملاهي المبنية أنواعها في الجدول الملحق به وعلى أن لوزير الشؤون البلدية والقروية أن يعدل هذا الجدول بالإضافة أو الحذف أو بالنقل من قسم إلى آخر .

وحظرت المادة ٢ إقامة أو إدارة ملاه إلا في الجهات أو الأحياء أو الشوارع التي يصدر بمخديدها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ، واستثنى من هذا الحكم الملاهي الملحقة بمجال عامة إذا كانت مخصصة بصفة أصلية لرواد هذه المجال وكانت بذات مكانها . كما أجاز إقامة ملاه خاصة بالهيئات والمؤسسات والجمعيات والمعاهد والمدارس متى كانت ملحقة بالمعيار الذي يشغله الهيئة أو المؤسسة أو الجمعية أو المعهد أو المدرسة بشرط عدم استغلالها في أغراض تجارية - وخولت هذه المادة للوزير إعفاء تلك الملاهي من بعض أحكام القانون أو القرارات المنفذة له .

ونصت المادة ٣ على عدم جواز إقامة أي ملهى أو إدارته إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك وأجازت تيسيرا للأجراءات أن يشمل الترخيص أكثر من نوع من أنواع الملاهي يشغل مكانا واحدا وأن يشمل أى عمل من المجال الصناعية أو التجارية أو المجال العامة من النوع الأول الملحقه بالملاهي والتي يستلزمها مباشرة نشاطه الأصلي - وغني عن البيان أنه

يجب أن تتوافر في كل من هذه المحال الاشتراطات التي يقضى بها القانون الذي يخضع له أصلاً .

ونصت المادة ٤ على الاشتراطات الواجب توافرها في الملهي وأجازت بقرار من الوزير الاعفاء من كل أو بعض الاشتراطات العامة في بعض الجهات إذا وجدت أسباب تبرر هذا الاعفاء ونظراً إلى أن الضرورة قد تدعو إلى وجوب توافر اشتراطات جديدة في الملهي المرخص به .

لذلك فقد أجازت بقرار من الوزير أن يضيف اشتراطات جديدة يجب توافرها في أي ملهي مرخص به .

وبينت المواد ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ إجراءات الحصول على الترخيص وقد فرضت على طالب الترخيص وعلى الجهة المختصة بإعطائه شروط وإجراءات تكفل الحصول على الرخصة أو صدور القرار برفض إعطائها في وقت قصير وبأسرع الطرق .

ونصت المادة ٩ على أنه إذا لم يقدم طالب الترخيص بآتمام الاشتراطات خلال سنتين من تاريخ الموافقة على الرسومات الخاصة بالملهي اعتبرت هذه الموافقة كأن لم تكن .

وقررت المادة ١٠ دوام التراخيص ما لم ينص على تحديد مدتها وأجازت تجديد التراخيص المحددة المدة بعد أداء رسم يعادل رسم المعاينة - كما أجازت إعطاء تراخيص مؤقتة عن الملهي التي تقام بصفة عرضية في بعض المناسبات .

وحظرت المادة ١١ إجراء أي تعديل في الملهي المرخص به إلا بعد موافقة الجهة المختصة .

وفرضت المادة ١٢ على المرخص له أداء رسم تفتيش سنوي يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

ونصت المادة ١٣ على الشروط الواجب توافرها فيمن يرخص له في إقامة أو إدارة ملهي .

وأوجبت المادة ١٤ على من يقوم باستغلال ملهي أو يعمل مديراً له أو مشرفاً على أعمال فيه أن يحصل على ترخيص خاص في ذلك - وقد اشترط حصول المستغل على هذا الترخيص الخاص لا لوحظ في العمل من قيام بعض أصحاب الملهي بتأجيرها أو التعاقد مع غيرهم على استغلالها - فالمستأجر أو من يؤول إليه حق الاستغلال يقوم بذلك مستقلاً عن صاحب الملهي المرخص له في إقامته وبمصح هو في واقع الأمر مستغل المحل .

ونصت المادة ١٥ على إلغاء التراخيص المنصوص عليها في المادتين ١٤، ١٣ في حالة ما إذا انتفت عن المرخص له الشروط المنصوص عليها في المادة ١٣ .

وبينت المادتان ١٦ و ١٧ ما يجب اتباعه عند وفاة المرخص له بالملهي أو عند التنازل عن الترخيص .

وأوجبت المادة ١٨ على المرخص له بالمهني إبلاغ الجهة المختصة باسم مستغله إذا عهد بهذا الاستغلال إلى غيره — كما أوجبت على المستغل سواء أكان هو المرخص له في إقامة المهني وإدارته أو غيره إبلاغ الجهة المختصة باسم مدير المهني أو المشرف على أعمال فيه وذلك قبل مباشرة أي منهما لعمله .

ونصت المادة ١٩ على وجوب حصول من يقوم بتشغيل آلات العرض بدور السينما على ترخيص في ذلك طبقاً للشروط والأوضاع وبعد أداء الرسوم التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

وحظرت المادة ٢٠ أن يعمل في المهني أشخاص يقل سنهم عن ٢١ سنة إلا بعد استيفاء شروط معينة كما حظرت المادة ٢١ اختلاط النساء اللاتي يعملن في المهني برواده إلا في الملاهي والمواعيد التي تحددها الإدارة العامة للوائح والرخص بموافقة وزارة الداخلية .

وأوجبت المادة ٢٢ على مستغل المهني أو مديره إبلاغ الجهة المختصة قبل العرض بثمان وأربعين ساعة على الأقل ببيانات معينة عن هذا العرض .

وأجازت المادة ٢٣ للإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها أن تحدد في ترخيص المهني مواعيد العمل به كما أجازت بقرار من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بموافقة وزارة الداخلية أو بناء على طلبها وقف العمل بالمهني أو تعديل مواعيد العمل به في بعض المناسبات .

وتضمنت المادة ٢٤ الأحكام الخاصة بالترخيص في بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو الخمر في الملاهي ، كما بينت المادة ٢٥ الأحكام الخاصة بحظر لعب القمار أو مزاولة أية لعبة ذات خطر على مصالح الجمهور في الملاهي .

إلا أنه نظراً إلى ما للسياسة والتعمير من شأن وما ينتظر لهما من أثر في حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية فقد رُوي أن يتناولهما القانون بنص خاص هو المادة ٢٦ — يميز للحكومة في العقود التي تبرمها مع الشركات أو المؤسسات في مناطق السياحة أو التعمير أن تمنحها رخصاً في مزاولة ألعاب القمار في الملاهي الموجودة في تلك المناطق على أن يقتصر الدخول في الأماكن التي تزاوّل فيها تلك الألعاب على الأجانب البالغين وعلى أن يكون دخولهم فيها يقتضي جوازات سفرهم أو تصاريح الإقامة وأجيز أن يفرض على تلك الشركات والمؤسسات رسم سنوي يتناسب وإيرادات كل منها من لعب القمار بحيث لا يتجاوز نصف هذه الإيرادات — وهذه الأحكام مأخوذة عن القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٥ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العامة وبعض أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأندية وبإلغاء الرخص السابق منحها للمحال العامة والأندية في مزاولة ألعاب القمار .

ونصت المادة ٢٧ على حظر بعض الأمور في الملاهي .

وحظرت المادة ٢٨ بيع تذاكر الملهى فى غير الأماكن المخصصة لذلك فيه إلا بتصريح خاص من الإدارة العامة للوائح والرخص أو فروعها .

وأوجبت المادة ٢٩ وضع إعلان للجمهور فى مكان ظاهر بالملهى يتضمن بيانات معينة .

وبينت المادة ٣٠ الأحوال التى يعلق فيها الملهى بالطريق الإدارى أو يضبط إذا تعذر إغلاقه والأحوال التى يجوز فيها ذلك والإجراءات التى تتبع فى إصدار قرارات الغلق الإدارى أو الضبط — ولكى لا يطول أجل الغلق الإدارى أو الضبط نصت المادة ٣٢ على أنه فى حالة مخالفة أحكام المواد ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٥ تقضى المحكمة فى الدعوى على وجه الاستعجال ويجوز أن يكون إعلان ورقة التكليف بالحضور أمام المحكمة بواسطة أحد رجال السلطة العامة .

ونصت المادة ٣١ على الأحوال التى تلغى فيها رخصة الملهى .

وتضمنت المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤١ بيان العقوبات التى توقع فى حالة مخالفة أحكام القانون وقد نصت المادة ٣٨ على أنه فى حالة الحكم بالاغلاق تكون مصاريف الضبط والاغلاق على عاتق المخالف وذلك سواء كان الاغلاق قد تم بالطريق الإدارى سابقا على الحكم أو تم تنفيذا للحكم .

ونصت المادة ٣٩ على أنه فى أحوال الحكم بالاغلاق يجوز للمحكمة أن تأمر بالنفاذ رغم الطعن فى الحكم بالمعارضة أو الاستئناف — وعلى تنفيذ الحكم بالاغلاق دون الاعتداد بأى استشكال فى تنفيذه .

ونصت المادة ٤٠ على مسئولية مستغل الملهى ومديره المشرف على أعمال فيه معا عن أية مخالفة لأحكام القانون .

وتضمنت المادة ٤٢ الأحكام الخاصة بتحديد مأمورى الضبط القضائى واختصاصاتهم .

ونصت المادة ٤٣ على الأحكام الخاصة بالملهى المرخص بها عند العمل بالقانون وبمن يستغلون تلك الملهى أو يعملون مديرين أو مشرفين على أعمال فيها وقد استثنيت تلك الملهى من حكم الفقرة الأولى من المادة الثانية الخاصة بتحديد الجهات والأجباء والشوارع التى يجوز فيها إقامة وإدارة ملاه ونص على أن تظل الرخص الصادرة عنها سارية المفعول وعلى أن تطبق عليها باقى أحكام القانون والقرارات المنفذة له خلال سنة من تاريخ العمل به بالنسبة إلى الملهى الموجودة فى المدن وخلال ستة شهور بالنسبة إلى الملهى الموجودة فى القرى .

وأجازت المادة ٤٤ بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية إعفاء مدينة أو قرية أو جهة أو أية منطقة منها من تطبيق بعض أحكام القانون والقرارات المنفذة له .

كما أجازت المادة ٤٥ لوزير الشئون البلدية والقروية أن يعهد إلى إدارة أى مجلس بلدى

باختصاصات الإدارة العامة للوائح والرخص وفروعها المنصوص عليها في القانون كلها أو بعضها وعلى جـسـواز منح موظفي المجالس البلدية الذين يتدبرهم وزير الشؤون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي.

ولما كان تطبيق القانون الجديد يقتضي فسحة من الوقت تتمكن في أثناءها وزارة الشؤون البلدية والقروية من إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه فقد نص في المادة ٤٧ على أن يعمل به بعد أربعة شهور من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وتتشرف وزارة الشؤون البلدية والقروية برفع مشروع القرار بقانون المرافق إلى السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٥٦ (١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦
بشأن المطبوعات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات والقوانين المعدلة له
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ المشار إليه
النص الآتي :

« مادة ٥ — عند إصدار أي مطبوع يجب إيداع عشر نسخ منه في المحافظة أو المديرية
التي يقع الإصدار في دائرتها .

ويعطى إيصال عن هذا الإيداع » .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من
تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦) :

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر « ج » الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

مذكرة إيضاحية

كانت المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٠ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ بشأن المطبوعات تنص على أنه « عند إصدار أى مطبوع يجب إيداع أربع نسخ منه في المحافظة أو المديرية التي يقع الإصدار في دائرتها ».

وقد كانت هذه النسخ الأربع توزع على دار الكتب المصرية ومكتبة جامعة القاهرة ومكتبة بلدية الاسكندرية مع احتفاظ إدارة المطبوعات بالنسخة الرابعة ، وكان التوزيع يتم على هذا الوجه جريا على أحكام القرار الوزاري الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٢٨ الذي انقضى بإلغاء القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١ (قانون المطبوعات القديم) ولم يصدر قرار بديل له حتى الآن .

ولما كانت الأسباب التي وضح من أجلها النص المشار إليه هي — كما يبدو من القرار الوزاري المذكور ، ومن القرار الوزاري السابق عليه الصادر بتاريخ ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ — هي تزويد دار الكتب والهيئات العلمية المختلفة بصفة مستمرة بما تخرجه المطابع من الكتب مؤلفة أو مترجمة ..

ولما كانت الجامعات قد تعددت في مصر ، فأصبح في القاهرة جامعتان إلى جانب جامعة الاسكندرية وجامعة أسيوط ..

لذلك فقد رأى تعديل نص هذه المادة بحيث يرتفع عدد النسخ الواجب إيداعها عن كل مطبوع إلى عشرة ، فيمكن أن تختص كل من الجامعات الأربع بنسخة منه وتبقى لكل من دار الكتب المصرية ودار الكتب التابعة لبلدية الاسكندرية نسختها ثم تحتفظ إدارة المطبوعات لديها بنسخة وسابعة لأغراض تنفيذ هذا القانون ، أما النسخ الثلاث الباقية فأنها تسلم إلى وزارة الارشاد القومي (لتودع في المكتبة التي ترمع انشاءها لتكون في متناول القراء أو المستعيرين) ..

قرار بالقانون رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥
الخاص بشئون التموين

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة،

قرر القانون الآتى :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المشار
إليه النص الآتى :

« مادة ١ — يجوز لوزير التموين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة في التوزيع أن يتخذ
بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التموين العليا كل التدابير الآتية أو بعضها :

(أ) فرض قيود على إنتاج أية مادة أو سلعة وتداولها واستهلاكها بما في ذلك توزيعها
بموجب بطاقات أو تراخيص تصدرها وزارة التموين لهذا الغرض .

(ب) فرض قيود على نقل أية مادة أو سلعة من جهة إلى أخرى .

(ج) تقييد منح الرخص الخاصة بإنشاء أو تشييد المحال التي تستخدم في تجارتها أو
صناعتها أية مادة أو سلعة .

(د) تحديد أقصى صنفقة يمكن التعامل بها بالنسبة إلى أية مادة أو سلعة .

(هـ) الاستيلاء على أية واسطة من وسائل النقل أو أية مصلحة عامة أو خاصة أو أي
معمل أو مصنع أو محل صناعة أو عقار أو متقول أو أي مادة أو سلعة — وكذلك إلزام
أي فرد بأي عمل أو إجراء أو تكليف وتقديم أية بيانات .

(و) تحديد الأسعار فيما يتعلق بالمواد والسلع التي تستولى عليها وزارة التموين وتشرف
على توزيعها بالاتفاق مع وزارة التجارة ووزارة الصناعة .

مادة ٢ — يستبدل بالبند « ثانيا » من المادة (٥) من المرسوم بقانون سالف الذكر
النص الآتى :

« ثانيا — إدخال دقيق أية مادة أخرى على الدقيق سالف الذكر أثناء عملية الخبز، ويحدد

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٨ مكرر « ج » الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

وزير التكوين بقرار منه الطريقة التي يجب على أصحاب المخازن أو المسؤولين عن إدارتها اتباعها في صناعة الرغيف من بدايتها إلى نهايتها .

مادة ٣ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

تنص المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشؤون التكوين على أنه يجوز لوزير التكوين لضمان تموين البلاد بالمواد الغذائية وغيرها من مواد الحاجيات الأولية وخامات الصناعة والبناء ولتحقيق العدالة في توزيعها أن يتخذ بقرارات يصدرها بموافقة لجنة التكوين العليا كل أو بعض التدابير الآتية ...

ولما كانت الحالة الراهنة للبلاد تقتضي رسم سياسة تموينية لسد حاجيات الشعب وكفايتها — وكانت المواد المذكورة في المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قاصرة عن أن تشمل بعض المواد الأخرى غير المشار إليها في المادة سالفة الذكر . لذلك رأى تعديل هذه المادة بما يعطي لوزير التكوين حق اتخاذ التدابير المشار إليها في هذه المادة بالنسبة إلى أية مادة أو سلعة .

ولما كانت عبارة (... وكذلك تكليف أي فرد بتأدية أي عمل من الأعمال الواردة في « البند ٥ » من المادة ١ المشار إليها) قد أثارت التساؤل عما إذا كانت الأعمال المذكورة تشمل تقديم البيانات واتخاذ الإجراءات الأخرى — لذلك رأى إزالة هذا الغموض والنص صراحة على جواز الزام أي فرد بتأدية أي عمل أو إجراء أو تكليف أو بتقديم أية بيانات .

كذلك لما كانت عبارة (... رغب العجين « تقريصه » ...) الواردة بالبند ثانياً من المادة ٥ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد أثارت اللبس حول فهم مضمونها وكانت قاصرة عن شمول جميع المراحل التي تمر بها صناعة الرغيف . لذلك رأى تعديل النص المذكور بما يحول وزير التكوين بقرار منه تحديد الطريقة التي يجب على أصحاب المخازن أو المسؤولين عن إدارتها اتباعها في صناعة الرغيف من بدايتها إلى نهايتها .

وقد أعد لذلك مشروع القانون المرافق متضمناً التعديلات المقترحة — وقد عرض على مجلس الدولة فأقره في البعثة القانونية .

وتشرف وزارة التكوين بعرضه على السيد رئيس الجمهورية — رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره ()

قرار بالقانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل المادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعي

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالأصلاح الزراعي
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ١٣ مكررا من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :

وتشكل لجان خاصة لفحص الحالات المستثناة طبقا للبادة الثانية ولتقدير ملحقات الأرض المستولى عليها ، ولقرز نصيب الحكومة في حالة الشيوخ ويتضمن المرسوم المشار إليه في المادة السابقة كيفية تشكيلها وتحديد اختصاصاتها والإجراءات الواجب اتباعها .
وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرئاسة ومن عضو بمجلس الدولة ، ومندوب عن اللجنة العليا للأصلاح الزراعي ، ومندوب عن الشهر العقاري وآخر عن مصلحة المساحة ، وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الإقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولى عليها ، وذلك لتعيين ما يجب الاستيلاء عليه طبقا لأحكام هذا القانون ، كما تختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها .

وفي جميع الأحوال المتقدمة لا تقبل المنازعة بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن القرار الخاص بالاستيلاء أو بالتوزيع . كما لا تقبل المنازعة في القرارات الصادرة بالتوزيع قبل أو أكتوبر سنة ١٩٥٦ وذلك فيما عدا المنازعات التي رفعت قبل هذا التاريخ .

وتبين اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبع في رفع المنازعات أمام اللجنة القضائية وكيفية الفصل فيها . وكذلك البيانات التي تنشر في الجريدة الرسمية عن قرارات الاستيلاء والتوزيع . ويكون القرار الذي تصدره اللجنة العليا باعتماد الاستيلاء والتوزيع بعد التحقيق والفحص بواسطة اللجان المشار إليها ، نهائيا وقاطعا لكل نزاع في أصل الملكية وفي صحة إجراءات الاستيلاء والتوزيع .

(١) نشر بالجائع المصرية العدد ٨٨ مكرر ٥ ج ، الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

واستثناء من أحكام قانون مجلس الدولة لا يجوز الطعن بالغاء أو وقف تنفيذ قرارات الاستيلاء أو التوزيع الصادرة من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي .
 واستثناء من أحكام قانون نظام القضاء يمنع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة بملكية الأفيان المستولي عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء وفقا للاقرارات المقدمة من الملاك تطبيقا لهذا القانون ، كما يمنع عليها النظر في المنازعات المتعلقة بالتوزيع .
 ونحال فورا جميع القضايا المنظورة حاليا أمام جهات القضاء — مادام باب المرافعة لم يقفل فيها — إلى اللجنة القضائية المذكورة .

وتعتبر الحكومة مالكة للأرض المستولي عليها المحددة بقرار الاستيلاء النهائي وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الأول ويصبح العقار خالصا من جميع الحقوق العينية وكل منازعة من أولى الشأن تنتقل إلى التعويض المستحق عن الأفيان المستولي عليها وتفصل فيها جهات الاختصاص ، وذلك مع مراعاة مانقضي به اللائحة التنفيذية من إجراءات في هذا الشأن ، وإلا برئت ذمة الحكومة في حدود ما يتم صرفه من التعويض .
 مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويسجل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
 صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

مذكرة إيضاحية

من بين ما استهدفه المشرع عند إضافة نص المادة ١٣ مكررا إلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه إنشاء لجنة تختص في حالة المنازعة بتحقيق الاقرارات والديون العقارية وفحص ملكية الأراضي المستولي عليها . وذلك لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه .
 ولذلك أنشئت لجنة قضائية روعي في تشكيلها أن تكفل لذوى الشأن من الضمانات ما تكفله لهم جهات القضاء فيتم بذلك التوفيق بين مصالح الافراد من جهة ومصصلحة الدولة في سرعة البت في هذا النوع من المنازعات كما رؤى لزوم اعتماد قرارات هذه اللجنة من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي كي تتم تصفية الموقف الناشئ عن تنفيذ الاستيلاء بقرار نهائي فاطمخ لكل نزاع في أصل الملكية وفي صفة إجراءات الاستيلاء .
 وقد رؤى تحقيق الغرض ذاته ان تختص كذلك اللجنة القضائية المذكورة بفحص المنازعات في القرارات الصادرة بتوزيع الأراضي المستولي عليها بالتطبيق للمادتين التاسعة والعاشر من قانون الإصلاح الزراعي منع تحديد ميعاد خمسة عشر يوما من النشر عن القرار في الجريدة الرسمية لرفع المنازعة في قرارات اللجنة العليا التي تصدر بالاستيلاء أو التوزيع كي تستقر

الأوضاع بعد فترة وجيزة من صدور قرار اللجنة العليا فيتحقق الهدف من القانون بالسرعة المرجوة .

وأحال مشروع القرار بقانون المرافق على اللجنة التنفيذية في تعيين الاجراءات التي تلت في رفع المنازعات أمام اللجنة القضائية وكيفية الفصل فيها وكذلك البيانات التي تنشر في الجريدة الرسمية عن قرارات الاستيلاء والتوزيع .

ولما كانت اللجنة العليا قد أصدرت قرارات عدة بتوزيع الأراضي المستولي عليها ولم ترفع المنازعات عن هذه القرارات إلا في حالات نادرة لاتزال مطروحة على القضاء فقد رأى النص على أنه فيما عدا المنازعات التي رفعت عن هذه القرارات لا تقبل المنازعة فيما صدر منها قبل يوم أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ أما المنازعات المطروحة على القضاء حاليا فتحال مادام باب المرافعة لم يقفل فيها إلى اللجنة القضائية المذكورة .

ولذلك أعد مشروع القرار بقانون المرافق ويتشرف وزير الدولة للإصلاح الزراعي بعرضه على السيد رئيس الجمهورية مفرغا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٥٦^(١)

بتعديل المادة ٧٥ مكررا من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣

في شأن الري والصرف

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الري والصرف ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٧٥ مكررا من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه

النص الآتي :

« تختص بالفصل في هذه الجرائم لجنة إدارية تشكل في المديرية من مدير المديرية أو سكرتيرها العام رئيسا ومن وكيل تفتيش الري أو من يتبنيه وعضو شياخات تعينه لجنة الشياخات ، وفي المحافظات من المحافظ أو من ينوب عنه رئيسا ومن عضو من مصلحة الري يتدبه وزير الأشغال العمومية وعضو يختاره المحافظ من الملاك الزراعيين في المحافظة .

(١) مرقم بالوثائق التشريعية العدد ٨٨ مكرر ج ٥ المصادق في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

وتعقد هذه اللجنة جلساتها مرة واحدة على الأقل في كل شهر ويصدر قرار من وزير الداخلية بلائحة الاجراءات التي تتبع امامها .

ومع ذلك فجميع الدعاوى المنظورة أمام جهات القضاء والتي أصبحت بحكم هذا القانون من اختصاص الهيئة الإدارية تبقى أمام تلك الجهات إلى أن يفصل فيها نهائياً .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

صدر القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٦ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٢ في شأن الري والصرف فأضاف إليه المادة ٧٥ مكرراً التي جعلت الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور للجنة إدارية تشكل في كل مديرية من مديريها أو سكرتيرها العام ومن وكيل تفتيش الري أو من ينييه وعضو شياخات تعينه لجنة الشياخات .

ونظراً إلى أنه ترتب على التقسيم الإداري الجديد لجهات القطر المصري أن أضيفت بعض القرى للمحافظات ولم يكن هذا الوضع قائماً وقت صدور القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٦ الأمر الذي من أجله قصرت المادة ٧٥ مكرراً الاختصاص بالفصل في جرائم الري والصرف على اللجان الإدارية التي تشكل في المديريات .

لن أجل ذلك رأى تعديل المادة ٧٥ مكرراً من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ بحيث تواجه هذا الوضع الجديد وتجعل الاختصاص بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور ، فضلاً عن اللجان الإدارية التي تشكل في المديريات ، إلى لجان تشكل في المحافظات على النحو الوارد في التعديل المقترح

وتتشرف وزارة الأشغال العمومية بعرض مشروع هذا القرار بقانون مفرغاً في الصيغة القانونية التي أقرها مجلس الدولة على السيد رئيس الجمهورية رجاء الموافقة عليه وإصداره .

قرار بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦^(١)

بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين
وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالمعاشات الملكية ، والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة
وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين
وتكوين الأموال ،

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والراسم بقوانين
والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار
والمعاشات لموظفي الدولة والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار والمعاشات
لموظفي وزارة الأوقاف والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ بتعديل لائحة التقاعد للعلماء المدرسين والعلماء الموظفين
بالأزهر ،

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية ،

وعلى القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للإدخار والمعاشات
لموظفي المجالس البلدية ومجالس المديرية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ مكرر د د هـ الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

قرر القانون الآتي :

الباب الأول

في إنشاء الصناديق وكيفية إدارتها

مادة ١ — ينشأ صندوق للتأمين والمعاشات لجميع موظفي الدولة المدنيين غير المثبتين المرتبطة بمراتبهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية ينحصر بها على وظائف خارج الهيئة ، أو على اعتمادات الباب الثالث للقسم إلى درجات في الميزانية العامة للدولة أو في الميزانيات الملحق بها .

كما ينشأ صندوق آخر للتأمين والمعاشات ينحصر للموظفين المرتبطة بمراتبهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية ينحصر بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث للقسم إلى درجات في الميزانيات المستقلة وهي ميزانية الجماعات وميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية وميزانية وزارة الأوقاف وميزانيات المجالس البلدية ومجالس المديرية .

ويجوز لرئيس الجمهورية أن يقرر ضم فئات أخرى من الموظفين في الميزانيات المنصوص عليها أو غيرها من الميزانيات الأخرى إلى أي من صندوق التأمين والمعاشات المشار إليهما . وتسري أحكام هذا القانون في شأن التأمين على جميع المثبتين من الطوائف المشار إليها آنفا .

ولا تسري أحكامه على الموظفين الأجانب .

مادة ٢ — يعهد بإدارة الصندوقين المنصوص عليهما في المادة السابقة إلى مصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية وتسمى مصلحة صناديق التأمين والمعاشات وتعتبر شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام ويمثلها مديرها العام . وتكون للمصلحة ميزانية خاصة وتلحق بميزانية الدولة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية أن يعهد إلى هذه المصلحة كذلك ، بعد أخذ رأي مجلس إدارتها المنصوص عليه في المادة التالية ، بإدارة أية صناديق أخرى للتأمين أو للادخار أو للمعاشات .

مادة ٣ — يكون للمصلحة مجلس إدارة وبشكل على الوجه الآتي :

وزير المالية والاقتصاد
وكيل وزارة المالية والاقتصاد
رئيس
نائب الرئيس

أعضاء	مستشار الدولة لإدارة العموى والتشريع لوزارة المالية والاقتصاد ...
	وكيل وزارة المالية والاقتصاد للمساعد المختص
	وكيل محافظ البنك الأهلي
	مدير عام مصلحة صناديق التأمين والمعاشات أو وكيله عند غيابه ...
	مدير عام الميزانية
	مدير عام الشؤون المالية والاقتصادية
	مدير عام المعاشات
	مندوب عن ديوان الموظفين من درجة مدير عام على الأقل
	الخبير في رياضيات التأمين على الحياة (أكتواري) لمصلحة التأمين والمعاشات،
	أربعة من الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية وشؤون التأمين أحدهم
	من المشتغلين بأعمال التأمين وآخر بأعمال البنوك ويصدر بتعيينهم قرار من
	رئيس الجمهورية بناء على ترشيح وزير المالية والاقتصاد، ويكون تعيينهم
	لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد

ويعقد المجلس بدعوة من رئيسه أو بناء على طلب يقدم من أغلبية الأعضاء .

ولا يكون انعقاده صحيحاً إلا إذا حضره ثمانية أعضاء على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

وتعين مكافآت وبدل حضور جلسات مجلس الإدارة بقرار يصدره رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير المالية والاقتصاد .

ويجب أن يعقد المجلس مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر .

مادة ٤ — تسقط العضوية عن تغيب من أعضاء مجلس الإدارة من غير المعينين بحكم وظائفهم وذلك إذا تخلف عن حضور جلساته خمس مرات متوالات دون عذر يقبله المجلس .
وبعين وزير المالية والاقتصاد خلفاً للعضو الذي سقطت عضويته للمدة الباقية لسلفه .
مادة ٥ — يختص مجلس الإدارة بتولى إدارة شؤون المصلحة في حدود هذا القانون ولوائحه التنفيذية وعلى الأخص المهام الآتية :

(١) الاشراف على أموال الصناديق ووسائل استثمارها وله في سبيل ذلك اقتراض مبالغ في حدود عشرة ملايين من الجنيهات لتمويل العمليات الاستثمارية وفقاً للشروط والأوضاع التي يقررها وزير المالية والاقتصاد .

(ب) وضع النظام التي يراها كفيلة بقيام المصلحة بالأعمال التي تؤديها وتحقيق الأغراض المرجوة منها .

(ج) إقرار مشروع ميزانية الإيرادات والمصروفات الخاصة بالمصلحة وبمقدم وزير المالية والاقتصاد هذا المشروع إلى رئيس الجمهورية لاستصدار القانون الخاص بربط تلك الميزانية .

(د) اعتماد الحسابات الختامية للمصلحة قبل تبليغها إلى رئيس الجمهورية .

(هـ) إصدار لائحة داخلية للمصلحة تناول على الأخص القواعد التي تتبع في حساباتها وفي إدارة شئونها المالية والإدارية .

(و) منح مكافآت لغير موظفي المصلحة ممن يؤدون أعمالاً لها ، وله أن يقرر منح مكافآت لموظفي المصلحة ومستخدميها ولمن يندبون للعمل بها من الوزارات والمصالح الأخرى .

ويحدد المجلس فئات هذه المكافآت وشروط وأوضاع منحها دون التقييد بالقواعد الموضوعية لموظفي الحكومة .

مادة ٦ - تشكل من بين أعضاء مجلس الإدارة لجنة تسمى « لجنة الاستثمار » على الوجه الآتي :

رئيس مجلس الإدارة أو نائبه رئيساً
وكيل وزارة المالية والاقتصاد المساعد المختص
مدير عام مصلحة صناديق التأمين والمعاشات أو وكيله عند غيابه
ولا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا إذا حضرها جميع أعضائها .	
وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات .	

وتعرض قرارات اللجنة على مجلس الإدارة في أول اجتماع نال له .

مادة ٧ - تختص لجنة الاستثمار بالنظر في المسائل الخاصة باستثمار أموال الصناديق وبالأخص ما يأتي :

(١) اقتراح السياسة الاستثمارية لهذه الأموال .

(٢) إصدار أوامر الشراء والبيع الخاصة بالأوراق المالية في حدود السياسة المرسومة أو تفويض مدير عام المصلحة أو وكيله عند غيابه في إصدارها بالشروط التي تعينها اللجنة .

(٣) اتخاذ قرارات في شئون الاستثمار التي تتطلب إجراء سريعاً وذلك في حدود السياسة التي يقرها مجلس الإدارة .

ويجوز للجنة الاستعانة بالخبراء المختصين دون أن يسكون لهم صوت معدود في مداولاتها .

الباب الثاني

في الحسابات والمركز المالي

مادة ٨ — يقدم مدير عام المصلحة إلى مجلس الإدارة خلال الستة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية ما يأتي :

(أ) الميزانية العمومية للمصلحة مشفوعة ببيانات تفصيلية عن مفردات الأصول والخصوم .

(ب) حساب الإيرادات والمصروفات لكل من الصندوقين .

(ج) تقريراً عاماً عن أعمال المصلحة وبالأخص الحالة المالية لكل من الصندوقين .

(د) البيانات الأخرى التي تنص عليها اللائحة الداخلية .

ويقدم وزير المالية والاقتصاد إلى رئيس الجمهورية الحسابات الختامية خلال شهر من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة .

مادة ٩ — تخضع المصلحة في إدارة أموالها والتصرف فيها وفي حساباتها للإحكام والقواعد المقررة في هذا القانون ولائحتها الداخلية دون التقيد بالنظم والأوضاع التي تجرى عليها الحكومة .

مادة ١٠ — يقوم الخبير الرياضي « الاكتواري » لمصلحة صناديق التأمين والمعاشات بفحص المركز المالي لكل من الصندوقين مرة على الأقل كل ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون وذلك بالاشتراك مع خبير آخر يعينه مجلس الإدارة من بين خبراء الجدول المعروض عليه في المادة ٨٥ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه . ويجب أن يتناول هذا الفحص تقدير قيمة التعهدات القائمة .

فإذا تبين وجود عجز في أموال أحد الصندوقين ولم تكف الاحتياطات المختلفة لتسويته فتلتزم الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أدائه كل فيما يخصه .

أما إذا تبين من التقدير وجود مال زائد ، فيرحل هذا المال إلى حساب خاص ولا يجوز التصرف فيه إلا بموافقة مجلس الإدارة وللأغراض الآتية :

(أ) تكوين احتياطي عام واحتياطات خاصة للأغراض المختلفة .

(ب) تسوية أو خفض أي دين للصندوقين على الحكومة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة في حدود العجز السابق أدائه طبقاً للفقرة السابقة .

ويكون توزيع الفائض أو العجز الناشئ في الصندوق الخاص بموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة طبقاً لتقرير الخبراء الاكتواريين بعد موافقة مجلس الإدارة عليه .

ويجب في حالة وجود عجز أن يشتمل تقرير الخبراء على بيان أسباب العجز والوسائل المقترحة لتلافيه .

ويقدر مجلس الإدارة مكافآت الخبراء للتدوين من الخارج عن عملية التقدير .

الباب الثالث

في موارد الصندوق وكيفية تحصيلها

مادة ١١ - تتكون أموال كل من الصندوقين من الموارد الآتية :

(أولا) الاشتراكات التي تقتطع شهريا بواقع ١٠٪ من مرتبات الموظفين المشار إليهم في الفقرات الثلاث الأولى من المادة الأولى المنتفعين بنظام المعاشات المقرر بمقتضى أحكام هذا القانون .

(ثانيا) الاشتراكات التي تقتطع شهريا بواقع ١٪ من مرتبات الموظفين المشار إليهم في الفقرة الرابعة من المادة الأولى الذين يمتنعون بنظم أخرى للمعاشات .

(ثالثا) مبالغ تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة وتعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد بحيث لا تقل عن جملة الاشتراكات المحصلة لحساب كل صندوق .

(رابعا) حصيلة استثمار أموال الصندوق .

مادة ١٢ - تحسب الاشتراكات التي يؤديها الموظفون وكذلك المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة على أساس المرتب الأصلي المستحق دون المبالغ التي تعطى علاوة عليه بأية صفة كانت ، كالمكافآت وبدل السفر وبدل التمثيل والاعانات بجميع أنواعها وعلاوة السودان وما يزيد على المرتب الأصلي عند الاعارة .

ولا تؤدي أية اشتراكات من الموظف أو الخزنة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة عن مدد الخدمة بعد سن الستين إلا إذا كانت هذه المدد تدخل في حساب المعاش وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٣ - إذا خفض المرتب لأي سبب من الأسباب فيكون الاقتطاع على أساس المرتب المحقق ولا تؤدي أية اشتراكات إلى الصندوقين عن المدد التي لا يستحق فيها الموظف مرتبا .

على أنه في حالة الاستيداع تؤدي الاشتراكات على أساس المرتب الأصلي الكامل .

الباب الرابع

في نظام التأمين

مادة ١٤ - تستحق مبالغ التعويض التي يؤديها كل من الصندوقين في الحالتين الآتيتين :

(أ) وفاة الموظف وهو بالخدمة قبل بلوغه سن الستين وفي هذه الحالة يؤدي التعويض إلى المستفيدين الذين تعيّنهم الموظف قبل وفاته فإذا لم يعيّن الموظف أحدًا يؤدي التعويض إلى الورثة الشرعيين .

(ب) فصل الموظف من الخدمة قبل بلوغه السن المذكورة بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة إذا نشأت عن عجز تام عن العمل، أما إذا كان العجز جزئياً استحق الموظف نصف مبالغ التعويض.

ويشترط لاستحقاق مبالغ التعويض في هذه الحالة أن يكون الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية قد نى على قرار القومسيون الطبي العام.

مادة ١٥ - يكون مبالغ التعويض الذي يؤديه كل صندوق طبقاً للمادة السابقة معادلاً لنسبة من المرتب السنوي تختلف تبعاً للسن وذلك وفقاً للجدول رقم (١) المرافق.

. ويحسب هذا التعويض على أساس آخر مرتب أصلي شهري كامل استحققه الموظف قبل وفاته أو فصله، وفي تحديد السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة.

. مادة ١٦ - يعني مبالغ التعويض المستحق من الخاضع للضرائب والرسوم بسائر أنواعها وعلى مصلحة ضرائب التأمين والمعاشات أن تؤدي هذا المبلغ فوراً إلى المستفيدين.

الباب الخامس

في نظام المعاشات

الفرع الأول

استحقاق المعاشات أو المكافآت وكيفية تسويتها

مادة ١٧ - مع عدم الإخلال بحكم المادة ١٠٨ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة الأولى من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ المشار إليهما تنتهي خدمة الموظفين المنتفعين بأحكام هذا القانون عند بلوغهم سن الستين فيمن عدا الوزراء ونواب الوزراء.

ويستثنى من ذلك العلماء الموظفون بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الأوقاف فيجوز بقاؤهم حتى سن الخامسة والستين.

مادة ١٨ - يستحق الموظف معاشاً عند انتهاء خدمته وذلك متى بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة على الأقل.

ويسوى المعاش على أساس متوسط المرتبات الأصلية التي حصل عليها الموظف خلال السنتين الأخيرتين من مدة خدمته المحسوبة في المعاش وفقاً لأحكام هذا القانون.

: فإذا اشتملت فترة السنتين على إجازات مرضية أو مدد استبداد حسب المتوسط على أساس المرتب الأصلي الكامل.

. ويخضع المعاش المستحق في حالة الاستقالة بنسبة تختلف تبعاً للسن وفقاً للجدول رقم (٢) المرافق.

ويستحق الوزراء ونواب الوزراء الحد الأقصى للمعاش المشار إليه بالمادة ٢٤ متى بلغت مدة خدمتهم المحسوبة في المعاش عشرين سنة من بينها سنة على الأقل كوزراء أو نواب وزراء أو عشر سنوات من بينها سنتان على الأقل كوزراء أو نواب وزراء .

فإذا لم تبلغ مدة الخدمة التي قضوها في مناصب الوزراء أو نوابهم القدر المشار إليه استحقوا معاشا يحسب وفقا لمدة الخدمة الفعلية وعلى أساس آخر مرتب يتقاضونه .

ويستحق من يتولى منصب الوزير أو نائب الوزير ثلاث سنوات متصلة ولم تتوافر الشروط المشار إليها نصف الحد الأقصى المقرر بالمادة ٢٤ .

مادة ١٩ — يقصد بمدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش المدد التي قضها في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى بعد استبعاد المدد الآتية :

(١) مدد الغياب والإجازات الاعتيادية التي تمنح للموظف بدون ماهية .

(٢) مدد الوقف عن العمل التي قرر حرمان الموظف من مرتبه عنها .

(٣) مدد الخدمة بعد سن الستين . ويستثنى من ذلك المدد التي يقضيها الوزراء ونواب الوزراء في المناصب المذكورة بعد السن المشار إليها والمدد التي يقضيها العلماء المدرسون والعلماء الموظفون بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية والعلماء الموظفون في مراقبة الشؤون الدينية بوزارة الأوقاف حتى الخامسة والستين قيؤدي عنها اشتراك بواقع ٩ / من كل من المذكورين والخزانة العامة والأزهر ومعاهد الدينية ووزارة الأوقاف .

وتحسب المدد التي قضها الموظف في وظائف خارج الهيئة أو باليومية أو بمربوط ثابت أو بمكافأة ضمن المسدد المحسوبة في المعاش إذا تقرر بقانون أو بقرار من مجلس الوزراء أو بمقتضى قواعد عامة يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية حسابها ضمن المدد التي قضها الموظف في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى وتؤدي عن هذه المدد الاشتراكات الموضحة في المادتين ٥٠ و ٥١ وتحسب مدد اليومية بواقع الشهر ٢٥ يوما .

ولا تحسب كسور الشهر في مدة الخدمة .

مادة ٢٠ — استثناء من أحكام المادة ١٣ تدخل مدة الإطارة والتجديد والتكليف والإجازات الدراسية بغير مرتب ضمن المدد المحسوبة في المعاش وتؤدي عنها الاشتراكات والمبالغ الموضحة في المادة ١١ بعد عودة الموظف إلى الخدمة دفعة واحدة . على أنه يجوز للموظف أداء اشتراكاته على أقساط شهرية لمدة لا تتجاوز المدد المشار إليها وذلك فيما عدا حالة التجديد فيجوز له أداء الاشتراكات على أقساط شهرية لمدة لا تتجاوز ثلاثة أمثال مدة التجديد . وتستحق على الاشتراكات المقسطة فائدة بسيطة قدرها ٥ ٪ / محسوبة من تاريخ عودته حتى تاريخ الأداء .

ويسرى الحكم المتقدم على مدة البعثة الرسمية التي تلي التعليم الجامعي أو العالي بالنسبة إلى المبعوثين من الطلبة .

ويكون لمصلحة المبتدئين الحق في اقتضاء هذه الأقساط في حالة انتهاء خدمة الموظف قبل الوفاء بها وذلك من المكافأة التي تعطى له أو للمستحقين عنه أو من المعاش الذي يربط لهم .

وتسرى القواعد المتقدمة على الموظفين المشار إليهم في الفقرة الرابعة من المادة الأولى بالنسبة إلى اشتراكات التأمين المستحقة عليهم .

مادة ٢١ — يمنع الموظف أو المستحقون عنه في حالتي الفصل بسبب عدم اللياقة الصحية أو الوفاة معاشا يحسب على أساس مدة خدمة قدرها خمس عشرة سنة أو مدة خدمة الموظف المحسوبة في المعاش أيتهما أكبر .

مادة ٢٢ — تسوى المعاشات المشار إليها في المادتين ١٨ و ٢١ باعتبار جزء واحد عن خمسين جزءا من متوسط المرتبات طبقا لمائتين للمادتين وذلك عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش بشرط ألا يتجاوز ثلاثة أرباع ذلك المتوسط .

مادة ٢٣ — يسوى معاش الموظف أو المستحقين عنه في حالة فصله من الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية أو الوفاة وذلك نتيجة لحادث وقع أثناء تأدية الوظيفة وبسببها سواء أكان ذلك في أوقات العمل الرسمية أو في غيرها على أساس ثلاثة أرباع متوسط المرتبات المشار إليه بالمادة ١٨ مهما كانت مدة خدمته .

ويشترط لاستحقاق هذا المعاش أن يثبت من التحقيق الذي يجب إجراؤه قورا أن الموظف كان وقت الحادث قائما بتأدية أعمال وظيفته وأنه قد حصل له بسبب قيامه بتأدية تلك الأعمال وبين بقرار من وزير المالية والاقتصاد إجراءات الإبلاغ عن الحادث وميعاد الكشف الطبي وإجراءاته والهيئة المختصة به .

مادة ٢٤ — يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للمعاش تسعين جنيها في الشهر على أنه بالنسبة إلى الوزراء ونواب الوزراء ومن يتقاضون مرتبات مماثلة وكذلك من يتقاضون ١٨٠٠ جنية سنويا فيكون الحد الأقصى لمعاشاتهم ١٢٥ جنيها للوزير و ١٠٠ جنية لنائب الوزير و ٩٥ جنيها لمن يتقاضى ١٨٠٠ جنية سنويا .

وتربط المعاشات التي تسوي بمقتضى أحكام هذا القانون في غير حالات الاستقالة بمقدار قدره خمسة جنيها للموظف وجنيه واحد لكل من المستحقين عنه بشرط ألا يتجاوز مجموع معاشاتهم قيمة معاشه .

مادة ٢٥ — فيما عدا الحالات المنصوص عليها في المادتين ٢١ و ٢٣ إذا انتهت خدمة الموظف ولم تسكن مدة خدمته المحسوبة في المعاش قد بلغت عشرين سنة استحق مكافأة

محسب على أساس ١٥٪ من المرتب السنوي عن كل سنة من سنوات خدمته المشار إليها .
 على أنه إذا كان ترك الخدمة بسبب الاستقالة حسبت المكافأة وفقا للنسب الآتية :
 ٩٪ من المرتب السنوي عن كل سنة إذا لم تبلغ مدة خدمته خمس سنوات و ١٠٪ من
 المرتب السنوي عن كل سنة إذا بلغت مدة خدمته خمس سنوات ولم تبلغ عشر سنوات .
 ١٢٪ من المرتب السنوي عن كل سنة إذا بلغت مدة خدمته عشر سنوات ولم تبلغ
 عشرين سنة .
 غير أن الموظفات المتزوجات اللاتي يستقلن من الخدمة تسوى مكافأتهن على أساس ١٢٪
 من المرتب السنوي عن كل سنة من سنوات الخدمة المشار إليها مهما تكن هذه المدة .
 ويقعده بالمرتب السنوي آخر مرتب شهري استحققه الموظف مضروبا في اثني عشر .
 مادة ٢٦ — لا تسري الأحكام الخاصة بالاستقالة المنصوص عليها في المادتين ١٨ و ٢٥
 على الوزراء ونوابهم ويستحقون عند استقالتهم ما كان يستحق لهم في حالة إغفائهم من
 أعباء الوظيفة .

الفرع الثاني

المستحقون والذين لاحق لهم في المعاش

مادة ٢٧ — إذا توفي الموظف أو صاحب المعاش كان للمستحقين عنه الحق في اقتضاء
 معاشات وفقا للجدول رقم (٣) المرافق .
 ويقعده بالمستحقين في المعاش أرملة الموظف وأولاده وأخوته الذكور القصر أو
 المعصبون بعجز صحي كامل يمنعهم من التكسب وغير المتزوجات من بناته وأخوانه والوالدان .
 ويشترط لاستحقاق الأخوة والأخوات والوالدين أن تثبت إمالة الموظف أيام أتمه
 حياته ، وألا يكون لديهم إيراد خاص يعادل قيمة استحقاقهم في المعاش أو يزيد عليه ، فإذا
 نقص عما يستحقونه من معاش أدى إليهم الفرق .
 مادة ٢٨ — أرملة الموظف التي تم زواجه بها أثناء الخدمة وبعد بلوغه سن الخمسين وكذا
 أرملة صاحب المعاش التي تم زواجه بها بعد تركه الخدمة وقبل بلوغه السن المذكورة والأولاد
 المزوجون من هذا الزواج يستحقون نصف المعاش المستحق للأرملة أو الأولاد المزوجين
 منها لو كان زواج الموظف بها قد تم قبل بلوغه سن الخمسين .
 ولا تستحق أرملة صاحب المعاش التي يتم زواجه بها بعد بلوغه السن المنصوص عليها في
 الفقرة السابقة والأولاد المزوجون من هذا الزواج أي معاش .
 مادة ٢٩ — يقف صرف المعاش المستحق للذكور من الأولاد والأخوة إذا جاوزوا
 سن الحادية والعشرين .

وامتناء مما تقدم يستمر صرف المعاش بالنسبة إلى هؤلاء المستحقين في الأحوال الآتية :
(أولا) إذا كان مستحق المعاش طالبا باحدى الجامعات أو أجد معاهد التعليم العالي
فيؤدي إليه المعاش بذلك إلى أن يبلغ الرابعة والعشرين .

(ثانياً) إذا كان مصابا بعجز صحي كامل يمنعه من التكسب وتثبت هذه الحالة بقرار
من القومسيون الطبي العام وذلك إلى أن يزول العجز .

ويحرم هؤلاء من المعاش إذا ثبت وجود إيراد لهم يعادل المعاش المستحق لهم أو يزيد
عليه ، فإذا نقص أدى إليهم الفرق .

مادة ٣٠ — لا يؤدي الصندوق معاشا إلى البنات والأخوات المتزوجات ولا إلى الأرملة
إذا تزوجت ، ولا إلى الأمهات إذا كن متزوجات من غير والد الموظف .

وتمنح البنات ما كان يستحق لهن من معاش إذا طلقن أو ترمين لأول مرة بعد وفاة
الموظف أو صاحب المعاش خلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج سواء كان هذا
الزواج قبل وفاة المورث أو بعدها . فإذا كانت المطلقة تقبض نفقة أو كان لها إيراد خاص
خضم من معاشها ما يعادل مبلغ النفقة أو الإيراد .

مادة ٣١ — يستحق الزوج في حالة وفاة زوجته ثلاثة أثمان المعاش إذا كان مصابا
بعجز صحي كامل يمنعه من مزاولة أية مهنة أو عمل يكتسب منه ، وذلك مع مراعاة حكم
الفقرة الأخيرة من المادة ٢٩ .

مادة ٣٢ — يقف صرف المعاش إلى المستحقين عن الموظف أو المستحقين عن صاحب
المعاش إذا التحقوا بأي عمل وكان دخلهم منه يعادل المعاش أو يزيد عليه ، فإذا نقص
الدخل عما يستحقونه من معاش أدى إليهم الفرق .

ويعود حق هؤلاء في صرف المعاش كاملا أو جزء منه إذا انقطع هذا الدخل كله أو
بعضه .

على أنه إذا استحق أحد معاشا أو مكافأة عن مدة خدمته بالحكومة أو بالهيئات ذات
الميزانيات المستقلة خير بين الحصول على هذا المعاش أو المكافأة وبين المعاش الذي كان
مستحقا له من قبل عن موظف أو عن صاحب المعاش .

ويسقط الحق في المعاش بالنسبة إلى من اشتغلوا بالمهن التجارية أو غير التجارية بعد
انقضاء سنتين على تاريخ مزاولة المهنة .

ولا يجوز الحصول على أكثر من معاش من الصندوق ، فإذا استحق لشخص أكثر من
معاش أدى إليه المعاش الأكثر فائدة .

على أنه يجوز الجمع بين الدخل والمعاش أو بين معاشين أو أكثر إذا لم يزد المجموع
على خمسة جنيهات شهريا .

الفرع الثالث

سقوط الحق في المعاش أو المكافأة

مادة ٣٣ — إذا حكم على موظف أو صاحب معاش بعقوبة جنائية وقف حقه في الحصول على معاش مدة وجوده في السجن تنفيذا للعقوبة . فإذا كان هناك ما يستحق معاشا في حالة وفاته منح ما كان يستحق له فيما لو توفى عائلته .

ويقطع معاش المستحقين عند إخلاء سبيل الموظف أو صاحب المعاش ويعود إليه معاشه كاملا دون صرف متجمد .

وإذا كان الموظف المحكوم عليه لا يستحق إلا مكافأة أدت بكاملها إلى القيم عليه .

مادة ٣٤ — كل موظف أو صاحب معاش حكم عليه في جريمة غدر أو اختلاس الأموال الحكومية أو رشوة أو تزوير في أوراق رسمية يسقط حقه في المعاش أو المكافأة .

فإذا كان المحكوم عليه صاحب معاش أو موظفا بلغت مدة خدمته المحسوبة في المعاش عشرين سنة فأكثر أدى إلى المستحقين عنه فورا نصف ما كانوا يستحقونه عند وفاته .

أما إذا كانت مدة خدمة الموظف أقل من عشرين سنة أدى إلى الزوجة والأولاد القصر والبنات غير المتزوجات نصف المكافأة التي كان يستحقها ويقسم بينهم بالتساوي .

فإذا كان الموظف أو صاحب المعاش المحكوم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى لدينا للحكومة بدنيا نشأ بسبب الجريمة التي حكم عليه من أجلها جاز استيفاءه من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع .

مادة ٣٥ — إذا حكم على الموظف نأديبيا بالحرمان من الحق في كل معاشه أو مكافأته وكان له أشخاص يستحقون معاشا أو مكافأة عنه وفاته منحوا نصف ما كانوا يستحقونه من معاش أو مكافأة فيما لو توفى الموظف ويوزع هذا الاستحقاق بالتساوي بين الزوج والأولاد القصر والبنات غير المتزوجات .

وإذا توفى موظف أو صاحب معاش محكوم عليه بالحرمان من الحق في جزء من معاشه أدى إلى المستحقين عنه ثلاثة أرباع ما كانوا يستحقونه من المعاش لو لم يحكم على عائلهم بالحرمان من جزء من حقوقه .

مادة ٣٦ — يجب تقديم طلب المعاش أو المكافأة في ميعاد أقصاه سنتان من تاريخ صدور قرار فصل الموظف أو تاريخ وفاته وإلا سقط الحق في المطالبة به ، على أنه يجوز لوزير المالية والاقتصاد بعد أخذ رأي مجلس الإدارة المجاوزة عن التأخير إذا تبين أنه كان لأسباب تبرره .

ويقطع سريان التقادم المشار إليه بالنسبة إلى المستحقين جميعا إذا تقدم أحدهم بطلب في

الموعد المحدد .

مادة ٣٧ — كل معاش لا يطالب به صاحبه في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ آخر صرف يسقط الحق في اقتضائه إلا إذا ثبت لوزير المالية والاقتصاد أن عدم المطالبة كان ناشئا عن أسباب تبرر ذلك .

الفرع الرابع أحكام عامة في المعاشات

مادة ٣٨ — المعاشات والمكافآت التي تسوى طبقا لأحكام هذا القانون هي وحدها التي يلتزم صندوق التأمين والمعاشات آداها . أما ما يمنح إلى الموظف زيادة عليها تطبيقا لقوانين أو لقرارات خاصة فتلتزم الخزانة العامة آداها .

مادة ٣٩ — يجب لاستمرار صرف المعاشات التي تمنح في حالات العجز الصحي أن يوقع الكشف الطبي على صاحب المعاش كل سنتين بمعرفة القومسيون الطبي العام .
ويثبت الحق نهائيا في المعاش متى جاوز صاحبه سن الستين أو إذا قرر القومسيون الطبي العام عدم امكان شفائه .

فإذا ثبت من الكشف الطبي أن صاحب المعاش قد شفي وقف معاشه وأعيدت تسويته أو تسوية مكافآته على أساس مدة خدمته الفعلية مضافا إليها نصف المدة التي قضها في حالة العجز الصحي بمقد أدنى قدره ثلاث سنوات للمدة المضافة .

مادة ٤٠ — على الصندوق أن يصرف ، مؤقتا من أصل المعاش أو المكافأة الجزء الذي لا يكون عملا لآية منازعة وذلك إلى أن تتم التسوية النهائية .

وعليه أيضا إذا لم تتم تسوية المعاش في الشهر التالي لخروج الموظف من الخدمة ان يصرف إليه شهريا نصف المرتب الأصلي لمدة ثلاثة أشهر أو إلى ان تتم التسوية النهائية أيهما أقل — فإذا قل المعاش بعد التسوية عن المبالغ الذي صرف إليه استرد الفرق من المعاش على أقساط لا تتجاوز ستة أشهر .

مادة ٤١ — إذا أعيد موظف سبقته معاملته بهذا القانون إلى الخدمة وكان قد استحق معاشا فيقف صرفه .

مادة ٤٢ — إذا أعيد إلى الخدمة صاحب معاش سبقته معاملته بمقتضى هذا القانون أو بمقتضى قوانين معاشات أخرى ، عوّل بموجب القانون الذي ربط المعاش على أساسه .

وتعتبر كل فترة من فترتي الخدمة قائمة بذاتها ويحسب المعاش المستحق عنها دون تقيدها بالحد الأدنى المشار إليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ ، ويضم المعاشان بعضهما إلى بعض ويربط لصاحب الشأب معاش يتألف مجموعتهما وذلك دون مجاوزة الحدود القصوى المنصوص عليها في المادة ٢٤ فإذا كانت الوظيفة الجديدة ليست من الوظائف التي تسري عليها أحكام

قوانين المعاشات المعمول بها عند صدور هذا القانون وكانت من الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى ، اعتبرت المدة الجديدة فترة ضمن المدد التي تحسب في المعاش ، وربط معاشه عن كل فترة على أساس القانون الذي كان يعامل بمقتضاه قبل عودته للخدمة .

مادة ٤٣ — إذا أعيد للوظف إلى وظيفة من الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون وكان قد حصل على مكافأة أو أموال مدخرة عن مدة خدمته السابقة جاز له الانتفاع بحكم المادة السابقة من هذا القانون بالنسبة إلى هذه المدة بشرط أن يؤدي المكافأة أو الأموال المدخرة التي حصل عليها عن مدة خدمته السابقة محسوبة عليها فائدة بمعدل ٥ و ٤ / سنوياً من تاريخ حصوله عليها حتى تاريخ الأداء ، وتؤدي هذه المبالغ إما دفعة واحدة خلال ستة أشهر من تاريخ عودته إلى الخدمة أو على أقساط شهرية تخصم من مرتبه لمدة تعادل مدة الخدمة السابقة أو للمدة الباقية لبلوغه سن الستين أيهما أقل .

أما إذا كان للوظف قد أدى احتياطي معاش واستقال من الخدمة دون الحصول على مكافأة فتخصم له المدة السابقة ضمن المدة المحسوبة في معاشه على أن تؤدي الخزانة العامة أو الجهة التي أدى إليها ذلك الاحتياطي مبالغ تعادل المكافأة التي تقابل مدة الخدمة المذكورة مع فائدة بمعدل ٥ و ٤ / سنوياً من تاريخ انتهاء الخدمة السابقة حتى تاريخ الأداء .

مادة ٤٤ — لا يجوز لمصلحة صناديق التأمين والمعاشات ولأصحاب الشأن المنازعة في قيمة المعاش أو المكافأة بعد مضي سنة واحدة من تاريخ تسليم بطاقة المعاش أو صرف المكافأة . وتستعني من ذلك الأخطاء المادية التي تقع في الحساب عند التسوية .

القرع الخامس

في استبدال المعاشات

مادة ٤٥ — يرخص لكل من صندوق التأمين والمعاشات في أن يستبدل نفودا بحقوق الموظفين وأصحاب المعاشات في معاشهم وذلك وفقاً للجدول رقم (٤) المرافق . ويعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد شروط وأوضاع طلب الاستبدال .

مادة ٤٦ — لا تستبدل المعاشات إلا في حدود نصف قيمتها وبشرط ألا يقل ما يبقى من المعاش عن خمسة جنيهاً في الشهر .

ومع ذلك فيجوز لوزير المالية والاقتصاد تسير ذلك الموافقة على استبدال المعاشات كلها أو بعضها دون التقيد بالحد الأدنى .

مادة ٤٧ — المستحقون عن الموظف أو صاحب المعاش الذي استبدل جزءاً من معاشه يسوي استحقاقهم على أساس أن مائلهم لم يستبدل شيئاً من المعاش .

مادة ٤٨ — لا يجوز للمستحقين عن الموظف أو صاحب المعاش استبدال معاشهم .

الباب السادس

أحكام انتقالية

مادة ٤٩ — تنقل حقوق والتزامات كل من صندوق التأمين والادخار المنشأين بمقتضى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه إلى صندوق التأمين والمعاشات الخاص بموظفي الحكومة والمنشأ بمقتضى هذا القانون .

كما تنقل حقوق والتزامات كل من صناديق التأمين والادخار المنشأة بمقتضى أحكام القانونين رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليها إلى صندوق التأمين والمعاشات الخاص بموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة والمنشأ بمقتضى هذا القانون .

مادة ٥٠ — تؤدي الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة إلى كل من صندوق التأمين والمعاشات مبالغ عن مدة الخدمة السابقة للموظفين غير المثبتين المشتركين في الصندوقين وذلك من تاريخ دخولهم الخدمة في إحدى الوظائف المذكورة بالمادة الأولى وكذلك عن مدة خدمتهم بالخاصة الملكية السابقة حتى تاريخ انتفاعهم بأحكام صناديق الادخار المشار إليها في المادة السابقة .

وتقدر هذه المبالغ بالنسبة إلى كل موظف بواقع ٩٪ من متوسط ما حصل عليه من مرتبات فعلية من تاريخ دخوله الخدمة حتى تاريخ انتفاعه بأحكام صناديق الادخار مضروباً في مدة الخدمة المذكورة . وتحسب عليها فائدة بمعدل ٥ ٪ سنوياً .

ويستخرج هذا المتوسط على أساس المرتب الفعلي في أول فبراير التالي لتاريخ دخوله الخدمة ثم مرتبه في أول فبراير من كل خمس سنوات تالية وكذلك مرتبه في تاريخ انتفاعه بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ أو القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ أو القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليها حسب الأحوال .

ويجوز أداء هذه المبالغ بموجب صكوك خاصة مسحوبة على الخزانة العامة أو على الهيئات ذات الميزانيات المستقلة حسب الأحوال على أن يحدد مجلس الإدارة المشار إليه آجال استحقاق هذه الصكوك وفائدتها بحيث لا تقل عن ٥ ٪ سنوياً .

مادة ٥١ — يجوز للموظفين غير المثبتين المتقنين بأحكام هذا القانون أداء اشتراكات في كل من الصندوقين عن مدة خدمتهم السابقة وذلك وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة . وتؤدي هذه الاشتراكات إما دفعة واحدة أو على أقساط شهرية للمدة المتبقية من مدة الخدمة حتى بلوغ سن الستين وإما بأداء بعضها دفعة واحدة والباقي على أقساط شهرية طبقاً لما تقدم على أن يحدد الموظف رغبته وطريقة الأداء خلال سنة من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون ويبدأ تحصيل الاشتراكات المشار إليها اعتباراً من مائة الشهر الثاني من انتهاء فترة الاختيار .

ويعتبر الموظف مشتركاً عن مدة خدمته السابقة متى بدىء في انتطاع الاشتراكات ويوقف الانتطاع بوفاة الموظف أو بفصله بسبب عدم اللياقة الصحية .

مادة ٥٢ - استثناء من أحكام المادة ٢٢ تدخل مدد الخدمة السابقة في إحدى الوظائف المنصوص عليها في الفقرات الثلاث الأولى من المادة الأولى في تسوية معاش الموظف باعتبار جزء واحد من مائة جزء من متوسط المرتبات المشار إليها في المادة ١٨ عن كل سنة من سنوات هذه المدة وذلك إذا لم يؤد الموظف اشتراكاً عنها طبقاً للمادة السابقة .

وإذا انتهت خدمة الموظف دون أداء تلك الاشتراكات كاملة استقطعت الاشتراكات الباقية من معاشه .

على أنه في حالة استحقاق الموظف مكافأة طبقاً لحكم الفقرة الأولى من المادة ٢٥ تحسب نصف مدة خدمته السابقة فقط في المكافأة .

فإذا كان انتهاء خدمة الموظف بسبب الاستقالة حسبت مدة خدمته السابقة في المكافأة على الوجه الآتي :

(١) لا تحسب مدة خدمة الموظف السابقة في المكافأة إذا كان مجموع مدد خدمته أقل من خمس سنوات .

(٢) تحسب ربع المدة السابقة إذا كان مجموع مدد خدمته خمس سنوات وأقل من عشر .

(٣) تحسب نصف المدة السابقة إذا كان مجموع مدد خدمته عشر سنوات وأقل من عشرين .

وفي جميع هذه الأحوال يرد إلى الموظف ما يكون قد أداه من أقساط عن مدة الخدمة السابقة بفائدة مركبة قدرها ٣ ٪ سنوياً .

مادة ٥٣ - المبالغ التي أدتها الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة إلى صناديق الادخار المشار إليها في المادة ٤٩ لحساب مدد الخدمة السابقة تستزل من المبالغ المستحقة عن هذه المدد طبقاً لأحكام المادة ٥٠ .

مادة ٥٤ - تعني صناديق الادخار في الوزارات والمصالح بالنسبة إلى الموظفين المنضمين إليها والمتفعين بهذا القانون وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ لعمل به .

وتستخدم المبالغ التي أدتها الخزانة العامة إلى هذه الصناديق لحساب هؤلاء الموظفين في أداء المبالغ المستحقة عليها تطبيقاً لأحكام المادة ٥٠ .

مادة ٥٥ - تستخدم المبالغ التي أداها الموظفون المتفعون بأحكام هذا القانون في صناديق الادخار المشار إليها في المادتين ٤٩ و ٥٤ لحساب مدد الخدمة السابقة في أداء المبالغ المطلوبة منهم وفقاً لأحكام المادة ٥١ .

فإذا لم يرغب هؤلاء الموظفون في أداء الاشتراكات عن مدد الخدمة السابقة وفقا للمادة المذكورة فيفرد لتلك المبالغ حساب خاص بكل من صندوق التأمين والمعاشات .

كما تدرج في الحساب الخاص المشار إليه في الفقرة السابقة الاشتراكات التي أداها الموظفون المشتون عن مدة الخدمة السابقة قبل العمل بهذا القانون وكذلك المبالغ التي أدتها الخزنة العامة عن هذه المدة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على غير المتفعين بأحكام هذا القانون من الموظفين الذين سرت عليهم أحكام القوانين رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ و ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ و ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليها .

وتؤدى المبالغ المشار إليها في الفقرات الثلاث السابقة إلى أولئك الموظفين أو إلى من عيّنهم أو إلى ورثتهم عند عدم تعيينهم أحدا مع فائدة مركبة قدرها ٣ ٪ سنويا من تاريخ إيداعها .

الباب السابع أحكام عامة وختامية

مادة ٥٦ — إذا قلت حصيلة استثمار أموال الصندوقين في أى سنة عن ٥٠ ٪ التزمت الخزنة العامة أو الجهات ذات الميزانيات المستقلة أداء الفرق في عائد الاستثمار وذلك خلال شهر من اعتماد الميزانيات المذكورة عن السنة التالية .

مادة ٥٧ — استثناء من أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تعفى من المبالغ التي تربط عليها الضريبة على كسب العمل بالنسبة إلى المتفعين بنظام المعاشات المنشأ بهذا القانون قيمة اشتراكهم في صندوق التأمين والمعاشات .

واستثناء من أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه تعفى الاشتراكات المنصوص عليها بالمادة الحادية عشرة من الخاضوع لرسم الدمغة .

كما تسرى على معاملات المصلحة في الأوراق المالية وعلى التعاملين معها في هذه الأوراق الأحكام ذاتها الخاصة بفرض رسوم الدمغة على معاملات الأفراد فيما بينهم .

مادة ٥٨ — مع عدم الإخلال بأحكام المادة السابقة تعفى أموال مصلحة صناديق التأمين والمعاشات الثابتة والمنقولة وجميع عملياتها الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى بالجمهورية المصرية .

مادة ٥٩ — لا تطبق على الموظفين الذين يتمتعون بالخدمة اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون فيمن عدا الذين يعيّنون بقرارات من رئيس الجمهورية الأحكام الخاصة بالوفاة والعجز الصحي إلا إذا ثبتت لياقتهم الصحية أو صدر قرار من الوزير المختص باعفائهم من

شروط اللياقة كلها أو بعضها وفقا لأحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه .

مادة ٦٠ — لا يلتزم كل من الصندوقين بأداء أية مبالغ عن مدد الخدمة التي لم تشملها أحكام هذا القانون ولا يخل خضوع الموظف لهذه الأحكام بما يكون له من حقوق عن مدد الخدمة المشار إليها .

مادة ٦١ — في حالة نقل أحد موظفي الحكومة للمتفعين بهذا القانون من إحدى وظائف الميزانيات المستقلة إلى إحدى وظائف الميزانية العامة للدولة أو الميزانيات الملحقة بها أو العكس يستمر الموظف منتفعا بهذه الأحكام ويحول الاحتياطي الحسابي المقابل لمعاشه إلى الصندوق الخاص بالجهة المنقول إليها .

مادة ٦٢ — لموظفي مصلحة صناديق التأمين والمعاشات الذي يتدبرهم المدير العام حق الاطلاع وفحص المستندات والدفاتر الموجودة بالوزارات والمصالح والهيئات ذات الميزانيات المستقلة المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا القانون .

وعلى المسؤولين في الجهات المشار إليها أن يضعوا تحت تصرف هؤلاء الموظفين جميع البيانات التي تتطلبها أعمال الفحص .

مادة ٦٣ — لوزير المالية والاقتصاد بصفته رئيسا لمجلس الإدارة أن يطلب إحالة كل موظف متوط به تنفيذ أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له إلى المحاكمة التأديبية إذا امتنع عن التنفيذ أو أهمل في ذلك .

وفي جميع الأحوال يلتزم الموظف المسئول رد المبالغ التي ضاعت على الصندوقين نتيجة امتناعه أو إهماله .

مادة ٦٤ — مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين من أعطى بسوء قصد بيانات غير صحيحة للحصول بغير حق على أموال من أحد الصندوقين .

مادة ٦٥ — تلغى أحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه بالنسبة إلى الموظفين غير العسكريين كما يلغى القانونان رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ المشار إليهما .

مادة ٦٦ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ولوزير المالية والاقتصاد إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

جدول رقم (١)
بيان نسب التعويضات التي يؤديها صندوق التأمين

نسبة التعويض إلى المرتب السوى	السن	نسبة التعويض إلى المرتب السوى	السن
٪١٤٧	حتى سن ٤٣ سنة	٪٢٦٧	حتى سن ٢٥ سنة
٪١٤٠	٤٤	٪٢٦٠	٢٦
٪١٢٣	٤٥	٪٢٥٣	٢٧
٪١٢٧	٤٦	٪٢٤٧	٢٨
٪١٢٠	٤٧	٪٢٤٠	٢٩
٪١١٣	٤٨	٪٢٣٣	٣٠
٪١٠٧	٤٩	٪٢٢٧	٣١
٪١٠٠	٥٠	٪٢٢٠	٣٢
٪٩٣	٥١	٪٢١٣	٣٣
٪٨٧	٥٢	٪٢٠٧	٣٤
٪٨٠	٥٣	٪٢٠٠	٣٥
٪٧٣	٥٤	٪١٩٣	٣٦
٪٦٧	٥٥	٪١٨٧	٣٧
٪٦٠	٥٦	٪١٨٠	٣٨
٪٥٣	٥٧	٪١٧٣	٣٩
٪٤٧	٥٨	٪١٦٧	٤٠
٪٤٠	٥٩	٪١٦٠	٤١
٪٣٣	٦٠	٪١٥٣	٤٢

ملاحظة : في حساب السن تعتبر كسور السنة سنة كاملة .

جدول رقم (٢)
نسب خفض مآشات الموظفين المستقيلين قبل بلوغهم سن الستين

نسبة الخفض من المعاش	السن عند الاستقالة
٪٢٠	٤٥ سنة فأقل
٪١٥	٤٦ — ٥٠
٪١٠	٥١ — ٥٥
٪٥	٥٦ فأكثر

ملاحظة : في حساب السن تحذف كسور السنة .

جدول رقم (٣)

رقم الحالة	المستحقون	الأنصبة المستحقة			
		للأرامل	للأولاد	لوالدين	للأخوة
(١) حالة وجود أرملة	(أ) أرملة أو أرامل بدون أولاد	$\frac{2}{8}$	—	$\frac{1}{8}$	—
	(ب) أرملة أو أرامل وولد واحد	$\frac{2}{8}$	$\frac{1}{4}$	—	—
	(ج) أرملة أو أرامل وأكثر من ولد	$\frac{2}{8}$	$\frac{2}{8}$	—	—
	(١) ولد واحد	—	$\frac{2}{8}$	—	—
(٢) حالة عدم وجود أرملة	(ب) أكثر من ولد	—	$\frac{1}{4}$	—	—
	(ج) والد أو أوالدة أو كليهما (مع وجود أو عدم وجود أولاد	—	—	$\frac{1}{8}$ لكل منهما	—
	(١) أخ أو أخت	—	—	—	$\frac{1}{8}$
(٣) حالة عدم وجود أرملة ولا أولاد ولا والدين	(ب) جمع من الأخوة (اثنان فأكثر)	—	—	—	$\frac{1}{4}$ بالتساوي

جدول رقم (٤)
رأس المال المقابل للعاش مستبدل قدره جنيه في الشهر

السن لأقرب تاريخ ميلاد	مدى الحياة	لمدة ١٠ سنوات	لمدة ٢٠ سنة
٤٠	٦٥٩ر٢	٨٨ر١	١٣٣ر٨
٤١	١٥٦ر٨	٨٧ر٩	١٣٣ر٠
٤٢	١٥٤ر٣	٨٧ر٧	١٣٢ر٠
٤٣	١٥١ر٦	٨٧ر٤	١٣١ر٠
٤٤	١٤٨ر٩	٨٧ر١	١٢٩ر٨
٤٥	١٤٦ر٢	٨٦ر٧	١٢٨ر٥
٤٦	١٤٣ر٣	٨٦ر٣	١٢٧ر١
٤٧	١٤٠ر٢	٨٥ر٩	١٢٥ر٦
٤٨	١٣٧ر٣	٨٥ر٤	١٢٣ر٩
٤٩	١٣٤ر٢	٨٤ر٩	١٢٢ر٢
٥٠	١٣١ر٠	٨٤ر٣	١٢٠ر٢
٥١	١٢٧ر٧	٨٣ر٤	١١٨ر٢
٥٢	١٢٤ر٤	٨٢ر٩	١١٦ر
٥٣	١٢١ر٠	٨٢ر٢	١١٣ر٧
٥٤	١١٧ر٦	٨١ر٣	١١١ر٢
٥٥	١١٤ر٢	٨٠ر٤	١٠٨ر٧
٥٦	١١٠ر٧	٧٩ر٤	١٠٦ر٠
٥٧	١٠٧ر٢	٧٨ر٤	١٠٣ر٣
٥٨	١٠٣ر٧	٧٧ر٢	١٠٠ر٤
٥٩	١٠٠ر٢	٧٥ر٩	٩٧ر٤
٦٠	٩٦ر٦	٧٤ر٥	٩٤ر٣
٦١	٩٣ر٠	٧٣ر١	
٦٢	٨٩ر٥	٧١ر٥	
٦٣	٨٥ر٩	٦٩ر٩	
٦٤	٨٢ر٥	٦٨ر١	
٦٥	٧٩ر١	٦٦ر٤	
٦٦	٧٥ر٧	٦٤ر٦	
٦٧	٧٢ر٥	٦٢ر٧	
٦٨	٦٩ر٣	٦٠ر٨	
٦٩	٦٦ر٢	٥٨ر٩	
٧٠	٦٣ر٢	٥٦ر٩	

ملاحظة : في حساب السن، نعتد كسره : السنة ستة كاملاً .

قرار بالقانون رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦^(١)

بشأن ضمان التسليف على محصول قطن موسم ١٩٥٦ — ١٩٥٧

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن شراء محصول قطن موسم

١٩٥٦/١٩٥٧ .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥١ لسنة ١٩٥٦ بنقل الاختصاصات التي كانت مخولة
لوزير المالية والاقتصاد أو وكيلها بمقتضى القوانين والقرارات المتعلقة بشؤون القطن إلى
وزير التجارة أو وكيلها بحسب الأحوال ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

مادة ١ — تضمن الحكومة سداد القروض التي قدمتها البنوك أو التي تقدمها عن أقطان
محصول ١٩٥٦ — ١٩٥٧ في حدود ٩٠ ٪ من أسعار الإقفال المسجلة في بورصة العقود في
٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وذلك مع مراعاة فروق أسعار باقي الرتب والأصناف التي كانت
محددة في ذلك التاريخ .

وتقوم الحكومة في ٣١ أغسطس سنة ١٩٥٧ بالوفاء بما يكون متبقيا من تلك القروض
مقابل استلام الأقطان الضامنة لها .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ، ويعمل به
من تاريخ نشره ، ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

(١) نشر بالوثائق المصرية العدد ٩٤ مكرر ج ٥ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

مذكرة ايضاحية

في ١٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦ قررت الحكومة إقفال بورصة العقود منعا لأي اهتزاز قد يطرأ على سوق القطن المصري نتيجة للاعتداء الآثم على الجمهورية المصرية ، ورغبة في المحافظة على الثقة اللازمة بالنسبة إلى أسعار القطن ، ودعمها لهذا المحصول القوي رأت الحكومة أن تضمن التسليف عليه في حدود ٩٠ ٪ من أسعار الاقفال المسجلة في ذلك اليوم وذلك مع مراعاة فروق أسعار باقي الرتب والأصناف التي كانت محددة في ذلك التاريخ وإعلان الحكومة لهذا الضمان لا يقيد السوق ولا يؤدي إلى وقف التعامل عند جد مصطنع بل يجعل الأسعار حرة في سيرها الطبيعي مع المحافظة على حقوق المنتجين والتجار والممولين وعلى هذا الأساس أعد مشروع القرار بقانون المرافق لهذا طبقاً للصياغة التي وافق عليها مجلس الدولة .

مكتب الحاكم العسكري العام

تصحيح

نشر الأمر رقم ٥ ب لسنة ١٩٥٦ خطأ بالجريدة الرسمية العدد رقم ٨٨ مكرر تابع (١) تابع بتاريخ أول نوفمبر سنة ١٩٥٦ باعتباره صادرا في هذا التاريخ .
وبما أن حقيقة تاريخ صدور هذا الأمر هو ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ تقتضى إعادة نشره في تاريخ صدوره (١) .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٨٦ مكرر الصادر في ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ . وقد سبق أن نشرنا هذا الأمر بالعدد الثالث شهر نوفمبر سنة ٥٦ ص ١٣٨ .

أوامر عسكرية

أمر رقم ١١

في شأن تأمين الخزانات والسدود والقناطر والكبارى (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،

قرر :

مادة ١ - يحظر مرور جميع العائمات على اختلاف أنواعها ليلًا تحت الكبارى المقامة على نهر النيل وكذلك الكبارى التي تمر عليها السكك الحديدية في غير المواعيد المحددة لفتحها . كما يحظر عليها الاقتراب منها ومن الخزانات والسدود والقناطر على مسافة ٢٠٠ ياردة من الساعة السادسة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً .

مادة ٢ - على جميع العائمات والأشخاص الوقوف فوراً إذا طلبت ذلك قوات الحراسة المسئولة سواء أكان للتفتيش أو لأي سبب آخر .

مادة ٣ - يعاقب على كل مخالفة لأحكام هذا الأمر بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

تحريراً في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

أمر رقم ١٢ لسنة ١٩٥٦

بتعديل بعض أحكام الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالتجار

مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالنداء الخاصه بأموالهم (٢)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ باصدار القانون للدنى ،

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ مكرر الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٤ مكرر الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال ،

وعلى القانون رقم ٦٥٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجبارى عن المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث السيارات ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،

وعلى الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ الخاص بالانحياز مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين والتدابير الخاصة بأموالهم ،

قرر الآتى :

مادة ١ — تعدل المادة ٢٤ من الأمر سالف الذكر على الوجه الآتى :

« لا يجوز لهيئات التأمين الموضوعة تحت الحراسة أن تباشر عقودا جديدة أو أن تباشر عقودا للتأمين على التأمين وإلا اعتبرت تلك العقود جميعا باطلة .

ولا يجوز أن تتجدد عقود التأمين التى انتهى أجلها بطريق التجديد الضمنى .

ولوزير المالية والاقتصاد بقرار يصدره أن يتخذ التدابير اللازمة لتحويل كل أو بعض عمليات التأمين أو التأمين على التأمين القائمة التى تتولاها الهيئات الموضوعة تحت الحراسة إلى هيئات تأمين أخرى وبنوع خاص فيما يتعلق بالاحتياطي الحسابي الخاص بتلك العمليات ، وذلك دون التقيد بأحكام المادتين ٣٠٥ و ٣١٦ من القانون المدنى أو بأحكام القانونين رقمى ١٥٦ لسنة ١٩٥٠ و ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥

ولوزير المالية والاقتصاد أن يستثنى هيئات التأمين التى توضع تحت الحراسة من كل أحكام هذه المادة أو من بعضها .

مادة ٢ — تعدل الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من الأمر سالف الذكر على الوجه الآتى :

« يباشر الحارس تصفية الهيئات المذكورة مع مراعاة مصلحة المؤمن لهم ، ويجوز له بالنسبة إلى هيئات التأمين على الحياة أن يعمى فى كل الأعمال اللازمة لتنفيذ العقود القائمة وعلى وجه الخصوص قبض ما استحق أو يستحق من المبالغ والقيام بتنفيذ شروط التأمين وإجابة طلب المؤمن لهم من شراء قيمة وثائق التأمين » .

مادة ٣ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

ولوزير المالية والاقتصاد أن يتخذ كل التدابير التى يراها لازمة لتنفيذه .

تحريرا فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

وزارة المالية والاقتصاد :**قرار رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ (١)**

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل والقوانين المعدلة له ،

قرر :

مادة وحيدة — يندب السيد وكيل وزارة المالية والاقتصاد للمساعد لشئون الضرائب في الإذن في رفع الدعوى العمومية وفي النزول عنها وذلك عن الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٨٥ مكررا ١ و ٨٥ مكررا ٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ووفقاً للأوضاع والشروط التي تضمنتها المادة ٨٥ مكررا ٢ من القانون المذكور معدلة بالقانون رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٥٦ .

تحريراً في ٣ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

قرار رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٦ (٢)

بشأن البيانات المنصوص عليها في الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦
الخاص بإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم
من الأشخاص والمهيات

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المواد ٩ و ١١ و ٢٥ من الأمر رقم ٤ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والمهيات ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

. قرر :

مادة ١ — يجب أن تقدم البيانات المنصوص عليها في المادتين ٩ و ١١ من الأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه إلى مدير عام إدارة أموال المعتقلين والمراقبين خلال عشرة أيام من تاريخ نشر هذا القرار وذلك بكتاب موصى عليه معصوب بهلم وصول .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩١ مكرر « ج » الصادر في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٢ مكرر الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

على أنه يجوز للمدير العام للإدارة المذكورة في أحوال خاصة أن يمد هذا الميعاد إذا دعت أسباب هامة إلى ذلك .

مادة ٢ — يجب على مقدمي البيانات أن يثبتوها على النموذج المرافقة صورها لهذا القرار والتي يمكن الحصول عليها من الإدارة العامة للمعتقلين والمراقبين (١٢ — شارع علوي بالقاهرة) ومن فروع البنك الأهلي المصري بجمهورية مصر وذلك من نسختين .
ولا يجوز لمقدم البيان أن يضمن النموذج الواحد غير البيانات الخاصة بشخص واحد أو مؤسسة واحدة من الخاضعين لأحكام الأمر رقم ٢ لسنة ١٩٥٦ وكذلك لا يجوز أن يحتوي كل نموذج إلا على بيان ديون أو ذممات أو اتفاقات من النوع الخاص بهذا النموذج . وفي حالة وجود ارتباط بين نوعين أو أكثر من البيانات يجب أن يشار في كل نموذج إلى بيان الحالات المتبادلة .

مادة ٣ — في الحالات التي يكون فيها البيان مذنباً بتوقيع وكيل يجب عليه أن يقدم مع النموذج التوكيل الخاص المعطى له من صاحب البيان أو صورة فوتوغرافية منه . ويجب في جميع الحالات التي يقدم فيها صاحب البيان مستندات أن يكون ذلك في حافظة من صورتين ويوقع مندوب المدير العام للإدارة العامة صورة منها ويسلمها إلى مقدم البيان .
مادة ٤ — على مقدمي القرارات أن يدلوا بجميع البيانات والايضاحات التكميلية التي يطلبها منهم الحارس العام وذلك خلال ثمانية أيام من تاريخ طلبها .

مادة ٥ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
تحريراً في ٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

قرار رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٦ (١)

بشأن البيانات المنصوص عليها في الأمر رقم ٥

الخاص بالاتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم
وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المواد ١٣ و ١٥ و ٣٤ من الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار مع
الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ،
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر :

مادة ١ — يجب أن تقدم البيانات المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ١٥ من الأمر رقم ٥ لسنة ١٩٥٦ إلى مكتب الحارس العام المختص وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ نشر هذا القرار وذلك بكتاب موصى عليه معصوب بعلم وصول .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٢ مكرر (١) الصادر في ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

على أنه يجوز للحارس العام المختص في أحوال خاصة أن يمد هذا الميعاد إذا دعت أسباب هامة إلى ذلك .

مادة ٢ — يجب على مقدمي البيانات أن يثبتوها على النماذج المرافقة لهذا القرار . ولا يجوز لمقدم البيان أن يضمن النموذج الواحد غير البيانات الخاصة بشخص واحد أو مؤسسة واحدة من الخاضعين لأحكام الأمر المشار إليه . وكذلك لا يجوز أن يحتوي كل نموذج إلا على بيان ديون أو ذممات أو إنفاقات أو أموال من نوع واحد . وفي حالة وجود ارتباط بين نوعين أو أكثر من البيانات يجب أن يشار في كل نموذج إلى الحالات المتبادلة .

مادة ٣ — في الحالات التي يكون فيها البيان مذنباً بتوقيع وكيل يجب عليه أن يقدم مع النموذج التوكيل الخاص المعطى له من صاحب البيان أو صورة فوتوغرافية منه . ويجب في الحالات التي يقدم فيها صاحب البيان أو وكيله مستندات أن يكون ذلك في حافظة من صورتين ويوقع مندوب الحارس العام صورة منها ويسلمها إلى مقدم البيان .

مادة ٤ — على مقدمي الإقرارات أن يدلو بجميع البيانات والإيضاحات التكميلية التي يطلبها منهم الحارس العام وذلك خلال ثمانية أيام من تاريخ طلبها .

مادة ٥ — يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (١٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

قرار رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٦ (١)

بإضافة مادة جديدة برقم ١٣ مكرراً إلى اللائحة الداخلية
لبورصات الأوراق المالية

وزير المالية والاقتصاد

بعد الاطلاع على المادة ٩٧ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية التي ووفق عليها
بالرسوم الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ،
وعلى القرار الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٤٠ بالموافقة على اللائحة الداخلية لبورصات
الأوراق المالية ،

قرر :

مادة ١ — تضاف إلى اللائحة الداخلية لبورصات الأوراق المالية المشار إليها ، مادة
جديدة برقم ١٣ مكرراً ويكون نصها كالاتي :

(١) نشر بالجائع المصرية العدد ٩٣ الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

« مادة ١٣ مكررا . يقتصر على استعمال اللغة العربية في بورصات الأوراق المالية » .
 مادة ٢ — على لجتى بورصتى الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية تنفيذ هذا القرار
 ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 تحريرا في ١٥ ربيع الثانى سنة ١٣٧٦ (١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦)

وزارة العدل:

قرار (١)

وزير العدل
 بعد الاطلاع على المادة التاسعة من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون
 نظام القضاء ،
 وعلى كتاب محكمة بنى سويف الابتدائية رقم ١٧١٢ المؤرخ فى ١٧ يونيه سنة ١٩٥٦
 باقتراح إنشاء محكمة جزئية تنظر قضايا بندر بنى سويف ،
 وعلى موافقة النائب العام بكتاب رقم ٣٩ - ٩/٥ ،
 وبعد أخذ رأي مجلس مديرية بنى سويف ،
 ولما رأي من الموافقة ،

قرر :

مادة ١ — تنشأ بمدينة بنى سويف محكمة جزئية تسمى « محكمة بندر بنى سويف الجزئية »
 ويكون اختصاصها بندر بنى سويف والنواحي الملحقة به وببني لمحاكمة بنى سويف
 الجزئية اختصاصها الحالي فيما عدا ما أصبح من اختصاص محكمة البندر المذكورة بمقتضى
 هذا القرار .

مادة ٢ — يكون مقر محكمة بنى سويف الجزئية بالمبنى الذى تشغله الآن محكمة بنى سويف
 الابتدائية .

مادة ٣ — القضايا التى أصبحت بمقتضى هذا القرار من اختصاص محكمة بندر بنى سويف
 الجزئية تحال على هذه المحكمة لجلسات محددة . وبالحال التى هي عليها بدون مصاريف ما لم تكن
 قد تمت المرافعة فيها .

مادة ٤ — يعمل بهذا القرار اعتبارا من أول ديسمبر سنة ١٩٥٦ .
 تحريرا في يوم ٢٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ (٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٦)

الحمامة

مَجَلَّةُ قِصَصٍ وَتَشْهِيدَاتٍ

نُصِرَ لِقَابِهَا الْحَمَامَةُ

يناير
سنة ١٩٥٧

السنة السابعة والثلاثون

العدد
الخامس

وَلَوْ لَا أَنَّ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْبَلَاءَ لَعَذَّبَهُمْ فِي الدُّنْيَا
وَلَمْ يَكُنْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابُ النَّارِ
(زآه كرم)

جميع المقالات سواء أكانت خاصة بتحرير المجلة أم بإدارتها ترسل بعنوان
إدارة مجلة الحمامة وتحررها بدار النقابة بشارع رمسيس رقم ٥١ بالقاهرة

مُطْبَعَةُ حِجَازِي

بيان

نشرنا في هذا العدد الأحكام والابحاث والقوانين والأوامر العسكرية الآتية :

٤٧٥

- ٤٧٥ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض الجنائية
- ٥ أحكام صادرة من قضاء محكمة النقض المدنية (الجمعية العمومية)
- ١٣ حكما صادرا من قضاء محكمة النقض المدنية
- ٢ حكمتين صادرتين من قضاء الأحوال الشخصية
- ٢ حكمتين صادرتين من قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)
- ١ حكم صادر من قضاء الضرائب

تكليف الواقعة وما يشهده من مشكلات في شأن طرق الطعن الجائرة في الأحكام وما يتصل بها من قواعد — للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس .
مدى حق النيابة العامة في استئناف القرارات الصادرة في مواد الحجر — للاستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة استئناف القاهرة .

قرار بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون . ص ٢٠٩
المذكرة الإيضاحية الخاصة بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٦ الخاص بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة . ص ٢٣٨
أمر رقم ١٣ بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية . ص ٢٥١
أمر رقم ١٤ في شأن تنظيم الإدارة في المعتقلات . ص ٢٥١
أمر رقم ١٥ في شأن المقبوض عليهم بأمر من السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية . ص ٢٥٩
أمر رقم ١٦ بتحويل وزير الداخلية سلطة الأمر بإعادة الأشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها إلى مقر ولادتهم أو توطنهم . ص ٢٥٧
أمر رقم ١٧ بتحويل وزير الداخلية بعض السلطات في مناطق معينة . ص ٢٥٧

لجنة التحرير

محمد طه في القلبي - محمود الحناوي - فؤاد سيدهم - عبد العزيز الشوربجي
عبد السلام أبو زيد - نصيف زكي - أحمد مختار طيب - أحمد شوقي

قضاء محكمته للنقض الجنائي

(رئاسة وعضوية السادة الأستاذة حسن داود ومحمود محمد مجاهد وأحمد زكي كامل وفهيم
يسي الجندى والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

المبدأ القانوني

القصور والتخاذل في أسباب قرار غرفة
الاتهام الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى لا
يعتبر من قبيل الخطأ في تطبيق نصوص القانون
أو في تأويلها الذي يجيز للدعى بالحقوق المدنية
الطعن بطريق النقض في الأمر المذكور .

المحكمة

« من حيث إن الطاعنة تبني طعنها على
قصور في أسباب القرار المطعون فيه إذ
أغفل الرد على الأدلة القائمة على صحة ما أسند
إلى المطعون ضده كما تبنيه من التخاذل في
أسباب هذا القرار إذ أطرح أقوال شاهد
الرؤية وأسس ذلك على أنه رأي الضارب
من ظهره موليا الادبار في حين أن هذا
الشاهد وصف المطعون ضده وصفا دقيقا
وعرض عليه عدة مرات فتعرف عليه وإذا
أطرح أقوال المجني عليه مع أنه قرر عقب
إصابته مباشرة أن الذي أطلق عليه النار هما

٢٤٦

٥ مارس سنة ١٩٥٦

اختلاس أشياء محجوزة . تبديد . مسئولية جنائية .
دفع التهم بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله .
لا تأثير له في مسئوليته من التبديد ما دام هو المحجوز
ضده الوحيد والحارس .

المبدأ القانوني

إن دفع التهم بتبديد المحجوزات بأن له
شركاء في الدين المحجوز من أجله ليس من شأنه
أن يؤثر في مسئوليته عن فعله ما دام هو المحجوز
ضده الوحيد والحارس على ما حجز عليه .
(القضية رقم ١٣٩٥ سنة ٢٥ ق) .

٢٤٧

٥ مارس سنة ١٩٥٦

غرفة الاتهام . نقص . قرار بأن لا وجه . النقص
عليه بالقصور وتخاذل الأسباب . هذا لا يعتبر من قبيل
الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . عدم
جواز الطعن .

على خاطر وابنه « المطعون ضده » .

« وحيث إنه لما كان الشارع في المادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد قصر حق الطعن بطريق النقض في الأوامر الصادرة من غرفة الاتهام بأنه لا وجه لإقامة الدعوى على حالة الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها وهذه العبارة الأخيرة قد أضافتها لجنة التنسيق لما رأته من لزومها في بيان حدود حق الطعن المخول للنائب العمومي والمدعى المدني — لما كان ذلك ، وكان ماثيره الطاعة من قصور وتخاذل في أسباب القرار المطعون فيه لا يعتبر خطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها مما يجوز معه الطعن بطريق النقض من المدعية بالحق المدني في الأمر الصادر من غرفة الاتهام بأن لا وجه لإقامة الدعوى طبقا للقانون ، فإن الطعن يكون غير جائز .

« وحيث إنه لما تقدم يمين الحكم بعدم جواز الطعن » .

(القضية رقم ١٤٠٣ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل وعمود محمد حسين وأحمد زكي كامل والسيد أحمد هنيق المستشارين) .

٢٤٨

٥ مارس سنة ١٩٥٦

١ — سبق الإصرار . نوافره . ولولم يكن التهم مالا بأن الجنى عليه سيمر من مكان الحادث .
ب — حكم . ياناته . يان صناعة التهم وعمل سكنه وسنه . إغفاله . متى لا يعيب الحكم ؟

المبادئ القانونية

١ — سبق الإصرار يتوافر ولو لم يكن

التهم عالما بأن الجنى عليه سيمر من مكان الحادث وقت وقوعه .

٢ — إغفال بيان صناعة التهم ومحل سكنه وسنه لا يعيب الحكم مادام ليس هناك شك في شخصية التهم ، ومادام هو لا يدعى أنه في سن تؤثر في مسئوليته أو عقابه .
(القضية رقم ١٤٠٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة)

٢٤٩

٦ مارس سنة ١٩٥٦

دموى جنائية . تدخل للشك من الحقوق المدنية فيها في جميع الأحوال . جائز . وجود دموى مدنية مرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية . غير لازم .
(م ١٢٥٤ ج) .

المبدأ القانوني

استحدث الشارع نص المادة ٢٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية وأباح به للمسئول عن الحقوق المدنية أن يتدخل في الدعوى الجنائية في جميع الأحوال وبصرف النظر عما إذا كانت هناك دعوى مدنية قائمة بالتبعية لها أم لم تكن . وذلك استثناء من القاعدة العامة التي تقتضاها جواز رفع الدعوى المدنية على المتهم والمسئولين عن الحقوق المدنية بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

(القضية رقم ١٤٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل وعمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وفهم يسي الجندي المستشارين) .

٢٥٠

٦ مارس سنة ١٩٥٦

تقضى . آثره . سب . التهم لا يضار بطلانه . مثال
لى جريمة سب . (المادة ٣٠٨ ع) .

المبدأ القانوني

مضى ثبت فى حق المتهم أنه وجه إلى المدعية
بالحق المدنى علنا وفى الطريق العام عبارات سب
تتضمن طعنا فى عرضها مما كان يوجب توقيع
عقوبتى الحبس والغرامة معا المنصوص عنها فى
المادة ٣٠٨ ع . إلا أنه نظرا إلى أن النيابة لم
تستأنف الحكم الابتدائى ولأن الحكم
الاستثنائى الأول الذى أوقع على المتهم عقوبة
الغرامة قد تقضى بناء على طلب التهم وحده فلا
يسع هذه المحكمة إلا أن تلزم بتوقيع عقوبة
الغرامة وحدها فى حدود ما قضى به الحكم
الاستثنائى الأول حتى لا يضار بطلانه وهى تقدرها
بنفس القدر فتقضى بتعديل الحكم المستأنف
فما قضى به من عقوبة الحبس .

(القضية رقم ١١٠٥ سنة ٢٥ ق رئاسة ومضوية
السادة الأستاذة حسن داود وعمود إبراهيم اسماعيل وعمود
محمد حسين وأحمد زكى كامل والسيد أحمد عفيف
للتفارين) .

٢٥١

٦ مارس سنة ١٩٥٦

تجنيح الجنائية . غرة الاتهام . متى يجوز لها إحالة
الجنائية إلى محكمة الجنيح الفصل فيها على أساس عقوبة
الجنحة ٢ (لادنان ١٧٩ / ٢ و ١٥٨ / ١٢ ج) .

المبدأ القانوني

المادة ١٧٩ / ٢ التى تجبل على المادة
٢ / ١٥٨ من قانون الاجراءات الجنائية ، لم
تطلق لفظة الاتهام إحالة الجنائية الى محكمة
الجنيح للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة إذ
هذه الاحالة غير جائزة إلا اذا كانت العقوبة
المقررة أصلا للجنائية مما يجوز النزول بها الى
عقوبة الحبس بتطبيق المادة ١٧ من قانون
العقوبات .

المحكمة

... حيث إن مبنى الطعن المقدم من
النيابة العامة هو أن القرار المطعون فيه خالف
القانون إذ قضى بإحالة المتهم الثالثة نعمه محمد
سليمان إلى محكمة الجنيح لمعاقبتها على الجريمة
المستندة إليها فى حدود عقوبة الجنحة فى حين
أن هذه الجريمة منطبقة على المادة ٣٣ فقرة ج
من القانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والعقوبة المقررة
لها هى الأشغال الشاقة المؤبدة — وفضلا عن
أن هذه العقوبة لا يمكن النزول بها إلى عقوبة
الحبس فقد نصت الفقرة الأخيرة من المادة
سابقة الذكر على أنه لا يجوز تطبيق المادة ١٧
من قانون العقوبات على أى جريمة من الجرائم
الواردة بها ومن بينها الجريمة المستندة للمتهم
الثالثة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على
الأوراق أن التهمة المستندة للمتهم الثالثة هى
أنها وهى صاحبة محل عموى (مقهى) سهلت
للمتهمين الأول والثانى تعاطى جوهر مخدر
(حشيش) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا .

المبادئ القانونية

١ - لا يصح في القانون القول بتقييد الاستئناف المرفوع من النيابة بأي قيد الا اذا نص في التقرير به على أنه عن واقعة معينة دون أخرى من الوقائع محل المحاكمة ، وهذا الاستئناف لا يتخصص لسببه وإنما هو ينقل الدعوى برمتها الى محكمة الدرجة الثانية لمصلحة أطراف الدعوى جميعا فيما يتعلق بالدعوى الجنائية فتصل بها اتصالا يخولها النظر فيها من جميع نواحيها غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النيابة في تقرير استئنافها أو تهديه في الجلسة من الطلبات .

٢ - لا ريب في أن مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع يدخل في ولاية رجال مكتب الآداب المنوط بهم مراقبة ما يتعلق بالآداب العامة ومنها احتساء الخمر في المحلات .

٣ - القانون رقم ٣٥٨ لسنة ٢٩٥٢ الصادر في ٢٥ / ١٢ / ١٩٥٢ والذي أضاف على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي ، صدر مستندا الى الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ / ١٢ / ١٩٥٢ وبذلك يكون قد صدر صحيحا في ظل الأوضاع التشريعية السارية وقت صدوره . (القضية رقم ١٣٩٠ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣ فقرة ج من القانون ٣٥١ سنة ١٩٥٢ والمعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ولما كانت المادة ١٧٩ / ٢ التي تحيل على المادة ١٥٨ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، لم تطلق لغرفة الاتهام إحالة الجنائية الى محكمة الجنج للحكم فيها على أساس عقوبة الجنحة - وكانت هذه الاحالة غير جائزة إلا اذا كانت العقوبة المقررة أصلا للجنائية مما يجوز النزول بها إلى عقوبة الحبس هذا فضلا عن أن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٣ سالفه الذكر تمنع من تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فإن القرار المطعون فيه إذ قضى بإحالة المتهم الثالثة إلى محكمة الجنج لمعاقبتها في حدود عقوبة الجنحة يكون قد خالف القانون .

و حيث إنه لما تقدم يتعين نقض القرار المطعون فيه - وإحالة القضية إلى غرفة الاتهام بمحكمة الاسكندرية الابتدائية لإحالتها إلى محكمة الجنائيات بالنسبة لجميع المتهمين لقيام الارتباط . (القضية رقم ١١٩١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢.٢

٦ مارس سنة ١٩٥٦

أ - استئناف . استئناف النيابة . آراء الناقل . مداه .

ب - تفيش . ضبطية قضائية . مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع . دخوله في ولاية رجال مكتب الآداب .

ج - قانون . دستوريته . القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الذي أضاف على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي . صدوره صحيحا في ظل الأوضاع التشريعية السارية وقت صدوره .

٢٥٣

٦ مارس سنة ١٩٥٦

حكم . إصداره . عدم صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة . تأييده استثنافيا عدم أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي . إنشاؤه أسبابا جديدة كاملة لقضائه . صدور هذا الحكم الأخير متوجا باسم الأمة . لا بطلان .

المبدأ القانوني

إذا كان الحكم الاستثنائي إذ أيد الحكم الابتدائي - الذي لم يصدر باسم الأمة - لم يأخذ بأسبابه وإنما أنشأ لقضائه أسبابا جديدة كاملة وصدر متوجا باسم الأمة مصححا بذلك البطلان في الاجراءات الذي شاب حكم محكمة أول درجة على مقتضى ما تقتضيه المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية - فإن النعمى على الحكم الاستثنائي بالبطلان لا يكون له محل .
(القضية رقم ١٣٩٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٤

٦ مارس سنة ١٩٥٦

١ - قتل عمد . نية القتل . حق قاضى الموضوع في استخلاصها بغير معقب عليه .
ب - تقص . طعن . المصلحة في الطعن . قتل عمد . الحكم على الطاعن بالأشغال المأبدة في جريمة قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد . انعدام مصلحته في التمسك بعدم توافر هذين الشرطين .

ج - إثبات . شهادة . سلطة محكمة الموضوع في تميز الدليل المقدم إليها والأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة . عدم التزامها ببيان الملة .

المبادئ القانونية

١ - نية القتل العمد أمر موضوعي

يستخلصه قاضى الموضوع دون معقب عليه متى كانت الوقائع والظروف التي أثبتتها وأسس رأيها عليها من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي رتبها عليها .

٢ - لا جدوى للطاعن من التمسك بعدم توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في جريمة القتل العمد المنسوبة اليه ما دامت العقوبة المحكوم بها وهي الأشغال الشاقة المؤبدة مقررة لجريمة القتل العمد بغير سبق إصرار ولا ترصد .

٣ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الدليل فلها أن تجزئ الدليل المقدم إليها وأن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود المختلفة وتطرح أقوال من لا تثق فيه ولا تطمئن الى صحة روايته ، وهي إذ تفعل ذلك لا تكون ملزمة ببيان الملة لأن الأمر مرجعه الى اقتناعها هي وحدها ولا يعيب حكمها ما وقع بين الشهود من خلاف ما دام استخلاصها للحقيقة القانونية التي اطمأنت إليها هو استخلاص سائق له أصله في الأوراق .

(القضية رقم ١٤٠٤ سنة ٢٥ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة صفاني فاضل وكيل المحكمة وعمود ابراهيم اسماعيل وعمود محمد مجاهد وفهم بسى الجستدى والسيد أحمد عفيفى المستشارين) .

٢٥٥

٦ مارس سنة ١٩٥٦

حكم . يافاته . بيان سن التهم وصناعاته وسكنه . الترض منه . متى لا يكون إقراره مؤثرا في الحكم ؟

المبدأ القانوني

الغرض من ذكر البيانات الخاصة بسن
المتهم وصناعته وسكنه بالحكم أو بمحضر الجلسة
هو التحقق من أنه هو الشخص الذي رُفِعت
عليه الدعوى العمومية وجرت محاكمته فإذا
ما تحقق هذا الغرض بذكر اسم المتهم ولقبه
وكان المتهم لا ينازع في أنه هو الشخص المطلوب
محاكمته ولم يدع أنه من المجرمين الأحداث
الذين لسنهم تأثير في مسئوليتهم أو عقابهم ،
فإن إغفال هذا البيان لا يصح أن يكون سبباً
في بطلان الحكم .

(القضية رقم ٢٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٦

١ مارس سنة ١٩٥٦

- أ - تعويض . سلطة محكمة الموضوع في تقديره .
كيفية هذا التقدير .
- ب - تعويض . دعوى . مصروفاتها . إثبات
الحكم الصادر فيه أن المحكوم له استلم مبلغ التعويض
والمصاريف المناسبة تنفيذاً للحكم الاستثنائي الأول .
تساوى هذا المبلغ مع قيمة التعويض الذي انتهى الحكم
المطعون فيه إلى القضاء به له . قضاء هذا الحكم برفض
دعوى التعويض وإلزامه بمصروفاتها . لا خطأ .
- ج - حكم . النطق به . القول ببطلان إجراءات
المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوماً من
سماع المرافعة . لا محل له .
- د - إجراءات . قانون . الرجوع إليه فيما نص
عليه في قانون الإجراءات الجنائية . لا محل له .

المبادئ القانونية

- ١ - تقدير مبلغ التعويض من سلطة
محكمة الموضوع تقلده حسب آراء مناسبة وفق

ما تبينه هي من مختلف ظروف الدعوى دون
حاجة لبيان تلك الظروف ما دام قد اكتملت
للحكم بالتعويض عناصره القانونية .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد
أثبت أن المحكوم له أقر باستلام مبلغ التعويض
والمصاريف المناسبة تنفيذاً للحكم الاستثنائي الأول
وكان هذا المبلغ يوازي قيمة التعويض الذي
انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له -
فإن هذا الحكم إذ قضى برفض دعوى التعويض
وإلزامه بمصروفاتها لهذا السبب لا يكون قد
أخطأ في تطبيق القانون إذ لا يهم أن يكون
دفع التعويض للمضروور قد حصل تنفيذاً للحكم
السابق صدوره في ذات الدعوى ما دام أن
الحكم المطعون فيه أثبت أن المحكوم له استلم
المصروفات المناسبة لما حكم له به .

٣ - لم يحدد قانون الإجراءات أجلاً
لتنطق بالحكم وإنما أوجب فقط التوقيع على
الأحكام في ظرف ثمانية أيام من يوم النطق بها
على أن تبطل إذا انقضت مدة ثلاثين يوماً من
يوم صدورها دون التوقيع عليها . وعلى ذلك
فلا محل للقول ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم
صدور الحكم في خلال ثلاثين يوماً من سماع
المرافعة .

٤ - لا محل للرجوع إلى قانون المرافعات

فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية .
(القضية رقم ٢٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٥٧

١٢ مارس سنة ١٩٥٦

١ - تزوير . استعمال ورقة مزورة . حكم . لسببه .
 ركن العلم بجريمة الاستعمال . مثال لكفاية استظهاره .
 ب - نفس . طعن لا مصلحة منه . لا جدوى
 من إثارته . مثال في سبب حكم صدر في قضية اشتراك
 في تزوير استعمال ورقة مزورة .

المبادئ القانونية

١ - إذا كان الحكم إذ عرض لعلم المتهم
 بتزوير السند قال « وحيث إنه بالنسبة لجريمة
 الاستعمال فإن علم المتهم بتزوير الرخصة واضح
 من أن المتهم لم يقصد به إجراء غير استخراج
 الرخصة فضلا عن علمه بعدم لياقته طبيا للحصول
 على الرخصة ، كما أن الاستفادة من ظروف الدعوى
 هو أنه المحرض على التزوير كما سبق » - فإن
 في هذا الذي أورده الحكم ما يكفي لاستظهار
 ركن القصد الجنائي لدى المتهم في جريمة استعمال
 المحرر المزور .

٢ - لامصلحة للمتهم من النعي على الحكم
 بأنه جاء قاصر البيان في استظهار ركن القصد
 الجنائي في جريمة استعمال السند المزور مادامت
 أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة لجريمة الاشتراك
 في التزوير التي عوقب من أجلها .

(القضية رقم ١٤٢٠ سنة ٢٥ ق رئاسة ومضوية
 السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحميد
 داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين وأحمد زكي
 كامل المستشارين) .

٢٥٨

١٣ مارس سنة ١٩٥٦

١ - مراقبة . عقوبة . للمراقبة للنصوص عليها في
 المادة ٢٨ ع . مانص عليه في المادة ٧٥ ع كل
 منهما عقوبة تبعية . السبب الذي جعله الشارع أساسا
 لتوقيع كل منهما . ماهيته .

ب - مراقبة . عقوبة . الميزة للنصوص عليها في
 المادة ٣١ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ .
 تمتع جميع من شملتهم قوانين الففو للشار إليها في القانون
 رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ .

المبادئ القانونية

١ - المراقبة التي فرضها الشارع في المادة
 ٢٨ من قانون العقوبات وما نص عليه منها في
 الفقرة الثانية من المادة ٧٥ من هذا القانون
 تندرجان تحت وصف واحد هو أن كلا منهما
 عقوبة تبعية مصدرها القانون ، ولا تحتاج في
 توقيعها إلى حكم القضاء إلا أنهما مازالتا مختلفتان
 في السبب الذي جعله الشارع أساسا لتوقيع كل
 منهما . ذلك بأن للمراقبة المفروضة بالمادة ٢٨
 إنما يتحملها المحكوم عليهم لجرائم معينة بالنص
 ولمدة مساوية لمدة العقوبة بدون أن تزيد على
 خمس سنين في حين أن للمراقبة المنصوص عليها
 في الفقرة الثانية من المادة ٧٥ لا تفرض إلا
 عند الففو عن محكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة
 المؤبدة لأي جنائية بغض النظر عن وصفها ، وذلك
 عقب صدور الحكم بها أو في أثناء تنفيذها وقد
 حدد الشارع أمدها بخمس سنين مالم ينص أمر
 الففو على انقاصها أو التجاوز عنها جملة

٢٦٠

١٣ مارس سنة ١٩٥٦

- أ — تعويض . تعدد المطالبين به . الحكم لهم جملة أو تعيين نصيب كل منهم . جائز .
- ب — تعويض . الحكم به لمن لم يقع الفعل الضار عليه مباشرة . شرطه .
- ج — تعويض . احتمال الضرر المستقبل . لا يكتفى بالحكم به .
- د — تعويض . الحق في التعويض الذي يورث عن من وقع عليه الفعل الضار مباشرة . شرطه .

المبادئ القانونية

- ١ — لمحكمة الموضوع أن تقضى بمبلغ التعويض للمدعين بالحق المدني جملة أو تحدد نصيب كل منهم حسب ما أصابه من ضرر .
- ٢ — يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادي أن يكون هناك إخلال بمصلحة مالية للمضرور ، وأن يكون هذا الضرر محققا ، فإذا أصاب الضرر شخصا بالتبعية عن طريق ضرر أصاب شخصا آخر فلا بد من توفر حق لهذا الغير يعتبر الإخلال به ضررا أصابه . وإذن فالعبرة في تحقق الضرر المادي للشخص الذي يدعيه نتيجة لوفاة آخر هو أن يثبت أن المجنى عليه كان يعوله فعلا وقت وفاته وعلى نحو مستمر دائم وأن فرصة الاستمرار على ذلك في المستقبل كانت محققة فيقدر القاضي ما ضاع على المضرور من فرصة بفقد عائلته ويقضى له بتعويض على هذا الأساس .

٣ — مجرد احتمال وقوع ضرر في المستقبل

٢ — قصد الشارع — رعاية لجميع من

شملتهم قوانين العفو المشار إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ — أن يكون من يشملهم العفو سواء في الافادة من مزايا المنحة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ .

(القضية رقم ١٤١٠ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين وفهم بسى الجندى المستشارين) .

٢٥٩

١٣ مارس سنة ١٩٥٦

- أ — نفقة . المقصود من الاجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
- ب — نفقة . نص تطبيق المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ على الأحوال التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

المبادئ القانونية

- ١ — المقصود من الاجراءات التي أشار إليها الشارع في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هو حماية أحكام النفقة الصادرة من تلك المحاكم .
- ٢ — تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ مقصور على الأحوال التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

(القضية رقم ١٤١٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابعة) .

لا يكفي للحكم بالتعويض .

٤ - لا يمكن القول بأن المجنى عليه قد لحقه ضرر مادي يورث عنه إلا إذا كان قد أصابه هو نفسه ضرر في حق أو مصلحة يمكن أن يترتب عليه تعويض يدخل في ذمته ويتلقاه عنه ورثته كأن يكون قد أنفق مالا في العلاج، أما إذا كان الضرر الذي جعله المدعى بالحق المدني أساسا لدعواه قد نشأ مباشرة عن موت المجنى عليه فإن هذا الضرر الأدبي لا يمكن أن ينتقل إلى الورثة لعدم قيام الشرط المخصوص عليه في المادة ٢٢٢ من القانون المدني .
(الفتاوى رقم ١٤٢٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦١

١٣ مارس سنة ١٩٥٦

حكم . إجراءات . محضر الجلسة . بكل الحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة .

المبدأ القانوني

محضر الجلسة بكل الحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة من إجراءات .
(الفتاوى رقم ١٤٢٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٢

١٣ مارس سنة ١٩٥٦

نقض . غرقة الاتهام . الأمر الذي تصدره بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . الطعن فيه بطرق النقض . متى يجوز ؟

المبدأ القانوني

القانون لا يجيز للدعى بالحق المدني أن

يطعن في أوامر غرقة الاتهام بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إلا خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله مما يخرج عن نطاق الطعن بفساد الاستدلال .

(الفتاوى رقم ١٤٢٧ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٣

١٥ مارس سنة ١٩٥٦

١ - أمر الحفظ . أمر الحفظ المانع من الودود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا أُلغى النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة ما يثبت ندم وكيل النيابة ضابط بوليس لتحقيق بلاغ . امتناع المجنى عليه من إبداء أحواله أمام ضابط البوليس . إعادة الأخير الشكوى إلى النيابة دون تحقيق . حفظها إداريا بعمرة وكيل النيابة . جواز الرجوع في أمر الحفظ هذا .

ب - دفاع . وصف التهمة . تعديل محكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون أن تلت نظر الدفاع . علم التهم بذلك وترافه على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية . لا جلال .

ج - دبا فاحش . ركن الاعتقاد . انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . العبرة في ثبوت اتفاق المتهم على عقد عقود ربوية لم يرض بين بدء التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من ثلاث سنوات . توافر ركن الاعتقاد . عدم سقوط الحق في رفع الدعوى الجنائية .

د - دبا فاحش . إثبات واقعة الإقراض بالربا الفاحش والاعتقاد عليها . إثباتها بكل الطرق . جائز .

المبدأ القانوني

١ - المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية صريحة في أن أمر الحفظ الذي يمنع من الودود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا أُلغى النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة إنما هو الذي يسبقه تحقيق تجر به النيابة بنفسها أو يقوم به أحد رجال

الجريمة لم يسقط الحق في رفع الدعوى الجنائية عنها.

٤ — واقعة الاقراض بالربا الفاحش والاعتیاد عليها يجوز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنهـا البينة ولو زادت القروض على ألف قرش

(القصة رقم ١١٩٩ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين وفهم يسى الجندى وأحمد زكى كامل المستشارين) .

٢٦٤

١٣ مارس سنة ١٩٥٦

حصانة قضائية . قانون . معاهدات . الحصانة القضائية المتصوص عليها في الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ . تمتع كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة بهذه الحصانة . عدم التفرقة بين الموظفين المصرى الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية .

المبدأ القانونى

ان المادة الثامنة من القسم السابع عشر فقرة ب من الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ تنص — من بين المزايا والحصانات التى يتمتع بها موظفو المنظمة — على « الحصانة القضائية » وجاء نصها عاما لا يفرق بين الموظف المصرى الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية بل انه ينتظم كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة المذكورة .

المحكمة

« .. حيث إن الطاعن يبنى طعنه على أن

الضبط القضائى بناء على انتداب منها . وإذنت فتى كان الثابت أن وكيل النيابة وإن كان قد ندب ضابط البوليس لتحقيق البلاغ المقدم من المجنى عليه ضد الطاعن إلا أن المجنى عليه امتنع عن إبداء أقواله أمامة فأعاد الضابط الشكوى دون تحقيق فأمر وكيل النيابة بحفظ الشكوى إداريا ، فإن هذا الأمر الذى لم يسبقه تحقيق إطلاقا لا يكون ملزما لما بل لها حق الرجوع فيه بلا قيد ولا شرط بالنظر الى طبيعته الادارية .

٢ — تعديل محكمة أول درجة لتاريخ الواقعة دون أن تلتفت اليه الدفاع عن المتهم لا يترتب عليه بطلان الحكم الصادر من المحكمة الاستئنافية ما دام للمتهم قد علم بهذا التعديل وترافع أمام محكمة الاستئناف على هذا الأساس . لأن وظيفة المحكمة الاستئنافية إنما هى إعادة النظر فى الدعوى واصلاح ما قد يكون وقع فى المحاكمة الابتدائية من أخطاء .

٣ — العبرة فى جريمة الاعتیاد على الاقراض بالربا الفاحش هى بعقود الاقراض ذاتها وليست باقتضاء القوائد الربوية . فتى كان يبين من الحكم أن المتهم اتفق على عقد عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من الثلاث السنوات المقررة قانونا لسقوط الحق فى إقامة الدعوى الجنائية ، فانه بهذا يكون قد أثبت توفر ركن الاعتیاد كما عرفه القانون وتكون

أعمال الوظيفة دون غيرها ومن ثم فإن الحصانة لا تمتد إلى جريمة القذف والسب التي نسبت للمتهم. أما عن الإخلال بحق الدافع فيقول الطاعن إن المحكمة بناء على طلب الدافع قصرت المرافعة على الدفع بعدم اختصاص القضاء المصري، وقررت المحكمة ججز القضية للحكم في الدفع لكنها حكمت بعدم قبول الدعوى، وبهذا طأت الدافع فرصة إبداء وجهة نظره في مدى صلة الفعل المنسوب للمتهم بأعمال الوظيفة وبيان هل تشمله الحصانة القضائية، وأما القصور في تسبيب الحكم المطعون فيه فواضح من أن المحكمة لم تبين في حكمها الأدلة التي استخلصت منها أن المتهم متمتع بالحصانة، وأدلة ثبوت الجريمة التي وقعت منه، ولم تكن بالرد على ما أبداه الدافع عن الطاعن من أن طبيعة العمل الذي يقوم به المتهم تجعله بمنأى عن التمتع بالحصانة.

« وحيث إن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من اختصاص الحاكم المصرية بالنظر فيما يقع من موظفي منظمة الأغذية والزراعة، وعدم قبول الدعوى تأسيساً على الحصانة القضائية المفروضة لمصلحة هذه المنظمة، هو تطبيق صحيح للقانون، ذلك بأن المادة الثامنة من القسم السابع عشر فقرته ب من الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الموقع في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والصادر بالموافقة عليه القانون ٢٣ لسنة ١٩٥٢ تنص من بين المزايا والحصانات التي يتمتع بها موظفو المنظمة على « الحصانة القضائية » وجاء نصها طاماً لا يفرق بين الموظف المصري الجنسية والموظف

الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله، وشابه القصور والإخلال بحق الطاعن في الدفع، أما عن الخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله، فإن الطاعن يقول إن الحكم خالف الفقرة ١ من القسم ١٨ من الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة حين اعتبر المتهم (المطعون ضده) من كبار الموظفين، والواقع أنه موظف إداري يقوم في المنظمة بأعمال ثانوية، وهو لذلك لا حق له في التمتع بالحصانة القضائية، وهي تعادل حصانة البعثات السياسية، كما خالف الحكم نصوص المواد ١٧/٢ و ٢١/١ - ٢ من الاتفاق المذكور، والمادة ٢٣ من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الوكالات المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة، ذلك بأن المتهم مصري يحاكم عن جريمة وقعت في مصر، فلا حصانة له وكذلك الأجنبي الذي يعمل داخل المنظمة، فإن حصانته تسقط بعوده إلى بلده، وتجب محاكمته هناك عن الجرائم التي ارتكبها في مصر، وهذه القواعد مقررة في اتفاقية الوكالات المتخصصة، وهي جزء مكمّل لاتفاق الأغذية والزراعة بنص صريح في الاتفاق الأخير، هو نص الفقرة ب من القسم ٢٣، ولا يصح أن يكون الموظف المصري يتمتع بحصانة أوسع من زميله الأجنبي، فيفلت من العقاب وظل هذه الحصانة. هذا إلى أن قول الحكم بأن الحصانة لم ترفع فيه إهدار لسلطة المحكمة وتنازلها عن حقها للمنظمة، وهي ليست محكمة وليس لها ولاية القضاء، وما كان يجوز التمسك بهذه الحصانة في جريمة من جرائم القانون العام لأنها مقصورة على

التابع لجنسية أجنبية بل إنه يظم كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة المذكورة، وفوق ذلك فقد قسرت الفقرة ١ من المادة الأولى من الاتفاق المقصود بعبارة « موظفي المنظمة بما يلي » بقصد بعبارة « موظفي المنظمة مكتب المنظمة وهيئته من جميع الرتب المعيّنين من قبل المدير العام أو نائبه والمدرجة أسماؤهم في قائمة ترفع إلى الحكومة » وما يقطع في عموم نص المادة الثامنة المشار إليها وشموله كافة موظفي المنظمة مهما كانت جنسياتهم أن بعض الإعفاءات الأخرى المنصوص عليها في الاتفاق قد منحت للموظفين المصريين خاصة ، والبعض منها لغريم من الموظفين ، وهذا واضح من نصوص الفقرات د ، و ، ز من المادة الثامنة المذكورة ، أما المزايا والحصانات الدبلوماسية فقد نص الاتفاق في القسم الثامن عشر على أنها تمنح علاوة على الإعفاءات والحصانات الأخرى التي بينها في القسم السابع عشر من الاتفاق وخص بها طائفة مخصوصة من موظفي المنظمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المنهم البير كرويتز هو رئيس الإدارة بالمنظمة ، وأن ما وقع منه كان لمناسبة مطالبة إدارة المستشفى اليوناني لإدارة التغذية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بالمصروفات وأنعاب الطبيب الذي كان يعالج المستر كريستا ساني راميا خبير الأرض التابع لإدارة المنظمة ، مما مفاده أن الأقوال التي صدرت عن المنهم قد وقعت منه بسبب تأدية وظيفته ، وفي أثناء قيامه بعمل من أعمالها . لما كان ذلك ، وكان يتمرد الطاعن من أن منطق الحكم للطعون فيه

يؤدي إلى أن الموظف المصري الذي يعمل بالمنظمة قد يفلت من العقاب عما يرتكبه من جرائم ، في حين أن زميله يعاقب عند عوده إلى بلده ، هذا القول من جانب الطاعن فيه انتقال نظر لأن الاتفاق لم يمنع اتخاذ الإجراءات ضد موظفي المنظمة منعاً باتاً ، وإنما عاق ذلك على رفع الحصانة عن الموظف وجعل ذلك حقاً للمنظمة ، في أية حالة ترى فيها أن الحصانة قد تعوق سير العدالة ، كما هو منصوص صراحة في الفقرة (أ) من القسم الواحد والعشرين من الاتفاق ، لما لم يتقدم صاحب الشأن لطلب رفع هذه الحصانة وعرض الأمر على المنظمة ، فإنها تظن باقية على أصلها مانعة من اتخاذ أي إجراء قضائي من أي نوع على مقتضى مانص عليه الاتفاق في مادته الثامنة .

« وحيث إن نص المادة ١٩ من الاتفاقية الخاصة بمزايا حصانات الوكالات المتخصصة الصادر بتنفيذها المرسوم المؤرخ ١٨ من فبراير سنة ١٩٥٢ ، قد ورد بصفة عامة مفادها تتمتع موظفي الوكالات المتخصصة بالحصانة القضائية فيما يصدر عنهم من أقوال أو كتابات أو تصرفات ، كما أن المادة ٢١ من هذه الاتفاقية تماثل في جملة ما فورته من إعفاءات دبلوماسية لبعض موظفي الوكالات مانعت عليه الفقرة (أ) من القسم الثامن عشر من اتفاق الأغذية والزراعة .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة الاستثنائية أن محامي الطاعن قد تناول في مرافعته ما رددته في طعنه من انقطاع الصلة بين ما وقع من المنهم وبين أعماله الرسمية ، وقد رد الحكم للطعون فيه رداً سائفاً فقد فيه

هذا الدفاع أما ما يقوله الطاعن من أن الحكم مشوب بقصور التسيب لأن المحكمة لم تورد ما يدل على أن المتهم متمتع بالحصانة ، ولم تذكر أدلة الثبوت - هذا القول مردود بما أثبتته الحكم من أن « الثامت من الأوراق ومن صحيفة الدعوى أن المتهم يعمل موظفا بالمنظمة المنصوص عليها في الاتفاق وتمتع بالحصانة الواردة فيها . وحيث إن الثابت أيضاً أن الجريمة المنسوب صدورها للمتهم إنما وقعت منه إن صحت بصفته الرسمية ... » أما ما يأخذه الطاعن بشأن عدم ذكر الحكم المطعون فيه أدلة الثبوت عن الجريمة التي نسبت للمتهم ، فلا محل له مادامت المحكمة قد انتهت في قضائها إلى الحكم بعدم قبول الدعوى .

« وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعباً رفضه موضوعاً » .

(القضية رقم ١٤١٥ سنة ٢٥ ق رئاسة ومضوية السادة . لأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسين واحد ذكي كامل المستعارين)

٢٦٥

١٣ مارس سنة ١٩٥٦

إجراءات . شفوية المرافعة . إثبات . خبراء . ثلاثة . تقاريرهم بالجلسة . غير لازم .

المبدأ القانوني

قانون الاجراءات الجنائية لم يوجب تلاوة تقارير الخبراء بالجلسة .

(القضية رقم ١٤٢١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٦

١٣ مارس سنة ١٩٥٦

١ - إجراءات . محضر الجلسة . موجهة بما هو ثابت فيه . القول بعكس ما جاء به لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

ب - خيانة الأمانة . قرض . أسباب موضوعية . حق محكمة الموضوع في تفسير العقود .

ج - خيانة الأمانة . قرض . انتفاء المصلحة من الضمن . شركة . تسليم الشريك حصته هذه شيئاً من رأس مال الشركة . اعتباره وكيلًا . اختلاسه المال المسلم إليه . يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ ع .

المبادئ القانونية

١ - محضر الجلسة يعتبر حجة بما هو ثابت فيه ، ولا يقبل القول بعكس ما جاء به إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

٢ - لمحكمة الموضوع سلطة تفسير العقد .

٣ - لا يجدي المتهم قوله ان العقد الذي تسلم المال بتمتضاه هو في حقيقته عقد شركة لا يلحق بعقود الأمانة التي أوردتها المادة ٣٤١ من قانون العقوبات ذلك بأن الشريك الذي يختلس شيئاً من رأس مال الشركة المسلم اليه بصفته يعتبر مختلساً ، لأن مال الشركة إنما سلم اليه بصفته وكيلًا .

(القضية رقم ٢٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٧

١٣ مارس سنة ١٩٥٦

١ - أسباب الإباحة وموانع القاب . حالة الدفاع الرسمي . متى تقوم ؟

ب - عقوبة . تقديرها . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - لا تقوم حالة الدفاع الشرعى الا اذا ثبت أن اعتداء مدعيا كان دفعا لعدوان وقع عليه .

٢ - تقدير العقوبة فى الحدود المقررة بالقانون للجريمة ، واعمال الظروف التى تراها المحكمة مشددة أو مخففة هو مما يدخل فى سلطتها الموضوعية وهى غير مكلفة ببيان الأسباب التى أوقعت من أجلها العقوبة بالقدر الذى رآته .
(القضية رقم ٣٥ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٨

١٣ مارس سنة ١٩٥٦

١ - تحقيق . إجراءات . بطلانها . الدفع ببطلان التحقيق وماتلاه من إجراءات لعدم تمكين النيابة لمحامي المتهم قبل التصرف فى التحقيق من الإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم . لا محل له . الحالات التى يرتب القانون البطلان فيها .

ب - إجراءات . أثر بطلان الإجراءات طبقا للمادة ٣٣٦ إجراءات .

ج - مسئولية . خطأ المضرور . أثره . متى يفى المسئول ؟

د - قتل عمد . تمويش . القضاء بالتعويض للزوج من قتل زوجته التى لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم يدينها . لا مخالفة فيه للاداب والنظام العام .

المبادئ القانونية

١ - دفع محامى المتهم ببطلان التحقيق وماتلاه من إجراءات استنادا الى عدم تمكين النيابة له قبيل التصرف فى التحقيق من الإطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال

بالمتهم . هذا الدفع لا محل له إذ أن القانون لا يرتب البطلان إلا على عدم السماح بغير مقتضى لمحامى المتهم بالإطلاع على التحقيق فى اليوم السابق على استجواب المتهم أو مواجهته بغيره أو بالإطلاع على التحقيق أو الاجراءات التى أجريت فى غيبته .

٢ - ان البطلان - طبقا للمادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية - لا يلحق الا بالاجراء المحكوم ببطلانه والآثار المترتبة عليه مباشرة ، وهو لا يعلق بما سبقه من اجراءات ، كما أنه لا يؤثر فى قرار النيابة بإحالة الواقعة الى غرفة الاتهام أو قرار غرفة الاتهام بإحالة الدعوى الى محكمة الجنايات ، ولا يمكن أن يترتب على مثل هذا البطلان إن صح إعادة القضية الى النيابة بل يكون للمحكمة ان تصحح الاجراء الباطل طبقا للمادة ٣٣٥ اجراءات .

٣ - الأصل أن خطأ المضرور لا يرفع مسئولية المسئول وإنما يخففها ان كان ثبت خطأ مشترك بمعناه الصحيح ، ولا يعفى المسئول استثناء من هذا الأصل إلا اذا تبين من ظروف الحادث ان خطأ المضرور هو العامل الأول فى احداث الضرر الذى اصابه وانه بلغ من الجسامة درجة بحيث يستغرق خطأ المسئول .

٤ - للزوج ان يبقى على الزوجة التى لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر ضدها حكم يدينها وليس فى القضاء له بالتعويض عن قتلها

ما يخالف الآداب والنظام العام .

(القضية رقم ٢٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٦٩

١٩ مارس سنة ١٩٥٦

١ — سب . قذف . الملائية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع . متى تتوافر ؟

ب — سب وقذف . وكن الملائية . سلم المنزل . متى تتوافر فيه الملائية ؟

المبادئ القانونية

١ — الملائية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات لا تتوافر الا اذا وقعت الفاظ السب أو القذف في مكان عام سواء بطبيعته او بالمصادفة .

٢ — سلم المنزل ليس في طبيعته ولا في الغرض الذي خصص له ما يسمح باعتباره مكانا عاما ، وهو لا يكون كذلك الا اذا تصادف وجود عدد من افراد الجمهور فيه ، او كان المنزل يقطنه سكان عديدون بحيث يرد على اسماعهم ما يقع الجهر به من سب او قذف على سلم ذلك المنزل الذي يجمعهم على كثرة عددهم .
(القضية رقم ١٩٩٥ سنة ٢٥ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل ومحمد محمد حسنين وفيهم بسى الجندى المستشارين) .

٢٧٠

١٩ مارس سنة ١٩٥٦

١ — أمر الحفظ . أمر الحفظ الاداري الصادر من النيابة في الامر القضائي الصادر منها بأن لا وجه

لاقامة الدعوى . الفرق بينهما . نتائج ذلك .

ب — ضبطة قضائية . تحقيق . نيابة عامة . اشرافها على أعمال رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها بدون انتداب منها . لا أثر له في طبيعة هذه المحاضر .

ج — أمر الحفظ . ما أوجبه المادة ٦٢ ج من اعلانات المجني عليه بأمر الحفظ . للتصود به .

المبادئ القانونية

١ — الأمر الصادر من النيابة بالحفظ هو إجراء إداري صدر عنها بوصفها السلطة الإدارية التي تهيمن على جمع الاستدلالات عملا بالمادة ٦١ من قانون الإجراءات الجنائية وما بعدها وهو على هذه الصورة لا يقيد بها ويجوز العدول عنه في أي وقت بالنظر الى طبيعته الادارية البهتة ، ولا يقبل تفلما أو استئنافا من جانب المجني عليه والمدعى بالحق المدني وكل ما لها هو الالتجاء إلى طريق الادعاء المباشر في مواد الجرح والخالفات ، دون غيرها ، إذا توافرت له شروطه ، وهذا الأمر الاداري يفتقر عن الأمر القضائي بأن لا وجه لاقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى تحقيق الواقعة بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضي به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات ، فهو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، ولهذا أجاز للمجني عليه والمدعى بالحق المدني الطعن فيه أمام غرفة الاتهام .

٢ — مجرد إشراف النيابة على أعمال

رجال الضبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها بمقتضى وظائفهم ،
بغير انتداب صريح من النيابة ، ليس من شأنه
أن يغير من صفة هذه المحاضر كمحاضر جمع
استدلالات .

٣ — ما أوجبه المادة ٦٢ من قانون
الاجراءات الجنائية من إعلان المجنى عليه بأمر
الحفظ هو إجراء قصد به إخطاره بما تم في
شكواه ليكون على بينة بالتصرف الحاصل فيها
ولم يرتب القانون عليه أى أثر يلزمه بآجل
معين .

(القضية رقم ١٩٩٩ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابعة) .

٢٧١

١٩ مارس سنة ١٩٥٦

حكم . بيان واقعة الدعوى . إملان . العبرة في بيان
واقعة الدعوى . من بما يرد في الحكم . النفي على
عدم توفر ذلك في وصف التهمة . يكون أمام محكمة
الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه ورقة التكليف
بالحضور .

المبدأ القانوني

العبرة في بيان واقعة الدعوى ونوع الخطأ
الذى وقع من المتهم في جريمة القتل الخطأ هي
بما يجيىء في الحكم لا بما جاء في وصف التهمة
والنفي على عدم توفر ذلك في وصف التهمة إنما
يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح
ما اشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور واستيفاء
ما بها من نقص عملاً بنص المادة ٣٣٤ من

قانون الاجراءات الجنائية .

(القضية رقم ٢٠٠٦ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابعة) .

٢٧٢

١٣ مارس سنة ١٩٥٦

مواد مخدرة . حكم . تسببه . العقوبة المنصوص
عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة
١٩٥٢ . محال تطبيقها . انتهاء المحكمة إلى أن
الإحراز كان بقصد التعاطي . عدم تأسيس ذلك على
ماتت من عناصر الدعوى . الاكتفاء في ذلك بتقصد
الاتجار . خطأ في تطبيق القانون وتصور .

المبدأ القانوني

أوجب القانون توقيع العقوبة المخالفة

المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون
رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ على مطلق إحراز أو
حيازة المخدر ما لم يثبت المتهم أنه إنما أحراز المخدر
للتعاطي أو للاستعمال الشخصي أو ثبت ذلك
القصد الخاص للمحكمة من العناصر المطروحة
أمامها واذن فإذا كان الحكم لم يؤسس ما انتهى
إليه من أن الإحراز كان بقصد التعاطي على
أن ذلك ثبت له من عناصر الدعوى بل اقتصر
على نفي قصد الاتجار مع أن هذا القصد ليس
ركناً من أركان الجريمة التي تتحقق بمجرد
الإحراز ، فإن الحكم يكون مشوباً بالخطأ في
تطبيق القانون وبالقصور في الاستدلال بما
يستوجب نقضه .

(القضية رقم ٢٠٨ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابعة) .

٢٧٣

١٩ مارس سنة ١٩٥٦

- أ - تهديد . القصد الجنائي . متى يحقق ؟
ب - تهديد . حكم . تسببه . القصد الجنائي .
الحدث منه استقلالاً . غير لازم .

المبادئ القانونية

١ - القصد الجنائي في جريمة التهديد
يتحقق متى كان الجاني مدركاً وقت مقارفته
الجريمة أن أقواله أو كتابته من شأن أيهما أن
يزعج المجني عليه وقد تكرهه في صورة التهديد
المصحوب بطلب أو تكليف بأمر على أداء
ما هو مطلوب منه أو فعل ما هو مأمور به بغض
النظر عما إذا كان الجاني قد قصد إلى تنفيذ
التهديد فعلاً ومن غير حاجة إلى معرفة الأثر
الفعل الذي أحدثته التهديد في نفس المجني عليه .

٢ - لا يلزم التحدث استقلالاً عن القصد
الجنائي في جريمة التهديد بل يكفي أن يكون
مفهوماً من عبارات الحكم وظروف الواقعة
كما أوردها .

(القضية رقم ٢٠١٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٧٤

١٩ مارس سنة ١٩٥٦

- أ - وصف التهمة . دفاع . مراقبة النيابة على أساس
أن المتهم وحده هو محدث إصابات المجني عليه بسكين
مراقبة الدفاع على هذا الأساس ذاته . تحقق الترخي
الذي توخاه الشارع من تنبيه الدفاع .

ب - اشتراك . قصد احتمال . قل عمد . مسئولية
محدث الإصابة من النتائج المحتملة لها .

- ج - أسباب الإباحة وموانع العقاب . قض .
أسباب موضوعية . دفاع شرعي . قيام حالته . تقدير
ذلك . موضوعي .

المبادئ القانونية

١ - متى تبين أن ممثل الادعاء ترفع
في جلسة المحاكمة على أساس أن المتهم هو
وحده الذي أحدث إصابات المجني عليه بسكين
كما ترفع محامي المتهم على هذا الأساس ذاته
فإن مؤدى ذلك أن الغرض الذي توخاه الشارع
من تنبيه الدفاع وهو أن يدفع المتهم عن نفسه
تهمة طعن المجني عليه بالسكين التي رأت المحكمة
أن تدينه بها طبقاً لما تكشفته عنه واقعة الدعوى
أمامها ، هذه الغرض يكون قد تحقق .

٢ - مادام الثابت من تقرير الصفة
التشريحية أن الوفاة نشأت عن الإصابة التي
أحدثها المتهم بالمجني عليه ، فإنه يكون مسئولاً
عن جميع النتائج المحتمل حصولها منها ، ولو كانت
عن طريق غير مباشر كالترخي في العلاج أو
الاهمال فيه ما لم يثبت أن المجني عليه كان
متعمداً تجسيم المسئولية .

٣ - قيام حالة الدفاع الشرعي مسألة
موضوعية بختم المحكمة الموضوع تقديرها بحسب
ما يقوم لديها من الأدلة والظروف إثباتاً ونفياً
ولارقابة لمحكمة النقض عليها في ذلك ما دامت
الأدلة التي توردها توصل عقلاً إلى النتيجة التي
تنتهي إليها .

(القضية رقم ٤١ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

ج — إنبات . قرائن . استعراض الكلاب
البوالمية . هو قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز
الأدلة الأخرى .

المبادئ القانونية

١ — ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية
أو أحد وكلائها المتدربين للعمل بإدارة التفتيش
القضائي للجلوس بمحكمة الجنايات لا يترتب عليه
بطلان تشكيلها ، ذلك ان ندب رئيس المحكمة
الابتدائية أو وكيلها للعمل بإدارة التفتيش القضائي
لا يرفع عن أيها صفة القاضي أو يخلع عنه ولاية
القضاء .

٢ — المادة ٣٧٢ من قانون الاجراءات
الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٥٣٥ لسنة
١٩٥٣ الصادر في ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٥٣
تجيز لوزير العدل عند الضرورة بناء على طلب
رئيس محكمة الاستئناف أن يندب أحد رؤساء
المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة
الجنايات مدة دور واحد من ادوار انعقادها ،
كما تجيز له ندبه لأكثر من دور واحد بموافقة
مجلس القضاء الأعلى .

٣ — استعراض الكلاب البوليسية لا يعدو
ان يكون قرينة يصح الاستناد إليها في تعزيز
الأدلة القائمة في الدعوى دون ان يؤخذ كدليل
اساسي في ثبوت التهمة على المتهم .

(القضية رقم ٦٩٢ سنة ٢٥ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة حسن داود ومحمود ابراهيم اسماعيل
ومصطفى كامل ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين
المستشارين)

٢٧٥

١٩ مارس سنة ١٩٥٦

تفتيش . وقوع الاكراه على المتهم بالقدر اللازم
لانزعاج الحذر منه . لا يبطل التفتيش .

المبدأ القانوني

ما دام الاكراه الذي وقع على المتهم كان
بالقدر اللازم لانزعاج الحذر منه فلا يبطلان في
التفتيش .
(القضية رقم ٤٤ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة)

٢٧٦

١٩ مارس سنة ١٩٥٦

حكم . نسبية بوجه عام . قضاء المحكمة الاستئنافية
بالبراءة . متى يكون سليماً ؟

المبدأ القانوني

يكفي سلامة الحكم الاستئنافية بالبراءة
أن تشكل المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى
المتهم وأن يتضمن ما يدل على عدم اقتناعها
بالادانة السابق القضاء بها مادام الظاهر من
الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .
(القضية رقم ٤٧ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة)

٢٧٧

٢٠ مارس سنة ١٩٥٦

١ — اجراءات . تشكيل هيئة محكمة الجنايات .
ندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو أحد وكلائها
المتدربين للعمل بإدارة التفتيش القضائي للجلوس بمحكمة
الجنايات . جائز .

ب — اجراءات . تشكيل هيئة محكمة الجنايات .
حق وزير العدل في ندب أحد رؤساء المحاكم
الابتدائية أو أحد وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات .
مباح . فيوجه .

القاهرة فإن محكمة استئناف القاهرة تكون وحدها هي المختصة بنظر الدعوى ، وما دامت قد انعقدت فعلا في مقر المحكمة وهو مدينة القاهرة فإنه لا يؤثر على سلامة هذا الاجراء أن تكون قد عقدت جلساتها في بناء محكمة القاهرة الابتدائية بدلا من دار القضاء العالي .
(القضية رقم ٧٠٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابعة) .

٣٧٩

٢٠ مارس سنة ١٩٥٦

١ - اختصاص . جناية . قضاء محكمة الجناح بعدم اختصاصها بنظرها . عدم جواز إحالتها إليها من جديد .
(م ١٨٠ ج ١) .
ب - محكمة استئنافية . المادة ٤١٤ . ج . مجال تطبيقها .

المبادئ القانونية

١ - مؤدى نص المادة ١٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يتعين على سلطة الاحالة سواء أ كان قاضى التحقيق أم غرفة الاتهام أن تحيل الواقعة إلى محكمة الجنايات مادام قد سبق لمحكمة الجناح أن قضت بعدم اختصاصها بنظرها لأن من شأن هذا الحكم أن يمنع هذه المحكمة من نظر الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن تحيل غرفة الاتهام الدعوى إلى محكمة الجناح بوصف كونها جناية لتحكم فيها على أساس عقوبة الجناحة .

٢ - المادة ٤١٤ من قانون الاجراءات الجنائية إنما تنطبق في الحالة التي تعرض فيها

٢٧٨

٢٠ مارس سنة ١٩٥٦

١ - اختصاص . محكمة الاستئناف . دعوى كسب غير مشروع . تسديدها الى احدى دوائر محكمة الاستئناف . ثبوت ان هذه الدائرة هي من دوائر الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل . هذا لا يمنع من ولايتها بنظر الدعوى .
ب - اختصاص . كسب غير مشروع . المحكمة المختصة محليا بنظر دعوى الكسب غير المشروع . هي محكمة الاستئناف السكائن بدائرتها محل عمل الشخص المرفوعة عليه الدعوى . مكان انعقاد جلسات محكمة الاستئناف المذكورة لا يؤثر مادامت قد انعقدت في المدينة التي بها مقرها .

المبادئ القانونية

١ - متى تبين أن لجنة فحص الاقرارات والشكاوى قررت قيد الأوراق مادة كسب غير مشروع بالمرسوم بقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانونين رقم ١٩١ لسنة ١٩٥٢ ورقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٣ وبإقامة الدعوى الجنائية ضد المتهم أمام محكمة استئناف القاهرة فأمر رئيس هذه المحكمة بتقديم القضية إلى إحدى دوائرها مشككة من ثلاثة مستشارين ، فاما تكون صاحبة الولاية بنظر الدعوى ولا يغير من ذلك أن هذه الدائرة هي أصلا إحدى محاكم الجنايات طبقا لكشف توزيع العمل الذى أقرته الجمعية العمومية لمستشارى محكمة استئناف القاهرة .

٢ - متى كان المتهم في دعوى الكسب غير المشروع يعمل بمصلحة الأملاك بمدينة

الواقعة على المحكمة الاستثنائية لأول مرة لا بد أن يكون قد صدر حكم انتهائي بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظرها .

(القضية رقم ٩٩٤ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٠

٢٠ مارس سنة ١٩٥٦

أ — دعارة . المكان الخاص الذي تقيم فيه محترقة مهنة الحياة . لإعداده في الوقت ذاته لا يقبل نساء ورجال عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تتقاضاه . اعتباره محلاً لدعارة في حكم المادة ٢/٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ق محله .

ب — دعارة . المحال المقروضة المشار إليها في المادة ٩ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . ماهيتها .

المبادئ القانونية

١ — إذا كان منزل المتهمة — على ما أثبتته الحكم — هو مكان خاص تقيم فيه محترقة مهنة الحياة إلا أنها أعدته في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال عديدين لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر تتقاضاه ، فهو بهذا الوصف مما يدخل في التعريف الذي أورده الشارع لحل الدعارة في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

٢ — المحال المقروضة المشار إليها في المادة

التاسعة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ هي التي تمد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتاً بها وهو معنى غير متحقق في المنازل التي يستأجرها الناس عادة

وعلى سبيل الاختصاص لسكانها مدة غير محدودة ولها نوع من الاستمرار .

(القضية رقم ١٩٩٧ سنة ٢٥ ق وثاسة ومضوية السادة الأساتذة مصطفى فاضل وكيل المحكمة وحسن داود وعمود إبراهيم وإسماعيل ومحمد محمد حسين وفهم بسى الجندى المستشارين) .

٢٨١

٢٠ مارس سنة ١٩٥٦

أ — قرض . طين . أحكام يجوز الطين فيها . قرض . رفع الدعوى على المتهم على أساس أنها جنحة مرض ابن لبيع مخالف للمواصفات مع العلم بذلك . الحكم باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٧ و ٤٨ سنة ١٩٤١ . جواز الطين في هذا الحكم بطريق القرض .

ب — غش . ابن . قانون . قرار وزير الصحة في ٧/٧/١٩٥٢ الذي أوجب ألا تقل نسبة الدم في ابن الجاموس من ٥٠ ٪ . صدوره طبقاً لتفويض المخول له في المادة ٢/٢ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٥٠ . القول بقصر التفويض على اللواد المصنوعة دون المنتجات الطليعية . لا سند له .

ج — غش . مرض ابن لبيع مخالف للمواصفات . اعتبار الواقعة مخالفة منطبقة على المادتين ٧ و ٤٨ لسنة ١٩٤١ . لا خطأ .

د — حكم . توقيعه . عدم توقيع الحكم في مبيدات الثمانية أيام من تاريخ صدوره . لا بطلان .

هـ — إجراءات . شفوية المرافعة . مواد المخالفات . عدم اشتراط القانون أن تبني أحكامها على التعقيقات الشفوية التي تجر بها المحكمة .

المبادئ القانونية

١ — العبرة في قبول الطين ، كما جرى عليه قضاء هذه المحكمة ، هي بوصف الواقعة كما رقت بها الدعوى أصلاً وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة . فإذا كانت الدعوى قد أقيمت على المتهم على أساس أنها جنحة

عرض لبن للبيع مخالف للمواصفات القانونية مع العلم بذلك قضت المحكمة الاستئنافية بالحكم المطعون فيه باعتبارها مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - فإن الطعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون جائزاً .

٢ - أجاز القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ إلى المادة ٢/٢ منه لوزير الصحة أن يصدر قراراً بالمواصفات والمقاييس الخاصة باللبن ومنتجاته ، وتنفيذاً لهذا التفويض صدر قرار من وزير الصحة في ٧ من يوليو سنة ١٩٥٢ أوجب في مادته الأولى ألا تقل نسبة الدسم في لبن الجاموس عن ٥٥/١٠٠ وعلى ذلك فإن القول بأن تفويض المشرع للوزير في تحديد المواصفات مقصور على المواد المصنوعة دون المنتجات الطبيعية - هذا القول لا سند له إذ هو تخصيص للنص بلا تخصيص لأنه يشمل في عمومته كل تكوين لأية مادة مصنوعة كانت أو طبيعية .

٣ - متى كان الحكم إذ اعتبر أن واقعة عرض المتهم لبنا للبيع مخالفاً للمواصفات القانونية ، مخالفة منطبقة على المادتين ٥ و ٧ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ قد قال في ذلك إن مخالفة أحكام هذا القانون بحسن نية يعاقب عليها بالمادة السابعة منه وأن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٠ لم يقرر عقوبة المخالفة بحسن نية

وإنما قرر أن أحكامه لا تخل بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ فإن هذا الذي قاله الحكم صحيح في القانون .

٤ - جرى قضاء هذه المحكمة على أن عدم توقيع الحكم في ميعاد الثمانية أيام من تاريخ صدوره لا يترتب عليه بطلانه .

٥ - لا يشترط القانون في مواد المخالفات أن تبنى أحكامها على التحقيقات الشفوية التي تجريها المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود .

(القضية رقم ٢٠٠١ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٢

٢٠ مارس سنة ١٩٥٦

حكم . تحرير . تحريره مسودة بأسباب الحكم بخط القاضى . متى يجب ؟

المبدأ القانوني

المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية لا توجب تحرير مسودة بأسباب الحكم بخط القاضى إلا في حالة فريدة ، وهي حالة وجود مانع للقاضى الجزئى من التوقيع على الحكم بعد اصداره فانه في هذه الحالة لا يجوز لرئيس المحكمة أو للقاضى لذى يندبه أن يوقع على الحكم الا اذا كان القاضى الذى أصدره وضع أسبابه بخطه .

(القضية رقم ٢٠٠٢ سنة ٢٥ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٣

٢٠ مارس سنة ١٩٥٦

- ١ - عقوبة . مصادرة . المصادرة المذكورة في المادة ٣٠ م بقرتها . طبيعتها وحكمها .
 ب - عقوبة . مصادرة . دعارة . المصادرة للنصوص عليها في المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . لا تناول غير المحكوم عليه .
 ج - قانون . تفسيره . قانون العقوبات . القياس عليه . لا يجوز .

المبادئ القانونية

- ١ - المادة ٣٠ من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الأولى قد دلت على أن المصادرة عقوبة اختيارية تكميلية لا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية وهي بهذه المثابة عقوبة شخصية لا يجوز الحكم بها على الغير الحسن النية ؛ أما ما أشارت إليه المادة المذكورة في فقرتها الثانية فهو مصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار إجراء تولى لى لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة .

- ٢ - النص على المصادرة في المادة الثامنة من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ وجعلها وجوبية لا جوازية كما يقضى بذلك قانون العقوبات ليس من شأنه بحال أن يغير من طبيعتها وهي بحسب الشئ وط الموضوع لها فيه لا يجوز أن تناول غير المحكوم عليه .

- ٣ - لا يصح القياس في قانون العقوبات .
 (القضية رقم ٤٣ سنة ١٩٥٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٤

٢٠ مارس سنة ١٩٥٦

- ١ - حكم استثنائي . تسيبه . اتخاذ المحكمة الاستثنائية أسباب الحكم المستأنف أسباباً لحكمها . جائز .
 ب - إثبات . حكم . تسيبه . دليل وجود أصله في الأوراق . تحديد موضع الدليل من الأوراق . غير لازم .

المبادئ القانونية

- ١ - ليس ثمة ما يمنع المحكمة الاستثنائية إن هي رأت كفاية الأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف من أن تتخذها أسباباً لحكمها ، وتعتبر عندئذ أسباب الحكم المستأنف أسباباً لحكمها .
 ٢ - لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أصل فيها . وإذن فلا تريب على الحكم إن أطلق القول بأن بعض اللاعبين قرروا بأن المتهم يتقاضى جملاً نظير لعب القمار في مسكنه دون أن يشير إلى أسمائهم مادام قد أورد مضمون أقوالهم في مدوناته ومادام المتهم لا ينازع في نسبة هذه الأقوال إليهم .
 (القضية رقم ٤٨ سنة ١٩٥٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٥

٢٠ مارس سنة ١٩٥٦

- إضراب . جريمة التحريض على ترك العمل الفردي .
 القصد الجنائي فيها . عدم اشتراط القانون قصداً جنائياً خاصاً لقيامها . تحدث الحكم عن هذا الركن بعبارة مستقلة . غير لازم .

المبدأ القانوني

لا يشترط القانون اتمام جريمة التحريض على ترك العمل الفردي أو افر قصد جائر خاص بل يكفي اتوافرها أن يحصل التحريض عن إرادة من الجاني وعلم منه بجميع أركانها التي تتكون منها قانونا وإن لم يترتب على تحريضه أو تشجيعه أية نتيجة كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم عن ركز القصد الجنائي بعبارة مستقلة بل يكفي أن يستفاد توافر هذا القصد ضمنا من البيانات الواردة في الحكم .

(القضية رقم ٤٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٦

٢٦ مارس سنة ١٩٥٦

وصف التهمة . استبعاد سبق الإصرار والترصد . عدم تنبيه الدفاع إلى ذلك . عدم الحكم بمقو به أشد من لائحة قانونا للجريمة للسندة إلى التهمين . للإعلان بحق الدفاع .

المبدأ القانوني

استبعاد سبق الإصرار والترصد من التهمة أمر يستفيد منه المتهمون فلا يصح أن يكون سببا لطعنهم في الحكم الصادر عليهم استنادا إلى أنهم لم يذهبوا إلى هذا التعديل قبل إجرائه مادام لم يحكم عليهم بمقوبة أشد من المنصوص عليه في القانون للجريمة الموجهة إليهم .

(القضية رقم ١٤ سنة ٢٦ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة مصطفى قاضل وكيل المحكمة ومحمود ابراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسنين وأحمد زكي كامل المستشارين) .

٢٨٧

٢٦ مارس سنة ١٩٥٦

أ - إثبات شهادة . حكم . تسييه . اعتماد محكمة الموضوع فيه على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها . عدم التزامها ببيان السبب .
ب - إثبات شهادة . حكم . تسييه . حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال شهود الإثبات دون شهود النفي . عدم التزامها ببيان السبب .

ج - إثبات شهادة . حكم . تسييه . تناقض الشهود . استخلاص الحكم الإدانة من أقوالهم مما لا تناقض فيه . لا يجب .

انفرادي . القانوني

١ - تقوم الأحكام الجنائية على أساس من حرية محكمة الموضوع في تقدير الأدلة المطروحة عليها والمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد في حكمها على أقوال شاهد في إحدى مراحل التحقيق ولو خالفت ما شهد به أمامها مادامت قد اطمأنت إليها دون أن تطالب ببيان السبب متى كانت هذه الأقوال تؤدي عقلا إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

٢ - لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شهود الإثبات وتطرح أقوال شهود النفي دون أن تلزم ببيان السبب مادام الرد على أقوال الأخيرين مستفادا من الأخذ بأدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

٣ - تناقض الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .

(القضية رقم ١٩ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

المبدأ القانوني

التمسك بحالة الدفاع الشرعي عن النفس والمال لا يشترط فيه قانونا إرادته بلفظه . واذن فإذا كان المتهم قد تمسك في مرافقته بأنه لم يكن معتديا وأنه على فرض صحة ما أسند إليه ، فهو إنما كان يرد اعتداء وقع عليه من الجاني عليه وفريقه ففاد ذلك التمسك بحالة الدفاع الشرعي .

(القضية رقم ١٣ سنة ٢٦ ق رئاسة ومضوية لمادة الأساقفة مصطفى فاضل وكيل المحكمة ومحمود إبراهيم اسماعيل ومصطفى كامل ومحمد محمد حسين والسيد أحمد عفيفي المستشارين) .

٢٩١

٢٧ مارس سنة ١٩٥٦

١ — أسباب الإباحة وموانع القاب . حق الدفاع الشرعي عن النفس . شرع لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .
ب — إجراءات . محكمة الجنايات . دفاع . فصل اللجنة عن الجناية . واجب المحكمة أن تحقق الواقعة برمتها بما فيها واقعة اللجنة على الوجه الذي يكفل استيفاء دفاع المتهم .

المبادئ القانونية

١ — حق الدفاع الشرعي عن النفس شرع لرد أي اعتداء على نفس المدافع أو على نفس غيره .

٢ — فصل تهمة اللجنة المسندة الى متهمين آخرين عن الجناية المسندة الى الطاعن ليس من شأنه أن يحول دون تحقيق الدعوى برمتها بما فيه واقعة اللجنة التي فصلت على الوجه

٢٨٨

٢٦ مارس سنة ١٩٥٦

حكم . تسببه بوجه عام . استيفاء الحكم بالادانة دليله بما أورده من اعتبارات صحيحة . تزيده في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن لها شأن فيه . لا يبييه .

المبدأ القانوني

لا يعيب الحكم — بعد أن استوفى دليله بما أورده من اعتبارات صحيحة — أن يتزيد فيخطئ . في ذكر بعض اعتبارات قانونية لم يكن لها شأن فيه .

(القضية رقم ٥٠ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٨٩

٢٦ مارس سنة ١٩٥٦

إثبات . اعتراف . التعويل على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة . الأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش . جائز .

المبدأ القانوني

من حق محكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير ، أن تعول على اعتراف المتهم أمام البوليس أو النيابة وتأخذ به كدليل مستقل عن التفتيش متى استظهرت صحته واطمأنت إليه لاعتبارات سائقة .

(القضية رقم ٥٢ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٢٩٠

٢٧ مارس سنة ١٩٥٦

دفاع شرعي . التمسك بقيام حاله . لا يشترط فيه إرادته بلفظه . مثال .

المبدأ القانوني
طلب توقيع أقصى العقوبة المنصوص عليها
في المادة المطلوب تطبيقها لا يعتبر طلباً جديداً
بما يجب أن يتم في مواجهة المتهم أو أن يعلن
به في حالة غيابه لأنه يدخل في نطاق المادة
المطلوب تطبيقها والتي أعلن بها . واذن فتى
كانت النيابة قد طابت في غيبة المتهم المحكوم
عليه بأقصى العقوبة الواردة بالمادة ٢٤٢ من
قانون العقوبات السابق اعلانه بها قضت
المحكمة بتغريم المتهم مائة قرش فإن المحكمة
الاستثنائية تكون قد اخطأت إذ قضت بعدم
جواز استئناف النيابة الذي تم صحيحاً وفقاً لنص
المادة ٤٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية .
(القضية رقم ٥٦ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

الذي يكفل استيفاء دفاع الطاعن ، ومن حق
المحكمة بل من واجبها أن تعرض لما بوصفها
عنصراً من عناصر الأدلة المعروضة عليها في
صدد دفاع الطاعن لتتول كلتها في حقيقته بما
لا يتجاوز حاجيات الدعوى المطلوب من المحكمة
الفصل فيها ولا خصوصياتها .
(القضية رقم ١٨ سنة ٢٦ ق بالهيئة السابقة) .

٣٩٢

٢٦ مارس سنة ١٩٥٥

استئناف . اجراءات . طلب النيابة تطبيق أقصى
العقوبة المنصوص عليها في المادة التي أعلن المتهم بها
(م ٢٤٢ ع) . هذا لا يعتبر طلباً جديداً . حصوله في
غيبة المتهم . جائز . المحكم بعدم جواز استئناف النيابة
لعدم إملات المتهم بذلك الطلب . خطأ .

قَضَاءُ مَحْكَمَةِ النِّقَضِ الْمَدِينَةِ

الجمعية العمومية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة أحمد العروسي وحسن داود ومحمود إبراهيم اسماعيل ومحمود عياد واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ومحمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسنين واحمد قوشه المستشارين) .

٢٩٣

أول مايو سنة ١٩٥٦

١ — اختصاص . مرتبات . محكمة النقض . طلب مقدم من الطالب قبل تعديل صياغة المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بإنشاء القرار الوزاري الخاص بربط مرتبه . اختصاص محكمة النقض بالفصل فيه . المقصود بالمادة المذكورة .

ب — اختصاص . مرتبات . البجان القضائية . اختصاصها بنظر المنازعات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين طبقاً للقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٥٢ . اقتضاه هذا الاختصاص على من عدا رجال القضاء والنيابة .

ج — علاوات . علاوة الترقية . ترقية الطالب إلى رئيس نيابة الاستئناف المعادلة لدرجة رئيس محكمة قضاة « ١ » . خلوظائب مستشارين بعضها من الدرجات الطهرية والبعض الآخر من درجات عادية وخلوظائب رؤساء محاكم قضاة « ١ » بالنتيجة . صدور قرار وزارة العدل بربط مرتب الطالب بمبلغ ٩٦٠ جنيهاً سنوياً مع أن ترتيبه الثاني في أقدمية للرتب . خطأ .

المبادئ القانونية

١ — إن المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء

رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد قصدت الى أن تشرع لرجال القضاء والنيابة طريقاً للظمن في

المراسيم والقرارات التي تتعلق بجميع شئون رجال الهيئة القضائية بما في ذلك دعاوى التعويض المترتبة على هذه المراسيم والقرارات . وقد صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ معدلاً صيغة تلك المادة بما يؤكد هذا القصد ويزيده ايضاحاً اذ تضمنت الصيغة الجديدة اختصاص محكمة النقض بإنشاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئون القضاء عدا القل والندب وكذلك اختصاصها دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم او لورثتهم — وعلى ذلك يكون الطلب المقدم من الطالب قبل تعديل صياغة المادة المذكورة بشأن إلغاء القرار الوزاري الخاص بربط مرتبه هو ما تختص به محكمة النقض .

٢ — اختصاص البجان القضائية التي رتبها

القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ لنظر المنازعات

المتعلقة بالمرتبات والمعاشات واللكانات المستحقة للموظفين العموميين - هذا الاختصاص مقصور على من عدا رجال القضاء والنيابة ممن جعل قانون نظام القضاء شئونهم من اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية (دون غيرها) وليس في القانون رقم ١٦٠ لسنة ١٩٥٢ ما يمس قانون نظام القضاء فيما رتبته من ضمانات خاصة لرجال القضاء .

٣ - متى تبين أنه عند إجراء الحركة القضائية التي رقي فيها الطالب إلى وظيفة رئيس نيابة الاستئناف المعادلة لدرجة رئيس محكمة فئة « ١ » كانت قد دخلت وظائف مستشارين بعضها من الدرجات التطهيرية والبعض الآخر من درجات عادية (غير تطهيرية) دخلت تبعاً لذلك وظائف رؤساء محاكم من فئة « ١ » من درجات غير تطهيرية وأن ترتيب الطالب في الأقدمية كان الثاني بين المرشحين إلى هذه الدرجة ، فإن قرار وزارة العدل بربط مرتب الطالب بمبلغ ٩٦٠ جنيه سنوياً لمدة الواردة به يكون غير صحيح في القانون ، ذلك لأن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٤ لسنة ١٩٥٢ توجب أن يربط مرتب الطالب على أساس درجة من درجات رؤساء المحاكم فئة « ١ » (غير التطهيرية) الحالية باعتبارها معادلة للدرجة المرقى إليها بوصفه مستحقاً لهذه الدرجة بحكم أقدميته بين المرشحين وأن يمنح أول مربوط هذه الدرجة

كاملاً وقدره ١٠٨٠٠ جنيه في السنة طبقاً للقاعدة الثانية من التواعد الملحقه بالرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ وذلك اعتباراً من تاريخ خلو هذه الدرجة عملاً بالفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون المشار إليه . ولا جدوى مما تثيره الوزارة من أن جميع رجال القضاء والنيابة وحدة واحدة وأنه ينبغي مراعاة الأقدمية فيما بينهم في منحهم المرتبات الخاصة بالدرجات غير التطهيرية التي تخلو ما دام نص هذه المادة صريحاً في منح الموظف المرقى علاوة الترقية الخاصة بالدرجة العادية التي تخلو وتكون معادلة للدرجة المرقى إليها .

(الطلب رقم ٣٦ سنة ٢٣ في « رجال القضاء ») .

٢٩٤

أول مايو سنة ١٩٥٦

- ١ - قض . طعن . الحسوم في الطعن . توجيه الطلب إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى . غير مقبول .
- ب - استقالة . قبول استقالة الطالب من رئيسة المحسوم . عدم احتفاظه فيها بمحتة في السير في الطلبات المرفوعة منه بشأن تخليته في الترقية أو نتائج الحكم فيها . أو قبول هذه الاستقالة .
- ج - استقالة . إنهاء الخدمة المترتب على الاستقالة عدم توفقه على إبلاغ القرار الصادر بقبولها . القانون رقم ٢١٠ سنة ١٩٥٢ بشأن نظام موظفي الدولة .
- د - تأديب . استقالة . الدعوى التأديبية . اعتبارها باستقالة القاضي وقبولها وفقاً للمادة ٦٠ من القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٧٢١ سنة ١٩٥٥ .

المبادئ القانونية

- ١ - توجيه طلب إلغاء المرسوم فيما تضمنه

سنة ١٩٥٥ خاصة بالدعوى التأديبية والنص على
انقضائها باستقالة القاضي وقبول وزير العدل لها .
(الطلبات أرقام ١٠٦ سنة ٢٣ ، ١١ ، ٧٩ ، ١٠٧
سنة ٢٤ ق «رجال القضاء» بالهيئة السابقة) .

٢٩٥

١٢ يونيو سنة ١٩٥٦

تنازع الاختصاص : اختصاص . محاكم شرعية .
أحوال شخصية . طعن القبطية الأرثوذكسية في الحكم
المصدر من المحكمة الشرعية باعتباره صادرا من محكمة
لا ولاية لها . عدم اعتبار ذلك رضاء أو تسليما باختصاص
تلك المحكمة .

المبدأ القانوني

متى تبين أن التجاء القبطية الأرثوذكسية
للمحكمة الشرعية إنما كان للطعن في الحكم
الذي أصدرته ضدها باعتباره صادرا من محكمة
لا ولاية لها ، فإن هذا لا يعتبر رضاء أو تسليما
باختصاصها .

الحكمة

« من حيث إن حاصل الطلب كما يبين
من أوراقه والمستندات المقدمة فيه أنه في ١٢
من يوليو سنة ١٩٤٣ عقد زواج الطالبة من
المدعي عليه وهما قبطيان أرثوذكسيان طبقا
لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية وقد
أتم هذا الزواج طفلين هما كوكب وعادل
عمدا في كنيسة الأقباط الأرثوذكس وانتهت
الطالبة إلى أن الخلاف دب بينهما الأمر الذي
اضطرت معه إلى رفع دعوى طلاق أمام
المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس قضى فيها
انتهائيا بالطلاق في شهر أغسطس سنة

من تخلى الطالب في الترقية إلى رئيس مجلس
القضاء الأعلى غير مقبول ، إذ لا شأن لهذا
المجلس في الخصومة القائمة بين الطالب والجهة
الإدارية .

٢ - متى كانت استقالة الطالب قد قبلت
من رئيسه المختص ولم يكن قد اشترط الاحتفاظ
بمجه في السير في الطلبات المرفوعة منه بشأن
تخطيه في الترقية إلى وظيفة قاض من الدرجة
الأولى أو بالتأجيل التي تترتب على الحكم فيها
فإنه يترتب على قبول هذه الاستقالة إنهاء
رابطة التوظيف بينه وبين وزارة العدل على
أساس حالته عند تقديم الاستقالة .

٣ - مؤدى نصوص المواد ١٠٧ ، ١١٠ ،
١١٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥٢ بشأن
نظام موظفي الدولة أن الأثر الذي يترتب على
الاستقالة - وهو إنهاء الخدمة - لا يتوقف على
إبلاغ القرار الصادر بقبولها . بل إن القانون
ينهي هذه الخدمة إذا لم يصدر هذا القرار في
خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمها . ولا
يغير من هذا النظر ماورد في المادة ١١١ من
القانون المشار إليه إذ أن هذا النص يفرض
على الموظف أن يستمر في عمله إلى أن يبلغ إليه
قرار قبول استقالته أو إلى أن يتقضى الميعاد
المعين في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

٤ - المادة ٦٠ من المرسوم بقانون رقم
١٨٨ سنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٢٢١

١٩٤٨ — ثم رفع المدعي عليه بعد ذلك ثلاث دعاوى متوالية أمام المجلس المذكور يطلب ضم ولديه إليه قضى فيها جميعا بالرفض وقد استند في الدعوى الأخيرة منها إلى أنهما جازا سن الحضانة ولكن المجلس قضى برفض هذه الدعوى لما تبين له أن مصلحة القاصرين في بقائهما في حضانة والديهما . واستأنف المدعي عليه هذا الحكم فقضى بتأييده في الدعوى رقم ٣٦٦ سنة ١٩٥٣ في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٤ وعلى أثر ذلك رفعت الطالبة دعوى أمام المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس طلبت فيها الحكم بزيادة النفقة المقررة للقاصرين وحيداً لنظر الدعوى جلسة ١٧/١٢/١٩٥٤ وفيها دفع المدعي عليه عدم اختصاص المجلس بنظر الدعوى لاعتناقه المذهب القبطي الكاثوليكي وقدم شهادة دالة على ذلك — ولكن المجلس رفض الدفع بعدم الاختصاص كما قضى برفض طلب زيادة النفقة — لجأ المدعي عليه بعد ذلك إلى محكمة السادة زنب الشرعية بطلب ضم ولديه إليه في الدعوى رقم ٣٢٩١ سنة ١٩٥٤ وحصل على حكم غيائي بطلباته في ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ — وعارضت الطالبة في هذا الحكم وأسست معارضتها على عدم اختصاص المحكمة الشرعية بنظر الدعوى لأن المدعي عليه اعتنق المذهب الكاثوليكي بطريق الغش بأن أخفى على الكاهن المختص تطلبه من زوجته كما أخفى عنه زواجه من أخرى — وقد أجرت الكنيسة الكاثوليكية تحقيقاً انتهت بعده إلى شطب اسم المدعي عليه من دفتارها — ولكن المحكمة الشرعية لم تأخذ بهذا الدفع وأخذت بما ذكره المدعي عليه من دفاع بتلخيص في أنه

وإن كان قد شطب اسمه من سجلات الكنيسة الكاثوليكية إلا أن عقيدته لا تزال كاثوليكية — فلا يؤثر هذا الشطب على عقيدته — كما استندت المحكمة الشرعية إلى أن المدعي عليه وقد تخلى عن المذهب الأرثوذكسي ورفضت الكنيسة الكاثوليكية قبوله قد أصبح في حكم المرتد فهو على أي حال ليس قطعاً أرثوذكسياً وانتهت إلى رفض الدفع بعدم الاختصاص وبتأييد الحكم المعارض فيه — ورفعت الطالبة استئنافاً عن هذا الحكم قضى فيه بجلسته ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ باعتباره كأن لم يكن .

ومن حيث إن الطالبة قدمت الطلب الحالي في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ لرئيس محكمة النقض تطلب فيه : أولاً — وبصفة مستعجلة مؤقتة وقف تنفيذ الحكم الغيائي الصادر من محكمة السادة زنب الشرعية في القضية رقم ٣٢٩١ سنة ١٩٥٤ المؤيد في المعارضة بتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٥ والمحكوم فيه في ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٥ في الاستئناف رقم ١٩٣٦ سنة ١٩٥٥ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن وذلك حتى يقضي من محكمة النقض موضوعاً في انعدام ولاية المحكمة الشرعية في الفعل في هذا النزاع . وثانياً — عرض الموضوع على الجمعية العمومية لمحكمة النقض لتقضي المحكمة بانعدام أثر الحكم المذكور ووقف تنفيذه نهائياً لانعدام ولاية المحكمة الشرعية فيما قضت به مع إلزام المدعي عليه بالمصاريف — وفي ٤ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ صدر الأمر بوقف تنفيذ الحكم الشرعي وقفاً مؤقتاً حتى يفصل من الجمعية العمومية في الطلب المقدم من الطالبة .

« ومن حيث إن أساس طلب الطالبة يحصل في أن الحكم الصادر من المجلس الملى للاقباط الأرثوذكس والذي قضي برفض الدعوى المرفوعة من المدعى عليه بطلب ضم ولديه القاصرين لأن مصلحتهما في بقائهما مع والدتهما والذي تأيد استئنافاً في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٤ هو حكم صدر من المجلس الملى في حدود ولايته — وذلك لأن الطالبة قد تزوجت من المدعى عليه تحت سلطان القوانين التي تدين بها طائفة الأقباط الأرثوذكس والتي يتبعها الطرفان المتنازعان وقد حكم المجلس الملى في دعوى النفقة المرفوعة من الطالبة على أساس أن المدعى عليه لا يزال خاضعاً لاختصاصه لأنه قبطي أرثوذكسي ولأنه لم ينجح في محاولة الانضمام إلى مذهب آخر — وردت على ما جاء بالحكم الشرعي من أن المدعى عليه لا مذهب له — بأن مذهبه قبطي أرثوذكسي ولا يزال اسمه مقبداً بالكنيسة — وهو ما استند إليه المجلس الملى في رفض الدفع بعدم الاختصاص المقدم منه في دعوى النفقة سالفة الذكر .

« ومن حيث إن المدعى عليه طلب رفض طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الشرعية لصدوره منها في حدود ولايتها — ولأن المجلس الملى إنما يختص بنصيب من ولاية القضاء في بعض مواد الأحوال الشخصية بين المصريين غير المسلمين المتبعين الديانة والمذهب والملة فلا يؤثر على اختصاص المحاكم الشرعية ذات الولاية العامة في هذه الشئون — ولما كان المدعى عليه وقت أن رفع دعواه أمام المحكمة الشرعية يختلف مذهبه عن مذهب الطالبة إذ هو قبطي كاثوليكي والطالبة قبطية

أرثوذكسية فإن المحكمة الشرعية تكون هي المختصة بنظر دعوى الضم ويكون الحكم الصادر منها بالضم قد صدر في حدود ولايتها ولا يقدح في ذلك ما دفعت به الطالبة من أن الكنيسة الكاثوليكية قد أصدرت قراراً بشطب اسمه من سجلات الأقباط الكاثوليك لأنه مردود بأن عقيدته ما زالت كاثوليكية ولا يجوز لأي جهة دينية أن تمس عقيدة الشخص بالتعديل أو التبديل — ومع ذلك فإنه بعد شطب اسمه من سجلات هذه الكنيسة قد أصبح بلا مذهب وهو ما يحقق اختلافه مع الطالبة في المذهب مما يجعل المجلس الملى للاقباط الأرثوذكس غير مختص بنظر الدعوى ولا يقدح في ذلك أيضاً ما تقول به الطالبة من أنه غير مذهب هروبا من أحكام مذهبه الأصلي وتحايلا على قواعد الاختصاص إذ أن محكمة النقض قد اطرد قضاؤها على احترام الوضع الظاهر في مسائل العقائد الدينية لكونها نفسية محضة — هذا إلى أن لجوء الطالبة إلى المحكمة الشرعية عند المعارضة في الحكم الغرابي الصادر ضدها لمصلحة بضم القاصرين — وفي رفع استئناف عن الحكم الصادر في المعارضة مما يفهم منه أنها قد ارتضت اختصاص هذه المحكمة بنظر النزاع .

« ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها بأنه لا محل لتنفيذ الحكم الشرعي ذلك لأن للمذهب الكاثوليكي لا يباح فيه التطليق — ولهذا كان قرار القوام على هذا المذهب بأن انضمامه إليه وقع باطلاً وكأن لم يقع — ولما كان انتقاله من طائفة إلى أخرى لم يتم فإن المدعى عليه يستمر على مذهبه — ويبقى أرثوذكسيا متعدد المذهب مع الطالبة —

وانتهت إلى تأييد رأي الطالبة ووقف تنفيذ الحكم الشرعي .

« ومن حيث ان المدعى عليه يدفع بأن لجوء الطالبة الى المحاكم الشرعية عند معارضة في الحكم الغيابي الصادر من محكمة السيدة زينب الشرعية — وعندما رفعت استئنافا عن الحكم الصادر في المعارضة يفهم منه أنها ارتضت اختصاص هذه المحاكم .

« ومن حيث ان هذا الدفع مردود بأن التجاه الطالبة للمحكمة الشرعية إنما كان للظعن في الحكم الذي أصدرته باعتباره صادرا من محكمة لا ولاية لها فلا يعتبر رضاه أو تسليما باختصاصها .

« ومن حيث إن أساس طلب الطالبة هو أنها هي والمدعى عليه متحدان ملة ومن ثم يخضعان في خصوص أحوالهما الشخصية إلى المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس ويبين مما سبق إirاده أنهما الاثنان ينتميان لطائفة الأقباط الأرثوذكس وعقد زواجهما على هذا الوصف في ١٢/٧/١٩٤٣ كما أن ولديهما عادل و كوكب عمدا في تلك الكنيسة — ولغاية ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٤ تاريخ الحكم الاستئنافي الصادر من المجلس الملي برفض دعوي الضم كان المدعى عليه يتمسك باختصاص هذا المجلس وقد لجأ اليه برفع دعواه أمامه بطلب الضم مما يستفاد منه أنه لغاية هذا التاريخ لم يكن ينزع في أنه من طائفة الأقباط الأرثوذكس — أما النزاع الذي أثاره أخيرا اعتمادا على الشهادة المؤرخة في ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ والصادر من كنيسة الأقباط الكاثوليك بأنه انضم للكنيسة الكاثوليكية وأن ديارها قبطي كاثوليكي

فهو نزاع غير جدي — ذلك لما ثبت من الأوراق أن البطريكية القبطية الكاثوليكية قررت في ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٥ اعتبار انضمام المدعى عليه للطائفة القبطية الكاثوليكية باطلا وكأن لم يكن من تاريخ انضمامه إليها وقد سلم المدعى عليه بصدور هذا القرار .

« ومن حيث إنه يخلص مما تقدم أن المدعى عليه لم ينتقل الى المذهب الكاثوليكي وأن تغييرا في مذهبه لم يحصل لأن انضمامه الى الكنيسة الكاثوليكية اعتبر كأن لم يكن — ويكون المجلس الملي الاستئنافي لطائفة الأقباط الأرثوذكس اذ قضى في ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٤ برفض الدعوى المرفوعة من المدعى عليه بطلب ضم ولديه ليتولى حضانتهم — قد قضى في حدود ولايته — ويكون الحكم الصادر غيابيا من محكمة السيدة زينب الشرعية في القضية رقم ٣٢٩١ سنة ١٩٥٤ المؤبد في المعارضة بتاريخ أول مايو سنة ١٩٥٥ والمحكوم فيه في ١٠/٩/١٩٥٥ في الاستئناف رقم ١٩٣٦ سنة ١٩٥٥ باعتبار الاستئناف كأن لم يكن ، قد صدر منها في نزاع لا ولاية لها بالفصل فيه ، ولما كان هذا الحكم الصادر من المحكمة الشرعية مناقضا للحكم السابق الصادر من المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس فإنه يتعين وقف تنفيذ الحكم الشرعي » .

(الطلب رقم ٨ سنة ٢٥ ق « تنازع الاختصاص » رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومصطفى فاضل وعبد العزيز سليمان وكيل المحكمة وأحمد الروسى وعمود ابراهيم اسماعيل وعمود هادي ومصطفى كامل ومحمد فتواد جابر واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي وعمود محمد مجاهد ومحمد محمد حسين وأحمد قوشه ونهم يسى الجندى ومحمد مولى عتلم والسيد أحمد حفيظ و ابراهيم عثمان يوسف الدثاريني)

٢٩٦

٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦

١ — تنازع الاختصاص . قوة الأمر المقضى .
مجالس ملية . أحوال شخصية . طلاق . صدور حكم
بالتطليق من المجلس الملى الابتدائى لطائفة الأرمن
الأرثوذكس . القضاء بعدم قبول استئنافه شكلاً .
صيورته نهائياً . القول بأنه لم يصبح نهائياً لعدم شهره
وعدم تصديق الرئيس الدينى عليه . لا يغير من اعتبار
الحكم نهائياً .

ب — تنازع الاختصاص . نقض . استئناف .
مجالس ملية . حكم صادر من المجلس الى بعدم قبول
الاستئناف شكلاً . البحث فيما إذا كان هذا الحكم
قد أخطأ أم لم يخطئ . هو ما يفصل فيه محكمة
النقض وهى فى مجال الفصل فى تنازع الاختصاص عند
تعارض حكمتين نهائيتين .

ج — تنازع الاختصاص . اختصاص . استئناف .
مسألة عدم اختصاص المجلس الملى للثارة فى طاب
الاستئناف . بحثها قبل بحث شكل الاستئناف . لا يملك
المجلس الملى .

د — تنازع الاختصاص . اختصاص . مجالس ملية .
رفع الدعوى أمام المجلس الملى للأرمن الأرثوذكس
باعتبار طرفها من طائفة الأقباط الأرثوذكس . تسليم
الطرفين بالوحدة الطائفية أمام المجلس إلى وقت صدور
الحكم فى الدعوى . عدم عرض المدعى عليه لإسلامه
الطارىء رغم حضوره أمام المجلس من وقت إشهار
إسلامه إلى وقت صدور الحكم . قول المدعى
عليه بذلك بأن المجلس جاوز اختصاصه . فى غير
محل .

المبادئ القانونية

١ — متى كان الحكم الصادر بالتطليق
من المجلس الملى الابتدائى لطائفة الأرمن
الأرثوذكس قد قضى بعدم قبول استئنافه شكلاً
فإنه يصبح حكماً نهائياً ولا يغير من ذلك القول
بأنه لم يشهر ولم يصدق عليه من الرئيس الدينى

لطائفة الأرمن الأرثوذكس — إذ لا يشترط
لتنفيذ حكم الطلاق تصديق الرئيس الدينى عليها
بل يكتفى بالتأشير بها فى سجل الزواج بعد
صدورها .

٢ — إن الجمعية العمومية لمحكمة النقض
وهى فى مجال الفصل فى تنازع الاختصاص عند
تعارض حكمتين نهائيتين لا تفصل فيما إذا كان
حكم المجلس الملى الصادر بعدم قبول الاستئناف
شكلاً قد أخطأ أم لم يخطئ . لأن مسألة بحث
قبول الاستئناف هى مسألة قانونية تختص بها
ذات المحكمة التى أصدرت الحكم فى حدود
سلطتها عند إزال القانون على الواقعة المعروضة
عليها — وايت مسألة اختصاص يترتب على
الخطأ فيها أن تقول هذه المحكمة كلها فى هذا
الخطأ .

٣ — مسألة عدم اختصاص المجلس الملى
الذى تثار فى طلب الاستئناف هى مسألة متعلقة
بموضوع الاستئناف ولا يملك المجلس الملى
التعرض لبحثها قبل البحث فى شكل الاستئناف .

٤ — متى كانت الدعوى قد رفعت باعتبار
طرفى الخصومة فيها من الأرمن الأرثوذكس
وسلم الطرفان أمام المجلس الملى الابتدائى
بالوحدة الطائفية واستمرا لا يدعيان غير ذلك
حتى صدر الحكم فى الدعوى فلم يعرض المدعى
عليه واقعة إسلامه الطارىء رغم حضوره أمام
المجلس من وقت إشهار إسلامه إلى وقت صدور

الحكم في الدعوى ، فانه لا يكون هناك محل لما يتمسك به المدعى عليه بعد ذلك من أن المجلس قد جاوز اختصاصه .

المحكمة

« من حيث إن الوقائع حسبما يبين من الأوراق تتحصل في أنه في ٢٣/٢/١٩٥٣ قضت محكمة الأحوال الشخصية الابتدائية لطائفة الأرمن الأرثوذكس بتطبيق المدعية من المدعى عليه وبمحضاتها لابنها جوب من مطلقها استنادا إلى استحالة استمرار الحياة الزوجية وفشل جهود الصلح أمام لجنة المصالحات بجلستي ١/٦ و ٨/٢ سنة ١٩٥١ وإلى أن المحكمة لا ترى بذل جهود أخرى للتوفيق بين الطرفين إذ نظرت الدعوى بالجلسات من ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ إلى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٣ ثم إلى جلسة ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ ومع ذلك لم يبد منها ميل للصلح . وفي يوم ٢٨/٤/١٩٥٣ قام المحضر لإعلان حكم التطلاق وأثبت بمحضره أنه خاطب شيخ الجهة وأن الاعلان سيعلن بالقسم لخلق مسكن المطلوب إعلانه . وفي اليوم التالي وهو يوم ٢٩/٤/١٩٥٣ أثبت المحضر أنه انتقل إلى قسم مصر الجديدة وسلم صورة الاعلان لندوب القسم لخلق مسكن المعلن إليه وأرفق بمحضره مذكرة ورد بها أنه أخطر المعلن إليه بالخطاب رقم ٣٩١٢ بناء على طلب السيدة سونيا والمدعية « وأنه حضر يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٣ فوجد المجل مغلقا ولذلك سلم الاعلان للقسم في يوم ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٣ .

وأثناء نظر دعوى التطلاق وقبل الفصل فيها من المجلس الملى قضت محكمة عابدين الشرعية غيايبا في ١٧/١٢/١٩٥١ في الدعوى رقم ٩٩٥ لسنة ١٩٥١ بدخول الزوجة في طاعة زوجها وأشارت المحكمة في أسباب حكمها إلى أن الزوج قدم لاثبات الزوجية شهادة رسمية من بطريركية الأرمن مصدقا عليها من المحافظة بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥١ وتدل على زواج الطرفين في ٥ فبراير سنة ١٩٥٠ وبعد أن عارضت المحكوم عليها قضت المحكمة في ٢/٤/١٩٥٢ بتأييد الحكم المعارض فيه وورد بوقائع هذا الحكم أن المعارضة قالت إنها والمعارض ضده من طائفة الأرمن الأرثوذكس وفي ٢/٦/١٩٥٢ قضت محكمة مصر الابتدائية الشرعية في الاستئناف رقم ١٦٨٤ لسنة ١٩٥٢ الرفع من الزوجة بتأييد حكم الطاعة للأسباب التي بنى عليها الحكم المستأنف وبعد صدور هذا الحكم وقبل صدور حكم التطلاق من المجلس الملى الابتدائي في ٢٣/٣/١٩٥٣ أشهر الزوج إسلامه في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٣ بأشهاد شرعي أمام محكمة الجالية الشرعية وقال في الاشهاد إنه يشهد على نفسه أنه كان مسيحيا أرثوذكسيا وقد هداه الله للإسلام . ولم يقدم المدعي عليه هذا الاشهاد للمجلس الملى الابتدائي واستأنف الحكم بالتطبيق بطلب رسمي مؤرخ ٢٣/٣/١٩٥٥ قدمه إلى رئيس محكمة الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس وقال في طلبه إن المجلس الملى الابتدائي جاوز حدود ولايته إذ قضى بحكم التطلاق بين زوجين مختلفي الدين لأن الزوج أشهر إسلامه وأن ميعاد استئناف هذا الحكم مازال مفتوحا لأن إعلان الحكم

المذكور قد وقع باطلا وقدمت المدعية الحكم الصادر في ١٦/٥/١٩٥٥ وبموجبه قضت محكمة الأحوال الشخصية الاستئنافية لطائفة الأرمن الأرثوذكس بعدم قبول الاستئناف شكلا استنادا إلى نص المادة ٧ من لائحة الاجراءات للمحاكم الطائفية المبلغة لوزارة الداخلية والعمول بها والتي تنص على أن ميعاد الاستئناف هو ثلاثون يوما من تاريخ إعلان الحكم الابتدائي للملي وأنه لما كان هذا الاعلان قد وقع صحيحا وتم في ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٣ تم رفع الاستئناف في ٢٣ مارس سنة ١٩٥٥ فإنه يكون غير مقبول شكلا لرفعه بعد الميعاد .

د ومن حيث إنه في ١٦ يناير سنة ١٩٥٥ رفعت للمدعية دعواها الحالية وطلبت وقف تنفيذ الحكم الشرعي الصادر غيابيا بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ في الدعوى رقم ٩٩٥ لسنة ١٩٥١ محكمة عابدين والمؤبد استئنافا في ٢/٦/١٩٥٢ في الاستئناف رقم ١٦٨٤ لسنة ١٩٥٢ محكمة مصر الابتدائية الشرعية والمقضى بموجبه بدخول المدعية في طاعة زوجها المدعى عليه لتناقصه مع حكم التطليق الصادر من المجلس الملي الابتدائي في ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ بعد أن أصبح نهائيا لعدم قبول استئنافه شكلا وباستمرار تنفيذ هذا الحكم لصدوره من جهة لها ولاية الفصل في مادة من مواد الأحوال الشخصية بين طرفين متحدى الملة والمذهب ومما ترتب عليه أن يكون قضاء المحكمة الشرعية بالطاعة قد صدر من جهة لا ولاية لها ومما يجب معه رفع هذا التناقض بين حكمين نهائيين عملا بالمادة ١٩/٢ من قانون نظام القضاء

وطلب المدعى عليه رفض الطلب لأن المجلس الملي ليس مختصا بالفصل في النزاع لإشهار إسلامه في ٢٥ يناير سنة ١٩٥٣ مما كان يجب معه على محكمة الأحوال الشخصية الاستئنافية لطائفة الأرمن الأرثوذكس أن تقضى من تلقاء نفسها بإعدام ولايتها خصوصا وقد دفع في الاستئناف بعدم اختصاص المحاكم الطائفية ومن ثم فإن المجلس الملي الاستئنافي إذ قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا بمقولة إن إعلان الحكم الابتدائي للملي قد وقع صحيحا وأن ميعاد الاستئناف قد انقضى مع أن هذا الاعلان باطل لعدم تسليمه فوراً للجهة الادارية في يوم ٢٨ مارس سنة ١٩٥٢ ولعدم بيان صفة رجل الادارة المستلم في اليوم التالي يكون قد أخطأ في القانون خطأ يترتب عليه بطلان هذا الاعلان واعتبار ميعاد الاستئناف مفتوحا مما كان يجب معه على المجلس الملي الاستئنافي أن يتخلى عن ولايته لتعلق ذلك بالنظام العام . هذا فضلا عن أن حكم التطليق لم يصبح نهائيا لعدم شهره ولعدم التصديق عليه من الرئيس الديني لطائفة الأرمن الأرثوذكس عملا بالمادتين ٥٤ و٦١ من قانون إجراءات الأحوال الشخصية لتلك الطائفة مما لا يكون معه ثمة محل للقول بالتناقض بين حكمين نهائيين وانضمت النيابة في طلباتها إلى المدعية .

د ومن حيث إنه يبين مما سلف ذكره في الوقائع أن حكم المجلس الملي الابتدائي فيما يتعلق بشطره الخاص بالتطليق والصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ قد أصبح نهائيا بعد أن قضى بعدم قبول استئنافه شكلا بالحكم

الاستئناف إلى الصادر في ١٦/٥/١٩٥٥ ولا يغير من هذا النظر قول المدعى عليه إن حكم التطبيق لم يصبح نهائياً لأنه لم يشهر ولم يصدق عليه من الرئيس الديني لطائفة الأرمن الأرثوذكس عملاً بالمادتين ٦١ و ٥٤ من قواعد إجراءات الأحوال الشخصية لتلك الطائفة ذلك أنه يبين من المكاتبات المقدمة في الدعوى والمتبادلة بين النيابة وبطريكية الأرمن الأرثوذكس والمؤرخة ٢٣/٤/١٩٥٥ و ٢٩/٤/١٩٥٥ و ٥/٥/١٩٥٥ أن قواعد إجراءات الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس لم توضع في قانون معتمد الأمر الذي يجعل محاكم تلك الطائفة غير ملزمة بها وأنه لا يشترط لتنفيذ حكم الطلاق تصديق الرئيس الديني عليها بل يكفي بالتأشير بها في سجل الزواج بعد صدورها ولا عمل للنظر فيما يشيره المدعى عليه من الأوجه الخاصة ببطلان إعلان الحكم إلى المستأنف بطلاناً يفتح به ميعاد الاستئناف ذلك لأن الجمعية العمومية لمحكمة النقض وهي في مجال الفصل في تنازع الاختصاص عند تعارض حكيمين نهائيين لا تفصل فيما إذا كان حكم المجلس إلى الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلاً قد أخطأ أم لم يخطئ. لأن مسألة بحث قبول الاستئناف هي مسألة قانونية تختص بها ذات المحكمة التي أصدرت الحكم في حدود سلطتها عند إنزال القانون على الواقعة المعروضة عليها وليست مسألة اختصاص يترتب على الخطأ فيها أن تقول هذه المحكمة كلمتها في هذا الخطأ - كما أن المجلس إلى ما كان يملك التعرض لبحث مسألة عدم الاختصاص التي أثارها المدعى عليه في طلب استئنافه

وهي مسألة متعلقة بموضوع الاستئناف - قبل البحث في شكل الاستئناف وبين مما تقدم أن حكم المجلس إلى هو حكم نهائي. ومن حيث إن الحكم المذكور في شطره الخاص بالتطبيق متناقض مع الحكم الشرعي النهائي الصادر في ٢/٦/١٩٥٢ والذي قضى بدخول المدعية في طاعة المدعى عليه بما تضمنه معه عملاً بالمادة ١٩ فقرة ثانية من قانون نظام القضاء البحث فيما يترتب على هذا التناقض.

ومن حيث إن ما يتمسك به المدعى عليه من أن المجلس إلى قد جاز اختصاصه إذ قضى في الدعوى المطروحة أمامه مع أنه - أي المدعى عليه - قد أشهر إسلامه قبل الفصل في الدعوى المشار إليها هو دفاع مردود بأن الدعوى كانت قد رفعت من المدعية على المدعى عليه وكلاهما من طائفة الأرمن الأرثوذكس وقد سلم بين الطرفين أمامه بالوجدة الطائفية واستمرا لا يدعيان غير ذلك حتى صدر الحكم بالتطبيق في ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ فلم يعرض المدعى عليه واقعة إسلامه الطارئ رغم حضوره أمام المجلس إلى الابتدائي من ٢٥ يناير سنة ١٩٥٣ وقت إشهار إسلامه إلى ٢٣/٣/١٩٥٣ وقت صدور الحكم بالتطبيق وعلى ذلك يبين أن العناصر الواقعية المتعلقة بعدم الولاية المدعى بها لم تعرض على المجلس الابتدائي حين قضى في الدعوى ومن ثم لا يصح أن ينسب إليه الخطأ في مسألة اختصاص إذ لا يرجع انعدام ولايته إلى أسباب قانونية صرف تستطيع المحكمة إدراكها من مراجعة الدعوى.

ولاية المجلس الملي العام للأقباط الأرثوذكس
وفقا لحكم المادة ١٦ من الأمر العالي الصادر
بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون
رقم ١٩ سنة ١٩٢٧ .

٢ - متى كان يبين من الاطلاع على
الحكم الصادر من المجلس الملي العام للأقباط
الأرثوذكس أن الدعوى رفعت باعتبار طرفي
الخصومة فيها من طائفة الأقباط الأرثوذكس ،
وسلم الطرفان طيلة مراحل التقاضي أمام المجلس
الملي بالوحدة الطائفية واستمر المدعى عليه
لا يدعى غير ذلك حتى صدر الحكم النهائي
من المجلس الملي العام ، فإن ادعاه لأول مرة
أمام محكمة النقض أنه من اتباع المذهب الانجيلي
لا يفيد شيئا - ويكون حكم المجلس الملي حائزا
لقوة الامر المقضى .

المحكمة

« ... حيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم
الشرعي الصادر في ٢٠/٩/١٩٥٤ من
محكمة بتدر طنطا الشرعية في الدعوى رقم
١٢٧٩ سنة ١٩٥٣ أنه قضى بإبطال الحكم
الملي الصادر للطالبين ضد المدعى عليهما
وبسقوط متجند النفقة المحكوم بها فيه وأنه
أسس قضائه على ما حكمت به محكمة طنطا
الابتدائية الشرعية في القضية الاستئنافية
رقم ٢٥٠ سنة ١٩٥٤ من إعادة الدعوى إلى
محكمة أول درجة للتبصر فيها حسب المنهج
الشرعي وتبين من الاطلاع على الحكم الشرعي
الصادر في القضية الاستئنافية رقم ٢٥٠

» ومن حيث إن الحكم الشرعي السالف
الذكر قد قضى بدخول المدعية في طاعة
المدعى عليه مع أنها وقت صدوره كانت
متحدية الملة كما سلف بيانه ومع أن العناصر
المؤيدة لذلك كانت معروضة على المحكمة
الشرعية وقت الفصل في الدعوى ومن ثم
يكون الحكم الشرعي المذكور قد جاوز
حدود ولايته مما يتعين معه القضاء بوقف
تنفيذه ولما كان حكم المجلس الملي السالف
الذكر لم يخطيء في مسألة اختصاص كما
سبق بيانه فإنه يتعين الحكم باستمرار
تنفيذه .

(الحلب رقم واحد سنة ٢٥ ق « تنازع الاختصاص »
بالهيئة السابقة) .

٢٩٧

٢٦ يونيو سنة ١٩٥٦

١ - تنازع الاختصاص . اختصاص . مجالس
ملية . أحوال شخصية . نفقات . اختصاص المجلس
الملي العام للأقباط الأرثوذكس بنظر دعاوى نفقات
ذوي الأرحام من طائفة الأقباط الأرثوذكس . الأمر
العالي الصادر في ١٤ / ٥ / ١٨٨٣ المعدل بالقانون
رقم ١٩ سنة ١٩٢٧ .

ب - تنازع الاختصاص . قوة الأمر المقضى . مجالس
ملية . اختصاص . قض « سبب جديد » . رفع الدعوى
أمام المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس باعتبار طرفيها
من طائفة الأقباط الأرثوذكس ، تسليم الطرفين بالوحدة
الطائفية إلى أن صدر الحكم النهائي من المجلس الملي
العام ، اعتبار هذا الحكم حائزا لقوة الأمر المقضى . ادعاء
المدعى عليه لأول مرة أمام محكمة النقض أنه من اتباع
المذهب الانجيلي . لا يفيد .

المبادئ القانونية

١ - دعاوى نفقات ذوي الأرحام من
طائفة الأقباط الأرثوذكس هي مما يدخل في

سنة ١٩٥٤ أنه قضى بإلغاء حكم محكمة بتدر
طنطا الشرعية الصادر في ٢/٢/١٩٥٤ بعدم
اختصاصها بنظر دعوى المدعي عليهما ضد
الطالبين وباختصاص المحاكم الشرعية بنظر
هذه الدعوى وإعادتها إلى محكمة أول درجة
للسير فيها حسب المنهج الشرعي وأنه بنى
قضاءه على أن ولاية المجلس التي تنحصر في
مسألتى الزواج والطلاق وما يترتب عليهما
مباشرة كالهر والجهاز ولا تنسج لنفقات
الأقارب فتبقى من اختصاص المحاكم الشرعية
صاحبة الولاية العامة وهذا الذي قرره الحكم
الشرعي عن نفي اختصاص المجلس الملي
للاقباط الأرثوذكس بنظر دعوى النفقة
المحكوم فيها للطالبين ضد ولدي عنهما المدعي
عليهما لا يستند إلى أساس من القانون : ذلك
أن المادة ١٦ من الأمر العالي الصادر بتاريخ
١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بلامحة ترتيب
واختصاصات المجلس الملي العام للاقباط
الأرثوذكس المعدل بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧
تنص على أن « من وظائف المجلس المذكور
أيضا النظر فيما يحصل بين أبناء الملة من
الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية الواضحة
أنواعها بكتاب الأحوال الشخصية الذي
صار نشره مع قوانين المحاكم المختلطة فيما عدا
ما هو من اختصاص المجالس الحسبية » .
وقد اشتمل كتاب الأحوال الشخصية المشار
إليه بين ما تضمنته من مسائل الأحوال
الشخصية الموضحة به على نفقة ذوى الأرحام
الواردة بعنوان الفصل الرابع من هذا الكتاب
فيكون هذا النوع من الدعوى الشخصية
داخلا في ولاية المجلس الملي ولا يغير من ذلك

أن يكون كتاب الأحوال الشخصية المشار
إليه قد نص في أحكامه الموضوعية على أن
نفقة الأقارب لا تستحق إلا بين ذوى الأرحام
المحرم ذلك أن المادة ١٦ سالفه الذكر لا تحيل
إلى كتاب الأحوال الشخصية المنشور مع
قوانين المحاكم المختلطة فيما جاء به من الأحكام
الموضوعية لدعوى الأحوال الشخصية بل
قصبت إلى مجرد بيان أنواع هذه الدعوى
بما نصت عليه من عبارة « الواضحة أنواعها
بكتاب الأحوال الشخصية » اقتصارا من
المشرع عن سرد هذه الدعوى وتعدادها
بالإشارة إلى أنواعها الواضحة بالكتاب
المذكور من غير أن يقيد المجلس الملي بالأحكام
الموضوعية التي اشتمل عليها هذا الكتاب في
شأن أى نوع من أنواع مسائل الأحوال
الشخصية الواردة به .

« وحيث إنه لا كان ذلك وكان بين من
الحكم الشرعي موضوع النزاع أنه لم يعرض
لاختلاف ملة طرفي الخصومة التي فصل فيها
وكان الظاهر أن الطرفين من الأقباط
الأرثوذكس ولم يدع أحدهما باختلاف الملة
فإن المحكمة الشرعية إذ قصبت بين أخصام غير
مسلمين وغير منازع في اتحاد ملتهم وفي
مسألة داخلية في اختصاص المجلس الملي العام
للاقباط الأرثوذكس تكون قد تجاوزت
حدود اختصاصها .

« وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم
الصادر من المجلس الملي العام للاقباط
الأرثوذكس في القضية رقم ٢٧٨ سنة ١٩٤٣
بقرار نفقة للطالبين أن الدعوى رفعت منهما
علي ولدي عنهما المدعي عليهما باعتبارهما جميعا

من طائفة الأقباط الأرثوذكس وقد سلم الطرفان طيلة مراحل التقاضي أمام المجلس الملي بالوحدة الطائفية واستمر المدعي عليهما لا يدعيان غير ذلك حتى صدر الحكم النهائي من المجلس الملي العام بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٤٣ بل ولم يدعي اختلاف الملة في النزاع الذي نشب بعد ذلك بينهما وبين الطالبين بشأن هذا الحكم أمام المحاكم الشرعية فإذا كان يدعيان الآن لأول مرة أمام محكمة النقض أنهما من أتباع المذهب الانجيلي وكان أولهما قد قدم أمام هذه المحكمة شهادة تدل على اتبائهما لهذا المذهب إن هذا لا يفيدهما شيئا، ذلك أن العناصر الواقعية المتعلقة بعدم ولاية المجلس الملي التي يدعيانها الآن لم تعرض على المجلس الملي ابتداءً واستئنافاً حتى قضى في الدعوى نهائياً فلا يصح أن ينسب إلى

المجلس الملي الخطأ في مسألة اختصاصه إذ لا يرجع الادعاء بانعدام الولاية إلى أسباب قانونية صرف كان المجلس يستطيع إدراكها من الثابت في واقعة الدعوى بل إلى ما يدعيه المدعي عليهما أمام هذه المحكمة لأول مرة من أسباب تختلط بواقع لم يعرض على المجلس الملي وقت نظر الدعوى وإصدار الحكم فيها ومن ثم يكون حكم المجلس الملي حائزاً للحجية ولقوة الأمر المقضى .

« حيث إنه لما تقدم يكون الحكم الصادر من المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس بتقرير النفقة للطالبين ضد المدعي عليهما جديراً بالتنفيذ دون الحكم الشرعي القاضي بإبطال الحكم الملي وسقوط متجمد النفقة » .

(الطلب رقم ٦ سنة ٢٥ ق « تنازع الاختصاص » بالهيئة السابقة) .

قضاء محكمة النقض المدنية

(رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبدالعزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولى عتلم و ابراهيم عثمان يوسف المستشارين)

٢٩٨

٥ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - وكالة انتهاؤها . محكمة الموضوع استخلاصها لأسباب سائفة . عدم نجاح الوكيل في العمل الموكل فيه وانتهاء مهمته . موضوع . المادة ٢١٤ مدق .
ب - وكالة . تجاوز حدود التوكيل . محكمة الموضوع . تقرير الحكم بتجاوز الوكيل حدود التوكيل لأسباب سائفة . لا رقابة لمحكمة النقض عليه .

المبادئ القانونية

١ - متى استخلصت المحكمة لأسباب سائفة أن الوكيل لم ينجح في العمل الموكل فيه فأنتهت بذلك مهمته ، فإن استخلاص المحكمة لهذه النتيجة هو استخلاص موضوعي ولا مخالفة فيه للقانون .

٢ - متى كان الحكم إذ قرر بأن الوكيل قد تجاوز حدود التوكيل قد أقام ذلك على استخلاص موضوعي سائفة ، فلا رقابة لمحكمة النقض عليه .

(القضية رقم ٢٥٥ سنة ٢٢ ق) .

٢٩٩

٥ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - شركة . شركة التضامن . تصفيتا . إدارتها . شركة تضامن ألفتت بقدر ثابت التاريخ للقيام بكافة الأعمال

انتجارية ونس في القدر على عدم انفراد مدير الشركة بالتوقيع في العمليات التجارية والمعاملات مع الغير . الحكم بحل الشركة وتعيين مصف لها لحفاقة المدير القدر . إلزام هذا المدير برد حصة رأس المال التي دأها الشركة الآخر وبالنموذج تأسيسا على ما جاء بتقرير للمصفي من اضطرابات حسابات الشركة واستيلاء مديرها على أموال الشركة لتشغيلها في عمليات تخصه واعتبار التصفية قد تمت فلا تعدد حقوق الشركاء قبل بينهم البعض . لا خطأ .

ب - شركة . إدارتها . إثبات . الشرط الوارد في عقد الشركة المكتوب بعدم انفراد مديرها بالعمل . عدم جواز تمديده إلا بالكتابة .

المبادئ القانونية

١ - اتفق ثلاثة أشخاص بموجب عقد ثابت التاريخ على تكوين شركة تضامن للقيام بكافة الأعمال التجارية برأس مال يقسم بينهم بالسوية ، ونص في العقد على جواز إجراء أعمال الإدارة العادية بتوقيع من أحد الشركاء أما العمليات التجارية والمعاملات مع الغير فتكون بتوقيع مدير الشركة وتوقيع أحد شريكه وقد رفع أحد الشركاء دعوى ضد مدير الشركة طلب فيها فسخ العقد وتعيين مصف للشركة مؤسسا دعواه على أن المدعى عليه انفراد بالتوقيع على جميع الاوراق دون استطلاع رأي شريكه

وان العمليات التي أجراها لا يحتج بها عليه
لخالفتها لعقد الشركة . فقضت المحكمة بحل
الشركة وبإجراء تصفيتها وتعيين مصف لها وبعد
ان قدم للمصفي تقريره المتضمن ان التصفية لم
تحصل فعلا لتعذر ما رفع نفس الشريك المدعى
الحالية يطلب فيما يطلبه إلزام مدير الشركة برد
الحصة التي أسهم بها فعلا في رأس المال
وبالتعويض عما فاتته من ربح . فحكمت محكمة
للموضوع بطلبات هذا الشريك تأسيسا على ما تبين
من تقرير الخبير من أن حسابات الشركة
وجدت جميعها مضطربة بحيث استحال ضبطها
وأن المدير عمل على الاستيلاء على أموال الشركة
لتنفيذها في عمليات تخصه شخصا وأن التصفية
ازاء هذا الوضع تعتبر قد تمت فعلا بما يوجب
تحديد حقوق الشركاء قبل بعضهم البعض . فظمن
الطاعن في هذا الحكم .

وقد قررت محكمة النقض أن ما انتهى اليه
الحكم لا مخالفة فيه للقانون إذ أن النتيجة التي
انتهى اليها إنما ترجع إلى غش مدير الشركة
وتدليسه مما ينتفي معه القول بأن التصفية كانت
ممكنة على وجه آخر . وأن الحكم قد أقيم أيضا
على أن علاقة مدير الشركة بالشريك الآخر
أساسها عقد الشركة المعقود بين الشركاء وقد
خالف المدير المذكور شروط العقد كما تجاوز
حدود وركائز . وبذلك يكون الحكم محمولا على
مسئولية مدير الشركة مسئولية تعاقدية ناشئة

عن مخالفة عقد الشركة المبرم بين الشركاء .
والواجب إعمال أثره كنتيجة لازمة في التصفية
لتحديد مركز كل من الشركاء قبل مدير الشركة
ما دام أن الدفاتر التي يمسكها كانت وليدة
الاصطناع .

٢ - الشرط الوارد في عقد الشركة
المكتوب بعدم افراد مديريها بالعمل لا يجوز
تعديله إلا بالكتابة ، ولا يعول على ادعاء هذا
المدير بأنه قد انفرد بالعمل بإذن شفوي من
أحد شركائه المتضامنين .

(القضية رقم ٢٩٥ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق
عبد السيد ومحمد عبد الواحد علي ومحمد متولي منتموا إبراهيم
مهاج يوسف المستشارين) .

٣٠٠

٥ ابريل سنة ١٩٥٦

١ - عمل . عقد الاستخدام غير محدد المدة . النص
في عقد الاستخدام على حق كل طرف في إبطاله في أي
وقت شاء . اعتبار هذا العقد غير محدد المدة ولو نص
فيه على أنه لمدة محددة . مثال .
ب - عمل . تمويض . محكمة الموضوع . سلطاتها
في تقدير التمويض من الضرر الناشئ عن فصل العامل
غير مبرر

المبادئ القانونية

١ - متى تبين أن علاقة عامل برب العمل
بدأت بعقد تضمن شروطا مقتضاه أن لكل من
الطرفين الحق في إبطاله بشرط انذار الطرف
الآخر قبل ميعاد الإبطال بمدة معينة وأنه ذكر
في العقد أنه لمدة محددة واستمر العامل في عمله

وكانت تصدر قرارات بتجديد عقده مدة بعد أخرى ثم كانت العقود تحرر بعد ذلك وفي بداية كل مدة تجدد لها خالية من حق كل من الطرفين في إبطال العقد ، فإن هذا العقد يكون قد نشأ غير محدد المدة ذلك أن العقد الذي يخول كل طرف فيه حق إبطاله في أى وقت شاء إما هو في حقيقته عقد غير محدد المدة وإن نص فيه على أنه لمدة محددة .

٢ — تقدير التعويض عن الضرر الذي يلحق العامل نتيجة فصله بغير مبرر هو من سلطة محكمة الموضوع .

الحكمة

« .. من حيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يتحصل أولها وثانيها في مخالفة القانون إذ اعتبر عقد استخدام المطعمون عليه عقدا غير محدد المدة وأقام قضاءه على هذا الأساس بالتعويض والمكافأة طبقا لأحكام القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ مخالفا لنص المادة ١٥٠ من القانون المدني في فقرتها وخالف القواعد القانونية في الإثبات ذلك أن عقد استخدام المطعمون عليه المؤرخ في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٤٩ واضح في أنه عن مدة تبدأ من أول يوليو سنة ١٩٤٩ وتنتهى في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ ومن ثم فلا يجوز الانحراف عند تعرف إرادة المتعاقدين عما ورد فيه طبقا للفقرة الأولى من المادة ١٥٠ مدني وأن ما استند إليه الحكم من أن الشرط السابع من عقد ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٢

عن حق كل من الطرفين في إبطال العقد بشرط إنذار الطرف الآخر بخطاب موصى عليه قبل المدة بخمسة عشر يوما وعن تجديد العقد بعد استمرار مدة العقد الأول لا يتحقق هذان السببان في العقود التي حصلت من سنة ١٩٤٤ ومخاصة آخرها المؤرخ في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٤٩ عن المدة من أول يوليو سنة ١٩٤٩ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ وأنه لا محل لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٥٠ إلا إذا كانت نية المتعاقدين غير صريحة وبذلك يكون الحكم قد أخطأ في القانون إذ اعتبر العقد غير محدد المدة مع أن العلاقة محددة وأن الحكم أقام قضاءه على ذلك الاعتبار وحكم بالمكافأة والتعويض مع أن الطاعن لم يفسخ العقد وإنما انتهت مدته فلا محل للمكافأة والتعويض .

« وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الأوراق أن العلاقة التي قامت بين الطرفين ظلت ثمانية عشر عاما بدون انقطاع وأنها بدأت بعقد مؤرخ ٢١ من مايو سنة ١٩٣٢ تضمن شرطا مقتضاه أن لكل من الطرفين الحق في إبطاله بشرط إنذار الطرف الآخر قبل ميعاد الإبطال بمدة خمسة عشر يوما سابقة وأنه ذكر فيه أنه لمدة ٧ شهور و ١١ يوما من ٢١ من مايو سنة ١٩٣٢ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٢ واستمر المطعمون عليه يعمل بالبنك — الطاعن — وكانت تصدر قرارات بتجديد عقده مدة بعد أخرى بعد استمرار العمل حتى سنة ١٩٤٣ ومنذ سنة ١٩٤٤ كانت العقود تحرر خالية من حق كل من الطرفين في إبطال العقد وكانت تحرر في بداية كل مدة تجدد لها ، ولما كان العقد الذي

ينحول كل طرف فيه حق إبطاله في أي وقت شاء في حقيقته إنما هو عقد غير محدد المدة وإن نص فيه على أنه لمدة محددة وبذلك يكون عقد استخدام المطعون عليه نشأ غير محدد المدة فإذا كانت العقود التالية خلت من هذا النص وكان الحكم المطعون فيه قد حصل بأسباب سائغة أن الطرفين لم يقصدا إنشاء علاقة جديدة بقوله إن عقد استخدام المطعون عليه حصل في ١٢ من سبتمبر سنة ١٩٣٢ عن المدة من ٢١ من مايو سنة ١٩٣٢ لآخر ديسمبر سنة ١٩٣٢ وورد بالبند السابع منه أن لكل من التعاقدين حق إبطاله بشرط حصول إنذار سابق بخطاب موصى عليه قبل ميعاد الإبطال بخمسة عشر يوما وأن هذا النص دون بجميع قرارات التجديد التي كانت تصدر بعد الاستمرار في التنفيذ حتى سنة ١٩٤٣ وبأن خلو العقود التالية لهذه السنة من البند السابع المتقدم الذكر وموافقة تواريخ التجديد لبدايتها إنما كان ذلك يحصل مراعاة للأوضاع الشككية فحسب سيرا وراه النظم الإدارية للبنك، إذ استخلصت المحكمة بعد ذلك أن علاقة الاستخدام استمرت حسب نية الطرفين فانه يكون استخلاصا سائغا وإن خالف ظاهر نص عقد الاستخدام ولا مخالفة فيه للقانون ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر المطعون عليه محقا في مهلة الانذار وفي المكافأة وفي اعتبار عمل البنك فصلا للمطعون عليه لا انتهاء مدة العقد لم يخطئ في القانون .

« ومن حيث إن الطاعن ينعي بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه العيب في التسيب من ناحية إغفاله الرد على ما دفع به لأول مرة بالاستئناف من انتفاء المسؤولية العقدية لأن

العقد محدد المدة ومن ناحية عدم إيراده أسبابا لتعديله التعويض من ٣١٥ ج إلى ٣٧٥ ج . » ومن حيث أن هذا النعي مردود في وجهه الأول بأن الحكم المطعون فيه قد اعتبر بما له من سلطة في استظهار نية الطرفين أن عقد المطعون عليه غير محدد المدة — كما سبق بيانه — في الرد على السببين السابقين وبأن الحكم ورد في أسبابه « أنه ظاهر من الملف الخاص بكامل أفندي حسني اللقاني والمقدم من البنك أن القرار الذي أصدره البنك بفصل هذا المستخدم من خدمته وذكر فيه أن الفصل للاستغناء عنه ولعدم تجديد عقد الاستخدام ولم يذكر فيه سبب آخر للفصل مما أورده البنك في مذكرة دفاعه ولا يمكن الاستناد إلى الجزاءات التي وقعها البنك على هذا المستخدم فهي جزاءات مادية عن مخالفات إدارية وقعت منه أثناء مدة خدمته الطويلة في البنك، وقد استمر يعمل في البنك رغم هذه الجزاءات مدة سنوات عدة ومن هذا يتبين أن البنك كان غلطاً في فصله — كامل أفندي حسني اللقاني — من خدمته للاستغناء عنه إذ أن كامل أفندي استمر يعمل في البنك زهاء ثماني عشرة سنة واطمأن إلى أن رزقه قد تحدد بوجوده تاملا في هذا البنك ففصله بعد هذه المدة يعتبر فصلا غير مبرر ومجحفا بما يستأهل معه أن يعرض عما لحقه من الضرر وتري المحكمة تقدير هذا التعويض بمبلغ مائتي جنيه . » ولما كان الحكم المطعون فيه قد أوضح في أسبابه سبب تعديله للمبلغ المحكوم ابتدائيا به إلى ٣٧٥ ج بأنه عبارة عن ١٧ ج و ٥٠٠ م مرتب شهر مقابل مهلة الانذار و ١٥٧ ج و ٥٠٠ م مكافأة إلى ما يعادل أجر تسعة شهور و ٢٠٠ ج

تعويضاً وتقدير التعويض هو من سلطة محكمة الموضوع، لما كان ذلك شأن الحكم لا يكون قد شابه قصور في الأساليب.

«وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن»
(ال قضية رقم ٣٢٣ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشة ومحمد متولى متلم المستشارين).

٣٠١

٥ أبريل سنة ١٩٥٦

بيع . عربون . عقد . تكليفه . حكم . تسببه .
عقد بيع نص فيه صراحة على دفع العربون وتحديد مقداره وحالة استرداده وحالة الاحتفاظ به وتحديد موعد وفاء باقي الثمن وشرط استحقاقه . تكليفه بأنه يبيع بالعربون . سليم . عدم تعرض الحكم لمباراة أنه «عقد بيع نافذ المفعول» الواردة بنظام العقد التي لا تعني أكثر من نفاذ العقد بشروطه . لا يجب .

للبدأ القانوني

متى كان قد نص في عقد البيع صراحة على أن المشتري دفع عربونا وحدد مقداره والحالة التي تبين للمشتري استرداده وتلك التي تبين للبائع الاحتفاظ به كما حدد في العقد موعد الوفاء يباقي الثمن وشرط استحقاقه فان تكليف محكمة الموضوع لهذا العقد بأنه يبيع بالعربون يحوى خيار العدول هو تكليف سليم ، ولا يجب الحكم عدم تعرضه للعبارة التي ختم بها العقد من أنه «عقد بيع نافذ المفعول» ما دامت هذه العبارة لا تعني أكثر من نفاذ العقد بشروطه ومن بينها أن حق المشتري في العدول عن العقد

لا يسقط إلا عند تمام الواقعة التي حددها الطرفان لانتفاء خيار العدول .

(ال قضية رقم ٣٢٧ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الواحد على ومحمد متولى متلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين).

٣٠٢

١٢ أبريل سنة ١٩٥٦

مسئولية . أمين النقل . حكم . تسببه . حكم قضى بمسئولية معلنة السكة الحديدية من ثمن البضائع الفاقدة وبإحالة الدعوى إلى التحقيق بشأن أجرة النقل المطلوبة لإثبات وقوع خطأ جسيم من المصلحة في النقل . تأسيس مسؤولية تلك المصلحة من ثمن البضائع الفاقدة على خطأ جسيما . تناقض في أسباب الحكم .

المبدأ القانوني

متى كان الحكم قد أسس مسؤولية أمين النقل - مصلحة السكة الحديدية - على أنها أخطاء خطأ جسيما فاستحق عليها التعويض - أى ثمن البضائع الفاقدة - وأحال الدعوى إلى التحقيق بشأن أجرة نقلها لإثبات وقوع خطأ جسيم من المصلحة المذكورة في النقل - فإن الحكم يكون متناقضا في أسبابه التي أقيم عليها متعينا قضاؤه .

المحكمة

«... حيث إن الحكم المطعون فيه قال في خصوص تجديد مسؤولية الطاعنة وحيث إنه عن شرط الاعفاء من المسؤولية الذي تمسكت به المستأنفة «الطاعنة» والذي ورد في البند التاسع والعشرين من اللائحة فيكون

المازوت المرسل للمدعي وذلك بنفس الطرق .

« وحيث انه يبين مما تقدم أنه بينا الحكم المطعون فيه قد أسس مسئولية الطاعنة على أنها أخطأت خطأ جسيماً فاستحق عليها التعويض أى ثمن المازوت المفقود إذا به يحيل الدعوى إلى التحقيق بشأن أجره نقل المازوت المطالب بها لإثبات وقوع خطأ جسيم من الطاعنة في نقله — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون متناقضاً في أسبابه التي أقيم عليها متعينا نقضه دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

(القضية رقم ٣٢٥ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشو وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٣٠٣

١٢ أبريل سنة ١٩٥٦

١ — حيازة . دعاوى الحيازة . إجارة . وجوب توافر نية التملك لدى من يريد حماية يده بهذه الدعوى . كون الحيازة مرضية أو كون العقار من الأموال العامة . لا يمكن . حق المستأجر في رفع دعاوى الحيازة دون سائر الحائزين العرضيين . هو استثناء من الأصل (المادة ٥٧٥ مدني) .

ب — حيازة . دعاوى الحيازة . المقصود بدعوى أصل الحق المنصوص عليها في المادة ٤٨ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ — يجب توافر نية التملك لمن يتقضى حماية يده بدعوى الحيازة ولازم هذا أن يكون العقار من العقارات التي يجوز تملكها بالتقادم ، فلا تسكنى حيازة عرضية ولا يكفي أن يكون

من المقرر فقها وقضاء أن هذا الشرط لا يعنى أمين النقل إلا من الخطأ التافه أو الخطأ اليسير ولا يمكن بحال أن يعفيه من الفعل العمد أو الخطأ الجسيم (إشارة إلى مرجع الوسيط) ولا شك أن المستأنفة قد أخطأت خطأ فاحشاً والمحكمة تستدل على هذا الخطأ من تفاهة القدر من الوقود الذي وصل إلى محطة الوصول « وقد أبد الحكم المطعون فيه ما قضت به محكمة أول درجة من إحالة الدعوى إلى التحقيق بالنسبة لأجره نقل المازوت المطالب باستردادها لإثبات خطأ المصلحة الجسيم ، وقد قالت المحكمة في هذا الشأن « وبما أنه فيما يتعلق بباقي الطلبات وهي رد أجره النقل المدفوعة من المدعى « المطعون عليه » فإن مسئولية أمين النقل إذا تبين أن هناك خطأ جسيم منه أو من عماله (إشارة إلى مرجع القانون التجارى للاستاذ محمد صالح) أما إذا بان أن عدم وصول البضاعة نتيجة لخطأ المرسل فإنه يتحمل بأجره النقل (إشارة لنفس المرجع) وعبد الاثبات يقع على المرسل في إثبات التقصير الجسيم الذي ارتكبه أمين النقل أو عماله . وبما أنه إزاء هذا نرى المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة أن مصلحة السكة الحديد قد أخطأت خطأ جسيماً في نقل المازوت المرسل إليه وقد ترتب على هذا الخطأ الجسيم وصول البضاعة ناقصة لمحطة سدين وذلك بكافة طرق الاثبات بما فيها البيئة والقرائن والتحقيقات عن فقد الرسالة على أن يكون لمصلحة السكة الحديد نفي هذه الوقائع وإثبات أنها لم تقصر في نقل

وضع اليد على عقار من الأموال العامة .
أما ما أباحه القانون المدني في المادة « ٢٧٥ »
للمستأجر وهو حائز عرضي من رفع دعاوى الحيابة
فإنما جاء استثناء من الأصل لا تطبيقاً لمبدأ عام
وذلك لما لمركز المستأجر من اعتبار خاص دون
سائر الحائزين العرضيين كالحارس والمرهين
حيازيا والمودع لديه .

٢ - المقصود بدعوى أصل الحق التي
نص في المادة ٤٨ من قانون المرافعات على عدم
جواز الجمع بينها وبين دعاوى الحيابة - هو
دعوى الملكية أو أى حق آخر متفرع منها

المحك

« ... من حيث إن ما تنعاه الطاعنة على
الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون ، ذلك
أنه قد اطرحت دفاع الطاعنة المؤسس على
أن العين محل النزاع من الأملاك العامة
للدولة وبالتالي لا يصح أن تكون محلا
لدعوى منع التعرض بحجة « أن الحيابة
المجردة تكون محلا للحماية بدعوى منع التعرض
لذلك يكون البحث في صفة العقار موضوع
الحيابة وهل هو من الأملاك العامة أو الخاصة
غير منتج ، وهذا الذي قرره الحكم لا يقره
القانون ذلك لأن الحيابة سواء في القانون
المدني القديم الذي يحكم واقعة الدعوى أو في
القانون المدني الجديد تستلزم حكماً نوافر فيه
التملك كركن أساسي لها وأن العين محل النزاع
مقوتة أنها من الأملاك العامة للدولة فلا
يمكن أن تكون محلا للتملك بوضع اليد مهما

طالت مدته فقضاء الحكم على خلاف ذلك
وانصرافه عن بحث صفة العقار والتحقق من
كونه ملكاً عاماً أو خاصاً يكون خاطئاً
متعيناً نقضه .

« ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه
يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تمسكت
بأن القاعة محل الدعوى هي من الأملاك العامة
التي لا يجوز حماية اليد التي توضع عليها بدعوى
منع التعرض ولكن الحكم المطعون فيه لم
يحقق هذا الدفاع بمقولة « إن الحيابة المجردة
تكون محلا للحماية بدعوى منع التعرض في
كافة الأموال مهما كان نوعها عامة أو خاصة
سواء في القانون المدني القديم الذي تم وضع
اليد في ظله أو في القانون المدني الجديد وعلى
ذلك يصبح غير منتج في الدعوى بحث ما إذا
كانت القاعة موضوع الدعوى هي مال عام أو
خاص . وهذا الذي بني عليه الحكم غير
صحيح في القانون ذلك أن الحيابة التي تبسح
رفع دعوى منع التعرض في القانون القديم
الذي بدأ وضع اليد في ظله ليست هي مجرد
التسلط المادي على العقار فحسب بل يجب أن
يكون ذلك مقترناً بنية التملك ، وهذا هو
الركن المعنوي الذي يصح أن يؤدي بالحيابة
إلى التملك بالتقادم ، ولم يخالف القانون المدني
الحالي ولا قانون المرافعات هذا النظر ، إذ
يبين من وضع النصوص الخاصة بالحيابة
بين أسباب الملكية ومن استمرار قصر دعاوى
الحيابة على العقار دون المنقول وما نصبت
عليه المادة ٤٨ مرافعات من عدم جواز الجمع
بين دعاوى الحيابة والدعوى بأصل الحق -
وهو ما يقصد به دعوى الملكية أو أى حق

آخر متفرع منها ، كما بين من المناقشات البرلمانية والمذكرة التفسيرية للقانون المدني — وبين من هذا كله أن المشرع لم يستحدث جدیدا في وجوب توافر نية التملك لمن يبتغي حماية يده بدعوى الحيازة ولازم هذا أن يكون العقار من العقارات التي يجوز تملكها بالتقادم فلا تكفي حيازة عرضية ولا يكفي أن يكون وضع اليد على عقار من الأموال العامة اما ما أباحه القانون المدني في المادة ٥٧٥ للمستأجر وهو حائز عرضي من رفع دعاوى الحيازة فانما جاء استثناء من الأصل لا تطبيقا لمبدأ عام وذلك لما لمرکز المستأجر من اعتبار خاص دون سائر الحائزين العرضيين كالحارس والمرتهن حيازيا والمودع لديه ، ولو أراد المشرع التسوية بينهم لنص على ذلك صراحة — ومتى تقرر ذلك كان البحث في صفة العقار محل الحيازة — وهل هو من الأملاك العامة أو الخاصة — بحثا منتجا في الدعوى على خلاف ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه اذ لو صح ما تدعيه الطاعنة من أن القاعة محل النزاع من الأملاك العامة وهي التي لا يمكن أن تكون محلا للتملك بوضع اليد مهما طالت مدته لتغير وجه الرأي في الدعوى ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه اذ انصرف عن هذا البحث متعللا بما ذكره يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

(القضية رقم ٣٥٧ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه ومحمد متولى مثل المستشارين) .

٣٠٤

١٢ أبريل سنة ١٩٥٦

١ — تحكيم . التحكيم في الخارج على يد أشخاص غير مصريين . غير ممتنع . المواد ٧٠٢ — ٧٢٧ مرافعات قديم .

ب — تحكيم . الاتفاق على محكمين يقيمون في الخارج ويصدرون أحكامهم هناك . أمر لا يمس النظام العام . المادة ٨٤١ مرافعات جديد .

المبادئ القانونية

١ — لم يأت في نصوص المواد ٧٠٢-٧٢٧ من قانون المرافعات القديم ما يمنع من أن يكون التحكيم في الخارج على يد أشخاص غير مصريين لأن حكمة تشريع التحكيم تنحصر في أن طرفي الخصومة يريدان بمحض إرادتهما واتفاقهما تفويض أشخاص ليس لهم ولاية القضاء أن يقضوا بينهما أو يحسوا النزاع بحكم أو بصلح يقبلان شروطه — فرضاء طرفي الخصومة هو أساس التحكيم — وكما يجوز لها الصلح بدون وساطة أحد فانه يجوز لها تفويض غيرهم في إجراء ذلك الصلح أو في الحكم في ذلك النزاع ويستوى أن يكون المحكمون في مصر وأن يجري التحكيم فيها أو أن يكونوا موجودين في الخارج وأن يصدروا حكمهم هناك .

٢ — الاستفادة من المادة ٨٤١ من قانون المرافعات الجديد التي أوجبت أن يصدر حكم المحكمين في مصر وإلا اتبعت في شأنه القواعد المقررة للأحكام الصادرة في بلد أجنبي —

المستفاد من ذلك أن المشرع المصري لا يرى في الاتفاق على محكمين يقيمون في الخارج ويصدرون أحكامهم هناك أمراً يمس النظام العام .

(القضية رقم ٣٦٩ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد الرحمن يوسف ومحمد عبد الواحد طي ومحمد متولى متلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٣٠٥

١٩ أبريل سنة ١٩٥٦

١ - دعوى خصومة . إجراءات التقاضي . انقطاع سير الخصومة . آثاره . بطلان الإجراءات التي تتخذ في فترة الانقطاع في ذلك الحكم الذي يصدر في الدعوى . اعتبار هذا البطلان بطلاناً نسبياً .

ب - حكم . بطلانه . إجراءات . خصومة . انقطاع الخصومة . صدور حكم على خصم توفي أثناء سير الدعوى . نسك الورثة بهذا البطلان . وجوب أن يكون بطريق الطعن على الحكم لا بدعوى بطلان مبتدأة .

المبادئ القانونية

١ - مفاد نصوص المواد ٢٩٩ مرافعات قديم ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ مرافعات جديد أنه إذا قام سبب من أسباب انقطاع الخصومة وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الانقطاع ، ولا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الانقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذي رسمه القانون . وكل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلاً بما في ذلك الحكم الذي يصدر في الدعوى - إلا أن هذا البطلان - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان

نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الوقف أو الانقطاع لحاجته وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته .

٢ - إذا صدر حكم على خصم توفي أثناء سير الدعوى ولم توقف الإجراءات لوفاته كان لورثته - إذا أرادوا التمسك ببطلان الإجراءات - أن يطعنوا على الحكم بالطرق التي رسمها القانون لا بدعوى بطلان مبتدأة .

المحكمة

و ... من حيث أنه مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون من ثلاثة أوجه : يحصل أولها في أنه لا يجوز رفع دعوى مبتدأة ببطلان الأحكام بل سبيل ذلك أنه يطعن فيها بطرق الطعن المقررة وفي المواعيد المحددة قانوناً لأن استقرار الحقوق لأربابها يقتضي احترام الأحكام واعتبارها عنواناً للحقيقة . ويحصل الوجه الثاني في أن الفقه قد جرى كما استقر قضاء محكمة النقض - في ظل قانون المرافعات القديم - على أنه لكي يحصل انقطاع المرافعة أو وقفها وترتب عليه آثاره القانونية يجب أن يعلن الخصم بالسبب الذي أحدث هذا الانقطاع أو أن يعلم به من أي طريق آخر أو ألا يكون له عذر مقبول للجعل به ، ولما كانت الطاعنة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بدرجيتها بأن أحداً لم يعلنها بوفاة مورث المطعون عليهم أثناء سير الخصومة كما أنها لم تعلم بهذه الوفاة من أي طريق آخر فالحكم المطعون فيه إذ أصدر هذا كله وافترض حصول

انقطاع الخصومة من غير حاجة الى اعلان الخصم بها أو ثبوت علمه بالسبب الموجب لذلك فإنه يكون قد خالف القسانون ، ويتحصل الوجه الثالث في أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن بطلان الحكم المترتب على انقطاع المرافعة لوفاة أحد الخصوم هو بطلان نسبي وهذا النوع من البطلان يسقط بالتقادم سواء كان في صورة دعوى أو دفع ولما كان الحكم المقضي ببطلانه قد صدر حضوريا في ١٢ من مارس سنة ١٩٣٢ ولم يرفع المطعون عليهم الدعوى الحالية ببطلانه إلا في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٤٩ وهي فترة تزيد على خمس عشرة سنة المقررة للتقادم المسقط للحقوق ورغم تمسك الطاعنة بذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يعتد بذلك وقضى بالبطلان فيكون قد أخطأ تطبيق القانون مما يستوجب نقضه .

« وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى رقم ٥٨٩١ سنة ١٩٢٩ ك أسيوط رفعت من الطاعنة على مورث المطعون عليهم وآخرين وأن هذا المورث توفي في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٣١ أثناء سير الدعوى ثم صدر الحكم فيها في ١٢ من مارس سنة ١٩٣٢ بعد أن بدأت الخصومة صحيحة بين أطرافها - ولما كان القانون قد نص في المادة ٢٩٩ مرافعات قديم وهو الذي سارت الإجراءات في ظله على أنه « يترتب على وفاة الخصم في الدعوى قبل تقديم الأقوال والطلبات الختامية فيها وقف الدعوى ... ويرجع إليها بتجديد الطلب من أو إلى من يقوم عن أوقفت المرافعة بسبب وفاته » . كما نص في المادتين ٢٩٤ و ٢٩٧ مرافعات جديد على أنه

« ينقطع سير الخصومة بحكم القانون بوفاة أحد الخصوم ... إلا إذا كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها ... وأنه يترتب على انقطاع الخصومة وقف جميع مواعيد المرافعات التي كانت جارية في حق الخصوم وبطلان جميع الاجراءات التي تحصل أثناء الانقطاع ... وتستأنف الدعوى سيرها بتكليف بالحضور يعلن إلى من يقوم مقام الخصم الذي توفي ... » ومفاد هذه النصوص أنه إذا قام سبب من أسباب الانقطاع وتوافرت شروطه انقطعت الخصومة عند آخر إجراء حصل قبل قيام سبب الانقطاع ولا يجوز اتخاذ أي إجراء من إجراءات الخصومة في فترة الانقطاع وقبل أن تستأنف الدعوى سيرها بالطريق الذي رسمه القانون . وكل إجراء يتم في تلك الفترة يقع باطلا بما في ذلك الحكم الذي يصدر في الدعوى - إلا أن هذا البطلان - على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من مرع الوقف أو الانقطاع لحمايته وهم خلفاء المتوفى أو من يقومون مقام من فقد أهليته أو تغيرت صفته - ويكون لهؤلاء إما أن يصححوا الاجراء الباطل بالإجازة الصريحة أو الضمنية وإما التمسك ببطلانه وسبيل ذلك الطعن على الحكم بطرق الطعن المقررة قانونا لرفع دعوى مبتدأة بالبطلان - ذلك أن القانون إذ نظم طرقا معينة للطعن في الأحكام إنما قصد إلى قصر التنظيم من هذه الأحكام على تلك الطرق دون غيرها احتراماً للأحكام وتقديراً لحجيتها . وقد أكد المشرع هذا المبدأ بما أورده في المادة ٢٩٦ مرافعات في القانون رقم ١٣٧

٣٠٦
١٩ أبريل سنة ١٩٥٦

تنفيذ عقارى . رسو المزار . رهن . مدين رهن
أطيان البنك العقارى بقدر رسمى . قيامه ببيع هذه الأطيان
بقدر مسجل بعد تسجيل عقد الرهن . استصدار دائن
آخر بعد ذلك حكما ضد المدين بدنه عليه وحصوله على
أمر اختصاص . اتخاذ البنك إجراءات نزع الملكية
تلك الأطيان وترك هذه الإجراءات . تدخل الدائن
الآخرى الدعوى وتقام البيع بناء على طلبه ورسو
مزار الأطيان عليه بطلان رسو المزار . المادة ٦٥٢
مرافعات مختلط .

انتهاء القانونى

ارتهن البنك العقارى المصرى أطيانا للمدين
له بقدر رهن رسمى مسجل ثم باع المدين هذه
الأطيان بقدر مسجل بعد تسجيل عقد الرهن إلا
ان دائنا آخر استصدر بعد ذلك حكما ضد نفس
المدين مدين له عليه كما حصل على أمر اختصاص
وإذا اتخذ البنك العقارى إجراءات نزع الملكية
عن الأطيان المرهونة اليه معلتا المشتري لما
بصفتهم حائزين فقد طلب . في أثناء سير الدعوى
شطبها غير أن الدائن الآخر المشار اليه الذى
تدخل فى الدعوى طلب بصفته من أرباب
الديون المسجلة حله محل البنك فى السير
بإجراءات البيع فتم البيع بناء على طلبه ورسو مزار
الأطيان عليه .

وقد قررت محكمة النقض أنه لم يكن لذلك
الدائن الثانى السجل وقدر الحكم . المادة ٦٥٢
مرافعات مختلط أن يتخذ إجراءات التنفيذ عليه
على الأطيان للذات كونه بعد أن تنازلت إلى ملك

سنة ٥٦ المعدل لها من جواز الطعن بالاستئناف
فى الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية أو
الابتدائية فى حدود نصابها الانتهاى بسبب
وقوع بطلان فى الحكم أو فى الإجراءات
أثر فى الحكم . على أنه إذا جاز . فى بعض
الصور . القول بإمكان رفع دعوى بطلان
أصلية بشأن حكم تجرد من الأركان الأساسية
للاحكام فليس هذا هو الشأن فى الدعوى
الحالية حيث صدر الحكم على شخص أعلن
فى الدعوى ثم توفى أثناء نظرها ولم توقف
الإجراءات لوفاته ولا يصبح أن يوصف هذا
الحكم بأنه حكم فقد أركانه الأساسية ويؤكد
هذا النظر أن المشرع أجاز صدور حكم على
شخص توفى إذا كانت الدعوى مهيأة للحكم .
بل قيل فى ظل قانون المرافعات القديم . إن
الإجراءات فى الدعوى تعتبر صحيحة إذا لم
يعلم الخصم بالسبب الذى دعا إليه وقف
المرافعة . فإذا ما صدر حكم على خصم توفى
أثناء سير الدعوى ولم توقف الإجراءات
لوفاته كان لورثته إذا أرادوا التمسك ببطلان
الإجراءات أن يطعنوا على الحكم بالطرق التى
رسمها القانون لا بدعوى بطلان مبتدأة .
وعلى ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ أجاز
دعوى البطلان يكون قد خالف القانون ويعين
نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .
ووجوب إن الدعوى صالحة للحكم فيها
فإنه يعين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء
بعدم قبول الدعوى .

(القضية رقم ٣٦٠ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية
السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة وعمد
فؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف واحد قوسه وحيد
معتول معظم المستشارين)

المشتريين قبل خلق سنده التنفيذى ضد الدين وبالتالى لم يكن له أن يحل محل البنك فى مواصلة إجراءات التنفيذ التى لم تشرع البنك إلا بسبب ما له من حق التبع على الأبطالان المرهونة تحت يد المشتريين بصفتهم حائزين لها وهو ما لم يتوافر لذلك الدائن قبلهم كما لم يتحقق فى العقار المطلوب بيعه شرط ملكيته لمدينه ، ومن ثم فإن مرمى للزاد الذى تم بناء على طلب هذا الدائن بعد تحلى البنك من إجراءاته يكون قد وقع باطلا .

(القضية رقم ٣٨٩ سنة ٢٢ ق وثانة ومضوية السادة الأساندة عبد المنير محمد رئيس المحكمة واسحق عبد السيد ومحمد عبد الرحمن يوسف ومحمد متولى حلم وإبراهيم عثمان يوسف المستشارين) .

٣٠٧

٢٩ أبريل سنة ١٩٥٦

التزام . مرافق عامة . منح شركة مياه الاسكندرية التزام مرفق توصيل المياه المكررة والمكررة ذات الضغط المناد بإتفاق سنة ١٨٧٩ وخلوه من النقص على التزام بتوريد مياه ذات ضغط عال . اتفاق الشركة مع شركات أخرى على إمدادها بمياه ذات ضغط عال لاستخدامها فى عمليات معينة اتفاق مصلحة السكة الحديدية معها على الانتفاع بهذه الخدمة . حق الشركة فى تحديد مقابل الانتفاع دون موافقة السلطة مانحة الالتزام .

المبدأ القانونى

مضى كان يبين من الأوراق أن شركة مياه الاسكندرية منحت باتفاق سنة ١٨٧٩ التزام مرفق توصيل المياه المكررة والمكررة ذات الضغط المناد ولم يتضمن هذا العقد التزاما بتوريد مياه ذات ضغط عال ثم انقضت الشركة

مع بعض الشركات الأخرى على إمدادها بمياه ذات ضغط عال لاستخدامها فى عمليات معينة وتعاقدت معها مصلحة السكة الحديدية على الانتفاع من هذه الخدمة بالحصول على المياه ذات الضغط العالى — فإن هذه الخدمة المفايرة لما نص عليه فى عقد الالتزام والتى لم تنشأ إلا بعد انعقاده تعتبر خارجة عما ورد فى عقد الالتزام ويكون للشركة المذكورة أن تحدد المقابل الذى تقاضاه ويستبر اتفاقها اتفاقا خاصا فرديا يخضع للقانون المدنى ولا يحتاج إلى سابق موافقة من السلطة العامة مانحة الالتزام .

المحكمة

« ... من حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الأول مخالفته للقانون والخطأ فى تطبيقه وتناوبه من وجهين : حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أنه لا يحق للملزم المرفق العام الانفراد برفع التعريفة الواردة بعقد التزامه إلا بموافقة الجهة مانحة الالتزام — وأن المستفيع الذى يصيبه ضرر من إخلال الملزم بشروط عقده الحق فى مقاضاة الملزم — وأن عملية توريد المياه ذات الضغط العالى التى استقلت بها الشركة المطعون عليها هى عملية تتعلق بمصلحة الجمهور وناشئة عن التزام طبيعى غير محدد فيه مقابل الإيجار والسلطة المانحة للالتزام وللجمهور الاعتراض على التعريفة وأنها أسقطا حقهما بتنازلهما عن الاعتراض على التعريفة التى فرضتها المطعون عليها مع أن هذا مخالف للقانون ووجه الخطأ فيه أن التعريفة هى أم

الشروط المنظمة للالتزام للرفق العام وتقوم جهة الادارة بتنظيمها وعرضها على الملزم وأن كل عقد لم يتفق فيه على التعريفة يكون ناقداً لركن من أركانه ولا يجوز تصحيحه إلا بواسطة السلطة العامة أو القضاء وأنه تعريفاً على ذلك تبطل الزيادة التي فرضتها المطعون عليها بطلاناً مطلقاً مخالفتها للنظام العام وآية ذلك أن المطعون عليها تقدمت في ٨ من نوفمبر سنة ١٩١٠ بخطاب تعرض فيه تعريفة أسعار المياه التي كانت تريد فرضها على المشتركين ثم عادت بخطابها المؤرخ في ١٣ من يونيو سنة ١٩١٠ تقول إنها ليست بحاجة إلى وضع شروط خاصة بدعوى أن التزامها للعقود في سنة ١٨٧٩ يشمل هذا الالتزام، وأضافت الطاعنة أن الحكم المطعون فيه بتفريقه بين حالة النص على التعريفة في عقد الالتزام وحالة عدم النص عليها فيه وإقامته قضاءه على ذلك يكون قد خالف القانون — وبحصل الوجه الآخر من هذا النص في أن الحكم المطعون فيه في تبيان الالتزام الطبيعي قد ذكر ما لا يتفق قانوناً مع ما أشير إليه بشأن هذا الالتزام في المواد من ١٩٠ إلى ٢٠٢ من القانون المدني ورنب الحكم على الالتزام الطبيعي أنه بمجرد صدوره يكون له ضمانات قانونية عديدة منها حق السلطة العامة في التدخل في تنظيمه لحماية المتفعين وعدم استغلالهم استغلالاً مرهقاً عن طريق فرض رقابتها على التعريفة التي يحددها الملزم مع أن هذه الضمانات القانونية تخرج هذا الالتزام عن أن يكون طبيعياً — وحاصل السبب الآخر من أسباب الطعن بخالفة الحكم المطعون فيه للثابت من الأوراق المقدمة في

الدعوى ومسح مستندات الطاعنة والخطأ في تفسيرها وتأويلها وفي تبيان ذلك قالت الطاعنة إنه في أوائل هذا القرن حدثت عدة حرائق بمنطقة القبارى بمدينة الاسكندرية وعجزت البلدية عن مقاومتها لعدم وجود آلات خاصة لإطفاء الحرائق فطرح على بعض الشركات الأجنبية مناقصة مشروع توريد مياه ذات ضغط عال وتقدمت إحدى الشركات فعلاً للتنفيذ إلا أن المطعون عليها احتجت على ذلك بمقولة إنها صاحبة الحق وحدها في تنفيذ المشروع لأنها صاحبة التزام توريد المياه فأقنعت البلدية بذلك وكلفتها القيام بالمشروع وبدأت بينهما مفاوضات خاسمة . وفي ٨ من فبراير سنة ١٩١٠ عرضت المطعون عليها على البلدية التعريفة التي ترى فرضها على المتفعين وفي ١٢ من يونيو سنة ١٩١٠ حررت خطاباً للبلدية تقرر فيه أن التزام توريد مياه الضغط العالي هو ملحق لعقد التزامها الأول الصادر في سنة ١٨٧٩ وفي ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩١٠ أخطرت البلدية بخطاب قالت فيه إن مجلس الإدارة قرر ترك المشروع وفي الوقت نفسه رأى زيادة في التعهدات الملقاة على عاتق الشركة أن يقرر إنشاء شبكة مواسير مياه مرشحة ذات ضغط عال تكون وظيفتها إطفاء الحرائق ، وقالت الطاعنة إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في ترجمة كلمتي (an delà) الواردتين بهذا الخطاب بأنها (خارج نطاق) مع أن معناهما (زيادة في) ولذلك اعتبر الحكم المطعون فيه عملية توريد مياه الضغط العالي خارجة عن عقد الالتزام مع أن عبارة الخطاب الصحيحة مع خطابي ٨ من فبراير سنة ١٩١٠ و ١٣ من يونيو سنة

١٩١٠ تقطع بأن هذا الاتفاق ماهو إلا ملحق لعقد الالتزام وتكون النتيجة الصحيحة لذلك أن المطعون عليها لم تر الخروج عن التزاماتها المفروضة عليها بعقد الالتزام الأصلي الصادر في سنة ١٨٧٩ بل أنها توافق على زيادة الالتزامات الواردة فيه بالزام آخر هو توريد مياه الضغط العالي بواسطة المياه المرشحة وبذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قال إنه ليس هناك اتفاق خاص على توريد مياه الضغط العالي قد وصل إلى ذلك نتيجة لخطأ في ترجمته للخطاب الأخير وانطوى على مسخ له ومخالفة للثابت من الخطابات المذكورة مجتمعة.

« ومن حيث إن هذا النعي مردود في سببه ، بأن الشركة المطعون عليها تمسكت بأن عقد التزامها في سنة ١٨٧٩ قاصر على توريد مياه الشرب وري الحدائق ومن ثم يكون توريد مياه ذات ضغط عال خارجا عن نطاق الالتزام وغير خاضع لشروط الالتزام الممنوح لها وقيوده وعلى ذلك يكون للشركة حرية التعاقد مع المتفعين بالمياه ذات الضغط العالي فنازعت الطاعنة في هذا النظر مقررة أن الشركة نفسها تسلم بأن توريد المياه ذات الضغط العالي يدخل في نطاق التزامها كما هو مستفاد من الخطابين اللذين بعثت بهما الشركة للمجلس البلدي لمدينة الاسكندرية في ٨ من فبراير سنة ١٩١٠ و ١٣ من يونيو سنة ١٩١٠ ، ولكن الحكم المطعون فيه في حدود سلطته الموضوعية لم يأخذ بدفع الطاعنة وقرر « أن هذا الذي تدعيه المستأنفة (الطاعنة) يدحضه كتاب الشركة المؤرخ في ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩١٠ والذي أخطرت

فيه البلدية بتجديدها من عروضها وعدولها عن مشروع توريد المياه ذات الضغط العالي بواسطة المياه العكرة وأنها قررت في خارج نطاق الالتزامات المفروضة عليها توريد المياه ذات الضغط العالي بواسطة المياه المرشحة بشرط عدم الإقلال من امدادات شبكة المياه ذات الضغط العادي ومن ثم لا يكون هناك أي اتفاق خاص على تحديد سعر مياه الضغط العالي وبالتالي يكون للشركة حق تحديد السعر حسب تراه دون الإخلال بحق البلدية أو المنتفع — إذا ناله ضرر من ذلك — في الاعتراض على هذا التحديد » — ولما كان يبين من الأوراق أن الشركة المطعون عليها منعت باتفاق سنة ١٨٧٩ التزام مرفق توصيل المياه المكررة والعكرة ذات الضغط المعتاد وأنها في سنة ١٩١٠ بمناسبة كثرة نشوب الحرائق بمنطقة الأقطان بجبهة ميناء البصل اتفقت مع شركات المكابس بتلك الناحية — وتحقيقا لرغبتها — على إمدادها بمياه ذات ضغط عال لاستخدامها في عمليات إطفاء الحريق وأعدت لذلك شبكة من المواسير مقابل أجر معين خلاف الوارد بعقد التزامها وأرادت مصلحة السكك الحديدية (الطاعنة) الارتفاع من هذه الخدمة بالحصول على المياه ذات الضغط العالي فتعاقدت معها على ذلك في أول يولييه سنة ١٩١٢ ، ولما كان عقد الالتزام المعقود في سنة ١٨٧٩ لا يتضمن التزاما بتوريد مياه ذات ضغط عال فإن هذه الخدمة المغايرة لما نص عليها في عقد التزام سنة ١٨٧٩ والتي لم تنشأ إلا في سنة ١٩١٠ تعتبر خارجة عما ورد في عقد الالتزام ويكون للمطعون عليها أن تحدد المقابل الذي تتقاضاه

وضع اليد على العين المتنازع عليها كان بطريق الإجابة ، فإنها لا تكون ملزمة بإجابة طلب إجراء تحقيق وضع اليد المكسب للملكية بالمدة الطويلة لانعدام الجدوى من إجابة هذا الطلب ، إذ أن وضع اليد معها طال أمده لا ينهي بصاحبه الى كسب الملكية ما دام أنه بطريق الإجابة عن المالك .

- ٢ - ملكية الأرض تستتبع ملكية ما يقام على هذه الأرض من مبان بحكم الالتصاق .
- ٣ - محكمة الموضوع هي صاحبة الولاية في تقدير الوقائع وتفسير المستندات واستخلاص الأدلة منها ما دام استخلاصها سائفا .

المحكمة

د ... حيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن شكلا بالنسبة إلى الطاعن الأول وأسست الدفع على أن الحكم المطعون فيه أعلن للطاعن الأول في ٣ من يونيو سنة ١٩٥٢ وأن تقرير الطعن أودع قلم كتاب هذه المحكمة في ٦ من يولييه سنة ١٩٥٢ أي بعد قوات الميعاد المنصوص عنه في المادة ٤٢٨ من قانون المرافعات — وانضمت النيابة للمطعون عليها في هذا الدفع .

وحيث إن هذا الدفع صحيح إذ بين من الصورة التنفيذية للحكم المطعون فيه أنها أعلنت للطاعن الأول بصفته مخاطبا مع عبد الرحمن العوامري تابعه المقيم معه لغيابه بتاريخ ٣ من يونيو سنة ١٩٥٢ ولما كان التقرير بالطعن حصل في ٦ / ٧ / ١٩٥٢ وكانت المادة ٤٢٨ مرافعات تنص على أن

ويعتبر اتفاقها اتفاقا خاصا فرديا يخضع للقانون المدني ولا يحتاج إلى سابق موافقة من السلطة العامة مانحة الالتزام ، وقد أثبت الحكم أن السلطة مانحة الالتزام وسبق أن رفعت دعوى الاعتراض على زيادة أسعار الشركة في سنة ١٩٢٦ ثم تركتها للشطب وبتاريخ ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٦ حكم ببطالان المرافعة فيها — ومن ثم تكون السلطة المذكورة قد تنازلت عن حقها في الاعتراض بعدم السير في المحصومة — لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه — فيما انتهى إليه من رفض دعوى الطاعة — لا يكون قد خالف القانون ولا أخطأ في تطبيقه أو تأويله ولا الثابت في الأوراق كما لم يمسخ مستندات الطاعة ولا أخطأ في تفسيرها وتأويلها ويصح لذلك رفض الطعن .

(القضية رقم ١٧٦ سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد نؤاد جابر ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشه وإبراهيم ميثان يوسف المستشارين) .

٣٠٨

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٦

أ - دفاع إجراءات التقاضي تقادم - ملكية تحصيل المحكمة أن وضع اليد على العين المتنازع عليها كان بطريق الإجابة عن المالك . طلب إجراء تحقيق وضع اليد المكسب للملكية عدم التزام المحكمة بإجابه .

ب - ملكية . التصاق . ملكية ما يقام على الأرض من مبان . تتبع ملكية الأرض .

ج - محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الوقائع وتفسير المستندات واستخلاص الأدلة منها استخلاصا سائفا .

المبادئ القانونية

١ - متى كانت المحكمة قد حصلت أن

ميعاد الطعن بطريق النقض ثلاثون يوما فإن التقرير بالطعن من الطاعن الأول يكون بعد الميعاد الذي حدده القانون ومن ثم يكون غير مقبول شكلا .

« وحيث إن الطعن فيما عدا ذلك قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« وحيث إن الأسباب الثلاثة الأول من أسباب الطعن تتمحصل في النعمى على الحكم المطعون فيه بالقصور إذ رفض الحكم إحالة الدعوى على التحقيق أو ندب خبير لتحقيق ما تمسك به الطاعنون أمام محكمة أول وثاني درجة من أن مورثهم تملك الـ ١٦ قيراطا موضوع النزاع بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية مع أن مظهر وضع يد المورث قد تأيد بقيامه بإنشاء المنازل الثلاثة وهي واقعة لم تجردها المطعون عليها وأن استناد الحكم في رفض إجابة هذا الطالب إلى « أن الادعاء بوضع اليد لم يقم عليه دليل ولم يقدم المستأنفون (الطاعنون) أية قرائن يمكن معها مجاراتهم فيما يذهبون إليه ، استنادا غير سليم إذ أن الدليل على صحة دعوائهم هو ما يشهد به الشهود أو ما يحققه الخبير فضلا عن أن إقامة مورثهم للباني على الأرض المتنازع عليها قريبة على وضع يده — كما شاب الحكم قصور في أسبابه إذ أشار في معرض مناقشة ما طلبه الطاعنون من إجراء تحقيق واقعة وضع يد مورثهم إلى « أن ادعاء وضع يد المورث غير مقبول لأن الأعيان المتنازع عليها مملوكة لوالدته باعترافه وكانت تلك الأم تتخذها سكنا لها وأن تردد مورث الطاعنين وهو الابن الوحيد لوالدته على سكنها يعزى إلى علاقة البنوة كما

أن ذلك المورث لم يدع في حياته ما ادعاه الطاعنون بعد وفاته وذلك دون أن يوضح الحكم المصادر التي استقى منها هذه البيانات ، وليس في أوراق الدعوى ما يشير إلى اعتراف مورثهم بأعيان مملوكة لوالدته وأن إقرار ٢٧ من فبراير سنة ١٩٣١ قاصر على الاعتراف بصحة البيع الصادر من والده إلى والدته في سنة ١٩١٩ والحاصل بالـ ١٦ قيراطا وخلا الإقرار من أي ذكر للباني كما خلت الأوراق من أي دليل على أن والده مورثهم كانت تستعمل المنازل الثلاثة سكنا لها — كما أن إقرار ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٥ لا يدل على أن مورثهم كان وكيلًا عن والدته في إدارة شئونها منذ سنة ١٩٣١ عند ما بدأ مورثهم وضع يده على أرض النزاع ظاهرا بذية التملك فضلا عن أن ما استخلصه الحكم من أن أرض النزاع زراعية استنادا إلى الوصف الذي ذكر عنها بعريضة الدعوى غير سليم إذ أنهم ذكروا في عريضة الدعوى أن أرض النزاع تحدها منازل جهات ثلاث وذكرت أطوال تلك المنازل بالمتر على ما هو الحال في ذكر أطوال أراضي البناء .

« وحيث إن هذا النعمى في جميع وجوهه مردود بأن الحكم الصادر من محكمة أول درجة والتأكد استئنافا بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على أن وضع يد مورث الطاعنين على العين المتنازع عليها كان بطريق الإنابة عن والدته استنادا إلى أن إقرار مورثهم للتأريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٣١ بصحة البيع الحاصل من والده إلى والدته في سنة ١٩١٩ مؤداه أن والدته وضعت يدها على العين للمبيعة من تاريخ عقد البيع إلى تاريخ ذلك

أمدته لا ينتهي بصاحبه إلى كسب الملكية ما دام أنه بطريق الانابة عن المالك — كما أن الحكم المطعون فيه إذ استخلص أن وضع يد مورث الطاعنين على العين المتنازع عليها كان بطريق الانابة عن والدته من إقرارى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٣١، ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٥ ومن علاقة البنوة التي تربط مورث الطاعنين بوالدته لم يخالف الثابت من المستندات المقدمة في الدعوى وكان استخلاصه للنتيجة التي انتهى إليها استخلاصا سائغا لأنه وإن كان إقرارى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٣١ قاصرا على اعتراف مورث الطاعنين بصحة البيع الصادر من والده إلى والدته في سنة ١٩١٩ عن قطعة الأرض موضوع النزاع إلا أن ملكية والده المورث لقطعة الأرض تستلبع ملكيتها لما يقام على تلك الأرض من مبان بحكم الالتصاق — وأن إقرارى ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٥ دليل على أن مورث الطاعنين كان يضع يده على أطيان والدته بطريق الانابة عنها لإدارة شئونها على ما جاء بذلك الإقرار، أما اعتراف المطعون عليها بأن مورث الطاعنين هو الذي أقام المباني على أرض النزاع فإنه اعتراف موصوف بأنه اقترن بأن البناء تم لحساب والدته بالنسبة للمنزل المقام بالطوب الأحمر — أما ما يتعاه الطاعنون في خصوص عدم ذكر الحكم للمصادر التي استني منها البيانات التي اعتمد عليها فردود بأن الحكم أقام قضاؤه استنادا إلى إقرارى ٢٢ من فبراير سنة ١٩٣١، ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٥ وإلى علاقة البنوة بين مورث الطاعنين ووالدته ولم يتنازع الطاعنون في صحة هذين الإقرارين ولا في علاقة البنوة — أما ما جاء بالحكم عن

الإقرار ثم استمر وضع يدهما حتى وفاتها وأن الإقرار الآخر المؤرخ ٢٦ من يونيو سنة ١٩٤٥ الصادر من مورث الطاعنين تضمن أن ذلك المورث يضع يده على أطيان والدته لإدارة شئونها وأن مفاد هذا الإقرار أن وضع يد المورث كان بطريق الانابة ولم يجحد الطاعنون هذا الإقرار وانحصر طعنهم عليه بأنه خاص بأرض زراعية مع أن العين المتنازع عليها من أراضي البناء وأن هذا الطعن ينقضه أن الطاعنين وصفوا أرض النزاع في عريضة افتتاح الدعوى بأنها أرض زراعية ومردود كذلك الحكم بأن المطعون فيه — بعد أن أورد محصل طعن الطاعنين على الحكم المستأنف لعدم إجابة ما طلبوه من تحقيق وضع يد مورثهم بنية التملك المدة الطويلة — قرر أن الادعاء بوضع اليد لم يحم عليه دليل ولم يقدم للمستأنفون (الطاعنون) أية قرائن يمكن معها مجاراتهم فيما يذهبون إليه خصوصا وأن مجرد التظاهر بوضع اليد على أعيان مملوكة لوالدته بإعترافه وتستعملها هذه الأم سكنا لها لا يجعل ادعاء وضع اليد الخاص مقبولا بعد أن ثبت من مجريات الدعوى أن والد المستأنفين (الطاعنين) كان هو الابن الوحيد لوالدته فلم يكن غريبا أن يتردد على منزلها ولا أن يقيم فيه أو يدخل إليه أو يخرج منه تلك المظاهر التي تعزى أكثر ما تعزى إلى علاقة البنوة — ذلك أن المحكمة بعد أن حصلت أن مورث الطاعنين كان يضع يده على العين المتنازع عليها بطريق الانابة عن والدته، لم تكن ملزمة بإجابة الطاعنين إلى طلب إجراء التحقيق لانعدام الجدوى من إجابة هذا الطلب لأن وضع اليد مهما طال

إقامة والده المورث بالعين المتنازع عليها وتردد ابنها عليها في مسكنها يحكم أنه الولد الوحيد لها فتزيد يستقيم الحكم بدونه فضلا عن أن الحكم استقي ما جاء به في هذا الخصوص من مذكرة الطعون عليها التي كانت مقدمة منها أمام محكمة ثاني درجة لجلسة ٢٦ من أبريل سنة ١٩٥٢ ولم يقدم الطاعنون ما يدل على أنهم اعترضوا أمام تلك المحكمة على صحة هذه البيانات — ومردود أخيرا بأن محكمة الموضوع هي صاحبة الولاية في تقدير الوقائع وتفسير المستندات واستخلاص الأدلة منها ما دام استخلاصها لها سائغا، ولما كان الحكم قد أقام قضاءه على أدلة صحيحة مستقاة من مصادر ثابتة في الأوراق فلا معقب عليه فيما انتهى إليه .

« وحيث إن السببين الرابع والخامس يتحصلان في النعمى على الحكم المطعون فيه بالقصور والتناقض بينه وبين الحكم الصادر من محكمة أول درجة والذي أيده الحكم المطعون فيه بمقولة إن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد دلل على ملكية والده مورثهم للمنزل المقام بالطوب الأحمر بأن عقد البيع الصادر لها من زوجها في سنة ١٩١٩ قد اشتمل على بيع قيمته من الطوب الأحمر وأنها أقامت للمنزل المذكور بذلك الطوب دون أن يبين الحكم الدليل على أن المنزل أقيم من طوب تلك القيمة بالذات وأطرح الحكم القوانير المقدمة منهم بحجة أنه لم يذكر بها موقع المنزل المزعم إقامته وهل تم بناؤه أم لا — وأن هذا الذي قرره الحكم ينقضه اعتراف الطعون عليها بأن مورثهم هو الذي أقام ذلك المنزل —

فضلا عن أن الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد وصف أرض النزاع بأنها أرض زراعية بينما الحكم المطعون فيه الذي أيده قد وصفها بأنها أرض بناء أقامت عليها والده مورثهم مباني كانت تسكن فيها .

« وحيث إن هذا النعمى بوجهيه مردود بأن الجدل في شأن أن المنزل الذي أقيم بالطوب الأحمر على أرض النزاع إنما كان لحساب والده مورث الطاعنين هو جدل موضوعي وقد استخلص الحكم ما انتهى إليه في هذا الشأن من أدلة تؤدي عقلا إلى صحة ما استخلصه فلا معقب عليه في هذا الخصوص — كما أن الخلاف في وصف أرض النزاع وكونها أرضا زراعية أو أرض مبان لا يؤثر في صحة ما أقام الحكم عليه قضاءه من أن أرض النزاع مملوكة لوالده مورث الطاعنين هي والمنزل المقام عليها بالطوب الأحمر للأسباب السائغة التي استند إليها — على ما سبق البيان — ولهذا يتعين رفض الطعن » .

(القضية رقم ٢٦٤ - سنة ٢٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد ورئيس المحكمة واستقى عبد السيد ومحمد عبد الواحد طي ومحمد متولى متلم وإبراهيم ممان يوسف المستشارين) .

٣٠٩

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٦

أ - حكم ياناه . أحكام تضيوية . إثبات بيع وصية . حكم صادر بحالة الدموى إلى التحقيق لإثبات حقيقة ما إذا كان التقدر موضوع النزاع بيعا لا وصية في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بالبينة . إفتال المحكمة تدوين ما قدم من أدلة على لزوم التحقيق وإفتال ما قدمه المشتري من حجج على أن التقدير كان متجزئا . لا خطأ . المادة ٣٤٩ - ترافعات .

ب - حكم ياناه . ترتيب البيانات الواجب

تسويتها في الحكم والوارد بالمادة ٣٤٩ مرافعات .
لا بطلان على الإخلال به . جواز إيراد الأدلة الواقعية
والحجج القانونية التمسك بها في ثانيا أسباب الحكم
التي تكفلت المحكمة بالرد عليها .

ج - قض . طعن . تقرير الطعن . حكم .
بياناته . التي على الحكم لخلوه من بيان . مكان
المحكمة . التي أصدرته . عدم التمسك به في تقرير
الطعن . عدم جواز التمسك به بعد ذلك في مذكرة
الطاعن الشارحة . إغفال هذا البيان في الحكم مع ذكر
اسم المحكمة . لا بطلان . المادة ٣٤٩ مرافعات .

د - قض . طعن . سبب جديد . التي على
التحقيق لحضور أحد الخصوم فيه بعد انتهاء خصومته
في الدعوى وعلى الحكم بالخطأ في حساب نصيب من حكم
له من الورثة به . عدم وروده في تقرير الطعن عدم
جواز التمسك به في المذكرة الشارحة .

هـ - قض . طعن . أثر قض الحكم تقضا كليا .
قض الحكم تقضا كليا لتصور في النسيب لعدم الرد
على طلب التحقيق وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف
الحكم فيها من جديد . حتى محكمة الإحالة في إجابة طلب
التحقيق والأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها .

و - وصية . مقد . تكييفه . تصرف صدر من
مورث وثبت للمحكمة أنه قصد به الوصية لا البيع .
كون المقد قد صدر والمورث في تمام الأهلية وفي غير
مرض الموت . لا ينفي .

المبادئ القانونية

١ - إنه وإن أوجبت المادة ٣٤٩
مرافعات أن يتضمن الحكم بيانات معينة من
بينها « خلاصة ما استند إليه الخصوم من الأدلة
الواقعية والحجج القانونية » إلا أنه يتعين لاعتبار
هذا البيان جوهريا يترتب على إغفاله البطلان
أن يكون الحكم قد فصل في النزاع الذي
قدمت بصدده هذه الأدلة الواقعية والحجج
القانونية ، فإذا كان الحكم صادرا بإجراء من
إجراءات الإثبات إذ قضى بإحالة الدعوى إلى

التحقيق لإثبات حقيقة المقد موضوع النزاع إن
كان وصية أو يما منجزا وكان الإثبات بالبيئة
في ذاته غير منازع في جوازه قانونا ، فلا على
المحكمة إن هي أغفلت تدوين ما قدمه الخصوم
من أدلة على لزوم التحقيق ويكون حقا التمسك
بإغفال ذلك الحكم ذكر ما تمسك به المشتري
من حجج على أن المقد المذكور كان منجزا
لا مضافا إلى ما بعد الموت .

٢ - الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩
مرافعات بشأن البيانات التي يجب تدوينها في
الحكم ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال
به البطلان ، فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة
الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم
في ثانيا أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها .

٣ - متى كان الطاعن لم يتمسك في تقرير
الطعن بما ينهه على الحكم لخلوه من بيان
« مكان المحكمة » التي أصدرته فلا يجوز له
التمسك به بعد ذلك في مذكرة الشارحة عملا
بالفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ مرافعات ، كما
أنه لا يترتب البطلان على إغفال هذا البيان في
الحكم الصادر في الدعوى متى كان قد ذكر
فيه اسم المحكمة التي أصدرته .

٤ - نفي الطاعن على التحقيق لحضور
أحد الخصوم فيه بعد انتهاء خصومته في الدعوى
وكذلك ما يسيبه على الحكم من خطأ في حساب
نصيب الورثة المحكوم لهم به . - هذا التي

يكون جديدا متى كان لم يرد بتقرير الطعن .
ولا يجوز للطاعن التمسك به بمذكرة في مذكرته
الشارحة .

٥ — متى كان الثابت من الحكم الصادر
بنقض الحكم الاستثنائي الأول أنه نقض هذا
الحكم نقضا كليا للقصور في التسيب اذ لم يرد
على طلب التحقيق وأحال القضية الى محكمة
الاستئناف لتحكم فيها من جديد ، فإنه يكون
لمحكمة الاحالة أن تسلك في الحكم في الدعوى
ما كان جائزا لما قبل اصدار الحكم المنقوض
ولما أن توجب طلب التحقيق وأن تأمر بالتحقيق
من تلقاء نفسها متى رأت في ذلك فائدة لظهور
الحقيقة ما دام القانون يسمح بالاثبات بالبيئة .

٦ — مادام قد ثبت لمحكمة الموضوع أن
التصرف الحاصل من المورث لم يكن بيعا منجزا
وأن المقصود به هو الوصية فلا ينشئ عن ذلك
أن يكون العقد قد صدر من المورث وهو في
تمام أهليته وفي غير مرض الموت .

المسألة

«... حيث إن الطعن بني على خمسة أسباب
يتمتع الأول منها في أن الحكم الصادر
بتاريخ ٢٨ من يناير سنة ١٩٥١ بإحالة الدعوى
إلى التحقيق مشوب بالبطلان ، ذلك أنه لم
يضمن شيئا من الأدلة القانونية ولا الحجج
الواقعية التي استند إليها الطاعنون فيما تمسكوا
به من أن العقدين موضوع النزاع هما عقدا بيع
منجز لصدورهما في حالة صحة البائع وأهليته

للتصرف ولأن إدارته للاعيان المبيعة بعد
البيع كانت بالنيابة عن الطاعنين باعتباره ولنا
شرعا على أولاده القصر المشتريين وزوجا
للطاعنة الأولى ووكيلا عنها بوكيل ضمني
أوجده العرف ولأن العقدين سجلتا في حياته
ونقل التكليف بأسماء المشتريين وإذا أغفل
الحكم ذلك يكون قد وقع بإطلاعا عملا بالمادة
٣٤٩ من قانون المرافعات ، وأضاف الطاعنون
إلى هذا النعي في مذكرتهم الشارحة أن الحكم
المطعون فيه قد خلا من بيان مكان المحكمة
التي أصدرته بشارع فؤاد ولا يغنى عن ذلك
ذكر اسم المحكمة بأنها محكمة استئناف القاهرة .
« وحيث إن هذا السبب مردود بأن
المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات وإن أوجبت
أن يتضمن الحكم بيانات معينة من بينها
« خلاصة ما استند إليه الخصوم من الأدلة
الواقعية والحجج القانونية » إلا أنه يعمى
لاعتبار هذا البيان جوهريا يترتب على إغفاله
البطلان أن يكون الحكم قد فصل في النزاع
الذي قدمت بصدد هذه الأدلة الواقعية
والحجج القانونية فلا نحل للتخذي بما توجبه
في هذا الخصوص المادة ٣٤٩ مرافعات إذا
كان الحكم لم يفصل في خصومة بل كان
بأمر بإجراء من إجراءات الاثبات دون
البت في نزاع موضوعي تردد بين الطرفين —
ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا بإجراء
من إجراءات الاثبات إذ قضي بإحالة الدعوى
إلى التحقيق لاثبات حقيقة العقدين موضوع
النزاع إن كانا وصية أو بيعا منجزا وكانت
المادة ١٩٠ من قانون المرافعات تنص على أن
« للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالتحقيق
في الأحوال التي يجيز القانون فيها الاثبات

النائب من عدم الرد على طلب الخصوم
الاحالة إلى التحقيق فكان يجب أن ننظر المحكمة
في هذا الطلب ونقضى برفضه احتراماً للحكم
السابق.

وحيث إن هذا السبب مردود بما قضت
به المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات من أنه إذا
نقض الحكم لأي سبب من الأسباب غير
مخالفة قواعد الاختصاص تمحل القضية إلى
المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه « لتحكم
فيها من جديد بناء على طلب الخصوم » مما
مفاده أن نقض الحكم يترتب عليه اعتباره
كأن لم يكن وإعادة الخصومة إلى ما كانت
عليه قبل إصداره فتشمل كل أجزاء الدعوى
إذا كان القرض كلياً ويكون لمحكمة الاحالة
في تحقيق الدعوى ووسائل الحكم فيها ما كان
لها من ذلك قبل إصدار الحكم النقوض غير
مقيدة إلا « بأن تتبع حكم محكمة النقض في
المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة »
طبقاً للفقرة الثانية من المادة سالفة الذكر فتى
كان الثابت من الحكم الصادر بنقض الحكم
الاستثنائي الأول أنه نقض هذا الحكم نقضاً
كلياً للقصور في السبب إذ لم يرد على طلب
التحقيق وأحال القضية إلى محكمة الاستئناف
لتحكم فيها من جديد فإنه كان لمحكمة الاحالة
أن تسلك في الحكم في الدعوى ما كان جائزاً
لها قبل إصدار الحكم النقوض — لا كان
ذلك و كان للمحكمة أن تجيب المطعون عليهم
إلى ما طلبوه من التحقيق كما كان لها أن تأمر
بالتحقيق من تلقاء نفسها متى رأت في ذلك
قائلاً لإظهار الحقيقة ما دام القانون يسمح
بالاثبات بالبينه كما هو الحال في الدعوى فإن

بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة «
بما مؤداه أن للمحكمة في ذلك سلطة تقديرية
غير مقيدة بما يقدمه الخصوم من أدلة واقعية
أو حجاج قانونية مغنية عن التحقيق طالما أن
الاثبات بالبينه في ذاته عي منازع في جوازه
قانوناً ، كما هو الحال في الدعوى ، فلا على
المحكمة إن هي أغفلت تدوين ما قدمه الخصوم
من أدلة على عدم لزوم التحقيق ، ويكون
عقياً ما يتمسك به الطاعنون من اغفال الحكم
التمهيدى المطعون فيه ذكر ما تمسكوا به من
حجج على أن العقدين موضوع التحقيق
كانا منجزين لا مضافين إلى ما بعد موت
الموثر... أما ما جاء بمذكرة الطاعنين الشارحة
من نعى على هذا الحكم خلوه من بيان
« مكان المحكمة » فهو نعى غير مقبول إذ
لا ينطوى هذا النعى على سبب من الأسباب
البيينة على النظام العام ولم يتمسك به الطاعنون
في تقرير الطعن فلا يجوز لهم التمسك به بعد
ذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ من
قانون المرافعات ، هذا فضلاً عن أن بيان
مكان المحكمة ليست له أهمية جوهرية في هذا
الحكم بعد بيان اسم المحكمة فلا يترتب على
اغفاله البطلان .

وحيث إن السبب الثاني يتحصل في أن
الحكم الصادر في ٢٨ من يناير سنة ١٩٥١ قد
خالف القانون إذ أحال الدعوى إلى التحقيق
للاثبات أن التصرف كان مضافاً إلى ما بعد
موت المورث في حين أن الثابت بأسباب الحكم
الاستثنائي الأول المحكوم بنقضه يتناقض مع
ذلك ويدل على أن التصرف كان منجزاً ولم
يمكن نقض هذا الحكم تكملياً لمحكمة الاستئناف
بإحالة الدعوى إلى التحقيق بل لسد القصور

الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون في شيء .

« وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم الصادر في موضوع الاستئناف بتاريخ ٢٥ من مايو سنة ١٩٥٢ جاء بإطلا لعدم استيفائه البيانات التي أوجبتها المادة ٣٤٩ من قانون المرافعات ، ذلك أنه لم يذكر شيئا مما تمسك به الطاعنون من الأدلة القانونية والحجج الواقعية والمستندات المقدمة منهم كمحضر الجرد وغيره ولا شيئا من أسانيد الحكم الاستئنافي السابق مما ارتكبتوا إليه لاثبات أن العقدين موضوع النزاع كانا عقدي بيع منجز وأن وضع يد المورث على الأعيان المبيعة وإدارتها كان بالنيابة عن الطاعنين باعتباره ولها شرعا على أولاده القصر وزوجا لوالدتهما المشترية معهم .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأنه فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد أثبت « أن المستأنف ضدها (الطاعنة الأولى) طلبت رفض طلب الإحالة على التحقيق ورفض الدعوى » وأشار في هذا الصدد إلى « مذكرتها رقم ٩ دوسيه الاستئناف » المشتملة على أسانيدها فإن خلاصة أدلة الطاعنون متضمنة في الواقع فيما اشتمل عليه الحكم من بيان النقطة التي انحصر فيها الخلاف بين طرفي الخصومة وهي حقيقة العقدين المتنازع عليهما إن كانا بيعا منجزا كما قال الطاعنون أو وصية كما ذهب المطعون عليهم وبما أثبتته المحكمة من سبق قضاء محكمة الاستئناف بتاريخ ٢٨/١/٥١ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفي ما تمسك به كل من الطرفين عن حقيقة التصرف الصادر من المورث .

بالعقدين موضوع النزاع وهو ما انتهى إليه رأي محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية لمعرفة الحقيقة في أمر العقدين المشار إليهما . ثم خلصت إلى اعتبارهما وصية مستندة إلى أسباب سائغة ألت بوجوده دفاع الطاعنين وردت عليها . ولما كان الترتيب الوارد في المادة ٣٤٩ مرافعات بشأن البيانات التي يجب أن تدون في الحكم ليس ترتيبا حتميا يترتب على الإخلال به البطلان فيجوز أن تورد المحكمة الأدلة الواقعية والحجج القانونية التي استند إليها الخصوم في ثبوت أسباب الحكم التي تكفلت بالرد عليها - لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد شاب البطلان .

« وحيث إن السبب الرابع يحصل في أن الحكم الموضوعي للمطعون فيه شاب قصور في التسيب وخطأ في الاستنتاج ذلك أن ما ذكره الحكم عن أقوال الشهود لا يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من أن العقدين قصد بهما الوصية بل يصح القول بأن الشهود قد شهدوا لمصلحة الطاعنين لأن وضع يد المورث على الأعيان المبيعة لم يكن منكورا بل كان طبيعيا باعتباره زوجا للطاعنة الأولى ووليا شرعيا على أولاده القصر المرزوقين له منها - كما أن المورث لم يبيع في سنة ١٩٣٧ للطاعنين فقط بل باع أيضا ١٣ ف لميخائيل بك اسطفانوس مما يدل على أنه لم يقصد إثارة الطاعنين وحرمان باقي الورثة ويدل على ذلك أيضا أنه ورث عن ابنه مجدى ٢ ف و ١٢ ط وقد ظلت في ملكيته حين وفاته ، ولو قصد تخصيص الطاعنين بكل ما يملك لتصرف لهم

في هذا القدر أيضا... وأضاف الطاعنون إلى ذلك في مذكراتهم الشارحة أنهم ينعون على التحقيق بحضور الدكتور عثمان محمد أمين فيه رغم انتهاء خصومته في الدعوى كما ينعون على الحكم خطأ في حساب نصيب المطعون عليهم الذي قضى لهم به في الأطنان.

وحيث إن هذا السبب مردود بما قاله الحكم المطعون فيه من « أن المحكمة تستخلص من مجموع أقوال شهود الإثبات والنفي ثبوت الوقائع الثلاث الآتية : أولا - أن المورث استمر بعد صدور عقدي البيع منتفعا بالأطنان والمنزل وما كينة الطحين لحن وفاته وهذه الواقعة لم تعترض المستأنف عليها الأولى (الطاعنة الأولى) على ثبوتها وإن كانت تدعى أن انتفاع المورث إنما كان بصفته وكيلًا عنها ووليا على أولاده القصر . ثانيا - أن المستأنف عليها الأولى لم تدفع على خلاف ما هو ثابت بالعقدين ثمنًا للأعيان المبيعة ذلك أن شهودها لم يقرر أحد منهم أنها كانت تملك مالا يتناسب مع ثمن الأطنان كما ورد بالعقدين وإذا صح ما ورد على لسان أحد الشهود من أن والدها كان يملك ألفي جنيه فانه لم يكن يخصها في هذا المبلغ سوى حصة بقدر الثمن فقط . ثالثا - أن المورث تصرف بعد صدور العقدين تصرف للمالك في جزئه مما كان قد بيع منه بمقتضى هذين العقدين ولا نعتقد المحكمة بما قرره الشاهد أبو زيد محمد أبو زيد في تعليل سبب تحرير عقد التبرع باسم المورث وذلك لأن الزوجة لم تخصص في كل من العقدين بنصيب محدد ولا يمكن القول

مع عدم التخصيص بأن المورث تبرع بجزء من نصيبها ولأنه كان في استطاعة هذا المورث (التبرع) بجزء من الأطنان بصفته ولما على أولاده القصر إذا صح أنه كان قد قصد تملكهم كل الأعيان تملكًا منجزًا ، وحيث إن هذه الوقائع الثلاث مجتمعة تدل على أن المورث لم يقصد بصدور العقدين منه إلا أن يكون التملك مضافًا إلى ما بعد موته ، ويؤيدها أن الثابت من المستندات المقدمة من المستأنفين بملف هذا الاستئناف رقم ١٧ رخصة ما كينة الطحين بقيت حتى وفاة المورث باسمه وأن إذن إدارة هذه المالكينة كانت تنتهي مدته في أول أبريل سنة ١٩٣٩ لم يتخذ أي إجراء سواء من ناحية المشتري أو من ناحية المورث نحو تجديد بده باسم هؤلاء المشتري وأنه يستفاد من الحكم الصادر من محكمة جنابات مصر بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٣٩ في القضية رقم ١٢٢٢ العباط سنة ١٩٣٩ أن المورث كان قد أجر جزءا من المنزل لمكتب تفتيش الصحة بناحية مزغونة واختلس ساعي مكتب الصحة قيمة إيجار المكتب عن المدة من أكتوبر لغاية ديسمبر سنة ١٩٣٨ وعن شهر يناير سنة ١٩٣٩ وأن المورث كان هو الذي يتسلم الإيجار باعتباره مالك المنزل وهذه المدة لاحقة لتاريخ صدور عقد البيع عن المنزل سنة ١٩٣٧ وحيث إنه لا يعترض على ثبوت هذه النية بأن العقدين سجلا أثناء حياة المورث ونقل التكليف باسم المشتري وذلك لأن التسجيل في جداوله غير منتج في نفي الصورية عن العقد المسجل ولأن تسجيل العقدين المطعون فيهما لم يقترن بأي عمل إيجابي من جانب المستأنف عليها الأولى

بصفته الشخصية يدل على ظهورها بمظهر المالك للاعيان البيعة إليها — وهذا الذي قرره الحكم هو استخلاص سائق مما شاهده الشهود وله أصله الثابت في التحقيق وفي المستندات المقدمة في الدعوى ويؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها من أن العقدين المتنازع فيهما قصد بهما الوصية ولم يكن بالحكم حاجة بعد ذلك إلى تتبع الطاعنين فيما أناروه من نقاش حول أمور غير جوهرية ولا مؤثرة في النتيجة التي خلص إليها ما دامت أسباب الحكم كافية لحمل هذه النتيجة ويكون كل ما أناره الطاعنون في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير الأدلة الموضوعية مما تستقل به محكمة الموضوع ، أما ما يأخذه الطاعنون على التحقيق من حضور الدكتور عثمان محمد أمين فيسه بعد انتهاء خصومته وما يعيبونه على الحكم من خطأ في حساب نصيب المظلمون عليهم الذي قضى لهم به فهو نقي جديد لم يرد به تقرير الطعن ولا يتصل بالنظام العام فلا يجوز التمسك به بعد ذلك عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات .

« وحيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم للمظلمون فيه أخطأ في تكييف العقدين ، ذلك أن التصرف صدر بهما من المورث وهو في صحته وتام أهليته وكانت وفاته بعد العقد الثاني بنحو سنة ونصف وقد استوفى العقدان أركان البيع المنجز وليس في القانون ولا في الشرع ما يحرم على إنسان أن يبيع لزوجته أو أولاده ما دام البيع غير حاصل في مرض الموت فلا محل للقول رغم ذلك بأن التصرف كان وصية .

« وحيث هذا إن السبب مردود بما حصله الحكم في أسباب سائفة من أن التصرف الحاصل بالعقدين لم يكن بيعاً منجزاً — على ما سلف بيانه في الرد على السبب السابق — ولا يفي عن ذلك أن يكون العقدان قد صدرا من المورث وهو في تمام أهليته وفي غير مرض الموت ما دام قد ثبت لمحكمة الموضوع أن المقصود بهما هو الوصية .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعيناً رفضه .

(القضية رقم ٣٢١ سنة ٢٢ ق بالهيئة السابقة) .

٣١٠

٢٦ أبريل سنة ١٩٥٦

١ — إفلاس . سورية . قض . طعن . الصفة في الطعن . رفع المظلمون عليه الدعوى باستحقاق محل اشتراء من المقلص في فترة الرية واختصاص الطاعن باعتباره الدائن طالب الإفلاس الذي استصدر أمر وضع الأحتام على ذلك المحل . دفع الطاعن بصورية مقصد البيع وإخفائه في دفاعه . سقه في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى . الاحتجاج بعدم تحقيق دين الطاعن في دعوى الاحتقاق المذكورة . لا محل له .

ب — إفلاس . محكمة الموضوع . بطلان العقود التي تعدد بمقابل في فترة الرية . جوازي . سلطة محكمة الموضوع في تقدير ظروف التصرف . م ٢٢٨ | ١ تجاري .

ج — إفلاس . بيع محلات تجارية . بيع حاصل من المقلص في فترة الرية . التعدي بأحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ للقول بعدم سريان هذا البيع في حق دائي البائع . لا محل له .

د — انكار التوقيع . دفاع . محكمة الموضوع . كفاؤها بوثائق الدعوى ومستنداتها لتكوين طبعيتها في شأن صحة الإضاء . عدم التزامها بإجراء تحقيق أو مضاهاة . المادة ٢٦٢ مرافعات .

المبادئ القانونية

١ - متى كان المطعون عليه قد رفع الدعوى باستحقاق الحل الذي اشتراه من المقلس في فترة الربية واختصم الطاعن في الدعوى باعتباره الدائن طالب الافلاس الذي استصدر الأمر بوضع الأختام على ذلك الحل فدفع الطاعن بصورية عقد البيع ولكنه أخفق في دفاعه ولم يتابع وكيل الدائنين السير في الدعوى ولم يطعن في الحكم ، فانه يكون للطاعن وهو أحد الدائنين أن يطعن فيه إذ لكل صاحب مصلحة أن يطعن بالصورية وهي مغايرة لدعوى البطلان المنصوص عليها في المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ تجازى والدعوى البوليصة . ولا محل للاحتجاج في دعوى الاستحقاق المذكورة بعدم تحقيق دين الطاعن وعدم جواز اشتراكه في أى حماية من عمليات التفليسة إذ الطاعن لم يرد الاستثثار بمال من التفليسة بل قصد ابقاء العقار ضمن مال المقلس لصورية عقد البيع وذلك لصالح جميع الدائنين .

٢ - بطلان العقود التي تعقد بمقابل بعد الوقوف عن دفع الديون وقبل صدور الحكم بإشهار الافلاس طبقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ٢٢٨ تجازى هو بطلان جوازي . وقد أعطى المشرع للمحكمة الموضوعية سلطة تقدير ظروف التصرف .

٣ - لا محل للتحدى بأحكام القانون

رقم ٢١ سنة ١٩٤٠ لقول بعدم سريان البيع الحاصل من المقلس في فترة الربية في حق دائني البائع إذ أن هذا القانون إنما قصد به ضمان حق البائع في حالة عدم استيفاء المتبقي له من الثمن .

٤ - المحكمة غير ملزمة بإجراء أى تحقيق أو مضاهاة في حالة انكار الامضاء اذا ما رأت أن وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها في شأن صحة الامضاء عملا بنص المادة ٢٦٢ مراقبات .

المحكمة

د ... حيث إن المطعون ضده الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلا لرفعه من غير ذي صفة ؛ ذلك أن الطاعن يبنى طعنه على أن الحكم المطعون فيه قد خالف نص المادة ٢٢٧ تجازى مع أن دعاوى البطلان المبنية على المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ وما بعدها والتي ترفع بخصوص العقود التي تبرم في فترة الربية هي دعاوى من حق السنديك وحده ولا يجوز للسنديك رفع هذه الدعاوى إلا بعد أن يرخص له بذلك من مأمور التفليسة ، كما أن الطعن مرفوع من الطاعن بصفته دائنا في التفليسة مع أنه منذ صدور حكم الافلاس لم يتقدم بطلب لتحقيق ديونه طبقا للبواد ٢٩٠ و ٢٩٧ و ٢٩٨ وما بعدها من قانون التجارة ، فليس له صفة في التفليسة ولا يجوز له الاشتراك في أى عملية من عملياتها عملا بنص المادة ٣٠٩ تجازى ومن ثم لا يحق لرفع هذا الطعن .

د وحيث إن هذا الدفع مردود بان الدعوى لم ترفع من الطاعن ابتداءً بل أنها

إزاء هذا النص الصريح أن تقضي بطلان عقدي البيع إذ أنهما صدرا بعد فترة الرية بأكثر من ثمانين يوما، وما سجله الحكم من أن المدين قدم سندات الخالصات فلا محل للشك في صحة عقد البيع والانسحاق وراء تشكيك أمين مرمى في صحته — فيه مخالفة صريحة للقانون — كما أن البيع تم بطريق الخفاء وذلك مخالف لما يقضى به القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ الخاص ببيع المحلات التجارية.

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه دفع بطلان العقدين استنادا للمادة ٢٢٧ تجارى فلا محل للقول بأن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيقها وحقيقة الأمر أن الدعوى رفعت من المطعون عليه الأول وقد طلب فيها الاعتراف له بملكية المتجرين واختصم في الدعوى الطاعن الذي دفع بصورية العقدين وقد بحثت المحكمة هذا الدفع وأثبتت بأسباب سائغة أنه على غير أساس والمادة التي كان يمكن تطبيقها في هذه الدعوى بعد أن ثبت أن العقدين جديان وعقدا بمقابل هي المادة ٢٢٨/١ تجارى التي تنص على أن العقود التي تعقد بمقابل بعد الوقوف عن دفع الديون وقبل صدور الحكم بإشهار الافلاس يجوز الحكم بطلانها فالبطلان في هذه الحالة جوازى وقد أعطي المشرع للمحكمة الموضوعية سلطة تقدير ظروف التصرف بمقابل — وقد اعتبرته المحكمة عقدا جديا بمقابل وأجازته — أما النعي على الحكم بمخالفة القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ لمردود بأن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بطلان البيع لعدم اتخاذ الاجراءات متى رسمها

رفعت من المطعون ضده الأول ووجهها إلى الطاعن الذي دفع الدعوى بصورية عقدي البيع لا بطلانها طبقا للمادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ تجارى كما أدخل في الدعوى وكيلي الدائنين، فالطاعن قد اختصم في الدعوى وقد وجهت إليه باعتبار الدائن طالب الافلاس الذي استصدر الأمر بوضع الاختام على المحلين المطالب بملكيتهما وهو الذي قام بالدفع في الدعوى فإذا أخفق في دفعه ولم يتابع وكيل الدائنين السير في الدعوى ولم يطعن في الحكم فالطاعن وهو أحد الدائنين أن يطعن فيه ، إذ اسكل صاحب مصلحة أن يطعن بالصورية وهي مغايرة لماوى البطلان المتصوص عليها في المادتين ٢٢٧ و ٢٢٨ تجارى ، والدعوى البوليسية التي تطرق الحكم إلى بحثها — أما الاحتجاج بعدم تحقيق دين الطاعن فليس محله دعوى الاستحقاق الحالية والطاعن لم يرد الاستئثار بمال من التفليسة بل قصد إبقاء المحلين ضمن مال التفليس لصورية عقدي البيع اللذين يستند إليهما المطعون ضده الأول وذلك لصالح جميع الدائنين ، ومن ثم يكون الدفع على غير أساس ويتمين رفضه .

« ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

« ومن حيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب يحصل أولها : في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ أن المادة ٢٢٧ تجارى تقضى بطلان تصرفات المدين مثل الصرع أو الوفاء قبل حلول الأجل في فترة الرية — ولا يعد بها بالنسبة لروكية المداينين فكان الواجب على محكمة الاستئناف

القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠، على أنه لا محل للتعدي بأحكام هذا القانون للقول بعدم سريان هذا البيع في جنى دائنى البائع إذ أن هذا القانون إنما قصد به ضمان حق البائع في حالة عدم استيفاء المتبقي له من الثمن .

« ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون ذلك أن الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٠ سنة ١٩٤٨ كلفى مصر الذى قضى بإفلاس نقولا كافولا كوس أصبح نهائيا حائزا لقوة الشيء المحكوم فيه وقد صدر في مواجهة المطعون ضده الأول إذ ثبت حضوره في محضر جلسة الإفلاس وقد أهدر الحكم المطعون فيه حججه بأن أثبت في أسبابه بأن المفلس برئ من الديون وذلك على خلاف الثابت في حكم الإفلاس .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يقرر براءة ذمة المفلس ولم يكن بصدد تحقيق ديون وكل ما أورده الحكم كان لبيان أوجه التبصر في الثمن الذى دفع للمتجرين وهو ما استلزمه بحث الدفع بصورية عقدي البيع وقد خلص من بحثه إلى القول بأن البيع حقيقي لا صوري وإن تم أحد المحلين سدد لدائنى المفلس الذين قبلوا التنازل عن ٨٠٪ من ديونهم ووقعوا اتفاقا بهذا المعنى ومن بينهم أمين مرمى الأمير « الطاعن » يؤيد ذلك الشهادة المؤرخة ١٩٤٨/١٠/٣١ المحررة من المحامي بانتوش الذى تولى هذه العملية ومستندات تخالص الدائنين المرافقة لتلك الشهادة ، كما سدد ثمن الحبل الثانى للموردين ودائنى الشركة ثم

وزع الباقي بين الشركاء فالحكم المطعون فيه لم يتعرض لحقوق دائنى المفلس إلا بقدر ما استلزمه بحث دفع الطاعن من أن عقدي البيع صوريان وقد قرر صراحة أن تحقيق الديون ليس مجالها هذه الدعوى .

« ومن حيث إن السبب الثالث يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان في الاجراءات وخذلان في التسيب إذ أن المحكمة مع إنكار الطاعن لامضاء الموقع بها على عقد الاتفاق قد قارنتها بامضائه للموقع بها على الشيك الصادر لمصلحة المسترد ثم خلصت إلى أن إنكاره للامضاء ظاهر البطلان وكان أولى بها أن تعين خيرا لاجراء امضاهاة لأن تجرى للمضاهاة بنفسها دون أن تذكر في أسباب حكمها كيف أجرت المضاهاة .

« ومن حيث إن هذا السبب مردود بأن المحكمة رأت في جردود سلطتها بعد أن قارنت الامضاء التى أنكرها الطاعن بالامضاء الموقع بها على الشيك أن المنازعة ظاهرة البطلان والمحكمة غير ملزمة باجراءات تحقيق أو مضاهاة إذا مارأت أن وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لتكوين عقيدتها في شأن صحة الامضاء وذلك عملا بنص المادة ٢٦٢ مرافعات .

« ومن حيث إن السبب الرابع يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد خالف الثابت في الأوراق إذ أن الثابت بحكم الإفلاس أن المفلس مدين للطاعن بمبلغ ١٢٨٠ جنيهها بموجب ٢١ سنداً إلا أن الحكم المطعون فيه خالف ذلك وذكر أن الدين الصحيح مقداره ٢٠٠ جنيه وهو مسدد وأما باقي السندات

وقيمتها ٦٠٠ جنيه فقد حررت على سبيل التواطؤ في حين أن مجموع الدين ١٢٨٠ جنيها بدليل أن المطعون عليه أودع أمانة مقدارها ١٣٠٠ جنيه على ذمة فتح المتجرين .

« ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قال في هذا الشأن « ومن حيث إنه وإن نازع أمين مرسى الأمير في صحة الامضاء الموقعة منه على عقد الاتفاق إلا أن مجرد مقارنتها بامضائه الموقع بها على الشيك الصادر لمصلحة المسترد تبين أن ادعاءه ظاهر البطلان كما أن عدم وجود مخالفة منه عن ديونه المزعومة يفسر ما قرره المجلس كوفولا كوس أثناء استجوابه أمام هذه الهيئة من أن جميع ديون أمين مرسى الأمير كانت مائتة جنيه دفع منها ١٣٠ جنيها وأعاد له شيكين كان حررها له أمين مرسى لصالح المجلس ، أما باقي السندات وقيمتها ٦٠٠ جنيه فقد حررت على سبيل التواطؤ بينهما لقصد الحصول على قيمتها بطريق الخصم وليس هذا مجال تحقيق تلك الديون لأن إجراءات هذا التحقيق المنصوص عنها في المواد ٢٨٨ تجارى وما بعدها لم تتبع من قبل أمين مرسى وإنما المهم في الدعوى

الحالية بيان ما إذا كانت البيع تم صوريا أم لا وبين مما تقدم بأن الحكم المطعون فيه وإن كان قد أثار الشك في ديون الطاعن إلا أنه أعقب ذلك بقوله إن هذه الدعوى ليست مجالاً لتحقيق ديون المجلس وأن البحث في الديون وما سدد منها إنما اقتضاه تحقيق الدفع بالصورة ومن ثم يتعين رفض هذا السبب .

« وحيث إن السبب الخامس يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مشوب بالقصور إذ أنه وقد ألغى الحكم الابتدائي لم يرد على ما أورده من حجج وبراهين .

« وحيث إن هذا السبب مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد وقائع الدعوى ومرد أسبابا سائفة جعلها أساسا لحكمه وما انتهى إليه من أن البيع جدي لا صوري ثم تناول أسباب الحكم الابتدائي ورد عليها بما يفند ما . « ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه » .

(القضية رقم ٣٥٦ سنة ٢٢ ق رئاسة وعضوية السادة الأساتذة عبد العزيز محمد رئيس المحكمة ومحمد عبد الرحمن يوسف وأحمد قوشة ومحمد متولى متلو وإبراهيم مهنا يوسف المستشارين) .

قضاء الأحوال الشخصية

٣١١

محكمة استئناف القاهرة

٢٠ يونيو سنة ١٩٥٦

١ - طلاق . العريضة الاسرائيلية هي الواجبة التطبيق في حالة زوج فرنسي من أصل جزائري متزوج من اسرائيلية تدعى أنها مصرية عند زواجها به .

ب - سكن شرعي للزوجة . استتجار الزوج مسكنا لا يؤتمنه ويتركه خاليا . لا يعتبر مسكنا شرعيا .

المبادئ القانونية

١ - الشريعة الموسوية هي الواجبة التطبيق في دعوى الطلاق التي يرفعها فرنسي اسرائيلي من أصل جزائري على زوجته الاسرائيلية التي تدعى أنها كانت مصرية عند زواجها به - ذلك لأن القانون المصري - وهو عبارة عن نظام مركب أي متعدد الشرائع في مسائل الأحوال الشخصية - ينص على تطبيق القانون الداخلي الواجب التطبيق في مصر نزولا على حكم المادة ٢٩ من القانون المدني وتكون الشريعة الموسوية هي الواجبة التطبيق - على أن الشريعة الموسوية تكون هي أيضا الواجبة التطبيق لو اتبعنا قانون جنسية الزوج وقت الطلاق (المادة ١٣ فقرة ٢) لأن الزوج وهو فرنسي من أصل جزائري تحكم أحواله الشخصية . القانون التطليقي للجزائر الصادر في

٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ الذي ابقى للمواطن الجزائري الذي لم يتنازل صراحة عن التمسك بقوانين أحواله الشخصية خاضعا لأحكام شريعته وبالرجوع إلى عقد الزواج يتبين أن الزوج - على العكس - قد تمسك صراحة بأحكام شريعته .

٢ - متى تبين أن الزوج استأجر منزلا . لا حرصا على استئناف الحياة الزوجية وإنما لكي يهرب من حكم النفقة . فهو لم يؤث هذا المنزل . ولم يسكن فيه بل تركه خاليا .

المحكمة

« من حيث إن النزاع الحالي خاص بدعوى طلاق رفعت من المستأنف وهو فرنسي الجنسية من أصل جزائري ضد زوجته المستأنفة عليها والطرفان يعتنقان الشريعة الاسرائيلية ، وسواء أكانت الزوجة مصرية وقت انعقاد الزواج على حد قولها أو لم تكن كذلك فإن أحكام الشريعة الاسرائيلية دون غيرها هي التي يجب أن تطبق ذلك لأنه في الحالة الأولى يسري القانون المصري طبقا للمادة ١٤ من القانون المدني ، ولما كان القانون المصري عبارة عن نظام قضائي مركب أي متعدد الشرائع الداخلية الخاصة بالأحوال الشخصية طبقا للمادة ٢٩ من القانون الداخلي هو الذي يحدد أي شريعة يجب تطبيقها كما نصت المادة ٢٩ مدني ، ولما

وظلا كذلك إلى أواخر شهر أغسطس سنة ١٩٥١ حيث انسحب الزوج من الحياة الزوجية المشتركة من غير مبرر معقول وأقام في منزل أبويه وان الزوجة حرصا منها على استدامة العلاقة الزوجية سعت إليه حيث يقيم بمنزل والديه فصدها أبواه عنه ، وقد وسطت الزوجة بعض الأصدقاء لوالدي الزوج فكان الأبوان يمانعان في إقامتها مع زوجها في منزلها وقد شهد بما يفيد ذلك موريس شيمس أحد شهود الزوج ، ولا يجدي الزوج التصديق عن المسكن الذي استأجره في ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ وأن الزوجة رفضت أن تقيم معه فيه عندما دعاها إلى ذلك بخطابه المؤرخ ٢٨ من يوليو سنة ١٩٥٣ ، وبأنداز في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٣ ، لا يجدي التصديق عن ذلك لأنه استأجر ذلك المسكن لحرصها منه على استئناف الحياة الزوجية وإنما ليدرا عن نفسه حكم النفقة ولا ادل على ذلك من أنه قد تركه خاليا ولم يسكن فيه ولم يهيئه بما يلزم من الاناث التي تجعله صالحا للاقامة فيه ، وقد شهدت والدته الزوج بما يفيد هذا المعنى ، فنزل هذا حاله لا يعتبر سكنا شرعيا تجدد الزوجية في ظلالة راحتها ولا يعتبر اعراض الزوجية عنه نشوزا ، إذ أن الشرع قد ألزم الزوج في المادة ١٢٢ من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للاسرائيليين بأن يعد زوجته مسكنا شرعيا بما يلزمه من الاناث بقدر حالته ولا اعتبار لما ذهب إليه الزوج من أن زوجته قد رفضت الاقامة معه في ذلك المسكن حتى يوقع لها على شروط أبي قبولها لما استشعره من أنها تنطوي على أمتيانه لكرامته ، لا اعتبار لذلك لأن الزوجة إنما

كان الزوجان يعتنقان الشريعة الاسرائيلية وهي في الواقع الشريعة التي فهمما انهما يخضعان لها إذ لجأ إلى عقد زواجهما في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ بالمحاكمة الاسرائيلية بمصر فان أحكام تلك الشريعة هي الواجبة التطبيق ، وفي الحالة الثانية يكون قانون جنسية الزوج وقت الطلاق هو الواجب التطبيق وفقا لنص المادة ١٣ مدني ، والزوج فرنسي الجنسية ومن أصل جزائري والقانون الذي يطبق في الجزائر في مثل هذه الأحوال هو الشريعة الموسوية طبقا للقانون التنظيمي للجزائر الصادر في ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٤٧ والذي أبى المواطن الذي لم يتنازل صراحة عن التمسك بقوانين أحواله الشخصية خاضعا لأحكام شريعته — وهنا قد تمسك الزوج بأحكام الشريعة الموسوية عند عقد زواجه بالمحاكمة كما جاء بالمستخرج الرسمي الصادر من القنصلية الفرنسية في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ .

ومن حيث إن الحكم المستأنف إذ قضى برفض طلب الطلاق قد بني على أسباب سائغة استمدتها المحكمة الابتدائية من أحكام الشريعة الاسرائيلية ومن التحقيق الذي قامت به وقد استعرضت تلك المحكمة الأسباب التي استند إليها المستأنف ثم أقامت قضاءها برفض طلب الطلاق على ما استظهرته بحق من الأدلة السائغة التي تضمنها الحكم المستأنف فان الثابت من ظروف هذا النزاع وملابساته التي استعرضتها محكمة أول درجة أن الزوجة لم تخطئ ، وأن الزوج هو الذي أخطأ ، ذلك أن الزوجين قد أقاما سويا منذ زواجهما في ١٢ من يونيو سنة ١٩٤٩ بمنزل والدته الزوجة

بذاته علي سوء خلق الزوجة وما كانت تستطيع هذه الأخيرة منهم من التردد على المنزل نظرا لأنها لا تقيم فيه بمفردها وليس لها السلطة الكاملة عليه وكان الأجدد بالزوج أن يهيء لزوجته مسكنا شرعيا خاصا دره لما يدعيه من ضرر لتردد هؤلاء الأشخاص .

ومن حيث إنه عن طلب حضانة الطفل فان المادة ٣٩١ من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للاسرائيليين تنص على أن الأم أولى بحضانة الولد حتى يكمل ست سنين وبالتبني حتى تزوج ، وتقرر المادة ٣٩٢ من ذات الكتاب على أنه تنقل الولاية إلى الرجل إذا كان من حالة الأم ما يدعو إلى ذلك ، وهنا لم يكمل الولد ست سنين لأنه قد ولد في ٥ من أغسطس سنة ١٩٥٢ والأم أهل للحضانة إذ أن الواضح من الأوراق أنه لم يسمع عنها ما يريبها وليس في سلوكها ما يشينها وتخرج من بيتها كما تخرج السيدات عادة وأما محضر البوليس الذي ضبط بناء على شكواه فلا يدل إلا على أن حالة الطفل أخذته معها في رحلة لرأس البر ثم صحبها إلى الاسماعيلية حيث تقيم ليضي معها بعض الوقت .

ومن حيث إنه عن طلب النفقة فان الحكم المستأنف إذ قضى بالزام الزوج بنفقة الزوجة والولد فانه قد أصاب الحق ذلك أن الزوج ملزم بالاتفاق على زوجه وولده بما يتناسب مع مركزه الاجتماعي وثروته وفقا لنصوص المواد ١٠٧ و ١٠٨ و ٢٠١ من كتاب الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية للاسرائيليين ذلك أن المادة ١٠٧ تنص على أن مؤونة المرأة أكلها وشرابها بما يأكل

طلبت إليه أن يتعهد مقدما بعدم الاساءة إليها وبالاتفاق عليها وذلك بعد أن لاقت من المهجر سنتين كاملتين منذ أغسطس سنة ١٩٥١ وفوق ذلك فان ما طلبته الزوجة يتمشى مع حكم الشرع إذ أوجبت المادة ١٠٧ من كتاب الأحكام الشرعية المشار إليه على الزوج أن يوسع لزوجته بقدر معيشة أهلها متى كانت مقتدرا ، ودعت المادة ١٤٦ الزوج أن يحب زوجته ويحترمها .

وحيث إن ما يعزوه المستأنف إلى زوجته من السماح لاغراب بدخول منزل الزوجية إبان إقامته معها بمنزل والدتها فانه مردود بما أسفر عنه التحقيق من أن الزوجة حميدة الخلق ولم يسمع عنها ما يريبها وقد أكد موريس شميس أحد شهود الزوج في التحقيق أن أحدا لا يتردد على منزل والدتها ولا يبدى الزوج التحدث عن عدم استيفاء التحقيق الذي أجرته محكمة الدرجة الأولى بهذه الخصوصية وطلب الاحالة للتحقيق لا يجديه ذلك وفرة الشهود لديه المؤيدة لمزاعمه فقد كان الباب مفتوحا على مصراعيه له أمام المحكمة الابتدائية فعجز عن هذا الثبوت مما ترى معه المحكمة ان طلب الاحالة للتحقيق ليس جديا ولا يقصد به إلا التسويف .

وأما ما ذهب إليه الزوج من طلب توجيه اليمين الحاسمة لزوجته لتحلف على رأس ابنها أن سبب النزاع الحقيقي هو الترددون على منزلها وقت سكناها مع والدتها فانه فضلا عن أن توجيه اليمين بهذه الصيغة غير جائز فان المحكمة ترى أنه غير متبع في الدعوى ولا يحسم الخصومة لأن تردد أشخاص على منزل والدته الزوجة يفرض حضوره لا يدل

الرجل ويشرب ووجب عليه أن يوسع لها بقدر معيشة أهلها متى كان مقتدرا وتدعو المادة ٤٠٤ أن نفقة الحضنة على الأب بقدر ميسرته ومزنته بين الناس ، وهذا ما فعلته محكمة الدرجة الأولى فقد استبان لها من التحقيق الذي تم في الدعوى وبخاصة من أقوال ادوار دويك صاحب المحل الذي يشتغل فيه الزوج أن متوسط دخل الزوج الشهري ٢٥ جنيها وفرضت عليه نفقة قدرها عشرة جنيهات شهريا متصفة بين الزوجة والابن وهذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه وقرره هذه المحكمة .

« ومن حيث إنه ينبغي على ما تقدم ، وما جاء بالحكم الابتدائي أن الحكم المستأنف قد أصاب في تعيين تأييده » .

(استئناف ناحوم سيمون ضد السيد قمر جريت ميني رقم ٣١٢ سنة ٧٣ ق رئاسة وعضوية المادة الأساسية)
الدكتور محمد مختار عبد الله رئيس المحكمة وراغب قللس والدكتور عبد السلام بلبح المستشارين وحضور السيد الأستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل النيابة) .

٣١٢

محكمة استئناف القاهرة

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٦

قبول من طلاق . خضوع الطلاق لمبدأ سوء استعمال الحق . حرية العقيدة من النظام العام لكنها تأتي الاضرار بالغير .

المبادئ القانونية

١ - قد يقع الخلاف على حق التفويض عن طلاق أو حل عقد زواج يتم وفقا لاحكام الشريعة الاسلامية . غير ان حالة الدعوى تتعلق بتعويض عن حل عقد زواج تم وفقا لاحكام الكنيسة الكاثوليكية التي تقرر

ألا اتصال لعقد الزواج لغير علة الزنا - والزواج في حالة الدعوى قد اعتنق الاسلام بعد خمسة ايام من صدور الحكم عليه بالزامة بنفقة شهرية لزوجته .

٢ - الطلاق شأنه شأن سائر الحقوق يخضع لاشراف القضاء . فان تبين ان استعماله كان لغرض غير مشروع قضى بالتعويض طبقا لما ورد في المادتين ٤ و ٥ من القانون المدني - فإشارع المصري قد استمد المبدأ القائل بان الحق نفسه يصبح غير مشروع اذا لم يقصد منه سوى الاضرار بالغير - عن الفقه الاسلامي - وعن التطبيقات العملية التي انتهى اليها القضاء المصري عن طريق الاجتهاد .

٣ - اذا كانت قواعد النظام تقضي بانفساح المجال لحرية العقيدة - فان هذه القواعد ذاتها تأتي ان يكون من نتائج تلك الحرية . الضرر والاضرار بالغير .

المحكمة

« من حيث ان الاستئناف أصبح قاصرا على طلب التعويض ومبناه اساءة المستأنف ضده في استعمال حقه في الطلاق .

« ومن حيث إن الحكم الابتدائي يتحدث عما كان من اختلاف وجهة النظر في القضاء في هذا الخصوص ثم أخذ بالرأي القائل بوجوب إخطاع الطلاق لأشراق القاضي حتى إذا وجسد فيه أضرارا وإساءة قضى بالتعويض ، ثم استطرذ بعض من وقائع الدعوى

وخرج منها بعدم وجود إساءة ما من جانب المستأنف ضده .

« ومن حيث أنه فيما يجب ملاحظته أن الخلاف في القضاء المصري كان محله حل عقدة نكاح تم وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بين شخصين يدينان بالاسلام ، أما الوضع في القضية الحالية فيخالف تماما . فعقدة النكاح تمت هنا بين شخصين انتميا إلى العقيدة الكاثوليكية من الديانة المسيحية . تلك العقيدة التي ترى الا انفصام لهذه العقيدة إلا بالزنا ثم كان من الزوج بعد خمسة أيام من حكم صدر ضده من المجلس الملي المختص بالزنا بدفع نفقة شهرية مقدارها ١٥ جنيه ، أن اعتنق الاسلام والتجأ إلى المحكمة الشرعية ليثبت الطلاق ثم ليستصدر حكما بإسقاط النفقة .

« ومن حيث إن الطلاق كسائر الحقوق الأخرى يخضع لأشراط القضاء . فإن راعي فيه استعمالا غير مشروع قضى بالتعويض طبقا للمادتين ٤ و ٥ من القانون المدني ، وفي سبيل استظهار للمدعي الذي ذهب إليه التشريع الحالي في هذا الصدد تقرر المحاكم بما ورد في المذكرة الإيضاحية جزء أول ص ٢٥٩ من (مجانية المشرع للصبي العامة بسبب غموضها وخلوها من الدقة) ولذلك استمد من الفقه الإسلامي بوجه خاص الضوابط الثلاث التي اشتمل عليها النص ، ومن المحقق أن تفصيل الضوابط على هذا النحو يهيئ للقاضي عناصر نافعة للاسترشاد ولا سيما أنها جميعا وليدة تطبيقات عملية انتهى إليها القضاء المصري من طريق الاجتهاد . وقد تناول المشرع للمعيار الثالث وهو ما إذا كانت المصالح

التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة فقرر بأن المصلحة لا تكون غير مشروعة — إذا كان تحقيقها يخالف حكما من أحكام القانون فحسب ، وإنما يتصل بها هذا الوصف أيضا إذا كان تحقيقها يتعارض مع النظام العام أو الآداب إذا كان المعيار في هذه الحالة ماديا في ظاهره . إلا أن النية كثيرا ما تكون العلة الأساسية لنفي صفة المشروعية عن المصلحة وأبرز تطبيقات هذا المعيار بعرض بمناسبة إساءة الحكومة لسلطاتها كفصل الموظفين إرضاء لغرض شخصي أو شهوة حزبية .

« ومن حيث إنه إذا كانت قواعد النظام العام تقضي بإفساح المجال لحرية العقيدة فإن هذه القواعد ذاتها تأتي أن يكون من نتائج تلك الحرية الضرر والأضرار بالغير .

والمستأنف هنا قد اقترنت بالمستأنف ضده في ظل أحكام العقيدة الكاثوليكية من الشريعة المسيحية وكان من حقها أن ترى في هذا القران علاقة دائمة تستند إليها في المستقبل وقد أدخل الزوج بالتزامه بإداء النفقة التي قضى عليها بها من الهيئة المختصة وقد أثبت الحكم أن زعم الزوج بأنه أعد مسكنا شرعيا لما كان على غير أساس إذ ثبت للمجلس من معاينة المسكن المزعم أنه لا يليق بقاتنا لأن يكون مسكنا للزوجة ، وأثبت المجلس أن البغضاء مستحکم بينهما ، ففضاؤه بالنفقة على الزوج إنما هو تقرير بخطأ الزوج وقد حاول المستأنف ضده جاهدا أن يعطل تنفيذ الحكم ، فاستأنفه ثم زعم أنه سيبني لزوجته مسكنا في إحدى عماراته بمصر الجديدة ، وعلى هذا الأساس انتهى النزاع بالصلح ، غير أن المستأنف ضده أدخل بشرائط الصلح فلم

ينجز البنيان ، فمادت المستأنفة تطالبه من جديد بإلغاء الصالح وزيادة النفقة إلى ١٥ جنيه وقد أثبت المجلس أن الزوج كان يماطل في أداء النفقة ولا يدفعها لزوجته إلا عند تقديم أوراق التنفيذ ضده وتارة يحرق لها حوالة على مكتب بريد حلوان باسم أم الشامية، وأن جميع تصرفاته معها ومعاملاته لها مجردة من كل حنان ورأفة مما يدل على أنه لم يتصالح ليعاشرها معاشرة صالحة جديدة بل للهروب من أداء النفقة المفروضة عليه لها شرعاً ، وقد أثبت المجلس عدم ملائمة المكان المعد ، ثم بانعدام حسن لية الزوج في تهئية المكان المناسب بالأثاث اللازم وقضى لها بالنفقة بعد زيادتها إلى ١٥ ج شهرياً ، ولم تمض خمسة أيام على هذا الحكم حتى بادر بإشهار إسلامه ثم أعلن المستأنفة بهذا الإسلام وبتطليقه إياها ثم رفع دعوى استحقاق عن المنقولات التي أوقعت الزوجة الحجز عليها تنفيذاً لحكم النفقة ، كما رفع دعوى مستعجلة بالاستشكال في التنفيذ ، ولما رفضت دعواه هاتان كان النزاع الموضوعي الخاص بإسلامه قد أسعفه وقضى نهائياً من المحكمة المختصة بحقه في التطليق وهو الحكم الصادر بتاريخ ٢٧/٢/١٩٥٢ ، وليس صحيحاً ما يزعمه المستأنف ضده من أن المستأنفة تنازلت أمام المحكمة عن حكم النفقة بل يبين على العكس من الصورة المقدمة أن المستأنفة طعنت في صحة إسلامه مقررته أنه صوري لم يقصد به إلا الكيد .

« ومن حيث إنه يبين من كل تلك الاجراءات ان المستأنف ضده هو الذي حمل علم المحصومة أمام جميع الهيئات بقصد

إسقاط حق المستأنفة في النفقة ، تلك النفقة التي لا تعطى للزوجة إلا بسبب خطأ الزوج وأثبت المجلس المختص انعدام حسن النية لدى الزوج ومماطلته في أداء النفقة ولم ينسب إلى الزوجة خطأ ما يبرر ما ذهب إليه الحكم الابتدائي من اشراكه لها مع الزوج في مسئولية الشقاق والمحصومة .

« ومن حيث إن المحكمة ترى مما سبق إبراده من وقائع أن الزوج في استعماله حق الطلاق وذلك بقطع النظر عن جدية إسلامه أو عدم جديته وما يثبت من أن الزوج تردد على دار العبادة للدين الذي كان يعتنقه حين الزواج رغم إشهار إسلامه المزعم ترى في استعمال حق الطلاق هذا استعمالاً غير مشروع قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة وهي إسقاط حكم النفقة الصادر للمستأنفة طبقاً لأحكام شريعة العقد وبتمارض مع قواعد النظام العام التي تقور قداسة الحقوق المكتسبة بقدر تقريرها خربة العقيدة ، والمحكمة من واجبها تحرى هذا القصد ، وقد سبق أن أشارت إلى ما ورد بالذاكرة الإيضاحية من ضرورة تحري النية لمعرفة ما إذا كان المقصود نفي صفة المشروعية عن الفعل ، ويكفي التنويه بمبادرة المستأنف ضده لإشهار إسلامه بعد خمسة أيام من صدور الحكم القاضي بالنفقة وما سبقه من إجراءات وما تلاه من إجراءات بقصد عرقلة التنفيذ ، يكفي ذلك للتدليل على نيته في تحقيق مصلحة غير مشروعة وحسبه أن احتج بصحة دينه الجديد أن يمارس طقوسه وإن يعلم بأن من القواعد الأصولية لهذا الدين ألا ضرر ولا

المستحق للاستئناف بطريقة عادية وشاملة بمبلغ
التي جتبه .

(استئناف اما خضرا طد اميل خضرا وتم ١٢٩
سنة ٧٢ ق رئاسة وعضوية السادة الاساتذة الدكتور
محمد غار جدارة رئيس المحكمة ومحمد طي ديش وراغب
فلس المستشارين) .

أضرار ، (بهذا المعنى الزيفي جزء ١ بند ٢٧٦
مكرر ٣٣ والأحكام الواردة به أبو هيف
بند ٥٦٩ و ٦٢٨ ورأي وزارة الحفانية في
البند المذكور) .

و حيث إن المحكمة تقدر التعويض

قضاء محاكم الاستئناف

القضاء المدني

٢- إن تقديم المذكرة بالدفاع الموضوعي
اجراء صحيح من اجراءات المرافعة ويتمتع
اجابة عن الدعوى ، بسقط به حق ابداء الدفع
بالسقوط . والقانون لم يشترط حصول المرافعة
بالجلسة ليكون ذلك بدءا للدعوى ، بل ان
اجراءات التحضير السابقة هي اجراءات صحيحة
نص عليها القانون . كما أن أى اجراء يصدر
من الخصم في مواجهة خصمه يعتبر اجراءا له
شأنه ، فإذا تناول فيه الخصم موضوع الدعوى
دون ابداء دفع ما بالسقوط يكون هذا الاجراء
بمثابة اجابة منه عن الدعوى ويعتبر نازلا من
دفعه بالسقوط .

المكرر

« من حيث إن وقائع الدعوى حسبها هو
واضح من أوراقها ومن الحكم المستأنف
تتجمل في أن المستأنفة (وزارة الاوقاف)
أقامت الدعوى الاجرائية ١٩٣٧ . سنة ١٩٤٦

٣١٣

محكمة استئناف الاسكندرية

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٥

سلوط الخصومة . متى يسقط الدفع .

المبادئ القانونية

١ - من المقرر قضا وقضاء أن التكلم في
الموضوع يتناقى حتما مع التمسك بسقوط الخصومة
لأنه بعد قبول اقيام الخصومة ، فضلا عن أنه
يشتر في ذاته قاطعا لمدة السقوط إذا تم في
مواجهة الخصم الآخر . وقد قال فريق من الفقهاء
أن سقوط الخصومة ما هو إلا بطلان في
الاجراءات وهذا البطلان يشوب اجراءات
الخصومة من وقف السير فيها المدة المسقط لها ،
وهو مقرر لمصلحة المدعى عليه ، فتي اقتضت
هذه المدة كان لدى المصلحة أن يطلب سقوطها ،
بالم يتزل عنه أو يجيب عن الدعوى بما يدل على
اعتبار اجراءاتها صحيحة عملا بالمادة ٢٦ مرافعات .

مبنى كلنى اسكندرية ضد المستأنف عليهم
قالت فيها إن لوقف العطارين الخيري المشمول
بنظارتها قطعة أرض زراعية مساحتها ٢ س
١١ ط ٦ ف بعزة أبو سليمان شائعة في أرض
الوقف المذكور الصادر به الاشهار المؤرخ
١٥ ذى الحجة سنة ١١١٢ هـ والمحكرة
باسم عثمان رشيد بموجب حجة الحكمر
المؤرخة ١٧ صفر سنة ١٢٦٩ هـ وطلبت الحكم
بالزام المستأنف عليهم بدفع أجرة الحكمر
المتأخرة حتى سنة ١٩٤٤ وقدرها ٣٢٥ م
و ١٢ ج مع إلزامها بدفع أجرة الحكمر
ابتداء من سنة ١٩٤٥ بواقع ٤٩٣ م ١٤٩ ج
سنوياً لغاية السداد وإخلاء العين المحكرة
وإزالة ما عليها من أشجار ونخيل ومبان
وغیرها — وقد نازع هؤلاء المدعية في
ملكية الأرض موضوع النزاع وإزاء ذلك
أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكماً تهديداً
بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٤٧ نذبت فيه خيراً
هندسيا وزراعياً لتطبيق مستندات الطرفين
على أرض النزاع ويؤان ما إذا كانت هذه
الأرض تدخل ضمن الأعيان الموقوفة لصالح
وقف العطارين الخيري وحجة التحكيم من
عدمه . وبعد أن تولى الخبير مأموريته وقدم
تقريره قضت المحكمة بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٥٣
بوقف الدعوى حتى يفصل نهائياً في الملكية
فاستأنفت المدعية هذا الحكم بتاريخ ١٥ يناير
سنة ١٩٥٥ طالبة القضاء بإلغاء حكم الوقف
على أساس أن منازعة المستأنف عليهم في
الملكية هي منازعة غير جدية خصوصاً بعد
أن أثبت الخبير في تقريره أن أرض النزاع
تدخل في حجة الوقف والحكم وقد أعلنت
صحيفة الاستئناف في ٣٠/١/١٩٥٥ وقدم

المستأنف عليهم مذكرة بدفعهم في الموضوع
في ١٠/٩/١٩٥٥ ضمنوها طلباتهم برفض
الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام
المستأنفة بالمصروفات والأنعاب عن الدرجتين
ثم نظرت الدعوى الاستئنافية بجلسة ٢٦
أكتوبر سنة ١٩٥٥ حيث دفع المستأنف
عليهم بعدم قبول الاستئناف لأنه أصبح
غير ذي موضوع تأسيساً على أن الخصومة
الأصلية قد سقطت لمضى أكثر من سنة من
تاريخ الحكم الصادر بوقفها في ٢٥ أكتوبر
سنة ١٩٥٣ حتى إعلان صحيفة الاستئناف في
٣٠/١/١٩٥٥ تطبيقاً للمادة ٣٠١ مرافعات
التي نقضت بأن لكل ذي مصلحة من الخصوم
في حالة عدم السير في الدعوى بفعل المدعى
أو امتناعه أن يطلب الحكم بسقوط الخصومة
متى انقضت سنة على آخر إجراء صحيح من
إجراءات التقاضى . وقالوا ثرحاً للدفع في
مذكرة قدموها إن المدعية لم تتخذ أى إجراء
يقصد به موالاة السير في الدعوى مدة تزيد
على السنة ومن ثم حق لهم أن يطلبوا الحكم
بسقوط الخصومة وترتيباً على ذلك يصبح
الاستئناف المرفوع غير ذي موضوع لانعدام
المصلحة فيه وبالتالي يكون غير مقبول وطلبوا
أخيراً الحكم بعدم قبول الاستئناف .

« وحيث إن المستأنفة ردت على هذا
الدفع بأن حق المستأنف عليهم في إبدائه قد
سقط بسبب تكلمهم في الموضوع وعدم
إبدائه إلا أخيراً .

« وحيث إنه من المقرر فقهاً وقضياً أن
النكلم في الموضوع يقتضى حتماً مع التسك
بسقوط الخصومة لأنه بعد قبولاً لقيام
الخصومة فضلاً عن أنه يعتبر في ذاته خطأً

لمدة السقوط إذا تم في مواجهة الخصم الآخر - وقد قال فريق من الفقهاء إن سقوط الخصومة ما هو إلا بطلان في الإجراءات وهذا البطلان يشوب إجراءات الخصومة متى وقف السير فيها المدة المسقط لها - وهو مقرر لمصلحة المدعى عليه فتي انقضت هذه المدة كان لدى المصلحة أن يطلب سقوطها ما لم ينزل عنه أو يجيب عن الدعوى بما يدل على اعتبار إجراءاتها صحيحة عملاً بالمادة ٢٦ مرافعات .

« وحيث إنه واضح من مطالعة أوراق الدعوى أن المستأنف عليهم أودعوا بتاريخ ١٠/٩/١٩٥٥ مذكراً بدعاهم في الموضوع لم يتناولوا فيها الدفع بسقوط الخصومة بل اقتصر دفاعهم على موضوع الدعوى وطلب تأييد الحكم المستأنف ولم يتقدموا بالدفع بالسقوط إلا في جلسة ٢٦/١٠/١٩٥٥ ومن ثم يكون دفاعهم الموضوعي بتقديم المذكرة الأولى هو تكلم في الموضوع يسقط معه حق إبداء الدفع بالسقوط بعد ذلك - أما بما يقوله المستأنف عليهم من أن هذه المذكرة إنما قدمت وأودعت ملف الدعوى قبل جلسة المرافعة وأن ذلك لا يعتبر من قبيل التكلم في الموضوع إذ التكلم في الموضوع يحصل بالمرافعة الشفوية أمام المحكمة أثناء نظر الدعوى - هذا القول مردود بأن تقديم المذكرة بالدفاع الموضوعي هو إجراء صحيح من إجراءات المرافعة ويعتبر إجابة عن الدعوى تسقط به حق إبداء الدفع بالسقوط والقانون لم يشترط حصول المرافعة بالجلسة ليكون ذلك بدءاً للدعوى بل أن إجراءات

التحضير السابقة هي إجراءات صحيحة نص عليها القانون كما أن أي إجراء يصدر من الخصم في مواجهة خصمه يعتبر إجراء له شأنه فإذا تناول فيه الخصم موضوع الدعوى دون إبداء دفع ما بالسقوط يكون هذا الإجراء بمثابة إجابة منه عن الدعوى ويعتبر نازلاً عن دفعه بالسقوط .

« وحيث إنه لما تقدم يكون الدفع بالسقوط لا أساس له ويتمين رفضه .

« وحيث إنه فضلاً عما تقدم فالحكم الصادر في ٢٥/١٠/١٩٥٣ بوقف الدعوى حتى يتمصل نهائياً في الملكية لم يحدد الخصم المكلف برفع دعوى الملكية إن كان هو المدعية أم المدعى عليهم فسكوت المستأنفة (المدعية) وعدم مبادرتها إلى رفع دعوى الملكية لا يمكن اعتباره إهمالاً منها أو امتناعاً يؤدي إلى تأخير السير في الدعوى الأصلية بفعلها إذ أن شأنها في رفع دعوى الملكية هو شأن المستأنف عليهم سواء - متى كان ذلك فلا يمكن نسبة عدم السير في الدعوى الأصلية إلى إهمال المدعية أو امتناعها وهو الشرط الأساسي للالزام للحكم بسقوط الخصومة وبذلك يكون الدفع في غير محله ويتمين رفضه .

« وحيث إن المستأنفة قد رفعت استئنافها في الميعاد واستوفت أوضاعها القانونية فهو مقبول شكلاً .

« وحيث إنه عن موضوع الدعوى فتري المحكمة استيفاء دفاع الخصوم فيها .»

(استئناف وزارة الأوقاف ضد عبد الناصر اسماعيل سيف وآخرين رقم ٣٥ سنة ١١ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة بمضى محمد مسعود رئيس المحكمة وأور رومان ومحمد الخليم الليطاني المستشارين) .

٣١٤

محكمة استئناف الاسكندرية

١٩ أبريل سنة ١٩٥٦

١ — قاعة شروط البيع . ايدعها في ظل قانون ثم
الناؤه لا يكون موجبا مرة ثانية اذا كانت القاعة قد
اشتملت كل البيانات التي يوجبها القانون .

ب — ثمن العقارات المحجوز عليها . مباشر
الاجراءات التي لا دخل له في تحديد الثمن لا يعتبر
مشتريا به طبقا لقانون المرافعات الحالي . الاصل في
الزامه بالثمن أن يكون هو المقترح له في قاعة شروط
البيع باعتباره عارضا له وراضيا به وفي هذه الحالة يفترط
ألا يكون الثمن حصل تعديله ، وأن يكون مباشر
الاجراءات قد طلب البيع في جلسة البيع .

المبادئ القانونية

١ — ان ما تم صحيحا من اجراءات
التنفيذ على العقار امام المحكمة المختلطة في
ظل القانون المعمول به وقت حصولها هو مما
يبقى أثره بعد العمل بقانون المرافعات . اما
ما تلى ذلك من اجراءات فتسرى عليه احكام
هذا القانون . ولذا فان ايداع قاعة شروط
البيع الذي تم قبل ذلك لا يكون موجبا مرة
ثانية على مباشر الاجراءات اذا كانت القاعة
قد اشتملت كل البيانات التي يوجبها القانون
ومنها شروط البيع والتمن الاساسي .

١ — انه لما كان تحديد الثمن للعقارات
المحجوزة مما يقوم به قاضي البيوع طبقا
لقانون المرافعات المختلطة فان مباشر الاجراءات
التي لا دخل له في تحديد الثمن لا يعتبر
مشتريا به طبقا لقانون المرافعات الحالي اذا لم

يزايد عليه احد في القاعة أو في يوم البيع لان
الاصل في الزامة بهذا الثمن ان يكون هو
المقترح له في قاعة شروط البيع باعتباره عارضا
له وراضيا به . وفي هذه الحالة يشترط الا يكون
التمن حصل تعديله وان يكون مباشر
الاجراءات قد طلب البيع في جلسة البيع وهذان
الشرطان تضمنهما نص المادة ٦٦٤ مرفعات
واولهما يستند الى ان رضائه اينما ارتبط بالتمن قبل
التعديل وقد تتعارض مصلحته مع الاخذ بالتمن
المعدل . ويستند الثاني الى احتمال الا تكون قد
بقيت له مصلحة في شراء العقار ولذا تعين ان
يطلب البيع بالجلسة .

المحكمة

د من حيث ان الثابت من أوراق
الدعوى أن قاضي البيوع بمحكمة الاسكندرية
الابتدائية بعد أن سار في اجراءات بيع
العقارات موضوع نزاع الملكية ضد المدين
بزكليس زورو وحدد أخيرا للبيع جلسة ٣١
مايو سنة ١٩٥٣ أصدر حكمه في تلك الجلسة
بإيقاع البيع على طالبه بالتمن الاساسي المبين في
الحكم لكل قطعة على حدة ولما امتنع الطالب
عن دفع رسم مرسمي الزاد والتسجيل وعشر
التمن قائلا إنه لم يطلب الشراء فأصدر القاضي
في نفس الجلسة حكمه بإعادة البيع على ذمة
طالب البيع المتخلف مع تحديد جلسة لاجرائه
وقد استأنف هذا الأخير الحكم بصحيفة
أعلنت إلى المدين والحائز والدائنين في ٤
يونيه سنة ١٩٥٣ واستند في استئنافه إلى أن

الشروط التي يتطلبها نص المادة ٦٦٤ من قانون المرافعات لإيقاع البيع لم تتوافر لأنه لم يكن هو الحاجز الذي حدد الثمن بناء على طلبه كما أن شروط البيع كانت قد عدلت بناء على طلب المدين وذلك بتجزئة العقارات موضوع البيع وتحديد ثمن لكل منها وكذلك عدلت أثمان هذه الأجزاء ذاتها بتأجيل البيع مرارا مع تنقيص العشر ولذا فقد طلب الحكم بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف مع ما لحقه من إجراء وما يترتب على ذلك من أثر وإعادة إجراء البيع.

« وحيث إن المستأنف ضده الأول بركلبس زورو وهو المدين طلب رفض الاستئناف شكلا لأنه مرفوع عن قرار لا عن حكم . وتبين لأول وهلة أن الاعتراض في غير محله لأن إيقاع البيع على من يرسو عليه الزاد وإعادة على مسئولية المشتري المتخلف عن الوفاء بشروط البيع أو في إيداع عشر الثمن والمصاريف وما إليها وكذلك تأجيل البيع هو حكم كما ورد في نص القانون في المواد المتعلقة بإجراءات البيع وبخاصة المادتين ٦٨٥ و٦٩٢ مرافعات وقد حددت ثانيتهما طرق رفع الاستئناف عن حكم مرمى الزاد وميعاد رفعه والحكم فيه .

« وحيث إن هذا الاعتراض من المستأنف ضده قد اقترن باستئناف مقابل رفعه بمذكرته التي اشتملت اعتراضه وأسباب هذا الاستئناف كما تضمنت أيضا طلبه من باب الاحتياط إذا ما قبل الاستئناف الأصلي القضاء بأن يكون إيقاع البيع على جميع الدائنين متضامنين بالثمن الأساسي الذي حدده الخبير وقبله الدائنون وصدرت به أحكام تعدل شروط البيع التي

أشار إلى سبق صدورها في قضية البيع وأن يكون إيقاعه على هؤلاء الدائنين مع البدء في الزيادة بالثمن المعدل طبقا لتقرير الخبير والمحدد ابتداء من جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أمام قاضي البيوع مع التزامهم جميعا بالفوائد .

« وحيث إن المستأنف ضدهما الثالث والرابع وهما الدائنان قد انضم أولهما إلى المستأنف الأصلي في طلباته وطلب رفض الاستئناف المقابل المرفوع من المدين بينما طلب ثانيهما عدم قبول هذا الاستئناف لتوجيهه إليه مع كونه مستأنفا ضده في الاستئناف الأصلي كما طلب في موضوع الاستئناف المقابل أن يقضى برفضه .

« وحيث إنه لذلك يكون الاستئناف الأصلي قد رفع صحيحا عن حكم قابل له وفي الميعاد القانوني فيتعين قبوله شكلا .

« وحيث إنه بالنسبة للاستئناف المرفوع من المدين بركلبس زورو بمذكرته المشتملة أسبابه بعد انقضاء ميعاد استئناف الحكم فإنه يعتبر استئنافا فرعيا . وما دام ليس تحت ارتباط بين أطراف الدعوى بسبب عدم تجزئة موضوعها بحيث لا يجوز رفع الاستئناف إلا على المستأنف الأصلي فإن هذا الاستئناف يكون غير مقبول بالنسبة للمستأنف ضدهما الثالث والرابع .

« وحيث إنه باعتبار الاستئناف الفرعي مرفوعا على المستأنف الأصلي طبقا لأوضاعه القانونية يتعين قبوله شكلا .

« وحيث إنه يتبين من الرجوع إلى أوراق دعوى البيع التي كانت مقيدة أصلا برقم ٤٨٣ سنة ٥٤ مختلط أن الحجز العقاري توقع ضد المدين بركلبس زورو في أول أغسطس

سنة ١٩٢٩ من دأته ليوارد ماليسون على
فقطى أرض بأبو قر وقد أودعت قائمة
شروط البيع وأعلنت فى ٧ أكتوبر سنة
١٩٢٩ وأصدر قاضى البيوع قرارا بتحديد
الثن الأساسى للمزادة مبلغ ٦٠٠٠ جنيه
للقطعة الأولى و ٥٠٠٠ جنيه للقطعة الثانية
وتداولت القضية فى الجلسات أمام هذا
القاضى وفى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤١ تحرر عقد
تنازل رسمى مع تحويل الدين لجان أرشمندرى
من ليووارد ماليسون وهذا التحويل قد
رفعت ببطلانه القضية رقم ٦٩٥ سنة ١٩٤٩
مدنى كلى الاسكندرية واستئناف محكمة
استئناف الاسكندرية فى حكمها الصادر فى
الاستئناف رقم ١٩٢ سنة ٦ قضائية بتاريخ
٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ والقاضى بتأييد الحكم
الصادر من قاضى البيوع بمحكمة الاسكندرية
الابتدائية برفض طلب المدين وقف السير فى
إجراءات البيع حتى يفصل فى القضية
المذكورة - استئناف من مراجعة مراحل
التفويض العقارى بالمحكمة المختلطة أن للمدين
المذكور لم يعترض على هذا التحويل ولم يذاع
فى أحقية المحول إليه للمدين المنفذ به وأنه
دفع له فى إحدى الجلسات مبالغ ٤٨٠ جنيها
من أصل فوائد الدين المستحقة عليه .

و حيث إنه تبين أيضا من الأوراق أن
جان أرشمندرى الذى حل محل الدائن الأصلى
هو الذى سار فى إجراءات نزع الملكية وأن
هذه الإجراءات قد كان الدائن الأول
مباشرا لها قد أهملت عدة سنين حتى قام
جان أرشمندرى بإعادة تحديد يوم للبيع فى
أكتوبر سنة ١٩٤٢ وأجل مرة بعد مرة إلى

أن رفع للمدين بر كلبس زورو الدعوى رقم
٥٦٠ سنة ٧٧ قضائية أمام محكمة اسكندرية
المختلطة طالبا تعيين خبير لاعادة تقسيم الأعيان
لما طرأ عليها بعد الحجز وإيداع قائمة
الشروط من تغييرات تجعل بياناتها الواردة
بالقائمة غير مطابقة لحقيقة الحال لا قامة مبان
على جزء منها وبناء كنيستين فى بعضها وقد
أجابت المحكمة للمدين إلى هذا الطلب وأصدرت
حكمها فى أول إبريل سنة ١٩٤٧ بتعيين خبير
لتبين التغييرات التى طرأت ووقت حصولها
و ضرورة تقسيم جديد للأعيان بقصد تكوين
قطعة منفصلة لكل إنشاء تمت إقامته والنظر
إلى مصلحة جميع الأطراف فى إجراءات نزع
الملكية وتحديد ثمن الأعيان وأخيرا فى ١١
مايو سنة ١٩٤٨ أصدرت المحكمة حكمها باعتماد
التقرير الذى قدمه الخبير وباتخاذ التقسيم الذى
أجراه للأعيان وتحديد الأثمان فى تقريره
قاعدة للسير فى نزع الملكية وقد أصبح هذا
الحكم نهائيا بالحكم الصادر استئنافيا فى ٣ مارس
سنة ١٩٤٩ .

و حيث إن الإجراءات التى سارت بعد
ذلك بناء على طلب جان أرشمندرى وبموجب
الحكم المشار إليه وما ورد فى تقرير الخبير بدأت
بجلسة ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٩ أمام قاضى البيوع
وفىها اعترض محامى الطالب مباشرة الإجراءات
على التأجيل مصرا على البيع على أساس النشر
الحاصل طبقا للتقرير والحكم وأجل المدعى
البيع إلى أجل غير مسمى وقد حدد أخيرا
جلسة ٢١ مايو سنة ١٩٥٠ بناء على طلبين
قدمهما جان أرشمندرى مباشرة الإجراءات
وسارت الإجراءات مع التأجيل مرة بعد مرة
وفى خلالها قضى برفض طلبين للمدين بإيقاف

السيد في الاجراءات مع التأجيل للنشر وانقاص العشر .

« وحيث إنه في جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ طلب إبراهيم حموده أبو عمه بصفته الخائز إيقاف إجراءات البيع لرفع دعوي استعاق وقرر الحاضر عن جان أرشمنديني أن الاجراءات تمت صحيحة وأن النشر تم فأمرت المحكمة « بالنداء على المقار » . وقد ورد في محضر الجلسة أن « الأستاذ أورفالي (الحاضر عن جان أرشمنديني) والأستاذ فليكس (الحاضر عن لويس بولان) طلبا النداء على المقار مؤيدا الأستاذ أورفالي والمحضر على الذثرة وانقضت المدة القانونية وقدرها ٢٠ ولم يتقدم مزابدون . والأستاذ أورفالي طلب تأجيل البيع مع تنقيص العشر . والأستاذ أميل (الحاضر عن هارولد كليمنت) طلب التأجيل مع تنقيص العشر . والمحكمة حكمت بإيقاع البيع على طالبه بالثمن الاساسي (وأبان الثمن لكل قطعة بالحرف الرموز إليها به) والمصاريف وقدرها ٢٨٩ م و ٥٢٢ ج وأمرت المدين بالتسليم » . وبعد التوقيع بامضاء القاضي دون في الحضر مايلي « ولما طالبت برسم مرسى الزاد والتسجيل وعشر الثمن المنصوص عنها في المادة ٦٦٩ مرافعات امتنع وقال أنا لم أطلب الشراء وصمم الأستاذ أورفالي على قوله هذا . والمحكمة . إعادة البيع على ذمة طالب البيع المتخلف والتأجيل لجلسة ١٩/٧/١٩٥٣ للنشر » .

« وحيث إن المستأنف استمسك في استئنافه بأنه في جلسة المزادة بعد تلاوة المحضر لجزء من الذثرة وعدم تقدم أحد للشراء قد طلب تأجيل البيع مع تنقيص عشر الثمن

وأيده في ذلك الدائن هارولد مونفاجو كليمنت ولكن قاضي البيوع حكم بإيقاع البيع على المستأنف مع أنه لم يطلب البيع وكل ماطلبه هو المناداة كاجراء المزادة بين المزايدين إن وجدوا ولما لم يتقدم أحد طلب التأجيل كما طلبه أيضا الدائن المذكور . وأضاف المستأنف أن الحكم باطل لنصه رفض طلب التأجيل وخلوه من أسباب رفض هذا الطلب . وقد أورد المستأنف في مذكرة دفاعه تفصيلا يخلص في أنه عندما تولى الاجراءات كان الثمن الاساسي قد حددته قاضي البيوع المختلط وكان عددا للقطعتين موضوع البيع ثم قرر تخفيضه وبعد ذلك أجل تجزئتهما وتعديل الثمن الاساسي وإذن فلا يتحقق شرط إيقاع البيع على المستأنف طبقا للمادة ٦٦٤ من قانون المرافعات وكان يتعين على القاضي تطبيق نص القانون وتأجيل البيع مع تنقيص الثمن جريا على ماقرره في جلسات سابقة ، على أنه على الفرض يجوز الحكم بإيقاع البيع فانه كان يتعين أن تكون المناداة مع مراعاة التجزئة التي تمت وعدلت قائمة الشروط على أساسها وان يحكم بإيقاع البيع على الدائنين الحاضرين بالجلسة لموافقتهم جميعا على المناداة على الثمن بعد الامر بها من القاضي .

« وحيث إن المستأنف ضده الاول بركليس زورو أنكر على المستأنف حصول تعديل في قائمة شروط البيع واستند وجوب التزام المستأنف ضدهما الثالث والرابع الدائنين بإيقاع البيع عليها مع المستأنف إلى حضورهما في جلسات البيع وانضمامهما إليه في طلب إجرائه وبالثمن الاساسي المحدد في تقرير المحير مشيرا بذلك إلى الطلب المؤيد منهما والمقدم

إلى قاضي البيوع في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١ .
« وحيث إنه قد طرأ على الدعوى بعد صدور الحكم المستأنف أن طلب الحائز للعقار موضوع التنفيذ إعادته للنشر على مباشر الاجراءات جان أرشمندريني والدائن لويس بولان باعتبارهما الراسي عليهما المزايد والمتخلفين عن الشراء وقد أجاب القاضي الحائز إلى هذا الطلب في جلسة ٤ أكتوبر سنة ١٩٥٣ وحكم بالتأجيل لجلسة ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٣ وفيها طلب المدين تصحيح الحكم الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ على أساس إيقاع البيع على جميع الدائنين وبالثمن الوارد في القائمة ونزع الدائن لويس بولان في أن للمحكمة حق تفسير حكم مرمي المزايد قاصداً القاضي حكمه بالإيقاف حتى يفصل في الاستئناف الحالي المرفوع عن هذا الحكم .

« وحيث إن ما طلبه المدين بركليس زوروا في استئنافه الفرعي مضمونه تعديل الحكم المستأنف بإيقاع البيع على جميع الدائنين وتحديد السعر المحدد في تقرير الخبير والذي بدأت به للزيادة في جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أي قبل انقضاء عشر الثمن الذي أجرى تنقيصه بعد ذلك ثلاث مرات (في جلسات ٥ نوفمبر ١٩٥٠ و ١٧ ديسمبر ١٩٥٠ و ١١ مارس ١٩٥١) عدا ما يترتب من الزام المشتري المتخلف به طبقاً للقانون .

« وحيث إن مما يبين بيانه باديء ذي بدء أن طلب البيع لم يصدر إلا من مباشر الاجراءات جان أرشمندريني وذلك في جلسات أول أكتوبر ١٩٥٠ و ٥ نوفمبر ١٩٥٠ و ٢٩ أبريل ١٩٥١ ولم يطلبه أحد الدائنين الآخرين وإن يكن الحاضر عن الدائن لويس مولانسي

طلبه مؤيداً جان أرشمندريني في جلسة ٢١ مايو ١٩٥٣ التي حكم فيها بإيقاع البيع . أما عن إنضمام الدائنين إلى مباشر الاجراءات بتوقيعها على الطلب الذي قدمه إلى قاضي البيوع في ١٧ ديسمبر ١٩٥١ فإن هذا الطلب كان موضوعه عدم الالتفات إلى ما طلبه المدين من إيقاف الاجراءات ولا بعد طلبه للبيع ذاته .
« وحيث إن مما يبين بحثه ما إذا كان حكم إيقاع البيع على المستأنف جان أرشمندريني واجبا قانوناً باعتباره المباشر للاجراءات وما إذا كان ملتزماً بالآثار التي تترتب على هذا الحكم وأساس هذا البحث التحقق من توافر الشروط التي يفرضها القانون لإيقاع البيع هنا في هذه الحالة .

« وحيث إنه لا نزاع في أن ماتم جميعها من اجراءات التنفيذ أمام المحكمة المختلطة في ظل القانون المعمول به وقت حصولها هو مما يبي أثره بعد العمل بقانون المرافعات أما ما نل ذلك من اجراءات فلتسرى عليه أحكام هذا القانون .

« وحيث إنه طبقاً للسادة ٦٢٧ من قانون المرافعات المختلط يقوم القاضي المنتدب للبيوع بتحديد الثمن لكل قطعة من العقارات المحجوزة وله أن يستعين على ذلك بأراء الخبراء ويثبت قراره في ذيل قائمة الشروط وقد أوردت محكمة اسكندرية المختلطة في أسباب حكمها الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩٤٨ بتعيين الخبير لتبين التغيرات التي طرأت على العقار للنظر في تقسيمه « أن تعيين العقارات موضوع البيع هو عنصر أساسي في إجراءات نزاع الملكية وأن على مباشر الاجراءات بموجب المادة ٦٢٧ من قانون المرافعات أن يذكر في

قائمة الشروط جميع البيانات المعروفة منذ محضر الحجز، وفي الواقع أن ما ورد به نص الفقرة الثانية من المادة المذكورة جاء في الصيغة التالية

La désignation des immeubles telle qu'elle a été insérée au procès-verbal de saisie avec les indications connues depuis s'il y a lieu,

وبمجل ما قرره الحكم إنما هو تطبيق لقواعد التنفيذ على العقار في القانون المختلط التي تقضي بأن قائمة شروط البيع يودعها الحاجز وعليه أن يعين فيها العقارات كما أثبتت في محضر الحجز مع إضافة ما استجدت معرفته من بيانات عنها أما تحديد الثمن فإنه من شأن القاضي ولا يثبت في القائمة إلا بعد صدور قراره بهذا التحديد. وقد رأت المحكمة أنه من باب أولى أن علي مباشر الاجراءات أن يوضح ما حدث من تغييرات في العقارات المطروحة للبيع سواء فيما يتعلق بوصفها أو بقيمتها وهو ما أوردته في أسباب حكمها.

وحيث إنه ظاهر مما سبق بيانه أنه عند ما قدم مباشر الاجراءات طلبه أخيراً إلى قاضي البيع بعد أن ألغى قانون المرافعات المعمول به أمام المحاكم المختلطة لتحديد جلسة للبيع كانت قائمة شروط البيع المودعة أصلاً هي أساس السير في الاجراءات وقد حدد فيها الثمن طبقاً لتقرير الخبير المنتدب للتقسيم والحكم الصادر باعتباره ولم يكن لمباشر الاجراءات دخل في تحديده على ما سلف ذكره ولما أن حدد القاضي جلسة كان ذلك لإعلان ذوي الشأن ثم كان التأجيل للنشر وهو ما يوضح أن الابداع الذي تم من قبل صحيحاً لم يكن موجياً مرة ثانية على مباشر الاجراءات لاشتغال

القائمة كل البيانات التي يوجبها القانون ومنها شروط البيع والثمن الأساسى .

وحيث إنه لما لم يكن مباشر الاجراءات جان ارشندريني هو الذي وضع الثمن الأساسى في قائمة شروط البيع فإنه لا يعتبر مشترياً به إن لم يزايد عليه أحد في القائمة أو في يوم البيع لأن الأصل في إلزام مباشر الاجراءات بهذا الثمن أن يكون هو المقترح له في قائمة شروط البيع إذ أنه يعتبر عارضاً له وراضياً على أنه يشترط ألا يكون الثمن قد حصل تعديله وأن يكون مباشر الاجراءات قد طلب البيع في جلسة البيع وهذان الشرطان قد تضمنتهما نص المادة ٦٦٤ مرافعات وأولها يستند إلى أن رضائه إنما يرتبط بالثمن قبل التعديل وقد تتعارض مصلحته مع الأخذ بالثمن المعدل ويستند الشرط الثاني إلى احتمال ألا تكون قد بقيت له مصلحة في شراء العقار ولذا تعين أن يطلب البيع بالجلسة وهذا الشرط يفهم من دلالة ما أوضعه تقرير لجنة قانون المرافعات بمجلس الشيوخ من أحوال المادة ٦٧٠ في المشروع المقابلة للمادة ٦٦٤ مرافعات إذ جاء فيه ما نصه « كما أضيف لهذه المادة فقرة جديدة تأتي بعد الفقرة الثالثة تجعل الحاجز الذي لم يطلب البيع بالجلسة غير ملزم بالشراء وتنقل الالتزام للدائن الذي طلب البيع بدلاً من الحاجز من الدائنين الذين لهم حق البيع وذلك لتجنب تحميل الحاجز عبئاً انصرف عن تحميله بالانصراف عن طلب البيع ، وتحميل طالب البيع هذا العبء باعتباره راغباً في اتمام البيع وقابلًا ضميناً للثمن الأساسى الذي حدد للعقار » (الفقرة ٤٨ من التقرير. ويراجع أيضاً كتاب تنفيذ

الأحكام والسندات الرسمية للدكتور محمد حامد فهمي بند ٣٨٧ صحيفة ٣٦٩ و ٣٧٠ والهامش (٢) وبند ٤١٣ صحيفة ٣٩٥ و ٣٩٦ والهامش (١) و (٢) بالصحيفة الأخيرة .

« وحيث إنه يخلص من ذلك أن المستأنف جان أرشندرين بوصفه المباشر للاجراءات لم يكن هو الواضع للثمن الأساسي للبيع وأن هذا الثمن قد عدل بالحكم الذي صدر في شأن تقسيم العقار وأن طلب المستأنف تحديد يوم للبيع لا يقوم مقام طلبه البيع وإذا كان المستأنف قد طلبه في الجلسة التي صدر فيها حكم مرمى المزاد وعلى الفرض جدلان أن الثمن الذي عينه الخبير يعتبر الثمن الأساسي للعقار فإن هذا الثمن قد حصل تعديله بالأحكام التي سبق صدورها بالخاص العشر .

« وحيث إنه يتبين مما سبق أن حكم إيقاع البيع على المستأنف قد جانب الصواب لأنه لا يقوم على سند من القانون ولذا يجب إلغاؤه وما ترتب عليه من اعتبار المستأنف متخلفا عن التزامه والحكم بإعادة البيع على مسؤوليته .

« وحيث إنه لا جدوى في هذه الحالة من البحث في التزام الدائنين الآخرين وهما المستأنف ضد هذا الثالث والرابع بالشراء وهو يتأرجح به المستأنف ضد الأول في استئنافه الفرعي وبطلب على أساسه من هذه المحكمة تفسير الحكم المستأنف أو تصحيحه وما طلبه المستأنف نفسه في مذكرته على سبيل الاحتياط استنادا إلى القول بأن الدائنين المذكورين حضروا بالجلسة ووافقا على المتابعة على الثمن لأن الثابت في المحضر أن المستأنف ضد الثالث هو نفسه الذي اشترك في طلب المتابعة وهذا

للمستأنف في طلبهما وفي هذه الصورة يحول دون إيقاع البيع للمستأنف ضده المذكور بصفته أحد الدائنين الذين أصبحوا طرفا في الإجراءات إلا يكون المستأنف المباشر للاجراءات قد اعتبر غير ملزم بالشراء على أن واقع الأمر أنه لم يصدر حكم إيقاع البيع إلا على هذا الأمر الأخير الطالب للبيع إذ ورد ذكره بصفته المفرد سواء في هذا الحكم أو في حكم إعادة البيع على مسؤوليته لتخلفه عن الوفاء بشروطه ولم تكن المطالبة بعشر الثمن الذي رسا به للمزاد والمصاريف ورسوم التسجيل قد وجهت في الجلسة إلى أحد غير المستأنف وقد امتنع عن إيداعها فأعيد البيع عليه فورا .

« وحيث إنه لا مجال للتعرض لما أصدره قاضي البيوع من أحكام بعد جلسة ٣١ مايو سنة ١٩٥٣ لخروجها عما هو موضوع هذا الاستئناف المرفوع عن حكمي البيع وإعادته الصادرين في تلك الجلسة في خلال الخمسة الأيام التالية لها طبقا للمادة ٦٩٢ من قانون المرافعات .

« وحيث إنه متى تقررنا سبق بيانه فانه يتعين إلغاء الحكم المستأنف والحكم بإعادة القضية إليه قاضي البيوع بالمحكمة الابتدائية ليمتوله تحديد يوم للبيع والسير في إجراءاته طبقا للقانون .

« وحيث إنه يتعين إلزام المستأنف ضده الأول بالمصروفات عن الدرجتين بالنسبة للاستئناف الأصلي مع إلزامه أيضا بمصروفات الاستئناف المقابل وذلك عملا بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧/١ من قانون المرافعات .

(استئناف الدكتور جان أرشندرين ضد بركلين زوزو وآخرين رقم ٢٥٧ سنة ٩ في الهيئة السابقة .)

قضاء الضرائب

٣١٥

محكمة استئناف القاهرة

٢٢ يناير سنة ١٩٥٦

١ - القانون رقم ٩٩ لسنة ٤٩ بفرض الضريبة على سائر الأيراد الكلى .

ب، ج، د - القانون رقم ٩٩ لسنة ٤٩ بتدبير إلى خصم جميع المصاريف التى يستلزمها الحصول على الأيراد والمحافظة عليه لا ما يجوز خصمه طبقا للقواعد المقررة فى الضرائب التوعية فقط .

هـ، و - خصم المصاريف التى يستلزمها الحصول على الأيراد والمحافظة عليه يستلزم خصم الاكراهيات ومصاريف الظهيرة .

المبادئ القانونية

١ - نص القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الأيراد فى مادته الأولى على أن هذه الضريبة تسرى على صافى الأيراد الكلى الذى حصل عليه الممول ثم أكد هذا المعنى فى مادته السادسة .

٢ - نصت المادة الثامنة من هذا القانون (قبل إلغائها بالقانون رقم ٢١٨ الصادر فى أول نوفمبر سنة ١٩٥١) على أنه يحدد الأيراد الصافى الكلى من كافة الموارد المذكورة بالمادة السادسة بـ.د خصم المصاريف التى يستلزمها الحصول على الأيراد والمحافظة عليه .

٣ - جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا

القانون - عند صدوره فى ٢٥ يوايه سنة ١٩٤٩ - أن الأيراد الخاضع للضريبة هو الأيراد الصافى - ولا يقصد بذلك الأيراد المحسوب على أساس ما يجوز خصمه طبقا للقواعد المقررة فى الضرائب التوعية - بل يسمح علاوة على ذلك بخصم بعض التكاليف التى ترقى الأيراد الكلى - والتي لا تسمح القواعد المقررة بخصمها من حساب الضريبة على الأيرادات التوعية - فهو بعبارة أخرى الأيراد الفعلى الحقيقى أى بعد خصم المصاريف التى تكبدها الممول فى سبيل تحقيق الأيراد أو المحافظة عليه .

٤ - غير صحيح ما جاء فى مذكرة وزير المالية عن القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ المعدل للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ « من أن حكم المادة الثامنة من القانون الأخير لا يعدوا ان يكون تزييدا وتكرارا للأحكام المنصوص عليها فى المادة السادسة منه » إذ ان ذلك يخالف الحقيقة الساطعة المؤيدة لصريح نص المادة الثامنة الثانى وبما جاء فى المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ عند صدوره .

٥ - المصروفات التى يتفقها الممول فى انتقاله إلى محل عمله هى مصروفات يستلزمها

حصوله على الإرادة والمحافظة عليه فيجب خصمها من إرادته العام طبقا لصريح نص المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قبل إلغائها — وكذلك يجب خصم المصروفات الخاصة بالمظهيرية — مثل الأكراميات التي ينفقها الممول لتسهيل أعماله وتوسيع دائرة نشاطه متى كانت لازمة لحصوله على إرادته والمحافظة عليه بأن كانت متصلة إتصالا وثيقا بمباشرة مهنته .

٦ — هذه المصروفات الخاصة بالمظهيرية قد يمكن تقديرها مستمدة من واقع المستندات والأوراق المثبتة لها وأقوال الشهود فإن تعذر ذلك فليس في القانون ما يمنع المحكمة من تقديرها جزافا .

المحكمة

وحيث إن وقائع الدعوى تتحصل كما جاء في أسباب الحكم المستأنف في أن المستأنف عليه قدم إقرارا عن إرادته العام في ١٩٥٠ ذكر فيه أن جملة بلغت ٩٤٠ م و ١٢٣٦٩٥ ج وهي عبارة عن أرباح أوراق مالية وأتعاب عضوية مجالس الإدارة ومقابل حضور جلسات هذه المجالس خصم منها ٣٠٪ مقابل للمصروفات اللازمة للحصول على هذا الإراد والمحافظة عليه وسدد الضريبة على صافي الإراد الذي تبقى بعد ذلك ومقداره ١٥٩ م و ٨٦٥٨٧ إلا أن مصلحة الضرائب (المستأنفة) لم توافق على هذا الخصم مدعية أن هذا الإراد وهو من نتاج القيم المنقولة لا يستلزم أية مصروفات للحصول عليه فضلا عن عدم تقديم

المستأنف عليه المستندات المؤيدة للمصروفات التي يدعيها ثم أخضعت هذا الإراد الاجمالي للضريبة فطعن المستأنف عليه أمام لجنة الطعن التي أصدرت في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢ قرارها باعتماد تحديد المأمورية للإيراد العام للمول (المستأنف عليه) في سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٩٤٠ م و ١٢٣٦٩٥ ج رافضة اعتماد وجهة نظره الخاصة بخصم المصروفات التي ادعاهما والتي قال عنها إنها عبارة عن :

أولا : مصاريف انتقاله لحضور جلسات مجالس الإدارة والجهات العمومية للمساهمين التي حضرها .

ثانيا : ما أنفقته من مصروفات مظهيرية أثناء مباشرته لعمله .

ثالثا : عمولة التحصيل ومصروفات الإبداع التي تقاضتها البنوك منه عن كويات الأسهم والسندات التي يملكها .

وقد طعن الممول (المستأنف عليه) في قرار اللجنة أمام محكمة أول درجة وقال إن كل هذه المصروفات لازمة للحصول على الإراد فيجب خصمها منه عملا بالمادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ (بشأن فرض ضريبة عامة على الإراد) قبل إلغائها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ — وطلب الحكم بإلغاء هذا القرار واعتماد خصم هذه المصروفات التي قدرها بـ ٣٠٪ من الإراد كما طلب الأخذ بأقراره عن مقدار إرادته في سنة ١٩٥٠ الخاضع للضريبة العامة على الإيراد مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصروفات وأتعاب الحماية — وقد طلبت هذه المصلحة رفض طعن الممول وتأيد قرار

والأزمت مصلحة الضرائب والطاعن بالمصروفات المناسبة وأمرت بالمقاصة في أنعاب الحماية . فاستأفت مصلحة الضرائب هذا الحكم .

د وحيث إن المستأنفة بنت استئنافها على أسباب أربعة :

أولها : يتضمن أن محكمة أول درجة أسست حكمها على خصم ٥٪ من قيمة الإيراد العام مقابل مصاريف الممول لحضور جلسات مجالس الإدارة ومصاريف مظهرية وعمولة تحصيل ومصاريف إبداع كويونات الأسهم والسندات وذكرت أن هذا مجحف بحق الخزنة العامة ومخالف لنص القانون إذ يتضح من الرجوع إلى نص المادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أن المشرع لم يترك تحديد الإيراد الصافي لمصلحة الممول بل فرض أحكاما معينة للوصول إلى تحديد ذلك الإيراد الصافي فأوجب بالنسبة لتحديد الإيراد الصافي للعقارات مبنية كانت أو زراعية خصم نسبة معينة حكبة ثم أعطى للممول الحق في طلب خصم المصروفات الفعلية بشروط وفي مواعيد معينة أما باقي أنواع الإيرادات فقد فرض المشرع أن يكون تحديدها طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضريبة القوعية الخاصة بها . ومن ثم يحدد إيراد رؤوس الأموال المنقولة طبقا للقواعد المقررة فيما يتعلق بالقيم المنقولة وهذه الضريبة هي ضريبة عينية تنصب على الناتج نفسه دون أدنى اعتبار لظروف حامل القراطيس المنتجة ولا تسمح بخصم أية مصروفات - لذلك تسرى الضريبة على ناتج القيم بالكامل . فلا يخصم ما يكون قد تكلفه المساهم أو المنتفع من مصاريف الحصول على أسهمه أو حصصه

اللجنة مع إلزام الطاعن بالمصروفات ومقابل أنعاب الحماية وارتكبت (أولا) إلى أن القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ حدد في المادة السادسة منه نوع الإيرادات التي يصح استبعاد نسبة مثوبة منها - وذكر أنها إيرادات العقارات سواء أكانت مبنية أم أراضي زراعية وأنها واردة على سبيل الحصر ولا يجوز القياس عليها إذ أنه يجب أن يفسر قانون الضرائب تفسيراً ضيقاً لا يقبل القياس والتأويل وبالتالي فإنه لا يجوز استبعاد نسبة ٣٠٪ من إيرادات القيم المنقولة قياساً على إيرادات الأراضي الزراعية لأن القياس غير جائز في شأن الضرائب كما ارتكبت (ثانياً) إلى أنه بالتدقيق في نص المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ التي استند إليها الممول يتضح أنها لم نأت بحكم جديد ولذا فقد رأى المشرع إلغاؤها عند تعديله هذا القانون بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ اكفاءً بحكم المادة السادسة من القانون الأول وارتكبت (ثالثاً) إلى أن مصروفات الانتقال إلى مقر العمل مثلها مثل المصروفات التي يحكدها الموظف في الانتقال إلى عمله يومياً . ولا يمكن القول بأن هذه المصروفات تخصم من الإيراد العام لأنها مصروفات شخصية بحجة تحميلها للممول ولا شأن لها بوعاء الضريبة .

وبتاريخ ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٤ حكمت محكمة أول درجة (وهي محكمة القاهرة الابتدائية) حضورياً بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتعديل القرار المطعون فيه وجعل صافي إيراد الطاعن الخاضع للضريبة العامة على الإيراد مبلغ ١١٧٥.١١ ج عن سنة ١٩٥٠

وذلك طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ .

وثانيها : يتضمن أن المادة ٨ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ كانت تقضي على أنه « يحدد الايراد الصافي الكلي من كافة الموارد المذكورة في المادة ٦ من واقع ما ينتج منها خلال السنة السابقة بعد خصم المصاريف التي يستلزمها الحصول على الايراد والمحافظة عليه » . ويتضح من المناقشات البرلمانية مدى الضيق والخرج من وجود هذه المادة التي تليح الممول أن يتمتع بخصم جزء آخر نظير المصاريف التي يزعم أنها لازمة للحصول على الايراد أو المحافظة عليه لذلك اتجه الرأي إلى تفسير المادة الثامنة على أنها تكرار للأحكام المنصوص عليها في المادة السادسة وما يؤكد هذا النظر أن المشرع حينما ألغى المادة الثامنة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ ورد في مذكرته التوضيحية (المذكرة للرفوعة من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء) ما يلي حرفيا « ولقد تضمن المشروع إلغاء المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لأن حكمها لا يمدو أن يكون تزييدا وتكرارا للأحكام المنصوص عليها في المادة السادسة فوعاء الضريبة العامة يكون من مجموع الأوعية النوعية بعد تصفية كل منها طبقا لأحكامه وأوضاعه » . ومن ثم تكون محكمة أول درجة قد جانبت الصواب حين طبقت المادة الثامنة وخصمت المصاريف التي يستلزمها الحصول على الايراد قبل ربط الضريبة — يؤيد ذلك ما ورد بتقرير اللجنة المالية لمجلس الشيوخ عن هذه المادة .

وثالث أسباب الاستئناف يتضمن أن محكمة أول درجة قد خالفت القانون حينما قدرت ٥٪ من إجمالي الايراد كمصاريف لازمة للحصول على الايراد الناتج من رؤوس الأموال المنقولة من مصاريف انتقال المصنوع جلسات مجالس الإدارة ومصاريف مظهرية وعمولة تحصيل ومصاريف إيداع كويونات الأسهم والسندات وذلك لأنه طبقا للمادة السادسة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ليست هناك مصاريف واجبة الخصم اطلاقا لا حكما ولا فعلا فيما يتعلق بايراد القيم المنقولة إذ أن النسب الحكيمة قاصرة على العقارات زراعية كانت أو مبنية وقد خول القانون صاحب الشأن أن يتمسك بمصروفاته الفعلية بشروط معينة ولا يستساغ القول بتحديد نسبة حكيمة للمصروفات اللازمة للحصول على الايراد والمحافظة عليه طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ فيما يتعلق بايراد القيم المنقولة أسوة بالنسبة الحكيمة للعقارات . لأنه لا قياس في قوانين الضرائب ومن ثم وجب أن تكون المصروفات التي يتمسك بها الممول (المستأنف عليه) مصروفات فعلية حقيقية ويجب عليه أن يثبت ذلك بأية وسيلة من وسائل الإثبات وعلاوة على ذلك فإن تحديد نسبة جزائية تحكمية للمصروفات أمر تملكه مصلحة الضرائب أو لجنة الطعن أو المحكمة إلا ينص القانون وليس هناك نص قانوني يسمح بتقدير المصروفات جزاءا وذلك فيما يتعلق بايراد القيم المنقولة .

ورابعها : يتضمن أن حقيقة الأمر أنه

لا توجد مصروفات تكبدها المستأنف عليه في سبيل الحصول على إرادته إذ أن ذلك الإيراد يتكون من أمرين :

أولها إيراد مستمد من الأسهم — وهو الجزء الأكبر من الإيراد ويحدد طبقاً للمادة ٨٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقيمة الربح المقرر توزيعه عن السهم طبقاً لقرارات الجمعية العمومية للمساهمين .

ومن ثم فهذا الإيراد يتوقف على إرادة المستأنف عليه ولا يترتب على مجهوده وعمله بل يحدد بالشكل الذي نص عليه القانون بمجرد صدور قرارات الجمعية العمومية للمساهمين أو قرارات مجالس الإدارة ومن ثم لا يتصور أن يتكبد المستأنف عليه مصاريف للحصول على ذلك الإيراد أو المحافظة عليه إلا على النحو الوارد في المناقشات البرلمانية من مصاريف تأمين على الأسهم . ولم يستطع المستأنف عليه أن يثبت أنه قد أمن على أسهمه — أما عن العمولة التي يتقاضاها البنك لتحصيل قيمة كوربونات الأوراق المالية فقد سبق أن خصمها البنك من أرباح هذه الأوراق — وأضاف صافيها (بعد خصم عمولية) لحساب المستأنف عليه الجاري . وقد أخضعت مصلحة الضرائب صافي إيراد هذه الأوراق (بعد خصم عمولة التحصيل التي تقاضاها البنك) للضريبة العامة .

وثانيها — إيراد مستمد من عضوية مجلس إدارة الشركات (وهو يمثل الجزء الأصغر من إيراده) ولا يتصور أن يتكبد المستأنف عليه مصروفات في سبيل المحافظة على ذلك الإيراد اللهم إلا ما أراد أن يصوره

من الاعبارات المتعلقة بشخصه ومركزه ومكانته التي تستلج مظاهرها خاصة — وهذه المصاريف الخاصة بالمظهرية ليست لازمة للحصول على الإيراد والمحافظة عليه بل هي من قبيل استعمال الإيراد أو التصرف فيه .

و حيث إن المستأنفة انتهت في صحيفة استئنافها إلى طلب قبول الاستئناف شكلاً وإلغاء الحكم المستأنف وتأييد قرار لجنة الطعن الصادر بجلسته ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢ باعتماد تحديد للأمورية لأرباح المستأنف عليه الخاضع للضريبة العامة على الإيراد في سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٩٤٠ م و ١٢٣٦٩٥ ج ورفض دعوى المستأنف عليه وإلزام المستأنف عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين .

و حيث إن القانون رقم ٩٩ الصادر في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإيراد نص في مادته الأولى بصريح العبارة على أن هذه الضريبة العامة تسرى على صافي الإيراد الكلي للأشخاص الطبيعيين ثم أكد الشارع هذا المعنى فنص في مادته السادسة (قيل تعديلاً بالقانون ٢١٨ في أول نوفمبر سنة ١٩٥١) على أنه « تفرض الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي الذي حصل عليه للمول » ثم نصت هذه المادة بعد ذلك على ما يأتي « ويحدد هذا الإيراد من واقع ما للمول من عقارات ورؤوس أموال منقولة — ومن المهن التي يزاولها والمرتببات والأجور والمكافآت والأتعاب والمعاشات والإيرادات المرتبطة لدى الحياة — ويكون تحديد إيرادات العقارات المبينة على أساس القيمة الإيجارية التي اتخذت

أساساً لربط عوائد المباني بعد خصم ٢٥٪ / نظير الإدارة والاستهلاك ويكون تحديد إيرادات الأراضي الزراعية على أساس القيمة التجارية التي اتخذت أساساً لضريبة الأرباح بعد خصم ٣٠٪ / نظير الإدارة والصيانة واستهلاك المباني والآلات ومع ذلك يجوز تحديد إيرادات العقارات مبدئية كانت أو زراعية على أساس الإيراد الفعلي إذا طلب ذلك للمول في الفترة التي يجب أن تقدم خلالها القرارات السنوية وإلا سقط حقه وبشروط للاستفادة من حكم الفقرة السابقة أن يحسب للمول دفائر منتظمة — أما باقي الإيرادات فتحدد طبقاً للقواعد المقررة فيما يتعلق بوعاء الضرائب النوعية الخاصة بها ... الخ » ثم جاءت المادة السابعة من هذا القانون فنصت على أنه : « يخصم من الإيراد الخاضع للضريبة ما يكون قد دفعه الممول من : (١) فوائد القروض والديون التي في ذمته (٢) أقساط الإيراد لمدة الحياة والمعاشات والتنفقات للزعم بها قانوناً أو تنفيذاً لحكم قضائي وإذا تقرر عليه بدون مقابل (٣) كافة الضرائب المباشرة التي دفعها الممول خلال السنة السابقة غير الضريبة العامة على الإيراد ولا يشمل ذلك مضاعفات الضريبة والتعويضات والغرامات (٤) والجسائر التي يكون قد استهدف لها الممول في حالة بيع المنشأة أو وقف عملها والمتعلقة بسنة التصفية والسنوات الثلاث السابقة عليها — وبعد في حكم التكاليف التبرعات والاعانات المدفوعة للحكومة والهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المعترف بها من الحكومة المصرية والتي يكون مركزها معصر على أن لا تتجاوز قيمتها ٣٪ من الإيراد السنوي

الصافي الذي حصل عليه الممول — وبشروط في خصم المبالغ السالفة الذكر عدم دخولها في الحساب عند تقدير الإيرادات الفرعية . » وحيث إنه جاءت بعد ذلك المادة الثامنة من هذا القانون فنصت على ما يأتي « يحدد الإيراد الصافي الكلي من كافة الموارد المذكورة بالمادة السادسة من واقع ما نتج منها خلال السنة السابقة بعد خصم المصاريف التي يستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه . إلا أنه في أول نوفمبر سنة ١٩٥١ صدر القانون رقم ٢١٨ فألغى هذه المادة .

« وحيث إن المادة الثامنة هذه كانت في صيغتها الأولى عند وضع مشروع القانون تنص على عبارة « خصم مصاريف الإدارة وتكاليف المحافظة على الإيراد » قرأت لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب أن تستعيض بهذه العبارة عبارة « بعد خصم المصاريف التي يستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه » وذلك — توخياً للدقة في التعبير — وقد وافق البرلمان على ذلك .

« وحيث إنه جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩٩ عند صدوره في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ أي قبل تعديله ما يأتي « أن الإيراد الخاضع للضريبة هو الإيراد الصافي — ولا يقصد بذلك الإيراد المحسوب على أساس ما يجوز خصمه طبقاً للقواعد المقررة في الضرائب النوعية بل أنه فيما يتعلق بوعاء الضريبة العامة على الإيراد الكلي يسمح علاوة على ذلك بخصم بعض التكاليف التي ترقى الإيراد الكلي والتي لا تسنح القواعد المقررة بخصمها من حساب الضريبة على الإيرادات

النوعية . فهو بعبارة أخرى الإيراد الفعلي الحقيقي — أي ما قاض من الإيراد الكلي الذي حققه الممول فعلا — بما في ذلك قيمة المزايا والمكاسب العينية التي تمنع بها — بعد خصم المصاريف التي تكبدها في سبيل تحقيق الإيراد أو المحافظة عليه — وقد نص على أن تحديد الإيرادات النوعية التي تدخل في وعاء هذه الضريبة يكون بالقواعد المقررة بشأن كل منها .

« وحيث إنه لم يرد في تقرير لجنة المالية بمجلس الشيوخ من مشروع القانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ المعدل للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ولا في مناقشات المجلس عنه شيء عن المادة الثامنة للملغاة ولكن جاء في مذكرة مؤرخة في ٩ إبريل سنة ١٩٥١ مرفوعة إلى مجلس الوزراء من وزير المالية عن هذا المشروع « أنه تضمن إلغاء المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لأن حكمها لا يعدو أن يكون تزييدا وتكرارا للأحكام المنصوص عليها في المادة السادسة فوعاء الضريبة العامة يكون من مجموع الأوعية النوعية بعد تصفية كل منها طبقا لأحكامه وأوضاعه . »

« وحيث إنه غير صحيح ما جاء في مذكرة وزير المالية هذه من أن حكم المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ لا يعدو أن يكون تزييدا وتكرارا للأحكام المنصوص عليها في المادة السادسة منه وهو ما رددته مصلحة الضرائب (المستأنفة) في مذكرتها إذ أن ذلك يخالف الحقيقة الساطعة المؤيدة بصريح النص الملغى — وبما جاء في المذكرة

الابضاحية لهذا القانون وهي التي ظهرت عند صدوره في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ فهي صريحة في أن حكم المادة الثامنة ينصرف إلى مصروفات أخرى خلاف المصاريف التي يجوز خصمها من أوعية الضرائب النوعية — وهي المصروفات التي تكبدها الممول في سبيل تحقيق الإيراد أو المحافظة عليه وغير صحيح أيضا ما رددته مصلحة الضرائب من أن المادة السابقة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قبل تعديله نصت بطريق الحصر على ما يخصم من إيراد الممول الخاضع للضريبة بدليل أن المادة التالية وهي المادة الثامنة نصت على خصم المصاريف التي يستلزمها الحصول على الإيراد والمحافظة عليه كما تقدم وغير صحيح أيضا أن المادة السادسة حددت الإيراد الصافي لأن المادة الثامنة نصت على خصم مصاريف أخرى كما سبق القول .

« وحيث إن ما نصت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (يفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح الصناعية والتجارية وعلى كسب العمل) هو خاص بكيفية تحديد الإيرادات الخاضعة للضريبة ولم تتعرض هذه المادة للمصروفات فهي لا تتعارض مع المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ ولا تقف دون إعمالها .

« وحيث إن الممول (المستأنف عليه) ذكر كما سبق القول أن إرادته العام عن سنة ١٩٥٠ مكون (أولا) من أرباح أوراقه المالية و (ثانيا) من أتعابه عن عضوية مجالس الإدارة و (ثالثا) من مقابل حضوره هذه

المجالس أى من مصاريف انتقاله سواء لمباشرة العمل البوي في الشركات التي يرأس مجالس إدارتها أو لحضور الجمعيات العمومية للشركات التي يساهم فيها مع ما يتبع ذلك من مصاريف ثرية و (رابعا) من عمولة التحصيل ومصروفات الابداع التي نقاضتها البنوك منه عن كويونات الأسهم والسندات التي يملكها و (خامسا) مما أنفقته من مصروفات مظهرية أثناء مباشرته لعمله وقال إن هذه المصروفات كانت لازمة لحصوله على الأيراد فيجب خصمها منه عملا بالمادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قبل إلغائها بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٥١ لأنها كانت إذ ذاك سارية المفعول .

« وحيث إن مصلحة الضرائب (المستأنفة) إعتزبت في مذكرتها فذكرت أن مصاريف الانتقال لمقر العمل مثلها مثل المصروفات التي يتكبدها الموظف في الانتقال إلى عمله يوميا فهي مصروفات شخصية بحته يتحملها الممول ولا شأن لها بوعاء الضريبة ولا يمكن القول بخصمها من الأيراد العام — كما أن المصاريف الخاصة بالمظهرية ليست لازمة للحصول على الأيراد والمحافظة عليه بل هي من قبيل استعمال الأيراد والتصرف فيه .

« وحيث إن الممول (المستأنف عليه) رد على ذلك بأن مصلحة الضرائب جرت على خصم مقابل الحضور المدفوع إلى المساهمين وإلى أعضاء مجالس الإدارة على اعتبار أن هذا المقابل مدفوع إليهم لتغطية المصاريف الفعلية التي يتكبدهونها في الأعمال لحضور جلسات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية

للمساهمين التي كثيرا ما تنعقد في جهات نائية عن محل إقامة المساهم وقال إن القانون يحتم خصم هذه المصاريف ولا يلزم أن تكون المصروفات مؤيدة بالمستندات بل يجوز أن تقدر جزافا وفي الحدود المعقولة متى كانت مما يعتذر بحسب طبيعتها أن تكون مؤيدة بمستندات شأنها شأن المصاريف الثرية التي يتكبدها للمول كالأكراميات والقهوة وغيرها من المشروبات التي تقدم للعملاء على سبيل التحية . وهي غير مؤيدة بمستندات ثم قال إن مصلحة الضرائب وافقت لجنة الطعن على خصم بعض المصاريف بدليل أنها لم تطعن في قرارها بل كان أساس اعتراضها على قيمة المصاريف ينصب على عدم وجود مستندات تؤيدها ثم ذكر أن طبيعة تلك المصاريف مما لا يمكن معه اثباتها بالمستندات الكتابية بل هي تقدر تقديرا جزافيا مناسبا — وردت مصلحة الضرائب بأن تحديد نسبة جزافية تحكمية للمصروفات أمر لا تملكه مصلحة الضرائب أو لجنة الطعن أو المحكمة إلا بنص القانون ولا يوجد نص — وأضافت أن مصاريف التحصيل أى العمولة خصمها البنك من أرباح الأوراق المالية وأضاف الصافي لحساب الممول — وإن المصاريف المظهرية ليست لازمة للحصول على الأيراد والمحافظة عليه بل هي من قبيل استعمال الأيراد والتصرف فيه .

« وحيث إن هذه المحكمة ترى أن المصروفات التي يتنفقها الممول في انتقاله إلى محل عمله هي مصروفات يستلزمها حصوله على الأيراد والمحافظة عليه فيجب خصمها

منه نظير إيداع أوراقه لديها وذلك عن سنة ١٩٥٠ فإنه يجب خصم كل ذلك من إيراده العام عن هذه السنة إنه لم يكن قد سبق خصمها وهو ما تدعيه مصلحة الضرائب .

« وحيث إن المحكمة ترى قبل الفصل في موضوع الدعوي تكليف المستأنف عليه بتقديم بيان شامل للمصروفات التي يربط خصمها بوضع فيه كل نوع منها وقيمتها وسنده عنه إن أمكن ذلك كما ترى حضوره بشخصه أو بوكيل عنه لمناقشته في البيان المطلوب وفيما جاء بأسباب هذا الحكم » .

(استئناف مصلحة الضرائب ضد ...
رقم ٢٣٢ سنة ٧٢ ق رئاسة ومضوية السادة الأساتذة
أحمد الجارم ومصطفى شكرى وعمود سليم المستشارين
وحضور السيد الأستاذ قهريال ونلة وكيل النيابة) .

من الايراد العام طبقا لصريح نص المادة الثامنة من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ قبل الغائها — كما أن المصروفات الخاصة بالمظاهرة مثل الاكراميات التي ينفقها الممول لتسهيل أعماله وتوسيع دائرة نشاطه قد تكون لازمة للحصول على إيراده والمحافظة عليه متى كانت متصلة إتصالا وثيقا بمباشرة مهنته وفي هذه الحالة يجب خصمها من الايراد العام أيضا طبقا للمادة الثامنة سالفه الذكر — ثم ان هذه المصروفات قد يمكن تقديرها مستمدة من واقع المستندات والأوراق المثبتة لها وأقوال الشهود فان تعذر ذلك فليس في القانون ما يمنع المحكمة من تقديرها جزاها أما فيما يختص بحمولة البنوك نظير تحصيلها إيراد الممول وما تقاضته

تكييف الواقعة

الفصل الثالث

تكييف الواقعة وما يثيره من مشكلات

في شأن طرق الطعن الجائرة في الأحكام وما يتصل بها من قواعد
للدكتور رؤوف عبيد . أستاذ بكلية الحقوق — جامعة عين شمس

— ٤ —

قد يتراوح تكييف الواقعة بين الجنائية والجنحة ، أو بين الجنحة والمخالفة . ويكون لهذا التراوح أثره في تجديد طرق الطعن الجائرة في الحكم الصادر ، سواء في موضوع الدعوى ، أم في شأن الاختصاص بها ، وما يتصل بالاختصاص من قواعد ، وعلى وجه خاص في شأن نظام الاحالة والتجنيح .

وأم المشكلات التي أثارها تراوح تكييف الواقعة بين الجنائية والجنحة كان في صدد الأمور الثلاثة الآتية :

أولاً : مشكلة الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنائيات في دعوى أقيمت بوصفها جنائية ، إذا حكم فيها بعقوبة الجنحة ، أو بوصف الجنحة . فهل يخضع مثل هذا الحكم في موضوع الدعوى لنظام بطلان الأحكام النهائية في الجنائيات بمجرد حضور التهم أو القبض عليه (م ٣٩٤ إجراءات) ، أم لنظام المعارضة في الأحكام النهائية في الجنح (م ٣٩٧) ؟

ثانياً : مشكلة الحكم الصادر من محاكم الجنح بعدم الاختصاص لأن الواقعة في حقيقتها جنائية لا جنحة ، ومتى يجوز الطعن فيه بالنقض استقلاً عن حكم الموضوع ومتى لا يجوز ؟

ثالثاً : مشكلة مدى جواز إعادة الدعوى إلى محكمة الجنح بعدد الحكم فيها نهائياً بعدم الاختصاص . سواء عند الإصرار على وصف الجنحة أو المخالفة السابق إعطاؤه لها ، أم بمقتضى نظام التجنيح .

وأم المشكلات التي أثارها تراوح تكييف الواقعة بين الجنحة والمخالفة كان في صدد بحث جواز الطعن بالنقض في الحكم النهائي الصادر فيها ، لأنه يجوز في الجنح دون المخالفات .

ونظراً لتنوع المشكلات على هذا النحو بين الحالين تعين علينا أن نعالج في مبحث أول تراوح التكييف بين الجنابة والجنحة . وفي مبحث ثان تراوحه بين الجنحة والمخالفة .

المبحث الأول

تراوح التكييف بين الجنابة والجنحة

المطلب الأول

في شأن طرق الطعن الجائزة في حكم الموضوع

كثيراً ما يثار التساؤل عند تراوح تكييف الواقعة بين الجنابة والجنحة عن أى الوصفين أجدر بالاعتبار في صدد تحديد طرق الطعن الجائزة في الحكم ، وذلك عندما يختلف نظام الطعن بحسب تغليب كفة أى من الوصفين على الآخر .

عرض المشكلة :

ولقد عرض لنا فيما سبق التساؤل حول ما إذا أقيمت الدعوى أمام محكمة الجنابات بوصفها جنابة فعندئذ فيها الحكم غيابياً بوصف الجنحة ، فهل يخضع هذا الحكم لنظام بطلان الأحكام الغيابية من تلقاء نفسها بمجرد حضور المتهم أو القبض عليه (م ٢٩٤ إجراءات) ، أم لنظام المعارضة في الأحكام الغيابية في الجرح (م ٣٩٧) ؟ إلا أن هذا التساؤل يمكن أن يثار في الواقع على صورة أوسع نطاقاً من ذلك فيقال على وجه أكثر دقة : هل تكون العبرة حينئذ بالوصف الذي أقيمت به الدعوى ، أم بالوصف الذي اعتمده لها الحكم الغيابي ، أم بالوصف المستمد من نوع العقوبة المقررة بها ، أم بصحيح وصف الواقعة في تقدير القانون للموضوعي ؟ ولاغنى عن التعرض لقيمة كل وصف من هذه الأوصاف الأربعة لإيجاد جواب شاف على هذا التساؤل .

الجواب في الفقه :

(١) نرى ابتداء التعرض للوصف المستمد من نوع العقوبة المحكوم بها ، فنجد أنه طبقاً لما استقر عليه الفقه والقضاء السائدان في بلادنا لامتدوحة من استبعاد هذا الوصف ، إذ قد يقضي بعقوبة الجنحة في واقعة يعتبرها القانون جنابة ، كما إذا أخذت المحكمة بنظام الظروف القضائية المخففة (م ١٧) . أو إذا توافر عذر صغر السن (م ٦٦) ، أو حتى عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة (م ٢٥٩) . فان هذه كلها أحوال للتخفيف لا تؤثر في نوع الواقعة ، وفي أنها تظل جنابة بصرف النظر عن نوع العقوبة المحكوم بها ، فتخضع بالتالي للقواعد المقررة للجنابات في شأن سقوط الأحكام الغيابية . بل إنه حتى بالنسبة لعذر الاستفزاز (م ٢٣٧) لقد رأينا من يقول بذلك أيضاً . كما سبق أن بينا كيف أن تمنح

أية جناية لا يمس طبيعتها الأصلية ولا الوصف الذي أقيمت به إذا كان صحيح وصفها أنها جناية في تقدير القانون . فمن باب أولى لا يمس هذا التكييف صدور الحكم بعقوبة الجنحة من محكمة الجنايات .

وقد تعرضنا لذلك تفصيلاً فيما مضى وعرفنا كيف أنه فيما عدا جرائم العود المتكرر، لا يتحدد وصف الواقعة في قانوننا المصرى بنوع العقوبة المحكوم بها، ولو أصبح الحكم نهائياً باستنفاد طرق الطعن الجائزة فيه أو بفوات مواعييدها .

وإذا قلنا إنه لا مندوحة من استبعاد الوصف المستمد من نوع العقوبة المحكوم بها، فإن سندنا في ذلك هو ما استقر عليه الفقه والقضاء السائدان على النحو الذى بيناه، وللأسباب التى بيناها على أن ذلك لا يبنى أن هناك من يقول بغير ذلك ويرى أن جميع الجرائم المقرنة بظروف قضائية مخففة أو أعذار قانونية جرائم يتحدد وصفها فى النهاية بنوع العقوبة المقررة لها .

فإذا كانت العقوبة الأصلية المقررة فى القانون هى عقوبة جناية فإن الفعل يعتبر مع ذلك جنحة إذا خففت المحكمة العقوبة إلى نطاق الجنحة، بصرف النظر عن سبب التخفيف، وهل هو عذر قانونى أو ظرف قضائى مخفف (١) . أى أن هذه الجرائم تصبح جميعها قلقة النوع، فلا يستقر لها وصف نهائى إلا بعد الحكم فيها .

وأخذاً بهذا الرأى المهجور كان يمكن أن يقال إنه إذا أقيمت الدعوى بوصفها جناية أمام محكمة الجنايات وقضى فيها غيابياً بعقوبة الجنحة جازت المعارضة فى هذا الحكم، أيا كانت أسباب تخفيف العقوبة «نعم إن التهمة قد نزلت بالحكم إلى جنحة، ويمكن القول بأنه يجب أن يعامل لتهم معاملته كل محكوم عليه فى جنحة، فيكون له الحق فى أن يقبل الحكم أو يعارض فيه، ولا يصح أن يحرم من هذا الحق لمجرد أنه قدم خطأ لمحكمة الجنايات وثبت بحكم المحكمة أن الاحالة عليها كانت خطأ». وحقوق الدفاع يجب أن تقاس بطبيعة التهمة لا بطبيعة المحكمة المرفوعة لها الدعوى، ومتى كانت جنحة فإن إعادة المحاكمة يجب أن تترك لارادة المحكوم عليه ولمصلحته، وليست للهيئة الاجتماعية مصلحة خصوصية فى إيجاب نظر الدعوى، ويكون للمتهم حق المعارضة أمام محكمة الجنايات، كما له ذلك أمام محكمة الجنح (٢) .

ولا محل للدخول فى جدل مع هذا الرأى الآن مادام هو مؤسس على وجهة نظر لا يسهل

(١) ومن أنصار هذا الرأى فستاد هبل ج ٢ فترة ١٠٥٦ و ١٠٥٧ وموس Haus ج ٢ فترة ١٠٣٠ و ١٠٣١ كما أخذت به محكمة النقض الإيطالية فى حكم «ورخ» ١ | ٣ | ١٨٩٦ والبلجيكية فى ١ | ١٠ | ١٨٨١ .
وراجع ما سبق فى هذا الشأن فى عدد أكتوبر سنة ١٩٥٦ من ٢٤٦ إلى ٢٤٧ من هذه المجلة .
(٢) المرحوم الأستاذ الرابى فى المبادئ الأساسية ج ٢ فترة ١٢٠ من ٦٠ .

الدفاع عنها بحسب الوضع الحالي للنصوص ، وقد سبق أن بينا كيف أن الرأي قد استقر في بلادنا على التمييز بين أثر الظروف القضائية المخففة من جانب والأعذار القانونية من جانب آخر في تكيف الواقعة . بل وبين أثر كل عذر قانوني وآخر بحسب طبيعته ومدى التزامه للقاضي على ما بيناه تفصيلاً فيما سبق . ومع ذلك فإنه حتى على ما لاحظناه أنصار هذا الرأي قد جاءت المادة ٣٩٥ اجراءات طامة مقررة أنه « إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حكم الحكم السابق صدوره ... وبعد نظر الدعوى أمام المحكمة » . فمضى تقضى ببطالان جميع الأحكام التي تصدر غيابياً من محكمة الجنايات بمجرد حضور المتهم أو القبض عليه ، فلا يمكن للمحكوم عليه قبولها أو المعارضة فيها حسبما يراه .

(ب) كما ينبغي — في رأينا — استبعاد النظر إلى الوصف الذي اعتمده للواقعة الحكم الغيابي للأسباب الآتية :

أولاً : لأن هذا الوصف نفسه قد لا يكون واضحاً في عبارات الحكم منطوقاً وأسباباً . فلا ينبغي أن يفوتنا أن مثل هذا الحكم ، الذي يوصف طادة بأنه تهديدي لأنه يسقط من تلقاء نفسه ، لا يجوز الطعن فيه من المتهم بأي طريق مهما شابه من غموض ، أو تناقض أو قصور ، ولو أدى مثل هذه العيوب إلى تعذر التعرف على حقيقة وصف الواقعة وأسباب القضاء فيها بعقوبة الجنحة بدلاً من الجناية ، ومهما كان عيب الحكم واضحاً أو فادحاً .

ثانياً : لأن نفس المحكمة قد لا تكون استبانت الوصف الصحيح بطريقة حاسمة ، حتى من وجهة موضوعية صرفة . إذ المقروض هنا أن المحاكمة جرت غيابية بغير سماع مرافعة الدفاع ، وربما بمجرد الاطلاع على الأوراق . ولذا كانت الأحكام الغيابية على وجه عام من أضعف الأحكام دلالة على صحة ما قضت به ، فلا ينبغي التعويل كثيراً على ما انتهت إليه في شأن موضوع الدعوى ، وبالتالي في شأن صحة التطبيق القانوني .

وثالثاً : لأنه قلما يعنى الحكم ببيان ما يعتقده من ناحية تأثير العقوبة المحكوم بها على تكيف الواقعة ، خصوصاً عند تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة أو الأعذار القانونية . وإذا فرض جدلاً أن بين الحكم عقيدته في هذا الشأن ، وكانت عقيدة لا تتفق مع ما استقر فقها وقضاء لما أسس أن يقال إن العبرة تكون حينئذ بالتكيف الصحيح لا بما ورد فيه في هذا الخصوص ، وهكذا سيدعونا الأمر إلى البحث من جديد عن هو صاحب القول الفصل التكيف الصحيح عندئذ ، فنجد له أكثر من صاحب على ما سيلي عند مناقشة الرأي الثالث .

ورابعاً : أنه حتى عند تغيير الوصف أو تعديل التهمة بمعرفة المحكمة فإن تقديرها ليس نهائياً ولم يحز أية حجية تقيد أحداً من الخصوم ، حتى ولو صرف النظر جدلاً عن تعذر لفت المتهم إلى هذا التعديل لغيبابه ، وبالتالي إلى انتفاء أثره ، على الأقل عند ما يصحتم هذا اللفت . وما دام هذا الحكم الغيابي غير قابل للتنفيذ إذا قيل إنه في جنابة ، ولم يصبح نهائياً بعد حتى

إذا قيل بأنه في جنحة ، فن المتعذر أن يرتب القانون الاجرائي آثاراً معينة علي الوصف الصادر به ، وبصرف النظر عن مدى صحة هذا الوصف أو عدم صحته ، ومن المتعذر أن يكون خط السير في الدعوى مستقبلاً متوقفاً علي هذا الوصف الأولي الذي قد يكون هو بالذات موطن النعي علي الحكم وبالتالي سبب إلغائه عند الطعن فيه ، أو عند نظر الدعوى من جديد إذا ما أعيدت الاجراءات بحسب الأحوال .

وبعبارة أخرى يمكن القول بأنه لا يصح أن يرتب القانون الاجرائي آثاراً صحيحة علي وصف لا زالت صحته محل طعن ، ومصدر جدل ، وعرضة بالتالي للعدول عنه بطريق أو بآخر في أية لحظة .

(ج) لذا يرى جانب من الفقه أن العبرة في سقوط الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنائيات ينبغي أن تكون بحقيقة وصف الواقعة في قانون العقوبات ، ولا تكون من ثم « بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى ولا بوصفها بمعرفة محكمة الجنائيات » (١) . ويستند في ذلك على وجه خاص إلى أن المادة ٣٩٤ إجراءات تتحدث عن سقوط الحكم الصادر غيابياً من محكمة الجنائيات في جنابة دون غيره .

على أن هذا الرأي الثالث قد يشير أكثر من صعوبة عملية . فمنها ما ذكرناه من أن حقيقة وصف الواقعة ربما لا تكون قد استبانت بعد بشكل واضح ولا نهائي من الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنائيات ، وهي لم تهر تحقيقاً ولم تسمع مرافعة . ومنها أنه ينبغي أن نعرف أولاً من هو صاحب القول الفصل في تجديد وصف الواقعة ؟ فإن قلنا إنها المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي فقد عدنا إلى الرأي السابق رغم عيوبه الواضحة . وإن قلنا إنها المحكمة التي تعاد أمامها المحاكمة الحضورية ، فالفرض أننا هنا إزاء متهم محكوم عليه غيابياً ويريد أن يعرف أولاً أي السبيلين يسلك : سبيل المعارضة في الحكم الصادر غيابياً بالحبس من محكمة الجنائيات بافتراض أنه حكم في جنحة ، أم أنه لا محل للمعارضة فيه لسقوطه من تلقاء نفسه بحضور المتهم أو بالقبض عليه لأنه في جنابة ؟ فكيف يتسنى أن يكون المرجع في ذلك للجهة التي سيماد أمامها المحاكمة فيما بعد ؟ ...

* * *

(د) لهذه الأسباب مجمعة نرى أن الوصف الوحيد الذي ينبغي أن يكون محل الاعتبار في نطاق تقرير طرق الطعن الجائزة في الحكم هو الوصف الذي أقيمت به الدعوى دون غيره . فانه لا يكون مائلاً أمام المحكوم عليه - وخصوم الدعوى - سوى هذا الوصف الذي أعلن به ، والذي ينبغي أن يتحكم في إجراءات الدعوى على وجه عام حتى يتدخل وصف آخر جديد بحكم حائز حجية الشيء المقضي به ، أما وصف الواقعة الحقيقي في

(١) الدكتور محمود مصطفى في « شرح قانون الإجراءات الجنائية » الطبعة الرابعة ٢٠٤ ٣٧١ س

تقدير القانون الموضوعي خلال إجراءات المحاكمة فهو أمر لا زال في طي الغيب، وكثيرا ما تتباين فيه الآراء عند الرجوع إلى سبب تغيير الوصف، أو الحكم ابتدائياً أو غايياً بعقوبة الجنحة. هذا فضلاً عن تعدد النظريات وتشعبها عند تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة أو عذر من الأعذار القانونية على النحو الذي سبق بيانه تفصيلاً في الجانب السابق من هذا البحث.

* * *

خطة محكمة النقض :

يبين من استقراء أحكام القضاء منذ استقرار في بلادنا التشريع الجنائي الحديث أن هذا الرأي الرابع هو الذي يجري عليه بالفعل قضاء النقض في هذا النطاق الذي يعيننا هنا، وذلك في أحوال التخفيف والتشديد على حد سواء، وعند تغيير الوصف من جنابة إلى جنحة أو من جنحة إلى مخالفة. وعند تقدير جواز الطعن سواء بالمعارضة أم بالاستئناف أم بالنقض.

ومن هذا القضاء حكم بنى علي القول بأن «الأصل في الإجراءات الواجب اتباعها أمام محاكم الجنايات في حالة الحكم في غيبة المتهم أنها يحكمها الفصل الثالث من الباب الثالث من قانون تحقيق الجنايات بما في ذلك المادة ٢٢٤ منه إلا ما استثنته الفقرة الثانية من المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات المستحدثة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤ بشأن المتهمين في الجنح التي تقدم لمحاكم الجنايات لارتباطها بالجنابة والعبرة فيما يتعلق بتطبيق الضوابط التي يضعها القانون لإجراءات المحاكمة وحق الطعن في الأحكام هي طبقاً للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى، لا بما تقضي به المحكمة في موضوعها. وإذن فإذا كانت الدعوى قد رفعت بجنابة مرفقة باكره فقضت محكمة الجنايات غايياً باعتبار ما وقع من المتهم جنحة ضرب ثم ضبط للمتهم فأعيد تقديمه للقاضي الإحالة فأحاله إلى محكمة الجنايات فقضت باعتبار الحكم الغيبي قائماً، فإنها تكون قد أخطأت، إذ هذا الحكم قد سقط جنماً بحضور المتهم أمامها، وكانت من المتعين أن تعاد محاكمته (١)»

تعليق على هذا القضاء :

يلاحظ أن هذا الحكم قد صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى، إلا أن ذلك لا يؤثر في قيمته لأن القواعد الأساسية في توزيع الاختصاص بين المحاكم فيما يتعلق بالجنح والجنايات لا زالت كما هي بغير تغيير. هذا إلى أن قواعد المحاكمة والطعن في الأحكام بقيت على حالها في النطاق الذي يعيننا هنا، فضلاً عن أن كلا من القانونين القديم والجديد جاء خلواً من

(١) قض ٩ | ٥ | ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ٢٠٦ من ٦٢٩.

تعيين ضابط آخر في تكييف الواقعة للتمييز بين الجناية والجنحة غير الضابط العام الذي جاءت به المادتان ١٠ و ١١ من قانون العقوبات .

كما يلاحظ أن هذا الحكم قد جاء في معرض تغيير وصف الواقعة بمعرفة محكمة الموضوع تغييراً صريحاً من جناية إلى جنحة بلجنة لاستبعاد واقعة معينة لم تقتنع بثبوتها من الأوراق أو من التحقيق الذي أجرته ، أو اقتنعت بعدم صحتها . فالدعوى قد أقيمت على المتهم عن الواقعة بوصفها جناية سرقة باكراه ، فاستبعدت محكمة الجنايات واقعة السرقة أصلاً ونقضت باعتبارها جنحة ضرب فحسب . ولم يجز هذا الحكم في معرض تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة (م ١٧ ع) ، أو في خصوص ثبوت عذر قانوني . ومن يدري فقد يكون لهذه حكم وللك حكم آخر في تقدير محكمتنا العليا ؟ وإنما المهم هنا أنه — طبقاً لهذا القضاء — إذا أقيمت الدعوى بوصف معين ، ثم جرى بمعرفة المحكمة تغيير صريح لهذا الوصف فان العبرة في نطاق تحديد طرق الطعن الجائزة في الحكم الصادر تكون بالوصف الذي أقيمت به الدعوى ، لا بالوصف الذي تم التغيير إليه .

أما إذا كان سبب الحكم بعقوبة الجنحة بدلاً من عقوبة الجناية هو تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة (م ١٧ ع) أو توافر عذر قانوني في حق المتهم فلا يوجد قضاء صريح لمحكمتنا العليا بوجوب الأخذ بالوصف الذي أقيمت به الدعوى دون غيره في شأن تحديد طرق الطعن الجائزة في الحكم . لذا قد يقال عندئذ إنه ينبغي اتباع ضابط آخر كأن يكون حقيقة وصف الواقعة في تقدير القانون الموضوعي .

وقد سبق أن قلنا إن التكييف يكون عندئذ محل خلاف كبير ، ولو أن السائد فقها وقضاء هو القول بأن الظروف القضائية المخففة لا تأثير لها في وصف الواقعة مهما كانت العقوبة المحكوم بها هي عقوبة الحبس . وكذلك الشأن بحسب الراجح في عذر صغر السن ، لأنه مبني على اعتبارات شخصية بحتة ، بل وكذلك الشأن أيضاً في عذر تجاوز حدود حق الدفاع الشرعي بنية سليمة (م ٢٥١ ع) ، لأنه جوازي للمحكمة ، أو هو بالأدق يترك لها الطيار بين تطبيق نص المادة ٢٥١ أو تطبيق نظام الظروف القضائية المخففة (م ١٧ ع) على التفصيل الذي سبق أن بيناه (١) .

وعلى أية حال فان الدعوى عن الواقعة في هذه الأحوال جميعها تقام بوصفها جناية ، أخذاً بالوصف الأشد ، ولا فراض عدم ثبوت شيء من الظروف القضائية أو الأعذار القانونية حتى تسلبين محكمة الموضوع العكس . وسواء أحكم فيها في النهاية بعقوبة الجناية أو الجنحة — بحسب ظروف الدعوى — فقد استقر لها في الرأي السائد المعمول به وصف الجناية . وذلك

(١) راجع عدد نوفمبر سنة ١٩٥٦ من هذه المجلة ص ٣٥٩ وما بعدها .

من شأنه أن يهدر هنا قيمة الجدل عن أى الوصفين أجدر بالاتباع ، الوصف الذى أقيمت به الدعوى ، أم حقيقة وصف الواقعة فى تقدير القانون الموضوعى كما هو مستفاد من تطبيق المادة ١٧ أو ٦٦ أو ٢٥١ ع بحسب الأحوال ؟ لأنه لم يقع فى نهاية المطاف أى تحول فى الوصف ، بل حافظت الواقعة على وصفها منذ البداية حتى النهاية .

أما بالنسبة لعذر الاستفزاز الوارد فى المادة ٢٣٧ فالراجح فى قضاء محكمة العليا أنه يقلب — متى ثبت توافره — وصف الجناية إلى جنحة ، لأنه عذر ملزم للمحكمة ، إذ أن عقوبة الحبس مفروضة هنا بنص تشريعى صريح مما يضمن على الواقعة صفة الجنحة لا الجناية . وكذلك الشأن بالنسبة لعذر التعامل فى مسكوكات مزيفة بعد التحقق من حقيقتها الوارد فى المادة ٢٠٤ ع ، فإنه — عند من يضمن عليه صفة العذر القانوني — من شأنه أن يغير وصف الواقعة من جناية إلى جنحة أو مخالفة بحسب قيمة المسكوك المتعامل به .

ولذا يكون لتغليب أى من الوصفين قيمته عند تطبيق المادة ٢٣٧ أو ٢٠٤ ع بحسب الأحوال . ذلك أن وصف الجناية الذى تقام به الدعوى قبل تطبيق المادة ٢٣٧ ليس هو الوصف الذى يستقر لها بعد التطبيق . ولأن وصف الجنحة الذى قد تقام به الدعوى فى المادة ٢٠٤ ليس هو الوصف الذى يستقر لها إذا ما كانت قيمة المسكوك لا تسمح بتوقيع غرامة تتجاوز المائة قرش . وعند تطبيق المادة ٢٣٧ ع لا يوجد قضاء صريح لمحكمة العليا فى شأن طرق الطعن الجائرة فى الحكم ، وإن كان مما يمشى مع قضائها — بطريق القياس — القول بأن الاعتبار ينبغى أن يكون للوصف الذى تقام به الدعوى دون غيره . أما عند تطبيق المادة ٢٠٤ فقد اعتبرت أن الواقعة مخالفة — مادامت قيمة الغرامة التى كان يجوز الحكم بها لا تتجاوز مائة قرش . ولذا رفضت الطعن فيها بالنقض (١) .

واعتبار الوصف الذى تقام به الدعوى دون غيره ينبغى أن يتغلب أيضا — فى منطق هذا القضاء لمحكمة العليا — عند تغيير الوصف أو تعديل التهمة من جناية إلى جنحة صراحة بمعرفة محكمة الموضوع فى نطاق مرسومه المادة ٢٠٨ إجراءات . بل إن الحكم موضوع التعليق الحالى كان فى هذا الصدد بالذات .

ولا ينبغى أن يختلف الوضع عن ذلك شيئا عند تغيير الوصف أو تعديل التهمة من جنحة إلى جناية ، إذا وقع ذلك أثناء المحاكمة ، وفى أية صورة من الصور . ومن ذلك مثلا أن تقام الدعوى بوصفها جنحة سرقة بسيطة (م ٣١٨) أو مشددة (م ٣١٧) فتري المحكمة الجزئية — نوافر الإكراه وبالتالى الحكم بعدم الاختصاص بما يستتبع مآل الدعوى إلى محكمة الجنايات . أو أن ترى ذلك محكمة الجنايات — إذا كانت الدعوى مطروحة عليها لمثل الارتباط — فتري تغيير الوصف إلى جناية سرقة باكراه (م ٢١٤) . فلا اعتبار ينبغى أن يكون للوصف

(١) راجع عدد نوفمبر من هذه المجلة ص ٣٦٩ .

الذى أقيمت به الدعوى لأنه الوصف الذى يكون معروفاً وحده للتمم والذى أعلن به ،
والذى يجهل غيره بالنظر إلى غيابه .

ومتى وقع تغيير فى التكيف على هذا النحو أو غيره فينبغي صرف النظر عن ملاساته
وأسبابه . فيستوى أن يكون مستمداً من أسباب قانونية أم موضوعية صرفة ، أم أن يكون
سبب التغيير هو مجرد خلاف فى تطبيق القانون أو تأويله ، أم صدور قانون لاحق من شأنه
أن يضيف على الواقعة تكبيهاً جديداً .

تطبيق نفس الضابط على جرائم العود للتكرار :

قلنا فيما سبق إن جرائم العود للتكرار يتوقف نوعها فى قضاء محكمتنا العليا على نوع
العقوبة المحكوم بها . إلا أنه فى نطاق البحث فى جواز المعارضة فى الحكم الصادر فيها أو
بطلانه من تلقاء نفسه يميل نفس هذا القضاء إلى تطبيق ضابط الوصف الذى تقام به الدعوى
دون غيره . ويلاحظ أن الدعوى هنا قد تقام بوصفها جنائية ولكن يقضى فيها بعقوبة جنحة
أو بالعكس فى أحوال كثيرة : —

أولاً : فقد تقام الدعوى هنا بوصفها جنائية أمام محكمة الجنايات ، ولكن هذه ترى
الاكتفاء فيها بعقوبة الجنحة لأن التشديد جوازي لما كناهو معلوم . أو قد تحال إلى المحكمة
الجزئية بمقتضى نظام التجنيح ، فتقضى هذه فيها بعقوبة الجنحة بطبيعة الحال .

ثانياً : وقد يحصل على العكس من ذلك أن تقام الدعوى بوصفها جنحة قبل ورود
سوابق التهم ، ولكن عند ورودها — إذا وردت قبل الحكم فيها (١) — تصبح من اختصاص
محكمة الجنايات التى تقضى فيها بعقوبة جنائية أو جنحة حسبما تراه .

فى هذا النطاق أعطت محكمتنا العليا الغلبة للوصف الذى تقام به الدعوى بانه رأياً على
الأسباب الآتية : « إنه لما كانت العقوبة المقررة للسرقه بعود ، هى وما شاكها من الجرائم
المنصوص عليها فى المواد ٥١ وما يابها من قانون العقوبات هى الحبس أو الأشغال الشاقة أو
الاعتقال فى محل خاص ، فإن ذلك يقتضى حتماً أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهمين بهذه
الجرائم هى محكمة الجنايات ، لأن الخيار فى توقيع أى من هذه العقوبات لا يتصور أن يكون
إلا للمحكمة التى تملك توقيع أشدها . ولذلك فإن كل حكم يصدر غيابياً على المتهم فى إحدى هذه
الجرائم يجب أن يعد كأنه حكم غيابي صادر على متهم بجنائية مهما كانت العقوبة المحكوم بها ،
وسواء أكانت الجريمة فى صحيح وصفها جنائية أم جنحة . وذلك لأن المادة ٣٥ فقره أولى من

(٢) أما إذا كانت صحيفة السوابق لم ترد وقت نظر الدعوى أمام محكمة الجنيح المستأنفة فاعتبرت هذه أن
الواقعة جنحة فانها لا تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون على الواقعة للطروحة وللمتهم الحق فى أن يستفيد من
إعمال النيابة هذا (هنس ٣٨ / ١٠ / ١٩٢٠ المجموعة الرسمية س ٢٣ ص ٦٦) .

قانون تشكيل محاكم الجنايات توجب بصفة عامة أن تتبع الأحكام المقررة للغيبة في الجنايات (المواد ٢١٥ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات) في حق المتهم الغائب على الإطلاق، بغض النظر عن نوع العقوبة الموقعة عليه، وعن وصف الفعل الذي أدين في ارتكابه، ما دامت الجريمة الصادر فيها الحكم لم تكن مقدمة إلى محكمة الجنايات بالتبعية على اعتبار أنها جنحة مرتبطة بجناية، إذ في هذه الحالة، وفي هذه الحالة وحدها تكون إجراءات الغيبة هي المقررة لمواد الجنح. وذلك على مقتضى الاستثناء المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٥٣ المذكورة. وإذن فذلك الحكم يبطل حتما بحضور المحكوم عليه في غيبته أو القبض عليه في أثناء المدة المقررة لسقوط العقوبة المقضى بها فيه لا المدة المتعلقة بسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية للمعاقبة على الجريمة (١).

تعلق على هذا القضاء :

هذا القضاء صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات الملقى، على أن صدور قانون الإجراءات الجديدة لم ينقص شيئا من قيمة المبدأ الوارد به، لأن القواعد التي تحكم الحكم الذي يصدر غيابيا من محاكم الجنايات في جناية لازالت على حالها لم تتغير، فهذا الحكم يبطل في القانونين معا بحضور المتهم أو بالقبض عليه، ولا تجوز المعارضة فيه. كما أنه تتقدم العقوبة في القانونين معا بمضي المدة المسقطه للعقوبة لا للدعوى، رغم أنه ليس نهائيا — ولا يمكن أن يصبح نهائيا إلا بسقوطها — وذلك استثناء من القواعد العامة.

وقد ذهبت محكمتنا العليا في هذا القضاء إلى أن جريمة العود المتكرر ما دامت تحال إلى محكمة الجنايات بوصفها جناية فيبقى أن تظل محتفظة بهذا الوصف فيما يتعلق بتحديد طرق الطعن الجائزة في الحكم الصادر فيها، وذلك « بغض النظر عن نوع العقوبة الموقعة على المتهم، وعن وصف الفعل الذي أدين في ارتكابه ». وهي فيما يبدو لنا قد حالفها التوفيق لأننا هنا في صدد حكم ليس نهائيا — سواء اعتبرناه في جناية (٢) أم في جنحة (٣) — وحتى إذا قلنا إن جرائم العود المتكرر قلقة النوع، فيتحدد وصفها بنوع العقوبة المحكوم بها فيها، فإن مناط ذلك هو الحكم النهائي الذي استند طرق الطعن فيه، أو فئت مواعيده. أما هنا فنحن إزاء حكم لم يصبح نهائيا بعد إذا اعتبرناه في جنحة ولا يمكن أن يصبح نهائيا إلا بعد سقوط العقوبة إذا اعتبرناه في جناية. فمن استباق الحوادث أن يقال إن وصف الواقعة قد تحدد بنوع العقوبة التهديدية المقضى بها فيه. ولا محل للبحث هنا عن حقيقة وصف الواقعة في تقدير القانون الموضوعي، ما دامت نفس هذه المحكمة قد ذهبت إلى أن حقيقة وصفها في تقدير هذا القانون

(١) قض ١٧ / ٢ / ١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢١١ س ٣٩٩.

(٢) راجع الدكتور القليل في « أصول قانون تحقيق الجنايات » طبعة ٤٥ س ١٠١، ١٠٢ والمطبعة س ٧

س ٣٥٠.

(٣) راجع الدكتور السيد في « الأحكام العامة في قانون العقوبات » طبعة ١٩٥٢ س ٣٩.

هي أنها قلقة النوع ، ويتوقف ذلك في رأينا على نوع العقوبة المحكوم بها نهائيا . أما قبل ذلك فليس أمام المتهم ، عند البحث في طرق الطعن الجائزة في الحكم ، سوى الوصف الذي أقيمت به الدعوى ، والذي يقتضى إحالتها إلى محكمة الجنايات دون غيرها .

ويلاحظ أن محكمتنا العليا لم تقرر صراحة أن تكون العبرة هنا بالوصف الذي أقيمت به الدعوى . ولكن هذا مستفاد بالضرورة من ربطها بين اختصاص محاكم الجنايات دون غيرها بنظر هذه الجرائم — بحسب الأصل ومع مراعاة جواز تجنيحها — وبين طرق الطعن الجائزة في الحكم الذي يصدر فيها غيابيا من محاكم الجنايات . ذلك أن مقتضى هذا الاختصاص أن تحال هذه الجرائم إليها بوصفها جنايات لا جنح . ولذا نجدها تفرق في هذا الشأن بين الجريمة التي تحال إلى محاكم الجنايات بوصفها جنائية ، وبين تلك التي تقدم إلى محكمة الجنايات « بالتبعية على اعتبار أنها جنحة مرتبطة بجناية » ، إذ في هذه الحالة ، وفي هذه الحالة وجدها تكون إجراءات الغيبة هي المقررة لمواد الجنح . ذلك أنه في هذه الحالة الثانية وجدها أقام الدعوى عن الواقعة بوصف أنها جنحة رغم إحالتها إلى محكمة الجنايات ، وليست كذلك الحال في جرائم العود المتكرر ، التي تقام عنها الدعوى في جميع الأحوال بوصفها جنايات ، متى كانت سوابق المتهم قد وردت بالفعل قبل التصرف في الدعوى وكانت هذه السوابق مما تطبق عليه المادة ٥٠ أو ما يليها من قانون العقوبات . وإذا أحيلت رغم ذلك إلى المحكمة الجزئية فلا يكون هذا إلا بمقتضى نظام التجنيح . ومن المتفق عليه — كما بينا — أن التجنيح لا يمس في شيء طبيعة الواقعة ، ولا تكييفها ، بل يغير مجرد الاختصاص بها لحسب . بل إن إحالة الواقعة إلى المحكمة الجزئية خطأ أو تسرعاً ليس من شأنها أن تمس في شيء تكييف الواقعة .

حكم الجنح المحالة إلى محاكم الجنايات :

يلاحظ من جهة أخرى أن قانون الإجراءات قد نص صراحة في المادة ٣٩٧ منه على أنه « إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الإجراءات المعموم بها أمام محكمة الجنح . ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضة » (١) . وهذه المادة يسرى حكمها على كافة الجنح التي تحال إلى محاكم الجنايات بسبب الارتباط بجنايات عند ما يكون ارتباطا بسيطا ، أو لأنها مثلا من جنح الصحافة والنشر التي تقع على غير الأفراد .

أما إذا اعتبرت محكمة الجنايات أن الجناية والجنحة مرتبطتان ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، وأوقعت عقوبة الجريمة الأشد طبقاً للمادة ٣٢/٢ ع ، فإن الجنحة تخضع لأحكام الجنايات في السقوط والغيبة .

(١) وهي تقابل المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤ وكان هذا التعديل بعد تضارب ضمن في الأحكام حول خضوع الأحكام النائية في الجنح المحالة إلى محاكم الجنايات لنظام المعارضة ، أم لنظام البطلان التلقائي عند حضور المتهم ، فرجع الشارع الحل الأول .

وفي هذا الشأن ذهبت محكمة العليا إلى ما يلي :

« وحيث إنه ما دام الحكم الغيابي اعتبر الجريمة المنسوبة للطاعن جريمة واحدة طبقاً للمادة ٣٢/٢ ع وطابقه بعقوبة واحدة عن الجريمة الأشد وهي الجنابة ، فلا محل للتحديث بعد ذلك عن سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة للجنحة ، كما لا محل للتحديث عن قيام الحق في المعارضه فيها . ذلك لأن جريمة الجنحة المذكورة لم يعد لها استقلال ذاتي ، إذ أنها اندمجت في الجنابة وأصبحت الجريمة واحدة هي جريمة الحبس والتعذيب (جنابة حبس وتعذيب بالمادة ٢٤٤ ع ، وجنحة استعمال القسوة بالمادتين ١٣ و ٢٠٥) .

وهذه باعتبارها جنابة تجري عليها الأحكام والاجراءات المقررة للجنابات من ناحية سقوط العقوبة بمضي للدة ومن ناحية بطلان الحكم الغيابي إذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه . أما ما يستند إليه الطاعن في قيام حقه في المعارضه وفي الدفع بسقوط جريمة الجنحة طبقاً للمادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنابات المعدلة فهو في غير محله ، لأن عمل تطبيق هذه المادة المعدلة هو عند صدور حكم بعقوبة خاصة عن جنحة رفعت مع الجنابة لمحكمة الجنابات . أي عند عدم تطبيق المحكمة للمادة ٣٢/٢ ع الأمر الذي لم يحصل في الدعوى الحالية » (١) .

ما حكم الدعاوى التي تعال إلى محاكم الجنابات بطريق الخيرة . أو لمجرد الشك في حقيقتها؟

من الدعاوى ما يحال إلى محاكم الجنابات بطريق الخيرة بين الجنابة والجنحة عند الشك في وصف التهمة إن كانت جنحة أو جنابة (م ١٧٩ إجراءات) . كما قد يحدث ذلك إذا قضت محكمة الجنج بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنابة لا جنحة أو مخالفة وأصبح حكمها نهائياً . فإذا رأت غرفة الاتهام أن هذا الحكم في غير محله لانفك أن تعيد الدعوى من جديد إلى محكمة الجنج احتراماً لحجية الحكم بعدم الاختصاص ، وإنما عليها أن تحيلها إلى محكمة الجنابات بطريق الخيرة بين الجنابة والجنحة ، أو بينها وبين المخالفة ، أي تحيلها إلى محكمة الجنابات بالوصفين لتحكم بما تراه (م ١٨٥ إجراءات و ١٤٨ من قانون تحقيق الجنابات) .

كما أنه عند ما تعال واقعة إلى محكمة الجنج بوصفها جنحة ؛ ولكن يستبين لهذه توافر قرائن أحوال يثبت عليها — لو ثبتت — وجوب اعتبار الواقعة جنابة لا جنحة ، فإنه يتعين عليها بحسب الأصل أن تقضي فيها بعدم الاختصاص بما يؤدي في النهاية إلى طرحها على محكمة الجنابات .

فهل ينحصر الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنابات في مثل هذه الحالة أو تلك لقاعدة البطلان التلقائي عند حضور المتهم أو القيص عليه طبقاً للمادة ٣٩٤ إجراءات ، أم لقاعدة جواز المعارضه طبقاً للمادة ٣٩٧ ؟ ... لا يوجد قضاء لمحكمة العليا في هذا النطاق ، فيما نعلم ، ولكننا نرى أنه مما يعد أكثر الثاماً مع القاعدة التي سبق أن بيناها ، وهي قاعدة الوصف الذي

تقام به الدعوى ، أن نعطي الاعتبار الأول للوصف الأشد وهو وصف الجريمة دون الجنحة ونعتبره الوصف الأصيل للواقعة بحسب الظاهر ، والذي اقتضى اعلان المتهم بالحضور أمام محكمة الجنايات دون المحكمة الجزئية . وحتى إذا قضى فيها بعد باعتبار الواقعة جنحة لا جريمة فمن المتعذر أن يكون قد أحيط علما بذلك . لأن المفروض أن المحاكمة جرت غيابية كما قلنا . كما أنه من المتعذر أن يطالب بالمعارضة في مثل هذا الحكم خلال ثلاثة أيام من تاريخ علمه به ، حين أن وصف الواقعة كان محل شك جدي ، أو تضارب في الآراء بين جهة الاحالة وبعض جهات الحكم ، وقت إقامة الدعوى . وأن ترتب على قوالت للبعد عدم قبول المعارضة شكلا ، والزام المتهم بحكم غيابي لم نسمع له فيه أقوال ، ولا استئناف له بطبيعة الحال . وهذه الحالة لا تخرج في نهاية المطاف عن كونها حالة تغير لوصف الواقعة من جنحة إلى جريمة بمعرفة محكمة الجناح عند ما قضت بعدم الاختصاص لهذا السبب ، ثم تغير لوصفها من جديد من جريمة إلى جنحة بمعرفة محكمة الجنايات إذا ما قضت فيها على هذا النحو . وقد رأينا كيف أن محكمة العليا غلبت في هذه الحالة الأخيرة الوصف الذي قد أقيمت به الدعوى ، دون الوصف الذي حصل التغير إليه ، وأخضعتها لقاعدة بطلان الحكم بحضور المتهم ، لا لنظام المعارضة في الأحكام الغيابية .

المطلب الثاني

مدى جواز الطعن بالنقض استقلالاً في الحكم النهائي بعدم الاختصاص
لأن الواقعة جنائية لا جنحة

مما يجدر التعرض له في شأن تكييف الواقعة وما يشير به من مشكلات في نطاق بحث طرق الطعن الجائزة في الحكم ، موضوع الطعن بالنقض استقلالاً إذا ما أقيمت الدعوى بوصفها جنحة أمام محكمة الجنج ، ولكن قضت هذه بعدم الاختصاص لما استبان لها من أن الواقعة في حقيقة وصفها جنائية ، أو بالأقل لتوافر شبهة الجنائية فيها .

ذلك أن القاعدة هي أن الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص المتعلق بالولاية يجوز الطعن فيها على حدة . والطعن بالنقض فيها موقف الاجراءات حتى لا تحكم محكمة غير مختصة أصلاً حكماً قد ينفذ قبل أن تصل محكمة النقض في أمر اختصاصها (١) . ولذا نصت المادة ٤٢١ إجراءات على أنه « لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى ، ومع ذلك فالأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص المتعلق بالولاية يجوز الطعن فيها على حدة » . ولم يرد في هذه المادة ما ورد في المادة ٤٠٥ عن استئناف هذه الأحكام من أن الطعن في الموضوع يشمل حتماً الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل فيه ، لأن العبرة في الطعن بالنقض هي بأسبابه ، وبما طعن فيه صراحة .

إلا أنه يراعى مع ذلك أن الأحكام الصادرة في الاختصاص من محاكم الجنج تخضع لقواعد خاصة بها فيما يتعلق بهذا الشأن . ذلك أنها إذا حكمت بعدم الاختصاص بنظر الدعوى لأنها جنائية لا جنحة فحكمها لا يجوز الطعن فيه على حدة لأنه غير منه للخصومة أمام جهة الحكم في الدعوى ، بل يكون مقصوراً في أثره على تقديم المنهم بالطريق القانوني لها كنه أمام محكمة الجنائيات ، وقد يلتزم الأمر بزوال أوجه التظلم من ذلك الحكم فيكون الطعن فيه قبل ذلك سابقاً لأوانه .

وقد استقرت مبادئنا العليا على ذلك منذ زمن بعيد فقضت بأن :

— محكم محكمة الجنج القاضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى هو حكم لم يفصل في

(١) للذكر الإيضاحية لقانون إنشاء محكمة النقض رقم ٦٨ لسنة ١٩٣١ .

موضوع التهمة فلا يقبل الطعن فيه بطريق النقض إلا إذا فصلت في الموضوع (١) .
— الطعن بطريق النقض لا يقبل إلا في الأحكام النهائية التي تفصل نهائيا في التهمة بالعقوبة أو بالإبراء ، فلا يقبل في حكم قضى بعدم الاختصاص لاعتبار الواقعة جناية بناء على المادة ٥٠ ع (٢) .

— لا يقبل النقض في حكم صدر بعدم الاختصاص لأنه لا يترتب عليه نهو الدعوى ، بل الواجب الانتظار للطعن فيه حين صدور الحكم الذي ينهي الدعوى (٣) .

— إن الحكم الصادر من محكمة الجنيح بعدم الاختصاص لاعتبار الواقعة جناية لم يكن قاطعا في موضوع الدعوى ، بل هو من قبيل الأحكام التمهيدية التي ليست لها قوة الشيء المحكوم فيه إلا إذا صدر حكم ، نهائي في الدعوى ، فلا يقبل الطعن بطريق النقض . وللتنهم الحق في إبداء دفاعه أمام المحكمة التي ستنظر في الموضوع والتي لها الحق في اعتبار الواقعة جناية من عدمه (٤) .

— الحكم الصادر من محكمة الجنيح الاستثنائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ليس حكما نهائيا فلا يقبل الطعن فيه بطريق النقض (٥) .

— وكذلك إذا حكمت المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لأن الواقعة جناية ، أو لتوافر شبهة الجناية فيها ، ولكن المحكمة الاستثنائية ألغت هذا الحكم ، وقضت باختصاص المحكمة الجزئية بالفصل في الدعوى فقد قضى بأن الطعن بالنقض لا يجوز في مثل هذا الحكم رغم أنه نهائي ، ومهما شابه من خطأ في تطبيق القانون ، لأنه لم يفصل في موضوع الدعوى ، وغير متلة للخصومة (٦) .

وهذا القضاء الأخير صدر في ظل قانون تحقيق الجنايات الملغى ، ونشك في إمـكان الاستمرار عليه في ظل القانون الحالي بعد إذ نصت المادة ٤٢١ / ٢ صراحة في شأن الطعن بالنقض على أن « الأحكام الصادرة في مسائل الاختصاص المتعلق بالولاية يجوز الطعن فيها على حدة » . كما نصت المادة ٤٠٥ / ٣ على مثل هذه القاعدة فيما يتعلق بالاستئناف . وقد

-
- (١) قس ١٤ | ١١ | ١٩٠٣ المجموعة الرسمية س ٥ ص ١٢٢ .
(٢) قس ٢٤ | ٢ | ١٩٠٦ الاستقلال س ٦ ص ٥٥ .
(٣) قس ١٢ | ٤ | ١٩١٣ الفرائع س ١ ص ٢٣ .
(٤) قس ١٨ | ٢ | ١٩٢١ المجموعة الرسمية س ٢٢ ص ٢٠٣ .
(٥) قس ٢ | ٢ | ١٩٢٥ المحاماة س ٥ ص ٧٣٦ . ومن الأحكام الحديثة في قس القى راجع قس ٢٦ | ١١ | ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ١٨ ص ١٥ و ٢٧ | ٢ | ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض س ١ رقم ١١٨ ص ٣٥٤ و ٢٦ | ١ | ١٩٥٤ س ٥ رقم ٩٤ ص ٢٩٥ .
(٦) راجع مثلا قس ٢٩ | ٦ | ١٩٢٠ المحاماة س ١ ص ٢٥٥ و ٧ | ١ | ١٩٢٤ المحاماة س ١٣

ورد في مذكرة مشروع الحكومة تبريراً لهذه القاعدة إنه لا يستلزم أن تستمر المحكمة في نظر الدعوى وهي لا ولاية لها مطلقاً . وهنا ليس للمحكمة الجزئية ولاية الفصل في جنائية ، فلا مفر من القول بجواز الطعن بالنقض في الحكم بالاختصاص متى كان نهائياً . وبقي على خطأ في تطبيق القانون أو في تأويله على خلاف الحكم منها بعدم الاختصاص .

— ولكن إذا ألفت محكمة الاستئناف حكم المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص لاعتبار الواقعة جنائية وأعدت القضية للمحكمة المذكورة فصدمت على رأيها الأول وحكمت ثانية بعدم الاختصاص رغم حكم الاستئناف الذي كان يجب عليها احترامه ، فرفضت النيابة استئنافاً ثانياً عن هذا الحكم فقضت محكمة الاستئناف بعدم قبوله شكلاً ، فان حكماً هذا يكون قد أوجد حكماً متناقضين وهما حكم الاستئناف الأول الذي اعتبر الواقعة جنحة وحكم محكمة الجench الآخر القاضي باعتبار الواقعة جنائية . فلا يمكن رفع الدعوى بعد ذلك إلى محكمة الجench التي فصلت في اختصاصها نهائياً بحكم اعتبرته محكمة الاستئناف غير قابل للاستئناف ولا أمام محكمة الجنائيات مع وجود حكم الاستئناف الأول القاضي باعتبار الواقعة جنحة ، وبذلك تكون الدعوى العمومية التي منها حق الاستئناف أبطل مفعولها ، ويكون سيرها بالفعل أوقف نهائياً ، وبذلك يكون حكم الاستئناف الآخر قابلاً للطعن بطريق النقض (١) .

— كما قضى بأنه إذا رفع المدعى للدني دعواه مباشرة لمحكمة الجench حكمت بعدم الاختصاص لاعتبار الواقعة جنائية فاستأنف ومحكمة الاستئناف حكمت بعدم قبول الاستئناف عن حكم عدم الاختصاص ، لأن هذا الحكم هو عن الدعوى العمومية فقط ولا صفة للمدعى للدني في استئنافه ، فان هذا الحكم يقبل الطعن بطريق النقض والإبرام ولو أنه ليس حكماً نهائياً صادراً في الموضوع ، لأنه ترتب عليه سقوط الحق في المقاضاة وبذا يكون قد فصل نهائياً ولو بطريق غير مباشر في موضوع الدعوى نفسه الذي يحول الحكم المذكور دون التعرض إليه . وعليه يجب أن تعتبر حالة هذا الحكم عند الطعن فيه بطريق النقض والإبرام كحالة الحكم النهائي الصادر في الموضوع نظراً للشابه مركز المتقاضين في كلتي الحالين فيما يتعلق بعدم توفر طريق آخر للطعن (٢) .

وكذلك إذا قضت المحكمة الجزئية بعدم الاختصاص بنظر الواقعة لقيام شبهة الجنائية بحسب ، فانه لا يجوز الطعن بالنقض في هذا الحكم قبل الفصل في موضوع الدعوى ، ولو تأيد استئنافاً . ولكن بشرط أن يكون الحكم صحيحاً في ظاهره ، إذ هنا أيضاً يكون

(١) قض ٢٧ | ٤ | ١٩٠١ المجموعة الزمنية من ٦ ص ٢٨١ .

(٢) قض ٢٤ | ١ | ١٩٢٠ المجموعة الزمنية من ٢١ ص ١٠٤ .

باب محكمة الجنائيات لا زال مفتوحاً لنظر الدعوى بمعرفة على أساس قيام شبهة الجنائية في الظاهر .

أما إذا حكم بعدم الاختصاص على أساس أن الواقعة فيها شبهة الجنائية ، وكان الحكم بحسب البيانات الواردة فيه دالاً بذلك على خطأ المحكمة منبذاً أن الواقعة التي تحدث عنها هي في حقيقتها خالية من شبهة الجنائية ، ففي هذه الحالة لا ينبغي لمحكمة النقض أن تصدر حكماً بعدم جواز الطعن ، بل قضي بأنه يكون عليها أن تعتبر هذا الطعن طلباً بتعيين المحكمة التي يجب أن يكون الفصل في الدعوى من اختصاصها وتقبله على أساس ما وقع من خطأ ظاهر في الحكم وضعاً للأمور في نصها (١) .

ويشبه ذلك — إلى حد ما — أنه إذا كان الحكم الصادر بعدم الاختصاص لأن الواقعة جنائية قد صدر من محكمة الجنج مؤسساً على خطأ في تطبيق القانون كأن أخذ للثمة بأحكام العود المتكرر خطأ وقضى بعدم الاختصاص لا اعتبار الواقعة جنائية خلافاً للقانون فعندئذ يجوز الطعن فيه بالنقض استقلالاً .

وفي تبرير هذه القاعدة قالت محكمتنا العليا : « وحيث إنه لما كان يجب بالبداية أن تكون السوابق التي يبنى عليها العود في جريمة سابقة للواقعة محل هذه الجريمة ، وكان الحكم المطعون فيه حين قضي بعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى قد أسس قضاءه بأن للثمة عائد في حكم الساتين ٤٩ ، ٥١ من قانون العقوبات على حكيم صدر عليه بعد ارتكاب الواقعة التي عده عائداً فيها ، وكانت الأحكام السابقة عليها لا تير النتيجة التي انتهت المحكمة إليها ، فإن حكمها يكون معيباً واجبا نقضه ولا يمنع من ذلك كونه لم يته الخصومة في موضوع الدعوى مادامت محكمة الجنج هي المختصة بنظر الدعوى ، وما دامت محكمة الجنائيات غير مختصة بها أصلاً لأن الواقعة لا يصح وصفها بأنها تستحق أن يحكم فيها بعقوبة الجنائية مما يقتضاه — على مقتضى القانون — أن تحكم في الأخرى بعدم اختصاصها فيلتهى الأمر حيناً بأن يطلب إلى محكمة النقض تعيين المحكمة ذات الاختصاص .

« وحيث إنه لما تقدم بتعين قبول الطعن ونقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الجنج المستأنفة للفصل فيها (٢) » .

وجلي أن الطعن بالنقض غير جائز في مثل هذه الأحوال ما لم يكن الحكم بعدم الاختصاص صادراً من محكمة الجنج الاستئنافية ، أو استنفذ طريق المعارضة أو الاستئناف إذا صدر غيابياً أو ابتدائياً بحسب الأحوال تطبيقاً لقاعدة أن الطعن بطريق غير مادي كالنقض لا يجوز إلا بعد استنفاد الطرق العادية .

(١) قض ١٨ | ٢ | ١٩٤٦ بمجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٨٦ س ٧٦ وراجع قض ١٥ | ٤ | ١٩٤٦

رقم ١٤٥ س ١٣٢ .

(٢) قض ٢ | ٥ | ١٩٤٩ بمجموعة القواعد ج ٧ رقم ٨٩٣ س ٨٦٤ .

ويبقى أن نلاحظ في ختام هذا المطلب أنه إذا قدمت النيابة الواقعة بوصفها جنحة إلى محكمة الموضوع، وهذه الأخيرة أقرت النيابة على وجهه نظرهما فيما يتعلق بالتكييف ولكن ظهر للنزاع بعدئذ أن هذا التكييف خاطيء وأن الواقعة يجب أن تعتبر جنابة لاجنحة جاز لها الطعن في الحكم بالاستئناف أو بالقض بحسب الأحوال — مادام باب الطعن لا زال مفتوحاً (١) لأن وصف النيابة للواقعة فضلاً عن أنه لا يقيد محكمة الموضوع فإنه لا يقيد ما هي، وذلك بالإضافة إلى أن قواعد اختصاص المحاكم الجنائية التي تتصل بنوع الواقعة تعد من النظام العام. وكذلك قواعد مباشرة الدعوى العمومية بمعرفة النيابة.

يلتزم.

(١) راجع مثلاً في قض ٨/٦ | ١٩١١ للجمعية الرسمية سنة ١٩١١ ص ٢٧٩.

مدى حق النيابة العامة في استئناف القرارات الصادرة

في مواد الحجر

للاستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة استئناف القاهرة

١ - تمهيد .

النيابة العمومية باعتبارها تنوب عن عموم الهيئة الاجتماعية تختص أساسا وبصفة أصلية في تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها . هذا هو اختصاصها في المواد الجنائية أما في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية فقد خول لها القانون اختصاصات من شأنها المحافظة على المصلحة العامة وحماية من بري القانون وجوب مراعاة مصالحه ومن بين هذه المسائل مواد الحجر على المجانين والسفهاء والمعتوهين وذوى الغفلة .

٢ - طريقة تدخل النيابة في مواد الحجر :

نصت المادة ٩٩ من قانون المرافعات على وجوب تدخل النيابة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا كما نصت المادة ٩٦٩ من هذا القانون على أنه « تتولى النيابة العامة رعاية مصالح عديمي الأهلية والتخلف على أموالهم والاشراف على إدارتها وفقا لأحكام هذا القانون » كما نصت أيضا المادة ٩٩٨ من هذا القانون بشأن إجراءات المرافعة على أنه « يرفع الطلب من النيابة أو ذوى الشأن » .

ويستفاد من مجموع هذه النصوص على أن النيابة قد تتدخل بصفتها طرفا أصليا *partie principale* ويكون ذلك بطريق الادعاء *par voie d'action* كما تتدخل بصفتها طرفا منضما أو إضافيا *partie Jointe* ويكون ذلك بطريق إبداء الرأي *par voie de requisition* ومهما يكن من أمر طريقة هذا التدخل الذي أوجبه القانون في مواد الحجر فسواء طلبت النيابة توقيع الحجر أو انضمت إلى طلب في هذا الشأن قائم بين طرفين في دعوى فلهيئة الموضوع أن تعمل في الطلب طبقا لما يستبين لها من فحص وقائع الدعوى .

٣ - موضوع البحث :

ويجدر بنا في هذا الصدد أن نبحث ما إذا كان للنيابة حق الطعن في الحكم الابتدائي بالاستئناف يستوى في ذلك أن تكون النيابة قد ترافقت في الدعوى باعتبارها طرفا أصليا أو طرفا منضما وما إذا كان الحكم قد صدر مخالفا لطلباتها التي أبدتها أمام محكمة أول درجة أم متفقا مع هذه الطلبات . .

٤ — النيابة طرف محايد تعمل طبقا للمصلحة العامة :

ويعين علينا بادئ ذي بدء أن نشير إلى أن النيابة العامة يجب أن تتدخل في مواد الأحوال الشخصية ومن بينها مسائل الحجر إنما تعمل بدافع من الصالح العام وحماية لمن رأى القانون وجوب حمايتهم كالقصر ومطلوب الحجر عليهم — ولا شك أنه مادام الأمر كذلك فقد انعقد الإجماع في فرنسا في محيط الفقه وأوساط القضاء على اعتبار النيابة خصما يخضع لقواعد خاصة تغاير تلك التي يخضع لها الخصم العادي الذي يمثل مصلحته الخاصة باعتباره فردا من الأفراد .

٥ — حق النيابة العامة مطابق في استئناف القرارات الصادرة في مواد الحجر :

ومن شأن ما تقدم أن يصبح حق النيابة العامة في استئناف القرارات الصادرة في مواد الحجر مطلقا غير مقيد بأي قيد وإليك ما قاله الأستاذ محمد العشماوي في مؤلفه (قواعد المرافعات في القانونين الأهلي والمختلط — الجزء الثاني سنة ١٩٢٨ صفحة ٦٠٤ بند ٨٤٥) « ولا خلاف في أن للنيابة العامة أن تستأنف الحكم الصادر في القضية إذا كانت خصما أصليا ولكن هناك خلافا فيما إذا كان يجوز لها أن ترفع استئنافا عن الحكم في قضية كانت جاضرة فيها بصفتها طرفا منضما — والرأي الراجح الذي استقر عليه رأي القضاء في المحاكم الفرنسية أن للنيابة كخصم منظم استئناف الحكم بشرط أن يكون صادرا في نزاع متعلق بالنظام العام والنيابة في هذه الحالة حق الاستئناف ولو كان الحكم صادرا طبقا للرأي الذي أدلت به أمام محكمة أول درجة » (راجع أيضا ما أشير إليه في الهامش في صفحة ٦٠٤ من هذا المؤلف تحت رقم ٣ و ٤ — في شأن المراجع التي استفي منها هذا الرأي)

ولما رجعت إلى دائرة المعارف القانونية لدالوز في مواد المرافعات المدنية والتجارية الجزء الثاني الصادر في سنة ١٩٥٦ تحت كلمة « نيابة عامة » في صفحة ٢٩٩ وما بعدها وجدت مقالا للأستاذ هنري دلبيش « Henri Delpéché » وكيل النائب العام لدى محكمة استئناف أنجير « Angers » فأكد هذا الفقيه في البندين رقمي ٧٦ و ٧٧ حق النيابة العامة في استئناف القرارات الصادرة في مادة كانت فيها النيابة العامة طرفا منضما وكان يجوز لها أن تدعى أمام محكمة أول درجة باعتبارها طرفا أصليا سواء صدر الحكم وفقا لطلباتها أمام محكمة أول درجة أم بخالفا لهذه الطلبات . وأشار هذا الفقيه إلى المراجع والأحكام الصادرة من القضاء الفرنسي مؤيدة هذا الاتجاه .

وإليك ما ذكره هذا الفقيه حرقيا :

'Daloz. Bncyclopédie juridique Repertoire de Procédure civile et commerciale. Tome 2. 1956. Voir M. P. Page 299 etsuivants Article de Mr Henri Delpech, Substitut du procureur Général près et Cour d'appel d'angers'.

No 76 .

' Dans toute matière où il se porte partie principale, le droit d'agir emportant celui d'appeler, le Ministère Public peut user de toutes les voies de recours ouvertes aux parties. La jurisprudence est même fixée en ce sens qu'il peut interjeter appel lorsqu' il est demeuré partie jointe dans une procédure où il pouvait agir comme partie principale'.

No 77.

' La règle qui interdit à une partie l'appel lorsque la décision a intégralement fait droit à ses conclusions, ne s'applique pas au Ministère Public .Quelquesoit le sens de ses conclusions à l'audience, fussent-elles conformes au Jugement ou à l'arrêt rendus, le Ministère peut faire appel, c'est qu'en effet la loi, dans un intérêt d'ordre public, l'a rendu dépositaire de ce droit. IL ne peut par suite en paralyser l'exercice'.

٦ — خاتمة :

ويمكننا أن نختم هذا البحث مؤكدين أن حق النيابة العامة في استئناف القرارات الصادرة في مواد الحجر مطلق لا يعترضه أي قيد سواء كانت النيابة العامة قد تداعت أمام محكمة أول درجة باعتبارها خصماً أصلياً أم أبدت رأيها أمام هذه المحكمة باعتبارها طرفاً منضماً وسواء صدر الحكم متفقاً مع طلباتها الأولى أم يخالفها .
والله ولي التوفيق .

العدد الخامس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٤٦	٥١٩	٥ مارس ١٩٥٦
		(١) قضاء محكمة النقض الجنائية اختلاس أشياء محجوزة . تبديد . مسئولية جنائية . دفع الاتهام بأن له شركاء في الدين المحجوز من أجله . لاثبات له في مسئوليته عن التبديد مادام هو المحجوز ضده الوحيد والحارس .
٢٤٧	٥١٩	» » »
		إغرفة الاتهام . نقض . قرار بأن لا وجه . النعم عليه بالقصور وتخاذل الأسباب . هذا لا يعتبر من قبيل الخطأ في تطبيق نصوص القانون أو في تأويلها . عدم جواز الطعن .
٢٤٨	٥٢٠	» » »
		١ - سبق الإصرار . توافره . ولو لم يكون الاتهام طالما بأن المجنى عليه سيمر من مكان الحادث . ٢ - حكم . ببياناته . بوان صناعية المتهم ومحل سكنته وسنة . إغفاله . متى لا يعيب الحكم ؟
٢٤٩	٥٢٠	» » »
		دعوى جنائية . تدخل المسئول عن الحقوق المدنية فيها في جميع الأحوال . جائز . وجود دعوى مدنية مرفوعة بالتبعة للدعوى الجنائية . غير لازم . (م ١٢٥٤ ج .)
٢٥٠	٥٢١	» » »
		نقض . أثره . سب . المتهم لا يضار بطلعه . مثال في جريمة سب . (المادة ٣٠٨ ع .)
٢٥١	٥٢١	» » »
		تجنيح الجنائية . غرفة الاتهام . متى يجوز لها إحالة الجنائية إلى محكمة الجنيح للفصل فيها على أساس عقوبة الجنيحة ؟ (المادتان ١٧٩ / ٢ و ١٥٨ / ١٢ ج .)
٢٥٢	٢٢٥	» » »
		١ - استئناف . استئناف النيابة . أثره الناقل . مداه . ٢ - تفتيش . ضبطية قضائية . مراقبة تنفيذ مستودعات الخمر لشروط الرخصة من عدم السماح بشرب الخمر بداخل المستودع . دخوله في ولاية رجال مكتب الآداب .
		٣ - قانون . دستوريته . القانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٥٢ الذي أضيف على رجال مكتب الآداب صفة مأموري الضبط القضائي . صدوره صحيحا في ظل الأوضاع التشريعية السارية وقت صدوره .

العدد الخامس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥٣	٥٢٢ ٦ مارس ١٩٥٦	حكم . إصداره . عدم صدور الحكم الابتدائي باسم الأمة . تأييده استئنافيا . عدم أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي . إنشاؤه أسبابا جديدة كاملة لقضائه . صدور هذا الحكم الأخير متوجا باسم الأمة . لا بطلان .
٢٥٤	٥٢٣ » » »	١ - قتل عمسد . نية القتل . حق قاضي الموضوع في استخلاصها بغير معقب عليه .
		٢ - نقض . طعن . المصلحة في الطعن . قتل عمد . الحكم على الطاعن بالأشغال الشاقة المؤبدة في جريمة قتل عمد مع سبق الاصرار والترصد . انعدام مصلحته في التمسك بعدم توافر هذين الشرطين .
		٣ - إثبات . شهادة . سلطة محكمة الموضوع في تجزئة الدليل للمقدم إليها والأخذ بما تظمئن إليه من أقوال الشهود المختلفة . عدم التزامها ببيان العلة .
٢٥٥	٤٢١ » » »	حكم . بياناته . بيان سن المتهم وصناعته وسكنه . الفرض منه . متى لا يكون إغفاله مؤثرا في الحكم ؟
٢٥٦	٥٢٤ » » »	١ - تعويض . سلطة محكمة الموضوع في تقديره . كيفية هذا التقدير .
		٢ - تعويض . دعوى . مصروفاتها . إثبات الحكم المطعون فيه أن المحكوم له استلم مبلغ التعويض والمصاريف المناسبة تنفيذا للحكم الاستئنافي الأول . تساوى هذا المبلغ مع قيمة التعويض الذي انتهى الحكم المطعون فيه إلى القضاء به له . قضاء هذا الحكم برفض دعوى التعويض وإلزامه بمصروفاتها . لا خطأ .
		٣ - حكم . النطق به . القول ببطلان إجراءات المحاكمة لعدم صدور الحكم في خلال ثلاثين يوما من سماع المرافعة . لا عمل له .
		٤ - إجراءات . قانون . الرجوع إليه فيما نص عليه في قانون الإجراءات الجنائية . لا عمل له .

العدد الخامس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الحكم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٢٥٧	١٢ مارس ١٩٥٦	١ - تزوير . استعمال ورقة مزورة . حكم . تسببه . ركن العلم في جريمة الاستعمال . مثال لكفاية استظهاره . ٢ - نقض . طعن لامصلحة منه . لاجدوى من إثارته . مثال في تسبب حكم صدر في قضية اشتراك في تزوير استعمال ورقة مزورة .
٢٥٨	١٣ " "	١ - مراقبة . عقوبة . المراقبة المنصوص عليها في المادة ٢٨ ع . مانص عليه في المادة ٧٥ ع . كل منهما عقوبة تبعية . السبب الذي جعله الشارع أساسا لتوقيع كل منهما . ماهيته . ٢ - مراقبة . عفو . الميزة المنصوص عليها في المادة ١/٣ من القانون رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٥٥ تمتع جميع من تحملتهم قوانين العفو المشار إليها في القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٤ .
٢٥٩	٥٢٦ " "	١ - نفقة . المقصود من الاجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . ٢ - نفقة . قصر تطبيق المرسوم بقانون رقم ٩٢ سنة ١٩٣٧ على الأحوال التي تسرى عليها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .
٢٦٠	٥٢٦ " "	١ - تعويض . تعدد المطالبين به . الحكم لهم جملة أو تعيين نصيب كل منهم . جائز . ٢ - تعويض . الحكم به لمن لم يقع الفعل الضار عليه مباشرة . شرطه . ٣ - تعويض . احتمال الضرر المستقبل . لا يكفي للحكم به . ٤ - تعويض الحق في التعويض الذي يورث عن وقوع عليه الفعل الضار مباشرة . شرطه .
٢٦١	٥٢٧ " "	حكم . إجراءات . محضر الجلسة . بكل الحكم في إثبات ما يتم أمام المحكمة .
٢٦٢	٥٢٧ " "	نقض . غرفة الاتهام . الأمر الذي تصدره بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى . الطعن فيه بطريق النقض . متى يجوز ؟

العدد الخامس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
٢٦٣	٥٢٧	١٥ مارس ١٩٥٦
١ — أمر الحفظ . أمر الحفظ المانع من العود إلى الدعوى الجنائية إلا إذا ألغاه النائب العام أو ظهرت أدلة جديدة . ماهيته . تدب وكيل النيابة ضابط بوليس لتحقيق بلاغ . امتناع المجنى عليه عن إبداء أقواله أمام ضابط البوليس . إعادة الأخير الشكوى إلى النيابة دون تحقيق . حفظها إداريا بمعرفة وكيل النيابة . جواز الرجوع في أمر الحفظ هذا .		
٢ — دفاع . وصف التهمة . تعديل محكمة أول درجة تاريخ الواقعة دون أن تلت نظر الدفاع . علم المتهم بذلك ونرافعه على أساسه أمام المحكمة الاستئنافية . لا بطلان .		
٣ — ربا فاحش . ركن الاعتقاد . انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . العبرة في ثبوت اتفاق المتهم على عقد عقود ربوية لم يمض بين بدء التحقيق فيها وآخر اتفاق منها ولا بين كل اتفاق وآخر أكثر من ثلاث سنوات . توافر ركن الاعتقاد . عدم سقوط الحق في رفع الدعوى الجنائية .		
٤ — ربا فاحش . إثبات واقعة الاقراض بالربا الفاحش والاعتقاد عليها . إثباتها بكل الطرق . جائز .		
٢٦٤	٥٢٨	١٣
حضانة قضائية . قانون . معاهدات . الحضانة القضائية المنصوص عليها في الاتفاق الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة الصادر بالموافقة عليه القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٢ . تمتع كافة الموظفين الذين يعملون في المنظمة بهذه الحضانة . عدم التفرقة بين الموظف المصري الجنسية والموظف التابع لجنسية أجنبية .		
٢٦٥	٥٣١	
إجراءات . شفوية المرافعة . إثبات . خبراء . تلاوة تقاريرهم بالجلسة . غير لازم .		
٢٦٦	٥٣١	
١ — إجراءات . محضر الجلسة . هو حجة بما هو ثابت فيه . القول بعكس ما جاء به لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير .		

العدد الخامس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ — خيانة الأمانة . نقض . أسباب موضوعية . حق محكمة الموضوع في تفسير العقود .
		٣ — خيانة الأمانة . نقض . انتفاء المصلحة من الطعن . شركة . تسليم الشريك بصفته هذه شيئاً من رأس مال الشركة . اعتباره وكيلًا . اختلاسه المال المسلم إليه . يقع تحت طائلة المادة ٣٤١ ع .
٢٦٧	١٣ مارس ١٩٥٦	١ — أسباب الإباحة وموانع العقاب . سالة الدفاع الشرعي . متى تقوم ؟ ٢ — عقوبة . تقديرها . موضوعي .
٢٦٨	» » »	١ — تحقيق . إجراءات . بطلانها . الدفع بطلان التحقيق وماتلاه من إجراءات لعدم تمكين النيابة لمهامي المتهم قبل التصرف في التحقيق من الاطلاع على ملف الدعوى وعدم السماح له بالاتصال بالمتهم . لأجل له . الحالات التي يرتب القانون البطلان فيها . ٢ — إجراءات . أثر بطلان الاجراء طبقاً للمادة ٣٣٦ إجراءات .
		٣ — مسئولية . خطأ المضرور . أثره . متى يعفى المسئول ؟ ٤ — قتل عمد . تعويض . القضاء بالتعويض للزوج عن قتل زوجته التي لم ترفع عليها دعوى الزنا ولم يصدر حكم بدينها . لا مخالفة فيه للاداب والنظام العام .
٢٦٩	١٩ » »	١ — سب . قذف . العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع . متى تتوافر ؟ ٢ — سب وقذف . ركن العلانية . سلم المنزل . متى تتوافر فيه العلانية ؟
٢٧٠	» » »	١ — أمر الحفظ . أمر الحفظ الإداري الصادر من النيابة . الأمر القضائي الصادر منها بأن لا وجه لأقامة الدعوى . الفرق بينهما . نتائج ذلك . ٢ — ضبطية قضائية . تحقيق . نيابة عامة . اشرافها على

العدد الخامس فهرست الستة السابعة والثلاثون

ملخص الأحكام	تاريخ الحكم	الرقم	الصفحة
أعمال رجال الغيبط القضائي والتصرف في محاضر جمع الاستدلالات التي يجرونها بدون انتداب منها . لا أثر له في طبيعة هذه المحاضر .			
٣ — أمر الحفظ . ما أوجبه المادة ١٦٢ . ج من إعلان المجنى عليه بأمر الحفظ المقصود به .			
حكم . بيان واقعة الدعوى . إعلان . العبرة في بيان واقعة الدعوى . هي بما يرد في الحكم . النفي على عدم توفر ذلك في وصف التهمة . يكون أمام محكمة الموضوع بطلب تصحيح ما اشتملت عليه ورقة التكليف بالحضور .	١٩٥٦ مارس ١٩	٥٣٤	٢٧١
مواد مخدرة . حكم . تسببه . العقوبة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ . مجال تطبيقها . انتهاء المحكة إلى أن الاحراز كان بقصد التعاطي . عدم تأسيس ذلك على مائت من عناصر الدعوى . الاكتفاء في ذلك بنفي قصد الاتجار . خطأ في تطبيق القانون وقصور .	» » »	٥٣٤	٢٧٢
١ — تهديد . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟	» » »	٥٣٥	٢٧٣
٢ — تهديد . حكم . تسببه . القصد الجنائي . التحدث عنه استقلالاً . غير لازم .	» » »	٥٣٥	٢٧٤
١ — وصف التهمة . دفاع . مرافعة النيابة على أساس أن التهم وحده هو محدث إصابات المجنى عليه بسكين . مرافعة الدفاع على هذا الأساس ذاته . تحقق الغرض الذي توخاه الشارع من تنبيه الدفاع .	» » »	٥٣٥	٢٧٤
٢ — اشتراك . قصد احتمالي . قتل عمد . مسئولية محدث الإصابة عن النتائج المحتملة لها .			
٣ — أسباب الإباحة وموانع العقاب . نقض . أسباب موضوعية . دفاع شرعي . قيام حالته . تقدير ذلك . موضوعي .			
تفتيش . وقوع إكراه على التهم بالقدر اللازم لانتزاع	» » »	٥٣٦	٢٧٥

العدد الخامس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم الصفحة	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>الافلاس الذي استصدر أمر وضع الأختام على ذلك المحل . دفع الطاعن بصورية عقد البيع وإخفاقه في دفعه . حقه في الطعن في الحكم الصادر في الدعوى . الاحتجاج بعدم تحقيق دين الطاعن في دعوى الاستحقاق المذكورة . لا محل له .</p> <p>٢ — إفلاس . محكمة الموضوع . بطلان العقود التي تعقد بمقابل في فترة الريبة . جوازي . سلطة محكمة الموضوع في تقدير ظروف التصرف . م ٢٢٨ / ١ تجاري .</p> <p>٣ — إفلاس . بيع محلات تجارية . بيع جاصل عن المفلس في فترة الريبة . التصدي بأحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ للقول بعدم سرمان هذا البيع في حق دائني البائع . لا محل له .</p> <p>٤ — انكار التوقيع . دفاع . محكمة الموضوع . اكتمالها بوقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدتها في شأن صحة الامضاء . عدم التزامها بإجراء تحقيق أو مضاهاة . المادة ٢٦٢ مرافعات .</p> <p>(٤) قضاء الأحوال الشخصية</p> <p>١ — طلاق . الشريعة الاسرائيلية هي الواجبة التطبيق في حالة زوج فرنسي من أصل جزائري متزوج من اسرائيلية تدعي أنها مصرية عند زواجها به .</p> <p>٢ — سكن شرعي للزوجة . استئجار الزوج مسكنا لا يؤثته ويتركه خاليا . لا يعتبر مسكنا شرعيا .</p> <p>تعويض عن طلاق . خضوع الطلاق لبدأ سوء استعمال الحق . حرية العقيدة من النظام العام لكنها تأتي الأضرار بالغير .</p> <p>(٥) قضاء محاكم الاستئناف (القضاء المدني)</p> <p>سقوط الخصومة . متى يسقط الدفع .</p> <p>١ — قائمة شروط البيع . إيداعها في ظل قانون ثم إلغاؤه لا يكون موجبا مرة ثانية إذا كانت القائمة قد اشتملت كل البيانات التي يوجبها القانون .</p>
٣١١	١٠ يونيو ١٩٥٦	٥٨٥
٣١٢	٢٠ نوفمبر ١٩٥٦	٥٨٨
٣١٣	٢٤ نوفمبر ١٩٥٥	٥٩١
٣١٤	١٩ أبريل ١٩٥٦	٥٩٤

العدد الخامس	فهرست	الجنة المراجعة والتلاوتون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		٢ - ثمن المقارنات المحجوز عليها . مباشر الاجراءات التي لا تدخل له في تحديد الثمن لا يعتبر مشتريا به طبقا لقانون المراقعات الحالي . الأصل في إلزامه بالثمن أن يكون هو المقترح له في قائمة شروط البيع باعتباره عارضا له وراضيا به وفي هذه الحالة يشترط ألا يكون الثمن حصل تعديله ، وأن يكون مباشر الاجراءات قد طلب البيع في جلسة البيع . (٦) قضاء الضرائب
٣١٥	١٢ يناير ١٩٥٦	١ - القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض الضريبة على صافي الأيراد الكلي .
		٤ ، ٣ ، ٢ - القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يشير إلى خصم جميع المصاريف التي يستلزمها الحصول على الأيراد والمحافظة عليه لا ما يجوز خصمه طبقا للقواعد المقررة في الضرائب النوعية فقط .
		٦٥ - خصم المصاريف التي يستلزمها الحصول على الأيراد والمحافظة عليه يستلزم خصم الاكramيات ومصاريف المظهيرية .
٦١١		تكييف الواقعة وما يثيره من مشكلات في شأن طرق الطعن الجائزة في الأحكام وما يتصل بها من قواعد للدكتور رؤوف عبيد أستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس .
٦٢٩		مدي حق النيابة العامة في استئناف القرارات الصادرة في مواد الحجر للاستاذ أحمد رفعت خفاجي وكيل نيابة استئناف القاهرة .

العدد الخامس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
رقم	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
٣٠٦	٥٦٧ ١٩ أبريل ١٩٥٦	تنفيذ عقاري . رسو المزاد . رهن . مدين رهن أطواه للبنك العقاري بعقد رسمي . قيامه ببيع هذه الأطنان بعقد مسجل بعد تسجيل عقد الرهن . استصدار دائن آخر بعد ذلك حكماً ضد المدين بدئته عليه وحصوله على أمر اختصاص . اتخاذ البنك إجراءات نزع ملكية تلك الأطنان وترك هذه الإجراءات . تدخل الدائن الآخر في الدعوى وتقام البيع بناء على طلبه ورسو مزاد الأطنان عليه . بطلان رسو المزاد . المادة ٦٥٢ مرافعات مختلط .
٣٠٧	٥٦٨ ٢٦	التزام . مرافق عامة . منح شركة مياه الاسكندرية التزام مرفق توصيل المياه المكررة والمكررة ذات الضغط المعاد باتفاق سنة ١٨٧٩ وخلوه من النص على التزام بتوريد مياه ذات ضغط عال . اتفاق الشركة مع شركات أخرى على إمدادها بمياه ذات ضغط عال لاستخدامها في عمليات معينة . اتفاق مصلحة السكة الحديدية معها على الانقاع بهذه الخدمة . حق الشركة في تحديد مقابل الانقاع دون موافقة السلطة مانحة الالتزام .
٣٠٨	٥٧١	١ — دفاع . إجراءات التقاضي . تقادم ملكية . تمهيد المحكمة أن وضع اليد على العين المتنازع عليها بطريق الإنابة عن المالك . طلب إجراء تحقيق وضع اليد المكسب للملكية . عدم التزام المحكمة بإجابته .
		٢ — ملكية . التصاق . ملكية ما يقام على الأرض من مبان . تتبع ملكية الأرض .
		٣ — محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الوقائع وتفسير المستندات واستخلاص الأدلة منها استخلاصاً سائفاً .
٣٠٩	٥٧٤	١ — حكم . ياباته . أحكام تحضيرية . إثبات . بيع . وصية . حكم صادر بحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات حقيقة ما إذا كان العقد موضوع النزاع بيعاً لا وصية في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بالبينة . إغفال المحكمة تدوين ما قدم

العدد الخامس	فهرست	السنة السابعة والثلاثون
تاريخ الصدور	تاريخ الحكم	ملخص الأحكام
		<p>من أدلة على لزوم التحقيق وإغفال ما قدمه المشتري من حجج على أن العقد كان منجزاً . لا خطأ . المادة ٣٤٩ مرافعات .</p> <p>٢ — حكم . بياناته . ترتيب البيانات الواجب تدوينها في الحكم والواردة بالمادة ٣٤٩ مرافعات . لا بطلان على الإخلال به . جواز إيراد الأدلة الواقعية والحجج القانونية المتمسك بها في ثبوت أسباب الحكم التي تكفلت المحكمة بالرد عليها .</p> <p>٣ — نقض . طعن . تقرير الطعن . حكم . بياناته . النعي على الحكم لحاؤه من بيان « مكان المحكمة » التي أصدرته . عدم التمسك به في تقرير الطعن . عدم جواز التمسك به بعد ذلك في مذكرة الطاعن الشارحة . إغفال هذا البيان في الحكم مع ذكر اسم المحكمة . لا بطلان . المادة ٣٤٩ مرافعات .</p> <p>٤ — نقض . طعن . سبب جديد . النعي على التحقيق لحضور أحد الخصوم فيه بعد انتهاء خصومته في الدعوى وعلى الحكم بالخطأ في جناب نصيب من حكم له من الورثة به . عدم وروده في تقرير الطعن . عدم جواز التمسك به في المذكرة الشارحة .</p> <p>٥ — نقض . طعن . أثر نقض الحكم نقضاً كلياً . نقض الحكم نقضاً كلياً للقصور في التسيب لعدم الرد على طلب التحقيق وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للحكم فيها من جديد . حق محكمة الإحالة في إجابة طلب التحقيق والأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها .</p> <p>٦ — وصية . عقد . تكييفه . تصرف صدر من مورث وثبت للمحكمة أنه قصد به الوصية لا البيع . كون العقد قد صدر والمورث في تمام الأهلية وفي غير مرض الموت . لا يعني .</p> <p>٧ — إفلاس . صورية . نقض . طعن . الصفة في الطعن . رفع الطعون عليه الدعوى باستحقاق محل اشتراؤه من المفلس في فترة الرئيسة واختصاص الطاعن باعتباره الدائن طالب</p>
٣١٠	٥٠٨ ٢٦ أبريل ١٩٥٦	

قَوَانِينُ وَقَرَارَاتُ وَمَنْشُورَاتُ

قرار بالقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ (١)

في شأن تنظيم السجون

باسم الأمة
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بإصدار قانون العقوبات والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الاجراءات الجنائية والقوانين المعدلة له ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن المحكوم عليهم في جرائم الصحافة المعدل
بالقانون رقم ٩٣٦ لسنة ١٩٥٤ ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب
والقوانين المعدلة له ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

قرر القانون الآتي :

الفصل الأول

أنواع السجون

مادة ١ — السجون على أربعة أنواع :

(أ) ليمانات .

(ب) سجون عمومية .

(ج) سجون مركزية .

(د) سجون خاصة تنشأ بقرار من رئيس الجمهورية تعين فيه فئات المسجونين الذين
يودعون بها وكيفية معاملتهم وشروط الإفراج عنهم .

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ٩٦ مكرر ب ، الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

ويصدر وزير الداخلية قراراً بتعيين الجهات التي تنشأ فيها السجون من كل نوع ودائرة كل منها .

مادة ٢ — تنفيذ الأحكام الصادرة بعقوبة الأشغال الشاقة على الرجال في اللبان .
ولا يجوز وضع القيد الحديدي في قيدي المحكوم عليه داخل اللبان أو خارجه إلا إذا خيف هربه وكان لهذا الخوف أسباب معقولة ، وذلك بناء على أمر يصدره مدير عام مصلحة السجون .

مادة ٣ — تنفيذ الأحكام الصادرة ضد الأشخاص الآتي ذكرهم في سجن عمومي :

(أ) المحكوم عليهم بعقوبة السجن .

(ب) النساء المحكوم عليهن بعقوبة الأشغال الشاقة .

(ج) الرجال المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة الذين ينقلون من اللبانات لأسباب صحية أو لبلوغهم سن الستين أو لقضاءهم فيها نصف المدة المحكوم عليهم بها أو ثلاث سنوات أي المدتين أقل وكان سلوكهم حسناً خلالها .

ويصدر مدير عام السجون قراراً بتشكيل لجنة لتقدير صلاحية المسجون لنقله من اللبان ، وإذا انحرف سلوك المسجون في السجن جاز إعادته إلى اللبان .

(د) المحكوم عليهم بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر إلا إذا كانت المدة الباقية وقت صدور الحكم عليهم أقل من ذلك ولم يكونوا مودعين من قبل في سجن عمومي .

مادة ٤ — تنفيذ العقوبة في سجن مركزي على الأشخاص الذين لم يرد ذكرهم في المادتين السابقتين وعلى الأشخاص الذين يكونون محلاً للاكراه البدني تنفيذاً لأحكام مالية ، على أنه يجوز وضعهم في سجن عمومي إذا كان أقرب إلى النهاية ، أو إذا ضاق بهم السجن المركزي .

الفصل الثاني

قبول المسجونين

مادة ٥ — لا يجوز إيداع أي إنسان في سجن إلا بأمر كتابي موقع من السلطات المختصة بذلك قانوناً ولا يجوز أن يبقى فيه بعد المدة المحددة بهذا الأمر .

مادة ٦ — يجب على مدير السجن أو مأموره أو الموظف الذي يعين لهذا الغرض قبيل قبول أي إنسان في السجن أن يتسلم صورة من أمر الإيداع بعد أن يوقع على الأصل بالاستلام ويرد الأصل لمن أحضر السجين ويحتفظ بصورة موقعة من أصدر الأمر بالسجن .

مادة ٧ — عند نقل المسجون من سجن إلى آخر ترسل معه إلى السجن المنقول إليه صورة أمر الإيداع المشار إليه في المادة السابقة وجميع أوراقه بما في ذلك البحوث الاجتماعية والصحية عن حالته .

مادة ٨ — عند دخول المسجون يجب تسجيل ملبس الأمر بحسبه بالسجل العمومي [للمسجونين ويتم هذا التسجيل بحضور من أحضر المسجون ثم يوقع عليه .

مادة ٩ — يجب تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن وأن يؤخذ ما يوجد معه من ممنوعات أو نقود أو أشياء ذات قيمة .

وإذا كان على المسجون التزامات مالية للحكومة بمقتضى الحكم الصادر عليه بالمقوبة استوفيت هذه الالتزامات مما يوجد معه من نقود فإن لم تكف للوفاء ولم يف المسجون بهذه الالتزامات بعد تكليفه بذلك بيعت الأشياء ذات القيمة بواسطة النيابة العامة للوفاء بمطلوب الحكومة من حصيله البيع على أن براعى عدم اللضى فى البيع إذا نتج منه مبلغ كاف للوفاء بالمطلوب من المسجون .

وإذا قل ما حصل من المسجون من نقود وما حصل من البيع على الوجه السالف يرانه عن مقدار الالتزامات المالية للحكومة احتفظ له بمبلغ لا يقل عن جنيه يقيد لحسابه بالأمانات وأضيف الباقي لحساب الحكومة .

أما إذا تبى له شيء بعد وفاء هذه الالتزامات فيقيد الباقي لحسابه بالأمانات للاتفاق منه عليه عند الحاجة مالم يسلم بناء على طلبه إلى من يختاره أو إلى القيم عليه .

مادة ١٠ — يحتفظ للمسجون بالأشياء ذات القيمة التي توجد معه عند دخوله السجن والتي لا تباع استيفاء لمطلوب الحكومة طبقا للمادة التاسعة مالم تسلم بناء على طلبه إلى من يختاره أو إلى القيم عليه .

مادة ١١ — تعدم ثياب كل مسجون يتضح أنها مضرّة بالصحة داخل السجن ، أما الثياب الأخرى فيحتفظ بها للمسجون إذا كانت مدة سجنه ستة فأقل ، فإن زادت على ذلك سلسلان يختاره المسجون أو للقيم عليه فإن امتنع من تسلمها جاز بيعها لحساب المسجون وقيد المتحصل من البيع لحسابه بالأمانات طبقا لما هو مبين بالفقرة الأخيرة من المادة التاسعة .

مادة ١٢ — يجوز مصادرة ما يخفيه المسجون أو يمتنع من تسليمه أو يحاول غيره خفية توصيله إليه فى السجن .

الفصل الثالث

تقسيم المسجونين ومعاملتهم

مادة ١٣ — يقسم المحكوم عليهم إلى درجات لا تقل عن ثلاث .

وتبين كيفية المعاملة والمعيشة لكل درجة بقرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح مدير عام السجون وموافقة النائب العام .

وتراعى اللوائح الداخلية للسجون فى ترتيب وضع المسجونين فى كل درجة وفى نقلهم من درجة إلى أخرى مع مراعاة السن .

مادة ١٤ — يقيم المحبوسون احتياطيا في أماكن منفصلة عن أماكن غيرهم من المسجونين ويجوز التصريح للمحبوس احتياطيا بالإقامة في غرفة مؤتة مقابل مبالغ لا يتجاوز ١٥٠ مليا يوميا ، وذلك في حدود ما تسمح به الأماكن والمهمات بالسجن وفق ما تبينه اللائحة الداخلية .

مادة ١٥ — للمحبوسين احتياطيا الحق في ارتداء ملابسهم الخاصة ، وذلك ما لم تقرر إدارة السجن مراعاة للصحة أو للنظافة أو لصالح الأمن أن يرتدوا الملابس المقررة لغيرهم من المسجونين .

مادة ١٦ — يجوز للمحبوسين احتياطيا استحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن أو شراؤه من السجن بالثمن المحدد له فان لم يرغبوا في ذلك أو لم يستطيعوا صرف لهم الغذاء المقرر .

مادة ١٧ — يجوز لمدير عام السجن بعد موافقة النائب العام أن يمنح المحكوم عليهم بالحبس البسيط كل أو بعض المزايا المقررة للمحبوسين احتياطيا .

مادة ١٨ — إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن على أربع سنين وجب قبل الإفراج عنه أن يمر بفترة انتقال وتحدد اللائحة الداخلية مدة هذه الفترة وكيفية معاملة المسجون خلالها ، على أن يراعى التدرج في تخفيف القيود أو منح المزايا .

مادة ١٩ — تعامل المسجونة الحامل ابتداء من الشهر السادس للحمل معاملة طبية خاصة من حيث الغذاء والتشغيل والنوم حتى تضع حملها وتمضي أربعون يوما على الوضع . ويجب أن يبذل للام وطفلها العناية الصحية اللازمة مع الغذاء والملبس المناسب والراحة ولا يجوز حرمان المسجونة الحامل أو الأم من الغذاء المقرر لها لأي سبب كان .

مادة ٢٠ — يبي مع المسجونة طفلها حتى يبلغ من العمر سنتين فان لم ترغب في بقاءه معها أو بلغ هذه السن سلم لأبيه أو لمن تختاره من الأقارب فان لم يكن للطفل أب أو أقارب يكفلونه وجب على مدير السجن أو مأموره إخطار المحافظ أو المدير لتسلمه للعناية به خارج السجن في أحد الملاجيء وإخطار الأم المسجونة بمكانه وتيسير رؤيتها له في أوقات دورية على الوجه الذي تبينه اللائحة الداخلية .

الفصل الرابع تشغيل المسجونين

مادة ٢١ — تحدد أنواع الأشغال التي تفرض على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل بقرار يصدر من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل .

مادة ٢٢ — لا يجوز أن تنقص مدة تشغيل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل عن ست ساعات في اليوم ولا أن تزيد على ثمان .

ولا يجوز تشغيل المسجونين في أيام الجمع والأعياد الرسمية ولا غير المسلمين في أعيادهم الدينية ، وذلك كله في غير حالات الضرورة .

مادة ٢٣ — إذا اقتضى الأمر تشغيل المسجونين في أعمال تتعلق بالمنافع العامة وفي جهات بعيدة عن السجن جاز إيواءهم ليلا في معسكرات أو سجون مؤقتة ، وذلك بأمر يصدره مدير عام السجون بعد موافقة وزير الداخلية .

وتراعى في هذه الحالة القواعد المقررة داخل السجن من حيث الغذاء والصحة والنظام والتأديب ويتخذ المدير العام ما يراه من الاحتياطات اللازمة لمنع هرب المسجونين .

مادة ٢٤ — لا يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا والمحكوم عليهم بالحبس البسيط إلا إذا رغبوا في ذلك .

الفصل الخامس

أجور المسجونين

مادة ٢٥ — تبين اللائحة الداخلية الشروط اللازمة لاستحقاق المحكوم عليهم أجورا مقابل أعمالهم في السجن وأوجه صرف هذه الأجور .

مادة ٢٦ — لا يجوز توقيع الجزاء على أجور المسجونين ، وذلك دون إخلال بحق إدارة السجن في خصم مقابل الخسائر التي يتسبب فيها المسجون .

مادة ٢٧ — إذا توفي المسجون بصرف أجره إلى ورثته الشرعيين .

الفصل السادس

تثقيف المسجونين

مادة ٢٨ — تقوم إدارة السجن بتعليم المسجونين مع مراعاة السن ومدى الاستعداد ومدة العقوبة .

مادة ٢٩ — يضع وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم منهج الدراسة للرجال وللنساء وذلك بعد أخذ رأى مدير عام السجون .

مادة ٣٠ — تنشأ في كل سجن مكتبة للمسجونين تحوى كتباً دينية وعلمية وأخلاقية يشجع المسجونين على الانتفاع بها في أوقات فراغهم .

ويجوز للمسجونين أن يستحضروا على نفقتهم الكتب والمصحف من جرائد ومجلات وذلك وفق ما تقرره اللائحة الداخلية .

ولا ينتفع بالامتياز المقرر بالفقرة السابقة المحكوم عليهم تطبيقا للمواد ٩٨ (أ) و ٩٨ (ب) و ٩٨ (ج) و ٩٨ (د) و ٩٨ (هـ) و ١٧ من قانون العقوبات .

مادة ٣١ - على إدارة السجن أن تشجع المسجونين على الاطلاع والتعلم وأن تيسر الاستذكار للمسجونين الذين على درجة من الثقافة ولديهم الرغبة في مواصلة الدراسة وتسمح لهم بتأدية الامتحانات الخاصة بها داخل السجن .

ولا يجوز بأية حال خروج المسجونين من السجن لتأدية الامتحانات .

مادة ٣٢ - يكون لكل ليمان أو سجن عمومي واعظ أو أكثر لترغيب المسجونين في الفضيلة وحثهم على أداء الفرائض الدينية ، كما يكون له إخصائي أو أكثر في العلوم الاجتماعية والنفسية على الوجه الذي تبينه اللائحة الداخلية .

الفصل السابع

علاج المسجونين

مادة ٣٣ - يكون في كل ليمان أو سجن غير مركزي طبيب أو أكثر أحدهم مقيم تناط به الأعمال الصحية وفقاً لما تحدده اللائحة الداخلية .

ويكون للسجن المركزي طبيب فإذا لم يعين له طبيب كلف أحد الأطباء الحكوميين أداء الأعمال المنوطة بطبيب السجن .

مادة ٣٤ - كل محكوم عليه بالأشغال الشاقة يتبين لطبيب الليمان أنه عاجز عن العمل في الليمان يعرض أمره على مدير القسم الطبي للسجون لفحصه بالاشتراك مع الطبيب الشرعي للنظر في نقله إلى سجن عمومي ، ويتخذ قرار النقل بعد اعتماده من مدير عام السجون وموافقة النائب العام .

وعلى السجن المنقول اليه المسجون المريض مراقبة حالته وتقديم تقرير طبي عنه إلى مدير القسم الطبي للسجون إذا تبين أن الأسباب الصحية التي دعت لهذا النقل قد زالت وفي هذه الحالة يشترك مدير القسم الطبي مع الطبيب الشرعي في فحصه للنظر في إعادته إلى الليمان ، ويصدر أمر من النائب العام بإعادته وتستتزل المدة التي يقضيها المحكوم عليه في السجن من مدة العقوبة بالليمان .

مادة ٣٥ - كل مسجون محكوم عليه نهائياً يتبين لطبيب السجن أنه مصاب بخلل في قواه العقلية يعرض أمره على مدير القسم الطبي للسجون لفحصه فإذا رأى إرساله إلى مستشفى الأمراض العقلية للتثبت من حالته نفذ ذلك فوراً ، فإذا اتضح أنه مختل العقل ظل بالمستشفى ويبلغ النائب العام لمصدر أمره بإيداعه فيها حتى يبرأ ، وعند شفاء المسجون تبلغ إدارة المستشفى النائب العام بذلك ، فيأمر بإعادته إلى السجن وتستتزل من مدة عقوبته المدة التي قضها في المستشفى .

مادة ٣٦ - كل محكوم عليه يتبين لطبيب السجن أنه مصاب بمرض يهدد حياته بالخطر

أو يعجزه عجزا كليا يعرض أمره على مدير القسم الطبي للسجون لفحصه بالاشتراك مع الطبيب الشرعي للنظر في الافراج عنه .

وبتخذ قرار الافراج بعد اعتياده من مدير عام السجون وموافقة النائب العام ، وتخطر بذلك جهة الادارة والنيابة المختصة .

ويتعين على جهة الادارة التي يطلب المخرج عنه الاقامة في دائرتها عرضه على طبيب الصحة لتوقيع الكشف الطبي عليه كل ستة أشهر وتقديم تقرير عن حالته يرسل إلى مصلحة السجون لتبئين حالته الصحية توطئة لالغاء أمر الافراج عنه إذا اقتضى الحال ذلك .

ويجوز لمدير عام السجون ندب مدير قسم طبي السجون والطبيب الشرعي للكشف على المخرج عنه لتقرير حالته الصحية كلما رُئي ذلك .

وبعاد المسجون الذي أخرج عنه طبقا لما سبق إلى السجن لاستيفاء العقوبة المحكوم بها عليه بأمر من النائب العام إذا تبين من إعادة الفحص التي يجريها الطبيبان المذكوران أن الأسباب الصحية التي دعت إلى هذا الافراج قد زالت ، ويجوز إعادته أيضا بأمر من النائب العام إذا غير محل إقامته دون إخطار الجهة الادارية التي يقيم في دائرتها .

وتستزل المدة التي يقضيها المريض المخرج عنه خارج السجن من مدة العقوبة .

مادة ٣٧ — إذا بلغت حالة المسجون المريض درجة الخطورة وجب على إدارة السجن أن تبادر إلى ابلاغ جهة الادارة التي يقيم في دائرتها أهله لاختارهم بذلك فورا ، ويؤذن لهم بزيارتها .

وإذا توفي المسجون يخطر أهله فورا بنفس الطريقة وتسلم إليهم جثته إذا حضروا وطلبوا تسليمها ، فإن رغبوا في نقل الجثة إلى بلده تتخذ الاجراءات الصحية على نفقة الحكومة قبل تسليمها اليهم لنقلها على نفقتهم ولا يسمح بنقل الجثة إذا كانت الوفاة بمرض وبائي .

وإذا مضى على وفاة المسجون أربع وعشرون ساعة دون أن يحضر أهله لتسلم جثته جاز دفنها بمقبرة الجهة الكائن بها السجن .

الفصل الثامن

الزيارة والمراسلة

مادة ٣٨ — يكون لكل محكوم عليه الحق في التراسل ولذويه أن يزوروه وذلك طبقا لما تبينه اللائحة الداخلية ، وللمحبوسين احتياطيا هذا الحق دون اخلال بما يقضي به قانون الاجراءات الجنائية بشأنهم في هذا الصدد .

مادة ٣٩ — يرخص لمحامى المسجون في مقابلته على انفراد بشرط الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة ، ومن قاضي التحقيق في القضايا التي يتدب لتعقيقها سواء أكانت المقابلة بدعوة من المسجون أم بناء على طلب المحامي .

مادة ٤٠ — للنائب العام أو المحامي العام ومدير عام السجون أو من ينيبه أن يأذنوا لدوى المسجون بزيارته في غير مواعيد الزيارة العادية ، إذا دعت لذلك ضرورة .

مادة ٤١ — إذا اشلبه مدير السجن أو مأموره في أى زائر جاز له أن يأمر بفتيشه ، فإذا عارض الزائر في الفتيش جاز منعه من الزيارة مع بيان أسباب هذا المنع في سجل يومية السجن .

مادة ٤٢ — يجوز أن تمنع الزيارة منعاً مطلقاً أو مقيداً بالنسبة إلى الظروف في أوقات معينة وذلك لأسباب صحية أو متعلقة بالأمن .

الفصل التاسع

تأديب المسجونين

مادة ٤٣ — الجزاءات التي يجوز توقيعها على المسجونين هي :

(١) الإنذار .
(٢) الحرمان من كل أو بعض الامتيازات المقررة لدرجة المسجون أو فترته لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً .

(٣) تأخير نقل المسجون إلى درجة أعلا من درجته في السجن لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو إن كان محكوماً عليه بالحبس أو بالسجن ، ولمدة لا تزيد على ستة إن كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة .

(٤) تنزيل المسجون إلى درجة أقل من درجته في السجن لمدة لا تزيد على ستة أشهر إن كان محكوماً عليه بالحبس أو بالسجن ، ولمدة لا تزيد على ستة إن كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة .

(٥) الحبس الانفرادي لمدة لا تزيد على خمسة عشرة يوماً .

(٦) وضع المحكوم عليه بفرقة التأديب المخصصة التي نعينها اللائحة الداخلية لمدة لا تزيد على ستة أشهر .

ولا يجوز نقل المحكوم عليه من السجن إلى فرقة التأديب المخصصة بالبيان إلا إذا كانت سنه لا تقل عن سبع عشرة سنة ، ولا يتجاوز السنين ، وذلك بعد موافقة النائب العام . ويترب على ذلك الحرمان من الزيارة والتواصل خلال المدة التي تقضى بهذه الفرقة .

(٧) جلد المسجون بما لا يزيد على ٣٦ جلدة ، فإذا كان عمر المسجون أقل من سبع عشرة سنة استبدل بالجلد الضرب بمصا رفيعة بما لا يتجاوز عشر عصى .

وتبين اللائحة الداخلية وصف الأداة التي تستعمل في الجلد .

ولا يجوز توقيع عقوبة الجلد إلا في حالي الاعتداء على الموظفين المنوطين بحفظ النظام في السجن أو التمرد الجماعي ، وما إلى ذلك من حالات الضرورة التي يقررها وزير الداخلية .

ولا يجوز أن يوقع على المسجونات عقوبة الجلد أو النقل إلى فرقة التأديب المخصصة أو النقل إلى اللبان .

مادة ٤٤ — مدير السجن أو مأموره توقيع العقوبات الآتية :

(١) الانذار .

(٢) الحرمان من بعض الامتيازات المقررة لفئة المسجون .

(٣) تأخير نقل المسجون إلى درجة أعلا لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر إن كان محكوما عليه بالأشغال الشاقة أو لمدة لا تزيد على شهر إن كان محكوما عليه بالسجن أو بالحبس مع الشغل .

(٤) الحبس الانفرادى لمدة لا تزيد على أسبوع .

وتوقع هذه العقوبات بعد إعلان المسجون بالفعل المنسوب إليه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويكون قرار مدير السجن أو مأموره بتوقيع العقوبة نهائيا .

أما العقوبات الأخرى فيوقعها مدير طام المسجون بناء على طلب مدير السجن أو مأموره وذلك بعد تحرير محضر يتضمن أقوال المسجون وتحقيق دفاعه وشهادة الشهود .

مادة ٤٥ — تفيد بسجل خاص جميع العقوبات التي توقع على المسجونين .

مادة ٤٦ — يجب على مدير السجن أو مأموره أن يبلغ فورا محافظ المدينة أو مدير المديرية ، وكذلك النيابة العامة بما يقع من المسجونين من هياج أو عصيان جماعي .

مادة ٤٧ — لا يحول توقيع أى عقوبة تأديبية صدر الأمر بها بالتطبيق لأحكام هذا القانون دون إخلاء سبيل للمسجون في اليعاد المقرر بمقتضى الحكم الصادر عليه قضائيا .

مادة ٤٨ — يعامل المحبوسون احتياطيا فيما يتعلق بالنظام التأديبي معاملة المحكوم عليهم بالحبس أو بالسجن ، ومع ذلك لا توقع عليهم عقوبة النقل إلى اللبان .

الفصل العاشر

الافراج عن المسجونين

مادة ٤٩ — يفرج عن المسجون ظهر اليوم التالي لانتها مدة العقوبة .

مادة ٥٠ — إذا لم يكن مقرر وضع المسجون تحت مراقبة البوليس أو مطلوباً تسليمه إليه أو ممن يقتضي تسليمهم إليه بالنسبة إلى نوع جرائمهم جاز لإدارة السجن أن تعطيه استمارة سفر إلى بلده أو إلى أية جهة أخرى يختارها في الجمهورية المصرية تكون أقرب من بلده مسافة إذا طلب المسجون ذلك .

مادة ٥١ — إذا لم يكن للمسجون ملابس أو لم يكن في قدرته الحصول عليها تصرف له ملابس طبقا لما تقرره اللائحة الداخلية للمسجون .

الفصل الحادي عشر

الافراج تحت شرط

مادة ٥٢ — يجوز الافراج تحت شرط عن كل محكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية إذا أمضي في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة وكان سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه وذلك ما لم يكن في الافراج عنه خطر على الأمن العام .

ولا يجوز أن تقل المدة التي تقضي في السجن عن تسعة أشهر على أية حال ، وإذا كانت العقوبة هي الأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الافراج إلا إذا قضى المحكوم عليه في السجن عشرين سنة على الأقل .

مادة ٥٣ — يكون الافراج تحت شرط بأمر من مدير عام السجون طبقا للأوضاع والاجراءات التي تقررها اللائحة الداخلية .

مادة ٥٤ — إذا تعددت العقوبات المحكوم بها لجرائم وقعت قبل دخول المحكوم عليه السجن يكون الافراج على أساس مجموع مدد هذه العقوبات .

أما إذا ارتكب المحكوم عليه أثناء وجوده في السجن جريمة فيكون الافراج على أساس المدة الباقية عليه وقت ارتكاب هذه الجريمة مضافا إليها مدة العقوبة المحكوم بها عليه من أجل ارتكابها .

مادة ٥٥ — إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قد قضى في الحبس الاحتياطي مدة واجبا خصمها من مدة العقوبة فيكون الافراج عنه تحت شرط على أساس كل المدة المحكوم بها .

وإذا صدر العفو بخفيض مدة العقوبة فلا يدخل في حساب المدة الواجب قضائها في السجن للافراج المدة التي لا يصح بمقتضى العفو التنفيذ بها .

مادة ٥٦ — لا يجوز منح الافراج تحت شرط إلا إذا وفي المحكوم عليه الالتزامات المالية المحكوم بها عليه من المحكمة الجنائية في الجريمة ، وذلك ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها .

مادة ٥٧ — يصدر بالشروط التي يرى إزام للفرج عنهم تحت شرط بمراعاتها قرار من وزير العدل ، وتبين بالأمر الصادر بالافراج تحت شرط الواجبات التي تفرض على المفرج عنه من حيث محل إقامته وطريقة تعيشه وضمان حسن سيره .

مادة ٥٨ — يسلم المسجون إلى جهة الادارة مع أمر الافراج لتنفيذه مع تسليمه التذكرة المبين فيها اسمه ، والعقوبة المحكوم بها عليه ومدتها والتاريخ المقرر لانقضائها وتاريخ الافراج تحت شرط — وبذكر فيها الشروط التي وضعت للافراج عنه والواجبات المفروضة

عليه وبذبه عليه فيها إلى أنه إذا خالف الشروط والواجبات المذكورة أو إذا وقع منه ما يدل على سوء سلوكه ألغى الإفراج عنه ويعاد إلى السجن طبقاً لما هو مقرر في المادة ٥٩ .

مادة ٥٩ — إذا خالف المقرج عنه الشروط التي وضعت للإفراج ولم يتم بالواجبات المقرضة عليه ألغى الإفراج عنه وأعيد إلى السجن ليستوفي المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها عليه .

ويكون إلغاء الإفراج في هذه الحالة بأمر من مدير عام السجون بناء على طلب رئيس النيابة في الجهة التي بها المقرج عنه ، ويجب أن يبين في الطلب الأسباب المبررة له .

مادة ٦٠ — لرئيس النيابة العامة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المدير أو المحافظ إذا رئي إلغاء الإفراج أن يأمر بالقبض على المقرج عنه وحبسه إلى أن يصدر مدير عام السجون قراراً بشأنه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على خمسة عشر يوماً إلا بأذن من النائب العام .

وإذا ألغى الإفراج خصمت المدة التي قضيت في الحبس من المدة الواجب التنفيذ بها بعد إلغاء الإفراج .

مادة ٦١ — إذا لم يبلغ الإفراج تحت شرط حتى التاريخ الذي كان مقرراً لانتهاء مدة العقوبة المحكوم بها أصبح الإفراج نهائياً ، فإذا كانت العقوبة المحكوم بها هي الأشغال الشاقة المؤبدة أصبح الإفراج نهائياً بعد مضي خمس سنوات من تاريخ الإفراج المؤقت .

ومع ذلك إذا حكم في أي وقت على المقرج عنه في جناية ، أو جنحة من نوع الجريمة السابق الحكم عليه من أجلها يكون قد ارتكبها في المدة المبينة في الفقرة السابقة جاز إلغاء الإفراج إذا لم يكن قد مضي خمس سنوات من تاريخ الحكم الثاني .

مادة ٦٢ — يجوز بعد إلغاء الإفراج أن يفرج عن المسجون مرة أخرى إذا توافرت شروط الإفراج السابق الإشارة إليها ، وفي هذه الحالة تعتبر المدة الباقية من العقوبة بعد إلغاء الإفراج كأنها مدة عقوبة محكوم بها .

فإذا كانت العقوبة المحكوم بها الأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الإفراج قبل مضي خمس سنوات .

مادة ٦٣ — للنائب العام النظر في الشكاوى التي تقدم بشأن الإفراج تحت شرط وخصمها واتخاذ ما يراه كفيلاً برفع أسبابها .

مادة ٦٤ — على إدارة السجن إخطار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأسماء المحكوم عليهم قبل الإفراج عنهم بمدة كافية لا تقل عن شهرين لكي يتسنى في هذه المدة تأهيلهم اجتماعياً واعدادهم للبيئة الخارجية مع بذل كل أسباب الرعاية والتوجيه اللازمة لهم .

الفصل الثاني عشر

المحكوم عليهم بالاعدام

مادة ٦٥ — تنفيذ عقوبة الاعدام داخل السجن أو في مكان آخر مستور بناء على طلب كتابي من النائب العام إلى مدير عام السجن بين فيه استيفاء الاجراءات التي يتطلبها القانون .

وعلى إدارة السجن إخطار وزارة الداخلية والنائب العام باليوم المحدد للتنفيذ وساعته .
مادة ٦٦ — يكون تنفيذ عقوبة الاعدام بحضور مندوب من مصلحة السجن وأحد وكلاء النائب العام ومندوب من وزارة الداخلية ومدير السجن أو مأموره وطبيب السجن وطبيب آخر تندبه النيابة العامة .

ولا يجوز لغير من ذكروا أن يحضر التنفيذ إلا باذن خاص من النيابة العامة ويجب أن يؤذن للمدافع عن المحكوم عليه بالحضور إذا طلب ذلك .

مادة ٦٧ — يتلو مدير السجن أو مأموره منطوق الحكم الصادر بالاعدام والتهمة المحكوم من أجلها على المحكوم عليه وذلك في مكان التنفيذ وبمسمع من الحاضرين . وإذا رغب المحكوم عليه في ابداء أقوال محرر وكيل النائب العام محضرا بها .

مادة ٦٨ — يوقف تنفيذ عقوبة الاعدام على الجبلى إلى ما بعد شهرين من وضعها .

مادة ٦٩ — لا يجوز تنفيذ عقوبة الاعدام في أيام الأعياد الرسمية والأعياد الخاصة بديانة المحكوم عليه .

مادة ٧٠ — لأقارب المحكوم عليه بالاعدام أن يزوروه في اليوم السابق على التاريخ المعين للتنفيذ وعلى إدارة السجن إخطارهم بذلك .

مادة ٧١ — إذا كانت ديانة المحكوم عليه بالاعدام تفرض عليه الاعتراف أو غيره من الفروض الدينية قبل الموت يجب اجراء التسهيلات اللازمة لتمكين أحد رجال الدين من مقابلته .

مادة ٧٢ — تسلم جثة المحكوم عليه بالاعدام إلى أقاربه إذا طلبوا ذلك ووافقت جهة الادارة وإلا قامت إدارة السجن بدفنها ، ويجب على أي حال أن يكون الدفن بغير اجتنال ما .

الفصل الثالث عشر

الادارة والنظام

مادة ٧٣ — يتولى مدير عام السجن إدارة السجن والاشراف على سير العمل بها .

مادة ٧٤ — مدير السجن أو مأموره مسئول عن حراسة المسجونين في السجن ويتولى

تنفيذ أحكام هذا القانون وجميع القوانين والأوامر الخاصة بالسجون داخل السجن الذي يتولى إدارته ويلتزم بتنفيذ الأوامر التي يصدرها له المدير العام للسجون ويخضع لإشرافه موظفو ومستخدمو كل سجن ويعملون طبقاً لأوامره .

مادة ٧٥ — يكون في كل سجن السجلات الآتية :

سجل عمومي للمسجونين ودفتر يومية حوادث السجن وسجل أمتعة للمسجونين وسجل تشغيل المسجونين وسجل الجزاءات وسجل الممارين من السجن وسجل الشكاوي والطلبات المقدمة من المسجونين وسجل للزيارات بعد لتدوين ملاحظات الزائرين الذين لهم صفة رسمية ، السجلات القضائية التي يري النائب العام ضرورة استعمالها لتنفيذ أحكام هذا القانون وبمنشأ كذلك سجل لكل مسجون به بحث شامل عن حالة المسجون من النواحي الاجتماعية والطبية والنفسية وتلعب منه حالته وما يطرأ عليه من تحسن أو انكسار وكذلك يذكر فيه توصيات الاختصاصي الاجتماعي الوارد ذكره في المادة ٣٢ ، وكذلك أي سجل آخر يري المدير العام للسجون ضرورة استعماله .

وتكون هذه السجلات تحت إشراف مدير السجن أو مأموره ورقابته ، ويكون مسئولاً عن تنظيمها واستيفائها .

مادة ٧٦ — يكون لمديري ومأموري السجون ووكلائهم وضباط مصلحة السجون صفة مأموري الضبط القضائي كل في دائرة اختصاصه .

مادة ٧٧ — مدير السجن أو مأموره مسئول عن تنفيذ كل أمر يتلقاه من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها أو من المحكمة بطلب إحضار أحد المسجونين ، وعليه أن يلاحظ إرسال المسجون للطلب إحضاره في اليوم والساعة المحددين .

مادة ٧٨ — يجب على مدير السجن أو مأموره إبلاغ النيابة العامة والجهات المختصة فوراً بوفاة أي مسجون يموت فجأة أو نتيجة حادث أو إصابته إصابة بالغة أو فراره ، وكل جناية تقع من المسجونين أو عليهم .

ويجب عليه أيضاً إبلاغ النيابة حوادث الجرح التي ترسب من المسجونين أو عليهم إذا كانت خطيرة أو كانت ظروف المتهم من شأنها أن تجعل الجزاء التأديبي غير كاف .

مادة ٧٩ — لا يسمح لأحد من رجال السلطة بالاتصال بالمحبوس احتياطياً داخل السجن إلا بأذن كتابي من النيابة العامة ، وعلى مدير السجن أو مأموره أن يدون في دفتر يومية السجن اسم الشخص الذي سمح له بذلك ، ووقت المقابلة وتاريخ الاذن ومضمونه .

مادة ٨٠ — يجب على مدير السجن أو مأموره قبول أية شكوى جديدة من المسجون ، شفوية أو كتابية وإبلاغها إلى النيابة العامة أو الجهة المختصة بعد اثباتها في السجل المعد للشكاوي .

مادة ٨١ - يكون اعلان المسجونين إلى مدير السجن أو مأموره أو من يقوم مقامه ، ويجب عليه أن يتخذ جميع الوسائل الكفيلة باطلاع كل مسجون في أقرب وقت على صورة أى حكم أو ورقة تعلن إليه في السجن وتفهمه ما تضمنته ، وإذا أبدى المسجون رغبة في ارسال صورة الاعلان إلى شخص معين وجب إرسالها إليه بكتاب موصى عليه وإثبات هذه الاجراءات في سجل خاص .

مادة ٨٢ - يجب أن يكون كل تقرير بالاستئناف أو بغيره يرغب أحد المسجونين في رفعه بواسطة مدير السجن أو مأموره محررا على النموذج المخصص لذلك والمعتمد من النائب العام .

ويجب على مدير السجن أو مأموره أن يتحقق من تسليم تقارير الاستئناف أو التقارير الأخرى المقدمة من المسجونين ومن قيدها بالسجل المخصص لذلك وترسل فورا إلى قلم كتاب المحكمة المختصة ، ويجوز إرسالها بالبريد بكتاب موصى عليه إذا كان قلم كتاب المحكمة المختصة بعيدا عن السجن .

الفصل الرابع عشر

التفتيش

مادة ٨٣ - يكون لمصلحة السجن مفتشون ومفتشات للتفتيش على السجناء للتحقيق من استيفاء شروط النظافة والصحة والأمن داخل السجن ، ومن تنفيذ كافة النظم الموضوعة للسجن ، ويرفعون تقاريرهم في هذا الشأن إلى مدير عام السجن .

مادة ٨٤ - للمحافظين والمديرين حق الدخول في السجن الكائنة في دوائر اختصاصهم في كل وقت ، وعلى إدارة السجن أن تبلغ الملاحظات التي يدونونها إلى مدير عام السجن .

الفصل الخامس عشر

الاشراف القضائي

مادة ٨٥ - للنائب العام ووكلائه في دوائر اختصاصهم حق الدخول في جميع أماكن السجن في أى وقت للتحقيق من :

(١) ان أوامر النيابة وقاضى التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها وقرارات المحاكم يجرى تنفيذها على الوجه المبين فيها .

(٢) أنه لا يوجد شخص مسجون بغير وجه قانوني .

(٣) عدم تشغيل مسجون لم يقض الحكم الصادر ضده بتشغيله فيما عدا الأحوال المبينة

في القانون .

- (٤) عزل كل فئة من المسجونين عن الفئة الأخرى ومعاملتهم المعاملة المقررة لفتحهم .
- (٥) إن السجلات المفروضة طبقاً للقانون مستعملة بطريقة منتظمة .
- وعلى العموم مراعاة ما تقتضيه القوانين واللوائح واتخاذ ما يروى لازماً بشأن ما يقع من مخالفات .
- ولهم قبول شكاوى المسجونين وفحص السجلات والأوراق القضائية للتحقق من مطابقتها للنماذج المقررة .
- وعلى مدير السجن أو مأموره أن يوافقهم بجميع ما يطلبونه من البيانات الخاصة بالمهمة للتوكل إليهم القيام بها .
- مادة ٨٦ — لرؤساء ووكلاء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وقضاة التحقيق حق الدخول في كل وقت في السجن الكائنة في دوائر اختصاص المحاكم التي يعملون بها .
- ولرئيس ووكيل محكمة النقض حق الدخول في جميع السجون .
- وعلى إدارة السجن أن تبلغ الملاحظات التي يدونونها إلى المدير العام .

الفصل السادس عشر

أحكام عامة ووقائية

- مادة ٨٧ — يجوز للسجانين ولرجال الحفظ المكلفين حراسة المسجونين أن يستعملوا أسلحتهم النارية ضد المسجونين في الأحوال الآتية :
- (١) صد أي هجوم أو أية مقاومة مصحوبة باستعمال القوة إذا لم يكن في مقدورهم صدّها بوسائل أخرى .
- (٢) منع فرار مسجون إذا لم يمكن منعه بوسائل أخرى ، وفي هذه الحالة يتعين أن يكون إطلاق أول عيار ناري في القضاء فإذا استمر المسجون على محاولته الفرار بعد هذا الإنذار جاز للأشخاص المكلفين حراسته أن يطلقوا النار في اتجاه ساقه .
- مادة ٨٨ — يجب أن ينبه المسجونون عند دخولهم السجن وعندما يرحلونه للعمل خارجه إلى مانص عليه في المادة السابقة .
- مادة ٨٩ — لمدير السجن أو مأموره أن يأمر — كإجراء تحفظي — بتكبير المسجون بحديد الأيدي إذا وقع منه هياج أو تعدد شديد ، وعليه أن يرفع الأمر فوراً إلى مدير عام السجون .
- ولا يجوز أن تجاوز مدة التكبير ٧٢ ساعة .
- مادة ٩٠ — يجوز لمدير السجن أو مأموره أن يأمر بتكبير المجرمين احتياطياً بحديد

الأرجل إذا حاول الهرب أو إذا خيف هربه وكان لهذا الخوف أسباب معقولة ، وعليه إبلاغ ذلك فوراً إلى النيابة العامة أو قاضي التحقيق حسب الأحوال .

ويجوز للنيابة العامة أو لقاضي التحقيق أن يأمر برفع التكبيل بالحديد إذا لم ير ما يقتضيه .
ويجوز لمدير السجن أو مأموره أن يأمر بقبض المسجون بحديد الأرجل في مثل الحالات السابقة ، وعليه أن يبلغ ذلك فوراً إلى مدير عام السجن .

مادة ٩١ — يجب أن يقيد كل أمر بالتكبيل بالحديد في سجل يومية حوادث السجن مع بيان أسباب ذلك .

مادة ٩٢ — يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ألف قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(١) كل شخص أدخل أو حاول أن يدخل في السجن أو في أحد معسكرات السجن بأية طريقة كانت شيئاً من الأشياء على خلاف القوانين واللوائح المنظمة للسجون .

(٢) كل شخص أدخل في السجن أو للمعسكر أو أخرج منه رسائل على خلاف النظام المقرر في السجن بالقوانين واللوائح .

(٣) كل شخص أعطى شيئاً ممنوعاً لمسجون محكوم عليه أو محبوس احتياطياً أثناء نقله من جهة إلى أخرى .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تزيد على ألفي قرش أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة من أحد موظفي السجن أو من أحد المكلفين بحراسة المسجونين .

مادة ٩٣ — يجب أن يعلق في محل ظاهر على الباب الخارجى لكل سجن نص المادة السابقة .

مادة ٩٤ — لوزير الداخلية أن يخصص مكاناً في السجن العمومي لقبول الأجانب الذين يأمر بحجز من يرى إبعاده منهم مؤقتاً بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب والقوانين المعدلة له ، ويعاملون المعاملة التي يقررها وزير الداخلية .

مادة ٩٥ — تظل السجنون المركزية خاضعة للنظام المقرر لها حالياً إلى أن يتم إلحاقها بمصلحة السجنون .

مادة ٩٦ — يلغى الباب الرابع من الكتاب الرابع الصادر به قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ .

مادة ٩٧ — يلغى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجنون والقوانين

المعدلة له والمرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن المحكوم عليهم في جرائم الصحافة المعدل بالقانون رقم ٦٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

مادة ٩٨ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

ولوزير الداخلية إصدار اللائحة الداخلية له .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٧٦ (٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦) .

مذكرة ايضاحية

اتسمت مظاهر العقاب في العصور البدائية بفكرة الانتقام الفردي والقصاص من المجرم وظل هذا الطابع رمزا للجزاء الذي ينزله المجتمع بالمشقين عليه ، يحصل في طياته معنى الانتقام والتكفير والأرهاب ، حتى ازدهرت الحضارة وارتقى الفكر الانساني فلم تعد العقوبة مجرد ايلام لشخص المحكوم عليه ، بل أصبحت وظيفة قصد بها معنى أعظم شأننا وأجل خطرا هو وقاية المجتمع من الجريمة قبل وقوعها والعناية في نفس الوقت بشخص الجاني بعد وقوع الجريمة بصرفه عن الرغبة فيها واستنفاذه من الضلالة والخروج به عن مواطن الزلل والاجرام فبصير مواطنا صالحا .

وبحصل تاريخ السجون في نشأتها وتطورها بتاريخ العقوبات المقيدة للحرية ، والتي لم تكن مألوفة في الشريعات القديمة ، فكان السجن في مبدأ الأمر مجرد وسيلة للحفاظ على المتهم حتى يفصل في أمره ، ولما أصبحت العقوبات المقيدة للحرية من وسائل العقاب المقررة قانونا بدأت السجون تأخذ وضعها بين وسائل التنفيذ ، متمشية مع أغراض العقوبة ، متطورة معها ، فكانت في أول الأمر وسيلة للزجر والنكال ، يحشد فيها المسجونون دون مراعاة للقواعد الصحية أو رعاية لحال المجرمين وتوجيههم نحو الخير ، مما أدى إلى أن يستشري الفساد فيهم وأن تنمو غرائز الشر في نفوسهم فيعودون إلى المجتمع وهم أشد ما يكونون حقداء عليه ، ويتردون من جديد في مهاوى الرذيلة ومبازل الفساد .

ومنذ أن أصبح الاصلاح من أهداف العقوبة ، بدأ التفكير في اعداد السجون لتحقيق هذا الغرض ، واتخذت حركة اصلاح السجون مظهرا دوليا ، تحقيقا للتعاون بين الدول في هذا المجال وانتهى الأمر إلى وضع قواعد لمعاملة المسجونين استهدت بها الدول الحديثة في وضع سياستها العقابية .

ويبين من تتبع نظام السجون في مصر منذ نشأته ، أن حالة السجون كانت قبل انشاء

المحاكم الوطنية في سنة ١٨٨٣ بالغة في السوء ، فلم تكن لها نظم تاجعة أو أما كن ملائمة وكانت لوائح السجون في بداية الأمر تعليقات شتى وقرارات متتارة يصدرها ناظر الداخلية إلى أن وضعت لائحة السجون الداخلية المصدق عليها بالأمر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ وتتابعت عليها التعديلات بعدة أوامر عناية ، أهمها الأمر العالي الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ بشأن الافراج الشرطي ، وكلت أحكامها بكثير من القرارات حتى صدر الأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المعدل بالقوانين رقم ٧ في ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٩ ورقم ٢٦ في ٧ يوليو سنة ١٩١٢ وأخيرا استبدل بها التنظيم الأخير الصادر بمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ والذي عدل بقوانين لاحقة .

وقد لوحظ أن لائحة السجون الأخيرة ، وإن كانت قد قطعت شوطا كبيرا نحو الركمال إلا أنها تخلفت في بعض نواحيها عن السير في ركب الإصلاح وتنكبت بغض المبادئ الحديثة في النظم العقابية ومعاملة المجرمين ، فرؤى اعداد المشروع المرافق استكمالاً لأوجه القصر ومسايرة لأسس الإصلاح وقصد من أحكامه بث روح الفضيلة والسلوك القويم في نفوس السجونين والنأي بهم عن المعاصي ، وحمايتهم من التماسد وتأهيلهم بسلوك الطريق القويم .

وقد توخى المشروع المرافق تحقيق المبادئ الآتية :

أولاً — احترام شخصية المحكوم عليه وبعثه على الطاعة ودفعه إلى سواء السبيل والبعد به عن الشعور بالمذلة وشغل وقته في السجن بما يعود عليه وعلى المجتمع بالنفع .

ثانياً — محاولة جعل تنفيذ العقوبة ملائمة لحالة كل مجرم وظروفه الخاصة ، تطبيقاً للنظريات الحديثة في تفريد العقاب ومسايرة للرغبة التي نادت بها اللجنة التي نيط بها النظر في مشروع قانون تنظيم السجون الصادر به المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ .

ثالثاً — التدرج بالمسجون قبل الافراج عنه ، وعلى الأخص في حالة الحكم عليه بعقوبة طويلة الأجل ، بحيث يقل القيود المفروضة عليه شيئاً فشيئاً كلما انتقل من مرحلة إلى أخرى حتى إذا خرج إلى الحياة الحرة استطاع مواجهتها في غير ما مشقة ولا حرج .

الفصل الأول

أنواع السجون

استعمل هذا الفصل ببيان أنواع السجون وسائر المشروع على نقي المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون وترك الفرصة لإنشاء أنواع خاصة من السجون مستقبلاً بقرار من رئيس الجمهورية .

وتناولت المادة الثانية المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فنصت على أن يقضوا عقوبتهم باليانات وأخذت بحكم المادة الثالثة من لائحة السجون المشار إليها بعد تعديلها بالقانون

رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٥ حظرت وضع القيد في قديم المحكوم عليه لما في ذلك من منافاة لكرامة الانسان ومخالفة لأغلب التشريعات الحديثة في الدول المتعدنة ، على أنه دفعاً لمظنة الحرب أو الاخلال بالنظام الداخلي للسجون فقد أجاز للمشروع في حدود ضيقة وضع القيد الجديد في قديم المحكوم عليه إذا خيف هربه وكان لهذا التخوف أسباب معقولة وذلك في الأحوال التي يقررها مدير عام السجون .

وحددت المادة الثالثة طوائف المحكوم عليهم الذين يقضون عقوبتهم في السجون العمومية وهي تقابل المادة الرابعة من لائحة السجون ولكنها أنت بحكم جديد يقضى بأن من قضوا في اللبان نصف المدة المحكوم بها عليهم أو ثلاث سنوات أي المدتين أقل وكان سلوكهم حسناً ينقلون إلى سجن عمومي ، وقصد بهذا الحكم المستحدث أن يؤخذ بيد المسجون تدريجياً تشجيعاً له على تحسين حاله وسلوكه في السجن وتقريباً له من الحياة الشريفة لتدريبه على مواجهتها بالتدرج حتى لا تكون هناك هوة سحيقة تفصل بين حياته بالسجن وبين الحياة عندما يقادره .

ونصت المادة الرابعة على أن يقضى للمسجونون عدا من ذكروا في المادتين الثانية والثالثة عقوبتهم في سجن مركزي كما يسجن فيه من يكونون مجرماً للاكراه البدني .

الفصل الثاني

قبول المسجونين

رددت المادة الخامسة والسادسة من هذا الفصل مبدأ شرعية العقوبة الذي نص عليه في المادتين ٤٠ و ٤١ من قانون الاجراءات الجنائية وأضيف إلى الأشخاص الذين ليطب بهم قبول المسجونين الموظف الذي يفيته مدير السجن أو مأموره لهذا الغرض ونص على ضرورة توقيع من أصدر أمر الابداع على صورته التي تحتفظ بالسجن ضماناً لسلامة هذا الاجراء .

ونصت المادتان ٧ و ٨ على ما يتبع عند نقل السجون إلى سجن آخر وما يتبع عند دخوله السجن .

وأوجبت المادة ٩ تفتيش المسجون عند دخوله السجن وأن يؤخذ منه ما يوجد معه من ممنومات ونقود وأشياء ذات قيمة ثم حددت كيفية استيفاء ما حكم على المسجون به من عقوبات مالية للحكومة مما وجد معه عند دخوله السجن فيبدأ باستيفاء المطلوب الحكومة من النقود فإن لم تف بيعت الأشياء ذات القيمة بالقدر اللازم للوفاء من هذا المطلوب ويحتفظ للمسجون بما يتبقى من نقوده أو المتحصل من بيع أشياء ذات القيمة وتقييد بالأمانات ما لم ير تسليمه إلى شخص آخر أو إلى القيم عليه ، كما أوجبت المادة العاشرة أن يحتفظ للمسجون بالأشياء ذات القيمة التي لا تباع استيفاء لمطلوب الحكومة بأمانات السجن ما لم يسلمها إلى غيره على الوجه السابق بهانه .

ونصت المادة الحادية عشر على اعدام ثياب المسجون المضرة بالصحة داخل السجن وحفظ الثياب الأخرى إذا كانت مدة سجنه سنة فأقل وإلا سلمت لمن يختاره أو بيعت لحسابه .
وأجازت المادة الثانية عشرة مصادرة ما يخفيه المسجون أو يمنع عن تسليمه أو يحاول غيره توصيله إليه في السجن خفية .

الفصل الثالث

تقسيم المسجونين ومعاملتهم

نصت المادة ١٣ من المشروع على تقسيم المحكوم عليهم إلى درجات لا تقل عن ثلاث وفوضت وزير الداخلية في اصدار قرار يتضمن كيفية معاملة كل درجة .
وقضت المادة ١٤ بأن يقيم المحبوسون احتياطيا في أماكن منفصلة مع جواز التصريح لهم بالإقامة في غرفة مؤثثة طبقا لما تقرره اللائحة الداخلية مقابل مبلغ لا يتجاوز مائة وخمسين مليا في اليوم .

وقصد المشروع أيضا إلى مراعاة جانب المحبوسين احتياطيا فنص في المادة ١٥ على أنه يجوز لهم ارتداء ملابسهم الخاصة إلا إذا قررت إدارة السجن غير ذلك لاعتبارات تتعلق بالصحة والنظافة وصالح الأمن كما أجاز لهم في المادة ١٦ استحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن ما لم يرغبوا عن ذلك أو لم يستطيعوه فيصرف لهم غذاء السجن .

وأجازت المادة ١٧ منح المحكوم عليهم بالحبس البسيط كل أو بعض المزايا المقررة للمحبوسين احتياطيا .

وتمشيا مع مبدأ التدرج بالمسجون في شئون معيشته داخل السجن والتمهيد لاندماجه في الحياة الحرة بعد الافراج عنه رؤى الإبقاء على الحكم الوارد في المادة ٢٩ من لائحة المسجون مع تعديل بسيط فنصت المادة ١٨ على أنه إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه في السجن على أربع سنوات (وكانت في لائحة المسجون خمسة) وجب قبل الافراج عنه أن يمر بفترة انتقال تحدد مدتها اللائحة الداخلية كما تحدد كيفية معاملة المسجون في هذه الفترة مع مراعاة التدرج في تخفيف القيود أو منح المزايا .

وحددت المادتان ١٩ و ٢٠ بمعاملة المسجونة الحامل منذ الشهر السادس حتى يبلغ طفلها من العمر سنتين فتص على أنه منذ هذا الشهر تعامل بمعاملة طبية من حيث الغذاء والتشغيل والنوم حتى تضع حملها فيبدل لها ولولودها العناية الصحيحة اللازمة مع الغذاء والملبس المناسب والراحة ولا يجوز جرمانتها من الغذاء المقرر لها لأي سبب كان وتظل مكثرا حتى يمضي على وضع الحمل أربعون يوما ويظل طفلها معها حتى السنتين ما لم تسلمه إلى أحد أقاربها أو إلى أحد الملاجئ ونيسر لها إدارة السجن رؤيته في أوقات دورية .

الفصل الرابع

تشغيل المسجونين

من المعلوم أن شغل وقت المسجون داخل السجن أمر بالغ الأهمية ، إذ به يتم التحكم في توجيه نشاطه وتعبئته وغبائه المكبوتة وتعويده على التألف الاجتماعي . بل أن حرمان المسجون من العمل يزيد في شقائه وينخر في كيانه وياعد بينه وبين المجتمع .

وتمشيا مع هذه الفكرة ، تضمن هذا الفصل أحكام الفصل الخامس من الرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون بعد تعديل صياغة مواده .

فنصت المادة ٢١ على أنه تبين أنواع الأشغال المفروضة على المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل بقرار يصدر من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير العدل .

وحددت المادة ٢٢ مدة تشغيل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس ومنعت تشغيلهم في أيام الجمعة والأعياد الرسمية والدينية وذلك كله في غير حالات الضرورة .

وبينت المادة ٢٣ ما يلي في تشغيل المسجونين خارج السجن في أعمال تتعلق بالمنافع العامة .

ومنعت المادة ٢٤ تشغيل المحبوسين احتياطياً والمحكوم عليهم بالحبس البسيط إلا إذا رغبوا في ذلك .

الفصل الخامس

أجور المسجونين

تضمن هذا الفصل أحكاماً مستحدثة ، فقد اعترف المشروع للمسجون بأجر مقابل عمله تشجيعاً له على الإقبال على العمل والتوفر عليه ولكي يتاح له تدبير المال اللازم لمواجهة أعباء الحياة ومطالبها عند مغادرة السجن . واسد حاجاته الشخصية في حدود المخصص به داخل السجن .

ولذلك نصت المادة ٢٥ على أن تحدد اللائحة الداخلية شروط استحقاق المسجون لأجر مقابل العمل الذي يقوم به في السجن ورؤي ترك تحديد أوجه صرف هذا الأجر لللائحة الداخلية حتى يترك المجال مسبقاً لاضافة ما يري من أوجه للصرف تحقق مصلحة للمسجون وذلك على أثر ما لوحظ من أن تحديد أوجه الصرف في لائحة السجون على سبيل الحصر قد قصر عن مواجهة حالات ناقعة للمسجون عقب مغادرته السجن .

ومنعت المادة ٢٦ الجزاء على أجر للمسجون وذلك دون إخلال بحق إدارة السجن في خصم مقابل الخسائر التي يتسبب فيها المسجون ، ونصت المادة ٢٧ على أن يصرف أجر المسجون لورثته الشرعيين في حالة وفاته .

الفصل السادس

تثقيف المسجونين

مما يهدف إليه المشروع اصلاح شأن المسجون عن طريق تثقيفه وتهذيب مداركه ، مسائرا في ذلك النهج الذي سار عليه المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون مع التوسع فيه بحيث يستفيد المسجون أثناء فترة وجوده بالسجن من الوسائل التي تقدمها إليه إدارة السجن في هذا المجال .

فقد لوحظ أن المسجون لو ترك وشأنه داخل السجن ، دون إشراف أو توجيه على مناحي تفكيره لاتجه بكميته إلى التفكير في الجريمة وتقليد غيره من المجرمين .

ومنعا لذلك رؤى ان تقوم إدارة السجن بتعليم المسجونين وتهئية سبل الثقافة لهم حتى يشغلوا وقت فراغهم بما يعود عليهم بالفائدة الذهنية ويباعد بينهم وبين استيعاب عوامل الاجرام .

وتحقيقا لهذا الغرض ردد المشروع أحكام المواد ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من لائحة السجون وهي تنظيم دور إدارة السجن في تعليم المسجونين وتثقيفهم وتهئية وسائل ذلك ، وأصبح لزاما على إدارة السجن تشجيع المسجونين على ارياد مكتبات السجون والالتغال من مواردها .

وعدلت المواد المذكورة بما يجعل واجب إدارة السجن غير قاصر على مجرد تيسير مواصلة الدراسة والاستذكار للمسجونين وتأدية الامتحانات بل عليها ان تشجع المسجونين على الاطلاع والتعلم وان تيسر للمسجونين الذين هم على درجة من الثقافة وترى فيهم الرغبة في مواصلة الدراسة ووسائل الاستذكار وتأدية الامتحانات الخاصة بها داخل السجن .

ولا يجوز بأية حال خروج المسجونين من السجن لتأدية الامتحانات .

وبمصل بتحقيق الهدف المشار إليه مانصت عليه المادة ٣٢ من ان يكون لكل ليمان أو سجن عمومي واعظ لترغيب المسجونين في الفضيلة وان يكون له اخصائي في العلوم الاجتماعية والتفسيية .

الفصل السابع

علاج المسجونين

رؤى نقل الفصلين الرابع عشر والخامس عشر من المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون والمحاصيين باختصاصات الطبيب وممرض المسجون او وقاته إلى هذا الفصل من المشروع المرافق بعد ادماجهما لاتصالهما الوثيق بتنظيم حياة المسجون داخل السجون .

وقد استقيت جميع الأحكام السابقة مع تعديل في الصياغة واستحداث بعض المبادي ، ورؤى حذف بعض المواد لعدم ضرورة النص عليها في هذا المشروع إذ هي من تنظيم

الاختصاصات وتحديد الواجبات التي تحددها اللائحة الداخلية .

وقد نصت المادة ٣٣ على أن يكون في كل ليمان أو سجن غير مركزي طبيب أو أكثر أحدهم مقيم تشارك به الأعمال الصحية وفق ما تحدده اللائحة الداخلية ، كما يكون للسجن المركزي طبيب فإذا لم يعين له طبيب يكلف أحد الأطباء الحكوميين بأداء الأعمال المنوطة بطبيب السجن .

وتناولت المادة ٣٤ حالة المحكوم عليه بالأشغال الشاقة الذي يتبين لطبيب السجن أنه عاجز عن العمل المفروض في الليمان ، ورؤى الاكتفاء بقيام حالة المعجز بالمسجون دون اشتراط أن يكون ذلك بصفة مستديمة كما كان النض في التنظيم السابق ، وأصبح لطبيب السجن الذي يتبين له أن المحكوم عليه للمذكور عاجز عن العمل المفروض في الليمان أن يعرض أمره على مدير قسم طبي السجن لفحصه هو والطبيب الشرعي للنظر في نقله إلى سجن عمومي ، وينفذ قرار النقل بعد اعتماده من مدير عام السجن وموافقة النائب العام ، وتستزل المدة التي يقضيها المحكوم عليه بالسجن من مدة العقوبة بالليمان .

ورؤى اضافة حكم جديد يقضي بأنه على السجن المنقول إليه مراقبة حالة المحكوم عليه وتقديم تقرير طبي عنه إلى مدير قسم طبي السجن إذا تبين أن الأسباب الصحية التي دعت إليه هذا النقل قد زالت وفي هذه الحالة يشترك مدير قسم طبي السجن هو والطبيب الشرعي للنظر في اعادته لليمان بأمر من النائب العام .

وبينت المادة ٣٥ ما يتبع عند اصابة المسجون بخلل في قواه العقلية .

وتضمنت المادة ٣٦ حالة الافراج الصحي الذي أنت به المادة ١١٤ من لائحة السجن مع تعديل صياغتها واستحدثت أحكاماً جديدة قصد بها تيسير الافراج عن بعض فئات من المرض تستدعي حالتهم الشفقة بهم مع اجكام الرقابة على من يطبق عليهم هذا النظام .

وتضمنت المادة ٣٧ حكم المادة ١١٥ من لائحة السجن بعد تعديل صياغتها واطافة حكم جديد إليها مقتضاه عدم السماح بنقل اللجنة إذا كانت الوفاة بمرض وبائي .

الفصل الثامن

الزيارة والمراسلة

حرص المشروع على أن يهيء للمسجون وسائل الاتصال بالعالم الخارجي ، وفقاً لروحه المعنوية وتيسيراً لمعيشته داخل السجن ، وتأكيداً للعلة التي تربطه بذويه وأصدقائه .

وقد استلبي المشروع أحكام الفصل الثامن من لائحة السجن بعد تعديل صياغة نصوصه بما يتفق والهدف الذي توخاه المشروع في هذا الحق وترك ترتيب وتنظيم الزيارة والراسل لللائحة الداخلية .

فصحت المادة ٣٨ على أن لكل محكوم عليه الحق في التراسل ولذويه أن يزوره طبقاً لما تحدده اللائحة الداخلية، كما يكون هذا الحق للمحبوسين احتياطياً دون اخلال بما يقضى به قانون الاجراءات الجنائية في شأنهم .

و كانت المادة ٥٤ من لائحة السجون تقصر الترخيص بمقابلة المسجون على افراد على حاميه الذي طعن في الحكم ، غير أنه رأى اطلاق هذا الحق للمحامي الوكيل عن المسجون بشرط الحصول على اذن كتابي من النيابة العامة أو من قاضي التحقيق في القضايا التي يندب لتحقيقها تمسها مع ما يقضى به قانون الاجراءات الجنائية .

واستبقت المادة ٤٠ حكم المادة ٥٥ من اللائحة المذكورة مع تعديل في صياغتها بأن يكون هذا الحق للنائب العام أو المحامي العام ومدير عام السجون أو من ينييه تبسيطاً للاجراءات . واستلبي للمشروع حكم المادتين ٥٧ و ٦٠ من اللائحة السالف ذكرها .

الفصل التاسع

تأديب المسجونين

سار المشروع على نهج المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون في عدم حصر الجرائم التأديبية التي تستدعي المؤاخذة واكتفى بالنص على الجزاءات التي يجوز توقيعها على المسجونين والسلطات المختصة بتوقيعها والاجراءات التي تتبع في هذا الشأن . وتمشياً مع الرغبة في اصلاح المسجون والمعاملة الانسانية الواجب أخذه بها فقد استبعدت الجزاءات التي تتعارض مع هذه الدوافع كالحد من صنف الطعام ونوعه والتكبيد بالحديد كما خفضت مدة الحبس الانفرادي واستحدثت عقوبة النزول إلى درجة أقل مسارة للمحكمة التي سار عليها المشروع من تقسيم المحكوم عليهم إلى درجات حتى يكون لهذا التقسيم جدوي .

أما عقوبة الجلد فقد رأى الابقاء عليها نظراً لضرورتها لحفظ النظام في السجن ، وقد احتفظت بعض التشريعات الحديثة بهذه العقوبة لمواجهة حوادث التردد أو التحريض على قيامه والاعتداء الشديد على موظفي السجن كما هو الحال في إنجلترا وكندا ، ومن رأي بعض دماء الاصلاح في السجون أن عقوبة الجلد إذا أحسن استعمالها خير من بعض الجزاءات التي تقل عنها قسوة كعقوبة الحبس الانفرادي لمدة طويلة وعقوبة الوضع في قاعة التأديب المطبقين في فرنسا ، والواقع أن عقوبة الجلد في السجون تحقق بعض أغراض العقوبة وهو الزجر والردع على أن يكون تطبيق استعمالها في أضيق الحدود وبقيود جفظ النظام في السجن وهيبة القائمين عليه .

وقد حددت المادة ٤٣ الجزاءات التي يجوز توقيعها على المسجونين .

وحددت المادة ٤٤ الجزاءات التي يجوز توقيعها بمعرفة مدير السجن أو بمأذونه وإلى

لا يجوز توقيعها إلا بمعرفة مدير عام السجون وشرط وجوب إعلان المسجون بالفعل المنسوب إليه وتحقيق دفاعه قبل توقيع الجزاء بمعرفة مدير السجن أو مأموره وأن يكون قراره في ذلك نهائيا .

وبالنسبة إلى الجزاءات التي يوقعها مدير عام السجون ، فيجب قبل توقيع الجزاء أن يحضر محضر يتضمن أقوال المسجون وتحقيق دفاعه وشهادة الشهود .

ونصت المادة ٤٥ على أن تقيد بسجل خاص جميع العقوبات التي توقع على المسجونين .
وردت المادة ٤٦ بحكم المادة ٦٦ من اللائحة المذكورة بإبلاغ المحافظ أو المدير وكذلك النيابة بما يقع من المسجونين من هياج أو عصيان جمعي .

وأوضحت المادة ٤٧ أن توقيع العقوبات التأديبية لا يحول دون إخلاء سبيل المسجون في المعتاد المقرر .

ونصت المادة ٤٨ على ما يتبع نحو تأديب المحبوسين احتياطيا ، ورؤى تضمنين الم شروع نصا بقضى بأن يعامل المحبوسون احتياطيا فيما يتعلق بالنظام التأديبي معاملة المحكوم عليهم بالحبس أو بالسجن ، ومع ذلك لا يجوز توقيع عقوبة النقل إلى اللبان عليهم .

الفصل العاشر

الافراج عن المسجونين

تضمن هذا الفصل أحكام الافراج عن المسجونين وتقابل نفس الأحكام الواردة في المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون .

الفصل الحادي عشر

الافراج تحت شرط

لما كان نظام الافراج تحت شرط هو في حقيقة الأمر وسيلة من وسائل تنفيذ العقوبة فقد رؤى أن يتضمن المشروع قواعد الافراج ، سواء ما تعلق منها بشروط منح الافراج أو بفترة التجربة عقب الافراج أو إلغاء الافراج ، وأصبح لا محل لتناثر هذه القواعد بين مختلف القوانين وحق تجميعها في صعيد واحد .

وقد عدلت صياغة المواد ٧٣ — ٨٣ من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون مع التعديلات التي أدخلت على المواد ٤٩٤ و ٤٩٧ و ٥٠١ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤ ، كما رؤى تبسيطا للاجراءات أن يتم الافراج تحت شرط ويأمر بصدر من مدير عام السجون بدلا من الوزير .

فنصت المادة ٥٢ على أنه يجوز الافراج تحت شرط عن كل محكوم عليه نهائيا بعقوبة مقيدة للحرية إذا أمضى في السجن ثلاثة أرباع مدة العقوبة وتبين أن سلوكه أثناء وجوده

في السجن يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه ، وذلك ما لم يكن في الإفراج عنه خطر على الأمن العام ، على ألا تقل المدة التي تقضى في السجن عن تسعة شهور على أية حال .
أما إذا كانت العقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الإفراج إلا إذا أمضى المحكوم عليه في السجن عشرين سنة على الأقل .

ورؤى استبعاد المادة ٧٥ من لائحة السجنون اكفاء بما تضمنه قانون الاجراءات الجنائية بشأن معاملة المجرمين والأحداث والإفراج عنهم .

ونصت المادة ٥٣ على أن يكون الإفراج تحت شرط بأمر يصدر من مدير عام السجن طبقا للأوضاع التي تقررهما اللائحة الداخلية .

وتناولت المادة ٥٤ حالة تعدد العقوبات المحكوم بها لجرائم وقعت قبل دخول المحكوم عليه السجن فنصت على أن يكون الإفراج في هذه الحال على أساس مجموع مدد هذه العقوبات أما إذا ارتكب المحكوم عليه أثناء وجوده في السجن جريمة فيكون الإفراج على أساس المدة الباقية وقت ارتكاب هذه الجريمة مضافا إليها مدة العقوبة المحكوم بها عليه من أجلها .

وسارت المادة ٥٥ على هدي التعديل الذي أدخل على المادة ٤٩٤ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٤ ، بشأن احتساب مدة الحبس الاحتياطي من ضمن مدة العقوبة المحكوم بها فنصت على أنه إذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية قد مضى في الحبس الاحتياطي مدة واجبا خصمها من مدة العقوبة فيكون الإفراج عنه تحت شرط على أساس كل المدة المحكوم بها ، وإذا صدر العفو بتخفيض مدة العقوبة فلا تدخل في حساب المدة الواجب قضاءها في السجن للإفراج المدة التي لا يصبح بمقتضى العفو التنفيذ بها .
وقضت المادة ٥٦ بعدم منح الإفراج تحت شرط إلا إذا وفي المحكوم عليه الالتزامات المالية المحكوم بها عليه من المحكمة الجنائية في الجريمة وذلك ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها .

وفوضت المادة ٥٧ وزير العدل في تحديد شروط الإفراج تحت شرط .

وأوضحت المادة ٥٨ ما يتبع في حالة الإفراج تحت شرط .

وأوضحت المادة ٥٩ الجزاء على مخالفة الشروط المقررة على من أفرج عنه تحت شرط وهو إلغاء الأمر الصادر بالإفراج ، ورؤى أن يكون ذلك بأمر من مدير عام السجن بدلا من وزير الداخلية كما جاء في المادة ٥٠١ من قانون الاجراءات الجنائية تمشيا مع التعديل الذي أدخل على المادة ٧٣ من لائحة السجنون ، ورؤى استبعاد مدير أو محافظ الجهة التي بها المقترح عنه من بين السلطات التي لها طلب إلغاء الأمر الصادر بالإفراج اكفاء برئيس النيابة .

وأجازت المادة ٦٠ لرئيس النيابة العامة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المدير أو المحافظ إذا رأى إلغاء الإفراج أن يأمر بالقبض على المفرج عنه وحبسه إلى أن يصدر مدير عام السجون قراراً بشأنه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس على خمسة عشر يوماً إلا بإذن من النائب العام ، وإذا ألغى الإفراج تخصم المدة التي قضيت في الحبس من المدة الواجب التنفيذ بها بعد إلغاء الإفراج .

وأوضحت المادة ٦١ متى يعتبر الإفراج تحت شرط نهائياً ، كما أوضحت ما يترتب على الحكم على المفرج عنه في خلال المدة الباقية التي كانت مقررة لانتهاه العقوبة .

وأجازت المادة ٦٢ الإفراج عن المسجون بعد إلغاء الإفراج عنه .

وأجازت المادة ٦٣ للنائب العام النظر في الشكاوى التي تقدم بشأن الإفراج تحت شرط وفحصها واتخاذ ما يراه كفيلاً برفع أسبابها .

ورؤي إضافة حكم جديد بقصد رعاية المفرج عنه عقب الإفراج عنه ، حتى يواعد بينه وبين الأسباب التي دعت إلى دخوله السجن ، فنصت المادة ٦٤ على أنه على إدارة السجن اخطار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأسماء المحكوم عليهم قبل الإفراج عنهم بمدة كافية لا تقل عن شهرين ، لكي يتسنى في هذه المدة تأهيلهم اجتماعياً واعدادهم للبيئة الخارجية مع بدل أسباب الرقابة والتوجيه اللازمة لهم .

الفصل الثاني عشر

المحكوم عليهم بالأعدام

تضمن هذا الفصل في المواد من ٦٥ إلى ٧٢ أحكام الفصل الثاني عشر من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ ، وذلك دون تعديل فيها .

الفصل الثالث عشر

الادارة والنظام

نصت المادة ٧٣ من المشروع أن يقوم مدير عام السجون بالادارة العامة والاشراف على سير العمل بها .

ومن المفهوم دون حاجة إلى النص على ذلك ان المدير بما له من خبرة ودارية يكتسبها من هذه الادارة والاشراف هو الذي يقترح اللوائح الداخلية للسجون ويؤخذ رأيه فيها قبل صدور القرار بها من وزير الداخلية .

وتضمنت باقي مواد هذا الفصل (من ٧٤ إلى ٨٢) اختصاصات وواجبات مديري ومأموري السجون .

الفصل الرابع عشر

التفتيش

استلقيت أحكام الفصل السادس عشر من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون ووضعت تالية للفصل الثالث عشر من المشروع تنسقا للمواد وترتيبها لها .

الفصل الخامس عشر

الإشراف القضائي

استلقيت أحكام الفصل السابع عشر من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون بعد تعديل صياغة بعض موادها رفعاً للقموض ومنعاً للتكرار ، فحددت المادة ٨٥ ما يقوم به النائب العام ووكلاؤه في دوائر اختصاصهم من التفتيش منه داخل السجن ، وأجازت المادة ٨٦ لرؤساء ووكلاء المحاكم الاستثنائية والابتدائية ورئيس ووكيل محكمة النقض حق الدخول في جميع السجون وإبداء ملاحظاتهم .

الفصل السادس عشر

أحكام عامة

استلقي المشروع أحكام الفصل الثامن عشر من المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون بعد تعديل صياغة بعضها .

وقد بينت المادة ٨٧ الأحوال التي يجوز فيها للسجناء ولرجال الحفظ المكلفين بحراسة المسجونين ان يستعملوا أسلحتهم النارية ضد المسجونين ، وهي بذاتها الأحوال التي وردت في المادة ١٢١ من اللائحة المذكورة .

ونصت المادة ٨٨ على ان ينبه المسجونون عند دخولهم السجن وعندما يرحلون للعمل خارجه إلى مائنص عليه في المادة السابقة .

وتناوت المادة ٨٩ الأحوال التي يجوز فيها لمدير السجن أو مأموره أن يأمر كاجراء تحفظي بتكبييل المسجون بحديد الأرجل وذلك إذا وقع منه هياج أو تعدد شديد ، وعليه أن يرفع الأمر فوراً إلى مدير عام السجون ، ولا يجوز ان تتجاوز مدة التكبييل ٧٢ ساعة .

وحددت المادة ٩٠ الأحوال التي يجوز فيها الأمر بتكبييل المحبوس احتياطياً بحديد الأرجل وكذلك المسجون المحكوم عليه .

كما استلقت أحكام المواد ١٢٥ و ١٢٦ و ١٢٧ من اللائحة المشار إليها وأصبحت المواد ٩١ و ٩٢ و ٩٣ على التوالي .

وقد لوحظ ان بعض الأجانب يدخلون الأراضي المصرية خلسة أو بدون تأشيرة جواز سفر صادرة من سلطات بلدهم أو من أى بلد آخر يمكن اعادتهم إليه ، والبعض الآخر

يلقون أنفسهم في المياه الإقليمية المصرية أثناء مرور البواخر التي تقلهم فيها فينشلون من الماء وأغلبهم لا يكون معهم وثائق سفر صالحة تحدد جنسيتهم الأمر الذي يستلزم حجزهم حتى تتم إجراءات الاتصال بقنصليات دولهم لمنحهم الوثائق اللازمة لمغادرة مصر فتطول مدة حجزهم كما ترى الوزارة حجز من ترى إبعادهم من الأجانب الذين يهددون أمنها وسلامتها ، وهؤلاء جميعا يحجزون تمهيدا لإبعادهم استنادا إلى الفقرة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ في شأن جوازات السفر وإقامة الأجانب ، وكانوا يحجزون بسجن الأجانب حتى أدخلهم منهم سنة ١٩٥٣ ، وعندما أريد نقلهم إلى سجن مصر رفض قبولهم إلا باذن من الجهة المختصة — وانه وان كان قد صدر أمر عسكري في ١٠/٦/١٩٥٣ بتحصير جانب من سجن مصر لحجز الأجانب وجانب من سجن القناطر لحجز الأجانب — الا انه فضلا عما اكتنف حجز الأجانب بمنطقة القنال فان الأوامر العسكرية وقتية وتقصر بطبيعة الغرض منها عن حجز الأجانب في السجون ولذلك رأى اضافة حكم جديد يجيز لوزير الداخلية أن يخصص مكانا في السجن العمومي لحجز من يرى حجزه مؤقتا من الأجانب تمهيدا لإبعاده بالتطبيق لأحكام المرسوم بقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٢ على أن يعامل هؤلاء المحجوزون طبقا لما يقرره وزير الداخلية ، ونص على ذلك في المادة ٩٤ .

ورؤي اضافة حكم وقتي بالمادة ٩٥ بمقتضاه تبنى السجون المركزية خاضعة للنظام المقرر لها حاليا إلى أن يتم إلحاقها بمصلحة السجون .

وقضت المادة ٩٦ بإلغاء الباب الرابع من الكتاب الرابع من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ منعا للتكرار — إذ ان أحكام هذا الباب كلها قد تضمنها المشروع .

وقضت المادة ٩٧ بإلغاء المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون والقوانين المعدلة له والمرسوم بقانون ٢١ لسنة ١٩٣٦ بشأن نظام المحكوم عليهم في جرائم الصحافة المعدل بالقانون ٦٣٦ لسنة ١٩٥٤ .

وقد عرض المشروع على مجلس الدولة فأقره بالصيغة المرافقة .

مذكرة إيضاحية

لقرار بقانون رقم ٣٩٤ بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة
للمدنيين وآخر لموظفي الهيئات ذات الميزانيات المستقلة (١)

تحقيقاً لما تستهدفه الحكومة من اصلاح شئون الموظفين وبالأخص ما يتصل منها بتدبير
أمر معاشهم بعد تركهم الخدمة صدر في ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ المرسوم بقانون رقم ٣١٦
لسنة ١٩٥٢ بإنشاء صندوق للتأمين وآخر للادخار والمعاشات لموظفي الحكومة .

وقد طبق هذا المرسوم بقانون على جميع موظفي الدولة الذين وقف تثبيتهم منذ سنة ١٩٣٥
نقطت بذلك الحكومة خطوة طيبة في سبيل استقرار أمر هؤلاء الموظفين بعد تركهم الخدمة
كما عالجت حالة القلق الذي كان يساور نفوسهم طوال المدة التي انقضت منذ تعيينهم
في وظائفهم .

إلا أن خضوع إمداد طويلة من سنى خدمة هؤلاء الموظفين لنظام الادخار جعل من
الصعب تكوين أموال مدخرة لهؤلاء الموظفين تفي بحاجتهم بعد تقاعدهم خصوصاً إذا راعينا
أن الكثيرين منهم لم يؤد عنها حصته لزيادة أعبائه المعيشية بعكس الحال بالنسبة إلى الموظفين
الجدد الذين خضعوا لهذا النظام من بدء تعيينهم .

فكان لضالة المبالغ التي يتقاضاها الموظفون المتقاعدون وعدم كفايتها لمواجهة مطالب
الحياة لسنوات عديدة بعد التقاعد أن فكرت الحكومة في أمر هؤلاء الموظفين لتضع النظام
الذي يكفل لهم ولأسرهم من بعدم الاستقرار في معيشتهم بعد سن التقاعد ، وبذلك جنبتهم
تدمير مدخراتهم في مشروعات تبوء بالفشل أو لا تعود عليهم بما يكفي حاجتهم الأمر الذي
كان يلجئهم في كثير من الأحيان إلى طلب صرف الإعانات من الحكومة .

لكل هذه الأسباب وحرصاً على صالح الموظفين ورغبة في أن يكفل لهم نظام التقاعد
ما يضمن لهم ولأسرهم من بعدم حياة مستقرة بعد اعتزال الخدمة ففكر في وضع نظام
للمعاشات يضع حداً للتفرقة التي كانت قائمة بين طوائف موظفي الدولة في حدود امكانيات
ميزانية الدولة وما يمكن أن يتحملة الموظفون من أعباء في ذلك السبيل .

ورأت الوزارة أن يكون ذلك عن طريق إنشاء صناديق مستقلة تتكون مواردها من
الاشتراكات التي يؤديها الموظفون ومن مبالغ تؤديها الحكومة أو الجهات ذات الميزانيات
المستقلة على أسس مماثلة للأسس التي قامت عليها صناديق الادخار وسيكفل ذلك
لصناديق جميع عناصر الاستقرار والثبات إذ أنه يتيح للحكومة أن تثبت مركزها المالي

ونكالفهما العاجلة والآجلة بالنسبة إلى التزاماتها قبل هذه الصناديق . وذلك على عكس النظام الحالي للمعاشات حيث جرت الحكومة على اعتبار الأموال المقتطعة لحساب المعاشات ضمن الإيرادات العامة للدولة وهو نظام لا يقيم العلة بين التزامات الحكومة بالنسبة إلى المعاشات والمبالغ المقتطعة لهذا الغرض .

وتحقيقاً لهذه الأغراض قامت الوزارة بدراسة هذا الموضوع من الناحية الفنية والحسابية للوقوف على مدى قدرة هذه الصناديق على مواجهة الأعباء الناتجة من المعاشات وانتهت إلى إمكان تحقيق ذلك مع زيادة الأعباء التي يؤديها الموظفون والخزانة أو الجهات ذات الميزانيات المستقلة زيادة طفيفة عما يؤديه حالياً إلى صناديق التأمين والادخار .

وقد أعدت الوزارة مشروع القانون المرافق بإنشاء صندوق للتأمين والمعاشات لموظفي الدولة المدنيين ورأت رغبة في المساواة بين جميع طوائف الموظفين ألا يقتصر الانتفاع بنظام المعاشات على الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة وهو ما جرت عليه نظم المعاشات السابقة فضمنت المشروع في مادته الأولى نصاً يقضي بانتفاع جميع موظفي الدولة المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية ينضم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة إلى درجات في الميزانية العامة أو الميزانيات الملحقة بها بأحكام صندوق التأمين والمعاشات لموظفي الدولة . كما أنشئ صندوق مماثل للموظفين المربوطة مرتباتهم على وظائف دائمة أو مؤقتة أو على درجات شخصية ينضم بها على وظائف خارج الهيئة أو على اعتمادات الباب الثالث المقسمة إلى درجات في الميزانيات المستقلة . كما تضمنت المادة النص على أنه يجوز لرئيس الجمهورية أن يقرر ضم فئات أخرى من الموظفين في الميزانيات المذكورة أو غيرها من الميزانيات الأخرى إلى أي من الصندوقين .

وكل هذه الأحكام إنما تسرى في شأن الموظفين المدنيين غير المنتخبين المذكورين على النحو السابق من حيث التأمين والمعاشات جميعها .

أما الموظفون المنتخبون فلا تسرى أحكام القانون عليهم إلا بالنسبة إلى التأمين .

كما نصت المادة على عدم سريان أحكام القانون على الموظفين الأجانب .

وقد عهد المشروع بإدارة الصندوقين المشار فيهما إلى مصلحة صناديق التأمين والادخار الحكومية على أن يستبدل باسمها اسم « مصلحة صناديق التأمين والمعاشات » كما نص على اعتبارها شخصاً اعتبارياً من أشخاص القانون العام ويمثلها مديرها العام أمام الغير وأن تكون لها ميزانية خاصة ملحقة بميزانية الدولة .

ورغبة في توحيد الجهة التي تدير صناديق التأمين والادخار والمعاشات الحكومية أجاز المشروع للمصلحة بعد أخذ رأي مجلس إدارتها وموافقة رئاسة الجمهورية أن تقوم بإدارة أي من هذه الصناديق القائمة حالياً أو ما ينشأ منها مستقبلاً في ذلك من ضمان حسن

الإدارة مع الاقتصاد في التكاليف وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأى مجلس إدارتها (مادة ٢) .

ونصت المادة الثالثة على أن يكون للمصلحة مجلس إدارة يشكل من خمسة عشر عضوا برئاسة وزير المالية والاقتصاد من بينهم أحد عشر عضوا يعينون بحكم وظائفهم وأربعة من الخبراء في الشؤون المالية والاقتصادية وشئون التأمين أحدهم من المشتغلين بأعمال البنوك وآخر بأعمال التأمين .

وقد أوضحت هذه المادة كيفية اعتماد المجلس وتعيين مكافآت وبدل حضور جلساته . ونصت المادة الرابعة على الأحوال التي تسقط فيها عضوية غير المعينين بحكم وظائفهم . ونصت المادة الخامسة على اختصاصات مجلس الإدارة وبيان سلطاته من حيث إدارة شؤون المصلحة واستثمار أموالها وعلى الأخص إصدار لائحة داخلية تتناول النواحي الإدارية والمالية والحسابية التي تسير عليها المصلحة بحيث تتفق مع طبيعة الأعمال التي تباشرها والتي تختلف كثيراً عما تباشره المصالح الحكومية الأخرى . ومن المفهوم أنه لا يقصد بالنواحي الإدارية خلق نظام خاص يخضع له موظفو المصلحة لأن وضعهم في ظل القانون الجديد لا يختلف عنه في ظل القانون القائم ، فانهم يخضعون في الحالين للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له . إلا أن مجلس الإدارة هو المختص بصفة نهائية بتحديد عدد درجات الوظائف وفتاتها دون الرجوع لديوان الموظفين أو وزارة المالية والاقتصاد ، كما أنه أن يقرر منح مكافآت لموظفي المصلحة وغيرهم ممن يؤدون أعمالاً لها دون التقيد بالقواعد الموضوعة لموظفي الحكومة .

ونظراً إلى ما أظهرته التجربة في إدارة صناديق الادخار من ضرورة وجود لجنة خاصة تتولى مباشرة شئون الاستثمار التي تتطلب إنجازها إجراءً سريعاً ، لذلك نصت المادتان السادسة والسابعة على تشكيل لجنة فرعية من بين أعضاء مجلس الإدارة تختص بإصدار أوامر الشراء والبيع الخاصة بالأوراق المالية في حدود السياسة المرسومة أو تفويض المدير العام للمصلحة أو وكيله عند غيابه في إصدارها واقتراح السياسة الاستثمارية لأموال المصلحة واتخاذ قرارات في شئون الاستثمار التي تتطلب إجراءً سريعاً وذلك في حدود السياسة المرسومة أيضاً .

ونصت المواد الثامنة والتاسعة والعاشر على الأحكام الخاصة بتنظيم الحسابات الختامية وكيفية تقديمها إلى مجلس الإدارة وتبليغها إلى رئيس الجمهورية وكيفية فحص المركز المالي للمصلحة وتقدير تعهداتها القائمة وكيفية التصرف في الأموال الزائدة ومواجهة حالات العجز في أموال الصناديق .

وأوضحت المادة الحادية عشرة موارد الصندوق وهي تتكون من الاشتراكات التي

تقتطع شهريا بواقع ١٠ ٪ من مرتبات الموظفين غير المثبتين المشار إليهم في المادة الأولى والذين ينتفعون بنظامي التأمين والمعاشات المقررين بمقتضى أحكام هذا القانون وكذا الاشتراكات التي تقتطع بواقع ١ ٪ من مرتبات الموظفين للمثبتين المشار إليهم في المادة الأولى والذين يقتصر انتفاعهم على نظام التأمين المقرر بمقتضى أحكام هذا القانون . ومن المبالغ التي تؤديها الخزنة العامة أو الجهات ذات الميزانيات المستقلة والتي لا تقل عن الاشتراكات المحصلة لحساب كل صندوق ويصدر بتحديداتها قرار من وزير المالية والاقتصاد ، ومن حصيلة استثمار أموال الصندوقين .

وقد راعى المشروع تبسيط إجراءات تحصيل الاشتراكات فنقضى بأن نجسب على أساس المرتب الأصلي دون المبالغ التي تعطى علاوة عليه بأية ضفة كانت وأن ينخفض الاشتراك المقتطع إذا خفض المرتب . ولا تؤدي أية اشتراكات أو مبالغ من الحكومة في حالة عدم الحصول على مرتب وذلك فيما عدا حالات الاستيداع فتؤدي الاشتراكات إلى الصندوق على أساس المرتب الكامل . وبهذا قضت المادتان الثانية عشرة والثالثة عشرة .

واستثناء مما تقدم نص المشروع على أن تدخل مدة الاعارة والتجديد والجازات الدراسية بغير مرتب ضمن المدة المحسوبة في المعاش على أن تؤدي الاشتراكات المستحقة عنها دفعة واحدة عند عودة الموظف إلى الخدمة ، وأجيز للموظف أداء اشتراكاته على أقساط شهرية لمدة معادلة إلا في حالة التجديد فيجوز الأداء خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أمثال هذه المدة . وفي حالة التيسيط تستحق على الاشتراكات فائدة بسيطة قدرها ٥ ٪ سنويا من تاريخ عودة الموظف للوظيفة حتى تاريخ الأداء ويكون للمصلحة الحق في اقتضاء هذه الأقساط وأقساط التأمين الخاصة بالموظفين والمتقدين بنظم معاشات أخرى في حالة ترك الموظف الخدمة قبل أدائها ، وذلك من المكافآت التي تعطى له أو للمستحقين عنه أو من المعاش الذي يربط لهم (مادة ٢٠) .

نظام التأمين :

ونظرا إلى ماتبين من صلاحية نظام التأمين وما ترتب على تنفيذه من مزايا في معالجة آثار الوفاة أو العجز عن العمل وعلى الأخص بالنسبة إلى الموظفين الذين ليست لهم مدد خدمة طويلة فقد رأى الاحتفاظ بنظام للتأمين يكفل صرف تعويض مناسب إلى جانب ما يستحقه الموظف من معاش

ولما كان نظام التأمين إنما قصد به في حالة وفاة الموظف توفير المعاش لورثته والمشاركة في دفع آثار الوفاة عن أسرته ، ونظرا إلى أن هذا النظام بوضعه الحالي هو جزء من أنظمة الخدمة فقد رأى إعفاء مبالغ التعويض من الخضوع للضرائب والرسوم بسائر أنواعها . ومن ثم يتعين على مصلحة صناديق التأمين والمعاشات أداء هذه المبالغ فورا إلى المستفيدين .

نظام المعاشات .

يحدد المشروع سن الستين لانهاء خدمة الموظفين المنتفعين بأحكامه . وروعي النص على أن المدة التي يقضيها الموظف في الخدمة بعد السن المذكورة لا تؤدي عنها اشتراكات سواء من جانب الموظف أو من جانب الخزنة العامة أو الجهات ذات الميزانيات المستقلة كما لا تدخل ضمن المدة المحسوبة في المعاش (مادتان ١٧ ، ١٩) .

وقد أورد المشروع استثناءين من القاعدة المتقدمة: الأول خاص بالوزراء ونواب الوزراء حيث رخص في حساب مدة الخدمة التي يقضونها بعد سن الستين في المعاش والثاني خاص بالعلماء المدرسين والعلماء الموظفين بالأزهر والمعاهد الدينية العلمية الإسلامية حيث رخص أيضا في حساب مدة الخدمة التي يقضونها بعد سن الستين وحتى بلوغهم سن الخامسة والستين في المعاش ، وذلك انساقا مع ما ينص عليه القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٤ من انتهاء خدمتهم في سن الخامسة والستين .

كما روعي تطبيق نفس الحكم على العلماء الموظفين بمراقبة الشؤون الدينية بوزارة الأوقاف . وقد حددت نسبة الاقتطاعات عن مدة الخدمة بعد سن الستين في الأحوال المتقدمة بواقع ٩٪ سواء بالنسبة إلى الموظف أو الخزنة العامة أو الأزهر والمعاهد الدينية أو وزارة الأوقاف .

وقد جعل المشروع مدة الخدمة التي تعطى الحق في المعاش عشرين سنة كقاعدة عامة ، ولا شك أنه يتدرج تحت هذه القاعدة حالتا الفصل بسبب الاستغناء أو الوفر . ويسوى المعاش في هذه الحالة على أساس متوسط المرتبات الأصلية التي حصل عليها الموظف خلال الستين الأخيرتين من خدمته المحسوبة في تسوية المعاش فيمن عدا الوزراء ونوابهم فتسوى معاشاتهم على أساس آخر مرتب يتقاضونه . فإذا اشتملت هذه الفترة على أجازات مرضية أو مدد استبداد حسب المتوسط على أساس المرتب الأصلي الكامل وخفض المعاش الذي يستحق في حالة الاستقالة بنسبة تختلف تبعا للسن وعرفقا للجدول المرافق للقانون برقم ٢ ويربط معاش المستحقين على أساس المعاش المخفض .

ونظرا لأن الموظفين أو غيرهم ممن يحولون مناصب الوزراء أو نوابهم قد يضارون نتيجة تطبيق هذه الأحكام إذ أن طبيعة العمل في هذين المنصبين لا تسمح لهم بقضاء فترة طويلة في الخدمة بحيث لهم بعدها اقتضاء معاشات مجزية تفوق ومراكزهم الاجتماعية لذلك فقد استحدث القانون حكما خاصا يقضي باستحقاق الوزراء ونوابهم الحد الأقصى للمعاش المشار إليه في المادة ٢٤ مق بلفت مدد خدمتهم المحسوبة في المعاش عشرين سنة من بينها سنة على الأقل يقضونها في مناصب الوزراء أو نوابهم ، كما يقضى باستحقاق الحد الأقصى المشار

إليه لمن أمضى مدة خدمة قدرها عشر سنوات من بينها سنتان على الأقل كوزراء أو نواب وزراء ، فإذا كانت المدة التي قضيت في المنصبين المشار إليهما لم تبلغ القدر المشار إليه استحق المعاش وفقا لمدة الخدمة الفعلية وعلى أساس آخر مرتب ، على أنه بالنسبة لمن يتولى منصب الوزير أو نائبه مدة ثلاث سنوات متصلة سواء كانت له مدة خدمة سابقة بالحكومة أو لم تكن فإنه يستحق نصف الحد الأقصى المشار إليه .

وقد راعى المشروع عند تقرير معاشات الوزراء ونوابهم ممن لم تسبق لهم مدة خدمة في الحكومة أن انقطاعهم عن الأعمال التي كانوا يباشرونها قبل توليهم المناصب المشار إليها مدة ثلاث سنوات متتالية من شأنه أن يؤثر على الدخل الذي كانوا يحصلون عليه في هذه الأعمال .

أما بالنسبة للوزراء ونواب الوزراء الذين لا تتوافر فيهم هذه الشروط فانهم يمنحون مكافآت وفقا لمدة خدمتهم وبالتطبيق إلى أحكام القانون .

وقد عرف المشروع مدة الخدمة المحسوبة في المعاش في المادة التاسعة عشرة وتشمل المدد التي قضيت في احدي الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى بعد استبعاد مدد الغياب والإجازات الاعتيادية ومدد الوقف التي لا يتقاضى الموظف عنها مرتبا وكذا مدد الخدمة بعد سن الستين .

وعلاوة على ما يحققه المشروع من تأمين سائر الموظفين المشتركين في الصندوق فإنه يحقق ميزة أخرى لم تتوافر في أي نظام سابق للمعاشات إذ نهت المادة العشرون على أن يمنح الموظف المتفجع بنظام المعاشات أو المستحقون عنه في حالة الفصل بسبب العجز الصحي أو الوفاة معاشا يحسب على أساس مدة خدمة قدرها خمس عشرة سنة أو مدة خدمة الموظف الفعلية أيهما أكبر . وبهذا المعاش التأميني يصبح الموظف مطمئنا على مستقبله ومستقبل أسرته إذا طغاه المرض أو دهمه الموت قبل أن تكون له مدة خدمة تعطيه الحق في معاش بحسب القواعد العامة .

وقد جعل أساس حساب المعاش جزءا من خمسين جزء من متوسط المرتبات المشار إليه في المادة ١٨ عن كل سنة من سنوات الخدمة المحسوبة في المعاش ويحدد أقصى قدره ثلاثة أرباع هذا المتوسط .

وحدد المشروع في المادة الثالثة والعشرين معاشات الموظفين الذين تنتهي مدة خدمتهم بسبب وفاتهم أو إصابتهم بعجز صحي في حوادث وقعت لهم أثناء تأدية الوظيفة وبسببها على أساس ثلاثة أرباع متوسط المرتبات دون التقيد بمدة خدمتهم .

ونقضي للمادة الرابعة والعشرون ألا يتجاوز الحد الأقصى لمعاش الموظف ٩٠ جزءا في

الشهر . واستثنى من ذلك الوزراء ونوابهم ومن يتقاضى مرتبات هؤلاء حيث يكون الحد الأقصى لمعاشاتهم ١٢٥ ج ، ١٠٠ ج على التوالي . على أنه بالنسبة لمن يتقاضون ١٨٠٠ ج سنويا فقد جعل المشروع الحد الأقصى لمعاشاتهم ٩٥ جنيها في الشهر .

كما تنص على ألا تقل المعاشات التي تربط طبقا لأحكامه وفي غير حالات الاستقالة عن خمسة جنيهاً بالنسبة للموظف وجنيه واحد لكل من المستحقين عنه بشرط ألا يجاوز مجموع معاشاتهم قيمة معاش مورثهم .

وتنص المادة الخامسة والعشرون على أن يمنح الموظف الذي يفصل من الخدمة في غير حالات العجز أو الوفاة ، دون أن تبلغ المدة المحسوبة منها في المعاش عشرين سنة ، مكافأة تحسب على أساس ١٥ ٪ من المرتب السنوي عن كل سنة من سنوات خدمته فإذا كان انتهاء الخدمة بسبب الاستقالة منح مكافأة تحسب على أساس نسبة من المرتب السنوي تختلف باختلاف المدة التي قضاها بخدمة الحكومة بعد أقصى قدره ١٢ ٪ من هذا المرتب . أما الموظفة المتزوجة التي تستقيل من الخدمة فتسوى مكافأتها على أساس ١٢ ٪ من متوسط مرتبها السنوي عن كل سنة من سني الخدمة مهما تكن هذه المدة . ويحسب المرتب السنوي في حالة المكافأة على أساس آخر مرتب شهري استحققه الموظف مضروباً في اثني عشر .

وقضى المشروع بالألا تسري الأحكام الخاصة بخفض المعاش أو المكافأة في حالة الاستقالة على الوزراء ونوابهم فيعاملون معاملة من يعنى من أعباء وظيفته (مادة ٢٦) .

وقد التزم المشروع فيما يختص بالمستحقين والذين لا حق لهم في المعاش نفس الأوضاع الموجودة في نظام المعاشات الحالي وذلك فيما عدا تعديلات استحدثها المشروع لسد الثغرات الموجودة في النظام المذكور . وتتلخص فيما يأتي :

١ - نظراً لأن مرحلة التعليم الجامعي والعالي قد تقتضى أن يبقى فيها الطالب إلى سن تجاوز الحادية والعشرين مما يلجئ مستحقو المعاش من بينهم إلى طلب العون المادي من الحكومة متى أوقف معاشهم ببلوغ السن المشار إليها لذلك فقد تضمن المشروع نصاً يقضي باستمرار صرف المعاش إلى الأولاد من طلاب الجامعات والمعاهد العليا وذلك حتى بلوغهم سن الرابعة والعشرين .

٢ - نظراً إلى أن البنت أو الأخت التي تطلق أو تترمل تعود إلى كنف أبيها أو أخيها وتعتمد عليه غالباً في معاشها شأنها في ذلك شأن البنت أو الأخت التي لم تزوج ، لذلك رأى من العدالة النص على عدم حرمانها من نصيبها في المعاش إذا كانت مطلقة أو متزوجة وقت وفاة صاحب المعاش . كما نص على منح البنت التي تطلق أو تترمل لأول مرة

بعد وفاة الموظف أو صاحب المعاش وخلال خمس سنوات على الأكثر من تاريخ الزواج ما كان يستحق لها من معاش . فإذا كانت المطلقة تقيض نفقة أو كان لها إيراد خاص خصم من معاشها ما يعادل مبالغ النفقة أو الإيراد (مادة ٢٠) .

٣ - لما كانت الزوجة الموظفة تؤدي اشتراكات إلى الصندوق شأنها في ذلك شأن الزوج فقد رُئي من العدالة أن يمنح الزوج في حالة وفاة زوجته معاشا بقدر معاش الأرملة إذا كان مصابا بعجز صحي كامل يمنعه عن التكسب (مادة ٣١) .

٤ - يقضى نظام المعاشات القائم بوقف معاش المستحقين الذين يستخدمون في مصالح الحكومة ، وقد نص في المشروع الجديد على أن يشمل ذلك حالات الاستخدام في جهات غير حكومية وأن يقف صرف المعاش نهائيا لمن يشتغل من هؤلاء بالمهن التجارية وغير التجارية بعد انقضاء سنتين من تاريخ مزاولة المهنة وهو تعديل اقتضاه تطور الحالة الاجتماعية وانتشار التعليم (مادة ٣٢) .

ولما كانت الأحكام الخاصة بسقوط الحق في المعاش أو المكافأة في قانون المعاشات القائم قد استقرت فقد روعي في المشروع الإبقاء عليها كما هي مع ادخال بعض تعديلات يسيرة . وتناول المشروع كذلك الأحكام الخاصة بعودة الموظفين وأصحاب المعاشات إلى الخدمة ونظمها في المواد ٤١ و ٤٢ و ٤٣ وفقا للأوضاع الآتية :

أولا - في حالة صاحب المعاش :

الموظف الذي سبق معاملته بأحكام هذا القانون واستحق معاشا ، يقف صرف معاشه إذا أعيد للخدمة (مادة ٤١) . وقد روعي في المشروع أن كل صاحب معاش يعاد للخدمة يعامل بمقتضى قانون المعاشات الذي ربط المعاش على أساسه .

وفي هذه الأحوال تعتبر كل من ترقى الخدمة قائمة بذاتها ويسوى المعاش المستحق عنها دون التقييد بالحد الأدنى المشار إليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ . وبضم المعاشان بعضهما إلى بعض ويربط لصاحب الشأن معاش يبلغ مجموع المعاشين على ألا يتجاوز الحدود القصوى المنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون .

على أنه إذا كانت الوظيفة الجديدة ليست من الوظائف التي تسري عليها أحكام قوانين المعاشات المعمول بها وقت صدور القانون ، وكانت من الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا المشروع ، اعتبرت المدة الجديدة فترة ضمن المدد التي تحسب في المعاش ، وربط معاشه عن كل فترة على أساس القانون الذي كان يعامل بمقتضاه قبل عودته للخدمة . (مادة ٤٢) .

ثانياً — في حالة الموظف الذي استحق مكافأة أو أموالاً مدخرة :

الموظف الذي يعاد إلى الخدمة في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى من المشروع وكان قد حصل على مكافأة أو أموال مدخرة عن مدة خدمته السابقة سواء كانت الخدمة السابقة في ظل قوانين المعاشات الأخرى أو في ظل المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ أو القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ أو رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ أو في ظل القانون المقترح أجاز له المشروع حساب هذه المدة ضمن المدة المحسوبة في معاشه أو مكافأته وفقاً لأحكام هذا القانون ، على أن يؤدي الموظف إلى الصندوق المكافأة أو الأموال المدخرة التي حصل عليها عن مدة خدمته السابقة محسوبة عليها فائدة بمعدل ٥ ٪ سنوياً من تاريخ جموله عليها حتى تاريخ الأداء .

كما أجاز المشروع أن تؤدي هذه المبالغ إما دفعة واحدة خلال ستة أشهر من تاريخ عودة الموظف إلى الخدمة أو على أقساط شهرية تخصم من مرتبه لمدة تعادل مدة الخدمة السابقة أو المدة الباقية لبلوغه سن الستين أيهما أقل (مادة ٤٣) .

أما إذا كان الموظف قد أدى احتياطي معاش واستقال من الخدمة ، دون الحصول على مكافأة ، فإن مدة الخدمة السابقة تحسب له ضمن المدة المحسوبة في معاشه وفقاً لأحكام هذا القانون وفي هذه الحالة تؤدي الخزانة العامة أو الجهة التي أدى إليها احتياطي المعاش مبالغ تعادل المكافأة التي تقابل مدة الخدمة المذكورة مع فائدة بمعدل ٥ ٪ سنوياً من تاريخ انتهاء مدة خدمة الموظف السابقة حتى تاريخ أداء تلك المبالغ للصندوق (مادة ٤٣) .

ولما كانت قيمة المعاشات المقررة طبقاً لأحكام هذا المشروع قد حددت على أساس تحصيل اشتراكات معينة فقد رأى عدم تحميل الصندوق بأية أعباء إضافية علاوة على المعاشات أو المكافأة في أية صورة استثنائية . فإذا ما قرر شيء من هذا القبيل التزمت به الخزانة العامة أو الجهات ذات الميزانيات المستقلة . ولا شك في أن هذا الاجراء سيبعد عن الصندوقين عاملاً من أهم عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار . وبهذا قضت المادة الثامنة والثلاثون .

وأوجب المشروع لاستمرار صرف المعاشات التي تمنح في حالة العجز أن يوقع الكشف الطبي على صاحب المعاش كل سنتين للتأكد من استمرار عجزه . وفي حالة شفائه تعاد تسوية المعاش أو المكافأة حسب الأحوال على أساس مدة الخدمة الفعلية مضافاً إليها نصف المدة التي قضيت في حالة العجز بحد أدنى قدره ثلاث سنوات للمدة المضافة ومن الواضح أن الميزة الأخيرة لا تسري إلا في حالة عدم عودة الموظف إلى الخدمة . أما في حالة عودته فتحسب في معاشه مدة خدمته الفعلية فقط (مادة ٣٩) . فإذا قرر القومسيون الطبي العام عدم إمكان شفاء الموظف أو إذا جاوز صاحب المعاش سن الستين ثبت حقه في المعاش نهائياً .

وقد استحدث المشروع أحكاماً جديدة فيما يخص باستبدال المعاشات فوردت في شأن

الاستبدال المواد من الخامسة والأربعين إلى الثامنة والأربعين وهي تقضى بأن يرخص للصندوقين في أن يستبدلا نفودا بحقوق الموظفين وأصحاب المعاشات في حدود نصف معاشهم بشرط ألا يقل ما يبقى من المعاش بعد الاستبدال عن خمسة جنيهاً في الشهر .

وحق يكون نظام الاستبدال مرناً بحيث يكفل مواجهة الظروف الاجتماعية للموظفين أجاز المشروع لوزير المالية والاقتصاد الموافقة على استبدال المعاشات كلها أو بعضها دون التعيد بالحد الأدنى (مادة ٤٦) .

وتناول المشروع في الأحكام الانتقالية الاجراءات الخاصة بالأموال المستحقة عن مدد الخدمة السابقة للعمل به ففرضي بانتقال حقوق كل من صناديق التأمين والادخار والتزاماتها لحساب الموظفين الحاليين المتقاعين بأحكامه إلى صندوق التأمين والمعاشات على أن تعتبر الاشتراكات التي أدبت إلى الصندوق الأول كأنها قد أدبت إلى الصندوق الثانية (مادة ٤٩) .

أما مدد الخدمة السابقة على إنشاء صناديق التأمين والادخار فقد ملجأها المشروع في المواد من الخمسين إلى الثانية والخمسين وفقاً لما يأتي :

أولاً — تلزم الخزنة أو الجهات ذات الميزانيات المستقلة أداء المبالغ المستحقة عليها بواقع ٩٪ عن هذه المدد من الخدمة بالنسبة إلى الموظفين الحاليين غير المتقاعين المشتركين في الصندوقين وذلك من تاريخ دخولهم الخدمة في إحدى الوظائف المذكورة بالمادة الأولى وكذلك عن مدة خدمتهم بالخاصة الملكية السابقة حتى تاريخ انتفاعهم بصناديق التأمين والادخار ، وذلك وفقاً لأحكام المادة ٥٠ ونيسيراً لحساب المبالغ المستحقة للصناديق عن مدد الخدمة السابقة رؤى أخذ متوسط لها عن كل خمس سنوات اعتباراً من أول فبراير التالي لتاريخ دخوله الخدمة في إحدى الوظائف المنصوص عليها في المادة الأولى ثم مرتبه في تاريخ الانتفاع بأحكام المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ أو القانون رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ أو القانون رقم ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ حسب الأحوال وبضرب ناتج المتوسط في مدة الخدمة المذكورة .

ثانياً — جعل المشروع الاشتراك عن هذه المدد جوازها بالنسبة إلى الموظفين غير المتقاعين المتقاعين بأحكامه كما يسر لهم سبل أداء ما يستحق عليهم من أموال فأجاز لهم أن يؤدوها دفعة واحدة أو على أقساط للمدة المتبقية لبلوغهم سن الستين أو بأداء بعضها دفعة واحدة والباقي على أقساط طبقاً لما تقدم . ولا شك أن في طريقة الأداء وفقاً لهذا الوضع من المرونة ما يمكن الموظف من الاشتراك عن هذه المدد وفقاً لظروفه (مادة ٥١) .

ثالثاً — إذا لم يقبل الموظف الاشتراك عن مدد خدمته السابقة دخلت هذه المدد في

تسوية معاشه باعتبار جزء واحد من مائة جزء من متوسط مرتباته خلال السنتين الأخيرتين من خدمته .

فإذا لم يكن للموظف مدة خدمة تعطيه الحق في المعاش حسب له في حالة الفصل من الخدمة نصف مدة خدمته السابقة فقط عند تسوية المكافأة . أما في حالة الاستقالة فتسوى مكافأته على أساس حساب جزء من مدة خدمته السابقة يختلف تبعاً لمقدار هذه المدة (مادة ٥٢) .

رابعاً — تستعمل المبالغ التي أدتها الخزنة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة لحساب الموظفين في صناديق الادخار عن مدد الخدمة السابقة من المبالغ التي تستحق عليها عن هذه المدد من الخدمة لصندوق التأمين والمعاشات وفقاً لأحكام هذا المشروع (مادة ٥٣) .

خامساً — أما المبالغ التي أداها الموظفون في الصناديق المشار إليها في الفقرة السابقة عن مدد الخدمة ذاتها فقد أجز لهم إما استئصالها من المبالغ المستحقة عليهم عن هذه المدد لصندوق التأمين والمعاشات أو إبقاؤها في حساب خاص وترد إليهم أو إلى من عينهم أو لورثتهم إذا لم يعينوا أحداً عند ترك الخدمة مع فوائدها المركبة بواقع ٣٪ سنوياً (مادة ٥٥) .

سادساً — بالنسبة إلى الاشتراكات التي أداها الموظفون المثبتون حالياً والخزنة العامة عن مدد الخدمة السابقة فتدرج في الحساب الخاص المشار إليه في البند السابق وتؤدي على النحو المذكور بذات البند . ومن مقتضى هذا أيضاً أن يقف أداء اقتطاع هذه الاشتراكات من مرتبات الموظفين المذكورين .

سابعاً — ونظراً إلى وجود بعض الموظفين ممن مرت عليهم أحكام القوانين رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ و ٢٦٩ لسنة ١٩٥٣ و ٣٨١ لسنة ١٩٥٥ ثم نقلوا إلى وظائف أخرى من غير المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ وظلوا منتفعين بنظم التأمين والادخار بالنسبة لحكم الفقرة الثالثة من المادة المذكورة، ولما كان هؤلاء المنقولون لا تسري عليهم أحكام مشروع القانون المقترح لأنهم ليسوا على وظائف من المنصوص عليها في المادة الأولى منه عند العمل به ، فقد نص في المادة ٥٥ على أن تدرج في الحساب الخاص المشار إليه في هذه المادة الاشتراكات التي أداها هؤلاء الموظفون وكذلك تلك التي أدتها لحسابهم كل من الخزنة العامة والهيئات ذات الميزانيات المستقلة ووزارة الأوقاف والمجالس البلدية ومجالس المديرية إلى صناديق الادخار المنشأة بمقتضى القوانين سالفة الذكر . وتؤدي هذه المبالغ على الوجه المنصوص عليه في الفقرة الأخيرة من المادة ٥٥ المشار إليها .

ونظراً إلى أنه عند حساب تكاليف المعاشات من الناحية الفنية قد أخذ في الاعتبار استثمار

أموال الصناديق بمعدل ٥ ٪ سنوياً ، ولما كان معدل ربح الاستثمار سيختلف من سنة إلى أخرى تبعاً لحالة أسعار الفائدة في السوق المالية وسياسة الاستثمار لذلك فقد رُوي حرصاً على المركز المالي للصندوق أن تقوم الخزانة العامة أو الهيئات ذات الميزانيات المستقلة أداء الفرق في عائد الاستثمار وذلك خلال شهر من اعتماد ميزانيات هذه الجهات عن السنة التالية (مادة ٥٦) .

ولما كان الاستثمار في الأوراق المالية يخضع طبقاً للقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ لنوعين من رسوم الدمغة أولها الرسم التدريجي على عمليات شراء وبيع الأوراق المالية وهو مفروض في الأصل على كل من البائع والمشتري على حد سواء غير أنه بالتطبيق للمادة ١٢ من القانون المذكور ينتقل عبء هذا الرسم في كل تعامل مع الحكومة إلى الطرف الآخر أما النوع الثاني من رسم الدمغة فهو الرسم على الصرفيات الحكومية ، ومؤدى ذلك أن من يتعامل مع الصناديق بوصفها جهة حكومية يتحمل رسم الدمغة مضاعفاً علاوة على رسم آخر يقتطع من كل صرفية يستحقها ويترب على تطبيق هذه القيود ضرورة الكشف عن صفة الحكومة عند عقد الصفقات مما يتنافى مع مقتضيات السرية ويؤدي إلى استعانة الاستثمار في الأوراق المالية ما دام في مكنة البائع أن يتعامل مع غير الجهات الحكومية بسعر السوق دون تحمل الرسوم الإضافية المشار إليها . لسكل هذه الأسباب فقد قضى المشروع بأن تسرى على المصلحة والمعاملين معها في الأوراق المالية نفس الأحكام التي تسرى على معاملات الأفراد فيما بينهم فيما يتعلق بتطبيق القانون المذكور .

ونظراً إلى أنه فضلاً عن قيام الصناديق بالأغراض التي أنشئت من أجلها وهي تأمين الموظفين على مستقبلهم فهي إلى جانب ذلك أداة ائتمان قوية سيكون لها كبير الأثر في تمويل المشروعات الانتاجية لذلك فإن فرض أية ضريبة على أموال المصلحة الثابتة أو المنقولة أو على العمليات التي تباشرها قد يقعدها عن القيام بواجبها في هذا الشأن وعلى الأخص تمويل المشروعات القومية بأسعار فائدة مناسبة ، ولما كان الفائض في أموال الصناديق من أموال الدولة العامة مرجعه إلى الخزانة العامة أو الجهات ذات الميزانيات المستقلة بمقتضى أحكام المشروع كما أنها تلتزم وهذه الجهات بأداء العجز الذي يطرأ في أموال الصناديق . لذلك فقد نص المشروع قطعاً لأي شك قد يثور ، على إعفاء المصلحة من كافة الضرائب والرسوم والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة أخرى (مادة ٥٨) .

وقد دلت التجربة العملية على أن بعض موظفي الحكومة في بنائى عن الأهداف التي ترمي إليها نظم التقاعد من حيث السرعة للمستفيدين . لذلك قد راعي المشروع أن يعطى لمصلحة صناديق التي تمكثها من الاشراف على الأعمال المتعلقة بها في الوزارات و الميزانيات المستقلة فقضى بأن تقوم المصلحة بإجراء التفتيش الذاتي

موظفيهم الذين يتدبرهم المدير العام حق الاطلاع وفحص المستندات المتعلقة بأعمالهم (مادة ٦٢) .
وأعطى المشروع كذلك لوزير المالية والاقتصاد بصفته رئيسا لمجلس الادارة حق طلب
إحالة كل موظف يمتنع أو يهمل في تنفيذ أحكام القانون والقرارات الممندة له إلى المحاكمة
التأديبية وألزم الموظف المسؤول برد جميع المبالغ التي قد تضيق على الصندوقين نتيجة إهماله
(مادة ٦٣) .

ولم يفت المشروع تقرير الجزاءات المناسبة على من يتعاضل أو يتواطأ عن طريق إعطاء
بيانات خاطئة للحصول على أموال من الصناديق دون وجه حق نقضي بمحاكمته بالحبس مدة
لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وذلك دون الإخلال
بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات (مادة ٦٤) .

وتتشرف وزارة المالية والاقتصاد بعرض مشروع القانون المرافق على السيد رئيس
الجمهورية، ثم غا في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة، رجاء الموافقة عليه وإصداره .

أوامر عسكرية

أمر رقم ١٣

بإحالة بعض الجرائم إلى المحاكم العسكرية (١)

المحاكم العسكرية العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،

قرر :

مادة ١ — تحال الجرائم المنصوص عليها في المرسومين بقانونين رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين ورقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسخير الجوى وتحديد الأرباح والقرارات المنفذة لها إلى المحاكم العسكرية المنشأة بمقتضى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ١١ جمادى الأولى سنة ١٣٧٦ (١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦) .

أمر رقم ١٤

في شأن تنظيم الإدارة في المعتقلات (٢)

المحاكم العسكرية العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٦ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،

قرر :

١ — قبول المعتقلين .

مادة ١ — لا يقبل أي شخص في محل الاعتقال إلا بناء على أمر كتابي صادر من وزير الداخلية ويجب على القومندان أن يوقع بالاستلام على أصل أمر الاعتقال وأن يعده إلى

(١) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠٠ مكرراً تابع ، الصادر في ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

(٢) نشر بالوقائع المصرية العدد ١٠١ مكرراً ب ، الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

الشخص الذي أحضر المعتقل ورصد بياناتها بالدفتري المعد لاستقبال المعتقلين وتكليف من أحضر المعتقل بالتوقيع عليه

مادة ٢ — يجب تفتيش كل معتقل عند استلامه ويؤخذ منه كل ما يوجد معه من المنوعات أو الأشياء ذات القيمة أو الأسلحة أو غيرها ويقيّد بدفتري الأمانات المعد لذلك وتترك له ملابسه الخاصة والأشياء المعدة للاستعمال الشخصي ما عدا المطاوي والسكاكين وما شابه ذلك

مادة ٣ — يكشف طبيباً على كل معتقل عند استلامه لمعرفة حالته الصحية وتتخذ الاجراءات اللازمة لمنع انتشار الأمراض بين المعتقلين

مادة ٤ — يعمل لكل معتقل ملف تقيّد فيه جميع البيانات المتعلقة به وجميع تصرفاته والمعلومات الجنائية الخاصة به

٢ — النظام والحراسة في أماكن الاعتقال

مادة ٥ — يوضع محل الاعتقال تحت إدارة وإشراف قومندان يكون هو المسؤول عن الحراسة فيه وإصدار الأوامر في هذا الشأن ويعاونه في ذلك عدد من المساعدين يناط بهم تنفيذ الأوامر وإصدارها في حدود اختصاصهم حسب النظام الذي يضعه القومندان

مادة ٦ — يعين القومندان الحدود التي لا يجوز للمعتقلين تجاوزها وله أن يعجزهم في أماكن خاصة إذا اقتضى ذلك المحافظة على الأمن أو الصحة

مادة ٧ — يجب على جميع المعتقلين إطاعة أوامر حضرات الضباط والحراس والتزام حد الأوامر والتعليمات

٣ — أموال المعتقلين

مادة ٨ — يجوز أن تؤخذ المبالغ التي يحملها المعتقلون أو بعضها من رأي القومندان ذلك بعد إثبات قيمتها ويوقع عليها بالدفتري من القومندان ومن نفس المعتقل وترصد المبالغ لحساب من أخذت منهم وتحفظ على ذمتهم في عهدة القومندان في خزانة خاصة

٤ — مراسلات المعتقلين

مادة ٩ — لا يجوز للمعتقل أن يرسل إقاربه وأصدقائه إلا بعد تصريح خاص من القومندان الذي له دائماً الاطلاع على الرسائل الصادرة من المعتقل أو الواردة إليه وإن وجد فيها شيئاً يشبه فيه له الحق في منع إرسال رسالته أو تسليم الرسالة إليه

مادة ١٠ — يرخص للمعتقلين أن يتسلموا طرود يريدهم تحتوي على مواد غذائية أو ملابس وتسلم الطرود لأصحابها بإبصار بعد فحصها بمعرفة القومندان

مادة ١١ — يجوز السماح للمعتقلين في حالة الاستعجال المعترف بها أن يرسلوا رسائل برفية — تلفراف — نظير دفع الرسوم العادية

٥ - الزيارات

مادة ١٢ - لا يصرح لأي زائر بالدخول في محل الاعتقال إلا بعد أخذ اسمه ودرجة قرابته أو علاقته بالمعتقل وإذا اشتبه القومندان في أمر زائر جاز له أن يأمر بتفتيشه فإذا أبي ذلك كان له الحق في منعه من الدخول وكذلك يجوز له أن يأمر بتفتيش الزائرين عند خروجهم .

مادة ١٣ - تكون الزيارات دائما بحضور أحد المستخدمين بهكليف من القومندان ولا يجوز بها السباح للزوار بالتجول داخل محال الاعتقال .

مادة ١٤ - يضع القومندان نظاما داخليا يبين فيه ترتيب أنواع المعتقلين حسب كفاءتهم واستعدادهم وحالتهم الصحية والأعمال التي تليق بكل نوع منهم . ويبين هذا النظام الامتيازات ... والفوائد التي يحصل عليها كل معتقل إذا كان حسن السير والسلوك وكان مجتهدا في العمل .

مادة ١٥ - يجب أن لا تتعدى مدة تشغيل المعتقلين ثماني ساعات يوميا .

مادة ١٦ - يكلف المعتقلون بكس غرفهم والطرق المؤدية إليها وتنظيفها وعليهم المساعدة في كل ما يتعلق بالنظافة والصحة العامة بمحل الاعتقال .

مادة ١٧ - لا يعطى المعتقلون أجرا على الأعمال المتعلقة بإدارة محل الاعتقال أو ترتيبه أو المحافظة عليه ، أما الذين يشتغلون في أعمال أخرى فلهم الحق في أجور مقابل تلك الأعمال وإدارة محل الاعتقال أن تخصم جزءا من أجر كل معتقل في مقابل ما تتحمله من نفقات ويحفظ لكل منهم صافي ما يستحقه ويوضع تحت تصرفه طول مدة الاعتقال ويعطى إليه في نهاية المدة أو بصرف بناء على طلبه لعائلته أو بصرف لأمرته في حالة الوفاة .

مادة ١٨ - على القومندان عند الاقتضاء أن يضع التدابير اللازمة لمنع هروب المعتقلين أثناء قيامهم بالعمل خارج منطقة الاعتقال .

٦ - النظام التأديبي للمعتقلين

مادة ١٩ - لا يجوز للمعتقلين ارتكاب أحد الأمور الآتية أو الشروع فيها :

(١) الخروج عن طاعة أوامر القومندان أو أى ضابط آخر بمحل الاعتقال في أثناء تأدية أعمالهم رسميا .

(٢) عدم احترام أى موظف أو مستخدم أو مندوب أو زائر لمحل الاعتقال .

(٣) التكاسل في العمل أو عدم الاعتناء به أو التوقف عنه .

(٤) السب أو التلطف بالفاظ خارجة عن حد الآداب أو الاستخفاف أو التهديد .

(٥) الخروج عن حد الآداب سواء كان ذلك بالفعل أم بالإشارة .

(٦) التعدي أو الهجوم على الغير .

- (٧) إحداث ضوضاء مقلقة لراحة محل الاعتقال .
- (٨) ترك الغرفة أو النقطة المعينة للمعتقل أو محل العمل بغير موجب .
- (٩) إتلاف أو إفساد محل من محال الاعتقال أو أى شئ من الأشياء المصرح للمعتقل باستعمالها .
- (١٠) التبول أو التبرز في غير المحل المعد لذلك .
- (١١) إحراز أشياء ممنوعة .
- (١٢) إعطاء شئ للمعتقل آخر أو أخذ شئ منه بدون إذن .
- مادة ٢٠ — إذا ارتكب معتقل إحدى المخالفات المبينة في المادة السابقة أو شرع في ارتكابها جاز للقومندان أن يوقع عليه العقوبات الآتية أو إحداها :
- (١) الحجز الانفرادي .
- (٢) القصر على الأغذية المقررة لأصحاب الجزء حسب النظام الذى تضمه إدارة المعتقل مدة لا تزيد على خمسة أيام .
- مادة ٢١ — إذا ارتكب معتقل إحدى المخالفات الآتية أو شرع في ارتكابها بأمر القومندان بمحاكته أمام المحكمة العسكرية :
- (١) الهياج أو التحريض عليه .
- (٢) مقاومة أحد موظفي محل الاعتقال أو مستخدميه أو التعدى مع استعمال القوة أو التعدى المتكرر على معتقل آخر .
- (٣) الهرب .
- (٤) التسبب عمدا في إتلاف جزء من أجزاء محل الاعتقال أو الأدوات المتعلقة به إلتافا بالغا .
- (٥) العودة إلى ارتكاب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة ٢٠ من هذا الأمر .
- وكل عمل غفل بحسن السير والسلوك ويستحق عقابا أشد من العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٠ وتحكم هذه المحكمة بالعقوبات الآتية :
- (١) الحبس مع الشغل مدة لا تزيد على سنة .
- (٢) في حالة الهرب أو الشروع فيه ، المحكمة أن تحكم بالحبس مع الشغل لمدة لا تزيد على سنتين .
- (٣) في حالة الهرب لا تنفذ أحكام هذه المحكمة إلا بعد التصديق عليها من الحاكم العسكرى العام .
- مادة ٢٢ — لا يجوز معاقبة أى معتقل أو محاكته إلا بعين إعلانه بالفعل المنسوب إليه وبالأدلة المثبتة للتهمة ضده وبعد السماح له بالدفاع عن نفسه بعمل عن ذلك بحضوره دون فيه أقوال الشهود ودفاع التهم .

مادة ٢٣ — إذا جوزى المعتقل بالعقوبة الخاصة بأغذية الجزاء لمدة أكثر من أسبوع لعدة مخالفات فلا تنفذ عليه مرة واحدة بأكثر من أسبوع ويجب أن تفصل كل مدة عن الأخرى بفترة لا تقل عن ثلاثة أيام .

مادة ٢٤ — كل جزاء يوقع على المعتقل يجب قيده بالدفتري المدد لذلك وتدوينه بالملف الخاص بالمعتقل .

مادة ٢٥ — يجوز للضابط ورجال الحفظ المكلفين بحراسة المعتقلين أن يستعملوا أسلحتهم ضد المعتقلين في الحالتين الآتيتين :

(١) لدفع أى مهاجمة أو صد أى مقاومة مصعوبة باستعمال القوة متى كان في غير إمكانهم دفع المهاجمة أو صد المقاومة بوسائل أخرى .

(٢) لمنع الفرار إن لم يكن في الامكان منعه بطريقة أخرى وفي هذه الحالة يجب إطلاق أول عيار ناري في الفضاء فإذا استمر المعتقل على محاولته الفرار وهذا الارهاب فيجوز لمن هو مكلف بحراسته أن يطلق عليه النار موجهة الطلاق إلى ساقيه وإذا استعمل أحد رجال الحفظ السلاح ضد المعتقل تخطر النيابة فوراً بذلك وهي تشرع في التحقيق إذا رأت لزوماً لذلك .

٧ — وفاة المعتقلين

مادة ٢٦ — يدفن من يموت من المعتقلين على نفقة الحكومة مع إخطار المحافظة أو المديرية التابع إليها بلد المتوفى . ويجوز السماح لأقارب المعتقل المتوفى باستلام جثته ودفنها بمقرتهم وعلى نفقتهم .

مادة ٢٧ — إذا كانت الوفاة غير طبيعية أو كانت فجائية يقوم القومندان بإخطار النيابة لتتخذ الإجراءات القانونية .

٨ — الافراج عن المعتقلين

مادة ٢٨ — لا يفرج عن المعتقل إلا بناء على أمر من وزير الداخلية .
مادة ٢٩ — عند الافراج عن المعتقل يعاد أمر الاعتقال الخاص به للجهة الإدارية المرسل إليها ويرحل إلى مركزه على نفقة الحكومة ويطلب إلى الجهة الإدارية التي سيقم في دائرتها بمراقبة سيره وسلوكه .

وتسلم إلى المعتقل أماناته ، فإذا كانت ملابسه نالقة ولم يكن في قدرته الحصول على غيرها ، تعطى له ملابس .

مادة ٣٠ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريراً في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

أمر رقم ١٥

في شأن المقبوض عليهم بأمر من السلطة القائمة
على تنفيذ الأحكام العرفية (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الإطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ بإعلان حالة الطوارئ في
جميع أنحاء الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،

قرر :

مادة ١ - يحظر الاتصال بأحد من المقبوض عليهم بأمر من السلطات القائمة على تنفيذ
الأحكام العرفية بغير موافقة السلطات المختصة أو بغير ترخيص خاص .

كما يحظر معاونتهم على الاتصال بالخارج أو قضاء حاجة بغير الطريق القانوني .

مادة ٢ - يمنع دخول الأماكن المعدة لحجز هؤلاء الأشخاص أو الشروع في دخولها
دون إذن .

كما يحظر على أي فرد أن يحمل بأي طريقة كانت أو يشرع في تسهيل هروبهم أو في
إخفاء أحد منهم .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ، يعاقب على مخالفة هذا الأمر بالحبس
مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا أو بإحدى هاتين العقوبتين .
أما إذا كان مرتكب المخالفة أحد الأشخاص المكافين بمراقبة مكان المقبوض عليهم
أو الخدمة فيه فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز ٢٠٠ جنيه
أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٤ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تميزوا في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ .

أمر رقم ١٦

بمخويل وزير الداخلية سلطة الأمر بإعادة الأشخاص المولودين أو المتوطنين
في غير الجهة التي يقيمون فيها إلى مقر ولادتهم أو توطنهم (١)

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ
في جميع أنحاء الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،

قرر :

مادة ١ — يهد إلى وزير الداخلية — في عواصم المحافظات والمديريات — سلطة
الأمر بإعادة الأشخاص المولودين أو المتوطنين في غير الجهة التي يقيمون فيها إلى مقر
ولادتهم أو توطنهم إذا لم يوجد ما يبرر مقامهم في تلك الجهة .

ويعاقب كل من يخالف الأمر الصادر إليه في هذا الشأن بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر
وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٢ — يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تحريرا في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٦ ،

أمر رقم ١٧

بمخويل وزير الداخلية بعض السلطات في مناطق معينة

الحاكم العسكري العام

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥٦ باعلان حالة الطوارئ

في جميع أنحاء البلاد ،

وعلى القانون رقم ٥٣٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأحكام العرفية والقوانين المعدلة له ،

قرر :

مادة ١ — يهد إلى وزير الداخلية السلطات الآتية :

(١) الترخيص في تفتيش الأشخاص أو المنازل أو الأماكن في أية ساعة من ساعات

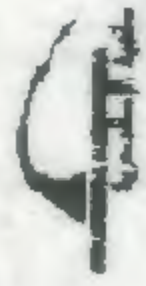
النهار أو الليل .

(ب) الأمر بالقبض على المشردين والمشتبه فيهم ومن يقتضى صون الأمن العام القبض عليهم وحجزهم في مكان أمين والافراج عنهم وذلك في المناطق الآتية :

- | | |
|------------------------|---------------------------|
| (١) محافظة القاهرة . | (٢) محافظة الاسكندرية . |
| (٣) » القناة . | (٤) » السويس . |
| (٥) مديرية الجيزة . | (٦) مديرية الغربية . |
| (٧) » المنوفية . | (٨) » الشرقية . |
| (٩) » البحيرة . | (١٠) » البحيرة . |
| (١١) » القليوبية . | (١٢) » كفر الشيخ . |
| (١٣) » سوهاج . | (١٤) » المنيا . |
| (١٥) » أسيوط . | (١٦) » قنا . |

مادة ٢ - يعمل بهذا الأمر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تجربا في ١٩ ديسمير سنة ١٩٥٦ .



Bibliotheca Alexandrina



0542543